شؤون فلسطينية

نيسان (ابريل) ١٩٨٠ ١٠



شؤون فلسطينية

نيسان (ابريل) ١٩٨٠ — ١٠١

شهرية فكرية لمعالجة أحداث القضية الفلسطينية وشؤونها المختلفة
تصدر عن مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية

المحتويات

الصفحة		
٣	شفيق الحوت	الشقيري والكلمة توأمان
٨	صبري جريس	في مواجهة الخطر
٢١	فيصل حوراني	حوار مع الدكتور ابراهيم ابو لغد حول الجامعة الفلسطينية المفتوحة
٢٤	عبد القادر ياسين	القصة الكاملة لانشاء الجبهة الوطنية المتحدة في قطاع غزة
٤٥	صابر موسى	نظام ملكية الأراضي في فلسطين (١٩١٧-١٩٣٧)
٧٥	مؤنس الرزاز	تطور نظرة البعث الى الاستعمار والرجعية عبر القضية الفلسطينية من بداية الاربعينات الى بداية الستينات
٩٤	هشام الدجاني	الاستراتيجية الصهيونية تجاه شرقي الاردن
١٠٥	محمد قرش	الهجرة والسكان ودورهم في عملية النمو
١٢٥	نزيه قوره	استيطان آخر

١٢٢	تقارير	١ ـ زيارة عرفات الثانية لايران ، خليل الزين ؛ ٢ ـ مؤتمر تحاد المرأة الفلسطينية الثالث من ٢٥ الى ٢٩ شباط (فبراير)، انعام عبد الهادي
١٣٩	مناقشات	« تطور الشعر الفلسطيني المقاوم » بين الموضوعية والنقد المزاجي ، راسم المدهون
١٤٣	مراجعات	١ ـ « النقيض » الذي لم يصر « تركيبا » ، د. حسام الخطيب . ٢ ـ د. وجيه كوثراني «الاتجاهات الاجتماعية والسياسية في جبل لبنان والمشرق العربي ... » ، د . زكي النقاش .
١٥٦	شهريات	١ ـ المقاومة الفلسطينية ، ص.م . ٢- المناطق المحتلة ، محمد عبد الرحمن . ٣ ـ اسرائيليات ، حمدان بدر . ٤- قضايا دولية ، سمير كرم .

لوحة الغلاف من اختيار الاتحاد العام للفنانين التشكيليين الفلسطينيين ، للفنان عبد الحي مسلم

المدير العام : صبري جريس ❋ **رئيس التحرير : محمود درويش**

سكرتير التحرير : فيصل حوراني

العنوان : بناية الدكتور راجي نصر ، شارع كولومباني ، (متفرع من السادات) ، رأس بيروت ـ لبنان ، ص ب ١٦٩١ ، تلفون التحرير والتوزيع ٢٥١٢٦٠ ، برقيا مرابحاث ، بيروت .

الاشتراك السنوي (بريد جوي) ٦٠ ل . ل . في لبنان وسوريا ، ٧٥ ل ل في سائر الاقطار العربية ، ١٠٠ ل ل . في اوروبا ، ١٢٥ ل . ل في بقية بلدان العالم

الاشتراك السنوي (بريد عادي) ٦٥ل.ل. في جميع الدول غير العربية

شفيق الحوت

الشقيري والكلمة توأمان

ما أصعبها مهمة ان ترثي رجلا مثل احمد الشقيري ؟ اذ ماذا يمكن لـ « الكلمة » ان تقول في رثاء اميرها وفارس مواقعها ؟

ويلها ان هي تخاذلت فصمتت فأقرت يتمها ، وويلها ان هي تحاملت على جرحها وحكت فبلل الدمع احرفها ؟ وهي التي كانت فوق لسانه سيفا للعنفوان وصولجانا للعزة والكبرياء .

الشقيري والكلمة توأمان ، مثل السيف والغمد ، البندقية والرصاصة ، الحق والسلام ، الوطن والمواطن .

كانت هي سلاحه الاوحد ، وكان هو قلعتها والسنديانة التي تحنو عليها بالظلال والفيء . وكما المقاتل الذي يحتضن بندقيته بعد المعركة ، فيعمل فيها تنظيفا ومسحا وتلميعا ، كان الشقيري يحنو على كلمته يصفف احرفها ويوزن انغامها ويمعن في استخراج احلى معانيها وادق مضامينها .

في هذه الحقيقة يكمن سران : سر قوة الشقيري وسر ضعفه في آن واحد . لقد كان ايمانه بالكلمة سلاحا وحيدا اوحد من اكبر العوائق التي واجهته في اثناء قيادته منظمة التحرير الفلسطينية في وقت كانت فيه جماهير شعبنا وطلائعنا قد مجت « الكلمة » وفقدت الثقة في قدرتها على احداث التغيير المطلوب .

وليس في هذا ما يعيب الراحل الكبير ، اذا توخينا الموضوعية واحطنا بالظروف السياسية والنضالية التي كانت تحيط بنا ، واذا تذكرنا ان الرجل ـ كأي رجل ـ هو « ابن جيله » ، ولا يمكنه ، مهما حاول ، ان يخرج على اطار التربية الوطنية التي عاشها على امتداد مرحلة طويلة ومعقدة من حياة امتنا .

اما وقد اشرت الى ذلك ، فلا بد ان اسارع لاقول انه على الرغم من ذلك ، بل وربما بسبب ذلك ، استطاع الشقيري ان يكون رجل المرحلة المؤهل وحده لتأسيس منظمة التحرير

الفلسطينية والخروج بها الى حيز الوجود في وقت كانت « الكلمة » فيه وحدها القادرة على الفعل والتأثير .

فعندما كلفه الملوك والرؤساء العرب ، في مؤتمر قمتهم الاول بالقاهرة سنة ١٩٦٣ ، ان يقوم بالاتصالات لتنظيم الحياة السياسية لابناء فلسطين ، لم يجودوا عليه بأكثر من ثلاثة او اربعة سطور لا تغني ولا تسمن من جوع جاء فيها

« يستمر السيد احمد الشقيري ممثل فلسطين لدى جامعة الدول العربية في اتصالاته بالدول الاعضاء والشعب الفلسطيني بغية الوصول الى اقامة القواعد السليمة لتنظيم الشعب الفلسطيني وتمكينه من القيام بدوره في تحرير وطنه وتقرير مصيره » .

توصية عامة لا ذكر فيها لكلمة « كيان » او « منظمة » او « شخصية وطنية » او اي شيء من هذا القبيل . غامضة وملغمة ، وترجح الاتصال بالدول ، وتعطيه اولوية على الشعب صاحب القضية .

وكان الله في عون الشقيري . وراءه شعب لا يرحم يريده ان يقول لـ « الكيان » كن فيكون ، ووفق تأملات وتصورات لا حدود لها ، وامامه حكام لا يرحمون . لكل واحد منهم هواه وسياسته وتحالفاته ونكاياته .

وبهمة يحسد عليها من كان في عمره ، راح الشقيري يسعى ويجتهد ويجهد ، يحمل في حقيبته مسودة لميثاق قومي ونظام اساسي لما عرف فيما بعد بمنظمة التحرير الفلسطينية . وانطلق من القاهرة التي منحته الضوء الاخضر ، وغط في عمان حيث كان بانتظاره اضخم العقد والعقبات ، ولا سيما بالنسبة للعلاقة بين « الارض » و « الكيان » . فان شمل الكيان الارض ، فالنظام في الاردن لن يقبل وسيعارض . لان ذلك يعني انسلاخ الضفة عن المملكة . وويل الشقيري ان هو اغضب النظام في عمان ، وويله ان سايره مما ينتظره في دمشق محطته التالية على دروب الالام . فموقف النظام السوري ، يومئذ ، كان يتلخص في دعوة الى ضرورة تخلي الاردن عن الضفة وتخلي مصر عن قطاع غزة واعادتهما لشعب فلسطين تحت قيادة حركته المنشودة .

كان الشقيري كمن يريد ان ينجو من البلل وهو يمشي تحت سماء ممطرة ، بل فاتحة لكل قربها . ولكنه ، وباسلوب العارف بطبيعة الحكام ، واعتمادا على تأييد جماهيري عارم لم تخفف منه « المعارضة » الفلسطينية ، استطاع الشقيري ان ينتزع موافقة العديد من عواصم العرب ، كما استطاع ان ينتصر على خصومه في الساحة الفلسطينية . الجدد منهم والقدامى .

وفي الثامن والعشرين من ايار (مايو) ١٩٦٤ ، استطاع الشقيري ان يعقد ذلك اللقاء التاريخي في فندق « انتركونتيننتال » ، فوق احدى روابي مدينة التاريخ التي كل منها التاريخ ولم تكل هي منه : القدس .

ولاول مرة ، بعد ستة عشر عاما من التيه والضياع والتمزق ، التقى الفلسطينيون بعضهم بالبعض ، وهم حيارى ، فرحين بنشوة اللقاء ، قلقين من تحمل المسؤولية الوطنية من جديد .

كانت اياما كلها تاريخ ، نغض الطرف ــ الآن ــ عن تفاصيلها ، لنكتفي ، بالقول : ان المجلس الوطني الاول كان في حركة دائبة · نقاش مستمر · شكوك لا تنقطع · مؤامرات لا تنتهي · مزايدات · تهاون · تهديدات بين التلميح والتصريح ، ولجان تسجل وتشطب وتطبع ، ثم تلغي وتسجل من جديد وتشطب ثانية وتطبع من جديد .

ووصلنا اخيرا .. وفي جلسة الختام ، اعلن المؤتمر الوطني هذا قيام منظمة التحرير الفلسطينية ، بعد ان اقر ميثاقها ونظامها الاساسي ، وانتخب الشقيري رئيسا اول لاول لجنة تنفيذية فلسطينية . وما كان هذا كله ليتم لولا الجهود الخارقة التى بذلها الرجل دون كلل او ملل ودون ان يتسرب اليأس او الهون الى روحه .

انتهينا من الشرعية الفلسطينية ، وبقي امام المنظمة ان تستو في شرعيتها العربية . ولم يكن ذلك بالسهل او الهين ، وعلى قمم الانظمة من له تحفظاته على المشروع ، او على الشقيري بالذات . ولا داعي ايضا للتفاصيل الان . لنكتف بالقول انه كان امام رئيس المنظمة الوليدة مهمات عسيرة وعقبات كأداء لا بد من الانتصار عليها وتجاوزها . وتمكن الشقيري من انجاز هذه المهمات ، وانتزع الشرعية العربية في قمة الاسكندرية يوم الخامس من ايلول (سبتمبر) ١٩٦٤ . وانطلقت قيادة المنظمة بعد ذلك ، بقيادة الشقيري ، لتبني ، من الصفر او ما دونه ، ما يستلزمه « الكيان » من مؤسسات ودوائر وقوات مسلحة ، واتخذت من القدس مقرا لمكتبها الرئيسي ، وافتتحت الفروع في العواصم العربية ... التى سمحت بذلك .

وبدأ الشقيري معاناة « المسؤول » ، بعد ان وصل الى موقعه ، علما بانه كان لا يزال بلا امكانيات وحتى بلا صلاحيات ، وتتطلع اليه الابصار وكأنه امتلك العصا السحرية ، وليس عليه الا ان يحركها لتأتيه بالمعجزات . وشعبنا ، شعب فلسطين ، شعب صعب ، معطاء وسخي وكريم ، ولكنه شعب من القادة والرؤساء والكل كان مستعجلا التحرير ، وهذا حق ، ولكن ما كان لجنين ان يفد الى هذه الدنيا بمجرد التقاء النطفة ببويضة الرحم دون مرور تسعة اشهر على الاقل !

في تلك الايام ، كان مجرد رفع « علم » فلسطين فوق شرفة اي مكتب من مكاتب منظمة التحرير ، يحتاج الى صراع طويل عريض مع الدولة المضيفة ، وكأن سماء العرب الطافحة بسواري الرايات القطرية قد ضاقت براية فلسطين . سقت هذه مثلا لكي يتذكر القارىء ما كنا عليه في الستينات من اوضاع .

انصافا ، نعترف للراحل الكبير بقدرته وكياسته وصلابته في خوض معاركه في هذا المجال من التحديات التى واجهت منظمة التحرير . وبالانصاف نفسه ، نقول ان الحظ لم يحالفه في معاركه الداخلية ، سواء مع « جيل الشباب » ممن انخرطوا في المنظمة وارتضوا بها اطارا لنضالهم ، او مع المنظمات المسلحة التى كانت لا تزال مترددة في موقفها من المنظمة واعتمادها ارضية مشتركة لنضالاتها . ولا اريد هنا الخوض في التفاصيل او اصدار الاحكام ، لسببين : الاول ، ان جلال المناسبة التى من اجلها كان هذا الحديث يفرض علينا ذلك · والثاني ، انني كنت طرفا في هذا الصراع ولا يجوز لي بالتالي ان اكون حكما او مقيّما . كل ما استطيع قوله ــ وفي هذا عودة على ما قدمت به هذا الحديث ــ ان الرجل ، وهو المناضل

العنيد ، كان كذلك اسير جيله وتكوينه السياسي المديد . واذا تذكرنا ان الشقيري لم ينتم في حياته الوطنية كلها الى أي حزب سياسي ، ندرك بالتالي خلفية الاسباب التي حالت دون نجاحه في التعامل مع الاحزاب وعدم تجاوبه مع الافكار التنظيمية التي كانت تلح على خواطر الشباب ممن ارتضوا العمل معه . وعلى كل حال ، ليس الشقيري فريد نوعه بالنسبة لهذه القضية ، ولا سيما في الوطن العربي والعالم الثالث ، حيث الحياة السياسية تقتصر على رأس واحد وجماهير عريضة من حوله ' ولا بد ، قبل الانتقال من هذا الموضوع ، من الاعتراف بأن الخلاف التنظيمي شيء والخلاف السياسي شيء آخر · فقد تختلف سياسيا وتتفق تنظيميا والعكس كذلك وارد · اي تتفق سياسيا ولكن تختلف حول اساليب العمل واطره وتنظيماته .

وكان الشقيري بطلا من ابطال السياسة القومية الفلسطينية . فهو رغم نشأته في بيت كان ربه من اركان التيار الاسلامي الرافضين للتيار القومي الصاعد آنئذ ، فان احمد الشقيري ، الطالب في جامعة بيروت الاميركية ، سجل في العام ١٩٢٧ اول وقفاته القومية في خطاب القاه في مهرجان شارك فيه كل من رياض الصلح وجبران التويني وسعيد الجزائري . يومها اعتقلته سلطات الانتداب الفرنسي وابعدته عن سوريا ولبنان ، فتوجه الى القدس حيث دخل معهد الحقوق فيها وتخرج منه محاميا بارعا في سنة ١٩٢١ . وتشهد كل السنوات التي تلت ، بأنه كان سيد المنابر النضالية والندوات والمحاضرات السياسية ، مضافا اليها ، بالطبع ، نضاله المؤثر في المحافل الدولية دفاعا عن فلسطين وكل قضايا العروبة .

ولقد كان لالمامه الواسع بالقانون الدولي ، ولتفوقه في اللغة ، ولتحكمه بنبرة الخطابة ، ما جعله موضع اعجاب الكثيرين . وهو متحدث لبق ، يعرف كيف يشد المستمع اليه ، ومن اين يلج الموضوع الذي يريد التحدث عنه . وكان ذكيا بتفوق ، ولا تفوته النكتة اذا ما حبكت ، ولا سيما ان كانت لاذعة وتخدم قضيته .

وكان صلبا غير هياب في مواقفه . اشهد له في مؤتمر القمة في الخرطوم ، ولم يكن حوله يومئذ من نصير ، بأنه كان في مرافعته امام الملوك والرؤساء وفيا اكبر الوفاء لمشاعر وقناعات شعبه ، بل امته العربية جمعاء . يومها لم يهن ولم يلن . وكان بين الملوك والرؤساء من يحاول الباسه مسؤولية الهزيمة الكبرى وكأنه – ويا للغبن – كان مسؤولا عن قيادة الجيوش او قيما على مفاتيح الخزائن العربية .

هو ، من غير ريب ، صاحب الفضل في « لاءات » الخرطوم الشهيرة . ولولا انسحابه من المؤتمر لربما ما وردت هذه اللاءات التي للاسف سقطت منها رغم ذلك واحدة اصر الشقيري عليها وهي « لا انفراد بحل » . ان من يشهد مأساة اليوم بعد « انفراد » السادات بحل لا يستطيع ان ينكر ما كان عند الشقيري من قدرة على التنبؤ ومن يقظة وحذر .

ولكن هزيمة حزيران بقيت اقوى من قمة الخرطوم · اقوى من الشقيري وكل قادة العرب . واذا شاءت الظروف ان يكون الشقيري اول ضحاياها ، فانها في النهاية لم توفر احدا على الاطلاق .

بعد الهزيمة وما افرزته من نتائج وعبر ، استشعر كل عربي ، والفلسطيني اكثر من غيره ، الضرورة الى « جديد » في الوطن العربي والساحة الفلسطينية . وربما استشعر

الشقيري نفسه ذلك ، ولكنه تطلع الى قيادة هذا « الجديد » بنفسه . غير ان الرياح كانت اشد مما احتملت اشرعته ، و« الجديد » المطلوب كان يتجاوز الشكل الى المضمون والرموز . وكان الشقيري رمزا ، ادى قسطه للقضية وللكيان ، وهو قسط كبير ، واكبر مما يستطيعه اي انسان عادي ، ويتجنى على الحق من يغبطه ذلك .

وفي الرابع عشر من كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٧ ، تلقى الشقيري مذكرة من اعضاء اللجنة التنفيذية التي شكلها بنفسه ، ليتحدى بها معارضيه ، يطلبون منه فيها التنحي عن منصب رئاسة المنظمة . وهكذا صار ، غير ان الشقيري ، وهذا ما كان متوقعا منه ، قدم استقالته ووجهها الى الشعب لا الى اللجنة . وكان ذلك في الخامس والعشرين من الشهر نفسه ، وبعد ان تأكد من انه لم يعد امامه من مخرج او سبيل . وباستقالته هذه دخلت المنظمة عهدا جديدا هو عهد التنظيمات الفدائية اذ كان يستحيل على من كانوا معه ، وهم على شاكلته ، ان يستمروا من بعده . وهكذا ، لم تمض اشهر قليلة حتى استقال يحيى حموده وتسلم ياسر عرفات رئاسة المنظمة وقيادة القوات الثورية المسلحة ، وتم بذلك زواج الشرعية الفلسطينية بالثورية الفلسطينية .

وبعد ،

فلقد ظننت في بداية حديثي اني اكتب رثاء ، فاذا بي انتهي الى تسجيل سريع لسيرة الراحل بما لها وما عليها . ولكن هل كان يمكنني غير ذلك ؟ أوليست سيرته ، بما لها وما عليها ، خير ما يمكن ان يقال في مجال رثائه ؟ وما يهمه لو انقسم الرأي من حوله ؟ اوليست تلك هي العادة حول كل الاقوياء او الكبار ؟ وماذا يضيره لو قال فيه زيد او عمرو كلمة نقد هنا او هناك وهو الذي كانت تلتف من حوله مئات الالوف من ابناء شعبه ، وهو الذي يوم رحل ترك كل فلسطيني يشعر وكأن فلسطين سقطت يوم رحيله !

رحم الله ابا مازن الشقيري ، فلقد كان راية وصرخة مدوية ، فهو وان مضى ، سيبقى كذلك في ضريحه في الاغوار على بعد كيلومترات من وطنه ، ومن حوله اضرحة القادة من ابطال العرب والمسلمين الذين كانت سيرهم من اهم مصادر الهامه .

وان بدوت للبعض اني قد قسوت ، فعذري اني احترمت الرجل فأردت انصافه بقول ما أمنت به حقا ، فلم انسب اليه خيرا لم يكن فيه وحاشي ان يكون « شرا » ما اختلفنا معه فيه .

صبري جريس

في مواجهة الخطر

« في المستوي الحالي من التطور القائم في مقدمة آسيا ، لا يزال من المبكر بالنسبة لنا ان نرتعد خوفا من خطر [قيام] دولة عربية [موحدة] مجاورة ومعادية لنا ان هذه الدولة غير قائمة حتى الان ، والى ان تقوم ـ هذا اذا قامت في يوم من الايام ـ سيكون لدينا متسع من الوقت لملاءمة انفسنا مع الاوضاع الجديدة »، الزعيم الصهيوني الدكتور ماكس نورداو (من مقال كتبه سنة ١٩٢٠) .

اتفاقية السلم المصرية ـ الاسرائيلية ، التي تم حتى الآن تنفيذ جزء مهم منها ، مع انسحاب القوات الاسرائيلية الى خط العريش ـ رأس محمد في سيناء وتبادل التمثيل الدبلوماسي بين مصر واسرائيل وبدء « تطبيع العلاقات » بينهما ، هي بداية مرحلة جديدة في تاريخ الصراع العربي ـ الاسرائيلي بخاصة والمشرق العربي بعامة . فهذه الاتفاقية ، بمجرد توقيعها من ناحية ، والاجراءات التي تبعتها ، أو ترتبت عليها ، أو تلك التي من المفترض ان تليها ، من ناحية اخرى ، خلقت وضعا جديدا للغاية في منطقة الشرق الاوسط ، بعد ان حطمت اساطير وفرضيات عدة ، اعتبرت ـ حتى التوقيع ـ بديهيات بالنسبة لكافة اطراف الصراع العربي ـ الاسرائيلي ، وحتى لكل من له علاقة به . فالسلم الاسرائيلي ـ المصري ، بالطريقة التي تم بها والدوافع التي كانت وراءه والآمال المعلقة عليه والاهداف التي يسعى الى تحقيقها ، خلق مخاطر وتحديات جديدة ، للفلسطينيين بخاصة والمشرق العربي بعامة ، لا عهد لهم بها . والادهى من ذلك هو ان هذه المخاطر والتحديات الجديدة تأتي لتضاف الى تلك القديمة ، الناجمة عن الوجود الصهيوني في فلسطين بحد ذاته . ولعل ابرزها هي تلك المترتبة على ما في اتفاقية السلم المصرية ـ الاسرائيلية من دروس وعبر ، لا يمكن ان تفسر ، صهيونيا ، الا بأنها تأكيد على صحة المنطلقات الصهيونية واستراتيجيتها ، بارتباطاتها الامبريالية ، مما يساهم في ازدياد ثقة الصهيونيين بأنفسهم ، ومن ثم تصاعد صلفهم وتصلبهم ، وبالتالي استعدادهم لخوض مغامرات جديدة سعيا الى مكاسب اخرى .

« انتصار الصهيونية »

لعل اول الدروس الناجمة عن الاتفاقية وأهمها ، اسرائيليا ، هي تلك التي تدعم منطلقات الاتجاه الصهيوني المتصلب ، على ما قد يتبع ذلك من تأثير على الفكر والممارسة الصهيونيين

مستقبلا . فحتى بداية « عهد السلام » ، مع « مبادرة » السادات ، التي بدأها بزيارته للكنيست الاسرائيلي في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٧ ، كانت العقيدة الصهيونية قد افرزت ، من خلال المناقشات النظرية او الممارسات العملية للنشاط الصهيوني في فلسطين أو خارجها ، والتي استمرت نحو نصف قرن ، تيارين – مفهومين استراتيجيين رئيسيين للسياسة الاسرائيلية ، باتجاهاتها العالمية أو المحلية . ويعتبر الجناح العمالي الصهيوني ، بمختلف احزابه ، ويمثله حاليا التجمع العمالي (المعراخ) ، بمثابة واضع للتيار الاول . اما الثاني ، فقد بلوره ، وسار على خطاه ، الصهيونيون الاصلاحيون ، الممثلون حاليا في التكتل اليميني (الليكود) أو بشكل اكثر دقة ، حيروت الشريك الاكبر في الليكود . ويتفق انصار هذين التيارين فيما بينهم من حيث نظرتهم لموقع الكيان الصهيوني عالميا ، وبالتالي دوره في المنطقة ؛ اذ ان كليهما يعتبر اسرائيل جزءا مما يسمى العالم الحر ، ويربط مصيرها بمصيره . والعالم الحر هذا تتزعمه حاليا الولايات المتحدة الاميركية ، وعلاقة اسرائيل بها هي نوع من الارتباط العضوي بالامبريالية ، الذي لا يمكن فصم عراه ؛ اذ بعكس ذلك ، قد يتعرض الكيان الصهيوني لتحديات ومخاطر لا قبل له بها . وليس في هذه العلاقة الصهيونية بالامبريالية الاميركية ، على كل حال ، اي جديد ؛ فقبلها كان هنالك الارتباط الشديد بالاستعمار البريطاني ، خصوصاً عندما كان في اوج عنفوانه ، خلال فترة ما بين الحربين العالميتين ، الاولى والثانية .

ولكن من ناحية ثانية ، وعلى الرغم من الاتفاق في وجهات النظر بين التيارين المذكورين حول ما يمكن ان نسميه جوهر الاستراتيجية الصهيونية ، هناك اختلاف في التكتيك والممارسة والتطبيق . فانصار التيار الاول ، وهم ذوو خبرة سياسية واسعة ، بحكم قيادتهم للكيان الصهيوني في فلسطين منذ منتصف الثلاثينات ، ثم تسلمهم مقاليد الحكم في اسرائيل ، منذ قيامها وحتى صيف ١٩٧٧ ، يؤيدون « المرونة » ، و « التعقل » في تعاملهم السياسي مع الآخرين ، ويميلون الى الحلول الوسط ، ان لم يكن مناص من ذلك ، ولا مانع لديهم ، ان دعت الضرورة لذلك ، من لعب دور الحليف – التابع للامبريالية . اما مناوئوهم فهم ، عموماً ، على عكس ذلك ، ويصرون دائما على الاضطلاع بدور الحليف – الشريك للامبريالية . ولهذه المفاهيم انعكاساتها ايضاً على الموقف من العرب : اذ بينما يميل انصار التيار الاول ، عموماً ، الى اعتماد اساليب التسوية و « التفاهم » ، وان كانت اسسها غالبا غير مقبولة لدى الطرف الاخر ، يصر التيار الثاني على التمسك بـ « المبادىء » و « الحقوق التاريخية » ، دون ان يبدي استعداداً لتقديم أي « تنازل » .

وخلال فترة التناحر الطويلة بين التيارين ، المستمرة – كما اشرنا – منذ منتصف العشرينات حتى اليوم ، بقي كل منهما ، على وجه العموم ، متمسكا بمفاهيمه ومنطلقاته ، وان حدث « اختراق » هنا أو هناك ، لمصلحة هذا الطرف أو ذاك . غير انه ، بموازاة ذلك ، وكنتيجة رئيسية للعداء الذي ناصبه العرب للكيان الصهيوني والحصار الذي فرض عليه طويلا ، وانعدام ظهور بوادر استعداد عربية للاعتراف باسرائيل وعقد سلام معها ، من جهة ، وازدياد الاعباء الاقتصادية وارتفاع حدة الضغوط النفسية التي راح المستوطن الصهيوني العادي يعاني منها ، من جراء ذلك ، من جهة اخرى ، نشأ ما يمكن ان يسمى رأيا عاما لدى قطاعات معينة من الاسرائيليين ، راح يشكك في جدوى التمسك بسياسة التصلب والقوة تجاه

العرب على المدى الطويل . بل انه برزت ايضاً ، بين هذه القطاعات ، مجموعات معينة ، بغض النظر عن حجمها ، وصلت الى قناعة مفادها ان استلام المتصلبين مقاليد الحكم في اسرائيل قد يجر كارثة على الكيان الصهيوني ؛ اذ لا يعقل ــ بحسب مفاهيمهم على الاقل ــ ان يوافق العرب على التعامل مع تلك الصنف من الصهيونيين . ولكن ، على الرغم من ذلك ، بقي غلاة التوسعيين متشبثين بنهجهم وآرائهم . ولم يجد بيغن ، على سبيل المثال ، من تعليق على خبر فوز تكتله (الليكود) في الانتخابات العامة في اسرائيل ، في صيف ١٩٧٧ (بعد ان كان قد خسر تلك الانتخابات ٨ مرات متتالية قبل ذلك) ، ومن ثم امكانية تعيينه رئيسا للحكومة الاسرائيلية ، الا ان يقول ان ذلك يعني « انتصار الصهيونية » . ولم يكن بيغن ، بقوله هذا ، يعبر فقط عن غبطته بنجاحه في الانتخابات ، بقدر ما كان يغمز ايضا من قناة الجناح الصهيوني الآخر ، الذي حكم اسرائيل حتى تلك الوقت ، محاولا الايحاء ، بطريقته الخاصة ، بأن السياسة الاسرائيلية ستسير ، منذ تلك اللحظة ،وفق مبادىء تياره ، وان هذه المبادىء بالذات هي التي ستؤدي الى « انتصار الصهيونية » .

ولم تمر الا اربعة اشهر ، حتى اتضح ان تعليق بيغن هذا لم يكن كلاما القي على عواهنه ، وذلك مع قيام السادات بزيارة الكنيست ، في ما اصبح مقدمة لاتصالات ومفاوضات انتهت بعقد الصلح بين اسرائيل ومصر ، كبرى الدول العربية . وليس في مثل هذا التطور الا نوع من الانتصار للصهيونية ، مهما كان حجمه ، اضافة الى انه « انتصار » لم يستطع المعراخ تحقيقه ، رغم المحاولات العديدة التي بذلها في هذا الصدد ، خلال فترة طويلة .

صحيح ان القوة الاسرائيلية ، التي كانت ــ دون شك ــ واحدا من العوامل التي دفعت السادات الى تغيير اتجاهه ، ومن ثم القيام بـ « مبادرته » ، لم تكن ، تاريخيا ، من « صنع » بيغن او مؤيديه ، ضيقي الافق وقصيري النفس ، بل كان « العمال » هم الذين خلقوها ، خلال فترة طويلة من الجهد المتواصل ، بواسطة مؤسساتهم المتشعبة وتحت قيادة زعمائهم المختلفين . وصحيح ايضا ان السادات ، بعد ان اتخذ قراره ، كان سيقوم بزيارته لاسرائيل ان كانت تحت حكم اي من المعراخ او الليكود . ولكن صحيح كذلك ان الزيارة لم تتم في نهاية الامر ، خلال حكم المعراخ ، بل في عهد الليكود ، حامل لواء التشدد والتعصب الصهيوني ، وان كانت الفروق بينه وبين التيارات الصهيونية ، او بعض المنتمين اليها ، تضمحل احيانا عند التطبيق . والعبرة المترتبة على مثل هذه الوقائع واضحة للغاية : لقد أثبت التصلب و « الثقة بالنفس » والتمسك بـ « الحقوق » جدواه ؛ فالصهيونيون صبروا وضحوا كثيرا ، وحققوا بعض اهدافهم المهمة اخيرا . اما الدرس ، فهو اكثر وضوحا : مزيد من التصلب لتحقيق مزيد من المكاسب على الجبهات الاخرى . فالقول بأن العرب لا يفهمون الا لغة القوة لا يبدو خالياً من الصحة .

« الفلسطينيون غير مهمين »

اذا كان الدرس الاول ، الناجم عن اتفاقية السلم الاسرائيلية ــ المصرية ، لا يشير ، صهيونيا ، الا نحو ضرورة التمسك بالتصلب ، باعتبار ان لهذا النهج فوائده ، على ما في الامر من خطورة ، فان الدرس الثاني لا يقل خطورة عنه . وقد عبر عن ذلك ، والى حد ما بعفوية ، اسحاق شامير ، رئيس الكنيست في عهد الليكود ، ثم المرشح لمنصب وزير الخارجية

الاسرائيلية ، وسابقا احد قادة جماعة شتيرن (ليحي) . فعندما سئل شامير ، على اثر توقيع اتفاقات كامب ديفيد ، عما اذا كان يخشى ألا تؤدي تلك الاتفاقات الى سلم دائم في منطقة الشرق الاوسط ، لانها تتجاهل الفلسطينيين ، أجاب . « انهم غير مهمين » .

وبقوله هذا ، لم يقدم شامير ، على كل حال ، أي جديد ، بل عبر عن الموقف الصهيوني الكلاسيكي القديم ، المتجاهل للفلسطينيين والمتنكر لحقوقهم ، اذ ان الاعتراف بذلك قد يفتح الطريق ، وان يكن طويلا ، لاقامة البديل ـ النقيض لاسرائيل . وكان هذا الموقف قد مر ، منذ نشوء الصهيونية، في اطوار عديدة ، الى ان استقر ، بصورة او بأخرى ، بعد اقامة اسرائيل ، على شكل سياسة اسرائيلية ـ صهيونية عامة تقريبا ، فحواها ان اسرائيل قد حلت محل فلسطين ، وان المشكلة (لا القضية) الفلسطينية ليست الا مسألة عربية ، ينبغي على العرب والفلسطينيين حلها ، لانهم هم الذين خلقوها .

غير ان تغييرا ما طرأ على هذا الموقف خلال العقد الاخير ، لأسباب عدة ، لعل اهمها بروز العامل الفلسطيني وتأثيره في المنطقة وعلى الصعيد العالمي ، بعد تصاعد نضال الفلسطينيين واعتراف العديد من الدول بهم ، وبشكل لم يعد معه من السهل تجاهلهم . ونتيجة لذلك ، تكونت لدى قطاعات معينة من الاسرائيليين شبه قناعة مفادها ان الطريق الى العالم العربي يمر عبر ايجاد حل معقول ومقبول للقضية الفلسطينية . ومنهم من وصل ، حتى في تفكيره هذا ، الى الاعتقاد بأن الدول العربية ، منفردة او مجتمعة ، لن توقع صلحا مع اسرائيل قبل حل القضية الفلسطينية ، وان أي حاكم عربي قد يتصرف بعكس ذلك لن يبقى في كرسيه يوما واحدا . بل ان هذه القناعات دفعت عددا من الاسرائيليين ، وان كانوا اقلية ضئيلة للغاية ، الى اعادة النظر في مواقفهم السابقة ، وانتهاج اخرى جديدة بدلا منها ، والانطلاق منها لمقارعة النظام . وخلال السنوات الاخيرة ، وصل هذا الصراع « الفكري » الى حد وجد معه غلاة التوسعيين الصهيونيين أنفسهم في موقع الدفاع عن النفس عقائديا على الأقل . بل ان بعضهم لم يجد جوابا لديه سوى محاولة اثارة الخوف لدى المعارضين من مغبة دعواتهم ، بالتهويل بالمخاطر التي قد تتعرض لها اسرائيل اذا استجابت لبعض المطالب الفلسطينية فقط .

ولكن هذه المواقف ، التي كانت قد تبلورت خلال السنوات التي سبقت زيارة السادات للكنيست ، راحت تتغير بمجرد اعلان الرئيس المصري نيته في الذهاب الى القدس . فقدوم رئيس اكبر دولة عربية لزيارة اسرائيل ، لاجراء محادثات مع زعمائها ، دون شروط مسبقة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية تحديدا ـ وهذا هو الاهم بالنسبة لاسرائيل ـ ليس الا برهانا ساطعا ، بالنسبة لقطاعات واسعة من الصهيونيين ، على صحة رأيهم القائل بأن بعض العرب ، على الاقل ، على استعداد للقفز عن القضية الفلسطينية ، وبالتالي التسليم بفلسطين او بمعظمها للصهيونيين ، في سبيل خدمة مآربهم ومصالحهم الخاصة . والنتيجة المترتبة على مثل هذه العبرة جاءت سريعة وواضحة للغاية . فقبل صعود الليكود ، وخلال عهد المعراخ ، كان هنالك ، مثلا ، حديث اسرائيلي عن ضرورة الوصول الى حل للقضية الفلسطينية يكفل ايجاد تعبير عن « الهوية الفلسطينية » . وحتى بعد تسلم الليكود الحكم ، وقع بيغن ـ هو بالذات من بين الصهيونيين كافة ـ نصا في اتفاقات كامب ديفيد ، يلزم اسرائيل بالاعتراف بـ « الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني » واقامة « حكم ذاتي كامل » في الضفة الغربية وقطاع غزة .

ولكن ما ان مرت « صدمة » التوقيع على اتفاق السلم ، وبدأ الاسرائيليون والمصريون السير على طريق تنفيذه ، حتى راح الموقف الاسرائيلي الرسمي يعود ، تدريجيا ، الى ما كان عليه سابقا . ولم يمر وقت طويل حتى اتضح ان الهدف الاسرائيلي من الحكم الذاتي هو اقامة بانتوستان فلسطيني في المناطق المحتلة سنة ١٩٦٧ ، بصورة تؤمن افضل الشروط لضمان استمرار النمو الاستيطاني في تلك المناطق . وحتى تلك القلة من الاسرائيليين ، التي نشطت خلال السنوات الاخيرة في الدعوة الى ضرورة الاعتراف بحقوق الفلسطينيين والتفاهم معهم ، غيرت لهجتها .

« لا حرب بدون مصر »

الى هذا التصلب على صعيد الموقف من الفلسطينيين ، الذي بانت معالمه بوضوح بعد توقيع اتفاقية السلم الاسرائيلية ـ المصرية وبدء تنفيذها ، ينبغي ان يضاف ايضا تطور مماثل في الموقف الاسرائيلي تجاه المشرق العربي بخاصة والعرب بعامة ، وذلك مع نجاح الصهيونيين والامبرياليين في تحييد مصر وعزلها عن الاهتمام بالقضية العربية بعامة ، ومن ثم اخراجها من دائرة الصراع العربي ـ الاسرائيلي .

وسياسة تفتيت وحدة الصف العربي ، ومحاولة التعامل مع كل شعب عربي على حدة ، أو اللعب بهذا النظام العربي ضد ذاك ، هي اتجاه صهيوني قديم ، بدأت خيوطه تتضح مع مطلع العشرينات ، حين وجد الصهيونيون انفسهم مضطرين للتعامل مع العرب ، وجها لوجه ، بعد ان راحوا يرسون اسس « الوطن القومي اليهودي » في فلسطين . وخلال فترة الانتداب البريطاني على البلد ، تركزت الجهود الصهيونية ، في هذا المضمار ، على المشرق العربي عموما ، دون غيره . وكان ذلك يتم ، عادة ، في اطار مساعي الصهيونيين ، التي كانت تبذل ، من حين الى آخر ، لتهدئة الاوضاع في فلسطين ، عندما كانت تتأزم ، بواسطة محاولات الالتفاف على العرب الفلسطينيين والتفاهم ، من فوق رؤوسهم ، مع بعض الانظمة او الاحزاب او القيادات المشرقية . والدافع الاساسي لذلك كان الصلات الوثيقة التي كانت قائمة بين الحركة الوطنية الفلسطينية ، بمختلف اتجاهاتها ، وبين الحركة العربية ورجالاتها في الاقطار المشرقية المجاورة لفلسطين ، والتفاعل والتأثير المتبادل بينهما ، مما دفع بعض الدوائر الصهيونية الى بذل جهود للافادة من هذه الاوضاع لصالحها ، بمحاولة « التحالف » مع الجهات غير الفلسطينية ، وعرض الخدمات السياسية او الشخصية عليها ، لحملها على الضغط على الفلسطينيين وحثهم على « الاعتدال » ، لعل ذلك يساعد على استمرار النمو الاستيطاني الصهيوني في فلسطين .

ومع اواخر الاربعينات ، راح هذا الاتّجاه الصهيوني يتخذ مسارا جديدا ، وذلك بالتركيز على مصر ، بعد الدور المهم الذي اخذت تلعبه في القضية العربية بعامة ، خصوصا بعد انشاء الجامعة العربية ، التي تولت عمليا مهمة الاشراف على القضية الفلسطينية ومتابعتها ، خلال الفترة التي سبقت حرب ١٩٤٨ وبعدها . وخلال تلك الحرب ، وبعدها ايضا ، ركزت اسرائيل الكثير من جهودها ضد مصر ، باعتبارها القوة العربية الاكبر ، غير مأمونة الجانب ، التي كان بامكانها التأثير في الحرب أو التطورات السياسية التي رافقتها وتلتها ، بصورة يمكن ان تلحق ضررا بالغا باسرائيل . وقد اعطت تلك الجهود آنذاك ثمارا لا بأس بها ، وذلك عندما حملت مصر

على ان تكون الدولة العربية الاولى التي توقع اتفاقية هدنة مع اسرائيل ، سنة ١٩٤٩ . وما ان تم ذلك، حتى تبعتها الدول العربية الاخرى المجاورة لاسرائيل، ووقعت اتفاقيات هدنة مماثلة ، الواحدة بعد الاخرى .

ومنذ ذلك الوقت ، لم ينس الاسرائيليون هذا الدرس مصر هي الاهم بين الدول العربية ، ولا حرب او سلم في المنطقة بدونها . كما ان التطورات والاحداث التي شهدتها المنطقة ، منذ قيام اسرائيل حتى اليوم ، قد اثبتت ، الى حد ما ، صحة هذا الرأي . ولذلك لا بد ، بالتالي ، من الاستمرار في توجيه الضغوط الى مصر ومتابعة « الاهتمام » بها ، في محاولة لحملها على « تطبيع » علاقاتها بالكيان الصهيوني أو ، على الاقل ، تحييدها . ويلاحظ ان الجهود الاسرائيلية في هذا المضمار بذلت على صعد عدة ، تارة بالتي هي احسن ، من خلال اغداق الوعود وتقديم المغريات المختلفة لهذه الجهة او تلك من المصريين ، وطورا بالتي هي أسوأ ، بواسطة شن الحروب والغزوات ضد مصر . كذلك يلاحظ ، في هذا الصدد ، نمط تصرف اسرائيلي شبه ثابت ، وهو انه بينما كانت التهديدات الاسرائيلية تطلق ضد اكثر من طرف عربي ، خلال الفترات التي كانت حرارة الصراع العربي ـ الاسرائيلي تتصاعد فيها ، كانت الحروب والغزوات الصهيونية الكبيرة ، تشن ضد مصر بالذات . ولم تبذل هذه المساعي ، على كل حال ، من قبل الصهيونيين ومؤيديهم خلال فترة طويلة ، صدفة . اذ ان كسب ود مصر ، أو على الأقل تحييدها ودفعها الى خارج دائرة الصراع العربي ـ الاسرائيلي هو ، كما اشرنا ، هدف استراتيجي اسرائيلي مهم للغاية . وتحقيق مثل هذا الهدف ليس الا مقدمة لتثبيت جذور الكيان الصهيوني في المنطقة ، من خلال الاطمئنان الى مؤخرته ، مما يساعده بالتالي على التفرغ للتعامل بمدى اكبر من الحرية والقوة والثقة بالنفس مع الجبهات الاخرى . والفوائد الناجمة عن مثل هذا الوضع بالنسبة لاسرائيل واضحة للغاية .

وغني عن القول ان اسرائيل حققت قسطا مهما من اهدافها تلك ، مع توقيع اتفاقية السلم مع مصر . وفي مثل هذا الوضع ، ربما لم يعد لدينا ما نتوقعه الا تكرار المحاولات الاسرائيلية التي بذلت في السابق بالنسبة لمصر ، مع الدول العربية الأخرى . فالسياسة الاسرائيلية الهادفة الى اخضاع دول المشرق العربي وجرها الى الاعتراف باسرائيل والاستجابة لرغباتها لا تزال كما كانت عليه . بل ان الكيان الصهيوني ازداد ثقة بنفسه من حيث قدرته على التعامل بقوة مع الدول العربية الأخرى ، بعد عزل مصر عن دائرة الصراع وتحييدها . والاهم من ذلك هو انه لا يمكننا ان نتوقع تغييرا ما في هذا الموقف الاسرائيلي ، عدا امكانية ازدياده صلفا وتصلبا . فالسادات ، ابتداء من « مبادرته » حتى اتفاقية السلم وما تبعها او سيتبعها ، وضع انماطا لكيفية كسر « الحواجز النفسية » بينه وبين الاسرائيليين . وعلى من يبغي التعامل مع اسرائيل ان يحذو حذوه .

الصليبية المتجددة

اذا كانت هذه هي ابرز الانعكاسات المباشرة ، الناجمة عن اتفاقية السلم الاسرائيلية ـ المصرية ، على ما فيها من خطورة ، فان هناك نواحي اخرى ، يزداد وضوحها يوما بعد آخر ، قد لا تقل خطورة عنها . فهذه الاتفاقية ، التي عرضت كخطوة اولى ، وان تكن مهمة ، على

الطريق نحو اقامة سلم دائم وشامل في الشرق الاوسط ، بعد ايجاد حل كامل للقضية الفلسطينية ، لا تبدو في حقيقتها الا حلفاً بين الاطراف الثلاثة التي وقعتها . الولايات المتحدة ومصر واسرائيل . وهدف هذا الحلف ليس فقط تأمين مصالح الاطراف المشاركة فيه ، كل حسب مفهومه ، بل ـ كما يبدو ـ بسط نفوذه على كافة بلدان منطقة الشرق الاوسط ، تحت هيمنة الشريك الاكبر . الولايات المتحدة .

وعند هذا المنعطف ، تبدو مخاطر جديدة ، وتظهر ملامحها على الوجه الآخر من عملة السلام المصري ـ الاسرائيلي ، وان لم تكن واضحة بما فيه الكفاية ؛ اذ ان احدا من الاطراف المعنية لم يتعامل معها حتى الان ، او ـ على وجه التحديد ـ لم يجد نفسه في وضع شبيه بالوضع الحالي . واول هذه المخاطر هي تلك الناجمة عن طبيعة الحلف الثلاثي الجديد ، والاهداف التي سيعمل على تحقيقها . فسعي هذا الحلف الى بسط نفوذه على منطقة الشرق الاوسط ، في محاولة لتأمين مصالح اطرافه ، كل حسب مفهومه ، تحت الهيمنة الاميركية من جهة ، واقامة كتلة معادية للسوفيات من جهة اخرى ، لا بد من ان يصطدم بالسياسات المستقلة للدول العربية المعنية ومصالحها ، فيؤدي بالتالي الى تفجير صراع من نوع جديد في العالم العربي . غير ان من الخطأ الاعتقاد بأن ابعاد هذا الصراع ستكون واضحة ، باعتبار انها ستدور بين ابيض واسود ، بل على العكس من ذلك ستكون الوانها مختلفة ومتشابكة بعضها بالبعض : لان لكل من الاطراف المرشحة للانضمام لهذا الحلف مفاهيمها ونظراتها الخاصة بها لهذا الصراع . بل ان بعضها لا يمانع في اقامة احلاف جديدة ، بشرط الاستجابة لطلباته الخاصة به ، وعلى ان يتم ذلك وفق مفاهيمه . ومن هنا يطل الخطر . فكثرة الاطراف المعنية بهذا الصراع ، او المرشحة لأن تنضم اليه ، وتباين نظراتها الاستراتيجية ، تهيىء المنطقة ، بالاوضاع التي تسود فيها ، لان تدخل في مرحلة تكاد تكون شبيهة بتلك التي كانت قائمة ايام الصليبيين ، بالتحالفات الغريبة التي كانت تعقد آنذاك ، والحروب التي كانت تتبعها . بل ان الاوضاع السائدة في الشرق الاوسط ، على ما فيه من انظمة وقوى وشخصيات ، ذات منطلقات واتجاهات مختلفة ، تكاد تمهد الطريق لان يعود التاريخ نفسه مرة اخرى . واذا وقع ذلك ، ستحشر القضية العربية بعامة ، والفلسطينية بخاصة ، في نطاق ضيق ، ويتجه الصراع نحو مسارات اخرى ، ليست في مصلحة العرب ، وخصوصا المشرق .

غير ان مثل هذا الاتجاه قد يعتبر ، من ناحية ثانية ، خطرا بالنسبة لاسرائيل ايضا : اذ قد يفسر من قبل بعض الدوائر الاسرائيلية بأنه مناف لبعض المفاهيم الاستراتيجية الصهيونية الاساسية . ووضع كهذا قد يدفع اسرائيل الى التصرف بشكل آخر . فالعلاقة بين بعض الانظمة العربية ، الدائرة في فلك الامبريالية او المتحالفة معها او المرشحة لذلك ، قد تكون احيانا تكتيكية او مرحلية ، على ما قد ينجم عن ذلك من أخذ ورد أو تغيير في المواقف . ولكن هذه العلاقة نفسها ، بالنسبة لاسرائيل والصهيونية ، هي استراتيجية وثابتة ، ينبغي المحافظة عليها والتمسك بها ، بشكل تبقى معه فريدة في نوعها ولا يشارك فيها احد : لانه في اللحظة التي يزداد فيها النفوذ الامبريالي في المنطقة ، ويضم اطرافا آخرين ايضا ، يتقلص الحيز الذي تشغله اسرائيل في الدائرة بأسرها ، ويخف « وزنها » وتمس « وحدانيتها » ، على ما قد يتبع ذلك من ضعضعة لمركزها وتقليص في الدعم الذي قد تحصل عليه . ويلاحظ ان القادة الصهيونيين كانوا يبدون ، دائما وابدا ، حساسية بالغة تجاه محاولات الدول الغربية ،

وخصوصا بريطانيا والولايات المتحدة ، واحيانا فرنسا ، للتقرب من العرب او التفاهم معهم ، خشية ان يتم ذلك على حساب المصالح الصهيونية . وقد درج الصهيونيون عادة ، في مثل هذه الاوضاع ، على بذل كل ما في وسعهم للحد من تأثير تلك المحاولات ونتائجها . وفي حالة واحدة ، على الاقل ، من هذه الحالات وقعوا في ورطة ، تحولت الى فضيحة دولية ، وذلك عندما اوعزوا ، في منتصف الخمسينات ، الى بعض عملائهم في مصر بالقيام بأعمال تفجير وتخريب هناك ، في محاولة لأن يثبتوا للاميركيين ، الذين كانوا يسعون آنذاك الى اقامة حلف في الشرق الاوسط بزعامة مصر ، ان النظام المصري غير مستقر ، وبالتالي لا يجوز الاعتماد عليه . وكانت هذه الاحداث ، التي عرفت فيما بعد باسم فضيحة لافون ، سببا رئيسيا في توقيف المحاولات ، التي كانت تبذل آنذاك لتقريب وجهات النظر بين اسرائيل ومصر ، تمهيدا لعقد صلح بينهما من جهة ، ثم اصبحت بمثابة خطوة اولى على الطريق نحو تصعيد الصراع بين الطرفين ، الذي ادى ، من بين ما ادى اليه ، الى نشوب ثلاث حروب اخرى في المنطقة من جهة اخرى .

وليس القصد ، من اثبات ما قدمناه ، الايحاء بأن اسرائيل قد تسعى الى تخريب اتفاق السلام مع مصر او افشاله ؛ اذ ان مثل هذا السلام ، بالنسبة للاكثرية من الاسرائيليين، هو اهم واثمن من ان يترك تحت رحمة نزوات عابرة ، او يصار الى التفريط به . الا ان لهذا السلام ، من ناحية اخرى ، مضاره على الصعيد الاستراتيجي بالنسبة لاسرائيل ، وذلك – وعلى وجه التحديد – من حيث انه وضعَ حدٍ ، رسميا على الاقل ، للصراع الاسرائيلي – المصري ، او تحجيمه ، بمشاركة الولايات المتحدة وتشجيعها ، يفتح الطريق لتقارب مصري – اميركي وتوثيق العلاقات بين الطرفين ، في بداية لمسار آخر قد يؤدي لان تصبح مصر ، باعتبارها الاكثر اهمية والاثقل وزنا ، الحليف الاول لاميركا في المنطقة ، بدلا من اسرائيل ، وربما على حسابها ، الى حد ما . ومثل هذا الوضع سيضعضع ، وفق المفاهيم الصهيونية ، مركز الكيان الصهيوني ، ويلحق الضرر به ، ماديا ومعنويا . ولذلك ليس من المستبعد ان نتصور ، استنادا الى ذلك ، سيناريو آخر لسير الاحداث في المنطقة ، من الان فصاعدا ، تستمر اسرائيل بموجبه في محاولات توثيق علاقاتها وتعميق تفاهمها مع مصر والولايات المتحدة ، بينما تقوم في الوقت نفسه ببذل كل ما في وسعها لعرقلة أية تسوية على الجبهات الاخرى ، لمنع امكانية الوصول الى حل شامل في المنطقة ، سعيا الى وضع يبقى الكيان الصهيوني معه ، على الاقل ، حليفا مميزا ، وان لم يكن وحيدا ، للولايات المتحدة ، والاستمرار بالتالي في التمتع بالمنافع المترتبة على ذلك . وواضح ، بالطبع ، ما هي الاعباء والتحديات التي قد تنجم عن مثل هذا السيناريو ، ان تحقق ، بالنسبة للمشرق العربي .

السيف ذو حدين

اذا كان الوجه الاخر من عملة السلام المصري – الاسرائيلي يعكس مسارات ، لا ينبغي ان تؤدي ، بالضرورة ، الى اتجاه اسرائيلي نحو العمل على الوصول الى حل دائم لازمة الشرق الاوسط ، نتيجة مفاهيم استراتيجية صهيونية معينة ، فان الوجه نفسه يعكس ايضا اتجاها مماثلا ، ناجما اساسا عن اعتبارات داخلية ، لها انعكاساتها الخارجية كذلك تتعلق بالمفاهيم الاسرائيلية للسلم مع العرب، والفوائد المتوخاة، اسرائيليا، منه او الاضرار المترتبة عليه .

لقد كتب ، حتى الان ، وقيل الكثير عن فوائد السلم مع العرب ، بالنسبة لاسرائيل ، او عن مخاطره ومضاره . وان كان ما كتب او قيل حتى الان لا يعدو كونه محاولات نظرية لاستشفاف هذه النواحي وابعادها ، او ما قد يترتب عليها ، فان « تجربة » السلم الاسرائيلية ــ المصرية تضيف اليها ، مدى عمليا ملموسا ، تجدر ملاحظته .

فمن ناحية ، لا شك في ان هنالك ترحيبا ، على وجه العموم ، في اسرائيل ، بعقد السلم مع مصر ، بغض النظر (تقريبا) عن الشروط التي يتم بها او « التنازلات » التي يقدمها الكيان الصهيوني او « الغبن » الذي قد يلحق به من جراء ذلك . والدوافع الكامنة وراء هذا الموقف واضحة ، اشرنا الى بعضها اعلاه ولا حاجة لتكرارها هنا . بل يلاحظ ان نشوة الفرح عمت فعلا قطاعات واسعة من الاسرائيليين عندما اتضح لها ان اتفاق السلم الاسرائيلي ــ المصري سيصبح حقيقة واقعة . ولكن ، من ناحية اخرى ، ما ان هدأ الغبار وعادت الاوضاع الى طبيعتها تدريجيا ، بعد ان « راحت السكرة وجاءت الفكرة » ، حتى اكتشف الاسرائيليون ان اتفاق سلم مع اكبر الدول العربية ليس البلسم الشافي لجروحهم . كما انه ليس الضمانة لحل المشاكل التي يواجهونها ، رغم ان الكثيرين منهم اعتقدوا ، خلال فترة طويلة ، عكس ذلك . وهذا الواقع لا يحتاج الى جهد كبير لاستكشافه . فخلال السنة الاولى من « عهد السلام » ، لم يطرأ ، مثلا ، تحسن ملحوظ على مركز اسرائيل السياسي في العالم ، ولا زالت علاقاتها مع هذه الدولة او تلك المجموعة من الدول كما كانت عليه سابقا . اما اوضاعها الاقتصادية فلم تبق على وضعها من عدم التحسن فحسب ، بل ازدادت سوءا عما كانت عليه قبلا ، حتى ان التضخم المالي لديها وصل ، خلال السنة الماضية ، الى اكثر من ١٠٠٪ ، وازداد تعلقها بالمعونات الخارجية ، وهي اساسا اميركية . كما ان اعباءها العسكرية لم تخف ، بل بقيت ــ في احسن الاحوال ــ على ما كانت عليه . فاسرائيل لا تزال تسعى الى تدعيم قوتها العسكرية، كما يبدو من خلال افتراض أن اتفاق السلم مع مصر غير قائم . ولا يتم ذلك فقط من قبيل الاحتياط لما قد يطرأ على الجبهات الاخرى ، اي المشرقية ، المحيطة باسرائيل ، بل انه ناجم ايضا عن تحسب من تحركات مصر ، في المستقبل .

واذا كانت هذه باختصار ، هي بعض الاسباب التي لا تجعل اتفاق السلم مع مصر مدعاة للفرح بالنسبة لـ « لاسرائيلي العادي » ، رجل الشارع ، على الاقل ، فان هنالك ايضا دوافع اخرى ، تحرك تيارات صهيونية تحتية تسير في اتجاهات معاكسة ، وترى في ذلك الاتفاق ، في احسن الاحوال ، نذير شؤم ، ان لم يكن اسوأ من ذلك . فليس سرا ان هنالك مجموعات وافرادا من غلاة الصهيونيين ، دون الحاجة الى تعريفهم هنا او محاولة الوقوف على مدى تأثيرهم وفاعليتهم ، ممن لا « يحلمون » بالسلم مع العرب ،لذلك فانهم ــ ببساطة ــ لا يسعون اليه ولا يؤيدونه . والدوافع المحركة لاعتبارات هذه المجموعات عديدة ، ولكن اهمها ناجم عن قناعتها بأن هدف الصهيونية النهائي ينبغي ان يكون اقامة دولة يهودية كبيرة ، ربما « امبراطورية » ، في شكل مملكة اسرائيل الثالثة ، تسيطر على مساحات واسعة في المشرق

العربي وتضم الملايين من السكان اليهود . وبعكس ذلك ، لن يكتب لاسرائيل ، بحدودها الحالية ومواردها المحدودة وقلة سكانها ، العيش طويلا · اذ ان العالم العربى سيبتلعها ، ان عاجلا او اجلا . واصحاب مثل هذه المنطلقات لا يرحبون كثيرا ، بالطبع ، بأي اتفاق سلم مع اي طرف عربي: لان أي اتفاق من هذا النوع يضع ، بمجرد توقيعه ، العراقيل امام تحقيق احلامهم .

ومع وصول الليكود ، برئاسة مناحيم بيغن ، الى الحكم في اسرائيل ، في صيف عام ١٩٧٧ ، انتعشت آمال تلك المجموعات ، التى كانت تائهة في صحراء المعارضة خلال فترة طويلة ، بعد اعتقادها بأن بداية السير على الطريق نحو اسرائيل الكبرى باتت قريبة ، مع تسلم انصار « الصهيونية الكبيرة » مقاليد الحكم في الكيان الصهيوني . ولكن هذه الآمال لم تدم طويلا؛ اذ سرعان ما « فاجأ » السادات اسرائيل بزيارته للقدس ، التي نمت بالنسبة لاولئك عن مفاجأة اكثر سوءا ، وذلك مع استجابة بيغن لدعوات السلام واقدامه على « خيانة الصهيونية » ، بتوقيعه اتفاق سلم ليس في مصلحة اسرائيل ، مما حدا بتلك المجموعات الى الانفضاض من حول « المستسلم » ، والاتجاه الى ممارسة نشاط سياسي خاص بها . ولا يهمنا هنا النشاط السياسى المباشر لهذه المجموعات ، وان لم يكن هامشياً ، بقدر ما تعنينا الادعاءات والآراء التى تطرحها ، والتي يبدو انها تحظى باهتمام ، واحيانا بتعاطف ، لدى دوائر صهيونية اخرى ، اكثر اتساعا ونفوذا ، خصوصا ان تلك القناعات ، الآخذة في التبلور ، قد تكون لها انعكاساتها على الموقف الاسرائيلي من مسألة السلم مع العرب الاخرين .

ويعتقد اصحاب هذه القناعات ان اتفاق السلم مع مصر ، بمجمله ، لم يكن في مصلحة اسرائيل ، ولا يخدم اهدافها على المدى البعيد . فالسادات ، بالنسبة لاصحاب هذا الرأي ، وان يكن قد « احرج » اسرائيل باستجابته لمعظم طلباتها ، بل والذهاب احيانا الى ابعد مما كان متوقعا منه ، في هذا الصدد ، اوقع الكيان الصهيوني استراتيجيا ، في نهاية المطاف ، في شرك السلام ، الذي كثيرا ما نصبه الاسرائيليون للعرب ، واوقعوهم فيه ، فكسبوا الجولات معهم ، الواحدة بعد الاخرى . ولكن السادات هو الذي كسب الجولة الاخيرة . وبشكل لا يخلو من خطورة بالنسبة لاسرائيل . فبموجب اتفاق السلم ، حققت مصر لنفسها مكاسب استراتيجية واضحة · اذ استعادت سيناء باكملها ، ومهدت الطريق لحلف بينها وبين الولايات المتحدة ، مما قد يعود عليها بالفائدة ويمس بمكانة اسرائيل ، واحتفظت لنفسها بوضع مبهم من حيث موقفها من قضايا المشرق العربي ، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية ، مما قد يسمح لها باتخاذ الموقف الذي ترتأيه في الوقت المناسب . وفي المقابل ، حصلت اسرائيل على منافع « عاطفية » مشكوك في جدواها ، بل ويمكن الغاؤها اذا تغيرت الظروف . فاكبر تنازل حصلت عليه اسرائيل ، وهو الاعتراف المصري بها ، يمكن ان يسحب ، والسفارات يمكن ان تغلق او تجد نفسها في وضع تصبح معه عديمة الفائدة ، والاتفاقات المتبادلة كذلك ، مثلا ، التي تنص على فتح الحدود وكافة اجراءات التطبيع المترتبة على ذلك يمكن ان تلغى بجرة قلم من قبل النظام

المصري . كذلك قد ينشأ وضع يستبدل فيه نظام السادات بنظام أخر اكثر تصلبا تجاه اسرائيل ، يتخذ موقفا أخر من اتفاق السلم وكيفية تطبيقه . وباختصار ، ان معظم المكاسب التي منحها اتفاق السلم لاسرائيل ، غير مضمونة .

صحيح ان ادعاءات غلاة الصهيونيين هذه ليست كلها في محلها ، كما ان شكوكهم ليس لها دائما ما يبررها ، فالمعاهدات الدولية ، وخصوصا تلك التي تشارك بها احدى القوتين العظميين ، لا تلغى او يبطل مفعولها بهذا المدى من السهولة . ولكن صحيح ايضا ان مثل هذه المخاوف ، تلقى آذانا صاغية لدى قطاعات لا بأس بها من الصهيونيين . كما يزيد في مدى استعدادهم لقبولها الفوائد القليلة التي ترتبت على اتفاق السلم مع مصر ، من حيث تأثيره الايجابي على اوضاع اسرائيل بعامة من جهة ، واستمرار التوتر على الجبهات الاخرى ، على ما يترتب على ذلك من اعباء بالنسبة لاسرائيل ، من جهة اخرى . ولا ينبغي ان نستنتج من ذلك ان الاسرائيليين سيعملون على الغاء اتفاق السلم مع مصر او تجميده ، بل على العكس من ذلك . فالاستنتاج الاقرب الى الواقع هو ان تدفع تجربة السلم الاسرائيلية ــ المصرية ــ غير « المثيرة » ولا المفيدة كثيرا ، الاسرائيليين الى التصلب في موقفهم من العرب الآخرين ، باعتبار انهم لا يحتاجون الى تجارب سلم جديدة كتلك التي ذاقوا طعمها حتى الان . وقد يكون من المفضل ، بالنسبة للكثيرين منهم ، ابقاء الاوضاع على ما هي عليه ، وبالتالي انتهاج سياسة تهدف في حقيقتها الى عدم الوصول لسلم مع المشرق ، حتى وان استجاب اهله للشروط الاسرائيلية . وواضح ، بالطبع ، ما هي التحديات التي قد تترتب على مثل هذا الاتجاه .

لا استسلام ــ ولا رفض

ايا كانت التحديات الناجمة عن اتفاق السلم الاسرائيلي ــ المصري ، او المخاطر المترتبة عليه ، فان من الواضح ان مداها يتسع وانعكاساتها تتضاعف نتيجة الاوضاع السائدة في المشرق العربي من جهة ، ونشاط مؤيدي ذلك الاتفاق ومتعهدي رعايته من جهة اخرى . فمنذ زيارة السادات للقدس واطراف كامب ديفيد ، أي الولايات المتحدة ومصر واسرائيل ، تمسك زمام المبادرة في ايديها ، بينما يكتفي الآخرون بردود الفعل . فالاميركيون والمصريون والاسرائيليون يضعون الخطط ويوقعون الاتفاقات ويستأنفون المفاوضات وينشطون هنا وهناك ، والآخرون يصدرون البيانات ويقيمون المسيرات ويعقدون المهرجانات ويشجعون ويستنكرون . اطراف كامب ديفيد هم الفاعلون ، والآخرون ليسوا ، على وجه العموم ، الا جبهة ردود فعل . و « الآخرون » هنا تعني الجميع تقريبا ، من فلسطينيين او عرب ، مشرقيين كانوا ام مغاربة ، او مؤيديهم والمتضامنين معهم ، كائنين من كانوا .

وهذا الوضع من التشتت والتفرقة ، القائم في المشرق العربي ، والذي يمنعه من اتخاذ سياسة موحدة فعالة تجاه معظم المشاكل والتحديات التي يواجهها ، ان لم تكن كلها ، مما يدفعه بالتالي الى انتهاج سياسة واساليب ردود الفعل ، ليس جديدا ، على كل حال ، بل انه قائم

ومستمر منذ ما يزيد على نصف قرن ، وهو الذي ساعد الامبرياليين وحلفائهم ــ اتباعهم الصهيونيين على تحقيق العديد من اهدافهم . وقد تنبه الصهيونيون باكرا لهذه الاوضاع ، وبالتالي انماط التعامل المترتبة عليها ، واستغلوها في اكثر من مناسبة لصالحهم . بل ان بعضهم وضع ، استنادا الى ذلك ، واحدة من النظريات الرئيسية في العمل الصهيوني ، وخلاصتها ان العرب لن يتفقوا يوما ما على سياسة موحدة ، وان اتفقوا فان اتفاقهم هذا لن يدوم طويلا . ولذلك ما على الصهيونيين الا عدم الاكتراث كثيرا بما يقوله العرب او يخططون له ، وبالتالي المضي قدما في تنفيذ سياستهم . والادهى من ذلك ان اسس هذه النظرية تبدو كأنها لا تزال سارية المفعول حتى اليوم .

ولكن ، على كل حال ، ومهما كان من امر التفرقة المستحكمة في صفوف العرب ، فان من المعلن والمعروف ــ رسميا على الاقل ــ ان هناك اتفاقا معينا ، وان لم يكن متكاملا ، بشأن ما ينبغي السعي للحصول عليه في ظل الاوضاع الراهنة ، وكيفية مجابهة سياسة كامب ديفيد . فبعد زيارة السادات للقدس ، انعقد مؤتمر القمة العربي التاسع في بغداد ، في اوائل تشرين الثانى (نوفمبر) ١٩٧٨ ، وقرر « ان قضية فلسطين قضية عربية مصيرية وهى جوهر الصراع مع العدو الصهيوني » ، مؤكدا « ان النضال من اجل استعادة الحقوق العربية في فلسطين والاراضي العربية المحتلة مسؤولية قومية عامة ، وعلى جميع العرب المشاركة فيها ، كل من موقعه وبما يمتلك من قدرات عسكرية واقتصادية وسياسية وغيرها » . وبالنسبة للفلسطينيين ، فالهدف هو « استعادة الحقوق الوطنية للشعب (الفلسطينى) ، بما فيها حقه في العودة وتقرير المصير واقامة دولته المستقلة فوق ترابه الوطنى » . وهذا عمليا هو البرنامج السياسى لمنظمة التحرير الفلسطينية ، كما اقره المجلس الوطنى الفلسطينى ، في دورتيه الاخيرتين .

غير ان هذه القرارات ، مثل قرارات عديدة اخرى مشابهة لها ، صدرت عن مؤتمرات القمة العربية السابقة ، او عن مؤتمرات ثنائية او غيرها ، بقيت حبرا على ورق . فمنذ صدورها لم توضع ، مثلا ، اية اوراق عمل او خطط او برامج لتنفيذها ، بل اكتفى العرب ، عموما ، بقرارات الادانة او الشجب لاتفاقات كامب ديفيد ، التى استصدروها من الامم المتحدة ، او من هذا المؤتمر الدولي أو ذاك . وفي المقابل ، كان الطرف الآخر هو الفاعل والنشيط ، الذي يسعى حثيثا لتحقيق اهدافه ، ويبذل كل ما في وسعه لتذليل العقبات التي تعترضه . وواضح ما هي التحديات المترتبة على ذلك ، خصوصا ان سياسات الطرف المعادي صريحة للغاية . فليس هناك انسحاب من الاراضى المحتلة سنة ١٩٦٧ ، ولا موافقة على منح الشعب الفلسطينى حقوقه المشروعة ، ولا اعتراف بحقه في العودة وتقرير المصير واقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني . ولا منظمة التحرير الفلسطينية مقبولة ، ولا اي من التنظيمات المنضوية تحت لوائها ، ولا شخصياتها . بل ليس هناك ايضا تفاهم حول شكل او جوهر الحكم الذاتى ، الذي طرحه اطراف كامب ديفيد . وحديث الفلسطينيين او بعضهم ، عن ان « العالم كله

معنا » ، والاعتماد على ذلك قد لا يفيدهم اكثر مما أضر بالاسرائيليين حديثهم ، في حينه ، عن أن « العالم كله ضدنا » ، وخوفهم من ذلك . اذ يبدو انه لا هذا ينفع ، ولا ذاك يضر . ثم انه بالنسبة للفلسطينيين بالذات كان هنالك ، في الماضي ، العديد من الحالات التي ظهر فيها أن « العالم كله معنا » ، ولكنها لم تسفر ، في نهاية المطاف ، عن أية فائدة . ويكاد يبدو ما يدور الان شبيها بتلك الحالات . ففي الوقت الذي يتصاعد فيه التأييد العالمي لنضال الفلسطينيين وحقوقهم ، تمعن الاطراف المعادية في التنكر لهم ، وتمضي قدما في محاولات تنفيذ مشاريعها .

وغني عن القول انه لا بد من التصدي لهذه المشاريع ، قبل استفحال شرها . ويبدو ان ذلك لن يتم الا بوضع خطة عمل شاملة ، لتنفيذ ما اتفق عليه في مؤتمر القمة ، بحيث يأخذ معها المشرق العربي على الاقل ، ان لم نقل العرب كلهم ، زمام المبادرة في يديه ، على ما يفترض ان يتبع ذلك من اجراءات وتحركات ، على صعد مختلفة ، تظهر للقاصي والداني ان اتفاق السلم الاسرائيلي ــ المصري لم يكن « انتصارا للصهيونية » ، وان الفلسطينيين مهمون فعلا ، سواء كان ذلك ايجابا او سلبا ، وان حروبا يمكن ان تنشب في المنطقة بدون مصر ، وان المصالح الغربية قد لا تكون مضمونة ، وقد لا تبقى سالمة . وبعكس ذلك ، وما دام النشاط الفلسطيني يدور في اطار ردود الفعل ، كالنشاط العربي الموازي او المؤيد له ، لن نشاهد تقدما كبيرا . بل ان احسن ما يمكن ان نتوقعه ، في ظروف كهذه ، هو استمرار الاوضاع الراهنة على ما هي عليه : اي حالة من اللاسلم واللاحرب ، تقود المنطقة نحو متاهات ومخاطر جديدة .

حوار مع الدكتور ابراهيم أبو لغد حول الجامعة الفلسطينية المفتوحة

ترى « شؤون فلسطينية » ان من المفيد نقل الاهتمام بمسألة التعليم الجامعي لابناء الشعب العربي الفلسطيني ، وبمشروع الجامعة الفلسطينية المفتوحة ، الى أوسع اوساط الرأي العام ، بعد ان ظل الاهتمام به محصورا في الاوساط القيادية والاكاديمية المعنية ولهذا قدمت في العدد السابق التقرير الذى اعده الدكتور حسام الخطيب عن الندوة التى انعقدت في بيروت لمناقشة المشروع *. وتقدم ،في هذا العدد ، هذا الحوار حول الموضوع ذاته مع الدكتور ابراهيم أبو لغد ، الذي ترأس فريق العمل لاعداد الدراسة المطلوبة عن جدوى هذه الجامعة وبالطبع، فان هذا الحوار ، الذي اجرته المجلة مع الدكتور ابو لغد ، بينما كان مشغولا باعمال الندوة ، لا يستوفي جوانب الموضوع كلها ، وان كان من الممكن ان يعد فاتحة للنقاش العام حولها والمجلة على استعداد لنشر اية مساهمات تهدف لاغناء هذا النقاش.وهي ترجو ان يعتبر هذا دعوة الى المساهمة ، موجهة الى من يتمكنون من ان يضيفوا جديدا .

س : من اين نبتت فكرة الجامعة الفلسطينية المفتوحة ؟

ج . الفكرة قديمة الى حد ما ، عمرها حوالى خمس سنوات . بدأ الحديث عنها بمبادرة من الدكتور وليد قمحاوي [رئيس مجلس ادارة الصندوق القومي الفلسطيني منذ عام ١٩٧٤] ، الذي اتصل عام ١٩٧٥ برئيس منظمة اليونسكو ، بهدف إيجاد حل لمشاكل التعليم العالي لابناء الشعب الفلسطيني ، وطلب اليه النظر في امكانية تحقيق التعليم المفتوح للمساهمة في حل هذه المشاكل . اما التفكير بانشاء جامعة فلسطينية ، فهو اقدم من هذا ، اذ يعود الى ايام الانتداب البريطاني على فلسطين ، حيث لم يكن ممكنا تأسيس جامعة كهذه في ظل الانتداب . وبعد الانتداب،وبعد ان تشتت الشعب الفلسطيني ، تعقدت المشكلة بسبب الاوضاع الناجمة عن الشتات وعدم وجود سلطة فلسطينية مسؤولة عن التعليم العالي لابناء فلسطين . وقد كبرت المشكلة بمضي الزمن ، وهي تتحدد في شيئين : ان الرغبة في تحصيل التعليم العالي هي سمة بارزة من سمات الشعب الفلسطيني ؛ لان هذا التعليم سلاح بيده للتغلب على الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية ، ولتركيز عملية التحرر الوطني . فالتحدي الذي يواجهه

---

* انظر «**شؤون فلسطينية**»،١٠ شباط ١٩٨٠ ، ص ١٤١ .

الشعب الفلسطيني تحد حضاري . وتغلب الاسرائيليين علينا كان يعكس التقدم التكنولوجي والعلمي والتنظيمي الاسرائيلي . ومن هنا صار التعليم ، بالنسبة للشعب الفلسطيني ، ذا أهمية خاصة ، وصارت له وظيفة مزدوجة . تلبية الحاجات الاقتصادية والاجتماعية ، واستخدام العلم في عملية تحرير الوطن .

وقد تبعت ذلك ظاهرة تدفق الطلبة الفلسطينيين الى الجامعات ، وتزايد اعداد الراغبين في التعليم العالي باطراد. واليوم، يتمكن واحد فقط من كل خمسة من الفلسطينيين، الذين يتمون التعليم الثانوي ، من اكمال تعليمهم الجامعي ،وذلــك بالرغم من التوسع الكبير في فرص التعليم الجامعي في البلاد العربية والضفة الغربية، لم تزد نسبة الفرص المتاحة لتعليم الفلسطينيين عن ٢٠ بالمئة .

س : العشــرون بالمئة من بين الذين ينهون التعليم الثانوي . وبالطبع لا يكون هؤلاء كلهم راغبين في اتمام تعليمهم ، فكم تكون النسبة اذا حسبناها مقارنة بالراغبين في اتمامه ؟

ج لدينا تقديرات تشير الى أن ٣ من كل ٤ من الذين لا يتمون التعليم العالي راغبــون في اتمامه . وهؤلاء لا يحققون رغبتهم ، لأن الفرص غير متوفرة .

س : مع ذلك فان ١ من ٥ نسبة عالية بالمقارنة مع النسب المتحققة في البلدان النامية .

ج نعم ! بالمقارنة مع الدول العربيـــة والعديد من دول العالم ، هذه نسبة عالية . لكننا ننطلق ، في مواجهة المشكلة ، من موقف المسؤول عن توفير الفرص الكافية لمن يرغب في متابعة التعليم العالي . وهذه هي مسؤولية القيادة الوطنية التي يقع على عاتقها ان تؤمن الفرص للراغبين القادرين . خصوصا اننا ،! بالرغم من العدد الكبير من الجامعيين ، بحاجة لمزيد من الكفاءات من المستويات المتعددة . والمسألة ذات وجهين تأمين الاماكن والفرص ، وتحقيق نوعية التعليم التي نحتاجها .

س : لماذا اقترنت الحاجة للتوسع في التعليم باختيار اسلوب التعليم المفتوح بالذات ؟

ج . في مواجهتنا هذه المسألة برزت امامنا مشكلتان **الاولى** منهما كمية . وقد وضعت دراسة متكاملة حول التعليم الجامعي للفلسطينيين وتدفق الطلبة ، وانطلقنا في هذه الدراسة من وحدة الشعب الفلسطيني في اماكن تواجده كلها في المناطق المحتلة وخارجها . الدراسة تظهر ان هناك خللا او عدم تكافؤ في نسب تدفق الطلبة المنتمين ، لأماكن التجمع المختلفة هذه ، فالفرص المتاحة ، مثلا ، للذين بقوا في اسرائيل منذ ١٩٤٨ اقل من فرص التجمعات الاخرى ، سواء من حيث نوعية التعليم المتاح او من حيث عدد الفرص المتاحة لكل منها . وهناك ايضا خلل في النسب بين فرص الذكور والاناث ، ففرص الذكور اعلى بكثير ، وذلك لاسباب حضارية وثقافية واجتماعية . وفضلا عن هذا ، نجد تفاوتا في الفرص المتاحة لأبناء الفئات المختلفة في التجمع

الواحد : المقيمون في المخيمات أقل حظا من المقيمين في المدن ، وابناء الأسر الميسورة اوفر حظا ، وهكذا .. وعلينا ، من موقع الايمان بتكافؤ الفرص ، ان نمكن القطاعات المختلفة من ان تصل الى اماكن التعليم العالي . **والمشكلة الثانية** التي قادت الى اختيار اسلوب التعليم المفتوح هي نوعية التعليم المطلوب . وهذه تعادل ، في الاهمية ، أهمية الكم . فالطالب الفلسطيني في الجامعات ، يدرس حاليا ، وفق مناهج لم تضعها اية سلطة فلسطينية ، وهذا يعني أن توجهاتها غير فلسطينية ، فالطلاب تحت الاحتلال يدرسون أما في جامعات العدو واما في الجامعات الجديدة في الضفة الغربية التي تكبلها قيود سلطات الاحتلال والمعرضة لضغوط ، مما يجعلها غير حرة في وضع المناهج التي تراها صالحة لابناء شعبها ، فضلا عن ان امكانياتها متواضعة ومحدودة . والطلاب خارج المناطق المحتلة يدرسون في جامعات الدول العربية أو الاجنبية . وفي هذه الجامعات وضعت المناهج لخدمة اغراض اخرى غير متصلة بالتراث الفلسطيني أو الهوية الفلسطينية ، ولا ترتبط بالاحتياجات الخاصة بالشعب الفلسطيني . المؤسسة التعليمية وجدت أصلا لخدمة المجتمع ، والمؤسسات التي يدرس فيها الفلسطينيون تخدم مجتمعاتها ، وفي اغلب الحالات لا تكون مناسبة لتوجه الفلسطينيين . ومن هنا حددنا ، في دراستنا ، احتياجات الشعب الفلسطيني من الكوادر التعليمية التي تغطي حاجاته .

س : نحن ازاء مشكلة ذات شقين : الأول توسيع فرص التعليم امام الراغبين من الفلسطينيين باعدادهم المتزايدة ، والثاني ، هو نوعية هذا التعليم .

ج : صحيح !

س : هذا يطرح ، عملياً ، مشكلة التعليم العالي لابناء الشعب الفلسطيني ، ويظل السؤال قائما : لماذا اخترتم الجامعة المفتوحة بالذات كصيغة لحل هذه المشكلة ؟

ج : اخترناها لأنها تتكيف لبرامج تعليمية مرنة ونظم تعليم مرنة ، ولان الدراسة فيها لا توجب على الطالب ان يقيم حيث توجد الجامعة ، بل ترتكز على أساس نقل المعرفة اليه حيث يقيم . وهذه امور لا يوفرها التعليم الجامعي التقليدي . وهي تمكن المسؤولين عن التعليم المفتوح من ان يركزوا على المواد الهامة ويوصلوها الى الطالب ، مع امكانية واسعة لايصالها لأية اعداد من الطلاب في اماكن متباعدة مما يستجيب لوضع الشعب الفلسطيني . التعليم التقليدي ، بما هو تعليم مباشر ، لا يستوعب الا اعدادا محددة ، ويتطلب امكانيات مادية وبشرية كبيرة . ولو اسسنا جامعة تقليدية فسنواجه مشكلة المقاعد المحدودة ، حتى لو حللنا مشكلة نوعية التعليم . هذا يعني اننا سنعالج مشكلة النوع على حساب الكم . ولو توجهنا الى الجامعات العربية ، فان هذه الجامعات ، بالرغم من التوسع الذي تحققه ، لا تستطيع ان تلبي ، بعد ، حاجات مجتمعاتها . والبلاد العربية بحاجة الى جامعة جديدة في كل سنة ولمدة خمس عشرة سنة قادمة ، لكي تتمكن من استيعاب الطلبة الذين يتدفقون من التعليم الثانوي ، خمس عشرة جامعة اذا افترضنا ان نسبة الالتحاق ستظل كما هي عليه الان ، فكيف اذا ازدادت ؟ وعلى كل واحدة من هذه الجامعات ان تهيىء لطلبة بلدانها من ٦ الى ٨ الاف مقعد .

شيء آخر مرتبط بالكفاءات البشرية اللازمة لعملية التعليم العالي ، اي المدرسين . انت

لا تستطيع ان تدرس الطلبة الا بكفاءات معينة ، وهذه محدودة في التعليم النظامي ، ولا تستجيب لحاجات الاعداد الضخمة من الراغبين . اما عن طريق التعليم المفتوح ، فان العدد نفسه من المدرسين يؤمن تعليما لاعداد مضاعفة من الطلبة . لنفترض ان لدينا ٢٠٠ استاذ جامعي . يمكن لهؤلاء ان يعلموا ما لا يزيد عن ٥ آلاف طالب في جامعة نظامية ، ويستطيعون هم انفسهم ان يوفروا التعليم لأكثر من ٥٠ الفا في الجامعة المفتوحة . وهذا فرق مرموق . وبدل ان ينحصر جهدهم في التعليم المباشر ، فـانهم ينصرفون لاعداد المواد التعليمية لعشرات الوف الطلبة .

س : ألا تؤمـن الجامعات العربية ، حاليا ، وضعـا مماثلا عن طريق نظام الانتساب المفتوح في الكليات النظرية ، وعدم الزام الطلبة بالمواظبة على حضور المحاضرات ؟

ج : هـذه نقطة مهمة ، دعني اوضحها : نظـام الانتساب المعمول به فـي الجامعات لا يرتكز على ركيزة علمية في نقل المعرفة الى الطالب . الانتساب يحصر علاقة الطالب بالجامعة بتقديم الامتحانات في نهاية السنة فقط . اما النظام الذي نقترحه ، فشيء مختلف .

س : سنأتي الـى هذا بالتفصيل بعد قليل . اود الان ان نستكمل مناقشة نقطة اثرتها ، تتصل بموضوع الوظيفة الاجتماعية للتعليم . وهنا ترد ملاحظة ، وهي ان الجزء الاكبر من الخريجين الفلسطينيين يعملون في المجالات العربية ، في اسواق العمل في الدول العربية ، وهذا يعيدنا للموضوع نفسه ، اذ انه ، مع تنوع حاجات هذه الاسواق ، ينبغي ان تتنوع اغراض التعليم . والجامعات العربية التي يدرس فيها الطلبة الفلسطينيون توفر هذا التنوع على نحو ما ، واذا اعتمدتم اسلوب التعليم المفتوح ، فانتم مضطرون لأن تأخذوا هذه الحقيقة بعين الاعتبار . فهل ادخلتموها في حسابكم ؟

ج : هذه ، ايضا ، نقطة هامة . نحن نفترض ان هناك سوقين للعمل : السـوق التي لا تلبى في الوقت هي سوق العمل الفلسطيني ، وهي تتطلب كفاءات معينة لا توفرها الجامعات العربية حاليا ، او الجامعات الموجودة في ظل الاحتلال . واحتياجات هذه السوق لا بد من تغطيتها . هناك سوق عمل فلسطينية حقيقية لا تغطى احتياجاتها على النحو المطلوب . تبقى السوق الثانية ، وهي سوق العمل العربي ، والطالب الفلسطيني الراغب في خدمتها سنؤهله لهذا ، وسنؤمن له المهارات اللازمة .

نحن نضع في ذهننا الاحتياجات الفلسطينية في المقام الاول ، ونريد من الطالب الفلسطيني ان يتسلح بالمهارة والمعرفة اللتين تخدمان هذه السوق المهملة حاليا ، والتي يزداد اهمالها نتيجة للظروف الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن الاحتلال . هناك في الوطن المحتل تبعية للاقتصاد الاسرائيلي . وفي البلاد العربية تبعية لسوق العمل العربي . والضحية في هذا هي التجمعات الفلسطينية في الضفة وفي قطاع غزة وفي اماكن التجمع الاخرى . وما يميز التعليم في الجامعة الفلسطينية المفتوحة ، كما اتصوره ، هو ان يوفر للطالب فرصة العمل في أي من السوقين الفلسطينية والعربية .

س : حاجات هذه السوق الفلسطينية كيف تحددها ؟

ج : عندنا ، مثلا ، قطاعــات في الرراعة في المناطق المحتلة ، الــزراعة مهملة ، ويتبين هذا من الاختلافات في الدخل القومي الفلسطيني في الضفة والقطاع . نحن بحاجة لمن يعملون في مجالات الانتاج الزراعي ، حيث يبدو النقص شديدا ، وفي التخزين ، وفي التسويق . وهو قطاع كبير والنقص في الاخصائيين كبير على كل المستويات . المجال موجود . اما الكفاءات فغير متوفرة ، ومن واجبنا ان نبني الاقتصاد الفلسطيني ونحرره من التبعية لاسرائيل . فكيف نؤمن هذا ؟ لننظر في مسألة الكوادر البشرية المتوسطة ، الادارية ، المطلوبة للبلديات وللمخيمات والتعليم والمستشفيات الفلسطينية ، من أين نوفرهم ؟ خريجوا الجامعات العربية او الجامعة الاميركية في بيروت والقاهرة غير مؤهلين : فهذه المؤسسات كلها تعمل في اطار الثقافة الغربية وليس في الميدان الوطني . وفي هذا يتجلى خلل في اداء الخدمات المطلوبة . هناك اذن مسألة : نحن بحاجة لكوادر متوسطة ولا بد من توفيرها على نحو يلبي حاجاتنا الفلسطينية ، وليس مربوطا باحتياجات الشركات متعددة الجنسية التي ترتكز عليها كل مدارس الادارة في الوطن العربي . الثقافة العربية ومناهجها في الجامعات وضعت في ظل التبعية للغرب. خريجوها مؤهلون لأن يعملوا في الالات الالكترونية الغربية التي هي من مستلزمات اية شركة غربية معاصرة . لكن ، عندنا مخيمات لاجئين ، فمن يديرها ، ومن يعمل في المؤسسات الفلسطينية ؟ هذه الاحتياجات هي التي تفرض علينا برنامجا دراسيا معينا لكي نؤهل خريجا يعمل في الاطار الاجتماعي والاقتصادي الفلسطيني ويطوره .

عندنا ، ايضا ، نقص في كل ما يتعلق بالطرق والسكن والانتاج الصناعي ، مما يتصل بحاجات الانسان المعيشية . وحسب الدراسات التي وضعناها ، طرقنا في الضفة والقطاع مهملة ، ومثلها الجسور ، وثمة نقص في كل الاعمال الهندسية ، وخاصة بالنسبة للكوادر المتوسطة . وهناك احتياجات حقيقية يمكن تأمينها عن طريق التعليم الجامعي المفتوح التي لا يؤمنها التعليم المتيسر الان . عندنا نقص في المدرسين للمدارس الابتدائية والاعدادية والثانوية . واغلبية الذين يدرسون فيها الان غير مؤهلين للتدريس . ونحن ، اذن ، بحاجة لمضاعفة اعداد المدرسين من جهة ، ولتأهيلهم من جهة اخرى ، وهذه ايضا احتياجات ملحة لا بد من تلبيتها .

اسـباب عديدة توجب انشـاء الجامعة الفلسطينية المفتوحة لتغطية الحاجات الملحة والمتراكمة ، وجعل برامج التعليم في خدمة هذا الهدف . وفي تصورنا للخريج الفلسطيني من هذه المؤسسة انه سيسد النقص في الحاجة للكوادر المتوسطة بشكل خاص ، مع تأهيله بالطريقة التي تمكنه من الاسس الاكاديمية اللازمة ليصبح من الكوادر العليا . ونحن لا نجد تضاربا بين تدريب الكوادر المتوسطة والكوادر العليا . ولهذا اردنا من دراستنا ان تأتي الجامعة المفتوحة بحيث تحقق شيئين : ان تعطي المعرفة النظرية للطالب والمهارات العملية ايضا ، وان تربط التعليم بالانتاج . وجزء من متطلبات التعليم ، كما نفهمها ، ان يرتبط الطالب بمؤسسات العمل ، لكي يكتسب الخبرة التعليمية وهو في ميدان العمل . وسيسهم هذا في حل مشاكل العمل من جهة ، ويكسب الكوادر مزيدا من الخبرة عن طريق الربط بين التعليم والعمل والمقارنة بين النظرية والتطبيق . وفي كل الاحوال نركز على ان يرتبط طالب العلم

الفلسطيني بمؤسسة الانتاج الفلسطينية . وعندما يتخرج من الجامعة يكون نظره موجها نحوها .

س : هذا هو الجانب الوطني من المسألة ، الذي سوف نعود اليه ..

ج : هو الجانب الوطني ، وهو جانب هام . نحن نعتقد ان النظرية التي تشكل الجزء الرئيسي من التعليم في الجامعة ، عن طريق الكتب والكاسيت والفيديو كاسيت ، لا بد من ان ترتبط بالواقع الفلسطيني .

س : قبل هذا ، ألا ترى أن التعليم الجامعي المفتوح ، حيث تغيب المعاهد المهنية المتوسطة ، كما هو الحال الان ، يفتقر الى احد المقومات الرئيسية التي تمده بالطلبة المؤهلين لمتابعة التعليم بهذا الاسلوب ؟ فالنظام المفتوح ، المطبق في بعض البلدان المتقدمة ، يستقطب ، في العادة ، خريجي المعاهد المهنية المتوسطة الذين يباشرون اعمالهم ويرغبون في تطوير تحصيلهم العلمي ورفع مستوياتهم المهنية بالتالي . والمعروف ان عندنا نقصا مريعا في هذا المجال . وهو نقص يصعب علينا ان نسده . وزيادة على هذا ، فان الوافدين الى الجامعة ، من خريجي المدارس الثانوية ، يأتون هم ايضا من مؤسسات لا تخضع للسلطة الفلسطينية او للتوجيه الوطني الفلسطيني ، فكيف سنتجاوز هذا كله ما دام هدف الجامعة الفلسطينية المفتوحة ان تتجاوزه ؟

ج : ثمة شيئان : **الأول** ، هو ارتباط التعليم الجامعي بالمعاهد المهنية ، والحقيقة انه لا يوجد ارتباط بين الطرفين ، المهني يهيىء فنيا معينا ، لكنه لا يرتبط بالتعليم الاكاديمى ، ونحن ننظر الى هذه الجامعة على انها جامعة تؤهل جامعيا ، ولا نفترض ان هناك تناقضا بين المهارات والمعرفة .

الشيء الثاني ، وهو في غاية الاهمية ، ان التعليم الثانوي ليس بيد الشعب الفلسطيني ، وهذه حقيقة ، ولهذا ، فنحن نقول ان سياسة القبول في الجامعة المفتوحة لن تنتهج النهج التقليدي المعمول به في الجامعات النظامية . سيخضع طالب الالتحاق لامتحان قبول ، وسيكون هذا امتحانا خاصا هدفه قياس قدرة الطالب على متابعة التعليم الجامعي ، واذا اجتازه فسنعتبره مؤهلا ، بصرف النظر عن السنة التي انهى فيها تعليمه الثانوي ، اي اننا لن ندخل سنة الحصول على الشهادة الثانوية في الاعتبار . ولامتحان القبول هذا غرض ثان هام ، فمن شأنه ان يكشف أي نقص في قدرات الطالب الممتحن ، فقد يحدث ان يجتاز الطالب امتحان الرياضيات ، مثلا ، بتفوق ولكنه ضعيف في معلوماته في اللغة العربية ، او التاريخ . وسيساعدنا هذا على اعداد المنهج الملائم ، بحيث يتحسن مستوى اداء الطلبة في المواد التي لا يتقنونها لكي يتمكنوا من متابعة التعليم الجامعي في هذه المواد بنجاح . مثل هذا الامتحان ، وما يتبعه من تدارك اوجه النقص ، سيكون الصيغة الملائمة للتغلب على ضعف ونواقص التعليم الثانوي ، وكذلك على ضعف ارتباطه بالمنهجية الفلسطينية .

مع ذلك ، انا اقدر هذه المشكلة واعتبرها رئيسية ، ولا بد للسلطات المسؤولة عن الجامعة

المفتوحة من ان تهتم بها وتبتكر صيغا اخرى لتجاوزها . لست اعرف ، في هذا الوقت ، كيف سيكون الحل . وفي الدراسات التي اعددناها اكتفينا بالاشارة لأهميتها حاثين على معالجتها .

س : وجود امتحـان للقبول يجعلنا نستنتـج انه سيكون هناك تحديد للقبول بمعنى من المعاني ، هل هذا صحيح ؟

ج : الامر ليس امر تحديد . نحن نقول ان الطالب الذي يجتاز الامتحان يصبح مؤهلا للتسجيل في الجامعة . ومن يتضح انه غير قادر ، او تنقصه بعض القدرات اللازمة ، سنساعده على تدارك النقص . وليس هذا تحديدا للقبول . التحديد يشمل ، فقط ، من ليست لديهم القدرة نهائيا على متابعة التعليم العالي . يضـاف لهذا اننا لا نفترض ان الشهادة الثانوية هي وحدها دليل القدرة . ومن هنا ، فالتعليم مفتوح ، ونريد ان نوفره لاكبر عدد من الطلبة القادرين على متابعة التعليم العالي . وثمة شيء آخر : نحن نفترض ، بسبب ضعف التعليم الثانوي والتوجيه فيه ، ان هناك خللا في تحصيل الطالب . والامتحان سيرشدنا الى اهمية تأمين المواد اللازمة لتدارك الخلل . والطالب الذي مستواه دون المستوى المطلوب ، عليه ان يدرس هذه المواد حتى يبلغ المستوى ، فتنفتح امامه ، بهذا ، فرصة متابعة التعليم العالي بنجاح .

س : يبدو ان المسوغ الرئيسي لاختياركم هذا الاسلوب من التعليم هو الدافع الوطني الفلسطيني بمعناه الشامل : التوجيه وحاجات سوق العمل الفلسطيني ، ومعطيات الوضع الاجتماعي الفريد ، الخ .. الا ترون ان الظروف الفلسطينية ذاتها – اذ تحول دون انشاء جامعة على ارض فلسطينية وتحت الاشراف الكامل لسلطة فلسطينية – تعيدنا للموضوع ذاته ، وهو الخضوع لتأثيرات اماكن وجودها ومصادر تمويلها ونفوذ سلطات البلدان التي يقيم فيها طلبتها ، وما شابه ؟

ج هذا موضوع مهم جدا . وهناك جملة من الاعتبارات أولهـا ، أن هذه الجامعة هي جامعة فلسطينية وطنية تستمد شرعيتها من الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، وهو منظمة التحرير الفلسطينية .

س : هذا صحيح ، من حيث الشرعية ، فهل يلغي تأثير العوامل الحسية .

ج : نحن متمسكون بهذا ولا بديل له ..

س : متمسكـون به من وجهة النظر الفلسطينية.ومن المؤكد ان القيمين على الجامعة سيتصرفون من جانبهم على هذا الاساس ، ولديهم القوة المعنوية التي توفرها شرعية م.ت.ف. ، لكن ماذا عن قوى الضغط العملية التي لدى الاخرين ؟ وكيف سيتم تجاوز تأثيراتها في التطبيق العملي ؟

ج : رخصة تأسيس الجامعة ستمنحها م . ت .ف ، وهذا هام ، وترتبط به مسائل عملية واقعية : تعيين المسؤولين عن الجامعة ومجلس الامناء والكوادر التي تسير العمل فيها هو من مسؤوليتها . والمنظمة مسؤولة ايضا عن تأمين ميزانية الجامعة ، وهي تستطيع ان تؤمن جانبا من الميزانية عن طريق الاكتتاب الشعبي ، بالاضافة لما تخصصه من ميزانيتها وما تحصل

عليه عبر علاقاتها العربية او الدولية . وبهذا ، فان الذي يفاوض للحصول على هذه الموارد هو م.ت.ف. ، ثم ان القرار السياسي بفتح المراكز الاساسية التابعة للجامعة مطلوب من الدول التي ستنشأ فيها ، وهذا يتم نتيجة مفاوضات واضحة ومحددة بينها وبين م.ت.ف. ، ويلي ذلك البحث بالتفاصيل الذي سيتولاه المسؤولون عن الجامعة مع الجهات الفنية المختصة في الدول المعنية . أنا شخصيا متفائل بامكانية فتح هذه المراكز . واثناء تحضيرنا لدراسة جدوى انشاء الجامعة ، واتصالاتنا بالجهات العربية المعنية ، وجدنا تجاوبا كبيرا من المسؤولين فيها ، وحماسا للفكرة ، واستعدادا للتعاون من اجل توفير الامكانيات اللازمة لنجاحها . وقد تولد عندنا احساس بأن هذا سيساعدنا على توفير فرص اكبر لتعليم ابناء فلسطين .

ثم ان الجامعة الفلسطينية المفتوحة ستكون على استعداد لاستقبال طلبة الدول العربية ايضا ، ولن تكون مقصورة على الفلسطينيين . وهي بهذا مؤسسة فلسطينية وعربية بآن واحد . ولا اظن ان الدول العربية ستمانع في هذا . فكما ان الجامعات العربية تقبل الفلسطينيين في عداد طلابها . فهذه الجامعة ستقبل طلبة الدول العربية .

أما عملها في الضفة والقطاع المحتلين ، فسيجري عبر التعاون مع المؤسسات الدولية ، وذلك في اطار اليونسكو التي هي على استعداد لتقديم المعونة لتمكين الفلسطينيين من الحصول على التعليم الجامعي . وحيث لا تستطيع المنظمة ان تعمل ، يمكن الاعتماد على اليونسكو . وهذا جزء من مسؤولياتها خصوصا بعد ان اصبحت م.ت.ف. عضوا مراقبا في الامم المتحدة وفي مؤسساتها كافة . وعبر اليونسكو يمكن تأمين الأعمال الضرورية . تسجيل الطلبة واعداد المواد وايصالها اليهم في المناطق الفلسطينية المحتلة .

س : هذا كله مفهوم . ونود أن نستقصي هذا الموضوع بشكل اكثر تفصيلا ، اذ يبدو ان نجاح المشروع كله مرهون بحل المشاكل التي يمكن ان تنجم عنه . فالطلبة المرشحون للالتحاق بالجامعة يقيمون ويعملون في اماكن لا تخضع لسلطة فلسطينية ، وكذلك الجامعة ومراكزها الفرعية . وامكانيات الضغط بيد السلطات قائمة ، والدوافع للضغط ، فيما نعلم ، متعددة من غير ان ندخل في التفاصيل ، وهي تبدأ من احتمال منع الطلبة من الالتحاق بالجامعة ، الى حرمانهم العمل بعد التخرج ، مرورا بعشرات الوسائل الاخرى . والجامعة الفلسطينية لا تستطيع ان تبعد هذه الاحتمالات عن بالها ، وهي لا تستطيع ايضا ان تبعد عن البال تفاوت النظرة الى المسائل الفلسطينية بين بلد واخر ، وتأثير ذلك على تفاوت فرص النجاح للمشروع هنا او هناك ، فكيف فكرتم بحل هذه المشاكل ؟

ج : نحن مقدرون لأهمية هذه المشاكل . الا اننا نعتقد انها ليست من النوع الذي يستحيل حله . وهي ليست حادة بالشكل الذي تطرحه . الطالب لا يأتي الى مكان الجامعة ، وهذا وحده يوفر جملة من الاشكالات . كل ما عليه ان يلتحق بهذه الجامعة وان يتسلم موادها التعليمية التي ستصل اليه في مكان اقامته . وهذه المواد ستطبع وتجهز في المراكز الفرعية ايضا ، سيكون بالطبع مركز رئيسي لاعداد المواد ، والمركز يوزع نسخا منها على الفروع التي تعيد الطبع وتعممها على الملتحقين في مناطقها ، الكتاب ، مثلا ، يؤلفه الاستاذ في المركز الرئيسي ، وترسل منه نسخة لكل فرع ، وكذلك الكاسيت ، وهناك يعاد طبعه ويتم ايصاله

للطلبة . والمواد التعليمية بهذا ستصدر في المكان الذي يدرس فيه الطالب .

س : هذا مفهوم . ومع ذلك تظل بعض المشاكل قائمة . فاذا لم توافق سلطة ما على محتوى هذه المادة او تلك من مواد الدراسة، ففي مقدورها ان تمنع اعادة انتاجها في الفرع الذي يقع على ارضها ، او ان تحول دون تداولها ، فضلا عن انه يظل في متناولها ان تغلق الفرع كله ، اليس هذا احتمالا قائما بالفعل ؟

ج : أنا معك .. ستظل هناك مشاكل ، ولكنها تقل بسبب تعدد وسائل الايصال ، فحين يمنع الكتاب يمكن تداول الكاسيت ، وحين يلغى البرنامج التلفزيوني يحل محله الفيديوكاسيت ، ما دام التعليم المفتوح يعتمد على عدة وسائل لا على وسيلة واحدة ، ثم ان الراديو يمكن ايضا ان يعمم المعرفة على اوسع نطاق . ان اختيارنا اصلا لهذا الاسلوب نابع من تصورنا للمشاكل الاستثنائية التي عاني منها الفلسطينيون . ثم اننا لا ننطلق مسبقا من افتراض ضرورة المنع ، اذ اننا نقدم مادة علمية ، ايصال العلم هو الهم الاساسي ، ونريد للطالب ان يكسب المعرفة والمهارة العمليتين ، سواء تم ذلك عن طريق الراديو أو التلفزيون أو الأشرطة أو الكتب .

س : ينقلنا هذا الى حديث الوسائل ، اذ ان المشروع يظل طموحا حتى تتوفر هذه الوسائل . فكيف سيتم ذلك ؟

ج : هيكليـة التعليم في هذه الجامعة واضحة امامنـا . نريد ان نوجد مراكز فرعية في كل اماكن تواجد الفلسطينيين . وللمراكز الفرعية هذه وظائف رئيسية ، وينبغي ان تتوفر فيها مكتبة وصالات للاستماع وللمشاهدة ، وكذلك غرف للقاءات المباشرة بين الطالب والموجه . والعملية التعليمية مقسمة على مراحل زمنية ، وفيها قسم خاص لانتاج الوسائل التعليمية ، بحيث تعد لكل فترة موادها اللازمة . وستكون الدراسة مبرمجة وموزعة على اقسام ، وعلينا ان نوفر لكل قسم احتياجاته الخاصة . اما تقسيمنا ، فهو مختلف عن التقسيمات التقليدية . اذ سيكون ثمة ثلاثة اقسام : **العلوم والتكنولوجيا ، العلوم الاجتماعية والادارة ، العلوم الانسانية والتربية** ، ويمكن ، ضمن كل قسم ، ان يجري التركيز على ناحية او اخرى من نواحيه المتعددة . هذا التقسيم غير المألوف في جامعاتنا الراهنة سيفرض انتاج مواد تعليمية تختلف عن الموجودة . ثم اننا لن نتعامل مع الكتاب المستورد او العربي المستخدم الان ، لانه وليد انظمة تعليمية اخرى . وسينجم عن هذا اننا نضع صيغة جديدة كل الجدة للثقافة وللعلم . وفي اعتقادنا ، وهذا جزء من الجواب على سؤال سابق ، اننا ، اذ نقوم بهذا ، فانما نحدث ثورة ثقافية على المستويين الفلسطيني والعربي الاعم .

وهناك ناحية اخرى : فالدول العربية تعاني كلها نقصا في المواد التعليمية للجامعات ، مما يسهل استخدامها وتداولها . ونحن بعملنا نسد هذا النقص ، واعتقد انها جميعها سترحب بالمواد الجديدة . وهذا ما تبين لنا من خلال الاتصالات التي اجريناها الى الان . وعلى هذا ، فالجامعة الفلسطينية ، اذا تمكنت من توفير المواد المناسبة ، فانهم سوف يستخدمونها ، وسيكون هذا عونا لهم على توسيع فرص التعليم الجامعي امام الاعداد المتزايدة الراغبة فيه . وبدل ان تكون المشاكل السياسية عائقا ، سيساعد دورنا على ترويج موادنا . ولذا اجدني

متفائلا ، وانتظر ان تساعدنا الدول العربية من خلال محطات البث الاذاعي ، والتلفزيوني عندها . لقد حسبنا كلفة كل ساعة بث في الدول العربية ، بعد ان اطلعنا على اجهزتها وتحدثنا مع المسؤولين فيها . واضافة لهذا ، وضعنا دراسة خاصة لتأسيس محطة اذاعة فلسطينية تقوم بهذا الدور ، واذا استحال استخدام محطات اي بلد ، فان الكاسيت والفيديو يعوضاننا .

س : سيزيد هذا من اعباء المراكز الفرعية ، وسيلـزم الطلبة الفقـراء على التواجد فيها ، ما دام من الصعب عليهم ان يقتنوا اجهزة استماع ومشاهدة خاصة بهم .

ج : سنفاوض الدول العربية لاستخدام محطاتها ، هـذا هو الاساس . واذا تعذر ، نستخدم الكاسيت والوسائل الاخرى .

س : وماذا بشأن الفروع العلمية التي تحتاج بطبيعتها للدراسة التطبيقية ، الا تبدو المشكلة اصعب ؟

ج : هـذا موضوع اخر ، ونحن سنبدأ ، بتريث ، في العلوم التي تتطلب التطبيق ، كالهندسة مثلا ، وفي تصورنا اننا في السنوات الاربع الاولى سنلجأ الى استخدام الوسائل المتوفرة في الجامعات العربية نفسها ، وذلك في اوقات عطلها الصيفية وبالتعاون معها ، وسننظم في فترات دراستنا التطبيقية بحيث يكتسب الطالب المعارف النظرية قبل العطلة، ويقوم بالتطبيق في أثنائها . وقد تحدثنا مع المعنيين بهذا الشأن ، ويمكن تنظيم ذلك . اما في السنوات التالية ، فيمكن توفير الحد الادنى من الوسائل اللازمة للتطبيق في مراكزنا نفسها . وعلينا ان نعمل لذلك منذ البداية .

س : كل هذا سيجعل الاكلاف اكبر ، ويذكـرنا بوجاهة الاعتراضات التي أثيرت ضد مشروع الجامعة المفتوحة خلال دراستكم له وخلال ندوتكم الاخيرة . ومـع الاعتراضات برزت اقتراحات اخرى ، بل كانت هناك اقتراحات حتى قبل ان يظهر المشروع . من هذه وتلك اقتراحات بانشاء جامعة فلسطينية في الأرض المحتلة بضغط من اليونسكو ، او تطوير الجامعتين الموجودتين واللتين قامتا بمبادرات خاصة . ومنها اقتراح عرض على مجلس الجامعة العربية في سنوات السبعينات الاولى ، ثم طوي البحث فيه وهو انشاء جامعة فلسطينية كلاسيكية في بلد عربي ، فما هو رأيكم بهذه الاقتراحات ؟

ج : بالنسبة للاقتراح الاول ، ستعاني الجامعة المقترحة من المشاكل نفسها الـتي تعانيها الجامعات تحت الاحتلال، حتى لو انشئت تحت غطاء الامم المتحدة ، فضلا عن انها ، لكونها تقليدية ، ستظل فرص التعليم فيها محدودة ومقصورة على ابناء فئات معينة في الوقت نفسه . اما اقتراح تأسيس جامعة في احدى الدول العربية ، فهو جدير بالاهتمام ، وان كان يهيأ لي ان المشاكل التي تواجه تشكيل الجامعة المفتوحة ستتفاقم في هذه الحالة مع بقاء فرص التعليم فيها محدودة ومرتفعة الكلفة ، والحصول على ترخيص اقامتها سيصطدم بالعراقيل السياسية التي اشرت اليها اصطداما مباشرا ، زيادة على صعوبات الوصول اليها بالنسبة للطلبة المقيمين في دول اخرى ، حيث نعرف صعوبات تنقل الفلسطينيين وحصولهم على جوازات

سفر ، وهي صعوبات وضعناها في الاعتبار حين دعونا لنظام الجامعة المفتوحة .

س : يمكن ان تحل الجامعة المفتوحة جانبا من مشكلة التعليم الجامعي للراغبين في تحصيله ، الا ان وجودها لا يلغي الحاجة الى التعليم الجامعي بمعناه الاكاديمي عند من لديه الرغبة فيه ، والاحتياجات الملموسة نفسها تتطلبه ، خصوصا الحاجة الى توفير اساتذة جامعيين او باحثين متخصصين ، الخ .. والاعتبارات الوطنية التي تفرض وجود جامعة مفتوحة تفرض ، بدورها ، وجود جامعة كلاسيكية . فهل تجد تعارضا بين النظامين ؟

ج : لا يوجد تعارض . بل انني اشجع استمرار السعي لايجاد الجامعة الاخرى اذا توفرت الامكانيات . والشيء الاساسي الذي اريد ان اذكره ، هو ان الجامعة المفتوحة ، اذ تحل بعض المشاكل ، فهي مكملة للجامعات العربية القائمة في الدول العربية ولجهودها ، وليست بديلا عنها او متعارضة معها ، اضافة الى انها حرة في اعداد موادها التعليمية التي يمكن لهذه الجامعات ان تستفيد منها .

س : لقد ترأست فريق العمل لاعداد دراسة الجدوى بالنسبة لهذه الجامعة . فما هي الخطوات التي تم انجازها ؟

ج : انجزنا ثلثي المطلوب الدراسات حول اوضاع الشعب الفلسطيني مما له صلة بالتعليم واحتياجاته الاقتصادية والتربوية ، خصوصا الاوضاع الديمغرافيــة للشعــب الفلسطيني ، فتهيأ لنا تقدير علمي لاعداد الطلبة الذين يمكن ان يتابعوا التعليم العالي في السنوات الخمس عشرة القادمة ، ولتوزعهم على فئات الاعمار والجنس . عندنا اذن ارضية اكثر تفصيلا بالنسبة للضفة والقطاع والمخيمات الفلسطينية ، حيث درسنا احتياجاتها للكوادر البشرية المؤهلة جامعيا . وقد ساعدنا هذا في صياغتنا لهيكلية التعليم في الجامعة المفتوحة ولاحتياجاته من الاساتذة ولطبيعة مناهجه ، وهذا ما انجزناه ايضا . اما تفاصيل المناهج ، فقد اوشكنا على الانتهاء من وضعها .

س : الاقسام الثلاثة التي ذكرتها هل ستكون بمثابة كليات ؟

ج: لقـد رفضنا التقسيم الى كليات ، ستكون الجامعة واحدة تضم اقساما ، وراعينا ان يكون التقسيم مرنا ، بحيث ترتبط الاقسام ببعضها في العملية التعليمية ، وهناك مواد ، تشكل ثلث المنهج الدراسي ، سيدرسها كل ملتحق . قد يبدو هذا منهجا معقدا ، الا اننا ننطلق من منظور مختلف عن السائد ، فالنظرة الشمولية ومركزية القضية الفلسطينية والتعليم الجامعي الفلسطيني هي التى تحدد اطار هذا المنهج ، والطالب الفلسطيني المتخرج من هذه الجامعة سيتوفر له حد ادنى من الثقافة الشاملة والتوجه الانساني . ولان هذا الطالب سيرتبط بمؤسسات الانتاج ، ونحن لا نفصل بين العلم والحاجات الاجتماعية فسنربط كل هذا في مناهجنا .

س : يلي كل ما تقدم هذا السؤال : كيف سيتم التوفيق بين هذا النظام التعليمي

وبين المقاييس السائدة للاستخدام في أسواق العمل العربية ؟

ج : هذه مشكلة للمجتمع العربي نفسه .

س : لكنها هي الاسواق المتاحة ...

ج : دعني اعرض المشكلة بشكل آخر : عندما أسست الجامعة الاميركية في بيروت جاءت مخالفة لكل ما كان موجودا في السوق ، كانت نوعا جديدا من حيث المناهج والهيكل التعليمي على حد سواء . وكان التعليم العربي ، في تلك الوقت ، مرتبطا بنظرية معرفة اخرى يحتاجها سوق العمل . وبمضي الوقت اصبحت الجامعة الاميركية نمونجا تحتذيه الجامعات التى تقوم .

س : الظروف مختلفة ، وكذلك اهداف الجامعتين : الاميركية والفلسطينية ، و قت انشاء الجامعة الاميركية كان العالم العربي يبدأ نقلته من التخلف العثماني الى روح العصر ، والبرجوازية الناشئة تتطلب كوادرها فجاءت الجامعة الاميركية لتهيىء الكوادر التي يتطلبها صعود البرجوازية ..

ج . جئت بهذا كمثل . الوطن العربي الآن في صراع هام جدا ، وهو يريد ان يتخلص من التبعية للغرب والاستعمار . نحن ، في اطار هذه الحركة ، نضع الخطوات الاولى الثقافية لهذا التحرر على صعيد التعليم الجامعي . ونعتقد أنه إذا وجدت الجامعة ، وعندما تبدأ العمل ، فستحدث ثورة ثقافية في العالم العربي .
أما السوق العربي فنحن غير متخوفين منه . على العكس ، نحن نعرف الأزمات التي يعاني منها الوطن العربي ، وندرك بأننا سنعد الانسان الجديد لمعالجة هذه الازمات ، وليكون نمطا يحتذى به ، فستتوفر لديه المعرفة والكفاءة والقدرة على خدمة أي مجال ، وسيكون افضل من الموجود ، وعندئذ سيعتمد الاخرون اسلوب تعليم من هذا النوع .

س : يبقى ما سمعته من وجهات نظر المتحفظين بشأن المستوى العلمي الذي يمكن ان يوفره نظام تعليم كهذا ، ما دام يتطلب وسائل متطورة لا توفرها المجتمعات التي يعيش فيها الفلسطينيون . فما هو رأيك . وهل تؤمن حقا بأن الوسائل ، والمستوى المتحقق ، ستوفر الخدمات المطلوبة ، وتؤمن انتظامها وايصالها على النحو الذي يجعلها ناجعة ؟

ج : الاغلبية الساحقة من الذين حضروا الندوة اقتنعت بأن الكفاءات العربية متوفرة .

س : التخوف ينصب على قصور الوسائل والخدمات اللازمة واصحابه ، يخشون من ان يصير نظام الجامعة المفتوحة مشابها لنظام الانتساب السائد : يلتحق بها الطلبة ويؤدون امتحانات ويحصل قسم منهم على شهادات .

ج : تخوف وارد ، ونحن نضعه في عين الاعتبار .

س : كيف تعملون لتجاوزه ؟

ج : باستخدامنا القدرات العربية المتوفرة التي تهدر في الوقت الراهن ولا يستفـاد منها في حقل التعليم . نحن سنستخدمها ، ومن هنا فنحن غير خائفين .

س : نعـود لدور منظمة التحرير في هذه العملية كلها ، ما هي حدوده ؟

ج : المبادرة جاءت منها ، والدكتور وليد قمحاوي هو الذي بدأها ، وهـو الذي باحث اليونسكو لاعداد الدراسة وتابع المشروع . ثم ان المنظمة هى التي تمنحنا التشجيع وتيسر لنا السبل وتحصل لنا على رخصة انشاء الجامعة . وعبر علاقة المنظمة باليونسكو يمكن عمل الكثير على المستويات المختلفة بالاستفادة من شرعية اليونسكو ، ومن وفرة الكفاءات لديها . واليونسكو مهتمة بالموضوع ، فضلا عن اهتمامها الاشمل بتطوير فرص ووسائل واشكال التعليم الجامعي في كل مكان . ان الندوة التي عقدت تمت في إطار اليونسكو واستضافها مركز الابحاث التابع لمنظمة التحرير . لقد استجابت اليونسكو لطلب المنظمة ، لانه اولا مشروع . وهناك سبب آخر وهو ان المدير الحالي لليونسكو ، وهو سنغالي ، متحمس لتحرير العالم الثالث من سيطرة الاستعمار الثقافي ، وهو بالتالي متحمس لمشروعنا ، وهو الذي اطلق عبارة : عندما يقدر للجامعة الفلسطينية المفتوحة ان تنشأ ، فسوف تحدث ثورة ثقافية في الوطن العربي .

أجـرى الحوار : فيصل حوراني

عبدالقادر ياسين

القصة الكاملة لانشاء الجبهة الوطنية المتحدة في قطاع غزة

مقاومة الاحتلال في سنواته الاولى

منذ نحو خمسة عشر قرنا كانت آخر المعجزات ، ومع ذلك فان البعض لم يتورع عن وصف ما جرى في قطاع غزة بالمعجزة . تباينت التفسيرات وتلونت بصدد المقاومة الباسلةالتي ابداها أهالي غزة ضد المحتلين الاسرائيليين ، طوال السنوات الأربع الاولى من الاحتلال . فثمة تفسيرات سيكولوجية ، وأخرى فيسيولوجية ، وثالثة ميثولوجية ، ورابعة انثروبولوجية ،وخامسة جغرافية ، وسادسة جيوبوليتيكية ، وسابعة ديموغرافية ... الى آخر القائمة . ذلك ان بعض هذه التفسيرات أعاد هذه المقاومة الباسلة الى العزة والكرامة والشهامة التي يتمتع بها سكان القطاع، وتفسيرات أخرى أعادت هذه المقاومة الى انتساب أهالي قطاع غزة الى شمشون الجبار ، وتفسيرات ثالثة أعادتها الى الموقع الجغرافي المتميز للقطاع ، ورابعة أعادتها للكثافة السكانيةالشديدة في القطاع : حيث يخص كل كيلو متر مربع ما متوسطة ألف نسمة ، وهي نسبة تفوق مثيلاتهافي بقية المناطق التي احتلتها القوات الاسرائيلية في حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧ .

هذه الأسباب هي أقرب الى الخرافة ، منها الى الواقع . فالأسباب الحقيقية لنهوض المقاومة هذا تقبع على ارض القطاع ، ولا تحلق في السماء .

ذلك ان القوات الاسرائيلية مارست ، منذ دخولها القطاع ، أساليب قمع بالغة القسوة والبربرية ، كما تعمدت هذه القوات تعميم البطالة في أوساط العمال والموظفين ، فضلا عما سببه الاحتلال الاسرائيلي من كساد لتجارة القطاع . واذا كانت هذه الاسباب الثلاثة أسهمت ، أساسا ، في احداث رد الفعل المجيد ، فان ارتفاع الروح المعنوية لاهالي القطاع بعد بدء القوات المصرية حرب الاستنزاف على جبهة قناة السويس ، ربيع ١٩٦٩ ، عزز نهوض المقاومة في القطاع .كما ان ثمة عوامل اخرى ، ساعدت ــ بدرجة أقل من سابقتها ــ على هذا النهوض فأولا تلقى معظم البالغين من سكان القطاع تدريبا بسيطا على السلاح في السنوات القليلة التي سبقت الاحتلال ، وثانيا ثمة خبرة الحركة الوطنية في القطاع في مواجهة الاحتلال

الاسرائيلي ،ابان العدوان الثلاثي (١٩٥٦) ، وثالثا اتضاح آفاق الكفاح امام اهالي القطاع : اذ في حالة الانتصار سيفسح المجال أمام حكم وطني فلسطيني ، أو تعود الادارة المصرية للقطاع ، وكلا الاحتمالين يحفزان الاهالي على البذل والتضحية من اجل التخلص من الاحتلال الاسرائيلي ، وأخيرا فان الكرامة الوطنية كانت تعاني من جرح بالغ ، بفعل الهزيمة والاحتلال .

وفي الوقت الذي خيم فيه ليل الاحباط الكالح على ارجاء الوطن العربي في اعقاب عدوان ١٩٦٧ ، فان قطاع غزة بدا وكأنه نأى بنفسه عن دائرة هذا الليل · اذ سرعان ما دفن سكان القطاع شهداءهم ونهضوا ، كما تماثلت القوى الوطنية في القطاع للشفاء من الاحباط ، في سرعة استثنائية . وعلى سبيل المثال ، فانه بعد أقل من شهرين على الهزيمة والاحتلال نظمت نساء معسكر الشاطىء بمدينة غزة مظاهرة احتجاجية ضد أساليب القمع الاسرائيلي ، وفي الوقت نفسه ــ أول آب (أغسطس) ١٩٦٧ ــ تشكلت ، سرا ، « **الجبهة الوطنية المتحدة** » فــي القطــاع ، حيث ضمت كلا من **الحزب الشيوعي ، وحزب البعث ، وجبهة تحرير فلسطين (ج .ت .ف .)** ، فضلا عن بعض الشخصيات الوطنية الديمقراطية ، ذات الوزن المحلي والعربي والعالمي . وفي ٢٠ أيلول (سبتمبر) من السنة ذاتها أصدرت الجبهة ميثاقها ، وفيه دعت الى وحدة صفوف شعب القطاع ، وحشد الطاقات ، وتنظيمها ، وتصعيد المقاومة ، من أجل احباط مشاريع الاحتلال الاسرائيلي وافشال أغراضه . وبالنسبة لاشكال النضال ، ذكر الميثاق ان الجبهة الوطنية ستناضل « بالاساليب التي تراها مناسبة » . مــن أجــل : ١ ــ سحب قوات الاحتلال الاسرائيلي ٢ ــ عودة الادارة المصرية الى قطاع غزة ٣ ــ اسقاط مشاريع التصفية والتشريد ٤ ــ مقاطعة سلطات الاحتلال الاسرائيلي في كافة المجالات ، ومقاومة مؤامراته الرامية الى تهويد الحياة في قطاع غزة .

وكانت الجبهة قد أصدرت ، منذ أول آب (أغسطس) ١٩٦٧ ، صحيفتها السرية الاسبوعية ، التي حملت اسم « **المقاومة** » · تجسيدا لروح وطبيعة المرحلة الكفاحية .

وفي أول تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧ ، صدر العدد الاول من الصحيفة الاسبوعية السرية ، « الجماهير » ، لسان حال « طلائع المقاومة الشعبية » ، التي تشكلت سرا ، من « حركة القوميين العرب » ومؤازريها في القطاع . بينما اختارت « **فتح** » أسلوب التنسيق مع **الحزب الشيوعي** ، دون غيره من التنظيمات . ولعبت « **الجبهة** » و « **الطــلائع** » و « **فتح** » ، مجتمعة ، الدور الاول في تهيئة جماهير القطاع من أجل خوض غمار مقاومة عنيدة وطويلة الأمد ضد الاحتلال الاسرائيلي . وذابت عناصر **جيش التحرير الفلسطيني** ، التي بقيت في القطاع ، بين السكان ، ونشطت في زرع الألغام والمتفجرات من مخازن وحداتها السابقة ، ومن حقول الالغام المحيطة بمواقعها القديمة . فمن هذه الالغام استخرج جنود وضباط جيش التحرير المواد المتفجرة ، وعبأوها في علب فارغة ، أو داخل زجاجات المياه الغازية ، ليصنعوا منها « اشهر قنبلة في القطاع ، بعد ان يضيفوا اليها فتيل الاشعال »[١] .

وتدرجت المنظمات السياسية بالنضال الجماهيري ، بدءا من أشكال المقاومة السياسية النشطة (المنشور ، الصحيفة السرية ، الوفود ، المظاهرات ، والاضرابات السياسية) الى

المقاطعة والعصيان ، وانتهاء بالكفاح المسلح. كل ذلك بما يتلاءم واستعداد جماهير القطاع للتضحية ، وللسير في هذا الاسلوب أو ذاك من اساليب النضال ، وبما يتفق ونمو قوة هذه التنظيمات ، ضمن عوامل نهوض المقاومة في القطاع ، وهو النضال الطويل والدؤوب الذي سبق المقاومة المسلحة . مما جعل الحركة الوطنية في القطاع تأخذ ، تحت الاحتلال الاسرائيلي ، مسارها الصحيح ، **من السياسة الى المقاومة** ،دون ان يقلل هذا من شأن الجهود التي بذلتها تنظيمات القطاع في مجال التنظيم .

وفي الثاني من تشرين الثاني ١٩٦٧ ، نظمت **الجبهة الوطنية** اضرابا عاما ، شمل القطاع بأكمله ، ضد وعد بلفور في ذكراه الخمسين ، وتنديدا بذكرى احتلال القوات الاسرائيلية لقطاع غزة لاول مرة (١٩٥٦ ــ ١٩٥٧) . وفي كانون الاول (ديسمبر) من السنة ذاتها ، نظم العمال العاطلون عن العمل في رفح مظاهرة ، سقط فيها احدهم قتيلا برصاص جنود الاحتلال . وخلال شهرين اثنين ، فقط ، من عام ١٩٦٧ ، قدم مئتا فدائي فلسطيني من القطاع الى المحاكم العسكرية . وفي أيار (مايو) ١٩٦٨ تظاهرت النساء والطلبة في مدينة غزة ضد الاحتلال ، أربعة أيام متتالية ، القى فيها المتظاهرون القنابل على الدوريات العسكرية الاسرائيلية . وتتابعت المظاهرات ، احتجاجا على اعمال التفتيش والقاء القبض التي ردت بها سلطات الاحتلال على هذه المظاهرات الاحتجاجية . ودارت اشتباكات دامية في دير البلح ، في اثناء احتفال القوات الاسرائيلية بالذكرى الاولى لاستيلائها على القدس ، حيث سد طلبة وطالبات دير البلح ومخيم النصيرات ، بالمتاريس ، الطريق الرئيسية التي تصل ما بين مدن وقرى القطاع ، وقذف هؤلاء الطلبة السيارات الاسرائيلية بالحجارة من وراء المتاريس . وفي تشرين الثاني (نوفمبر) من السنة ذاتها انفجرت عدة ألغام في القطاع ، قتل بسببها بعض جنود الاحتلال . وفي شباط (فبراير) ١٩٦٩ ، أقام حوالى ثلاثة آلاف طالبة في غزة المتاريس في الشوارع ، وقذفن السيارات الاسرائيلية بالحجارة ، هاتفات بحياة عبد الناصر ، الذي بدأت قواته ، لتوها ، حرب الاستنزاف على جبهة القناة واصيب في هذه المظاهرة الصدامية نحو تسعين طالبة ، بعصي ورصاص الشرطة الاسرائيلية .

ومن جهة اخرى ، تصاعدت المقاومة المسلحة واتسعت ، حتى « أصبحت القنبلة هي العلامة التجارية المميزة لمدينة غزة »[٢] ولدرجة بدت معها المدينة « وكأن الفدائيين هم الذين يسيطرون عليها »[٣] ، وجعلت هذه المقاومة « البؤرة الحقيقية للمواجهة العربية الاسرائيلية لا تقع على ضفاف الأردن ، ولا على شواطىء قناة السويس ، وانما في مدينة غزة نفسها »[٤]. على الرغم من اشتعال الجبهتين ــ المصرية والاردنية ــ من آن لآخر بالقتال الدامي .

وأدى هذا كله الى التفاف جماهيري عريض حول المقاومة المسلحة في القطاع ، وشكلت الجبهة الوطنية المتحدة تنظيما مسلحا ، في كانون الثاني (ديسمبر) ١٩٦٧ ، في حين امتلكت طلائع المقاومة مثل هذا التنظيم منذ بدأت تمارس نشاطها السياسي . تم سرعان ما تحول اسم « طلائع المقاومة الشعبية » ، منذ شباط (فبراير) ١٩٦٨ ، الى « **الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين** » ، أو ــ على وجه الدقة ــ اصبحت « الطلائع » فرعا للجبهة الشعبية التي تشكلت منبثقة عن حركة القوميين العرب وامتدادا لها في قطاع غزة .

ونمت المقاومة المسلحة في القطاع ، باطراد ، وبشكل فاق نظيراتها في بقية المناطق

العربية المحتلة . اذ منذ الاحتلال الاسرائيلي (حزيران ١٩٦٧) حتى منتصف تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٩ ، بلغ مجموع ما وقع في كافة الاراضي المحتلة سبعمئة وتسعين اشتباكا عسكريا ، كان نصيب قطاع غزة ، وحده ، ستمئة وواحد وثلاثين اشتباكا . ومنذ انتهاء حرب ١٩٦٧ وحتى اوائل أيار (مايو) ١٩٦٩ ، نظرت محاكم الاحتلال العسكرية في القطاع في نحو سبعة الاف قضية مقاومة ، اتهم فيها نحو عشرين الفا من سكان القطاع . وهو معدل كبير لقطاع لا يتجاوز عدد سكانه الثلاثمئة الف نسمة ، في حين بلغت جملة الغرامات المالية ، التي حكمت بها هذه المحاكم على اهالي القطاع ، في المدة نفسها ، اكثر من ثلاثمئة الف ليرة اسرائيلية .

ومنذ اواخر العام ١٩٧١ ، اخذت المقاومة العسكرية في القطاع في التراجع ، بعد أن تفرغت القوات الاسرائيلية لهذه المقاومة ، بمجرد قبول القاهرة **مبادرة روجرز** ، في الثالث والعشرين من تموز (يوليو) ١٩٧٠ ، وايقافها القتال ضد القوات الاسرائيلية على ضفاف قناة السويس ، مما أتاح للقوات الاسرائيلية فرصة ملاحقة العناصر الفدائية في القطاع ، وتعقبها بعمليات التمشيط . وأحرزت القوات الاسرائيلية ، بذلك ، نجاحا ملموسا ، خصوصا ان فدائيي القطاع أصابهم التوتر الشديد ، الذي انعكس على سلوكهم مع جماهير القطاع وفي اشتباكاتهم مع القوات الاسرائيلية . وكان هناك سبب ثان تلا وقف القتال على جبهة القناة مباشرة وهو اقدام النظام الاردني على ضرب حركة المقاومة في شرقي الاردن ، في أيلول (سبتمبر) ١٩٧٠ وتموز (يوليو) ١٩٧١ ، مما أوقف مصدر المعونة المادية لفدائيي القطاع ، علاوة على ما لهذا الضرب من تأثير معنوي بالغ السوء عليهم

ولم تكتف سلطات الاحتلال بهذا كله ، بل بادرت لفتح الباب لتشغيل العمال العرب ، منذ نيسان (ابريل) ١٩٦٩ بهدف امتصاص سخطهم ، كما نشطت التجارة . وخففت سلطات الاحتلال – الى حد كبير – من اساليبها الارهابية ضد سكان القطاع .

وتردت أحوال الفدائيين في القطاع ، خصوصا بعد مقتل **النقيب زياد الحسيني** ، قائد **قوات التحرير الشعبية** في قطاع غزة ، في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧١ ، ومقتل **داود خلف (أبو أحمد)** نائب قائد **الجبهة الشعبية** في القطاع ، ومقتل **محمد محمود مسلم (غيفارا غزة)** ، قائد **الجبهة الشعبية** في القطاع ، في ٩ آذار (مارس) ١٩٧٣ ، هو ومساعديه :**كامل العمصي** ، **وعبد الهادي الحايك** .

وشهد القطاع ، بعد ذلك ، أعمال مقاومة مسلحة ، محدودة ومتباعدة ، تركز اغلبها في زرع الالغام للدوريات العسكرية الاسرائيلية ، وعلى خط السكة الحديد . وانقضت – في أواخر ١٩٧١ – مرحلة النهوض التي تدرجت فيها أشكال النضال ، وامتزجت ، وجرى التنسيق بينها ، في دقة وبراعة ، طوال أكثر من أربع سنوات . وحتى في اطار الكفاح المسلح ، جرى التدرج من زرع الألغام الى نصب الكمائن ومواجهة الدوريات الاسرائيلية المحمولة، بالمدافع الرشاشة والقنابل اليدوية .

وشيئا فشيئا ، أخذت اسباب نهوض المقاومة في القطاع تنحسر لحساب أسباب الهبوط . وعندما انفجرت حرب تشرين الاول (أكتوبر) ١٩٧٣ ، كان من الصعب على جماهير

القطاع ــ وقد فقدت أغلب كوادرها وغابت تنظيماتها السياسية والعسكرية ــ التحول السريع نحو المقاومة من جديد . وان كان هذا لم يمنع بعض الفدائيين محدودي العدد في القطاع من زرع القليل من الالغام في طريق مركبات الجنود الاسرائيليين .

وهكذا ، ساهمت ظروف خارجية بشكل اساسي في اضعاف المقاومة في قطاع غزة ، بأكثر مما ساهمت به الظروف الذاتية للحركة السياسية في القطاع .

لكن نهوض المقاومة وهبوطها من القطاع ليسا بدون دروس وخبرات . وهما أثمن من أن يتحولا الى أطلال للنوح حولها ولندب الحظ . وسنحاول فيما يلي إلقاء الضوء على خبرات « **الجبهة الوطنية المتحدة** »في قطاع غزة ، لعل في ذلك فائدة للمناضلين الوطنيين .

فشل المحاولات الاولى

اكتمل عدد المجتمعين الستة ، لكن الصمت ظل يلجم السنتهم كافة ، مع ان الاجتماع كان لتبادل وجهات النظر ، حيث لا مفر من استخدام الكلام اكثر من غيره . فلا تبادل للرأى بالعيون أو بالصمت او بالبانتوميم .

وفجأة ، قطع المضيف الصمت بأن حيا الحضور ، وأعلن افتتاح الجلسة . وانتظر ان يلحق به الجالسون، دون جدوى ' اذ لاذوا ، بالصمت ، جميعا عدا واحدا افتعل جملتين غير مفيدتين لكسر الصمت . أعقبه المضيف بجملتين موازيتين ، استأذن المتحدث ، بعدهما ، الحضور في تأجيل الجلسة الى موعد قادم . وافق الجميع ، وكأن المضيف انتشلهم من بئر وجدوا أنفسهم وقد سقطوا فيها فجأة .

مكان الاجتماع هو منزل منير الريس ، في حي الرمال بمدينة غزة ، والزمان ما بين ٢٠ و٢٥تموز (يوليو) ١٩٦٧ ، والمجتمعون هم مندوب حركة القوميين العرب في قطاع غزة ، ونظيره الشيوعي ، وثالث عن جيش التحرير الفلسطيني . فضلا عن وطنيين مستقلين ، هما : منير الريس ، و(...) . أما السادس فكان سبب صمت الحضور .

ولعل من فضول القول ان هذا الاجتماع كان من اجل القاء الضوء على الاحتلال الاسرائيلي لقطاع غزة ، واستعراض وجهات نظر القوى الوطنية المختلفة بصدده ، من اجل تحديد نقاط اللقاء ونقاط الخلاف بين هذه القوى ، وصولا الى صيغة مشتركة لمقاومة الاحتلال ، من خلال برنامج سياسي للتحالف الوطني المنتظر : يحدد طبيعة المرحلة ، والهدف الاستراتيجي ، والاهداف المرحلية ، وأشكال النضال ، فضلا عن تحديده لقوى معسكر الثورة من جهة ، وقوى معسكر الاعداء من جهة اخرى ، بشكل يوفر الوضوح الفكري والسياسي للجماهير الشعبية ،كما يمنح الثقة لخطى الطلائع السياسية في القطاع .

وتبدأ القصة حين توجه مندوب الحزب الشيوعي مع مندوب جيش التحرير الى مسؤول القوميين العرب ،لمناقشته في امكانية توحيد القوى الوطنية في مواجهة المحتل الاسرائيلي . وبعد ثلاث جلسات متتالية ، استغرقت اسبوعا ، وافق مسؤول القوميين العرب على تشكيل جبهة من الشيوعيين والقوميين وجيش التحرير ، مع تمثيل المستقلين في قيادة الجبهة برموز تتميز بثقل محلي وعربي وعالمي . وعندما وصل المندوبون الثلاثة الى مرحلة تسمية هذه الرموز المستقلة ،

سارع مسؤول القوميين العرب ، وسمى الثلاثة ، فكان اثنان منهم على ضفاف القوميين ، في حين عرف الثالث بتقدميته . ووافق مندوبا الشيوعيين وجيش التحرير على الاسماء الثلاثة . واقترح مندوب الشيوعيين اطلاق اسم « الجبهة الوطنية » على التحالف المقترح ، الا ان مندوب القوميين اعترض على التسمية ، مقترحا اسم « طلائع المقاومة الشعبية » . واخيرا انتهى الثلاثة الى رفع موضوع الاسم الى قيادة التحالف ، لتبت فيه في اول اجتماع لها .

واتفق مندوب القوميين مع نظيريه الشيوعي وضابط الجيش على موعد الاجتماع ومكانه .

وفي منزل منير الريس ــ مكان الاجتماع ــ فوجيء ثلاثة من الحضور بشخص مجهول يجلس ضمن الحضور ، لم يكن ضمن الرموز المستقلة المدعوة لهذا الاجتماع . ولهذا صمت الحضور ، في البداية تحفظا وتحسبا وريبة ، ثم استنكارا لاسلوب « الامر الواقع » واللف من وراء ظهر الباقين ، وتقرير الامور في استئثارية وتفرد . وأوضح المضيف ان من اعتبره أغلب الحضور غريبا على الجلسة ليس الا « فلان » ، الذي حضر بدل اخيه ، الرمز الوطني المسمى ضمن الرموز الثلاثة . ولم يكن للاخ الذي حضر ثقل محلي او عربي او عالمي ، بل ان مندوبي الشيوعيين وجيش التحرير ظناه من عرب اسرائيل ، لفرط جهلهما به ! وعندما ذكر المضيف اسمه اكتشفا انه عضو في حركة القوميين العرب ، مما يجعل هذه الحركة ممثلة بمندوبين اثنين في قيادة الجبهة ، لا مندوب واحد .

التقى مندوبا الشيوعيين وجيش التحرير بمسؤول القوميين العرب ، وعاتباه على استبدال شخص بآخر ، دون استشارتهما ، الامر الذي يعمق أزمة الثقة التاريخية بين الشيوعيين والقوميين ، ويشوش بداية العمل الجبهوي .

أوضح مسؤول القوميين العرب للمندوبين ــ الشيوعي والعسكري ــ بأنه لم يكن يعلم بهذا التغيير ، وان منير الريس هو الذي اجراه ، دون علم منه . هنا اقترح مندوبا الشيوعيين وجيش التحرير أن يذهبا للعضو الاصيل ، ويطلبا اليه حضور جلسات قيادة الجبهة ، بدلا من أخيه . لكن مندوب القوميين اعترض ، متذرعا بأن هذا الاتصال يحرج منير الريس .

سارع العضوان الشيوعي والعسكري بتقديم اقتراح مفاده ان يتصلا بالاخ « النائب » ويقنعاه بالتوقف عن حضور جلسات قيادة الجبهة ، لكن مسؤول حركة القوميين رفض هذا الاقتراح ، بدعوى انه يؤذي مشاعر « النائب » . واخيرا اتفق الثلاثة على الذهاب ، معا ، الى منير الريس ، ليطلبوا اليه انهاء الورطة التي اوقعهم بها . وفي الموعد المحدد توجه مندوبا الحزب الشيوعي وجيش التحرير ، معا ، الى منزل منير الريس ، لكنهما عدلا عن الدخول الى المنزل ، بمجرد ان لمحا مندوب القوميين يتأبط ذراع « النائب » ، ويدخل معه الى منزل منير الريس .

وبديهي ان عدول مندوبي الحزب الشيوعي وجيش التحرير عن دخول منزل منير الريس ، جاء بعد احساسهما بأن مندوب القوميين قصد احراجهما باحضار الاخ « النائب » . فتنفيذ الاقتراح الذي اتفق عليه المندوبون الثلاثة غدا شبه مستحيل في حضور « النائب » .

وبذا انهارت اول محاولة لاقامة تحالف وطني في قطاع غزة في مواجهة الاحتلال الاسرائيلي لسنة ١٩٦٧ .

وحتى لا نتجنى على أحد ، نشير الى ان الاخ الاصيل ، الذي تسبب غيابه في نسف مشروع التحالف ، اخبرني ـ بعد مضي نحو اثني عشر عاما على المحاولة المذكورة ـ انه امتنع عن حضور الجلسة الاولى لقيادة التحالف المقترح ، لانه لا يثق في مندوب الشيوعيين ، وان منير الريس ـ دون أن يستشير أياً من الذين بادروا الى الدعوة ـ ابتكر حل حضور شقيق المرشح جلسات قيادة التحالف ، بدلا منه ، ما دام الاخ الاصيل لا يريد التعامل مع مندوب احد اطراف التحالف .

ولادة « الجبهة الوطنية المتحدة في قطاع غزة »

وبعد فشل هذه المحاولة ، توجه مندوبا الحزب الشيوعي وجيش التحرير الى مسؤولي حزب البعث وجبهة التحرير الفلسطينية (ج .ت .ف .) في القطاع ، عارضين عليهم المشاركة في تحالف وطني . وسرعان ما قبل مسؤولو البعث وج .ت . ف . الفكرة ، ورحبا بها ، وانضم الى قيادة الجبهة رمزان وطنيان ، فضلا عن مندوبي كل من الحزب الشيوعي وجيش التحرير والبعث وج .ت .ف . وذلك ما بين ٢٥ و ٣٠ تموز (يوليو) ١٩٦٧ . وحمل التحالف الجديد اسم « الجبهة الوطنية المتحدة في قطاع غزة » .

وطلب مندوب جيش التحرير ، في اول اجتماع ، اعفاءه من حضور جلسات قيادة الجبهة ، وان تعهد بالالتزام بكافة المقررات الصادرة عن هذه القيادة ، في حين طلبت اليه قيادة الجبهة عدم القيام بأية اعمال عسكرية داخل أراضي قطاع غزة ، لحرمان القوات الاسرائيلية ذريعة القيام بمزيد من أعمال القمع والارهاب التي تشنها ضد سكان القطاع : خصوصا ان القنوط كان قد تمكن من معظم السكان ، بفعل هزيمة حزيران (يونيو) ١٩٦٧ السوداء .

وبالرغم من استمرار الجبهة الوطنية في نشاطها ، الا ان الاتصالات بالقوميين العرب لم تنقطع لكنها جميعا لم تؤد الى جذب القوميين الى التحالف .

حتى قبل ان تقوم الجبهة الوطنية ، فان الفصائل المختلفة نشطت بقدر متفاوت ، في ايواء العسكريين الذين تخلفوا في القطاع ، ووفرت هذه الفصائل المسكن والغذاء والأمن والاتصال لهؤلاء العسكريين ، قبل ان تدبر لهم وسائل نقلهم الى خارج الأراضي المحتلة . ومن جهة اخرى ، فان هذه الفصائل عمدت الى نقل وتخزين الأسلحة المتروكة في المواقع العسكرية الفلسطينية والمصرية المهجورة .

وبمجرد ان خرجت الجبهة الوطنية الى الوجود ، اعتبر ميثاقها حرب ١٩٦٧ جزءا من الثورة المضادة التي يقودها الاستعمار الاميركي ضد حركات التحرر الوطني والأنظمة الوطنية والتقدمية في كافة انحاء العالم .

وحدد الميثاق مهام الجبهة في انجاز وحدة القوى الوطنية في القطاع ، وحشد كل الجهود والطاقات الثورية ، وتعبئتها ، وتنظيمها في عمل يومي دائم ، من اجل تصعيد المقاومة ضد مشاريع الاحتلال ، وتحصين الجبهة الداخلية وزيادة مناعتها .

أما أهداف الجبهة فحصرها الميثاق في اربعة ، هي : ١ ـ سحب قوات الاحتلال ، دون قيد او شرط ٢ ـ عودة الادارة العربية ، كمنطلق لتحرير فلسطين ، مع رفض مشاريع الضم

للاردن والتدويل واقامة الكيان الهزيل ٣ ـ اسقاط كل مشاريع التصفية ؛ ٤ ـ عدم التعامل مع العدو ؛ ٥ ـ مقاومة مؤامرات تهويد الحياة العامة ، خصوصا في مجالي الاقتصاد والتعليم .

وفي عددها الاول ، اكدت « المقاومة » (الصحيفة السرية الاسبوعية للجبهة) على « ان النضال ضد العدو المحتل يجب ان يكون مدروسا ، بعيدا عن الارتجال ، وان يجري تصعيده تدريجيا من خلال معارك يومية ، تشارك فيها جماهير الشعب ، كما يجب ان يكون مرتبطا بأهداف محدودة يمكن انجازها ... [و] المهمة الرئيسية لشعبنا ، في هذه المرحلة ، هي افشال مؤامرات التصفية واسقاطها » .

على ان هذا الاتجاه العلمي طويل النفس ارتطم باتجاهين خطرين لدى سكان القطاع اولهما استسلامي يائس ، وقع فريسة الهزيمة ، يستخف باشكال النضال كافة . في حين اتسم الاتجاه الثاني بالمغامرة ، فنادى بضرورة التصدي العسكري العاجل للاحتلال الاسرائيلي . وفي الوقت الذي تمتع فية الاتجاه الاول بشعبية واسعة ، فان انتشار الاتجاه الثاني كان بالغ الضيق .

وفي الوقت الذي رأت فيه الجبهة أن النضـــال ، وحده ، سيؤدي الى انتشال النسبة الاكبر من الاتجاه الاول من وهدة اليأس ، فانها تقدمت بتقدير للموقف ، ردا على الاتجاة المغامر ، مفاده ان ثمة هوة عميقة تفصل جماهير الشعب عن الكفاح المسلح ، وان تنظيما ثوريا محكما بامكانه ان يتجاوز بهذه الجماهير تلك الهوة بدأب وأناة وطول نفس ، حيث يبدأ النضال الفكري والسياسي ، بما يسمح للجماهير باسترداد ثقتها بنفسها وبقواها الوطنية والعربية التقدمية ، وبما يفسد أثر الحرب النفسية التي تشنها الاجهزة الاسرائيلية في القطاع ، وبما يوفر الوضوح في الاهداف والامكانات أمام الجماهير .

وطرحت صحيفة « المقاومة » شعارات « التقشف ... مقاطعة الكماليات ... مقاطعة مناهج التعليم غير العربية ... التصدي للحرب النفسية ... البقاء على ارض الوطن ... صفا واحدا ضد الصهيونية ... والصمود في مواجهة ارهاب المحتل »[٥] . بعد ما كانت قد هاجمت المنادين بتولي الشعب الفلسطيني قضيته بنفسه ، ورأت أن هذا الشعار « يعني ـ في التطبيق ـ عزل الشعب الفلسطيني عن الامة العربية ، وبالتالي وقوعه فريسة في براثن الصهيونية والاستعمار »[٦] . كما انها نددت بالذين يهاجمون الادارة المصرية للقطاع . ورأت في هذا الهجوم خدمة مجانية للمحتل الاسرائيلي .

وحين استفحلت الازمة الاقتصادية في القطاع ، خشيت الجبهة ان تندفع جموع السكان مهاجرة الى حيث الرزق ، فتخلي القطاع ، مما يحقق هدف المحتل بتهويده وابتلاعه . فطالبت « المقاومة » الجماهير باعلان التقشف ، ومقاطعة البضائع الكمالية الصهيونية ، كما طالبت التجار بعدم اخفاء السلع الاستهلاكية ، وناشدت الجميع أن يبقوا النقود المصرية في التداول[٧] .

وفي مواجهة مؤامرة التهجير ، تحركت اللجان الوطنية سريعا من أجل تعبئة الجماهير في خط التصدي لهذه المؤامرة وافشالها . وعممت الجبهة شعارات : « الوطن او المـــوت » ،

و«البقاء على ارض الوطن تحت كل الظروف » ، و « الهجرة خيانة وطنية » و« لن نتحول الى لاجئين من جديد » . كما دأبت « المقاومة » على نشر الاخبار عن الصعوبات والاهوال المادية والنفسية التي يلقاها النازحون من القطاع ، وبشكل خاص ازدراء سكان المناطق العربية المضيفة بهؤلاء الفارين من أرض المعركة .

وفي مجال الدعاية الخارجية ، أجرت الجبهة اتصالات بعدد من الصحافيين الاجانب ، بينهم مايكل آدمز ، الذي عاد الى بريطانيا ليكتب في صحيفة الغارديان اللندنية مقالاته الشهيرة عن اوضاع المناطق المحتلة . كما نظمت الجبهة زيارات شبه سرية لمندوبي صحيفتي « أونيتا » الايطالية ، و « لومانيتيه » الفرنسية ، الشيوعيتين .

وفي آذار (مارس) ١٩٦٨ اصدر « اتحاد المعلمين بالضفة الغربية » ـ وهو تنظيم سري مرتبط بجبهة النضال الوطني بالضفة الغربية ـ بالاشتراك مع اللجنة الوطنية للمعلمين التابعة للجبهة الوطنية بقطاع غزة ، بيانا فضحا فيه الاساليب الاسرائيلية في مجالات الثقافة والتعليم ، وفي ممارسة اسرائيل ابشع الاساليب الارهابية ضد معلمي وطلبة الضفة والقطاع . وقد ارسلت من هذا البيان عدة صور ، الى يوثانت (الامين العام للامم المتحدة آنذاك) ، واليونيسكو ، والجامعة العربية ، وبعض الهيئات الدولية الاخرى .

كما وجهت الجبهة الوطنية نداء « الى كافة المناضلين من أجل كرامة الانسان وشرفه ... الى انصار السلم والحرية والديمقراطية في العالم » ، ناشدتهم فيه التدخل لايقاف « هذه المجزرة الرهيبة » التي تمارسها سلطات الاحتلال الاسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني في المناطق المحتلة . وتم توزيع هذا النداء في الخامس عشر من حزيران (يونيو) ١٩٦٨ .

ورصدت الجبهة حوادث العنف في القطاع ، وجمعتها في تقرير ، وزعته على الاتحاد العالمي للنقابات ، ومجلس السلم العالمي ، والأمم المتحدة .

وفي المجال التنظيمي نجحت الجبهة في حل المعادلة الصعبة التي واجهتها . فالاحتلال الاسرائيلي يتطلب تنظيم الجماهير ، بينما يفرض ـ من جهة اخرى ـ اقامة تنظيم حرب لمواجهته ، تنظيما ضيقا ، محكما ، مرنا ، في وقت واحد . بما يجنبه فخاخ المحتل ، ويمكنه من الافلات من ضرباته الشرسة . وكانت اللجان الوطنية هي الصيغة والحل .

التعليم ، العمل العسكرى ، الاضراب

في بداية الاحتلال رفعت الجبهة الوطنية شعار « لا تعليم في ظل الاحتلال » اذ تصورت قيادة الجبهة ان امد الاحتلال سيتساوى ، على الاغلب ، مع الاحتلال الاسرائيلي الاول للقطاع (١٩٥٦ ـ ١٩٥٧) ، حيث لم يمتد سوى اربعة اشهر وخمسة ايام . ومن هنا ارادت القيادة ان تحرم المحتل من صورة المستقر المرضى عنه من سكان القطاع ، والتي يسعى اليها المحتل الاسرائيلي امام الرأي العام العالمي بخاصة . لكن الاشهر القليلة الاولى للاحتلال اكدت انه ليس كسابقه ، وانه سيمتد لسنوات ، وان هذا الشعار يخدم الاحتلال ، من حيث لا تدري الجبهة فالاحتلال يهدف ـ ضمن ما يهدف ـ الى تجهيل الشعب الفلسطيني . وسرعان ما استبدلت قيادة الجبهة هذا الشعار بشعار « ضد تهويد مناهج التعليم » . وهكذا ، نجحت

الصلة الحميمة بالجماهير في التعجيل بتصحيح شعار سياسي متطرف .

ومن جهة ثانية ، اشتد ضغط بعض قواعد الجبهة على قيادتها من اجل التعجيل بخوض الكفاح المسلح ونبذ العمل السياسي . وتصدت « المقاومة » لهذا المفهوم الغريب عن العمل الثوري ،وأوضحتان « مقاومة الاحتلال تتخذ اشكالا نضالية متنوعة ، وبتصاعد المقاومة من مرحلة لآخرى ، بشكل مدروس غير مرتجل ، وفقا لظروف كل مرحلة ومتطلباتها » . وأشارت « المقاومة » الى الدور الذي لعبه العمل السياسي في انتشال جماهير القطاع من الاحباط الذي تمكن منها بفعل الهزيمة ، فضلا عن افشاله مخططات المحتل ، وتعميقه صمود جماهير القطاع[8] .

وكانت « المقاومة » قد أكدت ان « الحل العسكرى اصبح في طريق الحتمية » وان تجارب وخبرات الشعوب المناضلة قد علمتنا أن النضـــال المسلح هو الطريق الثوري الوحيد لمقاومة الاستعمار وانتزاع حقوق الشعوب[9] .

وغني عن القول ان الاتجاهات الثلاثة في الشارع الغزي انعكست في الجبهة والحزب معا ، بل امتدت الى قيادة الحزب نفسه . ففيما طالب عضو واحد ـ من اصل تسعة هم أعضاء اللجنة المركزية للحــزب ــ اللجنة المركزية التعجيل بالكفــاح المسلح ،نجد ثلاثة عارضوا هذا العضو في توجهه هذا ، (مبينين ان دور الحزب ينحصر في اصدار المطبوعات) فيما أكد الاعضاء الخمسة الباقون ان الحزب يتبنى اشكال النضال كافة ، ولا يستبعد أيا منها ، وانه ينسق بينها ، ويقدم احدها على الآخر ، بما يستجيب لاحتيجات المرحلة ، وميزان القوى ، واستعداد الجماهير لتبني هذا الشكل او ذاك من اشكال النضال ، وان دور العمل العسكري آت ، بعد احداث التحول في استعداد الجماهير ، واستكمال تدريب اعضاء الحزب والجبهة وتخزين الاسلحة والمتفجرات اللازمة .

وحدث التحول المطلوب بعد نجاح اضراب ٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧ .
وتبدا قصة هذا الاضراب حين بدأت قيادة الحزب في دراسة امكانية الدعوة الى اضراب سياسي عام في القطاع . بعد ان نجحت الجبهة في زرع لجانها الوطنية في انحاء متفرقة من القطاع ، وطورت النضال الجماهيري ، من المذكرة الاحتجاجية والمظاهرة ، منذ الاسابيع الاولى للاحتلال .

وجرى التشاور مع الرفاق في الحزب الشيوعي الاردني (الضفة الغربية) ، لعلهم يشاركون في الدعوة لهذا الاضراب . الا ان ردهم جاء سريعا ، محذرين من الاقدام على مثل هذه الدعوة ، ومذكرين بفشل دعوتهم الى اضراب عام في القدس ، في آب (اغسطس) ١٩٦٧ ، حين نظرت الامم المتحدة في قضية هذه المدينة المقدسة .

ومع ذلك فان تقدير قيادة الحزب ان استعداد جماهير القطاع لمقاومة المحتل يشجع على توجيه هذه الدعوة . ولضمان نجاح هذا الاضراب ، جرى استطلاع سري لآراء كل من السائقين والمدرسين والتجار ،واهمل الطلبة والموظفون ' فالطلبة لا بد من ان يستجيبوا للدعوة تلقائيا ، بينما لن يستجيب الموظفون لاية دعوة من هذا النوع . وجاء رد السائقين والمدرسين مشجعا ، في حين تحفظ التجار . فقد أبانوا ان اضرابهم سيعرضهم للسجن والغرامات المالية

ومصادرة حوانيتهم ، وطالبوا بتوفير المبرر القوي لاضرابهم امام سلطات الاحتلال .

وفي مساء اليوم الاول من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧ ، جرى توزيع خمسة آلاف نسخة من منشور سري في كافة أنحاء القطاع ، يحمل توقيع « الجبهة » ، ويدعو الجماهير الى اعلان الاضراب « استنكارا لذكرى وعد بلفود المشؤومة ، واصرارا على النضال الدائب المتصاعد أبدا ضد الاحتلال ، واسهاما وتدعيما للنضال المحتدم ـ عربيا وعالميا ـ لالحاق الهزيمة بالمعتدين ، وتصفية الاحتلال » .

وفي صباح اليوم التالي جرى القاء ثلاث قنابل صوتية ، في وقت واحد ، في اماكن متفرقة من سوق غزة الرئيسية ، فتدافع الناس ، وفر جنود الاحتلال المكلفون بحراسة السوق ، فسحب التجار ابواب حوانيتهم ، في هدوء ورزانة . ونجح الاضراب بشكل يفوق حتى توقع المتفائلين . واعتبر هذا النجاح منعطفا في نضال القوى الوطنية في القطاع . وغدت الارض مهيأة للكفاح المسلح ، بعد ان تعافت الجماهير من يأسها ، واستردت ثقتها بنفسها ، وابدت كامل استعدادها لخوض كل اشكال الكفاح ، وبعد ان استكمل التنظيم العسكري للجبهة الحد الادنى من استعداداته وتدريباته .

وانتقلت القوى الوطنية وجماهير الشعب من الدفاع الى الصدام مع سلطات الاحتلال ، وتفجرت المظاهرات الصدامية والاعمال العسكرية ، على النحو الذي تابعناه في صحف الوطن العربي والعالم حتى عام ١٩٧١ .

وفي كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٧ ، اصدر الحزب الشيوعي ـ العمود الفقري للجبهة ـ برنامجه المرحلي ، وفيه دعا الى خوض الكفاح المسلح ، والعمل على ان يأتي هذا الكفاح انعكاسا للوحدة الوطنية ، والنضال من اجل حرية العمل له في البلدان العربية ، وان يتم التنسيق بين هذا الكفاح والقوى الثورية العربية ، وان يتم الارتباط بالمعركة النظامية العربية .

وهكذا ، استمر عمل الجبهة في تصاعد الى أن واجهت نكسات متتالية ، شأن بقية فصائل الحركة الوطنية الفلسطينية ، داخل الوطن المحتل وخارجه[١٠]. منذ العام ١٩٧٠ .

---

(١) « **معاريف** » ، ١٩٦٩/٦/٢٧

(٢) « **عل همشمار** » ، ١٩٧١/١٢/١١ .

(٣) « **هارتس** » ، ١٩٦٩/٨/٨ .

(٤) « **لفيغترو** » ، باريس ، ١٩٦٩/٨/١١ .

(٥) « **المقاومة** » ، العدد السادس عشر ، ٦٧/١٢/١٠ . والعدد السابع عشر ، ١٩٦٨/١/٧ .

(٦) « **المقاومة** » ، العدد السادس ، ١٩٦٧/٩/٢٩ .

(٧) « **المقاومة** » ، العدد الخامس عشر ، ١٩٦٧/١٢/١٥ .

(٨) **المصدر نفسه** .

(٩) « **المقاومة** » ، العدد الحادي عشر ، ١٩٦٧/١١/١٧ .

(١٠) لمزيد من التفاصيل حول النشاطين التنظيمي والصحافي للجبهة ، يمكن الاطلاع على الدراستين التاليتين ، وهما من اعداد الكاتب

ـ « تجربة في الصحافة السرية » ، « **شؤون فلسطينية** » ، العدد ٢٢ ، حزيران (يونيو) ١٩٧٣ .

ـ « تنظيم سري مفتوح النزاعين » ، « **الكاتب الفلسطيني** » ، العدد ١١ ، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٠ .

صابر موسى

نظام ملكية الأراضي في فلسطين (١٩١٧ـ١٩٣٧)

مدخل

بدأ التوافق الصهيوني الامبريالي مع مطلع الثمانينات من القرن الماضي ، متخذا مظهرين رئيسيين ومتميزا بهما ، وهما الاستيطان البشري ، والاستيلاء على الاراضي في فلسطين . ولم يعد التراث الروحي او الافكار الدينية المتمثلة في فلسطين تشغل كثيرا بال الصهيونيين او الدول الطامحة في اراضي المشرق العربي وعلى رأسها فلسطين ، بقدر ما يشغلهم هذان المظهران الاستيطان والارض .

ومع دخول الصهيونية ميدان السياسة العملية بعد مؤتمر بال ـ سويسرا سنة ١٨٩٧ ، تولت النشاط الاستيطاني اجهزة ودوائر مختصة ، بدأت تعمل بشكل منظم ومستمر لتحقيق غايات هذه الحركة ، بالاستيلاء على ارض فلسطين وتهجير اليهود اليها .

ومنذ ذلك الوقت ، دخلت الصهيونية في مرحلة التطبيق الفعلي والعملي . ولكن حد من نشاطها على ارض الواقع (فلسطين) ما اظهره الاتراك من نفور ازاء ازدياد موجات الهجرة اليهودية الى فلسطين ، وخوفهم من ضياع جزء من املاك السلطنة . لذا ، فشلت جهود هرتزل لدى السلطان العثماني على هذا الصعيد ، الامر الذي حدا بأبي الصهيونية العملية الى الارتداد نحو بريطانيا ومواصلة جهوده الاستيطانية من خلالها . ذلك ان فكرة استقرار اليهود في فلسطين كانت موضع الاهتمام في إنكلترا اكثر منها في اي بلد آخر[١] . فقد رأت بريطانيا في فلسطين المكان الاستراتيجي العظيم لخدمة اهداف امبراطوريتها العظمى ومصالحها .

وهكذا ، بدأت ، بعد احتلال بريطانيا لمصر عام ١٨٨٢ ، مرحلة جديدة وواضحة بالنسبة للمطامع البريطانية في المشرق العربي بعامة ، وفي فلسطين بشكل خاص . وما ان استتب الهدوء ، وتمت سيطرة القوات البريطانية على قناة السويس ، حتى بدأت بريطانيا تعمل بشتى الوسائل والسبل للسيطرة على المناطق الواقعة شرقي القناة ، من أجل تأمين طرق مواصلاتها للهند وحمايتها عن طريق تأمين الجناح الشرقي للقناة .

الاراضي في ظل الاحتلال البريطاني وانشاء الادارة العسكرية

دخلت الجيوش البريطانية ، بقيادة الجنرال اللنبي قائد الحملة المصرية ، فلسطين سنة ١٩١٧ ، حيث فرض اللنبي الاحكام العرفية . وبعد احتلال كامل فلسطين في ايلول ١٩١٨ ، اعلن عن تكوين ادارة لـ « بلاد العدو المحتلة جنوبا » (Occupied Enemy Territory Adminstration , South) ، وتم تعيين الجنرال كلايتون ، الضابط السياسي العام في المكتب العربي في القاهرة ، مديرا للادارة العسكرية : وهذا يدل على مدى ربط الادارة العسكرية في فلسطين بالادارة السياسية البريطانية الداعية لتأسيس الوطن القومي اليهودي .

وبعد احتلال فلسطين بأكملها ، سمحت الحكومة البريطانية بارسال بعثة صهيونية تزعمها حاييم وايزمن ، من اجل البحث في ارساء الاسس لبناء الوطن القومي اليهودي[٢] ، وكذلك انجاز الخطوات اللازمة التي تستدعيها مقتضيات تنفيذ تصريح الحكومة (تصريح بلفور) بشأن اقامة هذا الوطن ، والمساعدة في بناء علاقات جيدة في الاوساط العربية[٣] ، غير ان الشكوك العربية أخذت تشتد ، خصوصا بعد أن اخذ وايزمن يشرح وجهة النظر الصهيونية ، حاضا على الهجرة اليهودية الى فلسطين ، ومعتبرا اليهود المهاجرين الجدد مواطنين عائدين الى وطنهم لا قادمين جددا . وكذلك مطالبة البعثة بنصيب كبير من الاراضي الاميرية : اذ انها رأت « أن الحكومة البريطانية ستضع تحت تصرفها مساحات واسعة من اراضي الدولة »[٤] ، كما طالبت البعثة بمشاركة اليهود الفعلية في ادارة البلاد ، وتنفيذ وعد بلفور على ارضية الواقع .

ومع ان الحكم العسكري البريطاني لم يحقق الكثير من المطالب الصهيونية في هذه الفترة ، فأن بريطانيا اتبعت منذ البداية ، الاساليب الكفيلة بالتمهيد للوطن القومي اليهودي . فمنذ دخول الجيوش البريطانية فلسطين ، جعلت اللغة العبرية لغة رسمية في الدولة ، وأصدرت مجموعة المراسيم والقوانين والمنشورات التي تدعم وتؤكد هذا الاتجاه .

اما على صعيد الاراضي وانواع ملكيتها ، فقد ابقت السلطات البريطانية على قانون الاراضي العثماني الصادر سنة ١٨٥٨ وملحقاته ومتفرعاته . اما حالة الملكية في فلسطين ، فقد تبين ، نتيجة الحرب وفقدان دفاتر « الطابو » التي أخذتها السلطات التركية معها قبل انسحابها ، انها مرت ، في تلك الفترة ، باضطراب عام ، قد يكون احد الاسباب التي دعت السلطات البريطانية الى الغاء معاملات الاراضي واغلاق دوائر « الطابو » في فلسطين الى ان تتوضح الامور . فبعد ان تم تشكيل « ادارة بلاد العدو المحتلة جنوبا » (فلسطين) ، اصدر الجنرال « ارثر جرام موني » ، المدير العام لادارة بلاد العدو المحتلة ، منشورا في أول تشرين الثاني ١٩١٨[٥] ، يخول به الادارة العسكرية لبلاد العدو المحتلة حق التصرف في الاموال غير المنقولة في سنجق القدس ، سواء كان ذلك بالبيع او كان بالشراء او الرهن ، أو بتأجيرها واستئجارها لأية مدة كانت ، ولأي كان ، دون ان تؤثر أحكام هذا المنشور في هذا الحق ، بالرغم من ان المنشور المذكور كان قد اوقف معاملات الاراضي ، واغلق دوائر « الطابو » ، ومنع حق التصرف بأي شكل من الاشكال ، وقد جاء فيه . « ليكن معلوما من الجميع ان

المتصرفين بالأموال غير المنقولة لا يملكون نقل حق من حقوق التصرف فيها حتى يمكن اعادة تشكيل دائرة الطابو ، وكل عمل مخالف لهذا المنشور باطل »[٦] . وكان قد فسر عبارة حق التصرف الواردة في المنشور ، بأنها « تطلق على الفراغ والرهن وفك الرهن وانشاء الوقف ، وكل تصرف آخر في الاموال غير المنقولة ، وتشمل العقود الخاصة بالتصرف فيها » .

كذلك صدر في ١٨ تشرين الثاني ١٩١٨ ، منشور آخر لوقف معاملات الاراضي واغلاق دائرة « الطابو » ، ومنع حق التصرف فيها ، في سنجقي نابلس وعكا[٧] . هذا ، عدا الابقاء على القوانين العثمانية التي تساعد على الاستيلاء على الاراضي ، واعلان ذلك بمراسيم او منشورات تؤكد صحة هذه القوانين، مثل الاعلان الصادر في ٢٠ أيار ١٩١٩، وهو اعلان يعطي مدير عام ادارة بلاد العدو المحتلة ، الحق بتعيين شخص من أجل تعيين الاراضي وتخصيصها للاغراض العامة بناء على القانون العثماني المؤرخ بتاريخ ٧ ربيع الاول ١٣٣٢ هـ .

لقد كانت فلسطين ، حتى ايلول ١٩١٨ ، ميدانا لمعارك شديدة بين القوات الانكليزية والعثمانية ، كانت حصيلتها التخريب الشديد في الممتلكات والارواح ، عدا ان الاتراك قاموا بقطع الاشجار ، بما فيها الاشجار المثمرة (الزيتون والبرتقال) ، لاستخدامها وقودا او لاغراض عسكرية · حيث قدرت الاشجار التي قطعت في منطقة بيت لحم وبيت جالا فقط بحوالي ٢٠ الف شجرة [٨] . كما ادت الحرب الى انقطاع الصادرات والواردات. مما سبب ازمة اقتصادية عانى منها الفلاح الفلسطيني . ومما يدل على سوء الحالة الاقتصادية في تلك الفترة ، ما ورد في تقرير بريطاني (١٩١٨ / ١٩١٩) ، من ان مجمل اسعار الحاجيات لا يزال فوق المقرر في البلاد · فالثياب وسائر اصناف البضائع والمصنوعات تباع في المدن بزيادة ٢٥٪ عما كانت عليه قبل الاحتلال ، عدا النقص الحاصل في دواب الزراعة ، التي استولى الاتراك على معظمها قبل انسحابهم[٩] .

في ظل هذه الظروف ، ثبت الحاكم العسكري لفلسطين ، باعلانه الصادر في ١٩ شباط ١٩١٨ ، كل الضرائب التي كانت مفروضة زمن الحكومة العثمانية ، وفي ٧ أيار من السنة نفسها ، صدر مرسوم يثبت الاعلان المذكور ، وزاد أن الضرائب ستجبى اعتبارا من أول آذار من السنة نفسها[١٠] .

ولما كانت البلاد تعاني ازمة اقتصادية نتيجة الحرب ، فأن الاهالي لم يقبلوا على دفع الضرائب ، مما اضطر الادارة العسكرية إلى ان تنشر بيانا تعلن فيه أنه لن يؤخذ من احد شي ، باستثناء ما هو مفروض بحسب القانون ، واعدة بعدم اخراج هذه الاموال من فلسطين ، وبأنها ستنفقها في الاصلاحات التي تعود على الاهالي بالنفع العميم .

وتولت الادارة العسكرية بنفسها جباية الاعشار وضبط رسوم المكوس . كما قامت بابطال جباية الاعشار بواسطة الملتزمين ، وتعيين الموظفين الحكوميين لذلك ، حيث بدىء بهذا الاصلاح منذ حزيران ١٩١٨ ، وعينت الحكومة لجان تخمين اوكل اليها ، تقدير حصة الادارة العسكرية من غلال القرية عينيا . وكان التخمين يعلن في القرى المعينة ،ويخضع للاستئناف لدى الحاكم العسكري في اللواء ، في مدة ستة ايام من تاريخ اعلانه . غير ان الاعشار كانت تجبى نقدا . وكان الحكام العسكريون في المناطق يحددون مقدار استبدال القيمة العينية بالنقد

سنويا ، بعد التحقق من اسعار الجملة والمفرق السارية في المدن . واعطى للفلاحين واهل القرى حق الاستئناف بشأن اسعار الاستبدال التي كانت تحددها الادارة العسكرية لدى لجنة عينت خصيصا لمثل هذه الغاية(١١) .

لقد خرج عرب فلسطين ، الذين يقطنون الارياف في معظمهم ، وذلك لقلة الصناعة ، وضيق نطاق التجارة نسبيا قبل الحرب العالمية الاولى(١٢) . لقد خرج هؤلاء من الحرب وهم في حالة يرثى لها من البؤس والفقر . وبدل ان تقدم لهم القروض المالية ، والادوات والآلات لتسديد الديون التي تراكمت خلال الحرب ، لاصلاح اراضيهم واملاكهم ومزارعهم التي خربتها الحرب ، فقد عمل الانكليز على زيادة بؤسهم ، وسد النوافذ التي كان من الممكن ان تقدم لهم بعض العون . حيث تم اغلاق المصرف الزراعي العثماني ، وهو المصرف الوحيد من نوعه في فلسطين . وطالب الانكليز بتسديد القروض المستحقة لذلك المصرف من الاهالي ، عدا تشددهم في جمع الضرائب المتراكمة على الفلاحين بدل الغائها او تخفيفها ، نتيجة لظروف الحرب التي مرت بالبلاد(١٣) ، مما دفع الفلاح الفلسطيني الى الاقتراض بالربى الفاحش لدفع قسم من الضرائب المفروضة عليه او لشراء ما يلزم لزراعة الارض واعمالها .

صك الانتداب والاراضي

فرض الانتداب البريطاني على فلسطين رسميا في ٢٤ تموز ١٩٢٢ ، ولكن الحقيقة بأن النصوص الاساسية لصك الانتداب كانت قد وضعت موضع التنفيذ قبل ذلك التاريخ ، حيث بدىء بتنفيذها مع مطلع تموز ١٩٢٠ ، عندما تم تشكيل الادارة المدنية التي حلت محل الادارة العسكرية ، ولو نظرنا الى بنود هذا الصك ، لوجدنا انها ليست سوى تأكيد وتفسير وخطة عمل لوعد بلفور ببناء الوطن القومي اليهودي .

وفيما يتعلق بمسألة الاراضي ، تشدد صك الانتداب على مسؤولية الدولة المنتدبة حيال التنازل عن اي مساحة من اراضي فلسطين او تأجيرها أو وضعها تحت تصرف أية حكومة اجنبية(١٤) . ومن ناحية اخرى ، ضمنت بنود الصك تسهيل الهجرة اليهودية وتنشيطها بالاتفاق مع الوكالة اليهودية ، وذلك من اجل استقرار اليهود في الاراضي الزراعية ، وفي جملتها الاراضي المدورة والاراضي البور (وهي الاراضي الصالحة للزراعة وغير المزروعة) ، والاراضي الموات ، بالاضافة الى الاراضي غير المطلوبة للاعمال العامة . كما اشترط صك الانتداب على الدولة المنتدبة «اتخاذ جميع التدابير اللازمة لصون ... ما له علاقة بترقية البلاد ... وما يلزم لوضع يد الحكومة ، او سيطرتها على مورد ما من موارد البلاد الطبيعية ، أو الاعمال والمصالح والمنافع العمومية الموجودة او التي ستوجد فيما بعد ... وعليها ايضا ان توجد نظاما للاراضي يلائم حاجات البلاد مع مراعاة امور اخرى « منها » المنافع التي تنجم عن تشجيع اكثار المهاجرة واستغلال اعظم ما يستطاع من الارض لذلك »(١٥) . كما طلب صك الانتداب من الادارة المنتدبة ، بالاتفاق مع الوكالة اليهودية ، استثمار الاعمال والمصالح والمنافع العمومية ، وان تعمل على ترقية مرافق البلاد الطبيعية ، على ألا تتولى هذه الادارة تلك الامور مباشرة بنفسها دون الرجوع الى الوكالة اليهودية . ومن اجل الزيادة في التأكيد على نصوص هذا الصك ، الزمت عصبة الامم حكومة الانتداب بموافقتها على اي تعديل في شروط الصك خوفا على ما يمكن المساس به من حقوق اليهود .

لقد جاء صك الانتداب في مقدمة وثمان وعشرين مادة مفصلة . ومن يطلع على هذه المواد ، سيكتشف أن اليهود في تلك الفترة هم سكان البلاد المقيمين ، وهناك قلة من المجموعات البشرية ، مشكلة في مجموعة من الطوائف حاول صك الانتداب المحافظة على حقوقها الدينية والمدنية لا السياسية ، دون ذكر هؤلاء بالاسم أو حتى بالاشارة العابرة . كما اشترطت عصبة الامم على الدولة المنتدبة ، تقديم تقرير سنوي الى مجلس العصبة عن التدابير المتخذة لتطور الوطن القومي اليهودي . بالاضافة الى ان على الدولة المنتدبة ان ترسل صورة عن جميع الانظمة والقوانين التي تسن وتصدر في فلسطين مرفقة بالتقرير السنوي .

الادارة المدنية وقوانين الاراضي

تم تشكيل الادارة المدنية في فلسطين ، بعد الموافقة المبدئية من قبل الحلفاء على تعيين بريطانيا دولة انتداب في فلسطين . ونجح الصهيونيون ، مع انصارهم في بريطانيا ، في تعيين هربرت صموئيل اليهودي الصهيوني ، مندوبا بريطانيا ساميا أول ، بالرغم من تخوفه من ذلك المنصب كونه صهيونيا : « عينتني حكومة صاحب الجلالة ، وهي على علم تام بميولي الصهيونية ، ولا شك في ان تلك الميول كانت السبب الاساسي في التعيين »(١٦) .

وبعد ان تسلم هربرت صموئيل الحكومة المدنية من السلطة العسكرية ، الف في اكتوبر ١٩٢٠ مجلسا استشاريا نصف اعضائه من الموظفين البريطانيين والنصف الآخر ينتخبه هو ، على ان يشمل اربعة من المسلمين وثلاثة من المسيحيين وثلاثة من اليهود .

وبعد وقت قصير نشرت حكومة بريطانيا مشروع دستور لفلسطين ، تمت المصادقة عليه من قبل عصبة الامم ، واصبح نافذ المفعول ابتداء من اول ايلول ١٩٢٢ .

وقد جاء هذا الدستور ليرسخ وعد بلفور ، وكذلك صك الانتداب ، في بناء الوطن القومي اليهودي ، مستندا ايضا الى ان « دول الحلفاء ، قد وافقت ايضا على ان تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن تنفيذ التصريح الذي اصدرته في الاصل حكومة صاحب الجلالة البريطانية في اليوم الثاني من تشرين الثاني ١٩١٧ ، واقرته الدول المذكورة لصالح انشاء وطن قومي لليهود في فلسطين ، على ان يفهم بجلاء بأنه لا يؤتى أمر من شأنه ان يجحف بالحقوق المدنية والدينية للطوائف غير اليهودية الموجودة الآن في فلسطين ، او بالحقوق السياسية التي يتمتع بها اليهود في اية بلاد اخرى »(١٧) . كما تحدث الدستور عن انشاء مجلس تشريعي ، وحدد اعضاءه باثنين وعشرين عضوا ، عدا المندوب السامي الذي يكون رئيسا له ، وعشرة منهم من الموظفين الانكليز ، وعشرة من العرب مسلمين ومسيحيين ، واثنين من اليهود .

اما الاراضي ، فقد منح الدستور المندوب السامي البريطاني جميع الصلاحيات ، كما منحه الحق في ان يمارس جميع الحقوق بوصفه امينا عن حكومة فلسطين ، وذلك في جميع الاراضي العمومية او الحقوق المتعلقة بها . وخول المندوب السامي كذلك التصرف في « كافة المناجم والمعادن على اختلاف انواعها سواء اكانت فوق الارض او تحتها ، او المياه سواء كانت تلك المياه انهرا داخلية او بحيرات او مياها ساحلية »(١٨) . كذلك للمندوب السامي الحق في « ان يهب او يؤجر اية ارض من الاراضي العمومية او اي معدن او منجم ، وله ان يأذن باشغال مثل هذه الاراضي بصفة مؤقتة وبالشروط والمدد التي يراها ملائمة على ان تراعى في ذلك احكام

القانون » . ويشترط في ذلك ان « تجري كل هبة كهذه او ايجار او تصرف كهذا وفقا لمرسوم او تشريع او قانون معمول به في فلسطين ، او سيعمل به فيما بعد ، او وفقا لما قد يصدر للمندوب السامي من التعليمات بتوقيع جلالته وختمه او بواسطة الوزير ، تنفيذا لاحكام صك الانتداب »[١٩] .

وتجدر الاشارة هنا الى ان العرب رفضوا فكرة المجلس التشريعي الذي وجدوا ان صلاحيته جد محدودة ومقيدة . وعليه ، فقد قاطعوا الانتخابات : مما أدى الى افشال فكرة المجلس التشريعي ، وحدا بالحكومة الى ايقاف الجزء الخاص بالمجلس من الدستور ، واكتفت بتعيين مجلس استشاري بحجم ما ورد في المجلس التشريعي . وتابعت حكم البلاد مباشرة الى نهاية الانتداب[٢٠] .

القوانين البريطانية والاراضي في فلسطين

سنت حكومة الانتداب البريطانية في فلسطين عددا لا بأس به من القوانين ، من أجل ايجاد الأسس لتشجيع الاستيطان الصهيوني ، ومن اجل السيطرة على اراضي العرب ، وتحجيم املاكهم ، وبالتالي العمل على اخراجهم من اراضيهم .

ومع حلول الادارة المدنية واستلامها مقاليد الحكم ، عملت على الغاء القوانين المتعلقة بايقاف عمليات « الطابو » والملكية التي كانت الحكومة العسكرية قد سنتها ، عدا تأكيدها على الغاء جميع القوانين والانظمة العثمانية التي كانت تحرم على اليهود امتلاك الاراضي ، او الاملاك غير المنقولة ، واستبدالها بقوانين تساعد الصهيونية على تحقيق اطماعها في فلسطين . وبهذا الخصوص ، ومن اجل الغاية نفسها ، بدأ مسلسل القوانين البريطاني الخاص بالاراضي ، لتسهيل نقل ملكية اكبر مساحة ممكنة الى ايدي اليهود .

قانون انتقال الاراضي لسنة ١٩٢٠ : أصدر المندوب السامي البريطاني هربرت صموئيل ، في الأول من اكتوبر ١٩٢٠ ، قنون انتقال الاراضي لسنة ١٩٢٠ ، وقد ظهر فيما بعد انه فتح الابواب للمؤسسات الصهيونية من اجل حيازة الاراضي ، ودعم عملية بناء الوطن القومي اليهودي بما تضمنه من رفع للقيود الموضوعة امام اليهود لحيازة الاراضي او الاموال غير المنقولة .

وجاء هذا القانون لتسري نصوصه على جميع الاموال غير المنقولة ، والمنصوص عليها في قانون الاراضي العثماني الصادر سنة ١٨٥٨ ، وعلى اراضي الملك وجميع اراضي الوقف من اي نوع كانت ، وعلى اي نوع آخر من الاموال غير المنقولة[٢١] . كما الغت نصوص هذا القانون ما جاء في القانون الصادر بتاريخ ١٨ تشرين الثاني ١٩١٨ ، من وقف عمليات البيع او الرهن وخلافه . كما اعتبر التصرف في الاموال غير المنقولة صحيحا ما لم تراع فيه احكام القانون المذكور[٢٢] .

لقد قضى هذا القانون بضرورة اخذ موافقة الحكومة لكل من يرغب في التصرف بمال غير منقول ، واشترط ان يكون ذلك كتابة . وللحصول على هذه الموافقة ، كان على صاحب الشأن تقديم طلب عرض تام ، وذلك ، بواسطة دائرة « الطابو » ــ كل في منطقته ــ يبين فيها الامور

المراد التصرف بها ، والتصرف (حق الملكية) المراد بيعه او تحرير عقد به ، مع ارفاق الطلب باثباتات تبين ملكية صاحب التصرف الذي يرغب في نقل ملكيته ، والتي يجب ان تحتوي ، من ضمن ما تحتويه ، طلب تسجيل حجة تنظم تنفيذا لشروط التصرف (٢٣) .

ولانه « رؤى من المناسب ، سدا لاحتياجات الاهالي ، ان يصرح باجراء المعاملات التي يقصد منها استعمال الارض وزراعتها ، وانه لما كان من الضروري ان تتخذ التدابير ايضا لمنع المضاربات ولحماية المزارعين والمتصرفين الحاليين » ، فأن القانون اشترط ، في حال الموافقة على بيع التصرف او نقله ، ألا تتم ولا يوافق عليها الا اذا اقتنع حاكم المنطقة بأن الشخص الذي ينوي امتلاك هذا التصرف ، او الشخص المنقول التصرف اليه ، يخضع لعدد من الشروط ، هي ١ ـ ان يكون مقيما في فلسطين ٢ ـ ألا تزيد مساحة الارض التي يرغب في تملكها عن ٣٠٠ دونم ، او ذات قيمة لا تتجاوز الـ ٣٠٠٠ جنيه مصري ، هذا في خارج المدن ، اما داخلها ، فيجب ألا تزيد عن الـ ٣٠ دونما مهما كانت قيمتها ٣ ـ ان يكون المالك الجديد ينوي زراعتها بنفسه وحالا(٢٤) . اما ما زاد عن تلك المساحة من أراض لا ينطبق عليها ما ذكر سابقا ، فيجب احالتها على المندوب السامي الذي له الحق في الموافقة او « الرفض » على اية مساحة مهما بلغت ومهما قدرت قيمتها . كما أصبحت للمندوب السامي ، بموجب هذا القانون ، الصلاحية في ان يمنح أية شركة تجارية مسجلة في فلسطين حق تملك او رهن ما يلزمها من الاراضي مهما بلغت مساحاتها . كما حدد القانون أنه في حال انتقال ملكية أية اموال غير منقولة الى ورثة او اناس موصى لهم ، فأنه يجب عليهم تسجيل ذلك في مدة اقصاها سنة من تاريخه (٢٥) .

ونتيجة الاضطرابات التي حصلت في العام ١٩٢١ ، انتدبت لجنة للتحقيق (لجنة هايكرافت) ، وهي التي اشارت ، في تقريرها الذي قدمته عن الاضطرابات ، الى أن العرب رأوا في ذلك القانون محاولة لخفض اسعار الاراضي ، وانتقال الاراضي المعروضة للبيع الى ايدي اليهود باسعار زهيدة(٢٦) . كما لاحظت كيف « يتخوف العرب من التدابير التي اتخذتها الحكومة بحسن نية [وكيف يرون] ان قانون انتقال الاراضي لسنة ١٩٢٠ ، الذي يشترط موافقة الحكومة على انتقال الاراضي والذي يمنع انتقالها ، الا لمن كان مقيما في فلسطين ، قد وضع لتنزيل ثمن الاراضي ، ولطرح المعروض منها للبيع ، بين ايدي اليهود لشرائها باثمان واطئة »(٢٧) .

ونظرا للتوصيات التي قدمت بشأن هذا القانون ، فقد تم التحايل مرة اخرى ، بأن عدل في ٨ كانون الاول ١٩٢١ . ولكن القانون الجديد لم يأت حقيقة بالجديد ، الا بما كان في مصلحة الوطن القومي اليهودي . وكل ما قدمه القانون هو الغاء بعض المواد ، لا سيما تلك المتعلقة منها بوجوب الاقامة في فلسطين ، والتي تحدد مساحة الارض المباعة واعمارها (المادة السادسة) ، كما اصبح البيع مجازا دون اي شرط ، بعد ان تم الغاء المادة المتعلقة بأحقية حاكم المركز (المنطقة) في الامتناع عن اعطاء موافقته على البيع . كما انه مع الغاء الفقرة الاولى من المادة الثامنة، المتعلقة بزيادة صلاحية المندوب السامي بناء على المواد الملغاة ، أبقي الجزء الآخر مشتملا على تعديل « بسيط » يجيز لمديري تسجيل الاراضي كل في منطقته ، لا للمندوب السامي الآن ، « ان يأذن لاي شركة تشتغل بالصرافة ان ترتهن اي ارض ، ويسمح

لاي شركة تجارية مسجلة في فلسطين ان تمتلك من الاراضي ما يلزمها للقيام بمشروعها ، ويجوز مع مراعاة الشروط المار ذكرها ايضا ان يأذن بانتقال الاراضي الى اي شركة »(٢٨) .

وعلى هذا ، صار الباب مفتوحا لانتقال الاراضي دون قيد او شرط الى الشركات على اختلاف هوياتها ، والسماح لها بالاستيلاء على الاراضي بالصورة التي تناسب الوضع . وبناء على ذلك ، منحت الحكومة شركة البوتاس اليهودية مجانا ما مقداره ٧٥ الف دونم ، وكذلك باعتها ٦٤ الف دونم بسعر رمزي ، ومنحت شركة الكهرباء اليهودية ايضا ما مقداره ١٨ الف دونم مجانا ايضا ، وذلك بدعوى القيام بمشروعاتها (٢٩) .

كذلك اشترط القانون الجديد موافقة الادارة ومدير تسجيل الاراضي في القضاء (الذي يجب ان يقتنع بأن لناقل الارض حجة ملكية) ، كما اشترط بقاء « قطعة الاعاشة » وذلك بان يبقى للمستأجر الارض الزراعية الكافية اما في القضاء او في منطقة اخرى من اجل اعاشة المزارع وعائلته(٣٠) . الا ان هذا الكلام « ظل حبرا على ورق ، وكان الملاكون الذين يرغبون في بيع اراضيهم يتملصون منه باحدى طريقتين فاما ان يعمد المالك الذي يرغب في بيع ارضه الى اخراج المستأجر اولا ثم يعمد الى بيع الارض خالية من المزارعين ، واما ان يقنع المالك او المشتري المزارع المستأجر بقبول التعويض وتخلية الارض ، وفي كلتا هاتين الحالتين يصبح المزارع غير متصرف بالارض وبذلك لا تشمله احكام هذا القانون »(٣١) .

قانون تصحيح سجلات «الطابو»: صدر هذا القانون بصيغته الاولى مباشرة بعد قيام الادارة المدنية ، وذلك في ٢٣ ايلول سنة ١٩٢٠ . وكانت الغاية منه الغاء الاوامر الصادرة في المنشورين رقم ٧٥ و٧٦ في ١ و١٨ شباط ١٩١٨ ، زمن الادارة العسكرية : تلك الاوامر المتعلقة بوقف التسجيل واغلاق دوائر « الطابو » . ومن ثم تم تعديل هذا القانون وصياغته ونشره في اول آذار لسنة ١٩٢١ . لقد كان الهدف منه كذلك تصحيح سجلات « الطابو » ، خصوصا ان تسجيل الاراضي حصل ، زمن الحكم العثماني في كثير من الحالات ، تم باسماء مستعارة ، او سجلت الارض باسماء اشخاص لا يملكونها ، وذلك تهربا من الاوضاع السيئة التي سادت في تلك الفترة ، واجبرت الكثير على سلوك مثل هذا الطريق . كما كان اليهود ، في تلك الفترة ، يمنعون من حيازة الاراضي رسميا ، فقاموا بالتحايل على القانون : اذ سجلت الاراضي التي اشتروها اما باسماء اجانب واما باسماء مؤسسات خيرية او شركات اجنبية ، او باسماء مستعارة ، او اشخاص آخرين ، مع وضع الرهونات على تلك الارض والاحتفاظ بالسندات الشخصية لاثبات تملكهم اياها .

لقد وضع القانون ليعطي كل من يدعي ملكية ارض مسجلة بغير اسمه الحق بأن يستدعي لدى المحكمة وبأن يطالبها بشرح ذلك على السجل الخاص بتلك الارض ، واعطى القانون للمحكمة بعد سماع الطرفين ــ اذا ارادت ــ ان تأمر بادخال ذلك الشرح ، مع تبيان نوع المنفعة المدعى بها ، مع التفصيلات المتعلقة بالادلة التي قدمت لاثبات مثل تلك الادعاءات . ومثل هذه المستندات كانت اولا ، حكما غير قابل للاستئناف من محكمة ذات اختصاص يمنح صاحب الطلب حقا بالارض كمالك او مرتهن او يخول وضع اليد على الارض حتى تقرر مسألة الملكية : ثانيا ، مستندا خاصا : ثالثا ، اثباتا عن دفع « الويركو » عن الاراضي المبحوث عنها ، وذلك لمدة ثلاث سنوات قبل الاستدعاء . كما حدد القانون تقديم طلبات تصحيح السجل بسنة من

تاريخه ، وابطل كل طلب يقدم بعد ذلك . ويكون تقديم الطلب من اختصاص المحكمة المركزية في المنطقة التي تقع فيها الارض ، ويكون قرارها بمنح او رفض الطلب قطعيا وغير قابل للاستئناف . كما اوجب القانون جعل كامل الرسوم والنفقات (نفقات الطرفين) ، العائدة لمثل ذلك الطلب على عاتق مقدم الطلب ، سواء قبل طلبه او رفض(٣٢) . لقد جاء القانون ظاهريا من اجل رفع الحيف الواقع على اولئك الذين لم تسمح لهم الظروف في اوقات معينة بتسجيل املاكهم او ارغمتهم على تسجيلها باسماء الغير او باسماء مستعارة هربا من اوضاع سائدة وقاهرة سادت تلك الفترة . ولكن القانون لم يعتبر مثلا ان التصرف بالارض واستثمارها لفترات طويلة وموروثة ومعترف بها كل في منطقته احد اهم الاثباتات على ملكية هذه الارض . ولقد كانت الشروط ، كما ذكرنا ، حكما غير قابل للاستئناف من محكمة ذات اختصاص يمنح الشخص حقا بالارض كمالك ، او اثباتا عن دفع « الويركو » لمدة ثلاث سنوات قبل الاستدعاء ، او مستندا خاصا . واذا اخذنا ذلك بالتفصيل ، فأن المستند الخاص الذي كان يعتمده الفلاح هو زراعته واقامته وتصرفه بالارض ، وهذه لم تكن في نظر القانون ذات شأن يذكر . اما عن دفع « الويركو » فقد اختار القانون الفترة الواقعة ما قبل الادارة المدنية والتي لم يدفع فيها معظم الفلاحين تلك الرسوم ، اما لعجزهم عن الدفع ، او بسبب الاوضاع السياسية التي سادت تلك الفترة من عدم وضوح الوضع السياسي العام في فلسطين في نظرهم ، وعدم اهتمامهم هذا نتيجة لتلك الاسباب وانتظار لما ستكون عليه الاوضاع المستقبلية .

وبهذه الطريقة ، وباسم هذا القانون ، انتقل الكثير من الاراضي الى الصهيونيين القادرين ماديا ، والمتحايلين على القانون ، او انتقالها الى الحكومة لتنقلها بدورها اليهم حيث ان القدرة على اثبات ملكية الارض ، بحسب ما جاء في القانون ، كانت غير متوفرة في حالات كثيرة ، عدا أن مالكي الأرض ، في حالات كثيرة اخرى ، كانوا لا يستطيعون مواصلة ادعائهم ملكية الارض ، نظرا لما يكلف ذلك من نفقات هم غير قادرين على توفيرها في حالات كثيرة للمعيشة .

قانون الاراضي المحلولة وقانون الاراضي الموات: الاراضي المحلولة في الاصل هي جزء من الاراضي الاميرية(٣٣)، (والتي حق رقبتها للدولة، وحق استغلالها واحتلالها يرجع الى الافراد ، ولصاحب الميري استعمالها كملكية والتصرف بها كما يرغب) وتحولت الى « محلول » اما بتركها غير مزروعة ، او لأن المالك قد توفي دون ان يترك وريثا ذا علاقة مباشرة . و في هذه الحالة يحق للدولة ان تفوض شخصا آخر بها وتستوفي على ذلك بدل المثل (الطابو) او رسوم التسجيل ، ويكون حق الافضلية للأقرباء اذا وجدوا او لابناء القرية او الجوار . وعليه ، تكون الاراضي المحلولة هي حق ابناء القرية دون سواهم ، وذلك حتى صدور قانون الاراضي المحلولة الصادر في ١١ تشرين الاول سنة ١٩٢٠ .

وقد طلب القانون الجديد من كل شخص كان قد وضع يده في اي وقت ، قبل صدور هذا القانون ، على أية ارض اصبحت محلولة لانقطاع ورثة المالك او لعدم زراعتها ، اعلان ذلك خلال ثلاثة أشهر من صدور القانون(٣٤) .

كما انه وضع على عاتق مختاري القرى والمدن مسؤولية الاخبار واعلام الحكومة عن مثل

هذه الاراضي ، وفرض العقوبات المترتبة على عدم الاخبار . وبهذا يكون القانون قد الغى وسحب حقوق التصرف بوضع اليد على مثل هذه الاراضي ، حتى على اولئك الذين كانوا قد اخذوا مثل هذا الحق ، ولو كان ذلك في اي فترة قبل صدور هذا القانون .

اما عن قانون الاراضي الموات ، وهي الارض التي ليست في تصرف أحد في الاصل ولا هي متروكة او مشاع ، والتي كان يمكن لصاحب الضرورة ومن يرغب في ان ينقب او يستصلح مثل هذه الاراضي ويتخذها مزارع ان يفعل ذلك بأذن من مأمور الاراضي ، فقد كانت تسجل باسم مستصلحها في مثل هذه الحالات مجانا(٣٥) ، فجاء القانون البريطاني الخاص بالاراضي الموات والصادر في اول آذار سنة ١٩٢١ ، ليعدل المادة ١٠٣ من قانون الاراضي العثماني ، ويلغي حق استصلاح الاراضي الموات دون اذن من مسجل الاراضي تحت طائلة العقاب « كل شخص يفلح او يستغل ارضا مفرغة بدون مصادقة الادارة لا يكون له ادنى حق بحجة تملك لهذه الارض ، وعلاوة على ذلك يعرض نفسه للمحاكمة بسبب تعديه » وكذلك « كل شخص يستغل هذه الارض بدون تصريح يجب عليه ان يعلم مسجل الاراضي بدائرة الطابو خلال شهرين من نشر هذا القانون ويطلب حجة تملك »(٣٦) .

قوانين نزع الملكية

استمر مسلسل القوانين المتعلقة بالاراضي التي لم تكن في مجملها حقيقة لتخدم مصلحة الفلاح الفلسطيني بل لتزيد من مآسيه ، وتجعله عرضة لفقدان ارضه في اي وقت . ومن اجل ان تكون مثل تلك القوانين السلاح الفعال في ايدي الحكومة البريطانية والحركة الصهيونية للاستيلاء على ما ترغب من اراض ، هي في حاجة لها من اجل بناء الوطن القومي اليهودي . والامثلة كثيرة على ذلك · فبناء على تلك القوانين ، قامت الحكومة بطرد العرب من اراضيهم عندما رفضوا مغادرتها ، واطلق الجنود النار على اولئك الذين رفضوا المغادرة ، وهدموا ونسفوا بيوتهم ومحلات سكنهم . فقد بلغ عدد القرى التي طرد منها العرب في مرج ابن عامر فقط ، نتيجة ذلك ، ما يزيد عن ٢٢ قرية ، عدا الكثيرين الذين طردوا من اراضي وادي الحوارث وقد بلغوا ١٥,٥٠٠ نسمة ، وطرد من اراضي الحولة ١٥ الفا آخرون ، واعداد اخرى لا بأس بها من اراضي بعض القرى مثل الساخنة ، وغور بيسان وطبعون والمنسي والزبيدات وغيرها(٣٧) .

قانون نزع الملكية سنة ١٩٢٦ : جاء هذا القانون ليحدد حقوق المنشئين ، سواء كان هؤلاء الحكومة ، او اي مجلس بلدي او محلي او اية سلطة محلية اخرى ، وكذلك اي شخص يقوم او هو على وشك القيام بمشروع يشهد له المندوب السامي فيه ، بأن المراد من هذا المشروع ، هو المنفعة العامة . وكذلك كل مشروع آخر منحه المندوب السامي امتيازا تجيز شروطه نزع ملكية الارض المعرفة في هذا القانون من اجل مقاصد امتياز ، (والارض هي كل نوع من الاراضي وكل بناية او شجرة او اي شيء آخر ثابت في الارض ، وكذلك كل قسم من بحر او شاطيء او نهر وكل حق مرفق في اية ارض او مياه او عليها) ، فلا صحاب هذا الامتياز التفاوض لاستملاك اي ارض يحتاجون اليها لبناء مشروعهم . كما يشير القانون الى انه ، خلال اسبوعين من اعلام اصحاب الارض المنوي نزعها ، عليها (اصحاب الارض) الموافقة

على التنازل عن ارضهم وتقدير خسائرهم ونوع حقوقهم في الارض المنوي نزعها . اما اذا رفض اصحاب الارض ذلك ، فان القانون ، في هذه الحالة ، اعطى لجنة خاصة حددها القانون ، صلاحية القيام مقام اصحاب الارض من اجل تقدير الخسائر وتعيين مبلغ التعويض(٣٨) ، وبالتالي اقتلاع اصحاب الارض بالقوة اذا لزم الأمر . هذا عدا ان القانون – من اجل تسهيل عملية النزع – سمح للاشخاص الذين لا تتوفر فيهم الاهلية القانونية بأن يبيعوا او يؤجروا الارض لأصحاب المشاريع والامتيازات في حالة وجود ذلك . ووضع القانون استقرارا ملكية الارض في يد المندوب السامي او المنشئين حالما يتم دفع التعويض . واعطت السلطة للمنشئين الحق في بيع تلك الاراضي لمن يرغبون عندما تنتفي حاجتهم اليها . ولقد شمل القانون جميع اصناف الاراضي بما ذلك اراضي الوقف (٣٩) . وباسم هذا القانون تمت السيطرة على الكثير من الاراضي ، وكان المستفيد الاكبر من ذلك هو الحركة الصهيونية وشركاؤها ومؤسساتها او مجالس قراها المدنية والمحلية . وبناء على هذا القانون تمت السيطرة على مساحة من الارض تبلغ ٢٢ الف دونم من اوقاف أخوية القبر المقدس ، عدا ٤٠ الف دونم استولت عليها الحكومة البريطانية في فلسطين من الاهالي في جنوب يافا بعد أن قامت بطردهم بالقوة ، حيث تم تسليم هذه الارض لمستعمرة عيون قاره(٤٠) .

قانون نزع الملكية (لصالح الجيش وقوة الطيران لسنة ١٩٢٥): صدر هذا القانون اول الأمر في ٢١ ايلول ١٩٢٠ . وذلك لاعطاء الجيش البريطاني حق نزع ملكية الاراضي واحتلالها للاغراض العسكرية . خصوصا انه اثناء دخول الجيش البريطاني واحتلال فلسطين ، قامت وحدات هذا الجيش باحتلال بعض الاراضي والمنازل وبعض الاماكن الاخرى في فلسطين ، واستعملتها لغايات عسكرية . وكانت حكومة الانتداب قد اعطت الحق لنفسها ، بالنيابة عن الجيش البريطاني ، بتحديد اية قطعة أرض مطلوبة بشكل دائم لاستعمالات الجيش ، وذلك بمعرفة المندوب السامي البريطاني . ثم عدل هذا القانون في ١٥ أيار ١٩٢٥ ، وذلك لاجل اعطاء الصلاحيات وتحديدها . فبموجب القانون المعدل صار يحق للقائد العسكري الاستيلاء على اية ارض يجدها مناسبة للاغراض العسكرية (٤١) ، بعد ان كان القرار بذلك يخضع للمصادقة عليه من قبل المندوب السامي ، كما كان للقائد العسكري ان يفاوض اصحاب الارض على دفع الثمن ، واذا ما فشل في الوصول الى اتفاق مباشر ، بسبب صاحب الارض مثلا ، فللقائد العسكري ان يدفع ثمن الارض او الاملاك للمحكمة المكلفة لهذه الغاية ، وتتم السيطرة على الارض في حال دفع الثمن ، سواء قبل صاحب الارض او رفض ذلك(٤٢) .

بهذه الطريقة سيطرت قوات الاحتلال البريطاني ، على مساحات كثيرة من الاراضي . ولو راجعنا الملفات المعنية لوجدنا الكثير من الاوامر الصادرة بخصوص مثل هذا النوع من نزع الملكية . فعلى سبيل المثال لا الحصر ، تم الاستيلاء على ما مساحته ٢٢١٢ دونما في الصرفند ، وقطعة مساحتها ٢٢ دونما ، واخرى مساحتها ٢٧ دونما ، وتلك في مدينة الرملة(٤٣) ، عدا الكثير من مثل ذلك في معظم ارجاء فلسطين ، وعدا ان مثل هذه المساحات كان للحكومة الحق ببيعها او هبتها لمن تشاء ، في حال انتهاء الغاية التي تمت السيطرة من اجلها . وكان الصهيونيون هم الرابح في مثل هذه الحالات .

قانون تسوية حقوق ملكية الاراضي لسنة ١٩٢٨: لما كان نظام المشاع في ملكية الارض هو النظام الشائع في فلسطين، فقد كان يقف حائلا دون انتقال الاراضي الى اليهود، وذلك بسبب الاساس الذي بني عليه هذا النظام ، وهو الملكية الجماعية لقرية ما دون تحديد حدود اية قطعة ارض لمالك محدد ، وانتقال الانتفاع بالارض فيما بين سكان هذه القرية كل فترة زمنية معينة ، وعدم قدرة احدهم على بيع ما ينتفع به او التنازل عنه لهذا السبب .

ولقد تنبهت الحكومة البريطانية المنتبة لهذا النوع من الملكية منذ بداية الاحتلال ، وحاولت العمل من اجل الغاء هذا النظام ، لتسهيل عملية البيع وانتقال الاراضي . ففي سنة ١٩٢٣ ، عينت حكومة الانتداب لجنة للبحث في اراضي المشاع من جميع نواحيها ، وخرجت بنتيجة ابحاثها بأن ٥٦٪ من عموم القرى في فلسطين مملوكة بطريقة المشاع[٤٤] . وقامت هذه اللجنة بتقديم الاقتراحات ، ومنها وضع تشريع يخول الحكام اجبار الاهالي على فرز الارض . وكذلك أقترحت تعيين لجان محلية لاجراء ذلك ، وخفض رسوم التسجيل وكلفة مسح الاراضي التي يراد فرزها ، كما أقترحت عدم زيادة ضريبة « الويركو » على الارض التي يتم فرزها[٤٥] .

من اجل هذه الغاية ، سنت الحكومة البريطانية قانون تسوية حقوق ملكية الاراضي في ٣٠ أيار ١٩٢٨ . ذلك القانون الذي عدل عدة مرات من أجل خدمة الاغراض التي جاء من أجلها ، وانشأت ادارة خاصة لذلك ، ترأسها يهودي صهيوني هو فريدريك سولمون .

لقد كان الهدف الظاهرة لقانون التسوية ، تنظيميا في الظاهر ، ومن اجل حل المشاكل المتعلقة بملكيات الارض ومنازعاتها ، وذلك باعطاء كل مالك — مهما بلغت حصته — سند ملكية وخريطة تبين ملكيته . كما جاء القانون للتحقيق في « حقوق الحكومة في الاراضي المعروفة بـ « الميري » او « الملك » ، والتي يقضي القانون بتسجيلها او تسويتها . اما الحقوق التي تملكها الحكومة في الاراضي الاخرى فيحقق فيها وتسوى فقط اذا قدم احد المدعين ادعاء يتعارض مع تلك الحقوق » . وكذلك « تسجيل الاراضي المتروكة والمستعملة للغايات العمومية باسم الحكومة ، كما تسجل باسم الحكومة جميع الحقوق في الاراضي الواقعة في اية منطقة تسوية لم يثبت ادعاء احد فيها ، ولم تسجل بمقتضى التسوية »[٤٦] .

ومن اجل تنفيذ القانون كما ترغب الحكومة البريطانية ، وفي المنطقة التي ترغب في تسويتها ، اعطي الحق للمندوب السامي البريطاني بتسوية حقوق الملكية في الاراضي الواقعة في اية منطقة وتسجيلها اذا استحسن ذلك الأمر ، بامر منه او مرسوم يصدر في الجريدة الرسمية ويعرف بأمر التسوية ، الذي يذكر فيه موقع وحدود المنطقة التي يراد تسجيل الحقوق في اراضيها والقيام بتسويتها ، حيث عرف القانون تلك المنطقة بـ « منطقة التسوية »[٤٧] .

ولو امعنا النظر في مناطق التسوية التي حددها المندوبون الساميون بعد صدور هذا القانون ، لوجدنا ان معظمها يتركز في المناطق السهلية والمناطق التي رغب اليهود فيها ، او تلك المناطق التي كانت ذات كثافة سكانية يهودية وتركز استيطاني . والجدول التالي يبين مناطق التسوية التي تمت حتى سنة ١٩٢٨ .

المنطقة	عدد القرى التي تمت فيها التسوية حتى ١٩٢٥	عدد القرى التي تمت فيها التسوية حتى ١٩٢٨
منطقة تسوية يافا	٤٢	٤٥
منطقة تسوية الرملة	٤٦	٥٤
منطقة تسوية غزة	٣٦	٤٩
منطقة تسوية حيفا	١٤	١٥
منطقة تسوية طولكرم	٢٣	٤٣
قضاء جنين	٢	٢
قضاء صفد	٢	٢
قضاء القدس	١	١
قضاء اريحا	١	١
منطقة تسوية طبريا	—	٢
منطقة تسوية الناصرة	—	١٢
قضاء عكا	—	٤
المجموع	١٦٧(٤٨)	٢٣٠(٤٩)

كما اعطى القانون الحق لمأمور التسوية المعين من قبل المندوب السامي ، في النظر للفصل في الخلافات المتعلقة بملكية الاراضي الواقعة في منطقة التسوية والتصرف فيها ، وللمأمور ان يصدر ما يراه مناسبا . كما ان له الحق في الفصل في كل إشكال او نزاع يتعلق بحدود اية قرية او قطعة ارض في منطقة التسوية ، ويجوز له ، ان راى ذلك مناسبا ، أن يأمر بفصل قطعة من الارض والحاقها بأراضي اية قرية مجاورة لها(٥٠) .

ولا بد هنا من توضيح ان اثارة هذه المشاكل والمنازعات كانت من الثغرات المهمة لتحقيق مطامع اليهود في الاراضي العربية ، حيث مهدت عمليات التسوية الطريق لتحقيق المطامع اليهودية الصهيونية بمقياس واسع ، وظهر انها كانت تنحصر ، منذ البداية ، في مناطق معينة هي السهول الساحلية والخصبة ، وكذلك الاراضي المروية او القابلة للري ، وكانت حكومة الانتداب تهدف بذلك الى انتزاع اكبر مساحة ممكنة ضمن هذه المنطقة من ملاكيها العرب بحجة انها معطلة ، او لا تدخل ضمن سندات الملكية لمالكيها العرب ، وبالتالي تسجيلها باسم املاك الدولة ، ثم تسهيل انتقالها الى الحركة الصهيونية واليهود بعد ذلك .

الاراضي المباعة والتي استولت عليها الحركة الصهيونية حتى ١٩٢٩

في الفترة الواقعة بين ١٩٢٠ و١٩٢٩ ، حصل الكثير من انتقال الاراضي العربية الى اليهود والحركة الصهيونية ، وتم اخراج الكثير من المزارعين العرب والعاملين فيها . ولقد تمت هذه العمليات بعلم الحكومة البريطانية ورضاها ، وبتسهيل عام منها ، وذلك باسم القوانين الموضوعة لهذا الغرض ، سابقة الذكر .

ففي الفترة المذكورة ، تم بيع ثلاث مساحات كبيرة لليهود ، عدا المساحات الصغيرة ، بالاضافة الى ما استولت عليه الحكومة باسم قوانين نزع الملكية او القوانين الاخرى : حيث تم طرد العرب منها بالقوة في معظم الاحيان . وهنا سنلقي نظرة فقط على هذه المناطق الكبيرة ، وهي منطقة الحولة ، ومرج ابن عامر ، ووادي الحوارث ، وكذلك نظرة على بعض الاراضي الاخرى التي استولى عليها اليهود بواسطة الحكومة .

منطقة الحولة : تقع اراضي الحولة في جوار الحد الفاصل الشمالي بين سوريا وفلسطين ، وتبلغ مساحتها حوالى ٤٤ ميلا مربعا . وكانت هذه الاراضي قد اعطيت قبل الحرب العالمية الاولى بشكل امتياز من اجل تجفيف مستنقعاتها واستصلاح اراضيها ، للتاجر اللبناني سليم سلام من عائلة سلام المعروفة في بيروت ، وذلك في زمن الحكومة العثمانية ، وبعد دخول الانكليز فلسطين وانتدابهم عليها ، وافقت حكومة الانتداب ، بعد جهد ، على استمرارية الامتياز المذكور . لكن صاحب الامتياز لم يقم بمهمات التزامه ، وكان كل همه هو بيعه الى الحركة الصهيونية ، ومحاولته كذلك مع الشركة الصهيونية « ولبروك » . ومع انه لم ينجح في ذلك في البداية ، فانه تمكن بعد سنوات من بيعه للجمعية الصهيونية(٥١) .

ومع ان الفلاحين العرب لجأوا الى الحكومة البريطانية من أجل حمايتهم ، بعد ان رفض صاحب الامتياز ان يعترف بحقوقهم في الاراضي التي قاموا باستصلاحها وتجفيفها ، والبالغة حوالى ٢٠ الف دونم ، فان رد فعل الحكومة كان أن سلطت جيشها وبوليسها يهدم بيوت الفلاحين ويشردهم من تلك الاراضي ، ويسلم مجموع هذه الاراضي البالغة حوالى ٢٥٠ الف دونم من اجود الاراضي الزراعية الى اليهود ، وتم تشريد ٢٠ الف فلسطيني منها(٥٢) .

مرج ابن عامر : تعتبر اراضي مرج ابن عامر من اخصب الاراضي الزراعية في فلسطين واجودها . ولقد تملكت عائلة سرسق البيروتية مساحة كبيرة من اراضي المرج زمن الحكم التركي ، ويبلغ مجموع ما تملكوه حوالى ٤٠٠ الف دونم تشمل ٢٢ قرية . ولقد باع آل سرسق تلك الاراضي للحركة الصهيونية في الفترة الممتدة بين ١٩٢١ و١٩٢٥ .ولكن الفلاحين العرب ، الذين وجدوا في البيع عملية اجحاف بحقوقهم ، كانوا قد رفضوها باعتبار انها غير قانونية . غير أن الجيش البريطاني قام بعملية اخلاء القرى العربية وتشريد الفلاحين من اراضيهم ، دون اي وازع ، متناسيا حتى القوانين البريطانية الموضوعة والتي كانت تتضمن الثغرات التي يمكن مناقشتها في مثل هذه الحالات من بيع الاراضي . ومع انتقال هذه الاراضي الى الحركة الصهيونية تكون مساحة شاسعة اخرى قد ضمت الى الاملاك الصهيونية ، بالاضافة الى تشريد آلاف آخرين (حوالى عشرة الآف نسمة) من العرب من بيوتهم واماكن سكنهم وارزاقهم(٥٣)

منطقة وادي الحوارث : (وهي الاراضي الواقعة بين قيسارية ونهر الفالق على الساحل الفلسطيني) وقد بلغت مساحة هذه المنطقة ٣٢ ألف دونم . ومأساة فلاحي وادي الحوارث لا تختلف كثيرا عن تلك التي حصلت في الحولة او مرج ابن عامر : حيث أجبر سكان هذه المنطقة على الخروج من منطقتهم بعدما كان رفضهم سببا في ايقاع القتلى والجرحى بينهم . اراضي وادي الحوارث كانت مسجلة في الاصل باسماء بعض المشايخ وامراء قبيلة الحوارث دون افرادها . وهذا ما حدث في مناطق كثيرة لا في فلسطين فقط بل وفي سوريا الكبرى ككل . ولكن

مشايخ الحوارث كانوا قد باعوا الارض للطيان التاجر اللبناني ، الذي رهنها لبعض اليهود الفرنسيين في مقابل مبلغ من المال ، وكان هذا زمن الحكومة العثمانية . وبعد دخول القوات الانكليزية فلسطين واقرار الانتداب ، رفع اليهود دعوى على الطيان لكسب حقوق رهنهم ، حيث طرحت بالمزاد العلني في نيسان ١٩٢٩ ، بأمر من محكمة نابلس المركزية . ولكن الطيان تنازل لهم عن مجمل الارض في مقابل مبلغ من المال لم يتجاوز الـ ٤٠ الف جنيه(٥٤) . وقامت حكومة الانتداب بطرد سكان وادي الحوارث وتشريدهم من منطقتهم ، حيث بلغ عددهم ما يزيد عن ١٥٠٠ نسمة ، دون مراعاة لحقوقهم في الارض التي زرعوها طوال سنين عديدة .

اراضي بركة رمضان والكبارة وبرة قيسارية وعتليت : اما بركة رمضان فتوجد في قضاء طولكرم ، وتبلغ مساحتها ما يزيد على ٤٥٠٠ دونم ، وهي مملوكة لوقف خليل الرحمن ، اما الكبارة وعتليت وبرة قيسارية ، فهي ثلاث قطع واسعة من الاراضي ، قريبة من الساحل وواقعة في منتصف الطريق بين حيفا ويافا . وكان قد اعطي وعد لجمعية الاستعمار اليهودية الفلسطينية في سنة ١٩١٤ بأن تمنح امتيازا في اراضي الكبارة مع اراضي قيسارية ، وتبلغ مساحتها حوالى ٢٢ الف دونم ، غير ان الجمعية لم تتمكن من وضع يدها على تلك الارض في حينه : لان العرب ادعوا ملكيتها(٥٥) . وفي سنة ١٩٢٨ ، رفعت حكومة الانتداب دعوى لمحكمة الاراضي ادعت فيها ان تلك الاراضي هي من الاراضي الموات . وعليه ، فقد حكمت المحكمة بقرارها للحكومة ، واعطت العرب ما مساحته ٢٦٥٥ دونما فقط ، واعطت الباقي للحكومة(٥٦) .

لقد حصلت كل هذه العمليات ، واخرى غيرها تتفاوت في حجم الارض والمساحة من مكان الى آخر . وتفاوتت نسب الذين طردوا من اراضيهم على الرغم من ان قانون انتقال الاراضي الصادر في ١٩٢٠ ، وكذلك قانون انتقال الاراضي المعدل لسنة ١٩٢١ ، كانت الغاية منهما هي «حماية المزارعين والمتصرفين في الارض»، كما ذكرت نصوص تلك القوانين. كما لم تكن « قطعة الاعاشة » التي اكدت عليها تلك القوانين ، وهي تعطي مستأجر الارض الزراعية المؤجرة ارضا بديلة كافية من اجل اعاشة المزارع وعائلته ، الا حبرا على ورق كما ذكر جون هوى سمبسون في تقريره .

ومما يجدر ذكره هنا ، هو انه بعد ان سيطرت الحكومة على مجموع هذه الاراضي ، قامت بتسليمها الى جمعية « البيكا » اليهودية مع اراض اخرى غيرها ، حيث تم تسليم الجمعية المذكورة ٣٩ الف دونم(٥٧) .

على اية حال ، ومع ازدياد مساحات الاراضي التي انتقلت ملكيتها الى ايدي الحركة الصهيونية والتي بلغت حتى ١٩٢٨ حوالى ١,٠٤٤,٠٠٠ دونم(٥٨)، بالاضافة لاسباب اخرى عديدة كالهجرة الصهيونية ، كانت تنمو بذور النقمة الشعبية الفلسطينية ، لتعبر عن نفسها في انتفاضة ١٩٢٩ التي شملت كل الاراضي الفلسطينية . ولما كان لهذه الانتفاضة من أهمية بالغة لا بد لنا من ان نشير الى نتائجها ولو بايجاز .

انتفاضة ١٩٢٩ :

لا ريب في ان خيبة اماني العرب القومية والسياسية ، وكذلك خوفهم على مستقبلهم

الاقتصادي ، كانا السببين الرئيسيين لانتفاضة سنة ١٩٢٩ . كما عملت الازمة الاقتصادية التي سادت البلاد في اواخر عام ١٩٢٨ وعام ١٩٢٩ على ازدياد النقمة ؛ حيث تأثر الفلاحون والعمال الزراعيون ، والطبقة المتوسطة من سكان المدن . عدا ان محاصيل عام ١٩٢٨/ ١٩٢٩ كانت اقل من معدلها السنوي في جميع انحاء فلسطين ، مما اسفر عن اقبال الفلاحين على بيع اراضيهم لليهود باثمان بخسة ، يضاف الى ذلك نشاط الهجرة اليهودية الى فلسطين منذ ازمة سنة ١٩٢٥ الاقتصادية(٥٩) .

في ظل هذه الاجواء ، وفي ١٤/١٥ آب ١٩٢٩ ، قامت مظاهرات يهودية مطالبة بحائط البراق (المبكى) في القدس ، هاتفة ضد الانكليز الذين ازاحوا ستارا كان قد وضعه اليهود قبل سنة من اجل فصل الرجال عن النساء ، لان وجوده غير مقرر في الاتفاقات المعقودة بين المسلمين واليهود بشأن حائط المبكى ، والتي يرجع تاريخها الى زمن حكم الدولة العثمانية .

ونتيجة خوف العرب على مقدساتهم ، ومن اجل التعبير عن صدقهم واحتجاجهم قامت الجماهير العربية في ١٦ من الشهر نفسه ، الذي صادف ذكرى المولد النبوي الشريف ، بمظاهرة مضادة ، حيث اتجهت الى الحائط وحطمت بعض الموجدات اليهودية بجانبه .

لقد استمرت التظاهرات والتظاهرات المضادة التي اخذت طابع الحدة فيما بعد ، لتشمل هجمات وهجمات مضادة من قبل الطرفين . مما دعا الى اثارة الشعور الوطني العربي في كل فلسطين ، حيث حصلت الاشتباكات والهجمات سواء على المستعمرات اليهودية حيث دمر منها ست مستعمرات في مرج ابن عامر ، او على ثكنات الجيش البريطاني ومطاراته او مراكز البوليس في المدن والمناطق كما حصل في حطين وغزة ونابلس وبقية مدن البلاد .

انتهت الاحداث ، بعد ان حشدت بريطانيا الكثير من قواتها وجنودها واساطيلها لضرب الانتفاضة الشعبية ومن ثم اخمادها . وكانت حصيلة هذه الانتفاضة ١٢٢ قتيلا ونحو ٢٣٩ جريحا من الطرف اليهودي ، وحوالى ١٠٦ قتيلا و٢٣٢ جريحا من العرب .

ونتيجة هذه الانتفاضة وردود الفعل عليها ، قررت بريطانيا ارسال لجنة للتحقيق في اسباب الحوادث من اجل معالجتها ، حيث اوفدت السير والترشو لهذه الغاية ، وتبعتها لجان أخرى .

لجنة التحقيق ـ والترشو ـ ١٩٢٩ : شكلها اللورد باسفيلد ، وزير المستعمرات في الحكومة البريطانية ، من اجل التحقيق في انتفاضة البراق وما تلاها من احداث . وحددت صلاحيات اللجنة بالتحقيق في الاسباب المباشرة التي ادت الى انفجار الاحداث ، وتقديم التوصيات بما يمكن ان يتخذ من اجراءات وتدابير لتجنب تكرار ما حدث .

وصلت اللجنة الى فلسطين في تشرين الاول ١٩٢٩ ، واقامت مدة شهرين ، حيث عقدت الجلسات السرية والعلنية مع جميع الاطراف (موظفين انجليز وعرب ويهود) .

وقد تطرقت اللجنة في بحثها ، لا الى اسباب الاحداث المباشرة فحسب ، بل الى معظم المسائل الاخرى ، او الى صك الانتداب ووعد بلفور ، مؤكدة صعوبة القيام في وقت واحد بالتعهدات المزدوجة التي اعلنتها بريطانيا لكل من العرب واليهود .

كما تحدثت اللجنة في تقريرها عن الهجرة اليهودية وطالبت بتحديدها اذا لم يكن في المستطاع وقفها ، خصوصا ان البلاد في تلك الفترة لا تستطيع ان تعيل عددا اكثر من الموجودين فيها . وطالبت حكومة الانتداب باعادة النظر في السياسة التي تتبعها في فلسطين · حيث ان هذه السياسة لم ترض حتى ذلك الوقت الا اليهود .

وتعرضت اللجنة في بحثها لمشكلة الاراضي التي اعتبرتها من المسائل التي يعلق عليها اليهود والعرب اهمية تفوق ما يعلقونه على اية مسألة اخرى . وبعد ان تعرض التقرير لمساحة الاراضي الزراعية في فلسطين ، والمستعمرات الصهيونية ، ناقش قوانين انتقال الاراضي لسنتي ١٩٢٠ و١٩٢١ ، مؤكدا على ان تلك القوانين لم تعمل على حماية المزارعين والفلاحين ، وأن احكامها لم تطبق قط ، عدا ان هذه القوانين كانت في الواقع غير قابلة للتطبيق(٦٠) . واوصت اللجنة بوضع تشريع للاراضي من اجل حماية المزارعين ، ولخصت توصياتهاب أ ـ اعطاء المستأجر مهلة من قبل المالك ، الا اذا كان هذا المستأجر قد تخلف عن دفع الايجار او اساء استعمال الارض · ب ـ تأمين تعويض المستأجر عما يكون قد اجراه من التحسين في الارض مدة تأجيره ، اذا كان ذلك التحسين لا يزال ظاهرا :جـ ـ التأمين لاجل دفع تعويض آخر للمستأجر الذي يكلفه المالك باخلاء الارض بعد أن تكون قد مضت مدة طويلة على تأجيره .

وكان من جراء هذه التوصيات ان سن في ٢١ تموز ١٩٢٩ ، قانون اطلق عليه قانون حماية مستأجري الاراضي الزراعية (سنأتي الى ذكره لاحقا) ، الغت بموجبه احكام القانون الصادر في سنة ١٩٢١ .

وعند بحث اللجنة في مشكلة الاراضي ، وقدرة فلسطين على الاستيعاب ، وجدت ان هناك ما يقارب الـ ٩٢ الف عائلة من العرب في فلسطين تعتمد في معيشتها على الزراعة ، وتبلغ جملة الاراضي التي لا يملكها اليهود ، ومن جملتها الاراضي الاميرية ، نحو ١٠,١٠٠,٠٠٠ دونم ، بمتوسط يبلغ حوالى ١٠٩ دونمات للعائلة الواحدة . ولما كانت مساحة الارض الضرورية لمعيشة العائلة تختلف باختلاف خصب التربة ، فان اللجنة ، بعد بحوثها ، وجدت أن المساحة اللازمة للعائلة الواحدة تتراوح بين ١٦٠ دونما في الارض الخصبة الصالحة لتربية المواشي ، و٢٢٠ دونما في الجهات التي تزرع فيها الحبوب (٦١) ، وعليه ، لو اخذت فلسطين على وجه الاجمال ، فان البلاد لا تستطيع ان تعول عددا اكبر زيادة على من فيها ، الا اذا تغيرت الاساليب الزراعية المتبعة تغييرا اساسيا . ولا بد هنا من التركيز على البحوث الزراعية ونتائجها وبالتالي تطويرها ، ورأس المال ، وتسهيل الاقراض للمزارعين .

ولأهمية مشكلة الاراضي ، رأت اللجنة اجراء تحقيق يشمل البلاد برمتها ، خصوصا ان هذا التحقيق سيمكن من تقدير مدي الصعوبات الناشئة عنها ، اما كسبب ساعد في وقوع الاضطرابات او احتمال تسببها في اضطرابات تقع في المستقبل . وأما تحويل فئات كبيرة من الاهالي الى طبقة مستاءة بلا ارض ، فان هذا ليس سببا غير مرغوب فيه بحد ذاته بل سببا يحتمل ان يفضي الى الاضطرابات(٦٢) .

تقرير لجنة جون هوب سمبسون (١٩٣٠): اوصت اللجنة التي كفلت بالتحقيق بأحداث ١٩٢٩ (لجنة والتر شو)، بأن توفد الحكومة البريطانية لجنة فنية الى فلسطين من اجل البحث في شؤون الهجرة والاراضي ، ووضع تقرير شامل عن امكانيات البلاد الاقتصادية

لاستيعاب الهجرة ، ومن اجل تحقيق مشاريع الاسكان والاعمار . وعهدت الحكومة البريطانية بهذه المهمة الى السير جون هوب سمبسون الذي وصل الى فلسطين في أيار ١٩٣٠ ، ووضع التقرير المطلوب ، الذي رفعه الى وزارة المستعمرات في آب ١٩٣٠ .

تعرض سمبسون في تقريره الى مساحة فلسطين وتربتها وزراعتها ومساحة الاراضي القابلة للزراعة ، وكذلك الى مساحة الاراضي التي يملكها كل من اليهود والعرب ، ونظام ملكية الاراضي ونتائج الاستعمار اليهودي للاراضي العربية ، واثر هذا الاستعمار في حياة ووضعية الفلاح الفلسطيني الاقتصادية والاجتماعية ، وكذلك مدى التأثير الحاصل نتيجة السياسة البريطانية تجاهه .

ويرى سمبسون ان مساحة الاراضي الصالحة للزراعة في فلسطين تبلـغ حوالى ٦,٥٤٤,٠٠٠ دونم ، يملك اليهود منها ما يقارب المليون دونم ، والباقي يملكه العرب . وعلى ذلك ، فان تلك المساحة المملوكة من العرب ، لو قسمت فيما بينهم لما زاد نصيب العائلة الواحدة عن ٩٠ دونما ، علما بأن ما تحتاجه عائلة الفلاح للقيام بأودها في المستوى اللائق هو ١٢٠ دونما من الاراضي ، حسبما تبين من الدراسات الموضوعة بهذا الشأن . ولكي يتسنى رفع حالة الفلاحين بهذا المعدل ، فان المطلوب هو ما يقرب من ٨ ملايين دونم من الارض . وعليه ، فان حالة اراضي فلسطين ليست قاصرة فقط عن استيعاب أية زيادة،ولكنها تطفح بما هو موجود فيها ، والحاجة ماسة الى اراض جديدة .

وعند حديثه عن حالة الفلاح العربي ، يجد أنها لم تتحسن كثيرا عما كانت عليه زمن الحكومة العثمانية . والسبب في ذلك أنه لم تتبع الاساليب الممكنة لتحسين الاراضي الزراعية التي يملكها العرب . ليس هذا فقط ، ولكن الاستمرار في نقص الاراضي التي يملكونها بانتقالها الى اليهود ، حيث وصل مجموع ما انتقل من ايديهم الى ما يقرب من مليون دونم حتى ذلك الوقت (١٩٣٠) ، في الوقت الذي يتزايدون فيه بشكل سريع ، يجعلهم بشكل دائم ومستمر بحاجة ماسة الى الاراضي المتوفرة للزراعة .

كما تعرض سمبسون لانواع الملكية المعروفة في فلسطين ، وكذلك لقوانين الاراضي التي وضعت زمن الادارة البريطانية ، ولا سيما قانون انتقال الاراضـي لسنة ١٩٢٠ ــ ١٩٢١ ، وكذلك قانون حماية مستأجري الاراضي الزراعية لسنة ١٩٢٩ الذي وضع بعد انتفاضة ١٩٢٩ . ويبين سمبسون في تقريره مدى عدم تأثير هذه القوانين ، وعدم فعاليتها في المحافظة على املاك الفلاحين . بل انه يرى أنها ادت ، بالاضافة الى قوانين اخرى ، الى افقار الفلاحين العرب ، وارغامهم على بيع اراضيهم لليهود بأثمان بخسة ، وان هذه القوانين لم تمنع الملاكين الكبار من بيع الاراضي التي في حيازتهم ، بل سهلت عليهم ذلك ، خصوصا لما جاء في القوانين الداعية الى تعويض المزارعين في مقابل تركهم الارض(٦٣) .

وذكر ان مساحة الاراضي التي يملكها الافراد تناقصت ، من جراء تلك الظروف ، تناقصا مطردا ، حيث ان بعض الاهالي العرب اضطروا الى بيع اراضيهم ، وفي حالات كثيرة فعلوا ذلك من اجل تسديد الديون المتراكمة عليهم ، او لدفع ضرائب الحكومة الزائدة ، او للحصول على ما يسد رمق حياة العائلة ، او لتضافر جميع هذه الظروف(٦٤) .

ونتيجة ترك الفلاحين اراضيهم ، تدفق الكثير منهم الى المدن من اجل العمل ، مما زاد في البطالة وتدني اجور العمالة بين العمال العرب ، بحيث ان هذا الامر يشكل خطرا على الحياة الاقتصادية للبلاد[٦٥] . اما في مجال الهجرة اليهودية ، فقد تعرض سمبسون لقوانين الهجرة هذه ، والمهاجرين المصرح لهم بالدخول بصفة شرعية ، والاعداد الكبيرة التي تدخل البلاد بالطرق غير الشرعية ، وكذلك طرق التحايل في ادخال المهاجرين ، وهو يحمل الوكالة اليهودية المسؤولية عن جميع الحوادث المخلة بالقانون . ويؤكد على ان الحالة التي يعاني منها العرب ، من بطالة وانخفاض في مستوى المعيشة بين الطبقة العاملة منهم ، ما هي الا احدى دلائل الهجرة اليهودية ونتائجها[٦٦] .

لجنة جونسون ـ كروسبي ١٩٣٠ : تم تعيين هذه اللجنة من قبل المندوب السامي البريطاني ، وذلك نتيجة احداث ١٩٢٩ ، وكانت الغاية من ذلك درس حالة المزارعين الاقتصادية ، والتدابير التي تتخذها الحكومة بشأن الضرائب بالنسبة لتلك الحالة ، ومن أجل وضع التوصيات بشأن ذلك .

وقد قامت هذه اللجنة بالتحقيق في مجموعة من القرى العربية بلغت ١٠٤ قرى كان قد وقع الاختيار عليها في جميع انحاء فلسطين . ووجدت اللجنة ان عدد العائلات التي تقطن هذه القرى هو ٢٣,٥٧٣ عائلة : منها ١٦,٦٣٣ عائلة من اصحاب الاملاك ، والباقي ، ويبلغ ٦٩٤٠ عائلة (اي ٢٩,٤٪) ، لا يملك ارضا ولا يعيش من الزراعة مباشرة ، ولكن بواسطة تعاطي اشغال اخرى في القرى التي يعيشون فيها . وعليه ، لو اخذنا التعميم على فلسطين فسنجد من مجموع العائلات القروية البالغة ٨٦,٩٨٠ عائلة ، حوالى ٦١,٤٠٨ عائلات فقط تعمل في فلاحة الارض ، فضلا عن ان عددا كبيرا من هذه العائلات الزراعية قد أهمل الزراعة[٦٧] .

وقد تطرقت اللجنة كذلك الى حالة الفلاح العربي المؤلمة الناتجة عن عدم حماية الحكومة ، وانتقدت ما يفرض على الفلاحين من ضرائب ، وحثت على العمل من اجل ازالة ما يجثم على صدره من مآسي ، ومن اجل زيادة دخله المحدود جدا .

كما ذكرت هذه اللجنة أنه نتيجة لسياسة حكومة الانتداب البريطانية التي اعتمدت حماية الانتاج بالنسبة لليهود ، وحرية التجارة بالنسبة للمنتوجات العربية ، هبطت اسعار المحصولات الزراعية الى نصف قيمتها المعتادة ، حيث اصبحت السوق مكتظة بالمحصولات الاجنبية ، التي نافست منتوجات الفلاح وادت الى كسادها[٦٨] . وكان من جملة التوصيات التي قدمتها هذه اللجنة ، من اجل التحسين ، في تقريرها ايضا ، هو مطالبة الحكومة بالقيام بالتجارب الزراعية ، وتدريب المزارعين على وسائل زراعية افضل . كما اوصت بتأسيس هيئات تعاونية مهمتها تقديم القروض الزراعية ، والغاء ضريبة المواشي ، بعد وضع ضريبة الدخل موضع التنفيذ ، وفرض ضريبة قليلة على الاراضي بدل ضريبة « الويركو » والاعشار ، وكذلك خفض ضريبة العشر في الأرياف الى ٧,٥٪ ، ورفع ضريبة الأملاك في المدن من أجل تأمين التوازن ، وخفض ضريبة العشر على المزروعات الصيفية اذا ظلت اسعارها منخفضة ، اما المزروعات الشتوية فيجب خفض ضريبة العشر عليها بنسبة لا تقل عن ٥٠ ٪ . وطالبت اللجنة بتقديم التسهيلات الزراعية ، وحماية الحاصلات الزراعيـة من منافسـة الحاصـلات الاجنبية[٦٩] .

تقرير فرنش ١٩٣١ ـ ١٩٣٢ : في حزيران ١٩٣٠ عهدت حكومة الانتداب البريطانية الى المستر لويس فرنش ، مدير دائرة التحسين والعمران ، مهمة القيام بدراسة افضل التدابير التي من شأنها وضع مشاريع التنمية التي اوصى بها جون هوب سمبسون في تقريره السابق الذكر . وقد رصدت حكومة الانتداب مبلغا قدره ٢,٥ مليون جنيه للسنوات الخمس الاولى من اجل زيادة الانتاج العام لاراضي فلسطين . مع ان هذه الاعتمادات لم تصرف على الاطلاق ، حيث سقطت مع سقوط حكومة العمال ، فان توصيات هذا الخبير تستحق النظر ، مع العلم بأنه لم يؤخذ بها اطلاقا .(٧٠) .

لقد جاءت توصيات فرنش مؤكدة أن الاعمال التحضيرية الضرورية التي يجب تحقيقها قبل البدء بتنفيذ المشاريع العمرانية ، تحتاج الى زمن لا يقاس بالاسابيع ولا بالشهور وانما بالسنوات الطوال . كما انها تحتاج الى الكثير من الاموال التي لا سبيل لايجادها وتمويلها من غير مصادر الحكومة . واهم هذه الاعمال التحضيرية ، عمليات المسح الشامل للاراضي ، وعمليات التنقيب عن منابع المياه ومجاريها في جميع انحاء فلسطين ، ووضع تصاميم وخطط مشاريع الري اللازمة ، وكذلك القيام باحصاء اولئك الفلاحين الذين حرموا من الارض ، والقيام بالتثبت من حقوق الملكية الفردية في الاراضي (٧١) .

ويتطرق فرنش في بحثه الى العائلات التي حرمت من الاراضي من جراء انتقالها الى اليهود ، وما يجب القيام به ، تجاهها ، خصوصا وان الاراضي غير متوفرة في فلسطين ، حيث ان اراضي الحكومة قليلة جدا ، والاراضي التي يملكها افراد او جماعات او شركات لا تتسع للمزيد ، علما بأن المنظمات الصهيونية تملك ما يزيد عن ٤٠,٠٠٠ دونم من الاراضي غير المسكونة والموجودة كاحتياط لديها .

وعن ملكية العائلة الواحدة ، يقرر فرنش ان ما يجب ان تملكه من أجل البقاء هو ثلاثين دونما على الاقل من الاراضي المزروعة برتقالا وليمونا ، وليس اقل من ٢٠٠ دونم اذا زرعت تلك الارض حبوبا . ويؤكد أنه اذا ارادت الحكومة ان تؤمن العمل والسكن للعائلات العربية المحرومة من الاراضي ، فيجب عليها انفاق مبلغ من المال يتراوح بين ٤٠٠ و ٨٠٠ جنيه على الاقل على كل عائلة . ولما كان معدل العائلات العربية التي تحرم من الارض كلما اشترى اليهود الف دونم يبلغ عشر عائلات ، كان على الحكومة ان تنفق ما بين ٤ و٨ الآف جنيه عن كل الف دونم يشتريها اليهود . عدا ان الزيادة السكانية السنوية بين العرب تبلغ بالمعدل ١٨ الف نسمة . ومن هذا يستنتج لويس فرنش أن الحكومة لن تستطيع توفير السكن والعمل على الاقل لمدة تتراوح بين سنة وسنة ونصف السنة في الفترة المقبلة . وعليه ، فان واجب الحكومة ان تحظر على العائلات العربية التصرف ولو بمساحة معينة من الارض عن طريق البيع او الهبة ، وان على الحكومة ان تمنع وتحظر بيع الارض في اكثر الاحيان ، لان استمرار تلك الحالة سيؤدي الى حرمان العرب من اراضيهم خلال ثلاثين أو اربعين سنة مقبلة (٧٢) .

تقارير اخرى : تقرير ستركلند . في تموز ١٩٣٠ ، كلف وزير المستعمرات البريطاني ستركلند ، احد موظفي حكومة الهند ، بالذهاب الى فلسطين والتحقيق في حالة الفلاحين الاقتصادية . وبعد وصوله وتجوله في البلاد ، وضع تقريرا بذلك ، اهم ما جاء فيه هو تصوير مدى ما يعانيه الفلاح الفلسطيني حيث الديون تقض مضجعه ، والربا فاحش ، والاساليب

الزراعية التي يتبعها لا زالت بدائية نظرا لفقره وقلة امكانياته . ولذلك ، اقترح تأسيس بنك تعاوني مركزي من اجل حل المشاكل المالية التي يعاني منها الفلاحون ، والقيام باقراض الفلاحين بفوائد لا تزيد عن ٩٪ بالنسبة للافراد و٨٪ بالنسبة للجمعيات التعاونية ، التي طالب بانشائها ووضع شروط ومواصفات قيامها . والهدف من هذه الجمعيات ان تأخذ على عاتقها مسائل الحبوب والآلات والحيوانات والنحل والدجاج وبيع الحليب ومشتقاته ، واعلاء شأن الزراعة ، واجراء التحسينات الزراعية في الاراضي (٧٣) .

قانون حماية المزارعين (١٩٢٩) : تم وضع هذا القانون بعد ان امر السير بلومر ، المندوب السامي العام في فلسطين ، بتكليف النائب العام اليهودي الصهيوني نورمان بنتويتش ، واضع معظم القوانين البريطانية منذ بداية الانتداب ، بوضع هذا القانون . وقد تم اصداره في ٢٠ آذار ١٩٢٩ من اجل حماية المزارعين ، ولكن ما حدث بالفعل هو ان هذا القانون جاء اقل جدوى في توفير الحماية للمزارعين من القانون السابق (قانون انتقال الاراضي) . واحسن مواد هذا القانون تنص على انه في حالة ما اذا اراد صاحب الارض اخلاء ارضه من المستأجرين او المزارعين ، فان عليه ان يقدم لهم ، في احسن الحالات ، تعويضا مناسبا لقاء الاضرار ، التي تلحق بهم نتيجة الاخلاء ، او بدل التحسينات التي كانـوا قد اجروهـا على الارض المذكورة (٧٤) . كما اوجب القانون على المالك ان يدفع للمستـجر الذي زرع الارض لمدة خمس سنوات متتالية ، وفي حال فسخ المالك عقد التأجير ، مبلغا من المال يعادل متوسط الايجار السنوي عن سنة واحدة مما كان قد دفعه خلال الخمس سنوات ، عدا الزامه بتقديم اخطار مسبق بالاخلاء . كما شدد القانون على عدم صحة فسخ عقد التأجير دون اخطار ، وكذلك عدم صحة زيادة قيمة ذلك التأجير دون اخطار ايضا .

ولكن لم تمض فترة طويلة حتى تم تعديل آخر لقانون حماية المزارعين المذكور ، وذلك بأن لحظ انه اذا قرر المالك زيادة الايجار ولم يشأ المستأجر دفع ذلك فان عليه ان يبلغ المالك ذلك خلال ثلاثة اشهر من تاريخ اخطاره بالزيادة المقررة . وحينها يجوز للمالك ابلاغ المستأجر اخطارا باخلاء الارض في اول يوم يستحق فيه دفع الايجار المزاد(٧٥) .

كذلك حصل تعديل آخر لقانون حماية المزارعين في سنة ١٩٣١ ، جاء لتأمين حماية اوفى ــ حسبما ذكر القانون ــ لمستأجري الاراضي الزراعية والمتصرفين فيها . والجديد في هذا التعديل ما يتعلق بتفسير لفظة المستأجر حيث صارت تعني في القانون المعدل ، الشخص الذي زرع الارض لمدة سنتين بعدما كانت في القانون الاصلي تعني الشخص الذي زرع الارض لمدة ثلاث سنوات ، كما اضيف الى القانون المعدل : أنه لا يجوز فسخ عقد التأجير دون علم ، وتبليغ حاكم اللواء الذي تقع فيه الارض ، كما لا يجوز اصدار الاوامر بالاخراج من الارض الا اذا اقتنعت المحكمة المكلفة لهذه الغاية بتأمين حقوق المستأجرين والمتصرفين في الارض(٧٦) .

في الحقيقة ، لم يكن هذا القانون ، بعد تعديله ، بأحسن من سابقيه ، ولو نظرنا الى المدى الذي طبق فيه ، لوجدنا ان شيئا جديدا لم يحصل على المستوى الفعلي ، وان عمليات بيع الاراضي لم تقل او تحد من انتقال الاراضي من ايدي العرب الى اليهود . ونتيجة الشكوى المتكررة استمرت بريطانيا في سياستها ، حيث عدلت الحكومة قانون حماية المزارعين مرة اخرى سنة ١٩٣٢ . وجاء التعديل ليشمل لفظة المستأجر الفرعي او المزارع الصغير . كما

سنت الحكومة تعديلا آخر سنة ١٩٣٣ ، لم ينفذ بصورة جدية ، مما اوجب تعديله سنة ١٩٣٤ . وهذا هو التعديل الذي تم بواسطته تخويل المندوب السامي سلطة تعيين لجنة او اكثر للفصل في الخلاف حول كون المزارع المستأجر نظاميا او غير نلك . وكنلك تعيين اوصاف صاحب الارض ، وتقرير من هم الاشخاص اصحاب الاحقية فيها .

استمر العمل بهذا القانون المعدل حتى سنة ١٩٣٦ ، حين بدأت بوادر الثورة بالظهور ، مما حدا بالسلطات البريطانية ، ومن اجل الالتفاف على الحركة الوطنية ، الى ان تعدل هذا القانون ، معتبرة حقوق المستأجر النظامي والتزاماته المنصوص عليها في القانون الاصلي ، شاملة لاي مستأجر نظامي زرع الارض لمدة سنة واحدة ، او لمدة تكفي للحصول على موسمين زراعيين متتاليين . كما نص هذا القانون على امكانية اعادة المستأجرين النظاميين الى الاراضي او المزارع التي اخرجوا منها ، وتخويل بعض اللجان السلطة لذلك .

على أية حال ، ومع ان هذا القانون قد وضع نتيجة احداث ١٩٢٩ ، وكانت الغاية منه حماية المزارعين ، فان الحقيقة تثبت العكس · ففي خلال السنوات اللاحقة التي طبق فيها القانون الاصلي او تعديلاته التي حصلت بمعدل مرة كل سنة ، فان حماية القانون كانت اسمية لا اكثر ، ولم تعمل اي شيء لمنع انتقال الاراضي ، التي لم يذكرها القانون على اية حال سواء في نصه الاصلي او في تعديلاته . ومع ان ظروفا اخرى قد تكون لعبت دورها ، فان عملية انتقال الاراضي بدأت بازدياد مطرد خلال الفترة اللاحقة لصدور القانون ، حيث تمت في السنوات التالية عمليات البيع المذكورة ادناه .

السنة	المساحة المباعة بالدونمات
١٩٣١	٧٠,٠٠٠
١٩٣٢	١٠٠,٠٠٠
١٩٣٣	١٥٠,٠٠٠
١٩٣٤	١٦٠,٠٠٠
١٩٣٥	١٨٧,٠٠٠(٧٧)

عدا ذلك ، لا بد من الاشارة هنا ايضا ، الى ان هذه القوانين اعطت ـ حسب نصوصها الاسمية على اية حال ـ الحماية للمستأجرين الزراعيين في الاراضي الاميرية ، وكذلك الاميرية الموقوفة فقط . واما المستأجرون الزراعيون في بقية الاراضي ، كالاراضي الملك ، او الملك الموقوف ، فلم تكن مشمولة ضمن قوانين حماية المستأجرين الزراعيين النظاميين ، الذين بقيت الاحكام العثمانية القديمة تطبق عليهم ، او احكام المجلة فقط ، (وهي مجموعة القوانين الصادرة في فترات لاحقة لصدور قانون الاراضي العثماني ، والتي صدرت باسم احكام عامة من اجل تفسير القانون الاصلي ، او حل بعض القضايا غير الواضحة في القانون الاصلي)(٧٨) .

ومع ان الحاجة كانت ماسة الى ايجاد الوسائل لحماية المزارع والمستأجر في الارض ، في الفترة التي صدر فيها القانون ، وكذلك من اجل منع انتقال الاراضي ، خصوصا ان البلاد

كانت في تلك الفترة ، وبحسب رأي اكثر من لجنة بحث في هذا الموضوع ، لا تستطيع استيعاب المزيد ، وان أية عملية انتقال للاراضي واخراج مزارعيها كانت تزيد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في فلسطين . الا ان صدور القانون ، وما جاء فيه من نصوص ركزت كلها على عملية دفع التعويض لهؤلاء الذين يخرجون من الارض ، قد صار ايضا احد العوامل التي ساعدت في عملية انتقال الاراضي ، نظرا لما كان يعانيه الفلاح من فقر ومصائب : لان التعويض صار يعني للبعض حلا للمشاكل الانية التي يواجهها ، عدا ان القانون لم يكن له التأثير الفعال في الحيلولة دون اجلاء المستأجرين عن الارض وفي حالات كثيرة دون تعويض ، حيث انه لم يكن في فلسطين في تلك الفترة سجلات تحفظ فيها عقود الاراضي الزراعية . وعليه ، كان من الصعب على المستأجر ان يثبت انه امضى في الارض المدد المذكورة في قوانين الحماية ، والتي تعطيه حق التعويض(٧٩) .

الكتاب الابيض ١٩٣٠ وكتاب مكدونالد الى وايزمن (الكتاب الاسود)

صدر هذا الكتاب في تشرين الاول سنة ١٩٣٠ ، في ضوء ما جاء في تقرير لجنة شو ، وكذلك بناء على مقترحات جون هوب سمبسون الذي طالب بتبيان خطة بريطانيا السياسية في فلسطين . وقد تعرض الكتاب الابيض لثلاثة أمور ، هي **الأمن** ، حيث تؤكد الحكومة عزمها على انها لن تحيد عن القيام بالتزاماتها تحت طائلة الضغط والتهديد بالقوة ، وتصميم الحكومة ايضا على توطيد النظام وقمع الفوضى والاضطراب : **التطورات الدستورية** ، حيث رفضت المقترحات المتعلقة بالدستور في حالة ان كون هذه المقترحات تتنافى مع بنود صك الانتداب ، أو الالتزامات المفروضة في صك الانتداب بشأن فريقي السكان . اما **التطورات الاقتصادية والاجتماعية** ، واهم ما تشمله هو الاراضي وقضية المهاجرة ، فقد اقتبست الحكومة في كتابها بعض ما جاء في تقرير سمبسون من فقرات حول هذه المسائل ، مؤكدة ، بكل حزم ، انه لا يوجد في فلسطين ، في تلك الفترة ، اية اراض متوفرة لاستقرار المزارعين من المهاجرين الجدد ، اذا استثنيت الاراضي التي تملكها الوكالة اليهودية . وكتابها يتطرق الى موضوع الاراضي التي تملكها الحكومة : اذ يعلن ان هذه الاراضي ليست مما يعتد به ، فضلا عن ان ملكيتها مختلف عليها ، وليس في المستطاع وضعها تحت تصرف اليهود لاسكانهم فيها ، نظرا لوجودها بين ايدي العرب . وترى الحكومة كذلك انه اذا كان واجبها ان تشجع استقرار اليهود في الاراضي ، فمن واجباتها ايضا عدم الحاق الضرر بالسكان العرب نتيجة هذا الاستقرار ، وذلك بناء على صك الانتداب . وتستدرك الحكومة فتشير الى انه يمكن مراعاة ذلك ، باجراء التحسينات الفعلية في الاساليب الزراعية المتبعة من اجل تأمين الاستفادة بشكل افضل من الارض . ويشير كتابها الى ضرورة تحسين الري ، والنظر في مسألة حماية المزارعين المستأجرين للارض لضمان عدم اخراجهم منها .

وعند التعرض للهجرة ، شددت الحكومة على منع التهريب على الحدود ، وتشديد المراقبة على المهاجرين وابعاد من يحاول التلاعب بالقوانين ، وانها ، اذا استدعت الضرورة ستعمد الى تخفيف الهجرة او منعها ريثما يتسنى للعاطلين عن العمل ايجاد عمل لهم(٨٠) ، خصوصا ان التقارير اظهرت البينات الكافية التي تثبت مقدار العلاقة بين الهجرة ومشكلة البطالة ، وما ينتج عن هذه البطالة من آثار بين السكان العرب والحيلولة دون

حصولهم على الاشغال الضرورية لمعيشتهم .

ولقد ظهر ، نتيجة التحقيقات في العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة ، ان فلسطين تواجه فترة عصيبة في تقدمها ورقيها . ولما كانت الحكومة قد تركت القوى الاقتصادية والاجتماعية تعمل بأقل تدخل او رقابة منها في السابق ، فانها لا يمكنها الاستمرار في مثل هذه السياسة .

ومع ان العرب كانوا قد وافقوا على الكتاب الابيض ، رغم انه لم يعتبر في مصلحتهم كلية ، ورغم ما جاء فيه بشأن بعض القضايا ، فان الحركة الصهيونية رفضت الكتاب الابيض وقاومته ، مما حمل الحكومة البريطانية على الغائه وتقديم كتاب اعتذار من رئيس الوزراء البريطاني مكدونالد لزعيم الحركة الصهيونية وايزمن(٨١) ، واعتبر هذا الكتاب كتاب توضيح لبعض النقاط التي جاءت في الكتاب الابيض دون اعتبار لتحقيق لجنتي شو وسمبسون . وقد سمى العرب هذا الكتاب بـ « الكتاب الاسود » . وقد وضح « الكتاب الاسود » تقيد بريطانيا بنصوص صك الانتداب من حيث صيانة الحقوق المدنية والدينية لجميع الطوائف ، والسهر على الا يلحق اي ضرر بهذا الوضع وتلك الحقوق . كما اكد ، من ناحية الاراضي ، على ان الحكومة تود ان تقوم بتحقيق يرمي للتأكد من مقدار الاراضي الاميرية وغيرها ، وتلك المتوفرة التي يمكن اعدادها لاستيطان اليهود . كما اكد كذلك على ان عملية مراقبة انتقال الاراضي ، التي تحدث عنها الكتاب الابيض ، ما هي الا من اجل تنظيم معاملات التملك والفراغ لا منعها : عدا أنها ستطبق بمرونة مع اخذ الاحتياطات اللازمة للتدخل عند الضرورة . أما الهجرة ، وضح أن السياسة البريطانية لا تتصور او تهدف الى ايقافها او منعها ، ولكن ستستمر العادة المتبعة ،وستراعى في كل وقت الحاجة الى العمال اليهود للعمل في الاشغال التي يكون رأسمالها او معظمه يهوديا (٨٢) .

الهجرة اليهودية وانتقال الاراضي (١٩٣١ ــ ١٩٣٥)

كانت الهجرة اليهودية ، وعمليات انتقال الاراضي ، الاسباب الرئيسية في كل الاضطرابات والثورات التي حصلت في فلسطين . فبعد انتفاضة ١٩٢٩ ، وارسال لجان التحقيق من قبل بريطانيا : تلك اللجان التي اكدت في تقاريرها مدى صعوبة الاوضاع الاقتصادية في فلسطين وعدم مقدرتها على استيعاب مهاجرين جدد ، كانت حدة الهجرة قد خفت لفترة قصيرة . الا ان عوامل اخرى ، كانت الحركة الصهيونية قد استغلتها ، احسن استغلال ، قلبت الموازين ، وكذلك كل قرارات اللجان التي ارسلتها بريطانيا ، وتوصياتها بشأن عدم مقدرة البلاد على الاستيعاب . ففي بداية الثلاثينات ، بدأ نجم الحزب النازي وهتلر بالبروز في اوروبا ، ثم استولى على السلطة في المانيا سنة ١٩٣٣ . ومع اجراءات السلطة النازية ضد اليهود وانتعاش الاجواء المعادية لهم في البلاد التي تؤثر فيها النازية ، تزايدت اعداد اليهود الراغبين في الهجرة الى خارج هذه البلدان ، وكانت الحركة الصهيونية جاهزة لاستغلال هذا الوضع وتوجيه هذه الهجرة الى فلسطين في الوقت الذي ساعدتها فيه الامبريالية الاميركية والبريطانية باغلاق ابواب بلدانها أمام المهاجرين اليهود ، وقد حمل ذلك الكثيرين منهم على التوجه الى فلسطين مجبرين . ونتيجة لذلك ، زادت الهجرة من ٤٠٧٥ مهاجرا عام ١٩٣١ ، الى ٩٥٥٣ مهاجرا عام ١٩٣٢ ، ومن ثم ، ومنذ ١٩٣٣ ، ازدادت الهجرة بشكل كبير ، حيث دخل

فلسطين ٢٠,٢٢٧ مهاجرا في سنة ١٩٣٣ ، ووصل الى ٤٢,٣٥٩ مهاجرا سنة ١٩٣٤ ، وكذلك الى ٦١,٨٥٤ مهاجرا سنة ١٩٣٥ . وهذه الاعداد كانت قد دخلت بصورة شرعية بموافقة السلطات البريطانية . ولكن عدا هذه الاعداد ، كان قد دخل فلسطين في الفترة نفسها اعداد ، لا بأس بها من المهاجرين بطريق غير مشروع ، سواء عن طريق التهريب من البحر او عبر الحدود البرية والمحانية لفلسطين ، وقد وصل عددهم في الفترة المذكورة الى ما يزيد عن ١٥ الف مهاجر .

أما بشأن الاراضي ، فأن توصيات اللجان التي اشرنا اليها اعلاه ، لم يؤخذ بها على الاطلاق ، واستمرت عمليات انتقال الاراضي وزادت حدتها في الفترة المذكورة بشكل تصاعدي كبير . وقد تم انتقال ٦٦٧,٠٠٠ دونم من الاراضي في هذه الفترة ، وكانت على الشكل التالي

١٩٣١ ـ ٧٠,٠٠٠ دونم

١٩٣٢ ـ ١٠٠,٠٠٠ دونم

١٩٣٣ ـ ١٥٠,٠٠٠ دونم

١٩٣٤ ـ ١٦٠,٠٠٠ دونم

١٩٣٥ـ ١٨٧,٠٠٠ دونم (٨٣) .

اما الاسباب التي من اجلها باع الفلاحون اراضيهم ، فكانت كثيرة ومتنوعة ، واقلها الفقر والحاجة وتراكم الديون ، والضرائب الباهظة والضغوطات المستمرة نتيجة القوانين البريطانية التي كانت تصدرها الحكومة بين الوقت والاخر من اجل زيادة كساد المنتوجات وضربها .

ولقد اتضح للعرب في ازدياد الهجرة وانتقال الاراضي الى ايدي اليهود ، أن هؤلاء لا يرضون باقل من الاستيلاء على فلسطين . ومما عزز هذا الاعتقاد ان القيادة الصهيونية قد استغلت الاجراءات النازية ضد اليهود للحصول على المكاسب السياسية . ورأى العرب ان الحكومة البريطانية توزع على اليهود شهادات الهجرة ، في حين انها كانت اوفدت لجان التحقيق والخبراء الذين تلح تقاريرهم على ضرورة خفضها وتحديدها ان لم يكن وقفها . كما انها لم تعمل اي شيء من اجل وقف انتقال الاراضي من ايدي العرب الى اليهود : مما زاد في تقارب العرب ازاء هذه المحنة الخطيرة التي بسببها اشتد احساسهم بالاجحاف .

وفي مواجهة اهمال الحكومة واغفالها المستمر ، قرر العرب ان يأخذوا على مسؤوليتهم حراسة الشواطىء والحدود لمنع تهريب اليهود الى فلسطين ، كما لم تجد الهيئات الوطنية بدا من تنبيه الرأي العام الى الخطر المحدق ، حيث عقدت المؤتمرات واتخذت القرارات والتوصيات بشأن هذه الحالة . ففي هذا السياق ، تم عقد المؤتمر الاسلامي ، ومؤتمر الشباب العربي ، ومؤتمر علماء فلسطين ، للبحث فيما يجب عمله لحماية البلاد من اخطار تسرب الاراضي العربية الى اليهود ، وصدرت عدة توصيات وفتاوى بهذا الشأن ، منها فتوى بتحريم بيع اي شبر من اراضي فلسطين لليهود ، واعتبار البائع والسمسار والوسيط مارقين على الدين ، ومقاطعتهم في كل شيء والتشهير بهم . واجمعت المؤتمرات على المطالبة بوقف الهجرة وبيع الاراضي لليهود . كما دعت الى انشاء المشاريع الاقتصادية وتأسيس الشركات الوطنية وحضت الاهلين على ان يقتصروا على شراء مصنوعاتها(٨٤) . ورافق كل هذا ، في تلك الفترة ، التوجه الى بناء

التنظيمات الحزبية التي كانت ، الى تلك الفترة ، لا تزيد عن ان تكون ذات روابط عشائرية وعائلية : حيث حاولت هذه الاحزاب ايجاد الروابط المشتركة فيما بينها للوقوف امام التحدي الصهيوني المنظم والسياسة البريطانية التي تعمل ما وسعها من اجل بناء الوطن القومي اليهودي . وقامت هذه التنظيمات السياسية بالتعبير عن رفضها السياسة البريطانيــة الصهيونية ، وذلك بالاحتجاجات والتظاهرات التي كانت تنطلق من هنا وهناك في فترات مختلفة في البلاد ، كتلك الاضطرابات التي حدثت مع مطلع عام ١٩٢٣ ، واستمرت بشكل متقطع في السنوات اللاحقة . وقد بدأ في الوقت نفسه ظهــور بعض التنظيمات السرية ، التي حاولت ان تتبع طريق الكفاح المسلح . كل هذا جعل الحكومة البريطانية تفوض المندوب السامي ، في نهاية كانون الاول ١٩٢٥ ، أن يعلن مقترحات لتشكيل مجلس تشريعي . وبرغم القيود التي تحدد صلاحيات المجلس المقترح ، فان العرب قبلوا مناقشة الاقتراح ، في الوقت الذي انتقدوا فيه تلك القيود ، لكي يتركوا المجال مفتوحا للمفاوضة بهذا الشأن . الا ان الحركة الصهيونية ، هي التي رفضت هذه المقترحات هذه المرة ، وذلك من خلال المؤتمر الصهيوني التاسع عشر المنعقد في لوزان بسويسرا . وكان نتيجة الرفض الصهيوني لمشروع المجلس التشريعي ، ان تراجعت حكومة بريطانيا عن قرارها ببحث هذا الموضوع نهائيا(٨٥) .

نتيجة كل هذه الظروف ، كان الوضع في فلسطين يتفاقم باستمرار ، وما كان ينقص تفجير الاوضاع الا الشرارة التي كانت عبارة عن حادث سطو عادي على احدى الطرق العامة قتل خلاله يهودي وجرح آخر ، وادى بالنتيجة الى الانتقام اليهودي من العرب الذين حملوا مسؤولية ما حدث ، حيث قاموا بقتل اثنين من القرويين العرب مما أثار جميع انحاء فلسطين ، بدءا بيافا التي تظاهرت ضد ما حصل واعلنت الاضراب العام ، الذي انتشر سريعا ليشمل كامل فلسطين ، وليشل مختلف نواحي الحياة الاقتصادية . وكان ان تضامنت الاحزاب والمنظمات الفلسطينية فيما بينها ، وتم تشكيل اللجنة العربية العليا التي اكدت على الاستمرار في الاضراب العام الى ان تبدل الحكومة البريطانية سياستها المتبعة في فلسطين تبديلا اساسيا ، والى ان تنفذ المطالب العربية التي تتركز في منع الهجرة اليهودية ومنع انتقال الاراضي الى اليهود ، وانشاء حكومة وطنية مسؤولة امام مجلس نيابي . كما تقرر الامتناع عن دفع الضرائب وعن كل عمل لشل عمل الحكومة ، واعلان العصيان المدني .

أما الحكومة ، فقد اتخذت اشد الاجراءات ضد المواطنين العرب وتشددت في محاربة الاحزاب والقاء القبض على الزعماء العرب وانصارهم . ولما لم تنجح في وقف الاضراب العام ، حاولت المراوغة ، واعلنت في ايار ١٩٣٦ عن ايفاد لجنة للتحقيق في اسباب الشكوى ، ولكن دون التعرض لنصوص الانتداب(٨٦) ،.ولكن العرب قرروا عدم القبول باللجنة المقترحة ، واستمروا في الاضراب عدا ان نشاطهم قد ازداد بانتشار النضال المسلح . واخذت المجموعات المسلحة تتألف وتنتشر ويتوافد المتطوعون من الاقطار المجاورة ، مما حول الاضراب العام الى ثورة علنية ومسلحة ساهمت فيها جميع طبقات الشعب الفلسطيني ، ولما طال الاضراب ولم تشأ الحكومة ان تجري اي تعديل نهائي في سياستها قبل استتباب الأمن وقيام اللجنة الملكية بتحقيقها وتقديم تقريرها رأى ملوك وامراء الدول العربية ان يطلبوا من عرب فلسطين فك الاضراب املا منهم بأن يجري التحقيق بشكل نزيه ، دون الارتباط بأي وعد بشأن السياسة التي ستنفذ بعد وقف الاضطرابات من قبل الحكومة البريطانية سوى وعد عام بدرس القضية

بعدل وانصاف(٨٧) .

بعد ذلك ، وبناء على نداء من ملوك ورؤساء الدول العربية الى شعب فلسطين ، وافقت اللجنة العربية على انهاء الاضراب وذلك لافساح المجال امام لجنة التحقيق الملكية كي تقوم بمهمتها في جو يسوده الهدوء .

بعد هدوء الاوضاع ابحرت اللجنة المكلفة بالتحقيق ، وكانت قد شكلت منذ تموز ١٩٣٦ برئاسة اللورد بيل ، من اجل التثبت من الاسباب الاساسية للاضطرابات التي نشبت في فلسطين . وقد اعطيت صلاحيات اوسع من تلك التي كانت للجان السابقة : اذ كان من حقها اظهار الاسباب الاساسية : اي التعرض لاسس السياسة المتبعة في فلسطين وتفسير صك الانتداب تفسيرا جديدا اذا اقتضى الامر . ومع ذلك ، لم يكن لها حق مناقشة مبدأ الانتداب وما يفرضه من الالتزامات المزدوجة نحو العرب واليهود(٨٨) .

وما ان تحركت اللجنة من لندن ، متوجهة الى فلسطين ، حتى صرح وزير المستعمرات البريطاني بأن الحكومة لن تجري اي تعديل في السياسة المتبعة حتى تتسلم تقرير اللجنة الملكية . وهذا ما دفع العرب الى مقاطعة اللجنة في البداية الا ان توسط بعض الزعماء العرب (الملكان عبد العزيز بن سعود ، وغازي) لدى اللجنة العربية العليا حمل هذه على تعديل موقفها ، وبالتالي الاتصال بلجنة التحقيق .

واستمر تحقيق اللجنة الملكية لمدة ستة اشهر ، حين انهت اعمالها في فلسطين ، ووضعت تقريرها في ٧ تموز سنة ١٩٣٧ ، وهذا ما سنقدمه في دراسة لاحقة .

---

(١) « تقرير اللجنة الملكية لفلسطين ، الكتاب الابيض رقم ٥٤٧٩ » ، مكتب الطباعة والقرطاسية ، القدس ، بلا تاريخ طباعة ، ص ٢٠ . (كان عرض على البرلمان البريطاني في شهر تموز سنة ١٩٣٧) .

(٢) *«ESCO Foundation for Palestine»*, A Study of Jewish Arab and Politics, New York, Kraus Reprint Co, 1970, Vol. I,P.128.

(٣) *«A survey of Palestine»*, Prepared in Deceqber 1945 and January 1946 for the information of the Aglo-Am - erican Committee of Inquiry, Prin-ted by the Gonernment Printer Palestine, vol. I, P. 16.

(٤) Chaim Weizman, *«Trial and Error»*, London, Hamish hamilton, 1949, P. 316

(٥) Norman Bentwich, *«Legisllion of Palestine1918- 1925»*. Vol. Printted foe the Government of Palestine by WhiteheadMorris Limited, Alex andria, 1926, PP. 315- 316.

(٦) *Ibid, P. 614.*

(٧) *I bid, 617-618.*

(٨) كامل محمود خله ، « فلسطين والانتداب البريطاني ١٩٢٢ ـ ١٩٣٩ » بيروت ، مركز الابحاث ، م .ت .ف . ، ١٩٧٤ ، ص ٤٠ .

(٩) المصدر نفسه ، ص ٤١ .

(١٠) سعيد حمادة ، « النظام الاقتصادي في فلسطين » ، بيروت ، الجامعة الاميركية ، ١٩٣٩ ، ص ٦٧٧ .

(١١) كامل محمود خله ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٩ ـ ٤٠ .

(١٢) سعيد حمادة ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٢ .

(١٣) اميل الغوري ، « المؤامرة الكبرى » القاهرة دار النيل للطباعة ، ١٩٥٥ ، ص ٤٥ .

(١٤) عيسى السفري ، « فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية » ، يافا ، مكتبة فلسطين الجديدة ، ١٩٣٧ ، الجزء الاول ، ص ٥٦ ـ ٦٢ .

(١٥) المصدر نفسه .

(١٦) Viscount Samuel, «*Memo-ries*», London 1945, PP. 150-151.

(١٧) روبرت هاري درايتون ، « قوانين فلسطين » ، طبع بتفويض من حكومة فلسطين ، القدس ، مطبعة الروم ١٩٣٦ ، المجلد الرابع ، ص ٢٣٠٢ .

(١٨) المصدر نفسه ، ص ٢٣٠٩ .

(١٩) المصدر نفسه ، ص ٢٣١٠ .

(٢٠) يوسف هيكل ، « القضية الفلسطينية » ، يافا ، مطبعة الفجر ، بدون تاريخ نشر ، ص ٩٨ .

(٢١) انظر صابر موسى ، « نظام ملكية الاراضي في فلسطين في اواخر العهد العثماني » ، « شؤون فلسطينية » ، بيروت ، مركز الابحاث ، عدد ٩٥ ، ص ٧٥ .

(٢٢) دعيبس المر ، « احكام الاراضي المتبعة في البلاد المنفصلة عن السلطة العثمانية» ، القدس ، مطبعة بيت المقدس ، ١٩٢٣ ، القسم الثاني ، ص ١٣٠ .

(٢٣) المصدر نفسه ، ص ١٣٢ .

(٢٤) المصدر نفسه ، ص ١٣٣ .

(٢٥) المصدر نفسه ، ص ١٣٥ .

(٢٦) تقرير اللجنة الملكية (١٩٣٧) ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٩٠ .

(٢٧) جون هوب سمبسون ، تقرير عن مشاريع الاسكان والاعمار » ، رفعه وزير المستعمرات الى البرلمان في شهر تشرين الاول سنة ١٩٣٠ ، القدس الشريف ، مطبعة دار الايتام السورية ، ص ٥٢ ـ ٥٣ .

(٢٨) دعيبس المر ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٤٢ .

(٢٩) عيسى السفري ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢١٨ .

(٣٠) دعيبس المر ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٤١ .

(٣١) جون هوب سمبسون ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٣ .

(٣٢) « الجريدة الرسمية لحكومة فلسطين ، عدد ٣٨ » ، آذار ١٩٢١ .

(٣٣) صابر موسى ، مصدر سبق ذكره .

(٣٤) « قانون الاراضي المحلولة » ، « الجريدة الرسمية لحكومة فلسطين ، عدد ٣٦ » ، ١ شباط ١٩٢١ .

(٣٥) قانون الاراضي العثماني « الدستور » ترجمه عن التركية نوفل نعمة الله نوفل ، طبع برخصة نظارة المصارف الجليلة بالمطبعة الادبية في بيروت ، ١٣٠١ هـ ، المجلد الاول ، المادة ١٠٢ .

(٣٦) « قانون الاراضي الموات » ، « الجريدة الرسمية » ، عدد ٣٨ ، آذار ١٩٢١ .

(٣٧) أميل الغوري ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٦ ـ ٤٧ .

(٣٨) روبرت هاري درايتون ، مصدر سبق ذكره ، مجلد ٢ ، ص ٢١٤٧ .

(٣٩) المصدر نفسه.

(٤٠) سلسلة الوثائق العامة ١ ، « وثائق المقاومة العربية ضد الاحتلال البريطاني والصهيونية (١٩١٨ ـ ١٩٣٩) » ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية وجمعية صندوق فلسطين ، بغداد وبيروت ، ١٩٦٨ ، ص ١٤ .

(٤١) Norman Bentwich, op. *Cit* PP . 503 — 512.

(٤٢) *Ibid* .

(٤٣) «*Official Gazette of the Government of Palestine*», No. 121, 96, 47 .

(٤٤) جون هوب سمبسون ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٩ .

(٤٥) المصدر نفسه ، ص ٥٠ .

(٤٦) روبرت هاري درايتون ، **مصدر سبق ذكره** ، مجلد ٢ ، ص ٩٧١ .

(٤٧) **المصدر نفسه** .

(٤٨) *«Report dy His Makesty's Government in the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland to the Council of the leage of Nations os the Adminostration of Palestine and tranjordan for the Year 1935*, Colonial No. 112. London 1936, P. 50.

(٤٩) *I bid* . for the Year1938 , Colonial No . 166 , P . 78 .

(٥٠) درايتون ، **مصدر سبق ذكره** .

(٥١) جون هوب سمبسون ، **مصدر سبق ذكره** ، ص ١٢٤ .

(٥٢) عيسى السفري ، **مصدر سبق ذكره** ، ص ١١٠ .

(٥٣) **المصدر نفسه** ، ص ٢١٩ .

(٥٤) **المصدر نفسه** .

(٥٥) تقرير اللجنة الملكية ١٩٢٧ ، **مصدر سبق ذكره** ، ص ٢٤٧ .

(٥٦) **المصدر نفسه** .

(٥٧) جون هوب سمبسون ، **مصدر سبق ذكره** ، ص ٢٠٢ .

(٥٨) تقرير اللجنة الملكية ١٩٢٧ ، **مصدر سبق ذكره** ، ص ٨٤ .

(٥٩) كامل محمود خله ، **مصدر سبق ذكره** ، ص ٢٨٧ .

(٦٠) حكومة فلسطين ، « **تقرير لجنة التحقيق عن اضطرابات فلسطين التي وقعت في شهر اب سنة ١٩٢٩** » ، (تقرير والترشو) ، رفعه وزير المستعمرات الى البرلمان بأمر من جلالته في شهر اذار ١٩٣٠ ، مطبعة دير الروم ، القدس ، دون ذكر التاريخ ، ص ١٤٨ .

(٦١) **المصدر نفسه** ، ص ١٥٩ .

(٦٢) **المصدر نفسه** ، ص ١٦٢ .

(٦٣) جون هوب سمبسون ، **مصدر سبق ذكره** ، ص ٥٢ ــ ٥٣ .

(٦٤) **المصدر نفسه** ، ص ١٠٣ ــ ١٠٤ .

(٦٥) **المصدر نفسه** ، ١٩٤ .

(٦٦) عيسى السفري ، **مصدر سبق ذكره** ، ص ١٥٦ .

(٦٧) حكومة فلسطين ، « **تقرير اللجنة التي عينت لدرس حالة المزارعين الاقتصادية في فلسطين والتدابير التي تتخذها الحكومة بشأن الضرائب بالنسبة لتلك الحالة**» ١٩٣٠ ، ص ٢٠ ــ ٢١ .

(٦٨) **المصدر نفسه** ، ص ٥٨ ــ ٦٤ .

(٦٩) عيسى السفري ، **مصدر سبق ذكره** ، ص ١٦٤ ــ ١٦٥ .

(٧٠) احمد طربين ، « **فلسطين في خطط الصهيونية والاستعمار** » (الانتداب البريطاني في خلفية الدولة اليهودية) ١٩٢٢ ــ ١٩٣٩ ، جامعة الدول العربية ، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٧٢ ، ص ٧١ .

(٧١) نجيب صدقة ، **مصدر سبق ذكره** ، ص ١٥٦ .

(٧٢) **المصدر نفسه** ، ص ١٥٧ ــ ١٥٨ .

(٧٣) عيسى السفري ، **مصدر سبق ذكره** ، ص ١٦٥ ــ ١٦٧ .

(٧٤) **الجريدة الرسمية عدد ٢٣٧** ، « قانون حماية المزارعين رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٩ » تاريخ ١٦ حزيران ١٩٢٩ .

(٧٥) **الجريدة الرسمية** ، عدد ٢٤٠ ، « قانون حماية المزارعين » ، اب ١٩٢٩ .

(٧٦) **الجريدة الرسمية ١ عدد ممتاز** ، « قانون حماية المزارعين المعدل » تاريخ ٢٩ ايار ١٩٣١ .

(٧٧) عيسى السفري ، **مصدر سبق ذكره** ، ص ٢١٨ .

(٧٨) سعيد حمادة ، **مصدر سبق ذكره** ، ص ١٢٠ .

(٧٩) جون هوب سمبسون ، **مصدر سبق ذكره** ، ص ٥٤ .

(٨٠) د . احمد طربين ، « **قضية فلسطين ١٨٩٧ ــ ١٩٤٨** » ، الجزء الاول ، دمشق ، ١٩٦٨ ، ص ٢٢٣ ــ ٢٢٦ .

(٨١) عيسى السفري ، **مصدر سبق ذكره** ، ص ١٦٣ .

(٨٢) *OP. Cit*, P. 658.

(٨٣) نجيب صدقه ، **مصدر سبق ذكره** ،

ص ١٦٩ .

(٨٤) احمد طربين ، قضية فلسطين ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٥٧ ــ ٢٥٨ .

(٨٥) المصدر نفسه ، ص ٢٦٨ ــ ٢٦٩ .

(٨٦) نجيب صدقه ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٨١ .

(٨٧) المصدر نفسه ، ص ١٨٩ .

(٨٨) المصدر نفسه ، ص ١٩١ .

مؤنس الرزاز

تطور نظرة البعث إلى الاستعمار والرجعية عبر القضية الفلسطينية من بداية الأربعينات إلى بداية الستينات

منذ بداية الاربعينات ، اخذت افكار حزب البعث العربي الاشتراكي تبرز عبر ادبيات مجموعة شابة مثقفة التقت في دمشق حول ما عرف باسم المكتب العربي . وهذه المجموعة هي التي شكلت نواة الحزب عندما امكن قيامه رسميا في العام ١٩٤٧ . ويجد المتتبع لنشاط المجموعة ، ثم المكتب العربي ، ثم الحزب ، ولادبياتها ان الحزب اخذ يبشر منذ البداية ويناضل من اجل استقلال كل الاقطار العربية في دولة واحدة ، بالرغم من انطلاقته في سوريا وحدها . وقد وضع الحزب مطلب الاستقلال هذا مقرونا بالوحدة العربية في مقدمة اهدافه . ومع ذلك ، يمكن للمتتبع ان يلاحظ كيف ركز الحزب نفسه بصفة خاصة على قضية استقلال ووحدة اقطار سوريا الطبيعية ، واولاها اهتماما متميزا .

وفي بيان اصدره الحزب ، في العام ١٩٤٥ ، بعنوان « مشاكل العرب السياسية » يتضح سداد هذه الملاحظة ، فهو يتحدث عن استقلال الاقطار العربية ليعتبر احتلال بريطانيا لشرق الاردن ، وفصلها هي وفلسطين عن سوريا الطبيعية اعتداء صريحا على سيادة الشعب العربي ووحدته القومية ، ثم ليؤكد « ان السبيل الوحيد لتخفيف آثار هذا الاعتداء ... هو ان تسرع انكلترا بسحب جيوشها من شرق الاردن ، وترفع عنه كل القيود التي كبلت بها حريته وسيادته وكل الحواجز التي اصطنعتها لفصله ، هو وفلسطين ، عن امهما سوريا » . ثم يسجل الحزب رأيه في موضوع وحدة سوريا الطبيعية ، او سوريا الكبرى ، كما شاعت تسميتها في ذلك الوقت ، على اساس ان توحيدها هو « من قبيل ارجاع الحق الى نصابه ، ولا نقبل ان ندخل ، في سبيل تحقيق هذا التوحيد ، اية مساومة يمكن ان تؤدي الى تنازلنا عن اي حق من حقوقنا الازلية في عروبة فلسطين ووحدة ارضها وسلامتها او في اي جزء من اجزاء سوريا العربية » . لينتقل بعد ذلك الى التأكيد على ان وحدة سوريا الطبيعية هذه مع العراق هي « الخطوة الجدية الحاسمة في طريق الوحدة العربية »[١] .

يتضح من هذا ان حزب البعث ـ في سنواته الاولى ـ كان يركز على وجود سوريا الطبيعية ، ويرى فلسطين من خلالها ، ويدعو للنضال من اجل استعادة وحدتها ، كما يركز على

النضال ضد الوجود الاستعماري فيها ، من غير ان يغفل بقية الاقطار العربية . وهو كما يقول في البيان الذي اقتبسنا منه انفا « ان مصلحة الاقطار العربية هي واحدة ، فلا ينظر الى دولة اجنبية في قطر عربي نظرة صداقة اذا كانت هذه الدولة تسيء الى قطر عربي آخر وتنتقص من حقوقه »[٢] . والحزب يعتقد ان نظرته هذه لوحدة المصلحة العربية قد ميزته عن الاحزاب الاخرى كافة ، وبهذا يتميز البعث بخاصة عن الحزب القومي السوري ، الذي كان يرى في وحدة سوريا نهاية المطاف ، وهذا ما يفصح عنه بيان آخر يقول « ان حزبنا هو حزب عربي بمعنى لم يتخذه اي حزب آخر ، فهو لا يكتفي باقرار الفكرة العربية ، وانما يسعى في واقعه ، عدا عن فكرته الى ان يكون الحزب العربي الشامل المنتشر في كل الاقطار العربية والذي يعالج المشاكل العربية ككل لا يتجزأ »[٣] . ومن هذا المنظور يأتي تناول الحزب المبكر لقضية فلسطين ، فهو يطالب بريطانيا بالغاء وعد بلفور ، وبالانسحاب من فلسطين ، ومنحها الاستقلال على ما يطالب به من استقلال لبقية الاقطار العربية ، وخاصة السورية منها ، موجها مطالبته ضد بريطانيا وفرنسا الاستعماريتين على حد سواء . وهو يقارن بين الاستعمارين ، ليجد انه اذا كانت جريمة انكلترا في فلسطين بصورة خاصة جريمة تاريخية ، فان سياسة فرنسا في البلدان العربية التي تحتلها تظهر « بأفظع اشكال الاذلال والامتهان [وهي] ترمي الى افناء العرب وتحويل ارضهم بتراثها المجيد وخيراتها العميقة ارضا فرنسية صرفة »[٤] .

نستخلص من هذا ان حزب البعث ، بالرغم من الاهمية التي اولاها لقضية فلسطين في اوائل الاربعينات ، كان ينظر اليها من خلال نظرته الشمولية لاستقلال البلاد العربية عن الاستعمار ، ولا يعتبرها مسألة المسائل ، او القضية المركزية كما سيصبح شأنها فيما بعد .

يضاف الى هذا ان نظرته الى الدول الاستعمارية ، مع رفضه لاحتلالها للبلاد العربية ، كانت متفاوتة بالنسبة لكل منها . كما ان هذه النظرة كانت تتسم بمنطلقها الاخلاقي المغرق احيانا في اخلاقيته . ولذا نراه يتوجه الى بريطانيا والولايات المتحدة بالذات ، محاولا اقناعهما بالعدول عن الظلم والبغي ، بلهجة يمتزج فيها العتاب بالتهجم ، بينما يخص فرنسا وحدها بالتهجم ، ويعتبر استعمارها « أبشع » انواع الاستعمار . ويقول في احد بياناته « ان نظرة العرب الى فرنسا تختلف عن نظرتهم الى اية دولة استعمارية اخرى ، فللدول الاستعمارية مصالح دفعتها الى الاعتداء على حقوق العرب والحاق الاضرار بهم .... ولكن فرنسا تحمل للعرب حقدا موروثا » . وهو لهذا يرى ان « اعتداءاتها المجرمة المتعددة عليهم لا تصدر عن الطمع وابتغاء المصلحة فحسب [كما هو شأن الدول الاستعمارية الاخرى] بل تمتزج اعمق الامتزاج بروح الانتقام والتشفي » . كما انه يرى ان « المحرك الحقيقي لتلك السياسة كان دوما الكره العاطفي والتصميم النهائي على اعتبار العرب عدوا يجب ان يزول بالفرنسة او بالموت »[٥]

الا أن ارجاع اسباب الاستعمار الى « الكره العاطفي للعرب » ، و « التصميم النهائي على اعتبار العرب عدوا » ، أو رغبة فرنسا في « افناء العرب » ورغبة انكلترا في الاعتداء على سيادة العرب القومية قد اختفى في المراحل التالية ، وحل محله تحليل علمي لطبيعة الاستعمار وجوهره . ويلاحظ المتتبع ايضا ان النعوت والاوصاف التي كان البعث يرمي بها

الرجعية العربية المتخاذلة المتعاونة مع الاستعمار قد أخذت تنضج في الوقت نفسه ، وتتطور فتتراجع الاحكام الاخلاقية في النظرة الى الرجعية ويحل محلها التحليل الذي يشدد على الصراع الطبقي ، ويربطه ربطا جدليا بالصراع القومي . فبعد ان كانت ادبيات البعث المبكرة تصف الصراع بين الرجعية والقوى الثورية الجديدة بأنه صراع بين عقلية شائخة عاجزة ، وبين النشء الجديد الذي يتصف « بالبراءة » و « صدق الاطفال » ، يمسي الصراع عبر النضال اليومي للحزب صراعا بين طبقة رجعية تستغل الشعب ، وترتبط بالعدو القومي الاستعماري ، وبين جماهير الشعب الكادحة ذات المصلحة الحقيقية في الوحدة والاشتراكية من جهة اخرى .

ويتضح ذلك مثلا في المقارنة بين الرؤية الخلقية التي ينظر من خلالها الاستاذ ميشيل عفلق ، مؤسس الحزب وامينه العام لعدة سنوات لاحقة ، الى النشء الجديد عام ١٩٣٥ ، في حديثه عن « عهد البطولة » وبين الرؤية السياسية الاجتماعية في حديثه عن « العمال والاشتراكية » عام ١٩٥٠ ، او حديثه عن النظرة للرأسمالية وللصراع الطبقي عام ١٩٥٦ . ففي حديث « عهد البطولة » يبشر عفلق بعهد بطولة جديد ، يفتتحه النشء الجديد الذي يتميز بصفات اخلاقية نبيلة ، بصدق الاطفال وصراحتهم ، وهم قساة على انفسهم ، قساة على غيرهم ، كما انهم يرجعون عن اخطائهم غير هيابين ولا خجلين . وهو في هذا الحديث يرى ان التقليديين والشيوخ سوف يقابلون هذا النشء الجديد ذا الصفات الخلقية النبيلة بابتسامة ساخرة ، ليردوا فيها على حماسة هذا النشء وندائه . « انهم سيقولون دعوا هؤلاء الاطفال يلعبون برهة من الزمان ، ويحاولون تناول القمر بأيديهم القصيرة ، ان الواقع كفيل بأرجاعهم الى العقل ... ولكن واجب النشء ان تزيده برودة مواطنيه غيرة وايمانا ، وان يذكر ان بقاء بلاده حتى الان في تأخرها المعيب هو من جراء هذه الابتسامة الساخرة »[٦] .

فاذا قارن المتتبع هذا الحديث ولغته واسلوبه بحديث ميشيل عفلق عن العمال والاشتراكية ، بعد ١٥ سنة ، فسيلحظ نقلة نوعية تتلخص في تراجع الاحكام الخلقية من مكان الصدارة في نظرة البعث الى الساسة التقليديين الرجعيين ، والشباب الذي يناضل ضد عقليتهم . ليتقدم التحليل السياسي والاجتماعي فيحل محله ويطغى عليه . ففي حديث عفلق عن العمال والاشتراكية تشديد واضح على الصراع الطبقي المرتبط جدليا بالصراع القومي . فالصراع هنا ليس بين الشيوخ والشباب ، بل بين أقلية تملك معظم الثروات ، وتسيطر على السلطة ، وبين اكثرية مسحوقة « ان هذا الوضع الشاذ ، اي سيطرة اقلية من ابناء البلاد على ثروتها وحرمان اكثرية الشعب من الحقوق الطبيعية المشروعة ، يحول دون تقدم الوطن »[٧] . ويرتبط انجاز الاشتراكية بالتحرر القومي . وهو شرط لبقاء الامة وتقدمها ، فاذا لم تتحقق الاشتراكية كما يرى عفلق فسوف « يكون كل كلام عن حرية العرب واستقلالهم ضربا من اللغو ، ونوعا من التضليل »[٨] .

وفي هذا المجال يمكن ان نلمس الاثر الكبير الذي لعبته القضية الفلسطينية في تطور هذه النظرة وتجذيرها . ولعلّ موقف البعث من اميركا وبريطانيا قبل النكبة ، ثم بعدها ، يمثل خير دليل على ذلك . فبعد انتصار الحلفاء على المانيا ، اعلن الرئيس الاميركي روزفلت عن عزم اميركا على فتح ابواب الهجرة اليهودية الى فلسطين . وكشفت الدول الغربية عن مخططها الاستعماري الاستيطاني في فلسطين . وهنا يرى المتتبع لتطور نظرة البعث الى الاستعمار ، من

خلال التطورات التي طرأت على القضية الفلسطينية ، نقلة هامة الى الامام . لقد كان رد الفعل الاول على بيان روزفلت ، عبر البيان الذي بعث به مكتب البعث العربي الى وزير اميركا المفوض في دمشق ، يتميز بخيبة الامل المريرة ، والعتاب والغضب الشديد . فالبيان يرى في موقف اميركا من فلسطين خطة استعمارية تتناقض مع مبادىء الحرية التي تبناها الحلفاء ، ونالوا بها عطف الشعوب المحبة للسلام . لقد أسهم العرب في المجهود الحربي للحلفاء ، وقاتلوا الى جانبهم ، رغم التجارب المريرة القاسية التي عانوها من جشع الاستعمار الغربي بعد الحرب الاولى ، آملين أن يخرجوا بنتائج إيجابية بعد الحرب الثانية . وقد ازداد املهم هذه المرة بعد أن أعلنت اميركا انها ستدخل الحرب من اجل المبادىء الانسانية السامية ، ومن اجل تحقيقها . لكن موقف روزفلت . بعد الحرب ، جاء ليحبط هذه الامال ، وليشعر العرب ان الغرب قد غرر بهم مرة ثانية . ويعلن بيان مكتب البعث العربي « ان موقف روزفلت قد افهم العرب والعالم الاسلامي بصورة لا تقبل الشك ان المبادىء والمثل العليا ليست في نظر الدول الغربية الا أداة تسخر لنيل مآرب استثمارية بعيدة كل البعد عن تلك المبادىء والمثل »(٩) .

لقد كان الحزب يأمل ان يكون موقف الامة العربية من الحرب العالمية الثانية، بالرغم من التجارب المريرة التي عانتها على يد الاستعمار الاوروبي طوال ربع قرن ، عاملا هاما يقنع العالم الغربي بفشل مبدأ السياسة الاستعمارية من اساسها . ولذلك وقف العرب من قضية الحلفاء موقف عطف واستبشار . وكان معظم امل الامة معلقا على المبادىء التي كانت اميركا قد اعلنتها ، ودخلت الحرب على اساسها . ولكن موقف الاحزاب الاميركي الاخير من قضية فلسطين قضى نهائيا على هذه الامال . لقد كان للقرار الذي اتخذه الحزب الديموقراطي الاميركي بشأن فتح فلسطين للهجرة اليهودية ، وجعلها وطنا قوميا لليهود اكبر الاثر في جعل الشباب العربي القومي ، الذين شكلوا في ذلك الوقت مكتبا للبعث العربي ، ينصرفون عن تعليق الآمال على المبادىء السامية والانسانية التي ادعت اميركا دخول الحرب في سبيلها ، ويدركون أن السياسة الاستعمارية القديمة لا تزال سائدة ، وان المبادىء العادلة ، والمثل العليا ، في نظر الدول الغربية ، سواء في اوروبا أو اميركا ، ليست سوى اداة تسخر لنيل مآرب ومنافع بعيدة عن تلك المبادىء والمثل كل البعد . وعلى الرغم من ذلك يبقى رد الفعل المبكر في حدود « التخوف » اذ أن البعث حذر في كتاب له الى المعتمد السياسي الاميركي في سوريا سنة ١٩٤٤ من تضليل الرأسمالية والصهيونية لاميركا ، فهو يذكر اميركا بمبادئها ومواثيقها الرسمية ، لا لتركيز حق العرب على هذه المبادىء والمواثيق ، فحق العرب في فلسطين ، كما جاء في الكتاب ، هو حق طبيعي وتاريخي ، تؤيده الوف السنين من الجهاد والعمل المنشىء المتصل . ويتخوف الكتاب من تورط اميركا فيقول « .. ولكننا نخشى أن تقدم اميركا على الاعتداء على حق العرب الصريح بتأثير دعاية الرأسمالية الصهيونية وتضليلها وهي تحسب انها تناصر الحق وتخدم السلم والعمران وانها تحقق مبادئها في هذه البقعة المقدسة من الارض العربية »(١٠) .

اثر النكبة في تطوير نظرة البعث الى العلاقة بين الصراع القومي والصراع الطبقي

بعد نكبة فلسطين عام ١٩٤٨ ، ونتيجة لها ، اخذت نظرة البعث التحليلية للاستعمار وللاقطاع والرجعية تتضح وتتجذر اكثر فأكثر ، ولعل هذه النكبة التي عرت الرجعية العربية قد

دفعت البعث الى ايلاء قضية العلاقة بين الصراع القومي والصراع الطبقي اهمية خاصة متميزة. ففي سنة ١٩٥٠ طرح الحزب شعارات، منها: «استرداد فلسطين لا يتم الا بقيام حكم شعبي»، و«الحكم الاقطاعي يقيد الشعب، ويساعد الصهيونية والاستعمار». فالبعث بعد ١٩٤٨ حمل الفئات الاقطاعية الحاكمة مسؤولية النكبة، فهذه الطبقة هي الطبقة الحاكمة التي وقفت في وجه زحف الشباب العربي الى حدود فلسطين. وهي الطبقة التي هادنت اليهود يوم اتوا الى فلسطين، وهي الطبقة المسخرة للاستعمار حامي الصهيونية ومنشؤها. فهي طبقة مهادنة للاستعمار، مناوئة للشعب. وكتبت جريدة البعث سنة ١٩٥١ رافعة هذه الشعارات ان هذه الطبقة الاقطاعية «لم تلغ امتيازاتهم [الاستعماريين والصهيونيين] بل كانت اداة مجرمة في ايديهم، تضرم المعارك متى شاؤوا وتوقفها متى ارادوا»(١١).

فالبعث، بعد النكبة، يطور موقفه من العقليات التقليدية ليصنفها تصنيفا طبقيا، ويهاجمها بعنف، مشيرا الى علاقة التبعية التي تربط هذه الطبقة بالاستعمار الغربي. ويدعو البعث الى النضال الجماهيري ضد هذه الطبقة التي تشكل والصهيونية والاستعمار شيئا وأحدا. وهو يعلن عبر سلسلة مقالات في جريدته، البعث، أن تجربة النكبة الفلسطينية ينبغي ان تعلم ابناء الشعب ان الحرية التي ينشدها لن تكون الا بالتحرر من مستغليه، والوحدة العربية لن تتحقق الا بالقضاء على الحاكمين من هذه الطبقة المستبدة، وان الاشتراكية لن تنجز الا اذا قضي على الاقطاعيين والمتنفذين والجشعين، وان الطريق الى ذلك يكون بتسليح الجماهير، وارغام الحكومات على مقاطعة الاستعمار الذي يراعي الصهيونية ويحميها.

ولا شك في أن هذه المقالات(١٢)، في مجملها، تشير الى تطور هام طرأ على نظرة الحزب ومواقفه بعد النكبة. ففي سلسلة المقالات هذه تختفي عبارات الخيبة والمرارة التي كان الحزب يستخدمها في معاتبة الاستعمار. كما خلت هذه المقالات من الاحكام الخلقية التي كان البعث يصم بها القيادات التقليدية، وحل محل كل ذلك ربط بين مصالح الاستعمار وامتيازات الطبقة الاقطاعية المتواطئة معه، والتي تستثمر الشعب، وتحول بينه وبين التحرير عبر تحليل موضوعي واقعي عقلاني. كما ينتقل البعث في هذه المرحلة ــ مرحلة ما بعد النكبة ــ نقلة هامة اخرى، حيث انه كف عن مناشدة المستعمر بالرجوع عن غيه، وأعلن ان لا سبيل الى التحرير الا بالوحدة العربية الشاملة ذات المضمون الاجتماعي المتقدم (الاشتراكية)، وبأن الكفاح المسلح، وازالة طبقة الحكام الاقطاعيين المستبدين واستبدالها بحكم شعبي، هو سبيل الخلاص.

بين الاستعمار البريطاني والاميركي

كان للحرب العالمية الثانية نتائج مهمة، أثرت على خريطة العالم السياسية. ولا شك في ان احدى اهم هذه النتائج تتمثل في انتقال زعامة المعسكر الامبريالي من بريطانيا وفرنسا الى الولايات المتحدة الاميركية. ان التغير الجغرافي في موقع زعامة المعسكر الامبريالي، حمل معه، ايضا، تغييرا وتطورا في اساليب الاستعمار، وادواته، واشكاله، وهيئاته. الا ان غالبية فرقاء حركة التحرر العربي لم تنتبه الى هذا التغير والتطور والانتقال الا في مرحلة متأخرة.

واضافة الى ان البعث لم يرصد ظاهرة الانتقال هذه في الزعامة الامبريالية الا بعد وقوعها

بسنوات ، فانه قد اعتبر الخلاف بين بريطانيا والولايات المتحدة اسطورة ، وحذر من تصديقها ، لأن « الدولتين كتلة استعمارية واحدة في وجه العرب »(١٣) . وفي مقال ظهر في جريدة البعث عام ١٩٥٠ ، بعنوان « اسطورة النزاع بين بريطانيا واميركا » يحذر البعث من انقسام وجهات النظر العربية الى معسكرين : الاول يفضل بريطانيا ويراها أقل خطرا ، والآخر يأمل من اميركا الخير . ولقد رأى البعث في هذا الانقسام لعبة خطط لها الاستعمار ، ليقنع العرب بأن هنالك هوة في صفوف الغرب الاستعماري . فموقف البعث هنا يتلخص في اعتبار ان الولايات المتحدة وبريطانيا دولتان استعماريتان ، تنظران الى العرب نظرة واحدة ، وتحاربان العرب بسلاح واحد ، فكلاهما يستهدف استعباد العرب وأستثمارهم وتشريدهم .. والمحك والمقياس هما القضية الفلسطينية . ولأن البعث يرفض مقولة وجود الخلاف بين الدولتين ، فهو لم يتوهم كما توهم بعض الساسة التقليديين بأن بريطانيا عادت من جديد صديقة للعرب ، ومع ذلك فان التحليل العلمي الدقيق لاسباب النزاع والتمايز ، الذي جعل بريطانيا تظهر وكأنها صديقة للعرب ، واميركا على انها المساعد الاكبر لاسرائيل ، لم يظهر في ادبيات البعث الا في وقت متأخر . ان انتقال زعامة الامبريالية من اوروبا الى اميركا وما رافقه من تطورات وتغيرات لم يستقطب اهتماما كافيا من الحزب في حينه ، فاكتفى الحزب باعتبار اميركا وبريطانيا وجهان لعملة واحدة ، من دون تمييز الزعيم عن الشريك .

نستخلص مما سبق المؤشرات التالية التي تكشف تطور نظرة البعث الى الاستعمار تحت تأثير النكبة الفلسطينية خصوصا من مرحلة الاربعينات الى بدايات الخمسينات :

١ ــ تطور نظرة البعث من عداء الاستعمار المباشر في كل البلاد العربية عموما الى تركيز هذا العداء على الاستعمار الصهيوني الاستيطاني في فلسطين ، من دون ان يعني ذلك تخفيفا من حدة العداء للاستعمار عموما . وبالتالي امست القضية الفلسطينية في نظرة البعث هي القضية المركزية في سياق نضال الامة العربية .

٢ ــ تطور نظرة البعث الى الاستعمار والرجعية من نظرة تعتمد الاحكام الاخلاقية ، وتطغى عليها التعليلات الاخلاقية ، كما جاء في تعليل وحشية الاستعمار الفرنسي وردها الى ان الفرنسيين « ورثوا حقدا » على العرب ، واصروا على افنائهم كأمة نتيجة (البغض) و (الكراهية) ... تطورت هذه النظرة لتعتمد اكثر فأكثر على تحليل مغزى الاستعمار ومعناه ، من حيث هو غزو قومي يستهدف استثمار رؤوس امواله في البلاد المستعمرة . ونرى ربطا بين الاستعمار والاقطاع والرجعية سيتخذ شكلا أكثر علمانية وجذرية في أوائل الستينات . (المؤتمر القومي السادس بالتحديد عام ١٩٦٣) .

٣ ــ تطور الانطلاق من التركيز الخاص على سوريا الطبيعية الى الوطن العربي عموما ، نحو جعل الوطن العربي الام الوحيدة لفلسطين ..لا سوريا الطبيعية وبعدها الوطن العربي

٤ ــ الكف عن مناشدة الاستعمار للتراجع عن مخططاته التآمرية ، وعن توجيه العتاب اليه تارة ، والتعبير عن خيبة الامل في اعلاناته السياسية الزائفة تارة اخرى . والانتقال نحو المطالبة بالكفاح الشعبي المسلح اسلوبا لتحرير فلسطين ، من دون الاعتماد على الحكومات الاقطاعية التي طالب الحزب الجماهير بالعمل على اسقاطها .

هذا التطور الذي طرأ على نظرة الحزب السياسية والاجتماعية ، تبلور اكثر فأكثر في الخمسينات . فلقد اشرنا سابقا الى ان موقف البعث من الاستعمار والرجعية عبر القضية الفلسطينية قد تطور تطورا ملحوظا بعد النكبة . فخفتت الاحكام الاخلاقية والعاطفية ، لتنهض مكانها تحليلات سياسية اكثر واقعية وعلمانية . فالاستعمار لم يعد متميزا « بالكره العاطفي للعرب » ، ولم تعد « مصلحته ممتزجة بروح الانتقام من العرب والتشفي » . وخير دليل على ذلك ما جاء في المقال الذي نشرته جريدة « الصحافة » في تشرين الثاني من عام ١٩٥٩ ، بمناسبة ذكرى وعد بلفور . فهي تشير الى ظاهرة طغيان الاحكام الخلقية والعاطفية في اثناء معالجة الامور السياسية . فتقول : « اعتاد العرب في كل سنة ان يتذكروا وعد بلفور ليدللوا على مدى غدر الغرب بهم . والعرب في موقفهم العدائي العاطفي هذا ينطلقون من نظرة مثالية الى الامور السياسية . فالاكثرية الشعبية حافظت على بعض المقاييس الخلقية كالوفاء والصداقة والتضحية التي وان دلت على سمو فردي واجتماعي تبرز انعدام التقدير الواقعي للامور السياسية » .

وينتقد المقال هذه المقاييس والمفاهيم المناقبية ، ويعزو اليها تشويه حقيقة الاتجاهات التي يصارعها الحزب : حيث يقول المقال أن هذه المفاهيم المناقبية « دفعتنا الى اتخاذ مواقف خاطئة كنا اول من دفع ثمنها » . ويدعو الحزب عبر هذا المقال الى أن نلقي « نظرة صريحة وجريئة على سياستنا الماضية وندقق في انهزاماتنا الناتجة قبل كل شيء عن اخطائنا وجهلنا نحن قبل ان تصدر عن « حقد » او « غدر » الآخرين » . وينتقل المقال الى تحليل علمي لوعد بلفور ، فينفي زعم الغرب أن مساندته لانشاء وطن قومي لليهود نابعة من افكار ودوافع انسانية نتيجة تعرض اليهود للتعذيب والاضطهاد في بلاد العالم . ويفند المقال ذلك الادعاء ، قائلا أن وعد بلفور أعطي قبل المجازر التي ذهب ملايين اليهود ضحية لها ، اي قبل وصول النازيين الى الحكم بمدة طويلة . وهنا يبرز التحليل العلمي حين يتحدث المقال عن دوافع انشاء مثل هذا الوطن القومي لليهود ، قائلا : « واذا كان الرأي العام سريع الانفعال ويتأثر احيانا بعوامل خلقية او عاطفية فان السلطات المسؤولة — لا سيما في البلدان ذات الانظمة الثابتة — لا تتصرف الا على ضوء مصلحتها ، اي مصلحة الفئات التي تمثلها . فوعد بلفور وعد مصلحي ككل خطوة تخطوها أية دولة تجاه فئة او دولة أخرى». وتظهر النزعة الى ارجاع وعد بلفور الى المصالح المادية للاستعمار لا الى كره عاطفي نحو العرب ، بتشديد المقال على ان اللورد بلفور تكلم باسم الدولة البريطانية لا باسمه الخاص ، وان كلامه لم يكن صادراً عن حب للصهيونيين او كره للعرب ، بل عن رغبة في كسب الحرب ضد المانيا . ولقد اعتبر الحزب ان وعد بلفور جاء نتيجة مساومة بين الحكومة البريطانية والمنظمات الصهيونية لقاء تعاون الطرف الاخير في دفع اميركا الى الحرب . فبريطانيا ، وهي ابرع الدول في التجارة السياسية ، قدمت هذا الوعد على اساس تقديرها لما قد تجنيه من ارباح . فاعتبرت ان مصلحتها هي مع الحركة الصهيونية لا مع العرب ، بالرغم من تعاون الشريف حسين معها ضد العثمانيين .

فلا خيبة هنا اذاولا عتاب، ولكن تحليل سياسي عقلاني لارتباط مصالح الاستعمار بالوجود الصهيوني . ويرى الحزب ، في المقال نفسه ، ان الولايات المتحدة الاميركية اتمت الصفقة — حين استلمت زمام القيادة من بريطانيا — لاعتبارات مصلحية ، منها الداخلية — اذ كان ترومان على ابواب معركة انتخابية — ومنها الخارجية التي تتعلق بتخطيط الدول

الرأسمالية في صراعها ضد المعسكر الشرقي والدول الراغبة في التحرر . ويعبر المقال عن ذلك قائلا : « فذكرى وعد بلفور ليست اذن ذكرى الغدر البريطاني او الحقد البريطاني . بل هي ذكرى تناقض المبادىء والمصالح بين الدول ذات الانظمة الرأسمالية وبالتالي الاستغلالية والدول التواقة الى التحرر . فالتناقض بيننا وبين الغرب ليس تناقض مزاج ، بل هو تناقض مبدأ ومصلحة . وما وعد بلفور الا مظهر من مظاهر هذا التناقض . ولهذا فكل تجزئة لمشاكل العرب السياسية مع الغرب تدفعنا مجددا الى المواقف المثالية والعاطفية وتفتح مجالا واسعا لوعود جديدة اشد واخطر من وعد بلفور »[١٤] .

إن هذا التطور الواضح يشير الى نقلة هامة وخطيرة في نظرة البعث وتقويمه للاستعمار والرجعية عبر القضية الفلسطينية . فهو ينكر المواقف العدائية العاطفية والنظرة المثالية الى الامور السياسية . وهو ، ثانيا ، يرفض المقاييس الخلقية . وهو ، ثالثا ، يدعو الى نقد صريح وجريء للطريقة السابقة في تفسير الخطوات الاستعمارية . وهو ، رابعا ، يشير بشكل حاسم الى دور مصلحة الدول الرأسمالية والفئات التي تمثلها في رسم السياسة الاستعمارية . وهو خامسا ، يرجع التناقض بيننا (بين الدول التواقة الى التحرر) وبين الغرب ، الى تناقض مبدأ ومصلحة لا الى تناقض مزاج . وهذه النقطة حاسمة وهامة ؛ اذ انها تستبعد كل الاوهام المثالية ، وتضع اصبعها على التناقض الجوهري قوميا وطبقيا . ومن هنا ، نرى الاهمية القصوى لهذا المقال الذي كتب عام ١٩٥٩ ، في ضوء تطور نظرة الحزب من الاربعينات حتى اواخر الخمسينات . والمقال ، سادسا ، يرصد ظاهرة استلام الولايات المتحدة قيادة المعسكر الامبريالي .

يتبين من كل ذلك ان البعث حقق في الخمسينات ــ مرحلة المد القومي التحرري بآفاقه الاجتماعية التقدمية ــ تطورا ملموسا ونحا منحى اكثر واقعية ونضجا وجذرية . ولا يمكن اعتبار ان هذا التطور جاء نتيجة مصادفة او نتيجة قرار مزاجي . فقد كانت مرحلة الخمسينات مرحلة مواجهة وتصد للامبريالية والرجعية المحلية العربية . فلم يقتصر هذا التطور الذي فرضته ظروف المرحلة الموضوعية والتاريخية على البعث وحسب ، بل امتد تأثيره ليشمل عبد الناصر والناصرية ودفعها باتجاه تجذير ثوريتها ورؤيتها للصراع . ولقد رافق هذا التطور الفكري تطور على الصعيد العملي ، عبر عن نفسه بالوحدة بين مصر وسوريا وبالاجراءات الاشتراكية عام ١٩٦٢ في مصر .

في مرحلة الخمسينات عقد المؤتمر القومي الثاني للحزب (حزيران ١٩٥٤) والثالث (آب ــ ايلول ١٩٥٩) . واذا كانت مرحلة الخمسينات قد شهدت مدا قوميا تحرريا معاديا للامبريالية ، محاربا لبعض مصالحها الحيوية ، ومجذرا الهوية القومية ذات المضمون الاجتماعي التقدمي ، فانها قد تعرضت لانتكاسات هامة . ويعتبر البعث ان اهم هذه الانتكاسات واخطرها يتلخص في انتكاسة الحركة الوطنية في الاردن ، وانحراف ثورة ١٤ تموز في العراق عن المسار الذي رسمته القوى القومية التي اشتركت فيها ، وببداية تعثــر تجربة الوحدة في الجمهورية العربية المتحدة مما مهد لفشلها اللاحق[١٥] .

تطور موقف البعث من الاتحاد السوفياتي من خلال القضية الفلسطينية

أدبيات البعث في مرحلة الاربعينيات كانت تضع الاتحاد السوفياتي في مصاف الدول

الاستعمارية . وقد يبدو ذلك امرا مستغربا لغير المتتبع لتطور نظرة البعث الى القوى العالمية منذ نشأته ، الا ان القضية الفلسطينية كانت في ادبيات البعث محكا ومقياسا حساسا يؤطر ويحدد علاقة الحزب بالقوى الاخرى . بل ان البعث ، في تلك المرحلة ، أسرف في اتخاذ موقف سلبي من الاتحاد السوفياتي ، فاتهمه بأنه شكل من اشكال الاستعمار الجديد[١٦] .

ولا شك في أن الموقف من الاتحاد السوفياتي يشكل مجالا هاما من المجالات التي تطور فيها موقف الحزب من خلال الموقف من القضية الفلسطينية ، بالاضافة الى عوامل اخرى ليس هذا البحث مجال ذكرها . ولعل المؤتمر القومي السادس ، الذي سنتحدث عنه بعد قليل ، يفسر لنا التطور في هذا الموقف بشكل كاف .

في تشرين الثاني ١٩٤٧ ، نشرت جريدة البعث مقالا بعنوان « قضية فلسطين العربية واطماع الدول الكبرى » ، جاء فيه ان المناقشات التي تدور في الاوساط السياسية الدولية وفي الصحف العالمية والفلسفات التي يراد منها اصطناع التفاؤل بمستقبل الهيئة (هيئة الامم المتحدة) كمنظمة لتأمين القوانين الدولية والسلام واستمراره ، على الرغم من « انها اصبحت ميدانا من ميادين الصراع بين قوى مختلفة استعمارية كاميركا وبريطانيا وروسيا »[١٧] . ويتهم هذا المقال تدخل اميركا في قضية فلسطين ، بأنه ساء بريطانيا لكونه قد قلل من قيمتها وهيبتها وهي التي تتخذ موقفا مصطنعا في فلسطين . كما ان هذا الموقف الاميركي ، حسب جريدة البعث ، « جرأ دولة كروسيا على العمل لتثبيت دعائمها في فلسطين »[١٨] . ويسترسل المقال قائلا ان جلاء بريطانيا عن فلسطين دفع باميركا ، التي كانت تطالب بتقسيم فلسطين الى دولة يهودية واخرى عربية ، الى البحث عن مؤيد مضمون من احدى القوى الدولية بعد جلاء بريطانيا . ثم يستنتج ان « روسيا » وجدت في ذلك الوضع فرصة لتحقيق مآربها ، فيقول : « ... ولكن التقسيم يحتاج الى مؤيد مضمون هو القوى الدولية ، ما دامت بريطانيا قد تنصلت من مسؤوليتها ، فاسرعت بطلب تدخل بوليس دولي لتصل للنفاذ الى فلسطين دون ان تلفت الانظار »[١٩] .

ولقد ظل هذا الموقف من الاتحاد السوفياتي يتراوح بين اعتباره دولة استعمارية مثلها مثل اميركا وبريطانيا ، وبين التشكيك في نواياه والحذر والترقب في احسن الحالات . واستمر هذا الموقف السلبي من الاتحاد السوفياتي حتى عام ١٩٥٧ ، حيث اخذ البعث يميز بين الكتلة الرأسمالية والكتلة الاشتراكية ، فيهاجم المعسكر الرأسمالي باعتبار انه يمارس عدوانا واقعا على فلسطين عبر الصهيونية ، وعلى الجزائر من قبل فرنسا ، وعلى اليمن من قبل بريطانيا ، بينما يتخذ البعث موقفا اقل حدة من الاتحاد السوفياتي هو اقرب الى الحذر منه الى الامعان في وضعه على قدم المساواة مع الدول الاستعمارية الغربية . الا انه ظل ، حتى هذا العام (١٩٥٧) ، موقفا اقرب الى السلب منه الى الايجاب . واذا كان للمواجهة ذات النتائج السلبية على مجمل نتائج نضالات حركة التحرر العربي بين التيار القومي العربي الوطني وبين الاحزاب الشيوعية العربية المحلية أثر كبير على الموقف السلبي من الاتحاد السوفياتي ، فأن الحزب في اوائل الستينات ، لا سيما في عام ١٩٦٣ ، قد اولى هذه الظاهرة اهتماما كبيرا وحللها تحليلا يشير الى تطور هام واساسي في نظرة البعث الى الاتحاد السوفياتي . وهو ينتقد سحب صراع البعث مع الاحزاب الشيوعية المحلية على العلاقة مع الاتحاد السوفياتي . اما في

العام ١٩٥٧ ، فان الموقف كان ما يزال سلبيا وان حمل بنور التطور اللاحق. والمقال الذي نشر في جريدة « البعث » في كانون الثاني عام ١٩٥٧ والذي يهاجم بيان ايزنهاور الذي يحذر من عدوان شيوعي ، يتهم بيان ايزنهاور بانه لم يأت بجديد ، وانه يعطي اسرائيل مكاسب جديدة ويجعلها قادرة على اقامة حاجز بشري كثيف بين عرب آسيا وعرب افريقيا . وفي المقال ، ينتقد البعث بشدة افتراض بيان ايزنهاور بأن التهديد بالعدوان المسلح المباشر على المنطقة انما يصدر عن الاتحاد السوفياتي ، او الدول التي تهيمن عليها الشيوعية الدولية . ويشير المقال الى ان الوقائع تثبت ان الخطر والعدوان قد جاءا من قبل اسرائيل المدعومة من اميركا والغرب « بينما لم يقع اي عدوان شيوعي حتى الآن »[٢٠] . وهي تسخر من التحذيرات التي يتضمنها بيان ايزنهاور من عدوان شيوعي مسلح مزعوم ، بينما يغفل البيان عن عدوان اسرائيل الواقع ، ولا يلتفت الى اي احتمال لعدوان من قبل الاستعمار الغربي او اعوانه في المنطقة . وتشير « البعث » ، في هذا السياق ، الى عدوان بريطانيا على اليمن ، وعدوان فرنسا على الجزائر عدوانا « يستهدف ابادة شعب من بني البشر » .

ويعلن حزب البعث ان موقفه سيكون واحدا تجــاه اي عدوان ، سواء جاء من الاتحاد السوفياتي او الاستعمار الغربي واسرائيل ، مع « ان العرب لم يشعروا حتى الآن بعدوان صادر عن الاتحاد السوفياتي ، بل ولا بآثار لمحاولات من هذا النوع ، ان ما يشعرون به هو معركتهم الدامية مع الاستعمار الغربي واسرائيل »[٢١] .

والواقع ان هذا المقال يعكس تطورا هاما في الموقف من الاتحاد السوفياتي ، اذا ما قورن بالمقال الذي اشرنا اليه سابقا ، والذي ظهر عام ١٩٤٧ بعنوان « قضية فلسطين العربية واطماع الدول الكبرى » ، والذي صنف الاتحاد السوفياتي دولة استعمارية . ولقد سبق مقال ١٩٥٧ الايجابي نسبيا من الاتحاد السوفياتي ارهاصات تشير الى هذا التطور لنظرة البعث من الاتحاد السوفياتي . ففي سنة ١٩٥٦ ، وتحت عنوان « كيف نحارب اسرائيل سياسيا » ، نشرت جريدة « البعث » مقالا مطولا يتناول ، في قسم منه ، مجال التحرك في سبيل الاستفادة من القوى الدولية لدعم قضية تحرير فلسطين التي يعتبرها اخطر المشاكل الدولية . واذ يبحث المقال في امكانية التحرك على صعيد الدول الغربية الرأسمالية ، ينتهي الى نتيجة متشائمة ، قائلا ان التحرك على هذا الصعيد سيصطدم بالتناقض الحاد بين اهداف الامة العربية والقضية الفلسطينية وبين مصالح الدول الرأسمالية . وهو يشير ، في مقابل ذلك ، الى اهمية التوجه الى الرأي العام الغربي المضلل بالدعاية الصهيونية لا الى الانظمة والحكومات . وحين ينتقل المقال الى مجال التحرك على صعيد الكتلة الشرقية ، نجد انه يتحدث بنفس ايجابي نسبيا ، حيث يهاجم « السياسيين العرب التقليديين الذين يجدون ان من واجبهم مخاصمة هذه الكتلة ، وكأنهم مسؤولون عن الجهاز الاستعماري العالمي كرؤساء دول الولايات المتحدة الاميركية وبريطانيا وفرنسا »[٢٢] .

ويرى هذا المقال ان الكتلة الشرقية ، بطبيعتها ، تحارب الاستعمار الغربي . فهي اذن ، وبالضرورة، مؤيدة للعرب في كثير من الاحيان. ويعتبر المقال ان الدول الاشتراكية قد استطاعت مؤخرا أن « تبدأ الطريق الصحيحة في فهم مشكلة اسرائيل ، فهي قد عرفت الآن انها [أي اسرائيل] اداة بيد الاستعمار »[٢٣] . ثم يدعو المقال الى الاستفادة مما يسميه « الاتجاه

الجديد للدول الشرقية » ، اي اتجاه ايجابي جديد نحو القضية الفلسطينية والعرب عموما . ولا شك في ان قبول المعسكر الاشتراكي بتسليح مصر ، بعد ان كسر عبد الناصر احتكار السلاح وموقفه من العدوان الثلاثي وتعاطفه في المحافل الدولية مع القضية الفلسطينية ، قد اثر كثيرا في تطوير نظرة البعث اليه . فهذا المقال الذي نشر عام ١٩٥٦ ، لم يكتف بالتمييز بين المعسكرين تمييزا حاسما ، بل لقد ذهب الى دعوة العرب الى الاستفادة من الدول الشرقية في التصنيع والتسليح واقامة المشروعات الاساسية ، سواء على الصعيد الاقتصادي او العسكري . ويلخص المقال تطور الموقف من الاتحاد السوفياتي والكتلة الشرقية، بقوله. «واننا نعتقد ان الكتلة الشرقية يمكن والى حد كبير ان تفهم ايضا مشكلتنا وان تقدم لنا تأييدها الثمين في المجال الدولي ، ولذلك على سياستنا ان ترفع ستار الخشية الذي غشاها به الاستعمار ، لكي تمضي قدما في تأمين علاقات صداقة مع هذه الشعوب ودولها »(٢٤) .

وقد كان لاحجام الولايات المتحدة الاميركية عن مد العرب بالمساعدات ، في مقابل اغراق اسرائيل بها من جهة ، ولاقدام الاتحاد السوفياتي على مد يد العون والمساعدة للعرب من جهة اخرى ، اثر بالغ على تطوير وتصحيح نظرة البعث الى الاتحاد السوفياتي . يضاف الى ذلك عامل هام ، هو التطور في بنية الحزب ذاته ، ونضج خبرته عبر المعارك التي خاضها ضمن مرحلة المد القومي ضد الاستعمار ومصالحه واحلافه . ولقد رحب البعث بالمساعدات السوفياتية للعرب ترحيبا حارا في مقال نشر في جريدة « البعث » في ٢٠ ايلول ١٩٥٧ ، بعنوان « الصهيونية توجه السياسة الاميركية ضد العرب » . ويكتسب هذا المقال اهمية متميزة في التدليل على تطور نظرة البعث الى الاتحاد السوفياتي ، اذ انه يقارن ، وبالارقام ، بين المساعدات السوفياتية التي تمثلت بمشاريع انشائية ، من خطوط حديدية وري وكهرباء وجسور وشبكات طرق ومعامل وغير ذلك ، وبين المساعدات الغربية : فيشير الى الفارق الكبير بين الاسعار السوفياتية « المتهاودة » والفوائد المتدنية والمقسطة لآجال تسمح لسوريا بتأديتها دون ان تربك وضعها المادي ، وبين الاسعار الغربية المرتفعة ، متخذا ، مثالا على ذلك ، مشروعا تقدم به ممثل اتحاد بنوك المانيا الغربية باقراض سوريا ما قيمته ثمانون مليون دولار بفائدة ٣,٥٠٪ . وعلى الرغم من قبول الحكومة السورية بذلك ، تراجع اتحاد بنوك المانيا معتذرا ، معللا تراجعه بضغط الحكومة الاميركية . وينكر المقال بأن الحكومة الاميركية التي منعت بنوك المانيا من اقراض سوريا اجبرت ، منذ بضع سنوات ، حكومة المانيا الغربية على منح اسرائيل ما قيمته عشرات المليارات . وبعد هذه المقارنة بين ايجابية المساعدة السوفياتية وحجب المساعدات الغربية المرتفعة الفائدة اصلا ، يهاجم المقال الولايات المتحدة ودعمها لاسرائيل ومطامحها التوسعية ، ويشدد على اهمية تزويد الكتلة الشرقية لمصر وسوريا بالسلاح ، بعد امتناع الدول الغربية عن امداد العرب به للدفاع عن بلادهم وحريتهم واعراضهم .

ومما لا شك فيه ان موقف البعث من المعسكر الاشتراكي ، وعلى رأسه الاتحاد السوفياتي ، سوف يتضح ويكتسب نضجا اكثر وحسما فعالا عبر التقرير السياسي للمؤتمر القومي السادس الذي عقده الحزب في تشرين الاول من العام ١٩٦٣ ، والذي اعتبر تطورا نوعيا في مسيرة البعث الى الامام .

المؤتمر القومي السادس

لا شك في أن حزب البعث العربي الاشتراكي أنجز تطورا هاما على صعيد بلورة فكره ونظرته وتجذيرها عبر مؤتمره القومي السادس عام ١٩٦٣ . ولقد تبدى ذلك بوضوح في « التقرير العقائدي » الذي عدل المؤتمر عنوانه فاستبدله بـ « بعض المنطلقات النظرية » .

من خلال قراءة هذا التقرير يستطيع المتابع أن يرصد الشوط البعيد الذي قطعه البعث في تطوير مواقفه وتجذيرها وعلمنة افكاره ونظرته .

فعلى صعيد العلاقة مع المعسكر الاشتراكي ، حقق هذا المؤتمر انجازا وتطورا حاسمين . فقد رأينا كيف كانت مرحلة الاربعينات عموما قد اعتبرت الاتحاد السوفياتي قوة استعمارية ، ثم مر معنا كيف تطور هذا الموقف خلال الخمسينات ؛ اذ تميزت هذه المرحلة بالتخلي عن هذا الموقف لتتطور باتجاه اعتبار الاتحاد السوفياتي خصوصا ، والمعسكر الاشتراكي عموما ، طرفا متميزا عن الدول الاستعمارية ، وانه لا يسعى الى فرض نفوذه على المنطقة ، بل يحاول ان يساعد سوريا ومصر في مشاريعهما الاقتصادية وحاجاتهما العسكرية التي حرمتهما منها الولايات المتحدة الاميركية . وبشكل عام ، تميزت فترة الخمسينات بأن نحا الحزب منحى ايجابيا نحو الاتحاد السوفياتي والمعسكر الاشتراكي . ولكنه منحى يشوبه التردد والحذر ، خصوصا ان الصدام بين حزب البعث والاحزاب الشيوعية قد تفاقم في اكثر من قطر في تلك الفترة . اما في مرحلة اوائل الستينات ، فقد حسم البعث موقفه من هذه العلاقة ، خصوصا ان المد القومي في مرحلة الخمسينات وظهور عبد الناصر وانحياز اغلبية الجماهير العربية الى هذا المد ، كل ذلك طمأن البعث الى أن فكرة الوحدة العربية التي بشرت بها الحركة القومية العربية قد انتشرت ، ولقيت رواجا وحماسة عند الجماهير ، بحيث لم تعد الافكار والطروحات الاقليمية القطرية من جهة ، او الاممية من جهة اخرى ، قادرة على الغائها او تجاوزها وانكارها . وبالتالي ، ففي بداية الستينات ، وعلى الرغم من الانفصال بين مصر وسوريا ، امسى البعث اكثر ايجابية واقل توترا وسلبية في علاقته السياسية مع المعسكر الاشتراكي من جهة ، وفي انفتاحه على الفكر الماركسي من جهة اخرى ، دون ان يعني ذلك تبنيه ، ولكن بمعنى زوال « عقدة » الخوف من الانفتاح على هذا الفكر كجزء من التراث الفكري الثوري الانساني العالمي . وتعتبر « المنطلقات النظرية » التي أقرها المؤتمر القومي السادس أن حزب البعث العربي الاشتراكي قد وضع مسألة النضال ضد الاستعمار ضمن اطارها الدولي والانساني . وترى هذه المنطلقات ان المعسكر الاشتراكي قوة ايجابية فعالة في النضال ضد الاستعمار ، فتذهب لتؤكد أن « تبعية الشيوعيين المحليين السياسية والنظرية وانغلاقهم المذهبي وتجمدهم الفكري وعداءهم للاتجاه القومي العربي والوحدة العربية ، والاخطاء المبدئية والتكتيكية التي وقع ويقع فيها الاتحاد السوفياتي كثيرا من الاحيان ، لم تستطع ان تحجب عن حزب البعث التقاءه العميق مع المنطلقات الاساسية المبدئية لسياسة المعسكر الاشتراكي »(٢٥) .

ومن خلال متابعة للتقرير ، يرى القارىء انه لا يضع المعسكرين الاشتراكي والرأسمالي في كفة واحدة ، بل على العكس من ذلك يربط ربطا متطورا بين نضال الشعوب المستعمرة او شبه المستعمرة وبين المنطلقات الاساسية والمبدئية التي يتبناها المعسكر الاشتراكي . ويخلص التقرير الى ان هذا الترابط يجعل المعسكر الاشتراكي اكثر انسجاما مع مصالح الوطن

العربي ، واشد تعاطفا مع الشعب العربي ، وبالتالي مع القضية المركزية للنضال العربي : فلسطين .

ولعل هذه المنطلقات النظرية التي اقرها المؤتمر القومي السادس تكاد تكون اول تجسيد واضح لتجنب الخلط بين العلاقة مع الاتحاد السوفياتي كدولة تقدمية والمعسكر الاشتراكي من جهة ، وبين الاحزاب الشيوعية المحلية كأحزاب يعتبرها البعث معادية للاتجاه القومي العربي والوحدة العربية من جهة ثانية ، وبين الفكر الماركسي والانفتاح عليه من غير عقد أو تقديس في آن معا مستفيدين من أداته التحليلية ومن تقويمه ونظرته الى الصراع الاجتماعي كما يتضح في الفصل الخاص بالاشتراكية من هذا التقرير(٢٦) .

ولا شك في أن الاحباط والعجز والفشل في مواجهة اسرائيل والصهيونية والحاح الجماهير العربية على تحرير فلسطين وجعل هذه القضية القضية المركزية لحركة الثورة العربية ، قد جعلت البعث يبحث عن مواقع الخلل والثغرات التي تجعل هذه الامة الفتية بامكاناتها البشرية والمادية الكبيرة ، عاجزة عن حل هذه القضية . ومن هنا كان دور القضية الفلسطينية دورا هاما وحاسما في تطوير نظرة البعث الى معضلات حركة التحرر الوطني ، كما ان النضالات اليومية والمجابهة والفعل ورد الفعل بين حركة التحرر العربي من جهة والاستعمار والصهيونية والرجعية من جهة اخرى ، قد دفعت البعث ، مثله في ذلك مثل عبد الناصر والفصائل التقدمية الوطنية الاخرى ، الى مواصلة تجذير مواقفه من العوائق التي تحول بينه وبين خلاص الامة من الاستعمار وخاصة الاستعمار الصهيوني الاستيطاني . وبالتالي فان مواقف الدول والطبقات والفئات المنظمة من قضية فلسطين قد انعكست على نظرة البعث اليهم . فكانت القضية الفلسطينية تلعب دورا بالغ الاهمية في تطور فكر البعث وتطور مواقفه من هذه القوى ؛ حسب موقعها من القضية الفلسطينية .

فالوحدة العربية التي تشكل هدفا اساسيا من اهداف البعث ، يصعب انجازها ما دامت اسرائيل في قلب هذا الوطن ، متآمرة على كل خطوة وحدوية ومهددة لها .

ترى المنطلقات النظرية ، مثلا ، ان مقاومة الاستعمار هي التي بلورت فكرة الصراع الطبقي ذي النوعية المتميزة في بلادنا . وذلك لان الطبقات الاقطاعية والبورجوازية والبيروقراطية فشلت فشلا ذريعا في مقاومة الاستعمار وصيانة الارض والقومية العربية ، وبالتحديد الارض الفلسطينية ، من الغزو الاستعماري .

كما ان الحزب يرى ان يقظة الحركة القومية العربية وتجذر وتطور فكرها ونضالها كانت نتيجة الصدمة الهائلة التي احدثها الغزو الاستعماري ، الذي وصل ذروته في الاحتلال الصهيوني الاستيطاني لفلسطين . ومن خلال مجابهة التحدي الاستعماري اصطدم النضال القومي ؛ بحسب رؤية البعث ، بقوى دفعته الى تجذير مواقفه بالضرورة . ومما يؤكد على ذلك ، بل وعلى التطور الكبير في استيعاب هذه الظاهرة ، ما جاء في المنطلقات النظرية في الفصل الخاص بالوحدة العربية ؛ حيث اعتبرت هذه المنطلقات ان النضال ضد الاستعمار اصطدم بالاقطاع كأسلوب انتاج فات اوانه وكطبقة سياسية عميلة للاستعمار بصورة مباشرة وصريحة . كما اصطدم بالبرجوازية الوطنية . لذا ــ تقول المنطلقات النظرية ــ : « وجد

النضال القومي العربي نفسه مجبرا على ازالة البرجوازية كسبيل لتخطي الحدود الاقليمية وصنع وحدته القومية »(٢٧) .

ويرى بيان صدر عام ١٩٦٤ عن القيادة القومية للحزب ، أن القضية الفلسطينية مرتبطة ارتباطا وثيقا بمعركة العرب القومية ضد الاستعمار ، وبنضال الطبقات الشعبية وحلفائها ضد التجزئة والتخلف والاستغلال . ويرى ان العرب لا يحاربون فقط من اجل تحرير فلسطين ، ولكنهم ، في معركتهم ضد الصهيونية والاستعمار ، يدافعون ايضا عن الوجود العربي بمفهومه الوحدوي التقدمي . ويعتبر البيان ان مأساة فلسطين ادت الى يقظة العرب ، بعد أن هزت ضميرهم القومي ، فانتبهوا الى اهمية الخطر الذي يهدد مستقبلهم واماتيهم(٢٨) .

ومن خلال كل ذلك ، يتضح مدى الاهمية التي كانت عاملا خطيرا في تطور نظرة البعث . لقد تميز المؤتمر السادس عام ١٩٦٣ ، كما اشرنا ، بخروجه بتطورات ومواقف هامة . فقارىء التقرير السياسي يستطيع أن يلحظ بيسر ان هذا المؤتمر انصرف عن الاحكام الخلقية الصرف ، ليعتمد تحليلا اكثر علمية وموضوعية وجذرية بالنسبة الى الاربعينــات . فهو يعرض عن العوامل العاطفية والذاتية ويرى انها غير قادرة على بناء وحدة تجابه الاستعمار بمجموعه والاعداء الطبقيين الداخليين الذين تفقدهم الوحدة امتيازاتهم ومواقعهم، ويشير الى ضرورة اللجوء الى عوامل موضوعية لبناء اسس هذه الوحدة ورسم اطارها .

ويتضح هذا النزوع الايجابي نحو التجذير ، وبلورة فكر الحزب ، والتشديد على العناصر الثورية فيه عبر الاستشهادات التي يزخر بها القسم الاول من التقرير والتي تكاد تنحصر في كتاب الاستاذ ميشيل عفلق الامين العام للحزب « في سبيل البعث » وكتاب الدكتور منيف الرزاز(٢٩) « تطور معنى القومية » . فالاحاديث والفقرات المنتقاة من كتاب « في سبيل البعث » هي الاحاديث التي تتميز بالرؤية الثورية العلمانية دون التشديد على الاحاديث او المقالات التي تنحو منحى اخلاقيا او فلسفيا . واما الاستشهاد بكتاب الدكتور منيف الرزاز « تطور معنى القومية » الذي كتب في اواخر الخمسينات دون اللجوء الى كتابه « معالم الحياة العربية الجديدة » الذي ظهر في بداية الخمسينات وتجاهله ، فانه يدلل على ان البعث ، في هذا التقرير الصادر عن المؤتمر السادس عام ١٩٦٣ ، قد شدد فعلا ــ كما جاء في فصله الثاني ــ على العلمانية والثورية ؛ اذ ان كتاب الدكتور منيف الرزاز « معالم الحياة العربية الجديدة » مثلا ، والذي لم يستشهد التقرير به ، لا يخلو من نفس ليبرالي . بينما يعتبر كتابه « تطور معنى القومية » ، الذي زخرت مقدمة التقرير بالاستشهادات منه ، اقرب الى الجذرية والثورية والعلمانية .

بالاضافة الى ذلك ، يلاحظ المطلع على التقرير تطورا هاما في استخدام لغة التحليل السياسي ومفرداتها . ففيه نقرأ عن « الاشتراكية والعلمية » ، وعن « علاقات الانتاج الاقطاعية وشبه الرأسمالية » ، وعن « المنطق الجدلي » ، وعن « ضرورة الاشتراكية لتركيز قاعدة مادية لانطلاق اقتصادي جدي » ، وعن كيف أن « منطلقات الحزب الاشتراكية جعلته اول حركة ثورية قومية ذهبت تتلمس جذور النفوذ الاستعمارية في طبيعة الطبقات الرجعية » ، وعن تصاعد نضال الشعوب واتساعه الذي يدفع بالاستعمار العالمي ، يوما بعد يوم ، الى تصفية المتناقضات الجزئية بين اطرافه ، والى تبديل اساليبه وجعلها اكثر مرونة ووعيا . واذا

كانت الطبقات الاقطاعية والفئات العليا من البرجوازية الاحتكارية قد لعبت دور حليف للاستعمار القديم ، فان البيروقراطية والبرجوازية تلعبا دور الحليف للاستعمار الجديد، ويشتركان معا في استغلال جماهير الشعب .

هذه اللغة في التحليل السياسي ، وهذه التعابير والمصطلحات ، لم تكن مألوفة في الاربعينات والخمسينات . ويتضح لقارىء هذا التقرير (المنطلقات النظرية) ان البعث قد بدأ يؤكد ويشدد على المضمون الاجتماعي التقدمي للوحدة بطريقة اكثر نضجا وعمقا وجذرية من ذي قبل . ويؤكد التقرير على ذلك قائلا : « وبالرغم من ان مفاهيم الحزب الاشتراكية - في المرحلة الاولى - لم تكن واضحة ومحددة » . فأن منطلق البعث الثوري في النضال قد جنبه الغرق في نزعة اشتراكية اصلاحية تجعله يندمج ويتأقلم مع الاطر البرجوازية للمجتمع العربي ، وهو تخطى في نضاله العملي اليومي كثيرا من المفاهيم الاشتراكية التي حددها في مبادئه العامة ومنهاجه في بداية نشوئه ، واخذت الاشتراكية تكتسب طابعها العلمي وتتعمق جذريتها يوما بعد يوم .

وينتقد التقرير المنطلقات النظرية والمفاهيم الخيالية والبرجوازية الصغيرة للاشتراكية ، مشيرا الى آثارها السلبية ، ويرى ان الحزب في تطوره تخطى هذه المفاهيم . ويرى التقرير ايضا ان آثار هذه المفاهيم الخيالية البرجوازية الصغيرة قد انعكست على تركيب الحزب الاجتماعي في بعض الاقطار العربية .

من هنا ندرك اهمية المؤتمر السادس ، واهمية ما عكسه من تطور عبر نقده لبعض جوانب نظرة البعث في الاربعينات والخمسينات ، مع تسجيله لايجابيات تلك النظرة ضمن سياقها التاريخي ، فيصفها بأنها اول نظرة (نظرة البعث) واول حركة (الحزب) في الوطن العربي ، ربطت بين النضال القومي والنضال الاشتراكي ، مؤكدا تلازمهما . ويؤكد ان الحزب قد انزل ، منذ بداياته دعوة القومية العربية من سماء الارستقراطية الى ارض الجماهير الشعبية . فاهمية هذا المؤتمر تنبع ، في الواقع ، من رصده الجوانب الايجابية بالاضافة الى هذه الوقفة الضرورية لمراجعة ونقد تجربة الحزب نقدا بناء وتطوير وتعميق نظرته . ان الظروف التي نشأ فيها حزب البعث كما يؤكد التقرير - وهي ظروف تتميز بسيادة الاستعمار التقليدي المباشر الذي كان لا يزال يحتل معظم اقطار الوطن العربي لضمانه وحماية مواقعه وتأمين مصالحه واستمرار نفوذه - دفعت البعث الى ان يتبنى سياسة مضادة للاستعمار ونظرة مناقضة للطبقة المستفيدة من الاستعمار . وكان ان تبلورت هذه النظرة وتطورت من خلال المجابهة اليومية ضد الاستعمار والصهيونية والرجعية العربية .

و في مجال نقد المؤتمر السادس للاشتراكية العربية ، يلجأ التقرير الى عزو التاكيد على هذه التسمية الى المواجهة السلبية للتحدي الشيوعي المحلي ، حيث كانت القضية القومية ، في ذلك الوقت المبكر، غضة غامضة؟؟ والبعث يعتقد ان الشيوعيين يتجاهلونها من جهة ، كما كانت تتعرض للتشويه من قبل العناصر القومية الرجعية من جهة اخرى - حسب التقرير - ، وبالتالي لجأ الحزب الى وصف الاشتراكية بأنها عربية تأكيدا للقضية القومية . ومع ان التقرير يرى ان هذا التأكيد أدى الى جعل الوحدة العربية وشعارات القومية العربية مطالب راسخة لجماهير الشعب ، فأنه ، بالمقابل ، يرصد سلبياتها ، فيرى ان التأكيد على الصفة القومية

للاشتراكية دون توضيح الاسس النظرية لهذه الاشتراكية قد يجر الى نوع من العصبية القومية السلبية تجاه الفكر الاشتراكي العالمي . ويحذر التقرير من فصل الاشتراكية عن لحمتها الاجتماعية والطبقية ، فتكون اشتراكية البعث العربية كلمة خالية من اي مضمون علمي كما حدث في مرحلة من مراحل نضال الحزب . ومع أن التقرير لا يحدد هذه المرحلة ، فان المتتبع يدرك ان هذه المرحلة التي ينتقدها المؤتمر السادس ويشير اليها ، تمتد من الاربعينات حتى منتصف الخمسينات .

ويهاجم التقرير بعض أدبيات الحزب التي نحت منحى خياليا في كتاباتها عن الاشتراكية ، فحولتها الى مجرد شعارات عامة ومسميات عاطفية بدل ان تنفتح على الواقع العربي بعلمية ، وبدل التركيز على تحليل التكوين الاقتصادي والطبقي للمجتمعات العربية .

يتضح لنا مما سبق اهمية هذا التقرير الذي يشكل خطوة هامة تتميز بعدة ميزات منها ، على سبيل المثال لا الحصر ، خلو المنطلقات النظرية من الاحكام الخلقية والعاطفية ، والتشديد على الجانب الطبقي للصراع داخل المجتمع والصراع القومي بين جماهير الامة العربية والاستعمار ، وبالتالي الربط المحكم بين التناقض الداخلي والتناقض الخارجي وتحديد اطرافه . ولقد انعكس هذا التطور على نظرة البعث الى علاقة الاستعمار بالصهيونية والرجعية العربية ، وبالتحديد في قضية فلسطين المركزية .

انعكاس تطور التحليل العلمي لنظرة البعث على القضية الفلسطينية

ان العلاقة بين اميركا واسرائيل تعتبر من البديهيات التي لا تقبل النقاش . ولكن ما اسباب نشوء هذه العلاقة ؟ واي هدف تخدم ؟

عام ١٩٦٠ ، وبتاريخ ١٢ آذار ، كتبت جريدة « الصحافة » التابعة لحزب البعث ، ان العلاقة القائمة بين اميركا واسرائيل لا يمكن ان تعلل بعلل عاطفية ؛ فهذه العلاقة قائمة على اسس مصلحية مادية ثابتة . ويشير المقال الى « نقطة اساسية » في قضية اسرائيل ، وهي ان هذه الدولة التي بنيت على اساس نظرة مصطنعة ، وعلى اساس الاغتصاب ، لا تستطيع ان تستمر في الظروف الحالية الا بمساعدة اميركا الاقتصادية .

من جهة اخرى ، طور البعث نظرته الى العلاقة بين اميركا واسرائيل ، فتخلى عن الفكرة الشائعة التي كانت تقول بأن المؤامرة على الامة العربية قامت بها القوى الصهيونية صاحبة النفوذ في اميركا وان اميركا ليست سوى ضحية النفوذ الصهيوني . ويؤكد البعث ان « المؤامرة هي مؤامرة اميركية ـ صهيونية تمت بعلم اميركا وارادتها ، وكانت ارضها مسرحا لها ، وقام عملاؤها بتنفيذها »(٣٠) .

فاميركا اذن طرف اصيل في المؤامرة ، وليست ضحية نفوذ صهيوني وحسب . وتحت عنوان « اميركا تواصل دعمها لاسرائيل » ، كتبت جريدة البعث في ٨ نيسان ١٩٦٣ ، ما يؤكد تطور هذه النظرة . اذ ان البعث يعتبر ـ في هذا المقال ـ ان محاولة اقناع اميركا بالتراجع عن دعم الصهيونية ، وحملها على الكف عن ارتكاب جريمة بحق الامة عبر الاقناع ، وهو تعبير عن جهل فاضح بالعلاقة بين اميركا واسرائيل .

هنا انصرف البعث عن محاولة اقناع الغرب الامبريالي برفع يده عن اسرائيل ، كما كان يفعل في الاربعينات ، وأخذ يدعو ، في بداية الستينات ، الى أن العلاقة بين اميركا واسرائيل ليست علاقة الام الحنون بابنها الضعيف ، وليست علاقة ترجع الى وقوع اميركا ضحية للدعاية الصهيونية ، وبالتالي فالمسألة ليست مسألة اقناع اميركا بوجهة النظر العربية كي تثوب الى رشدها نتيجة قوة المنطق العربي فاميركا « لا يمكن ان تكون صديقة للعرب حتى ولا حيادية في معركتهم مع الاستعمار الصهيوني الغاصب »(٣١) .

انن فالرجاء والامل والتفاؤل الذي ساد الامة حين اعلن روزفلت مبادئه ، ثم اكتشاف العرب ان هذه المبادىء ليست سوى حبر على ورق ، جعل البعث ينتقل من طور العتاب والزجر الذي لا يخلو من المرارة والخيبة ، الى طور المجابهة ، مجابهة اميركا ومصالحها مباشرة . فاميركا طرف في المعركة الى جانب اسرائيل ، كما يرى المقال الذي اشرنا اليه سابقا ، ووجود اسرائيل هو ثمرة للنظام الاميركي الرأسمالي الاستعماري ، وليس نتيجة خطأ سياسي او مصادفة مفجعة . فالترابط وثيق بين النظام القائم في اميركا ووجود اسرائيل ودورها في خدمة هذا النظام وتنفيذ اغراضه . ويتضح عبر قراءة مثل هذا المقال الذي نشر في عام ١٩٦٠ ، الفارق او التطور الكبير الذي انجزه البعث في موقفه من اميركا اذا ما قورن بموقفه المعاتب في الاربعينات .

وعن المؤتمر السادس للحزب ، صدر قرار هام يدعو الى اقامة جبهة شعبية للقوات الفلسطينية المكافحة من اجل تحرير فلسطين . وهذا القرار يشير الى يأس البعث من الطبقات العربية الحاكمة ، وميله الى الاعتماد على الكفاح الفلسطيني المسلح ، مطالبا العراق وسوريا ، البلدان اللذين يحكم الحزب فيهما ، بدعمه . ولعل فشل هذا المشروع وعدم انجازه لا يعود فقط الى انشغال الحزب بهموم السلطة ومشاكلها ، وبالانقسامات والخلافات التي ظهرت في كلا القطرين اللذين استلم البعث فيهما السلطة(٣٢) ، بل يعود ايضا الى ظاهرة لم يتطرق الى تأثيرها اغلب من كتبوا حول هذا الموضوع وهي ان الجماهير الفلسطينية عموما ، انحازت الى عبد الناصر اثناء خلافه ونزاعه مع البعث . ويكفي ان نلقي نظرة فاحصة على تركيبة الحزب في الاردن ، بعد انفصال قسم من الحزب مؤيد لعبد الناصر عنه ، وخلال تفاقم الخلاف بين البعث وعبد الناصر ، حتى ندرك ان الوجود الفلسطيني داخل صفوف البعث قد تضاءل واصابه الضمور .

بعض اثار انعكاس اجواء المؤتمر السادس على القضية الفلسطينية

اذا كان المؤتمر القومي السادس قد سجل تطورا ملحوظا وحاسما في موقف الحزب من الامبريالية من جهة ، وتطوزا ايجابيا في موقفه من المعسكر الاشتراكي من جهة اخرى ، فان المتتبع لادبيات البعث يرى ان تلك الفترة (بدايات الستينات) قد شهدت ، على المستوى النظري ، ربطا ناضجا بين حركة الثورة العربية وجميع الحركات التحررية في العالم ، وفي مقدمتها القوى الاشتراكية في آسيا واوروبا . ويؤكد البعث ، في هذا المجال ، ان تنديد دول المعسكر الاشتراكي والعالم الثالث بالمؤامرة الصهيونية على الحياة العربية هي برهان على ان قضية الحرية في العالم لا تتجزأ ، كما جاء في مقال بعنوان « تضامن الشعوب ضد الاستعمار

حقيقة تفرض نفسها »[٣٣] . ويؤكد هذا المقال ان الجماهير العربية تستنكر السياسة الاستعمارية وتصمم على مقاومتها ، « وتحيي دول المعسكر الاشتراكي ودول العالم الثالث على موقفها المشرف من قضايا كفاح الشعوب »[٣٤] .

من الواضح ، اذن ، ان فترة اوائل الستينات قد تميزت بتطورات هامة في نظرة البعث عنها في الاربعينات مثلا . ولعل اهم ملامح هذه التطورات ، على صعيد نظرة البعث الخارجية وموقفها من الدول الاستعمارية والداخلية وموقفها من الاقطاع والبرجوازية ، يتلخص في المواقف التالية :

١ ــ الانتقال من اعتبار الاتحاد السوفياتي دولة استعمارية في الاربعينات الى النظر اليه على انه دولة صديقة محاربة للعدو نفسه في اوائل الستينات .

٢ ــ الانفتاح على الفكر الاشتراكي العالمي بعد زوال الخوف من الاقليمية او الاممية وبعد ترسيخ جذور التيار القومي .

٣ ــ الانتقال من اعتبار الاحزاب الشيوعية المحلية والفكر الماركسي والاتحاد السوفياتي شيئا واحدا ، الى فصل هذه القوى او الظواهر عن بعضها . وبالتالي لم يعد الخلاف مع الاحزاب الشيوعية المحلية العربية ينعكس فورا على العلاقة مع الاتحاد السوفياتي ، والانغلاق والانصراف عن مطالعة الفكر الماركسي عموما ، ومن حيث هو اداة علمية للتحليل بالتحديد .

٤ ــ الانتقال من مناشدة اميركا الكف عن العدوان على الحق العربي ، الى مرحلة الهجوم عليها باعتبارها شريكا للصهيونية لا ضحية لدعايتها او نفوذها .

٥ ــ توثيق عرى الصداقة مع حركات التحرر في العالم الثالث .

٦ ــ الانتقال من التركيز المشدد على القومية العربية في الاربعينات ، حتى اوشك هذا التركيز ان يكون على حساب الجانب الاجتماعي من نظرة البعث، الى مرحلة التركيز على الجانب الاجتماعي وربطه جدليا بالجانب القومي . وجاء استبدال شعار الاشتراكية العربية بشعار الطريق العربي الى الاشتراكية في المؤتمر السادس ليؤكد على هذه الناحية .

٧ ــ الانتقال من مرحلة رمي الساسة التقليديين باحكام خلقية سلبية ، الى التشديد على علاقة التحالف بين البرجوازية والاقطاع مع الاستعمار الجديد[٣٥] .

٨ ــ رغم تأكيد الحزب ، في المؤتمر السادس ، على سياسة عدم الالتزام بالمعسكرات الدولية ، فانه لا يرى في ذلك مانعا يحول دون تمتين عرى الصداقة بين الشعب العربي وشعوب المعسكر الاشتراكي ، لاقتلاع المواقع الاستراتيجية والمصالح الاقتصادية الاحتكارية الاستعمارية في الوطن العربي .

٩ ــ يؤكد البعث ، في اوائل الستينات ، على تطور اشكال واساليب الاستعمار الجديد ، فيشير الى العلاقة بين هذا الاستعمار وحلفائه المحليين ، ويرى ان تصاعد نضال الشعوب يدفع بالاستعمار العالمي ، يوما بعد يوم ، الى تصفية المتناقضات الجزئية بين اطرافه ، والى تبديل اساليبه وجعلها اكثر مرونة ووعيا . ويؤكد البعث على ان الطبقة الاقطاعية والفئات العليا

من البرجوازية الاحتكارية قد لعبت دور الحليف للاستعمار الجديد ، كما يؤكد ان هذه الطبقات العميلة للرأسمال العالمي تشترك مع الامبريالية في استغلال جماهير الشعب[٣٦] .

وهكذا ، يتبين لنا مدى التطور الذي طرأ على نظرة البعث الى الاستعمار والمعسكر الاشتراكي والرجعية المحلية ، وتأثير القضية الفلسطينية المباشر على هذا التطور الذي قطع شوطا كبيرا منذ الاربعينات حتى عام ١٩٦٣ ، حيث عقد المؤتمر السادس .

---

(١) ـ راجع نص البيان كاملا في « نضال البعث » ، ج ١ ، دار الطليعة بيروت ، الطبعة الاولى ١٩٦٣ ، ص ١٢١ .

(٢) ـ المصدر نفسه .

(٣) ـ المصدر نفسه ، ص ١٥٩ .

(٤) ـ المصدر نفسه ، ص ١٢٣ .

(٥) ـ المصدر نفسه ، ص ١٢٣ و١٢٤ .

(٦) ـ ميشيل عفلق ، « في سبيل البعث » ، دار الطليعة ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٦٣ ، ص ٥ .

(٧) ـ المصدر نفسه ، ص ٢١٥ .

(٨) ـ المصدر نفسه .

(٩) ـ « نضال البعث » ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦٩ .

(١٠) ـ المصدر نفسه ، راجع نص الكتاب ـ الرسالة كاملا في الصفحة ٤١ .

(١١) ـ « البعث وقضية فلسطين » ، جـ ٢ ، دار الطليعة ، بيروت ، الطبعة الأولى نيسان ١٩٧٤ ، ص ٧٥ .

(١٢) ـ يحتوي الجزء الثاني من « البعث والقضية الفلسطينية » على معظمها .

(١٣) ـ جريدة « البعث » ، العدد ٤٣٦ ، ١٩٥٠ .

(١٤) ـ للاطلاع الكامل على هذا الموقف ارجع الى « البعث والقضية الفلسطينية » مصدر سبق ذكره ، ص ١٨٤ .

(١٥) ـ « نضال حزب البعث العربي الاشتراكي عبر مؤتمراته القومية (١٩٤٧ ـ ١٩٦٤ » ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٧١ ، ص ١٨٤ .

(١٦) ـ ارجع الى « نضال البعث » ، مصدر سبق ذكره ، ص ٨٨ .

(١٧) ـ « البعث والقضية الفلسطينية بيانات ومواقف » ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ط اولى ١٩٧٥ ، ص ٢٧ .

(١٨) ـ المصدر نفسه ، ص ٢٧ ـ ٢٨ .

(١٩) ـ المصدر نفسه ، ص ٢٨ .

(٢٠) ـ « البعث والقضية الفلسطينية » ، جـ ٣ ، دار الطليعة ، بيروت ، الطبعة ١ ، ١٩٧٥ ، ص ١١٣ ـ ١١٤ .

(٢١) ـ المصدر نفسه .

(٢٢) ـ ارجع الى الدراسة المطولة التي تتناول في قسم منها هذا الموضوع في « البعث والقضية الفلسطينية » ، مصدر سبق ذكره ، ص ١١٣ ـ ١١٤ .

(٢٣) ـ المصدر نفسه .

(٢٤) ـ المصدر نفسه .

(٢٥) ـ « بعض المنطلقات النظرية لحزب البعث العربي الاشتراكي » ، دار الطليعة ، بيروت ، ص ٤٤ .

(٢٦) ـ المصدر نفسه ، ص ٧٣ .

(٢٧) ـ المصدر نفسه ، ص ٣١ .

(٢٨) ـ « البعث والقضية الفلسطينية : ١٩٤٥ ـ ١٩٦٥ » ، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ص ١٨٦ ـ ١٨٧ .

(٢٩) ـ احد مؤسسي الحزب وقادته الأوائل ، شغل فيه أعلى المناصب القيادية وبضمنها منصب الأمين العام سنة ١٩٦٥ .

(٣٠) ـ ارجع الى « البعث والقضية الفلسطينية » ، جـ ٤ ، دار الطليعة ، بيروت ، صفحة ٣٨

(٣١) ـ ارجع الى النص الكامل لهذا الموقف في جريدة « البعث » بتاريخ ٨ نيسان ١٩٦٣ .

(٣٢) ـ طبقا لتحليل المؤتمر القومي الثامن (١٩٦٥) ، انظر « البعث والقضية الفلسطينية » ، مصدر سبق ذكره

(٣٣) ـ مصدر سبق ذكره ، ص ١٤٨ .

(٣٤) ـ المصدر نفسه .

(٣٥) ـ ارجع الى « نضال البعث عبر مؤتمراته القومية » ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٦٠ .

(٣٦) ـ المصدر نفسه ، ص ١٩٢ ، و « المنطلقات النظرية » ، دار الطليعة ، بيروت .

هشام الدجاني

الاستراتيجية الصهيونية تجاه شرقي الأردن

الأطماع الصهيونية في المنطقة العربية المتاخمة لحدود فلسطين الدولية ، أطماع قديمة وذات جذور تاريخية . وتتميز الأطماع تجاه شرقي الأردن بأهمية خاصة ، نظرا للمداخلات التي حدثت إبان نشأة الكيانين : الصهيوني في فلسطين ، والأردني في امارة شرقي الأردن ، والظروف التي رافقت نشأتهما المصطنعة .

الأطماع الصهيونية قبل نشأة الكيان الصهيوني

حين حصلت الحركة الصهيونية على وعد بلفور الشهير عام ١٩١٧ ، المتضمن « عطف الحكومة البريطانية على فكرة انشاء وطن قومي لليهود في فلسطين» ، لم تكن فلسطين، آنذاك ، حيزا جغرافيا دوليا محددا ، بل لم تكن حتما مجرد مصطلح اداري ضمن الدولة العثمانية ، وانما كانت اسما تاريخيا وجغرافيا فحسب ، دون أن تكون له حدود سياسية دولية محددة ومتعارف عليها . ولم يجر هذا التحديد الا في نهاية الحرب العالمية الأولى ، ضمن التسويات التي تمت بين الحلفاء في تلك الحرب (اتفاق سايكس ــ بيكو وما تلاه من اتفاقات) . وعندما خطت الحدود كان المفهوم الصهيوني لفلسطين يختلف عن التحديد الدولي لحدودها . فقد كان التحديد الصهيوني يتلاءم مع الأطماع الجغرافية والتوسعية في الأراضي المجاورة وموارد المياه العربية . وقد جاء أول تحديد صهيوني رسمي لحدود « الدولة » التي وعدوا بانشائها في المذكرة التي رفعتها المنظمة الصهيونية العالمية الى المجلس الأعلى لمؤتمر السلام في باريس في ٣ شباط (فبراير) ١٩١٩ . وقد رسمت هذه المذكرة حدود فلسطين الشرقية على الشكل التالي : « في الشرق خط محاذ للخط الحديدي الحجازي وغربا منه ينتهي في خليج العقبة ... » .

وتضيف المذكرة بعد ذلك : « ... والسهول الخصبة الواقعة الى الشرق من الأردن كانت ، منذ أقدم عصور التوراة ، مرتبطة اقتصاديا وسياسيا بالأراضي الواقعة غربي الأردن . وهذه البلاد التي يسكنها الان سكان قليلون كانت ، أيام الرومان ، تعيل سكانا كثيرين ، وهي تصلح الان بصورة مدهشة للاستيطان على نطاق واسع . والمراعاة العادلة للحاجات

الاقتصادية لفلسطين وشبه جزيرة العرب تتطلب حرية الوصول الى الخط الحديدي الحجازي على طول امتداده . وان التنمية الكثيفة للزراعة وغيرها في شرق الأردن ، تستوجب ان يكون لفلسطين حرية الوصول الى البحر الأحمر وفرصة تنمية الموانىء الجيدة على خليج العقبة »[1] .

من هذه الوثيقة الرسمية يتبين بشكل واضح :

١ ـ ان الأطماع الصهيونية في شرق الأردن تشمل جميع مدنه تقريبا ، بما في ذلك عمان ، والتي تضم معظم سكانه .

٢ ـ حرية الوصول الى البحر الأحمر واقامة موانىء على خليج العقبة .

ولم تقف أطماع الحركة الصهيونية عند حدود تقديم هذه المذكرة بالطبع . ففي شهر تشرين الثاني (نوفمبر) عام ١٩٢٠ ، اتخذت المنظمة الصهيونية ، عن طريق « المجلس الاستشاري في مدينة القدس » القرار التالي :

« يصر ممثلو عموم سكان فلسطين بالاجماع على أن تشمل الحدود الشمالية القسم الأسفل من الليطاني ، وكل منطقة وادي الأردن ، وجميع روافده ومجاريه . ويطلبون الى المندوب السامي اتخاذ الخطوات اللازمة »[2] .

بيد أن ميلاد « امارة شرقي الأردن » عام ١٩٢١ ، في اطار التنافس الانكلو ـ فرنسي على اقتسام المنطقة العربية وضمن الاتفاقات التي أشرنا إليها ، وفي اطار رغبة بريطانيا في تركيز مصالحها الحيوية في المنطقة ، جاء ليضع « حدا جغرافيا » للأطماع الصهيونية . فالدولة أو الامارة الشرق أردنية كانت تحت حماية عراب المشروع الصهيوني . وما كان للمنظمة الصهيونية أن تتحدى رغبات ومصالح الدولة ـ الأم (بريطانيا) التي كانت ترعى مشروع الدولة الصهيونية في فلسطين وتعمل على تنفيذه .

ومع هذا فقد ظل الصهيونيون التصحيحيون أو ، كما يسميهم مناوئوهم ، التحريفيون ـ جماعة جابوتينسكي التي انبثق عنها حزب حيروت ـ يعتبرون « شرقي الأردن » جزءا لا يتجزأ من الدولة الصهيونية المزمع انشاؤها . فعندما أعلن أرنست بيفن ، وزير الخارجية البريطانية آنذاك ، تصريحه المشهور حول استقلال دولة « شرقي الأردن » أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة (في ١٧ كانون الثاني ـ يناير ـ ١٩٤٦) ، ثارت ثائرة هذا الجناح الصهيوني « لسلخ ذلك الجزء من فلسطين الواقع الى الشرق من نهر الأردن »[3] ، وهدد بنقل القضية الى الأمم المتحدة . وراحت الصحيفة الناطقة باسم التصحيحيين تؤكد ان وعد بلفور اعتبر نهر الأردن بمثابة النهر الفلسطيني « وليس حدود دولة يرسمها البريطانيون لارضاء أصدقائهم العرب »[4] . وانضم حزب مزراحي الديني و« الصهيونيون العموميون » الى « المنظمة الصهيونية الجديدة » ـ التي أنشأها جماعة جابوتينسكي ـ في توجيه النداء التالي :

« ان الأمة اليهودية لن توافق مطلقا على سلخ شرقي الأردن عن جسد فلسطين الذي تربطها به صلات تاريخية وجغرافية واقتصادية . ولا يستطيع أي تصريح أن يغير من اعتقاد كل فرد

يهودي بأن الأرض الواقعة شرقي نهر الأردن تؤلف جزءا لا يتجزأ من وطنه الأم ودولة المستقبل »(٥) .

و في أيلول (سبتمبر) عام ١٩٤٧ ، رفعت منظمة « الأرغون » منكرة الى الأمم المتحدة ، انتقدت فيها مشروع التقسيم الذي كان يجري الحديث عنه آنذاك . ومما جاء في هذه المذكرة :

« ان أرض اسرائيل لا يمكن تقسيمها ولا يجوز ذلك ، بل من الواجب اعادة توحيدها . فشرقي الأردن يؤلف جزءا لا يتجزأ من وطننا الأم . وقد حولت بريطانيا هذا الجزء من بلادنا ــ تحت ستار منحه الاستقلال ــ الى مستعمرة أخرى من مستعمراتها . ان كل معاهدة يجري توقيعها على أساس التقسيم تنقصها الشرعية ، ويصبح من حق شعبنا وواجبه ان يبادر الى الغائها »(٦) .

وتطوع مناحيم بيغن ، وريث جابو تينسكي في الزعامة ، الى شرح أهداف جماعته في تلك المرحلة ، فقال :

« تعتبر الأرغون أرض ــ اسرائيل وطن الشعب اليهودي . وتعني أرض ــ اسرائيل الضفتين الشرقية والغربية للأردن . لقد افتتح الأجداد الأوائل لليهود فلسطين قادمين من جهة شرق الأردن الحالية ، وعبروا الى فلسطين من الشرق الى الغرب . والأرغون تعتبر الرقعة بأسرها أرضا يهودية ، وتهدف لخلق جمهورية عبرانية في ظل حكومة ديمقراطية »(٧) .

ولم يقتصر هذا الموقف على جماعة حيروت والمتدينين . فها هو يغئال آلون ، أحد زعمــاء الحركة العمالية الصهيونية ، يقول في كتابه « اسرائيل : الكفاح من أجل الأمل » : « وعندما تحدثت في عام ١٩٤٩ عن وحدة بلدنا ، ما كان يغرب عن ذهني كون ثلثيه ، أي الضفة الشرقية ، قد انتزعا من تراثنا . فشرق الأردن كان جزءا لا يتجزأ من أرض ــ اسرائيل التاريخية »(٨) .

على أن تبني بريطانيا مشروع الدولة الأردنية ، كما ذكرنا ، واعلان استقلالها عام ١٩٤٦ وضعا حدا للأطماع الصهيونية التي لا يمكن أن تتحدى المصالح البريطانية ، خصوصا أن بريطانيا قد التزمت تعاقديا بمعاهده « حماية » للدولة الفتية . ومن نافلة القول إن بعض المفكرين السياسيين العرب يربطون بين ميلاد هذه « الامارة » ونشأة الكيان الصهيوني نفسه برعاية العراب المشترك : بريطانيا .

الأطماع الصهيونية بعد نشأة الكيان الصهيوني

يمكننا أن ندرس الأطماع الصهيونية بعد نشأة الكيان الصهيوني ضمن مرحلتين زمنيتين متعاقبتين ومتميزتين :

أ ــ **المرحلة الأولى (١٩٤٨ ــ ١٩٦٧)** : قامــت الاستراتيجية الصهــيونية في هذه المرحلة أساسا على « استعادة » الضفة الغربية التي اعتبرتها جزءا لا يتجزأ من « أرض ــ اسرائيل » . وكانت السلطات الصهيونية تعلم ، علم اليقين ، ان استراتيجيتها هذه لا تتعارض مع اتفاقية الحماية البريطانية للكيان الأردني ، الذي بات يعرف (منذ ٢٦ نيسان

ـ ابريل ـ ١٩٤٩) بعد ضم الضفة الغربية باسم « المملكة الأردنية الهاشمية » . فالحكومة البريطانية ، فيما يبدو ، كانت تعتبر اتفاقية الحماية مقتصرة على الدولة التي أعلنت استقلالها عام ١٩٤٦ وهي دولة « شرقي الأردن » . يقول يغئال آلون : « ... كنا نعلم أنها [الحكومة البريطانية] أبلغت الملك عبد الله ان بريطانيا العظمى لن تتدخل ما دامت الحرب جارية على الضفة الغربية من الأردن »(٩) .

وقد شرعت اسرائيل في تنفيذ استراتيجيتها هذه ، بعد أن وضعت حرب ١٩٤٨ أوزارها مباشرة . فقد حصل قادة الجيش الاسرائيلي في الأسبوع الثاني من أيلول ١٩٤٨ ، على موافقــة بن ـ غوريون ـ بالرغم من معارضة شاريت وزير الخارجية آنذاك ـ على مهاجمة مواقع « الفيلق العربي »* في الجبهة الوسطى من أجل كسب مساحات أكبر في تلك المنطقة الحيوية استراتيجيا . بيد أن مقتل الوسيط الدولي الكونت برنادوت في ١٧ أيلول عام ١٩٤٨ ، والضجة التي أحدثها ، قد أرغما اسرائيل آنذاك على تأجيل عملها ضد القوات الأردنية(١٠) .

ومن المعروف أن اسرائيل رفضت أن توقع اتفاقية وقف اطلاق النار مع « شرقي الأردن » الا في ١١ اذار (مارس) ١٩٤٨ ، بعد أن وصلت قواتها الى خليج العقبة ، وأدى ذلك الى تهجير الكثيرين(١١) . ولم توقع اسرائيل اتفاقية الهدنة مع شرقي الأردن (في ٣ نيسان ١٩٤٩) الا بعد أن رضخ على أثر مفاوضات سرية جرت بين الملك عبد الله من جهة ، وموشي دايان وريئوبين شيلواح من جهة ثانية ، لتسليم مواقع استراتيجية جبلية وأراض زراعية عند الطرف الغربي للضفة الغربية الممتد في البطن الاسرائيلي . وقد وافقت اسرائيل عندئذ على أن تستبدل الوحدات العراقية بوحدات الفيلق العربي في المواقع التي كانت تحتلها(١٢) .

ويبدو أن الملك عبد الله رغب ، بعد توقيع اتفاقية الهدنة ، في أن يتوصل الى اتفاق يضمن اعتراف الاسرائيليين بضمه الضفة الغربية الى مملكته . وكان مستعدا للتوصل معهم الى « عقد اتفاقية عدم اعتداء مرحلية تقوم على الاعتراف بالحدود القائمة ... على أن تفتح الحدود للتجارة الحرة والمواصلات ، ويستعيد الأردن منطقته الحرة في ميناء حيفا »(١٣) . ولكن يبدو أن الاسرائيليين آثروا التريث . بل إن هذا التريث كان أقرب الى الرفض . فقد كان توقيع اتفاقية كهذه، رغم كل ما فيها من مغريات، لا يتفق مع استراتيجيتهم البعيدة التي رسموها، وهي « استعادة » الضفة الغربية .

يقول ايرل بيرغير . «لو أن الأمور تركت للملك عبد الله ، لكانت محادثات السلام بدأت على الفور ... ولكن الاسرائيليين هم الذين تقاعسوا ... فقد كانوا يرفضون الدخول في مفاوضات على أساس احتلال الأردن للضفة الغربية »(١٤) .

وتحطمت محاولات الملك عبد الله على صخرة الرفض الاسرائيلي والاستنكار العربي ، واندثرت هذه المحاولات نهائيا بمصرعه سنة ١٩٥١ .

ومنذ ذلك التاريخ ، اتخذت العلاقات بين البلدين مسارا آخر . فقد بدأت سلسلة من

---

* هو الجيش الاردني الذي كان يقوده غلوب باشا وعدد من الضباط البريطانيين الآخرين . وقد ظل يعرف بهذا الاسم حتى عام ١٩٥٦

اشتباكات الحدود بسبب طرد المواطنين العرب من أراضيهم . وكانت السلطات الاسرائيلية تتذرع بتسلل هؤلاء المطرودين واللاجئين من الأراضي الأردنية لقصف اماكن تواجدهم في الجانب الأردني . يقول الجنرال بيرنز ، الذي عمل في تلك الفترة رئيسا لأركان هيئة الرقابة الدولية على الهدنة ، في مذكراته ، ان اسرائيل كانت تستغل أتفه الحوادث على الحدود الأردنية ــ الاسرائيلية (خط الهدنة) لتخلق منها مشكلات ذات أبعاد خطرة(١٥) .

أخذت اسرائيل تصعد ، بالفعل ، من عملياتها الاستفزازية على الجبهة الأردنية وتسخن هذه الجبهة باستمرار حتى تتوصل الى وضع يمكنها من تحقيق هدفها الاستراتيجي . ففي بداية سنة ١٩٥٣ ، أخذ الوضع على الحدود ، وكذلك في منطقة القدس ، شكلا خطرا ، وأخذت اسرائيل تشن غارات انتقامية على الأردن بعد سلسلة من الاشتباكات المتبادلة(١٦) . وكان أكبر هذه الاعتداءات هجومهم على قرية قبية في ١٤ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٥٣ . وهو الهجوم الذي خطط له ونفذه موشي دايان رئيس الأركان الاسرائيلي آنذاك . وقد أسفر هذا الهجوم عن تدمير القرية وقتل ٥٠ رجلا وامرأة وطفلا . وقد أثارت هذه الغارة الوحشية سخط الرأي العام العالمي ، وأدانها مجلس الأمن الدولي ، موجها « أشد التقريع » لاسرائيل ، وذلك في قراره رقم (س ــ ٣١٨٩) الذي صدر في ٢٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٣ . بيد أن هذا القرار لم يلجم توجهات اسرائيل العدوانية المركزة تجاه شرقي الأردن . ففي كانون الأول (ديسمبر) من العام نفسه ، عاود الاسرائيليون اعتداءاتهم ؛ و في ٢٨ آذار عام ١٩٥٤ قام الاسرائيليون بهجوم كبير آخر كان هدفه ، هذه المرة ، قرية ناحالين شمالي الخليل .

ويربط الجنرال بيرنز ، كبير المراقبين الدوليين ، في مذكراته ، بين مجيء بن ــ غوريون الى السلطة سنة ١٩٥٥ ، وبين تصاعد الخط الهجومي ضد شرقي الأردن . فقد أسفرت الاعتداءات الاسرائيلية خلال عام ١٩٥٥ عن مقتل ١٨ عربيا ، وارتفع هذا الرقم في عام ١٩٥٦ الى ٧٨ قتيلا(١٧) .

وقد اتخذت الأعمال العدوانية الاسرائيلية عام ١٩٥٦ طابعا متميزا . فقد بدا واضحا أن اسرائيل تمهد جديا ، من خلال عملياتها الاستفزازية المتصاعدة والمستمرة ، لاحتلال الضفة الغربية . وعلى الرغم من أن الجيش الأردني كان ، في تلك الحين ، تحت امرة غلوب باشا الذي كان حريصا على عدم تورط « الفيلق العربي » في أية معركة واسعة النطاق مع اسرائيل ، نظرا لضعف هذا الجيش من جهة ، ولحرصه هو على عدم احراج بريطانيا المرتبطة بحماية شرقي الأردن من جهة ثانية ، فان اسرائيل كانت تهيىء لعمل عسكري واسع النطاق ضد شرقي الأردن يستهدف الضفة الغربية . ويعترف انطوني ايدن ، رئيس الحكومة البريطانية آنذاك ، بهذه الحقيقة في مذكراته فيقول .

« ... وكان واضحا أنه لن يمضي وقت طويل حتى تقوم اسرائيل بعمل مضاد ما ... فاذا ما توجه الى الأردن ... فسيكون ذلك مخيفا . فنحن مرتبطون بمعاهدة لحماية الأردن . ومع ذلك فان الخطر كان موجودا ... وقد كنت وزملائي شديدي الادراك لعواقب عمل اسرائيلي ضد الأردن ، وكان علينا أن نفعل ما في وسعنا لايقافه . ولذلك طلبنا ، في الاجتماع الذي عقد في باريس (١٦/١٠/١٩٥٦) ، من الوزراء الفرنسيين أن يفعلوا كل ما يستطيعون ليوضحوا لاسرائيل أن هجوما على الأردن لا بد أن يلقى مقاومة منا ... وتعهدوا بذلك . ليس في اتجاه

اسرائيل ضد مصر ، لا ضد الأردن ، أية معضلة تواجهنا . ولهذا السبب ، كان من الأفضل ، من وجهة نظرنا ، أن يكون انفجارها ضد مصر»(١٨) .

انن كان عام ١٩٥٦ عام الاستعداد للقيام بعمل عسكري واسع النطاق . فقد شهد هذا العام تصعيدا عسكريا كثيفا ومستمرا لم تعرفه الأعوام السابقة . ففي ١٢ أيلول من ذلك العام ، هاجمت القوات الاسرائيلية قرية الرهوة ، وقتلت ١٥ عربيا . وقامت في الشهر نفسه بهجوم على قرية الغرندل وقتلت ١٥ عربيا آخرين . وفي ٢٦ أيلول قامت بهجوم ثالث على قريتي حوسان ووادي فوقين وقتلت ٣١ عربيا . وفي يومي ١١ و١٢ تشرين الأول قامت بهجومها الواسع على بلدة قلقيلية الذي قتل فيه ٥٠ عربيا(١٩) .

بيد أن بريطانيا استطاعت اقناع أسرائيل بتحويل توجهها العدواني نحو مصر كما رأينا . ومن الممكن تعليل تصعيد الأعمال العسكرية الاسرائيلية على الجبهة الأردنية ، عشية العدوان الثلاثي ، بأنها جاءت لتحويل الأنظار عن الاتجاه الرئيسي للضربة العسكرية الاسرائيلية الذي تقرر آنذاك ، وهو سيناء ، بموجب الخطة العسكرية (موسكيتير) التي وضعها أطراف العدوان الثلاثي على مصر في ٢٩ تشرين الأول عام ١٩٥٦ .

اضطرت اسرائيل ، نتيجة اشتراكها في عملية سيناء وما أعقبها من اخفاق ، ومن تدهور لسمعة دول العدوان الثلاثي ، وانكشاف للدور التواطؤي بينها وبين الدولتين الاستعماريتين ، الى تأجيل تحقيق هدفها الاستراتيجي الأساسي في شرقي الأردن ، ونعني به احتلال الضفة الغربية . لقد حالت ظروف المرارة والخزي ، التي رافقت الانسحاب الاسرائيلي من سيناء عام ١٩٥٧ ، وتصاعد المد العربي في نهاية الخمسينات ، دون اسرائيل وتحقيق هدفها الاستراتيجي في هذا العقد . ولم تتح لاسرائيل الفرصة التاريخية لتحقيق هذا الهدف الا في حرب حزيران ١٩٦٧ .

ب ــ المرحلة الثانية (١٩٦٧ ــ حتى يومنا هذا) : كان احتلال القوات الاسرائيلية للضفة الغربية ، ولقطاع غزة ، في حزيران ١٩٦٧ ، واحدا من أهم الانجازات العسكرية والاستراتيجية للكيان الصهيوني . ففي هذه المرحلة أطبقت اسرائيل على ما تبقى من فلسطين، بحدودها الدولية، فأصبحت كلها تحت الاحتلال الاسرائيلي. لقد كان احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة يحمل ، بالنسبة للكيان الصهيوني ، معاني أعمق بكثير من احتلال سيناء بكاملها أو الجولان بكامله . فاذا كان احتلال سيناء والجولان يعني ، بالنسبة لها ، كسر شوكة مصر وسوريا العسكرية وقهر عنفوانهما السياسي ، وبالتالي استخدام الارض المحتلة ــ رغم كل الحقائق الجديدة التي حاولت السلطات الاسرائيلية خلقها على هذه الأرض المحتلة من مستوطنات وتحصينات وغيرها ــ وسيلة للابتزاز السياسي وللوصول الى أهداف سياسية شبيهة بما حققته على الجبهة المصرية (بالمعاهدة الثنائية المصرية ــ الاسرائيلية لعام ١٩٧٩) ، فان احتلال الضفة الغربية لم يكن وسيلة لتحقيق مساومات أو تسويات سياسية بقدر ما كان تحقيقا لهدف استراتيجي أساسي . وهذا ما دفع اسرائيل ، غداة العدوان مباشرة ، الى اعلان ضم القدس نهائيا ، واعلانها عاصمة لدولة اسرائيل . وفي تشرين الأول عام ١٩٦٧ وقف ليفي اشكول ليعلن أمام الكنيست :

« ان المنطقة التي كانت تحت الاحتلال الأردني ، ومنطقة غزة التي كان يحتلها

المصريون ، لم تكونا خاضعتين لهما عن حق ، بل بالقوة ونتيجة العدوان والاحتلال العسكري»[٢٠] .

من أجل هذا ، وجدنا ان الجهد الاستيطاني الرئيسي قد تركز أساسا في الضفة الغربية . وقد عملت السلطات الاسرائيلية ، منذ بداية الاحتلال ، على دمج الضفة باقتصادها وربطها بها ربطا اداريا واقتصاديا محكما . وحتى عندما عرض ، في عهد حكومة المعراخ ، عدد من المشروعات التي تتحدث عن اعادة الضفة في مقابل تسوية سياسية شاملة مع الأردن ، فان مثل هذه المشروعات كانت تتحدث عن اعادة اجزاء من هذه الضفة مليئة بالسكان والمدن العربية ، محاطة بسياج من المستوطنات المحصنة التي يربو عددها اليوم على المئة ، وبسلسلة من التحصينات الطبيعية والمصطنعة . وفي عهد الليكود ، وجدنا أن مثل هذه المشروعات قد نبذت نهائيا ، واستعيض عنها بمشروع للحكم الذاتي لسكان الضفة والقطاع تحت ظل السيادة الاسرائيلية ، وهو ما قبلت به مصر .

احتلال الضفة الغربية ، اذن ، كان يعني ، أولا ، وقبل كل شيء ، تحقيق هدف استراتيجي أساسي من أهداف الكيان الصهيوني ، وهو « استعادة » ما تبقى من فلسطين خارج السلطة الاسرائيلية . وكان يعني ، ثانيا ، اعادة المملكة الأردنية الهاشمية الى حجمها عند اعلانها دولة مستقلة عام ١٩٤٦ ، أي الى « دولة شرقي الأردن » .

ولنأت الان الى تفصيل الاستراتيجية الصهيونية في هذه المرحلة :

باديء ذي بدء ، ومن أجل دراسة هذه الاستراتيجية ، نقول ان دراستها لا يمكن فصلها عن دراسة هذه الاستراتيجية تجاه القضية الفلسطينية ككل . ذلك ان أية تسوية كانت تعرض على شرقي الأردن ، خلال هذه المرحلة ، كانت تتضمن بصورة أساسية ومباشرة ، تسوية ما للمشكلة الفلسطينية .

تميزت السنوات الأولى التي تلت حرب حزيران ، وخصوصا الفترة ١٩٦٨ ــ ١٩٧٠ ، بتصاعد الأعمال العدوانية العسكرية ، وأعمال القصف الجوي بالدرجة الأولى ضد شرقي الأردن . وقد ارتبط هذا التصعيد العسكري الاسرائيلي ، بالطبع ، بتصاعد أعمال المقاومة الفلسطينية والنشاط الفدائي ، انطلاقا من قواعدها شرقي الأردن . ولقد كان اختيار المقاومة الفلسطينية شرقي الأردن منطلقا لنشاطها الأساسي اختيارا طبيعيا محكوما بجملة من العوامل الموضوعية ، أهمها : أن أغلبية الفلسطينيين المهجرين (بعد ١٩٤٨ و١٩٦٧) كانت تعيش في شرقي الأردن . وهذه الجماهير الفلسطينية هي التربة التي تنمو فيها وعليها نشاطات المقاومة ، وهي الوعاء الذي يحتضن العمل الفدائي ، وهي المعنية أساسا بجهد المقاومة النضالي ؛ ومنها : أن الثورة الفلسطينية كانت بحاجة الى أرض تنطلق منها . وقد كان شرقي الأردن ، بحدوده الطويلة المتاخمة للوطن الفلسطيني ، المكان الملائم تماما لهذا الانطلاق . وبالتالي ، فقد كان شرقي الأردن ، نظرا لتوفر هذين الشرطين ، البيئة والأرض، المكان الأمثل لنمو النشاط الفدائي وانطلاقه .

وبعد أيلول الأسود عام ١٩٧٠ ، وما تمخض عنه من آثار ونتائج ، أهمها انتقال ثقل العمل الفدائي الفلسطيني الى الجنوب اللبناني ، كان من الطبيعي أن يخف كثيرا ، بل أن

يتلاشى ، المد العدواني الاسرائيلي على الجبهة الأردنية ، وأن يعود الهدوء الى الجبهة الأردنية ـ الاسرائيلية المشتركة .

ويمكننا أن نميز ، لدى دراسة الاستراتيجية الصهيونية في هذه المرحلة ، أربعة اتجاهات رئيسية تشكل بمجموعها قوام هذه الاستراتيجية :

١ ــ **الجسور المفتوحة :** اتجهت اسرائيل في استراتيجيتها مع شرقي الأردن ، بعد احتلال الضفة الغربية ، نحو سياسة جديدة تعتمد أساسا على الغزو الاقتصادي عبر ما أسمته بسياسة « الجسور المفتوحة » . وقد استهدفت اسرائيل من هذه السياسة ، توجه تجارة الضفة الغربية وصادراتها نحو الضفة الشرقية بصورة أساسية ، لا سيما المنتوجات الزراعية ، كي تصبح الضفة الغربية قادرة ، من ناحية القدرة الشرائية ، على استهلاك البضائع الصناعية الاسرائيلية . وبهذا تخلصت اسرائيل ــ عبر الجسور المفتوحة ــ من فائض المنتوجات الزراعية للضفة الغربية بتصديرها الى الأردن ، في حين وضعت قيودا صارمة على استيراد المنتوجات الصناعية من الضفة الشرقية .

وبالنتيجة ، قام نموذج للتجارة ثلاثي الأطراف ، استخدمت فيه الضفة الغربية وسيلة و «معبرا » . وكان الميزان التجاري في علاقــة اســرائيل بالضفة الغربية ، في مصلحة اسرائيل ، وفي علاقة الضفة الغربية بالضفة الشرقية (الاردن) لصالح الأولى . واستفادت اسرائيل من فائض الميزان الاخير لتصريف منتوجاتها وسلعها في الضفة الغربية .

كذلك كانت « الجسور المفتوحة » مصدرا للرسوم المختلفة للخزينة الاسرائيلية عبر انتقال البضائع والأشخاص ، ومنفذا لتسريب بعض المنتوجات الزراعية الاسرائيلية مثل الموز والبطاطا ، واستيراد بعض المواد الغذائية كالحبوب والأغنام .

٢ ــ **تكريس الاحتلال :** اتجه الجهد الاستيطاني الاسرائيلي الرئيسي ، بعد حرب ١٩٦٧ ، الى الضفة الغربية . وقد كانت الغاية الأساسية الواضحة من تكثيف الاستيطان ومن حشد المهاجرين اليهود الجدد في الضفة ، هي تكريس احتلالها عبر خلق حقائق منتهية . وقد بنيت المستوطنات الاسرائيلية في الضفة على صورة سياج دائري يحيط بالمناطق العربية الآهلة بالسكان ،ويحصــرها ضمن هذه الدائرة .

وقد اتجهت جميع الأحزاب الاسرائيلية تقريبا الى التأكيد والعمل على توسيع الاستيطان في الضفة الغربية ، وتكريس احتلالها . فقد أعلن الحزب القومي الديني (المفدال) انه « ... يرفض كل مشروع ينطوي على أي تنازل عن جزء من أرض ــ اسرائيل التاريخية . وان الحزب لن يكون شريكا في مسؤولية حكومية اذا وضعت حكومة اسرائيل مشروعا يلزم بالانسحاب من الضفة الغربية »[٢١] .

وأعلن تكتل الليكود ان « حــق الشعب اليهودي في أرض فلسطين غير قابل للطعن ، وهو مرتبط بحق الشعب وطموحه الى الأمن والسلام . وينبغي رفض كل مشروع يسفر عن تقسيم أرض ــ اسرائيل الغربية من جديد . وينبغي تطبيق سيادة الدولة على مناطق أرض ــ اسرائيل المحررة بصورة قانونية ... »[٢٢] .

لقد تم ، خلال السنوات العشر الأولى من هذه المرحلة ، أي فترة حكم المعراخ ، بناء قرابة مئة مستوطنة ونواة استيطانية في الضفة الغربية . وقد بنيت هذه المستوطنات وفق الخط المعروف باسم خط آلون . وقد تحدث آلون نفسه عن هذا الخط أكثر من مرة . وجاء في كتابه الذي أشرنا اليه : « ... ما أفضله وأختاره هو أن نسند ترتيب دفاعنا الى نهر الأردن والبحر الميت وكذلك الى قمم جبال السامرة الجرداء وصحراء الخليل ... وهذا الوضع لا يتطلب سوى تعديلات بسيطة في خط الهدنة القديم ، المسمى بالخط الأخضر ، وهو يتيح ايجاد حل عربي لسكان الضفة الغربية ، ويترك ممرا واسعا ومشرفا تحت تصرفهم بين الرملة واريحا وجسر اللنبي »(٢٣) .

٣ ــ « **كيان فلسطيني » ملحق بالأردن** : لن نتحدث مطولا عن مشروعات التسوية السياسية التي عرضتها اسرائيل على الأردن ، والتي تناولتها المجلة بدراسات مسهبة في مقالات سابقة . ولكننا نقول ، بايجاز ، ان جميع مشروعات التسوية وبرامج الأحزاب السياسية ومواقفها من التسوية كانت تصب في قناة واحدة هي : « لا للدولة الفلسطينية » . والمشروعات التي عرضها المعراخ في فترة حكمه ، كانت تركز كلها على الحاق هذا الكيان الفلسطيني بالدولة الأردنية ، وذلك في اطار التسوية الشاملة مع الأردن ، وضمن الشروط الأمنية المعروفة . وقد لخص اسحاق رابين هذه الاستراتيجية السياسية على الشكل التالي : « نحن نسعى الى معاهدة سلام مع الأردن تستند الى قيام دولتين مستقلتين : اسرائيل وعاصمتها القدس ، ودولة عربية شرقي اسرائيل . وفي الدولة الأردنية ــ الفلسطينية المجاورة تستطيع الهوية الذاتية للعرب ، الفلسطينيين والاردنيين ، أن تعبر عن نفسها من خلال سلام وحسن جوار مع اسرائيل . وترفض اسرائيل اقامة دولة عربية مستقلة أخرى غربي الأردن »(٢٤) .

وجاء في وثيقة المكتب السياسي لحزب مبام ــ شريك حزب العمل في تجمع المعراخ ــ ما يلي : « على اسرائيل أن تقف موقفا ايجابيا من التوصل الى حل سياسي للقضية الفلسطينية ، وذلك عن طريق اقامة دولتين مستقلتين : اسرائيل من ناحية ، ودولة عربية من ناحية أخرى . وفي نطاق هذه الدولة العربية المستقلة يمارس الشعب الفلسطيني حقه في تقرير مصيره . والى جانب ذلك ، على اسرائيل أن تقف موقف التفهم والاحترام من كل قرار يتخذه الفلسطينيون والأردنيون بالنسبة لمصيرهم خارج حدود اسرائيل ، مع تحفظ واحد هو أن يقوم ذلك على أساس حسن الجوار مع دولة اسرائيل »(٢٥) .

الى جانب هذا الاتجاه ، برز اتجاه آخر يرمي الى حل القضية الفلسطينية ضمن اطار « دولة فلسطينية » في شرقي الأردن ؛ أي أن يصبح شرقي الأردن هو « الدولة الفلسطينية » المقترحة ، اذا كان لا بد من قيام دولة كهذه . وقد عبر الكاتب السياسي الاسرائيلي المعروف حغاي أشد عن هذا الاتجاه بجلاء عندما قال : « ان اقامة دولة فلسطينية غربي نهر الأردن[في الضفة الغربية] في العقد القادم ، مع استمرار الارتباط الغربي بالنفط العربي ، سيحول دولة اسرائيل الى محمية صغيرة غير مرغوب فيها من قبل حماتها الغربيين على غرار « لبنان ثان » ، تشكل عبئا ومصدر ازعاج محكوما عليه بالفناء إن آجلا أو عاجلا .

« ان بالامكان اقامة الدولة الفلسطينية التي تملك حل مشكلة الشعب الفلسطيني والتحول

الى دولة باحثة عن السلام في شرقي نهر الأردن فقط . فهذه هي القاعدة الاقليمية الوحيدة ، وهي المركز المرغوب والمحتمل لتنفيذ التطلعات القومية المشروعة للشعب الفلسطيني ، والحل الفلسطيني شرقي الأردن يخفف الضغط ويسمح بايجاد تسوية مقبولة بالنسبة للمنطقة ... »(٢٦) .

ومن الواضح أن كلام أشد يمثل وجها آخر للاستراتيجية الصهيونية ، يستند الى حل المشكلة الفلسطينية على حساب شرقي الأردن ، مع بقاء الأرض الفلسطينية (الضفة والقطاع) تحت الاحتلال والضم الاسرائيلي . بيد أن هذا الاتجاه يبقى محدودا ، وهو لا يحظى بتأييد دولي أميركي فيما يبدو .. ومثل هذا الحل لا يرتهن بارادة الاسرائيليين وحدهم ، فضلا عن انه يتطلب متغيرات دولية في المنطقة .

٤ ــ الحكم الذاتي للضفة الغربية : لعل هذا الاتجاه الذي برز بصورة خاصة مع مجيء الليكود الى السلطة عام ١٩٧٧ ، وطرح بيغن لمشروعه المعروف ، يندرجان تحت الاتجاه الثاني الذي تحدثنا عنه ، وهو تكريس الاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية ، ومحاولة حل المشكلة الفلسطينية ضمن اطار السيادة الاسرائيلية ووحدة أرض فلسطين التاريخية .

وما تجدر الاشارة اليه هنا ، ان هذا الاتجاه لم يظهر بطرح بيغن لمشروعه ، بل له ارهاصات قديمة تعود الى نهاية الستينات ؛ أي بدايات هذه المرحلة . فقد طرح ، في نهاية الستينات ، مشروع للادارة المدنية الذاتية في الضفة والقطاع ،بحيث تظل المنطقة المحتلة تابعة للسيادة الاسرائيلية . ولعل أول من طرح فكرة هذا المشروع دان بافلي ، مستشار الحاكم العسكري للضفة الغربية ، في العام ١٩٦٩ . وكان مبرر فكرة بافلي لقيام هذا المشروع « تعميق التعايش القائم في المناطق المحتلة بين اسرائيل والعرب » . وقد اقترح بافلي ، آنذاك ، حكما مدنيا بدلا من الحكم العسكري ، واجراء انتخابات بلدية ينتخب فيها المواطنون العرب في الضفة والقطاع رؤساء بلدياتهم .

كذلك طرح شمعون بيرس ، في العام ١٩٧٥ ، مشروعا مشابها للادارة الذاتية على أساس توسيع صلاحيات البلديات وتقليص تدخل الحكم العسكري ، بحيث يتحول رئيس البلدية الى ما يشبه حاكم اللواء(٢٧) .

بيد أن مثل هذه المشروعات ظلت مجرد مقترحات مطروحة ، الى أن جاءت حكومة بيغن فطورتها في اطر مرسومة واضحة ، وجعلت منها استراتيجية سياسية للتكتل الحاكم تجاه المناطق المحتلة والقضية الفلسطينية . وقد سارت الحكومة الاسرائيلية بالفعل أشواطا في تنفيذ هذه الاستراتيجية ، خصوصا بعد اتفاقات كامب ديفيد والمعاهدة الثنائية المصرية ــ الاسرائيلية . ويمكن أن نعتبر خطوة حكومة بيغن هذه منعطفا حادا في الاستراتيجية الصهيونية تجاه شرقي الأردن وتجاه القضية الفلسطينية بصورة عامة . فلم تعد الضفة الغربية موضع مساومات سياسية ضمن اطار التسوية الاقليمية وتحديد مناطق الأمن ، والانسحاب من الضفة ــ مع بقاء التحصينات والمستوطنات ــ في مقابل معاهدة سلام شاملة مع الأردن ، بل باتت جزءا من « أرض ــ اسرائيل » تخضع للسيادة الاسرائيلية ، وتتمتع بشيء من الاستقلال الذاتي .

تلك هي ، بايجاز ، أبرز اتجاهات الاستراتيجية الصهيونية تجاه شرقي الأردن في المرحلة الراهنة التي أرخنا لبدايتها مع الاحتلال العسكري للضفة الغربية سنة ١٩٦٧ .

---

(١) *«Diplomacy in the Near and Middle East»* A Documentary Record, NewYork,1950 vol 11, P.P.45- 50.

(٢) *«The New Palestine»*, - *Mc.* Cracben, 1922, P. 382.

(٣) *«The Jewish Standard»*, Jan. 25, 1946.

نقلا عن « اسرائيل الكبرى » ، د. أسعد رزوق ، بيروت ، ١٩٧٢ ، ص ٥٢٦ .

(٤) المصدر نفسه .

(٥) المصدر نفسه ، عدد ٨ شباط ١٩٤٦ .

(٦) المصدر نفسه ، عدد ٣١ تشرين الاول ١٩٤٧ .

(٧) المصدر نفسه .

(٨) يغئال آلون « اسرائيل: الكفاح من اجل الأمل » ، ترجمة نخلة كلاس ، اصدار مكتب التعبئة والتنظيم والدراسات ، (فتح) ، ١٩٧٩ ، ص ١١٣ .

(٩) المصدر نفسه ، ص ٩٢ .

(١٠) *«The Arab - Israeli Dilemma»*, Fred. J. Khouri Syracuse University Press, 1968, New York, P. 86.

(١١) المصدر نفسه ، ص ١٢٥ .

(١٢) المصدر نفسه ، ص ٩٧ .

(١٣) *«The Corenant and the Sword, Arab - Israeli Relatione»*, Earl Berger, London, 1965, P. 81.

(١٤) المصدر نفسه ، ص ٨٧ .

(١٥) *«Between Arab and Israel»*, Luet. General E.L.M. Burnes, Beirut, 1969, P. 43.

(١٦) المصدر رقم (١١) ، ص ١٩٧ .

(١٧) المصدر رقم (١٦) ، ص ٤٧ .

(١٨) *«The Memories of Sir A. Eden»*, Full Circle, London, Cassel, 1960 P. 512.

(١٩) « القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني » ، بيروت ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ١٩٧٣ ، ص ٥٠١ .

(٢٠) « هيرالد تريبيون » ، ٣١/١٠/١٩٦٧ .

(٢١) «هارتس » ، ١٩/٢/١٩٧٦ .

(٢٢) « دافار » ، ٢٣/٧/١٩٧٩ .

(٢٣) المصدر رقم (٨) ، ص ٦٢ .

(٢٤) « دافار » ، ٢٢/١/١٩٧٥ .

(٢٥) المصدر نفسه ، ٢٦/٢/١٩٧٥ .

(٢٦) المصدر نفسه ، ٢٣/٧/١٩٧٩ .

(٢٧) « جيروزاليم بوست » ، ٢٢/٦/١٩٧٥ .

محمد قرشن

الهجرة والسكان ودورهم في عملية النمو

مفهوم الاسترزاع الاقتصادي

بني المجتمع الصهيوني منذ تأسيسه على ما يسمى بعملية الاسترزاع الاقتصادي (The Economy of Trans Plantation Process) ، وهي تختلف عن عملية الهجرة الاقتصادية البحت . (The Pure Economic Immigrant Process) . ففي الاولى تزداد فرص العمل المتاحة كلما ازدادت الهجرة ، اي أن النمو الاقتصادي مرتبط باستمرار عملية الهجرة ، فاذا توقفت عكست تأثيرها السلبي مباشرة ، لا على القدرة الاستيعابية للاقتصاد الداخلي فحسب ، بل، وهذا هو الأهم ، على استمرار نمو وتقدم الاقتصاد ككل .

أما في الحالة الثانية (الهجرة الاقتصادية البحت) ، فان حجم الهجرة يتوقف على فرص العمل المتاحة : أي على مرحلة النمو الاقتصادي . ففي الحالة الاولى ، كانت الهجرة هي المتغير المستقل ، وكان النمو الاقتصـــادي بمثابة المتغير التابع بحكم تأثره المباشر بحجم ونوعية الهجرة . اما في الحالة الثانية ، فان النمو الاقتصادي هو المتغير المستقل ، والهجرة (حجمها ونوعيتها) ، هي المتغير التابع . وقد عرفت أوروبا الغربية ، وكذلك استراليا ونيوزيلندا ، النوع الثاني من الهجرة: حيث كانت الدول الاوروبية عموما تفتح الابواب على اتساعها امام الهجرة (الكيفية والكمية) ، طبقا لطبيعة الاحتياجات التي تتطلبهامرحلة النمو الاقتصادي . وعلى العكس من ذلك ، تقوم بتقييد عملية الهجرة الى درجة الحظر الكامل احيانا ، اذا ما أصابت الاقتصاد القومي للدولة حالة من الركود والكساد الاقتصادي . فقد فتحت الدول الغربية (ألمانيا ، بريطانيا ، النمسا ، السويد ، فرنسا ، الـــخ ..) أبواب الهجرة الكمية والكيفية بعد الحرب العالمية الثانية ، وكان هذا طبيعيا بسبب احتياجاتها للأيدي العاملة من مختلف الجنسيات ، لاعادة تعمير ما دمرته الحرب . اما النوع الاول من الهجرة (الاسترزاع الاقتصادي) ، فقد عرفته ، الى جانب الكيان الصهيوني ، كل من روديسيا وجنوب افريقيا ، وفي مراحل معينة كل من الولايات المتحدة وكندا ، مع اختلاف نظرة وتطبيق كل منها لهذه العملية . فالولايات المتحدة وكندا كانتا بأمس الحاجة الى

مهاجرين دائمين لا مؤقتين ، اي مهاجرين يتم سلخهم عن أوطانهم الام ، ومعايشة وطنهم الجديد الولايات المتحدة . فالفرق بين ظاهرة الاستزراع في كل من الولايات المتحدة وكندا من جهة ، وبين اسرائيل والدولتين العنصريتين في جنوب القارة الافريقية ، هو : ان عملية الزرع السكاني في الولايات المتحدة تتم وفق حاجة الاقتصاد القومي للايدي العاملة ، أي أن النمو الاقتصادي هو الذي يحدد حجم ونوعية الهجرة ، تماما كما في الهجرة الاقتصادية البحت . ويتم ذلك باشراف ومراقبة الدولة ، وبدون وجود أي خلل في النسبة التكوينية للسكان ، ومن جهة أخرى ، فان عملية الزرع تتم على أرض الولايات المتحدة نفسها : أي ضمن حدودها الاقليمية المشروعة ، وليس عن طريق حقوق الآخرين كما هو حاصل في كل من اسرائيل وجنوب افريقيا وروديسيا . فالأرض الافريقية ليست ملكا للأقلية البيضاء في روديسيا وجنوب افريقيا ، وانما هي ملك للافريقيين أنفسهم ؛ حيث ساهمت الامبريالية البريطانية بشكل مباشر ، اثناء فترة حكمها القارة الافريقية ، بالتعاون مع الامبريالية الفرنسية ، في زرع العنصر الابيـض جنوبي القارة ، بهدف حماية مصالحهما الاستراتيجية . وقد حاولت فرنسا ، ابان استعمارها الجزائر ، أن تكرر النهج نفسه ، لـكن نضال الشعب الجزائري حال دون نجاح هذا المخطط الاستعماري . والشيء نفسه يقال عن الاستزراع السكاني فوق الارض الفلسطينية ، مع فارق واحد ، هو أن الزرع السكاني في جنوب افريقيا وروديسيا تم دون عملية طرد اجباري للسكان المحليين ، الا في حالات خاصة جدا ، بينما تمت عملية الزرع السكاني في فلسطين بطرد السكان الاصليين واستبدالهم بسكان جدد .

ان عملية الاستزراع الاقتصادي ، وبعد فترة من الزمن (٢٥ سنة كحد أدنى) تتحول ، تدريجيا ، الى واقع جديد له خصائصه وسماته المتميزة : أي يجب ألا يخطر في بال أحد أنه لو توقفت الهجرة الى الكيان الصهيوني ، فان ذلك سيعني بداية انهيار الاقتصاد الاسرائيلي ، وبالتالي انهيار آلية النمو الاقتصادي ، مما يؤثر على قوة والية الحرب العدوانية . ان مثل هذا التصـور الخاطىء انما ينتج عن الفهم الميكانيكي الجامد لمفهوم عملية الاستـزراع الاقتصادي . فاستمرار زيادة معدل الهجرة للسنوات الـ ٢٥ الاولى يعتبر شيئا أساسيا وضروريا جدا لاستمرار بناء الدولة : فلا يعقل أن تتمكن دولة عدد سكانها لا يتجاوز الـ ٨٠٠ ألف ، من القيام بالمهمات التي قامت بها اسرائيل . فعدد سكان اسرائيل لو لم يتضاعف أربع مرات منذ عام ١٩٤٨ ، لتغير بكل تأكيد مفهوم دولة اسرائيل على الأقل بالنسبة لدورها الاستعماري في المنطقة وقوتها العسكرية المباشرة ، وهذا يعني تحولها الى دولة محمية من قبل الاستعمار مباشرة ، وبالقوة العسكرية الغربية . ولكن ، كما هو حاصل في الدولتـين العنصريتين في جنوب افريقيا ، فان حجم السكان الحالي لكلتيهما يسمح لهما بالاستمرار . اذن ، فعملية الاستزراع الاقتصادي مفهوم شمولي ، وليست رهنا بحالة مؤقتة ؛ أي أنها تقوم على مبدأ الزرع السكاني وتعتمد عليه ، ولكن بعد فترة حدها الادنى ٢٥ سنة ، يصبح هذا المجتمع ، الذي أسس على مفهوم الاستزراع الاقتصادي ، ذا خصائص بدأت تتميز بها هذه الدولة عن غيرها ؛ أي يصبح لها مفهوم أمني واقتصادي وعسكري واجتماعي يختلف بالتأكيد عن مفهوم أي دولة ، لاعتبارات لا نعتقد أنها خافية على أحد ، وهذه الاعتبارات تعود لاختلاف البنية الانتاجية وتطورها الطبيعي وطبيعة السكان والدور الذي عليها ان تلعبـه في المنطقة التي تتواجد فيها ، وعلاقتها بالدول الغربية والنامية ، الخ ..

من هنا ، فان الذين يتصورون ان توقف الهجرة عن اسرائيل ، حاليا ، سيؤدي الى انهيار اقتصادها ، يكونون مخطئين جداً . فالهجرة ، بعد استكمال البناء الانتاجي والاقتصادي والاجتماعي ، تفقد دورها كمتغير مستقل يؤثر على مجرى البناء الانتاجي والاقتصادي .

فأثر الزرع السكاني في الولايات المتحدة كان واضحاوملموسا،وفي هذا المجال يقول . ج . ستوكويل (Stockwell) ، استاذ علم الاجتماع في احدى الجامعات الاميركية « ان معظم المهاجرين كانوا من البالغين الذين وفدوا على البلاد ، عندما كان الاقتصاد المطرد التوسع بأشد الحاجة الى قوة عاملة أكبر » ، ويضيف : « من العسير تصور الولايات المتحدة بالثراء والنفوذ اللذين يتوفران لها اليوم دون هجرة السنوات الماضية »[1] .

بهذا نكون قد وضحنا الفرق بين عملية الاستزراع الاقتصادي وبين عملية الهجرة الاقتصادية البحت ، من الناحيتين الاقتصادية والعملية .

حجم الهجرة

شهدت فلسطين ، حتى سنة ١٩٤٨ ، سبعة أفواج رئيسية من المهاجرين ، تم وصول معظمها باشراف ومعرفة الاستعمار البريطاني . ويمكن تحديد هذه الافواج وفقا للتسلسل الزمني ، كما يلي :[2]

تسلسل الافواج	الفترة الزمنية	العدد
الفوج الاول	١٨٨٢ ـ ١٩٠٢	٢٠ ـ ٣٠ ألف مهاجر
الفوج الثاني	١٩٠٤ ـ ١٩١٤	٣٥ ـ ٤٠ ألف مهاجر
الفوج الثالث	١٩١٩ ـ ١٩٢٣	٣٥ الف مهاجر
الفوج الرابع	١٩٢٤ ـ ١٩٣١	٨٢ الف مهاجر
الفوج الخامس	١٩٣٢ ـ ١٩٣٨	٢١٧ الف مهاجر
الفوج السادس	١٩٣٩ ـ ١٩٤٥	٩٢ ألف مهاجر
الفوج السابع	١٩٤٦ ـ ١٩٤٨	٦٢ ألف مهاجر
المجموع		٥٦٢ ـ ٥٧٨ ألف مهاجر

أما بعد سنة ١٩٤٨ ، فقد شهدت فلسطين وصول ثلاثة افواج رئيسية من المهاجرين .

الفوج الأول	١٩٤٩ ـ ١٩٦٤	١,١٠,٦٠٠ مهاجر[3]
الفوج الثاني	١٩٦٥ ـ ١٩٦٨	٨١,٢٣٧ مهاجر[4]
الفوج الثالث	١٩٦٩ ـ ١٩٧٥	٢٧٩,٢٦٥ مهاجر[4]
المجموع		١,٤٦٣,٢٠٢

واذا اضفنا لهذا المجموع ١٩,٨٧٩ الف مهاجر وصلوا سنة ١٩٧٦ ، و ١٤ ألف مهاجر وصلوا خلال الأشهر الثمانية الاولى من سنة ١٩٧٧ ، لاتضح لنا أن الحجم الكلي للمهاجرين

الذين وصلوا الى أرض فلسطين ، منذ سنة ١٨٨٢ الى النصف الثاني من سنة ١٩٧٧ ، بلغ ما بين ٢,٠٥٧,٠٨١ الى ٢,٠٧٢,٠٨١ تقريبا ، والرقم الأخير هو أقرب للحقيقة ، لأنه ، وفق ما جاء في الدليل الاحصائي الاسرائيلي لسنة ١٩٧٦ ، فان اجمالي عدد المهاجرين من سنة ١٩١٩ الى ١٩٧٥ بلغ ٢,٢٢,٠٣٢ ، يضاف اليه عدد الذين هاجروا ما بين ١٨٨٢ و١٩١٨ ، وقدر بما بين ٥٥ و٧٠ الف مهاجر ، فيكون الاجمالي ، طبقا لهذا التقدير ، ما بين ٢,٠٧٧,٠٣٢ و ٢,٠٩٢,٠٣٢ . واذا اضفنا لهذه الارقام عدد الذين وفدوا الى اسرائيل خلال سنتي ١٩٧٦ و١٩٧٧ ، فان اجمالي عدد المهاجرين الذين وفدوا الى فلسطين منذ سنة ١٨٨٢ حتى منتصف سنة ١٩٧٧ ، يبلغ ما بين ٢,١١٠,٩١٢ و ٢,١٢٥,٩١٢ .

واذا علمنا ان عدد سكان اسرائيل من اليهود يبلغ ٣,٢٠٠,٠٠٠ (٥)، لاتضح لنا ان الزيادة الطبيعية الصافية ، الناجمة عن التوالد الطبيعي ، منذ سنة ١٨٨٢ حتى منتصف سنة ١٩٧٧ ، بلغت ٨٩٤,٠٨٨ يهوديا فقط ، خلال الـ ٩٥ عاما الماضية ، أي بمعدل سنوي مقداره ٩٥٠٠ شخص تقريبا . واذا أردنا ان نستخرج معدل المواليد السنوي بعد سنة ١٩٤٨ ، ولغاية ١٩٦٦ ، باعتبارها سنوات النمو الاسرائيلي في مختلف المجالات *(الصناعية ، الزراعية ، الخ ..) ، فقد بلغت ٥٢٤,٥٧٦ : أي بمتوسط سنوي مقداره ٢٩ الف نسمة خلال الـ ١٨ عاما (١٩٤٨ ــ ١٩٦٦) . والسؤال الهام الذي يطرح نفسه هو : ما هو حجم السكان الذي يمكن للكيان الصهيوني استيعابه ؟ أي كم سيكون عدد السكان في الكيان الصهيوني خلال ما تبقى من القرن الحالي ؟ هذا اولا ، وثانيا : ما هو الحد الاقصى لعدد اليهود الذين يمكن استيعابهم داخل اسرائيل ؟ أي ما هو الحجم الذي ستستقر عنده الزيادة في عدد سكان الكيان الصهيوني ؟ وبتعبير آخر ، متى ستتوقف الهجرة الى اسرائيل ؟ كل هذه الأسئلة وغيرها ، من الصعب الاجابة عليها بلغة القطع والجزم ، لكن كل ما يستطيع الباحث ــ أي باحث ــ اعطاءه ، هو مجرد مؤشرات وتقديرات تتراوح درجة دقتها بين درجة قرب الباحث من الكيان الصهيوني ، ودرجة متابعته تطور لا الزيادة السكانية في اسرائيل فحسب ، بل متابعته مختلف جوانب الحياة فيها ، وأخيراً درجة وعي الباحث للايديولوجية الصهيونية والاسس والمرتكزات التي تقوم عليها . فاذا استند الباحث لهذه المؤشرات ، فان تقديره سيكون أقرب للحقيقة .

وسنحاول ، فيما يلي ، ألاجابة على بعض الاسئلة السالفة الذكر .

معظم التقديرات الاحصائية تشير الى ان عدد سكان الكيان الصهيوني سيصل، في نهاية سنة ١٩٩٥، الى ٤,٥ ملايين يهودي** : اي أن السكان اليهود سيزدادون بنحو مليون ونصف

---

* باستثناء سنة ١٩٦٦ ، حيث تعتبر سنة رديئة بالنسبة للاقتصاد الاسرائيلي وبداية انتكاسة النمو الاقتصادي .

** التقدير يشمل السكان اليهود فقط . أما السكان العرب المقيمون داخل الأرض المحتلة منذ سنة ١٩٤٨ ، فسيبلغ عددهم نحو مليون ونصف المليون مواطن فلسطيني مع نهاية سنة ١٩٩٥ .

المليون ، خلال الـ ١٧ عاما القادمة ، وستعود معظم الزيادة المشار اليها لعامل الهجرة من الخارج . فقد سجلت الاحصائيات الاسرائيلية أن ٦٠٪ من الزيادة السكانية ، بين ١٩٤٨ ، و ١٩٧٣ ، تعود الى تدفق المهاجرين، بل انها بلغت ٨٨,٢٪ من الزيادة السكانية بين ١٩٤٨ و ١٩٥٢(٦) . لكن هذا الحجم السكاني أقل من حاجة اسرائيل الدفاعية والاقتصادية ايضا. لذلك ، فان الطاقة الاستيعابية للكيان الصهيوني هي اكبر مما هو متوقع للزيادة السكانية ، فاسرائيل تهيىء نفسها الان للقيام بدور الحارس الامين لمصالح الامبريالية بالمنطقة ، مستفيدة من الاوضاع العربية القائمة . لذلك ، فهي تشعر بأن هذا العدد (الحجم) السكاني لا يلبي مهماتها في المنطقة . لذا ، فالكيان الصهيوني قادر على استيعاب هذا العدد . بل انه يعمل جاهدا لكي يصل بحجم سكانه الى ٦ ملايين نسمة مع نهاية هذا القرن اذا تمكن من ذلك. وسنرى بعد قليل ، واثناء عرضنا مصادر الهجرة ، أن امكانية الوصول الى هذا الرقم مستحيلة بحكم عوامل خاصة بالكيان الصهيوني نفسه ، وأخرى خاصة بتناقص حجم الهجرة من الخارج ، وثالثة خاصة بازدياد ظاهرة التساقط ، ورابعة خاصة بضعف الايديولوجية الصهيونية في اوساط يهود العالم ، وخامسة بحكم حركة النزوح من اسرائيل أو ما اطلق عليه اسم الهجرة المعاكسة . فالعدد الاجمالي ليهود العالم يبلغ نحو ١٤ مليونا، موزعين على القارات كما يلي :(٧)

القارة	العدد	النسبة المئوية
اوروبا والاتحاد السوفياتي وتركيا	٤,٠٩٠,١٥٠ *	٢٩٪
اميركا (الشمالية والجنوبية)	٦,٩٠١,٥٤٥	٤٩٪
فلسطين المحتلة	٢,٩٠٧,٥٦٠	٢٠٪
افريقيا	٠,١٧٦,٦٩٠	١,٥٪
استراليا ونيوزيلندا	٠,٠٧٦,٢٠٠	٠,٥٪
المجموع	١٤,١٥٢,١٥٠	١٠٠٪

ان مؤشرات السنوات الاخيرة للهجرة السكانية من الخارج ، تشير الى استقرارها . فمنذ سنة ١٩٧٠ ، وحتى نهاية ١٩٧٦ ، بلغ عدد المهاجرين ٢٤١,٥١١ : أي بمعدل سنوي مقداره ٢٤,٥٠٠ تقريبا ، وهذا يعني أن معدل الهجرة خلال الاعوام القادمة سيسير بالمعدل نفسه كحد أقصى : لان متوسط عدد المهاجرين من ١٩٦٥ الى ١٩٦٩ ، بلغ ٢٢,٨٢٨ مهاجرا أي أن الـ ٢٤,٥٠٠ تشكل الوضع الامثل بالنسبة لحجم الهجرة ، ويعود ذلك لاسباب كثيرة سنعالجها بعد قليل ضمن « مشاكل الاستيعاب » ، ولكننا نقول هنا ، أن مصادر الهجرة من الدول الاوروبية هي في وضع لا يسمح لها بزيادة المهاجرين ٠ لان عددهم ليس كبيرا أولا ، وثانيا لان معظم الجاليات اليهودية في الدول الاوروبية الغربية من كبار التجار ورجال الأعمال : أي أنهم ليسوا على استعداد للتضحية بأعمالهم للانتقال الى أرض الميعاد المزعومة .

* يبلغ اجمالي يهود الاتحاد السوفياتي ٢,٢٥٠,٠٠٠ ٠ اي ان اجمالي عدد اليهود هناك يتجاوز نصف عددهم في اوروبا .

فقد تم تهجير كافة اليهود الفقراء الذين لم يكونوا يملكون حتى أجرة السفر خلال الـ ٧٠ عاما الماضية ، ويؤكد ذلك Alex Rubner في كتابه « الاقتصاد الاسرائيلي » : حيث يتضح ان ٩٠٪ من المهاجرين لم يدفعوا أجور سفرهم ؛ إذ وصلوا الى البلاد دون أي مصدر مالي ، الى جانب أنهم لم يكونوا منسجمين مع المجتمع الجديد الذي نقلوا اليه . لذلك ، فعصر الهجرة الذهبي قد انتهى فعلا . ومن توزع اليهود على الدول الغربية الرئيسية ، نجد أن عددهم لا يسمح بالهجرة باعداد كبيرة .

ويبين الجدول التالي «٨» حجم اليهود في دول اوروبا الغربية الرئيسية

الدولة	العدد (بالآلاف)
فرنسا	٥٥٠
بريطانيا	٤١٠
بلجيكا	٤٠
ايطاليا	٣٦
المانيا الاتحادية	٣٢
هولندا	٣٠
سويسرا	٢١
العدد الاجمالي	١١١٩

أن أقصى ما يمكن أن يأتي من الدول الغربية ، خلال ما تبقى من هذا القرن ، لن يتجاوز ، في احسن الظروف ، نصف هذا العدد (مع افتراض ثبات ، واستقرار كافة العوامل الأخرى المؤثرة في معدل الهجرة) . فالمصدران المرشحان لزيادة عدد المهاجرين هما آسيا وافريقيا للأسباب التالية :

أولا : انخفاض المستوى المعيشي في هاتين القارتين بشكل عام : وهذا من شأنه أن يشكل حافزا لدى اليهود في هذه البلدان للهجرة الى اسرائيل ، بحكم أن مستوى المعيشة فيها أفضل منها في العديد من الدول الآسيوية والافريقية .

ثانيا : ان اسرائيل نفسها ستركز ، خلال العقدين القادمين ، على اليهود في هذه المناطق : لأنها بحاجة الى أيد عاملة وجنود ، وهذا لا يمكن الحصول عليه عن طريق يهود أوروبا .

ثالثا : ان هناك عقبات بدأت بالظهور بالنسبة ليهود الاتحاد السوفياتي ، بما يخص حجم ونوعية الهجرة وظاهرة التساقط ، او بحكم ضعف العامل الايديولوجي لديهم .

من هذا نستنتج أن الزيادة الرئيسية في الهجرة ستأتي من الدول الآسيوية والافريقية حيث الحجم الكلي لعدد اليهود في هاتين القارتين يبلغ ٢,٠٨٤,٢٥٠ يهوديا .

أما بالنسبة ليهود الاميركتين ، فان الوضع مختلف قليلا : حيث لا تريد اسرائيل أن

ترفع حجم الهجرة من الولايات المتحدة لأسباب كثيرة اهمها :

أ - ان الولايات المتحدة الامبركية ذات أهمية كبيرة جدا بالنسبة لاسرائيل : . فهي المورد الرئيسي لكل احتياجات اسرائيل الدفاعية والمالية ، الخ .. لذلك فهي تهدف ، بالتعاون مع المنظمات الصهيونية العاملة في الولايات المتحدة ، الى قصر الهجرة على أنواع معينة من المهاجرين ، وذلك مثل اولئك الذين ليست لديهم مصادر جيدة للدخل ، والذين يعملون في مهن ليست ذات أهمية (عمال خدمات ...). فالهجرة من الولايات المتحدة لاسرائيل تتركز على هذه الفئات ، الى جانب الطلب من أصحاب رؤوس الاموال اليهودية لتصدير بعض رؤوس اموالهم الى اسرائيل لتشغيلها ، وهذا الهدف مهم جدا بالنسبة لاسرائيل من حيث انعاش اقتصادها وبناء مستعمراتها . **وهذا يعني ان اسرائيل لا تهدف الى زيادة حجم الهجرة من الولايات المتحدة ، بقدر ما تهدف الى زيادة حجم الاموال المستوردة من قبل يهود الولايات المتحدة .**

ب - ان اسرائيل ، وهي تجتاز مرحلة التسوية السلمية ، بحاجة الى أدوات الضغط الصهيوني داخل الكونغرس الامبركي ، لافشال أية محاولة قد يفكر فيها أي رئيس للولايات المتحدة بشأن أزمة الشرق الاوسط بعيدا عن المخططات الصهيونية ، كما فعلت أيام كنـدي ، وكذلك حينما افشلت البيان السوفياتي - الامبركي المشترك ، بشأن القضية الفلسطينية ، وقبله افشالها مشروع روجرز . كل هذا تم بفضل أدوات الضغط الصهيوني : أي من قبل أصحاب رؤوس الاموال اليهود في الولايات المتحدة . فاسرائيل توازن بين المكاسب التي تحصل عليها من جراء هجرة يهود الولايات المتحدة من ناحية ، والمكاسب التي تحصل عليها من جماعات الضغط الصهيوني من الناحية الاخرى . لكن يجب الا يعني هذا أن مساعدات الولايات المتحدة لاسرائيل هي نتيجة للضغط الصهيوني ، لا لتطابق المصالح الامبركية والصهيونية في المنطقة . فلا شك بوجود الضغط ، ولكن - وبقوة اكبر - لا مجال للشك في أن الدعم الامبركي لاسرائيل ، يتجاوز ادوات الضغط الى التطابق في توزيع المهمات بينهما ، لضرب النضال العربي التقدمي المعادي لكافة اشكال السيطرة الرأسمالية .

جـ - لا يتوقف الامر عند هذه الحدود ، بل يتم استغلال يهود الولايات المتحدة للقيام بحملة معادية للاتحاد السوفياتي ، بشأن موقفه من الهجرة . وقد استخدمت أصوات الجالية اليهودية داخل الكونغرس لمنع تجديد الاتفاقية التجارية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، وربطتها بالسماح ليهود الاتحاد السوفياتي بالهجرة اليها .

هذا الى جانب العديد من المهمات المسندة للمنظمات الصهيونية في الولايات المتحدة على كافة الاصعدة السياسية والاعلامية والمالية .

فطبقا للمعايير الاقتصادية البحت ، ليس في مصلحة اسرائيل ان تزيد من حجم الهجرة من الولايات المتحدة اليها : لأن المهاجرين من الولايات المتحدة لا يقومون عادة بالاعمال التي يقوم بها المهاجرون القادمون من الشرق (الاسفارديم) ° فهم لا يسكنون المستعمرات الحدودية ، الى جانب أن ازدياد الهجرة من الغرب يولد حالة من التناقض بين اليهود الشرقيين والغربيين مما يؤثر (مع استمرار العملية) على عدم تجانس البناء السكاني داخلها .

ومن جهة اخرى ، نلاحظ ازدياد الهجرة المعاكسة من اسرائيل الى الولايات المتحدة . فطبقا لتصريحات اريئيل شارون ، وزير الزراعة ومسؤول لجنة الاستيعاب ، فان ما يزيد عن ٢٠٠ الف نازح قد غادروا البلاد الى الولايات المتحدة بين سنة ١٩٤٨ وشهر مارس(آذار)من سنة ١٩٧٧ ، طبقا للاحصائيات الرسمية . لكن العدد الحقيقي يزيد عن ٤٠٠ ألف نازح : فمدينة نيويورك وحدها استقبلت ١٥٠ الف نازح(٩) . هذا يعني ان اكثر من ١٠٪ من سكان اسرائيل يعيشون بالخارج . وهؤلاء من الذين يحملون الجنسية الاسرائيلية،والذين سبق لهم أن هاجروا الى اسرائيل وخرجوا منها بقصد العمل .

اذن ، فاسرائيل ، وضمن خططها التهجيرية ، لا تهدف الى زيادة الهجرة من الولايات المتحدة للاسباب السالفة الذكر ، وتقتصر الهجرة على فئات محدودة سبق الاشارة اليها . أما يهود اميركا الجنوبية ، فينطبق عليهم ما ينطبق على يهود اسيا وافريقيا : أي أن من المنتظر أن تزداد الهجرة من هذه المناطق لاسرائيل .

الهجرة من الاتحاد السوفياتي

قليلة تلك الدراسات التي عالجت هجرة اليهود السوفيات بطريقة موضوعية ، وبأسلوب علمي قائم على أساس تحليل لظروف ومزايا اليهود السوفيات خلال الحقب التاريخية التي انقضت على وجودهم هناك من ناحية ، ولطبيعة وظروف الاتحاد السوفياتي من ناحية أخرى . أي أن معالجة هجرة اليهود السوفيات كانت من باب العلم والخبر ، وكانت احيانا من باب الغمز على مواقف الاتحاد السوفياتي . ولسنا هنا في معرض الدفاع عن الاتحاد السوفياتي ، فمواقفه ودعمه المستمر للدول العربية ، وللمقاومة الفلسطينية ، هي خير مدافع ، خصوصا بعد حرب حزيران ١٩٦٧ . ان المجال لا يتسع لمعالجة الجوانب المختلفة لهجرة اليهود السوفيات لاهميته ليس فقط بالنسبة لعدد اليهود الذين يهاجرون سنويا الى الأرض المحتلة ، وإنما أيضا لمصلحة النضال المشترك بين الدول العربية المناهضة للاستعمار وبين الاتحاد السوفياتي الذي يقف في الخندق نفسه المعـادي لكل أشكال الاستعمار والسيطرة الرأسمالية على موارد الدول النامية . فلا بد من معالجة الموضوع بكافة زواياه ، وان نحدد بدقة موقع الخطأ — ان وجد — لأنه بات من الضروري ولوج هذا الباب لمصلحة كلا الطرفين (العربي والسوفياتي) . لذلك ، سنحاول ، فيما يلي ، معالجة الموضوع ، املين أن تتاح لنا الفرصة ، في المستقبل القريب ، لدراسة أعمق وأشمل لموضوع الهجرة من الاتحاد السوفياتي ، حيث ان مـن الضروري ان توضع امام كل الباحثين حقيقة موقف الحكومة السوفياتية الرسمي من هجرة اليهود .

وقبل أن ندخل في معالجة الموضوع لا بد من توضيح ما يلي :

١ — إننا ننطلق من أن الاتحاد السوفياتي وكافة دول المنظومة الاشتراكية ، تقف معنا وفي الخندق النضالي والكفاحي نفسه ، لا فقط ضد الاستعمار والصهيونية ، وإنما أيضا في تدعيم الاستقلال الوطني ، وترسيخ دعائم الاقتصاديات القومية للدول العربية .

٢ — ان الاتحاد السوفياتي أكد دائما حق شعبنا الفلسطيني في تقرير مصيره بنفسه وفوق أرضه ، وقام بترجمة هذا التأكيد عمليا (ماديا) بالمساعدات العسكرية والبعثات التربيبة والتدريسية (الجامعية) ، ومعنويا من خلال تأييده المتواصل لكافة القرارات الدولية

المساندة للحق الفلسطيني .

٣ ـ ان مناقشتنا موضوع الهجرة ، إنما نبتغي منها توضيح وإجلاء بعض الجوانب المتعلقة بهجرة اليهود السوفيات .

٤ ـ ان قاعدة « المناقشة الموضوعية » بين الأصدقاء الاستراتيجيين يجب أن تستمر وتتدعم من خلال استمرار الحوار البناء الهادف لتقريب وجهات النظر بشأن مختلف القضايا التي تطرح من كلا الجانبين .

٥ ـ لهذا ، فان أي ملاحظات سترد هنا إنما تنطلق من هذا المنظور ووفقا لقاعدة « تعزيز الحوار بين الأصدقاء الذي هو الطريق الحقيقي لدعم التحالف » .

لا توجد لدينا احصائيات دقيقة عن حجم الهجرة من الاتحاد السوفياتي الى اسرائيل قبل سنة ١٩٦٨ ، ولكن من بين الافواج السبعة الرئيسية التي وفدت الى فلسطين قبل سنة ١٩٤٨ ، كان الفوج الاول والثاني والرابع من دول أوروبا الشرقية ، وتحديدا من الاتحاد السوفياتي وبولندا ورومانيا (راجع ما تقدم) . أما بعد سنة ١٩٦٨ ، فان الاحصائيات أصبحت أكثر انتظاما ودقة . فمنذ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٨ ، وحتى آذار (مارس) ١٩٧٧ ، هاجر من الاتحاد السوفياتي الى اسرائيل نحو ١٢٦ الف مهاجر يهودي ، تساقط منهم ١٩ الفا ، والباقون (١١٧ الفا) وصلوا الى اسرائيل[١٠] ، أي بمعدل سنوي مقداره ١٧ الف مهاجر ، وهي نسبة قليلة قياسا بأعداد المهاجرين من الاقطار الاخرى، وتشكل ٥,٢٪ فقط من اجمالي اليهود الموجودين في الاتحاد السوفياتي البالغ عددهم ٢,٢٥٠,٠٠٠ . وقبل ان نعرض حجم وطبيعة المهاجرين من الاتحاد السوفياتي ، وكذلك نسبة التساقط وأسبابها ، لا بد من أن نشير الى أسباب الهجرة نفسها : أي لماذا يطالب اليهود فقط من بين ابناء القوميات العديدة الموجودة في الاتحاد السوفياتي ، بالهجرة ، ولماذا لا يقوم الارمن مثلا بعملية هجرة من الاتحاد السوفياتي ؟ويمكن القول بأن الفكرة الصهيونية القائلة بضرورة تجميع كل يهود العالم في فلسطين ، قد نمت بين مختلف الجاليات اليهودية بسرعة ، ولم تتأثر بتشتت اليهود في بقاع الارض . كما يمكن القول بأن الايديولوجية العنصرية للصهيونية قد انتشرت في صفوف اليهود ، وتمكنت من تحويل النظريات الى وقائع مادية ملموسة . وتطبيقا لهذا ، فقد أقاموا المنظمات السياسية والاجتماعية الخاصة بهم في مختلف الاقطار ، وبدأت هذه المنظمات ، خصوصا بعد الحرب العالمية الاولى ، بتوجيه جزء غير قليل من اليهود ، مستغلة الظروف والصراعات الدولية التي سبقت الحرب والتي تلتها ، بحيث أصبحت المنظمات الصهيونية هي الموجه الفعلي لكافة النشاطات الخاصة باليهود ، حتى ان تأثيرها امتد ليشمل دولا اوروبية عديدة .

وبعد انتصار الثورة البلشفية في الاتحاد السوفياتي سنة ١٩١٧ ، حاول الحزب الشيوعي السوفياتي حل مشكلة كافة القوميات وانهاء عمليات القهر التي لحقت بمختلف الاقليات ذات الصبغة القومية . ولكن هذه المحاولة كانت تصطدم دوما بعقلية المنظمات والاحزاب اليهودية المتعددة في الاتحاد السوفياتي ، ولم يبق مفكر شيوعي واحد الا أدان منهج وأسلوب تعاطي المنظمات الصهيونية في القضايا الدولية والمحلية ، وكان لينين قد شخص

أمراض اليهود الى درجة انكاره الكلي فكرة الشعب اليهودي ، واصفا اياها بأنها مفلسة من الناحية العلمية ورجعية في معناها السياسي . وقد صدق كلام لينين تماما :فبعد ما يزيد عن ٥٠ عاما تأكدت صحة وجهة نظره ، وها هي الدولة الصهيونية تقوم باغتصاب الارض الفلسطينية والعربية للمزيد من التوسع ، بالارتباط مع الرأسمالية والاستعمار . فهل نصل الى النتيجة القائلة بأن الاتحاد السوفياتي لم يتمكن بعد من حل ما اصطلح على تسميته بمشكلة اليهود السوفيات بشكل كامل ؟

ان الاجابة على هذا السؤال ، يتطلب بالضرورة وللامانة العلمية ، أن نشير الى الهجمة الشرسة التي تعرض لها الاتحاد السوفياتي ، وما زال ، من قبل القوى الرأسمالية العالمية وعملائها المنتشرين في بقاع هذه الأرض. فقد وجد هؤلاء في موضوع اليهود السوفيات، مادة دعائية لهم ضد ما أسموه بالنفوذ الشيوعي المتنامي في المنطقة العربية والعالم اجمع ، وكذلك مادة تحريضية لتأليب الدول والشعوب ضد الاتحاد السوفياتي . وحيث أن قوى الشر والعدوان تملك من الوسائل والاساليب الدعائية ، الى جانب امتلاكها الثروات المالية الضخمة ، تمارس بها عمليات الابتزاز الرخيصة،أما يجعلها قادرة على التأثير على بعض الدول في العالم .

ولسنا هنا في معرض تبرير عدم نجاح الاتحاد السوفياتي الكامل في حل مشكلة الاقلية اليهودية ، ولكننا بالمقابل لا نقلل من هذا التأثير الذي يمارس يوميا بدعم كامل من الولايات المتحدة الاميركية ، في محاولة منها للطعن في قدرة الاتحاد السوفياتي على حل مشكلة الاقليات ، وتشويه مفهوم البناء الاشتراكي . فقد امتزجت العوامل الاربعة التالية في عدم نجاح الاتحاد السوفياتي الكامل في حل مشكلة الاقلية اليهودية ، وبالتالي فان هذه العوامل نفسها تعتبر سببا لاستمرار عملية الهجرة منه

١ ــ عدم استعداد بعض الفئات أو الجماعات اليهودية في الاتحاد السوفياتي للاندماج في الحياة الاجتماعية والاقتصادية ، كغيرهم من اليهود أو القوميات الأخرى ، وهذا يعود بدوره لعدة أسباب وعوامل منها .

أ ــ تأثير الدعاية الغربية والصهيونية عليهم .

ب ــ التركيز على قضيتهم على النطاق العالمي ، في محاولة للحصول على عطف وتأييد بعض القوى والمنظمات الأوروبية المناهضة للاتحاد السوفياتي .

جـ ــ الاغراءات المادية وغيرها التي تقدم لمن يهاجر من الاتحاد السوفياتي .

د ــ محاولة تشويه مواقف الاتحاد السوفياتي من القضايا القومية .

٢ ــ عمليات الدعاية والتحريض السافرة ، المواجهة من قبل الولايات المتحدة الأميركية وكافة القوى الرأسمالية الأخرى .

٣ ــ لم تحقق البرامج والحلول المقترحة لحل « مشكلة الأقلية اليهودية » في الاتحاد السوفياتي أهدافها الكاملة بعد . وسوف نرى ، بعد قليل ، أن الاتحاد السوفياتي تمكن ، الى حد ما في خفض عدد اليهود المهاجرين منه إلى إسرائيل ، وذلك بزيادة ظاهرة التساقط التي

تجاوزت الـ ٥٠٪ سنة ١٩٧٦ .

٤ ـ قيام الاستعمار البريطاني بعملية تهجير واسعة لليهود الى فلسطين ، تمهيدا لاقامة الدولة الصهيونية فوق التراب الفلسطيني ، وفق برنامج استعماري رجعي لاخضاع المنطقة العربية للنفوذ الرأسمالي . فقد ساعد هذا على مطالبة يهود الاتحاد السوفياتي بالهجرة الى « وطنهم الجديد » ! . أي أنه لو لم تمارس بريطانيا عملها البشع هذا ، لساهم ذلك في حل مشكلة اليهود السوفيات .

حجم الهجرة من الاتحاد السوفياتي ونوعيتها

ذكرنا سابقا ان حجم الهجرة الاجمالي لليهود السوفيات خلال الفترة من تشرين الثاني ١٩٦٨ الى اذار ١٩٧٧ ، بلغ ١٣٦ الف مهاجر . والجدول التالي[١١] يبين عدد المهاجرين من الاتحاد السوفياتي للفترة ١٩٧١ الى ١٩٧٧ مقارنة بالهجرة الاجمالية للاعوام المذكورة.

السنة	الهجرة من الاتحاد السوفياتي	حجم الهجرة الاجمالي	نسبة الهجرة الى حجم الهجرة الاجمالي
١٩٧١	١٣,٠٠٠	٤١,٩٣٠	٣١٪
١٩٧٢	٣٢,٠٠٠	٥٥,٨٨٨	٥٧,٣٪
١٩٧٣	٣٣,٦٠٠	٥٤,٨٨٦	٦١٪
١٩٧٤	٢٠,٠٠٠	٣٢,٠٠٠	٦٠,٦٪
١٩٧٥	١٢,٠٠٠	٢٠,٠٢٨	٦٤,١٪
١٩٧٦	١٣,٠٠٠	٢٠,٢٠٠	٦٤,٥٪
١٩٧٧ الثمانية شهور الاولى فقط	—	١٤,٠٠٠	—
المجموع	١٢٤,٦٠٠	٢٣٨,٩٣٢	٥٢,١٪

هناك تقديرات اخرى لحجم الهجرة من الاتحاد السوفياتي للعام المذكور ، وكذلك لحجم الهجرة الاجمالي : الأول يقول ان الحجم الاجمالي للهجرة بلغ ١٨,٦٠٠ [١٢] ، والثاني يقول ان حجم الهجرة الاجمالي للعام المذكور بلغ ١٩,٨٧٩ ، منه ٩٣٣٧ من دول اوروبا الشرقية و١٠,٥٤٢ من اوروبا الغربية [١٣] ، والثالث يقول بأن حجم الهجرة من الاتحاد السوفياتي وحده بلغ ١٥,٧٩١ [١٤] ، والرابع يقول ان حجم الهجرة من الاتحاد السوفياتي بلغ ١٤,٢٦٤ [١٥] .

هنالك ثلاثة انواع رئيسية من المهاجرين اليهود من الاتحاد السوفياتي · نوع قادم من منطقة جورجيا السوفياتية . ونوع ثان قادم من مناطق غير منطقة موسكو والمدن الرئيسية الاخرى ؛ النوع الثالث من يهود المدن (موسكو، لينينغراد). ويعتبر النوع الثالث ، بالنسبة لاسرائيل ، من افضل وأرقى الفئات المهاجرة حيث ينعم بخبرات فنية وثقافية عالية ، اي أن عناصره يشبهون اليهود الغربيين من حيث السلوك ومستوى المعيشة تقريبا . ونسبة المهاجرين من

موسكو والمدن الرئيسية الاخرى ضعيفة لسببين .

الأول : ان الرغبة في النزوح الى اسرائيل بين صفوفهم ضعيفة : فهم يفضلون في جميع الأحوال ، السفر الى مكان غير اسرائيل .

الثاني ان الاتحاد السوفياتي يفرض شروطا وقيودا معينة على الشباب تحديدا ، فهو يمنع كل من يعمل في المؤسسات العلمية السوفياتية ، او من له معرفة بالقضايا التي تهم أمن الاتحاد السوفياتي ، او من يشكل سفرهم خطرا على بعض الاسرار العلمية السوفياتية : من مغادرة البلاد . ولهذا العامل اثره على انخفاض عدد المهاجرين من المدن الرئيسية .

والنوع الثاني من المهاجرين هو من المناطق السوفياتية الواقعة في اسيا وبعض المناطق الجنوبية ـ باستثناء جورجيا ـ وهم من اليهود العاديين وأحيانا الكبار في السن ، وهؤلاء يشكلون ، تقريبا ، نصف المهاجرين من الاتحاد السوفياتي .

والنوع الثالث من المهاجرين من منطقة جورجيا ، وهم من الشريحة المتخلفة بالنسبة ليهود المناطق الاخرى ، ويواجه هؤلاء مشاكل حادة فيما يخص عملية استيعابهم داخل المناطق المحتلة ، حيث يستخدمون كعمال خدمات ، وفي الاعمال السوداء ، وأيضا حمالين بالمطارات والموانىء (اللد ، اشدود ..) ، ولا يضع الاتحاد السوفياتي قيودا على سفرهم ، باستثناء القيد المتعلق بأمن الاتحاد السوفياتي سالف الذكر . ويعرف عن هؤلاء تزمتهم وعدم انسجامهم في الحياة الاجتماعية والسياسية داخل اسرائيل ، فهم مترددون في تعلم اللغة العبرية ، ويصرون على الابقاء على لغتهم الاصلية في كافة معاملاتهم الداخلية . وفي هذا المجال، نقلت صحيفة «هآرتس» الاسرائيلية بتاريخ ١٩٧٣/٧/٩، عن أحد المهاجرين المثقفين القادمين من جورجيا قوله « لماذا تصل الخصومات الداخلية في اسرائيل لهذا الحد ؟ كل طائفة تحافظ على مصالحها ، وليس للجورجيين دراية بما يدور في البلد ، وليسوا على اتصال بالفئة الحاكمة . انهم يحافظون على لغتهم أسوة بالمجموعات الاخرى من المهاجرين التي تحرص على التمسك بلغاتها . ينبغي تعويد يهود جورجيا على التحدث بالعبرية ، وجعلهم يشعرون بأنهم في وطنهم ، فلا يسخف ويهزأ بهم أحد » . وتضيف « هآرتس » : « فاذا لم تعالج السلطات قضاياهم بنفسها ، واذا لم يتخلص هؤلاء عن عاداتهم المعيبة ، فستسفك دماء هنا » .

ظاهرة التساقط والنزوح

تعتبر ظاهرة التساقط من أبرز وأخطر المشاكل التي تواجهها حركة الهجرة الى اسرائيل . وقد بدأت هذه الظاهرة بالبروز بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ . ولا يمكننا القول بأن هذه الحرب هي المسؤولة عن هذه الظاهرة ، ولكنها بالتأكيد احد العوامل التي ساهمت في بروزها على هذا الشكل . وكما سيتبين لنا ، فان هناك عوامل اخرى خاصة بالكيان الصهيوني ، وعوامل خاصة بالسياسة المتبعة من قبل الاتحاد السوفياتي تجاه المهاجرين . وقبل ان نعرض ظاهرة التساقط ومخاطره على الكيان الصهيوني ، لا بد من الملاحظات التالية :

أولا : ان المعني بظاهرة التساقط هم أولئك اليهود الذين يهاجرون من الاتحاد السوفياتي ، ولا يواصلون سفرهم الى اسرائيل ، أي الذين يفضلون الانتقال الى مكان اخر في

أوروبا أو الولايات المتحدة الامريكية أو غيرها من الدول .

ثانيا : ان ظاهرة التساقط ملازمة ليهود الاتحاد السوفياتي ،وبالتالي فان حجم التساقط وتطوره انما يعطيان مؤشرا على اخفاق السياسة الصهيونية في التأثير على يهود الاتحاد السوفياتي ، وأيضا تعني نجاح السياسة السوفياتية في التأثير المباشر على اليهود .

ثالثا : ان بروز ظاهرة التساقط بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣، يؤكد عدة دلائل ، اهمها أن هزيمة ، ولو جزئية ، للكيان الصهيوني سوف تؤثر على حجم الاعداد المهاجرة اليه ، ليس فقط من الاتحاد السوفياتي ، بل من مختلف مصادر الهجرة . فطوال الـ ٣٠ عاما التي انقضت على اغتصاب فلسطين ، لم يشعر اليهودي في الداخل أو في الخارج بمرارة الهزيمة ، ونشأت لديه قناعة بأن أرض الميعاد هي أضمن وامن مكان يمكن أن يستقر فيه ، لذلك فان استمرار توجيه الضربات العسكرية للكيان الصهيوني سوف يؤثر ، بلا شك ، على استمرار تدفق المهاجرين . أي أن هزيمة جزئية أخرى للكيان الصهيوني ، على غرار ما حصل في أكتوبر – شرط عدم تحقيق اسرائيل أية مكاسب اقليمية – سوف يؤثر سلبيا ، وبشكل واضح ، ليس فقط على معدلات الهجرة من الخارج ، **وإنما على زيادة النزوح من اسرائيل** .

رابعا ان استمرار التساقط بهذا المعدل ، قد يشجع اليهود الموجودين في آسيا وافريقيا وبعض دول امريكا اللاتينية ، على عدم الهجرة لاسرائيل ، وهنا تكمن الخطورة المضاعفة على اسرائيل . لان انتشار ظاهرة التساقط ، بحيث تشمل عدة بلدان ، انما هو لمصلحة النضال الفلسطيني والعربي .

هذه الملاحظات قصدنا بها تبيان مدى الخطورة الكامنة في ظاهرة التساقط بين صفوف يهود الاتحاد السوفياتي على الكيان الصهيوني وعلى معدلات الهجرة السنوية اليه ، الى درجة أن اسرائيل ، ومعها الولايات المتحدة الامريكية ، قد خففتا حملتهما على الاتحاد السوفياتي ، وهو ما يدفع اسرائيل لمناقشة هذا الموضوع **الهام والخطير** » ،على مستقبلها القريب والبعيد .

نسبة وحجم التساقط

فيما يلي . النسب المئوية للتساقط السنوي كما يبينها الجدول التالي .

نسبة التساقط في صفوف المهاجرين اليهود من الاتحاد السوفياتي	السنة	الحجم الكلي لعدد المهاجرين من الاتحاد السوفياتي
١ ٪	١٩٧٢	–
٤,٥ ٪	١٩٧٣	٣٢,٠٠٠
١٨,٣٪	١٩٧٤	٢٠,٠٠٠
٣٧ ٪	١٩٧٥	١٢,٠٠٠
أكثر من ٥٠ ٪	١٩٧٦	١٣,٠٠٠

هذه الاحصائية تقارب الاحصائية التي نشرت في ملحق نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، والجدول التالي[١٦] يبين النسبة المئوية للتساقط السنوي ، وكذلك الرقم المطلق في صفوف المهاجرين اليهود من الاتحاد السوفياتي :

السنة	نسبة التساقط	الرقم المطلق ــ عدد الذين يفضلون مكاناً غير اسرائيل
١٩٧١	٪٠,٤	٥٤
١٩٧٢	٪٠,٧	٢١٩
١٩٧٣	٪٤,٥	١٤٥١
١٩٧٤	٪١٨,٧	٣٨٧٩
١٩٧٥	٪٣٧	٤٠٦٣
١٩٧٦	٪٤٩,٣	٧٠٣٠

لا بد لمن يدقق في هذه الارقام ، من أن يقف أمام الظاهرة الجديدة في حركة التساقط في صفوف المهاجرين الى اسرائيل . فمن لا شيء تقريبا سنة ١٩٧١ الى ٥٠٪ سنة ١٩٧٦ . ولو ربطنا ازدياد نسبة التساقط بظاهرة ازدياد الهجرة المعاكسة (النزوح من اسرائيل) ، لتبين لنا درجة الخطورة الحقيقية التي ستلحق بحجم السكان خلال العقدين القادمين ، أي مع نهاية هذا القرن .

وفيما يلي جدول[١٧] يبين حجم الهجرة السنوية لاسرائيل ، وكذلك حجم الهجرة المعاكسة للسنوات ١٩٧٣ ــ ١٩٧٦ .

السنة	الهجرة الى اسرائيل	الهجرة من اسرائيل (النزوح)
	٥٤,٨٨٦	١٤٩٠٠
١٩٧٤	٣١,٩٧٩	٢١٠٠٠
١٩٧٥	٢٠,٠٢٨	٢٠٠٠٠
١٩٧٦	٢٠,٢٠٠	٢٠٠٠٠

فلأول مرة تقريبا في تاريخ اسرائيل ، يتساوى حجم الهجرة اليها مع حجم النزوح منها : وهذه دلائل جيدة على بداية فشل السياسة الاستيطانية في الأرض المحتلة . ولكن اثارهذه العملية لن تلمس قبل نهاية هذا القرن ، بشرط أن تستمر ، بالمعدل نفسه ، نسبة التساقط بين يهود الاتحاد السوفياتي ، ونسبة النزوح من اسرائيل . واذا أضفنا الى كل تلك المشاكل الخاصة بالاستيعاب ، والتي سنناقشها بعد قليل ، يتبين لنا الى أي درجة من الخطورة سيلحق بالبناء البشري في اسرائيل مستقبلا ، وهذا يؤكد ما ذهبنا اليه في بداية البحث ، من أن طاقة الاستيعاب الصهيونية أكبر مما هو قائم فعلا . أي أن اسرائيل تستعد لتستقبل ما يزيد عن ٦ ملايين يهودي خلال ما تبقى من هذا القرن . لكن أقصى ما يمكن أن يصل اليه الحجم السكاني حتى سنة ٢٠٠٠ ــ انطلاقا من حجم الهجرة السنوية و في ضوء نسبة التوالد الطبيعي ــ لن

يزيد ، في أحسن الاحوال ، عن ٥ ملايين يهودي ، سيأتي معظمهم من آسيا وافريقيا وامبركا اللاتينية . واذا أضفنا حجم الهجرة السنوية ونسبة التوالد الطبيعي الى المشاكل الخاصة بظاهرتي التساقط والنزوح ، يتضح لنا الحجم الحقيقي لعدد السكان المنتظر في اسرائيل مع نهاية هذا القرن ، حيث لن يزيد عما سبق ان ذكرناه في بداية البحث . ولكن الاحداث السياسية في المنطقة العربية ستقلل ، بل ستضعف ، من حدة المخاطر التي تواجه الكيان الصهيوني ، خصوصا بعد زيارة السادات للقدس المحتلة ، وبمعنى آخر ، فان بعض الانظمة الرجعية العربية اللاهثة وراء الحلول الاستسلامية سوف تقلل من خطورة الحالة المستقبلية في اسرائيل ، من خلال تعاملها الطبيعي معها ووقف المقاطعة العربية الاقتصادية عنها ، الخ .. وفق شروط الصلح المفروضة من قبل اسرائيل بدعم من الولايات المتحدة الامبركية .

لقد نجح الاتحاد السوفياتي أخيرا في تقليص أعداد المهاجرين الى اسرائيل ، من خلال سياسات محددة اتبعها ، وقد ساهمت الظروف الصعبة التي تواجه المهاجرين الى الكيان الصهيوني في عزوف اليهود السوفيات عن مغادرة مدنهم .

المشاكل التي تواجه حركة الهجرة الى اسرائيل

لخص التقرير الذي أعده « عوزي نركيس » ، رئيس قسم الهجرة والاستيعاب في الوكالة اليهودية ، المشاكل التي تواجه الهجرة الى اسرائيل بما يلي :(١٨)

١ ــ ان اعداد المهاجرين من الدول الغربية ما زالت شحيحة ، وهذا تأكيد على ما ذهبنا اليه اثناء مناقشتنا حجم الهجرة المتوقعة خلال العقدين القادمين .

٢ ــ ازدياد نسبة التساقط بين يهود الاتحاد السوفياتي ، والتي باتت تشكل خطرا فعليا على معدل الهجرة السنوية للكيان الصهيوني .

٣ ــ ان هناك الافا من اليهود قد تخلوا عن دولة اسرائيل : لأنهم ينشدون العيش في دول الرخاء في الغرب لا في اسرائيل .

٤ ــ انكماش الحافز الصهيوني القومي بين صفوف يهود الاتحاد السوفياتي ، مما ادى ، في جملة ما أدى ، الى زيادة نسبة التساقط .

٥ ــ مشكلات الامن في اسرائيل ، والخوف من مواجهة اسرائيلية ــ عربية جديدة ، تحد من عدد المهاجرين القادمين من الغرب .

٦ ــ مشكلات الاستيعاب الاجتماعي في اسرائيل ، وصعوبة العثور على عمل .

٧ ــ وجود منظمات يهودية مثل « هياس » و « الجوئيت » تعمل لمساعدة يهود الاتحاد السوفياتي على السفر الى أوروبا لا الى اسرائيل .

٨ ــ زيادة حركة النزوح من اسرائيل للخارج . فكما سبق ان ذكرنا ، فان ١٠٪ من السكان الاسرائيليين يعيشون خارج دولة اسرائيل . وفي هذا المجال ، اشارت احدى الدراسات الى ان هناك ١٢٪ من البالغين في المجتمع اليهودي في اسرائيل يدرسون امكانية مغادرة الدولة ،

وأن ٢٠٪ من هؤلاء تتراوح اعمارهم بين ١٨ و٢٩ سنة : أي أنهم من مواليد اسرائيل . وطبقا لتقديرات هذه الدراسة فان عدد النازحين سنويا يبلغ ١٥ الف شخص(١٩) .

٩ ـ ان استمرار البطالة في المجتمع الصهيوني يؤثر ، بشكل مباشر ، على حجم الهجرة من الخارج . وقد أكدت سنوات ما قبل الحرب (١٩٦٦ ـ ١٩٦٧) هذا الجانب ، فحين بلغ حجم البطالة الـ ٨٠ الف شخص ، سجلت الهجرة في هذين العامين أقل مستوى شهدته اسرائيل منذ تأسيسها ، حيث بلغت الهجرة في السنتين ١٥,٧٢٠ و ١٤,٢٢٧ على التوالي ، وقد أكدتها أيضا السنتان التاليتان لحرب اكتوبر (١٩٧٤ و١٩٧٥). فازدياد حركة الاضرابات ، الى جانب انتشار البطالة ، يؤثر بشكل مباشر على حجم الهجرة من الخارج .

دور الهجرة في تنمية الاقتصاد الاسرائيلي

تشكل الزيادة السكانية في العديد من البلدان النامية عبئا على عملية النمو ، بسبب استنزافها الموارد الاضافية التي تخلق مع استمرار تنفيذ برامج التنمية . لهذا اعتبر الاقتصاديون الزيادة السكانية ، اثناء فترة النمو ، احدى العقبات التي تواجه الدول النامية بشكل خاص .

ولكن الموضوع ، بالنسبة لاسرائيل ، يختلف تماما . فهي قد قامت على مفهوم الاستزراع الاقتصادي الذي سبق ان حددنا مفهومه . فطبقا لهذا المفهوم ، يعتبر حجم الهجرة ونوعيتها متغيرين مستقلين ، والنمـو الاقتصادي متغيرا تابعا ، وكلما ازدادت الهجرة زاد النمو ، وكلما انخفضت انخفض : أي أن الزيادة السكانية في اسرائيل ليست عبئا على عملية التنمية كما حاول بعض الاقتصاديين الاسرائيليين وغيرهم (من المعجبين بتجربة النمو الاسرائيلي) تصوير الزيادة السكانية وكأنها عبء ثقيل على عملية التنمية(٢٠) . فقد انطلق هؤلاء من أن اسرائيل استطاعت تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي تجاوز الـ ١٠,٥٪ سنويا ، في الوقت الذي يزداد فيه سكانها بنسبة ٤,٥٪ سنويا . ولكن اعجابهم هذا لم يصمد طويلا أمام صخرة الوقائع اليومية ، للأسباب التالية :

١ ـ ان معظم الزيادة السكانية أتت من عملية الهجرة من الخارج ، لا عن طريق التوالد الطبيعي : حيث كانت الهجرة مسؤولة عن اكثر من ٦٠٪ من عملية الزيادة السكانية ، بل لقد تجاوزت الـ ٨٠٪ في بداية الخمسينـات .

٢ ـ ان انخفاض عملية الهجرة للسنوات ١٩٥٣ ؛ ١٩٦٦ ؛ ١٩٦٧ ، وللسنوات التالية لحرب أكتوبر ، واكبها ـ فوراً ـ انخفاض في معدل التنمية (لم يتجاوز معدل النمو للسنوات الثلاث . ١٩٥٣ ؛١٩٦٦ ؛١٩٦٧ ، ٢٪) كما أن الناتج القومي لم يحقق أي زيادة تذكر سنة ١٩٦٥ ، في الوقت الذي سجل فيه زيادة طفيفة في سنة ١٩٧٦ ، لم تزد عن ٢ ـ ٣٪(٢١) .

٣ ـ ان اسرائيل لا تتكفل بأعباء توطين المهاجرين : لان هناك صندوقا خاصا لاستيعاب المهاجرين ، يمول من قبل المنظمات الصهيونية بالخارج ، حيث تحصل اسرائيل على ٢٠ الف

دولار لكل مهاجر . فطبقا للاحصائيات الاسرائيلية التي جاءت على لسان بنحاس سابير ، وزير المالية السابق ورئيس الوكالة اليهودية الحالي ، فان استيعاب ٦٠ ألف مهاجر يكلف ١٢٠٠ مليون دولار[٢٢] .

٤ ـ ان المهاجرين الى اسرائيل حاليا ، خصوصا بعد سنة ١٩٤٨ ، يحملون معهم مبالغ كبيرة من الاموال زاد متوسطها ، خلال السنوات الاخيرة عن ٢٥٠ ، مليون دولار .

٥ ـ ان تكاليف نقل المهاجرين من مناطق وجودهم الاصلية الى اسرائيل ، يكون على حساب الوكالة اليهودية . كما أن موضوع الهجرة الى اسرائيل ، مع ما يتبعها من مشاكل الاستيعاب ، يعتبر من الحجج القوية لاستمرار الحصول على التبرعات والمساعدات المالية الدولية ، ومن قبل الرأسماليين اليهود .

٦ ـ ان اسرائيل ـ كما سبق أن بينا ـ تسعى لزيادة عدد سكانها الى ٦ ملايين نسمة مع نهاية هذا القرن ، وذلك لتحضير نفسها للمهمات التي ستؤول اليها بعد توقيع « معاهدات السلام » الحالية مع بعض الدول العربية .

فلو كانت اسرائيل تشعر بأن الزيادة السكانية تشكل عقبة أمام نموها لأوقفتها ولو مؤقتا . وهنالك الادلة الاخرى التالية على حاجة اسرائيل الى الزيادة السكانية ، وهذا يعني أنها لا تشكل عبئا اقتصاديا عليها ، بل العكس تماما هو الصحيح .

اولا : ان بناء القوة العسكرية الاسرائيلية الضاربة يحتاج ، بكل تأكيد ، الى قوة بشرية : وهذا لا يمكن تحقيقه دون استمرار عملية الهجرة .

ثانيا : ان وقف الهجرة يعني التوقف عن بناء المستعمرات في الاراضي العربية المحتلة · وهذا يخالف ، كليا ، مفهوم الاستزراع الاقتصادي كما يخالف اسس ومبادىء الفكرة الصهيونية القائمة على اغتصاب الاراضي العربية ، ومن ضمنها الاراضي الفلسطينية .

ثالثا : ان الزيادة السكانية تعني اتساع حركة ونطاق السوق ، لأن اسرائيل تعاني من قلة الاستيعاب الداخلي .

رابعا : ان قدوم أعداد كبيرة من المهاجرين الجدد ، ممن يملكون الخبرة والمعرفة في مجال الشؤون الفنية العسكرية ـ خصوصا بعد حرب حزيران ١٩٦٧ ـ شجعها على اقامة المصانع العسكرية (مصانع الطائرات) إلى جانب اقامتها الصناعات الالكترونية .

وفيما يلي جدول[٢٣] يبين توزيع المهاجرين وفقا لمهنهم ، سنة ١٩٦٨ وسنة ١٩٦٩ :

أصحاب المهن	أرقام مطلقة		النسب المئوية	
	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٦٨	١٩٦٩
مهندسون	٤٤٦	٦٢٢	٥,٢٪	٥,٥٪
أطباء	٣٧٨	٤٩٧	٤,٢	٤,٣
صيادلة وعاملون في الطب	٢٠٢	٢٢٧	٢,٣	٢,٠

مدرسون	١٠٨٢	٩٨٩	١٢,٠	٨,٦
القائمون بالشؤون الدينية	٨٧	١٠٩	١,٠	٠,٩
محامون وقضاة	٨٨	١١٠	١,٠	٠,٩
اقتصاديون	١٤٩	١٦٥	١,٦	١,٤
علماء في العلوم الانسانية	٨١	٦٧	١,٨	٠,٦
الفنيون والقائمون بالتخطيط	١٦٦	٢٦١	١,٨	٢,٣
صحفيون وكتاب	١٠٢	١٠٨	١,١	٠,٩
اصحاب المهن الاكاديمية الاخرى	٩٠	٢٨١	١,٠	٢,٤
ممرضات	١٨٠	٢٩٠	٢,٠	٢,٥
مديرون وموظفون	١٩١٤	٢٢٤٤	٢١,٢	٢١,٤
عمال زراعة	٨٥	٩٧	٠,٩	٠,٨
المواصلات والبرق	٢٢٦	٢٨٩	٢,٧	٢,٤
البناء والمحاجر	١٤٤	١٩٤	١,٦	١,٧
الصناعة والعمل	٢٣٤١	٣٠٠٥	٢٥,٩	٢٦
التجارة والخدمات	١٢٣٨	١٨٨٩	١٣,٧	١٩,٤
المجموع	٩٠٤٠	١١٥٦٤	١٠٠٪	١٠٠٪

يتضح لنا أن من أصل ٥٤٧ بروفيسوراً كانوا موجودين سنة ١٩٦٣ في اسرائيل ، ولد منهم في اسرائيل فقط ٥٤ والباقون جاؤوا عن طريق الهجرة : ومن اصل ٧١٢ بروفيسوراً كانوا موجودين سنة ١٩٦٦ ولد منهم في اسرائيل ١٠٥ فقط والباقون جاؤوا عن طريق الهجرة .

من هذا يتبين لنا أهمية الهجرة في رفد الاقتصاد الاسرائيلي بكافة احتياجاته الفنية والتخطيطية والصناعية والتجارية .

خامسا ان نظرة على نسبة مساهمة قطاع الاسكان والبناء على التكوين الرأسمالي في اسرائيل ، تظهر لنا أن نسبة مساهمته تزداد بازدياد الهجرة . فقد بلغت مساهمة قطاع الاسكان والبناء في التكوين الرأسمالي ٢٠٪ سنة ١٩٦٨ : وهي السنة التي لم يزد فيها اجمالي المهاجرين عن ٢٠ الفا ، حينما ارتفعت النسبة بعد ذلك الى ٢٥٪ سنة ١٩٦٩ ، ثم الى ٣٢٪ سنة ١٩٧٠*، ثم ارتفعت الى ٣٧٪ سنة ١٩٧٢(٢٤) : وهذا يعني تحريك وتنشيط كافة القطاعات الاقتصادية الاخرى (الحديد ، الاسمنت ، الاخشاب ، المحاجر، المناجم ، الكهرباء ، الخ ...) : اي احداث نشاط في باقي قطاعات الاقتصاد . وقد أشرنا قبل ذلك إلى تأثير حركة المهاجرين على معدل حركة النمو والصناعة . ففي سنتي ١٩٦٦ و ١٩٦٧ ، بلغ معدل نمو الصناعة ١,٦٪ و ٢,١٪ ومعدل نمو الناتج القومي ١,٣٪ ، ٢,٤٪ . ومن المعروف أن الهجرة في هذين العامين سجلت أقل معدل لها : اذ بلغت ١٥٧٣٠ و ١٤٣٢٧ على التوالي .

* حافظ قطاع الاسكان والتشييد على مساهمته سنة ١٩٧١ بـ ٣٢٪ .

فمن الأرقام السالفة الذكر ، تتأكد لنا حاجة اسرائيل للزيادة السكانية ، ليس فقط ، لتنمية اقتصادها ، وانما من أجل ايجاد جيش قوي قادر على تنفيذ المهمات التي ستسند اليه في المنطقة من قبل الامبريالية الاميركية .

الخلاصة

من خلال عرضنا مفهوم الاستزراع الاقتصادي وحجم الهجرة الاجمالية للكيان الصهيوني ، يتبين لنا أن امكانية زيادة الهجرة من الدول الاوروبية ليست كبيرة ، وان الفرصة الوحيدة لزيادة السكان متوقفة على زيادة المهاجرين من الدول الافريقية والآسيوية ودول أميركا اللاتينية ، بحكم تخلف وسائل المعيشة هناك : مما يدفع باليهود الى الهجرة الى اسرائيل .

واثناء عرضنا مشاكل المهاجرين ، تبين لنا أن أهم ما يقلق اسرائيل والمنظمات الصهيونية ، هو زيادة نسبة التساقط من قبل يهود الاتحاد السوفياتي ، الى جانب عدم استقرار الامن واختلاف الامزجة والعادات الاجتماعية لدى مختلف الجنسيات اليهودية : مما يخلق عدم تجانس في البناء السكاني للكيان الصهيوني .

ثم تحدثنا أخيراً عن دور الهجرة في عملية التنمية : حيث تأكد لنا أهميتها الكبيرة على الصعيدين الاقتصادي والعسكري ، وأن اسرائيل تهيىء نفسها ، حاليا ، للعب دور الحارس الامين للمصالح الاستعمارية في المنطقة العربية ، وأن هذا الدور سيزداد فيما لو تحققت اتفاقيات السلام الحالية .

---

(١) هال هلمـــان ، « **مشكلـــة تضخـــم السكان** » ؛ ترجمة محمد بدر الدين ، القاهر ، دار المعارف المصرية ، ١٩٧٤ ، ص ٥٦

(٢) غالينا نيكيتنا ، « **دولـــة اسرائيـــل** » ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٧٢ ، ص ١٦٢ .

(٣) **المصدر نفسه** ، ص ١٦٧

(٤) «*The statistical Absract of Israel*» 1976, No. 27, p. 125.

(٥) عدد السكان في نهاية ١٩٧٦ . راجع « **الأرض** » ، ١٩٧٧/٢/٢١ ، ص ٢٩ .

(٦) « **الأرض** » ، ١٩٧٥/٤/٧ . نقـلا عن الاحصائيات الاسرائيلية .

(٧) « **الأرض** » ، ١٩٧٥/٨/٧ ، نقـلا عن الكتاب السنوي اليهودي الاميركي لسنتي ١٩٧٢ و١٩٧٥ ، ص ٥٦٢ .

(٨) «الأرض» ، ١٩٧٥/٨/٢١ ، ص ٢

(٩) « **ملحـق نشرة مؤسســة الدراســات الفلسطينية** » ، عن الهجرة والتساقط والنــزوح سنة ١٩٧٧ ، عدد ايلول (سبتمبر) ١٩٧٧ ، ص ٦٠٩ .

(١٠) **المصدر نفسه** ، ص ٥٩٥ وما بعدها .

(١١) مستقى من « **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٢** » ، مؤسسة الدراسات الفلسطينيــة ، بيروت ١٩٧٦ ، ص ٢٨٨ و٢٨٩ ، « **الارض** » ، ١٩٧٧/٣/٧ ، ص ٣١ ، عن صحيفــة « **اللــو مونــد** » الفرنسيــة بتاريــخ ١٩٧٧/٢/٢٢ ، ص ٥ . اما حجم الهجرة الاجمالي فمأخوذ من الدليل الاحصائي الاسرائيلي لسنــة ١٩٧٦ ، رقم ٢٦ . وحجم الهجرة الاجمالي للأشهر الثمانية الاولى من سنة ١٩٧٧ ، مأخوذ من ملحق نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينيــة ، **مصــدر مسبق ذكره** ، ص ٥٨٩ اما كافة النسب المئوية ، فمستخرجة من قبل الباحث

(١٢) راجع : « **الأرض** » ، ١٩٧٧/٦/٧ .

(١٣) راجــع « ملحــق مؤسســة الدراســات الفلسطينية » ، **مصدر سبق ذكره** ، ص ٥٩٥ وما بعدها .

(١٤) **المصدر نفسه** ، ص ٦٠٢ .

(١٥) **المصدر نفسه** ، ص ٥٩٥ ــ ٥٩٦

(١٦) « **اللو موند** » ، ١٩٧٧/٢/٢٣ :

« ملحق نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية » ، مصدر سبق ذكره .

(١٧) « الارض »، ٧/٦/١٩٧٧ ، ص ٢٩ ، عن الدليل الاحصائي الاسرائيلي لسنة ١٩٧٦ .

(١٨) « ملحق نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية »، مصدر سبق ذكره، ص ٥٩٨ وص ٦١٠ .

(١٩) « هاتسوفيه » ، تل ـ ابيب ، ٢٤/٢/١٩٧٧ .

(٢٠) N. Halevi, «*The characteristic of Israel's Economic Growth*» in Economic DevelopmentIsrael praeger, London 1968, p. 93.

(٢١) « نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية »، السنة ٢٦ ، العدد ٢٤ ، ١٦/١٢/١٩٧٦ ، ص ٤٦٦ : نقلا عن « عال همشمار » الاسرائيلية تاريخ ١٥/١١/١٩٧٦ .

(٢٢) « الارض » ، السنة الثانية ، العدد ١٤ ، ٧/٤/١٩٧٥ ، ص ٢٠ ، نقلا عن الياهو كانوفسكي : « التاثير الاقتصادي لحرب الايام الستة »، ص ٧٤ .

(٢٣) المصدر نفسه ، ص ٢١ ، نقلا عن « دافار » الاسرائيلية ، تاريخ ٢/٨/١٩٧٥ .

(٢٤) «*The Statistical Abstract of Israel*» 1973, p.p. 125 + 477.

تصويبات

في العدد السابق من « شؤون فلسطينية » (اذار ـ ١٩٨٠) وقع خطأ في عنوان الدراسة التي كتبتها روز مصلح . فقد ورد العنوان على النحو التالي : « الصناعة في الضفة الغربية ١٩٤٧ ـ ١٩٧٩ ... » والصواب : (١٩٦٧ ـ ١٩٧٩) . وغابت الاشارة الى ان هذه الدراسة هي الجزء المتمم للدراسة المنشورة في العدد الاسبق (شباط ١٩٨٠) بالعنوان ذاته .

وفي تقرير « اسرائيليات » ، في العدد السابق ، لحنه شاهين ، وردت في الصفحة ١٦١ عبارة « اضافة الى طائرات سوخوي ـ ٢٢ وطائرات ميغ ـ ٢١ » ، والمقصود « ميغ ـ ٢١ بيس » .

وفي باب « شهادات » (ص ١٢٨) . سقط اسم صاحبة الشهادة الاولى ، وهي هند م . (٥٠ سنة) . في بداية الموضوع .

نـزيه قوره

استيطان آخر

في زمن آخر ، تكاد ظروفه تختلف اختلافا كليا عن ظروف زمننا ، انشغلت دوائر الحكم في الولايات المتحدة الاميركية ، بالجدل حول موضوع ما زال يشغلها حتى الآن . هذا الموضوع هو موضوع اقامة المستوطنات الزراعية في الاراضي الفلسطينية . اما الزمن الذي نتحدث عنه فهو زمن سابق على تحول الولايات المتحدة الى دولة عظمى ، وسابق على الاحتلال البريطاني لفلسطين ، وسابق على تأسيس المنظمة الصهيونية العالمية .

في ذلك الزمن لم تكن فلسطين خالية من اليهود . ولكنهم كانوا نوعا من اليهود لا يبعث الارتياح في نفس قناصل الولايات المتحدة في القدس . ولم تكن أسباب عدم الارتياح ، في ذلك الوقت ، تختلف عن اسباب عدم الارتياح التي قد يشعر بها قنصل اميركي يرسل تقريرا لحكومته في هذه الايام . ففي عام ١٨٦٨ ارسل لورنزو جونسون ، القائم باعمال القنصل الاميركي في القدس ، تقريرا عن أوضاع اليهود في فلسطين يقول فيه انهم يعيشون في حالة بطالة ويعتاشون على التبرعات التي تأتي من اوروبا واميركا ، وان المتعلمين بينهم كانوا يدرسون التلمود فقط . وأشار القنصل الى معرفته بوجود مقترحات لربط الصدقات المرسلة الى اليهود ببعض المشروعات الانتاجية التي تتضمن القيام بعمل من جانب متلقي الصدقات ، غير ان الحاخامين كانوا معارضين عموما لهذه الخطط « مفضلين التمتع بالنسبة المئوية العالية من مجموع الصدقات ، التي تحق لهم عند توزيع المال ، على تحويل هذه الأموال الى قنوات اخرى » . وجاء في تقرير القنصل ان اثنين من اليهود الاميركيين قد زارا القدس ومعهما مبالغ كبيرة من المال لتوزيعها ، وانه اقترح عليهما تبني توطين اليهود الشباب على أراض مجاورة لمدينة القدس ، بدل اقامتهم في الاحياء المكتظة غير الصحية حيث كانوا يعيشون . ووافق الاميركيان على الخطة ، وقاما فعلا بتعيين لجنة مؤلفة من القائم بأعمال القنصل ، جونسون ، ومصرفي وطبيب لتوجيه توزيع أية أموال ترسل مستقبلا من اميركا ، بغرض توسيع المنطقة السكنية للاستيطان اليهودي . غير ان الحاخامين الذين كانوا يسيطرون على الطائفة اليهودية من خلال اشرافهم على توزيع اموال الصدقات ، اعترضوا على المشروع ، ولم يسمع به بعد ذلـك .

ان ما يستحق الملاحظة في هذا التقرير القنصلي هو تحديد الطرف الذي يشجع على الاستيطان الزراعي ودور القنصل الاميركي في هذه العملية ، والطرف الذي يعترض ويقوم بتخريب المشروع .

غير أن هذا الاتجاه لم يبدأ في الواقع في عام ١٨٦٨ . ففي عام ١٨٤٤ عينت الولايات المتحدة أول قنصل لها في القدس ، ويدعى واردر كريسون [٢] ، وكان اختصاصيا في الاقتصاد الزراعي . وقد اعلن ، وهو في القدس ، اعتناقه الديانة اليهودية ، واطلق على نفسه اسما يهوديا ، وأشترى قطعة ارض قرب القدس ليقيم عليها مستوطنة زراعية يعلم فيها اليهود الزراعة . وكانت لديه خطط لاقامة عدد من المشروعات الاستيطانية . وحاول اثارة اهتمام اليهود البارزين في عصره ، في الولايات المتحدة وخارجها [٣] غير ان مشروعات هذا القنصل فشلت بعد ان أنفق عليها أموالا كثيرة ، وتم استدعاؤه الى الولايات المتحدة حيث فصل من وظيفته واتهم بالجنون .

ان من الصعب على من يدرس العلاقات الاميركية بفلسطين في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، وقبل تأسيس المنظمة الصهيونية العالمية ، ان يتجنب تكوين انطباع قوي يقول إن اهتمام المبعوثين الاميركيين في فلسطين كان يتركز على موضوعين أساسيين : الاول يتعلق بوصف نمط الحياة الطفيلي الذي يعيشه اليهود في فلسطين وهم ينتظرون وصول الصدقات ، والمشاكل التي لا تنتهي المترتبة على توزيع هذه الصدقات ، والموضوع الثاني هو محاولات اقامة مستوطنات زراعية ، وهي محاولات لم تكن لتنتهي واحدة منها بالفشل حتى يبدأ بمحاولة اخرى .

إن تقارير المبعوثين الرسميين الاميركيين في فلسطين ، في تلك الفترة ، تتميز بخلوها من عبارات التمجيد والتعظيم لنبوغ ونشاط وعبقرية اليهودي . وعلى العكس من ذلك نجد عبارات لم تستعمل إلا في الادبيات الموسومة باللاسامية . فعلى سبيل المثال كتب القنصل ويلسون في عام ١٨٧٨ ، في تقرير له يصف فيه وضع الطائفة اليهودية في فلسطين : « انهم فقراء ، كسالى ، وعلى ما يبدو ، هزيلون جسمانيا وعقليا . وتبدو القدس وكأنها ملتقى لطبقة معينة من اليهود تضم الاتقياء ، إن لم نقل المتعصبين ، والمختلين ، والسيئي الحظ ، والمسنين ، وباختصار : الخائبين ، الذين جاؤوا الى القدس من أجل التعيش على الاحسان ومن أجل الصلاة ، وهم يقضون ساعات تعاستهم عند حائط المبكى ، منتظرين قدوم المسيح المخلص»[٤] .

لقد كان جميع يهود فلسطين تقريبا يعيشون على الصدقات او ما يسمى « حالوكا » بالعبرية . وكان جمع هذه الصدقات يتم عن طريق ارسال مبعوثين الى البلدان التي تضم طوائف يهودية كبيرة ، وخاصة في أوروبا والولايات المتحدة ، ومكافأة هؤلاء المبعوثين باعطائهم نسبة مئوية كبيرة نسبيا من مجموع الاموال التي يجمعونها . وكان اختيار المبعوث المكلف بجمع وجلب الصدقات من الموضوعات المثيرة للنزاع بسبب الحصة التي يحصل عليها المبعوث الذي يكون عادة من الحاخامين . ويورد القنصل الاميركي ويلسون معلومات عن حجم الصدقات التي كان يتم توزيعها على يهود فلسطين ، في تقرير له مرسل في سنة ١٨٧٩ ، قائلا ان يهود القدس كانوا يتلقون ما بين ٨ و ١٠ آلاف جنيه استرليني في الشهر . وإذا تم توزيع هذا المبلغ بالتساوي فان حصة كل يهودي يسكن القدس تبلغ نصف جنيه استرليني في الشهر .

ويعتبر القنصل الاميركي هذا الدعم من قبل الطوائف اليهودية في أوروبا وأميركا بمثابة واجب يتحتم القيام به ، وهو يشبه الانفاق على الجيوش لدى الأمم الغربية أو رجال الدين في الكنائس اليونانية والكاثوليكية (٥) .

من الطبيعي ، والحالة هذه ، ان يجد القنصل نفسه متورطا في مشاكل لا نهاية لها ناجمة عن حتمية وجود أناس لم تعجبهم طريقة توزيع الصدقات . وغالبا ما كان الحاخامون يقومون بارسال رسائل احتجاج الى الحاخامين الاميركيين الذين يقومون بدورهم بايصال الاحتجاج الى وزارة الخارجية ، وهذه بدورها ترسل الى القنصل الاميركي في القدس مستفسرة عن حقيقة الوضع . وبما ان عددا كبيرا من المهاجرين اليهود كانوا مسنين ومرضى ، فان كل ما كان يراه القنصل في الطائفة اليهودية في القدس هو سمات ملاجىء العجزة .

في مثل هذه الظروف لم يكن من السهل اقامة مستوطنات زراعية يهودية ، وهو الغرض الاساسي من جلب هؤلاء اليهود ودعمهم ماليا وتوفير الحماية القنصلية لهم . فنوعية الطاقة البشرية لا تصلح للقيام بالاعمال الزراعية ، والفئات المستفيدة من نظام الصدقات (الحالوكا) لا تسمح بفقدان امتيازاتها ، وخاصة فئة الحاخامين ، اما بقية الجمهور فقد استمرأ العيش على المخصص الشهري المضمون بدون بذل اي جهد عقلي او بدني . وكانت هناك مخاطر تترتب على التهديد بقطع الصدقات واشتراطها بالقيام بعمل انتاجي ما . من هذه المخاطر : التحول كليا عن الديانة اليهودية واعتناق المسيحية او الاسلام في حالة انقطاع المخصصات . وقد حدث هذا فعلا في اكثر من مناسبة .

لقد كانت الجهات المعنية باكساب المهاجرين اليهود سمات اجتماعية انتاجية ، على حساب السمات الطائفية ، عن طريق اقامة المستوطنات الزراعية ، واقعة في معضلة . فالاحداث العالمية كانت تتسارع ، والمنطقة المحيطة بفلسطين تكتسب اهمية متزايدة مع ازدياد حجم التجارة العالمية ، وحركة محمد علي باشا حاكم مصر ، وفتح قناة السويس . واليهود لا يهاجرون الى فلسطين الا باعداد قليلة جدا ، وبنوعية اقصى ما يمكن ان يطلب منها هو ان تتواجد في حارة من حارات القدس القديمة ، وعلى بقية العالم ان يوفر لها الحماية ونفقات العيش . فاذا ما حدثت مشكلة سياسية ما يستطيع اي قنصل ، سواء كان قنصل النمسا او روسيا او بروسيا او بريطانيا او الولايات المتحدة ، ان يعد لحسابه بضعة آلاف من رعايا الباب العالي المشمولين بحماية هذا القنصل او ذاك . وبخلاف ذلك لم يكن يهود فلسطين ، في الفترة موضوع حديثنا ، على استعداد لان يقوموا بأي عمل لاعالة انفسهم . غير ان الانتشار كان ضروريا . وكان ضروريا الخروج من المدن الاربع المقدسة (القدس والخليل وطبريا وصفد) واستيطان الساحل الفلسطيني .

للخروج من هذه المعضلة اتجه تفكير بعض القوى لاقامة مستوطنات زراعية بقوى بشرية غير يهودية ، بحيث يؤدي ذلك الى احدى نتيجتين او الى النتيجتين معا : الاولى هي تحقيق نجاح المستوطنات الزراعية التي تقيمها قوى بشرية غير يهودية في تقديم نموذج ناجح يستتبع جلب المزيد من المهاجرين غير اليهود فيتحقق بذلك خلق التجمع السكاني الغريب الذي من شأنه ان يؤدي الى اخضاع البلاد للدولة التي قدموا منها : والثانية ، وهي الاكثر واقعية ، ان يؤدي نجاح المستوطنات الزراعية الاجنبية الى إثارة غيرة اليهود ، والبرهنة لهم على وجود امكانات

نجاح حقيقية في العمل الزراعي .

لقد كان هناك نماذج من حالات اقامة مستوطنات زراعية غير يهودية في فلسطين : الاول ، نموذج ناجح نسبيا وهو المستعمرة الزراعية الالمانية الاميركية التي أقيمت في منطقة حيفا في بداية خمسينات القرن التاسع عشر . وكان يرئس هذه المستوطنة شخص يدعى جاكوب شوماخر ، ويحتل في الوقت نفسه منصب وكيل قنصل تابع للقنصل الاميركي في بيروت . وقد عرف هؤلاء المستوطنون باسم « التمبلارز » : اي الهيكليين* (٦) . وكان هؤلاء المستوطنون ، ومعظمهم من أصل الماني ، ينتمون الى جماعة دينية تسمى الأدفنتست** : اما النموذج الثاني ، فقد فشل فشلا كاملا ، وأدى فشله الى العودة للتركيز على تهجير اليهود الى فلسطين . وقد تجسد هذا النموذج في ارسال مجموعة من المستوطنين الاميركيين الى فلسطين كمقدمة لارسال مجموعات اخرى تقيم مستوطنات زراعية فيها . وقد اقام هؤلاء مستوطنتهم قرب مدينة يافا في منتصف الستينات من القرن التاسع عشر . وربما كان احد الاسباب الهامة لفشل هذه التجربة ، المقارنة الدائمة في ذهن المستوطنين بين الامكانات المتاحة في فلسطين ، وتلك المتاحة في الولايات المتحدة للاستيطان الزراعي .

وتبين الوثيقتان التاليتان فشل هذه التجربة رغم اهتمام قوى سياسية هامة في الولايات المتحدة بانجاح التجربة : الوثيقة الاولى هي عريضة موقعة من قبل سبعين مستوطنا اميركيا ، يطلب موقعوها ارسال سفينة لنقلهم الى بلادهم بعد أن وصل بهم الحال الى العجز عن دفع اجرة العودة الى الولايات المتحدة ، وهي مرسلة الى اثنين من اعضاء مجلس الشيوخ الاميركي يمثلان ولاية ماين ، وهي الولاية التي قدم منها هؤلاء المستوطنون . وواضح من نص العريضة ان القنصل الاميركي في القدس والسفير الاميركي في القسطنطينية كانا يتابعان هذه التجربة .

اما الوثيقة الثانية ، فهي رسالة من وزير الخارجية الأميركي موجهة الى أحد المسؤولين الاميركيين المعنيين باقامة المستوطنات الزراعية الاميركية في فلسطين . ويتبين منها اهتمام اعضاء الكونغرس بانجاح التجربة ، بل وبتكثيف الهجرة الى فلسطين بغرض اقامة المستوطنات الزراعية .

إن الدوافع لاقامة مثل هذه المستوطنات ، قبل ظهور الحركة الصهيونية اليهودية ليست واضحة . غير اننا لا نستطيع تجنب الاستخلاص بأن الاهتمام بهذه المستوطنات كان موجودا عند أعلى مستوى من السلطة السياسية في الولايات المتحدة الاميركية ، اي تلك السلطة التي ينتظر منها ان تأخذ قراراتها بناء على حسابات مرتبطة باستراتيجية الدولة ، وليس بناء على اعتبارات عاطفية واسطورية . والامر الآخر الذي يتوجب علينا استخلاصه هو أن العامل

---

* تجدر الملاحظة أن اسم الهيكليين ، اطلق، أساسا ، على الفرسان الهيكليين الذين اشتهروا في الحروب الصليبية .

** « الأدفنتست» يطلق عليهم بالعربية اسم « السبتيين » بسبب الاعتبار الذي يمحنونه ليوم السبت ،رغم كونهم مسيحيين . والاسم الصحيح هو « الصعوديون » أي المؤمنون بالصعود الثاني للمسيح . وهي فكرة دينية استفاد منها الروجون للفكرة الصهيونية .

اليهودي ، ليس واحدا من العوامل التي تقف وراء اتخاذ القرار فيما يتعلق بهذا الموضوع .

□□□

وفيما يلي نص الوثيقتين .(٧)

الوثيقة الاولى :

يافا في ٩ تموز ٨٦٧

الى السيد و.ب.فسندن،

والسيد لوط م. موريل ،

السادة المحترمين ،

بناء على اقتراح وتوصية مخلصتين من سيادة السفير الاميركي في القسطنطينية ، اي. جوي موريس ، نتقدم اليكم بتواضع ، نحن الموقعين أدناه ، المواطنين الاميركيين المقيمين في ، او قرب يافا (سورية)، بوصفكم ممثلين بارزين وذوي نفوذ عن ولايتنا الاصلية وعن جمهوريتنا ، لغرض الاستفسار من سيادتكم عما إذا كان ممكنا ان تقوم حكومتنا ، بوساطتكم الكريمة ، باتخاذ عمل تشريعي او اي عمل آخر، لمحاولة تخليصنا من الوضع الرهيب الذي نجد فيه انفسنا الآن ، والمنطوي على الحاجة المرة والعجز الكامل . وإذ نتوسل اليكم أن تغيثونا ، فاننا ندرك انكم لن تستطيعوا ان تشعروا بما وصلنا اليه من بؤس وتعاسة . ولهذا السبب ، ومن أجل ان تكون لديكم معرفة كاملة بتفاصيل هجرتنا الى هذه البلاد ونتائجها الكارثية ، فاننا نرجو ، باحترام ، احالتكم الى الوثائق المقدمة الى سيادة وزير الخارجية و.هـ سيوارد ، المؤرخة بتاريخ ٤ تموز ١٨٦٧ . ان بيننا كثيرين ممن يستطيعون ، بدون شك ، ان يدفعوا جزءا من اجرة عودتهم الى الوطن إذا تمكنوا من النجاح في التخلص من ممتلكاتهم هنا . ومن جهة اخرى ، يوجد ايضا كثيرون يتوجب حصولهم على اغاثة فورية والا فلن يستطيعوا اعالة أنفسهم اكثر مما فعلوا . لقد فعل قناصلنا كل ما يمكن فعله لنا ، وهم يبذلون كل جهد يمكن تصوره من أجل التخفيف من وضعنا . ولكننا نشعر أننا حصلنا على اكثر مما يجب من صدقة الناس هنا ، وان كل مشروع قمنا به من اجل توفير نفقات عودتنا الى وطننا ، ستثبت عدم ملاءمته وعدم كفايته لهذا الغرض ، بسبب فقدان الحماس وعدم الاهتمام والحاجة الى التعاطف العام .

ولهذا ، فأننا ، نحن المواطنين الاميركيين الموقعين ادناه ، نطلب ، بتوسل ، جهودكم العطوفة والمخلصة ، من أجل الحصول على مركب وطني ينقلنا جميعنا (عددنا ٧٠ شخصا) الى الولايات المتحدة . ان المسؤولين المعتمدين من قبل حكومتنا هنا يعتبرون ان هذه هي الطريقة العملية الوحيدة للخلاص من قدر هائل من المعاناة والبؤس المحتومين . اننا هنا عاطلون كليا عن العمل ، ولا نملك مدارس ، ونفتقر كليا الى المساعدة والمشورة الطبية . وحيث انه لا حيلة لنا ، فان المحتال آدامز يستولي على ممتلكاتنا بالخداع . وهذا سيكون حسابه مع رب السماء وليس معنا .

وفي الختام ، فان الموقعين ادناه يدعون الله بحرارة ان يبارككم ويبارك جهودكم الخيرة

لانقاذ مواطنيكم ، الذين خاض الكثيرون منهم ساحات القتال في ولايات الجنوب تحت راية النجوم والخطوط [علم الولايات المتحدة] ، لتخليصهم من الموت المحقق جوعا . وستبقى نكراكم عطرة الى الأبد في نفوس مواطنيكم المتنين المعذبين .

التواقيع

الاسم	عدد أفراد العائلة	الاسم	عدد أفراد العائلة
روبرت أمرسون	١	دي . جي . واتس	٤
جي . إي . بيرنز	٢	جي . بي . مولتون	٤
جي . و . إيمز	١	م . ت . ونتورث	٥
م . و . لايتون	٣	ز . مالي	٣
بي . كي . روجرز	٧	ر . فلويد	٢
جي . بي . إيمز	٢	جي . أس . ووكر	٢
إل . سي . دريسكو	٢	أ . نورثون	٧
ف . و . ويتهام	٣	إي . كي امرسون	١
زوجة أ . فابت وولداها	٣	جي . أ . دريسكو	٣
زوجة يو . لايتون وولداها	٣	زايمر سيروزو	٦
أرملة إي كلارك وأولادها	٤	منقول مما قبله	٣٢
م . وارد وأخته	٢ = ٣٢		
المجموع			٧٠

جرى تقديمها ، مع الاحترام ، الى وزارة الخارجية ، من اجل ايصالها ، حسب الاصول الى السيدين عضوي مجلس الشيوخ ، فسندن و ل. م . موريل عن ولاية ماين .

القدس في ١٢ آب ١٨٦٧
فكتور بوبو شير
القنصل

□□□

الوثيقة الثانية :

من وزارة الخارجية
واشنطن في ٢٣ أيلول ١٨٦٧

سيدي العزيز ،

لقد تلقيت لتوي رسالتكم المؤرخة في العشرين من الشهر الحالي ، والمتعلقة بما يسمى بمستوطني يافا من اهالي ولاية ماين .

اعتقد انك لست غير مدرك لحقيقة ان المستوطنين قد انقسموا منذ البداية حول احتمال نجاح مزرعتهم ، وان الانقسام تميز بالعناد . ففي البدء قررت اغلبية كبيرة الموافقة ، وأبدت

انتقادات حادة ضد القنصل ونائب القنصل في القدس ، حتى ان السيد المحترم ويليام بت فسندن من بورتلاند ، ولاية ماين ، طالب فأقصائهما على اساس عدم ثقتهما المفترضة بنجاح المشروع . غير انه ، بعد ذلك ، بدا ان غير الراضين تحولوا الى اغلبية · ولكن جزءا من المستوطنين ، حسب ما بلغني ، لا يزالون متمسكين بالمشروع وباستمراره .

ان سعادة حاكم ولاية ماين ، السيد تشامبرلين ، قد كتب الى هذه الوزارة ، بتاريخ ٢١ آب ، حول هذا الموضوع ، حاثا على اتخاذ اجراءات لابعاد المستوطنين . وقد كتبت له جوابي بتاريخ ٢١ آب ، لافتا نظره الى حقيقة وصول معلومات الى هذه الوزارة تبين ان مجموعة جديدة من المستوطنين تتأهب للانطلاق من ولاية ماين الى يافا نحو نهاية شهر آب لتعزيز المستوطنة ؛ ولذلك طلبت منه ان يزودني بما يستطيع توفيره لي من الحقائق المتعلقة بتلك الجهد المذكور من قبل مواطني ولاية ماين لاحياء وابقاء ذلك المشروع. ولاحساسي بأهمية والحاح هذا الموضوع ، اضفت في كتابي للحاكم أني ارغب ، بصورة خاصة ، ان يقوم اعضاء مجلس الشيوخ والنواب عن ولاية ماين ، او بعض منهم ، باعطاء هذه الوزارة معلومات عما يمكن توقعه فيما يتعلق بالتحركات داخل تلك الولاية ، سواء لاعادة مستوطني يافا الى وطنهم او لتعزيزهم ، او لامدادهم بالتموينات . ان مثل تلك المعلومات المطلوبة ، قد اصبحت ضرورية بسبب صدور تصريحات من ولاية ماين ، واخرى من سورية ، لم تترك شكا بانه قد جرى اعداد ترتيبات لغرض اعادة التعزيز المذكور ، وان هناك ثقة بتوقع تنفيذها . كما ان هناك تقارير ، اقل مدعاة للصدق ، ترد الى الوزارة باستمرار ، عن وجود جمعيات لليهـود تقتـرح تعزيزالمستوطنة من اوروبا .

غير أنني لم أتلق جوابا على رسالتي من حاكم ماين ، ولم أتلق معلومات من اية جهة ، عن الفشل في التخلي عن ذلك الغرض المدعى في تلك الولاية لتعزيز المستوطنة في يافا . وانه لمن غير الضروري ان أشير الى انه من غير المناسب لحكومة الولايات المتحدة ان تتورط في اعادة المستوطنين الخائبين في الوقت نفسه الذي تتجه فيه سفينة من ولاية ماين تحمل مغامرين جددا ليحلوا محل المهاجرين العائدين .

ارجو ان اؤكد لك يا سيدي العزيز ، انني اقدر تقديرا تاما خطورة هذا الامر . وانني ارجوك ان تحصل لي على المعلومات التي طلبتها من حاكم ماين ، تلك المعلومات الضرورية لمصالح الانسانية ومصلحة الادارة الجيدة للحكم .

المخلص

ويليام هـ . سيوارد

---

(١) Manuel, Frank: «*The Realities of American-Palestine*, Reprinted in 1975 by Greenwood Press. Westport, Connecticut.p23.

(٢) Manuel,Frank *op.cit.*,p.10 .

(٣) Jerusalem Post July 8,1976, Rabbi Israel Goldstein. «*The U. S. and the Return to Zion*» .

(٤) Manuel,Frank. *op.cit* p.23.

(٥) Manuel,Frank, *op. cit* ,p.21.

(٦) Manuel,Frank, *op. cit* ,p.12.

(٧) الوثيقتان مترجمتان عن اللغة الانجليزية وقد وردت صورة لهما في كتاب :
Beit Yisrael Be-America by Moshe Davis,Jerusalem,1970 The Magnes Press the Hebren University of Jerusalem.

زيارة عرفات الثانية لإيران

في الفترة من ١١ لغاية ١٣ شباط الماضي ، قام الاخ ياسر عرفات بزيارة رسمية لايران ، على رأس وفد فلسطيني ضم الاخوين أحمد صدقي الدجاني عضو اللجنة التنفيذية ، والعميد سعد صايل (ابو الوليد) مسؤول غرفة العمليات المركزية ، وعددا من كوادر الثورة الفلسطينية .

وقد تميزت الزيارة الثانية لعرفات الى طهران ، في الذكرى الاولى لانتصار الثورة الاسلامية الايرانية ، بأنها جاءت في خضم العديد من الاحداث السياسية والعسكرية المتلاحقة التي اتسمت بالحدة ، ووضعت منطقة الشرق الاوسط من جديد في اجواء الترقب والحذر .

فمن محاولات الامبريالية الامريكية التلويح بسياسة القوة العسكرية وتحريك اساطيلها في بحر العرب وحول ايران ، وعودة طرح الاحلاف العدوانية ، مستغلة في ذلك احداث افغانستان ، الى قرار سوريا بسحب قواتها من بيروت ، وقبله وبعده التهديدات الاسرائيلية المستمرة ، والمخاوف الفلسطينية من عدوان صهيوني جديد في حجمه واهدافه ، بالاضافة الى هواجس العديد من الدول العربية النفطية ومخاوفها من السياسة الايرانية بعد الثورة ، في مجال النفط بشكل خاص ، وفي آفاق السياسة الاسلامية عموما .

ومع الاهمية البالغة للهموم الفلسطينية التي حملها معه الاخ عرفات الى ايران ، فان الهم الاكبر ، والذي كان حريصا ان يوصله الى كافة القوى السياسية في ايران ، هو التاكيد على اهمية وضرورة وحدة اداة الثورة ، ووحدة الموقف والتوجه السياسي داخليا وخارجيا في هذه المرحلة بالذات ، على ارضية الوعي الكامل للاهداف الاستراتيجية للقوى الامبريالية ، وفي مقدمتها الامبريالية الامريكية . فمنذ اللقاء الاول مع الرئيس الايراني ابو الحسن بني صدر في منزله ، والذي تم صبيحة وصول الوفد الفلسطيني يوم الاثنين الى طهران بحضور كافة اعضاء الوفد الفلسطيني لخص عرفات همومه وآماله في مستهل حديثه لبني صدر « تستطيعون ان تصنعوا معجزة .. ولكنني قلق !؟ . فالتحرك الامريكي في المنطقة قد نشط بشكل ملحوظ بعد احداث افغانستان ، والوضع في لبنان يرتب علينا بعد القرار السوري بسحب قوات الردع ، خوض معركة كبيرة ، ومحادثات الحكم الذاتي . ولكن الامر الهام هو ، بلا شك ، يتمثل في قدرتنا على المحافظة على وجودنا ، خصوصا ان الصراع بين القوى العظمى انتقل الى منطقتنا بكل اخطاره .

« ان استمرار الثورة في ايران هو الامر الهام في استراتيجية منطقتنا . فاذا ضربت الثورة الفلسطينية ، واستمرت ثورة ايران يظل هناك أمل . بينما اذا ضربت ثورتكم ، واستمرينا نحن فانه من الممكن ان نحرز بعض الانتصارات . ولكن يبقى تأثيرها محليا ومحدودا » .

وقد علق الرئيس بني صدر بقوله « كلام جيد وهام ، وبرايي انه اذا لم نستطع ان نحرر انفسنا فلن نستطيع ان نتحرر ككل . اننا نعتبر ثورتنا في بداياتها ، ونأمل ان تتطور هذه البداية .

وفي ختام اللقاء حضر رئيس اركان الجيش الايراني لمرافقة عرفات وبني صدر للمشاركة في المهرجان

الجماهيري الذي شهدته طهران بمناسبة اعياد الثورة . مترافقا مع العرض العسكري الكبير .

وكان عرفات هو الزعيم العربي والعالمي الاول الذي يصل الى طهران مهنئا بالثورة في عيد انتصارها . كما كان سباقا قبل عام في الوصول الى ايران عشية انتصار الثورة ، معبرا في ذلك عن تلاحم الثورتين ، وعمق الروابط الكفاحية التي تجمعهما في خندق النضال المشترك ضد الامبريالية والصهيونية وركائزهما .

وأمام مليوني مواطن احتشدوا ، تليت في المهرجان كلمة موجهة من سماحة الامام الخميني ، القاها نجله أحمد ، وأكدت على ان فلسطين هي هم داخلي لثورة ايران وقضية مركزية للشعوب الاسلامية . كما القى بني صدر كلمة رحب فيها بوجود قائد الثورة الفلسطينية ومشاركته لايران في عيد ثورتها الاول ، مؤكدا ان العلاقة التي تربط بين الثورتين الايرانية والفلسطينية هي علاقة نضال مشترك ضد عدو واحد .

ووسط هتافات مدوية من الجماهير بصوت واحد « زحفا .. زحفا نحو القدس .. تحية للخميني .. سلام لعرفات ، الموت لاسرائيل ، فلسطين ستنتصر » ، القى عرفات كلمة تاريخية حيا فيها ثورة الشعب الايراني العظيم بقيادة الامام الخميني ، داعيا الجماهير الى الالتفاف بقوة في وحدة وطنية متراصة لحماية الثورة ومنجزاتها من مؤامرات الامبريالية الاميركية والصهيونية وادواتهما .

وبعد انتهاء العرض العسكري انتقل الرئيسان في طائرة مروحية عسكرية ، نظرا لتعذر مرور الموكب وسط بحر الجماهير التي احتشدت حول ميدان الحرية . وقد اقام الرئيس بني صدر مأدبة غداء عمل حضرها عدد من المسؤولين السياسيين والعسكريين الايرانيين .

وفي مساء اليوم نفسه توجه عرفات الى مستشفى رضائي شمالي طهران للقاء سماحة الامام آية الله روح الله الموسوي الخميني . وكان هذا اللقاء هو اللقاء الوحيد الذي يجريه سماحة الامام بعد ان منعه الاطباء من مزاولة اي نشاط ، باستثناء حفل اداء اليمين الدستورية التي اداها الرئيس بنى صدر بعد انتخابه رئيسا أمامه ، وبحضور اعضاء مجلس قيادة الثورة . وكان اللقاء حارا وحميما ، وبابتسامة تعلوها الهيبة سأل الامام « ما هي اخبار لبنان وجنوبه ؟ » ، واستطرد « ان بندقيتكم هي صمام الأمان فحافظوا عليها مشرعة في وجه اعدائكم الكثر .. ان جنوب لبنان امانة في عنقك وانت أهل لهذه الامانة يا ابا عمار » .

كما تطرق اللقاء الى العديد من القضايا السياسية الراهنة ، وأبلغ عرفات سماحة الامام مضمون رسالة هامة من القيادة السوفياتية تضمنت تطمينات حول الوجود السوفياتي المؤقت في افغانستان ، وحرص الاتحاد السوفياتي الاكيد على علاقات حسن الجوار والصداقة مع ايران . كما اوضح مخاطر المساعي الاميركية لاستخدام موضوع افغانستان كذريعة وورقة ابتزاز لتكريس سياسة الاحلاف العدوانية في المنطقة ، بهدف تطويق ايران ونفوذها الثوري .

وعلى الرغم من حرص عرفات على ان تكون زيارته قصيرة ، فان سماحة الامام أصر ، وبالحاح ، على ان تكون المقابلة مطولة ومنفردة . وبعد ذلك انضم الرئيس بني صدر ليشارك فيها ، حيث جرى استعراض سريع لتطور العلاقات الثنائية وضرورة وضع أسس محدد وواضحة لآفاقها انطلاقا من المصير المشترك ودقة المرحلة .

بعد اختتام المقابلة انتقل عرفات وبني صدر الى جناح آخر في المستشفى كان يعج بالصحافيين ، وافترشا الارض والى جانبهما نجل الامام الخميني وعدد من قادة الثورة .

لقد اثارت زيارة الاخ ابوعمار المفاجئة لايران ، ولقاؤه بالامام الخميني ، اهتمام المراقبين في العالم . وعكست اسئلة الصحافة الغربية هذا الاهتمام ، حيث تركزت على مسألتين ١ — اهداف الزيارة ٢ — احداث افغانستان . وكان الجواب الاول نحن ثورتان في ثورة واحدة .

وفي جوابه عن السؤال الآخر ، عبر عرفات عن استنكاره التنديد للزوبعة التي اثارتها اميركا واعوانها من خلال التباكي على اسلام افغانستان ، في حين نراها تقوم مع اعوانها (اسرائيل والسادات) بانتهاك صارخ لحقوق المسلمين في فلسطين ، وتتآمر على المسلمين والمسيحيين في لبنان . وعن الوجود السوفياتي في افغانستان ، قال « لقد اكد لي الاصدقاء السوفيات ان وجودهم مؤقت » .

وفي اليوم الثاني للزيارة بدأ برنامج المباحثات الرسمية بين الجانبين في المقر المؤقت لرئاسة الجمهورية .

واستمرت الجلسة الاولى خمس ساعات تميزت بالصراحة والوضوح والتحليل الدقيق للتطورات السياسية الدولية والعربية والعلاقات المشتركة .

وقد خصص الجانب الاكبر للبحث في سبل تطوير العلاقات الاستراتيجية بين منظمة التحرير الفلسطينية ، والجمهورية الاسلامية الايرانية . ووضع الاسس الثابتة لنموها وترسيخها .

وعندما طرح الرئيس بني صدر تصوره للامكانيات التى يمكن ان تقدمها ايران في المجالات المادية والعسكرية لدعم الثورة الفلسطينية . قال عرفات

« نحن في الثورة الفلسطينية نحتاج فقط للدعم المعنوي وللموقف السياسي الداعم لنا باستمرار ، وان صمود ايران في مواجهة دسائس الامبريالية الاميركية ومؤامراتها ضد شعوب ودول المنطقة ، وتمتين وحدتكم الوطنية على ارضية صلبة ، هو دعم معنوي دائم لنا ولامتنا العربية في مواجهة حلف كامب ديفيد واخطاره » .

وبعد احتتام الجلسة الاولى ، توجه عرفات بصحبة بني صدر الى مبنى التلفزيون الايراني لاجراء مقابلة متلفزة ومنقولة مباشرة عبر الاقمار الصناعية للتلفزيون والاذاعة الفرنسيين . وكان بني صدر بذلك يؤكد لاوروبا وللعالم حرصه على الاطلالة عليهم وهو برفقة قائد الثورة الفلسطينية . وقد ركز عرفات في اجاباته على المسائل التالية

١ ــ عمق العلاقة الاستراتيجية التى تربط الثورتين الفلسطينية والايرانية في مواجهة معسكر الاعداء .

٢ ــ استنكار الحملات الامبريالية التي تحاول استثمار احداث افغانستان . في حين ان الغرب يتناسى الاحتلال الصهيوني للاراضي الاسلامية والمسيحية المقدسة في فلسطين . والتنديد بموقف السادات الذي يتباكى على الاسلام في افغانستان . ويتآمر ضد الثورة الاسلامية الايرانية .

٣ ــ رد على سؤال حول احتمالات لقائه مع الرئيس ديستان بقوله « اود ان أؤكد رغبتي في الاجتماع بالرئيس ديستان . ولكن ليس خارج فرنسا . انني اود ان أقابله في وطني فلسطين . ولكن وطني محتل . وانا الآن افضل ان اقابله في بلاده وليس خارجها ما دام وطني محتلا » .

أما الرئيس بني صدر الذي شرح في اجاباته بنود السياسة الايرانية فقد قال « ان فلسطين قضية داخلية ايرانية . وان علاقتنا بمنظمة التحرير الفلسطينية هي علاقة استراتيجية » .

وبعد اختتام المؤتمر الصحافي ، انتقل الرئيسان الى مقر رئاسة الجمهورية لاستئناف الجولة الثانية من المباحثات .

وفي المساء ، انتقل عرفات والوفد الفلسطيني الى مجلس قيادة الثورة . وحضر الاجتماع عن الجانب الايراني . الدكتور محمد بهشتي سكرتير مجلس قيادة الثورة ، والدكتور هاشمي رفسنجاني عضو المجلس الثوري ممثل الامام الخميني في وزارة الداخلية ، والدكتور علي خامنئي عضو المجلس الثوري ممثل الامام الخميني في وزارة الدفاع

وقد خصص جانب من هذا اللقاء لبحث العلاقات الثنائية بين منظمة التحرير الفلسطينية والحزب الجمهوري الاسلامي ، وتم الاتفاق على وضع برنامج عمل مشترك في مجالات التعاون بين الجانبين ، ومواصلة اللقاءات .

بعد ذلك كان الاخ عرفات والوفد الفلسطيني ضيوف السفراء العرب المعتمدين في ايران ، حيث أقام السيد فؤاد الترك ، سفير لبنان في طهران ، مأدبة عشاء تكريمية والقى كلمة ترحيبية بالاخ عرفات استهلها بقوله « يا رمز النضال والوطنية والفداء ، انت في بيتك اللبناني ، هذا البيت الذي قدم كل الدعم لفلسطين وقضيتها المقدسة فاهلا بك فيه بين اهلك ومحبيك » .

وقد وضع الاخ عرفات السفراء العرب في صورة التطورات السياسية واجاب على اسئلتهم واستشاراتهم .

وكان عرفات حريصا على الوفاء بالتزاماته النضالية والرفاقية لرفيق نضاله الشهيد آية الله الطالقاني ، حيث زار والوفد الفلسطيني منزله في احدى الضواحي الشعبية في طهران والتقى افراد عائلته وقد رحب نجل الامام الطالقاني بالوفد الفلسطيني وقال في كلمة مؤثرة « ان التزام فقيدنا الراحل بقضية فلسطين وثورتها

هو دين وحق وواجب علينا الوفاء به ليس على الصعيد العائلي وحسب ، وانما ايضا هو حق ودين على الشعب الايراني لشعب فلسطين الذي قدم كل خبراته النضالية ، وفتح معسكراته وقواعده لتدريب ثوار ايران واعدادهم ثوريا من اجل الاطاحة بنظام الطاغية الشاه » . وتعبيرا عن هذه المشاعر النضالية قدم باسم عائلة الشهيد هدية رمزية هي عبارة عن مسدس تقبلها عرفات شاكرا .

وكبقية الايام السابقة ، كان اليوم الثالث للزيارة زاخرا باللقاءات والاجتماعات فقد التقى عرفات والوفد الفلسطيني في مقر اقامته الاخ جلال الدين الفارسي عضو قيادة الحزب الاسلامي الجمهوري ، وحجة الاسلام محمد منتظري الذي قدم هدية والده آية الله منتظري (وهي رشاش عوزي) . كما قدم اعتذار والده لعدم تمكنه من الحضور بسبب مشاغله في الحوزة العلمية في قم .

وفي الظهيرة قام عرفات بزيارة لمعسكرات الحرس الثوري في ضواحي طهران ، واستقبل الوفد من المئات من شباب الحرس الثوري بهتافات « ثورة .. ثورة حتى النصر . زحفا .. زحفا نحو القدس » .

وكان في مقدمة المستقبلين قيادة الحرس الثوري . وقد القى عرفات في مسجد المعسكرات كلمة توجيهية اكد فيها على اهمية وضرورة بناء الحرس الثوري درع الثورة وحامي منجزاتها . ورد الاخ ابو شريف مسؤول غرفة عمليات الحرس الثوري ، وهو احد المناضلين الذين شاركوا في الدفاع عن الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية في لبنان ، بكلمة مؤثرة رحب فيها بقائد الثورة الفلسطينية ، مؤكدا ان قوات الحرس الثوري ستخوض حرب تحرير القدس عاجلا ام آجلا .

وفي المساء استؤنفت المباحثات مع قيادة الحزب الاسلامي الجمهوري ، حيث تمت في هذا الاجتماع مناقشة برنامج التعاون المشترك ، واتفق على العديد من الاجراءات التنفيذية .

كذلك استقبل الاخ عرفات وفدا من قيادة منظمة مجاهدي الشعب الايراني برئاسة الاخ مسعود رجوي ، وهو احد المناضلين الذين انخرطوا في صفوف الثورة الفلسطينية وشارك بفعالية في الدفاع عن الثورة اثناء مجازر ايلول عام ٧٠ في الاردن . وقد حضر الاخ حسين الخميني ، حفيد الامام ، جانبا من هذا اللقاء . وقدم رجوي مسدسا رشاشا هدية للقائد العام للثورة الفلسطينية وخاطبه بقوله « ان هذا الرشاش امانة كنا قد اخذناها من الثورة الفلسطينية ... نحن تلاميذكم ايها الاخ القائد ، تدربنا وتربينا في معسكراتكم ... لقد كانت الثورة الفلسطينية اول من اعطانا السلاح ، وعلمنا كيفية استخدامه . فنرجو قبوله من المجاهدين ، ناظرين معا الى اليوم الذي يكون فيه لقاؤنا هناك في بيت المقدس » .

وشكر رجوي الثورة الفلسطينية لما قدمته من مساعدات عسكرية ومادية ومعنوية لدعم ثورة الشعب الايراني ، وقال « وأخص « فتح » التي قدمت كل ما يلزم ايام النضال المسلح في ايران ، ونأمل ان تسدد ايران الثورة ما عليها من ديون لثورتكم . انني ارحب بكم في وطنكم ايران ، الذي هو امتداد لتراب فلسطين . ان الطريق من طهران الى القدس اصبح قريبا ، وان قضية فلسطين تملأ قلب الامام الخميني » .

وقد قيم الطرفان الاوضاع في المنطقة ، وسبل التعاون المشترك . وجدد عرفات الدعوة للاخ مسعود رجوى ولوفد من المجاهدين لزيارة الثورة الفلسطينية لاستكمال المباحثات .

وبعد هذا اللقاء توجه عرفات ، يرافقه الاخ حسين الخميني ، الى منزل الرئيس الايراني بني صدر ، حيث جرى في هذا الاجتماع تقييم شامل لنتائج الزيارة والمباحثات . وقد تم الاتفاق على بعض الخطوات المشتركة في المجالات التي تخدم المصالح المشتركة للثورتين الايرانية والفلسطينية .

وأكد الرئيس بني صدر مجددا ان ايران بكل امكاناتها تقف في خندق النضال الواحد الى جانب الثورة الفلسطينية وشعب فلسطين المناضل حتى يتحرر وطنه ويستعيد مقدساته ، وقال « ان ثورة فلسطين تستطيع بالتأكيد الاعتماد بشكل كامل على هذا الدعم غير المحدود » .

ومن ناحيته، عبر عرفات عن عميق امتنانه للاهتمام والحفاوة البالغين اللذين خص بهما الرئيس الايرانى الوفد الفلسطيني ، وللنتائج المثمرة التي حققتها المباحثات المشتركة .

وبعد ذلك توجه الوفد الفلسطيني ، يرافقه الاخ حسين الخميني ، مباشرة الى مطار مهراباد ، حيث كان في وداع الوفد عدد من قيادات الثورة الايرانية .

خليل الزين

مؤتمر اتحاد المرأة الفلسطينية الثالث
من ٢٥ إلى ٢٩ شباط (فبراير)

كان الخامس والعشرون من شباط موعدا لانعقاد المؤتمر الثالث لاتحاد المرأة الفلسطينية ، متأخرا عن موعد انعقاده الدوري عدة سنوات ٠ حيث كان يفترض عقده في عام ١٩٧٧ ، الا ان الظروف التي مرت بالثورة الفلسطينية بعد انعقاد المؤتمر الثاني حالت دون ذلك .

انعقد المؤتمر بحضور اعضاء الهيئة التنفيذية للاتحاد وممثلات عن ثمانية فروع له تعمل في كل من الاردن ولبنان وسوريا والعراق والجزائر وليبيا ومصر والكويت ، بالاضافة الى ممثلات عن الارض المحتلة . وقد بلغ عدد الحاضرات ١١٨ من اصل ١٢٢ عضوا عاملة ، بالاضافة الى عدد غير قليل من الاعضاء المراقبات . وكانت الامانة العامة للاتحاد قد وجهت دعوات الى عدد من الدول الشقيقة والصديقة للمشاركة في المؤتمر ، وقد بلغ عدد الوفود المشاركة ٤٠ وفدا تمثل معظم الدول العربية ، والدول الاشتراكية ــ باستثناء بولونيا ــ ومن دول اوروبا الغربية شاركت لجنة الصداقة الفرنسية ــ الفلسطينية من فرنسا ، ووفد يمثل الاتحاد العام لنقابات العمال من ايطاليا . كما حضر المؤتمر كذلك وفد يمثل اتحاد المنظمات النسائية في قبرص ، بالاضافة الى وفد اتحاد النساء العربيات برئاسة اميلي نفاع امينة سر الاتحاد ، والاتحاد النسائي الديمقراطي العالمي ، برئاسة الرفيقة كريستينا نيدتسيلسكا ، وممثلات عن الدول الافريقية وحركات التحرر في العالم ، كما حضرت ممثلة عن جبهة البوليساريو .

افتتح المؤتمر في قاعة اليونسكو في بيروت ، صباح يوم الاثنين الخامس والعشرين من شباط ، برعاية الاخ ياسر عرفات ، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير القائد العام لقوات الثورة الفلسطينية ، وبحضور قادة فصائل المقاومة ، والحركة الوطنية والتقدمية اللبنانية ، والجبهة القومية اللبنانية . كما حضر الجلسة الاخوان وليم نجيب نصار ومحمد مهدي بسيسو اللذان تم تحريرهما من الاسر مؤخرا .

وقد تضمنت الجلسة الافتتاحية ، الى جانب كلمة الاخ ياسر عرفات ، كلمة الاتحاد ، القتها عصام عبد الهادي رئيسة اتحاد المرأة الفلسطينية ٠ وكلمة الحركة الوطنية والتقدمية اللبنانية ، القاها الاخ انعام رعد ٠ وكلمة الجبهة القومية اللبنانية ، القاها الاخ كمال شاتيلا ٠ وكلمة اتحاد النساء الديمقراطيات القتها الرفيقة كريستينا .

اكد الاخ ياسر عرفات في كلمته على اهمية مشاركة المرأة الفلسطينية في النضال داخل صفوف الثورة ، واشار الى الظروف الخطرة التي تمر بها الثورة الفلسطينية . كما اشار الى توقع عملية اسرائيلية واسعة في جنوب لبنان .

وابرزت الاخت عصام عبد الهادي نشاطات الاتحاد في الفترة الواقعة بين انعقاد المؤتمرين الثاني والثالث ،

وحيت الشهيدات اللواتي سقطن خلال مرحلة النضال هذه ، وبلورت ضمن كلمتها رؤية الاتحاد السياسية حول مختلف القضايا المطروحة في الساحة الفلسطينية والعربية والدولية ، واكدت ان موقع الثورة يظل ، على الرغم من كل العوائق ، موقعا ثابتا ومتقدما في قلب معسكر الثورة العالمية في وجه معسكر الامبريالية والصهيونية والرجعية .

وبعد انتهاء جلسة الافتتاح الصباحية بدأ المؤتمر اعماله برئاسة الاخت سلوى ابو خضرا رئيسة فرع الاتحاد في الكويت . وقد استمعت المؤتمرات الى كلمات عدد من الوفود المشاركة ، كما تلت الاخت مي صايغ التقرير السياسي الذي شمل الوضع الدولي والعربي والفلسطيني ، كما تضمن عرضا لوضع المرأة ، ودور المرأة الفلسطينية في العمل النضالي .

وفي اليوم الثاني تابع المؤتمر اعماله ، مستمعا الى كلمات باقي الوفود والتقارير التي اعدتها اللجنة التنفيذية للاتحاد ، فقرأت الاخت نجلة نصير التقرير الثقافي الذي عرض نشاطات الاتحاد في هذا المجال ، وقدمت الاخت جيهان حلو تقريرا عن العلاقات الخارجية ، أشارت فيه الى ان اول ادانة عالمية في اطار الامم المتحدة للحركة الصهيونية ، كحركة استعمارية عنصرية فاشية ، كانت في المؤتمر العالمي للمرأة الذي عقد في المكسيك في العام ١٩٧٥ . كما بين التقرير ان عضوية اتحاد المرأة الفلسطينية قد قبلت في المكتب التنفيذي للاتحاد النسائي الديمقراطي العالمي (اندع) في مؤتمره السابع الذي عقد في العام ١٩٧٥ . واستمعت المؤتمرات الى تقرير عن العلاقات الداخلية ، وآخر عن « اطفال بيت الصمود » (المدرسة التي اقامها اتحاد المرأة لرعاية ابناء « تل الزعتر » الذين فقدوا الآباء والامهات) . واخيرا قدم التقرير المالي .

وفي اليوم الثالث بدأت المؤتمرات عملهن من خلال اللجان في جلسات مغلقة ، بينما قامت الوفود العربية والاجنبية ، يرافقها عدد من اعضاء الاتحاد من غير المشتركات في المؤتمر ، بجولة في مؤسسات الثورة الفلسطينية ، وقد تضمن البرنامج زيارة مؤسسة الهلال الاحمر الفلسطيني ، ومؤسسة « صامد » لتشغيل اسر الشهداء ، وروضة للاطفال ، وحضانة يشرف عليها فرع الاتحاد في لبنان ، ومشغلا للخياطة ، وقامت الوفود كذلك بزيارة جنوب لبنان واطلعت على الاوضاع القائمة في ظل القصف الاسرائيلي المستمر .

وكانت قد وزعت على الوفود دراسات واحصائيات تتعلق بواقع المرأة الفلسطينية والطفل الفلسطيني ، لتعميق معرفة الوفود الاجنبية بكل ما يتعلق بالمرأة الفلسطينية . واحدى هذه الدراسات تتعلق بالاوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمرأة الفلسطينية داخل الارض المحتلة وخارجها ، وحلقة دراسية حول الطفل الفلسطيني : واقعه ومشكلاته ، بالاضافة الى احصائية عن المعتقلات الفلسطينيات داخل سجون الاحتلال ، وكتاب من اعداد خديجة ابو علي « حول واقع المرأة وتجربتها في الثورة الفلسطينية » .

توزعت المؤتمرات الى خمس لجان : اللجنة السياسية · اللجنة التنظيمية والدستورية · اللجنة الاعلامية · اللجنة المالية ؛ واللجنة الاجتماعية . وقد اعتمدت كل لجنة التقرير المتعلق بها كورقة عمل تبدأ العمل على اساسه وتقر التوصيات بشأنه ، ما عدا اللجنة التنظيمية والدستورية التي اعتمدت النظام الاساسي للاتحاد ، وناقشته واجرت عليه تعديلات تناولت ، بشكل خاص ، المجلس الاداري ، حيث نص الدستور المعدل على انتخاب المجلس من قبل المؤتمر بدلا من ان تقوم الامانة العامة بتعيينه . وتركت اللجنة صلاحيات المجلس للمجلس نفسه · حيث تشكلت فيما بعد لجنة لصياغة اللائحة الداخلية التي تحدد صلاحيات المجلس ومهماته .

وناقشت اللجنة السياسية التقرير السياسي واستبدلت بعض فقراته ، ثم انبثق عن اللجنة لجنتان احداهما للعلاقات الخارجية التي درست التقرير المقدم من قبل الهيئة التنفيذية واقرته مضيفة توصيات يدعو اهمها الى العمل من خلال « الاندع » للحصول على عضوية « المؤتمر العالمي لعقد الامم المتحدة في العام ١٩٨٠ » .

واللجنة الثانية التي انبثقت عن اللجنة السياسية كانت لدراسة وضع المرأة ، وبحث حقوقها ودورها النضالي .

عملت اللجان بشكل مكثف مدة يومين متتاليين ، وانتهت اعمالها في الساعة الثانية من صباح

٢٩/٢/١٩٨٠ . وفي الساعة العاشرة صباحا تقدمت اللجان بتوصياتها ، حيث أقر المؤتمر معظمها ، واقترح تعديلا على بعضها . وبعد ذلك حقق المؤتمر احد أهم انجازاته · حيث قام بانتخاب المجلس الاداري وفقا للدستور المعدل ، مؤلفا من ٤٠ عضوا ، تمثلت فيه منظمة « فتح » بـ ٢١ عضوا وباقي المنظمات بـ ١٩ عضوا . ويتألف المجلس الاداري ، الى جانب رئيسته رقية حوري ، من الاخوات التالية اسماؤهن

عصام عبد الهادي · سلوى ابو خضرا : سهام رحال · عبيدة الكاظمي · بشرى محمد · انعام عبد الهادي · سهام سكر · امل يونس · ادبية يافاوي : امل عكاوي · ميسون شعث · فاطمة ملحم : رندة بامية : سلافة حجاوي : وداد احمد : نجلاء ياسين · مي صايغ سميرة جبريل · خديجة حباشنة · نوال عبد الفتاح · نوره البجاني · جيهان حلو : ثروت ابو غزالة : فايزة ابو الهيجا · جميلة صيدم · انتصار الوزير : منى جابر · شادية حلو : لوسيا حجازي · احسان برناوي · مريم الاطرش · رشيدة طه · سعاد كيالي · سميرة صلاح · ليلى خالد · رسمية عودة · نهاية محمد · كليمانص خوري · فادية حمدي .

وقام المجلس ، فيما بعد،بانتخاب الامانة العامة التي تشكلت من ١٢ عضوا توزعن المسؤوليات على النحو التالي

عصام عبد الهادي رئيسة الاتحاد
انتصار الوزير امينة سر
نجلا ياسين وسهام رحال لجنة الاعلام
جميلة صيدم وفايزة ابو الهيجا لجنة العلاقات الداخلية
نهاية محمد اللجنة الثقافية
مي صايغ امينة عامة
سلوى ابو خضرا مسؤولة المالية
جيهان حلو وسميرة صلاح لجنة العلاقات الخارجية
خديجة حباشنة اللجنة الاجتماعية
وداد احمد امينة الصندوق

وقد عكس المؤتمر وجها مشرقا للمرأة تبين فيه وعيها ونضجها السياسي الذي صقلته التجربة . وقد تبلور فهمها وادراكها السياسي ببيان سياسي اختتم المؤتمر به اعماله .

اكد البيان على اهمية الوحدة الوطنية الفلسطينية ، والتصدي لجميع المخططات التي تستهدف القضية الفلسطينية العادلة ونضال الشعب الفلسطيني . كما دعا الى تدعيم الصمود البطولي للشعب الفلسطيني داخل الارض المحتلة ، وتعزيز بناء الجبهة الوطنية في اطار م. ت. ف. ، وتصعيد الكفاح المسلح لاحباط مشروع الادارة الذاتية . وطالب البيان قوى الثورة العربية بالقيام بمهمة الدعم الحقيقي للثورة الفلسطينية ، واكد على أن استقلالية الارادة الفلسطينية والقرار الوطني الفلسطيني ضمان لاستمرارية الكفاح المسلح . ودعا البيان الى دعم نضال الجماهير اللبنانية بقيادة الحركة الوطنية والجبهة القومية اللبنانية من اجل اقامة لبنان وطني ديمقراطي عربي موحد . كما دعا الى تدعيم الحركة الوطنية المصرية لتمكينها من قيادة نضال الجماهير العربية المصرية لاسقاط نظام السادات .

ووجه البيان تحية اكبار للشعب البطل داخل فلسطين المحتلة ، وتحية للمعتقلات والمعتقلين داخل سجون الارض المحتلة وخارجها ، وتحية للنساء المناضلات من اجل الحرية والتقدم .

وفي حفل الاختتام تكلم الدكتور جورج حبش ، الامين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ، وهنأ المرأة على نجاح مؤتمرها ، واكد على دورها وموقعها الدائم الى جانب الرجل في كل المعارك التي يخوضها من اجل التحرير .

وتحدث الاخ محمد زهدي النشاشيبي ، امين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، عن الواقع الفلسطيني والدولي ، واكد على وعي الشعب الفلسطيني وتميزه بين الاصدقاء والاعداء ، وتمنى للمرأة النجاح الدائم .

وانتهى الاحتفال الختامي بما قدمته زهرات واشبال ابناء شهداء الثورة الفلسطينية من اهازيج ودبكات شعبية .

انعام عبد الهادي

«تطوّر الشعر الفلسطيني المقاوم» بين الموضوعية والنقد المزاجي

ثمة نقاش مهم وضروري تفتحه مقالة الاستاذ يوسف اليوسف «تطور الشعر الفلسطيني المقاوم»، المنشورة في العدد «٩٨» من مجلة «شؤون فلسطينية». وأهمية النقاش تنبع من أهمية الموضوع الذي تناولته، وضرورته تحتمها المسارات الفكرية التي اتخذتها، ومن ثم الاحكام النقدية والتاريخية التي خرجت بها

وحتى نضع الامور في خطوط أكثر تبسيطا، فاننا في هذه المقالة سوف نعمد لمناقشة المسائل المختلف عليها، تحت عنوانين رئيسيين، اولهما فكري يتناول مفهوم المقاومة، وما يستتبعه ويترتب عليه، خصوصا على صعيد الشعر، وسنلخصه بهذا التساؤل المهم. ما هو شعر المقاومة؟

أما العنوان الثاني فهو يتناول الجانب التطبيقي ــ التاريخي للشعر الفلسطيني، والنماذج التي علق عليها الاستاذ يوسف اليوسف في مقالته، والتي نجد أنفسنا مدفوعين للوقوف امامها طويلا. باعتبارها شكلت ما يشبه الحكم من جهة، وباعتبار اننا نحترم صاحبها في ساحة النقد، ونقدر له اسهامات هامة واصيلة، خصوصا على صعيد نقد الشعر

المقاومة ... من الفعل السياسي الى الثقافة

يبدو أن اختلاطا إلى حد التطابق قد حدث في ذهن الاستاذ يوسف اليوسف بين مفهومي المقاومة والكفاح المسلح. وباعتبار أن المفهوم الثاني، في مجمل كينونته، لا يعدو أن يكون احد تفرعات المفهوم الاول، فان هذا الاختلاط قد جر على دراسة الاستاذ يوسف ارباكات عديدة، جعلته يحصر شعر المقاومة ضمن مرحلة زمنية ضيقة نسبيا، بل وجعلته يربط بشكل قسري ومتعسف مرحلة ظهور الشعر الفلسطيني المقاوم بانطلاقة الكفاح الفلسطيني المسلح في مطلع العام ١٩٦٥. وهو، وإن وافقنا على اعتباره ــ أي شعر المقاومة ــ صدى للفعل المقاوم، الا انه ليس صدى ميكانيكيا تحكمه موضوعة الفعل ورد الفعل، بمعناها الحرفي، كما تحدث في العلوم الطبيعية. ما دمنا نعتقد أن حركة المجتمع، وإن اتفقت مع العلوم في القوانين العامة، الا انها تختلف معها في طرائق التعامل مع هذه القوانين

واستطرادا في مناقشة هذه المسألة، فاننا سوف نعود بالقارىء الى الوراء قليلا، في محاولة لربط الفكرة بتواريخها كما وقعت في الحياة.

إن المقاومة، بمعناها الواسع والعام في صفوف الشعب الفلسطيني، لم تتوقف منذ بدأت مؤامرة صهينة فلسطين في مطلع القرن العشرين، وبالرغم من حدث العام ١٩٤٨ المأساوي، وما ترتب عليه من ثمار البنية الكيانية ــ الطبقية للشعب الفلسطيني، وكذلك بالطبع، من ثمار المؤسسات الحزبية والسياسية، الا ان هذه

المقاومة لم تتوقف ، وان اعترتها اشكال الضعف بفعل ضخامة التحديات من جهة ، وبفعل فقدان ادوات المقاومة المنظمة من جهة اخرى .

نحن اذن بعد ١٩٤٨ ، أمام مرحلة جديدة في كل ما طرحته وفرضته على الشعب . إننا بشكل ادق أمام شعب اقتلع من وطنه وبدأ مرحلة البحث عن الذات خارجه ، وهو البحث الذي طال ، نقول طال ولكنه لم يتوقف مطلقا .

بعد ١٩٤٨ عاش الشعب الفلسطيني مرحلة التجريب ، ولكنه ظل دوما — وبالرغم من اختلاف التجارب وتعددها — يبحث عن نفسه ، عن كينونته المستقلة ، باعتبارها نقيض الصهيونية المباشر من جهة ، واداة تحريك الواقع السلبي المهيمن من جهة اخرى .

هل وصل الشعب الفلسطيني الى مرحلة اكتشاف الذات مع مطلع العام ١٩٦٥ — تاريخ انطلاق الثورة بالضبط ؟

وبمعنى اخر هل بدأت مقاومة الشعب الفلسطيني في التبلور الى اشكال تنظيمية وسياسية وجماهيرية مع هذا التاريخ الذي حدده الاستاذ يوسف اليوسف موعدا لظهور شعر المقاومة ؟

في اعتقادنا ان الاجابة بنعم ، على هذا السؤال تحمل في طياتها الكثير من الخطأ التاريخي ، بكل ما يترتب على هذا الخطأ من نتائج ، وما يتفرع عنه من تفاصيل سوف تشمل كل مناحي حياتنا دون استثناء . ذلك ان هذه الموافقة سوف تعني ، قبل كل شيء ، أن هذه الثورة قد انطلقت من الفراغ ، ولم تكن ، كما يقول الواقع ، محصلة لجهد سياسي وتنظيمي بدأ قبل ذلك بسنوات طويلة وجاءت الرصاصة الاولى عام ١٩٦٥ تتويجا له . فالذين أعلنوا عام ١٩٦٥ بدء الكفاح الفلسطيني المسلح ، كانوا قد انفقوا سنوات عديدة في الدعوة لهذا الكفاح والتبشير به واستقطاب القوى الوطنية الفلسطينية له .

هذه الحقيقة على جانب كبير من الاهمية . واقرارها سوف يفرض علينا ان نعيد النظر في فهمنا لمفهوم المقاومة ومن ثم لاشكالها .. فاذا كنا نشير اليوم الى نضال الارض المحتلة ضد الاعداء الصهاينة، ونضال فلسطينيي المنفى ضد مؤامرة التسوية الامريكية باسم المقاومة ، فان هذا التعبير قد اخذ ، في الخمسينات والستينات ، مضامين مختلفة بحسب المرحلة التاريخية ، وبحسب التحديات التي انطلقت كلها من اجل طمس الشخصية الوطنية للشعب الفلسطيني واذابة هذا الشعب .

هل يبدأ شعر المقاومة اذن مع مطلع عام ١٩٦٥ ؟ هل نسقط من حساباتنا مراحل الصمود البطولي للشعب الفلسطيني في وجه مؤامرات التوطين في سيناء ، والاحلاف الاستعمارية ، وقبل ذلك مؤامرة ضم الضفة الغربية لملكة الهاشميين ، وغيرها من مواقف البطولة والتحدي ؟

ان اعتبار هذه الاشكال من المقاومة السياسية والجماهيرية خارج مفهوم المقاومة سوف يحتم علينا ان نفعل ما فعله الاستاذ يوسف اليوسف في مقالته ، اي ان نسقط معها كل تعبيراتها الثقافيــــة التــي نعتقد انها تشكل جزءا هاما من تراث شعبنا الثقافي ، خصوصا على صعيد الشعر الذي لعب ، في تلك الفترة ، دورا هاما في هذه المقاومة ، وعبر الشعراء من خلاله كل على قدر موهبته ، عن موقف الاصرار الوطني الفلسطيني على التمسك بارض الوطن وبالشخصية الوطنية المستقلة .

مقالة الاستاذ يوسف اليوسف اغفلت هذه الحقيقة ، بل مرت عليها وقفزت عنها لتصل الى مطلع السبعينات ، باعتباره مرحلة ظهور الشعر المقاوم .

منذ مطلع الخمسينات ازدحمت الساحة الفلسطينية بالشعراء الذين اصطلح على تسميتهم بشعراء النكبة ، وان كنا نرى ان هذا الاصطلاح — بما يحمله من معان سلبية — لا ينطبق عليهم جميعا . فبينما غرق البعض في بكائيات فجائعية ، انطلق البعض الاخر في الحث على رفض الواقع ، متلمسا اسباب هــذا الواقــع

ومرتكزاته ، رابطا بين مسألة الوطن وبين اشكال القهر والتخلف التي تاخذ بخناق جماهير هذا الوطن .

في مقدمة هؤلاء الشعراء كان ، دون شك ، الشاعر «معين بسيسو الذي ظل ، برأينا ، حتى منتصف الستينات، اهم شعراء تلك المرحله لاعتبارين :

الأول : أنه أول من كتب الشعر الحديث بين الفلسطينيين ، كما يقرنا على ذلك الاستاذ يوسف اليوسف ، على ما تحمل هذه الحقيقة من دلالة . وعلى ما في هذه الحقيقة من نسبية مصدرها ، كما يقول الاستاذ اليوسف ، تأخر الفلسطينيين عن متابعة حركة التطور في الشعر العربي الحديث ، والتي بدأت على يد السياب في العراق في نهاية الأربعينات .

والثاني : انه يعد شاعر فلسطين الكبير ابي سلمى ، اول الشعراء الفلسطينيين الذين ربطوا قضية الوطن بالمسألة الاجتماعية – السياسيه لا الفلسطينية فقط ، بل والعربيه كذلك ، مدركا ، بوعي، ان انتصار قضيه فلسطين مرهون ، الى حد بعيد ، بانتصار قضية التحرر الوطني الديمقراطي في الوطن العربي .

أصدر معين بسيسو في تلك المرحلة مجموعات شعريه عديدة بدأها بمجموعته الهامة «المعركة» في مطلع عام ١٩٥٢ . وعالج في قصائدها موضوعات تندرج كلها في اطـــار رفض المؤامرات والحث على المقاومه. يقول مثلا في قصيدته « حطام القيود » :

أنا المقيد لكن سوف انحت من ... اغلالي السود فاسا ليس تنكسر
واهدم الحائط العالي الذي علقت ... فيه النوافذ لا شمس ولا قمر
واجمع الريح في كفي واطلقها ... على الذين بهذا الشعب قد كفروا
وجمعوه على ابواب مقبرة ... تكاد من هولها الاموات تنتحر
ارادة الفاس ان تهوي السجون ولا ... يبقى على الارض من احجارها حجر
فاشحذ فؤوسك يا ابن الشعب مقتلعا ... هذي القبور التي للشعب قد حفروا
وانت لا بد يا ابن النور تنتصر ... وانت لابد يا ابن الشعب تنتصر .

هذا الوعي المبكر والالتزام بقضايا الشعب ، وفي مقدمتها القضية الوطنية ، وهذا التحريض على المقاومة ، هذه المسائل كلها ، سوف تاخذ ، في مجموعات معين بسيسو اللاحقة ، بعدا اكثر وضوحا ونضجا .

في مجموعته « ما رد من السنابل » يكتب بسيسو قصيدته الشهيرة « المتاريس » ممجدا صمود غزة في وجه الاحتلال الثلاثي عام ١٩٥٦ ، وتتلقفها القوى المقاومة للاحتلال ، تطبعها وتصدر بابياتها الاولى منشورات جبهة المقاومة الشعبية في غزة تلك الوقت .

قد اقبلوا فلا مساومه
المجد للمقاومه
لراية الاصرار شامخه
للموجة الحمراء من راياتنا المعلقه
على الشوارع المزقه
ولليد المكبله

أما قصائد مجموعة « الارض على الصليب » فهي جميعا قصائد مقاومة . ونحن ، وان كنا لا نريد ا ن نسترسل في تقديم شواهد من شعر معين وتلك المرحلة ، فاننا قصدنا ان نشير فقط الى تواريخ مبكرة للمقاومة وشعرها ، تاركين تلك المسألة لحوارات اوسع واشمل واكثر نضجا .

شعر السبعينات ، او المقاومة المنظمة .

تناول الاستاذ يوسف اليوسف ، في مقالته ، شعر مرحلة السبعينات تناولا سريعا ، معتبرا انه قد تمثل في

اربعة شعراء اعتبرهم الاهم بين شعراء فلسطين ، هم بحسب الاهمية : احمد دحبور ووليد سيف ثم محمد القيسي وعز الدين المناصرة .

على كل ، من حق الاستاذ يوسف اليوسف ان يمنح الترتيب الذي يريد، فتلك مسألة تتعلق في جانب كبير منها ، بالمزاج الشخصي والرؤية الذاتية ، ولكننا هنا سوف نناقش رأي الاستاذ اليوسف بالنسبة للشاعر وليد سيف .

ما هي المبررات التي جعلت الكاتب يضع وليد سيف في مقدمة شعراء فلسطين ، طوال سنوات السبعينات ؟

يقول الاستاذ يوسف في دراسته :

« .. وثمة صوت اخر بين هذه المجموعة من شعراء المنفى الشباب ، يتميز بخصوصية متفردة وخصيصة هو وليد سيف ، الذي تبدو مجموعته الثانية (وشم على ذراع خضرا) اسلوبا خاصا في التعبير عن المأساة الفلسطينية » .

هذه الخصوصية المتفردة والخصيصة التي اسبغها الناقد على شعر وليد سيف في مجموعته الثانية، لا تصمد امام النقاش ، لا بل ان الاستاذ يوسف اليوسف سوف يسارع بعد قليل ، فيذكر لنا من الحقائق ما ينسف هذه الخصوصية ويجعلها نقطة تناقض في تقييم الناقد لشعر وليد سيف كواحد من اهم شعراء السبعينات .

ونعود الى الاستشهاد حرفيا بما جاء في الدراسة . يقول الاستاذ يوسف اليوسف : « ومن يقرأ مجموعته الاولى (قصائد في زمن الفتح) يدرك ان الفرق بين المجموعتين شاسع البون، ويتساءل عن سبب هذا التطور السريع والعميق لا سيما وان المدة الزمنية الفاصلة بين المجموعة الاولى والمجموعة الثانية لا تزيد عن سنتين . ولدى التدقيق نكتشف ان هذا الشاعر قد اخذ يدور في فلك الشاعر الاسباني لوركا ، حتى لتبدو اثار هذا الاخير واضحة عليه بكل جلاء » .

خصوصية وليد سيف جاءت اذن من دورانه في فلك لوركا في المجموعة الثانية (وشم على ذراع خضرا) خصوصية وتفرد ينبعان من اثار لوركا على وليد سيف كما يقول الاستاذ يوسف حرفيا .

ولندقق اكثر : وليد سيف أصدر مجموعتين : الاولى ليست ذات بال ، كما يقول الاستاذ اليوسف والثانية هامة لانها تمثلت اشعار لوركا واستفادت منها . فهل بامكاننا بعد هذه الحقائق ان نتساءل الى اي مدى يحق للناقد المؤرخ ان يضع شاعرا في مقدمة شعراء مرحلة كاملة ، استنادا الى مجموعة شعرية واحدة يعترف هو نفسه بأن مستواها المتقدم ناتج عن تأثر صاحبها بشاعر عالمي ؟

على كل ، وليد سيف لم يقدم ، منذ ذلك التاريخ ، اية مجموعات شعرية ، وان كنا قد قرأنا اخبارا عن مجموعة جديدة يستعد لاصدارها قريبا .

الملاحظة الرئيسية الاخرى التي نريد ، قبل ان نختتم هذه الدراسة ، مناقشتها ، هي الشعر المقاوم كما درسه الاستاذ يوسف اليوسف فهو بعد ان حصره في دحبور وسيف والقيسي والمناصرة ، افرد له من دراسته ثلاث صفحات ، بعد ان اعتبر هؤلاء شعراء المنفى في مقابل شعراء المقاومة في الارض المحتلة .

نتساءل في الختام : هل يمكن لنا ان نتناول شعراء مرحلة السبعينات الاربعة : في هذه السطور القليلة ، ودون تقديم شواهد شعرية من نتاجهم ، كما فعل بالنسبة لشعر أحمد دحبور على الاقل ؟

كنت اود لو ان الاستاذ يوسف اليوسف قد اعطى المسألة التي درسها الاهمية التي تستحق ، وانا على ثقة من انه كان سيخرج بنتائج مختلفة ، واحكام مغايرة ، والمسألة بعد ذلك اكبر من قضية فنية . انها تتعلق بحياتنا ، وان اخذت شكل الشعر المجرد فقط .

راسم المدهون

مراجعات

« النقيض »* الذي لم يصر « تركيبا »

مقدمة شخصية

بتهيب اكتب عن « النقيض » لانني لم احبب هذه الرواية ، وأخشى ان يقودني الهوى الى غمطها بعض مزاياها . على انني ، في الوقت نفسه ، أخشى ان تقودني هذه الخشية الى التكفير عن مشاعري السلبية بتصيد الحسنات وتكبيرها ، على الاقل من اجل تفادي تهمة التحامل .

يذكرني هذا الموقف بما سمعته ، منذ زمن ، في محفل ادبي ، من استنكار واستهجان لاقدام بعض النقاد على « التحرش » بالاعمال التي لا تلقى هوى في نفوسهم .

وقد قيل ، فيما قيل ، ان الاعمال الادبية الجيدة كثيرة ، فلماذا يشغل الناقد نفسه بأعمال لا تستهويه ؟ ولماذا لا يحصر همه باستخراج مواطن الابداع في الاعمال التي يعتقد انها مجيدة ؟ واشهد ان هذا المبدأ يوافق المزاج الخاص والمصلحة الشخصية للناقد . ذلك انه يريحه من عذاب المعاناة مع نص لا تستريح اليه نفسه من جهة ، ويوفر عليه ، من جهة اخرى ، متاعب العلاقة الشخصية مع صاحب النص ، ما دام كل حكم سلبي في النقد كفيلا – على الاقل في مرحلتنا الحاضرة – بأن يستجر غضب صاحب النص وعداوته ، واتهامه للناقد بأنه « لم يفهم » ، و« عجز عن ادراك ... » ، « وفاته ... » ، و « اغفل او تغافل ... » ، وغير ذلك من كلمات القاموس المهذب . اما القاموس الاخر ، فأقله كلمات مثل « الجهل ... الحقد ... والدس ... والافتراء ... » .

ان تعامل الناقد مع النصوص التي تروقه عملية حكيمة ، ما في ذلك شك .

واذا تركنا الموقف الشخصي جانبا ، استطعنا ان نقول ان هذا التعامل ، ذا الجانب الوحيد ، كفيل بأن يحيل الناقد الى مداحة غير نواحة ، وبالتالي كفيل بأن يفقده مصداقيته ومن ثم مسؤوليته ، واخيرا سيكون ذلك عاملا من عوامل عرقلة تكوين المعيار التذوقي المشترك الذي بفضله استطاعت الروائع العظيمة ، خلال عصور التاريخ ، ان تنال الاعتراف العام ، وان تظفر بالخلود .

ولكن في الحالة التي اكتب عنها الان ، وهي رواية «النقيض» ، يؤلمني الموضوع من زاويتين

الاولى ان هذه الرواية خلطت الدر بالاجر ، وهي مشروع لعمل جليل وجاد وخطير ، اجتمعت له عناصر ممتازة من سلامة التفكير ونفاذ النظرة وصدق التجربة ، ولكنه لم يستطع ان يكون « تركيبا » مصقولا جذابا . لانه ربما كتب تحت تأثير جو معين .

---

* دراسة لرواية « النقيض » للدكتور افنان القاسم ، اتحاد الكتاب العرب ، دمشق ١٩٧٨

الثانية ان صاحبه عزيز علي ، اثير عندي . وانا اقدر كل التقدير نبل دوافعه وغزارة مواهبه . واطمئن نفسي احيانا الى انني ، بما احاول اثارته من اهتمام بهذه الرواية التي مضت حتى الان دون التفاته من النقاد ، قد اتيحت لها فرصة الانصاف الذي لم استطعه ، وذلك من خلال ما يحتمل ان تثيره من ردود ، او من خلال ما قد يسلط عليها من اضواء نقدية في المستقبل ، قد تختلف في طبيعتها عن الزاوية الخاصة التي اخذتها في هذه الدراسة المبدئية *.

ماذا تقول الرواية ؟

كثيرون هم الذين تناولوا التجربة الفلسطينية المرة من هذا الجانب او ذاك من جوانبها ، ولكن ندر من حاول النفاذ الى صميم التجربة ، الى حيث تبلغ درجة الحرارة حد الانصهار الكامل ، والى حيث تتخلى الابعاد والاشكال عن تجسدها الذى يخفي الكثير من حقيقتها الداخلية وتبدو عارية معرضة مكشوفة صارخة غير موارية .

هذه التجربة ، بحرارتها الصاهرة ، يلجها الدكتور افنان القاسم بمباشرة وقصد ، دون ان يضع على وجهه القناع الواقي، ودون ان يحمي يديه ووجهه بالبزة العازلة . وانه ليلج التجربة ويغوص فيها ويحترق وينصهر ، حتى تكون روايته مادة مائعة لا ابعاد لها ولا قوام ولا ركائز ، مما يدفع القارىء لان يتساءل باستمرار ماذا تقول الرواية ؟ وما اكثر ما تقوله هذه الرواية ! وما اشد خصبه وتنوعه وتعدده . انها رواية الصراع بين العربي الفلسطيني والصهيوني اليهودي ، وانها لمحاولة جريئة جدا لاستيعاب عناصر هذا الصراع شاقوليا وافقيا ولم اطرافه المستعصية على اللم . ومن اية زاوية ؟ من زاوية المقارنة الدقيقة بين مفهومين للمشكلة ، وموقفين نفسيين منها ، ومسلكين عمليين لها.وذلك بالاضافة الى « التوابل » اللازمة للتذوق المسبق لطعم « طبخة » المستقبل التي تعدد طباخوها وتكدست موادها الخام .

في اي مركز بحث متخصص بالقضية الفلسطينية ، قد تصل بنود تصنيف المادة الاخبارية الى ما يقارب ألف بند . اما المادة التحليلية،فلا يعلم بنودها الا الله . وقد كان الدكتور القاسم يعلم بنود المادة الاخبارية جيدا ، وحاول جاهدا ان يلمها في كل متماسك ،دون ان ينسى ابدا ان فلاحه او عدمه يكمن في استخدام هذه البنود للكشف عن رؤية واضحة لجوهر الصراع وابعاده الفكرية والنفسية .

انها محاولة جريئة كما قلنا . وربما كان ما هو اشد جرأة منها اقدام قارىء « فدائي » على تلخيصها،واي تلخيص ، ههنا ينكشف الناقد لانه مهما جد في التلخيص فانه لن يفي العمل حقه ، وسيكشف عن فهم ناقص له . ومع ذلك لنجازف بالتجريد التالي لتطور الرواية من خلال ما يقدمه لنا السرد الظاهرى .

في باريس يعمل « علي » عاملا في فندق ، وبائع جرائد بعد الظهر ، وحياته مرة ، ولكنها تظل محتملة الى ان يهبط عليه « كابليوك » اليهودي زميل طفولته في فلسطين ، ويشاركه غرفته بتصميم ثابت ، ويسطو على حبيبته « ناتالي » . بل اكثر من ذلك يبلغه كابليوك ان حبيبته « روزالي » التي كان متعلقا بها خلال ايام طفولته قد ماتت غرقا ، واخر عهده بها طفلة بريئة تبادله مشروع حب لم تسمح امها « الصهيونية » بأن يكتمل بل قاومته وسحبت منه « روزالي » وحجبتها عن الضوء .

وهكذا، بموت « روزالي » تنتهي كل صلة له ببراءة الطفولة الفلسطينية التي كان ينتفي منها عنصر الصراع ، ويحل محلها البديل الواقعي وهو **الصراع والانحياز .**

ولكنه،بعد لاي، يفقد حبيبته الثانية « ناتالي » ويحوم حولها فيطارده الجميع ، ويتشرد في الشوارع ويجد نفسه معلقا بين الحلم والواقع ، ويقع اسيرا لتناوب كوابيس ووقائع حفلات تعذيب من مجهولين ، تصحبها اهانة واسالة دماء وتقطيع اوصال ، وكان كل رصيف يحمل له مفاجأة سادية من مجهولين ينقضون عليه دونما سبب ظاهر ويبلون في جسمه امر البلاء ، حتى ينقل الى المستشفى وتوضع رجله المكسورة في الجبس . وفي المستشفى ، يشهد

---

* على الاقل لنقل مع ابي تمام

واذا اتاح الله نشر فضيلة طويت اتاح لها لسان حسود

لولا انتشار النار فيما جاورت ما كان يعرف طيب عرف العود

احداثا غريبة صعبة التفسير . واخيرا يخرج من المستشفى بعد سلسلة من العذاب الجسدي والنفسي ، لا يقطعها سوى تعاطفه التدريجي مع ممرضته . وتواعده الممرضة على اللقاء، ويلتقي بها، ولكن اللقاء يثير كل مخزون كآبته ويفوت عليه نفحة النعمة المنتظرة . ويطوف بعد ذلك على الكنيسة والمحل التجاري والفندق فيجد انه خسر عمله وحل محله اناس آخرون .

وبالمقابل ، يكتشف ان كابليوك « الصهيوني » يشتغل بأنواع رخيصة من الاعمال المحرمة ، كالتهريب والرقيق الاريض ، وان وضعه المالي يتحسن تدريجيا ، وبذلك يصبح نقيض علي من ناحية النجاح الدنيوي . *

وبعد ان تكل قدما علي من البحث، يلجأ الى الطبيب الذي سبق ان عالجه ، فيجد له هذا عملا عجيبا هو نقل جثث موتى المستشفى الى مستودع الجثث . وسرعان ما اكتشف علي ان الجثث تسرق فرفض العمل . وبعد ذلك جرى الحاقه بعمل مخبري في منطقة نائية . وهناك اكتشف – وياللهول – نوع العمل الجديد :عرق اللحم عن عظم الجثث واعدادها لبيعها بشكل هياكل عظمية . ويجد علي العمل مقرفا ومرعبا جدا . ولكنه يصمد لكل شيء ويوفر بعض المال ، ويشتري دراجة، ياماها ، ويصبح قادرا على القيام بنزه ايام العطل . وتعترضه عجوز معروقة ، ويتطور بينهما صراع مرير (ربما رمز الماضي التعيس جدا)،ويحاول قتلها بدراجته ، ولكنها تقاومه وتفلح اخيرا بالانقضاض عليه وتشهر عليه سكينا وتكاد تغمد النصل في جسمه لولا ان اخاه (وجهه الاخر) يأتي فجأة (من اللامكان) لينقذه . ولكن العجوز تصر على قتل علي وتتظاهر بذلك (لينتهي بمقتله مسلسل فوج معين من فلسطينيي التجربة الاولى) .

وينجو اخو علي من العجوز (كابوس الماضي) ويجد اخيرا عملا في مصنع ،وينخرط في صفوف العمال ويعشق « الزا » ابنة « فرنسيس » المسؤول العمالي ، ويصر الجميع على انه علي نفسه (فكرة تواصل النضال ؟ !) وينهمك العمال من اقرانه في مقارعة جنود الفاشية ويبلي « علي الجديد » بلاء حسنا . ويبدأ الافق بالانجلاء أمامه وتلوح تباشير الثورة وتتفتح سبل النضال .

التقطت عصا احد الجنود ، وتقدمت في الدماء لادرك راسا فاشيا ، وانا أصرخ ، ثم رحت اعدو مخترقا الحواجز صوب العمال ، ودخلت في القوة العاملة . كانت معركتي قد بدأت منذ زمن . والان ، علي ان اربح معركتي (ص ١٩٦ من الرواية) .

وتعمل الثورة على اطلاق الرصاص في كل مكان والهاب الدنيا (ضد البرجوازية الديمقراطية) و (الفاشية)ويظن « علي » ان خصمه انتهى ، ولكنه يلتقي « كابليوك » ويرى « ناتالي » بين يديه ذابلة ذاوية ، ويتابع « كابليوك » وينقض عليه لولا ان الشرطة تهب لنجدته (تدخل العالم لحماية الصهيونية) .

ويعود « علي » (او اخوه ،لا فرق) الى بيته ، ويفتح الباب بحيلة (بعد ان كان كابليوك قد سلبه المفتاح) . ويمضي ايامه الباقية بانسجام كامل مع « الزا » و« فرنسيس »،ويظهر ان الا مر قد استتب له ، ولكن « كابليوك » يعود الى الظهور ويأخذ « علي » الدرس المستفاد من الرواية كلها : اليقظة الدائمة لان العدو لا يفتر .

* * *

هذا ما يقوله السرد الظاهري . ولكن هناك سردا موازيا له على شكل مقاطع معترضه تعود بالقضية . الى اساسها الفلسطيني . ان الاهوال التي يلقاها « علي » ، والمشاعر التي تجيش في نفسه ، والتطورات التي تطرا على تفكيره ، والخصومات التي تعترضه، والامال التي تراوده اخيرا ، كل ذلك يضرب جذوره في تطورات القضية الفلسطينية : كل ذلك رموز يقوم المؤلف بشرحها بلهجة تتراوح بين « التأملية » و « التقريرية » وهكذا يمكن ان تقرأ الرواية مستقلة من خلال مقاطع السرد الظاهري ، ويمكن ايضا ان تقرا مستقلة من خلال مقاطع السرد التأملي او الباطني او اللاشعوري.ان « عليا » من خلال وقائع عمله في الغربة يتذكر طفولته في فلسطين وبراءته في التعامل مع «اليهود»، وانكشاف ضغينة

* هل تحتاج هذه الرموز الى تفسير ، خصوصا اذا لم ننس ان « عليا » يمثل الفلسطيني و« كابليوك » يمثل الصهيوني ؟

دون القريبـــي وتحالـــف الاعـــداء الثلاثـــة ضده : الصهاينة : الانكليز : الرجعية .

ولكن اشد ما يؤلمه ويحز في نفسه هو موقف الرجعية العربية التي يرمز لها بال « عم » . ان « العم » يغتصب الام (فلسطين ــ الارض) ويتآمر ضده مع الطغيان ويطالب بكل شيء في فلسطين حتى الاولاد . ويلاحق البطل حتى في الغربة . والبطل ضعيف امام « العم » . لا يعرف كيف يدافع عن نفسه ويرد الصفعة : لانه ضائع ولا يجد سبيله الى المهدي (الثورة ؟ !) لان قلب علي معذب باستمرار لا يعرف طعم النوم الكامل . وحين ينام يطفو الأسى على سطح وعيه . والعم لا يفتأ يلاحقه واخوانه واخواته ، ويضعهم في السجن ويقتلهم وينتهك حرمه عذراواتهم ، ويمنعهم من الاحتجاج على الفتات الذي يقدم لهم باسم الاعاشة (ضريبة التكفير التي يدفعها المجتمع الدولي) .

وهكذا تستمر وقائع القضية الفلسطينيـــة مع وقائع حياة علي في المنفى ، ويتساوق الايقاع بين المستويين تساوقا قويا ولا سيما في نهاية الرواية اذ تترافــق ثورة العمـــال على الفاشيـــة مع ثورة الفلسطينيين على الصهيونية وهذا في مقابل مشهد ثورة العمال الذي اخترنا المقطـــع المذكور انفـــا لتمثيله ، نرى ثورة البندقية الفلسطينية و « عودة الوعي » الفلسطيني في المقطع التالي الذي يأتي مباشرة بعد المقطع السابق

تقلد اخي بندقيته الجديدة ، فأتاك بالعيد ، واتاك بالابتسامة . وفي كل طلقة تقطع الحدود كان يعلن للعالم انه عاد سيد نفسه من جديد ، ولـم تعـد فلسطينيتك احجية . وفي كل صيحة تقطع حواجز الجنود كنت اعلن للعالم ايضا انني عدت سيد نفسي من جديد ، ولم تعد غربتك احجية (ص ١٩٦ من الرواية) .

وفي النتيجـة تكون ثورة العمـال كالثـــورة الفلسطينية او العكس . ان امتشـاق السـلاح والشروع في زلزال العنف ليس الا بداءة . وهناك خطوات طويلة على الطريق ، والنقيض يتسع يوما بعد يوم وليس له حل الا تصفية الاخر : لان الاخر لا ينتهي بسهوله . ومع العمل الثوري هناك الحذر المطلوب والحساب الدقيـق . اذن الثـورة بداءة الانتفاض ، وهكذا تنتهي الرواية بالمقطع الباطني التالي :

« ... وعندما رأيت احدهم يقترب من بعيد تذكرت قولك ، رغم ان شوقي كان شديدا . فاذا بي مرة اخرى وجها لوجه معه على الارض ، والظلام ينشر اجنحته . وحادت الاشياء عن مسارها في عيني لحظة ، فقلت لي ما هذا الا لتضاعف الرؤية وتتفادى الخطأ . لتجرى حساباتك جيدا في المرة القادمة ولتكن واثقا ، ولتكن عميقا مستوعبا معنى الخطر . ورأيت يا امي نقيضنا يكبر ، وكيف ينمو اكثر واكثر كلما تقدم احدنا من الاخر (الصفحة الاخيرة من الرواية) .

* * *

فالطريق ، اذن ، مايزال طويلا محفوفا بالمخاطر ، ومسلسل التضحيات لا بد له من ان يستمر ، ولكن تباشير الامل موجودة دون ان يكون هناك شيء مؤكد او غاية محـــددة . هنـــاك امـــل عريض غامض بالخلاص ، لا اكثر من ذلك ولا اقل ، ولكن ما هو الخلاص ؟ وكيف ؟ ومن ؟ والى اية غاية ؟ هذه الاسئلة تتركها الرواية معلقة في الفراغ .

وبالطبع ، ليس في هذه الملاحظة اي ايحاء بالنيل من الرواية ، انها مجرد تقدير واقع . فالرواية سيدة نفسها ، تقول ماتشاء ان تقوله ، وتقف عند الحد الذي تريد . والمرحلة التي تعالجها « النقيض » صعبة جدا ومعقدة جدا ، والظلمات تكتنفها من كل جانب . ومن حق الرواية الا تلزم نفسها بأية رؤية محددة . ولكن من حقها ايضا ان تفعل ذلك حين تستند الى تحليل ايديولوجي متماسك او موقف ثوري صلب .

على انه ليس من الانصاف ان يغفل المرء ناحية ذات اهمية فيما يتعلق برؤية هذه الرواية . ذلك انها انجزت ــ كما تشهد الصفحة الاخيرة منها ــ في باريس في ١٢/ ١/ ١٩٧٢ (أي قبل حرب تشرين الاول بحوالى سنتين) . ومن الواضح انها استندت الى تجربة الثورة الفلسطينية التي بدأت قبل ذلك بسنوات ، لتقول ان تلك الثورة هي حالة استعداد للخلاص لا بد من تتبعها فورات من الطوفان العربي العام ، وكانها تنبأت بطوفان تشرين كما تنبأت بأن هذا الطوفان محدود القدرة لان العالم لابد من ان يتدخل لحماية « كابليوك » .

على ان « النقيض » لا تحتمل أي ايغال في تفسير

هذه النقطة.واتكاؤها على مفهومات الثورة الفلسطينية وتجربتها يؤلف الاساس لأحد جناحي الفكر النضالي الذى استندت اليه . اما الجناح الثاني ، الذى يعادل الاول اهمية ان لم يفقه ، فهو الايديولوجية الطبقية . ذلك ان « عليا الجديد » لا يعرف طريق الخلاص السليم الا بعد ان يتحد قلبا وقالبا مع الطبقة العاملة الفرنسية المناضلة ضد الفاشية ، فهناك يجد حمايته وهناك يجد دافعه وهناك يجد قوته وبالتالي امله .

ولكن ليس هذا كل ما تقوله الرواية عن الجانب الفلسطيني من « النقيض » .انها تتحدث بالتفصيل عن المأساة الاولى للفلسطيني قبل النكبة ، وعن عذابه في مقاومة الاستعمار البريطاني والصهيونية ، كذلك عن عذابه الاكبر مع عمه (زوج امه) الذى اغتصب الارض والاولاد والكرامة ، وحرم « عليا » من ابسط حقوق البقاء عن ارضه . وفي « النقيض » تتضح ملامح عامة للهوية الفلسطينية وللمأساة الفلسطينية وللافق الفلسطيني * .

* * *

معنى « النقيض »

على ان « النقيض » ليست رواية الفلسطينيين وحدهم · انها رواية الصراع الذهني والاخلاقي والنفسي والحربي بين العرب والفلسطينيين واليهود الصهيونيين . وعلى الرغم من ان هذه الرواية تكثر من الرموز فانها لا تتعب القارىء في الاستنتاج ، لان الرموز مصحوبة دائما بالحقائق غير المرموزة :

ولعل الخطوط العريضة التالية تشكل عناصر فهم « النقيض » لدى افنان القاسم :

١ ـ « النقيض » شيء طارىء اقتضته تطورات غير طبيعية في الاصل لا وجود لتناقض بين الاطفال · اذ التقى « علي » و « روزالي » على الحب منذ الطفولة وكان يمكن ان ينشأ بينهما حب عظيم، لولا ان الام (الصهيونية) تدخلت بينهما ومنعت ابنتها من الاتصال بعلي (الفلسطيني) وتعتبر هذه الحقيقة من « اللازمات » الثابتة في ذهن « علي » وقلبه . انه لا يفتأ ينكر هذا الامر كأنما لينكر ان نقيضا مثل هذا « النقيض » الطارىء يمكن ان يوجد له حل جذري . بل ان البطل يؤكد ذلك من خلال موقفه من « كابليوك » .انه يتعرف على « كابليوك » عن طريق اخته « روزالي » ،ولا يشعر تجاهه بأي شعور مضاد ، بل يسودهما في البدء شيء من التفاهم الانساني . وان كان واضحا ان « كابليوك » ثقيل الظل ويحمل في ذاته عناصر تنذر بالشر ، ويتحمل « علي » ذلك بشيء من المضض ، ولكنه لا يناقش الامر من اساسه .

ولكن، فيما بعد، حين يتأكد له ان «روزالي محجبت عنه بشكل قصدي ، تتراءى له فكرة« النقيض » ، وتكبر هذه الفكرة وتتضح بالتدريج ، ونراه يخاطب امه بمثل هذه العبارة · « ابوها اخذ الارض . وامها اخذت مني اجمل لحظات طفولتي » .

ان القارىء لا يستطيع ان يجزم تماما بما يقصده « علي » من فكرة « النقيض » الطارىء . ويخيل اليه في اغلب الاحيان، ان المقصود هو فكرة النقيض بحد ذاتها لان حلم « روزالي » يلاحق البطل دائما لينكره بأن « النقيض » طارىء . ولكن في بعض الاحيان يخيل للمرء ان المقصود هو ان مفهوم « النقيض » لم يكن حاضرا في ذهن الفلسطيني العربي، بينما كان واضحا في ذهن اليهودي الصهيوني . ان فكرة البراءة مستمرة لدى العربي حتى بعد الهجرة . وفي باريس يلجأ « كابليوك » الى غرفة «علي» الذي يستضيفه ويعطيه مفتاح الغرفة ويقاسمه قوت يومه . ولم يكن « علي » هنا مغفلا ولا ساذجا ولكنه كان انسانا طبيعيا لاحظ ان صاحبه مطرود ومشرد ومحتاج اليه ولم يفكر فيما هو ابعد من ذلك .

والفرق كبير بين المعنيين ، ولكنهما متداخلان في الرواية تداخلا شديدا . والتركيز متراوح بين « براءة » القضية ذاتها وبين « براءة » الطرف الفلسطيني وحده . وبالطبع ،تترتب على ذلك مفهومات سياسية بعيدة المدى . ففي الحالة الاولى مثلا (براءة القضية) يكون الحل الطبيعي هو ايجاد صيغة لازالة النقيض ولارجاع الامور الى مجراها الطبيعي . وتكون مثلا فكرة « الدولة الديمقراطية الفلسطينية » التي تضم العرب واليهود دون تمييز

* جرت دراسة هذه الامور بالتفصيل في بحث مطول لكاتب هذه السطور بعنوان « الموضوع الفلسطيني في ثلاث روايات » وفيه عن « النقيض » ما يكمل هذه الدراسة .

عرقي او ديني ، هي الحل الطبيعي للتناقض · لا نها تزيل اسبابه . وفي الحالة الثانية (براءة الطرف العربي)، يكون الحل الطبيعي هو في الكف عن الغفلة وحسن النية ، وفي التفاهم مع القوى الانسانية المناهضة للعنصرية والطغيان . ومن الواضح ان الرواية تبنت ، في اخرها ،الحل الثاني،ولكن ليس فيها ما ينفي الحل الاول او يستبعده .

٢ ــ النقيض هو صراع على ارض ، ووجود طرفين عانى كل منهما وتعذب ،وكل منهما واثق في داخله من قوة حججه ومن قوة ولائه للشيء المتنازع عليه،وكذلك من شدة حاجته الى هذا الشيء.

فالفلسطيني العربي هو ابن الارض البار لم يفكر بسواها ولا يستطيع ان يعيش خارج اطار ثراها الندى وهوائها النقي وسمائها الصافية الخيرة في وقت واحد . لقد اقتلع من ارضه وتشرد وتقلب في التجربة . ولكن وجوده يظل ناقصا ما دام بعيدا عن الارض . وهو لا يشك،حين يتحدث ببراءة كاملة ويقينية تامة،في ان القدس بلده وحيفا بلده ويافا بلده .

وبالمقابل ، هناك اليهودي الصهيوني الذى تعذب وتشرد ، والقي في روعه دائما ان منجاته في ارض فلسطين،وان وطنه هناك وخلاصه وسعادته . واتت الحرب العالمية الثانية وموجة الاضطهاد التي صاحبتها ، لتؤكد لليهودي ان نعيمه هناك في فلسطين (خارج نطاق اوروبا) . وقد تراكم لدية من الاوهام والمعتقدات والتخيلات والتفكير الرغبي ما جعله ــ كالفلسطيني ــ غير قادر على التفكير بالبديل . فخياره الوحيد هو فلسطين ، ومشكلة الاخر لا تعنيه ابدا ما دام غارقا في مشكلته حتى الاذنين ، وهو مستعد لذبح الاخر او تشريده او اذلاله لان هدفه يعميه من جهة ، ولانه يتصور هذا العمل خدمة للحضارة من جهة اخرى.

اذن معضلة « النقيض » ان كل طرف يعتقد ان اختياره الوحيد كامن في مصارعة الاخر على الارض والوجود العين فوق الارض . وبالطبع هناك فروق بين الطرفين من عدة جوانب،ولكن جوهر المسألة يبقى في هذه القناعة وفي ذلك الاختيار وحيد الجانب لدى الطرفين . ان كلمة « القدس » مملوءة بالمعاني الوجودية والوطنية والتاريخية والعاطفية والدينية لدى الطرفين ، وهي تهز كل واحد منهما حتى عمق اعماقه . ها هو « علي » يناجي امه : « .. وعندما يقولون جئنا بالعنف لتحرير القدس ستقولين يا امي هذا هدفي ايضا ، فالقدس لك مثلما هي لهم مدينة مقدسة . لكنك لم تتعلمي العنف حتى الان . واذا فعلت وجدت نفسك سجينة او مطاردة » (ص ١١٢ من الرواية) .

ويرجى الا يوحي هذا الكلام لأحد من الناس بأن المؤلف محايد او مقتنع بالحجج العربية والصهيونية على حد سواء . ان العاطفة السائدة في الرواية هي العاطفة الوطنية الفلسطينية الانسانية غير الشوفينية . ولكن المؤلف يحب دائما ان يؤكد ان حدة النقيض (وبالتالي صعوبته وتعقده) ناجمة ، في جانب كبير منها ، عن توافر القناعة لدى كل طرف بحقه التاريخي والقومي والوجودى والديني في الارض المتنازع عليها .

وبالطبع ، يترتب على ذلك ان العالم يمكن ان يضلل بسهولة من قبل الطرف الاقوى والاوسع حيلة (الصهيوني)، وكذلك يمكن ان تكون جولة الصراع لصالح الطرف الاقوى · فيبقى لاحد الطرفين فضل القوة . ومن هنا ايضا ، لم يكن من خيار امام الجانب العربي الا ان يعد نفسه للمواجهة وبالتحالف مع اصدقائه الطبيعيين (الطبقة العاملة او المناضلة ضد الفاشية) .

٣ ــ النقيض غير متكافىء الطرفين من حيث القوة . فعلى جانب منه هناك الطرف الصهيوني المدبر ، المتسلل بحذر ، المزود بالقوة وبالمكر ايضا (كابليوك)، وعلى الجانب المقابل هناك الطرف العربي البسيط الطيب القادر على تحمل العذاب العاجز عن الحقد المستعد ابدا للغفران .

وهكذا في باريس (بعد الذى صار) يلجأ « كابليوك » الى غرفة علي الذي يستضيفه ويعطيه مفتاح الغرفة . ولم يكن علي غبيا ولا سانجا،ولكنه كان انسانا سويا لاحظ ان صاحبه محتاج ومطرود ومشرد ، فلم يتفحص موقفه ولم يحسب حساب المستقبل،لا لعجزه عن ذلك ــ فيما يبدو من الرواية ــ ولكن ربما لانه وجد نفسه اسير قدرية خفية . ان مشكلة « علي » ليست في كونه قد وجد مسوغات خاطئة لقبول «كابليوك»، وانما هي في كونه قد اغفل مناقشة الموضوع ، كأنما كانت ارادته مشلولة او يقظته غير ناجزة . وحتى حين يخامره شعور بسوء تقدير فعلته (فتح الباب على مصراعية) فانه لا

يتحرك بما يوحي ان ارادته غير مغلولة .

هذا الموقف يعكس ، بالطبع ، الوضع السياسي للعرب الفلسطينيين منذ بدء الهجرة اليهودية وبعد ذلك بزمن طويل .

وبالمقابل ، يعمد « كابليوك » الى التسلل اولا ، ثم اظهار القوة بالتدريج واستخدامها دون هوادة حيثما كان ذلك ضروريا . ومن خلال شعوره بالظلم والاضطهاد ، ومن خلال توجسه من موقف الاخرين تجاهه ، لا يخامره اي شك في انه يدافع عن قضية مصيرية بالنسبة له . انه يبدو أعمق وعيا واقوى تصميما من « علي » ، بينما يبدو « علي » اكثر صدقا وارهف حساسية . ولكن « كابليوك » ايضا حساس بطريقته الخاصة انه مسكون بسلسلة من العقد والاوهام ، تجعله عرضة لاستثارة غير سليمة كلما لمس أحد المؤثرات المعينة ساحة شعوره . ها هي سيالة وعيه المعقد تنثال على لسانه عندما وصفه علي بأنه قاتل

« فليست هذه هي المرة الاولى التي يدعونك فيها بالقاتل ، وانت تقاوم فيك القتل . كان ذلك غداة الاستقلال ، وقاومت تقريبا بغير سلاح . عدد قليل جدا ! ضعفاء ضد اقوياء ! وحاولوا أن يخنقوا في البيضة هذا الاستقلال ، وأن يضعوا حدا لآخر أمل للشعب اليهودي في ذلك الوقت الذي عرف التهديم والتجديد والانطلاق . فوقف الى جانبك أحسن القادة وأحسن العسكريين الذين قادوا فرقهم إلى معركة فرضت عليهم ، وقادوها الى نصر ، إلى نصر محتم لأنهم يدافعون عن الحق » (ص ٨١ من الروايـة)

ان موقف كابليوك ــ كما هو واضح ــ يمثل الموقف الصهيوني اليهودي في الصراع : التسلل : الحذر : التخطيط : التظاهر بالرحمـة وابطـان الايمان بالقوة : الاعتداد بالنفس : التعلق المصيري بالهدف : الاندفاع بفعل عقدة الاضطهاد .

وهكذا يكون كل من « علي » و « كابليوك » نموذجي الصراع ، وهكذا تكون معادلة الصراع غير متوازنة ، ويكون موقف « كابليوك » هو الاقوى ولو الى حين .

وبالطبع ، من عناصر ضعف « علي » أنه نزع نفسه أو إنتزع إنتزاعا من إطار الاهل والصديق ، واستغرق فترة طويلة حتى اهتدى الى سياج بديل من التأييد (النضال العمالي) يستند اليه في مقابل استناد الصهيوني إلى اطاره اليهودي والاستعماري والاوروبي .

٤ ــ صراع النقيضين معقد جدا لأنه صراع بين طرفين عقدتهما المعاناة وخلافا لما قد يتبادر للذهن اول وهلة ، يكتشف الانسان لدى التعمق في « النقيض » ان الصراع معقد جدا ، للاسباب التي ذكرت سابقا من جهة ، ولأن الطرفين كليهما ــ من جهة أخرى ــ تعقـدا بفعـل المعانـاة والبـؤس والاضطهاد واللااستقرار ، وما يعتبر انه تنكر الآخرين لهـم . وصحيـح أن نصيـب الطـرف الصهيوني (كابليوك) من هذه الصفات كبيـر وظاهر ، ولكن نصيب الطرف الفلسطيني (علي) من ذلك ليس قليلا وإن كان أقل بروزا .

ومن الصعب أن يجزم القارىء بأن مؤلف الرواية قصد قصدا الى معالجة هذه الناحية النوعية ، ولكن يظل حق القارىء أن يتوصل إلى هذا الاستنتاج .

وربما كان الاستعراض التالي السريع لطبيعة كل من الطرفين ــ كما يبدو من الرواية ــ كفيلا بتفسير هذا الاستنتاج .

الطرف الفلسطيني :

ــ ضحية عقدة الذنب بسبب تفريطه بالحـق والارض .

ــ ضحية الشعور بالغربة ومـا تفرضــه على صاحبها من قيود وما تجره عليه من معاناة وتعرض للأذى ومذلة .

ــ ضحية التوق الدائم للأرض والشعور المؤلم بالحرمان منها ، وبالتالي بالحرمان من حق الحياة والحرية والكرامة .

ــ ضحية عقدة المعاناة من انقـلاب الاهـل والصديق وتنكرهم وخذلانهم اياه .

ــ ضحية عقدة الشعور بالضعف وبضخامـة العدو وبتألب العالم مع العدو .

ــ ضحية غموض هدف النصر ، وضآلة الامل ، على الرغم من رسوخ الايمان بضرورة مواصلـة الكفاح مهما كبرت التضحيات *.

الطرف الصهيوني :

* يجد القارىء تفصيلات هذه النقاط ومناقشتها في البحث المشار اليه سابقا حول « الموضوع الفلسطيني في ثلاث روايات فلسطينية » .

ـ ضحية عقدة الاضطهاد والظلم والاستلاب .

ـ تشكيك في كل العروق والاجناس الاخرى في العالم ، من العرب حتى البولونيين حتى الالمان حتى الاتراك ، الخ.وكل عرق له مخازيه ونقاط ضعفه بحسب التصنيفات اليهودية .

ـ استظلال بعقدة التفوق والتعالي على الآخرين ، ولا سيما على الخصم ، ودعم هذا التفوق بمعتقدات دينية وخرافية قد لا تكون لها قوة ابرائية ولكن اصحابها مقتنعون بصحتها ، إن كل الاقوال الصهيونية في الرواية تستقى من الافكار التلمودية عن الأرض الموعودة والحق الالهي وحكايات داوود وجوليات وغير ذلك . ومن هنا خطورتها في تعقيد اليهودي الصهيوني وعزله عن سائر بني البشر .

ـ تمجيد مستمر للقوة يكاد يبلغ درجة التقديس ، مغلف دائما بتأكيدات الحق والسلام التي لا تلغي بالضرورة اعتبار القوة الوسيلة الافضل .

يقول نداء صهيوني من الأعماق

« أنت القوة الاقوى أبدا ! كن البادىء في الضرب ، ثم اشرح كل شيء فيما بعد من موقع القوة . غايتك تبرر الوسيلة ! فتقدم ، واصنع التاريخ ، ولا تنظر الى الجثث المرماة في الطريق ... » (ص ١٥٧ من الرواية) .

ومن هنا تنبع مشروعية استخدام القوة عند الصهيوني وهي مشروعية تبيح كل أشكال سفك الدماء في سبيل الوصول إلى الغاية التي اضفي عليها جو من القداسة (لم يضع بنيويتها وبراغماتيتها على أي حال) .

ـ إلغاء النقيض المقابل الغاء تاما من خلال المواقف التالية

١ ـ انكار وجود شعب عربي في فلسطين .

٢ ـ الاعتداد الشديد بانتصار عام ١٩٤٨ (الاستقلال) على ما اعتبر غزوا عربيا لفلسطين من قبل « اناس جاؤوا من الصحراء مدهوشين أمام مزارعنا ... » (ص ٨٥ من الرواية) .

٢ ـ احتقار العرب وتشويه سمعتهم ولا سيما من خلال الزعم بأنهم أكثر الناس في التاريخ قدرة على تدمير الأرض المزروعة .(ص٨٦ من الرواية) .

٤ ـ تصوير الغزو الصهيوني لفلسطين بأنه إعمار لها وتحضير ، بل نعمة على سكانها : « ولم نسرق إنشا من أرضكم ، ولكننا سرقنا منكم الملاريا والتراخوما وعفن حياتكم وفقركم » . (ص ٨٥ من الرواية) .

* * *

وما دامت هذه حال الطرفين ، فان النقيض ليس مما يحل بسهولة لانه يحمل كل ترسبات الماضي والحاضر للطرفين الذين تزيدهما تجربة الصراع تعقيدا وعنادا واصرارا وتوجسا .

وهنا المعضلة التي تبرزها الرواية ابرازا جريئا ، ولكنها تخرج منها بحل مبسط جدا ربما لا يستند الى كل التحليلات القوية في صلب الرواية ، (امتشاق البندقية الى جانب الطبقة العاملة) فكانما كان الحل مسقطا نسبيا من تجربة الثورة الفلسطينية (الخارجة عن نطاق الرواية والتى لم ترد في الرواية الا بشكل تلميحات يصعب اعتبارها جوهرية) .

الرواية فنا

لم يكن سهلا ابراز طرفي النقيض دون تبني تقنية معقدة تساعد على ذلك . ولقد احب الفنان القاسم أن يصور لنا النقيض في حالة الفعل لا في حالة السكون ، وكان عليه ان يرتاد المركب الفنى الخشن حتى يتحقق له ذلك . وبالطبع لا يبدو مريحا ولا مطمئنا أن يصف الانسان المركب الفني بالخشونة ، ولكن هذه الصفة، التي أصبحت الآن في العربية نوعا من اللازمة الجاهزة لكلمة المركب ، مقصودة هنا لذاتها . ذلك ان فن « الفنان » لا يبدو مشذبا ولا مصقولا ، وانما يحتفظ بخشونة بل بقساوة متأتية عن شدة ضغط الموضوع المعقد على الشكل المعقد .

إن البطل « عليا » يروي الاحداث ويعرض المشاعر بصيغة المتكلم ، ومن الواضح أن تياره الشعوري الداخلي مرصود رصدا قوياً ، قصد به أن يتساوق مع حركة ذهنه الظاهرة وربما حركة جسمه ايضا . ويقدم لنا هذا التيار على شكل مقاطع متداخلة مع الحركة الخارجية للرواية ، ومطبوعة بالحرف الآسود تمييزا لها وتأكيدا عليها * . وتكاد هذه الحركة الداخلية تحتكر معنى الرواية كله

---

* يلبي هذا الشكل الطباعي رغبة المؤلف : اذ انه حرص على إبراز هذه المقاطع بلون شديد السواد في مخطوط الرواية الذي قدمه إلى اتحاد الكتاب العرب بدمشق ، وكان من حسن حظي أن كلفت قراءة هذا المخطوط . =

لانها تشد القارىء باستمرار إلى لب مشكلة « النقيض » . بل انها تقدم نقيضا من نوع آخر ــ هو اقرب الى التباين منه الى التناقض ــ وهو الفرق بين حالة البطل في زمن السرد وبين حالته في الزمن الحقيقي الذي كون ما هو عليه أي زمن النكبة والمعاناة الأصلية . وان مقاطع الحركة الداخلية هذه لا تتمازفقط ببروزها البصري الشكلي ولا بمضمونها ، ولكن بنفسها الخاص ولغتها : فهي تحاول ان تقترب من انفاس الشعر بايحائيتها وتقطعها واتكائها المستمر على الرمز من جهة ، وبلغتها المصقولة المشحونة بالمشاعر من جهة اخرى . وحق لها أن تكون كذلك ، ما دامت حركة النفس الداخلية ، وربما حركة « الحقيقة الداخلية » ولكن الانسان لا يستريح اليها دائما ولا ينساق معها انسياقا ، ربما لانها لا تعطي انطباعا بأنها فيض النفس العفوي الطبيعي . انها صنعة واعية لم يحسن صانعها الجهد الذي بذله في صوغها ، وانها لتنطق عن نفسها بنوع من التظاهرية يتناقض تناقضا واضحا مع ما يتوقعه الانسان من دفقة النفس الداخلية الانسيابية اللاواعية .

وان هذه المقاطع لتكاد « تشكل » رواية أخرى داخلية ، بعيدة زمنا ومكانا ، وموغلة في البعد ، تساير احداث الرواية الخارجية ، ولكنها من طبيعة مختلفة ، من طينة رخوة شبه متشكلة ، يندمج فيها الشعور بالعقل بالوجدان بالذاكرة ، وتجري فيها محاولة جريئة لترويض الزمان والمكان ولتطويعهما بحركة المعنى وبحركة النفس ، ويمكن أن تقرأ وحدها مستقلة عن الرواية الظاهرية ، ومن هنا كان يفترض فيها ان تكون سلسلة من الهمس الخافت (لا آذانا من مكبرات المسجد في الصباح) .

ومن الحق ان نؤكد على أن هذا الحكم لا ينسحب على هذه الرواية الداخلية بأكملها ، فهناك مقاطع جميلة موحية نافذة مفعمة بالصدق والحقيقة ، ولكنها مبعثرة .

ان رواية « النقيض » الداخلية ــ شأنها شأن رواية « النقيض » الخارجية ــ تعاني عدم الاستواء في الاجادة ، وما اكثر ما فيهما من ارتفاعات وانخفاضات ، وما اكثر ما تفاجىء القارىء بما لا يسمح له بالاستمرار في التأثر وبالتالي التعلق بما يجري . وما أكثر المواقف الخارجية والداخلية التي تبدو مقحمة اقحاما على الرواية ، وما اكثر التداعيات التي تؤدي الى عرقلة مشروع التطور الداخلي للرواية ، وعلى الرغم من أن الرابط النفسي موجود بين اللحظة الراهنة واللحظة المستذكرة ، فان التداعي لا يبدو دائما عضوي الصلة بمشكلة اللحظة الراهنة . واذا سمح الانسان لنفسه باستخدام مقياس تقليدي لرواية غير تقليدية ــ وفي هذا ظلم نقر ونعترف به ــ فانه يستطيع بسهولة ان يسقط خلال القراءة مقاطع كثيرة من (الروايتين) دون أن يحس بتقطع شديد ، لان التقطع موجود أصلا .

ومما زاد الطين بلة أن المؤلف ــ في غمرة محاولته الجادة حشد كل أدوات التعبير والتقنية الممكنة ــ لم يشأ ان يستغني عن أدوات السرد غير المباشر ، مثل توصيف الشخصيات لنفسها وللآخرين ، وسرد حوارات من الذاكرة تقطع أوصالها مساند الحوار المعروفة من مثل « قال » و « قلت » ، مما يبقي وجودا ولو جزئيا لشبح « راو » غريب « محيط » بالاشياء ، يفرض نفسه على الشاشة ويشهر سيفه أحيانا على انسيابيتها .

ولكن ــ في الرواية كما في الحياة ــ تختلط الحسنة بالسيئة وتتداخلان . ومن الحق ان يؤكد دائما القارىء المنصف ان معظم ما وقع فيه أفنان من « مطبات » ناجم عن زخم رغبته في « حشد الطاقات(*) فالظاهرة السابقة مثلا نجمت عن رغبة الكاتب في الاكثار من الزوايا والأصوات وابعاد « احتكار » القص عن الشخصية « المركزية » او الشخصيتين المركزيتين (علي وكابليوك) ، وافساح المجال لزوايا اخرى من الرؤية ، حتى اننا احيانا نجد احداثا مروية بلسان شخصية ما ، وهمية ، وليست بالضرورة اسقاطا للشخصية المركزية ، بل

= وانكر انني اجزته للطباعة يومذاك وبشيء من الحماسة، ولعل في هذا ما يؤكد حسن النية التي صدرت عنها الملاحظات السلبية الكثيرة التي تتضمنها هذه الدراسة . وهذه مسألة جانبية على أي حال أرجو ان لا تعطى أكثر من حجمها .

* تفرض مصطلحات المرحلة السياسية نفسها على لغة الأدب بقوة لا تقاوم ماذا في ذلك ؟ المهم الاتهترىء بسبب سوء الاستعمال .

انها تمثل أحيانا وجهات نظر متباينة . على انه في القسم الثاني ينتظم تناوب زوايا الرؤية بين علي وكابليوك ، ربما علامــة على شدة بروز النقيض واكتمال عناصره ، وهو تطور قوي لصالح الرواية .

وتعج رواية « النقيض » بالرموز ، فهناك العم والام والبندقية والفلاح أمين والاب وروزالي ، وكذلك البطلان علي وكابليوك . وكلام الرواية كله ينحو منحى رمزيا ، ولكنه رمز غير مغرق ولا يكتنفه الغموض الشديد ، وان كان يشكو كثيرا من التداخل والتفاوت في ثقل المعنى المنسوب اليه ، فكأنما اراد له الكاتب ان يكون رمزا وواقعا في وقت واحد . وكأنه كان يخشى ان تفلت منه حرارة الواقع او دقة الاشارة المقصودة ، ولذلك كثيرا ما كان يعدل عن الرمز الى الواقع وعن الايحاء الى التقرير ، وقد دفعه الى ذلك دفعا ان تركيب الرواية لم يسمح لكثير من الافكار بأن تتجسد تجسدا فعليا ، فما كان منه الا ان أردفها دائما بالشرح المباشر ، وهذا ما يقود الى التساؤل عن وظيفة الرمز في هذه الرواية وعن جدواه وفعاليتــه . الــم يكن الرمــز مجــرد « وسيلــة ايضاح » ؟

ان اللغة أيضا لا تطيع المؤلف بالحد الذي يريده ، ولا تنساب تلك الانسياب الرائق القادر على حمل القارىء على جناحين من الفهم والتأثر . انها أشبه بلغة مقدودة من صخر.ومع ذلك ، فانها لا تصيب كبد المعنى المقصود ، وهي في الاغلب تقارب ولا تصمي . وهناك كلمات كثيرة أجنبية ، كالأوتيل والبارمان والباترون ، وهناك تعابير كثيرة أعجمية ولا سيما في الحوار الذي يبدو أشبه بالترجمة الرديئة .

وبالطبع ، قد يكون الامر مقصودا لان المحاور الآخر هو دائما طرف اجنبي،فكأن المؤلف يريد ان يضع الحوار في جوه الطبيعي . غير ان ذلك يصعب ان يعد تسويغا كافيا . فمن جهة لا يبدو « علي » اقل عيا من اقرانه في الرواية . ومن جهة اخرى تدل التجارب الروائية انه يمكن التوصل الى اللمسة الطبيعية للحوار عن طريق سيولة لغوية حية محقونة بحسن التصرف الفني الذي يحميها من فقر الدم اللغوي .

***

ويستعين المؤلف بكفاءة واضحة بشتى اشكال الذكريات والاحلام وأحلام اليقظة وتداخل المشاعر وتناوب الشعور بالزمان والمكان،وهو محيط احاطة كاملة ، بأصول هذه الحيل الفنية ، ويظل اجمل ما في الرواية فنيا ان بطلها « علي » هو في وقت واحد رمز وغير رمز ، وانه موجود في عالم الواقع ولكن وجوده مجازي ، وهو يسري عن نفسه بملء فجوات وجوده بالكلام والعمل والحب والتسلية والتألم والتذكر ، ولكن وجوده الحقيقي يظل قائما في مكان آخر وزمان آخر . وهو لايستطيع ان يستل عالمه الداخلي من شبح (وربما طيف) هذه الحقيقة ، لان هذا الشبح الذي يأخذ شكلا كابوسيا في كثير من الاحيان لا يفتأ يلاحق حركة حياته ويطغى على وجودها الملموس ويمحو معالمه .

* * *

وأخيرا ، استطيع ان أخمن اثر قراءة سريعة للدراسة الحالية يمكن ان تضع القارىء في حيرة من أمر موقف الناقد منها ، فهو تارة مادح وتارة قادح ، فلنقل اذن ،حــلا للأشكال ، ان هذه الرواية محاولة جريئة ربما كانت الاولى من نوعها في ارتياد جوهر التناقض الذي شغل المنطقة العربية والعالم منذ مطلع هذا القــرن ، ولنقل ان صاحبها مدرك ضخامة المحاولة وصعوبتها ، ومسلح أيضا بما تحتاجه المغامرة من الأسلحة ، ولكن عمله هذا لا ينبغي أن يعكس بالضرورة ، كل مواهبه التي أظهرتها اعمال فنية اخرى نشرها قبل هذه المغامرة وبعدها .

د . حسام الخطيب

د. وجيه كوثراني، الاتجاهات الاجتماعية والسياسية في جبل لبنان والمشرق العربي
مساهمة في دراسة أصول تكونها التاريخي ما بين ١٨٦٠ و١٩٢٠

بيروت، معهد الانماء العربي، ١٩٧٨.

إن هذا الكتاب، وقد نفذ فيه صاحبه إلى مطاوي تاريخ لبنان في إطار من تاريخ المشرق العربي، ليستحق التقدير، والاقبال على قراءته، واستيعاب ما تضمن من حقائق، تستند الى وثائق تاريخية أصيلة، وما اغتنى به من مادة غزيرة سيبني عليها الكثيرون، في مقبلات الأيام، تاريخ لبنان، الذي فقد حتى الآن مؤرخه الحقيقي، على كثرة من تصدوا لذلك من أصحاب الأقلام المؤهلة لها حقا، للعمل فيه، والمتعدية فعلا، عليه، بدون حق او استحقاق.

لقد صدر العديد من «المؤلفات»، التي أطلقوا عليها اسم «تاريخ لبنان»، وأتت تحت اسماء مختلفة. غير أن اكثرها كان يلامس الموضوع من زاوية او اخرى، تنم عما يتجه إليه الكاتب من نشر دعاوة خاصة، او الترويج لنزعة بالذات، ولو بتزوير الواقع، وتشويه تاريخ هذا الوطن العزيز على قلوب الكثرة الساحقة من أبنائه، الذين يعتبرونه أمانة في أعناقهم، عهدت به إليهم العروبة، ليحافظوا عليه، ويمضوا جاهدين في دفعه على طرق التقدم والرقي ضمن إطار من القومية الخالصة، دون ما التفات، اللهم إلا لماما، الى الانعزاليين، والانفصاليين من «اللبنانيين»، دفعا لمختلقاتهم، وتصحيحا لأضاليلهم، وكبح جماح شرودهم عن جادة الوطنية اللبنانية، والقومية العربية.

هذا، والدكتور كوثراني ستحفظ له الأجيال القادمة، كجيلنا الحاضر، هذا الجهد الحثيث، والنفس الطويل، يصاحبهما التعمق في اكثر ما وصلت إليه يداه، من مصادر ومظان، كان لا بد له من اعتمادها، مع عدم إغفاله النقد لما وقف عليه في بعضها، من شذوذ او تقصير، مقصودين او غير مقصودين، لا فرق.

لقد برهن المؤلف، في اكثر من ملاحظة، عن منهجية علمية اكاديمية ونقد صريح، يسجلان له بالثناء المستطاب.

والكتاب ينطوي على ٤٠٠ صفحة من الحجم الوسط، تضمنت، فضلا عن مقدمتي الطبعتين، الأولى والثانية، سبعة فصول شفعها بـ «خلاصة» مفيدة جدا، ثم اتبع ذلك بملاحق خمسة، احتوت على وثائق مشهود لها: هذا، مع لائحة بالفرنسية، تضمنت الواردات الى مرفأ بيروت والصادرات عنه، عام ١٨٩٤. كما أنه زاد عليها لائحة أخرى بالفرنسية ايضا، بعنوان. «وثائق غير منشورة، وكتب وثائقية». أما المراجع التي اعتمدها، فقد خص الاجنبي منها بقائمة بلغت مفرداتها الرقم (٥٦) عدا، وخصص للمراجع الموضوعة باللغة العربية ثبتا آخر، وصل فيه الرقم الى (٤٠). ولم يغفل عن المراجع المترجمة، إذ جمعها في جريدة سجل عددها الرقم (٧): وهذا لعمري مجهود يهنأ عليه الدكتور كوثراني.

اما هدف المؤلف من دراسته هذه، فهو كما جاء في المقدمة «أحاول أن اقرأ التاريخ من وجهة نظر الجماهير العربية، وهي وجهة قومية، لا بالمفهوم المثالي، او «الايديولوجي»، بل بالمفهوم العلمي، الذي يرى في الأمة العربية مشروعا سياسيا، اقتصاديا، اجتماعيا، ثقافيا، تبلور في وعي الجماهير العربية، وايديولوجية مثقفيها». ويمضي في السرد قائلا «ولكن، لا بد، هنا، من الاعتراف، بادىء ذي بدء، بما لف هذه المسيرة في تطورها، قبل ان استقرت قوميتنا في إطارها الصحيح. اقول لا بد من الاعتراف ببروز متناقضات أربعة، نشير اليها فيما يلي أولها ما كان من تناقض ظاهر في حدثين اثنين الأول

(تمثل) في الهجمة الاستعمارية لتقسيم « المشرق العربي » الى دويــلات وكيانـــات ، تكون تابعــة للمستعمرين ، بطريقة او اخرى ، كسبا لثرواتها الاقتصادية ، عن طريق الزراعــة ، والصناعــة والتجارة : والثاني برز في الشعور القومي لدى العثمانيــين ، أصحـــاب السلطــة على « المشرق العربي » ' أما الثالث والرابع (من المتناقضات) فقد تمثلا في جانب أبناء شعوب « المشرق العربي » الذي تطمع به ، كما رأينا ، دول الاستعمار . وقد تجسد ذلك في يقظة شهدها سكان سوريا ، المطالبون بــ « الاصلاح » و«اللامركزية» تطلعا الى وصول العــرب السوريــين الى اهدافهــم بدون التفــكير بالانفصال التام عن الحكومة العثمانيــة ' وقــد اتخذت هذه الحركة مظهرا آخر ، خالــف فيــه المسيحيون عامة و « قلة » من الموارنة ، من بينهم ، خاصة ، من مواطنيهم المسلمين ، في تمسك هؤلاء باسلاميتهم ، وعض اولئك بالنواجــذ على طلــب الحماية المسيحية الغربية مع تحديد الموارنة أن تكون تلك الحماية من اختصاص فرنسا » .

ولم تقف التناقضات عند هذه الحدود : إذ ما لبثت الحركة ان تطورت عند المسلمين ، ومعهم نخبة من النصارى ، من التمســك بالاسلاميــة ، الى الانتقال لجانب « العروبة قومية » تقف في وجه قومية اخرى ، هي القومية الطورانية عند العثمانيين .

وإذا كان هذا يصدق على السوريين ، عهد ذاك ، من سكان بيروت ، وطرابلس ، وجبــل عامــل ، والبقاع ، فان « الجبليين» ، وخاصة الموارنة منهم ، قد اتخذوا لأنفسهم وجهة اخرى ، دفعهم اليها ما شعروا به من تخلف اقتصادهم ، الى درجة أهابت بالكثيرين منهم ، الى الهجرة لا لمصر فحسب ، بل والى أقطار عديدة في الغرب منها الولايات الاميركية المتحدة ، وكندا وسواهما . وقد تجسدت تلك الوجهة بمطالب لهم ، كانت تظهر وكأنها منبثقة عن مبادرة ذاتية . أما الحقيقة التي لا مراء فيها ، فهي أن تلك الحركة ، إنما كانت بايحاء من اقتصاديي فرنسا ، تساندهم الديلوماسية الحكومية لأسباب لا تخفى الا على الساذج من الناس : ولعل أكبر شاهد على ما ذهب إليه المؤلف ، ووافق عليه كاتب هذه الاسطر ، قوله التالي « إن الاتجاهات الانفصالية في « المشرق العربي » ــ وكانت قبل انفكاك العلاقات التركية العربية ــ تتخذ طابع دعوات فئوية غــير جماهيرية ، نشأت على قاعدة مشاريع الاستعمار في اقتسام ولايات الامبراطورية العثمانيــة ' ثم لما تفككت العلاقات العربية التركية ، وبرز المشروع الوحدوي القومي العربي كعائق في وجه السيطرة ، والالحــاق ، والتقسيــم ، اتخــذت الاتجاهـــات الانفصالية السابقة طابع العداء لــ « العروبة » وما يمثله هذا الشعار من تراث ، وتاريخ ، وطموحات قومية ، واكتسبت ، بالتــالي ، صفــة مشاريــع سياسية (تتمثل في إقامة) دول ، تجسم السمات الاجتماعية الاقليمية ، او الأثنية (العرقية) ، او المذهبية في داخل الوطن العربي نفسه : (وقد) انتظمت في هذا الخط دعوتان ، تطالب إحداهما بالتنسيق الواضح مع مؤسســات فرنسيــة ، اقتصادية وديلوماسية . (وذلك) « باقامة دولة سورية » بمساعدة فرنسا : كما أن ثانيتهما سارت في الخط نفسه ، وعرفت بــ « الحركة السياسية المارونية » التي ابتدات ، منذ ١٩١١، تطــرح « نفسها » في الاماني اللبنانية (إقرأها أماني الجبليين) في توسيع حدود جبل لبنان ، وفتحه على البحر والسهل ، والتي توجت في فترة ما بعد الحرب [باعادة] تكبير جبل لبنان ، وتحويله الى دولة ، تنتدب عليها فرنسا » .

وهنا لا بد من تصحيح عبارة « الحركة السياسية المارونيــة » لاعادتها الى واقعها الحقيقي . وذلك بالقول . « إن الحركة الانفصالية المارونية » التي لم تكن تستند على « السياسة » في شيء : بقدر ما كانت تعتمد على « العمالة » لفرنسا ، والاستجابة للاستعمار ودوله ، بدون التفرقة بين هذه وتلك ، طالما كان الهدف التملص من « العروبة » والشعور بالركون الى الاجنبي ، ان كان وصيا ، او حاميا ، أو منتدبا ، بل كان القصد كل القصد التمتع بملء الجيب ، واشباع البطن ، وتحقيق رغبات اخرى . فأين ، إذن ، السياسة في ذلك ؟ .

ونعود فنتساءل . اين الامر الذي قاموا عليه بما يصلحه ونجحوا فيه ؟ فها هم منذ ١٨٦٠ يتخبطون في الادارة والسياسة ، مع كل ما أحاطهم به الأجانب من ثقافة ، ورعاية ، وحماية ، ووصاية ؟ إذن ، لقد كان إطلاق عبارة « الحركة السياسية المارونية » خطأ فادحا ' وكان كخلع ثوب فضفاض أو إضفاء نعت زائف على إنسان ، لا يستحق لا هذا ولا ذاك .

ويختم الدكتور كوثرانــي الــ « خــلاصـــة » بقوله « نعتقد ان مشروع « لبنان الكبير » كان ينفذ ضمن « غلبة طائفة معينة » مع مراعاة مصلحة « جمع الطوائف » ... لكن « الغلبة » وحدها لم تكن كافية : فكان لا بد من عامل آخر ، هو التراث الطائفي ، وإلا فالتجربة ما كان يمكن ان تقوم إلا على « خصائص طائفية » أضحت سمات راسخة ، تنزع نحو الانسلاخ عن الخط العربي والاستعلاء عليه : هذا ، في حين فشلت جميــع المشاريــع التقسيمية في بقية انحاء سوريا . واضطرت فرنسا إلى العدول عن مشروع « الدويلات الطائفية » ... في حوران ، ودمشق ، وبلاد العلويين » .

وإذا كان لنا من تعليق على بعض ما جاء في تلك الــ « خلاصة » فهو التالي يحســن جدا ، ان نتذكر ، ونحن نقف عند عبارة « مشروع دولة لبنان الكبير » أنها قلقة في مكانها ، لأن فرنسا بحكم معاهدة سايكس بيكو ، لم تكن ، في عام ١٩١٨ ،

لتفكر ، اطلاقا بـ « جبل لبنان » وأهله ، وخاصة الموارنة منهم ، او بما اخترع فيما بعد ، وعرف بـ « دولة لبنان الكبير » إذ ان موقف الوطنيين من التمسك والاصرار عليه ، ببقائهم مرتبطين بسوريا « الطبيعية » أي بلاد الشام ، وتعلق الانعزاليين من بقية المواطنين بفرنسا ، والاصرار منهم على طلب « حمايتها » ، جعلا فرنسا « الأم الحنون » تعدل من طموحاتها وتعود مضطرة الى التفكير في الاستجابة لطالبي حمايتها او انتدابها : فكان من ذلك ان انبثقت فكرة « إعادة اعلان دولة لبنان الكبير » ، بحدوده الطبيعية ، التي هي حدود « الدولة المعنية » بالذات ، والتي حفظتها خريطة « حملة الجنرال دو بوفور » على سوريا لتدارك « إصلاح البين » . (راجع ص ١١٦/١١٧ من « في سبيل الاستقلال » ليوسف السودا) .

والآن ، وبعد تلك الجولة ما بين « مقدمة » الكتاب و « خلاصة » المؤلف ، نعود الى استكمال تبيان « المحتويات » بالوقوف عند فصول الكتاب السبعة .

لقد توج **الفصل الاول** بالعنوان « نظرة عامة على الاوضاع الاجتماعية (في جبل) لبنان ، قبل ١٨٦٠ » ، مع التوسع في الموضوعات الفرعية التالية أ ـ طبيعة السلطة في عهد امارة الجبل : ب ـ نظام الزراعة والارض : جـ ـ التنوع الطائفي الديني ، ونظام الملل العثماني ٠ د ـ التغلغل الاوروبي واثاره . اما **الفصل الثاني** فجاء تحت العنوان « تكون المصرفية في جبل لبنان » ، وقد اتبعه بثلاثة عناوين لموضوعات فرعية . هي . أ ـ التناقضات بين حدثين ١٨٥٨ و١٩٦٠ . ب ـ الصيغة الجديدة في الجبل ٠ « نظام اساسي » في إطار تنظيم إداري ومالي جديد لكل الولايات العثمانية ٠جـ ـ انتظام القوى الاجتماعية المختلفة في إطار الصيغة الجديدة . وجاء **الفصل الثالث** يحتوي الموضوع الرئيسي « منطلقات لفهم الاتجاهات السياسية العامة في الشرق العربي ما بين عامي ١٨٧٦ و١٩٢٠ ، مشفوعا بالبحثين أ ـ اوضاع المناطق السورية المجاورة لجبل لبنان ٠ ب ـ المجموعات الاجتماعية ، والتعرف الى « الهوية السياسية » . كما انه تبع **الفصل الرابع** بعنوان « اشكال واتجاهات النضال ضد الأتراك ، والاستبداد الحميدي ما بين عامي ١٨٧٦ و ١٩٠٨ » ، مضيفا الى ذلك الابحاث التالية أ ـ سياسة السلطان عبد الحميد ٠ ب ـ موقف نخبة من المثقفين المسيحيين في بيروت من عام ١٨٧٦ الى عام ١٨٨٠ : جـ ـ تحرك وجهاء المسلمين في تلك الفترة : د ـ مظاهر ثقافة « مسيسة » في بعض مدن المشرق العربي ، وخاصة في بيروت ودمشق ٠ هـ ـ اشكال واتجاهات العمل السياسي في الخارج ٠ ثم أجمل **الفصل الخامس** بموضوع « إتجاهات وأشكال العمل السياسي في العهد الدستوري العثماني » ٠ وذلك ما بين ١٩٠٨ و١٩١٤ : ثم فصله بالابحاث أ ـ نحو مزيد من مشاريع التقسيم، والالحاق ردة فعل العثمانيين ٠ ب ـ بداية تشكيل التنظيمات السياسية : جـ ـ حركة الاصلاح في بيروت ما بين . كانون الثاني ونيسان ١٩١٣ : د ـ المؤتمر العربي الأول في باريس في حزيران ١٩١٣ ٠ هـ ـ العمل السياسي وبرامجه في جبل لبنان ، ما بين . ١٩٠٨ و١٩١٤ ثم كان **الفصل السادس** ليبدأ بالبحث العام : « تطور الاتجاهات السياسية في الحرب العالمية الأولى بين القمع العسكري ـ التركي ، والوعود الامبريالية « الجذابة » خلال الاعوام الممتدة ما بين . ١٩١٤ و ١٩١٨ : واخيرا اختتم الدراسة **بالفصل السابع** متضمنا البحث : « توازنات دولية ، وتجزئة سياسية اقليمية لسوريا ما بين ١٩١٨ و ١٩٢٠ » مع المواضيع الفرعية . أ ـ مشاريع مرحلية لتنظيم الادارة في سوريا بعد الحرب مباشرة : ب ـ الوفود « غير الرسمية » في مؤتمر باريس (حاملة) الاتجاهات السياسية المحلية (في مواجهة) منطلقات « الدول الكبرى » : جـ ـ وضع (الأمير) فيصل (بن الحسين) في الخارج والداخل ٠ د ـ بعثة التحقيق الاميركية في الفترة من ١٠ حزيران الى ٢١ تموز ١٩١٩ ، والمؤتمر السوري العام في ٣ تموز ١٩١٩ ٠ هـ ـ الوضع الفرنسي ومسألة إجلاء القوات الانكليزية عن سوريا ٠ و ـ الوضع الداخلي بعد وصول الجنرال غورو وظهور اشكال من حرب العصابات ٠ ز ـ اتجاهات وردود فعل اخرى قبل « معركة ميسلون » وبعدها إعلان « دولة لبنان الكبير » .

وهنا يطيب لكاتب هذه السطور ان يزف هذا الكتاب القيم في تاريخنا، الى القراء في لبنان وبقية الاقطار العربية ، مع تهنئة المؤلف على ذلك الجهد ، المبشر باطلالة « تاريخ لبنان » الحقيقي .

د . زكي النقاش

المقاومة الفلسطينية

قوة الردع العربية والانسحاب

في ظل الانباء المتلاحقة عن موضوع دخول الجيش اللبناني للجنوب ، والتكهنات الكثيرة بشأنه ، حدث ما لم يكن في الحسبان ، وذلك بانسحاب قوات الردع العربية من المنطقة الساحلية الممتدة من خلدة الى الزهراني ، دون الاشارة الى السبب المباشر لهذا الانسحاب . وقد اطلقت هذه الخطوة المفاجئة عددا من ردود الفعل والتفسيرات المختلفة . وبالنسبة للسلطة اللبنانية انحصرت التفسيرات في اثنين رئيسيين . احدهما قال أن القصد من الانسحاب هو عرقلة دخول وانتشار الجيش اللبناني في الجنوب ومنعه من ذلك(« النهار »، ٢٤ / ١) ، خصوصا ان هذا الانسحاب ترافق مع الهجوم الذي شنه ياسر عرفات ، رئيس اللجنة التنفيذية في منظمة التحرير الفلسطينية ، على السلطة اللبنانية في ١٩٨٠/١/٢٣ ، معتبرا اياها السبب الرئيسي في عرقلة دخول الجيش حين تطلب الدخول الى المناطق الوطنية ، متناسية الشريط الحدودي (« النهار » ، ١/٢٣) . وأما التفسير الثاني ، وهو الذي كان الاقرب الى المنطق ، فقد تركز حول ورود معلومات الى الاجهزة السورية تشير الى ان اسرائيل تستعد للقيام بعملية عسكرية ضد القوات السورية المتواجدة في لبنان ، وتحديدا في القطاع الغربي الساحلي ، وعدم استخفاف السلطات السورية بهذه المعلومات . ولهذا فان عملية الانسحاب استهدفت اعادة تجميع القوات ، واحلال قوات من جيش التحرير الفلسطيني مكان القوات السورية المنسحبة ، مما يعزز التعاون بين سوريا ومنظمة التحرير (« النهار » ، ٢٤ / ١). ولكن تفسيرا سوريا رسميا لم يصدر ليبين سبب الانسحاب في حينه ، رغم التفسيرات الكثيرة التي قيلت ، ورغم البلبلة والقلق اللذين احدثهما الانسحاب على كل الاصعدة ، وكذلك رغم الموافقة على التجديد لقوات الردع العربية من قبل الجامعة العربية دون الاشارة الى تحديد المدة (« النهار » ، ٢٥ /١) .

وفي الوقت الذي كان ينتظر فيه تفسير سوري للانسحابات الردعية من القطاع الغربي والساحل ، صدر قرار سوري مفاجيء في ١٩٨٠/٢/٢ ، يقضي بانسحاب القوات السورية من بيروت وخطوط التماس ، مما زاد في ارتباك السلطة اللبنانية وبقية الاطراف ، وكذلك المقاومة . وقد عنى هذا القرار على المستوى الفلسطيني ، اجبار قوات الثورة الفلسطينية على اعادة انتشارها . وهذا ما صرح به الاخ ياسر عرفات ، القائد العام لقوات الثورة ، لصحيفة «الجزيرة» السعودية التي نسبت اليه قوله ، « أن سحب القوات السورية من بيروت سيجبر الفلسطينيين على القيام بعملية انتشار جديدة في وقت حرج وضيق ، [كما] ان الانسحاب المزمع يعني وضع اعباء اضافية على كاهل الفلسطينيين نظرا لاحتمال حصول هجوم اسرائيلي على جنوب لبنان » . واضاف ، « ان القرار السوري المفاجيء جاء في وقت حرج واثار قلقا كبيرا (« النهار » ، ٢/٦) .

على الصعيد اللبناني بالنسبة للقرار السوري ، عقد اجتماع لمجلس الوزراء اللبناني في ١٩٨٠/٢/٦ ، واتخذ قرار اجماعي بتكليف الجيش اللبناني اتخاذ الترتيبات الفورية اللازمة لملء اي فراغ امني ، ورفض اي وجود مسلح ، في كل المناطق اللبنانية لغير قوى الشرعية ، التي هي الجيش اللبناني ، وقوى الامن الداخلي وقوات الردع

العربية . والطلب الى هذه القوى وضع خطة امنية شاملة تستهدف احكام قبضة السلطة الشرعية على كل المناطق اللبنانية (« النهار » ، ٢/٧) .

وبالنظر الى لهجة البيان ومضمونه ، عقدت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية اجتماعا تدارست فيه البيان الصادر عن مجلس الوزراء اللبناني ، السابق الذكر ، واصدرت بيانا تضمن وجهة النظر الفلسطينية ، معلنة ، ان تجاهل شرعية الوجود الفلسطيني انما هو تجاهل لحقيقة موضوعية وواقعية مثلما هو تجاهل للاتفاقات المبرمة بين م . ت . ف . ولبنان ، التي ليس من مصلحة احد تجاهلها في هذه الظروف . وقد اوضح البيان الفلسطيني ان اتفاقات القاهرة والرياض وبيت الدين وبغداد وتونس تؤكد على شرعية الوجود الفلسطيني ، وكذلك تأكيد المقاومة من جانبها على امن وسلامة لبنان (« النهار » ، ٧ / ٢) .

وكان لصدور هذا البيان ، ردة فعل فورية ، مما حمل الدكتور سليم الحص ، رئيس الوزراء اللبناني ، على اصدار بيان يوضح فيه ان الاتفاقات مع المقاومة الفلسطينية خارجة عن موضوع القرار الذي اتخذه مجلس الوزراء اللبناني (المصدر نفسه) .

- بعد صدور بيان الحص التوضيحي ، بدأت التوجهات نحو التقارب ما بين السلطة اللبنانية والمقاومة الفلسطينية ، ومحاولة رأب الصدع الناتج عن سوء فهم . ولهذه الغاية نشطت التحركات ، حيث قام صلاح خلف (« ابو اياد ») ، عضو اللجنة المركزية لحركة التحرير الوطني الفلسطيني « فتح » ، بزيارة لرئيس مجلس النواب اللبناني كامل الاسعد في « قصر منصور » المجلس النيابي المؤقت . وبعد اللقاء اجاب خلف على اسئلة الصحافيين التي تركزت حول ما اذا كان هناك اعتراضات للمقاومة على تولي الجيش اللبناني سد الفراغ الامني ، او الدخول الى الجنوب ، وكذلك حول تسلم جيش التحرير الفلسطيني الامكنة التي كانت تتمركز فيها قوات الردع العربية . وبينت اجابات خلف ان المقاومة لم تعترض مرة على انزال الجيش اللبناني الى اي مكان في لبنان ، وكذلك لم تسجل المقاومة ، ولا مرة ، اعتراضات على ذلك : « لاننا لا نملك هذا الحق » كما قال . اما عن حلول جيش التحرير محل قوات الردع من خلده الى الجنوب ، فقد قال : « اولا في خلدة لا يزال الجيش السوري موجودا ، اي قوة الردع العربية . ولكن بعد خلدة ليس هناك اطلاقا الا جيش التحرير الفلسطيني ، كي لا يكون هناك فراغ امني . فهذا الفراغ اما ان يملأه الجيش اللبناني او جهة مجهولة . وفي الحقيقة لا يوجد الا حاجز واحد في الرميلة واخر في الزهراني » . اما بالنسبة لطريق جزين ، فقد اكد ان لا وجود الا للقوات السورية ، موضحا ان جيش التحرير الفلسطيني المقصود هو جزء من القوات السورية وهو تحت امرة القوات السورية وليس تابعا لجيش التحرير الفلسطيني التابع لمنظمة التحرير . وذكر انه في حال انسحاب قوات الردع العربية فان جيش التحرير التابع لها سينسحب معها . اما عمن يتسلم الامن في مناطق الفراغ ، فقد اجاب بأن ليس للمقاومة علاقة بهذا الامر ، وانه من صلاحيات الدولة اللبنانية « فالحركة الوطنية والجبهة القومية وكل القيادة المشتركة وافقت على ان تتسلم قوى الامن ذلك ، وحتى الجيش وطالب بالتوجه بذلك الى الحركة الوطنية (انظر المقابلة كاملة في « النهار » ، ١٤ / ٢) .

وفي ظل تلك الاجواء ، قام رئيس الجمهورية الياس سركيس ، في جلسة استثنائية لمجلس الوزراء في ١٩٨٠/٢/١٦ ، باطلاق مبادرته من اجل الوفاق الوطني اللبناني الذي اعتبره خطوة تسهل حل كل المشاكل في ظل هذه الظروف الدقيقة للغاية . وقد دعا سركيس الفعاليات السياسية في لبنان من اجل اخذ رايها في موضوع الوفاق ، بحضور رئيس الحكومة الدكتور الحص . وقبل تحديد الشخصيات والفعاليات وتحديد الاسلوب الواجب اعتماده للوصول الى الوفاق الوطني ، ذكرت المصادر المطلعة إن سركيس والحص وفؤاد بطرس وزير الخارجية سيحددون مبادىء الوفاق وعناوينه تمهيدا للتشاور بشأنها . وفي حال الاتفاق على كل النواحي الشكلية ، فان المواضيع الاساسية قد تتخذ في الاستشارات شكل اسئلة في المواضيع الحساسة بالنسبة الى القوى السياسية على الساحة اللبنانية ، واستخراج رأي كل فريق في مدى تعامله مع الفريق الاخر من اجل الوفاق (« النهار » ، ١٨ / ٢) .

وكانت الحركة الوطنية قد طرحت مشروعا للحل السياسي للازمة اللبنانية في ظل الاجواء التي يعيشها لبنان . وقد تضمن المشروع ست نقاط رئيسية اكدت على ضرورة استعادة وحدة لبنان السياسية والادارية ، وتأكيد عروبة لبنان واستقلاله الوطني واقامة حكم المشاركة الديمقراطية المتوازنة ، واعادة

بناء الجيش وسائر المؤسسات على اسس وطنية متوازنة ، واعمار لبنان اقتصاديا واجتماعيا . واكد مشروع الحركة الوطنية كذلك على تثبيت التزامات لبنان تجاه القضية الفلسطينية ، واحترام حق المقاومة الفلسطينية في النضال من اجل استعادة وطنها ، وارساء العلاقات الفلسطينية ــ اللبنانية على قاعدة الاتفاقات المعقودة بين السلطة اللبنانية ومنظمة التحرير الفلسطينية (« **وفا** » ، ١٤ / ٢) .

من جهتها ، رحبت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بمشروع الحركة الوطنية للحل السياسي للازمة اللبنانية ، ودعت جميع اللبنانيين ، على اختلاف احزابهم وقواهم الدينية والسياسية ، الى بناء لبنان العربي ، مؤكدة التزامها الكلي بتنفيذ الاتفاقات المعقودة بينها وبين السلطة اللبنانية تنفيذا دقيقا لكل ما تتضمن من حقوق والتزامات وواجبات (« **النهار** » ، ٢٠ / ٢) .

وكذلك قام فاروق القدومي (« ابو اللطف ») ، رئيس الدائرة السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية ، يرافقه عضو بعثة م . ت . ف . في الامم المتحدة ، الدكتور باسل عقل ، والمهندس هاني سلام ، بزيارة للدكتور الحص ، حيث عرضوا الاوضاع السائدة ومسألة الوفاق الوطني اللبناني . وبعد انتهاء الزيارة صرح القدومي بأن الوفد قابل الرئيس الحص من اجل الاطمئنان على مسيرة السلام في لبنان ، والتطورات الاخيرة ، خصوصا بالنسبة الى مشروع الوفاق الوطني والتحرك السياسي الذي قامت به الحركة الوطنية اللبنانية والمردود الذي خلفته مثل هذه التحركات في الوضع اللبناني . وتم التأكيد على ان منظمة التحرير الفلسطينية تقف بكل قوة مع الوفاق اللبناني ومع مسيرة السلام ، وأنها على استعداد لبذل كل جهدها ، اذا طلب منها ذلك ، حتى تنجح الجهود للتوصل الى الوفاق الوطني (« **النهار** » ، ٢/٢١) .

كذلك كررت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية تأييدها الكامل لحل سياسي للازمة اللبنانية ، لئلا يتحول لبنان من جديد الى ساحة معارك ، وهذا ما اكده خطباء المنظمة في المهرجان الذي اقيم استنكارا لتطبيع العلاقات بين مصر واسرائيل (« **النهار** » ، ٢/٢٨) .

اما على صعيد السلطة اللبنانية والوفاق ، فبعد ان انهى الحكم مشاوراته السياسية مع الفعاليات السياسية في لبنان والتي بداها منذ ١٩٨٠/٢/٢٦ ، حيث استمرت ما يقارب الاسبوع ، اصدر مجلس الوزراء اللبناني في ١٩٨٠/٣/٥ ، وثيقة تضمنت المبادىء العامة للوفاق الوطني في ضوء المشاورات التي اجريت مع كل من الرئيسين سركيس والحص لهذه الغاية .

واذيع بيان يتضمن ما تبناه المجلس الوزاري من مبادىء للوفاق ، والتي اتت في اربع عشرة نقطة نجملها في التأكيد على وحدة لبنان ارضا وشعبا ومؤسسات ، وعلى استقلاله وسيادته ، والاسراع في وضع خطة امنية تتناول جميع المناطق اللبنانية بالتنسيق بين قوى الامن والجيش وقوات الردع . واكد البيان على التمسك بالنظام البرلماني الديمقراطي والاقتصادي الحر ، والاخذ بمقومات الاستقرار الاجتماعي ، واعتبار لبنان بلدا عربيا وعضوا فاعلا في الاسرة العربية يلتزم بميثاق الجامعة العربية ، وارساء علاقات لبنان والدول العربية ، ودعم القضية الفلسطينية ، وتأكيد رفض الدولة لمشاريع التوطين ومقررات كمب ديفيد ، ورفض التعامل والتعاون مع العدو الاسرائيلي ، واعتبار العلاقات بين سوريا ولبنان علاقات خاصة ، وضرورة تنفيذ الاتفاقات المعقودة مع منظمة التحرير تنفيذا سليما وكليا في اطار سيادة لبنان وسلامته مع مراعاة مقررات مجلس الامن الدولي (« **النهار** » ، ٦ / ٣) .

وما ان صدر البيان اللبناني عن الوفاق ، حتى بدأ تنفيذ المرحلة الاولى من انسحاب قوات الردع العربية ، من بيروت والضواحي ، تطبيقا للقرار الذي اتخذته السلطات السورية في مطلع شباط الماضي ، والذي تحول الى « تجميع » لها بدل « انسحابها » كلية ، بعد المحادثات التي اجراها في دمشق الدكتور سليم الحص في حينه . وتشمل هذه المرحلة من « الانسحاب » او « التجميع » معظم مناطق بيروت الشرقية ، المتواجدة فيها قوات الردع . وقد وصف مصدر عسكري في حينه ما يجري بأنه تجميع جزئي في المنطقتين ، وذكر ان الجيش اللبناني سيتصرف على اساس التمركز في الاماكن التي يخليها الردع . كما اكد مصدر حكومي بارز ان تفاهما بشأن ذلك تم مع الجيش اللبناني الذي ابدى تخوفه من ان يعمد مسلحون غير شرعيين الى احتلال الاماكن التي يخليها الجيش .

ولكن المصادر العسكرية قالت ان الوضع لا يخيف ، لان تنفيذ قرار التجميع لم يتم بقصد الاستفزاز او لوضع الجميع امام احتمالات

التفجير . واشارت هذه المصادر الى ان الوجود الجزئي من شأنه التخفيف من احتمالات التسابق على الاماكن التي تنسحب منها قوة الردع (« النهار » ، ٣/٧) .

واعتبرت المصادر نفسها ان خطوة الانسحاب المفاجئة كانت بالتنسيق مع الجيش اللبناني لتسليمه المناطق التي تخلى ، وهذا ربما كان اظهارا للتجاوب ، خصوصا ، بعدما بدأت ملامح الايجابية في العلاقات بين سوريا ولبنان تبرز بوضوح متزايد يوما فيوما . وقالت ان الجيش سينزل بقوة الى المنطقتين ، ولكن ليس بالكثافة التي نزل بها قبلا الى فرن الشباك وعين الرمانة (**المصدر نفسه**) .

على الصعيد نفسه ، اعتبر رئيس الحكومة الدكتور سليم الحص ان مبادىء الوفاق الوطني التي اعلنت ما هي الا تجديد لفعل ايمان ، وان اهم الخطوات التي تفرض نفسها هي متابعة الاجراءات المطلوبة على صعيد بناء الجيش بناءا صحيحا وسليما ، وتطويره على النحو الذي يمكن من استخدامه بفاعلية في اية خطة امنية ترسم ، وكذلك العمل على وضع خطة امنية تتناول كل الاراضي اللبنانية بالتنسيق بين الجيش اللبناني وقوات الردع العربية وقوى الامن الداخلي ، عدا متابعة الاتصال بسوريا على كافة المستويات في اطار ما تفرضه العلاقة المميزة بين البلدين ، ومتابعة الاتصال بمنظمة التحرير الفلسطينية في اطار التعاون المشترك على تنفيذ الاتفاقات المعقودة معها ، وبما يضمن مصلحة لبنان والمقاومة ، ويسهل للدولة العودة الى ممارسة سيادتها على كل الاراضي اللبناني ولا سيما الجنوب (« **النهار** » ، ٣/٧) .

من جهة اخرى ، اكد الدكتور الحص لمنظمة التحرير ، عبر خليل الوزير (« ابو جهاد ») عضو اللجنة المركزية لحركة « فتح » ، والعميد سعد صايل (« ابو الوليد ») ، بعد زيارة قاما بها له ، ان السلطة اللبنانية لا تسعى الى خلق هوة بينها وبين المقاومة ، ولا الى خلق شعور عدائي عندها للبنان . اما خليل الوزير ، الذي سئل بعد الزيارة عما اذا كان هناك موقف مبدئي للمقاومة من المبادىء التي اعلنتها السلطة اللبنانية بشأن الوفاق ، فقد أجاب « من الناحية المبدئية نحن نرى ان الروحية التي تضمنها البيان ، وما اشتمل عليه من مبادىء ، تجعل المقاومة تتجاوب مع كثير منها . خصوصا فيما يتعلق بمجالات تعزيز عروبة لبنان ، ورفض مؤامرة كمب ديفيد ، وكل اشكال التعاون مع العدو الصهيوني والتعامل معه» (« **النهار** » ، ٨ /٣) .

وفيما يتعلق بما سيجري في المنطقة الغربية من بيروت بعد الانسحاب الذي حصل في المنطقة الشرقية واستلام الجيش مراكز القوى الردعية المنسحبة ، فقد كان موضع اهتمام الجميع ، خصوصا بعد ان اعلن عن زيارة لقائد الجيش اللبناني العماد فيكتور خوري لدمشق من اجل هذه الغاية . وعن الزيارة اوضحت بعض المصادر القريبة من الحكم انها تمت من اجل كسر الجليد بين المؤسستين العسكريتين في البلدين ، وكذلك من اجل اعطاء صورة واضحة عن الجيش اللبناني للمسؤولين السوريين ، وشرح الابعاد العسكرية لقرار مجلس الوزراء اللبناني القاضي بانزال الجيش لسد الفراغ الامني الذي يحدثه الانسحاب الردعي ، والبحث في الاقتراحات من اجل القيام بالتنسيق بين اجهزة الجيشين ، وتأليف لجنة تنسيق من اجل وضع خطة امنية على مستوى لبنان كله (« **النهار** » ، ٨ /٣) .

وبالرغم من ان بعض المصادر توقعت ان يعود الوفد العسكري المرافق لقائد الجيش من دمشق بنتائج ايجابية ، الا انه لم يعلن الكثير عما دار من مباحثات . وكل ما ذكر ان المحادثات التي اجراها قائد الجيش مع رئيس اركان الجيش السوري ، العماد حكمت الشهابي ، سادها جو ايجابي ، وان اتفاقا تم على متابعة الاتصالات . كما أشير الى عدم وجود الرغبة السورية الاكيدة في انجاز الانسحاب من بيروت بسرعة كلية . كما ذكر ان المحادثات شملت متابعة التنسيق بين الجيشين الشقيقين على الصعيدين الامني والعسكري ، خصوصا بعد عملية تسلم الجيش لمواقع الردع في كل من الضاحيتين الشرقية والجنوبية . ولم تشأ المصادر العسكرية ، من جانبها ، الادلاء بأي تفصيل سوى ان المباحثات سادها جو من الارتياح والثقة الاخوية المتبادلة (« **النهار** » ، ٣/١٠) .

من جهة اخرى ، وبدعوة استثنائية ، تم مساء ١٩٨٠/٣/٨ ، اجتماع للقيادة المشتركة للحركة الوطنية والجبهة القومية والمقاومة الفلسطينية ، حضره الى جانب عرفات عدد من قادة الحركة والجبهة والمقاومة .

وذكرت مصادر الحركة الوطنية اللبنانية ان البحث دار حول موضوع الانسحابات التي تمت من قبل قوات الردع العربية من المنطقة الشرقية والجنوبية من بيروت . وتدارس المجتمعون

الاحتمالات المتوقعة لما قد يتم من انسحابات في مناطق اخرى ، وماهية القوة العسكرية التي ستملأ الفراغ الامني في حال حدوثه ، والذي سينشأ نتيجة انسحاب الردع . بعد ذلك تم اجتماع اخر للمجلس العسكري الاعلى للمقاومة الفلسطينية ، برئاسة ياسر عرفات ، حيث تم عرض شامل لاخر التطورات على الساحة الفلسطينية (« النهار » ، ٣/٩) .

ومن اجل التنسيق ، وفي اطار المشاورات الجارية بين السلطة اللبنانية والمقاومة الفلسطينية ، وللتنسيق في مرحلة ما بعد انسحاب قوات الردع العربية من بيروت والضواحي ، على نحو يجعل القوى الشرعية التي ستحتلها تحظى بقبول الجميع ، التقى ظهر ١٠ /٣/ ١٩٨٠ ، عرفات والقدومي والدكتور احمد صدقي الدجاني ، عضو اللجنة التنفيذية في منظمة التحرير ، مع الدكتور الحص . وبعد اللقاء صرح القدومي بأن هذا اللقاء يأتي ضمن المشاورات التي تجريها منظمة التحرير مع الرئيس الحص حول الاوضاع الراهنة . واعلن ان هناك اجتماعا للجنة التنفيذية من اجل اعلان موقفها من التطورات على الساحة اللبنانية .

وقالت المصادر الحكومية اللبنانية ان البحث بين المجتمعين تناول وضع بيروت بعد الانسحابات المرتقبة ، والمخاوف التي تشعر بها المقاومة بالنسبة لمستقبل وجودها في المنطقة والمساعي المبذولة لتحقيق الوفاق اللبناني ــ اللبناني من جهة ، واللبناني ــ السوري ــ الفلسطيني من جهة اخرى ، بحيث يكون وفاقا كاملا دون ان يكون وفاقا على حساب وفاق اخر . اما المخاوف من انعكاسات التفاهم اللبناني ــ السوري ومن نزول الجيش الى العاصمة بيروت او بعض اجزائها ، فقد اكدت المصادر انها قابلة للمعالجة (« النهار » ، ٣/١١) .

من ناحية ثانية ، قالت مصادر حكومية ان التركيز الان هو حول الهموم الامنية ، وان هناك خطوتين ضروريتين لتوفير المعالجة الامنية الصحيحة ، وهما : الانتهاء من قضية الجيش ، واصدار المراسيم الخاصة بقانون الدفاع ، ووضع السياسة الدفاعية والخطة الامنية لذلك . وفي رأي المصادر ان الخطة الامنية لا يمكن ان توضع وتنفذ او ان تقبل من دون بت موضوع الجيش نهائيا . وفي اعتقادها ايضا انه عندما تعطي سوريا موافقتها على الخطة الامنية ، فان ذلك يعني ان وضع الجيش اللبناني بات مقبولا لدى سوريا نفسها وحلفائها الموجودين على الساحة اللبنانية .

واعربت هذه المصادر الحكومية عن اعتقادها بوجوب العمل على خطين ، يكون الاول باتجاه سوريا ، ويكون الثاني باتجاه المقاومة الفلسطينية ، وذلك من اجل ارساء العلاقات مع الطرفين نهائيا ، ولان من شأن ذلك ان يسهل على الحكم في لبنان متابعة الشؤون الداخلية (« النهار » ، ٣/١١) .

اما عن الاجتماع الذي كان مقررا ، وتحدث عنه القدومي من اجل اعلان الموقف الفلسطيني حول التطورات على الساحة اللبنانية ، فقد عقدت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير اجتماعا برئاسة ياسر عرفات يوم ١٩٨٠/٣/١١ ، عرضت فيه الوضع في لبنان في ضوء التطورات الاخيرة . وقالت وكالة الانباء الفلسطينية « وفا » ان اللجنة التنفيذية بحثت في اخر تطورات الوضع الراهن بكل جوانبه . كما درست مبادىء الوفاق اللبناني ــ اللبناني الذي تؤيده الثورة الفلسطينية ، وانها تبدي استعدادها لتقديم كل التسهيلات الممكنة التي من شأنها انجاح هذا الوفاق (« النهار » ، ٣/١٢) .

ومن اجل استمرار الاتصال والمشاورات ، وما يدل على الانفراج الكلي في العلاقات ، التقى عرفات ، ومعه القدومي ، بالسيد فؤاد بطرس وزير الخارجية اللبنانية ، واستمر لقاؤهم ما يقرب من الساعتين ، وامتنع الجانب الفلسطيني بعده الادلاء بأي تصريح . اما الوزير فؤاد بطرس ، فقال بعد الاجتماع ان البحث تناول السبل الكفيلة بتحضير الجو الملائم لتحقيق الاهداف التي اعلن عنها رئيس الجمهورية اللبنانية الاستاذ الياس سركيس في رسالته الاخيرة . واضاف ان الهدف من الاجتماع كان بدء صفحة جديدة من التعاون لما فيه مصلحة لبنان والمقاومة الفلسطينية . ولكن بعض المصادر ذكرت ان البحث بين عرفات وبطرس في الاجتماع الذي حصل لم يتجاوز العموميات . ولكن الاثنين اكدا حرصهما على القضية الفلسطينية والمصلحة اللبنانية ، خصوصا ان لا حل لاي مشكلة اساسية في الشرق الاوسط من دون حل القضية الفلسطينية حلا عادلا .

ورجحت المصادر ان تعقد اجتماعات لاحقة بين عرفات والوزير فؤاد بطرس ، باعتبار ان الاجتماع الذي حصل كان اجتماعا تمهيديا . كما رجحت تلك المصادر حصول اجتماعات عسكرية مشتركة بين الطرفين ، على مستويات غير عالية على اية حال ،

وذلك للبحث في الاوضاع الميدانية ، في ظل الاجواء التي تسود الاوضاع الراهنة ، خصوصا ان الهاجس الامني هو الطاغي على مجمل الامور . ولكن ذلك لم يتأكد على اية حال (« النهار » ، ٢/١٢) .

ص .م .

المناطق المحتلة

استنكار تطبيع العلاقات وتدهور الاوضاع الاقتصادية في الاراضي المحتلة

١ ـ الوضع السياسي

مع استمرار خطوات التطبيع بين نظام السادات واسرائيل وفق اتفاقيات كامب ديفيد ، تستمر الجماهير الفلسطينية في الاراضي المحتلة ، في تصديها للمخططات الاسرائيلية بمختلف الاشكال والاساليب ، مستنكرة سياسة السادات ، وسياسات الاستيطان ونهب الاراضي ، ومعبرة عن تأييدها لمنظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني .

وفي هذا السياق ، شهدت مدن وقرى الضفة الغربية وقطاع غزة ، خلال الاسابيع الماضية ، اثناء الاعلان عن تبادل التمثيل الدبلوماسي بين القاهرة وتل ـ ابيب ، اضرابات ومظاهرات ، فكان الاجتماع الذي دعي الى عقده في المسجد الاقصى يوم ١٩٨٠/٢/١٩ . وكان من المفروض ان يحضره مئات من قادة العمل الوطني في المناطق المحتلة ، الا ان السلطات العسكرية اتخذت اجراءات عديدة لمنع عقد الاجتماع .

وعلى الرغم من تلك الاجراءات ، نفذت مدن الضفة الغربية ، يوم ١٩٨٠/٢/١٩ ، اضرابا عاما ، شمل المحلات التجارية والموسسات التعليمية المختلفة ، وخرج الطلاب الى الشوارع « واحرقوا اطارات السيارات وهم يرددون اناشيد فتح » ، (ر. إ. إ.، العدد ١٩٩١ ، ١٩ و١٩٨٠/٢/٢٠ ص ٤) . وقد تصدت قوات الاحتلال للمتظاهرين ، واعتقلت عددا منهم .

وفي نابلس ، عم الاضراب جميع المرافق التجارية والتعليمية في المدينة . وعقد في مبنى البلدية اجتماع برئاسة بسام الشكعة ، شارك فيه روساء الجمعيات المهنية ، والغرف التجارية ، وارسل المجتمعون برقية احتجاج الى عيزر وايزمن وزير الدفاع الاسرائيلي « ادانو فيها اعمال الحكومة في الخليل ، التي تتعارض والقانون الدولي . واعتقل خمسة شبان اتهموا بقذف قوات الامن بالحجارة » ، (« معاريف » ، ١٩٨٠/٢/٢) .

واصدر منظمو موتمر المسجد الاقصى في القدس ، بيانا ادانو فيه الاجراءات التعسفية والاجرامية التي يمارسها الاحتلال ضد الشعب الفلسطيني ، ومقدساته في الحرم الابراهيمي والاماكن المقدسة الاخرى . وندد البيان بالمعاملة اللاإنسانية التي يلقاها السجناء الفلسطينيون في السجون الاسرائيلية ، واكد تمسك المجتمعين بالمسجد الاقصى باقامة الدولة المستقلة ، وحق تقرير المصير ، بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية . كما دعا جميع المواطنين لاداء فريضة صلاة الجمعة في الخليل يوم ١٩٨٠/٢/٢٢ (نص البيان في « وفا » ، ١٩٨٠/٢/٢٠ ص ٧) .

ومرة اخرى ، اتخذت سلطات الاحتلال قرارا بمنع اقامة الصلاة يوم الجمعة ١٩٨٠/٢/٢٢ في الحرم الابراهيمي . وتنفيذا لذلك القرار ، اقامت قوات الامن الاسرائيلية الحواجز على مداخل المدينة « ولم يسمح للشخصيات ، والوفود من انحاء الضفة الغربية وقطاع غزة ، الحضور والصلاة في الحرم الابراهيمي ، وسمح لابناء الخليل فقط الاشتراك بالصلاة » (« عل همشمار » ، ١٩٨٠/٢/٢٤)

وقد ام المسجد الابراهيمي لاداء الصلاة يوم الجمعة اكثر من ٢٠٠٠ مصل . واحتج فهد القواسمة ، رئيس بلدية الخليل ، لدى السلطات

الاسرائيلية لعدم سماحها لشخصيات من باقي مدن الضفة الغربية الحضور الى الخليل . وقال: « إن الحكم العسكري منعه من التوجه للامم المتحدة للادلاء بشهادته امام مجلس الامن بشأن معاملة السلطات الاسرائيلية للسكان ، وذلك بناء على دعوة وجهتها اليه بعض الدول الاسلامية » (ر. إ. إ. ، العدد ١٩٩٤ ، ٢٢ و٢٣/٢/١٩٨٠ ص ٨) .

وفي يوم تبادل السفراء بين حكومة السادات واسرائيل ، دعت القيادات الوطنية ، ممثلة في لجنة التوجيه الوطني ، المواطنين في الاراضي المحتلة ، الى اعلان الاضراب العام . وشمل الاضراب جميع انحاء الضفة الغربية وقطاع غزة . ففي نابلس « توقفت الدراسة ، وتعطلت جميع المؤسسات العامة ، كما اغلقت البلدية مكاتبها ، واضربت ايضا رام الله مثل باقي مدن الضفة الغربية » (ر. إ. إ. ، العدد ١٩٩٦ ، ٢٦ و٢٧/٢/١٩٨٠ ص٥) .

وعقد مجلس بلدية غزة جلسة طارئة ، بمناسبة تبادل السفراء بين مصر واسرائيل . واصدر المجلس في ختام جلسته بيانا ، شجب فيه ذلك اليوم ، وهو اليوم الذي وصل فيه اغفال حقوقنا ومطالبنا القومية العادلة والمشروعة الى الذروة . ودعا البيان اهالي غزة ، الى الاضراب العام يوم ٢٦/٢/١٩٨٠ ، وتحويله الى يوم حداد وطني ، والاعلان عن التمسك بالحقوق المشروعة ، وتقرير المصير ، وتأييد منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني . كما دعا الى توثيق عرى الوحدة الوطنية ، ورفع صوت غزة مع كل الاقطار العربية ، والشعوب العربية (نص البيان في « فلسطين الثورة » ٢٧/٢/١٩٨٠) .

من ناحية اخرى ، صدرت في غزة ، وللمرة الاولى منذ حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧ ، صحيفة جديدة ، تصدر مرتين اسبوعيا ، وتحمل اسم « الشرق الاوسط » ، ويترأس تحريرها محمد جميل الشوا ، وهو شقيق رشاد الشوا رئيس البلدية .

وقد صدر العدد الاول منها ، وهو عبارة عن ٦ صفحات ، وغطت صفحتها الاولى نشاطات رشاد الشوا في الخارج ، وتصريحاته التي يؤكد فيها ان منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي الوحيد للفلسطينيين . وفي الصفحة الاولى ايضا « اقتباس من تصريح للرئيس السادات ، يؤكد فيه العمل من اجل السلطة المستقلة لقطاع غزة ، وما جاء على لسان وزير الدفاع المصري ، ان هناك احتمالات لانضمام دولة عربية اخرى لمفاوضات السلام » (« دافار » ، ٢٠/٢/١٩٨٠) .

وتصف الاوساط الاسرائيلية محرر جريدة « الشرق الاوسط » ، بأنه مؤيد لمنظمة التحرير الفلسطينية ، لكنه « لا يهاجم مصر ، ويبدو ان الصحيفة اداة للتعبير عن اراء رئيس البلدية ومؤيديه » (المصدر نفسه) .

لقاءات ماكهنري : في اطار جولته بالمنطقة ، التقى المندوب الاميركي في الامم المتحدة ، دونالد ماكهنري ، مع شخصيات فلسطينية في القدس . وجرى اللقاء في فندق اميركان - كولوني يوم ١٩/٢/١٩٨٠ ، وحضره كل من انور نسيبة رئيس شركة كهرباء القدس العربية ، والياس فريج رئيس بلدية بيت لحم ، وحكمت المصري رئيس البرلمان الاردني السابق . وصرحت مصادر المجتمعين بأن الانطباع الذي تولد لديهم بعد اللقاء ، هو ان السفير الاميركي « استمع كثيرا لاحاديث الشخصيات الفلسطينية ، وقليلا ما اعرب عن رايه . ويعتبر جميع المشاركين في اللقاء من المعسكر المؤيد للاردن ، حيث اعربوا له عن معارضتهم مشروع الحكم الذاتي ، واتفاقات كامب ديفيد ، واعلموه ان منظمة التحرير هي الممثل الوحيد للفلسطينيين » (« هآرتس » ، ٢٠/٢/١٩٨٠) .

وفسر انور نسيبه سبب موافقته على لقاء ماكهنري ، ومعارضته في حينه لقاء المبعوثين الاميركيين لينارد ، ولينوفيتش ، بأن الاخرين ممن « يعملون في اطار اتفاقيات كامب ديفيد التي يعارضها ، اما زيارة ماكهنري ، فانها ضمن اطار زيارته للمنطقة » (المصدر نفسه) . ومن جهته ، قال ماكهنري ، على اثر اللقاء ، انه لا يعمل في اطار اتفاقيات كامب ديفيد .

وكانت صحيفة « الفجر » المقدسية قد نشرت بيانا باسم جميع رؤساء البلديات ، دعا الى عدم الاجتماع بالسفير ماكهنري ، وبناء على ذلك لم « يوافق على الاجتماع سوى ثلاث شخصيات تعتبر معتدلة نسبيا » (ر. إ. إ. ، العدد ١٩٩١ ، ١٩ و٢٠/٢/١٩٨٠ ص ٣) .

وفي سياق اللقاءات التي تجري بين الشخصيات الفلسطينية في المناطق المحتلة وبين الدبلوماسيين الاجانب ممثلي قنصليات الدول الاجنبية في القدس ، تعترف الاوساط الاسرائيلية بأن هناك حذرا شديدا من اللقاءات التي يجريها بعض الشخصيات مع ممثلي القنصلية الاميركية والمبعوثين الاميركيين . ولكن هذه المحاذير « لا تنطبق بنفس الدرجة على اللقاءات الواسعة مع مبعوثي دول غرب اوروبا ،

والدول الاسكندنافية . وان الممثلين الاميركيين هم الملزمون باتخاذ المبادرات ، اما ممثلو الدول الاخرى فانهم ينشطون بتشجيع من الشخصيات العربية ... وقبل عشر سنوات مثلا ، لم يغامر ممثلو الدول الاجنبية بالتواجد بالقرب من بيت دمر ، ولم يخطر على بالهم ، بشكل عام ، ان يهتموا بالموضوع . اما اليوم ، فانهم يتسابقون لروية مثل هذه الاحداث ... ولا تستطيع عناصر الأمن ان تتواجد في كل مكان ، لتراقب كل ما يجري بين ممثلي الدول الاجنبية وبين الشخصيات العربية ، ولكن يمكن تحديد ان المبدأ معروف . فالممثلون الاميركيون هم الوحيدون الذين لا يشجبون اسرائيل . لكن ليس معنى ذلك انهم يتضامنون مع اسرائيل ، او ان تقاريرهم لحكومتهم مشبعة بحب اسرائيل ... اما ممثلو الدول الاوروبية ، فانهم متحمسون لمدح سياسات حكوماتهم امام ضيوفهم ، وينتقدون اسرائيل بشدة . وقد اضطرت عناصر الامن موخرا لوضع حد فاصل بين المسموح ، والممنوع من نشاطات ممثل دولة اجنبية ، بعد ان اتضح انه قال كلاما مبطنا بالتحريض » (يوسف تسوريئيل ، « **معاريف** » ، ١٩٨٠/٣/٤) .

٢ ـ الاستيطان ومصادرة الاراضي

لا زالت مدينة الخليل تتعرض لمحاولات جماعات غوش ايمونيم ، ومستوطني كريات اربع ، الاستيطان فيها . وعلى الرغم من ادانة مجلس الامن الدولي لتلك المحاولات الاستيطانية ، فقد كلف مجلس الوزراء الاسرائيلي دافيد ليفي وزير الاسكان عرض خطة مفصلة على الحكومة لاسكان بعض العائلات في المباني اليهودية القديمة في المدينة .

وشكل الوزير ليفي طاقما خاصا « لبلورة مشروع عام لاسكان الخليل ، كما خصصت ميزانية لذلك » (« **معاريف** » ، ١٩٨٠/٣/٧) وحسب تلك الخطة « ستقام مبان للسكن حول كنيس ابونا ابراهيم تتسع لـ ٢٠٠ شخص ... وكان المفروض ان تعرض الخطة على جلسة مجلس الوزراء يوم ١٩٨٠/٣/٩ ، وبسبب الخلافات بين الوزراء ، تأجل البحث في الموضوع » (« **هآرتس** » ، ١٩٨٠/٣/٩) .

وقد اطلع الحاخام موشي ليفنغر من مستوطني كريات اربع على الخطة واعجب بها ، ووصفها بأنها « محترمة ، ولكن اذا اجل النقاش بشأنها حتى الاسبوع القادم ، فسيكون الامر خطيرا ، وسيلحق ذلك ضررا كبيرا باحترام الحكومة » (**المصدر نفسه**) . ويبدو ان بيغن لن يخيب امال الحاخام ليفنغر ، اذ صرح ، في اعقاب جلسة الكنيست التي نوقش فيها موضوع تصويت مجلس الامن ضد الاستيطان ، « بأن الاستيطان حق يهودي لا يمكن الاعتراض عليه ، وسننفذه لانه من ضرورات الامن » (ر. إ. إ. ، العدد ٢٠٠٣ ، ٥ و١٩٨٠/٣/٦ ص ٣) .

وفي موقع تل الخزف القريب من الخليل ، رفضت محكمة العدل العليا يوم ١٩٨٠/٢/١٩ ، الاستئناف المقدم من قبل اصحاب الاراضي العرب ، احتجاجا على مصادرة اراضيهم ، بهدف اقامة احياء سكنية يهودية ، تربط بين الخليل وبين مستوطنة كريات اربع . واعطت المحكمة السكان مهلة خمسة ايام حتى يحتجوا امام لجنة الاعتراض التابعة للحكم العسكري .

وكان الاستئناف مقدما من رئيس بلدية الخليل ، و٢٤ من اصحاب الاراضي . ومثلت المستأنفين المحامية فيليتسيا لانغر ، وتبلغ مساحة الاراضي ٥٠٠ دونم . وتبرر السلطات الاسرائيلية سبب سيطرتها على تلك الاراضي بأنها « صخرية ولا تصلح للزراعة » (« **يديعوت احرونوت** » ، ١٩٨٠/٢/٢٠) وفي يوم ١٩٨٠/٣/٣ قررت لجنة الاعتراض ، التابعة للحكم العسكري ، وقف اعمال الحراسة والزراعة القائمة على الاراضي من قبل اصحابها العرب ، لتأكيد الادعاءات بأن الارض صخرية ولا تصلح للزراعة . وقد ابدى سكان كريات اربع سرورهم للقرار ، ومع ذلك اعربوا عن « تذمرهم لان الارض المخصصة للبناء في تل الخزف صغيرة ، واكدوا انهم سيستمرون في صراعهم لتوسيع المنطقة ، وليضموا اليها ، ايضا ، الاراضي المحروثة والمزروعة » (« **معاريف** » ، ١٩٨٠/٣/٤) .

وتجلت ردود الفعل من قبل المواطنين الفلسطينيين في الاراضي المحتلة ، على سياسات الاستيطان في مدينة الخليل ، بتصعيد الاضرابات والمظاهرات ، واعمال الاحتجاج الاخرى . وشهدت بلدية الخليل اجتماعات عديدة عقدها رئيس البلدية فهد القواسمة ، ضمت جميع الفعاليات في المدينة . واصدر المجلس البلدي لمدينة الخليل بيانا ، ادان فيه ممارسات سلطات الاحتلال ضد المواطنين الفلسطينيين ، والاعتداءات على منازلهم وممتلكاتهم ، وتعطيل الخدمات الصحية

والانسانية . وشجب البيان ، عمليات الاعتقال وزج المواطنين في السجون ، والسماح لعصابات غوش ايمونيم بالتظاهر في قلب مدينة الخليل اثناء فرض نظام منع التجول . واكد بيان المجلس ، رفضه كافة اشكال الاستيطان الصهيوني في المدينة وفي كافة المناطق المحتلة (نص البيان في « وفا » ، ١/٣/١٩٨٠ ص ١٠) .

واعرب بسام الشكعة رئيس بلدية نابلس ، عن احتجاجه على سياسة الاستيطان ، وقرار الحكومة الاسرائيلية السماح لليهود بالسكن في الخليل . وعاد فهد القواسمة رئيس بلدية الخليل فأكد على انه اذا قررت الحكومة « إسكان اليهود في الخليل ، فانه سيقيم خيمة امام البيوت التي يملكها في القدس الغربية ، ويبقى في هذه الخيمة حتى تعاد له املاكه » (ر. إ. إ. ، العدد ١٩٩٠ ، ١٨ و١٩/٢/١٩٨٠ ص ١١) .

واحتفل يوم ١٤/٢/١٩٨٠ باقامة المستوطنة الخامسة والثلاثين في الضفة الغربية ، وهي مستوطنة معاليه شومرون ، وتقع ضمن مجموعة مستوطنات كرني شومرون ، وتنتمي الى حركة حيروت ـ بيتار . واقيمت المستوطنة في نقطة على الطريق بين قلقيلية ونابلس . والقى اسحاق شامير ، رئيس الكنيست سابقا ، ووزير الخارجية الحالي ، كلمة في الاحتفال قال فيها « ان الشعب اليهودي لا يستطيع ولا يجوز له التخلي عن هذه المناطق ، وتسليمها لنظام معاد ودموي » (ر. إ. إ. ، العدد ١٩٨٧ ، ١٤ و١٥/٢/١٩٨٠ ص ٩) .

وحسب التخطيط المقترح للمستوطنة ، ذكر الوزير اريئيل شارون ان مجموعة مستوطنات كرني شومرون ستضم مستقبلا ٣٠ الف يهودي ، وسيصل عدد سكان مدينة اريئيل الى ٥٠ الفا . وبالنسبة للحكم الذاتي قال شارون « انه الحل الوحيد الذي يسمح بالتوصل لعقد سلام مصر ، والعيش بسلام مع العرب من سكان المنطقة » (المصدر نفسه) .

ويذكر ان مستوطنة كرني شومرون هي نفسها مستوطنة كرني شومرون ب ، وقد تم موخرا تحديد قطعة من الارض تبلغ مساحتها الف دونم لاقامة مستوطنة كرني شومرون ج ، التي يسكنها مستوطنون من افراد الجيش العامل . كما تم تخصيص مساحة ٣ الاف دونم لمستوطني كرني شومرون د .

وفي هضبة الجولان المحتلة ، يقوم عدد كبير من اعضاء الكنيست ، يقدر عددهم بما يتراوح بين ١٥ و٢٠ عضوا من المعراخ والمفدال والليكود ، بالاعداد والتحضير لمشروع قانون يرمي الى تطبيق القانون الاسرائيلي على هضبة الجولان . وجاء هذا استجابة لطلبات لجنة مستوطنات هضبة الجولان ، التي تعتبر ان الاشهر المقبلة ستكون مناسبة لذلك . وقد وصلت اللجنة الى هذا الاستنتاج في ضوء « دراسة دقيقة للوضع الدولي ، وان عزلة سوريا عن مصر ، وتورطها في لبنان ، يقللان من قدرة سوريا الحقيقية على معارضة سريان القانون الاسرائيلي على الهضبة » (ر. إ. إ. ، العدد ١٩٩٢ ، ٢٠ و٢١/٢/١٩٨٠ ص ٩ و١٠) . واستطردت مذكرة لجنة مستوطنات الجولان تقول ان عدم الموافقة على اعتبار هضبة الجولان جزءا لا يتجزا من اسرائيل ، سيجعل مسألة الاستمرار هناك في شك ، وان ضم الجولان الى اسرائيل واجب على دولتنا ، وعلى سكان مستوطنات الجولان .

استكمال احاطة القدس بالاحياء اليهودية :

واستمرارا لسياسة اسرائيل الهادفة الى تطويق مدينة القدس بالاحياء السكنية اليهودية ، لازالة الطابع العربي عنها ، وتهويدها ، اتخذت حكومة اسرائيل ، يوم ٩/٣/١٩٨٠ ، قرارا بمصادرة ٢٥٠٠ دونم من الاراضي التي تقع في منطقة نفيه يعقوب ، الواقعة شمالي القدس ، حيث يستكمل بذلك ايجاد اتصال اقليمي بين نفيه يعقوب ، والاحياء الشمالية للقدس .

وسيتم شق طريق كبير يربط بين الهضبة الفرنسية ، ونفيه يعقوب « وستبنى على طول الطريق ١٠ آلاف وحدة سكنية ... وستبنى مشاريع صناعية متعددة . وفي الجهة الشمالية لطريق راموت ـ عطاروت ، وعلى خط مواز ستبنى ٣ الاف وحدة سكنية للمتدينين » (ر. إ. إ. ، العدد ٢٠٠٨ ، ١١ و١٢/٣/١٩٨٠ ص ٩) .والمعروف انه توجد في اسفل الهضبة الفرنسية قرية خزمة العربية ، وتوجد قريتا شعفاط وعنات العربيتان شمالي الهضبة .

٣ ـ اجراءات تعسفية ضد المخيمات

تتعرض مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية ، لعمليات استفزازية ، واعتداءات من جانب السلطات الاسرائيلية ، وسكان المستوطنات . وقد اتخذت هذه الاجراءات التعسفية بحجة تعرض سكان القرى والمخيمات للسيارات الصهيونية التي تعبر طرق الضفة الغربية وقذفها بالحجارة . وكانت ذروة هذه الاستفزازات الصهيونية ، الهجوم الذي نفذه سكان مستوطنة كريات اربع ضد سكان حلحول

يوم ١٩٨٠/٢/٢٧ ، حيث حطموا اكثر من ٤٠ سيارة تابعة للاهالي .

وتعرض سكان مخيم الدهيشة ، القريب من بيت لحم ، ومخيم الجلزون ، القريب من رام الله ، للمحاصرة مدة طويلة من قبل قوات الامن الاسرائيلية . وخضع سكان المخيمين لسلسلة من الاجراءات القمعية القاسية ، شملت منع التجول ، واقامة حواجز التفتيش . كما طبقت الاجراءات نفسها على سكان مخيم عسكر القريب من نابلس .

وكشف تقرير خاص ، ارسل من الاراضي العربية المحتلة ، ان كافة المخيمات في الضفة الغربية تتعرض لاعمال ارهابية مماثلة ، وذلك لتنفيذ مخطط صهيوني جديد بحق المواطنين الفلسطينيين ، يقضي بمواصلة الارهاب ضد السكان « لترك اماكنهم والرحيل عنها ، حيث يعد الصهاينة وبقية اطراف كامب ديفيد خطة لترحيلهم ووضعهم في سيناء ، وذلك لعزلهم عن المناطق القريبة من المدن ، واسكانهم في مناطق خالية من اي مظهر من مظاهر الحياة ، ليعانوا مجددا من قساوة العيش ، اضافة الى ما يعانونه الان في مخيمات اللجوء من ارهاب وبطش قوات الاحتلال ، ومن العصابات الصهيونية المدعومة من الارهابي بيغن رئيس وزراء العدو نفسه » (« **وفا** » ، ١٩٨٠/٣/٤ ، ص ٤) .

وكتب احدهم يصف الاجراءات ضد مخيم الجلزون فقال « دعي في الاسابيع الاخيرة سكان مخيم الجلزون ، شمالي رام الله ، عدة مرات من قبل عناصر الحكم العسكري للخروج من بيوتهم ، واوقفوا ساعات طويلة في الخارج من اجل التحقيق الذي اجراه جنود وضباط الحكم العسكري ، لاكتشاف من قام بقذف الحجارة باتجاه السيارات الاسرائيلية بالفترة الاخيرة . . ونفذت عملية اخرى من نفس النوع في الاسبوع الماضي ، حيث اوقف سكان المخيم ، خلال ساعات طويلة في ساحة المخيم ، وبأجواء البرد القارس . مما اثار احتجاجا شديدا في اوساط السكان ... وحسب قول مصادر الحكم العسكري ، يوجد في مخيم الجلزون انحرافات خطيرة ، وهناك خوف من ان يفقد سائقو السيارات سيطرتهم على مركباتهم وتتدهور ، نتيجة استمرار قذف الحجارة ، ولذلك قرر الحكم العسكري وضع حد لعمليات قذف الحجارة ، وبدأ سلسلة من الاجراءات للقبض على المتهمين بذلك » (يهودا ليطني ، « **هآرتس** » ، ١٩٨٠/٣/٤)

٤ - تدهور الوضع الاقتصادي في الاراضي المحتلة

يبدو ان الركود الاقتصادي ، والبطالة الواسعة في مختلف الفروع ، اللذين يشهدهما الاقتصاد الاسرائيلي ، ستعكس اثارهما سلبا على الوضع الاقتصادي للاراضي المحتلة . ومما يزيد من تفاقم الازمة كذلك ، محاولات فرض الضرائب الباهظة على السكان العرب ، وعلى كافة المرافق الاقتصادية الاخرى .

وتقول الاحصاءات الاسرائيلية ان عدد عمال المناطق المحتلة العاملين في اسرائيل « يبلغ ٧٠ الفا ، اما العمال المسجلون في الاحصاءات الرسمية فيبلغ عددهم ٤٧,١٧٠ الفا يتوزعون على الاقسام التالية . البناء ١٤,٢٧٣ ؛ الزراعة ٧٨٣٢ ؛ الصناعة ١٧,١٦٥ ؛ الخدمات ٧٧٠٠ » (يوسف تسوريئيل ، « **معاريف** » ، ١٩٨٠/٢/٢١) . وتعترف الاوساط الاسرائيلية ، بطرد قسم من العمال العرب ، ولكن لا تزال نسبه المطرودين قليلة نسبيا ، نظرا لتركز هولاء العمال في فرعي الزراعة والبناء ، حيث لا توجد فيهما بطالة حتى الان . وتتوقع تلك المصادر ان يبلغ عدد المطرودين من اعمالهم نحو ٢٠ الف عامل « سيتوجهون للعمل الزراعي بالاراضي الزراعية في الضفة الغربية وقطاع غزة » (**المصدر نفسه**) .

واكد تقرير لوكالة رويتر من الاراضي المحتلة ، ان حوالي ٥٠٠٠ - ٧٠٠٠ عامل عربي طردوا موخرا من اعمالهم في اسرئيل ، وان التدابير الاقتصادية الاخيرة ستصيب بالضرر العمال العرب بصورة مبدئية . ومما يزيد من تفاقم الوضع ، سياسة البلدان العربية التي « لا تقبل عمالا من الضفة الغربية المحتلة ، الا اذا كانوا يتمتعون بمهارات حيوية . وان الدول العربية تريد ان يبقى العمال العرب في الضفة الغربية ، ويستمروا في النضال السياسي » (« **السفير** » ، ١٩٨٠/٢/٥) .

وتقدر غرفة تجارة نابلس ان ٣٥ محلا للالبسة والاصواف ستغلق ابوابها بسبب عدم قدرتها على دفع ضريبة الدخل الاسرائيلية . ويشكو المزارعون العرب ، كذلك ، من انه لم يعد يسمح لهم بارسال سلعهم الى سوق القدس الشرقية ، حيث لا تعتبر اسرائيل القدس الشرقية منطقة محتلة ، بل جزءا من دولة اسرائيل . ويضطر السكان الى شراء المنتجات الزراعية من مصادر اسرائيلية ودفع اثمان تفوق

بكثير ما يطلبه مزارعو الضفة الغربية .

وتواجه بلديات الضفة الغربية ، بشكل خاص ، وضعا ماليا صعبا . وقد ابلغ رئيس بلدية بيت لحم الياس فريج وكالة رويتر ، ان بلديته تواجه عجزا شهريا يبلغ ٢٥٠ الف دولار . واضاف ان معظم الخدمات البلدية جمدت ، « ونحن على عتبة شلل كلي » .

وقررت اللجنة التأسيسية لتصدير الحمضيات في قطاع غزة تقديم استقالتها ، احتجاجا على عرقلة سلطات الاحتلال لنشاطاتها الخاصة بتصدير حمضيات القطاع ، التي تعتبر موردا اقتصاديا هاما بالنسبة للقطاع . كما قدم رشاد الشوا رئيس اللجنة « احتجاجه لدى سلطات الحكم العسكري ، بسبب عدم سماحها للجنة باستلام التبرعات العربية لدعم صمود قطاع الحمضيات » (« وفا » ، ١٩٨٠/٣/١ ص ١٥)

من جهة اخرى ، نشر بنك اسرائيل المركزي موخرا ، تقريرا عن الاوضاع الاقتصادية في الضفة الغربية جاء فيه ان الحركة الصناعية متخلفة ، واحد مقاييس هذا التخلف ان الانتاج الصناعي يشكل ٨٪ فقط من اجمالي الانتاج هناك . بينما تصل هذه النسبة الى ١٥٪ في الاردن ، و٢٠٪ في مصر ، و٢٥٪ في اسرائيل . وصناعات الضفة تقليدية ، وتشمل منتوجات الحرف الخشبية والكهربائية .

ويدعي التقرير ان اهم المعوقات التي حالت دون تطور حركة التصنيع في المنطقة ، وضعف المبادرة الصناعية ، هي ضيق السوق المحلية ، وعدم توفر مواد اولية ، وانعدام سلطة مركزية تضع خطة طويلة تعمل على ارشاد المستثمرين . وقد جرت في مطلع السبعينات محاولة جديدة للتغلب على هذه المعوقات ، حيث اسس مصنع للاقطاب الكهربائية في الخليل ، اتفق على تأسيسه ٢٠٠ مستثمر براس مال قدره نصف مليون دينار . ويعتبر مصنع الاقطاب الكهربائية فريدا من نوعه لا في الضفة الغربية وحسب ، بل في الدول العربية المجاورة ايضا . وتم انشاء المصنع بعد دراسة مستوفية لاحتياجات الاسواق في المنطقة . وهو يضم ٢٨ عاملا ، معظمهم من الفنيين ، ويصدر نصف الانتاج للاردن ، و١٥٪ لاسرائيل ، و٢٥٪ توزع في الضفة الغربية ، وتستورد غزة ١٠٪ من انتاج المصنع .

ويشير التقرير الى نجاح ظاهرة تأسيس الشركات المساهمة في الضفة ، حيث يوجد الان ١٧ من هذه الشركات . ويجري موخرا تأسيس شركة للاسمنت ، يبلغ راسمالها مليون دينار ، ستطرح اسهمها في الضفة الغربية والدول العربية المجاورة (ر. إ. إ. ، العدد ١٩٨٩ ، ١٧ و١٩٨٠/٢/١٨ ، ص ١٤) .

٥ ـ اوضاع المعتقلين في السجون الاسرائيلية

في الوقت الذي كانت تجري فيه عملية تطبيع العلاقات بين حكومة السادات واسرائيل ، كانت السلطات الاسرائيلية تقوم بعملية « تطبيع » من نوع لاخر ضد المناضلين الفلسطينيين المعتقلين في السجون الاسرائيلية . وكشفت صحيفة « الاتحاد » الصادرة يوم ١٩٨٠/٣/٦ بعض الممارسات الارهابية ، واساليب التعذيب التي تجري ضد معتقلي سجن رام الله . وعددت الصحيفة اسماء عدد من المناضلين المعتقلين الذين تعرضوا لابشع انواع التعذيب النازية . وفضحت المحامية اليهودية التقدمية فيليستيا لانغر ، في حديث لها مع الصحيفة ، حقيقة الاجراءات القمعية لسلطات سجن عسقلان العسكري ، ضد المعتقلين الفلسطينيين . وذكرت المحامية لانغر انها التقت المناضل الشيخ محمد ابو طير الذي كشف « ابعاد الاجراءات الصهيونية ضد كافة المعتقلين ، والتي ادت الى تدهور الحالة الصحية للكثير من المناضلين المعتقلين » (« وفا » ، ١٩٨٠/٣/٧ ، ص ٦) .

واعلن معتقلو سجن نابلس ، تمردهم على الاجراءات القاسية التي تتبعها ادارة السجن ضدهم . وقد اشتبك المعتقلون بجنود الاحتلال الذين اقتحموا السجن ، وقذفوه بعشرات القنابل المسيلة للدموع . وادى ذلك الى « اصابة اكثر من ٥٠٠ معتقل ، جراح العديد منهم بحالة الخطر » (« وفا » ، ١٩٨٠/٢/١٨ ، ص ٨) .

وكشفت قصة المناضل النابلسي المعتقل نادر العفوري ، قصة اخرى من قصص الممارسات النازية لسلطات الاحتلال الصهيوني ضد السجناء الفلسطينيين . وكان العفوري قد خضع للسجن الاداري منذ شهر اب (اغسطس) ١٩٧٧ . واطلق سراحه في الاسبوع الاول من شهر شباط (فبراير) ١٩٨٠ ، وادخل مباشرة الى مستشفى الامراض

العقلية في بيت لحم . ونظرا لسوء حالته الصحية ، وحتى تغطي سلطات الاحتلال مدى بشاعة جريمتها ، فقد « اصدرت تعليماتها للعاملين بالمستشفى بمنع الصحافيين والاجانب من اللقاء به » (« هآرتس » ، ١٩٨٠/٢/١٧) . وذكرت محاميته فيليتسيا لانغر ، انها شاهدت العفوري قبل عشرة اشهر في سجن نابلس ، وكانت حروق ظاهرة على وجهه ويديه ، واخبرها السجناء انه اتى اليهم بهذه الحالة من سجن الرملة ، وان مدير المستشفى اخبرها ان المعتقل ادعى انه مريض نفسيا ، لكن الامر لم يكن كذلك . واكدت لانغر « ان السجناء اخبروها ان الحروق هي نتيجة لاطفاء اعقاب السجائر في يديه ووجهه » (المصدر نفسه) .

وكتب الدكتور امنون كابليوك مقالا حول وضع المعتقل نادر العفوري ، وحول ظروف السجن الصعبة التي عاشها وقال : « ... لقد فقد العفوري عقله السليم ، فهو لا يعرف زوجته ، ولا يستجيب لرؤية ابنه الذي ولد اثناء وجوده بالسجن . لا يتكلم ، ولا يمشي ، ولا يستطيع تناول الطعام بقواه الذاتية ، ولا يلبي حاجاته كانسان طبيعي ، وباختصار : انه لا يتصرف من جميع النواحي كانسان سليم العقل » ليقول بعد ذلك : « ان ما لا نستطيع فهمه ، هو هذه التصرفات القاسية ، غير الانسانية ، تجاه اسير فقد عقله ، ومظهره العام . فهل كان يجب ان يبقى وقتا طويلا في السجن ، في الوقت الذي كان واضحا فيه ، انه لا يشكل اي خطر من اي نوع ؟! لقد تحدثت الصحف العربية المقدسية بصورة منتظمة عن سوء اوضاع الاسرى العرب في السجون الاسرائيلية ، والاضرابات عن الطعام ، واحتجاجات الاهالي ، والظروف الصعبة في برد الشتاء ، ونقص التغذية ، الخ ... وبقيت هذه السجون مجالا مغلقا ، لا يتسنى لنا الاطلاع عليه . ولكننا نسأل : ماذا يجري في هذه السجون ؟ نحن معروفون بأننا لسنا من اتباع غاندي ، ولكن اذا اردنا ان نحافظ على التزاماتنا ، علينا احترام الاقانيم المتعارف عليها في العالم . واذا لم يكن كذلك ، فان كل الضجة القائمة هنا حول موضوع احترام حقوق الانسان في اماكن اخرى في العالم معناها نفاق وتزييف » (الدكتور امنون كابليوك ، « عل همشمار » ، ١٩٨٠/٢/٢٢) .

● ومن جهة اخرى ، اعلنت السلطات الاسرائيلية انها ستطبق ، ابتداء من يوم ١٩٨٠/٢/١٣ ، قانون الصلاحيات في حالة الطوارىء . واعلن ذلك في الكنيست وزير العدل شموئيل تامير . ويعني هذا القانون الغاء انظمة الطوارىء الانتدابية المعمول بها حتى الان ، والتي تنص على ان القادة العسكريين هم المخولون صلاحية اجراء الاعتقالات الادارية . واذا كان للمدعي اعتراض على الاعتقال ، يتوجب عليه عرض الامر على لجنة استشارية ، ولا مجال للاستئناف على قرار هذه اللجنة . والطريقة الوحيدة لتأخير تنفيذ قرار كهذا ، هي التوجه الى محكمة العدل العليا لاستصدار امر المنع ، وهذا ما فعلته محامية بسام الشكعة في حينه ، عندما صدر امر طرده خارج البلاد .

وكان قانون الصلاحيات لحالة الطوارىء قد اقر في الكنيست منذ سنة تقريبا . وهو يحدد ان الاعتقال الاداري يجب ان يتم « بواسطة امر موقع من وزير الدفاع ، وخاضع لاشراف قضائي من قبل رئيس المحكمة المركزية ، بحيث يتم اطلاع القاضي عليه خلال ٤٨ ساعة من صدوره . وسيصبح بالامكان الاستئناف على قرار رئيس المحكمة المركزية امام احد قضاة المحكمة العليا . وبناء على الانظمة الجديدة ، لن تزيد مدة امر الاعتقال الاداري عن ستة اشهر لكل مرة ، وينبغي اعادة النظر فيه امام رئيس المحكمة المركزية مرة كل ثلاثة اشهر » (ر. إ. إ. ، العدد ١٩٨٥ ، ١٢ و١٩٨٠/٢/١٣ ، ص ١١) .

وبالنسبة لتطبيق القانون على الاراضي المحتلة ، يذكر انه قبل سنة ، وعندما عرض القانون على الكنيست ، وعد وزير العدل ، بناء على طلب من عضو الكنيست شولاميت الوني ، ان يكون القانون الجديد ساريا على المناطق المحتلة ايضا . « واذا تم بالفعل تطبيقه هناك بكامله ، فان ذلك يعني عدم امكانية طرد اي من سكان المناطق خارج حدود اسرائيل ، تماما مثلما لا يمكن طرد اي مواطن اسرائيلي خارج حدود الدولة » (المصدر نفسه) .

محمد عبد الرحمن

التخوف الاسرائيلي
من مبادرة اوروبية بشأن الشرق الاوسط

تركزت تعليقات الصحف الاسرائيلية ، خلال الفترة الاخيرة ، حول عدة مواضيع ، كان من اهمها الحديث عن مبادرة اوروبية جديدة تتعلق بحل مشكلة الشرق الاوسط ، وما اثارته هذه المبادرة من فزع وخوف لدى كافة الاوساط الاسرائيلية ، وكذلك ردود الفعل العنيفة حول قرار مجلس الامن الاخير المتعلق بالمستوطنات الاسرائيلية ، لا سيما الموقف الاميركي من ذلك القرار ، الذي اثار من جديد موضوع العلاقات الاميركية ـ الاسرائيلية ، وتخوف الجهات الاسرائيلية من حدوث تبدل فيها ، ومرورا بموضوع الحكم الذاتي وتطبيع العلاقات مع مصر .

المبادرة الاوروبية

يشير بعض الاوساط الاسرائيلية الى حدوث تغيير في السياسة الاوروبية نحو الشرق الاوسط ، وخاصة فيما يتعلق بطرح مبادىء جديدة لتعديل قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ ، وذلك لصالح منظمة التحرير الفلسطينيـة والشعب الفلسطيني . وتعتقد تلـك الاوساط ان رياحا غير مريحة بالنسبة لاسرائيل تهب الان في اوروبا ، وذلك بدءا من مبادرة وزير الخارجية البريطانية اللورد كارينغتون ، لادخال تغييرات على قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ ، ومرورا بقرار هولندا إقامة علاقات خاصة مع م .ت ف . ، واعتراف ايرلندا الرسمي بالمنظمة وبمطاليب الفلسطينيين باقامة دولة مستقلة ، « فضلا عن الموقف الفرنسي التقليدي والمعادي لاسرائيل . كل ذلك يندمج في إطار اتجاه اوروبي للمبادرة الى انجاز موقف سياسي اوروبي مستقل عن الولايات المتحدة » (ر .إ .إ . ، ٢١و٢٢/٢/١٩٨٠) .

ومن جهة ثانية ، تشير الاوساط الاسرائيلية الى التنسيق بين الدول الاوروبية بشأن التصريحات المتعلقة بالقضية الفلسطينية . فتصريحات جيسكار ديستان وشميت كلها منسقة مع السوق الاوروبية وايضا مع « الفدائيين » . كما تتخوف تلك الاوساط من الاعداد لمبادرة اوروبية جديدة ، تهدف الى تغيير القرار رقم ٢٤٢ ، مشيرة بذلك الى تصريح الرئيس ديستان الذي قال فيه : « إنه يجب التوقف عن معـالجة القضيـة الفلسطينية عـلى انها قضيـة لاجئين » ، وهذا يعني ، حسب تفسير تلك الاوساط ، تغييرا لقرار مجلس الامن وادراج قرار اخر فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية ، اي القيام بمبادرة جديدة (المصدر نفسه ، ٩و١٠/٣/١٩٨٠) .

ولا تتوقع الاوساط الاسرائيلية طرح المبادرة الاوروبية الجديدة الا بعد السادس والعشرين من شهر ايار المقبل ، وهو الموعد المحـدد لانتهاء المفاوضات حول الحكم الذاتي ، حيث تعتقد الاوساط الاوروبية ان تلك المحادثات ستصل الى الطريق المسدود وستفشل ، ولهذا ستتقدم الدول الاوروبية ، بعد هذا التاريخ ، بمبادرة جديدة تعترف بحقوق الشعب الفلسطيني وبـ م .ت .ف . ممثلا شرعيا له ، على شرط اعتراف المنظمة بقرار الامم المتحدة رقم ٢٤٢ بعد تعديله ، وهو الامـر الذي يعني الاعتراف باسرائيل بصورة غير مباشرة (المصدر نفسه) .

وتبدي الاوساط الاسرائيلية تخوفها من الموقف الالماني الغربي من مشكلة الشرق الاوسط ومن حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم ، حيث تعتقد ان الزعيم الالماني شميت ، الذي كان عليه ان يتوجه الى واشنطن لاجراء محادثات مع الرئيس الاميركي كارتر ، سيبحث موضوع الشرق الاوسط والمبادرة الاوروبية لادخال تعديلات على قرار مجلس الامن . وتؤكد ايضا ان المانيا كانت اول دولة اوروبية تعترف بحق الفلسطينيين في تقرير المصير ، وانها سبقت فرنسا في هذا المجال ؛ ففي شهر تشرين الثاني (نوفمبر) عام ١٩٧٤ ، تقدم مندوب المانيا الغربية في الامم المتحدة بطلب لمنح الفلسطينيين حق تقرير المصير . وقد كرر وزير خارجية المانيا هذا الطلب عدة مرات ، وبشكل خاص عندما زار مصر في السنة الماضية ، واثناء محادثاته مـع وزير الخـارجية

السعودي ، عاد غينشر الى القول : « ان للفلسطينيين الحق القاطع في تقرير المصير » (المصدر نفسه ، ٤و٥/٣/١٩٨٠) . كما تشير الاوساط الاسرائيلية الى ان الهجوم الدبلوماسي على اسرائيل اخذ في الاشتداد ، وان التحليلات التي تسمع في اوروبا الغربية تظهر اسرائيل كدولة معزولة . واشارت ايضا الى تمادي المانيا الغربية في إظهار تأييدها للقضية الفلسطينية بقولها . « وزعت وزارة خارجية المانيا الغربية قائمة تحتوي على ٣٧ تصريحا ، أدلى بها في وقت سابق وزير الخارجية غينشر وممثلون اخرون عن الجمهورية الاتحادية ، بخصوص حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم » (المصدر نفسه ، ٩و١٠/٣/١٩٨٠) .

ويعقد وزراء خارجية المجموعة الاوروبية مؤتمرا في روما ، حيث يكرسون معظم وقتهم لبحث قضايا الشرق الاوسط والنزاع العربي - الاسرائيلي ، كما سيبحثون اقتراح اللورد كارينغتون ، الذي دعا فيه الى تغيير قرار مجلس الامن ٢٤٢ ، وذلك من اجل اشراك م .ت .ف . كطرف معترف به في المفاوضات . وينظر سفراء اسرائيل في عواصم اوروبا الغربية بخطورة الى هذه القضايا ، الامر الذي حدا بهم الى التنبيه الى خطورة هذا العمل والاشارة الى انه يمكن ان يؤدي الى عرقلة عملية السلام . ويعتقدون ان واشنطن قد ضغطت من اجل منع بريطانيا ودول المجموعة الاوروبية من اتخاذ خطوة خطرة كهذه . ولكن الاوساط الاسرائيلية المطلعة تشير الى انه حتى لو تم تأجيل اتخاذ قرار بشأن اقتراح كارينغتون فان هذا لا يعني ، بأي شكل من الاشكال ، الغاءه ؛ حيث ان الدول الاوروبية تتسابق للحصول على مكاسب من الدول العربية ، ولهذا فهي تسعى لارضائها بشتى الوسائل . فمثلا ، صدر في الاونة الاخيرة بيان مشترك في كل من دبلن والبحرين،في اعقاب المحادثات التي جرت بين وزيري خارجية كل من ايرلندا والبحرين ، طالبا فيه بـ « ايجاد تسوية شاملة في الشرق الاوسط من خلال التأكيد على ان المشكلة الفلسطينية هي القضية الرئيسية في حل النزاع » (« دافار » . ٢٠/٢/٨٠) . وقد اعتبرت الاوساط الاسرائيلية هذا البيان ، اخطر بيان صدر حتى الان من قبل دولة في المجموعة الاوروبية ، واشارت الى البند الخامس من البيان الذي يقول : ان الطرفين (الايرلندي والبحراني) يعترفان بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره واقامة دولته المستقلة في إطار قراري الامم المتحدة ٢٤٢ و٣٣٨ ، وكذلك البند السادس الذي يدعو الى اشراك كافة الاطراف المعنية في المفاوضات للتوصل الى اتفاقية سلام شاملة ، بما في ذلك م .ت . ف . كما جاء في نهاية هذا البند « ان ايرلندا تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية على انها ممثلة للشعب الفلسطيني » ، والاخطر من ذلك ، حسب رأي المصادر الاسرائيلية ، هو ما جاء في البند السابع من البيان المشترك ، والذي دعا الى الانسحاب الاسرائيلي الشامل من كافة المناطق ، بما في ذلك القدس . وترى تلك الاوساط ان ايرلندا كانت اول دولة اوروبية تذهب بعيدا في مواقفها من م .ت .ف . ، ولكن ذلك ينطبق ايضا على كافة وزارات الخارجية الاوروبية ، « حيث يوجد لمنظمة التحرير الفلسطينية اليوم مكاتب مستقلة ومعترف بها في كل من فرنسا وبلجيكا ولوكسمبورغ والنمسا وايطاليا وبريطانيا والمانيا الغربية واسبانيا ومالطا والبرتغال وهولندا وسويسرا والسويد » (« دافار » ، ٢٠/٢/١٩٨٠) .

ردود الفعل الاسرائيلية على المبادرة الاوروبية

اثار الكلام حول المبادرة البريطانية ردود فعل متفاوتة لدى الاوساط الاسرائيلية ، ولكنها تجتمع حول قاسم مشترك واحد ، الا وهو الاستنكار والقلق ازاء مثل هذه المبادرة . فقد عارض البروفيسور يغئال يادين ، نائب رئيس الحكومة المبادرة البريطانية ، فقال : « انه يجب الانتظار حتى استكمال تطبيق اتفاقيات كامب ديفيد ، وان البريطانيين ينوون القيام بمبادرة ترمي الى تعديل القرار رقم ٢٤٢ ، لكي يزيدوا من المساس باتفاقيات كامب ديفيد ، وان البريطانيين لا يساهمون بذلك في الحل بل يعملون على عرقلة تلك الاتفاقيات » (ر .إ .إ . ، ٢٠ و٢١/٢/١٩٨٠) هذا وينوي يادين القيام بجولة في اوروبا ، خوفا من ان يودي التغير في الموقف الاوروبي الى جر الاميركيين لمواقف مشابهة . ويرى يادين نقطتين في الموقف الاوروبي في هذه الايام الاولى ، هي المبادرة التي تدعو لها بريطانيا وتتعلق بتعديل القرار ٢٤٢ ، على الرغم من ان بريطانيا هي التي اقترحت صيغة هذا القرار ، والثانية ، هي المبادرة الفرنسية التي تنادي بحق تقرير المصير للفلسطينيين . وهاتان المبادرتان ، حسب راي يادين ، « تتناقضان تناقضا كليا مع مسيرة السلام التي حددها اتفاق كامب ديفيد ... ويجب القول لهم . اذا كنتم فعلا تؤيدون السلام ، فعليكم تأييد القرار

٢٤٢ واتفاق كامب ديفيد ، اما اذا كنتم لا تستطيعون ذلك ، فاننا نطلب منكم عدم المبادرة الى اي شيء » (ر. إ. إ. ، ٧و٨/٣/١٩٨٠) .

وسئل يادين عن رايه في صمت الولايات المتحدة حيال المبادرات الاوروبية ، فقال : « لا ارى ان الولايات المتحدة تقف وراء ذلك . فقد لمسنا هذا الاسبوع وقوع بلبلة لديها ، اضف الى ذلك ان السنة الحالية سنة الانتخابات الرئاسية فيها . واستطيع الافتراض ، انهم لن يؤيدوا تعديل القرار ٢٤٢ في هذه المرحلة ، لمعرفتهم ان هذا سيسيء اليهم داخل الولايات المتحدة وسيعرقل سير المفاوضات السياسية . وعلى الرغم من ذلك لا استبعد قيامهم بمثل هذا العمل . اذا وصلت مفاوضات الحكم الذاتي الى طريق مسدود . اما ان يوحي الاميركيون للبريطانيين بالمبادرة لتغيير القرار ٢٤٢ ، فهذا ما لا ارجحه لان الاميركيين لا يؤيدون مثل هذا التعديل ، واذا فكروا بذلك فانهم سيلجأون اليه بواسطة الضغط على اسرائيل » (المصدر نفسه) .

كما عبر وزير العدل الاسرائيلي شموئيل تمير ، عن رايه فيما اذا كانت الولايات المتحدة تقف وراء الخطوات الاوروبية ، فقال : « ارجو الا يكون الامر كذلك . ولكن يجب ان يكون واضحا للجهات الدولية ، ان اتفاق كامب ديفيد ومفاوضات الحكم الذاتي تعتمد على القرار ٢٤٢ الصادر عن مجلس الامن ، والذي لم نقبله بسهولة . فاذا عدل هذا القرار ، فسيحذف احد اسس اتفاقات كامب ديفيد ، وبالتالي مفاوضات الحكم الذاتي ، وسيعرقل ذلك المسيرة السلمية . وتمتلك الولايات المتحدة امكانية قاطعة لمنع هذا التعديل باستخدام الفيتو الاميركي . وارجو ان تأخذ جميع الجهات الاميركية بالاعتبار ، انه في حال اجراء تعديل على القرار ٢٤٢ ، فان ذلك سيعرض المسيرة التاريخية الهامة التي تشارك فيها كل من اميركا ومصر واسرائيل للخطر ، ... لذا ارجو الا تقف اميركا وراء عمليات جس النبض التي تمارسها الدول الاوروبية . والعنصر القاطع في هذا الموضوع ليس الدول الاوروبية مع اهميتها ، بل الولايات المتحدة التي تقود وتتزعم الدول الاوروبية ، والقادرة على اتخاذ القرار في القضايا المصيرية ... » (ر. إ. إ. ، ٦و٧/٣/١٩٨٠) .

ومن جهة ثانية ، ناقش الكنيست هذا الموضوع ، وتفاوتت ردود الفعل لدى اعضائه ، فأشار آبا إيبان الى ان الخطأ الذي وقعت فيه الدول الاوروبية يكمن في منح الشرعية لجهات فلسطينية دون ان تغير هذه الجهات مواقفها ، وبهذا تتسبب اوروبا ، حسب رايه ، في الاضرار باحتمالات اخرى لعقد اتفاقيات سلام اضافية (« هآرتس » ، ٧/٣/١٩٨٠) .

كما علق عضو الكنيست زلمان شوفال (الليكود) ، في خطاب القاه ، على المبادرة الفرنسية والاوروبية بشأن الاعتراف بحق تقرير المصير للفلسطينيين ، بقوله : « ان هذا شعار يمثل راس الحربة لاقامة دولة فلسطينية — تابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية ، التي ستعرض وجود اسرائيل للخطر » (المصدر نفسه) . كما رفض عضو الكنيست امنون روبنشتاين مواقف الدول الاوروبية بشأن اقامة دولة فلسطينية ، وذلك لانه ، حسب رايه ، « لا يوجد لها اي مبرر ، وانها تعرض للخطر وجود الدولة اليهودية » (المصدر نفسه) .

وتحدث رئيس الحكومة مناحيم بيغن ، حول هذا الموضوع ، خلال اجتماعه باعضاء لجنة شؤون اللاجئين التابعة للمجلس الاوروبي ، فأكد مجددا ان اسرائيل تعارض ، مهما كلفها الامر ، منح الفلسطينيين حق تقرير المصير ، الذي سيؤدي ، حسب رايه ، الى اقامة دولة فلسطينية . واشار الى الموقف الاميركي من ذلك بقوله : « هناك بيان واضح من الولايات المتحدة يعارض اي تغيير لقرار مجلس الامن ٢٤٢ ، وقد وصلنا ذلك البيان بالسبل الدبلوماسية ، وارجو ان يكون كما وصلنا ، لان قرار مجلس الامن اساس اتفاق كامب ديفيد . فاذا سقط هذا الاساس لا يبقى ما نبحثه » . (ر. إ. إ. ، ٧و٨/٣/١٩٨٠) . كما اشار بيغن الى الموقف الاوروبي ، المناوىء لاسرائيل ، فقال : « بدات [الدول الاوروبية] تتحدث عن تقرير المصير لعرب [الضفة الغربية] وقطاع غزة . والمتعارف عليه ان تقرير المصير يعني تفسيرا واحدا ووحيدا هو اقامة دولة فلسطينية . وقد قلت للجنة شوون اللاجئين التابعة للمجلس الاوروبي ، ان هذا خطر على وجودنا ، وعلى العالم الحر ، ونحن لا ولن نوافق على هذا . ويمكنني القول باختصار ، اننا نعرف الاسباب التي دفعت بعض الدول والرؤساء للادلاء بمثل هذه التصريحات . فمسألة النفط تقف وراء هذه الاشياء . ولا انفي ان مشكلة التزود بالنفط مشكلة جدية . لكنها بالنسبة لهم مشكلة سياسية ، اما تقرير المصير بالنسبة لنا فهو قضية بقائنا ... » (المصدر نفسه) . وانتقد شمعون بيرس ، زعيم المعارضة ، الرئيس الفرنسي بشدة ، وقال : « انه امتنع عن زيارة اسرائيل ، ولكنه لم يمتنع عن توجيه

انتقادات ضدها ، كما لم يمتنع عن دعوة العرب لاتخاذ مواقف متطرفة ، دون الالتفات الى ما اذا كانت قضيتهم عادلة ام لا » (المصدر نفسه ، ٥و٦/٣/١٩٨٠) .

ردود الفعل الاسرائيلية على قرار مجلس الامن

اثار قرار مجلس الامن الاخير ، بشأن معارضة انشاء المستوطنات والدعوة الى تفكيكها ، ردود فعل عنيفة لدى مختلف الاوساط الاسرائيلية . وقد ادانت تلك الاوساط الجهات التي كانت وراء ذلك القرار ، في حين وجدت اطراف اخرى في الحكومة الاسرائيلية ، ادانت تصرفات الحكومة بشأن الاستيطان ، وحملتها مسؤولية اتخاذ مثل هذه القرارات . وقد علق زعيم المعارضة الاسرائيلية شمعون بيرس ، على هذا القرار ، فوصفه بأنه طعنة لعملية السلام . وان مثل هذه القرارات تدفع الدول العربية للتصلب في مواقفها . واما النائب يهودا بن - مئير فقد وصفه بأنه : « امز خطر لم يقع مثله منذ حرب الايام الستة . وجميع التبريرات التي يقدمها الاميركيون ، مكشوفة لكل من يعرف طريقة عمل الاميركيين ... واعتقد ان دولة اسرائيل تواجه واحدا من اخطر مفارق الطرق التي واجهتنا . واذا لم نوضح اننا قادرون على الرد العملي والسياسي ، لا بالاقوال والبيانات فقط ، واذا لم نوضح للولايات المتحدة ان عليها ان تقرر مع اي جانب تقف ، فاني ارى بكل اسف ، اننا نزيد الوضع خطورة ولا نخفف الوطأة » (ر .إ .إ . ، ٤و٥/٣/١٩٨٠) .

ومن جهة اخرى ، رد إسحاق رابين على هذا القرار ، فأشار الى انه « اخطر قرار يتخذه [مجلس الامن] منذ حرب الايام الستة ، وان تأييد ادارة كارتر له يشكل انحرافا خطرا عن الالتزامات التي اعطتها الولايات المتحدة لاسرائيل » (هآرتس » ، ٧/٣/١٩٨٠) . وقد ذكر رابين اربع نقاط رئيسية قال انها تحظى باجماع قومي ، وان من الممكن الحصول على تأييد الجمهور في الولايات المتحدة حولها : اولها ، عدم الانسحاب الى خطوط حزيران ١٩٦٧ ؛ وثانيها ، لا للدولة الفلسطينية ؛ وثالثها ، لا مفاوضات مع م .ت .ف . ؛ ورابعها ، عدم تقسيم مدينة القدس (المصدر نفسه) .

وقرر مؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية في الولايات المتحدة ، القيام بحملة اعلامية واسعة ، ضد السياسة الاميركية في الشرق الاوسط ، كما ظهرت من خلال التصويت في مجلس الامن ، وذلك بالرغم مما اعلنه الرئيس كارتر بعد يومين من التصويت من انه تم نتيجة الخطأ الناجم عن سوء الاتصال مع المندوب الاميركي في الامم المتحدة . وقال هربرت برنار ، احد الرؤساء المؤتمرين واحد زعماء المؤتمر الصهيوني العالمي : « ان تفسيرات كارتر تذكرنا بأيام نيكسون ، وان احدا لا يصدق مثل هذه الاقوال . ولا استطيع الاقتناع بأن سفير الولايات المتحدة في الامم المتحدة ، لم يكن يعرف بالضبط ما هي سياسة بلده ازاء مشكلة القدس » (ر .إ .إ . ، ٤و٥/٣/١٩٨٠) .

كما تنبأ البعض بأن يؤدي قرار مجلس الامن الى زيادة الضغط الاميركي على اسرائيل من اجل القيام بتنازلات بشأن مدينة القدس ، وبصورة خاصة لاشراك سكانها في انتخابات مجلس الحكم الذاتي . ويقول حفاي اشد بهذا الصدد : « يبدا الضغط عن طريق التهديد والمساومة ، ومن ثم اخلاء الاحياء اليهودية من سكانها ونقل السلطة عليها الى السكان العرب » (« دافار » ، ٤/٣/١٩٨٠) .

ومن جهة ثانية ، واجهت سياسة بيغن الاستيطانية حملة عنيفة من داخل الحكومة والكنيست ؛ فقد وصفت بأنها كانت مسؤولة عن اتخاذ مثل هذا القرار ، حتى ان بعض الجهات الاسرائيلية المسؤولة ابدت موقفا مناقضا لموقف بيغن من المفهوم الحقيقي لاقامة مثل تلك المستوطنات . فقد اعلن وزير الدفاع عيزر وايزمن ، في كلمة له في جلسة الحكومة : « ان المستوطنات في [الضفة الغربية] ليست ضرورية من الناحية الامنية » ، وبهذا يكون وايزمن قد تقدم بطرح جديد يمكن ان تكون له انعكاسات بعيدة المدى على مفاوضات الحكم الذاتي وعلى الحادثات بشأن وضع المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية » (عوزي بنزيمان ، « هآرتس » ، ٥/٣/١٩٨٠) . واشارت صحيفة « دافار » ، في افتتاحيتها يوم ٢٢/٢/١٩٨٠ ، الى ان قرار مجلس الامن ومعه هذه الورطة التي زجت فيها اسرائيل ، انما جاء بسبب سياسة الحكومة الضارة بشأن المستوطنات ؛ هذه السياسة التي تعارضها اغلبية سكان اسرائيل . « وانها لا تساهم مطلقا في تقوية اسرائيل امنيا ، او تساهم على تدعيم العلاقة مع السكان العرب في المناطق ، او في توثيق العلاقة بيهود العالم » .

التصويت والسياسة الاميركيين

اثار التصويت الاميركي في مجلس الامن ، اثناء اقتراعه الاخير بشأن المستوطنات الاسرائيلية ،

موجة عارمة من الانتقادات والتساؤلات . وقد تفاوتت ردود الفعل الاسرائيلية حتى بعد الايضاح والتراجع الذي تقدم به الرئيس الاميركي ، حيث تعتقد بعض الاوساط الاسرائيلية ان هذه السياسة مدروسة ومخطط لها ، وهي ترمي الى جس النبض لدى الاسرائيليين . وقد اثار هذا التصويت ، من جهة اخرى ، موضوع السياسة الاميركية بصورة عامة تجاه اسرائيل ، مشيرة (الاوساط الاسرائيلية) بذلك الى بداية فترة صعبة في العلاقات الاميركية - الاسرائيلية . وفيما يلي اهم ردود الفعل الاسرائيلية على التصويت الاميركي وعلى مجمل السياسة الاميركية .

اعلن رئيس الحكومة مناحيم بيغن امام الكنيست ، قبوله ، بفائق الاحترام ، توضيحات الرئيس كارتر القائلة بحدوث خلل في الاتصال بممثله في الامم المتحدة ، وقال : « علينا ان نتساءل بصراحة ، ما اذا كانت العبارة التي وقع فيها الخطأ هي العبارة الوحيدة المعادية لاسرائيل في قرار مجلس الامن ؛ اذ ان في القرار عبارات اخرى تذكر القدس، وتتناقض واتفاقات كامب ديفيد . وقد ايدت الولايات المتحدة هذه العبارات ، دون ابداء اي تحفظ (ر .إ .إ . ، ٥و٦/٣/١٩٨٠) .

وجاء في بيان الحكومة الاسرائيلية ، بعد جلستها المخصصة لمناقشة موضوع التصويت : « ان تأييد ممثل الولايات المتحدة لقرار مجلس الامن ، يثير الاستياء العميق والاحتجاج الشديد ، في اوساط شعب اسرائيل » . ووجه الوزراء اتهامهم للادارة الاميركية ، وشكهم في مدى صحة فحوى الرسالة الخاصة التي بعث بها الرئيس كارتر لرئيس الحكومة . فالوزير موشي نسيم مقتنع بأن المصالح النفطية هي التي دفعت لتأييد هذا القرار ، لا مسألة المستوطنات ، لان المطالبة ، حسب رايه ، بحق تقرير المصير للفلسطينيين ، ليست مرهونة بهذه المستوطنة او تلك . واما نائب رئيس الحكومة ارليخ فقال « اذا كان الرئيس كارتر يجرؤ على القيام بخطوة كهذه عشية الانتخابات ، فما الذي سيكون عليه مصيرنا بعدها » (ر .إ .إ . ، ٤و٥/٣/١٩٨٠) . ومن جهة ثانية ، لم يقبل وزير الداخلية يوسف بورغ بتراجع الرئيس كارتر واعتذاره ، حيث اشار الى ان البند الذي جاء في قرار مجلس الامن حول تفكيك المستوطنات ، لا يشكل الا واحدا من تسعة بنود ؛ فكارتر لم يتحفظ ، حسب رايه ، على البند الاول الذي ينص على : « ان المستوطنات الاسرائيلية في المناطق المحتلة غير شرعية » . كما لم يتحفظ على البند الثاني الذي يقول : « ان سياسة حكومة اسرائيل لتوطين قسم من سكانها من المهاجرين الجدد في هذه المناطق ، انما هي خرق فاضح للبند الرابع من ميثاق جنيف ، وكذلك عقبة خطرة في طريق احلال السلام في الشرق الاوسط » . ويعتبر بورغ ان هذا النص مأخوذ من الميثاق الوطني الفلسطيني حول المهاجرين الجدد . كما يقول بورغ ان الولايات المتحدة لم تتحفظ على البند الذي يقول « ان كل الخطوات التي اتخذتها اسرائيل من اجل تغيير التركيب السكاني والمادي والمؤسسات في المناطق العربية المحتلة ، ينقصها المبرر القانوني » (يوسف حاريف ، « **معاريف** » ، ٧/٣/١٩٨٠) . ثم يخلص بورغ من كل ذلك الى القول بأنه لا يحق للولايات المتحدة ، بعد كل هذا ، ان تكون وسيطا في مفاوضات الحكم الذاتي .

وهناك من يرى ان التصويت الاميركي بداية تحول جديد في السياسة الاميركية ؛ هذه السياسة « التي لا تتفق كثيرا مع السياسة الاسرائيلية » . وقد استند من يرون هذا الى اقوال مندوب اميركا الدائم في الامم المتحدة دونالد ماكهنري ، لدى زيارته لاسرائيل ، حيث قال لعيزر وايزمن ، بصورة قاطعة ، « ان الاستيطان اليهودي في الخليل لا يتفق مع الاستعداد لانهاء مفاوضات الحكم الذاتي بصورة ناجحة ... وان الولايات المتحدة لا تستطيع الاستمرار في السير مع اسرائيل ما دامت تطبق سياسة الاستيطان هذه » (ارييه تسيموكي « **يديعوت احرونوت** » ، ٢٢/٢/١٩٨٠) .

وتشير المصادر الاسرائيلية الى ان الاميركيين لا يخفون استياءهم من عدم التقدم في محادثات الحكم الذاتي ، وانه يبدو لهم ان المفاوضات لن تنتهي في موعدها المقرر . ولهذا فهم معنيون بطرح مبادرات جديدة من اجل ضمان احراز تقدم ما في هذا الشأن . ومن جهة ثانية ، هناك بعض الاوساط ، ذات الشأن في الادارة الاميركية ، ترى وجوب توجيه ضغط ما للتقدم في معالجة الموضوع الفلسطيني ، (**المصدر نفسه**) .

وقد لمحت بعض الجهات الاسرائيلية الى وجود سياسة اميركية جديدة ، تم فهمها من خلال زيارة ماكهنري للمنطقة ومن خلال الاسئلة التي طرحها على رئيس الحكومة وزعيم المعارضة ، وتمثلت في الاستفسار عن مدى ضرورة المستوطنات واهميتها ، ثم عما يمكن ان يحدث اذا توقفت المفاوضات مع

مصر ، وخاصة الخلاف حول المسألة الفلسطينية ، وهل اسرائيل مستعدة للتفاوض مع بعض الشخصيات الفلسطينية او مع فلسطينيين ضمن الوفد الاردني ، ثم هل اسرائيل مستعدة للتفاوض مع عرفات اذا غير مواقفه ، ثم ماذا ستكون انعكاسات فشل مفاوضات الحكم الذاتي على علاقات اسرائيل ومصر والولايات المتحدة . وتعتبر تلك الجهات ان طرح مثل هذه الاسئلة انما يعتبر تبدلا في السياسة الاميركية التي اصبحت تعتقد ان المستوطنات تعرقل مفاوضات السلام ، وكذلك مطالبة اسرائيل باظهار استعدادها للتفاوض مع الفلسطينيين المستعدين لذلك . كما تفهم هذه الجهات ، « ان ماكهنري يعتقد ان على اسرائيل ان تجري مفاوضات مع م .ت .ف . ، وعدم تجاهلها كشريك في المفاوضات » (فولص ، « هآرتس » ، ٢٢/٢/١٩٨٠) . ويخلص فولص الى القول : « ان امكانية طرح املاء اميركي باتت اكثر واقعية في هذه الظروف اكثر منها قبل نصف سنة » .

سحب اميركية في سماء اسرائيل

يرى البعض ان هناك اتفاقا اميركيا ــ اوروبيا على توزيع الادوار ، فالسياسيون الاوروبيون يطرحون مبادرات جديدة بالنسبة للموضوع الفلسطيني ، مثل تعديل القرار ٢٤٢ ، والمفاوضات مع م .ت .ف . وتعتقد بعض الاوساط الاسرائيلية ان الاميركيين لا يرفضون المبادرات الاوروبية ، ولكنهم يحبذون تجميدها ؛ وهدفهم من ذلك هو عدم المساس بمفاوضات الحكم الذاتي . ويعلق دانيال بلوخ على ذلك بقوله « ان الادارة الاميركية لن تتأخر عن توجيه ضغط على اسرائيل اذا ما رات ضرورة حيوية لذلك ، كما فعل الرئيس ايزنهاور عام ١٩٥٦ » (« دافار » ، ٢٢/٢/١٩٨٠) . ويشير المعلق نفسه الى ان المصلحة الاميركية الحيوية هي التقرب من العالم الاسلامي للوقوف في وجه التوسع السوفياتي والراديكالية والخمينية ، وان مثل هذا التقارب لن يتم الا على حساب التحرك الاسرائيلي في المجال الفلسطيني . كما يقول المعلق ان اميركا ستكون مضطرة لتوجيه ضغط على اسرائيل نظرا لانه لم يتم ، خلال الشهور التسعة من المفاوضات حول الحكم الذاتي ، اي تقدم في المسائل الجوهرية ، وان اي تقدم لن يطرا بصورة « تطوعية » ، وانما عن طريق الضغط والتدخل الشخصي للرئيس كارتر . ويؤكد ايضا ان بداية الضغط الاميركي قد تمت بالفعل عندما لم تستجب الادارة الاميركية لكافة مطاليب اسرائيل من المساعدة ، وكذلك تأجيل تزويدها بالاسلحة (المصدر نفسه) .

ويرى حاييم تسادوك في تصويت الولايات المتحدة الى جانب قرار مجلس الامن انه مقدمة لاحتمال معاقبة اسرائيل ، وبداية تحول في سياستها ؛ فيشير الى ان الولايات المتحدة كانت تسمي المناطق « بالمناطق المحتفظ بها » وهي العبارة المأخوذة من قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ . واما الان ، فهي تتحدث عن « المناطق الفلسطينية والمناطق العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ » . ويرى ان استخدام مثل هذا الاصطلاح يتناقض مع اتفاقية كامب ديفيد . كما ان القدس تم ذكرها على انها جزء لا يتجزا من « الاراضي الفلسطينية » . ولا يتجاهل القرار وضع القدس كعاصمة لاسرائيل فحسب ، وانما ينص على عكس ذلك تماما (« معاريف » ، ٧/٣/١٩٨٠) ويعتقد سفير اسرائيل السابق لدى الولايات المتحدة ، سيمحا دينتس ، ان موقف اميركا الجديد لا يعتبر كالمواقف السابقة ، التي وجهت فيها الانتقادات الى اسرائيل ، وانما ينطوي على موقف جديد وسياسة جديدة ، ويرى ان هناك اربعة امور جديدة في التصويت الاميركي على قرار مجلس الامن . اولها ، المطالبة بايقاف انشاء المستوطنات الجديدة وايضا ايقاف توطين الاسرائيليين كأفراد في المناطق المحتلة ؛ وثانيها ، المطالبة بتفكيك المستوطنات القائمة ، هذه المطالبة التي لم تطرح من قبل في اية مفاوضات مع الاميركيين اثناء المفاوضات حول اتفاقيات كامب ديفيد والاتفاقية مع مصر ؛ وثالثها ، المطالبة بايقاف الاستيطان في القدس وتفكيك ما بني في شرقيها ؛ ورابعها ، مطالبة مجلس الامن كافة الدول عدم تقديم المساعدة الى اسرائيل التي يمكن ان تستغلها لمصلحة الاستيطان في المناطق . ويرى دينيتس ان الولايات المتحدة تقف الى جانب المصريين بالنسبة لمسألتين رئيسيتين في المفاوضات ، الاولى مطالبتهم بضم القدس الى الحكم الذاتي ، حيث جاء التصويت الاميركي الذي يقول ان حكم شرقي القدس ينطبق عليه حكم بقية المناطق ، والثانية تتعلق بمستقبل المستوطنات التي اقيمت في المناطق المحتفظ بها ؛ فقد قالت الولايات المتحدة ، حتى الان ، ان هذا الموضوع متروك للمفاوضات ، واما الان فانها تقول يجب تفكيكها (« معاريف » ، ٧/٣/١٩٨٠) .

وعلق رئيس الحكومة الاسرائيلية الاسبق اسحاق رابين على ذلك بقوله : « ان السياسة الاميركية ، كما اوضحها لي الرئيس كارتر في اذار ١٩٧٧ ، تنص على ان السلام يجب ان يكون شاملا وعاما مع كافة الدول المجاورة في آن واحد . وان على اسرائيل ، لقاء ذلك ، ان تقوم بالانسحاب الكامل ، بما في ذلك التخلي عن هضبة الجولان وسيناء . واما بالنسبة للضفة والقطاع ، فقد عبر الرئيس عن استعداده لاجراء بعض التعديلات الطفيفة . ومن هنا فان كافة المستوطنات غير شرعية وتشكل عقبة امام السلام ، ولهذا يعتقد الاميركيون ، ان مصيرها الاقتلاع . وحسب المفهوم الاميركي ، من المشكوك فيه ان الطريق الجديد الى القدس سيكون ضمن دولة اسرائيل . (« عل همشمار » ، ٢٢/٢/١٩٨٠) .

الحكم الذاتي

تطرق السفير الاسرائيلي في الولايات المتحدة ، افرايم عفرون ، الى الموقف الاميركي الحالي من السياسة الشرق اوسطية ، وذلك خلال اشتراكه في جلسة الحكومة ، فأشار الى ان الولايات المتحدة لا تضغط على اسرائيل لايجاد حل لما يسمى « المشكلة الفلسطينية » كما يقول ، وانما تضغط بشأن التقدم في مجال المفاوضات حول الحكم الذاتي ، ولكنه اشار من ناحية اخرى الى ان الولايات المتحدة تعني المشكلة الفلسطينية . وقال ايضا : « انه بالرغم من عدم وجود علاقة بين غزو افغانستان وبين المشكلة الفلسطينية ، فان العلاقة قد ظهرت بسبب الاهمية التي تعلقها الولايات المتحدة اليوم على الدول الاسلامية ومواقفها من الاتحاد السوفياتي ، بعد عملية غزو افغانستان » (« عل همشمار » ، ٢٢/٢/١٩٨٠) .

وهناك بعض الاوساط في الادارة الاميركية ، حسب المصادر الاسرائيلية ، تعتقد بامكانية تجاوز مشروع الحكم الذاتي . وقد اكدت تلك المصادر الاميركية ان الملك حسين سيقوم بزيارة رسمية لواشنطن في الشهر المقبل ، في محاولة من قبل الادارة الاميركية لمصالحة الاردن وتحسين العلاقات التي ساءت بين الدولتين ، في اعقاب التوقيع على معاهدة السلام المصرية ـ الاسرائيلية . وستتركز المحادثات التي تعلق عليها الادارة الاميركية اهمية كبرى ، على امكانية اشراك الاردن في حل القضية الفلسطينية . ومن المعتقد ان الادارة الاميركية بادرت لتوجيه الدعوة الى الملك حسين ، بعد ان تم التوصل في واشنطن الى القناعة « بان مسيرة كامب ديفيد لن تتقدم دون اشراك الاردن . ويعتقد بعض موظفي الادارة [الاميركية] ، ان الامل باشراك شخصيات فلسطينية في المستقبل المنظور ، سيكون ضعيفا دون موافقة الملك حسين او م .ت .ف . . كما يعتقدون ان مفاوضات الحكم الذاتي بين اسرائيل ومصر قد تفشل في شهر ايار . والتقدير السائد انه ربما يمكن تجاوز مشروع الحكم الذاتي وربما ايضا م .ت .ف . ، عن طريق الملك حسين » (ر .إ .إ . ، ١١ و١٢/٣/١٩٨٠) .

ويلاحظ ان الولايات المتحدة قد تقدمت ببعض المقترحات الجديدة التي تتعلق بمصادر المياه بعد تحقيق الحكم الذاتي . فقد اشار المعلق العسكري لصحيفة « هآرتس » ، زئيف شيف ، الى ان الولايات المتحدة اقترحت عدم السماح للمستوطنات الاسرائيلية وكذلك معسكرات الجيش استخدام المياه الموجودة في المناطق بعد تطبيق الحكم الذاتي ، وانما يجب عليها ان تنقل المياه من اسرائيل بواسطة انابيب خاصة او بأية طريقة اخرى . وقد تقدمت الولايات المتحدة بهذا الاقتراح خلال مفاوضات لاهاي ، التي رفضت من قبل اسرائيل بصورة قاطعة . كما تقدمت الولايات المتحدة باقتراح اخر يتعلق باللجنة الامنية ، التي يقترحون تشكيلها ، واشتراك كافة الاطراف بها ؛ فقد اقترحوا ان تكون مسؤولة عن شؤون النظام والامن الداخليين ، وايضا عن الامن العام على الحدود ، وعن عملية تمركز الجيش الاسرائيلي . وقد عاد الوفد الاسرائيلي من تلك المحادثات وهو مستاء للموقف الاميركي خلالها (زئيف شيف ، « هآرتس » ، ٢/٣/١٩٨٠) .

كما وجهت بعض الانتقادات الى مشروع الحكم الذاتي ، واعتبر « مصيدة » خطرة ، سوف تنغلق على بيغن وعلى دولة اسرائيل بأسرها ، وانها مصيدة مزدوجة سينجم عنها في النهاية دولة فلسطينية مستقلة بكل ما تعنيه الكلمة بعد مرور الفترة الانتقالية ، وسينجم عن ذلك ايضا مخاطر امنية وسياسية خطرة حتى خلال الفترة الانتقالية .

ففي تلك الفترة ، حسب راي حفاي اشد ، سوف يكون الحكم الذاتي قاعدة ومظلة للعمليات « التخريبية » بشتى انواعها ، في الوقت الذي تكون فيه اجهزة الامن الاسرائيلية مكبلة ومقيدة وعاجزة عن القيام بأي عمل او رد فعل . « كما ان الحكم الذاتي سوف يكون بؤرة للضغط الاميركي المتزايد

باتجاه انشاء الدولة الفلسطينية . كما وان ذلك سوف يؤدي تلقائيا الى تسميم العلاقات بيننا وبين الولايات المتحدة ، وسيرافق ذلك قطع المساعدات وتحويلها من اسرائيل الى مصر والدول العربية الاخرى » (حغاي اشد ، « دافار » ، ١٩٨٠/٣/٤) .

ويوكد بعض المعلقين ان بيغن سيكون مضطرا الى اتخاذ قرار ، خلال الاسابيع القريبة ، اي حتى السادس والعشرين من ايار ، اذا كان مستعدا للتنازل بشأن الحكم الذاتي وبصورة خاصة فيما يتعلق بالقدس . لان مدينة القدس ، حسب اعتقادهم ، هي مفتاح تحقيق الحكم الذاتي ، وان مسألة اشراك سكان القدس الشرقية في الانتخابات لمجلس الحكم الذاتي هي التي ستحسم مصير مشروع الحكم الذاتي (المصدر نفسه) .

تطبيع العلاقات مع مصر

استمرت خلال الفترة الاخيرة عملية تطبيع العلاقات بين مصر واسرائيل . وتم في هذا الصدد استكمال اسرائيل لمقترحاتها بشأن اتفاقية اقتصادية وتجارية مع مصر . فقد انتهت لجنة برئاسة المدير العام لوزارة المالية يعقوب نئمان ، من اعداد مسودة لتلك الاتفاقية تتألف من عشرين بندا ، ينص الاول منها على الغاء حواجز المقاطعة واقامة علاقات اقتصادية وتجارية طبيعية . كما تم اقتراح فرض رسوم جمركية على الصادرات والواردات كما هو متبع في البلدين ، وانه ستتم خلال الشهور الاربعة الاولى بعد توقيع الاتفاقية ، تخفيضات متبادلة في مجال الجمارك بين الدولتين . كما اقترحت اسرائيل اقامة علاقة مباشرة بين البنوك المركزية في البلدين ، وفتح حسابات متبادلة ، وكذلك التنسيق في مجال الشرطة منعا لعمليات التهريب ، بالاضافة الى اقامة المعارض وتشجيع عمليات الدعاية والتعاون في مجال العمل والتأمين والصحة والصناعة والزراعة . كما اقترحوا ايضا انشاء مجلس مشترك للتعاون الاقتصادي على مستوى الوزراء لمتابعة تنفيذ الاتفاق . (« دافار » ، ١٩٨٠/٢/٢٢) ، الى جانب تبادل الرحلات الجوية بين اسرائيل ومصر ، والتي تمت بصورة منتظمة خلال الفترة الاخيرة .

حمدان بدر

قضايا دولية

الموقف من القضية الفلسطينية بين اوروبا ديستان واميركا كارتر

بدأ شهر اذار (مارس) بقرار مجلس الامن ضد الاستيطان الاسرائيلي في الاراضي العربية المحتلة ، وهو القرار الذي اثار حوله ضجة كبيرة ، لم تكن بسبب مضمونه ، بقدر ما كانت بسبب تصويت الولايات المتحدة لصالحه اولا ، وكانت الضجة اكبر بسبب تنصل الرئيس الاميركي كارتر من هذا التصويت بعد ذلك . لكن قضية الاستيطان الاسرائيلي لم تكن فقط محورا لهذا الحدث في الامم المتحدة وخارجها ، بل كانت ايضا محورا تتبلور حوله محاولات اوروبا الغربية تكوين موقف اكثر تقدما من القضية الفلسطينية ، أيا كانت الاختلافات في تفسير دوافع هذه المحاولات الاوروبية .

لهذا ، قد يصعب فصل تأثيرات حدثين بارزين في هذا الشهر ، متصلين اتصالا مباشرا بمشكلة الاستيطان الاسرائيلي ، وبالتالي بصلب القضية الفلسطينية ، هما قرار مجلس الامن والملابسات التي احاطت به ، وجولة الرئيس الفرنسي فاليري جيسكار ديستان في عدد من العواصم العربية الخليجية وغير الخليجية . وهي جولة احاطتها ايضا ملابسات الحديث عن مبادرة اوروبية غربية جديدة بشأن ازمة الشرق الأوسط . وفي كلا الحدثين يظهر بوضوح ان الموقف من القضية الفلسطينية يحتل المكان الاول في الاهتمام الاوروبي ، ويحتل مكان المشكلة الاولى في مواجهة الادارة الاميركية بين مشكلات السياسة الخارجية المطروحة انتخابيا على

الرأي العام الاميركي بتياراته المختلفة .

لهذا أيضا ، ترتبط ملابسات قرار مجلس الامن والتصويت الاميركي عليه ، بالتطورات الداخلية للانتخابات الاولية للرئاسة الاميركية ، الامر الذي يدفع بالقضية الفلسطينية ، موضوعيا ، الى المقدمة بين القضايا المطروحة على الشعب الاميركي بالحاح لم يسجل من قبل بالنسبة لهذه القضية . كذلك لا ترتبط ملابسات جولة جيسكار ديستان فقط بالعلاقات العربية – الاوروبية عامة والعلاقات الفلسطينية – الاوروبية خاصة فحسب ، بل ترتبط أيضا بعلاقات أوروبا الغربية بالولايات المتحدة في جوانبها الاستراتيجية (العسكرية) والسياسية والاقتصادية (النفطية على الاقل) . ومن هنا أهمية القاء الضوء على النظرة الاميركية تجاه نتائج جولة الرئيس الفرنسي العربية الخليجية ، وما طرح أثناءها من مواقف فرنسية وأوروبية ، وأيضا القاء الضوء على تأثير الموقف الاوروبي من القضية الفلسطينية على طبيعة العلاقات بين الولايات المتحدة وحلفائها الرئيسيين في أوروبا الغربية ، الامر الذي تتيحه ، بشكل خاص ، ملابسات زيارة مستشار المانيا الغربية هيلموت شميث للولايات المتحدة في اوائل هذا الشهر (اذار) ، والتي اكدت مصادر الطرفين ، الالماني والاميركي ، أن الصراع العربي – الاسرائيلي كان على رأس جدول الاعمال فيها .

القرار ... والتنصل

اقترع مجلس الامن بالموافقة اجماعيا ، بعد مشاورات مكثفة بين الدول الاعضاء في المجلس وفي الامم المتحدة (١/٣) على قرار يندد باقامة مستوطنات يهودية في الاراضي العربية المحتلة ، ويصفها بأنها خرق فاضح للاتفاقات الدولية . ونص القرار على ان كل الاجراءات التي اتخذتها اسرائيل « بصدد تغيير الشخصية المادية والتركيب السكاني في الاراضي المحتلة عام ١٩٦٧ ، بما في ذلك مدينة القدس ، هي اجراءات لا تتمتع بأي أساس قانوني » .

كما نص القرار على أن قيام أسرائيل بتوطين بعض سكانها والمهاجرين الجدد في تلك الاراضي ، هو خرق فاضح لاتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية المدنيين في زمن الحرب ، ويشكل ايضا عقبة خطرة في طريق تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط . وندد القرار ، بشدة ، باستمرار اسرائيل في هذه السياسة ، ودعاها الى « تفكيك المستوطنات القائمة حاليا ، والتوقف عن اقامة مستوطنات جديدة » . كما دعا القرار كافة الدول الى عدم تقديم اية مساعدة لاسرائيل من شأنها ان تستخدمها بشكل محدد في بناء المستوطنات .

صوتت الولايات المتحدة الى جانب هذا القرار ، بعد تأجيل بناء على طلب مندوبها دونالد ماكهنري ، لم يلبث بعده ان اوضح انه تلقى الضوء الاخضر من واشنطن للتصويت لصالح القرار « حتى لا تظهر الولايات المتحدة في موقف المعارض الوحيد للعرب في هذه المسألة » . ومن الطبيعي أن هذا التصويت الايجابي من جانب الولايات المتحدة لم يكن مفاجئا ، نظرا لما سبقه من مشاورات ومداولات اتضحت خلالها ملامح موقف أميركي ينطوي على استياء شديد من عناد اسرائيل في مواصلة سياسة الاستيطان . وبطبيعة الحال ، فقد اجتذب هذا التصويت الاميركي ردود فعل ايجابية عديدة من عواصم العالم ، خصوصا من أوروبا الغربية التي تشعر دائما بأن سياسة واشنطن المؤيدة لاسرائيل على طول الخط ، تعرضها (اي أوروبا الغربية) أكثر من غيرها لردود فعل سلبية من جانب العرب .

وعلى سبيل المثال ، فقد كتبت صحيفة «الغارديان» البريطانية الناطقة بلسان حزب الاحرار (٣/١) ان هذه هي أول مرة تقترع الولايات المتحدة فيها في صف قرار مثل هذا ، وتضم صوتها بوضوح الى سائر الاصوات المنتقدة لاسرائيل . وذهبت « الغارديان » الى تفسير هذا التحول الاميركي بأنه يرجع الى رغبة الولايات المتحدة بعد أحداث افغانستان في « الظهور بمظهر المتودد للاسلام » . واختتمت تعليقها قائلة « ان الولايات المتحدة قد ضمت الان جهودها لجهود المجموعة الاقتصادية الاوروبية التي تريد لمفاوضات الحكم الذاتي ان تحرز تقدما معقولا » .

ولعل الامر الملفت للنظر ان التصويت الاميركي ضد اسرائيل في مجلس الامن لم يؤد الى حملة هجومية كبيرة في وسائط الاعلام ، بالقدر الذي يمكن توقعه كنتيجة لمثل هذا التحول بالتصويت لاول مرة ضد اسرائيل . ولكن فجأة حدث ما جر أقسى انواع ردود الفعل والتعليقات .

« لم يحدث خلال الاعوام الاخيرة ان كانت الولايات المتحدة موضوع استهزاء واحتقار لهذه الدرجة » . كان هذا وصف مجلة « تايم »

الاميركية (١٧ /٣) لمهزلة التصويت الاميركي في مجلس الامن مع قرار وقف سياسة الاستيطان الاسرائيلية في الاراضي العربية المحتلة ، وتراجع الرئيس الاميركي كارتر عن هذا التصويت على أنه تم بطريق الخطأ(...) .

واذا كانت الولايات المتحدة قد جعلت نفسها موضوع استهزاء واحتقار مرات عديدة ، خلال العقدين الماضيين ، فيما يتعلق بقضايا كثيرة ، خاصة مواقفها من قضايا التحرر الوطني ، فاننا نستطيع ان نلمس مدى ادراك الرأي العام الاميركي ، هذه المرة ، لعمق الخطأ الذي وقع فيه كارتر عندما أوقع الدبلوماسية الاميركية واجهزتها وهيبة الولايات المتحدة معا في هذا الدرك ، الأمر الذي جعل رد الفعل الاميركي نفسه يبلغ الحد الذي تعبر عنه عبارة مجلة « تايم » الاميركية .

وما تقوله مجلة « تايم » لا يمكن ان يوصف بأنه تأييد للعرب فضلا عن ان يكون معاديا لاسرائيل ، فان لروايتها هذه القصة ، تحت عنوان « مهزلة التصويت في الامم المتحدة » تكتسب اهمية خاصة . فهي بدأت بالتساؤل اهو تراجع مذهل ام خطأ في الاتصالات ؟ وسردت الوقائع كما يلي وقف السفير دونالد ميلا ، مندوب جامايكا ورئيس مجلس الامن للشهر الحالي (اذار ـ مارس) ،وتوجه الى مجلس الامن قائلا أعرض للتصويت الان مشروع القرار المرفق بالوثيقة رقم س / ٧٢٨٣١ . ورفع اعضاء المجلس ايديهم للتصويت على القرار . ثم اعلن الرئيس نتيجة التصويت « ١٥ صوتا لصالح القرار ولم يعترض احد ولم يمتنع احد ». وتوجه السفير الاميركي (دونالد ماكهنري) الى المجلس ، يتحدث في اعتزاز قائلا « انه لمن دواعي سعادة الوفد الاميركي ان عبر المجلس عن رأيه بالاجماع تجاه هذه المسألة الهامة » . لقد كانت بالفعل مناسبة لها دلالتها التاريخية . فلأول مرة تؤيد الولايات المتحدة قرارا ينتقد اسرائيل بهذه الحدة . فهل هذا ما حدث بالفعل ؟ بعد مرور يومين أصدر الرئيس كارتر بيانا مذهلا ، يقول فيه ان التصويت الاميركي حدث خطأ . فما الذي يمكن ان يكون قد حدث ؟ لقد عكفت الدبلوماسية الاميركية قرابة شهر على دراسة مشروع القرار وتدقيق كل نقطة فيه . فهل يتصور ان يجري التصويت بطريق الخطأ من جانب الجهاز الدبلوماسي المدرب الذي يتبع تلك الدولة العظمى ؟ هل كانت هناك ثغرة في الاتصالات بين واشنطن وسفيرها في نيويورك ؟ أم كانت هناك ثغرة في الاتصالات بين الرئيس الاميركي ووزير خارجيته ؟

ان التفسير الذي اعطاه كارتر ساذج وغير معقول في الوقت ذاته . لقد حطم كارتر بضربة خاطفة ما زرعه بعناية خلال عام الانتخابات من انه رجل الدولة الذي يتصرف في قضايا السياسة الخارجية بهدوء وفطنة .

وذكرت « التايم » ـ من ناحية اخرى ـ « ان رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الاميركي يجري تحقيقا للتعرف على وقائع هذا الفصل المؤسف في تاريخ الدبلوماسية الاميركية » ، وأنه من الواضح « ان وجود كارتر وسط السباق الانتخابي اثار ردة الخوف من الاصداء السياسية المترتبة على ادانة اسرائيل ، وتأثيرها على الاصوات اليهودية ، في انتخابات الجولة الاولى ، في كل من نيويورك وفلوريدا والينوي وكاليفورنيا » .

واختتمت « التايم » تحقيقها قائلة ان الامر الاشد مدعاة للاضطراب هو « عجز الرئيس في هذا التصرف الخاص عن التكهن بتأثير استنكاره للتصويت . فقد بدا ـ سواء دبلوماسيا في الخارج وسياسيا في الداخل ـ ان التراجع كان اسوأ بكثير مما لو كان اكتفى بابتلاع رد الفعل الحاد للقرار نفسه ... لقد تساءل دبلوماسي أوروبي كبير « انه هو الرجل الذي يضع اصبعه على الزر النووي . فماذا لو ضغطه ، ثم عاد فغير رأيه ؟»".

والواقع ان تراجع كارتر عن التأييد الاميركي لقرار مجلس الامن ، جاء في وقت كانت الانظار مشدودة فيه نحو نشاط اوروبي غربي كثيف بشأن الشرق الاوسط ، وبالتحديد بشأن القضية الفلسطينية والموقف الغربي منها . بل انه جاء في وقت كانت فيه مصادر اميركية رسمية قد ذكرت في واشنطن (٣ /٣) ان الرئيس كارتر وافق على التصويت لصالح قرار مجلس الامن الذي ندد بسياسة بناء المستوطنات الاسرائيلية ، وذلك «تجنبا للاستقالة التي هدد بها سفيره لدى الامم المتحدة ماكهنري » . وقالت هذه المصادر ان ماكهنري ابلغ كارتر انه سيضطر للتخلي عن منصبه في الامم المتحدة اذا عارضت الولايات المتحدة قرار مجلس الامن ، لانه (اي ماكهنري) كان قد اتفق على صيغة القرار مع مندوبي الدول العربية والاسلامية في الامم المتحدة . كما ذكرت هذه المصادر ان وزارة الخارجية الاميركية أيدت موقف ماكهنري ، وان

كارتر اضطر للموافقة أيضا خشية تكرار فضيحة استقالة اندرو يونغ من منصبه كرئيس للوفد الاميركي في الامم المتحدة .

الا ان هذه المصادر الاميركية الرسمية نفسها عادت فأكدت (٣/٤) ان كارتر ادلى بتصريح التراجع هذا « في محاولة لتجنب خسارة الصوت اليهودي في انتخابات الجولة الاولى للحزب الديمقراطي » .

وقد انعكس الارتباك على ردود الفعل بين الاستجابة للتصويت الاميركي في مجلس الامن ضد اسرائيل ، والاستجابة للتراجع الاميركي على لسان كارتر عن هذا التصويت . حتى الصحافة الاوروبية بدأت بتوجيه التحذير الى اسرائيل من ان اللوم يقع عليها اذا كانت الولايات المتحدة قد وقفت ضدها في الامم المتحدة لاول مرة ، ثم عادت لتوجه اللوم في اليوم التالي ، الى الولايات المتحدة اذا هي عجزت عن اتخاذ موقف حازم ومبدئي من قضية تحاول أوروبا الغربية ان تبيض بشأنها وجه الغرب بانتهاج سياسة « اكثر توازنا » بين العرب واسرائيل . وعلى سبيل المثال فان صحيفة « ديلي تلغراف » اللندنية كتبت مقالا افتتاحيا (٤ /٣) تحت عنوان « فيحق اللوم على اسرائيل » (وهي الصحيفة المعروفة بعداوتها التقليدية للعرب والقضايا العربية) ، قالت فيه « ان تصويت الولايات المتحدة الى جانب باقي اعضاء مجلس الامن بادانة سياسة الاستيطان الاسرائيلية في الاراضي العربية المحتلة ، هو بمثابة اقوى ضربة موجعة تتلقاها اسرائيل منذ سنوات خلت . ولا تستطيع اسرائيل الزعم بأن الرئيس كارتر لم يحذرها . ومع ذلك فقد كان الامل لا يزال يراودها بان تمتنع الولايات المتحدة عن التصويت خوفا من قوة اللوبي الصهيوني في عام الانتخابات الاميركية ، ... ومع ذلك فقد وقعت الفأس على الرأس . ان عناد اسرائيل في زعمها بحق الاستيطان في اراضي الضفة الغربية لا يلحق الضرر البالغ بمصالح أصدقائها فحسب ، وانما بقضية اسرائيل ذاتها » .

في اليوم التالي كانت صحيفة « التايمز » البريطانية تعالج التراجع الاميركي عن هذا التصويت بمقال افتتاحي (٥ /٣) تحت عنوان « عجز ام اضطراب اميركي ؟ » (وهي الصحيفة التي تعبر في بريطانيا عن السياسة الموالية لواشنطن عادة) . وقالت في هذه الافتتاحية : « ان التصريح الغريب الذي أدلى به الرئيس الاميركي جيمي كارتر لا يضيف الى ثقة العالم في مقدرة الادارة الاميركية على التعامل مع الازمات الدولية ... صحيح انه كان هناك صراع مرير داخل الادارة الاميركية حول الموقف الواجب اتخاذه ، ولكن المثير للدهشة حقا ، ان يتلقى الوفد الاميركي التعليمات الخاطئة في موقف على هذا الجانب من الاهمية والتشعبات المنعكسة على منطقة الشرق الاوسط . بل ان الاغرب من ذلك ان يحتاج الامر الى يومين لاكتشاف ما وقع من خطأ . اما التفسير الاخر الذي يستبعد وقوع خطأ ما ، فهو ان الرئيس الاميركي وجد نفسه امام حائط من الانتقادات المنهالة عليه من جانب اللوبي الاسرائيلي اليهودي و من جانب منافسه السناتور ادوارد كنيدي ، مما حمله على الاعتراف بارتكاب خطأ سياسي ... وصحيح ان الادارة الاميركية قصدت ان تظهر لاسرائيل عدم ارتياحها تجاه سياستها الاستيطانية ... وصحيح انه كان من الواجب انذار اسرائيل بشدة ، غير ان اسوأ الامور على الاطلاق ان تبدو الادارة الاميركية في هيئة العاجز أو المضطرب سياسيا » .

وعبرت مجلة « ايكونوميست » البريطانية (٧ /٣) عن موقف مماثل في مقال بعنوان « ورطة كارتر » ، حيث قالت ان وراء الضجة التي احاطت بالتصويت الاميركي ، ثم تراجع كارتر عنه « يمكن للمرء ان يرى ان كارتر قد ترك العرب يشعرون الان بخيبة امل كبيرة ، دون ان يرضي اسرائيل او يزيل الضرر الذي لحق بمكانته لدى الناخبين اليهود الاميركيين » .

وربما كان تعليق صحيفة « الاوبزرفر » البريطانية ، ذات التوجه الاكثر استقلالية ، اكثر تعبيرا عن خيبة امل اوروبا الغربية في مظهر الضعف الذي تبدو فيه الادارة الاميركية . فقد قالت الاوبزرفر (٩ /٣) عن تنصل كارتر من قرار مجلس الامن « ان هذا السلوك كفيل بان يجدد الشكوك في مدى كفاءة وثبات السياسة الاميركية على رأي ... قد يقال ان تراجع الرئيس الاميركي قد يكون مثالا سيئا لطريقة اتخاذ المواقف السياسية في دولة ديمقراطية ، حيث تخضع السياسة الخارجية غالبا لمقتضيات السياسة الداخلية ، بما في ذلك ضغوط الاقليات

الجيدة التنظيم . فالنظام الاميركي القائم على عمليات انتخابية لا تفتر ولا تهدأ ، انما يجعل السياسة الخارجية معرضة لتأثيرات الاعتبارات الانتخابية . ولكن الرئيس الاميركي هو زعيم التحالف الغربي بأسره وليس زعيما لبلاده وحدها . ومن هنا فأن قرارات سياسته الخارجية انما تؤثر على ملايين من البشر اكثر بكثير من عدد الناخبين الاميركيين . وهم بشر ليس باستطاعتهم التأثير على قراراته . فما يقرره الرئيس كارتر بشأن الشرق الاوسط له أهميته الخاصة بالنسبة للحلفاء الغربيين الذين يعتمدون على النفط العربي اكثر من اعتماد أميركا عليه . ومن هنا فمن المنتظر ان يؤدي موقفه الاخير الى الاسراع بتشكيل اتجاه يدعو الى التقدم بمبادرة اوروبية لحل النزاع العربي ــ الاسرائيلي تعتمد على حق تقرير المصير للفلسطينيين » .

في الوقت نفسه أبدت صحيفة « صنداي تايمز » البريطانية (٩ /٣) رأيها بأنه لا احد داخل اسرائيل يصدق ما قاله كارتر معتذرا من ان التصويت الاميركي ضد اسرائيل في مجلس الامن كان نتيجة « خلل في الاتصالات » بين وزارة الخارجية الاميركية ومندوبها في الامم المتحدة .

وعلى الرغم من انه لم تصدر ردود فعل رسمية من جانب حلفاء الولايات المتحدة ازاء هذا التراجع عن قرار اشتركوا في التصويت لصالحه معا داخل مجلس الامن ، واقتصار ردود الفعل الاوروبية الغربية على الاراء التي عبرت عنها الصحف ، فان سبب ذلك لم يكن يخرج عن حقيقة انشغال المسؤولين الاوربيين انفسهم ببلورة موقف لاوروبا الغربية من القضية الفلسطينية ، ومدى امكانية ايضاح تمايز هذا الموقف عن سياسة الولايات المتحدة تجاه المشكلة نفسها .

لكن الجدير بالملاحظة ان المسؤولين الاميركيين لم يظهروا اهتماما كافيا بالتحركات والتصريحات الاوروبية الغربية الكثيرة ، وخاصة تلك التي رافقت رحلة الرئيس الفرنسي جيسكار ديستان في منطقة الخليج العربي . بل أن الصحافة الاميركية ذاتها ، عالجت هذه الجولة والنتائج الدبلوماسية التي انتهت اليها محادثات الرئيس الفرنسي مع الحكام العرب في العواصم التي زارها بصورة لا تتناسب لا مع الاهمية التي ابدتها ازاءها العواصم العربية ولا مع حدة ردود الفعل الاسرائيلية ازاءها . ولا يخرج هذا الموقف عن حقيقة عدم توقع ــ او عدم ارتياح ــ الولايات المتحدة الى أية خطوات تتخذها اوروبا الغربية خارج اطار السياسة الاميركية التي تحددها في الفترة الاخيرة اتفاقات « كمب ديفيد » ومفاوضات « الحكم الذاتي » الناشئة عنها .

وبطبيعة الحال ، فقد انصب الاهتمام الاميركي ــ ابتداء من تراجع كارتر الذي فهم على انه رد فعل اميركي على الفعل الاميركي في مجلس الامن ــ على المسألة الانتخابية داخل الولايات المتحدة . وفي هذا الاطار فقد اعربت الدوائر الاميركية الوثيقة الصلة بالبيت الابيض (١١ /٣) عن تقديرها بأن تنصل الرئيس الاميركي من التصويت على قرار مجلس الامن ضد سياسة الاستيطان الاسرائيلية قد أدى الى خلق جو من التشكيك في الاستراتيجية الحقيقية للادارة الاميركية في الشرق الاوسط . وان هذه الزوبعة السياسية قد فتحت الطريق امام السناتور ادوارد كينيدي ، منافسه الرئيسي في ترشيحات الحزب الديمقراطي لانتخابات الرئاسة، لكي يصور نفسه في صورة « الصديق الحقيقي لاسرائيل » ، وقالت هذه المصادر ان كارتر نفسه يقر بأن « غلطة الادارة الاميركية بشأن هذا الموضوع قد اضرت به سياسيا»، واضافت ان كارتر يتعرض الان لضغط اللوبي اليهودي لحمله على محاولة اثناء اوروبا الغربية عن سياستها التي ظهرت في التصريحات الاخيرة بشأن تأييد حق تقرير المصير والاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ، وانه يتعين على كارتر ، اذا اراد الاحتفاظ بتحالفه مع اليهود الاميركيين وكسب اصواتهم ، ان يظهر بمظهر الموثوق به ، والسبيل الوحيد لذلك هو ممارسة ضغط على دول اوروبا الغربية .

وهكذا يكون اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة قد تلقف تراجع كارتر المتهافت ليجبره على تقديم مزيد من التنازلات من أجل اصوات اليهود . وهكذا يصب التراجع الاميركي ازاء القضية الفلسطينية في قناة مواجهة التقدم الاوروبي تجاه هذه القضية .

وفي هذا التوقيت بالتحديد شهدت الانتخابات الاولية الاميركية تطوير لهماتأثيرهما المتعلق بالشرق الاوسط : اولهما انسحاب جون كونالي من المنافسة

على ترشيح الحزب الجمهوري (١٠ / ٣) ، بعد هزيمته امام المرشح الجمهوري الاخر رونالد ريغان . وكان كونالي هو المرشح الوحيد الذي أيد وجهة النظر العربية بصراحة وجراة في خطاب القاه في شهر تشرين الاول (اكتوبر) الماضي امام نادي الصحافة في واشنطن ، حيث دعا كونالي وقتها ، الى انسحاب اسرائيل من الاراضي العربية المحتلة . وقد عزا كونالي انسحابه الى قوة منافسه ريغان ، والى « الوضع الدولي » دون ان يوضح ما يعنيه بذلك . إلا انها اشارة تعيد الى الاذهان الهجوم العنيف الذي تعرض له كونالي اثر خطابه المشار اليه من جانب أوساط سياسية واعلامية واسعة ، حتى من داخل حزبه .

اما التطور الثاني فهو تصعيد المرشح الديمقراطي ادوارد كينيدي لموقفه المؤيد لاسرائيل الى نقطة التطابق الكامل مع السياسة الاسرائيلية ، خاصة فيما يتعلق باستبعاد القدس من اية مفاوضات ومن اعتبار القدس الشرقية جزءا من الضفة الغربية المحتلة . وبعد ان كان من المنادين بضرورة تعاون الولايات المتحدة مع الاتحاد السوفياتي في محاولة ايجاد تسوية لازمة الشرق الاوسط فانه تبنى — في مقابلة تليفزيونية (١٠ / ٣) — موقف اسرائيل الرامي الى استبعاد الاتحاد السوفياتي تماما بالنسبة لاية محاولات للتسوية في المنطقة .

وبطبيعة الحال ، لم يكن انصار اسرائيل و (اللوبي اليهودي) هم وحدهم الذين كان لهم موقف من التصويت الاميركي ، ثم من تراجع كارتر عنه . فالذين اعتبروا التراجع الاميركي — وخاصة الطريقة والتوقيت اللذين تم بهما — كان بينهم من ينظر الى الامر من المنظور الاميركي « القومي » وحده ، بصرف النظر عن طبيعة الموضوع ، وعن كونه يتصل بالعلاقة الخاصة التي تربط الولايات المتحدة باسرائيل . وقد عبر عن هذا الموقف المعلق الاميركي انطوني لويس الذي كتب في صحيفة « نيويورك تايمز » (١١ / ٣) يقول : « مر اسبوع على مسألة التصويت الاميركي المتنصل منه ، ولم يقل الرئيس كارتر شيئا ذا فاعلية للحد من الاضرار . وكل يوم يمر تصبح الحكاية كارثة اشد وضوحا على سياسة هذا البلد وعلى سمعته في العالم . فهل كان يمكن — على سبيل المثال — ان تتم زيارة المستشار الالماني الغربي هيلموت شميث لواشنطن في وقت أشد احراجا من هذا ؟ لقد وصل مستشار المانيا الغربية مباشرة في اعقاب ما بدا مظاهرة للتهافت والعجز الذي احسه حلفاؤنا الاوروبيون بوجه عام ، والالمان الغربيون بوجه خاص ، في ادارة كارتر » .

ويكشف لويس عن دورين قام بهماكل من روبرت شتراوس مدير حملة كارتر الانتخابية (ورئيس الوفد الاميركي السابق في محادثات الحكم الذاتي) ، وسول لينوفيتش رئيس الوفد الاميركي الحالي في تلك المحادثات ، في اقناع كارتر بالخطورة الشديدة التي يحملها تصويت الولايات المتحدة الى جانب قرار مجلس الامن المندد بالاستيطان الاسرائيلي على فرصه الانتخابية من ناحية ، وعلى موقف اسرائيل من محادثات الحكم الذاتي من ناحية اخرى . ولكن انطوني لويس يضيف ان تنصل كارتر من القرار الاميركي قد أدى حتى الى اندفاع عدد من المعتدلين الاسرائيليين انفسهم للعودة الى موقف التشدد والعناد في مسألة الاستيطان . ويضيف ان السؤال الان هو كيفية استعادة مصداقية الحكومة الاميركية وعملية السلام في الشرق الاوسط . ويجيب بأن « الرد الوحيد الذي لا مهرب منه هو ان من الضروري تغيير اولئك الذين يصنعون السياسة الاميركية » ، وانه يتعين على كارتر ان يبادر فورا الى تغيير طاقم سياسته الخارجية الان .

ومن هذه النقطة فان « الاثار الجانبية » لقصة التنصل الاميركي من قرار مجلس الامن قد تركزت في معظمها في حملة بالغة العنف ضد عدد من المسؤولين الاميركيين ابتداء من سايروس فانس وزير الخارجية الذي كان قد سبق ان اعلن انه لا ينوي البقاء في منصبه كوزير للخارجية حتى اذا اعيد انتخاب كارتر لفترة رئاسة جديدة ، ومن ثم اتهم (هيرالد تريبيون ١١ / ٣) بأنه لم يعد مهتما كثيرا بأداء عمله ومسؤولياته طالما انه ينوي الذهاب في اواخر العام الحالي . وشملت الحملة ايضا كلا من دونالد ماكهنري المندوب الاميركي لدى الامم المتحدة ، وهارولدسوندرز مساعد وزير الخارجية وهذان اتهمتهما صحيفة « نيويورك تايمز » (٧ / ٣) في تعليق كتبه وليام سافاير ، احد اشد المعلقين الاميركيين انحيازا لاسرائيل بأنهما « ارادا كسب الاصدقاء العرب المتطرفين بمعاقبة

اسرائيل » . وبطبيعة الحال فان الرئيس الاميركي نفسه ـ وحتى بعد تنصله الفاضح ـ تعرض لحملة انتقادات عنيفة تؤكد ان تراجعه لم يغفر له لدى اللوبي اليهودي بأي قدر . فها هو وليام سافاير يتساءل في التعليق نفسه « اي رئيس جمهورية هذا الذي ينشغل تماما الى حد انه لا يقرأ بعينيه هو نص قرار من الامم المتحدة من شأنه ان يغير جذريا سياسة الولايات المتحدة ؟ » ... ثم يتساءل « هل هناك اي عجب بعد هذا اذا اقتنعت اسرائيل ، حليفنا الوحيد الذي يعتمد عليه في الشرق الاوسط ، بأنه لا اصدقاء لها في البيت الابيض اليوم ؟ » .

وهكذا فان ما ظهر كان ازمة علاقات بين اسرائيل وادارة الرئيس كارتر تحول الى فضيحة سياسية اميركية كاملة . وفيما حرص كارتر على الالتقاء ، في اليوم التالي لبيانه المثير عن « خطأ التصويت ضد اسرائيل » ، بعدد من زعماء اليهود الاميركيين في البيت الابيض (٥ / ٣) ليؤكد لهم ان هذا « التصويت الخطأ » لا يعكس اي تغيير في السياسة الاميركية ازاء اسرائيل ، وفيما اجتمع زبغنيو برجنسكي مستشار كارتر لشؤون الامن القومي مع السفير الاسرائيلي في واشنطن افرايم عفرون (٥ / ٣) واكد برجنسكي بعده ان صداقة الولايات المتحدة لاسرائيل ما زالت مستمرة ، وان الازمة ستتلاشى بين القدس وواشنطن ... فيما جرى هذا بسرعة كبيرة لطمأنة اسرائيل واللوبي اليهودي ، فان ادارة كارتر لم تستطع ان تفعل شيئا لرد الاعتبار للولايات المتحدة نفسها ، ولا لهيبتها ومصداقيتها حتى ازاء حلفائها الرئيسيين في أوروبا الغربية ، فضلا عن هيبتها ومصداقيتها ازاء القوى الحليفة لها في منطقة الشرق الاوسط نفسها . وقد عبر عن هذا المعنى الشخص الذي مسه اكثر من غيره قرار كارتر بالتنصل وبالتفسير الذي قدمه له ، وهو السفير ماكهنري حيث رفض (٤ / ٣) الادعاءات القائلة بوجود خلل في عملية نقل التعليمات من البيت الابيض ومن وزارة الخارجية الى الوفد الاميركي في الامم المتحدة . وقال ان البلبلة التامة الحالية ـ بعد التصويت ـ هي التي ستمس بسمعة الولايات المتحدة لدى العرب ولدى اليهود على السواء . كما عاد ماكهنري في اليوم التالي لتصريحه هذا (٥ / ٣) فأكد « ان موقف كارتر ترك واشنطن في أسوأ وضع ممكن مع العالم كله مغضبا كلا من العرب والاسرائيليين» . وقال انه تصرف طبقا للتعليمات التي نقلت اليه ، بل اكد« ان كل ما جاء في القرار اخذ من بيانات سابقة وافقت عليها الولايات المتحدة» .

اما سايروس فانس وزير الخارجية فانه اخذ على عاتقه مسؤولية الخلل في الاتصال ، دون ان يؤدي هذا بأي حال لا الى تصديق قصة الخلل ولا الى تخفيف الحملة عليه او على ماكهنري من جانب اللوبي اليهودي ، وخاصة في مؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية في الولايات المتحدة ، الذي قرر (٥ / ٣) القيام بحملة شاملة ضد السياسة الاميركية في الشرق الاوسط ، وذلك في مؤتمر طارىء عقده في نيويورك ، وأعلن فيه رؤساء المنظمات اليهودية رفضهم الكامل تفسيرات الرئيس كارتر ، كما ادلى هؤلاء الرؤساء بتصريحات وصفتها الصحافة الاميركية (٦/٥) بأنها ذات صيغة قاسية ضد الرئيس كارتر وسياسته ومعاونيه . وقد وصف رئيس المؤتمر تيودور مان اقتراع الولايات المتحدة في مجلس الامن بأنه « عمل عدائي لاسرائيل يهدد مسيرة السلام ومحادثات الحكم الذاتي» . ووصفت الدوائر اليهودية تحمل فانس مسؤولية هذا التصويت « الخطأ » بأنه يرمي فقط الى الحيلولة دون قيام عاصفة سياسية جديدة حول الرئيس على غرار قضية اندرو يونغ .

فرنسا .. أم أوروبا كلها ؟

في اليوم نفسه الذي جرى فيه التصويت في مجلس الامن على قرار ادانة سياسة الاستيطان الاسرائيلية في الاراضي العربية المحتلة ـ وهو اليوم الاول من اذار (مارس) ـ وهو قرار لقي تأييد العضوين الاوروبيين الدائمين في المجلس فرنسا وبريطانيا ، بدأ الرئيس الفرنسي جيسكار ديستان جولة في منطقة الخليج العربي شملت ايضا السعودية والاردن . رافقت هذه الزيارة تصريحات من الرئيس الفرنسي وغيره من المسؤولين الفرنسيين وكذلك بيانات مشتركة فرنسية ـ عربية اتسمت بأهمية خاصة في تحديد ملامح الموقف الفرنسي من أربعة مسائل فلسطينية اساسية هي، مسألة الاستيطان الاسرائيلي في الاراضي الفلسطينية المحتلة منذ العام ١٩٦٧ ، وحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني ، وامكانية تعديل القرار ٢٤٢ لمجلس الامن بحيث لا تعود معالجة المسألة الفلسطينية كمسألة لاجئين وانما

كمسألة شعب ، واخيرا الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني.

وقد صحب زيارة ديستان للاقطار الخليجية التي استمرت عشرة أيام ــ وهي فترة غير قصيرة بمقاييس الزيارات الرسمية ــ اهتمام اعلامي واسع النطاق لم يقتصر على فرنسا ، انما شمل اوروبا الغربية كلها ، بما في ذلك بريطانيا ، بل بصفة خاصة بريطانيا ، التي بدت اكثر اقترابا من الموقف الفرنسي وابتعادا عن الموقف التقليدي الذي التزمته عادة في السابق،وهو موقف التبعية لسياسة الولايات المتحدة ازاء الشرق الاوسط .

كانت بداية الدوي الذي احدثته محادثات ديستان في الخليج العربي رد الفعل ازاء ما نص عليه البيان المشترك (٣ /١) الذي صدر عن محادثاته في الكويت ــ اول محطة في جولته الخليجية ــ فقد ذكر البيان ان فرنسا تؤيد تأييدا تاما حق تقرير المصير للفلسطينيين . وكانت هذه أول مرة تستخدم فيها عبارة « تقرير المصير » في بيان توقع عليه الحكومة الفرنسية بشأن قضية الشعب الفلسطيني . ونص البيان المشترك على ان الجانبين اتفقا على ان تحقيق سلام عادل ودائم في المنطقة يقتضي انسحاب اسرائيل من الاراضي العربية التي احتلتها عام ١٩٦٧ والاعتراف بالحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني . وقال البيان أيضا ان الطرفين يعربان عن اعتقادهما بأن المشكلة الفلسطينية ليست مشكلة لاجئين بل مسألة شعب . ويجب على هذا الاساس، وفي نطاق سلام عادل ودائم، ان يكون له حق تقرير المصير .

وأدلى متحدث باسم الوفد الفرنسي بتصريحات اضافية في اليوم نفسه الذي صدر فيه البيان ، قال فيها ان موقف فرنسا من مسألة التسوية في الشرق الاوسط يستند الى ثلاث نقاط هي . وجود جميع دول المنطقة داخل حدود امنة ومضمونة ومعترف بها ، والجلاء عن جميع الاراضي التي احتلت في حرب سنة ١٩٦٧ ؛ والاعتراف بحقوق الفلسطينيين خاصة في وطن خاص بهم . وأضاف الناطق الفرنسي . ان فرنسا ترى ان القرار رقم ٢٤٢ لمجلس الامن به قصور فيما يتعلق بالمشكلة الفلسطينية التي لا يغطيها بكل جوانبها ، لانه يتحدث عن المشكلة على انها مشكلة لاجئين فقط ، وهذه المشكلة قد تطورت الان حيث تتركز حول حق الشعب الفلسطيني في ان يكون له وطن .

وقد كرر البيان المشترك الذي صدر بعد ذلك في كل من قطر والبحرين ودولة الامارات العربية المتحدة والسعودية والاردن عن محادثات ديستان مع حكام هذه الاقطار العربية ، الصيغة نفسها التي حملها البيان المشترك مع الكويت . وفي اعقاب هذه البيانات المشتركة صدرت سلسلة تصريحات أوروبية غربية تحمل التأييد من العواصم الصادرة عنها ، لما اعرب عنه الرئيس الفرنسي بشأن القضية الفلسطينية . فاصدرت حكومة المانيا الغربية بيانا (٤ /٣) اعلنت فيه ان هانز ديتريش غينشر وزير خارجية بون كرر، خلال محادثات اجراها في بون مع سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي، سياسة المانيا الغربية التي تقوم على ان « حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير يجب تحقيقه ضمن اطار تسوية شاملة ودائمة في الشرق الاوسط » .

وقد جاء هذا البيان في اليوم نفسه الذي وصل فيه الى واشنطن المستشار الالماني الغربي هيلموت شميث ليبدأ محادثات مع الرئيس الاميركي كارتر ،بعد ساعات قليلة من بيان الاخير المتنصل من قرار مجلس الامن ومن تصويت الوفد الاميركي لصالحه . وفي هذا الصدد اصدرت حكومة بون بيانا علقت فيه على تصريحات الرئيس الفرنسي في عواصم الخليج ، أكدت من جديد انها كانت ولا تزال اول دولة اوروبية غربية أيدت حق تقرير المصير للفلسطينيين .

وفي لندن صرح متحدث باسم وزارة الخارجية البريطانية (٥ /٣) بأن تصريحات الرئيس الفرنسي الاخيرة حول حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره تتفق مع وجهات نظر الحكومة البريطانية التي تواصل مشاوراتها في هذا الشأن مع شركائها الاوروبيين . واضاف ان اي حل لمشكلة الشرق الاوسط يجب ان يعترف بأن للفلسطينيين الحق في تقرير مصيرهم في اطار تسوية يتم التفاوض عليها . وذكر المتحدث البريطاني ان موقف حكومته في هذا الشأن لم يكن جديدا بالمرة ، وانه عندما تحدث وزير خارجية ايرلندا قبل شهرين باسم دول المجموعة الاوروبية التسع خلال المناقشة الاخيرة للمسألة الفلسطينية في الامم المتحدة ، ذكر بوضوح أن الفلسطينيين يستطيعون ان يمارسوا حقهم المشروع في تقرير مصيرهم كشعب .

وفي اليوم التالي (٦ /٣) كانت افتتاحيات جميع الصحف القومية البريطانية الرئيسية حول أوروبا الغربية وفلسطين ، خاصة في ضوء جولة ديستان الخليجية ، الى جانب التعليقات على التراجع الاميركي عن تأييد قرار مجلس الامن . ولكن السمة الرئيسية التي عكستها تعليقات الصحف الاوروبية عامة على محادثات ديستان في دول الخليج هي ظهور درجة عالية من وحدة الصف في موقف أوروبا الغربية ازاء القضية الفلسطينية افتقرت اليها مواقف هذه المجموعة في مناسبات كثيرة سابقة . وقد كتبت صحيفة « الغارديان » البريطانية (٦ /٣) تعليقا تحت عنوان « أوروبا تتصدر المسيرة » قالت فيه ان الرئيس الفرنسي « أظهر مهارته في اختيار التوقيت حين اعلن ابان زيارته للكويت تأييد فرنسا لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره .ان الرئيس الفرنسي يعلم ان ريادته في توجيه المجموعة الاوروبية نحو تأييد حق تقرير المصير للفلسطينيين هي خدمة لصالح فرنسا في العالم العربي ، كما يعلم ديستان ان السوق الاوروبية المشتركة ستصدر بيانا بهذا المعنى في المستقبل القريب ... » واضافت «الغارديان » تقول . « لقد سارعت حكومة بريطانيا وحكومات معظم دول السوق الاخرى للاشارة الى انها هي الاخرى تؤيد حق تقرير المصير للفلسطينيين ضمن نطاق التسوية الشاملة في الشرق الاوسط . وعلى فرض ان المحادثات المصرية ـ الاسرائيلية لن تسفر عن شيء ، فان الراي الغالب بين الدول التسع هو انه يجب الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية على انها الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني ، وبأنها شريك مفاوض يمكن الثقة به في أية محادثات سلام . والواقع ان بلجيكا وفرنسا وايطاليا تعد من الناحية الفعلية في موقف من يعترف رسميا بمنظمة التحرير الفلسطينية . » .

اما صحيفة « فاينانشال تايمز » الناطقة بلسان الدوائر المالية البريطانية فقالت (٧ /٣) ان زيارة ديستان للخليج العربي حققت نجاحا دبلوماسيا هائلا . واضافت . « ان التوقيت الذي اختاره الرئيس الفرنسي لاعلان موقف فرنسا الجديد جاء توقيتا موفقا في تزامنه مع التحول في السياسة الاوروبية تجاه القضية الفلسطينية ... لقد عززت فرنسا هيبتها كثيرا في دول الخليج ـ فضلا عن بقية الدول العربية ـ وجاء ذلك في الوقت الذي تسعى فيه بريطانيا خلف الكواليس لاعادة صياغة قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ بما يلبي الحق الفلسطيني » .

وتناولت الـ « ديلي تلغراف » اليمينية المتطرفة المسألة من زاوية اخرى حين كتبت (٧ /٣) ان بريطانيا « ناشدت امس منظمة التحرير الفلسطينية للاعتراف بحق اسرائيل في العيش داخل حدود امنة . ومن شأن هذا العمل ان يمكن البريطانيين من فتح حوار مع الفلسطينيين». كما ذكرت « ديلي تلغراف » ان السفير الاميركي الجديد في لندن كنغمان بروستر نقل الى حكومته في واشنطن ان الخارجية البريطانية اصيبت بحالة من الهلع من وراء « الانهيار » الاميركي... » ومع ذلك تظل بريطانيا ملتزمة بما صار احدى حقائق السياسة الاوروبية ، الا وهو ضرورة البدء بحوار جديد في الشرق الاوسط لكسر حالة الجمود التي اوجدتها اتفاقات كمب ديفيد » .

لكن الامر المثير حقا هو ان طريقة معالجة الاعلام الاميركي لنتائج جولة ديستان العربية ، في الوقت الذي انحنت فيه الرئاسة الاميركية امام اعتبارات انتخابية تتعلق بملايين قليلة من اصوات الناخبين اليهود،. مالت الى اتهام فرنسا واوروبا الغربية عامة بالانتهازية في موقفها من العرب واسرائيل . واعتبرت ان شهية اوروبا الغربية الى النفط العربي والاموال العربية ، سواء لشراء السلاح او للاستثمار ، هي الدافع الوحيد وراء موقف اوروبا الغربية « الجديد » ووراء الحديث عن امكانية تعديل القرار ٢٤٢ ، او عن مبادرة اوروبية تقدم سياسة جديدة كبديل عن سياسة كمب ديفيد .

وقد اعترفت مجلة « تايم » الاميركية (١٧ /٣) بأن بيانات الرئيس الفرنسي في دول الخليج والاردن « دلت على تحول هام في الاستراتيجية الفرنسية في المنطقة وعلى بداية انقسام بين اوروبا والولايات المتحدة حول السياسة الشرق اوسطية . واضافت ان المسؤولين الاميركيين يقللون كثيرا من حجم خلافاتهم مع الاوروبيين . ويذهبون الى ان الاشارة الفرنسية الى حق تقرير المصير لا تختلف كثيرا عن مواقف فرنسية سابقة . واختتمت « التايم » تقريرها عن « مقامرة ديستان الشرق اوسطية » قائلة ان ادارة الرئيس كارتر ستقف الى جانب تل ابيب في حالة تقديم مبادرة اوروبية تقوم على تعديل قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ ، لان ادارة كارتر لا تريد ان تخاطر باي تغيير بالسياسة قبل انتخابات

الرئاسة في تشرين الثاني (نوفمبر) القادم . ولكن الفرنسيين يعتقدون انه ما ان يكف ضغط الحملة الانتخابية حتى ترى الولايات المتحدة الامور بالطريقة نفسها التي ينظرون هم (اي الفرنسيين) بها اليها .

وقد استنتجت مجلة « نيوزويك » الاميركية (١٧ / ٣)من توقيت جولة ديستان ، وتوقيت المبادرة الاوروبية المنتظرة في اعقاب نهاية مهلة المحادثات المصرية ـ الاسرائيلية حول « الحكم الذاتي » في ٢٦ ايار (مايو) القادم ، ان الفرنسيين والاوروبيين عموما يعتقدون ان هذه المحادثات دخلت مأزقا نهائيا . وان على اوروبا ان تقدم تناولا بديلا لمسألة السلام في الشرق الاوسط ينظر الى ما وراء كمب ديفيد . ونقلت « نيوزويك » تصريحا لمسؤول فرنسي يقول فيه « اذا حدث فراغ في اللحظة التي تفشل فيها سياسة كمب ديفيد ، فأن العالم العربي قد لا يجد امامه خيارا الا السقوط في المعسكر السوفياتي . ونحن نعتقد انهم ينبغي ان لا يتركوا لخيار بين احدى القوتين العظميين » .

واذا كان قد بدا ان هناك نوعا من التسابق على تأكيد الريادة بين دول اوروبا الغربية في الاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني وفي رفض سياسة الاستيطان الاسرائيلية ، الامر الذي بدا في تعقيبات عدة على جولة ديستان بأنها محاولة لابراز موقف فرنسا خاصة على موقف المانيا الغربية وبريطانيا ... فان النمسا استطاعت ان ترد على هذا السباق ، الذي بدت لاول وهلة بعيدة عنه ، بموقف عملي حين اعلنت (١٢ / ٣) اعترافها الرسمي بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلا شرعيا ووحيدا للشعب الفلسطيني ، واعتمادها ممثل المنظمة في فيينا كممثل دبلوماسي كامل الصلاحيات .

وفي واشنطن قالت مصادر رسمية اميركية (١١ / ٣) ان فرنسا وبلدانا اوروبية غربية اخرى حليفة ابلغت الولايات المتحدة انها ستنتظر لترى ما اذا كان بالامكان التوصل الى اتفاق بحلول يوم ٢٦ ايار (مايو) القادم قبل ان تقرر احتمال القيام بمبادرة اوروبية . واعرب المسؤولون الاميركيون عن اعتقادهم بأن الرئيس ديستان حاول في جولته العربية الاخيرة ، ان يضع اسس مبادرة من هذا النوع .

ونشرت صحيفة « الغارديان » البريطانية معلومات اكثر تفصيلية في هذا الصدد . اذ قالت (١٠ / ٣) ان الرئيس الفرنسي طالب باجراء مفاوضات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي والصين وفرنسا وبريطانيا والاعضاء الدائمين في مجلس الامن ، بهدف التوصل الى ضمانات مشتركة لتسوية في الشرق الاوسط اساسها حق تقرير المصير للفلسطينيين . وذكرت انه « بات واضحا ان الرئيس الفرنسي اتخذ مبادرته هذه بعد مشاورات مع مجموعة الدول الاوروبية ـ وخاصة المانيا الغربية ـ وكذلك مع منظمة التحرير الفلسطينية » .

في الوقت نفسه قالت صحيفة « انترناشيونال هيرالد تريبيون » الاميركية التي تصدر في باريس (١٠ / ٣) « ان الاوساط الدبلوماسية في باريس تلاحظ ان ادارة الرئيس كارتر لم يصدر عنها اي رد فعل حتى الان ازاء مقترحات الرئيس الفرنسي وان كانت هذه الاوساط تستبعد وقوع احتكاك بين اميركا واوروبا حيال التطور الاوروبي تجاه القضية الفلسطينية » .

من هنا يبقى السؤال الذي قد لا يجد اجابة محددة عليه ، قبل ان تصبح المبادرة الاوروبية حقيقة ملموسة واضحة المعالم والتفاصيل ، وهو ما الحد الفاصل بين امكان وقوع صدام اميركي ـ اوروبي ازاء الشرق الاوسط وبين استحالة هذا الصدام ؟

سمير كرم

Palestine Affairs

No. 101, April 1980

Published monthly in Arabic by the Palestine Research Center
P. O. Box 1691, Beirut, Lebanon (Tel. 351260, Cables : MARABHATH).

Editor : Mahmoud Darwish

Annual Subscription

Air Mail : Lebanon and Syria - L. L. 60 ($ 24) ; other Arab countries - L. L. 75 ($ 30) ; Europe - L. L. 100 ($ 40) ; elsewhere - L. L.125 ($ 50) .

Surface Mail : L. L. 65 ($ 26) .

السعـــر: ٥ ل.ل. في لبـنان
٦ ل.س. في سوريـا
٦٥٠ فلسـاً في الكويت والعراق
١٠ دراهم في دولـة الامارات العربيـة
٦ ل.ل. في سـائر الاقطـار العربيـة
٧٥٠ درهـماً في ج.ع.ل.
٧,٥٠ درهم في المغرب

شؤون فلسطينية

١٠٢ ايار (مايو) ١٩٨٠



شؤون فلسطينية

١٠٢ — ايار (مايو) ١٩٨٠

شهرية فكرية لمعالجة أحداث القضية الفلسطينية وشؤونها المختلفة
تصدر عن مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية

المحتويات

الصفحة		
٣	فيصل حوراني	ايران في المجابهة مع الامبريالية الاميركية
٥	نبيل هادي	الاعلام الانعزالي اللبناني والمقاومة الفلسطينية
٣١	نهى تادرس	السياسة الخارجية الاميركية بين التدخل العسكري والهيمنة الاقتصادية
٦٧	حنه شاهين	محاولات اصلاح الوضع الاقتصادي في اسرائيل
٨٤	حسين عويضة	المساعدات الخارجية واثرها على نمو سلاح الجو الاسرائيلي
١٠٥	محمد كامل الخطيب	عالم جبرا ابراهيم جبرا الروائي

١٢٤	**تقارير**	**١ ـ عرفات والوفد الفلسطيني في زيارة الهند** ، عبد الحميد سالم ابو الفتوح ؛ **٢ ـ القمة الرابعة لدول جبهة الصمود والتصدي** ، احمد شاهين ؛ **٣ ـ المؤتمر العالمي الثاني للتضامن مع فلاحي وشعب فلسطين** ، جابر سليمان
١٣٨	**مراجعات**	١ ـ عيسى الشعيبي « **الكيانية الفلسطينية**... » ، سمير ايوب ؛ ٢ ـ « **الامن الاسرائيلي في الثمانينات**... »، مكرم يونس
١٥٧	**شهريات**	**١ ـ المناطق المحتلة** ، محمد عبد الرحمن ؛ **٢ ـ اسرائيليات** ، حمدان بدر ؛ **٣ ـ قضايا دولية** ، سمير كرم ؛ **٤ ـ قضايا عسكرية** ، ح. ع.

لوحة الغلاف من اختيار الاتحاد العام للفنانين التشكيليين الفلسطينيين ، للفنان **محمد بشناق**

المدير العام : صبري جريس ❋ **رئيس التحرير : محمود درويش**

سكرتير التحرير : فيصل حوراني

العنوان : بناية الدكتور راجي نصر ، شارع كولومباني (متفرع من السادات) رأس بيروت ــ لبنان ، ص . ب ١٦٩١ ، تلفون . التحرير والتوزيع ٣٥١٢٦٠ ، برقيا . مرابحات ، بيروت .

الاشتراك السنوي (بريد جوي) . ٦٠ ل . ل . في لبنان وسوريا ، ٧٥ ل . ل . في سائر الاقطار العربية ، ١٠٠ ل . ل . في اوروبا ، ١٢٥ ل . ل . في بقية بلدان العالم

الاشتراك السنوي (بريد عادي) . ٦٥ل.ل. في جميع الدول غير العربية .

فيصل حوراني

إيران في المجابهة مع الامبريالية الأميركية

تواجه الثورة الايرانية جبروت الامبريالية الاميركية ورغبة قيادتها المتزايدة في قهر الشعب الايراني واعادة ايران الى حظيرة التبعية الاقتصادية والعسكرية والسياسية ، كما كان شأنها في عهد الشاه المخلوع .

ومن الواضح ان الرئيس الاميركي جيمي كارتر وجمهرة معاونيه ، ما فتئوا يبذلون اقصى الجهود ويضغطون بكل ما للولايات المتحدة من وزن دولي من اجل تجنيد الغرب كله في وجه ثورة ايران وشعبها وطموحاته الاجتماعية والوطنية . وهم يفعلون ذلك منذ اللحظة التي حققت فيها الثورة الايرانية ظفرها الاول بخلع الشاه وتوجيه الضربة الأولى الهامة للوجود والنفوذ الامبرياليين في وطنها اما الذرائع الاخرى التي يركزون الحديث حولها ، وبضمنها مسألة احتجاز الدبلوماسيين الاميركيين ، فهي ليست آخر الأمر الا ذرائع واهية . وهي بالتأكيد ليست السبب الاول او السبب الهام الذي يحمل الادارة الاميركية على تكثيف اجراءاتها الاقتصادية والعسكرية والسياسية ضد ايران .

ومن الواضح ايضا ان قيادة الثورة الايرانية ، وفي قمتها يقف الامام الخميني ، وضعت في حسابها منذ البداية ان مجابهة حادة كهذه مع الولايات المتحدة وحلفائها والدائرين في فلكها سوف تقع ، وانها سوف تشتد بمقدار ما تنجح الثورة الايرانية في تحقيق هيمنة الشعب الايراني على مقدرات وطنه وثرواته وفي ترجمة مشاعره وتطلعاته وكذلك تصميمه على ان تلعب ايران دورا ايجابيا في مساندة الثورة الفلسطينية وفي مجابهة العدوان الاسرائيلي الواقع على الاراضي العربية ومساندة القوى التي تناهض الامبريالية في اي مكان في العالم .

ولهذا فان استعدادات الثورة الايرانية للصمود في هذه المجابهة لم تكن قليلة . ولم يكن قليلا ايضا تصميمها على تحمل اعبائها والتضحيات التي تترتب عليها . بل لعل من اميز ما يميز ممارسات الثورة الايرانية انها حذرت شعبها ، منذ اللحظة الاولى ، مما يمكن ان يقع من مجابهات ، وبذلت اعظم الجهود لتصفية جيوب النظام السابق والمرتكزات التي استند اليها الوجود الاميركي حتى تضمن صلابة الجبهة الداخلية وتحرم الولايات المتحدة من فرصة اختراقها .

والان تبدو ايران ، بمعظم قواها السياسية ، جبهة واحدة في مواجهة التهديدات والاعتداءات الاميركية ، حيث يلتقي في هذه المواجهة القادة الدينيون والشيوعيون والتيارات الواسعة على الساحة الممتدة بينهم ويظهر الموقف في ايران التفافا شعبيا كاسحا حول قيادة الامام الخميني ، يعزز اصرار هذا الثائر الصلب على ان ينصب الجهد الرئيسي لشعب ايران في اتجاه مقاومة الامبريالية ورد كيدها .

والثورة الفلسطينية التي لقيت من الثورة الايرانية اوسع اشكال الدعم والتأييد ، والتي اعتبرت نفسها توأمها الشقيق ، تقف في هذه المجابهة المحتدمة مع الثورة الايرانية ، ليس فقط لان العدو واحد والهدف واحد . ولكن ايضا لان اي اذى يلحق بايران هو اذى يلحق مباشرة بشعب فلسطين ، مثلما ان اي نجاح تحققه الثورة الايرانية هو نجاح تلقائي يضاف لرصيد نجاحات الثورة الفلسطينية ويعززها ويدفع مسيرة كفاحها الى الامام .

مع الثورة الايرانية في مجابهتها للتهديدات الاميركية ، بكل الجهود · هذا هو الشعار الذي تجمع عليه قوى الثورة الفلسطينية كافة وهو ايضا الشعار الذي يترجم المشاعر الحقيقية للجماهير العربية في كل مكان ، كما يعبر عن مواقف قواها الوطنية والتقدمية كافة .

لقد كان انتصار الثورة الايرانية في العام الماضي عاملا هاما من العوامل التي كرست الأمل بحصول الشعب العربي الفلسطيني على حقوقه الوطنية وعززت مكانة منظمة التحرير واطلقت سهم ضوء آخر بين السهام التي اخترقت ظلام السياسات العربية الاستسلامية ومحاولات فرض الهيمنة الاميركية على البلاد العربية . وكان انتصارها عاملا جديدا هاما لتحقيق الفرز بين القوى والدول طبقا لمقياس الموقف من الامبريالية ، ولانهاء حالة اختلاط المواقع التي عانى منها العمل العربي المشترك والان ، مع تصاعد كفاح الثورة الايرانية في مواجهة الروح العدوانية الاميركية ، يؤكد هذان العاملان اهميتهما وفعاليتهما . وتجد الثورة الفلسطينية نفسها على اتم الاستعداد لتبادل الدعم والمساندة مع الثورة الايرانية .

وفي هذا السياق يمكن ان تفهم الجهود التي تبذلها الثورة الفلسطينية ، جنبا الى جنب مع القوى العربية الوطنية والتقدمية الاخرى ، من أجل توفير اوسع دعم عربي ممكن لثورة ايران ، ومثلها الجهود التي تبذل للحيلولة دون اي تصادم بين ايران وأي من الاطراف العربية التي تختلف معها لهذا السبب او ذاك . والثورة الفلسطينية ، وهي تفعل هذا ، تنطلق من قاعدة ان الموقف من الثورة الايرانية هو صنو الموقف من الثورة الفلسطينية نفسها ، والموقفين معا هما اللذان يحددان تصنيف القوى العربية .

ومنظمة التحرير الفلسطينية ، الحريصة على ان تستجيب لاية رغبة عربية في التعاون معها على قاعدة العمل المشترك لمجابهة الاعداء ، تنظر بجدية كاملة لمسألة الموقف من الثورة الايرانية في مجابهتها مع عدو ايران وعدو العرب : الامبريالية الاميركية . والمنظمة تعتقد ، كما تفصح عن ذلك بياناتها وتصريحات قادتها ، ان لايران على العرب كافة حق المساندة الكاملة في هذه المجابهة . اما الخلافات ، الحقيقية منها او المفتعلة . مع الثورة الايرانية ، فليس من شأنها ان تعطل واجب الوفاء العربي بمستلزمات هذا الحق .

نبيل هادي

الاعلام الانعزالي اللبناني والمقاومة الفلسطينية

في ٨ آذار ١٩٦٧ ، قبل اقل من ثلاثة اشهر على عدوان حزيران ، كان احد اكبر رموز الانعزالية اللبنانية يوجه رسالة الى رئيس الجمهورية يمكننا اليوم ، بعد كل الذي حصل على الساحتين اللبنانية والفلسطينية ، ان نعود اليها وان نعتبرها مدخلا مناسبا لفهم ما ارادته (وتريده) القوى التي فجرت الصراع المسلح في لبنان ، ولا سيما في عام ١٩٧٥ وما بعده . وهو الصراع الذي يستمر ، على هذا النحو او ذاك ، في الجنوب اللبناني ، وانحاء اخرى من البلد ، بالنظر الى ان اهداف هذا التفجير لم تتحقق بعد ، وايضا بالنظر الى الصعوبات التي تعترض الحل الاميركي ـ الصهيوني على الجبهتين المصرية واللبنانية وسواهما .

فلقد وجه رئيس حزب الكتائب اللبنانية الشيخ بيار الجميل كتابا مفتوحا الى رئيس الجمهورية اللبنانية في ٨ اذار ١٩٦٧ ، تحت عنوان « المداخلات العربية في الشؤون اللبنانية الداخلية » [1] ، جاء فيه جملة من الافكار التي تكشف ، في ما تكشفه ، عن ان الجناح الاكثر « تطرفاً » في البورجوازية اللبنانية الكومبرادورية كان يستعد للقيام بدور خاص به في المشروع الاميركي ـ الصهيوني لضرب وسحق حركة التحرر العربية التي كانت تشهد مرحلة بارزة من مراحل نموها في ضوء التجربة العميقة التي اكتسبتها الثورة العربية بقيادة جمال عبد الناصر ، وفي ضوء النهوض الجماهيري والشعبي في الارض الفلسطينية المغتصبة وبدايات عمل المقاومة المسلحة ، وكذلك في ضوء النمو الشعبي الذي شهدته الساحة اللبنانية وقواها الوطنية والتقدمية بالارتباط مع النهوض القومي الناصري ومع الاجراءات التقدمية في سوريا .

ويمكننا اختصار كتاب بيار الجميل بالافكار الرئيسية الاتية :

● لبنان يتعرض « لحملة ضجيج وتشويش » يقوم بها عشرة بالمئة من مجموع السكان ، على حساب الاكثرية الساحقة الرافضة لهذا العدوان الداخلي والعربي ، والسلطة تتغاضى عن ذلك تحت ضغوط القوى العربية الهدامة (اي حركة التحرر العربي) .

● سفارة احدى الدول العربية في لبنان (مصر) خرجت على الاعراف الدبلوماسية وتحولت الى سلطة انتداب ، واخذت تتدخل في شؤون السياسيين والصحافيين والهيئات ،

وتدعوهم الى بلدها ، وتضغط داخليا لصالح فرقاء معينين .

● لقد اصبحنا مع الجامعة العربية مثل « الصبي مع خالته » : حقوقنا ضائعة والتزاماتنا كثيرة . وضاع حياد لبنان بين المحاور العربية . والدول العربية المناوئة لمصر اصبحت تنظر الينا نظرة عداء . وصداقاتنا الدولية الحميمة (خصوصا مع اميركا) تكاد تتهاوى ، ولن يعود لبنان الحضاري يستقبل استقبال الابن المدلل كما كان منذ استقلاله عام ١٩٤٣ .

● لقد سلمنا ونسلم بان يكون لمصر مركز خاص في الشركة ، وارتضينا ان نضحي ونتنازل عن بعض حقوق استقلالنا وحريتنا ، كرمز للشركاء والمقاصد الطيبة . ولكن ، عندما ينقلب احد الشركاء الى متسلط يريد لنفسه الغنم ولسواه الغرم ، عندئذ نعذر اذا ما طالبنا باحد امرين : فاما ان تكون الشركة شركة شرفاء يتساوون في مالهم وفي ما عليهم ، واما ان تفسخ حبيا قبل ان يبعثرها الخلاف والشحناء .

● لماذا يريدوننا ان نسكت بحجة ان العدو الاسرائيلي سيستغل التنابذ والخصام ؟ فهل يرعوي الاخرون ، اي اولئك العابثون بالجامعة ؟ الا تعنيهم قضية فلسطين – وهم مستغلوها الاول – بقدر ما تعنينا ؟ ثم الى متى سوف تظل قضية فلسطين ذلك الطلسم السحري العجيب الفعالية ؟

● ايا كانت المحاذير في حملتنا على المتدخلين والسائرين في ركابهم ، فان خطر هؤلاء وخطر حركاتهم واعمالهم على الوحدة والبلاد يفوقان جميع الوان المحاذير ضررا وشرا . وقد ينفجر هذا الاستياء في اي وقت للدفاع عن لبنان ، وللحؤول دون جعله كوريا ثانية او فيتنام جديدة ، تتصارع فيها « الايديولوجيات » * المتعاكسة ، الى جانب المتصارعين من ابناء الامة المنقسمين على انفسهم . وهناك البلاء الاعظم والطامة الكبرى !

● ان التدخل (الناصري و « العربي » والفلسطيني) يتفاقم ؛ يضع الخطط ؛ يعبىء القوى ؛ يصدر الاوامر ؛ ينظم الهجوم ؛ يقرب ويبعد ؛ يؤيد ويعارض ؛ يفرض مشيئته ؛ يطلب فيستجاب له ؛ يخرب كما لو كان عدوا في ارض محتلة . وليس في الحكم ، الحكم المحسوب على لبنان ، من يجرؤ على رميه بوردة .

● اننا من التضعضع على قاب قوسين او ادنى . ولا بد من قهر المحنة ، وستقهر . ولا بد من التغلب على الصعاب ، وسنتغلب عليها . سنؤدي ، شخصيا ، قسطنا المتواضع في ما سوف يبذل من جهد عام . سنكون عند حسن ظن البلاد بنا . سنمد ايدينا الى جميع الايدي اللبنانية الشريفة من اجل القيام بعمل وطني انقاذي كبير يعيد الى الناس ثقتهم بالدولة وبما تقول وتقر وتفعل ، ويصون الاستقلال والسيادة في منجاة من التدخل والتطاول ، ويحقق للامة (اللبنانية) امانيها الخيرة .

هذه الخلاصة للافكار التي طرحها رئيس الكتائب اللبنانية ، والتي احيطت يومها بضجة اعلامية كبيرة في الداخل والخارج ، قد تساعد على رؤية الاتجاه العام للدعاية الانعزالية في ما

---

* عبارة « الايديولوجيات » محصورة بالمزدوجين في كتاب بيار الجميل .

يتعلق بالقضية الفلسطينية وعلاقات لبنان العربية ، من جهة ، وبدور الرجعية اللبنانية المرسوم سلفا بالنسبة للخطة الاميركية الهجومية ضد حركة التحرر العربي (والتي كانت حرب حزيران ١٩٦٧ ذروة من ذرواتها) ، من جهة ثانية ، وبما ارادته الكتائب وحلفاؤها من توزيع للمهمات بين الدولة وقواها النظامية وبين قوى الاحزاب اليمينية الطامحة ، منذ ما قبل حرب حزيران ، الى لعب دورها العسكري في مواجهة النهوض الوطني والقومي في لبنان .

وهذا ، بالطبع ، يفسر المنحى العام للخطة الاعلامية الهادفة الى توفير المقومات الداخلية والعربية والخارجية لعملية « الانقاذ » التي تحدث عنها بيار الجميل ، والتي اعطاها في مناسبات متعددة صفة تكاد تشبه ، على حد تعبير بعض المراقبين في لبنان ، صفة النداء الذي وجهه الجنرال ديغول من اذاعة لندن لتحرير فرنسا من الاحتلال الهتلري واستهله بعبارة « انا ، الجنرال ديغول ، ... » وقد استخدم رئيس الكتائب هذا التعبير حرفيا في سنة ١٩٧٥ وما بعدها ، في دعوته لتحرير لبنان من الاحتلال الفلسطيني . كما استخدمت هذه اللغة في مخاطبة بعض الهيئات الدولية ولا سيما منظمة الامم المتحدة ، وفي السعي لتعبئة المغتربين اللبنانيين في الخارج لمواجهة النشاط الاعلامي المكثف الذي تقوم به منظمة التحرير الفلسطينية . وهذه امور ستكون لنا عودة اليها بالنظر الى اهميتها ، خصوصا ان الكتائب قامت خلال الحرب اللبنانية بحملة سياسية واعلامية مكثفة في الخارج ، وجرى تأسيس حركات شبيهة بالمنظمة الصهيونية العالمية والرابطة اليهودية ، وذلك تحت عنوان « حركة الليبانيزم في العالم » . ولهذه المنظمات ، المرتبطة تنظيميا وسياسيا بقيادة « الجبهة اللبنانية » ولا سيما بحزب الكتائب وجامعة الروح القدس (الكسليك) ، دور اساسي في جباية المبالغ الطائلة ولا سيما في افريقيا واميركا الشمالية والجنوبية ، لصالح المشروع القاضي بتحرير لبنان من الوجود الفلسطيني ، وبناء امة لبنانية من المنطلقات التي تنسجم مع مقولات فلاسفة الانعزالية اللبنانية منذ مطلع القرن الحالي .

ويلاحظ ان الاعلام الانعزالي في ما يتعلق بالقضية الفلسطينية قد ارتبط ، من البداية ، بالمفهوم المنغلق لدور لبنان وهويته ، وبالنظرة الى العلاقات الخارجية ، وبالرؤية الانعزالية التي تحدد العدو بانه العروبة وليس الصهيونية ، وبانه حركة التحرر العربية والمعسكر الاشتراكي ، كما ان هذا العدو موجود « في الداخل » ويتمثل بكل القوى الداعية الى تطوير النظام او تغييره او بناء اسس جذرية للوحدة الوطنية .

وعلى هذه الجبهات كلها ، من طبقية وسياسية وايديولوجية ، كان على الاحزاب اليمينية اللبنانية ان تحارب . وكان عليها ، من البداية ، ان تفرق في نشاطها الاعلامي بين ما هو موجه لتحقيق تعبئة « وتماسك » شاملين في الاوساط المسيحية خلف القيادة الانعزالية ، وبين ما هو موجه لـ « الجناح الاخر » (المسلمين) ، وبين ما هو موجه الى الفلسطينيين انفسهم ، واخيرا الدعاية الموجهة الى الرأي العام العربي والخارجي والتي تختلف « لغتها » باختلاف المجال والمقام و « الجمهور » .

وهناك الصراع الدائر على الصعيد التربوي والاجتماعي والاخلاقي . وهو ايضا على صلة وثيقة بالحرب على الفلسطينيين وعلى القضية الفلسطينية . وهذا جانب في غاية الاهمية ، وان كان لا يعطي الانتباه الكافي من جانب القوى الوطنية اللبنانية والمقاومة الفلسطينية . ذلك ان

هناك اعادة نظر شاملة وجذرية ، في مناطق السيطرة الانعزالية وفي مدارس ومؤسسات الرهبانيات المارونية والارساليات الاجنبية ، بكل البرامج التاريخية والتربوية والكتب والمناهج ، وعلى النحو الذي يؤدي الى تنشئة التلامذة منذ المرحلة الابتدائية ، وحتى منذ مرحلة الحضانة ، تنشئة طائفية متطرفة وبروح من الحقد شبه العنصري على الغرباء الفلسطينيين الذين يجتاحون لبنان . كما تقوم لجان وهيئات خاصة في الكسليك وفي الاحزاب اليمينية بتأليف اعداد كبيرة من الكتب والكراريس والاسطوانات التعليمية والاناشيد والاغاني وسائر الادوات التعليمية والاعلامية والتحريضية المخصصة للمدارس ، وبما يؤدي الى تربية اجيال كاملة انطلاقا من القيم المذكورة . وهذه ايضا صورة منقحة ومعدلة (واحيانا : مطورة واكثر عصرية) من التجربة الصهيونية في حقل التوجيه والتربية والتعليم .

موضوع « الاعلام الانعزالي » ، في معناه الواسع ، لا بد له من ان يشمل هذا الجانب بالطبع . بل لا بد من ان ينطلق منه . فالاعلام في عصرنا ليس مقتصرا على اصدار صحيفة او الادلاء بتصريح او بث خبر ، ولا هو مقتصر ايضا على العمل الاذاعي والمتلفز . الاعلام يبدأ من التوجيه المدرسي وما قبل المدرسي ، ومن الاغنية واللوحة الفنية ليصل الى النشاط الديني والتبشيري ، مرورا بجميع المؤثرات النفسية والوجدانية الممكن استخدامها في ما اصطلح على تسميته بالحرب النفسية : التخويف ؛ الشائعة ؛ التضليل ؛ التضخيم ؛ المهاترات ؛ التعمية ؛ قطع المعلومات ؛ منع تداول صحف ومنشورات معينة ؛ تحريك غرائز واثارة تيارات عصبية ، استغلال حوادث وتصرفات فردية ؛ افتعال حوادث اخرى لتؤكد او تكمل العمل الدعائي التحريضي ؛ الخ ..

وهكذا ، يرى الباحث نفسه ، باديء ذي بدء ، امام ضرورة اعطاء لمحة موجزة عن فئات و « انواع الجمهور » التي يتوجه اليها الاعلام ، وذلك قبل الوصول الى البحث في السياق العام الذي يحكم هذا العمل الاعلامي .

المسيحيون و « الخطر الفلسطيني »

لقد ركز قادة « الجبهة اللبنانية » ، في دعاياتهم الموجهة الى المسيحيين ، على بعض المنطلقات التي حاولوا ترسيخها في ذهن المواطن المسيحي العادي باشكال مختلفة وبضغوط نفسية في غاية التنوع . ومن ابرز هذه المنطلقات ، الفكرة القائلة بان القيادة الانعزالية « المنظمة » هي ممثل المسيحيين الوحيد ، وهي القوة المؤهلة لانقاذهم من المخاطر الداهمة ، وبالتالي فان الالتفاف الشامل والاجماعي حول احزاب القيادة المذكورة انما يحقق للمواطن الضمانة بان يحمي نفسه ويصون كرامته واسرته وارزاقه . وللدلالة على هذه « الحقيقة » فان اجهزة الاعلام ، وكذلك قادة الاحزاب والتنظيمات ، قاموا بتضخيم الاخطار الخارجية ولا سيما « الخطر الفلسطيني » ، وذلك ابتداء من سنة ١٩٦٩ عندما التقى نواب منطقة المتن الشمالي وطرحوا ضرورة نقل المخيمات ، ولا سيما مخيم تل الزعتر ، باعتبار انها تشكل خطرا على هذه المنطقة المسيحية !

ومن المعروف ان تلك النشاطات جرت في الوقت الذي كانت فيه السلطة اللبنانية تستعد للقيام بتحرشات دموية ضد المقاومة الفلسطينية والحركة اشعبية اللبنانية ؛ مما ادى الى

تظاهرات ٢٣ نيسان ١٩٦٩ التي كانت بداية الفرز الجديد في القوى على الساحة اللبنانية ، اذ قامت القوى الوطنية والتقدمية اللبنانية بدعوة جميع الوطنيين والشرفاء الى التصدي بكافة الاشكال لاحباط المخطط المعادي للثورة الفلسطينية وللحريات والمكاسب الشعبية في لبنان . وقد اعتبرت القوى الوطنية والتقدمية انذاك ان الرجعية اللبنانية والعربية سوف تستفيد اكثر فاكثر من نتائج العدوان الاسرائيلي في عام ١٩٦٧ ، لتحقق عن طريق القمع الداخلي للمقاومة الفلسطينية ما لم يستطع العدو الصهيوني تحقيقه في حرب ١٩٦٧ ، فضلا عن محاولة جر لبنان للاستسلام الكامل وفتح حدوده مع العدو .

في تلك الفترة حدثت تجربة اعلامية في غاية الاهمية ، شارك فيها الاعلام الرسمي اللبناني والصحف والاجهزة الكتائبية ومؤيدوها . وكان ذلك على خطين متوازيين :

الاول : الدعاية (الرسمية والانعزالية) للجيش اللبناني بوصفه جيش السيادة الوطنية التي يدنسها الفلسطينيون وحلفاؤهم ، وبالتالي محاولة طرح الموضوع امام اللبنانيين وفق التساؤل الاتي : اما ان تكون مع لبنان وجيشه وسيادته ، واما ان تكون مع الفلسطينيين وبالتالي ضد لبنان وجيشه وسيادته . وعليك ان تختار وان تحدد انتماءك !

ولقد برعت اجهزة الاعلام الرسمية انذاك ، بصورة خاصة ، في اثارة اجواء حافلة بالعداء للعرب . وقام المشرفون على توجيه الجيش باعداد نشرات ومؤلفات كاملة من النوع الذي يضع الجندي في اجواء من العنفوان القومي (اللبناني !) ، مع ما يلزم من تركيز على كل ما هو متزمت ورجعي ومنغلق في التاريخ اللبناني الحديث والقديم .

الثاني : كان النهج الذي سلكته الاحزاب اليمينية في الجانب « المستقل » من دعايتها ومن نشاطها ضد العدو نفسه : الفلسطينيين والقوى التقدمية . ففي هذا الجانب اخذت الاحزاب اليمينية تكشف ، باشكال مختلفة ، عن انها تقوم بتحضير نفسها عسكريا وتنظيميا ، بحيث تكون نصيرا للجيش في حال قيامه بدوره ضد الفلسطينيين والعرب (وعمليا بدوره في استكمال اهداف الخامس من حزيران) ، او انها تكون بديلا عن هذا الجيش في حال تلكؤه عن القيام بهذه المهمة التاريخية والانقاذية .

وبدأت تظهر ميليشيات الكتائب ، ثم مسلحو السيد كميل شمعون ، في مناسبات مختلفة . حتى ان مهرجان الزهور السنوي في بكفيا اخذ « يتعسكر » ، وكذلك احتفالات النوادي واحيانا المدارس ، الى ان كانت التحركات الصدامية ضد المقاومة الفلسطينية في عام ١٩٧٣ ، ومسلسل الاحداث في بيروت وضواحيها وفي الجنوب ، وصولا الى ما حدث في عام ١٩٧٥ .

وكان لا بد من ذكر هذه العناوين البارزة لاحداث تلك الفترة لكي نستنتج ان الاعلام الانعزالي كان ، عمليا ، ولا يزال ، على شقين : حزبي ورسمي . تماما كما كان النشاط العسكري والسياسي ضد الشعب الفلسطيني في لبنان · الميليشيات الحزبية من جهة وقوات السلطة من جهة ثانية . هذا ، اذا استثنينا ، بالطبع التنسيق مع الاسرائيليين ، سواء على الصعيد العملي ام على صعيد الاعلام والتشويش والتحريض والحرب النفسية .

ولا شك في ان التخويف من الخطر الخارجي كان بمثابة « اللازمة » الدائمة المرافقة

للعمل الحزبي ، السياسي والعسكري ، بين المسيحيين . واذا كان الخطر الناصري قد « زال » في عام ١٩٧٠ (وهو الخطر الذي بحجة محاربته تم جمع ثلاث قوى يمينية « مسيحية » اساسية في جبهة واحدة ولوائح انتخابية واحدة اكتسحت الموقف في العديد من المناطق اللبنانية في الانتخابات النيابية سنة ١٩٦٨ ، هي : الكتائب والوطنيون الاحرار وحزب الكتلة الوطنية الذي يتزعمه العميد ريمون اده) فان الفترة التي اعقبت غياب الرئيس عبد الناصر شهدت تحولا في الدعاية الانعزالية في اتجاه التركيز على الفلسطينيين في الاغلبية الساحقة من الحالات ، مع تحركات ضد سوريا في حالات اخرى .

وانطلاقا من الحرب ضد الفلسطينيين وضد « اليسار المخرب » اراد حزب الكتائب والرئيس الاسبق كميل شمعون وحلفاؤهما ان « يوحدوا الشعب » ، على ان يكون التماسك المسيحي هو الاساس وهو النواة لهذا التوحيد . وعلى ان يكون الاكتفاء ، في المرحلة الاولى ، بالسيطرة على مناطق معينة من جانب الاحزاب « اللبنانية » ؛ وتكون المرحلة التالية هي العمل للسيطرة على لبنان كله ؛ وتكون اجهزة الدولة وجيشها ، والمساعدات الخارجية « الرسمية » الممكن الحصول عليها ، ادوات في مشروع تحرير كل لبنان .

وكانت الحرب .

وفي ١٢ كانون الاول ١٩٧٦ القى الشيخ بشير الجميل ، قائد « القوات اللبنانية » ، كلمة قال فيها : « انا لا ازال مقاتلا لان حقوقي لم تصلني بعد . ضميري يتأجج في الداخل على ما يحصل في الخارج وهو يتحول تدريجيا الى ضمير رافض » . ثم اضاف : « اذا كنا قد قبلنا بحكومة اللامحاربين ، فاننا لا نقبل بجيش اللامقاتلين . في الحقيقة لا نعرف ما اذا كنا عائدين من الحرب او ذاهبين اليها .. » [٢] .

هذا الكلام انما يعبر عن ثلاث حقائق مهمة :

الاولى : هي عدم قدرة القيادة الانعزالية على العودة الى « الهدوء » ، والانتقال من الصراع العسكري الى الصراع السياسي . فهذا من شأنه ان يبعد عنها « التماسك » والالتفاف الواسع نسبيا من جانب الاوساط المسيحية ولا سيما المارونية منها ، كما من شأنه ان يدفع الالوف من الشباب الى طرح الاسئلة المحرجة على قياداتهم . ومنها ، السؤال عما « اذا كنا عائدين من الحرب او ذاهبين اليها » على حد تعبير بشير الجميل نفسه ، والسؤال عما سيفعله هؤلاء الشباب الذين اعتادوا على الحرب والاقتتال الطائفي والذين يعتاشون من الاعمال والتحركات ذات العلاقة بالحرب الاهلية .

والحقيقة الثانية : هي ان القيادة الانعزالية لا تريد ان يكون للبنان جيش موحد الا اذا كان « جيش المحاربين » . وفي هذا دلالة كافية على « الوحدة » التي تريدها للبنان .

اما الحقيقة الثالثة فهي ان تيار المقاتلين ، اذا صح التعبير ، يخشى ان يصطدم بحل معين او تدابير ومعالجات سلمية، ولو مؤقتة توافق عليها القيادة السياسية لهؤلاء المقاتلين ، ويرون فيها مساومة على حساب حقوقهم ومبادئهم . وتوقيف الحرب دون التمكن من طرد الفلسطينيين و « سائر الغرباء » ودون التمكن من السيطرة السياسية والعسكرية على الوضع ،

انما يعني التقهقر والتدهور ، في نظر هولاء المقاتلين الذين يسعى الشيخ بشير الجميل على التعبير عن « ضميرهم المتأجج » وامكانية « التحول تدريجيا الى ضمير رافض » .

ولقد اتقن الاعلام الانعزالي ، وخصوصا في اذاعة الكتائب وفي الجرائد « المحلية » الصادرة باسم تنظيمات صغيرة ، كيفية نشر الخوف الدائم لدى الجمهور المسيحي العريض . ولا ينصب الخوف والجزع دائما على احداث مشخصة ، وانما ينشران في حالات كثيرة « لذاتهما » ، فيبقى مفعول التحريض ضاغطا دائما على المتلقين . فالخوف من هجوم وشيك لجيش التحرير الفلسطيني على جبل لبنان مثلا ، ابقى قسما من ابناء الجبل في حالة من الهلع طوال اشهر كاملة ولا سيما في مطلع الحرب سنة ١٩٧٥ ، خصوصا لكثرة ما يستمعون الى عبارة « جيش التحرير » ومعها عبارات « المخربين » و « الابوات » و « الارهابيين » ، تتكرر في الاذاعة الكتائبية ، وغيرها من وسائل الاعلام الانعزالية . وبالتالي فان الخوف من اجتياح فلسطيني ويساري و « اسلامي » من شانه ان يجعل الناس مستعدين لتأييد كل ما يصدر عن الكتائب وحلفائها . والخوف من ان ينتزع « الغرباء » ارزاق هؤلاء السكان وبيتهم ، يجعلهم مستعدين لتقديم الدعم المالي للاحزاب « المنقذة » وذلك باعتبار ان التضحية بالجزء هي امر لا بد منه لاجل انقاذ الكل !

ويقول علماء النفس ان المتلقي الذي يعيش في هذه الدوامة ليلا نهاراً ولفترات طويلة ، كثيراً ما يعود به الذهن الى أشكال بدائية من الولاءات الغيبية ، وفقدان القدرة على التفكير النقدي . كما ان التحريض المعتمد على التخويف المستمر يراد منه تعزيز حاجة المواطن الى الاثارة المرتبطة بالخوف . والاعتياد على الخوف هو عنصر أساسي في قبول المغامرات الانتحارية ؛ وهذا ما أثبتته تجربة الدول الامبريالية في مغامراتها « الانقاذية » في أماكن مختلفة من العالم .

هذا مع العلم بأن القائمين على التحريض لا يكشفون ، عادة ، جذور الخوف وأسبابه الحقيقية . كما يرفضون استخدام كلمات محددة ومن النوع الذي يسهم في العودة الى الواقع . فكل حادثة صغيرة يقوم بها مسلح فلسطيني أو يكون على علاقة بها ، يجري تصويرها وكأنما قوات الفدائيين ومعهم سوريا والعراق والصومال وكوبا وروسيا والصين .. كلهم يتآمرون وكلهم يريدون ابتلاع لبنان وابتلاع المنطقة !

ولا حاجة الى القول بان الاعتماد على الامثلة التاريخية يعطي فائدة كبيرة في الوصول الى ترسيخ القناعة بوجود الخطر المخيف . وفي « مذكرة لشرح الوضع في لبنان » صدرت عن جامعة الروح القدس (الكسليك) في عام ١٩٧٦ ، جاء وصف حماسي لسلسلة الجبال اللبنانية التي لا تبعد كثيرا عن شاطىء البحر المتوسط ، والتي كانت دائما ملجأ وملاذا للاقليات الهاربة من الاضطهاد . واول طائفة التجأت الى هذه القمم الجبلية كانت طائفة الموارنة ، تلامذة مار مارون ، وقد توافدوا اليها في هجرتين متتاليتين : الاولى في القرن السادس للميلاد والثانية بعد الفتح العربي لسوريا حوالى منتصف القرن السابع .

وتنطلق المذكرة من هذه اللوحة الدرامية لتصل الى اسس قيام « الصيغة اللبنانية » : انها سبب وجود لبنان ، ولبنان هو كناية عن اقليات جمعت بينها ارادة التعايش واحترام القيم

الانسانية والروحية ! (٣)

وكان لا بد للشيخ بيار الجميل من ان يطلق هذا المنطق ويصل به الى نهايته ، وذلك في النداء الذي وجهه في ٢٥ اذار ١٩٧٦ في اعقاب حدوث انقلاب ١١ اذار وانفراط الجيش وفي الوقت نفسه انتقال الحرب الى جبل لبنان . والنداء (٤) موجه « الى الامة اللبنانية » ، وهو يبدأ على الوجه الاتي :

« ايها اللبنانيون واللبنانيات . ان الوطن في خطر . شعبنا مبدد ، وجيشنا مشتت ، مؤسساتنا منحلة ، وارضنا محتلة . هذا الوطن الجميل ، ارث الاباء والجدود ، وامانة الابناء والحفدة ، الفريد الصيغة .. يحتضر امام اعيننا ، والعالم زاهد عنه وعنا » .

ثم يتابع قائلا (وبما يعيد الى الذاكرة مرة اخرى ، نداء الجنرال ديغول من اذاعة لندن) :

« لقد خلوت الى وجداني ، وتأملت في ما كنا عليه ، وما صرنا اليه ، وما نحن منتهون عنده .. ايها اللبنانيون واللبنانيات ، انتم منقذوا انفسكم . خلاصكم بيدكم . وقيامة لبنان لن تتم الا بكم . لذلك ادعوكم جميعا ، مواطنين ومواطنات ، اينما كنتم ، لنجدة الوطن ! واني ادعو عناصر الجيش اللبناني ، قيادة واركانا ، ضباطا ورتباء وافرادا ، الى الالتحاق فورا باقرب الثكنات اليهم ، وفاء بقسمهم ، وحفاظا على شرفهم العسكري ، واستحقاقا لبنوة المؤسسة الوطنية ، التي تجسد كرامة الامة ، لكي يؤدوا واجبهم المقدس في الدفاع عن الوطن المهدد بالاضمحلال ! » .

ولا ينسى رئيس الكتائب ان يختم نداءه الى « الامة اللبنانية » بالقول بانه يخاطب الامة « من موقع المسؤولية التاريخية » ، وبانه صمم على ان يحمل مسؤولياته حتى الرمق الاخير ، و « انا ، بيار الجميل ، اناديكم وانتظركم جميعا ، لكي ننقذ معا ، وجنبا الى جنب ، ننقذ لبنان ، قبل فوات الاوان » .

الحرب ... الحضارية

واذا كانت هذه النداءات قد ارفقت بحملة دعائية واسعة في لبنان وفي الخارج مفادها ان « الاقلية » المسيحية ، المهددة بالانقراض والدمار على هذه البقعة من المشرق ، هي في امس الحاجة الى الانقاذ ولا بد ، بالتالي ، من استثارة مسيحيي العالم ضد « الغزاة » الفلسطينيين وضد مخاطر « الهيمنة » الاسلامية والعربية ، فان اسلوب استثارة « الغرائز التاريخية » قد استخدم بصورة او باخرى كلما لاح في الافق مجال لاستدرار التدخلات الامبريالية في لبنان ، وكلما اشتدت الازمة والصراع ضمن « الشارع المسيحي » فتلجأ القيادات الحزبية الانعزالية الى دفاتر النزاعات القديمة لتؤكد ان كل مصائب لبنان ، « عبر التاريخ » ، هي بسبب التدخلات (ومعظمها تدخلات عربية) الهادفة الى سحق الاقلية المسيحية .

ونكتفي ، في هذا المجال ، بايراد هذين التعليقين لاذاعة « صوت لبنان » الكتائبية : الاول يشكل نداء او « لفتة » موجهة الى ياسر عرفات ، والثاني موجه الى المندوب الفرنسي

جورج غورس لدى قيامه بدور من ادوار الوساطة في الحرب الاهلية اللبنانية سنة ١٩٧٦ .

التعليق الاول (٥) اذيع في ٢٨ نيسان ١٩٧٦ ، وفيه تقول الاذاعة ، بالحرف الواحد : « السيد ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير ، كنا نتمنى ان يأتي الى لبنان قبل سنة ١٩٤٨ . ان يأتي في الثلاثينات او في اوائل الاربعينات وفي سنة ١٩٤٣ ليعرف كيف تم الاستقلال وكم دفع لبنان من ضرائب الدم والتمزق منذ مئات السنين نتيجة اللعب بعواطف شعبه ونتيجة اللعب بمقدراته وشؤونه . ولو ان السيد ياسر عرفات يلقي نظرة عجلى على تاريخ لبنان منذ القديم من الزمان ليعرف دونما جهد بان مصائب لبنان كانت دائما من الرقم الثالث ، من الفريق الثالث الذي يزج بنفسه بين عائلات لبنان وطوائفه وفئاته لتكون الفتنة .

« فخلال مئات السنين التي كان فيها لبنان تحت سيطرة الحكم العثماني كانت السلطنة العثمانية تستخدم النعرات الطائفية لتفريق اللبنانيين وتمزيق وحدتهم . وسنة ١٨٤١ عين عمر باشا للقضاء على استقلال لبنان وامتيازاته وضمه الى الامبراطورية العثمانية فحرض الدروز على المسيحيين فكانت الفتنة الطائفية . وسنة ١٨٦٠ شاءت الدول الاوروبية ان تتدخل في شؤون لبنان سياسيا واقتصاديا فاثارت النعرة الدينية وصورت لكل فريق عداوة الفريق الاخر باسم الدين فكانت الفتنة الطائفية . وبعد انتداب طويل تخطى اللبنانيون كل محن التاريخ ليؤكدوا على نزعتهم الاستقلالية وعلى ان لبنانهم لن يكون للاستعمار مقرا ولا ممرا وقطعوا شوطا كبيرا في بناء الدولة والوحدة الوطنية . حتى جاءت سنة ١٩٥٨ وكانت الفتنة الطائفية (...) وبعدما انطلق لبنان حتى الستينات بزخم اقوى وتخطى من جديد عقد الحذر والنعرات واصبح على بعد مرمى حجر من الانصهار الوطني ، كانت سنة ١٩٦٩ فتنة طائفية وكانت سنة ١٩٧٣ فتنة طائفية » .

هذا التعليق جاء ردا على تصريح لعرفات يتخوف فيه من ان تؤدي الوساطات الاجنبية في لبنان لتحويله الى محمية اجنبية ، ويدعو فيه اللبنانيين الى الجلوس معا الى مائدة واحدة لتسوية مشاكلهم في اطار حل وطني لبناني متكامل . وفي هذا التعليق حاولت الكتائب ان تترك كل كلامها السابق الذي يركز على ان النزاعات بين الطوائف عميقة الجذور و « داخلية » الاسباب وان هذه النزاعات والخلافات هي التاريخ اللبناني وهذا ما يبرر المخاوف المسيحية ؛ ان تترك كل هذا الكلام السابق وتستعير لغة القائلين بعدم طائفية الصراع ، فتعطي تحليلا للنزاعات الطائفية عبر التاريخ الحديث مركزة على مسؤولية القوى الاستعمارية ، وصولا الى تحميل « الغرباء » ، من العثمانيين الى المقاومة الفلسطينية تبعة منع اللبنانيين من الوصول الى الانصهار الوطني . هذا مع العلم بان القوى الوطنية والشعبية المناضلة لاجل انصهار وطني حقيقي ولاجل الغاء الطائفية السياسية واعتماد اصلاح سياسي ديمقراطي وبناء مؤسسات حكم وطنية وغير فئوية ، كانت تصطدم دائما ـ ولا تزال ـ بمعارضة القوى الانعزالية والطائفية وفي مقدمتها الكتائب .

اما التعليق الاذاعي الاخر (٦) والموجه الى المبعوث الفرنسي جورج غورس ، فهو يتميز ايضا بـ « نفحة » تحررية استقلالية حضارية ، ويقول : « .. واخالك تعرف اننا كنا نحن اول من ثار في وجه الام الحنون ضنا بالاستقلال والحرية والسيادة . وتعرف ايضا ان بيار الجميل كان اول من قاد الانتفاضة الشعبية ضد انتداب دولتك على دولتي . ولكن هذا التخصيص مرده

اولا الى ان فرنسا هي دولة عظيمة بين الدول الخمس الكبرى . وان تكن الدول الاربع الاخرى اغنى منها اقتصاديا واقوى ماديا وعسكريا ، الا ان فرنسا تظل اغنى منها حضاريا وفكريا وانسانيا وتراثا .

« ولان فرنسا تعتبر ، بحق ، رائدة الحضارة الانسانية ولان لبنان يعتبر بحق رائد الحضارة الشرق - اوسطية ، ولان ثمة صلة حضارية تربط بين البلدين وتؤمن التفاعل بين القارتين ، ولان الحضارة في لبنان تنحرها الخناجر الهمجية ،

« فمن اجل ذلك كانت رسالتي اليك ...

« فاذا كنتم يا سيدي تعتبرون هذا اللبناني حضارة وقيمة انسانية ليس لاهله فقط بل لكل ارض تحت قبة كل سماء ، فيجب ان يكون حرصكم عليه مثل حرصنا عليه ، الا اذا كنتم تستطيعون ان تخلقوا لبنان اخر يجمع هذه الخصائص الفريدة وهذه المميزات الفريدة .

« فاتركوه اذاك يحتضر واتركوه يمزق امعاءه على الطريقة اليابانية . ولكن ثقوا يا سيدي اننا لن نترك بلادنا تموت امام اعيننا ونحن احياء . لن نترك بلادنا الارض الواحدة ، بلادنا الشعب الواحد ، بلادنا الحضارة الفريدة . فاذا لم تنقذها يد الله او يد الانسان ، فلن نتركها تتحول ارضا همجية وبلادا بربرية ومسرحا للموت ، واوكارا للافاعي وتربة للدنس ، بل نحرقها نحن ، نحن نحرقها ونحرق انفسنا معها رمادا مقدسا فوق تراب مقدس » .

وهذا ما حصل فعلا او يكاد . والمشروع الانعزالي الذي قالت عنه القوى التقدمية اللبنانية انه مشروع انتحاري داعية جميع اللبنانيين لمقاومته ، قد اثبت بالممارسة ، وبالاعلانات الصريحة ، انه كذلك . والذي يختلف هو اللغة والاسلوب اللذان يعبر بهما المشروع عن حقيقته . وما عبرت عنه اذاعة « صوت لبنان » في لغة « حضارية » انطلاقا من امجاد ماضية تنسبها لحزب الكتائب كرمز للبنان ، تعبر عنه هذه الاذاعة في لغة مختلفة ، احيانا اخرى ، وانطلاقا من المهاترات اليومية والشتائم والامثال البذيئة والتهديدات والشائعات . ولا يمر يوم الا وتنسج فيه الاذاعة المذكورة ، بالتنسيق مع اجهزة اعلامية داخلية وخارجية ، عدة شائعات ضد الفلسطينيين وضد القوى المعادية للمشروع الانتحاري . فيتراءى المواطن انه محاط بمسلسل من الاهوال ، وان المنطق الوحيد الذي يمكن الركون اليه هو منطق « القاتل او المقتول » . وهو الاسلوب الصهيوني نفسه في كل حال .

وقد كتبت جريدة « صوت النمور » التي اصدرتها القيادة العسكرية « للوطنيين الاحرار » خلال الحرب ، في مجال عرضها اسباب الحرب ومسؤولية الفلسطينيين واضطرار الشيخ بيار الجميل لتوجيه ندائه الى الشباب اللبناني لحمل السلاح لتحرير الوطن : « .. ومن يجهل سير المعارك وقتئذ ؟ بل من ينسى الشعارات التي طرحت في صفوف القوات اللبنانية التي اطلقها رجال الفكر : لن يبقى فلسطيني على ارض لبنان وعلى كل لبناني ان يقتل فلسطينيا على الاقل ؟ وبينما المعارك حامية الوطيس سمع احد الاساقفة يقول للمقاتلين : كل من يقتل فلسطينيا اعطيه براءة دخول الى السماء » (٧).

وفي الفترة نفسها (نيسان ١٩٧٧) كان الشيخ امين الجميل يلتقي الطلبة الكتائبيين في

باريس ويقول : « ان الحرب اللبنانية ، كما تعلمون ، هي حرب تحرير لبنان من جيوش اجنبية جاءت لتحتله ... وان الفلسطينيين بلغ بهم الامر حدا طالبوا معه في يوم من الايام بوزارة داخل الحكومة اللبنانية » .

ومن الحوار الذي دار بينه وبين الطلاب نقتطع ما يلي :

« س : ما هي حقيقة الوضع في الجنوب ؟

« ج : لا يمكنني ان اشرح لكم بالتفصيل كل ما يحصل في الجنوب . لكن الثابت ان قواتنا كانت تقوم بالدفاع عن وجودها . فاحتلت مناطق عدة هي بنت جبيل ، الطيبة ، الخيام ، مرجعيون* ، والان تقوم المقاومة الفلسطينية بردة فعل لاسترجاع هذه المناطق . غير ان مناطقنا تتمتع بوضع عسكري ممتاز . وعلى اي حال فان معركتنا لم تنته بعد ، لان هدفنا هو تحرير كل لبنان من السيطرة الخارجية . وعلينا ان لا ننسى قرانا في عكار وفي بعلبك ، وحتى الهرمل . فهناك دير مار مارون ، وكذلك قرانا في الجنوب .

« س : ذكرتم انكم ترفضون الحوار مع الخونة ومع اعداء لبنان فكيف تفسرون لقاء الشيخ بيار مع ياسر عرفات ؟

« ج : ان اجتماع والدي مع ياسر عرفات كان مؤامرة دبرت من قبل سفير الكويت الذي دعا والدي الى الغداء ، وعندما دخل الى الصالون فوجىء بوجود عرفات ، فثار واوقف سفير الكويت عند حده وقال له حرفيا : « ان مؤامرتك لن تمر علي ، فان موقفي معروف من ياسر عرفات ولا يمكنني ان اتحاور معه » . وعلى كل حال كان الاجتماع من افشل الاجتماعات ، ولم نتوصل الى نتيجة » (٩) .

وفي هذه الاجواء المشحونة ظلت التعبئة العسكرية والنفسية تأخذ مداها ، وقد اخذت انطلاقة قوية بقيادة « دولة لبنان الحر » ودخول السلطات الاسرائيلية كفريق اساسي ، وبصورة مباشرة ، في المناقشات والمشاورات الدولية والشرق اوسطية المتعلقة بالازمة اللبنانية ، خصوصا ان الاعلام الانعزالي كان قد استغل « مبادرة » السادات واتفاقاته مع القادة الاسرائيليين ، للقول بان اكبر دولة عربية قد وافقت على السلام فما بال العرب يقبلون بان يواصل الفلسطينيون جرنا الى الحرب ونحن بلد صغير لا ناقة له ولا جمل ؟

وفي لقاء للشيخ بشير الجميل مع تلامذة « مدرسة القلبين الاقدسين » حرص قائد « القوات اللبنانية » على عرض الاحداث اللبنانية والعربية كلها على النحو الذي يشد المستمعين الى اختيار واحد ، هو دعم المشروع الانتحاري الى اخر مراحله . فقد قال بشير الجميل للتلامذة : « سنة ١٩٦٧ حصلت الحرب بعد بروز الوجود الفلسطيني المسلح . وبعدما انكسر العرب بدا العمل الفدائي يتكون ويتنظم ويتقوى ويتحول الى فريق ضاغط على الساحة اللبنانية ، واخذوا يعتبرون ان طريق حيفا وتل ـ ابيب تمر في الاشرفية وعمان ، وبدأنا نشعر بالخطر المحدق الذي يجب ان نستعد لمواجهته . وسنة ١٩٦٩ حدث الاصطدام الاول في الكحالة والدكوانة ـ تل الزعتر ، وسنة ٧٣ وصل الجيش اللبناني الى داخل المخيمات ، وبلغ قلب صبرا . وبين ١٩٧٣ و ١٩٧٥ دخلت المؤامرة الى صميم الجيش والمؤسسات . ساعة الصفر

* المقصود هو الاجتياح الاسرائيلي في ربيع ١٩٧٨ .

كانت في ١٢ نيسان ١٩٧٥ عندما اعتبروا انهم بخمسة فلسطينيين يكبوننا في البحر . نحن اليوم في فترة تشبه تماما فترة ما قبل الحرب ، فلبنان اليوم بحاجة الى من يدافع عنه .. والفلسطيني ما زال عند مخططاته .. والمطلوب استكمال شبكة المواصلات وسائر مستلزمات البنية الاساسية التي تسمح لنا ان نتصل بالعالم اذا طلع على بال ابو الهول او ابو الموت ان يخرب الاتفاقات ويضع الادارات والمؤسسات تحت سيطرته »(١٠) .

وفي الوقت نفسه كان « ابو ارز » قائد « حراس الارز » يتحدث في مهرجان تعبوي اقيم في الكحالة وشارك فيه الكتائب والاحرار و «وحراس الارز » . وفيه يعلن :« ايها الرفاق ! امامكم الطامع بارضكم ، فردوا طمعه خسرانا عليه . امامكم الطامع بتدويل لبنان ، فردوا طمعه شوكة في عينيه . ايها الرفاق ! ان صمتت الاذان فارفعوا السواعد . فان صمتت الاذان فارفعوا البنادق . فان صمتت الاذان فليس امامكم الا القتال » (١١) .

تجربة صهيونية ... واستفادة من اخطاء الاعلام الوطني

هنا نفتح قوسين لنقول ان الاحزاب اليمينية في لبنان استفادت الى حد بعيد من تجربة الدعاية الصهيونية التي سبقت قيام الكيان الاسرائيلي او التي اعقبت قيامه . وذلك ، بصورة خاصة ، في ما يتعلق باثارة العصبية الدينية والسعي لتحويل ابناء طائفة دينية معينة الى ما يشبه القومية . واذا كان هذا الموضوع في ما يتناوله من مقارنة متكاملة بين العنصرية الصهيونية وما يمكن تسميته بالعنصرية « المارونية » ، يحتاج الى دراسة خاصة ، فلا بد من القول ، وفي اقتضاب كلي ، ان من ابرز الاوتار التي ركزت عليها الدعاية الصهيونية بعد العام ١٩٤٨ ، الفكرة القائلة بان العرب سوف يلقون باليهود (كل اليهود) في البحر . وعلى هذا الاساس حقق القادة الصهاينة كسبا دعائيا واسعا في انحاء مختلفة من العالم ، وخصوصا في المرحلة التي سبقت قيام المقاومة الفلسطينية على اسس عسكرية وسياسية وفكرية متكاملة . اذ بعد هذه المرحلة اخذت تتضح لاوساط متزايدة من الرأي العام العالمي حقيقة الكفاح الفلسطيني والعربي وكون المناضلين ضد الصهاينة ليسوا من القبائل المتوحشة ، وان « اسرائيل » ليست نعجة مسكينة تستحق العطف والدعم .

والملاحظة الثانية في هذا الصدد ، هي ان الدعاية الانعزالية استغلت ، لفترات طويلة ومتعاقبة ، النهج الخاطىء في التعامل مع الذهنية اللبنانية من جانب العديد من الهيئات الاعلامية والسياسية في الوسط الوطني اللبناني وفي الوسط الفلسطيني . ويكفي ان نلاحظ النهج الذي سلكته اذاعة « صوت لبنان » (واذاعة عمشيت « الرسمية » في الاشهر الاخيرة من عهد الرئيس سليمان فرنجية) في التعامل مع بعض الشعارات « الاسلامية المتطرفة » او « اليسارية المتطرفة » التي طرحت في مناسبات متعددة . ونكتفي بالاشارة ، في هذا المجال ، الى امثلة بارزة :

١ ـ قامت ضجة اعلامية ضخمة (ومؤثرة في نفوس الكثير من المواطنين) بشأن الشعار القائل بان « طريق فلسطين تمر في جونيه وبكفيا ... » ؛ ذلك ان هذا الشعار ، من حيث طريقة

طرحه ومن حيث ما احيط به من حساسيات ، قد اسهم اسهاما شديدا في اذكاء الحملة الانعزالية الرامية لتوسيع « الالتفاف المسيحي » حول قيادات الاحزاب الانعزالية . ومن الطبيعي القول بانه كان من الاجدر ان يطرح شعار تحرير جونيه وبكفيا من قبل اللبنانيين الوطنيين ، ليس من قبيل التكتيك فحسب ، وانما ايضا من قبيل تأكيد ان المواطن اللبناني الذي يدعم القضية الفلسطينية ويعمل لوضع امكانيات لبنان في تصرفها ، انما يحرص على ان يكون ابناء كسروان والمتن في قلب النضال الوطني ضد المؤامرة التقسيمية ـ الصهيونية ، وذلك جنبا الى جنب مع ابناء بيروت الغربية وعاليه والشوف والجنوب .

٢ ـ استغلت الدعاية الانعزالية الشعارات والتحركات الاعلامية التي قامت بها بعض الدول العربية اثناء الحرب اللبنانية او بعدها . وقد اتخذ بعض هذه الشعارات طابعا يقرب من محاولة فرض حلول « من فوق » او « من البعيد » . هذا عدا الكلام الفضفاض عن تحرير لبنان ، من مسافة الاف الكيلومترات ، وهو كلام جاء احيانا في اسلوب لا يقنع احدا ولا ينفع المعركة الوطنية الفلسطينية ـ اللبنانية في شيء .

٣ ـ المزج بين العروبة والاسلام ، كان عنصرا من العناصر الاساسية التي ركز عليها الاعلام الانعزالي ، وذلك منذ احداث ١٩٦٩ . وهنا لا بد من الاشارة الى ان التحرك السياسي الانعزالي في هذا الاطار قد ارتدى طابعين متناقضين ومتداخلين : الاول ، هو الافادة من التعصب الاسلامي بكافة اشكاله ومظاهره ، في لبنان وفي الدول العربية وحتى في خارجها ، لطرح الامور وكانما من حق « المسيحيين » ان يشددوا من تعصبهم ، وان يصعدوا نشاطهم ويشيدوا مؤسساتهم ، ويقيموا وطنا وامة ، اما الثاني ، فهو السعي « لاستمالة » المسلمين عن طريق طرح الشعارات الوفاقية الزائفة واظهار الامور وكانما القيادة الانعزالية هي التي تمد يدها ، باسم المسيحيين ، لمحاورة « الجناح الاخر » ، على ان يكون تمثيل هذا الجناح ممثلا في زعامات اسلامية تقليدية وليس في اليسار المخرب ، وعلى ان يكون شعار الجميع هو طرد الغرباء وفي طليعتهم الفلسطينيين . وهو التناقض الذي سوف نعود اليه لدى الدخول في مازق الفكر الانعزالي في مسألة المجابهة اللبنانية الوطنية والاسلامية للمشروع الانعزالي ـ الصهيوني .

٤ ـ كان من الطبيعي ان يستغل الاعلام الانعزالي ، استغلالا قويا ومكثفا ، المشاكل وضروب الفوضى القائمة في المنطقة الخاضعة لسيطرة التحالف الوطني اللبناني ـ الفلسطيني ، وان يعمل على تضخيم و « تعميم » النواقص والثغرات في العمل الوطني من سياسي وعسكري واجتماعي ، فضلا عن الانطلاق من حادث معين او جريمة معينة تحصل في المنطقة الوطنية وتوجيه انظار القراء والمستمعين اليها وعلى النحو الذي يغطي كل ما يحصل في منطقة السيطرة الفاشية ولا يمر يوم واحد الا وتتولى اذاعات وصحف « الجبهة اللبنانية » وصف الحالة الامنية في جميع مناطق لبنان وفقا لرؤية مسبقة ولتصميم واضح على اظهار التمايز بين المنطقة « المتحررة » اي الخاضعة لسلطة الاحزاب اليمينية ، والمنطقة المحتلة من قبل الفلسطينيين والحركة الوطنية ، واظهار هذه الاخيرة بوصفها منطقة التشاحن الدائم والسرقات والجرائم والضغط على الحريات .

ومع ان عكس ذلك هو الصحيح ، في تسعين بالمئة من الحالات ، فان التقنية الاعلامية المتطورة ووجود تجربة كبيرة في هذا النوع من الحرب النفسية لدى الاحزاب الانعزالية واجهزة

اعلامهم بالارتباط مع بعض الاذاعات الغربية والصهيونية ، تؤدي الى اعطاء صورة مناقضة للواقع في اذهان المواطنين والاجانب على السواء .

ويلاحظ ، في هذا الصدد ، ان الاحزاب الانعزالية تتغنّى وتتبجّح بقدرتها على فرضها النظام والهدوء في المناطق الخاضعة لنفوذها ، وتقارن ذلك بالحوادث « والانفلات » الحاصل في المناطق الأخرى ، لتصل الى إفهام المواطنين بأن نهجها الفاشي يبقى افضل بكثير من الارتماء في احضان الفوضى وشريعة الغاب . ولا حاجة الى القول بأن اكثر من نظام فاشي واكثر من حزب فاشي في العالم قد لجأ الى هذه الطريقة في اظهار محاسن الدكتاتورية الارهابية . ولا حاجة الى القول ، ايضاً ، بأن العديد من القوى الفاشية قد وصلت الى السلطة تحت شعار انقاذ الناس من خطر الانهيار الذي سينجم حتما عن الانفلاش والفوضى والحرية غير المسؤولة .

ومن الامور التي تلفت النظر ، في هذا الجانب بالذات ، تركيز الشيخ بيار الجميل المستمر على ان « فرض الامن » هو الأساس وهو أهم من كل معالجة سياسية أو اجتماعية . وعندما يكرر واضعو التصريح اليومي لرئيس الكتائب انه « اعط اللبناني الأمن وهو كفيل بالباقي » ، فهو انما يضرب ثلاثة عصافير بحجر واحد :

ـ فهو يلغي الأسباب الاقتصادية ـ الاجتماعية ـ السياسية العميقة للأزمة اللبنانية ، كما يلغي مسؤولية الطبقات التي توارثت الحكم منذ الاستقلال ، واضعاً تبعة كل المآسي والمظالم والكوارث على العنصر المستجد ، الذي هو وجود العمل الفدائي في لبنان مّما سبب الاعتداءات الاسرائيلية ، ووجود « العدوان الفلسطيني » على لبنان واستقراره مّما سبب التدهور الأمني والدمار والخراب والموت .

ـ وهو ، في الدرجة الثانية ، يبّرر الاجراءات التعسفية التي تفرضها الميليشيات الانعزالية ضد المواطنين ، كما يبّرر الجباية المالية المستمرة لصالح هذه الميليشيات التي بدونها لا أمن للمواطن وبالتالي لا حياة ولا مصالح .

ـ وهو ، في الدرجة الثالثة ، يكشف ما يريده القادة الانعزاليون ، وبما يمثلونه من « جناح فاشي » للبورجوازية اللبنانية ، من بناء جيش لبناني تكون مهمته القمع الداخلي ولا تكون الدفاع عن الوطن ضد العدو الصهيوني . ومن البديهي ان يتجه القمع ضد الحركة الشعبية اللبنانية والفئات المتضررة من ازمة النظام ، وان يتجه ايضاً ضد المقاومة الفلسطينية . وهو ما عبرت عنه جريدة « العمل » الكتائبية ، عندما اعتبرت بأن انسحاب القوات السورية من المنطقة الشرقية من بيروت اعاد الصراع الى نقطة البداية كما كان في مطلع سنة ١٩٧٥ . وبالتالي فان الجيش اللبناني الذي بدأ يقوم بمهمات أمنية ويركز سلطة الدولة اللبنانية الشرعية سوف يصطدم ، كما في السابق ، بالقوى العاملة على ابقاء وجودها العسكري على حساب السلطة الشرعية ، وفي مقدمة هذه القوى ، المقاومة الفلسطينية . وتوقعت الجريدة المذكورة ان يعود الصدام بين الفلسطينيين وبين السلطة اللبنانية الرسمية وجيشها[١٢] .

التعمية على جذور الأزمة

وعلى هذا الأساس تكون الكتائب قد أعادت ، ولو بصورة ذهنية بحت ، تركيب « لبنان

الذي تريد » ، وبحيث تكون السلطة فيه خاضعة كليا لمنطق المشروع الانعزالي القاضي ببناء جيش مهمته محاربة المقاومة الفلسطينية ومحاربة القوى التقدمية والوطنية والفئات الاجتماعية « المشاغبة » على النظام . وعلى هذا الأساس ايضاً تكون الكتائب قد تحاشت الاعتراف بأن الأزمة انما كانت كامنة في أعماق النظام الذي كان سائداً في لبنان قبل أحداث ١٩٧٥ ، وفي بنيته وحركته الداخلية ، وبأن اعادة بناء هذا النظام مع سيطرة فئوية مفضوحة هذه المرة ومع انتصار كامل للجناح الفاشي سوف تعني ، بكل بساطة ، المزيد من التقدم نحو الانتحار الشامل .

وليس هذا هو الدليل الوحيد على ان الفكر الانعزالي يرفض الاذعان للحقيقة ويرفض الاعتراف بجذور الأزمة . ولدى مراقبة النهج السياسي والاعلامي للاحزاب اليمينية اللبنانية ، في المراحل الأولى من الحرب الأهلية ، يتضح أن هذه الاحزاب كانت ترفض ، باصرار ان تقر بأن الاحداث الدامية وقعت عندما كانت البورجوازية اللبنانية في أوج ازمتها . وكانت ترفض ، في الوقت ذاته ، الاقرار بأن الازمة انفجرت عندما وصل المشروع الاميركي - الصهيوني في المنطقة الى ذروته .

في الحالتين ، يلقى بالمسؤولية على « الغير » ، على قوى من خارج النظام ، وعوامل غير داخلة في بنية هذا النظام ، وغير داخلة ضمن العلاقة التبعية التي تربطه بالامبريالية .

ويمكن القول بأن المهمة التاريخية التي أخذها الاعلام الانعزالي على عاتقة طوال فترة السبعينات ، وخصوصاً منذ انفجار الحرب الاهلية ، هي تأمين الدلائل والقرائن ووسائل الاقناع التي توفر صك البراءة المطلوب للبورجوازية اللبنانية الكومبرادورية المهيمنة منذ الاستقلال : براءة بالنسبة الى جريمة تفتيت البلاد اجتماعياً وطائفياً (ثم جغرافياً) ، وبراءة بالنسبة الى عجزها التاريخي عن بناء لبنان كدولة متماسكة وشعب متّحد ، وبراءة من جريمة المشاركة ، بوصفها وكيلة لمصالح الامبريالية ، في المخطط الصهيوني - الامبريالي لضرب الثورة الفلسطينية وعروبة لبنان والصمود العربي .

وهذا يعني ، بالطبع ، اعطاء صك براءة للتحالف الامبريالي - الصهيوني - الرجعي . ليس فقط من حيث أعمال هذا التحالف ومؤامراته ، وانما ايضاً من حيث بنيته وعلاقته الداخلية الصميمة بـ «التوازن » السياسي الذي قامت عليه « الصيغة اللبنانية الفريدة » .

وهذه المهمة الشاقة ، الموضوعة أمام الجهازالايديولوجي والدعائي للقوى الرجعية اللبنانية ، لم تكن في الأساس محصورة في الهيئات والاحزاب اليمينية « المسيحية » ، وانما كان النهج الرسمي للحكم ، منذ الاستقلال ، يصب في اطار هذه التبرئة . وان كان الحكم قد حاول الظهور بمظهر « الحياد » بين الشرق والغرب ، او بمظهر صلة الوصل بين العالم العربي والدول الغربية ، او بمظهر الحياد بين المحاور العربية ، او - اخيراً - بمظهر المساند لقضية الشعب الفلسطيني ، ذلك أن البورجوازية اللبنانية ظلت تعتبر نفسها جزءاً من مصالح « العالم الحر » (وفي التعبير العلمي فهي بورجوازية تؤمّن استمرار هيمنتها الطبقية وامتيازاتها ولكن بصفتها شريكة للامبريالية من موقع تبعي ، وقد نشأت البورجوازية المصرفية - التجارية وترعرعت من الأساس في الوقت الذي كانت فيه الرأسمالية العالمية قد دخلت أزمتها التاريخية . وبالتالي لم تتمكن هذه البورجوازية اللبنانية من ان تعيش طوراً « صاعداً » كما فعلت الانظمة

الاوروبية . وهذا من ابرز اسباب أزمتها ، التي يسميها بعض المفكرين ـ ومنهم مهدي عامل ـ ازمة بنيوية داخلية ، معتبرين أن المجتمع اللبناني قد انتقل من الاقطاع الى الرأسمالية ولكن في ظل التبعية البنيوية للامبريالية ، فدخل من البداية في طور أزمة ليست سوى ازمة الامبريالية نفسها(١٣) . في حين يفضل مفكرون آخرون القول بأن المجتمع اللبناني انتقل من الاقطاع الى مرحلة من التكون الطبقي ، الانتقال المعاق ، أو الرأسمالية المعاقة . الاّ انهم يجمعون على اعتبار النظام اللبناني في أزمة بنيويّه ، رغم الازدهار النسبي المؤقت الذي حصل لاسباب خارجية في عهد الرئيس الأسبق كميل شمعون . كما يجمعون على أن الانتقال الى الرأسمالية ، وسيطرة الطغمة المصرفية ـ التجارية على الاقتصاد ومقاليد الأمور ، قد تّم وفقاً لمساومة كبرى جعلت هذه الطبقة المسيطرة تكلف فئة سياسية معبرة عن بقايا الاقطاعات السياسية ، بأن تتولى السلطة السياسية « كفئة حاكمة وكوكيل للبورجوازية » على حد تعبير فواز طرابلسي) .

واذا كانت البورجوازية اللبنانية قد عجزت ، من الأساس ، عن القيام بمهمة توحيد الشعب توحيداً حقيقياً (وهي مهمة لم تطرحها أصلاً لأنه ليس من مصلحتها ذلك) ، فانها نجحت في تحقيق نوع من « الوحدة » الطائفية او التلاقي الفوقي بين الطوائف ، على النحو الذي يحصر الصراع ـ في نظرها ـ ضمن هذا الاطار بالذات ويحاول ان يشلّ قدرات الجماهير المناضلة ضد هذا النظام وضد التبعية للامبريالية ، فتتأمن بذلك ديمومة « الصيغة النموذجية الفريدة » ويعيش « فسيفساء الطوائف » الى الأبد .

ولقد جاءت الحرب الأهلية اللبنانية بالضبط عندما كانت الازمة الاقتصادية ـ الاجتماعية ـ السياسية قد أخذت تهدد بانهيار هذه « الصيغة الفريدة » التي طالما تغزّل بها الاعلام الانعزالي ، وأقام لها تماثيل التمجيد وقدم لهاالقرابين . كما جاءت هذه الحرب في الوقت الذي كان دور « الصلة الحضارية بين الشرق والغرب » (وفي الحقيقة : دور الوساطة بين الاحتكارات الغربية والاسواق العربية ومواقع النفط) يتقلص ويتهاوى ، بالنظر الى عوامل اقتصادية وسياسية واستراتيجية نابعة من آلية العلاقات بين الدول الغربية والمنطقة العربية . وجاءت الحرب بينما كان الحكم اللبناني يصر ، رغم اشتداد الازمة الداخلية وتعقد العلاقة مع المقاومة الفلسطينية وتزايد الاعتداءات الاسرائيلية في الجنوب ، على رفض الاعتراف بأن التركيبة الطائفية اللبنانية تؤدي تدريجياً ليس لتفكك الفئات الكادحة والمعادية للنظام ، فحسب ، بل لتفكك هذا النظام بالذات ايضاً .

وقد عجز الاعلام الرسمي والانعزالي ، طوال فترة السبعينات ، عن اقناع الناس بأن أسباب الازمة كلها خارجية . وعجز عن اقناع الناس بأن تركيبة الحكم ، وسيطرة اصحاب الامتيازات ورسوخ الطائفية السياسية ، ليست هي السبب في الأزمة ، وان كل ما في الأمر هو بعض الأخطاء والنواقص في « الممارسة » وان الوجود الفلسطيني المسلح والتدخلات العربية قد امعنت في استغلال هذه الاخطاء وهذه النواقص . والفكرة التي تلي هذه الاخيرة مباشرة ، هي تلك التي تقول بأن التوازن اللبناني ، الذي بقي قائماً رغم الازمات بفعل ازلية الصيغة وبفعل « العناية الالهية » ، هذا التوازن القائم بين « الجناحين المسيحي والاسلامي » قد اختل ، لسبب خارجي أيضاً ، بالنظر الى ان الوجود الفلسطيني في لبنان قد دخل طرفاً في الصراع فاختل التوازن ، بمعناه التقليدي ، لصالح الجناح الاسلامي ضد المسيحيين (كما تقول

القيادات الانعزالية في اكثر من مناسبة) واختل التوازن بمعناه « غير التقليدي » ، اي على مستوى الصراع الحزبي والسياسي والوطني ، لصالح القوى اليسارية والناصرية والوحدوية (كما تقول هذه القيادات نفسها في مجالات اخرى ، وفي تناقض واضح يدل على مدى تفاقم الازمة الايديولوجية المكملة للازمة السياسية النابعة من طبيعة البورجوازية الحاكمة وتبعيتها للامبريالية) .

اختلال التركيبة الطائفية

وفي دراسة من دراسات لجنة الكسليك ، التي صدرت تباعاً بشأن تفسير الاحداث اللبنانية وبرامج الهيئات والاحزاب الانعزالية ، نقرأ ما يلي[١٤] :« لولا الدعم السوري للمقاومة الفلسطينية في لبنان منذ قيامها ، من المرجح ان لا تكون المنظمات الفلسطينية قد وفقت الى الوصول الى ما صارت اليه ، على الرغم من المساندة الاسلامية المحلية التي بلغت أقصى حدودها . ولولا هذا الدعم لما كانت هذه الحرب ولما كان نشوبها ممكناً . وكانت سوريا فيها طرفاًقبل نشوبها . فكم من مرة أشير الى تواطؤ السوريين مع الفلسطينيين ومع اليسار والاسلام اللبنانيين ... » .

هذا الاتهام الجماعي ، لسوريا والفلسطينيين واليسار والمسلمين ، انما هو تعبير عن عمق الازمة التي عاشها النهج الانعزالي ، بما هو « مشروع » قائم بذاته وبما هو جزء من نهج الرجعية الحاكمة وغير الحاكمة . واذا برموزه ومسؤولي دعايته يخبطون خبط عشواء ، في بعض الأحيان ، رغم مهارتهم التقنية ورغم قدرتهم على تكييف نشاطهم الاعلامي وفقاً للظروف المستجدة .

ويبدو أن هذه الفئة الاكثر تطرفاً من ممثلي البورجوازية السياسيين والحزبيين (وهي الفئة التي احتكمت الى السلاح ، بالضبط ، كوسيلة للخلاص من هذا العجز وكأسلوب انتحاري لحل الازمة البنيوية للبورجوازية اللبنانية) قد عجزت أيضاً عن فهم مجريات التطور في لبنان والمنطقة في أواخر الستينات . ولم تفهم معنى وأسباب اتساع المعارضة (الشعبية والطبقية والوطنية هذه المرة) للنهج الانعزالي والفئوي ، ولم تفهم معنى وأسباب التجذّر التدريجي في الحركة الشعبية اللبنانية ، وهو ما أسهم في اختلال التوازن الطائفي التقليدي وأخذ يدفع في اتجاه توازن وطني ـ طبقي .

ومن أبرز عوامل هذا « التفكك والاختلال » في التركيبة الطائفية ، ما شهدته المنطقتان كلاهما (المنطقة المسيحية والمنطقة الاسلامية اذا اقتبسنا التعبير الطائفي الرجعي) من تحول ونمو . فقد أدى التطور الصناعي النسبي في النصف الثاني من الستينات (وهذا لا مجال للتوسع به في نطاق هذا البحث) الى قيام تجمعات صناعية وحرفية ضمت عشرات الألوف من العمال اللبنانيين المسيحيين ، خصوصاً في المنطقة الممتدة من نهر بيروت وسن الفيل والمكلس الى ضبية ونهر الكلب وانحاء المتن الشمالي وكسروان وجبيل ، الى جانب الألوف من العمال والمستخدمين من شيعة بعلبك وعرب المسلخ والاقليات المسيحية ، والألوف من الفلسطينيين والسوريين الذين عملوا في المصانع والمؤسسات ولا سيما في مرفأ بيروت ومنطقة الدكوانة ـ تل الزعتر . وادى النزوح المسيحي المتزايد من الجبل وزحلة والشمال الى « حزام البؤس » المحيط

بالعاصمة ، الى انفكاك فئات كبيرة من المسيحيين ممن شكلوا ، خلال عقد واحد من السنين ، تجمعات عمالية معدمة لا تملك الا قوة عملها . أما الفئات المتوسطة والبورجوازية الصغيرة التي بقيت تحافظ على اعمال ومصالح محدودة في الريف وفي العاصمة ، فانها هي أيضاً اصيبت بأزمة اقتصادية عميقة ، على صعيد الانتاج الحرفي والزراعي وعلى صعيد التسويق والأسعار وتحكم كبار المستوردين والسماسرة بحركة السوق كلها . كما تدنت وتدهورت أوضاع الموظفين وحاملي الشهادات الجامعية والمهنية ، وأسهمت نضالات الاحزاب والقوى التقدمية والتجمعات والنوادي والهيئات الديمقراطية في تسريع وتيرة هذا النمو الاجتماعي والوطني في المناطق والأوساط والفئات التي كان حزب الكتائب يعتبر نفسه ممثلها الأساسي الى جانب الرئيس كميل شمعون والعميد ريمون اده والقيادات الدينية المقربة من الاحزاب الانعزالية .

هذه التطورات كلها ادت الى انفكاك « القاعدة المسيحية » التي اعتمدت عليها الاحزاب المذكورة . وكان لا بد من اللجوء ، في مواجهة هذه التطورات ، الى وسائل غير عادية ؛ بل الى ما يتخطّى تجربة « الحلف الثلاثي » في انتخابات ١٩٦٨ وما يتعدّى الوسائل العنفية التي استخدمت ضد العمال والطلاب والمزارعيين والمعلمين.. . وأصبح التفجير الشامل هو المطلوب ، لبنانياً وفلسطينياً وشرق أوسطياً . وكان لا بد من الاعداد العسكري والسياسي والاعلامي ، سواء على الصعيد الرسمي أم على صعيد الاحزاب وميليشياتها . وكان ان قامت هيئات سياسية واعلامية مهمتها الثابتة « التحضير النفسي » لمثل هذه الاجواء . والى جانب ذلك ، التدريب والتعبئة ونشر الاحقاد ، الطائفية والعنصرية ، وصولاً الى فك اللحمة المتجسدة في مناطق الضاحية الشرقية والمتن الشمالي بين الفقراء من كل الطوائف ومن كل الجنسيات العربية ، ووصولاً ، أيضاً ، الى فك اللحمة بين مجموع الوطنيين اللبنانيين في دعم القضية الفلسطينية والحريات الشعبية وعروبة لبنان . وفي الحالتين ، فهي محاولة « لاعادة تفكيك » القوى والطبقات المؤهلة لحل الازمة البنيوية للنظام اللبناني حلاً جذرياً ، الى هذه الدرجة أو تلك ، بمعنى انها هي المؤهلة لضرب الحلقتين الرئيسيتين اللتين تتسببان في التجديد الدائم لسيطرة هذه الفئة المعادية للشعب والمعادية للعرب : الحلقة الأولى هي التبعية الاقتصادية والسياسية للامبريالية ، والثانية هي الطائفية السياسية : وكلاهما متداخلتان في اطار التركيبة التي أرادها المستعمرون القدامى والجدد ، للنظام اللبناني « الفريد » .

وفي المقابل ، يمكن القول بأن البورجوازية اللبنانية الكومبرادورية لم تفهم (أو هذا ما أظهرته في دعايتها ونشاطها الايديولوجي) المعاني الحقيقية للتحالف الوطني الشعبي الذي حصل في المناطق « الاسلامية » في مواجهة المؤامرة على الشعبين الفلسطيني واللبناني . انها لم تفهم (أو لم ترد أن تفهم) كيف ولماذا حصل هذا التمايز بين « يمين ويسار » ، اذا صح التعبير ، انطلاقاً من الموقف من القضية الفلسطينية بشكل أساسي . ولم تفهم ، بالتالي ، كيف دخلت قضية الجماهير الفلسطينية كموضوع صراع اجتماعي وسياسي ، أو بالاحرى كجزء من الصراعات القائمة أصلاً في المجتمع اللبناني منذ ما قبل ٢٣ نيسان ١٩٦٩ . ونضيف الى ذلك حقيقة أخرى حاولت ان تغمض عنها عينيها : وهي ان القوى الشعبية والسياسية والحزبية التي دعمت المقاومة الفلسطينية وقدمت ألوف الشهداء في هذا السبيل ، أصبح لها قضية لبنانية يتوقف على حلها مصير البلاد كلها وليس فقط مصير العلاقة بين الاطراف أو بينها وبين السلطة .

ونقول « اصبح لها » قضية لبنانية ، ليس للقول بأن الصراع السياسي ـ الطبقي في لبنان لم يبدأ الا على اساس الموقف من المقاومة : وانما للقول بأن هذا الصراع الذي كان دائراً منذ انتصار الرأسمالية الكومبرادورية في لبنان ، والذي كان من بين أوجهه الصراع حول طبيعة الحكم وحول العلاقات العربية والاحلاف الاستعمارية والموقف من المعركة العربية ضد الكيان الصهيوني ، هذا الصراع كانت فيه القوى الحاكمة تنجح في شل فعالية الطرف المعادي (الجماهير الشعبية المدعومة من حركة التحرر العربية) وكانت تنجح في كل مرة بتطويق ذيول الانتفاضات والانفجارات على اختلافها ، محولة النزاع الى نزاع بين كتل وزعامات طائفية لا تلبث ان تضع ميثاقاً في ما بينها ، مكملاً للميثاق الطائفي المعقود في العام ١٩٤٣ ، فيجري اقتسام المغانم وتتجدد حياة الصيغة الطائفية الحضارية ، ويعطي الفريق « الماروني » في هذا التوازن الفوقي المزيد من الامتيازات ومن القدرة على التحكم ، وذلك لقاء تنازلات معينة يعطيها للدول العربية ، أو حتى للقضية الفلسطينية ، شرط ألا تمس هذه التنازلات أي شيء أساسي ، وأن يظل الحكم قادراً على زيادة دوره في دعم المخطط الامبريالي ضد الشعوب العربية .

هذه « اللعبة » من التوازن لم تعد قوى النظام قادرة على تكرارها بالسهولة نفسها ؛ فقد انكشفت انكشافاً كاملاً في ضوء ما حصل في لبنان والمنطقة بعد قيام العمل الفدائي الفلسطيني ، وخصوصاً بعد حرب حزيران١٩٦٧ . لذا كان الاستقطاب الشعبي والسياسي ضخماً الى درجة فاجأت القوى الرجعية وجعلتها تعجل في خطواتها الانتحارية حتى تحل ازمتها على حساب وجود البلد ووحدته ، وحتى تحول الصراع ، ما أمكن ، الى صراع شبه عنصري بين لبناني وفلسطيني (وهو النهج الذي سلكته الرجعية الاردنية في « ايلول الاسود ») والى نزاع طائفي (على النحو الذي حصل في ارلندا وقبرص من نزاعات تحولت الى صدام طائفي ، أو على النحو الذي يستعيد ويكرر تجارب سابقة حصلت في لبنان ولا سيما في القرن التاسع عشر) .

ولقد برزت أزمة الاعلام الانعزالي بصورة واضحة في النظر الى هذا الاستقطاب الطبقي ـ السياسي ـ الوطني لدعم المقاومة الفلسطينية . وحدث ذلك في وقت لم تعد فيه القوى الرجعية الحاكمة وغير الحاكمة قادرة على « دعم » القضية الفلسطينية والعربية بواسطة الاذاعة والتلفزيون والبيانات الوزارية المتتالية لقاء انتزاع دعم عربي فعلي لامتيازاتها ، ولنشاطها الهادف الى تقليص العمل الفدائي ومحاصرة الوجود الوطني اللبناني ـ الفلسطيني . لم تعد تنفع بيانات رؤساء الجمهورية اللبنانية « والدبلوماسية اللبنانية في العالم » ، ولا سائر الهيئات السياسية والاعلامية ، في اقناع الرأي العام العربي بأن لبنان الرسمي يؤيد القضية الفلسطينية ولكنه لا يحتمل وجود العمل الفلسطيني المسلح على أرضه ، أو بأن على العرب ان يعملوا « لمنع تدخل » الفلسطينيين في الشؤون اللبنانية الداخلية (مع العلم بأن البورجوازية اللبنانية تدخلت ، منذ عام ١٩٤٨ ، في شؤون الفلسطينيين ، من خلال انظمتها وأجهزة قمعها « وجزمة » الشرطي على رقاب اهالي المخيمات ، كما تدخلت في شؤونهم عندما قامت بتشغيل عشرات الآلوف منهم في المرافق والمصانع والحقول ، بأبخس الأجور وبدون اية ضمانات ومع ما يلزم من الاهانات الدائمة ، وتدخلت مرة ثالثة عندما ذبحت هؤلاء العمال والكادحين الذين شيدوا لها قصورها ومراكز بذخها) .

هذه الحقائق كلها أدركها الرأي العام العربي ، ولو بصورة تدريجية . وان لم تكن الحكومات العربية قد حولت هذا الادراك ، في غالب الأحيان ، الى دعم حقيقي للشعبين الفلسطيني واللبناني والى مساندة عسكرية ومالية وانمائية للجنوب اللبناني .

وقليلون جداً ظلوا يصغون الى القيادات اليمينية (التي كانت بشكل أساسي وراء سياسة قمع الفلسطينيين واستغلالهم ، منذ سنة ١٩٤٨) وهي تعلن في أوقات معينة انها مع القضية الفلسطينية ، ومع المقاومة الفلسطينية ولكن ضد المخربين اليساريين وضد خطر سيطرة الاكثرية الاسلامية . وتعود فتعلن ، هي نفسها ، انها ليست ضد الحوار بين اللبنانيين وأحزابهم وزعاماتهم وانما على شرط ان يوافقوا على التخلص من الغرباء الفلسطينيين وعدوانهم على لبنان .

وها هو الشيخ بيار الجميل نفسه يعلن ، في نيسان ١٩٧٠ ، أن « الصراع كان ، منذ البداية ، بيننا وبين ايديولوجيات لا يهمها من القضية الفلسطينية الا كونها موضوعاً يصلح للاثارة والتحريض . وأنا واثق ان خمسة وثمانين في المئة على الأقل من الرأي العام الفلسطيني يفهم موقفنا ويحاول مخلصاً التصرف على هذا الأساس[١٥] ... » . ويضيف أن « حركة المقاومة الفلسطينية نفسها تنقسم بين فئة وطنية تصرف جهدها كله ، وتفكيرها كله ، على القضية الوطنية الفلسطينية ، من جهة ، وبين فئة أخرى تريدها معركة بين ايديولوجيات ... » .

ويصل رئيس الكتائب الى القول بأن « المعركة بيننا وبين أعداء الديمقراطية اللبنانية وهذا هو نطاقها ، وكل محاولة لتوريط المقاومة الفلسطينية في هذه المعركة هي من صنع أعداء النظام اللبناني المتاجرين بالقضية الفلسطينية . على كل حال ، وأقولها للمرة الواحدة بعد المئة ، كان اتفاق القاهرة وكانت الحكومة التي تحكم اليوم بنظرنا ونظر اللبنانيين جميعاً ، واسطة الى السلام والامان والاستقرار . من اجل هذه الاهداف الثلاثة قبل اللبنانيون بهذا الاتفاق وهذه الحكومة . وأعلنها الآن بصراحة وبكامل الشعور بالمسؤولية : اذا بقي المواطن اللبناني ، في ظل اتفاق القاهرة والحكومة القائمة ، خائفاً على حريته ومصيره ، واذا لم يؤمن « الاتفاق » و « الحكومة » لهذا المواطن حرية تنقله ، وسلامة بيته وعياله ، فلا يلومن أحد هذا المواطن ان لجأ الى السلاح دفاعاً عن نفسه وعن حريته ووجوده بالذات ... » .

ثم ينتقل الجميل ، في التصريح نفسه ، من « لعبة » حماية النظام وتنقلات المواطن وحريته الى بيت القصيد : فيهدّد بأنه « لن نتأخر أبداً عن خوضها معركة حياة أو موت ، وعلى أساس اننا نفضل الموت ألف مرة على حياة مثل التي نعيشها الآن . وان كان اعداء لبنان والديمقراطية اللبنانية يتصوّرون ، وهم يتكئون على قوى خارجية ، بأننا وحدنا في النزال ، فهم في وهم وضلال ، فنحن حتى الآن نحاول تدبر الأمور بامكاناتنا ، ولكن ، متى فرض علينا الخيار بين الذل وأية طريقة أخرى ، فسنلجأ حتماً الى هذه الطريقة الاخرى ... » .

هذا « التسلسل » في منطق التصريح المذكور ، من الكلام عن الديمقراطية اللبنانية

والحرص على المقاومة الفلسطينية والثمانين بالمئة من الراي العام الفلسطيني ، الى التهديد المبطن باستدرار التدخلات الامبريالية والصهيونية (منذ نيسان ١٩٧٠) ، يشكل أسلوباً مبتكراً في الضغط السياسي والنفسي ، من غير ان يشكل تراجعاً صريحاً عن تصريحات بيار الجميل السابقة ، التي يؤيد فيها القضية الفلسطينية كقضية « فداء مقدس » . الّا ان هذا المنطق الشكلي يعود فيخون نفسه عندما يعلن رئيس الكتائب نفسه ، في اكثر من مناسبة ، أن المسألة ليست مسألة صراع بين النظام واعدائه وليست مسألة اقتتال بين اللبنانيين ، ولا مسألة ايديولوجيات ، وانما المشكلة كل المشكلة هي في الوجود الفلسطيني بالذات مهما كانت تصرفات الفلسطينيين وسياستهم ، وان كل شيء يصبح سهلاً وقابلاً للحل اذا حدّد جميع اللبنانيين مفهوم « ولائهم للبنان دون أي ولاء آخر » .

وبيار الجميل نفسه يقول ، في تصريح له في ٢٦ أيلول سنة ١٩٦٩ ٠ ان الخلاف مستحكم أصلاً بين « فئتين من اللبنانيين » بالنسبة الى كلمات مثل الاستقلال ، والسيادة ، والتعاون ، والوحدة ، وسواها ، خصوصاً « لدى تطبيق هذه المفاهيم على علاقة لبنان بالدول والقضايا العربية ، كقضية الفدائيين مثلا » . وفي هذا التصريح اعتراف بأن وجود العمل الفدائي لم يكن سوى العنصر الكاشف لتناقضات موجودة أصلاً . وفي التصريح نفسه يدعو رئيس الكتائب الى اجراء بعض الاصلاحات في النظام ، والى التخفيف من استغلال مؤسسات الحكم للنهب وللمكاسب الشخصية ، وذلك لان ثورة الطلاب واعداء النظام والفئات « المخربة » ، تكاد تتصاعد لتقضي على انجازات النظام الممتاز والفريد ؛ ذلك انه « لا نكاد نشعل مصباحاً حتى يخنقوه ويحطموه ، أو نبني جسراً حتى ينسفوه ، أو نرفع بناء حتى يدكّوا أساساته ... »(١٦) .

أما الكتائبي نقولا نصر ، فيطرح حلولاً للازمة اللبنانية على الصعد المحلية والخارجية ، ومنها ، بالنسبة الى الحلول الآنية العاجلة « ان تحصر مهمة قوة الردع العربية في وقف القتال وفرض الأمن ، ولا صلاحية لها للبحث بأي موضوع آخر له علاقة بشؤون لبنان الداخلية ، من سياسية وغيرها . وان تقوم بعد ذلك بتجريد غير اللبنانيين كلياً من السلاح ، ومراقبة الحدود ومساعدة رئيس البلاد على تطهير الأرض اللبنانية من الغرباء ومنع كل أجنبي يبقي على أرض لبنان من القيام باي نشاط سياسي ومن التدخل في أي شأن لبناني » .

وهو يرى ، في ما خص الفلسطينيين أن « لبنان الشرعي مدعو الى اتخاذ المواقف الحاسمة التالية : اعتبار اتفاقية القاهرة ملغية حكماً ، بعد أن نقضها الفلسطينيون عبر أحداث ١٩٧٣ و ١٩٧٥ و١٩٧٦ ؛تجريد الفلسطينيين والمخيمات الفلسطينية كلياً من السلاح ؛ تجميد جميع العمليات الفدائية عبر الحدود اللبنانية ، كما هو حاصل حالياً على حدود الدول العربية الاخرى مع أسرائيل ؛ ثم مباشرة البحث الجدي مع جميع الحكومات العربية من اجل توزيع الفلسطينيين بالعدل على دول الجامعة العربية العشرين ، قياساً على عدد سكان كل بلد عربي ومساحته وطاقاته المادية -- والسياسية ؛ المباشرة الفورية بطرد جميع الأجانب والفلسطينيين الذين أتوا الى لبنان للمشاركة في الحرب السياسية والعسكرية ، واتخاذ التدابير السريعة لمنع النشاط السياسي الاجنبي على أرض لبنان ، الصادر عن افراد أو مؤسسات (بعض السفارات العربية ... »(١٧) .

ويطرح الكاتب ، بالنسبة الى المرحلة الانتقالية أيضاً ، ان يتولى الرئيس سركيس بمفرده قيادة المرحلة ، وان يكون الحكم « برأس واحد لا رأسين » . ويضيف : « في المرحلة الانتقالية ، التي تسبق الاتفاق النهائي بين اللبنانيين على أسس لبنان الجديد ، من العبث مجرد التفكير باعادة ترميم أو بناء المؤسسات الرسمية بصورة نهائية . بل يجب الاكتفاء بالاصلاحات التي تمكن الادارات العامة من استئناف أعمالها الضرورية ، والأسباب الداعية الى هكذا تدابير معروفة ولا تحتاج الى طويل شرح ! »(١٨) .

وبعد هذا النداء المبطن الى مواصلة تدمير البلاد الى ما لا نهاية ، يصل الكاتب الى ما يصفه بـ (الحل الجذري » (اذ أن كل ما تقدم هو حلول « تمهيدية ») فيطرح ما يلي ، في البند الأول من الحل : « ١ ـ البت النهائي بهوية لبنان الجديدة ، كوطن . ويجري ذلك عبر مؤتمر وطني ، يشترك فيه القادة اللبنانيون ، على اختلاف ميولهم السياسية ، باستثناء الأشخاص المعروفين جيداً واحداً واحداً ، الذين وقفوا مع الفلسطينيين ضد فريق من اللبنانيين ، واستعانوا ، في حربهم هذه ، بغريب المال والسلاح والرجال ! ويجب ان تبحث هوية لبنان من زاوية محورية واحدة : امّا استقلال حقيقي تام عن المحيط العربي والغربي معاً ، بحيث يفك مسلمو لبنان نهائياً وفعلياً ارتباطهم المصلحي والتكتيكي مع الفلسطينيين والعرب ، بعد ان فك المسيحيون ارتباطهم بالغرب ، ولا نسمع بعد الآن ان « حركة وطنية لبنانية » تتلاحم مع « ثورة فلسطينية » أو اية جهة غير لبنانية ...وامّا طلاق وتقسيم ! » ثم يدعو ، في البند الثاني ، الى دولة علمانية فدرالية تضمن حرية واستقلالية كل من « الفئات الحضارية » ، وهذا « في حال حصول مؤشرات توحي بثقة المسيحيين(١٩) » .

الحل الانعزالي الجذري ... والزعامات الطائفية

وهذا يشكل حلاً متكاملاً للأزمة تقترحه الكتائب . وللوصول الى هذا « الحل » لا بد من الاجهاز على لبنان كله ، ولا بد من الاقتداء بتجربة نيرون بعد الاقتداء بتجربة هتلر وموسوليني . ولا بد من ان تكون الدعاية الداخلية والخارجية في هذا الاتجاه بالذات . ويذكر اللبنانيون في فرنسا كيف أن طلاباً ورجال مخابرات قاموا في اكثر من مناسبة ، ولا سيما في تشرين الثاني من العام ١٩٧٥ ، بتوزيع مناشير في باريس تدعو الى « اغاثة لبنان » ولكن على الوجه الآتي : « فرنسا تتضامن » ، « انقذوا لبنان من جحافل المرتزقة والمخربين الأجانب » ، « ٦٠٠٠ قتيل ، ٢٠٠٠ مشوه ، ٢٠٠٠٠ جريح ، هذا يكفي ! » ، « لننقذ لبنان ، البلد الناطق بالفرنسية ، الذي هو صديق فرنسا التقليدي ! » .

وفي هذا الوقت كان المشروع الانعزالي ـ الصهيوني ينطلق بمزيد من الشراسة ويحصد المزيد من القتلى والجرحى والمشوهين ، ويحصد حتى الصداقة التقليدية والتاريخية مع فرنسا كلما حصل بعض التناقض بين النظرة الفرنسية الرسمية الى أحداث لبنان وبين المشروع الانتحاري الانعزالي . فتقوم قيامة الجبهة الانعزالية على الوزير الفرنسي لوي دي غيرنغو وتشن وسائل الاعلام الشمعونية والكتائبية حملة عنيفة بحجة أن الوزير الفرنسي يريد تدمير المسيحيين !

وما تتوقف عنده التصريحات الانعزالية « الرسمية » والصحافة العلنية التابعة لاحزاب « الجبهة اللبنانية » ، تعود فتكمله وتصعده الصحف والمنشورات غير المرخصة و « غير الرسمية » التي تصدرها هذه الأحزاب أو بعض التنظيمات الصغيرة المقربة منها ؛ وفي هذه المنشورات التي لاقت رواجاً كبيراً في مناطق السيطرة الانعزالية اثناء الحرب الأهلية ، كلام صريح يكشف عن كل جوانب المشروع السياسي والعسكري الذي تعمل لأجله « الجبهة اللبنانية » ، وكلام صريح في الدعوة الى الالتحاق باسرائيل والى التنسيق الكامل معها والاعتراف الرسمي بها ، واشادة دائمة بسعد حداد وترشيحه لرئاسة الجمهورية اللبنانية .

نفتح احدى هذه الصحف المحلية ، فنجد عنواناً على ثمانية أعمدة هو : « ٢٦ دولة ضالعة بحرب الجنوب » ؛ وعنواناً آخر :« أرمن لبنان اين انتم ؟ » (مع دعوة الى معاقبة الطائفة الأرمنية وأحزابها وجماهيرها لأنها خانت لبنان ولم تقاتل الغرباء الفلسطينيين والسوريين والغزو الاسلامي واليساري ، وهي الفكرة التي طرحها السيد دوري شمعون في مجلة « لا ريفودي ليبان » وذلك اثناء العمليات الكتائبية والشمعونية ضد الأرمن في سنة ١٩٧٩) ؛ ونقرأ عنواناً آخر على كل صفحة ، مرفقا بخريطة ، هو . « حدود التقسيم والتوطين لقد اصبح المشروع جاهزاً وبدأ النسخ والطبع وتحميض الخرائط » . وعلى الصفحة الثالثة من العدد : سعد حداد يحرر الجنوب والبقاع ويدخل الشام لتطويق الخط الدفاعي السوري » (٢٠) .

وفي عدد آخر من النشرة « العسكرية » الكتائبية نفسها ، نقرأ افتتاحية تحت عنوان « كتاب مفتوح الى العميد » ، وفيه يكيل الكاتب الشتائم ضد زعيم حزب الكتلة الوطنية العميد ريمون اده ، لأنه لا يوافق على الحرب التي يخوضها كميل شمعون وبيار الجميل . وتقول الافتتاحية :«انت ، ياحضرة العميد ، من القلة ـ العبقرية وان تكن مكتنزة في احدى الشقق الباريسية الحالمة ، ونحن .. نحن « محشورون » في رحاب بيروت القاتمة .. يتآكل طموحنا الانساني حقد وقهر ... » .

ويضيف :« نحن ، ياحضرة العميد ، نريد الانتقام .. نطلب الثأر .. نستمرىء الدم ، نفجر الظلم على الظالمين والشهود على المظالم .. لم يعد في قاموسنا تعريف للحق الاّ ما يلي : الحق قوة والقوةحق » . ثم : « ولست وحدك من يلهب عواطفنا الداكنة ، بل مثلك كل من يحيط بنا ممنّ يقذفون حمم براكينهم فعلاً وقولاً » (٢١) .

ونشرت جريدة اخرى ، باللغة الفرنسية ، صادرة عن « منظمة دعم الجيش » ، مقالاً طويلاً بعنوان « الشرك الذي وقع فيه الفلسطينيون » ، يتناول كاتبه كفاح اللبنانيين التاريخي المقدس ضد الغرباء ، شاكراً الله لأن اللبنانيين ، الذين يتشوقون طوال التاريخ الحديث لخوض مثل هذه الحرب من جديد ، قد وجدوا سبباً لخوضها . انها ، يا للعظمة ، حرب السيادة من جديد ! و« ان لبنان خاض هذه الحرب بذكاء منقطع النظير . لقد عرف دائماً كيف يعبىء صيغته الطائفية ويستخدمها لصالح حربه المقدسة . فقام بها بواسطة مسلميه ومرات اخرى بواسطة مسيحييه .. وهذه الحرب التي تشنها الكتائب بصورة خاصة ، والمسيحيون بصورة عامة ، انما تجري باسم اللبنانيين جميعاً ، من مسلمين ومسيحيين .. وكأنما هناك اتفاق ضمني بين الطائفتين لمواصلة هذه الحرب حتى النهاية ، وصولاً الى استعادة السيادة التي ضاعت بفعل فشل السياسيين ، من مسيحيين ومسلمين ، في صيانتها ... » . وتتابع الجريدة هذا

المنطق ، الذي يكشف الكثير من خلفيات الحرب ومن دور« جيش الطائفية اللبنانية » في خوضها ، فتقول انه كان ثمة دائماً « اتفاق حول الأدوار » ، عبر التاريخ ، بين الطائفتين .. واذا بالمسيحيين يحرضون المسلمين على الثورة والعصيان حيناً ، والعكس صحيح حيناً آخر ، وبحسب الظروف .. فتصان السيادة ضد الغرباء (٢٢) .

وتضع « مجلة » صادرة في سد البوشرية في ساحل المتن الشمالي غلافاً مخصصاً لاطماع الفلسطينيين تحت عنوان« عين اسرائيل أم عين الفدائيين على الجنوب ؟ » . وتكتب بمناسبة عيد الاستقلال، ٢٢ تشرين الثاني، في سنة ١٩٧٦، رثاء للبنان الصيغة التي دمرها العرب، فتقول« ثلاث وثلاثون سنة .. كانت كافية لاغتيالك بكل وقاحة .. ولدت سنة ١٩٤٣ منهياً بولادتك عهد الانتداب الذي كان أساساً لحماية الاقليات من تعسف الاكثريات في هذه البقعة الفريدة من الشرق . انتصرت الاكثرية لك .. مرحبة بالمغامرة .. وأيدت الساعين اليك ، الناقمين على الانتداب .. بل الجامحين » ثم : « ألبسوك كوفية وعباءة وقالوا عنك انك ابن العروبة ، بدافع من التعصب والتحدي .. غير واعين الى أن العروبة تخلف ورجعية لا تقدم ولا سمو ولا ارتقاء .. » (٢٣) .

وفي الحقيقة فان المنطق الانعزالي« الصميم »،. الذي يعبر عن نفسه بصراحة دونما مراعاة للظروف المؤقتة أو للحساسيات والصداقات ، انما نجده في هذه النشرات الصغيرة بالذات ، التي تكتفي ، بالنظر الى ضيق المجال ، بهذه الامثلة منها . وهو يصل في العديد من النشرات كما في العديد من المنابر والنشاطات المعدة للتعبئة العسكرية والنفسية ، الى هذه الدرجة من الاعلان الواضح ان الانتداب الفرنسي البائد هو حامي الاقليات (المسيحية) من تعسف الاكثريات (المسلمين والعرب) . كما تطلق نداءات واضحة الى الانتقام والحقد ومطاردة جميع الاغراب .

وهذا ليس بالمستغرب ، ما دام ثمة رهباناً وكهنة من المنتمين الى الاحزاب اليمينية الفاشية أو الى الرهبانية المارونية التي يرئسها شربل القسيس ، قد حولوا صلواتهم العادية الى دعوات من مثل« على كل لبناني ان يقتل فلسطينياً » ، وما دام ان أسقفاً يقف في المقاتلين ، على حد تعبير جريدة كميل شمعون« صوت النمور » ، ويقول لهم « ان كل من يقتل فلسطينياً أعطيه براءة دخول الى السماء » .

وليس بمستغرب أيضاً ان يعلن سعيد عقل ، عضو « الجبهة اللبنانية » السابق ، الذي يشكل الموجه الفكري لمنظمة« حراس الأرز » ، ان « السبب الاول والأخير لهذه الحرب هو طموح اللاجيء الفلسطيني الى حمى لبنان ، بأن يستبدل وضعه اللجوئي بان يصبح صاحب البيت أو على الأقل شريكا لصاحب البيت ». وان يضيف: « اكيد ان اللاجيء الفلسطيني كان يعرف قوة جيش لبنان وان هذا الجيش يمكنه الاجهاز على الفلسطينيين الموجودين في لبنان في مدى ساعات .. ولما كان الفلسطينيون يعرفون ذلك عمدوا الى شراء من اشتروا من السياسيين اللبنانيين ليغطي هؤلاء السياسيون هوية حربهم فيرددوا انها ليست حرباً بين لبنان وأغراب هم « اللاجئون » بالذات وانما هي حرب بن لبنانيين ولبنانيين ... » (٢٤) .

لكن المستغرب ، بعد كل هذه الدعوات العنصرية والطائفية والانتقامية ، ان يتولى قادة

« الجبهة اللبنانية » الدعوة الى حوار مع المسلمين ، وان يحددوا ، بقرار من الجبهة ، من هو الفريق أو الجهة القادرة على النطق باسم الجناح « الاسلامي » ، وان يفرضوا عليها ، سلفاً ، القبول بحلول كالتي يعرضها كتاب« حرب لبنان ومداها » المذكور أعلاه .. وذلك في الوقت الذي كان السيد كميل شمعون ، لدى اشتراكه في الحكومة سنة ١٩٧٥ وحتى بعد خروجه من الحكم ، يعمل لتجنيس و « مورنة » ألوف من الغرباء والمهاجرين وابناء الاقليات القليلة العدد . طارحاً الشعار الذي لا تزال تركز عليه الاحزاب الانعزالية والرهبانيات والكسليك ، وهو اقامة سيطرة « مارونية » كاملة واقامة حكم فاشي على كل لبنان بالتعاون مع اسرائيل ، بعد طرد الفلسطينيين والسوريين وجميع المسلمين الذين لا يوافقون على المشروع .

واذا كنا قد اكتفينا باعطاء لوحة عن الدعاية الانعزالية « في الداخل » ، أي على صعيد نشاط القيادة الانعزالية وابرز اتجاهات عملها الاعلامي ، فانه لا بد من القول بأن اعلام جماعة سعد حداد وجماعة اسرائيل في الجنوب ، الذي يشكل جزءاً أساسياً من المعركة التي تخوضها « الجبهة اللبنانية » على كل المستويات ، انما يحتاج الى دراسة خاصة . وكذلك فيما يتعلق بالاتجاهات المختلفة ضمن الاحزاب والهيئات الانعزالية ، و « تشريح » مسألة العلاقة التناقضية بين « الصيغة اللبنانية » والقضية الفلسطينية ارتباطاً مع دور المسلمين « والشارع الوطني » اللبناني ومع امكانيات الحوار السياسي على الساحة اللبنانية .

---

(١) النص الكامل للكتاب في بيار الجميل ، « **لبنان واقع ومرتجى** » ، منشورات الكتائب اللبنانية ، الكتاب الاول ١٩٧٠ ، ص ١٠٩ ـ ١٢٠ .

(٢) من المحفوظات الشخصية لكاتب البحث

(٣) بيروت ، جامعة الروح القدس ـ الكسليك ، *Note explicative sur la situation au liban, 5* .

(٤) «**العمل**» ، بيروت ، ١٩٧٥/٣/٢٦ .

(٥) نصه كاملاً في المحفوظات الشخصية لكاتب البحث

(٦) **المصدر نفسه** .

(٧) «**صوت النمور**» ، بيروت ، ١٩٧٧/٤/٩ ، مقال بقلم اسكندر معلوف

(٨) «**الدستور**» ، لندن ، ١٩٧٧/٤/٢٥ .

(٩) **المصدر نفسه**

(١٠) «**العمل**» ، ١٩٧٧/٥/١٢

(١١) **المصدر نفسه** .

(١٢) « **العمل** » ، ١٩٨٠/٣/١٢ .

(١٣) لمزيد من التفاصيل انظر ، مهدي عامل ، « **النظرية والممارسة السياسية ـ بحث في أسباب الحرب الاهلية في لبنان** » ، بيروت ، دار الفارابي ، ١٩٧٩ .

(١٤) « **القضية اللبنانية** ، **رقم ١٧ دراسة تحليلية لموقف المسلمين اللبنانيين من الحرب اللبنانية ـ الفلسطينية منذ نيسان ١٩٧٥** » بيروت ، منشورات الكسليك ١٩٧٦ ، ص ٧ .

(١٥) «**العمل**» ، ١٩٧٠/٤/١٤

(١٦) « لبنان واقع ومرتجى » ، « **مصدر سبق ذكره** ، ص ١٢٨ ـ ١٢٩ و ٢٠٠ ـ ٢٠٨

(١٧) نقولا نصر ، « **حرب لبنان ومداها** » ، بيروت ، دار العمل ، ١٩٧٧

(١٨) **المصدر نفسه** ، ص ٢٤٣

(١٩) **المصدر نفسه** ، ص ٢٤٤ .

(٢٠) « **الجبهة** » (نشرة أسبوعية يصدرها المجلس الحربي لحزب الكتائب) ، العدد الثاني ، ١٩٧٨/٩/١١

(٢١) **المصدر نفسه**» ، ١٩٧٨/١١/٢٠

(٢٢) « **ماباتري** » (**وطني**) نشرة أسبوعية اصدرتها « منظمة دعم الجيش اللبناني » في عام ١٩٧٥ ـ العدد الرابع . (وقد صدرت ايضاً باللغة العربية تحت اسم « وطني ») .

(٢٣) « **الصيحة** » ، (مجلة اسبوعية) الاثنين

٢٩/١١/١٩٧٦ ، العدد الخامس ، ص ٢٠ ـ ٢١ .

(٢٤) حديث صحافي لسعيد عقل في ٥ ايار ١٩٧٧ ، أورده تقرير لمنظمة التحرير الفلسطينية ـ جهاز امن الثورة الموحد ـ قسم المعلومات ـ بعنوان « **الحملة على الشعب الفلسطيني في تصريحات واعلام الجبهة اللبنانية بعد مؤتمر الرياض والقاهرة** » ، ص ١٢٥ ـ ١٢٨ ، عن « **الوطن** » ٥/٥/١٩٧٠ .

نهى نادرس

السياسة الخارجية الأميركية بين التدخل العسكري والهيمنة الاقتصادية

مقدمة

يعتبر منطق استخدام القوة العسكرية ، أوما يسميه البعض « سياسة العصا الغليظة » ، ومنطق استخدام القوة الاقتصادية ، أو « دبلوماسية الدولار » ، من العوامل الاساسية التي حددت طبيعة السياسة الخارجية الاميركية منذ نشوئها . وقد اتضح ذلك من خلال مرور الولايات المتحدة بفترات امتنعت فيها عن استخدام القوة العسكرية على نطاق واسع ، وركزت فيها على العمل الاقتصادي خارج حدودها ، بينما شددت ، في فترات أخرى ، على العمل العسكري بالإضافة الى « دبلوماسية الدولار » .

وبالإمكان ملاحظة ان تاريخ الولايات المتحدة في القرن العشرين ، يمثل امتدادا لثلاثمئة عام من التدخل المتواصل في شؤون الاخرين ، اي منذ ابتدأ غزو المتوطنين البيض للمناطق الاميركية . وقد مورس هذا التدخل بأساليب متنوعة : عسكرية ، خفية ، تبشيرية ، اقتصادية ، وقد مر ، حتى الان ، بأربع مراحل متمايزة [1] ، كما سنوضح فيما بعد . وربما يشكل مبدأ كارتر ، الذي يكثر الحديث عنه الان ، بداية مرحلة جديدة .ويتمثل الفرق الاساسي بين مرحلة وأخرى في استخدام كل منها لاساليب مختلفة للتوصل الى أهداف الولايات المتحدة التوسعية الثابتة . ففي بعض المراحل اكتفت المؤسسة الحاكمة بأسلوب التوسع الاقتصادي ، بينما دمجت في مراحل أخرى بين الاسلوبين لفرض هيمنتها أو الحفاظ عليها .

والمراحل التي مرت بها السياسة الخارجيه الاميركية في القرن العشرين ، هي التالية :

أ ـ **المرحلة الاولى**: امتدت من أوائل القرن الحالي حتى نهاية الحرب العالمية الاولى ، وتميزت بالتدخلات العسكرية الاميركية المكثفة في المناطق المجاورة ، خصوصاً في اميركا اللاتينية . وقد اعيد العمل بـ « مبدأ مونرو » الذي اعلنه الرئيس مونرو في عام ١٨٢٣ ، وكان يعبر في اول الامر عن محاولة اميركية لمنع التدخلات الاوروبية في شؤون اميركا اللاتينية . وقد طبق هذا المبدأ كل من الرئيسين تيودور روزفلت (١٩٠٤ ـ ١٩٠٨) وودرو ويلسون (١٩١٢ ـ

١٩٢٢) . ففي عام ١٩٠٤ استولت الولايات المتحدة على أراضي غواتيمالا ، ثم سيطرت شركة نورثرن ريلواي (Northern Railway) ، في عام ١٩٠٥ ، على السكك الحديد في كوستاريكا . واحتلت الولايات المتحدة كوبا عسكريا من عام ١٩٠٦ الى عام ١٩٠٩ (٢) . وقد برر اليهو روت (Elihu Root) . الذي كان يعمل في وزارة الخارجية في ذلك الوقت ، التدخل العسكري الاميركي على اساس انه يتم « في كل مرة يتعرض فيها الرأسمال الاميركي الموظف في هذه البلدان للخطر»(٣) . واستكمل ويلسون عملية التدخلات العسكرية في اميركا اللاتينية التي شملت المكسيك ونيكاراغوا والدومينيك وهايتي وكوبا وكوستاريكا وهندوراس وغواتيمالا وبنما . وكان ويلسون وبعض الواقعيين (Realists) يبررون الاسلوب العسكري بأنه « يسرع من سير عجلة المدنية الغربية » (٤) .

ب ـ **المرحلة الثانية** : امتدت من أوائل العشرينات حتى بدء الحرب العالمية الثانية ، ويعرفها بعض المؤرخين بفترة العهد الجديد (The new Era) . وقد توصلت الولايات المتحدة خلالها الى بناء شبكة ضخمة من العلاقات الاقتصادية مع القوى الاوروبية ، وذلك من خلال المعونات الإقتصادية والعلاقات التجارية . وأصبح انتعاش الولايات المتحدة في هذه الفترة معتمدا على الترتيبات الإقتصادية وعلى إزدهار قطاع البنوك بشكل خاص ، وقيامه بالاعمال خارج مراقبة الكونغرس والادارة الاميركية في بعض الاحيان (٥) .

وقد ازدادت الاستثمارات الاميركية في الخارج من ٣٤٨١ مليون دولار عام ١٩١٤ ، إلى ٩٠٩٠ مليون دولار عام ١٩٢٤ . وبسبب الحرب العالمية الاولى تضاعفت الصادرات الاميركية ثلاث مرات بين عام ١٩١٤ وعام ١٩٢٠ : أي من ٢٣٢٩ مليون دولار الى ٨٠٨٠ مليون دولار (٦) .

ولكن هذا النظام الإقتصادي بدأ ينهار في عام ١٩٢٩ ، أثر الازمة التي سيطرت على الاقتصاد الرأسمالي آنذاك . وكانت الازمة الإقتصادية قد اصبحت واضحة المعالم في عام ١٩٣٢ ، حيث انخفضت قيمة الاوراق المالية بمعدل ٨٣ ٪ ، وانخفض الانتاج بمعدل ٤٠ ٪ ، والاجور بمعدل ٤٠ ٪ ، وأرباح الاسهم بمعدل ٥٧ ٪ ، ووصل عدد العاطلين عن العمل الى ثلاثة عشر مليوناً (٧) . ثم انتعش الإقتصاد الاميركي نسبيا من خلال « إجراءات العهد الجديد (New Deal Measures) التي تبناها الرئيس فرانكلين روزفلت في عام ١٩٣٣ . وتمثلت هذه الإجراءات في اخضاع المصارف لمراقبة فيدرالية ، والغاء تحويل العملة الورقية الى ذهب أو فضة ، وتوجيه المساعدات إلى القطاع الزراعي ، وتطوير برامج كبرى في الاشغال العامة التي اتاحت فرص العمل للعاطلين . وادت هذه التدابير الى خفض عدد العاطلين عن العمل من نحو ثلاثة عشر مليوناً إلى تسعة ملايين (٨) . ولكن ، في الوقت الذي اندلعت فيه الحرب العالمية الثانية في أوروبا ، كانت الولايات المتحدة ما زالت تعاني أزمتها الاقتصادية . وكانت نسبة البطالة في عام ١٩٤٠ قد شملت ١٥ ٪ من مجمل السكان العاملين . أما التجارة الخارجية ، التي سبق ان انحدرت إلى مستوى ضعيف ، فكانت قد ارتفعت ببطء لتصل في عام ١٩٣٩ إلى ما كانت عليه في سنة ١٩٣٠ حين بدأت الازمة الاقتصادية في الولايات المتحدة (٩) .

ولم تغن تدابير العهد الجديد الولايات المتحدة عن المشاركة في الحرب العالمية الثانية . وهناك عدة مؤشرات توضح إن هذه الحرب وحدها استطاعت ان تحل الازمة الإقتصادية التي

لحقت بالمجتمع الاميركي . فدخول الولايات المتحدة في الحرب العالمية الثانية أدى الى ازدهار اقتصادها الى أقصى حد : « فخمس سنوات من الحرب في أوروبا وآسيا كانت أشد فعالية من سائر التدابير الاقتصادية والمالية التي أوصت بها سياسة « العهد الجديد» ، بين عامي ١٩٣٢ ـ و١٩٣٩ » ، فازدادت الصادرات ثلاثة أضعاف ، وازدادت الواردات بنسبة ٥٠ ٪ بعد دخول الولايات المتحدة الحرب ، كما يبين الجدول التالي : (١٠) .

معدل السنوات	الصادرات	الواردات	الفائض
١٩٣٦ ـ ١٩٤٠	٣,٢٢٠	٢٤٨٢	٧٣٨
١٩٤١ ـ ١٩٤٥	١٠,٠٥١	٣٥١٤	٦٥٣٧

وقد وافق الكونغرس الاميركي ، في الفترة نفسها ، على « قانون الاعارة والتأجير » الذي دخل حيز التنفيذ في آذار ١٩٤١ . وكان هذا القانون يسمح بارسال اعتدة عسكرية للحلفاء بقيمة ٧٥٠ مليون دولار ، مما أعطى دفعاً جديدا للصناعات الحربية ، وهذا ما يوضحه الجدول التالي :

السنة	مجموع الميزانية	الدفاع (بملايين الدولارات)	النسبة المئوية
١٩٣٠	٣,٣٢٠	٧٣٤	٢٢,١
١٩٤٠	٩,٠٥٥	١,٤٩٨	١٦,٥
١٩٤٥	٩٨,٣٠٣	٨١,٢٧٧	٨٢,٧

جـ ـ **المرحلة الثالثة** : بدأت مع الحرب العالمية الثانية وامتدت حتى شملت الحرب الفيتنامية (بشكل تقريبي : من أواخر الثلاثينات الى أوائل السبعينات) . واشتدت في هذه الفترة ردود فعل السياسيين الاميركيين ضد أساليب « العهد الجديد » ، الذين قرروا ان الاسلوب الافضل لتأسيس نظام عالمي جديد ، بعد الحرب العالمية الثانية ، هو الدمج بين القوة العسكرية الاميركية المتفوقة والإمكانيات الاقتصادية الاميركية الضخمة ، لكي تتمكن الولايات المتحدة من مواجهة القوة السوفياتية .

ورأى الرئيس هاري ترومان ، في ذلك الحين ، إن الالتزامات العسكرية لـ« مبدأ ترومان » (Truman Doctrine) ، والالتزامات الاقتصادية لـ « مخطط مارشال » (The Marshall Plan) وجهان لعملة واحدة (١٢) .

وقد شهدت هذه الفترة نموا وازدهارا إقتصاديين واسعي النطاق ، خاصة في قطاع « الرأسمال المالي » (Finance Capital) (المتمركز أساساً في قطاع البنوك) والشركات المتعددة الجنسية (Multinationals) ، كما سنبين فيما بعد . ولكن بغض النظر عن ضرورة التوازن بين القوة العسكرية والإقتصادية على الصعيد النظري ، فان الواقع قد أثبت ان

« الوجه » العسكري قد سيطر على مجرى السياسة الاميركية . ويشهد على ذلك عدد التدخلات العسكرية الاميركية والتهديدات باستعمال القوة في هذه الفترة (تدخل عسكري كل ثمانية عشر شهرا في العالم الثالث و٢١٥ تهديدا باستعمال القوة) (١٣) .

وبينما تتشابه هذه الفترة مع الفترة الاولى التي شهدت توسع وتدخل الولايات المتحدة في أميركا اللاتينية ، فإنها تختلف عنها باستخدام الولايات المتحدة القوة العسكرية على الصعيد العالمي .

وقد بررت المؤسسة الحاكمة التدخل على نطاق واسع باسم « الواقعية » (Realism) التي كانت تعني استخدام القوة بشكل محدود ، وباسم تفوّق « الاخلاق الغربية » (Western Morality) . وكانت تعتبر معظم التدخلات العسكرية تدخلات دفاعية بهدف مواجهة الخطر الشيوعي . وشمل هذا التدخل « الواقعي » ، بالإضافة الى تدخلات عسكرية مباشرة ، تدخلات خفية في شؤون العالم الثالث من خلال أجهزة المخابرات الاميركية ، كما كان الحال في ايران وغواتيمالا (١٤) .

وكانت النخبة السياسية في تلك الفترة تؤمن بقدرتها على ضبط القوة العسكرية ، ولكن أثبتت التدخلات العسكرية الاميركية ، خاصة في فيتنام ، ان للقوة العسكرية منطقها الخاص ؛ وقد عبر عن ذلك أحد موظفي وزارة الدفاع عندما سئل عن امكانية الحد من التدخل الاميركي في فيتنام قائلاً . « إنه من غير الممكن الإنزلاق في برميل على شلالات نياغارا وبشكل محدود » (١٥) .

وانتهت هذه الفترة ، التي اشتد خلالها النشاط العسكري الاميركي والتي شهدت في اوائلها تطورا وازدهارا اقتصاديين ، مع انتهاء الحرب الفيتنامية والهزيمة التي واجهتها الولايات المتحدة في هذه الحرب في أوائل السبعينات .

د ـ **المرحلة الرابعة** : وقد بدأت مع الهزيمة الاميركية في فيتنام كما شهدت بداية ازمة اقتصادية حادة تواجه الإقتصاد الاميركي . وامتنعت الولايات المتحدة خلالها عن استخدام القوة العسكرية ، ونشهد نهاية هذه الفترة في الوقت الحاضر ، خصوصاً مع نجاح الثورة الإيرانية . وسنحاول ، فيما يلي ، دراسة العوامل التي حددت طبيعة هذه الفترة ثم العوامل التي أدت الى انتهائها .

١ ـ من الهزيمة الفيتنامية الى الثورة الإيرانية

منذ هزيمتها في الحرب الفيتنامية ، بدأت الولايات المتحدة تعاني مما يسميه المحللون السياسيون « عقدة الفيتنام » ، وتمثلت هذه العقدة في وجود عدة عوائق أمام قدرة الولايات المتحدة على خوض حروب في الخارج ، ونتجت بشكل أساسي عن عدم استعداد الشعب الاميركي للموافقة على خوض حروب أو تدخلات عسكرية في العالم الثالث على نمط الحرب الفيتنامية . وكانت هذه العقدة ، في رأي المؤسسة الحاكمة في الولايات المتحدة ، تمثل احدى العوائق الاساسية أمام الهيمنة الاميركية على العالم (١٦) .

وقد تجسدت هذه العقدة ، على الصعيد النفسي ، في رفض الشعب الاميركي وتخوفه من

التدخلات العسكرية ، وتجسدت ايضا ، على الصعيد السياسي والعسكري والتشريعي ، في عدة اجراءات ، منها :

١ ـ اقرار قانون « صلاحيات الحرب » (War Powers Act) الذي يعتبر عائقا تشريعيا أمام قدرة الرئيس في الولايات المتحدة على أخذ قرار القيام بحرب خارجها ، دون استشارة السلطات الاخرى (الكونغرس ومجلس الشيوخ) .

٢ ـ تشريع (هيوز راين) (Hughes Ryan) الذي يضع حدا لسرية عمليات وكالة المخابرات المركزية وأجهزة المخابرات الاخرى .

٣ ـ الغاء التجنيد الالزامي وتأسيس جيش مبني على التطوع فقط .

٤ ـ تبني « مبدأ نيكسون » (Nixon Doctrine) الذي يعني اعتماد الولايات المتحدة ، عسكريا وأمنيا ، على قوى حليفة محلية للحفاظ على المصالح الاميركية ، وكانت ايران في عهد الشاه تجسيدا عمليا لفعالية هذه النظرية (١٨) .

وقد اثرت هذه الاجراءات بشكل خاص على المؤسسة العسكرية ووكالة المخابرات المركزية وعلى ما يعرف بـ « المركب العسكري الصناعي » (Military — Industrial Complex) . فقد انخفض عدد القوات العسكرية الى حوالى ٦٠ ٪ من حجمها السابق ؛ أي من ٣,٥ ملايين عنصر عام ١٩٦٨ ، إلى حوالى مليونين عام ١٩٧٩ . كما انخفضت ميزانية الدفاع بمقدار الثلث في الفترة نفسها ، بعد أخذ التضخم المالي بعين الإعتبار ؛ مما أدى الى انخفاض حجم العقود المبرمة بين وزارة الدفاع والمصانع الحربية . أما المخابرات المركزية ، فقد تعرضت نشاطاتها لرقابة عدة لجان خاصة بمجلس الشيوخ والكونغرس ؛ مما وضع قيودا أمام نشاطها في الخارج (١٩) .

وتطابقت هذه المرحلة مع فترات حكم الرؤساء نيكسون وفورد وكارتر . ويشبه بعض المؤرخين هذه المرحلة بمرحلة « العهد الجديد » ، حيث امتنعت الولايات المتحدة عن استخدام القوة العسكرية ، وحيث إزدادت أهمية قطاع البنوك والرأسمال المتعدد الجنسية (٢٠) . كما اتسمت هذه المرحلة بمحاولة الولايات المتحدة المستمرة القضاء على التوتر الناتج عن تحولين متناقضين : الاول ، هو الإعتراض الشديد على التدخل العسكري كأسلوب فعال ؛ والثاني هو عدم تمكن الولايات المتحدة من وضع حد للازمة الاقتصادية التي تواجهها (٢١) .

ويوضح البعض ان جوهر الازمة الاقتصادية التي تعانيها الولايات المتحدة ناتج عن التداخل والتشابك بين مشكلتين اقتصاديتين تواجهان الاقتصاد الاميركي ، وهما : ١ ـ التضخم المالي الذي خرج ، منذ عام ١٩٧٠ ، عن سيطرة اية اجراءات اقتصادية أو حكومية والخاضع لتذبذبات حادة ؛ ٢ ـ الركود الاقتصادي الذي يؤدي الى بطالة متزايدة ؛ فقد ازداد معدل البطالة في الوقت الحاضر الى حد لم يسبقه مثيل ، باستثناء فترة الركود العظيم في عام ١٩٣٠ . وقد أدى التداخل بين المشكلتين الى صياغة مصطلح إقتصادي جديد مشتق عن المصطلحين الاخرين ، هو الركود التضخمي (Stagflation) (٢٢) .

وبالاضافة الى هذه المشكلة الجوهرية التي تجد الولايات المتحدة ومنظروها الإقتصاديون

صعوبة في وضع حل لها ، تواجه ارباب العمل وأصحاب الشركات الكبرى مشكلة أخرى ، هي تناقص معدل الارباح بين منتصف الستينات وأوائل السبعينات . وتنعكس الازمة الاقتصادية المتمثلة في معدل الارباح المنخفض والبطالة المتزايدة والتضخم المالي المتذبذب على الصعيد الإجتماعي ، لتخلق مشاكل أخرى (٢٣) . وقد قارن بول سويزي (Paul Sweezy) ، وهو من أبرز الإقتصاديين في الولايات المتحدة ، بين الازمة الاقتصادية الحالية وأزمة الثلاثينات ، وبين امكان اعتبار أزمة الرأسمالية الحالية إمتدادا لازمة الثلاثينات في بعض جوانبها فقط ، لان عدة عناصر جديدة دخلت عليها ، لا سيما ظاهرة الركود التضخمي (٢٤) .

وتعتبر أزمة السبعينات أكثر خطورة من أزمة الثلاثينات ؛ لانها ليست ناتجة عن انكماش إقتصادي مفاجىء ، له انعكاسات اجتماعية سريعة ، بل هي ناتجة عن تطور إقتصادي بطيء وعميق وذي نطاق واسع ، ناتج بدوره ، بالاساس ، عن ممارسات الرأسمالية الاميركية نفسها . كما يزيد من حدة الازمة ايضاً التنافس التجاري بين الولايات المتحدة وأوروبا واليابان (٢٥) . وأبرز المحاولات للقضاء على هذه الازمة ، ولإعادة الهيمنة الإقتصادية الاميركية على العالم ، وبالتالي للقضاء على التوتر الناتج عن التحولين المتناقضين آنفي الذكر ، تمثلت في المشاريع الاقتصادية الخاصة باللجنة الثلاثية (The Trilateral Commission) التي أنشأها روكفلر بمساعدة بريجنسكي في عام ١٩٧٣ ، وفي « مشروع الثمانينات » The) 1980's Project) الخاص بمجلس العلاقات الخارجية (Council For Foreign Relations) الذي بدأ الحديث عنه في عام ١٩٧٤(٢٦) . أما مجلس العلاقات الخارجية نفسه ، فقد أسس في الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الاولى من قبل مجموعة من رجال الاعمال والنفوذ في الولايات المتحدة ، وقد لعب المجلس دورا هاما في مجال السياسة الخارجية الاميركية منذ الحرب العالمية الثانية ، خصوصاً من خلال مشروع « دراسة الحرب والسلام » War and Peaces) Studies Project) ، الذي وضع خلال سنوات الحرب العالمية الثانية ، وشدد على ضرورة مشاركة الولايات المتحدة فيها ، لتضع فيما بعد نظاماً جديداً ، وقد نجح هذا المشروع في جعل الولايات المتحدة القوة العالمية الاولى التي تمارس هيمنتها على عدة أقسام من العالم ؛ أي الامبراطورية الاميركية(٢٧) .

ولم يكن « مبدأ نيكسون » ، في أول الامر ، الا احدى المحاولات للقضاء على هذا التناقض ، الذي كانت تعاني منه السياسة الاميركية كما أشرنا ، من خلال الاعتماد على سياسة بيع الاسلحة ، والتمرين العسكري ، ومساعدة جيوش الحكومات الموالية للولايات المتحدة ، وكانت ترافق هذه المحاولة عدة خطوات نحو سياسة الانفراج واقامة علاقات طبيعية مع الصين ، مع عدة محاولات للحفاظ على « الاستقرار » في العالم (٢٨) .

واستمرت ادارة كارتر في اتباع الاسلوب نفسه ، بغض النظر عن التناقض الواضح بين سياسة « حقوق الانسان » المعلنة التي كانت تدعي مبدأ عدم التعامل مع الانظمة الديكتاتورية ، و « مبدأ نيكسون » الذي كان يرتكز على تقوية هذه الانظمة الديكتاتورية والقمعية . وقد وجهت عدة انتقادات لسياسة ادارة كارتر لانها « تخلق التناقضات ، ثم تتصادم معها ، وتصبح ضحية لها » (٢٩) ، وأبرز مثال لـ « خلق » التناقضات هو رفع راية

« حقوق الانسان » في الوقت نفسه الذي تتطلب فيه المصالح الاميركية التعامل مع الانظمة القمعية . وقد قدم كارتر عدة مساعدات لترسيخ قوة بعض الانظمة التي انتهكت « حقوق الانسان » ، مثل نظام سوموزا في نيكاراغوا ، ونظام الشاه في ايران ، ونظام موبوتو في زائير ، وفي عدة أحيان من خلال مساعدات صندوق النقد الدولي .

وجاءت ثورة ايران صدمة لصانعي القرار في الولايات المتحدة ، ووضعت مبدأ نيكسون موضع الشك ، وثبتت فشل دبلوماسية مرحلة ما بعد الحرب الفيتنامية . ومعالجة كارتر المتذبذبة لاحداث ايران لم ترض أية جهة ، تقدمية أو محافظة ، في المجتمع الاميركي . ووقع كارتر ضحية للتناقض الموجود بين سياسة « عدم التدخل » وطموح الولايات المتحدة الى البقاء القوة المهيمنة على العالم اقتصاديا وعسكريا .

وعندما وصل هذا التناقض الى ذروته ، كان هناك حلان محتملان : إما اعادة النظر في الاهداف الاميركية (وهذا يعني تقلص القوة الاميركية واتباع سياسة انعزالية) واما اعادة النظر في الاسلوب (وهذا يعني الرجوع الى مرحلة الاستعداد التام للتدخل العسكري) في المناطق التي تهدد فيها مصالح الولايات المتحدة (٣٠) ؛ مما يعني انتهاء مرحلة الامتناع عن استعمال القوة التي يعرفها بعض المؤرخين بمرحلة « العهد الجديد الجديد » (The New New Era) (٣١) .

وكان من المستحيل أن تفكر المؤسسة الحاكمة في الولايات المتحدة بحل هذا التناقض من خلال إعادة النظر في اهدافها التوسعية واتباع سياسة انعزالية ، وذلك بسبب اعتماد اقتصادها على الثروات الموجودة في بلدان العالم الثالث ، مما أدى بها الى البحث عن الحل من خلال إعادة النظر في الإسلوب .

وهناك عدة مؤشرات تبين ان المؤسسة الحاكمة في الولايات المتحدة عملت ، في الفترة الاخيرة بشكل خاص ، على ازالة العوائق من أمام قدرة الولايات المتحدة على التدخل العسكري في العالم الثالث ، والتخلص نهائياً من « عقدة فيتنام » ، وذلك بعد أن فشلت في محاولاتها للقضاء على التناقض الذي كان يواجهها من خلال المشاريع الإقتصادية .

وفي عملية القضاء على العوائق أمام إمكانية الولايات المتحدة على التدخل العسكري ، تحول دور كارتر نفسه من « مبشر عالمي » كان يرفع راية حقوق الإنسان الى دور « الشرطي » أو « المراقب على الامن الجيوسياسي » (٣٢) .

ومع تحول كارتر هذا ، يمكن ملاحظة بروز إجماع جديد داخل المؤسسة الحاكمة حول ضرورة عرض العضلات الاميركية في العالم ، يعكس نفسه بالتالي على ما تسميه وسائل الإعلام الاميركية بالرأي العام أو المزاج الوطني الذي أصبح أكثر محافظة وتصلبا في مطالبته باستخدام القوة العسكرية الاميركية لحل أزمة الرهائن في إيران ، ولمواجهة قوة الاتحاد السوفياتي العسكرية .

ومن الصعب تفسير هذا التحول دون البحث في الحوار الذي كان دائراً داخل المؤسسة الاميركية الحاكمة منذ هزيمتها في فيتنام ، بين تيارات مختلفة ، في محاولة للبحث عن الحل

الافضل لازمة « القوة » الاميركية .

وسنحاول فيما يلي توضيح الخلاف الذي كان قائما بين تيارين اساسيين في السياسة الاميركية ، والمحاولات المختلفة التي قامت بها المؤسسة الحاكمة للقضاء على عقدة فيتنام ، إبتداء بالمشاريع الاقتصادية ، وترشيح كارتر للرئاسة ثم بتجاهله معظم وعوده الانتخابية (خفض ميزانية الدفاع ، خفض حجم مبيعات الاسلحة ، ألخ ..) وانتهاء بالإجراءات التي اعلن عن اتخاذها في خطابه عن « حال الاتحاد » أمام الكونغرس الاميركي بتاريخ ٢٤/١/١٩٨٠ ، تلك الاجراءات التي يعرفها البعض بـ « مبدأ كارتر » (٣٣) .

٢ ـ تياران في السياسة الاميركية

مثلما يمر تاريخ الولايات المتحدة بفترات يشتد فيها العمل العسكري وأخرى تشتد فيها فعالية دبلوماسية الدولار ، وتستغني خلالها الولايات المتحدة عن استخدام القوة العسكرية ، يستمر النقاش والصراع بين التيار الموالي لمنطق استخدام القوة العسكرية والتيار الموالي لمنطق دبلوماسية الدولار طوال كل الفترات ، داخل الادارة الحاكمة وخارجها .

ويعرف بعض المحللين التيار الذي يركز على أولوية العمل العسكري بالتيار « البروسي » الذي سنعرفه فيما يلي بالتيار « العسكري » والتيار الذي يركز على أولوية العمل في المجال الاقتصادي بالتيار « التجاري » (٣٤) .

ويتمثل التيار الذي يركز على ضرورة استخدام القوة العسكرية بالإضافة الى القوة الاقتصادية ، في المؤسسة العسكرية وشركات الاسلحة (المركب العسكري ـ الصناعي) ذات المصلحة الواضحة في التنشيط المستمر للآلة العسكرية الاميركية . أما التيار الذي يحاول أن يعيد الهيمنة الاميركية على العالم بدون استعمال القوة العسكرية ، اذا اتيح له ذلك ، فيتمثل أساسا في الشركات المتعددة الجنسية وقطاع البنوك وما يسمى بالرأسمال المالي . ويهدف التيار « التجاري » الى احتواء عدة مناطق من العالم من خلال لعبه دورا اداريا على الصعيد العالمي لتوسيع علاقاته مع العالم الثالث ، بغض النظر عن الخلافات الايديولوجية مع بعض البلدان . أما التيار العسكري ، فيشدد على اتساع اسلوب العنف في العالم ، ويطالب الولايات المتحدة باستعمال القوة العسكرية وعرض عضلاتها لتمنع دول العالم الثالث من التسبب في اختلال ميزان القوى الاقتصادي في العالم (٣٥) .

ولكن للتيارين عدة مصالح مشتركة ومتشابكة ، مما يجعل التمييز بينهما صعبا في بعض الفترات التاريخية ، ويتعايش التياران ويتكاملان في معظم الفترات ، ومن الصعب ان تصبح مصالحهما متناقضة لدرجة لا تسمح لهما بالتعايش .

ومن الواضح ان فترة الإمتناع عن استخدام القوة العسكرية التي فرضتها الهزيمة الفيتنامية على الولايات المتحدة كانت مؤهلة لان تصبح فترة صالحة لتطوير مشاريع التيار التجاري ، لانها فتحت أمامه المجال لحل أزمة الولايات المتحدة الإقتصادية من خلال مشاريعه الاقتصادية ، وهذا ما حدث فعلا في أوائل السبعينات ومنتصفها كما سنبين فيما يلي .

ولكن هناك عدة مؤشرات تبين ان التيار « العسكري » رفض منذ انتهاء الحرب الفيتنامية القبول بالهزيمة أو الاعتراف بها (٣٦) ، كما رفض التغيير الذي احدثته في المؤسسات العسكرية والسياسية ، وانه لم يكف ابداً عن محاولاته إعادة تنشيط الآلة العسكرية الى فعاليتها القصوى . وقد استخدم هذا التيار ثورة إيران والقوة العسكرية السوفياتية المتزايدة كمبررين للتعجيل في تنفيذ مشاريعه العسكرية .

وقد اشتد الصراع بين التيارين حول الاسلوب الافضل لحل التناقض الذي عانت منه الولايات المتحدة منذ هزيمتها في الحرب الفيتنامية .

وتحدث النقاشات الحادة بين التيارين عادة بمعزل عن الرأي العام الاميركي ، أي في الإجتماعات الخاصة بمدراء الشركات الاميركية الكبرى ، التي تسعى للتأثير على القرار السياسي لخدمة مصالحها ، إذ يصعب على هذه الفئات ان تفصح عن حقيقة المنطق الذي يسير هذه النقاشات ويؤثر على قرار المؤسسة الحاكمة في نهاية الامر (فمثلا من الصعب إعلام لجنة فرعية في الكونغرس ان تدخل الولايات المتحدة في أنغولا سيكون لمصلحتها لانه يؤمن الاستقرار لشركة جالف أويل التي لها مصانع في مقاطعة كابندا) . ولكن يبدو ان اشتداد الخلاف بين الفئتين في الاوساط الحاكمة في أوائل عام ١٩٧٩ ، خصوصاً بعد نجاح الثورة الإيرانية ، أدى بمجلة بيزنيس ويك (Business Week) ، التي تعبر عن مصالح اصحاب الاعمال في الولايات المتحدة ، الى إبراز طبيعة النقاش الدائر في هذه الاوساط في عدد خاص لها حول « انهيار القوة الاميركية » ، في آذار ١٩٧٩ . وقد طالب محررو المجلة باعادة تنشيط القوة العسكرية الاميركية ، واستعمالها للدفاع عن المصالح « الحيوية » الاميركية خصوصاً في منطقة الخليج (٣٧) .

ومن أبرز نقاط الخلاف بين التيارين مسألة « الخطر السوفياتي » ، خصوصاً لان المعلومات الواردة عن القوة العسكرية السوفياتية قابلة لعدة تفسيرات ، والخلاف الدائر حول طبيعة هذه القوة وحجمها واهدافها يستخدم كستار للخلاف الاعمق حول طبيعة السياسة التوسعية التي يريد كل من التيارين اتباعها (٣٨) .

وتشير المعلومات الى ان كلا الاتجاهين متفق على ان الاتحاد السوفياتي لن يغامر بتهديد المصالح الاميركية الحساسة مثل النفط ، ولكن التيار العسكري يرى ان مجرد تواجد القوات السوفياتية في بعض المناطق يعتبر عاملا مشجعا لدول العالم الثالث على ان تصبح اكثر تعنتا في تعاملها مع الغرب . وقد عبر الحوار الدائر حول اتفاقية الحد من الاسلحة النووية (سالت) عن الصراع الدائر بين الفئتين ، وكان الصراع يقتصر علنيا على بعض القضايا ، مثل حجم الاسلحة الخاصة بكل دولة وامكانية التدقيق في حقيقة حجم وقوة هذه الاسلحة ، الا أنه كان يعبر جوهريا عن الخلاف حول الاسلوب الافضل لاستمرار السيطرة الاميركية على العالم الغربي (٣٩) .

ولكل من التيارين منظرون ومدارس فكرية ، ويمكن ذكر مدرسة جورج ليسكا (George liska) (٤٠) ، في العلاقات الدولية التي يعرفها البعض بمدرسة « الاستراتيجية الكبرى من اجل استعادة الامبراطورية » (Grand Strategy for the Restoration of Empire)

كإحدى المدارس التي تنظر من أجل الهيمنة العسكرية الاميركية ، بينما يمكن اعتبار بعض المفكرين ، امثال جورج بول ، ممثلين للمدرسة التي تؤمن بدبلوماسية الدولار وهي التي يعرفها البعض بمدرسة « الانتداب الدولي » (٤١) . ويعرف البعض الاخر التيار الفكري الذي ينتمي اليه جورج بول بمدرسة « الليبرالية الدولية » أو « ما فوق القومية » ، لانها تتعدى النظرة القومية وترى ان العالم سائر نحو تعاون أكبر وتعتبر العلاقة بين العالم الثالث والعالم المصنع محورا رئيسيا للعمل . وينتمي كل من بريجنسكي وروكفلر الى هذا التيار ، وهما اللذان شكلا اللجنة الثلاثية في عام ١٩٧٣ . وقد انتقد هذا التيار دبلوماسية كيسنجر لانها أهملت العلاقة مع العالم الثالث والحلفاء التقليديين في محاولتها للتوصل الى سياسة إنفراج مع الاتحاد السوفياتي والصين (٤٢) .

وقد حدث صراع داخل مجلس العلاقات الخارجية ، الذي يعتبر من أهم المؤسسات الخاصة التي تساهم في صياغة السياسة الخارجية الاميركية ، بين المدرسة « الليبرالية الدولية » والمدرسة « الواقعية » التي ينتمي إليها كيسنجر ، والتي تنظر إلى العالم من خلال ميزان القوى السائد وتؤمن باستعمال القوة العسكرية ؛ وكان بريجنسكي يؤمن بأن هذه المدرسة الواقعية ليست مؤهلة لمواجهة عالم متغير بهذه الدرجة ، وقد سيطرت النظرة « الليبرالية الدولية » أو « اللاقومية » على أعمال المجلس في منتصف السبعينات (٤٣) .

كما انعكس الصراع الدائر بين التيارين ، العسكري والتجاري حول وجود حل للقضية الفلسطينية في إطار البحث عن الإسلوب الافضل للحفاظ على المصالح الاميركية في المنطقة ، وتعتبر دراسة مؤسسة بروكينجز (٤٤) ومقالات جورج بول (٤٥) محاولات من قبل التيار « التجاري » لايجاد حل للقضية الفلسطينية . وقد انتقد كل من التيارين ، ولاسباب مختلفة ، دبلوماسية كيسنجر « الواقعية » في الشرق الاوسط ، خصوصاً بسبب افتقارها لاستراتيجية واضحة واعتمادها المكثف على التكتيك الدبلوماسي الذي يعرفه زبيغنيو بريجنسكي بـ « البهلوانية » (٤٦) .

كما برز خلاف بين المجموعتين حول موضوع استعمال القوة العسكرية للسيطرة على منابع النفط في منطقة الخليج ، وهو موضوع سنتناوله فيما بعد .

ومن الجدير بالذكر ان الافراد الذين يمثلون التيار التجاري في فترة تاريخية معينة قد يوافقون بسهولة على الانضمام الى المنطق العسكري عندما لا تلبي أساليبهم الاقتصادية اهدافهم ، وعندما يقتنعون بأن اسلوب الحرب لا يهدد مصالحهم بل يدعمها ، كما كان عليه الحال بعد الحرب العالمية الثانية .

ولكن من الصعب ان يحدث عكس ذلك ؛ فالافراد الذين ينتمون الى وزارة الدفاع وشركات الاسلحة يتطلبون مبررا دائما لوجود مؤسساتهم وازدهارها وقليلاً ما يجدون مبررا أفضل من « خوض الحروب » .

ويختلف المحللون في تقييماتهم لمدى اهمية تأثير ثورة إيران وأزمة افغانستان على مجرى السياسة الخارجية الاميركية ؛ فالبعض منهم يعتقد أن الحدثين هما السبب الوحيد وراء التغير الطارىء على السياسة الاميركية في الوقت الحاضر ، وهذا ما تحاول المؤسسة الحاكمة في

الولايات المتحدة ايحاءه . ولكن الحقيقة هي ان الجماعات المساندة لاسلوب الحرب استغلت أزمة الرهائن الاميركية في ايران ثم أزمة افغانستان لكي تشن هجمتها الاخيرة على عقدة فيتنام ، وتؤكد للادارة الحالية ضرورة عرض العضلات الاميركية والتهيؤ للتدخل العسكري ، خصوصاً بسبب اقتراب المنطقتين من القاعدة النفطية الحيوية للمجتمع الغربي ؛ اي منطقة الخليج التي كانت منذ عام ١٩٧٤ (خلال ادارة فورد) المنطقة المرشحة لتدخلات عسكرية أميركية . وقد أصبحت هذه المنطقة في الوقت الحاضر قاعدة للاختبار العلمي لجدية محاولة الولايات المتحدة للتخلص من عقدتها .

وبينما يمكننا اعتبار الثورة الايرانية نقطة فاصلة بين مرحلة « الامتناع » عن التدخل ومرحلة التحضير الجدي من أجل التدخل ، سنبين فيما يلي كل العوامل التي لعبت دورا هاما طوال مرحلة « الامتناع » عن التدخل للتوصل الى اجماع جديد داخل المؤسسة الحاكمة الاميركية من أجل العودة الى منطق استخدام القوة العسكرية .

٣ ـ محاولات إعادة الهيمنة الإقتصادية الاميركية على العالم

كما ذكرنا سابقا ، عانت الولايات المتحدة منذ هزيمتها في فيتنام ، التناقض الواضح بين عدم قدرتها على التدخل العسكري وعدم امكانيتها لمنع التدهور في قوتها الإقتصادية ، وان الحل كان يتطلب إما العودة الى اسلوب التدخل العسكري والهيمنة العسكرية وإما القيام بمحاولات لحل المشاكل الاقتصادية التي عانتها وإعادة هيمنتها الإقتصادية على العالم .

وبينما كان للفئة التي تمثل مصالح المؤسسة العسكرية منطق مبسط يدعو إلى حل التناقض من خلال إعادة تنشيط الالة العسكرية ، كان للفئات التي تمثل الرأسمال المتعدد الجنسية والرأسمال المالي (التيار التجاري) منطق أكثر تعقيدا ، تمثل في محاولاتها العديدة للبحث عن اساليب جديدة لتقوية الإقتصاد الاميركي ، وتمثل أيضا في الاستنتاج القائل بأن « القدرة الإقتصادية هي أداة عملية لتوسيع الاسواق ، والمحافظة على إمكانية الوصول الى المواد الاولية دائما ، أكثر منها قوة عسكرية (٤٧) .

ا ـ **ازدهار التيار « التجاري** : كان التيار التجاري المتمثل في الشركات المتعددة الجنسية والرأسمال المالي (قطاع البنوك) يركز عمله النظري في إطار مؤسسة بروكينجز ، ومجلس العلاقات الخارجية ، بينما كان يمارس نشاطه الاقتصادي في السوق العالمية ونشاطه السياسي داخل البيت الابيض ، وكان قد أحرز عدة نجاحات قبل مجيء نيكسون الى الحكم. فتوصل بين عامي ١٩٤٧ و١٩٦٧ إلى عدة إتفاقيات حول التجارة والضريبة الجمركية أدت الى خفض الضريبة الجمركية على الواردات الاميركية من ٥٩ ٪ عام ١٩٣٢ الى ٩,٩ ٪ عام ١٩٧٠ (٤٨) .

وكان حجم الإستثمارات الاميركية المباشرة في اوروبا الغربية قد إزداد من ١,٧ بليون دولار في عام ١٩٥٠ إلى ١٦,٢ بليون دولار في عام ١٩٦٦ والى ٣٠,٧ بليون دولار عام ١٩٧٢ . وإزداد حجم الاستثمارات الاميركية ذات المدى الطويل ، في الفترة المذكورة ، من ١,٣ بليون دولار الى ٤,٥ بلايين دولار الى ٥,٩ بلايين دولار ، كما إزداد حجم الاستثمارات الاميركية ذات

المدى القصير من ٠,٤ بليون إلى ٢,٦ بليون الى ٥,٣بلايين.وإزدادت اهمية البنوك الاميركية من خلال عملية تدويل الرأسمال على نطاق واسع،فازداد عدد البنوك الاميركية التي لها فروع في العالم من ٨ بنوك عام ١٩٦٠ الى ١٢٩ بنكاً في عام ١٩٧٤ ، وإزداد عدد فروع هذه البنوك في الخارج في الفترة نفسها من ١٢١ فرعاً الى ٧٣٧ فرعاً ، وإزداد رصيدها من ٣,٥ بلايين دولار إلى ١٥٥ بليون دولار (٤٩) .

واصبح من الواضح في منتصف الستنيات ان القطاعات الهامة للاقتصاد الاميركي والاوروبي (الغربي) والياباني قد اصبحت متشابكة اكثر فاكثر ، وان حلم انشاء « مجتمع دولي » محصور في مجموعة من البنوك والاعمال قد اصبح حقيقة . وقد عبر روكفلر عن هذا الاتجاه بقوله : « حان الوقت لازالة الحصار من حول الشركات المتعددة الجنسية لكي يسمح لها بالاستمرار في عملها الذي لم ينته وهو تطوير الاقتصاد العالمي » (٥٠) .

وقد صرح جورج بول احد المنظرين لهذه السياسة في عام ١٩٦٧ ، أمام اللجنة البريطانية لغرفة التجارة الدولية بقوله : « في هذه السنوات العشرين التي تلت الحرب العالمية الثانية بدأنا نلاحظ ـ بالفعل وليس بالقول ـ ان الحدود السياسية للدول القومية ضيقة ومحدودة ولا تسمح بتحديد الاطار للنشاطات الخاصة بالتجارة والاعمال » (٥١) .

ولكن بدأ الدولار يفقد من قيمته في أواخر الستينات مع توسع الاقتصاد الاوروبي والالماني ومع الزيادة في قوة الين الياباني والمارك الالماني ، فلم يستطع الاستمرار كوسيلة للتبادلات الدولية وكبديل للذهب ، واصبحت الحماية الاقتصادية التي كانت قائمة على الاقتصاد الاوروبي غير ضرورية ، واتفق رجال الاعمال في هذه الفترة على ضرورة اصلاح النظام الاقتصادي العالمي . وهكذا بدأت نقاشات جدية في هذه الاوساط ، في أوائل السبعينات ، من أجل البحث عن اساليب جديدة لمواجهة تدهور القوة الإقتصادية الاميركية (٥٢) .

ب ـ **صدمات نيسكون** : اتخذ رتيشارد نيسكون في عام ١٩٧١ بعض الإجراءات الاقتصادية التي ادت الى حدوث ما يسمى « بصدمات نيكسون » في المجال الاقتصادي . فقد أوقف نيكسون عملية تحويل الدولار الى الذهب أو اي رصيد احتياطي آخر ، وكان الهدف من ذلك خفض قيمة الدولار بالنسبة للعملات الاخرى وبالتالي زيادة حجم الصادرات الاميركية . وأعتبرت هذه الخطوة خرقا لاتفاقيات صندوق النقد الدولي . ووضع نيكسون ضريبة بلغت ١٠ ٪ على الواردات الاميركية مما كان يعتبر خرقا للاتفاقيات العامة حول التجارة والضريبة الجمركية (GATT) ، كما طالب اليابان وهونغ كونغ بخفض صادراتهما من المنسوجات الى الولايات المتحدة . وقد نجحت هذه السياسة نوعا ما في ربيع ١٩٧٢ عندما وافقت هاتان الدولتان على خفض صادراتها الى الولايات المتحدة ، والاقلال من الاجراءات الجمركية على السلع الاميركية (٥٣) .

وكانت هذه الخطوة تهدد مصالح ممثلي الشركات المتعددة الجنسية وممثلي ما يعرف بالرأسمال الدولي (International Capital) ، وهم أكبر رجال الاعمال في الولايات المتحدة والعالم الغربي ، ويعتبر دافيد روكفلر من أهم الافراد . وقد استقال عدة ممثلين لهذا التيار المتعدد الجنسية من ادارة نيكسون ، منهم فيليب تريسايز (Philip h. Trezize) الذي

كان يعمل مساعدا لوزير الخارجية في الشؤون الاقتصادية. وإنضم الى فريق مؤسسة بروكينجز ، وروبرت شاتزل (Robert Shaetzel) الذي استقال من عمله كسفير لدى المجموعة الاوروبية وعمل لمصلحة مجلس العلاقات الخارجية . كما استقال فريد برجستون (Fred Bergston) الذي كان عضوا في مجلس الامن الوطني تحت قيادة كيسنجر ، والذي عمل فيما بعد كباحث رئيسي في مؤسسة بروكينجز (٥٤) . وكتب برجستون عدة مقالات حول « صدمات نيكسون » في مجلة « فورين أفيرز » و « فورين بوليسي » وفي جريدة « الواشنطن بوست » و « النيويورك تايمز » (٥٥) . وكان برجستون يبين في مقالاته ان سياسة نيكسون قد تؤدي الى انعزال الولايات المتحدة في المجال الاقتصادي بسبب فرضها حماية على سلعها . وقد كتب بعض منظري الرأسمال الدولي تقريرا في عام ١٩٧٢ حول عواقب سياسة نيكسون يوضحون فيه ان هذه السياسة تمثل مجازفة كبرى وانها قد تؤدي الى أول حرب تجارية عالمية منذ الثلاثينات وانها تمثل « ضررا للعلاقات الاميركية العالمية » . وقد عرفوا سياسة نيكسون بأنها سياسة « اقتصادية قومية » (٥٦) .

وكان واضحا إن سياسة نيكسون زادت من حدة الازمة الاقتصادية التي كانت تهدد مصالح التيار « التجاري » في أوائل السبعينات . وقد أثارت هذه السياسة عدة نقاشات في أوساط المؤسسات المتعددة الجنسية . وعمل ممثلو الرأسمال الدولي من أجل حل الازمة الاقتصادية التي كانت تواجه مصالحهم ، ووضحوا مواقفهم في مجموعة من المقالات والمؤتمرات ، كما حدث تبادل في وجهات النظر بين أكبر السياسيين والاقتصاديين والمنظرين المنتمين الى التيار التجاري وبينهم زبيغنيو بريجنسكي وهو مستشار لشؤون الامن في إدارة كارتر الحالية ، ودافيد روكفلر وهو رئيس بنك شيزمانهاتن ومؤسس اللجنة الثلاثية، وسايروس فانس وهو وزير الخارجية في إدارة كارتر ، ومايكل بلومنتال وزير المالية ورئيس شركة بنديكس ، بالاضافة الى عدد كبير من المنظرين للرأسمال الدولي في الولايات المتحدة وخارجها (٥٧) .

وكانت الفكرة الرئيسية التي برزت من خلال هذه النقاشات التي اشتدت بشكل خاص خلال عام ١٩٧٣ ، هي انه من المستحيل ان يعود الاقتصاد الدولي الى الوضع الذي كان قائما في السابق ، فقد أثرت عدة عوامل على طبيعة النظام الاقتصادي ، منها سياسة نيكسون الاقتصادية وسياسة الانفراج وعدم الاستقرار في القارة الافريقية واميركا اللاتينية وآسيا ، وظهور منظمة الدول المنتجة للنفط (أوبيك) وأزمة النفط في عام ١٩٧٣ (٥٨) .

وقد شعرت هذه المجموعة بارتياح شديد عند سقوط حكومة نيكسون ، واتبعت ادارة فورد بعد ذلك سياسة اقتصادية اكثر اعتدالا ، وجاء تعيين نلسون روكفلر في أواخر عام ١٩٧٤ نائباً للرئيس ليثبت انتهاء المغامرة الاقتصادية النيكسونية ، ولكن كان واضحا منذ ذلك الحين ان الحزب الجمهوري لم يكن مؤهلا للنجاح في عام ١٩٧٦ ، خصوصاً بعد ترشيحه لرونالد ريغان الذي لم يحظ بموافقة اوساط الرأسمال المتعدد الجنسية (٥٩) .

وهناك بعض التحليلات التي تشير الى ان الحزب الجمهوري بدأ اكثر فأكثر في السنوات الاخيرة يعمل كممثل للاعمال التي يرتكز نشاطها على السوق الداخلية ، وان الحزب الديمقراطي أصبح اكثر فاكثر متحالفا مع الفئات التي تمثل الرأسمال المتعددة الجنسية . والمؤشران الاساسيان لهذا التحول هما : انخفاض تاثير النقابات العمالية داخل الحزب الديمقراطي

وهيمنة التيار الذي يطالب بفرض حماية على الاقتصاد الاميركي في صفوف الحزب الجمهوري . وقد بدأت هذه العوامل تنمو خلال الستينات ، وكان التياران (الرأسمال المحمي والمتعدد الجنسية) يتعايشان سابقا داخل الحزب الجمهوري ، الى ان انفجر الصراع في عام ١٩٦٠ عندما فضل الحزب الجمهوري ترشيح نيكسون بدلا من نلسون روكفلر . وقد قام عدة اعضاء جمهوريين بعد ذلك بمساندة الحزب الديمقراطي ، واستخدم كيندي في ادارته بعض رجال الاعمال الجمهوريين مثل دوغلاس ديلون وروبرت مكنمارا ، مما ادى الى ظهور « حيوان سياسي جديد » يتحدى كل محاولات التصنيف التقليدية يمكن تسميته « الديمقراطي المتعدد الجنسية » وهو عبارة عن رجل اعمال سمين استعمل الحزب الديمقراطي كاداة مفضلة لخدمة مصالحة الاقتصادية [٦٠] .

ومن المعروف ان الاعمال التي تركز نشاطها على السوق الداخلية بشكل عام تتمثل في المركب العسكري ـ الصناعي والشركات التي تعمل في صناعة الصلب والمنسوجات (U.S. Steel and Textiles) [٦١] . وبينما تتناقض مصالح هذه المجموعات مع مصالح الاعمال الخاصة بالشركات المتعددة الجنسية في بعض الفترات ، فان هناك تكاملاً بين مصالحهما في فترات اخرى . وينعكس التناقض او الائتلاف بينهما على مجرى السياسة الاميركية الداخلية والخارجية [٦٢] .

ومن الصعب وضع خط فاصل واضح بين هذه الصناعات . فهناك بعض المؤشرات التي تبين ان الشركات التي تركز عملها على السوق الداخلية والتي تطالب بحماية جمركية لمنتوجاتها مثل الشركات العاملة في صناعة الصلب ، بدأت تتعامل ، اكثر فاكثر مع السوق الدولية [٦٣]

جـ ـ **نشوء اللجنة الثلاثية** ولخلق اطار لعمل المجموعات التي تمثل الراسمال المتعدد الجنسية انشأ روكفلر ، بمعاونة زبيغنيو بريجنسكي ، اللجنة الثلاثية في عام ١٩٧٣ ، التي كان هدفها البحث عن اساليب جديدة للحفاظ على مصالح الرأسمال الدولي وتنميتها . وفي عملية تنظيم هذه اللجنة اختار بريجنسكي حوالي ٢٠٠ شخص من أبرز رجال الاعمال والبنوك في العالم ، فتمثلت في اللجنة اكبر البنوك العالمية مثل الشيزمانهاتن بنك (Chase Manhattan Bank) وليمان بروترز (Lehman Bros) وبنك اوف اميركا (Bank of America) وبنك باريس هولندا (Banque de Paris et les Pays Bas) وفدرالية البنوك الالمانية (German Banking Federation) وبنك طوكيو (Bank of Tokyo) ولويدز اوف لندن (Ilioyds of London) ، بالاضافة الى عدة بنوك اخرى . كما تمثلت عدة شركات مثل شركة كوكاكولا (CocaCola) وبنديكس (Bendix) وبان آم (Pan Am) وأي. ب. م. (I.B.M.) وفيات (Fiat) ورويال داتش شيل (Royal Dutch Shell) وميتسوبيشي (Mitsubishi) ويونيليفر (Unilever) وسوني (Sony) وتويوتا (Toyota) وموبيل (Mobil) وايكسون (Exxon) وشركة سان جوبان بون موسون (Cie Saint Gobain Bon A Mousson) وعدة مجلات وصحف مثل مجل تايم (Time) ولوس انجلوس تايمز (Los Angeles Times) والايكونوميست (The Economist) ولاستامبا (La Stampa) ودي زيت (Die Zeit) وجابان تايمز (Japan Times) وفورين بوليسي (Foreign Policy) والواشنطن بوست (The Washington Post) ، كما انضمت الى اللجنة الثلاثية عدة مؤسسات مثل مؤسسة بروكينجز

والمؤسسة الايطالية للشؤون الدولية (Italian Institute for International Affairs) وبنك الانماء الاسيوي (Asian Development Bank) وراند كوربوريشن (Rand Coorpora-tion) والبنك الدولي (The World Bank) وصندوق النقد الدولي (The International Monetary Fund) ومؤسسة التعاون الاقتصادي والتنمية (O.E.C.D. Organization for Economic Coorperation and Development) ومؤسسة (G.A.T.T.). وقد انضمت أيضا بعض النقابات العمالية مثل أكبر نقابات العمال في الولايات المتحدة (A.F.L.-C.I.O.) وفدرالية النقابات الالمانية (German Federation of Trade Unions) (٦٤) .

ويعرف البعض اللجنة الثلاثية بأنها « اللجنة التنفيذية » للرأسمال، الدولي وانه من الممكن اعتبار افكارها ايديولوجيا تمثل النظرة الاممية للشركات المتعددة الجنسية والتي تهدف الى « اخضاع السياسات الاقليمية للاهداف الاقتصادية اللّااقليمية »(٦٥) .

ان احدى اولويات اللجنة الثلاثية في المجال الاقتصادي كانت حماية الاستثمارات الخارجية المباشرة ؛ اي البحث عن اوضاع ملائمة للاستمرار في الخارج ، ومن الاخطار التي كانت تواجه هذا الهدف محاولات من قبل الدول النامية المستضيفة للاستثمارات لتأميم المصالح الاجنبية . ولمواجهة هذا الخطر اقترحت اللجنة الثلاثية تأسيس « قوانين دولية جديدة لوضع حد لمحاولات الحكومات المحلية الاستيلاء لصالح بلادهم على حصة « غير متناسبة » من الارباح الناتجة عن الاستثمارات الاجنبية المباشرة » . ومن الاهداف الاخرى للجنة في المجال التجاري « خفض وازالة تدريجية للضرائب الجمركية المفروضة على السلع الصناعية » (٦٦) .

ومن الاولويات الاخرى الاساسية لهذه اللجنة القيام باصلاح النظام النقدي العالمي . وكان الاهتمام باصلاح النظام الاقتصادي العالمي قد وصل الى ذروته في منتصف عام ١٩٧٣ بين اوساط المصالح الرأسمالية الدولية ، وقد اتخذت بعض الاجراءات باتجاه الاصلاح مثل الغاء الذهب كوسيط نقدي في صندوق النقد الدولي .

واهتمت اللجنة الثلاثية بشكل خاص بمحاولة لفهم « الشغب » المتزايد في العالم الثالث . وبسبب الفوضى السائدة في هذه المناطق طالبت اللجنة الثلاثية بضرورة « احتواء » الدول النامية في اطار النظام الرأسمالي العالمي وتشددت في هذا الطلب (٦٧) . وأخذت عملية الاحتواء هذه عدة اشكال ، منها اعطاء الدول النامية دورا رمزيا اكبر في منظمات دولية مثل صندوق النقد الدولي ، وذلك في محاولة لربط اقتصاد العالم الثالث بالرأسمال الغربي .

وهناك مثالان هامان لممارسات اللجنة الثلاثية في الواقع : اولهما : السياسة الافريقية المنفتحة التي اتبعتها ادارة كارتر ؛ وثانيهما الحجم الهائل الذي توصلت اليه ديون الدول الفقيرة في الفترات الاخيرة . وهذان العاملان يدفعان هذه الدول الى العمل في اطار الحدود المفروضة من قبل الدول الرأسمالية .

ومن اهم المشاريع التي قامت بها اللجنة الثلاثية مبادرتها المشتركة مع « اوبيك » ، من خلال مشروع « النافذة الثالثة » الذي يسمح لـ « أوبيك » باعارة دول العالم الثالث الفقيرة كميات ضخمة من المال لكي تستطيع هذه الدول شراء سلع استهلاكية من الشركات الرأسمالية

الكبرى ، وذلك بالتعامل مع البنك الدولي ومن خلال مساعدات من الدول الرأسمالية الغربية (٦٨) .

وطرحت اللجنة الثلاثية هذا المشروع ، لان تراكم البترودولارات في الدول الخاصة بمنظمة اوبيك كان يسبب لها اشكالا ، وكان من الضروري البحث عن اسلوب لاعادة تدوير البترودولارات في مشاريع تصب من خلالها في اجهزة المؤسسات الرأسمالية الدولية . وفي منطق اللجنة الثلاثية ، من الافضل نقل الارصدة الفائضة من دول الاوبيك التي لا تستعملها لشراء صادرات من الدول (المصنعة) الثلاثية ، الى الدول الاكثر فقرا التي ستستعملها لهذا الغرض . ونجاح هذا المشروع بالذات يوضح التأثير القوي للجنة الثلاثية في السياسة الاقتصادية العالمية . فقد طرح هذا المشروع لاول مرة في اوائل عام ١٩٧٤ بعد المضاعفات التي سببتها « ازمة الطاقة » . ثم نوقشت مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في أواخر ١٩٧٤ ـ وقد وافق البنك الدولي على هذا المشروع في تموز عام ١٩٧٥ ـ وبدا تنشيطه بشكل جزئي منذ ذلك الحين (٦٩) .

وفي مجال الطاقة طالبت اللجنة الثلاثية الدول المصنعة (الثلاثية) بخفض اعتمادها على نفط الاوبيك ، وهذا المطلب يشكل اساس برنامج كارتر للطاقة ، الذي فشل فيما بعد في تطبيقه .

واهتمام اللجنة الثلاثية بالعالم الثالث ناتج عن اعتمادها على مواده الاولية كما صرح احد قادة اللجنة حين قال : « ان كل الشركات الاميركية الاساسية ملتزمة بالاستثمارات الخارجية والاسواق الخارجية ، ويعتمد ميزان المدفوعات الاميركي على دخل هذه الشركات ، وينتظر شعب الولايات المتحدة حرية استهلاك السلع الاجنبية ، وصناعاتها بحاجة الى الطاقة والمواد الاولية الاجنبية . ومن المتوقع ان تزداد قيمتها ووزنها النسبي في الاقتصاد الاميركي ، وكل ديناميكية النشاطات التجارية تتجه نحو تورط اكبر وليس اقل في المجال الدولي » (٧٠) .

وهذا الوضع في رأي اللجنة الثلاثية يعطي بلدان العالم الثالث طاقة هائلة ، وقد عرف بريجنسكي هذه القوة بأنها « قوة سلبية » ، اي امكانية رفض التعاون في الحفاظ على « الاستقرار » العالمي (٧١) .

وهذا التخوف من « القوة السلبية » لدى العالم الثالث هو الذي ادى باللجنة الثلاثية الى التشديد على مبدأ « التكامل » ، وذلك على اساس « ان الدول النامية تحتاج الى المعونة والتكنولوجيا والمعرفة التقنية ، والى اسواق العالم الثلاثي [اوروبا الغربية والولايات المتحدة] ... والعالم الثلاثي يحتاج اكثر فاكثر للبلدان النامية كمنابع للمواد الاولية ، وكاسواق لصادراتها ... « وكشركاء » بنائين في خلق نظام عالمي جديد » (٧٢) .

وقد استعملت اللجنة الثلاثية عدة مصطلحات للتعبير عن مبدأ التكامل مثل « العقد الاجتماعي » (Social Contract) و « صفقة النظام العالمي (World Order Bargain) و « مسؤوليات مشتركة » (Collective Responsibilieties) و«التكيف الجديد »(New Accomodation) (٧٣) .

وفي التحليل الاخير يمكن اعتبار ان هدف اللجنة الثلاثية هو الحفاظ على نظام اقتصادي

عالمي تهيمن عليه الدول المصنعة (أوروبا واليابان والولايات المتحدة) التي تهيمن عليها بالتالي الولايات المتحدة . وأكثر ما كان يمكن ان تنتظره الدول النامية هو الحصول على سلع الدول المتطورة التي تنمي نزعة الاستهلاك لدى شعوبها ، وعلى تحويل لبعض التكنولوجيا القديمة ، التي كثيراً ما تؤدي الى مشاريع فاشلة .

د - **مشروع الثمانينات** : وبينما نشرت في الصحف والمجلات بعض المعلومات عن اللجنة الثلاثية ، لم تنشر معلومات عن مشروع آخر لمجلس العلاقات الخارجية متطابق مع أهداف اللجنة الثلاثية يسمى « مشروع الثمانينات » . وقد وصف المجلس هذا المشروع في تقريره السنوي لعام ١٩٧٤ بأنه سيكون « اهم عملية يقوم بها المجلس بسبب اتساعها وتعقيدها ، وستكون كل نشاطات المجلس الاخرى متعلقة بها » (٧٤) . ويختلف مجلس العلاقات الخارجية عن الجماعات الخاصة الاخرى التي لها دور في صياغة السياسة الخارجية الاميركية بسبب شمولية نظرته للنظام العالمي ، وتصل آراء المجلس الى صانعي القرار من خلال شبكات معقدة من العلاقات ، ولا تذكر عادة نشاطات المجلس في الصحف والمجلات بسبب الاسلوب المتبع في عمله . إلا ان الاشارات النادرة الى اعمال المجلس في وسائل الإعلام لا تخفي أهميته ؛ فقد ورد في عام ١٩٧١ ان قيادة المجلس هي « صانعة القرار في مجال السياسة الخارجية الاميركية » كما نشر في عام ١٩٧٥ ان المجلس يشمل اعضاء من « أكبر اصحاب النفوذ في الحكومة واوساط الاعمال والصحافة » (٧٥) .

وقد سيطرت على أعمال المجلس في منتصف السبعينات ، كما ذكرنا سابقا ، نظرة الليبرالية الدولية التي يمكن اعتبارها الإطار النظري لعمل فئات المؤسسات متعددة الجنسية .

وهدف « مشروع الثمانينات » الاساسي هو خلق نظام عالمي جديد يحل مكان النظام السائد ، لان النظام الرأسمالي حسب وجهة نظر المجلس الذي كان تحت قيادة الولايات المتحدة بدأ يتقهقر في اواخر الستينات بسبب التنافس داخل العالم الرأسمالي المصنع وبسبب الحرب الفيتنامية والفقر والثورات في العالم الثالث والتضخم المالي ونجاح كارتيلات النفط والتغيرات في ميزان القوة العالمي . وقد صرح رئيس المجلس في ذلك الحين بايليس مانينغ (Bayless Manning) ان المجلس لم يقم بدراسة شاملة لوضع النظام العالمي منذ الحرب العالمية الثانية على شكل « دراسة الحرب والسلام»،وان عدة تغييرات في العالم تفرض ضرورة القيام بدراسة جديدة في محاولة لاعادة تنسيق العالم مثل ما حدث بعد الحرب العالمية الثانية ، خصوصاً لان النظام الرأسمالي يواجه في السبعينات ازمة اقتصادية متشابهة مع ازمة الاربعينات (٧٦) .

كما يهدف « مشروع الثمانينات » الى القيام « بمحاولة منظمة لتطوير الخطوط العامة لادارة التغيير في النظام العالمي في العقد المقبل » ، وتتطلب هذه المحاولة العمل على ثلاث مراحل : الاولى دراسة النظام العالمي الدولي بشكل شامل ثم طرح السؤال : « اين نريد [الولايات المتحدة] ان نكون بعد عشر سنوات ؟ » ؛ والخطوة الثانية هي دراسة العوائق التي تواجه التوصل الى الظروف المرغوب فيها ، وتحديد الهوة بين الذي يمكن التوصل اليه والمرغوب فيه ؛ اما الخطوة الثالثة فتتطلب تطوير استراتيجية للتوصل الى اهداف المجلس والتوصل الى اجماع على الصعيد العالمي حول اهدافه (٧٧) .

ومن الصعب ان يتصور أي شخص مدى اتساع طموح مشروع الثمانينات ، فهو كما

وصف في احد التقارير « لا بد له من ان يضع استراتيجيات لتغيير سلوك كل اللاعبين الاساسيين في المحيط الدولي : افراد ، حكومات ، اجهزة داخل الحكومات ، نخبات سياسية ، شركات صناعية، جماعات ضغط، تنظيمات جماهيرية، جماعات ومؤسسات على الصعيدين القومي وما فوق القومي (Subnational and Transnational) (٧٨) .

وللتوصل الى اهداف هذا المشروع نظم المجلس لجان عمل مكونة من لجنة دائمة ولجنة تنسيق ، واثنتي عشرة مجموعة عمل وعدة مستشارين محليين واجانب ، وخبراء ومجموعات صغيرة اخرى تعمل بشكل استثنائي .

ومركز القوة الحقيقي في مشروع الثمانينات هو في لجنة التنسيق المكونة من اربعة عشر رجلاً ، وتتكون هذه المجموعة من شخصيات ذات خلفيات مختلفة خاصة من الاوساط الاكاديمية (هارفارد وبرنستون وكولومبيا) ومن رجال في اوساط الاعمال والحكومة ، ومعظمهم من المفكرين السياسيين او العاملين في مجال السياسة ، وبينهم من يعمل في وزارة الخارجية ، ووزارة الدفاع ، وفي ادارة مجلة « فورين بوليسي » . ويترأس مشروع الثمانينات الاستاذ ريتشارد اولمان (Richard Ullman) وهو استاذ في جامعة برنستون (٧٩) .

وتهتم مجموعات العمل تحت اشراف لجنة التنسيق بمواضيع هامة ، مثل موضوع العلاقات بين الشمال والجنوب ، وموضوع النظام الاقتصادي العالمي ، ومشكلة امكانية اصلاح المؤسسات على الصعيد الدولي ، وبالاتفاقيات الاقتصادية ، ودور الشركات المتعددة الجنسية . وتعمل ثلاث جماعات في مجال الامن ، والنزاع المسلح ، والارهاب الدولي والتخريب ، بينما تقوم لجنتان بدراسة قضايا « حقوق الانسان » . وركز المشروع عمله على دراسة « الهوية الجماعية » وانتماءات التيارات والقوى في العالم الثالث (٨٠) .

وهناك عدة علاقات متشابكة بين مشروع الثمانينات واللجنة الثلاثية . فإثنان من العاملين في لجنة التنسيق لمشروع الثمانينات يعملان في اللجنة الثلاثية ، احدهما الاستاذ صاموئيل هانتنيجتون (Samuael Huntington) وهو احد مؤلفي تقرير اللجنة الثلاثية « أزمة الديمقراطية » (The Crisis of Democracy) التي نشرت في عام ١٩٧٥(٨١) .

وتتطابق نظرة مشروع الثمانينات بالنسبة للامن الدولي مع نظرة مجلس العلاقات الخارجية الذي يتطلب وضعاً عسكرياً مهيمناً من قبل الولايات المتحدة مع تقوية العلاقات مع العالم الثلاثي . مما يعني الاستمرار في التحالفات الاميركية الاساسية مع أوروبا الغربية واليابان . ولكن هذا الوضع يتطلب مزجاً بين القوة العسكرية المتفوقة و « الانضباط الذاتي » . ويتطلب الانضباط الذاتي اقناع كل مراكز القوى الخمسة في العالم (الولايات المتحدة ـ الاتحاد السوفياتي ـ الصين ـ أوروبا الغربية ـ اليابان) بأن بعض المناطق في العالم يجب ان تكون خارجة عن اطار التنافس بين القوى الكبرى (٨٢) . ومناطق « الانضباط الذاتي » هي اميركا اللاتينية وافريقيا السوداء وجنوب شرق آسيا .

ويتطلب هذا الوضع اتفاقية بين القوى الكبرى ذات « ايجابيات » في المجال السياسي والاقتصادي تمنع تطور « الحروب المحدودة » وتشجع العلاقات الاقتصادية المتعددة الجوانب بدلا من مناطق نفوذ خاصة ببعض القوى (٨٢) .

باختصار ، كانت نظرة المجلس في مجال الامن تطالب بالانفراج ، ولكن بشرط ان تمتنع دول مثل الاتحاد السوفياتي والصين عن دعم حركات التحرر .

هـ - ترشيح جيمي كارتر والتخلص من عقدة فيتنام على الصعيد النفسي : لعقدة فيتنام كما ذكرنا سابقا ، جانب نفسي أساسي هو رفض الشعب الاميركي الموافقة والاشتراك في حرب على نمط الحرب الفيتنامية . وقد اشار نوام تشومسكي ، وهو من أبرز المثقفين اليساريين في الولايات المتحدة ، الى وجود عدة محاولات من قبل المثقفين في الولايات المتحدة لاعادة كتابة التاريخ بهدف التخفيف من « دروس الحرب » والتخلص من عقدة فيتنام (٨٤).وقد صنف المعارضة الاميركية للحرب الفيتنامية في ثلاث فئات : أولها : معارضة « إيديولوجية » تعتبر ان العدوان هو عمل غير أخلاقي (حتى من قبل الولايات المتحدة) ؛ ثانيها . معارضة « أخلاقية » تندد بالاغتيالات والتبشيع ، وتنتقد الحرب في فيتنام لانها كانت باختصار دموية ؛ ثالثها · معارضة « براغماتية » تعتبر ان الولايات المتحدة تورطت في حرب مكلفة جدا ، ولذا يجب انهاؤها لانها ليست « مفيدة » وكانت المعارضة الاساسية من هذه الفئة الاخيرة ، أي الفئة « البراغماتية » ؛ اذ كان هناك اجماع ضمني لدى الرأي العام الاميركي بين الحمائم والصقور ، على ان للولايات المتحدة الحق في استخدام القوة والعنف عندما تشاء ' فهي الوحيدة في العالم التي تعمل على أساس قيم « أخلاقية » (٨٥) .

وهكذا يبين تشومسكي ان التخلص من عقدة فيتنام قد اكتسب طابعا اسطوريا ودراميا ؛ فالإعلام الاميركي لم يكتف بإظهار العدو بمظهر « الشرير » ، بل قام بمحاولات لاستعادة الثقة برسالة الولايات المتحدة ونقائها الاخلاقي . وقد انقسمت المسرحية الى فصلين : في الفصل الاول اتخذ الشر شكل انسان ثم تم طرده (ويشير تشومسكي هنا الى محاربة الإعلام الاميركي لريتشارد نيكسون ، بدون رحمة ، واتهامه بان سلوكه كان غير عادي) (٨٦) . ومن الجدير بالذكر ان نيكسون لم يهاجم بسبب قصفه لكامبوديا ، ولكن بسبب السرية التي كانت تحيط عملية القصف .

اما الفصل الثاني من المسرحية فاتخذ شكل « الخلاص » ، وتمثل باكتشاف رسالة « جديدة » هي رسالة « حقوق الإنسان » . ومن الواضح ان ترشيح كارتر كان جزءا أساسيا من الفصل الثاني في هذه المسرحية (٨٧) ، فلم يكن نجاحه في الانتخابات ناتجا عن خيار سياسي مختلف نوعيا عن منافسه الجمهوري ، بل كان ناتجا عن عوامل نفسية ؛ حيث كانت ثقة الاميركيين بأنفسهم محطمة بعد الحرب الفيتنامية ، وفضيحة ووترغيت التي كشفت الرشوة والتجسس والسرقة السائدة في الاوساط العليا من الإدارة الاميركية . فكان ترشيح كارتر ، ثم انتخابه ، يمثلان ذروة المحاولة لطرد شيطان الهزيمة (فيتنام وووترغيت) .

لقد كان هذا واضحا من خلال استخدام كارتر للهزيمة الفيتنامية وفضيحة ووترغيت طوال معركته الانتخابية في عام ١٩٧٦ ، كمواضيع تبرر ضرورة انتخابه (٨٨) (هذا الجنوبي « الصافي » ، الذي كان بعيدا عن ممارسات الإدارة في واشنطن). فقدخاطب كارتر الشعب الاميركي من خلال التلفزيون في اثناء معركته الانتخابية ، قائلاً · « هل سيكون لدينا حكومة سرية ترفض ان يشارك الشعب مشاركة كاملة في أخذ القرارات الاساسية ؟ لقد جرحنا في هذه السنوات الاخيرة بسبب مضاعفات حرب فيتنام وكامبوديا وتشيلي وباكستان وانغولا، وبسبب

فضيحة ووترغيت والمخابرات المركزية . لقد جرحنا ، ويشعر الشعب انه فقد شيئا ثمينا » . وهاجم كارتر في لقاءات اخرى « بيروقراطية واشنطن » و « ظلم الضرائب » و « مغامرات ما وراء البحار » ، واستطاع ان يخلق اسطورة جديدة في اذهان الشعب الاميركي الذي كان في هذا الحين ما زال يعاني من تأثير الحرب الفيتنامية وفضيحة ووترغيت . وفي عملية استعادة الثقة لدى الشعب الاميركي قال كارتر في لقائه الثاني عبر التلفزيون الاميركي : « بغض النظر عن فيتنام وكامبوديا ، والمخابرات المركزية ، يبقى نظامنا السياسي افضل نظام، في العالم»[٨٩] .

وبينما استغرب بعض الاوساط في الولايات المتحدة نجاح جيمي كارتر في الانتخابات ، لم تستغرب اوساط الرأسمال المتعدد الجنسية والمتمثل خاصة في اللجنة الثلاثية نجاح كارتر الذي كان مرشحها اساسا . فكانت هذه الاوساط متأكدة من فشل الحزب الجمهوري ، وعملت على ابراز « الجنوب الجديد » الواعي (كارتر من ولاية جورجيا الجنوبية) واعتبرته اداة لتوحيد الديمقراطيين وانقاذهم من نزعة « والاس » على اليمين ، ونزعة مكغفرن على اليسار [٩٠] . وفي محاولة اللجنة الثلاثية إبراز كارتر بوصفه الرئيس المثالي للشعب الاميركي لعبت مجلة « تايم » ، الذي ينتمي مدير تحريرها الى اللجنة الثلاثية ، دورا اساسيا من خلال التعريف بكارتر تدريجيا وتحويل صورته من « الغريب اللطيف » الى « الرابح » في انتخابات الرئاسة [٩١] ، بشكل متطابق مع اسطورة « نجاح » الفرد العادي في الولايات المتحدة . وقد صرح بيتر بورن احد معاوني كارتر في معركته الانتخابية « ان دافيد روكفلر وزبيغنيو بريجنسكي (مؤسسي اللجنة الثلاثية) قد وافقا على ان كارتر هو السياسي المثالي الذي يمكن الرهان عليه في انتخابات الرئاسة [٩٢] ، فهو عضو في اللجنة الثلاثية منذ تأسيسها في عام ١٩٧٣ ، عندما كان زبيغنيو بريجنسكي مستشاره الحالي في شؤون الامن القومي مديراً لها ، ويمكنه تمثيل الجنوب حيث كان ايضا حاكم ولاية جورجيا .

ومن الواضح بكل تأكيد ، من خلال ملاحظة عدد اعضاء اللجنة الثلاثية الذين عملوا في ادارة كارتر بعد نجاحه ، ان هذه الادارة جاءت لتمثل مصالح اللجنة الثلاثية والتيار « التجاري » . ومن الاسماء البارزة في ادارة كارتر المنتمية أصلا الى اللجنة الثلاثية : كارتر نفسه ، ووالترمونديل نائبه ، وزبيغنيو بريجنسكي مستشاره للامن القومي ، وهارولد براون وزير الدفاع ، وسايروس فانس ، وزير الخارجية ، ومايكل بلومنتال وزير المالية ، وأندرو يونغ سفير الولايات المتحدة في الامم المتحدة سابقا، وسول لينوفيتس وهو المسؤول الحالي عن محادثات الحكم الذاتي، ووارن كريستوفر مساعد وزير الخارجية ، وبول وارنك الذي كان مدير مكتب الحد من الاسلحة النووية ونزع السلاح والذي كان مرشحا لقيادة مفاوضات « سالت ٢ » .كما يحتل اعضاء اللجنة الثلاثية تقريبا كل المراكز الهامة في وزارات الخارجية والدفاع والمالية ، واحد القضاة الفدراليين ، وبعض المستشارين في مجلس الامن الدولي ، وثلاثة سفراء (اليابان وإيطاليا ، وسفير متجول) هم من اعضاء اللجنة الثلاثية [٩٣] .

٤ ـ منطق المؤسسة العسكرية :

في حين قامت الفئات العاملة على اساس منطق « دبلوماسية الدولار » بصياغة مشاريع طموحة من اجل اعادة الهيمنة الاقتصادية الاميركية على العالم ، استمرت المؤسسة العسكرية

وشركات الاسلحة التي تشكل ما يمكن تعريفه بـ « المركب العسكري الصناعي » بالعمل من اجل توسيع نشاطاتها ومن اجل الزيادة في الإنفاق العسكري والبحث عن عقود دفاع مع بلدان اخرى .

وكان عالم الإجتماع الاميركي س . رايت ميلز قد صاغ مصطلح « المركب العسكري الصناعي » في عام ١٩٥٦ (٩٤) ، ليعرف النخبة الحاكمة في المجتمع الاميركي التي ازيلت من بينها الحواجز التي قد تبعد ، في اي مكان آخر ، الجامعي عن الموظف ، والعسكري عن رئيس المصنع . فالبعض منهم يترك بكل سهولة زي الجنرال والاميرال ليرتدي بذلة رئيس المؤسسة الصناعية الكبرى ، او ليحتل منصب سفير في منطقة ساخنة من العالم ، بينما يتخلى البعض الاخر مؤقتا عن المصرف او الصناعة لكي يعمل في الحكومة او السلك الديبلوماسي ، ويعمل كل هؤلاء في إطار سياسة « تدور بمجملها حول محور المصالح الكبرى للإمبراطورية »(٩٥) .

وقد ازدادت اهمية دور العسكريين الاميركيين في المجال السياسي منذ الحرب العالمية الثانية ، حيث تستدعيهم شركات كثيرة للعمل عندما يبلغون سن التقاعد فيفتحوا امامها ابواب البنتاغون موزع العقود في مجال صناعات الاسلحة ، مما ادى إلى بروز روابط إقتصادية وشخصية حميمة بين القادة العسكريين وقادة اقوى الشركات الصناعية التي تأخذ حصة الاسد عند توزيع عقود البنتاغون (٩٦) .

وقد وصف كلود جوليان في عام ١٩٧٠ قوة الجهاز العسكري الاميركي على الشكل التالي : « يشكل الجهاز العسكري للامبراطورية اقوى مؤسسة اقتصادية في الولايات المتحدة . فقوته وفعاليته لا تقاسان بالنسبة لمساحة الارض الوطنية الاميركية ولا بالنسبة إلى الثروات الهائلة التي اوكلت لهذا الجهاز مهمة السهر عليها . هذه الثروات تضرب جذورها في سائر انحاء العالم تقريباً ... ولحماية هذه الثروات لا يكفي تأمين الدفاع عن اراض شاسعة بين الاطلسي والباسيفيكي ، بل ينبغي ايضاً الدفاع عن المناجم والمزارع في اميركا اللاتينية او في جنوب شرق آسيا وآبار البترول في الشرق الاوسط ، والمصادر الطبيعية على حدود كندا وثروات افريقيا التي لم يكد يبدا استغلالها ، واخيراً حماية الطاقة الصناعية في اوروبا الغربية حيث تتدفق الرساميل الاميركية » (٩٧) .

وقد عبر الرئيس ايزنهاور عن قوة المركب العسكري الصناعي عام ١٩٦١ ، عندما قال قبل تسليمه الحكم الى كنيدي : « في الهيئات الحكومية علينا ان نمنع هذا المركب العسكري الصناعي من الحصول على تأثير مفرط ، سواء كان ذلك بشكل ارادي ام لا . ان ثمة امكانية وسوف تبقى لان تزيد قوة هذا المركب تزايداً **ليس له من مبرر ، وبئس مدمرة** »(٩٨) .

ولإعطاء فكرة موجزة عن ضخامة هذه المؤسسة يمكن ذكر الحقائق التالية : توظف وزارة الدفاع الاميركية حوالى ٣٠ الف موظف ، ويبلغ مجموع الافراد الذين يعملون لصالح البنتاغون حوالى خمسة ملايين ، يعمل نصفهم تقريباً في الجيش والقوات الجوية والبحرية ومشاة البحرية ، ويوجد في سجلات الاحتياط حوالى ٤٠ مليون اميركي . وتملك وزارة الدفاع من بنايات وتجهيزات ما تقدر قيمته بـ ٢٠٠ مليار دولار ، وهذا يتعدى ممتلكات ٦٥ مؤسسة صناعية ضخمة في الولايات المتحدة . ويعتبر البنتاغون اكبر مشتر ؛ فقد تم في عام ١٩٦٩ ، مثلاً ، إبرام

٢٠٠ الف عقد لشراء بضاعة بقيمة ٤٠ مليار دولار مع ١٠٠ الف مورد اساسي . كما تعتبر وزارة الدفاع اكبر مالك عقاري ؛ فلديها ١٣ مليون هكتار من الاراضي هي عبارة عن قواعد ومراكز وحقول تدريب في اميركا والخارج(٩٩) .

وقد اثبت تاريخ الولايات المتحدة ان اي نقص مهم في ميزانية الدفاع يؤدي إلى بطالة بضعة ملايين من العاطلين ، مسبباً بذلك انخفاضاً عاماً في مستوى المعيشة . ولا تتأثر المؤسسات الكبرى التي تقتسم اكبر عقود وزارة الدفاع ، وحدها ، بل تتأثر ايضاً مئات الالاف من الشركات الصغرى والمتوسطة(١٠٠) .

وكلما إزدادت ميزانية وزارة الدفاع إزداد عدد الشركات التي تحصل باسم خدمة المصلحة القومية على ارباح ضخمة . وتعتبر الصناعة الخاصة بالإنتاج ،الدفاعي،احد مجالات نشاطها الاعلى مردوداً . فعلى المدى القصير تجني الشركات العاملة في مجال الدفاع ارباحاً اعلى من المردود العادي ، وعلى المدى الطويل تحصل ايضاً على مردود عال بفضل التجديدات العملية او التقنية الناتجة عن البحث العسكري (١٠١) .

وقد لعب الإنتاج الحربي بشكل عام دورا هاما في زيادة الطاقة الصناعية للولايات المتحدة ، ولا يزال عاملاً هاماً في النشاط الإقتصادي وفي البحث الصناعي (١٠٢) .

وتستعمل الروابط الداخلية للمركب العسكري الصناعي في تشجيع الزيادة في الميزانية العسكرية بشكل مستمر ، وذلك من خلال المبالغة في تصوير الخطر الشيوعي وافتعال الازمات ، وتلعب تقارير وكالة المخابرات المركزية وبعض وسائل الإعلام دور هاماً في تضخيم الخطر الخارجي في اعين القادة السياسيين والجمهور الواسع (١٠٣) .

وقد كتب « جون كنيث جالبريت » المستشار السابق للرئيس كنيدي والسفير السابق في الهند ، تحت اسم « ماكلندرس » المستعار ، مقدمة لكتاب وضع كتقرير كتب بناء على طلب الحكومة الاميركية ينتهي فيها إلى ان السلام امر غير مرغوب فيه ، ومن بين اسباب ذلك انه لم يعرف احداً استطاع وضع برنامج اقتصادي يمكن ان يكون بديلاً للانفاق العسكري . وفي تلميحه الى مشروع المساعدة الاجتماعية الذي يكلف ١٨٥ مليار دولار موزعة على عشر سنوات ، يشير « التقرير » الى ان البعض يحاول رفض هذا المشروع لانه « باهظ التكاليف » ، لكن على العكس من ذلك ، « عندما يعادل هذا المشروع الحرب من الناحية الاقتصادية ، فانه يصبح غير ملائم لانه قليل التكاليف » .

وهذه السخرية المفجعة تدل على ضعف اقتصاد لا يمكنه الاستغناء عن الانتاج الحربي الذي يبتلع عشرات مليارات الدولارات (١٠٤) .

وقد كتب مايكل كلير في كتابه « حرب بلا نهاية : التخطيط الاميركي لحروب فيتنامية مقبلة » انه لا يكفي مطالبة الولايات المتحدة بالانسحاب لتفادي التورط في حروب فيتنام اخرى بينما تبقى المؤسسة العسكرية وقدرتها على التدخل على الشكل نفسه . فالضمان الوحيد هو « التفكيك الكامل » لقدرة البنتاغون على التدخل ، وهذا يشمل الحد من الامدادات العسكرية والبوليسية(١٠٥) .

ويضيف كلير ان التخوف من تورط الولايات المتحدة في حروب اخرى ليس ناتجاً فقط عن احتفاظها بالقدرة العسكرية للقيام بذلك ، ولكنه ناتج ايضاً عن المنطق العام الذي يسير السياسة الخارجية الاميركية ، والذي لا يزال قائماً بعد الحرب الفيتنامية . فالتدخل في فيتنام لم يكن نتيجة صدفة الملاعبات السياسية ولكنه كان نتيجة طبيعية ومتوقعة « للغريزة » الاميركية التي تتطلب السيطرة على الموارد الاقتصادية في العالم . ويذكر كلير في هذا الصدد اقوال ويلسون : « لمنع اختناقنا الاقتصادي ، يجب ان نشق طريقنا في المبادلات التجارية الدولية الاساسية . ان طاقة الامة التي لا يمكن التغلب عليها لا بد ان تنطلق لغزو العالم الاقتصادي » (١٠٦) .

أ ـ **المؤسسة العسكرية والحرب الفيتنامية** : هناك عدة مؤشرات تبين ان دور المؤسسة العسكرية بعد الحرب الفيتنامية قد ازداد في مجال السياسة الخارجية ، على عكس ما يمكن انتظاره(١٠٧) ، لعدة اسباب :

اولاً : شعور العسكريين ، لا سيما رؤساء اركان الحرب ، باستياء شديد لدور المدنيين امثال روبرت مكنمارا في وزارة الدفاع في عهد الرئيس كنيدي وعند إندلاع الحرب الفيتنامية . وقد إزداد استياء العسكريين بسبب الهزيمة الفيتنامية التي لم يعترف بها العسكريون انها هزيمة عسكرية ، كما عبر احد المطلعين على الوضع داخل البنتاغون عن ذلك حين قال : « داخل قلعة البنتاغون ، كان هناك ارتياح بأن اسلحتنا وتكتيكاتنا العسكرية اثبتت فعاليتها ـ حتى ذلك السلاح الذي اثار السخرية الـ « اف . ـ ١١١ »(١٠٨) .

وعدم الإعتراف بالهزيمة ادى بالعسكريين إلى تحميل مسؤولية « المأساة » الفيتنامية إلى القيادة السياسية . وقد عبرت عن ذلك مجلة الاستراتيجيك ريفيو (Strategic Review) التي يديرها عسكريون متقاعدون من ذوي الرتب العالية في اواخر عام ١٩٧٤ ، بقولها : « إن عدة مثقفين قد إنتقلوا من التساؤل بشأن « من ربح » إلى التساؤل بشأن « ماذا حدث » ، لكي يقتبسوا الدروس من هذه الخبرة ... ومن المؤسف ان المشاعر التي اثارتها الحرب قد ادت إلى استنتاجات خطأ ... فإن عدم صد القوات الاميركية المتفوقة الهجوم الفيتنامي قد فسر بأنه برهان على عدم فعالية الاسلحة المتطورة ، وكبرهان على الروح الدفاعية المتفوقة لدى الفيتناميين الشماليين ، وكبرهان على عدم مساندة الشعب الاميركي ، ولضعف جيش فيتنام الجنوبية ، وتفوق حرب العصابات . ولكن الحقيقة ليست كذلك ؛ فالذي حدث هو نتيجة متوقعة للقرارات السياسية في المجال الحربي التي اتخذتها قيادة الولايات المتحدة العليا »(١٠٩) . وهذا الإتهام الموجه إلى القيادات السياسية ادى بالعسكريين إلى البحث عن دور اكثر فعالية بالنسبة لهم في اتخاذ القرار السياسي في المجال العسكري مستقبلاً .

ثانياً : ادت اجراءات إدارة نيكسون وبسبب الاعباء الإجتماعية والإقتصادية الناتجة عن الحرب الفيتنامية ، إلى الغاء الخدمة العسكرية الإجبارية وإلى تقليص حجم القوات إلى ما كانت إليه قبل هذه الحرب . ولكن لم تؤثر هذه الاجراءات على بعض الجنرالات في الجيش الاميركي ؛ فالمهم بالنسبة لهم كان زيادة قدرتهم على قيادة وضبط العناصر الباقية في الجيش واستخدامهم للاسلحة المتطورة (١١٠) . وقد ادى تقليص حجم الجيش إلى خلق مؤسسة اكثر انسجاماً ووحدة ، وإلى تنمية القيم « العسكرية » المبنية على « العنف » والثقة بالمنطق العسكري (١١١) . كما ان تقليص حجم القوات العسكرية ادى إلى زيادة في عدد السود الذين تدفع بهم الاحوال

الاقتصادية إلى التطوع في الجيش ، بينما تقتصر فئة الضباط على نخبة من العسكريين البيض المعادين لتطور السود في المجتمع الاميركي ، مما قد يرسخ لدى هذه الفئة الشعور العنصري والعدائي ، وقد يزيد العلاقات بين البيض والسود سوءاً في المجتمع الاميركي (مع انه قد يبدو للوهلة الاولى إن خفض حجم قوات الجيش قد يخفف من المشاكل العنصرية) (١١٢) .

ثالثاً · لم يؤد تقليص حجم الجيش إلى زيادة في الاهتمام بضرورة الاعتماد على التطور التكنولوجي في المجال النووي فحسب بل ادى ايضاً في مجال الحرب التقليدية ، خصوصاً مجال التكتيك العسكري والقابلية على التحرك والقيام بمناورات . وساعدت دروس الحرب الفيتنامية في تطوير عدة اساليب عسكرية ، مثل استخدام الإمكانيات اللاسلكية وتطوير انظمة رادار ارضية (١١٣) . وقد لعب جيمس شليسنجر ، وزير الدفاع في ادارة نيكسون ، دوراً هاماً في إعادة تنظيم وزارة الدفاع بعد الهزيمة الفيتنامية . وهو الذي طالب بزيادة مستمرة في الإنفاق العسكري ، وتسبب في تغيير هام في مجال الإستراتيجية النووية .

وقد كتب احد المعلقين السياسيين للبنتاغون عن شليسنجر : « لدينا وزير دفاع غير عادي في البنتاغون ... وهو مصر على إعادة بناء المؤسسة العسكرية في الوقت الذي يبدو فيه ان سياسة الانفراج مع الإتحاد السوفياتي تتطلب عكس ذلك . فقد ورث جيمس شليسنجر وزارة دفاع تعاني من اثار الحرب الفيتنامية وتهاجم من قبل الكونغرس وتتساءل عن دورهـا في المستقبل ... » (١١٤) . اما جريدة « الواشنطن بوست » ، فقد عرفت شليسنجر بأنه « من بين اكثر الناطقين لباقة بلسان المحاربين في البنتاغون ، فقد استطاع ان يواجه الكونغرس في مسألة الزيادات في الإنفاق العسكري دون تقديم اي عذر » (١١٥) . ووصف آخرون شليسنجر بأنه « وزير دفاع من طراز آخر ؛ لانه لا يحاول مغازلة الكونغرس مثلما فعل مارفين ليرد ، ولا يحاول ان يستخف بالكونغرس مثلما فعل روبرت ماكنمارا ، ولكنه يستمر في الخط نفسه ، وهو ان الروس يسيرون نحو تفوق عسكري بدون اية مبررات ، وانه يجب تحذير الولايات المتحدة من ذلك » (١١٦) .

وقد قال شليسنجر عندما كان يعمل مديراً للجنة الطاقة الذرية : « انني شديد القناعة بأن الوقت قد حان لوضع حد للعبة الحد من الإنفاق العسكري غير المجدية ... فمن الوهم ان نتصور إن في استطاعتنا الحفاظ على قوات دفاعية كافية للالتزام بتحالفاتنا مع الحلف الاطلسي واليابان في الوقت نفسه الذي نحد فيه من الإنفاق العسكري ... » (١١٧) .

وقد ادخل شليسنجر تغيرات هامة في مجال الإستراتيجية النووية تتطلب تطويراً تكنولوجياً مستمراً لاسلحة جديدة . وكان من المتوقع ان يكون لها تأثير هام في مجال السياسة الخارجية الاميركية . وقد راى احد المعجبين بسياسة شليسنجر انه حتى لو ترك وزارة الدفاع بعد ستة اشهر من استلامها فسيبقى تأثيره عليها عميقاً لمدة طويلة (١١٨) .

وبسبب التطوير التكنولوجي المستمر ، من المتوقع ان يزداد دور المؤسسة العسكرية في مجال السياسة الخارجية ، ليس لانها ستفرض نفسها على المؤسسة السياسية المدينة ، ولكن بسبب تنازل الاخيرة عن بعض مهامها واعتمادها على المؤسسة العسكرية في بعض الاحيان ، وبسبب الزيادة في الإنسجام داخل المؤسسة العسكرية نفسها (١١٩) .

وقد وصف احد العسكريين هذه العملية بقوله : « بينما تتغير الحكومات ومجالس النواب ، واللجان التنفيذية ورؤساء الوزراء ووزراء الدفاع ، يستمر العاملون على تطوير الاسلحة في تحسينها » (١٢٠) . مما يعطي للعاملين في المجال العسكري والتكنولوجي دوراً اكبر فأكبر في المجال السياسي ، كما يزيد من تأثير العسكريين على صياغة السياسة الخارجية برنامج عمل يؤدي إلى نقل بعض العسكريين الذين على التقاعد إلى العمل في صفوف السياسيين ، خصوصاً في وزارة الخارجية (١٢١) .

ويزداد دور العسكريين كلما اجتمعت ظروف من شأنها احداث ازمات سياسية ، مما يدفع المؤسسة العسكرية إلى الضغط على المؤسسة السياسية لخلق شعور « الخوف » من « العدو » ، ويؤدي بالتالي إلى موافقة السياسيين على الزيادة في الإنفاق العسكري والقدرات العسكرية (١٢٢) .

وخطورة افتعال الازمات وتهيئة جو من التوتر والخوف تتجلى في ان هذا الوضع يؤدي ، بعد فترة من الزمن ، إلى ضرورة التصعيد من جو التوتر عندما يعتاد المجتمع على مستوى معين من التوتر ، وينعكس هذا في مجال السياسة الخارجية ، حيث تصبح الحرب إحتمالاً وارداً اكثر فأكثر (١٢٣) .

وخطورة تطوير التكنولوجيا الحربية تكمن في انه يصبح لها حياة خاصة « مستقله عن التغيرات في دبلوماسية الحرب الباردة » ، فتصبح التكنولوجيا « طاغية » ، ويصبح العاملون في هذا المجال خدماً لها (١٢٤) ، وتصبح إمكانية استبدال الحلول السياسية بالحلول العسكرية السبيل الافضل والابسط (١٢٥) ، كما توضح هذه العبارة التي يكثر استخدامها في اوساط وزارة الدفاع : « لدينا التكنولوجيا فلنستخدمها (١٢٦) .

وتدعم هذا المنطق المصلحة الذاتية للبيروقراطية العسكرية ؛ لان زيادة الإنفاق العسكري والتطوير التكنولوجي يعنيان بالنسبة لها زيادة في إمكانيات الارتقاء وتطوير الوظائف الجديدة والزيادة من هيبة هذه المؤسسة . كما تتطابق مصلحة فئات واسعة من المركب العسكري الصناعي مع هذا المنطق ؛ لانه يعني زيادة من التوظيف في القطاع المدني (١٢٧) .

ب - **المركب العسكري الصناعي في المجال العملي** : بينما كان معظم اعضاء ادارة كارتر موافقين على اتفاقية سالت في اول الامر (كارتر نفسه ، فانس ، براون ، بريجنسكي ...) جا ءت المعارضة المكثفة من الجناح اليميني في الكونغرس ، الذي اعتمد على عدم امكانية اثبات صحة الحجم الحقيقي للقوات السوفياتية ليقوم بحملة ضد هذه الاتفاقية . وقاد هذه الحملة تجمع يدعى « التجمع من اجل السلام من خلال القوة » . وقد شكل هذا التجمع منذ حوالى عشرة اشهر قبل المحادثات الاخيرة من اجل الاتفاقية ، وكان يعمل كجماعة ضغط لصالح مجلس الامن الاميركي المحافظ (١٢٨) .

وقام هذا التجمع بحملة اعلامية كلفتها ١٠ ملايين دولار ، وذلك بهدف الحصول على مساندة ١٩٢ عضواً في الكونغرس وعلى مساندة ٨٠ منظمة . وضم هذا التجمع موظفين سابقين من وزارة الدفاع ، بينهم رئيسان سابقان لاركان حرب القوات الاميركية الموحدة (الاميرال توماس مورور والجنرال ليمان لمنيتزر) (١٢٩) .

وانضمت الى الحملة المناهضة لاتفاقية الحد من الاسلحة الاستراتيجية النقابة الاميركية المحافظة (American Conservative Union) المنبثقة عن جناح الحزب الجمهوري الذي يترأسه رونالد ريغان . وقد صرفت هذه النقابة اكثر من ٤٠٠ الف دولار لعرض فيلم معاد للاتفاقية على ٣٠٠ محطة تلفزيونية (١٣٠) .

وهناك تجمع آخر يدعى « لجنة معالجة الخطر الحالي » يطالب بزيادة النفقات العسكرية ، وقد شكل منذ عامين لمناهضة الاتفاقية ، وهو ينشط تحت قيادة عضوين سابقين في وزارة الدفاع : بول نيتز ويوجين روستو اللذين لعبا دوراً هاماً في حرب فيتنام . ويشمل هذا التجمع لين كيركلان وهو امين خزينة اكبر نقابة عمالية (AFL — CIO) .

كما نشطت « اللجنة من اجل الاكثرية الديمقراطية » ، التي يترأسها السناتور جاكسون لمناهضة الاتفاقية . (١٣١) .

ومن المعروف ان هذه الفئات نفسها (امثال هنري جاكسون وجيمس شلسنجر ، وباتريك موينيهان) المناهضة لسياسة الإنفراج هي التي تحارب اي تعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية (١٣٢) .

وقد انضم إلى الحملة الاعلامية ضد سالت الاميرال المو زوموالت ، رئيس اركان حرب البحرية السابق الذي اعلن امام التلفزيون الاميركي ان لدى لجنة اركان الحرب الموحدة تحفظات كثيرة حول معاهدة سالت ، وانضم ايضاً الى المعارضين ستانفيلد ترنر ، وهو رئيس للمخابرات المركزية الاميركية ، معلنا ان فقدان محطات تجسس في ايران ، ستجعل من غير الممكن التدقيق في التزام الاتحاد السوفياتي الفعلي بشروط الاتفاقية ، (مما ادى بالولايات المتحدة الى اعادة تنشيط القواعد العسكرية في تركيا التي تسمح بالتنصت على الاتحاد السوفياتي)(١٣٣) .

وقد بعث ١٦٧٨ جنرالاً واميرالاً متقاعداً رسالة الى مجلس الشيوخ مطالبين لجنة الشؤون الخارجية بعدم الموافقة على اتفاقية سالت لانها في مصلحة الاتحاد السوفياتي(١٣٤) .

وانضم الرئيس جرالد فورد ، فيما بعد ، الى المعارضة ، مع انه موقع اتفاق فلاديفو ستوك في عام ١٩٧٤ ، وهو الاتفاق الممهد لسالت ٢ (١٣٥) ، وانتقد فورد الاتفاقية بشدة ، اكثر من وزير خارجيته السابق هنري كيسنجر الذي لم يعارضها بمجملها بل مضى يطالب بعدة تعديلات وتوضيحات . وقد صرح كيسنجر بأنه سيوافق على الاتفاقية ولكن بثلاثة شروط هي : وضع خطة دفاع اميركية جديدة مع ميزانية موازية ؛ وتوضيح بعض النقاط الغامضة في الاتفاقية ؛ والربط بين تطبيق الاتفاقية والجيو سياسة السوفياتية(١٣٦) .

واستقال الجنرال ادوارد راوني الذي كان يمثل اركان الحرب الموحدة في مفاوضات سالت ٢ التي تمت في جنيف . وانتقد الاتفاقية قائلاً انها لم تف بالشروط التي وضعها اركان الحرب الموحدة ، وهي : ان تكون الاتفاقية « عادلة وان تحافظ على مصالح حلفاء الولايات المتحدة وان يكون ممكناً اثبات صحة تطبيقها »(١٣٧) .

وامام هذه الحملة العنيفة ، كان موقف الادارة الاميركية دفاعياً . وقد اعترف بعض

الموظفين في ادارة كارتر بأنهم فقدوا زمام المبادرة ، وقالوا في ايلول عام ١٩٧٩ : « لا بد لنا من ان نعود إلى موقع الهجوم »(١٣٨) .

من ناحية اخرى اثرت الازمة الكوبية المفتعلة حول وجود قوات سوفياتية في كوبا على النقاش الدائر حول الاتفاقية في الكونغرس . وقد صرح احد كبار الموظفين في الادارة الاميركية بقوله : « علينا ان نحل المشكلة الكوبية قبل ان نحوز اي تقدم ». « وكان السناتور فرانك تشورتش رئيس لجنة الشؤون الخارجية في الكونغرس قد صرح قبل ذلك بأنه لن يصدق على الاتفاقية ما دام هناك جندي سوفياتي واحد في الجزيرة(١٣٩) ، ثم صرح بعد ذلك بعض المعارضين لسالت ، مثل السناتور سام نان ، بأنهم لن يصوتوا على إتفاقية سالت إذا لم يزد كارتر من ميزانية الدفاع (١٤٠) . وعندما هزت هذه الازمة الراي العام الاميركي واغضبت اعضاء ليبراليين في مجلس الشيوخ ، اعلنت الحكومة الاميركية ان الوحدة السوفياتية المتواجدة في كوبا يتراوح عدد افرادها بين الفين وثلاثة آلاف شخص ، وانها لا تملك الوسائل الضرورية لشن هجوم على الولايات المتحدة (١٤١) . وكانت ازمة الوحدة السوفياتية المتواجدة في كوبا مثالاً لاسلوب افتعال الازمات من اجل اثارة الراي العام والدفع من اجل المزيد من النفقات العسكرية .

وجاءت بعد ذلك ازمة الرهائن الاميركية في ايران ، التي بدات في اوائل شهر تشرين الثاني ١٩٧٩ ، لتساهم في نمو قدرة التيار المعادي للاتفاقية في التأثير على الراي العام الذي يؤثر بالتالي على الادارة ، كما هو واضح من خلال نتائج استفتاءات الراي العام في الولايات المتحدة ؛ فبينما كانت شعبية كارتر قد بدات تنهار في شهر ايلول ، اخذت ترتفع عندما اتخذ موقفاً متصلباً ودعا بشكل واضح إلى الزيادة في قدرة القوات العسكرية الاميركية ، وعندما ابدى استعداده لبعث الاساطيل الاميركية الى المناطق التي تهدد فيها « المصالح الاميركية » .

وقد صرح السناتور بيرد ، قائد الاغلبية الديمقراطية في الكونغرس ، ان ازمة الرهائن الاميركية في ايران قد تعزز الشعور بعدم الثقة بمكانة الولايات المتحدة في العالم ، وان هذا سيكون مضاداً لمصلحة اتفاقية سالت ، لانه ربما ستتطلب الاحداث اعادة النظر في قوة الولايات المتحدة ، مما سيؤدي الى تأجيل التصديق على الاتفاقية في فترة اعادة التقييم هذه (١٤٢) .

ومن الواضح ان التيارات المعادية والمساندة لاتفاقية سالت قد وافقت على صيغة مشتركة تسمح بتوسيع القوات العسكرية الاميركية وبتعزيز قدراتها على التدخل .

ثم جا ءت ازمة افغانستان لتمثل الحلقة الاخيرة في سلسلة احداث ، تمكن المؤسسة العسكرية الاميركية من تبرير العودة الى منطق الحرب الباردة والمطالبة بالزيادة في النفقات العسكرية وفي النشاط العسكري الاميركي في العالم ، خصوصاً في منطقة « قوس عدم الاستقرار » (Arc of Instability) وهو المصطلح الذي صاغه بريجنسكي ليعرف به مجموعة من الدول على شاطىء المحيط الهندي يعتبرها « منطقة الازمات » و « تشكل حرفياً قوساً عديم الاستقرار يمكن رسمه على خارطة ابتداء من شيتا غونج في بنغلاديش ، مروراً باسلام آباد الى عدن ثم الى الخليج الفارسي ، الى ايران ، ويمتد جنوباً حتى افريقيا الجنوبية » (١٤٣) .

جـ - زبيغنيو بريجنسكي : الحلقة الناقصة بين التيارين التجاري والعسكري ؟

اهمية زبيغنيو بريجنسكي مستشار الامن القومي في ادارة كارتر ناتجة عن كونه رئيساً سابقاً للجنة الثلاثية بينما كان كارتر تلميذه ، وعن كونه مفكراً استراتيجياً طموحاً ، ايضاً . وبينما تتطابق ظاهرياً معظم طموحاته مع طموحات اللجنة الثلاثية ، إلا انه مشهور بكرهه للاتحاد السوفياتي . فقد وصفت البوستون غلوب بريجنسكي بأنه « اوجد عملاً لنفسه من خلال حرب الكلمات التي شنها على الاتحاد السوفياتي » ، ووصفته مجلة « دير شبيغل » الالمانية بأنه « طراز من الجنود الذين كرسوا عداوتهم للاتحاد السوفياتي » (١٤٤) . واصول بريجنسكي ، الارستقراطي البولوني الكاثوليكي ، تساهم في هذه النظرة التي تناهض « الروس » بالاضافة الى مناهضته للسوفيات والشيوعية ، وهو الذي يقول : و « علينا متابعة السياسة السوفياتية منذ روسيا القيصرية محاولين الربط بين الماضي والحاضر » (١٤٥) . ويعتبر بريجنسكي من ابرز الخبراء الاميركيين في الشؤون السوفياتية ، وله كتابان حول العلاقة بين الغرب والشرق ، وقد عمل مديراً لمركز الدراسات والمشاكل الشيوعية ، كما عمل مديراً لمؤسسة البحث في التحولات العالمية « في كولومبيا » (١٤٦) .

ويعتبر فكر بريجنسكي في المجال الإستراتيجي مزدوجاً ، خصوصاً اذا قورنت مواقفه بمواقف المدرستين الإستراتيجيتين اللتين سبق ذكرهما ؛ اي مدرسة الإستراتيجية العظمى من « اجل استعادة الإمبراطورية » والمتمثلة في آراء جورج ليسكا ، ومدرسة « الانتداب الاميركي » المتمثلة في آراء جورج بول ، وهو يردد في بعض الاحيان ، بشكل حرفي ، عبارات ليسكا عن « الإستراتيجية العظمى » (١٤٧) .

وهكذا تصف لاندستن موقف بريجنسكي النظري من المدرستين بقولها : « يبدو على قاعدة كتابات بريجنسكي انه حافظ على فهم ثنائي للإستراتيجية الاميركية التي نظم من حولها تصورات نمط الإنتداب المتفائلة عن انتقال السلطة والتعاون في ظل إستقرار إقتصادي مشترك وعلاقات زبائنية ، ولكن التي استنتج من ضمنها التوكيد القديم على التفوق العسكري الاميركي والإستعراض الرمزي للقوة » (١٤٨) .

وبينما تتطابق اولوياته حول « التكامل » و « التعاون » مع اولويات اللجنة الثلاثية ومجلس العلاقات الخارجية في التركيز على التعاون في اطار العالم الثلاثي والحوار بين الشمال والجنوب والعمل للحفاظ على الانفراج ، فان معالجته لهذا الموضوع لا تبين بوضوح جدية موقفه (١٤٩) .

وكذلك بينما كان يعبر عن ضرورة الاستمرار للتوصل الى اتفاقية سالت ٢ ، فقد انتقد سياسة نيكسون وكيسنجر « الواقعية » ، لانها تركت المبادرة « الايديولوجية » في ايدي السوفيات ، واقتصر عملها على المبادلات التجارية والعسكرية ، وقد اعتبر بريجنسكي من الضروري ان تشن الولايات المتحدة هجوماً في المجال الايديولوجي ، وان تصبح مرة اخرى مثالاً للغرب ، مما يتطلب طرح نظرة عالمية اخرى معاكسة للنظرة الشيوعية . ويرى بريجنسكي ان الولايات المتحدة يجب ان تنشر تأثيرها من خلال « العلم » و « التقاليد » و « القيم » و « طريقة الحياة الاميركية » بالقدر نفسه الذي توسع فيه نفوذها من خلال الاسلحة والدولار (١٥٠) .

وقد وجد بريجنسكي في نظرية « حقوق الانسان » احدى الامكانيات لنشر القيم الاميركية في العالم [١٥١] ، وكانت احدى اهداف نظرية « حقوق الانسان » الحقيقية والخفية احداث خلل في النظام الشيوعي العالمي ، وليس فرض نمط تعامل جديد مع بلدان العالم الثالث ، كما اثبتت فيما بعد سياسة كارتر في استمرارها بدعم الانظمة الفاشية فيه بينما تشن حملة قوية حول مشكلة المعارضة السياسية في الاتحاد السوفياتي .

وقد وضح تشومسكي العلاقة بين « حقوق الانسان » والانفراج مبيناً : « ان حملة كارتر لحقوق الانسان كانت سياسة الاقوال وليس الافعال » وانها اخذت موقفاً متصلباً حول انتهاكات الاتحاد السوفياتي لحقوق الانسان بينما كان موقفها ضعيفاً حول مسألة حقوق الانسان في المناطق الموالية لها . فقد كتب كارتر رسالة شخصية الى تساخاروف ولكنه لم يتصل بأليندي . قد تكون هذه السياسة قد اثرت على الاتحاد السوفياتي ، ولكن ليس « في مجال حقوق الانسان » بل انها عززت الشكوك السوفياتية بأن الولايات المتحدة ليست مهتمة بالحد من سباق التسلح [١٥٢] .

ويتساءل تشومسكي : « هل من الممكن اخذ آراء امثال السناتور جاكسون وجورج ميني بجدية عندما يدافعان عن انتهاك حقوق الانسان في الاتحاد السوفياتي في الوقت نفسه الذي يساندان فيه او يتجاهلان جو الارهاب السائد في المناطق الدائرة في فلك الولايات المتحدة ؟ ان الشيء الذي يهم هؤلاء ليس مسألة حقوق الانسان ، ولكن المصالح التي يمكنهم الحصول عليها من خلال انهيار الانفراج ، وزيادة سباق التسلح وتجديد جو الحرب الباردة الهجومي » [١٥٣] .

ان مناهضة بريجنسكي للاتحاد السوفياتي واستعداده للجوء الى اسلوب القوة العسكرية واضحان من خلال تصريحه لصحافي بريطاني يقول فيه : « لن تكتب النهاية للانسانية اذا تسبب الضرب النووي المتبادل بيننا وبين الاتحاد السوفياتي في مقتل ١٠٪ من سكان الارض ، وانه لن يتردد في ضغط الزر اذا تطلبت اعتباراته التحليلية ذلك » . كما وصف ستانلي هوفمان تطرف بريجنسكي قائلاً : « لو عين بريجنسكي مديراً لوكالة المخابرات المركزية لوجد انه يبحث عن ملجأ ليتقي الغارات الجوية » [١٥٤] .

ويشجع بريجنسكي التعددية في النظام الشيوعي العالمي مثل ظهور حركة « الاورو شيوعية » ويأمل بأن تؤدي سياسة « الانفراج » على المدى الطويل الى تغيرات في الاسس الداخلية للنظام الاشتراكي [١٥٥] .

ويبين جيمس بتراس ان قضية البحث عن « اخلاقية جديدة » ليست جديدة في تاريخ الولايات المتحدة ، ويقول ان من الجدير ملاحظة التطابق خلال بعض الفترات في التاريخ الاميركي بين ابشع المصالح الاقتصادية واجمل الالفاظ الاخلاقية [١٥٦] .

فهذه « الاخلاقية الجديدة » ليست جديدة ، وهدفها ترسيخ الهيمنة الاميركية ، واحتواء المنتقدين اليساريين ، والحصول على اجماع داخلي للقيام بتصادمات جديدة مع القوى المعارضة للنظام الاقتصادي الاميركي [١٥٧] .

ويلخص جان بير كوت سياسة بريجنسكي واللجنة الثلاثية ، فيعدها محاولة اصلاحية ذكية وطموحة ، ولكنها متناقضة مع المصالح المباشرة ومع نمط سير الراسمالية ، ويرى انه من المتوقع ان تواجه عدة تناقضات وصعوبات في تحديها لبعض السدود .

٥ ـ انهزام المشروع التجاري ؟

التساؤل الرئيسي الذي يمكن طرحه في الوقت الحاضر هو : هل فشلت اللجنة الثلاثية ، التي كانت وراء انتخاب كارتر ، في تطبيق نظريتها المعتمدة اساساً على « دبلوماسية الدولار » وعلى اعادة تنظيم العالم اقتصادياً ؟

هناك عدة مؤشرات تبين ان كارتر قد تخلى عن معظم وعوده الانتخابية وذلك قبل نجاح الثورة الايرانية .

ففي مجال الانفاق العسكري كان كارتر ، في اطار معركته الانتخابية عام ١٩٧٦ ، يطرح موقفاً مختلفاً عن موقف المرشح الجمهوري فورد . فبينما كان منافسه يطالب بزيادة الانفاق العسكري كان كارتر يطالب بتخفيضه بقدر يتراوح بين ٧,٥ مليارات دولار . ولكن سرعان ما تغير هذا الموقف ، وقال كارتر في حديث صحافي : « ان الانفاق على الاغراض العسكرية سوف يزداد باستمرار خلال الفترة المتبقية » من رئاسته ، ثم اضاف شرطاً : « اذا لم يتحقق نجاح في محادثات سالت والخفض المتبادل والمتوازن للقوات المسلحة في اوروبا » . ولكنه صرح في الحديث نفسه قائلاً : « وانا لا ارى اية فرصة لخفض النفقات العسكرية بصورة محسوسة ، حتى اذا حالفنا النجاح في عقد اتفاقية حول الحد من الاسلحة الاستراتيجية » (١٥٨) .

وقد ازداد فعلاً الانفاق العسكري منذ مجيء كارتر الى الحكم ، من ١١٥,٢ مليار دولار عام ١٩٧٨ ، الى ١٢٦ مليار دولار عام ١٩٧٩ ، الى ١٣٥,٤ مليار دولار عام ١٩٨٠ ، ثم الى ١٤٢,٧ مليار دولار لعام ١٩٨١ (١٥٩) .

وكان كارتر قد صرح ايضاً في إطار معركته الانتخابية بأنه لا يمكن ان تلعب الولايات المتحدة « دور بطل السلام » في العالم في الوقت نفسه الذي تعتبر فيه اول بائع سلاح في العالم .ولكن كارتر استمر ، في الواقع ، في متابعة « دبلوماسية السلاح » التي كان ينتقدها عند كيسنجر . وقد إزداد حجم مبيعات الاسلحة من ١٧,٩٠٠ بليون دولار للعامين ١٩٧٦ ـ ١٩٧٧ (في عهد إدارة فورد) إلى ١٩,٠٠٠ بليون دولار للعامين ١٩٧٨ ـ ١٩٧٩ (في عهد إدارة كارتر) . وقد إزداد حجم الاسلحة الموجهة إلى الشرق الاوسط بشكل خاص من ١٠,٤٠٠ بليون دولار للعامين ١٩٧٦ ـ ١٩٧٧ إلى ١٦,٤٠٠ بليون دولار للعامين ١٩٧٨ ـ ١٩٧٩ (١٦٠) وتخلى كارتر ايضاً عن وعوده بمحاولة الحد من انتشار الاسلحة النووية ، وهو يساند الان باكستان في محاولتها تطوير قنبلتها النووية . كما لم يتمكن كارتر من تلبية وعده بسحب القوات الاميركية من كوريا الجنوبية ، وقد عمل بالإضافة إلى ذلك على تنمية مشروع انشاء قوات تدخل سريعة منذ إستلامه الادارة (١٦١) .

وبينما تكيف عدة افراد في ادارة كارتر مع اسلوب الزيادة في الانفاق العسكري ، وعملوا

في بعض الاحيان على الدفع بهذا الاتجاه (مثل زبيغنيو بريجنسكي ، الذي كان له موقف مزدوج اساساً والذي يتسم بـ « التصلب في المبادىء ولكن بالليونة الاستراتيجية»)، ومثل هارولد براون المنتمي اساساً إلى المؤسسة العسكريــة فقد وجد آخرون ، امثال سايروس فانس ، صعوبة اكبر في التكيف مع هذا الاتجاه ، ولكنهم اندمجوا في التيار العام ، خصوصاً بعد ازمة الرهائن ومشكلة افغانستان ، كما برز دور بعض العسكريين ، لا سيما الجنرال دافيد جونز رئيس اركان الحرب الموحدة ، في صياغة السياسة الاميركية .

ولكن من احدى اهم المؤشرات على انهزام التيار التجاري استقالة بول وارنك ولسلي جلبس واندرو يونغ ، الذين كانوا من المناهضين للحرب الفيتنامية ومن ابرز ممثلي التيار التجاري (١٦٢) .

كان بول وارنك يعمل في البنتاغون في الستينات ، وكان يصطدم منذ ذلك الحين بالمؤسسة العسكرية بسبب آرائه المناهضة لتصعيد القوة العسكرية ، والمطالبــة بخفض الانفاق العسكري . وكان وارنك يؤمن بأن للحكومة الاميركية القدرة على الحد من دور الصناعة الحربية ، وكان متخوفاً من فقدان الرقابة على عمليات الشركات البائعة للسلاح ، ويأمل بتغيير الموقف السائد من عمليات بيع الاسلحة التي يعتبرها مضرة وغير لازمة إلا في حال اثبات عكس ذلك ، وعندما يكون هناك مصلحة امنية واضحة (١٦٣) .

وكان كارتر منذ استلامه الادارة مصراً على تعيين وارنك بغض النظر عن المقاومة الشديدة التي برزت ضده منذ تعيينه من قبل بعض شيوخ البنتاغون ، امثال جاكسون ، الذي يعمل لصالح شركة بوينغ ، وسام نان الذي يعمل لصالح شركة لوكهيد ، ومن قبل بول نيتز الذي يقود لوبي من اجل زيادة النفقات العسكرية . وكان امثال جاكسون هؤلاء يعتبرون وارنك معتدلاً ومتساهلاً تجاه الاتحاد السوفياتي (١٦٤) .

وكان وارنك قد عين مديراً لمكتب الحد من السلاح ونزعه ، ومرشحاً لقيادة المفاوضات حول اتفاقية الحد من الاسلحة النووية (سالت ٢) ، ولكنه استقال من منصبه في ادارة كارتر في تشرين الاول من عام ١٩٧٨ (١٦٥) .

ثم استقال في حزيران من عام ١٩٧٩ لسلي جلبس الذي كان يعمل كأحد المحللين في البنتاغون خلال الحرب الفيتنامية التي لم يكن راضياً عنها . وكان هو المخطط الرئيسي لسياسة كارتر في الحد من الاسلحة ، ويطالب بالخفض في الاسلحة النووية ، وقد اعتبر ان سياسة الحد من الاسلحة قد فشلت (١٦٦) .

واستقالة اندرو يونغ ، ممثل الولايات المتحدة في الامم المتحدة ، في آب ١٩٧٩ ليس إلا مؤشراً آخر لانهزام التيار « التجاري » الذي كان اندرو يونغ احد ممثليه الناجحين ، خصوصاً في السياسة التي اتبعها في الساحة الإفريقية ، وبينما كان السبب الاساسي والمباشر لاستقالة يونغ الضجة المفتعلة بسبب مقابلته زهدي الطرزي ، ممثل منظمة التحرير الفلسطينية في الامم المتحدة ، إلا ان تصريحه امام الإدارة الاميركية كان يبين بوضوح رفضه الإنضمام إلى التيار الذي يدعو إلى تصعيد العمل العسكري والذي كان ينمو بسرعة هائلة في ذلك الحين ، وهذا ما

قاله اندرو يونغ نفسه عندما قدم استقالته : « ان هناك اسماك قرش تشم رائحة الدماء في المياه (واشنطن) ، وجئت امامكم غير ملطخ بالدما ء ، وجئت ايضاً لانني لم انحن » (١٦٧) .

وقد عبر جورج كنان في مجلة نيوزويك عن وجود « جو حرب » خطر في واشنطن يجعل اي انسان يستنتج « ان اخر امل لوجود حلول سلميةو وغير عسكرية قد ضاع وانه منذ الان فصاعداً ، اصبحت الاسلحة فقط ، وكيفما تستعمل ، المؤثر الوحيد » (١٦٨) .

وقد صرح احد محرري جريدة « الانترناشونال هيرالد تريبيون » الذين يدعون بشكل واضح الى منطق الحرب بأن « الذين ينظرون الى حرب فيتنام وكأنها اثبات على ان العملاق اصبح ضعيفاً لا يعلمون الكثير عن المجتمع الاميركي . فبالنسبة لازمة ايران اصبحت الحمائم صقوراً بينما اصبحت الصقور عقباناً » (١٦٩) .

وقد جا ء مبدا كارتر المعلن في ١٩٨٠/١/٢٤ ليثبت سيطرة المنطق العسكري في صياغة السياسة الاميركية . فهو يدعو الى العودة لمنطق التدخل العسكري ، والمطالبة باعادة التجنيد الاجباري وازالة العوائق التي كانت مفروضة امام عمل المخابرات المركزية الاميركية (١٧٠) .

تلك هي بايجاز اهم التطورات الحاصلة ، في السياسة الخارجية الاميركية . اما اثارها على منطقتنا ، فسنفرد لهابحثا خاصا فيما بعد .

(١) Walter Lafaeber, «Empire Begins at Home» «*The Nation*» June 9, 1979, pp. 656-659.

(٢) كلود جوليان ، « الامبراطورية الاميركية » ، بيروت ، دار الحقيقة ، ١٩٧٠ ، ص ١٤٤ ـ ١٤٥ و ١٩٢ ـ ١٩٣ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ١٤٥ .

(٤) Lafaeber, *op. cit.*

(٥) *Ibid.*

(٦) جوليان ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٢٥ ـ ٢٢٧ .

(٧) المصدر نفسه ، ص ٢٦٥ .

(٨) المصدر نفسه ، ص ٢٦٧ .

(٩) المصدر نفسه ، ص ٢٧٠ .

(١٠) المصدر نفسه ، ص ٢٧١ .

(١١) المصدر نفسه ، ص ٢٧٣ .

(١٢) Lafaeber, *op. cit.*

(١٣) *Ibid*

(١٤) *Ibid*

(١٥) *Ibid*

(١٦) Michael Klare, «Curing The Vietnam Syndrome» *The Nation*, October 13, 1979, pp. 337-340.

(١٧) *Ibid.*

(١٨) *The Military Balance*, I.I.S.S. p. 81, 1974-75 and 1979-80, pp. 5 and 93.

(١٩) Klare, *op. cit.*

(٢٠) Lafaeber, *op. cit.*

(٢١) Richard Falk, «The Prospects of Intervention: Exporting Counter-revolution» *The Nation*, June 9, 1979, pp. 659-662.

(٢٢) سميح فرسون ، « ازمة الرأسمالية الأميركية وسياسة الولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط » ، « شؤون فلسطينية » ، العدد ٩٢ ـ ٩٣ ، تموز ـ آب ١٩٧٩ ، ص ٣٨ ـ ٣٩ .

(٢٣) المصدر نفسه ، ص ٣٨ ـ ٣٩ .

(٢٤) Paul Sweezy, «Whither U.S. Capitalism», *Monthly Review*, De-

cember 1979, pp. 1-12.

(٢٥) فرسون ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٢ و٥٠ .

(٢٦) Laurence Shoup and William Minter, *The Imperial Brain Trust* New York: Monthly Review Press, 1977), p. 254.

(٢٧) *Ibid.*, p. 255.

(٢٨) Falk, *op. cit.*

(٢٩) Thomas Hughes, «Carter and The Management of contradictions», *Foreign Policy*, Summer 1978, pp. 34-56.

(٣٠) Falk, *op. cit.*

(٣١) Lafaeber. *op. cit.*

(٣٢) «Drawing a line Around The Persian gulf». *News Week*, February 4, 1980, p. 8.

(٣٣) «Mr Carter sees Afghanistan Invasion as Worst», *The Times* (London) January 25, 1980.

(٣٤) Klare, *op. cit.*

(٣٥) *Ibid.*

(٣٦) James W.Canan), *Superwarriors* (New York: Weybright and Talley, 1975).

(٣٧) Klare, *op. cit.*

(٣٨) *Ibid.*

(٣٩) *Ibid.*

(٤٠) *e. g.*, George Liska, *Imperial America: The International Politics of Primacy* (Baltimore: John Hapkins University Press, 1967) and *Career ofEmpireAmerica and Imperial Expansion over land and Sea*, (Baltimore: John Hopkins University Press, 1978).

(٤١) ماري إيكين لاندستين ، « من المستنقع رجوعا إلى الامبراطورية · استراتيجية المقايضة الاميركية أثناء عصر المفاوضات ، » شؤون فلسطينية » ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧٠ - ٧١

(٤٢) Shoup and Minter, *op. cit.*, pp. 262-263.

(٤٣) *Ibid.*, p. 263.

(٤٤) *Toward Peace in The Middle East* (Washington: The Brookings Institution, 1975).

(٤٥) George Ball, «How to Save Israel from herself», *Foreign Affairs*, April 1977, and «The Coming Crisis in Israel: American Relations, *Ibid*, Winter, 1979. pp. 231-257.

(٤٦) Shoup and Minter, *op. cit.*, p. 264.

(٤٧) ب بياديشيف ، **المجمع الصناعي الحربي في الولايات المتحدة الاميركية** » ، (تعريب رفعت السيوفي) بيروت ، دار الفارابي ، ١٩٧٦ ، ص ٣٢١ .

(٤٨) Jeff, Frieden, «The Trilateral Commission: Economics and Politics in the 1970's», *Monthly Review*, December 1977, p. 2.

(٤٩) *Ibid.* p. 3

(٥٠) *Ibid.*

(٥١) *Ibid.*, p. 4.

(٥٢) *Ibid*, p. 6

(٥٣) *Ibid*, p. 7

(٥٥) *e.g.* Fred Bergsten, «The New Economics and U.S. Foreign Policy», *Foreign Affairs*, January 1972.

(٥٦) Frieden, *op. cit.*, p. 9.

(٥٧) *Ibid.*

(٥٨) *Ibid*, p. 10.

(٥٩) *Ibid*, p. 12-13.

(٦٠) Thomas Ferguson et Joel Rogers, «Incertaine Amerique: Un Capitalisme Divisé» *Le Monde Diplomatique*, Septembre 1979, pp. 1, 11 and 12.

(٦١) فؤاد مغربي ، «التأثيرات الداخلية على السياسة الخارجية الاميركية نحو العالم العربي ، » شؤون فلسطينية »، **مصدر سبق ذكره** ، ص ٢٠ .

(٦٢) «Comment by the Editors», *Monthly Review*, December 1977, p. 19.

(٦٣) *Ibid*, p. 20.

(٦٤) Frieden, *op. cit.*, p. 11

(٦٥) Richard Falk, «A New Paradigm for International legal Studies», *The Yale low Journal*, April 1965 as quoted in Frieden, *op. cit*, p. 12.

(٦٦) Frieden, *op. cit.*, p. 14

(٦٧) *Ibid*, p. 15.

(٦٨) *Ibid.*

(٦٨) *Ibid.*

(٦٩) *Ibid*, pp. 15-17

(٧٠) Shoup and Minter.*op. cit.*, p. 271

(٧١) *Ibid*, p. 271

(٧٢) *Ibid.*

(٧٣) *Ibid.*, p. 272

(٧٤) *Ibid.*, p. 254.

(٧٥) *Ibid.*, pp.10-15

(٧٦) *Ibid*, pp. 254-255

(٧٧) *Ibid*, p. 256.

(٧٨) *Ibid.*,

(٧٩) *Ibid*, p. 265

(٨٠) *Ibid*, p. 259

(٨١) Michel Crozier, Samuel Huntington and Joji Watanuki. *The Crisis of Democracy; Report on the Governablity of Democracies to The Trilateral Commission* (New York, 1975).

(٨٢) Shoup and Minter, *op. cit*, p. 278.

(٨٣) *Ibid*, p. 279.

(٨٤) Noam Chomsky, «la Restructuration Ideologique aux Etats Unis», *Le Monde Diplomatique*, Mars, 1979, pp. 40.

(٨٥) *Ibid.*

(٨٧) *Ibid.*

(٨٨) Scoffield Coryell, «Le Triomphe de M. Jimmy Carter: Exorcisme d'une Défaite», *Le Monde Diplomatique*, Janvier 1977.

(٨٠) *Ibid.*

(٩٠) Frieden, *op. cit*, p. 13

(٩١) Georges Albert Astre, «Ce que «Time» a fait pour M. James Carter», *Le Monde Diplomatique*, Mars 1978, p. 10.

(٩٢) Frieden, *op. cit.*, p. 13.

(٩٣) *Ibid*, p. 13.

(٩٤) C. Wright Mills, *The Power Elite* (New York, Oxford University Press, 1956).

(٩٥) جوليان ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٥٣ .

(٩٦) المصدر نفسه ، ص ٤٨١ .

(٩٧) المصدر نفسه ، ص ٣٣٩ .

(٩٨) المصدر نفسه ، ص ٤٧٩ .

(٩٩) بياديشيف ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٥ _ ٥٦ .

(١٠٠) جوليان ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٤٠ .

(١٠١) المصدر نفسه ، ص ٤٨٩ .

(١٠٢) المصدر نفسه ، ص ٤٩١ .

(١٠٣) المصدر نفسه ، ص ٤٨٣ .

(١٠٤) جون كنيث جالبريت . « السلام غير مرغوب فيه » (تقرير حول فائدة الحروب) طبعة كلمان ليفي ١٩٦٨ ـ كما هو وارد في جوليان ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٤٠ ـ ٣٤١

(١٠٥) Michael Klare, *War Without End: American Planning for The Next Vietnams,* (New York: Vintage Books, 1972). p. 4.

(١٠٦) *Ibid*, p. 80.

(١٠٧) Craig Neal Andrews. *Foreign Policy and The New American Military*, (Beverley Hills: Sage Publications, 1974), p. 6.

(١٠٨) Canan, *op. cit*, p. 10.

(١٠٩) *Ibid*, p. 89.

(١١٠) *Ibid*, p. 90

(١١١) Andrews, *op. cit.*, pp. 9-10.
(١١٢) *Ibid*, pp. 14-15.
(١١٣) *Ibid*, pp. 10-11
(١١٤) Canan, *op. cit*,
(١١٥) *Ibid*, p. 103.
(١١٦) *Ibid*, p. 120.
(١١٧) *Ibid*, p. 108.
(١١٨) *Ibid*, p. 103.
(١١٩) Andrews, *op. cit.*, pp. 25-27.
(١٢٠) Canan, *op. cit*, p. 134.
(١٢١) Andrews, *op. cit.*, p. 28.
(١٢٢) *Ibid*, p. 29
(١٢٣) *Ibid*, p. 30.
(١٢٤) Canan, *op. cit.*, p. 133.
(١٢٥) Andrews, *op. cit.*, p. 30.
(١٢٦) Canan, *op. cit.*, p. 133.
(١٢٧) Andrews, *op. cit.*, pp. 29-30.
(١٢٨) Sylvia Crane, Vigoureuse Polemique aux Etats Unis Entre Partisans et Adversaires du traité Salt II», *Le Monde Diplomatique*, Juillet, 1979. p. 5
(١٢٩) *Ibid.*
(١٣٠) *Ibid.*
(١٣١) *Ibid.*
(١٣٢) William B. Quandt, *Decade of Decisions: American Policy toward The Arab Israeli Conflict 1967-1976.* (Berkeley: University of California Press, 1977), p. 279.
(١٣٣) Crane, *op. cit.*
(١٣٤) «Retired U. S. Officers Urge Salt Veto», *International Herald Tribune*, September 7, 1979.
(١٣٥) «L'ancien President Gerald ford Critique Severement L'accord Salt II», *Le Monde*, 28 September, 1979.
(١٣٦) «L'accord Salt 2 Doit Etre Complété par un Nouvel Effort Militaire», *Le Monde*, 23 Aout, 1979.
(١٣٧) «A New Case Against Salt» *News week*, July 16, 1979, p. 22.
(١٣٨) «White House Admits it's on the Defensive», *International Herald Tribune*, September 15-16, 1979.
(١٣٩) «صراع في الكونغرس حول الوجود السوفياتي في كوبا»، السفير، ١٠ ايلول، ١٩٧٩.
(١٤٠) «Carter Expected to Seek Defense Rise of 820 Billion for fiscal 1981 Budget», *International Herald Tribune*, 27 th October, 1979.
(١٤١) السفير، مصدر سبق ذكره.
(١٤٢) «No Salt Debate This year, Says Senate Majority leader Byrd», *Internationl Herald Tribune*, December 7, 1979.
(١٤٣) «Iran: Carter's Biggest Crisis» *U. S. News and World Report*, January 15, 1979, pp. 24-27.
(١٤٤) «زبيغنيو بريجنسكي»، القبس، ٢ آب ١٩٧٨.
(١٤٥) المصدر نفسه
(١٤٦) Daniel Colard, «Zbigniew Brzezinski: Le Conseiller Special Venu du Froid», *Defense Nationale*, Mars 1979, pp. 77-87.
(١٤٧) لاندستين، مصدر سبق ذكره، ص ٧٦.
(١٤٨) المصدر نفسه، ص ٧٧.
(١٤٩) Jean Pierre Cot, «La Politique Trilaterale de Zbigniew Brzezinski: Un grand Dessein Conservateur pour l'Amerique», *Le Monde Diplomatique*, Septembre 1977, pp. 2-3.
(١٥٠) المصدر نفسه.
(١٥١) المصدر نفسه.
(١٥٢) Noam Chomsky, «The United Strates Versus Human Rights in

The Third World», *Monthly Review*, July-August 1977, pp. 22-45.

(١٥٣) المصدر نفسه .

(١٥٤) القبس ، مصدر سبق ذكره

(١٥٥) Cot, *op. cit.*

(١٥٦) James Petras, «President Carter and the New Morality» *Monthly Review*, June 1977, pp. 42-50.

(١٥٧) المصدر نفسه .

(١٥٨) جانيت فانكلشتاين ، « إدارة الرئيس كارتر وسياسة الدفاع » ، الفكر العسكري ، تموز ١٩٧٩ ، ص ١ ـ ١٩ .

(١٥٩) *The Military Balance*, 1977-78, 1978-79 and 1979-80

انظر ايضا . « ميزانية الدفاع ١٩٨١ » ، السفير ، ٢٩ كانون الثاني ١٩٨٠ .

(١٦٠) Max Hollaud «La Diplomatie des armes et ses dangers», *Le Monde Dimlomatique*, Janvier, 1980, p. 9.

(١٦١) «Carter's U. Turn in Foreign Policy «*U. S. News and World RePort»*,January 28, 1980, pp. 23- 26.

(١٦٢) المصدر نفسه

(١٦٣) Anthony Sampson. *The Arms Bazaar: From Lebanon to Lockheed*, (New York: The Viking Press 1977), pp. 323-324.

(١٦٤) *Ibid*

(١٦٥) «Carter's U. Turn» *op. cit.*

(١٦٦) *Ibid*

(١٦٧) «The Andrew Young Affair», *News week*, August 27, 1979, p. 16.

(١٦٨) «Kennan's Note of Caution», *News week*, February 11, 1980, p. 11.

(١٦٩) Mort Rosemblum, «On Misjudging a Gaint's Resolve», *International Herald Tribune*, December 11, 1979.

(١٧٠) «The Times», *op. cit.*

خطأ غير مقصود

مقال الهادي العلوي بعنوان « نسخ الشريعة في التراث الشيعي » ، المنشور في العدد ٨٩ (نيسان ١٩٧٩) من هذه المجلة ، استتبع ملاحظات تلقتها هيئة تحرير المجلة من جهات نكن لها اعمق الاحترام . وقد اشير بهذا الصدد الى ان المقال تضمن ما يمكن اعتباره اساءة للعقائد الدينية للمسلمين الشيعة .

ان هيئة التحرير تؤكد ان المقال المذكور يمثل وجهة نظر كاتبه وحده، ولم ينشر بقصد الاساءة الى اية جهة . وتؤكد ايضاً ، بهذه المناسبة ، ان المجلة وناشريها يحملون مشاعر الاحترام والتقدير الكاملين للمسلمين الشيعة ولكفاحهم في اطار المجتمعات التي يعيشون فيها .

وفي اي الاحوال ، فإن هيئة التحرير تعتذر عن هذا الخطأ غير المقصود .

هيئة التحرير

حسن شاهين

محاولات إصلاح الوضع الاقتصادي في إسرائيل

اعتاد المسؤولون الاسرائيليون منذ حرب ١٩٧٣ ، على تبرير مشاكلهم الاقتصادية ، كلما طلب منهم ذلك ، بالخسائر الفادحة والنفقات العسكرية الكبيرة التي اضطرت اسرائيل لاستثمارها في اعادة بناء قوتها العسكرية بعد الحرب . كذلك لم ينس هؤلاء ابداء تذمرهم من مشكلة الطاقة التي بدأت تتفاقم ، خصوصاً في الدول الغربية بعد الحرب مباشرة ، ومن مدى تأثيرها السلبي على الاقتصاد الاسرائيلي بصفتها من اهم المواد الخام التي يحتاجها . صحيح ان اسرائيل تكبدت خسائر في حرب ١٩٧٣ تعادل قيمتها - حسب التقدير الاسرائيلي - قيمة الانتاج القومي لديها خلال سنة ، اي نحو ٣٠ مليار ليرة بأسعار ١٩٧٣ ، وصحيح ايضاً ان ازمة الطاقة كان لها تأثير سلبي على الاقتصاد الاسرائيلي برمته ، الا انه يبدو ان التلويح بهاتين الحقيقتين كعاملين اساسيين للازمة الاقتصادية التي تعانيها اسرائيل اليوم ، ليس ثمة ما يدعمه ، خصوصاً اذا اخذنا في الاعتبار التطورات الداخلية هنالك منذ تولي ليكود السلطة .

فالانقلاب السياسي الذي حدث في منتصف ايار (مايو) من سنة ١٩٧٧ ، اثر تسلم ليكود زمام السلطة في اسرائيل ، تبعه ايضاً ، ليس دفعة واحدة كما حدث في المجال السياسي وانما تدريجياً ، انقلاب اقتصادي واجتماعي كان له الاثر الهام في دفع الاقتصاد الاسرائيلي نحو وضعه الحالي . صحيح ان المعراخ خسر السلطة ، الا انه خلّف وراءه مراكز قوى ذات جذور عميقة في اسرائيل ، لها مصالح اقتصادية واجتماعية واسعة جرت تنميتها خلال ثلاثين سنة من حكم المعراخ ، وبالتالي فان التناقض بينها وبين سياسة السلطة الجديدة ، - التي تختلف اسسها كلياً عن اسس السياسة السابقة - قائم ، والمواجهة كان لا بد منها . ولقد تعمقت هذه المواجهة وازدادت خطورة على الوضع الداخلي في اسرائيل ، بعد احتفاظ المعراخ بسيطرته على الهستدروت ، وهي « اللوبي » العمالي الكبير ، الذي يجمع تحت كنفه اكبر واقوى الاتحادات والشركات العمالية ، التي كانت تتمتع بمنافع واسعة ايام المعراخ ، ابرزها الخدمات الحكومية المجانية في مختلف المجالات ، الصحية والتعليمية وغيرها ، ثم الارباح المادية المتمثلة في نظام الاجور والزيادات وعلاوات غلاء المعيشة ، الخ .

اضافة الى الهستدروت ، هنالك « اللوبي » الصناعي في اسرائيل ، الذي كان بمثابة

الابن المدلل لدى حكومات المعراخ . فالفروع الصناعية خصوصاً تلك المعد انتاجها للتصدير ، كانت تتمتع بالدعم الكامل ، حتى وان تم هذا الامر على حساب دافع الضرائب الاسرائيلي ، واذا لم يكف ذلك فبواسطة اصدار الاوراق النقدية اي زيادة العجز في الميزانية . وكانت سياسة تقوية الصناعة وبالتالي تشجيع الصادرات ، هي الحل الامثل الذي تبنته الحكومات الاسرائيلية ، منذ ايام بنحاس سابير في مطلع السبعينات وحتى الآن ، لمواجهة المشاكل الاقتصادية في اسرائيل خصوصاً مشكلة العجز في الميزان التجاري .

« واللوبي » الصناعي كان يقابله ايضاً « لوبي » زراعي يتمتع بمنافع مماثلة خصوصاً لجهة القروض الرخيصة التي كانت تمنح لتطوير مختلف الفروع والمستوطنات الزراعية .

وكان تأمين مصالح هذه الفروع يقتضي اتباع سياسة اقتصادية ترتكز اساساً على التوجيه والتدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي العام ، وتوفير مختلف انواع الدعم لبعض الفروع على حساب فروع اخرى ، الامر الذي تم في عهد المعراخ وادى كما ذكرنا ، الى خلق مراكز قوى اقتصادية واجتماعية تمثل البنية الاساسية في اسرائيل .

سلطة جديدة ومصالح جديدة

لم تكن هذه السياسة تتلاءم بالطبع مع وجهة نظر اليمين الاسرائيلي في المجالين الاقتصادي والاجتماعي التي كان قد تبناها منذ نشأته في منتصف العشرينات ، والمرتكزة على قواعد الاقتصاد الحر ، كوسيلة للتعامل مع الوضع الاقتصادي في اسرائيل وحل مشاكله (١) . ويبدو ان تبني هذه السياسة منذ اكثر من سنتين ، قد ساهم فعلاً في دفع الاقتصاد الاسرائيلي الى وضعه الحالي ، حتى انه يمكن القول ان التضخم المالي والعجز التجاري اللذين تعانيهما اسرائيل ، هما في الجزء الاكبر منهما انتاجاً ذاتياً ، يعكس بداية تبلور مراكز قوى ومصالح جديدة مختلفة تماماً عن تلك التي كانت قائمة في السابق ، والتي لا زالت تخوض المواجهة بدعم قوي من المعارضة ، الامر الذي ينعكس تماماً على الوضع الداخلي في اسرائيل . فسياسة « تحسين اوضاع الشعب » التي دعي اليها زعماء ليكود اثناء الانتخابات ، والتي انبثقت عنها سياسة الاقتصاد الحر بعد تشكيل حكومة ليكود ، لم تؤد حتى الآن سوى الى تحسين اوضاع طبقة معينة من الاسرائيليين ، فتحت امامها منافذ واسعة للاثراء وجني الارباح الخيالية على حساب الطبقات الفقيرة التي كانت العامل الاساسي في دفع ليكود الى السلطة ، وفقاً لنتائج الانتخابات الاخيرة للكنسيت . والسبب في ذلك ان سياسة الاقتصاد الحر وما تضمنته من الغاء الرقابة على العملة الصعبة وتعويم الليرة الاسرائيلية مع اجراء تخفيض كبير في قيمتها ، وغيرها من الاجراءات التي عادت بالضرر الكبير على ريعية العمل الانتاجي ، لم تكن تتلاءم مع الواقع الاقتصادي الاسرائيلي . وقد تجاهل المسؤولون الجدد في حينه النقد الذي وجه لسياستهم هذه ، فلم تخفض الحكومة نفقاتها كما وعدت ، في مقابل التخفيض الكبير في العملة ، ولم تفرض اي حظر على تدفق القروض بالعملة الصعبة من الخارج . ونتيجة ذلك فقد بدأ التدهور الاقتصادي بعد اشهر من بدء تنفيذ السياسة الجديدة ، حيث ازدادت حدته مع بدء المواجهة بين الحكومة والقطاعات العمالية التي تساندها الهستدروت ، خصوصاً بعد ان استسلمت هذه لمطالب قطاعات واسعة منها . وبعد اقل من سنتين على بدء تنفيذ هذه السياسة ، بدأت الحكومة

تدرك خطورة الوضع وعدم تمكنها من الامساك بزمام الامور او القدرة على اتخاذ اية مبادرة من شأنها التخفيف من حدة الازمة الاقتصادية ، الامر الذي ادى الى استقالة وزير المالية السابق سمحه ارليخ وتعيين وزير جديد (يغئال هوروفيتس) صاحب خبرة قديمة في شراء شركات صناعية فاشلة ، واعادة ترميمها من جديد . والسؤال المطروح الآن ، في ظل النتائج الاقتصادية لعام ١٩٧٩ ، كما اوردها مكتب الاحصاء المركزي في اسرائيل ، هل يستطيع هوروفيتس حقاً اعادة ترميم الاقتصاد الاسرائيلي ، وما هي سياسته الفعلية في هذا المجال ؟

نتائج ١٩٧٩ : ذروة في التضخم

قبل التطرق الى سياسة هوروفيتس وجدواها على المدى القصير والبعيد ، لنتعرف الى الوضع والمشاكل التي يتعامل معها ، كما انعكست في النتائج الاقتصادية لسنة ١٩٧٩ .

اولى هذه النتائج هي التضخم المالي السريع ، الذي وصل معدله في نهاية سنة ١٩٧٩ الى ١١١,٤٪ مقابل ٤٨٪ في سنة ١٩٧٨ (٢) ـ وهي نسبة لم تشهد اسرائيل مثيلاً لها في السابق . وقد شمل الغلاء جميع المنتجات الاستهلاكية ، خصوصاً المواد الغذائية الاساسية التي حطمت الرقم القياسي ، حيث ارتفعت اسعارها بنحو ٣٠٠٪ خلال السنة ، والسبب الرئيسي في ذلك هو الغاء الدعم الحكومي عليها . فمثلاً ارتفع سعر الحليب بنسبة ٢٣٦٪ والزيوت بـ ٢٦٢٪ والسكر بـ ٢١٢٪ والخبز بـ ١٦٥٪ ـ بينما سجلت السلع الاستهلاكية الكمالية نسبة منخفضة نسبياً حيث بلغ معدل ارتفاع اسعار السيارات مثلاً نحو ٢٥٪ واجهزة التلفزيون ـ ٣٣٪ ، والمعدات الكهربائية والالكترونية الاخرى ـ ٦٣,٦٪ . وبالنسبة للمساكن فقد ارتفعت اسعارها بنسبة ١٥٩,٤٪ ، كذلك سجل البنزين ارتفاعاً بلغ ١٦٠٪ تقريباً ، والكهرباء ـ ١٧١٪ ، والمياه ـ ١٧٠٪ . واشار الناطق باسم مكتب الاحصاء المركزي الى ان سلة المواد الاستهلاكية التي بلغت قيمتها في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٨ ـ ١١,٥٠٠ ليرة ، وصلت في الشهر نفسه من سنة ١٩٧٩ الى ٢٤,٠٠٠ ليرة (٣) .

والمسألة الثانية التي بات تطورها يقلق اسرائيل هي مشكلة العجز المتزايد في الميزان التجاري . فمنذ سنة ١٩٧٠ وحتى نهاية ١٩٧٩ ، ازداد العجز في الميزان التجاري نحو اربعة اضعاف تقريباً ، رغم ارتفاع الصادرات بنحو ٦ اضعاف . فقد كانت الصادرات الاسرائيلية في ارتفاع مستمر منذ بداية السبعينات وحتى سنة ١٩٧٨ ، بأستثناء فترة حرب ١٩٧٣ ، ورغم ذلك فقد تزايد العجز في الميزان التجاري ، والسبب في ذلك ان قيمة الواردات تزداد بسرعة اكبر من قيمة الصادرات ، كما يبين الجدول رقم ١

والامر الملفت للنظر في هذا الجدول هو التطور السلبي في الميزان التجاري الاسرائيلي خلال سنة ١٩٧٩ . فقيمة الواردات كانت في ارتفاع متزايد ، رغم المعلومات التي تتحدث عن انخفاض الواردات الامنية بنسبة ١٧٪ خلال تلك السنة . وحسب معطيات المكتب المركزي للاحصاء فقد ارتفعت قيمة الواردات بنسبة ٣١٪ ، والصادرات بنسبة ١٥٪ بينما ازداد العجز التجاري بنسبة ٦٢٪ بالمقارنة مع سنة ١٩٧٨ (٤) .

وفي الوقت الذي يزداد فيه عجز اسرائيل التجاري فان ديونها بالعملة الصعبة آخذة في

الجدول رقم ١

ميزان التجارة الاسرائيلي ، ١٩٧٠-١٩٧٩
(بملايين الدولارات)

السنة	الواردات	الصادرات	العجز
١٩٧٠	١٤٣٤	٧٣٤	٧٠٠
١٩٧١	١٨١٢	٩١٥	٨٩٧
١٩٧٢	١٩٦٢	١١٠٠	٨٦٢
١٩٧٣	٢٩٦٩	١٣٩٢	١٥٧٧
١٩٧٤	٤١٧٧	١٧٣٧	٢٤٣٩
١٩٧٥	٤١٠٩	١٨٣٥	٢٢٧٤
١٩٧٦	٤٠٧٧	٢٣٠٦	١٧٧٠
١٩٧٧	٤٧٦٠	٢٩٦٣	١٧٩٧
١٩٧٨	٥٦٥٨	٣٧١٦	١٩٤٢
١٩٧٩	٧٣٠٠	٤٣٣٢	٣٠٠٠

المصدر : معطيات المكتب المركزي للاحصاء في اسرائيل ـ كما نشرت في هآرتس ، ١٩٨٠/١/٢٩ .

ملاحظة : هذه الارقام لا تشمل التجارة مع المناطق المحتلة .

الارتفاع ايضاً . وقد بلغت قيمتها حتى نهاية تشرين الثاني (نوفمبر) من السنة الماضية ، ١٤٦٩٩ مليون دولار . ويشكل هذا المبلغ زيادة بنسبة ١٥٪ على معطيات السنة التي سبقتها . وتشير الاحصاءات الاسرائيلية ايضاً الى ان قيمة الديون قصيرة الاجل من مجمل ديون اسرائيل آخذة بالارتفاع . فقبل سنة كانت نسبة الديون طويلة الاجل حوالى ٧٧٪ من مجمل الديون ، بينما بلغت نسبتها بالدولار ٨٢٪ من مجموع الديون ، وبالمارك اقل من ١٢٪ . « ومن بين الاسباب التي ادت الى ارتفاع نسبة الديون قصيرة الاجل . وهي القروض التي تسدد في معظم الحالات بشروط صعبة ، الهبوط في مبيعات سندات قروض التطوير (البوندس) ، والزيادة السريعة في الاستيراد وزيادة العجز في ميزان المدفوعات للسنة الماضية » [٥] . وقد كشف النائب عدي اموراي ، عضو اللجنة المالية في الكنسيت ، ان ديون اسرائيل الداخلية والخارجية قد بلغت في تشرين الثاني (نوفمبر) من السنة الماضية ، الف مليار ليرة اسرائيلية . واوضح اموراي ان نصف هذه الديون تقريباً هي بالعملة المحلية ، وتبلغ قيمتها نحو ٥٠٠ مليار ليرة وهي ديون داخلية ـ لاصحاب السندات ومشاريع التوفير وصناديق المساعدة المتبادلة ، ولشركات تأمين وللتأمين القومي ـ وجميع هذه الديون مرتبطة بجدول غلاء المعيشة وتحمل فائدة تتراوح بين ٢ـ٦٪ في السنة . واضاف امواري انه لدى تسلم ليكود السلطة بلغ مجمل ديون اسرائيل الداخلية والخارجية نحو ٢٤٠ مليار ليرة ، اي انها ارتفعت بنسبة ٣٠٠٪ خلال سنتين ونصف من حكمه [٦] . والجدير بالذكر ان ديون اسرائيل بالعملة الصعبة بلغت

عند بدء تنفيذ « الانقلاب » الاقتصادي نحو ١٠,٢ مليار دولار ، اي انها ازدادت بنسبة ٥٠٪ تقريباً خلال السنتين الماضيتين .

والسؤال المطروح هو ماذا فعلت اسرائيل بهذه المبالغ ، خصوصاً وانها لم تستغل جميعها في المجال الامني ، والمعلومات تتحدث عن انخفاض الواردات الامنية خلال سنة ١٩٧٩ بنحو ربع مليار دولار ، او ١٧٪ كما ذكرنا سابقاً . صحيح ان جزءاً من هذه الاموال استثمر في زيادة الانتاج القومي القائم الذي ارتفع خلال السنة المالية بنسبة ٥٪ ، الا ان الجزء الاكبر من هذه المبالغ ، ومن الزيادة في الانتاج القومي ايضاً ، قد هدرت على ما يبدو ، خصوصاً عن طريق زيادة النفقات العامة والاستهلاك الخاص الذي ارتفع خلال السنة الماضية بنسبة ٧٪ (٤ ـ ٥٪ للفرد) . وهكذا يستمر التطور الذي طرأ خلال السنين الاخيرة والمتمثل في ارتفاع معدلات الاستهلاك الخاص بشكل اسرع من الزيادة في الانتاج القومي القائم ، وعلى حساب الزيادة في الواردات ، رغم جميع النتائج السلبية المتمثلة في ذلك . كذلك استمرت الزيادة في الاستهلاك العام المدني خلال سنة ١٩٧٩ بنسبة ٣,٢٪ ، رغم الانخفاض في الجانب الامني من هذا الاستهلاك بنسبة ٦,٤٪ .

وانطلاقاً من هذه الارقام يمكننا ان نتساءل ، هل تحولت اسرائيل الى مجتمع استهلاكي ، ام ان فئة معينة من الاسرائيليين هي التي تحتكر مجال الاستهلاك ، وما هي السلع التي يكثر استهلاكها على حساب سلع اخرى ؟

للاجابة على هذه التساؤلات يمكننا الاعتماد على مذكرة مقدمة من قبل مؤسسة التأمين القومي في اسرائيل الى لجنة العمل في الكنسيت ، مفادها ان ٢٠٪ من الاسرائيليين الذين هم في اسفل درجات سلم المداخيل يحصلون على ٦,٩٪ من مجموع هذه المداخيل ، بينما يستأثر الـ ٢٠٪ في الدرجات العليا من السلم بنسبة ٤٧,٢٪ منها . والحديث هنا حول المداخيل المسجلة فقط التي لا تشمل رأس المال الاسود ، الذي هو بطبيعة الحال ليس من نصيب اصحاب المداخيل المنخفضة (٧) .

والهوة في المداخيل تنعكس بالطبع في مجال الاستهلاك ، خصوصاً اذا اخذنا في الاعتبار ان الركض وراء الاستهلاك يصبح امراً طبيعياً في وضع التضخم المالي السريع ، حيث تفقد العملة قيمتها بين ليلة وضحاها ، ولا فائدة من الاحتفاظ بها . واستناداً الى معطيات سنة ١٩٧٩ التي تقول ان معدل ارتفاع الاجر الحقيقي للعمال لم يتعد نسبة ٣,٨٪ (رغم علاوتي غلاء المعيشة اللتين دفعتا في نيسان (ابريل) بنسبة ١٩,٣٪ ، وفي تشرين الاول (اكتوبر) بنسبة ٢٩,٦٪ ، واللتين تلاشت قيمتهما بسبب الارتفاعات في الاسعار خلال الاشهر الاخيرة من سنة ١٩٧٩) . واذا افترضنا ان ارتفاع معدل الاجر لدى الاجراء يوازي الارتفاع في معدل الاستهلاك لديهم كما حدث في الماضي دائماً ، فانه يمكننا الاستنتاج ان معدل ارتفاع الاستهلاك الخاص الذي بلغ ٧٪ كما ذكرنا سابقاً ، قد تسبب في الاساس من جانب الطبقات التي لا تعتمد مداخيلها على الاجور فقط . وحسب الارقام الاحصائية فان ٢٠٪ من الاسرائيليين قد رفعوا معدل استهلاكهم بنسبة تزيد على ١٠٪ ، وهكذا تعمقت الهوة في المجتمع الاسرائيلي التي كانت قائمة من قبل ، وتحديداً خلال السنوات الاخيرة(٨) .

ويمكننا اثبات ذلك ايضاً من خلال معدلات الزيادة الاستهلاكية لمختلف السلع خلال السنة الماضية بالمقارنة مع سنة ١٩٧٨ . فمثلاً لم تتجاوز الزيادة في استهلاك الاغذية والملابس والاحذية نسبة ٢٪ تقريباً ، بينما تجاوزت الزيادة في استهلاك المعدات المنزلية - اجهزة تلفزيون ، ستديو ، ماكينات غسيل - نسبة ٥٠٪ ، كذلك بلغت في فرع السيارات الخصوصية اكثر من ٤٠٪ (٩) . اي ان معطيات سنة ١٩٧٩ ، تثبت ان الطبقات الغنية في اسرائيل قد تحسنت اوضاعها بصورة مطلقة مقارنة مع الطبقات الفقيرة ، خصوصاً خلال الاشهر الاخيرة من تلك السنة ، حيث تركز ارتفاع الاسعار على المواد الاستهلاكية الضرورية مع الغاء الدعم الحكومي عليها .

سياسة شد الاحزمة

يبدو ان شبه التفكك الاقتصادي الذي شهدته اسرائيل في السنة الماضية ، ليس سوى نتيجة حتمية لسياسة اقتصادية فاشلة ، وتناقضات ومصالح سياسية داخلية ، تفاعلت على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي ، حتى انه يمكن القول ان اسرائيل بوضعها الداخلي الآن ، بدأت تدفع ثمن صعود اليمين الى السلطة ، الامر الذي كان يخشاه العديد من الاسرائيليين على اي حال ، في بداية عهد ليكود .

فقد استدعي يغئال هوروفيتس الى وزارة المالية بعدما فشل سلفه في اتخاذ اية مبادرة ناجعة من شأنها وضع حد للتدهور الاقتصادي في اسرائيل . وكانت مهمته الاولى احياء نوع من الثقة لدى الاسرائيليين تجاه اية خطوة قد يتخذها مستقبلاً . ولم تكن مهمته هذه سهلة ابدا ، خصوصاً وان خطواته هذه كانت ستمس حتماً جميع القطاعات الاقتصادية المستفيدة من الوضع الاقتصادي المتأزم ، وهي كثيرة على اي حال كما سنرى لاحقاً . وبدأ هوروفيتس يمهد لخطواته تلك بتصريحات وعبارات لم يعتد الاسرائيليون عليها قبلاً ، خصوصاً خلال فترة ارليخ ، محذراً من الاستمرار في النهج السابق ، كقوله مثلاً ، امام اعضاء كتلة ليكود : « اريد ان اعلمكم ، انه ليس امامنا سنين طويلة ، ولا نملك الكثير من الدولارات لتغطية العجز . انني اعلن هذه الامور انطلاقاً من شعوري بالخطر الكبير ، وهو ان نصل الى اعداد كبيرة من العاطلين عن العمل ... والى وضع شبيه بما حدث في تركيا ، اي ان لا نملك دولاراً واحداً ... انني اناضل من اجل توفير العمالة في هذا البلد ، والوقود والمواد الخام . الحقيقة هي اننا لا نملك المال ، وبعد فترة قصيرة ستضع بلدان العالم علامة استفهام علينا ، بشأن ما اذا كان ممكناً اقراضنا المال أو كنا قادرين حقاً على تسديده . لقد ادرنا الاقتصاد حتى الآن بغباء ومحظور علينا الاستمرار في ذلك . ومن يرغب في تحسين اوضاع الشعب ، في الوقت الذي لا يتوفر فيه اي احتمال لتحقيق ذلك ، انما يرتكب خطأ كبيراً . لقد منحنا هذا الشعب رفاهية مصطنعة وعلينا ان نستيقظ الآن ، ونتحكم بمجرى الامور ، ولا نكون اسرى اية اقوال لا تتوفر لها اية تغطية »(١٠) .

وفي مناسبة اخرى اعلن هوروفيتس ان احدى المشاكل الرئيسية التي تعانيها اسرائيل ، تنبع من ان السوق مليء بالبضائع ، ولا يصدق احد وجود ازمة رهيبة ، « واذا استمر الوضع الاقتصادي الحالي ، ربما يصل الى وضع لن يكون في حوزتنا المال الكافي لشراء الخبز لنا جميعاً » . واضاف انه يتوقع حالات من الافلاس في الفروع الصناعية لان اسعار المواد الخام

ونفقات الانتاج واجور العمل قد دفعتها الى عتبة الانهيار (١١) .

وانطلاقاً من هذا الوضع ، فقد عرض هوروفيتس سياسته الاقتصادية الجديدة ، التي تعكس على الاقل بدء انحسار فترة الانفلاش التي حلت بالاقتصاد الاسرائيلي منذ بدء تنفيذ سياسة الاقتصاد الحر في بداية عهد ليكود .

قسم هوروفيتس سياسته على مرحلتين : الاولى وقف التضخم المالي ، والثانية ـ تشجيع الانتاج واصلاح البنية الاقتصادية . واكدَّ ان سياسته ترتكز على خطوات لوقف التضخم المالي على المدى المتوسط ، وبعد ذلك فقط تبدأ عملية الاصلاح وزيادة الانتاج . وقد عبرَّ هوروفيتس عن سياسته هذه في وثيقة خاصة اقرتها اللجنة الوزارية للشؤون الاقتصادية في منتصف تشرين الثاني (نوفمبر) من السنة الماضية ، تحمل اسم « خطة كبح التضخم المالي وتقليص الاعتماد » . وتضمنت هذه الوثيقة في مقدمتها تحليلاً للمشاكل الاقتصادية القائمة ، خصوصاً لمشكلتي التضخم والعجز في ميزان المدفوعات وكيفية تطورهما ، واثرهما السلبي على الوضع الاقتصادي برمته . وخلصت الى القول انه لم يعد هنالك العديد من الخيارات امام اسرائيل للعمل . « فمن اجل الخروج من الازمة يجب كبح الاستهلاك وزيادة الانتاج . وبما ان الاقتصاد في وضع العمالة الكاملة ، فليس هنالك مهرب من تعيين سلم واضح للافضليات ، يتمثل في تقليص العمالة في قطاع الخدمات ، وتحويل موارد الطاقة البشرية ورأس المال من هذا القطاع الى القطاع الانتاجي ، خصوصاً الفروع المصدرة . يجب اتباع خطوات تؤدي الى زيادة الطاقة البشرية في فروع الانتاج ، وزيادة انتاجية العمل ، بواسطة خفضها في قطاع الخدمات » (١٢) .

ولتنفيذ هذه السياسة تقرر اتباع سلسلة من الاجراءات تعتمد اساساً على تجميد الطاقة البشرية في القطاع العام ، خصوصاً مؤسسات الحكومة وشركاتها التي اقيمت بهدف تزويد الخدمات للجمهور ، تم تدبير امكانية تحويل الطاقة البشرية من الفطاع العام الى قطاع الانتاج . وتسري اجراءات تجميد الطاقة البشرية على السلطات المحلية وغيرها التي تتمول من الميزانية العامة .

وفي فرع الاستثمارات ايضاً تقرر تجميد الاستثمارات الجديدة في البناء العام ، باستثناء البناء للسكن . كذلك تقرر الغاء اعمال التطوير المقررة في ميزانية ١٩٧٩ ، خصوصاً بناء مدارس ومستشفيات جديدة ومشاريع انمائية اخرى .

وفيما يتعلق بتشجيع القطاعين الزراعي والصناعي ، فقد تقرر العمل على رفع ضريبة ارباب العمل الى نسبة ٧٪ بدلاً من ٤٪ ابتداءاً من اول سنة ١٩٨٠ ، مع استثناء فرضها على هذين القطاعين وعلى الفنادق والبناء المعد للسكن . وفي المقابل تقرر اتخاذ اجراءات تحد من الواردات ، مثلاً فرض رسوم وودائع على جميع السلع المستوردة التي تخضع لدفع الجمارك ، بنسبة ١٠٪ من قيمتها ، ولفترة ٦ اشهر دون دفع اية فائدة على هذه الودائع .

وبالنسبة للدعم الحكومي فقد تقرر الغاؤه على المواد الغذائية الاساسية ، وعلى عوامل الانتاج حيث تعطى قروض الانماء بفائدة تتراوح بين ١ـ١,٥٪ مع ربطها ربطاً كاملاً بجدول غلاء المعيشة ، او بفائدة تتراوح بين ٦ـ٧,٥٪ مع ربطها بقيمة صرف الدولار الاميركي . ويسري هذا الامر على قطاعات الصناعة والسياحة والزراعة دون استثناء .

وفيما يتعلق بالاجور فقد تقرر تجميد الاتفاقات حولها في القطاع العام حتى مطلع سنة ١٩٨١ ، مع اتخاذ شتى الوسائل بالتعاون مع الهستدروت وارباب العمل للحفاظ على الاجر الحقيقي للعامل .

ونتيجة لالغاء الدعم على المواد الغذائية الاساسية ، فقد تقرر فرض رقابة على اسعارها خصوصاً الزيوت والحليب ومشتقاته والخبز ، بهدف منع اية انعكاسات اجتماعية قد تحدث نتيجة التلاعب بأسعار هذه المواد (١٣) .

اجراءات هوروفيتس والميزانية الجديدة

لم تكن نتائج الاجراءات المذكورة سابقاً ، التي اقرتها الحكومة الاسرائيلية ، مرضية على المدى القصير . فتنفيذها ادى الى ارتفاع الاسعار بشكل جنوني خلال الشهرين الاخيرين من السنة الماضية . كذلك بدأت ملامح الانكماش تظهر في مختلف الفروع الاقتصادية في اسرائيل ، سواء في فرعي الزراعة والصناعة او في الفروع الاخرى .

الا ان هذه النتائج الاولية لم تمنع المسؤولين في وزارة المالية من الاستمرار في تنفيذ هذه السياسة خلال السنة الحالية ، الامر الذي انعكس في بنود الميزانية الجديدة للسنة المالية ١٩٨٠/١٩٨١ ، التي اقرها الكنيست نهائياً في تاريخ ٢٦/٣/ ١٩٨٠ . وتعكس ارقام الميزانية المقلصة ، السياسة التقشفية التي بادر اليها هوروفيتس ، مع اضافة بعض الاجراءات الاقتصادية الجديدة التي تهدف الى تعميق فاعلية هذه السياسة .

وبناءاً عليه يلاحظ ان اهم الاهداف التي تطمح الميزانية الجديدة الى تحقيقها هي: اولاً كبح مجرى التضخم ؛ ثانيا التخفيف من عبء العجز في ميزان المدفوعات على المدى القصير . واخيراً تحويل الاقتصاد الاسرائيلي في اتجاه اصلاح بنيته وايجاد حل لمشكلة ميزان المدفوعات على المدى الطويل .

ولتحقيق هذه الاهداف تقرر تقليص الميزانية بنسبة ٦٪ في بنود النفقات العامة والطاقة البشرية ، وجعل قيمتها لا تتجاوز الـ ٤٠٥ مليار ليرة حسب اسعار ١٩٧٩ او ٦٥٣ مليار ليرة وفق ارتفاع في معدل الاسعار يصل الى ٦٥٪ في سنة ١٩٨٠ . وفي اعتقاد وزير المالية ان ميزانية كهذه من شأنها ان تكون عائقاً امام زيادة الطلب العام ، وبالتالي ستخفف من ضغوط الغلاء . كذلك ستؤدي الى زيادة الصادرات وتجميد الواردات وتعميق الانتقائية والتخطيط في مجال الاستثمارات (١٤) .

وفيما يتعلق بأرقام الميزانية يتضح ان نفقات الامن تشكل نحو ٣٢٪ من قيمتها (حوالي ٢١١ مليار ليرة من ٦٥٣ ملياراً) . كذلك تشكل اعتمادات تسديد الديون نحو ٢٩٪ او ١٩٤ مليار ليرة . اما ميزانية التطوير فتبلغ نحو ١٢,٥٪ فقط ، وهو ما يعادل ٨١,٤ مليار ليرة ، بينما خصص للميزانية الاعتيادية ـ لتمويل نشاطات الوزارات المختلفة ـ حوالي ٢٥,٥٪ او ما يعادل ١٦٦ مليار ليرة(١٥) .

واذا ما تمعنا في هذه الارقام ، نستطيع استخلاص اهم النتائج العملية التي تصبو الى

تحقيقها وزارة المالية في نطاق سياستها التقشفية الجديدة · النتيجة الاولى هي خفض الاستهلاك العام في الحقل المدني بواسطة كبح الطلب عن طريق ضغط النفقات العامة . ومن اجل ذلك فقد تم تخفيض جميع ميزانيات الوزارات التي تقدم خدمات اجتماعية وغيرها الى الجمهور ، خصوصاً في مجالات الاسكان وترميم الاحياء الفقيرة ، والخدمات الاجتماعية الاخرى من تعليمية وصحية وغيرها. وقد اثار هذا الامر خلافاً شديداً داخل الحكومة، خصوصاً بين وزيري المالية والبناء والاسكان . النتيجة الثانية هي توقع زيادة الصادرات الصناعية بنسبة ٢٠٪ بواسطة تشجيع الاستثمارات والعمالة في القطاع الصناعي . ويتوقع مخططو الميزانية توظيف استثمارات في الصناعة تقدر بـ ٣٤,٢ مليار ليرة ، نصفها تقريباً رؤوس اموال خاصة . كذلك يتوقعون حدوث تحول كبير في الطاقة البشرية من قطاع الخدمات الى القطاعين الصناعي والزراعي . ولتحقيق ذلك تقرر تخفيض ملاك العاملين في الخدمات بنسبة ٦٪ ، ورفض قبول اي موظفين جدد خصوصاً في الحكومة ودوائر السلطات المحلية .

وفيما يتعلق بأتفاقات الاجور فان وزارة المالية مصرة على تجميدها طوال هذه السنة ، مع الابقاء على احتمال رفع معدل الاجور بواسطة علاوات غلاء المعيشة .

وبالنسبة للانتاج القومي القائم ، فان الميزانية تتوقع استمرار ارتفاعه بنسبة ٤,٢٪ خلال السنة الحالية ، رغم الركود الذي سيصيب معظم الفروع ، وهو توقع متفائل جداً على اي حال .

والسؤال الاساسي ، ما هي الانجازات التي تتوقع تحقيقها وزارة المالية على صعيد مشكلتي التضخم والعجز التجاري ، من خلال اقرارها للميزانية المخفضة للسنة الحالية ؟ هنا تختلف الاراء بين وزارة المالية وبين بنك اسرائيل الذي يبدي وجهة نظر متشائمة حيال التطورات في المستقبل . فبينما تصر وزارة المالية على الادعاء بأن الميزانية المقلصة والنشاط الاقتصادي المخطط بموجبها في مختلف الفروع ، سيؤديان الى انخفاض كبير في الغلاء ، مقارنة مع السنة الماضية ، فان مسؤولي بنك اسرائيل يتوقعون اتساع الطلب المحلي خلال السنة نتيجة علاوات غلاء المعيشة التي ستدفع للعاملين ، ونتيجة زيادة نفقات الامن المحلية في ميزانية الدفاع بنحو ١١ مليار دولار ، نصفها تقريباً سيستغل في البناء الامني والباقي في زيادة الانتاج المحلي على حساب تقليص المشتريات الامنية من الولايات المتحدة . وهذا بالطبع من شأنه ان يخلق ضغوطاً نحو رفع الاسعار ، وبالتالي سينشط مجرى التضخم . على اي حال فقد امتنعت وزارة المالية حتى الآن عن الادلاء بأي توقع بصدد ارتفاع الاسعار خلال هذه السنة ، رغم ان الميزانية مبنية على زيادة الغلاء في النفقات المحلية بمعدل ٦٥٪ ، وعلى الزيادة في النفقات بالعملة الخارجية بمعدل ٥٠٪ ، وذلك خلال النصف الاول من هذه السنة (١٦) .

وفيما يتعلق بالعجز في ميزان المدفوعات فان توقعات وزارة المالية تشير الى زيادة فيه تقدر بنحو ٨٠٠ مليون دولار خلال هذه السنة ، رغم الزيادة المتوقعة في الصادرات . والسبب في هذه الزيادة سيكون في الاساس ارتفاع نفقات اسرائيل بالنسبة لشراء الوقود ، التي تقدر بأكثر من ملياري دولار خلال السنة الحالية . والسبب الآخر هو زيادة في الواردات الامنية المباشرة بقيمة ٣٥٠ مليون دولار . لذلك سيتجاوز العجز قيمة الخمسة مليار دولار مقابل ٤,٢ مليار تقريباً في السنة الماضية(١٧) .

انعكاس الصراع الداخلي على تنفيذ السياسة الاقتصادية

استعرضنا حتى الآن اهم الاسس التي تقوم عليها سياسة اسرائيل الاقتصادية في الوقت الحاضر ، كما خططها وباشر تنفيذها وزير المالية هوروفيتس ، وتطرقنا كذلك الى اهم النتائج المتوخاة منها على صعيد تحسين الوضع الاقتصادي في اسرائيل ، او على الاقل تخفيض حدة مشاكله . الا أن ثمة اسئلة كثيرة يمكن طرحها حول مدى فاعلية هذه السياسة وامكانية تأثيرها في الوضع سلباً او ايجاباً ، في ظل الصراع السياسي الداخلي القائم هنالك حالياً ، سواء داخل الائتلاف الحكومي او بين الحكومة والمعارضة . ونتيجة لهذا الصراع ، بدأت بعض الاوساط الحزبية القوية في اسرائيل تتحدث صراحة حول امكانية تقديم موعد الانتخابات للكنسيت .

ما يهمنا هنا هو التأثير الاقتصادي والاجتماعي لهذا الصراع ، خصوصاً وان الاوساط التي تخوضه تملك القوة والنفوذ ، للتأثير والتحكم في مجرى التطورات الداخلية . وطالما ان هذه الاوساط المعارضة ليست لها مصلحة في تحسين مواقع الحكومة ، فانها لن تساعد او تساهم في الخطوات التي من شأنها تعزيز هذه المواقع ، واولها نجاح السياسة الاقتصادية . فنجاح هذه السياسة يتطلب تعاوناً من جانب مختلف الاوساط ، ومن ثم استعداداً لتحمل نتائجها التي ستمس حتماً ـ في حال تطبيقها ـ بالمنافع المادية والاجتماعية التي توفرت لها خلال الفترات السابقة ، خصوصاً فترة التضخم السريع . واهم هذه الاوساط ، كما ذكرنا سابقاً ، هي الهستدروت ، التي تخوض الصراع ضد سياسة الحكومة بشقيه الاجتماعي والاقتصادي ، بصفتها اكبر ممثل للمعارضة واهم منبر يمكن العمل بواسطته . وتركز الهستدروت صراعها الآن ضد الحكومة في مسألة اجور العاملين وتعويضهم الكامل مقابل كل غلاء ، وهذا يعني دفع علاوات غلاء معيشة متواصلة ، بحيث لاتصاب اجور العمال بالتخلف وراء معدلات الغلاء . وقد استطاعت قيادة الهستدروت تحقيق مكاسب هامة في مجال الاجور خلال الفترة السابقة ، بواسطة تبنيها مطالب مختلف الفئات العمالية من معلمين وطيارين وغيرهم ، الذين استطاعوا بواسطة الاضرابات المتلاحقة ، تحقيق معظم مطالبيهم حول رفع مستوى اجورهم وزيادة المنافع التي يحصلون عليها في اطار الوظيفة . وبالطبع فان زيادة الاجور والمنافع المادية للعاملين ، تتعارض ومبدأ التوفير في النفقات العامة ، الذي يتبناه هوروفيتس في سياسته ، كذلك يتنافى ومبدأ خفض مستوى المعيشة او تجميده .

ويتهم وزير المالية هوروفيتس قيادة الهستدروت بأن الصراع الذي تخوضه ضده ليس سوى صراع سياسي ، مضيفاً « انه اذا كان القصد اسقاط الحكومة ، فأنها سترد على الحرب بالمثل » (١٨) . الا انه يبدو ، رغم تهديد هوروفيتس هذا ، ان امكانات انتصار الحكومة في معركتها ضد الهستدروت وحسم علاقات العمل لصالحها ، تبقى ضئيلة جداً ، طالما ان العمال هم الواجهة التي تنعكس عليها آثار السياسة التقشفية سواء كانت تتمثل هذه في الغاء الدعم على المواد الغذائية الاساسية ، او خفض النفقات العامة وما يتبعها من تقليص في الخدمات الاجتماعية ، وبطالة في مختلف الفروع . ويبدو ان تعزيز مواقع الحكومة في مواجهة المطالب العمالية المتزايدة ، التي تتبناها الهستدروت ، لن يحدث قبل حسم المواجهة مع الطبقة

الرأسمالية الجديدة في اسرائيل ، التي تسيطر بشكل خاص على سوق العملة الصعبة ورأس المال الاسود ، وتحقق الاثراء الواسع بواسطة المضاربة في السوق المالي وعقد الصفقات التي تدر المال الوفير في مرحلة تتميز بالتضخم المالي وانعدام فاعلية الرقابة الرسمية على المداخيل والنفقات . وحسب تقديرات الهستدروت فان رأس المال الاسود الذي تسيطر عليه هذه الطبقة يتراوح بين ٨٠-١٠٠ مليار ليرة ، وهو بعيد عن كل رقابة ويمكن ان يؤدي تشغيله الى نسف خطط الحكومة فيما يتعلق بتقليص النشاط الاقتصادي وخفض الاستهلاك بهدف كبح التضخم المالي السريع .

تبديل العملة الاسرائيلية كاجراء لمحاربة رأس المال الاسود

كان القرار المفاجيء حول تبديل الليرة الاسرائيلية بالشيكل ، (اسم العملة الجديدة) الذي اتخذته الحكومة الاسرائيلية في تاريخ ٢٢/٢/١٩٨٠ ، بحيث يكون الشيكل مساوياً لعشر ليرات - خطوة اساسية تتخذها الحكومة من اجل محاربة رأس المال الاسود [١٩] . وقد جاء القرار مقروناً بوجوب تقديم بيانات مفصلة حول رأس المال والمداخيل والممتلكات بهدف كشف الجزء غير الخاضع لاية رقابة منها . اضافة الى ذلك فقد هدف قرار الحكومة الى اعادة الثقة بالعملة الاسرائيلية ، بعدما فقدتها خلال مجرى التضخم ، حيث اصبحت قيمتها في اواخر السنة

الجدول رقم ٢
قيمة الليرة الاسرائيلية بالنسبة للدولار ،
١٩٧٠ - ١٩٧٩

النسبة	دولار	ليرة اسرائيلية
١٩٧٠	١	٣,٥٠
١٩٧١	١	٤,٢٠
١٩٧٤	١	٦,٠٠
١٩٧٥	١	٦,١٢
١٩٧٦	١	٧,٢٤
١٩٧٧	١	١٥
١٩٧٨	١	١٨,٧٥
١٩٧٩	١	٣٤,٨٠

ملاحظة : الارقام تمثل قيمة الليرة بالنسبة للدولار في نهاية كل سنة .

المصدر : الارقام مأخوذة من تقرير حول الانخفاض في قيمة الليرة الاسرائيلية خلال السبعينات نشر في يديعوت احرونوت - ملحق خاص ، ٢٨/١٢/١٩٧٩ .

الماضية اقل من ٣ سنت (انظر الجدول رقم ٢) واصبح تداول الدولار من الامور الشائعة في الصفقات الكبيرة .

لقد اختلفت الاراء في اسرائيل حول الجدوى من تبديل العملة ، خصوصاً وان جهاز الضرائب محدود الامكانات ولا يمكنه مراقبة جميع البيانات التي ستتكدس نتيجة قرار الحكومة ، وبالتالي فان الجدوى الاقتصادية ستكون محدودة جداً . ويبدو ان الهدف من وراء قرار الحكومة كان سياسياً في الاساس يتمثل في اعلان الحرب على اصحاب رأس المال الاسود والمتهربين من دفع الضرائب ، والبرهنة بأن العبء الاقتصادي سيوزع بصورة عادلة على الاسرائيليين خلافاً لما تدعيه الهستدروت دائماً . وحتى الآن يصعب تقدير نتائج عملية تبديل العملة ، الا ان التوقعات غير مشجعة على المدى البعيد ، خصوصاً وان عملية التبديل هذه لم تقابلها اية خطورة نحو اعادة الرقابة على العملة الصعبة ، الامر الذي يفتح المجال واسعاً امام اصحاب رؤوس الاموال للاستمرار في ايجاد السبل الكفيلة بالاحتفاظ بأموالهم بعيداً عن الرقابة

عوامل النجاح والفشل في سياسة هوروفيتس

تطرقنا حتى الآن الى العوامل التي قد تؤثر سلباً على مجرى تنفيذ سياسة هوروفيتس ، الا ان هنالك عوامل اخرى قد تؤثر ايجاباً وسلباً في آن واحد ، واهمها التطور في فرعي الصناعة والزراعة في الفترة المقبلة . فنجاح السياسة الاقتصادية يتطلب ، الى جانب خفض النفقات العامة كما رأينا سابقاً ، زيادة الانتاج المعد للتصدير في هذين الفرعين . وحسب قول هوروفيتس فان« النشاط الاقتصادي سيتحول نحو الصادرات التي يتوقع حدوث ارتفاع حقيقي بها بنسبة ١٠٪ خلال السنة الحالية »[٢٠] . الا ان توقعات هوروفيتس هذه ليس ثمة ما يدعمها في الوضع الراهن الذي تواجهه الصناعة الاسرائيلية . فقبل « الانقلاب الاقتصادي » كان يتوفر لصادرات هذا الفرع حوافز حكومية ، تعوضه على فارق ارتفاعات الاسعار بين اسرائيل والخارج . الا انه منذ الغاء هذه الحوافز ، ومنذ الغاء التسليف الرخيص للمصدرين ، لدفعهم نحو وضع المنافسة في الاسواق الخارجية بعد توفير المواد الخام والخدمات لهم بأسعار مماثلة لتلك المتوفرة للمنافسين في الخارج ، لم تعد الحكومة تملك وسيلة للتعامل مع قضايا المصدرين وانتاجهم . فالصادرات الاسرائيلية تعتبر مربحة اذا استطاع المصدر الاسرائيلي تحمل شروط المنافسة في مستوى نفقات الانتاج المتعلقة به ، وهذا الامر غير متوفر حالياً لمعظم الفروع الصناعية في اسرائيل ، باستثناء القوية منها كالصناعة الكيماوية وصناعة الصلب .

ويمكننا حصر المشاكل التي تعاني منها الصناعة الاسرائيلية حالياً في العوامل التالية : اولاً ، عدم وضوح سياسة الحكومة تجاه الصناعة بفروعها المختلفة بعد الغاء الدعم بأشكاله المختلفة . وقد تحدث حول هذه المسألة احد اصحاب ومدراء المجمع الصناعي الكبير « امكور » لصناعة الثلاجات والآلات الكهربائية الاخرى بقوله : « يبدو اليوم وكأن موضوع الصادرات لم يعد محور البحث . فبدلاً من ان يكون المصدرون ابطال الامة ، يتحدثون الينا [اي مسؤولي وزارة المالية] وكأن لسان حالهم يقول : هل ثمة ضرورة لوجودكم ؟فحوافز التصدير لم يعد لها وجود ، وقد تساءلنا لماذا لا يتم الغاؤها تدريجياً خلال ثلاث او اربع سنين . الا اننا لم نحصل

على رد مناسب . وكان الافتراض ان قيمة صرف الدولار بعد تعويمه بصورة حرة ، ستجد حلاً لجميع المشاكل . ولكن ما حدث حقاً هو عدم تجاوز قيمة صرف الدولار لارتفاع نفقات الانتاج .

« قيل لنا انه قد حان الوقت لان تخوض الصناعة الاسرائيلية مجال المنافسة الحرة في السوق الدولية ، وأنه منذ الآن لسنا سوى قطاع من المنافسة الحرة ، فمن يمكنه الصمود فليصمد ، ومن لا يمكنه ليقفل ابوابه . الا ان معظم الفروع الصناعية في اسرائيل لا يمكنها الصمود في منافسة كهذه ، والقضية لا تتعلق بدفن بعض المصانع الفاشلة وانما بانهيار القطاع باكمله »(٢١) .

ويبدو ان لهذا الحديث ما يبرره اذا اخذنا بعين الاعتبار المشاكل المتأزمة التي تعاني منها الصناعة الاسرائيلية اليوم ، واولها غلاء المواد الخام في الاسواق العالمية . فالمعروف ان اسرائيل تفتقر جداً الى معظم هذه المواد المطلوبة في صناعاتها وتعتمد على استيرادها من الخارج بشكل كبير ، خصوصاً الوقود الذي يشكل اهم المواد الاساسية المطلوبة في الصناعة . وقد بدأ استيراده يشكل عبئاً ثقيلاً على الخزينة الاسرائيلية ، حيث يتوقع ان تدفع اسرائيل اكثر من ملياري دولار خلال هذه السنة ثمناً للاستيراد . وبالطبع فان ارتفاع اسعاره ، خصوصاً في اسرائيل انما يتقل على الصناعة بمدى كبير . وباختصار يمكن القول انه اذا كانت اسعار المواد الخام في اسرائيل ، بما في ذلك الوقود ، تفوق اسعارها في الخارج . فان عدداً من الفروع الصناعية لن يستطيع الاستمرار في الانتاج .

المشكلة الثانية الملحة التي تواجه الصناعة الاسرائيلية هي مسألة التضخم السريع الذي يؤثر سواء على الاسعار او على اجور العاملين . وحسب قول الصناعي هورفيتس فانه « كلما زاد مركب العمل العبري في مجرى الانتاج فان ربحيته تنخفض . وكل سلعة تنتج في اسرائيل ، فان هنالك مكاناً ما في العالم تنتج به بكلفة اقل » (٢٢) . ويبدو ان ارتفاع الاجور في المستقبل ، الذي سيزيد حتماً من كلفة الانتاج ، سيكون له تأثير كبير على الصادرات الاسرائيلية ، الامر الذي لم يشعر به الصناعيون في الماضي بفضل الدعم . والحديث الاسرائيلي حول ارتفاع انتاجية العامل في فرعي الصناعة والزراعة (انتاجية العمل للعامل تساوي قيمة الانتاج الشاملة مقسمة على عدد العاملين في الفرع) خلال السبعينات التي بلغ معدلها السنوي في الصناعة ٥٪ وفي الزراعة ٨٪ (٢٣) ، لن يساهم في تعزيز امكانات المنافسة المفتوحة الآن امام الصادرات الاسرائيلية في الخارج ، طالما كلفتها الانتاجية في ارتفاع مستمر . ويلاحظ ان هذا الامر لا يقتصر تأثيره فقط على الاسواق الخارجية ، وانما يتعداه ايضاً الى السوق الداخلي . فدعوة وزير المالية هوروفيتس الاسرائيليين ، لشراء السلع المصنوعة محلياً كوسيلة لخفض الاستيراد ، ليس ثمة ما يدعمها لدى المستهلك الاسرائيلي ، في حال وصول اسعار هذه السلع الى مستوى مماثل او حتى اقل قليلاً من اسعار السلع المستوردة ، طالما ان هذه السلع (اي المستوردة) في متناول يده بفضل عملية الاستيراد الحر .

ويبدو ان عملية الاستيراد الحر ، باتت من اكثر الامور التي تقلق الصناعيين في اسرائيل . وحسب قول الصناعي هورفيتس فان « اسرائيل هي البلد الوحيد في العالم ، التي ليس بها الآن اية قيود على الاستيراد ، وقد فتحت ابواب الاستيراد ليس فقط امام الدول

الاعضاء في السوق المشتركة ، وانما امام رومانيا وهونغ - كونغ ايضاً . ليس هنالك تحديد للنوعية والكمية وقد اصبح لوبي التجار هو الأقوى الآن ... اي من بلد زراعة وصناعة تحولت الى بلد تجار وسماسرة » (٢٤) .

رغم هذه الصعوبات فان قسم التجارة الخارجية في وزارة الصناعة والتجارة والسياحة يتوقع وصول الصادرات الصناعية ، بما في ذلك الماس ، خلال سنة ١٩٨٠ الى ٤,٥ مليار دولار ، مقابل ٣,٧ مليار في سنة ١٩٧٩ ، بينما سيرتفع العجز التجاري من ٣ مليار دولار في سنة ١٩٧٩ الى نحو ٤ مليار خلال هذه السنة . وحسب هذا التوقع ، فان الواردات ستبلغ قيمتها خلال السنة الحالية ٩,٢ مليار دولار ، مقابل ٧,٣ مليارات في السنة الماضية(٢٥) .

الزراعة تواجه ازمة ...

اذا كانت زيادة الصادرات الصناعية في اسرائيل احد الشروط الاساسية لتحسين الوضع الاقتصادي ، فان الانتاج الزراعي لا يقل شأناً في هذا المجال ، سواء لجهة زيادة حجم الصادرات الى الخارج وبالتالي لتقليص حجم العجز التجاري ، او لجهة تأمين حاجات اسرائيل من المواد الغذائية الاساسية - وهو ما استطاعت الزراعة الاسرائيلية تأمينه فعلاً خلال السنوات الاخيرة .

وقد تطورت الزراعة الاسرائيلية في عهد الحكومات السابقة بفضل الدعم الحكومي لها ، الذي لم يمنح لاعتبارات اقتصادية فقط ، وانما حسب قول عضو اللجنة الاقتصادية في عصبة الحركة الكيبوتسيه يعقوب نحتومي ، فان الزراعة « كانت ملزمة بتنفيذ مهمتين اضافيتين زيادة على مهمتها الاقتصادية ، وقد نفذتهما خلال عشرات السنين : الاولى استيطان اسرائيل والثانية تزويد السكان بالغذاء . ولا يمكن القيام بذلك فقط وفق اعتبارات الربحية الاقتصادية » (٢٦) .

وحسب قول احد اعضاء المركز الزراعي يهودا سعدي فقد استطاعت الزراعة الاسرائيلية في سنة ١٩٧٧/١٩٧٨ توفير الغذاء الكامل لسكان اسرائيل ، « اي انه حتى المواد الغذائية التي اضطرت اسرائيل لاستيرادها ، استطاعت تمويلها من عائدات الصادرات الزراعية » (٢٧) . ومنذ فك الارتباط بين الزراعة والدعم الحكومي لمنتوجاتها ولمزارعيها الذي كان يمنح على شكل قروض رخيصة لتطوير فروعهم ، فان الزراعة تعاني من ازمة خانقة في معظم فروعها . وقد عرف وزير المالية هوروفيتس هذه الازمة بقوله : « ان احدى المشاكل الخطيرة الآن هي المشكلة الزراعية . فلدينا زراعة تعتمد على زراعات مدعومة ، وقد نشأ هنا سوق منفلش يعتمد على الحوافز الحكومية . والآن حلت لحظة الحقيقة ، مخلفة صدمة عميقة في اعقابها . انني اتوقع عدم توفر سوق في البلد لتصريف انتاج بعض المزارع ، واذا لم تصدره فمصيرها الانهيار .

« فمثلا فرع الحليب عليه ان يخفض انتاجه بنسبة ١٥٪ ، سواء بواسطة ذبح [الابقار] أو وبواسطة بيع فائض الانتاج الى الخارج . لن اشتري حليباً لست بحاجة له ، والحال في هذا الفرع تنطبق على الفروع الاخرى . لن اشتري زهوراً لا يمكن بيعها في هولندا [مثلا] ... » (٢٨) . وتحدث احد اعضاء المركز الزراعي يهودا سعدي حول وجهة نظر

المزارعين في ازمتهم بقوله : « ان السياسة التي وضعت قبل سنتين هي التي ادت الى التدهور التدريجي والى الازمة الحالية . « فالانقلاب الاقتصادي » أخر جداً بوضع الصادرات الزراعية ، ولكي ندرك حجم الضرر يجب ان نذكر ان الصادرات تشكل اليوم ٥٠٪ من القيمة المضافة في الزراعة او ٣٧٪ من الدخل الزراعي الاجمالي . فالغاء حوافز التصدير ، وزيادة سرعة التضخم قد سببا خلال السنتين الاخيرتين خسائر تقدر بأربعة مليارات ليرة .. [كذلك] فان الغاء التخطيط الزراعي ، لم يضر بالزراعة فقط وانما سبب اضراراً لاقتصاد الدولة ... فالتخطيط يلزمه توفر عوامل ثلاث . تسليف مناسب ، حوافز وقوانين ملائمة . وقد ادى الغاء هذه العوامل الثلاث الى الحاق ضرر كبير خصوصاً بالمزارع الخاصة » [٢٩] . واشار سكرتير عام حركة الموشافيم الى هذه الخسائر بقوله ان التضخم المالي قد زاد من نفقات الانتاج الى درجة لم تعد معها حتى الصادرات مربحة .

ويتهم المزارعون الحكومة ـ على لسان سكرتير عام المركز الزراعي ـ سمحه اساف ، بأنها تعمل ضد المستوطنات الزراعية المنظمة عن سابق قصد واصرار ، بسبب عدم تأييدها للسلطة . « فالمعطيات الاساسية لم تتبدّل ، لا المياه ولا الارض ولا الطاقة البشرية او حتى الخبرات المهنية بما في ذلك البحث الزراعي . جميع هذه الامور لم تتبدل ، والازمة الحاصلة ليست من داخل القطاع الزراعي ، وانما هي نتيجة لسياسة موجهة » [٣٠] .

على اي حال فان الازمة الزراعية لا زالت تتفاعل على اكثر من صعيد ، ويبدو ان هذا القطاع قوي بما فيه الكفاية بحيث يمكنه تحمل ازمة مؤقتة من هذا النوع . والدليل على ذلك ارتفاع صادراته في سنة ١٩٧٩ ـ رغم الازمة ـ بنسبة ٢٢٪ ، حيث بلغت ٥٥٧ مليون دولار في نهاية السنة مقابل ٤٥٥ مليوناً في سنة ١٩٧٨ [٣١] . وصراع المزارعين ضد سياسة الحكومة ليس بمعزل عن صراع القطاعات الاخرى ، وبالتالي فان وضعهم مرتبط بالوضع الداخلي العام في اسرائيل ، واذا ما حسم هذا الوضع خلال الفترة المقبلة لغير صالح الحكومة الحالية ، فان الازمة الزراعية ستعتبر ازمة عابرة حيث ان حلها مرتبط الى مدى بعيد بعودة سياسة الدعم السابقة .

الانكماش الاقتصادي لا بد منه

يلاحظ ان الازمات التي يعانيها فرعا الصناعة والرراعة لا تختلف في جوهرها عن تلك المتوقعة في الفروع الاخرى خصوصاً فرع البناء نتيجة لسياسة التخفيض في الميزانية العامة خصوصاً في بنود الميزانيات الاجتماعية كما رأينا سابقاً . فالانكماش والبطالة يتوقع حدوثهما في مختلف الفروع التي يصب انتاجها في السوق المحلي او تلك التي تقدم الخدمات له . وقد اعلن مدير عام وزارة المالية يعقوب نئمان ان البطالة لا بدَّ منها ، « وكل ما ترجوه [وزارته] هو ان تكون مراقبة ، حيث ستحاول ايجاد حل لكل حالة . فالانسان العاطل عن العمل ـ هو مشكلة صعبة ، وستمنع [الوزارة] حدوث بطالة جماهيرية بواسطة تحويل النشاط الاقتصادي الذي يصب معظمه في الخدمات ، الى فرع الانتاج والتصدير . صحيح ان المصانع التي تنتج للسوق المحلي وتزوده بالكماليات مهددة بالاقفال ، الا انه في المقابل هنالك عدد من المصانع بدأت تتجه الآن نحو الصادرات وهي بحاجة الى عمال اضافيين . فالصناعة الاسرائيلية تستطيع تحقيق

الكثير من الامور وامكاناتها لم تستغل بشكل كامل حتى الآن ، الا ان الجمهور لن يموِّل تلك المصانع التي لا تستطيع الصمود ، وعلى عمالها ايجاد اماكن عمل لهم في اماكن اخرى ، الامر الذي سيولد بطالة جزئية في المراحل الاولى » [٣٣] . ويضيف نئمان انه بعدما يتحسن الوضع الاقتصادي ، فتنخفض الواردات وتزداد الصادرات ، فانه سيحدث ايضاً انخفاض كبير في ارقام البطالة . » ان وزارة المالية لن تدعم المصانع التي ليس لها قاعدة اقتصادية وتنتج للسوق المحلي ، الذي انخفض الطلب فيه . على اي حال تتوقع الهستدروت ان يصل عدد العاطلين عن العمل حتى نهاية السنة الحالية الى ١٠٠ الف [٣٤] ، مقابل ٥٠ الفاً في نهاية ١٩٧٩ حسب احصاءات هيئة تخطيط الطاقة البشرية في وزارة العمل [٣٥] . واكثر الفروع التي ستتضرر بالبطالة هي الاسكان والصحة والتعليم وغيرها من الفروع الاجتماعية التي تتمول بصورة مباشرة من ميزانية الدولة .

والسؤال الذي يطرح نفسه ، هل تساعد حقاً هذه السياسة الانكماشية ـ رغم نتائجها السلبية على الصعيد الاجتماعي في اسرائيل ـ في تحسين الوضع الاقتصادي ، ام ان هنالك عوامل اقوى منها ، ستؤدي الى تحييد نتائجها في المستقبل ؟ الحقيقة ان ثمة عوامل قوية كهذه ، منها سياسية ترتبط بالصراع الداخلي ـ وقد ذكرناها سابقاً ـ ومنها ايضاً اقتصادية بحتة اولها فاعلية رأس المال الاسود الذي يمكنه لعب دور سلبي طالما ان الظروف متوفرة له . كذلك هنالك مشاريع البناء في النقب التي تخطط لها وزارة الدفاع في السنين المقبلة ، وحسب اعتقاد بعض الاوساط الاقتصادية فان هذه المشاريع ستمنع انزلاق الاقتصاد نحو حالة من الانكماش العميق ، خصوصاً وان الحديث يجري حول مشاريع ضخمة ، يتطلب تنفيذها مليارات من الليرات ، ومن شأنها ، في حال البدء بتنفيذها ، ان تكون ذات تأثير سلبي على الاقتصاد الاسرائيلي حيث سينسف جميع خطط هوروفيتس المتعلقة بخفض النفقات العامة .

على اي حال يبدو ان حكومة ليكود لن تسمح بحدوث انكماش قوي في الاقتصاد الاسرائيلي من شأنه ان يؤدي الى بطالة جماهيرية واسعة ، وذلك لاعتبار اساسي وهو ان وضعاً كهذا سيكلفها فقدان السلطة في الانتخابات العامة القادمة التي يفترض اجراؤها في السنة المقبلة . فسكان الاحياء الفقيرة الذين دفعوا بليكود الى السلطة ، املاً في تحسين اوضاعهم المعيشية ، هم اول من سيتضرر من حالة الانكماش ، وبالتالي لن يكرروا تأييدهم له مرة اخرى .

ولقد اشارت جميع استقصاءات الرأي العام حتى الآن إلى احتمالات عودة المعراخ الى الحكم ، وهذا من شأنه حسم الصراع الداخلي ، وخلق منفذ افضل الى الخزينة الاميركية ، لتلقي المزيد من المساعدات التي كانت ولا زالت اهون الحلول لسد العجز في ميزان المدفوعات الاسرائيلي ولرفع مستوى معيشة الاسرائيليين ، الامر الذي تحقق بصورة افضل في عهد المعراخ . فحكومات المعراخ نجحت دائماً في ملائمة النشاط الاقتصادي داخل اسرائيل مع حدود المساعدات الخارجية ، خصوصاً الاميركية منها ، وقد حافظ العجز التجاري والتضخم المالي على مستوى معقول يتناسب ووضع اسرائيل السياسي والاقتصادي ، حيث تمَّ ذلك بواسطة انظمة الاقتصاد المراقب الى حد بعيد ، بينما لم تنجح حكومة ليكود ، التي انتهجت سياسة الاقتصاد الحر ، في تحقيق هذا الامر . فرغم استمرار المساعدات الاميركية في وتيرتها السابقة ، الا ان التخطيط الاقتصادي بما يتناسب وهذه المساعدات كان معدوماً ، ومن هنا

ازدادت النفقات العامة ، خصوصاً المدنية منها ، فأرتفع التضخم والعجز التجاري بسبب ارتفاع الواردات . وليس الانكماش الحالي ، ادا تعمق فعلاً ، الا نتيجة حتمية لهذه السياسة .

---

(١) انظر « **شؤون فلسطينية** » ، العدد ٧٦ ، آذار (مارس) ١٩٧٨ ، ص ٣١ ـ ٥١

(٢) من معطيات مكتب الاحصاء المركزي ، كما نشرت في « **معاريف** » ، ١٩٨٠/١/١٨ ، و « **دافار** » ، ١٩٨٠/١/١٦

(٣) **المصدر نفسه** « يديعوت احرونوت » ، ١٩٨٠/١/١٨

(٤) « **هآرتس** » ، ١٩٨٠/١/٢١

(٥) « **ر.ا.ا** » ، العدد ٢٠٠٩ ، ١٢ و ١٩٨٠/٣/١٣ . ص ١٦ .

(٦) « **هآرتس** » ، ١٩٧٩/١١/٢٢ .

(٧) يعقوب ارتون في « **دافار** » ، ١٩٨٠/١/٨ .

(٨) كما اقتسبه آشرمنيف في « **يديعوت احرونوت** » ، ١٩٧٩/١٢/٣ .

(٩) راجع المصدر رقم (٧) اعلاه .

(١٠) « **معاريف** » ، ١٩٨٠/١/٢٢ .

(١١) « **هآرتس** . ، ١٩٨٠/١١/٢١ .

(١٢) خطة هورفيتس الاقتصادية نشرت بنصها الكامل في « **دافار** » ، ١٠٧٩/١١/٢٠

(١٣) **المصدر نفسه** .

(١٤) انظر خطاب وزير المالية ، **هورفيتس** امام الكنيست ، عند تقديم مشروع الميزانية ، « **هآرتس** » ، ١٩٨٠/٢/٢٦ .

(١٥) **المصدر نفسه** .

(١٦) « **هآرتس** » ، ١٩٨٠/١/٢٨ و ١٩٨٠/٢/٢٦ .

(١٧) **المصدر نفسه** .

(١٨) من مقابلة مع **هورفيتس** في « **يديعوت احرونوت** » ، ١٩٧٩/١٢/٧ .

(١٩) « **هآرتس** » ، ١٩٨٠/٢/٢٤ .

(٢٠) من مقابلة مع **هورفيتس** في « **هآرتس** » ، ١٩٨٠/١/١٨ .

(٢١) من مقابلة مع احد اصحاب مجمع « امكور » يغئال **هورفيتس** في ملحق « **دافار** » ، ١٩٧٩/١٢/٧ .

(٢٢) **المصدر نفسه** .

(٢٣) يسرائيل كرغمان في « **يديعوت احرونوت** » ، ١٩٨٠/٢/٣

(٢٤) راجع المصدر رقم (٢١) اعلاه .

(٢٥) « **دافار** » ، ١٩٨٠/١/١٥ .

(٢٦) من مقابلة مع ابرز اعضاء المركز الزراعي والحركة الكيبوتسية في « **دافار** » ، ١٩٧٩/١٢/٢٨ .

(٢٧) **المصدر نفسه** .

(٢٨) راجع المصدر رقم (٢٠) اعلاه .

(٢٩) راجع المصدر رقم (٢٦) اعلاه .

(٣٠) أنظر المعطيات حول الصادرات الاسرائيلية لسنة ١٩٧٩ في « **دافار** » ، ١٩٨٠/١/١٥ .

(٣٢) من مقابلة مع مدير عام وزارة المالية يعقوب نئمان في « **معاريف** » ، ١٩٨٠/٢/١٥ .

(٣٣) **المصدر نفسه**

(٣٤) « **دافار** » ، ١٩٨٠/٢/١٣ .

(٣٥) على « **همشمار** » ، ١٩٨٠/٢/١٢ .

المقدم الطيار حسين عويضة

المساعدات الخارجية وأثرها على نمو سلاح الجو الاسرائيلي *

اذا كانت طاقات وامكانات اسرائيل الذاتية هي المسؤولة عن تحقيق جانب من الانتصارات والانجازات التي حققها سلاح الجو الاسرائيلي منذ تأسيسه في عام ١٩٤٨ . ولحد الان فإن المساعدات الخارجية التي تلقاها هذا السلاح طوال السنوات الـ ٣٥ الماضية لعبت دورا بارزا وهاما وفعالا في حياته ، وكانت مسؤولة عن تحقيق الجانب الآخر من انجازاته وانتصاراته التي حققها في المعارك التي خاضها ضد اسلحة الجو العربية في المنطقة . من هنا يجب ان نفهم انه لولا ضخامة هذه المساعدات لما تمكنت قيادة هذا السلاح من وضع مخططاتها ومشاريعها التدريبية والعملياتية موضع التطبيق والتنفيذ بهذا التطرف والجرأة والاسلوب الناجح .

ففي اعقاب الحرب العربية ـ الاسرائيلية الاولى اتجهت سياسة وزارة الدفاع الاسرائيلية الى اقامة امتن وأوثق العلاقات بالصناعات الجوية الغربية ، وعلى الاخص بالصناعات الجوية التابعة للدول الغربية الثلاث (بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة) المتقدمة صناعيا وعلميا وتقنيا ؛ حيث ظلت قيادة السلاح تطمح الى ضم ما تنتجه هذه الصناعات من طائرات ومعدات وتجهيزات جوية متطورة . فقد تمكنت اسرائيل ، عبر الجهود التي قامت بها المؤسسات والمنظمات الصهيونية في العالم ، من تتويج محاولاتها وجهودها الرامية الى اقامة اوثق العلاقات مع هذه الصناعات الغربية ، حيث اصبحت هذه العلاقات ، فيما بعد ، احدى الركائز الهامة في استراتجية سلاح الجو الاسرائيلي . ومما ساعد وسهل نجاح المؤسسة العسكرية الجوية الاسرائيلية في هذا المجال ، التوافق التام بين اهداف المؤسسة العسكرية الاسرائيلية في المنطقة واهداف كل من بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية ، التي كانت تقوم على اساس انتهاج سياسة جديدة تدعو الى التنسيق فيما بينها (عسكريا وسياسيا واقتصاديا) وبين الدول المحلية التي كانت تتبنى مواقف ومشاريع شبيهة بتلك التي كانت هذه الدول الغربية تتبناها .

---

* فصل من كتاب « سلاح الطيران الاسرائيلي » ، الذي سيصدر للكاتب عن مركز الابحاث .

ففي البداية ضمنت منظمة الهاغاناه تبني وتأييد القيادة العسكرية البريطانية في فلسطين لمشاريعها الداعية لاقامة سلاح للجو ، فأمدتها بالطائرات والتجهيزات والمساعدات الفنية المطلوبة ، كما قامت بتسليمها عدة مطارات عسكرية رئيسية في فلسطين للافادة منها . ولكن هذه العلاقة لم تستمر طويلا بسبب انسحاب القوات البريطانية من فلسطين ، وبسبب المشاكل المالية التي كانت تتعرض لها الامبراطورية البريطانية آنذاك ، واضطرار بريطانيا ، في اوائل الخمسينات ، الى تسليم تركتها في منطقة الشرق الاوسط الى الولايات المتحدة . لهذا اتجهت وزارة الدفاع الاسرائيلية (التي تشكلت بعد تأسيس دولة اسرائيل) في اعقاب تأسيس الدولة الى توطيد علاقاتها بوزارتي الدفاع والخارجية الاميركيتين وبكبار المسؤولين والسياسيين في البيت الابيض والكونغرس الاميركي وبكبار العسكريين في القيادات الجوية والبرية والبحرية الأميركية ، في محاولة للحصول على احدث الطائرات والتجهيزات الجوية التي كانت تضمها الترسانات الجوية الغربية (البريطانية والفرنسية والاميركية) آنذاك ، ولضمان مصادر ثابتة ودائمة تستطيع مد سلاح الطيران الاسرائيلي بما يحتاجه من طائرات وتجهيزات جوية في المستقبل .

لكن اسرائيل لم تحقق ما كانت ترجوه من الولايات المتحدة عبر العلاقات الودية التي كانت تربطها بها ، بسبب تبني واشنطن سياسة متوازنة (حسب ادعاء المصادر الاميركية) في منطقة الشرق الاوسط ، تقضي بعدم تزويد اسرائيل ، بصورة مباشرة ، بالاسلحة ذات الطبيعة الهجومية . لذلك اتجهت الحكومة الاسرائيلية الى فرنسا في سبيل الحصول على السلاح منها ، في الوقت الذي كانت تسعى فيه للحصول على الاسلحة والطائرات والمعدات الجوية من مصادر اوروبية اخرى .

ان المساعدات الخارجية التي تلقاها سلاح الجو الاسرائيلي يمكن تقسيمها الى اربعة ابواب رئيسية هي :

أ ـ المساعدات البريطانية . ١٩٤٨ ـ ١٩٥٨ .

ب ـ المساعدات الفرنسية : ١٩٥٤ ـ ١٩٦٨ .

ج ـ المساعدات الالمانية الغربية : ١٩٤٨ ـ ١٩٦٥ .

د ـ المساعدات الاميركية : ١٩٤٨ ـ ١٩٧٥ *

وما دمنا بصدد المساعدات الخارجية ، يجدر بنا تذكر ان ٩٠٪ من المساعدات العسكرية الجوية التي حصلت عليها الاسلحة الجوية في دول منطقة الصراع العربي ـ الاسرائيلي جاءت من مصادر اميركية وسوفياتية وبريطانية وفرنسية . اما المساعدات التي تلقاها سلاح الجو الاسرائيلي ، فكانت جميعها من مصادر غربية : ٩٠٪ منها جاءت من مصادر فرنسية واميركية ، على عكس اسلحة الجو العربية التي لجأت الى تنويع مصادر سلاحها ، وجعلها شرقية وغربية في آن واحد ، (انظر الجدول التالي)[١] .

---

* هذا البحث يتناول البنود الثلاثة الاولى . وفي بحث لاحق سنتناول البند الرابع . اما المساعدات التي قدمتها تشيكوسلوفاكيا في عامي ١٩٤٨ـ١٩٤٩ ، فقد افردنا لها فصولاً خاصة في الكتاب المشار اليه آنفاً .

الدولة* المصدرة	١٩٥٠ـ١٩٥٤ المعدل السنوي (بملايين الدولارات)	النسبة المئوية	١٩٥٥ـ١٩٥٩ المعدل السنوي (بملايين الدولارات)	النسبة المئوية	١٩٦٠ـ١٩٦٤ المعدل السنوي (بملايين الدولارات)	النسبة المئوية	١٩٦٥ـ١٩٦٩ المعدل السنوي (بملايين الدولارات)	النسبة المئوية	١٩٥٠ـ١٩٦٩ المجموع العام (بملايين الدولارات)	١٩٥٠ـ١٩٦٩ النسبة المئوية للمجموع العام
الولايات المتحدة	٧	١٨,٩	٣٥	١٧,٦	٢٢	١٢,٢	١٣٩	٣١.٢	١٠١٠	٢٣.٥
الاتحاد السوفياتي	-	-	٧٨	٣٩,٢	١٠٤	٥٧.٨	٢١٣	٤٧.٩	١٩٧١	٤٥.٨
فرنسا	٤	١٠,٨	٤٠	٢٠,١	٣٦	٢٠.٠	٢٠	٤.٥	٤٩٨	١١.٦
بريطانيا	٢٠	٥٤,١	١٥	٧.٥	١٤	٧.٨	٥٧	١٢.٨	٥٣٥	١٢.٤
دول اخرى	٦	١٦,٦	٣١	١٥,٦	٤	٢.٢	١٦	٣.٦	٢٩٠	٦.٧
المجموع العام	٣٧	١٠٠	١٩٩	١٠٠	١٨٠	١٠٠	٤٤٥	١٠٠	٤٣٠٤	١٠٠

* الدول الرئيسية المصدرة للسلاح الى دول منطقة الشرق الاوسط ، حيث شكلت الطائرات والمعدات والتجهيزات الجوية الاخرى القسم الاكبر منها .

وهكذا يمكن تقسيم المساعدات الخارجية الى اربعة ابواب رئيسية هي :

أ ـ المساعدات البريطانية ١٩٤٨ ـ ١٩٥٨

لعبت بريطانيا دورا هاما في تأسيس النواة الاولى لقوة جوية يهودية في فلسطين فيما بين سنتي ١٩٤٥ و١٩٤٨ ، فكانت اول دولة دربت طيارين وفنيين يهوداً من فلسطين ، وكان ذلك في خلال الحرب العالمية الثانية ، عندما الحقت بخدمة قواتها المسلحة يهوداً فلسطينيين بلغ عددهم ، حسب المصادر الرسمية للهاغاناه ، ٢٧,٠٠٠ رجل . اما بعد الحرب ، فكانت اول من امد القوة اليهودية (التي كانت وقتها خاضعة للهاغاناه) بطائرات خفيفة للتدريب الابتدائي من نوع (اوستر) . كما كانت اول من قدم لوا المطارات لاستخدامها قواعد جوية لها .

اما بعد انسحاب القوات البريطانية من فلسطين في عام ١٩٤٨ ، فقد سمحت بريطانيا للعديد من الطيارين والفنيين البريطانيين بتقديم المشورة الفنية الى القائمين على سلاح الجو الاسرائيلي : حيث تشكلت وقتها منظمة سرية ، ضمت في صفوفها طيارين وضباطاً وفنيين بريطانيين واميركيين ويهوداً وطيارين بيضاً من دولة جنوب افريقيا ، قامت بشراء الطائرات والتجهيزات الجوية الاخرى من الاسواق البريطانية والاميركية والفرنسية والاوروبية (الشرقية والغربية) ، ومن ثم نقلها الى اسرائيل[٢] . كما قام افراد هذه المنظمة بشراء طائرات بريطانية من القاذفات المقاتلة بعيدة المدى من نوع « موسكيتو » (MOSQUITOE) ومقاتلات من نوع« سبتفاير ـ ٩» (SPITFIRE— 9) ، وقاموا بتجميعها في قواعد جوية كانت تابعة لسلاح الجو الملكي البريطاني[٣] .

ومن جهة اخرى ، شكلت الطائرات والمعدات وقطع التبديل الجوية الخردة التي خلفها سلاح الطيران الملكي البريطاني وراءه في القواعد الجوية التي تخلى عنها للهاغاناه في فلسطين ، الاساس الذي قام عليه سلاح الجو الاسرائيلي ، كما ساعدت ، الى حد كبير ، الاجهزة الفنية في هذا السلاح ، ومكنتها من امتلاك القدرة على اصلاح كافة القطع والطائرات التي تتطلب اصلاحات رئيسية في المستقبل[٤] .

وفي عام ١٩٥٠ كان سلاح الجو الاسرائيلي يمتلك اكثر من ٣٠ نوعاً من الطائرات من طرازات مختلفة ، وهذه بحد ذاتها كانت مشكلة رئيسية لاجهزة الصيانة في السلاح وللجان المشتريات ، كما انها اوجدت صعوبة للحصول على قطع الغيار لكل هذه الانواع المختلفة . لذلك قررت قيادة السلاح الاستغناء عن العديد من هذه الطائرات ، في الوقت نفسه الذي قررت فيه الابقاء على الطائرات التي تحتاجها لمهام العمليات القتالية والتدريب ، وكانت في معظمها بريطانية الصنع ، حيث شكلت العمود الفقري للسلاح آنذاك [٥] كما ان قيادة السلاح قررت شراء المزيد من الطائرات الحديثة التي كانت الصناعات الجوية قد انتجتها ودخلت الخدمة الفعلية مع عدد من الاسلحة الجوية في العالم .

ظلت العلاقة بين بريطانيا واسرائيل ، حيال موضوع تقديم التجهيزات البريطانية الى سلاح الجو الاسرائيلي ، غير ثابته وغير منتظمة وتتم بأسلوب غير مباشر ؛ اي عن طريق الوسطاء او طرف ثالث . ولم تنتظم هذه العلاقة الا في ١٩٥٣/٢/١٠ ، عندما اعلن ، بصورة

رسمية ، عن توقيع اول صفقة رسمية للسلاح تتم بين الدولتين ، تحصل اسرائيل بموجبها على اول نوع من الطائرات النفاثة المقاتلة ، حيث تضمنت هذه الصفقة ، التي بلغت قيمتها الاجمالية ٤٢٠ الف جنيه استرليني (سعر سياسي) ، على ١١ طائرة مقاتلة من نوع « ميتيور ـ ف ٨ » وطائرتين للتدريب من نوع « ميتيور ـ تي ٧ » [٦] . وقد تطلبت هذه الطائرات التي تم سحبها من الاسراب البريطانية بعض الاصلاحات الرئيسية ، لذلك قامت شركة « جلوستر » البريطانية الصانعة لها باجراء الاصلاحات اللازمة عليها ، حيث قامت بتجهيزها بمقاعد جديدة للطيارين (EJECTION SEATS) من نوع « مارتن بيكر ماركة ٢ » (MARTIN BAKER MK. 2) . كما جهزت طائرات التدريب من ذوات المقعدين من الطراز نفسه بعدد منها ، وهو شيء لم تكن هذه الطائرات قد جهزت به اصلاً ؛ يضاف الى ذلك تجهيز هذه الطائرات بجهاز لسحب الهدف الجوي ، وهو عبارة عن منطاد مخروطي الشكل يثبت بسلك طوله ١٠٠ ـ ١٥٠ مترا في مؤخرة الطائرة لتدريب الطيارين على استعمال رشاشات الطائرات في الرمايات من الجو للجو . وفي حزيران ١٩٥٣ تسلم سلاح الطيران الاسرائيلي اول مجموعة من الصفقة وكانت عبارة عن اربع طائرات تدريب من ذوات المقعدين طراز « ميتيور ـ تي ٧ » . وفيما بين ١٩٥٣/٨/٢١ و١٩٥٤/١/١٧ تسلم السلاح بقية الطائرات من تلك الصفقة ، وكانت عبارة عن ١١ طائرة مقاتلة من نوع « ميتيور ـ ف ٨ » ؛ ثلاث منها كانت قد اعدت في الاساس لحساب سلاح الطيران المصري ، الذي سبق له أن تعاقد على شراء عدد من هذه الطائرات ، لكن الحكومة البريطانية قامت بتسليمها الى سلاح الطيران الاسرائيلي ، نظرا لتردي العلاقات بينها وبين مصر بسبب مواصلة قواتها المرابطة في القواعد البريطانية في قناة السويس ورفضها الانسحاب منها بالاضافة الى الموقف البريطاني من الصراع العربي ـ الاسرائيلي[٧] . وفيما بعد تسلم سلاح الجو الاسرائيلي طائرتي تدريب من الطراز نفسه من سلاح الجو البلجيكي الذي كان يستخدم هذا النوع من الطائرات ، مع زيادة في سرعة التسليم . ففي تلك الفترة كان سلاح الطيران الاسرائيلي يشكو من نقص في المقاتلات النفاثة . لذلك تقرر تسليمه العدد المطلوب من طائرات التدريب بالسرعة الممكنة ، للاسراع في تدريب الطيارين واعدادهم وتحويلهم لقيادة الطائرات المقاتلة النفاثة . فطائرات « ميتيور » بنموذجيها « تي ـ ٧ » المعد للتدريب و « ف ـ ٨ » المقاتل ، كانا من احسن نماذج طائرات التدريب لتحويل الطيارين الى قادة للطائرات المقاتلة النفاثة الحديثة . وفي خلال عامي ١٩٥٤ ـ ١٩٥٥ تسلم سلاح الجو ٩ طائرات اخرى من بريطانيا من نوع « ميتيور ـ ف ر ٩ » ، وهي طائرات مقاتلة مجهزة بوسائل الاستطلاع والتصوير الجوي[٨] . وفي الفترة بين شهر ايلول ١٩٥٦ وآذار ١٩٥٨ ، تسلم سلاح الجو ما تبقى من صفقة طائرات « ميتيور » من بريطانيا ، وكانت عبارة عن ٦ طائرات من نوع « ميتيور ـ ن ف ١٣ » مجهزة برادار في مقدمتها يساعد على كشف وتحديد مواقع الطائرات المعادية المنوي اعتراضها في القتال الليلي[٩] .

وهكذا كانت طائرات الـ « ميتيور » آخر صفقة طائرات تعقدها اسرائيل بصفة رسمية

---

* مقاعد « مارتن بيكر » هي من صنع بريطاني ، وتعتبر احسن المقاعد المقذوفة المستخدمة في الطائرات الحربية في العالم . وقد انتج منها حتى الان النماذج التالية : ١ ـ نموذج ٢ ونموذج ٣ ونموذج ٤ ، وبلغ الرقم المنتج ماركة ١٠ . وتواصل الشركة تطوير المزيد منها(**ملاحظة** كلما ارتفع رقم النموذج ازدادت التحسينات في المقعد) .

مع بريطانيا طوال سنوات الصراع وحتى الان ، كما انها كانت آخر طراز من الطائرات البريطانية الصنع تعمل في سلاح الجو الاسرائيلي طوال سنوات الصراع ايضا .

لقد حاولت اسرائيل تركيز اهتمامها ، في للحصول على السلاح ، على الجانب البريطاني ، خصوصاً بعد تردي العلاقات بين بريطانيا والعرب وتوقيعها اتفاقية الجلاء عن منطقة القناة في عام ١٩٥٤ وانسحاب قواتها من المنطقة نهائيا في بداية ١٩٥٦ . لكن اسرائيل تلقت رداً سلبيا من بريطانيا في اثناء الزيارة التي قام بها شمعون بيرس الى لندن في عام ١٩٥٥ (وكان وقتها يشغل منصب المدير العام لوزارة الدفاع الاسرائيلية ورئيس البعثة الاسرائيلية لشراء السلاح) واجتماعه بوزير الدفاع البريطاني آنذاك السيد سلوين لويد ، حيث ابلغه الوزير ان بريطانيا لا يمكنها ، لاعتبارات سياسية ، ان تقدم لاسرائيل اسلحة هجومية يمكن ان تسيء لعلاقاتها مع الدول العربية وان تؤثر على موازين القوى في المنطقة . لقد ظلت هذه السياسة المرتكز الذي قامت عليه السياسة البريطانية طوال سنوات الصراع وحتى الان ، وان كانت قد اضطرت في بعض الحالات الى الخروج عن هذه القاعدة في محاولة منها المحافظة على ميزان القوى من جهة ، ومواجهة صفقات السلاح التي كانت تتلقاها بعض دول المواجهة العربية من الاتحاد السوفياتي من جهة اخرى . وعليه ، فإن سلاح الجو الاسرائيلي لم يتسلم بعد صفقة طائرات « ميتيور » اية طائرات مقاتلة من بريطانيا بعد العام ١٩٥٤ بصورة رسمية ، وان كانت اسرائيل قد تلقت طائرات اخرى من هذا الطراز بصورة سرية . وهكذا يمكن القول بأن المساعدات التي تلقاها سلاح الجو الاسرائيلي من بريطانيا ساعدت الى حد كبير في وضع الاساس لانشاء النواة الفعلية لاسرابه المقاتلة ، كما انها ساعدت اسرائيل على الصمود في وجه هجمات الطائرات العربية في الجولة الاولى من حرب عام ١٩٤٨ ، ومن ثم مكنتها من تحقيق الانتصارات في الجولة الثانية من تلك الحرب . ومما تجدر الاشارة اليه ان هذا السلاح ظل يعتمد بصورة اساسية على الطائرات المقاتلة البريطانية الصنع حتى العام ١٩٥٤ ، عندما بدأ تسلم طائرات ومعدات جوية من فرنسا . وان كان قد تسلم المقاتلات الليلية في مرحلة لاحقة الا انه قرر الاستغناء عنها بعد فترة قصيرة من تسلمها ليفسح المجال امام الطائرات الفرنسية الاحدث .

وفيما يلي جدول بالطائرات التي تسلمها سلاح الجو الاسرائيلي من بريطانيا فيما بين ١٩٤٨ و١٩٥٨ :

سنة استلامها	عددها	نوع الطائرة
		مقاتلات وطائرات استطلاع جوي ومقاتلات ليلية
١٩٤٨	٥٥	١ سوبر مارين ـ سبيتفاير ، نموذج ٩
١٩٥١ـ٥٠	٣٠	(SUPERMARINE—SPITFIRE MK. 9) (مقاتلة)
١٩٥٠ـ٤٨	٥٠	٢ ديهافيلاند موسكيتو (DE HAVILLAND MOSQUITO)
		(قاذفة هجومية / استطلاع بعيدة المدى)
١٩٤٨	٤	٣ بيوفاتير (BEAUFIGHTER) (قاذفة هجومية)

٤ غلوستر ميتيور ـ ف ـ ٨ (مقاتلة) غلوستر ميتيور ـ تي ـ ٧ (تدريب)	١٨	١٩٥٣
غلوستر ميتيور ـ بي ر ـ ٩ (استطلاع)	٧	١٩٥٥_٥٤
غلوستر ميتيور ـ ن ف ـ ١٢ (مقاتلة ليلية)	٦	١٩٥٦
GLOSTER METEOR (F. 8) and (T—7), (PR—9), (NF—13)		
طائرات تدريب واستطلاع خفيفة		
٥ ديهافيلان تشبمنك ـ تي ـ ١٠ (DE HAVILLAND CHIPMUNK T—10)	غير معروف	١٩٥٠_٤٨
٦ تايغر موث (TIGER MOTH)	١	١٩٤٩
٧ (ايغلت اوستر ـ ٣) (AIGLET AUSTER 3)	٢٥	١٩٤٨
طائرات نقل خفيفة		
٨ ديهافيلاند رابيد (DE HAVILLAND RAPIDE)	٣	١٩٤٩_٤٨
٩ افرو انسون (AVRO—ANSON)	١	١٩٤٩

ب ـ المساعدات الخارجية الفرنسية : ١٩٥٤ـ ١٩٦٨

بعد الصعوبات التي واجهتها اسرائيل في الحصول على الاسلحة والمعدات الحربية الجوية من بريطانيا والولايات المتحدة ، ظلت فرنسا الدولة الغربية الوحيدة القادرة على القيام بدور المزود . لكن المسألة لم تكن سهلة ، وقد تطلبت عدة لقاءات مع سياسيين من مختلف الاحزاب الفرنسية ومع مسؤولين في وزارة الدفاع الفرنسية والقصر الجمهوري . فقد كانت فرنسا ، في نظر اسرائيل ، الدولة الوحيدة في العالم التي كان يمكن لها ان تقيم معها علاقات ثنائية للحصول على الطائرات والتجهيزات الجوية لسلاحها الجوي ، وذلك بسبب تعدد الاحزاب السياسية الفرنسية التي كان معظمها يتعاطف مع اسرائيل ، وهو عامل سهل عملية حصول وزارة الدفاع الاسرائيلية على ما تريده من طائرات ومعدات جوية ، خصوصاً ان الحكومة الفرنسية كانت ، على عكس بريطانيا واميركا ، عبارة عن ائتلاف حكومي من عدة احزاب . لذلك كان من السهل على اسرائيل ان تكسب احدها الى جانبها في ذلك الوقت الذي كانت فيه فرنسا قد تخلصت من مشاكلها في الهند الصينية الفرنسية ، وبدأت تواجه المتاعب في دول المغرب العربي ، وعلى الاخص في الجزائر ، في اعقاب تزايد حدة العداء العربي لها .

وهكذا لعبت العلاقات السياسية المتوترة بين العرب والدول الغربية الثلاث (اميركا وبريطانيا وفرنسا) في الفترة بين ١٩٤٨ و١٩٥٦ ، الدور الاساسي في التهيئة امام اسرائيل للحصول على ما تريده من سلاح من الترسانات الغربية ومن فرنسا تحديداً فيما بعد العام ١٩٥٣ . فمنذ عام ١٩٤٨ و بداية العام ١٩٥٤ ظلت صفقات السلاح تتم بين وزارة الدفاع الاسرائيلية وفرنسا عبر وسطاء من طرف ثالث (١٠) . اما في عام ١٩٥٤ ، فقد تغيرت الامور

ودخلت على الموقف في الشرق الاوسط معطيات سياسية وعسكرية جديدة جعلت الحكومة الفرنسية اكثر استعدادا وميلا للاستجابة الى مطالب اسرائيل من السلاح . ففي تلك الفترة كانت الصناعة الجوية الفرنسية قد توصلت الى انتاج انواع متطورة من المقاتلات النفاثة من نوع « اوريغان » و « مستير ٢ » وطائرات النقل العسكري المروحية من نوع « نور اطلس » وطائرات التدريب المتقدم النفاثة من نوع « فوغا ماجستير » ، وجميع هذه الطائرات كانت قد استأثرت باهتمام اسرائيل ودول اوروبية عديدة في حلف شمال الاطلسي . لذلك اجرت وزارة الدفاع الاسرائيلية في عام ١٩٥٤ ، أول اتصال رسمي ناجح لها مع المسؤولين في الحكومة الفرنسية . وكان سلاح الجو الاسرائيلي قد ابدى اهتمامه بطائرتي « مستير ـ ٢ » المقاتلة و « نور اطلس » المعدة للنقل العسكري . وسارت الامور حسب ما ارادته اسرائيل . فعندما تقدمت رسميا بطلبياتها لشراء الطائرات وبعض المعدات الجوية فوجيء الخبراء الاسرائيليون بموافقة وزارة الدفاع الفرنسية على الصفقة بكاملها (١١) . وعلى الفور شكل سلاح الجو الاسرائيلي لجنة فنية للكشف على الطائرات واجراء التجارب الضرورية عليها . لكن حدثت امور لم تكن في الحسبان؛ فعندما عادت اللجنة من فرنسا وقدمت تقاريرها ، تبين للقائمين على سلاح الجو الاسرائيلي ان طائرة « مستير ٢ » هي عبارة عن طائرة معترضة لا قدرة هجومية لها ، فضلا عن ان فيها بعض العيوب الفنية التي تحد من قدرتها على القيام بالمناورات الجوية المطلوبة لمواجهة طائرات الـ « ميغ ١٥ » في القتال الجوي ، وهي الطائرات التي كانت مصر قد بدأت تتسلمها من المعسكر الشرقي (١٢) . ومن حسن حظ الاسرائيليين ان فرنسا (التي ادركت هي ايضا فشل هذا النموذج) كانت قد اوشكت على الانتهاء من تطوير نموذج جديد معدل هو طائرة « مستير ٤ » ارتأت اللجنة فيما بعد انه النموذج الذي يناسبها . ومن جهة اخرى ، تركزت انظار اللجنة على طائرة ثانية قاذفة ـ مقاتلة نفاثة من نوع « اوريغان » ، دخلت الخدمة حديثا مع سلاح الجو الفرنسي ، وهي من انتاج شركة « داسو » ايضا . لذلك عاودت اسرائيل الكرة مرة اخرى ، فأجرت اتصالات مكثفة مع كبار المسؤولين في وزارة الدفاع الفرنسية لالغاء طلبية « المستير ـ ٢ » والاستعاضة عنها بطلبية جديدة تضم طائرات « اوريغان » و «مستير ـ ٤».

وبعد شرح الاسباب ، وافقت وزارة الدفاع الفرنسية على تعديل الاتفاق ، وعلى بيع اسرائيل طائرات « اوريغان » . اما بخصوص طائرات « مستير ـ ٤»، فقد ابلغت اللجنة ان موضوعها سيكون قيد الدرس . وبعد فترة وجيزة بدأت اسرائيل تتسلم اول دفعة من الطائرات الفرنسية التي اشتملت على ٢٤ طائرة من نوع « اوريغان » (١٣) ، وهي طائرة قاذفة ـ مقاتلة تبلغ سرعتها القصوى ٦٠٠ ميل / ساعة ، ومسلحة بأربعة رشاشات من عيار ٢٠ ملم ، وبمقدورها حمل قنبلتين وزن كل منهما ٥٠٠ رطل او حاضنتي صواريخ تقليدية في ظروف سيطر فيها القلق والانزعاج على قيادة سلاح الجو الاسرائيلي نتيجة لتوقيع مصر صفقة سلاح ضخمة مع تشيكوسلوفاكيا في العام ١٩٥٤ ، اعتبرتها المراجع العسكرية الدولية اكبر صفقة لشراء السلاح من نوعها تعقدها مصر حتى ذلك التاريخ . فقد عنى ذلك تحولاً خطرا في ميزان القوى في المنطقة ؛ لذلك جهدت البعثة الاسرائيلية الموجودة في باريس ، برئاسة شمعون بيرس لاقناع الفرنسيين بالموافقة على بيع اسرائيل طائرات من نوع « مستير ـ ٤ » ، والاسراع في تسليمها في وقت مبكر . وكان كبار موظفي وزارة الدفاع الفرنسية ، في اجتماعات سابقة ، قد وافقوا من حيث المبدأ على الفكرة . وقد تحددت الطلبية بـ ٢٤ طائرة . لذلك نشطت البعثة في اتصالاتها

لتذليل الصعوبات التي كانت تعترض سبيل الصفقة ؛ فنجحت في تذليل كل ما كان يعترض سبيلها مع الجانب الفرنسي ، إلا واحدة كانت معقدة وتتطلب اتصالات على اعلى المستويات مع الولايات المتحدة . ذلك أن حلف شمال الاطلسي كان قد اوصى على طائرة « مستير ـ ٤ » وتقرر ان تكون الطائرة المعتمدة في دوله . لذلك منح حق الاولوية في الحصول على الطائرة ، ولم يكن باستطاعة الحكومة الفرنسية ان تتصرف بالطائرات دون الرجوع الى قيادة حلف شمال الاطلسي والولايات المتحدة بالذات التي كانت تمول صفقة الحلف من طائرات « مستير ـ ٤ » . وهكذا طلب من الاسرائيليين الاتصال بالجانب الاميركي للحصول على الموافقة . وفي شهر كانون الاول ١٩٥٥ ، وافق وزير الخارجية الاميركي ، جون فوستر دالاس ، على تسليم الجانب الاسرائيلي ٢٤ طائرة من نوع « مستير ـ ٤ » من الطائرات التي كان مفروضا ان تتسلمها قيادة حلف شمال الاطلسي الجوية [١٤] .

وفي العام ١٩٥٥ ، اثمرت الجهود الاسرائيلية ، وبدأ الجانب الفرنسي في تنفيذ الاتفاق باخلاص وبدقة متناهية . وهكذا شكلت الطائرات بوصولها اول الغيث الفرنسي لسلاح الجو الاسرائيلي [١٥] * . وفي شهر آذار (مارس) ١٩٥٦ هبطت في احد المطارات العسكرية في جنوبي اسرائيل اول دفعة من طائرات « مستير ـ ٤ » ، وكان في استقبالها رئيس الوزراء بن ـ غوريون والسفير الفرنسي في اسرائيل وكبار الضباط العسكريين في قيادتي الجيش والطيران الاسرائيليتين [١٦] . وقد سجل هبوط هذه الطائرات ، مع ما سبقها من طائرات من نوع « اوريغان » ، بداية مرحلة جديدة في العلاقات بين فرنسا واسرائيل استمرت حتى عام ١٩٦٧ .

وفي عام ١٩٥٦ ، عندما بات متوقعا قيام فرنسا وبريطانيا بالهجوم على مصر ومشاركة اسرائيل في ذلك ، طلب بن ـ غوريون من الفرنسيين تأمين الحماية الجوية للاجواء الاسرائيلية ، على ان يشمل ذلك القواعد الجوية والاهداف العسكرية والاقتصادية الحيوية والمناطق المكتظة بالسكان . وكان بن ـ غوريون وقتها قد ابدى تخوفه من قوة سلاح الجو المصري ، وخصوصاً من قاذفات القنابل الخفيفة من نوع « اليوشن ٢٨ » السوفياتية التي دخلت حديثا في خدمة السلاح بعد فترة قصيرة من بدء تدفق السلاح الشرقي على مصر . وقد بنى تخوفه هذا على اساس انه لم يكن مقتنعا بقدرة سلاح الجو الاسرائيلي على التصدي للقاذفات المصرية التي كان باستطاعة سرب منها (١٢ طائرة) ان يحمل حوالى ٢٥ طنا من القنابل والمواد المتفجرة في طلعة واحدة [١٧]**. بالاضافة الى ذلك ، حصل سلاح الجو الاسرائيلي على مساعدات فنية وتقنية هامة من الفرنسيين قبل اندلاع القتال في حرب ١٩٥٦ ، تضمنت اجهزة ومعدات وقطع تبديل للطائرات ، وكان من بين ما طلبه المسؤولون في السلاح من الفرنسيين ، فيما بعد ، تزويدهم بطائرات نقل عسكرية حديثة من نوع «نوراطلس» الفرنسية ، لضمها الى جناح النقل في سلاح الجو الاسرائيلي الذي كان يضم في صفوفه سربا واحدا من طائرات النقل الاميركية

---

* ذكرت مصادر اسرائيلية ان صفقة طائرات « اوريغان » ، بما في ذلك قطع التبديل للطائرات الـ ٢٤ ، كلفت نحو ١٠ ملايين دولار (**المصدر ١٤** ص ١٩٣) .

** بنى بن ـ غوريون رأيه على اساس امتلاك سلاح الجو المصري ، في خط الطيران الاول ، ١٢ طائرة قاذفة خفيفة سوفياتية الصنع من نوع « اليوشن ٢٨ » حمولة كل منها ٤٥٠٠ رطل (٢٠٤٠ كلغ) ولما ابدى قلقه من هذه القوة الجوية من القاذفات ، اصر على ان تتولى الطائرات الفرنسية حماية العمق الاسرائيلي

القديمة نوع « داكوتا سي ـ ٤٧ » (١٨) . ولما كانت هذه المساعدات تتطلب موافقة من الجهات العليا في فرنسا ، فقد تمت الموافقة عليها من قبل رئيس هيئة الاركان العامة ، الجنرال ايلي ، الذي وعد بمواصلة تقديم كافة المساعدات التي يتطلبها سلاح الجو الاسرائيلي ، والتي سيكون باستطاعة فرنسا تأمينها (١٩) . وهكذا كان في حيازة سلاح الطيران الاسرائيلي من الطائرات الفرنسية قبل بدء الحرب العربية ـ الاسرائيلية الثانية (١٩٥٦) ٣٧ طائرة « مستير ٤ » و٣٠ طائرة « اوريغان » و٣ طائرات نقل من طراز «نوراطلس» ، عدا الطائرات الغربية التابعة لسلاح الجو الفرنسي التي اوكلت اليها حماية الاجواء الفرنسية ، والتي كان يقودها طيارون فرنسيون (٢٠) .

وفي اعقاب العدوان الثلاثي على مصر ، توطدت العلاقات اكثر مع فرنسا واصبح بالامكان الحصول على الطائرات والتجهيزات الفرنسية بسهولة . ومع مرور الوقت ، تعدت العلاقات عمليات الشراء الى امور اخرى كان اهمها المساعدات القيمة التي كانت فرنسا تقدمها لتدريب الطيارين والفنيين الاسرائيليين محليا في اسرائيل وفي فرنسا ، بالاضافة الى تقديم المشورة الفنية والتقنية لقادة سلاح الجو الاسرائيلي ، وتزويد القواعد الجوية في اسرائيل بالمعدات والتجهيزات اللازمة لضمان صيانة وتشغيل الطائرات الفرنسية ، كذلك المساعدات الفنية الكبيرة التي قدمتها الصناعة الجوية الفرنسية لمساعدة المسؤولين في وزارة الدفاع الاسرائيلية على اقامة صناعة جوية ناجحة في اسرائيل ، تتمكن مع مرور الوقت من انتاج وتطوير طائرات واسلحة وتجهيزات جوية محليا . وهكذا اصبحت فرنسا الدولة الغربية الوحيدة ، التي تملك صناعة جوية متقدمة ، مصدرا لتجهيز سلاح الجو الاسرائيلي بكل احتياجاته من طائرات ومعدات جوية متطورة وحديثة (٢١) .

لقد كان احد دروس حرب ١٩٥٦ التخلص من الطائرات المقاتلة القديمة (المروحية) واستبدالها بمقاتلات نفاثة حديثة . ولما كان ذلك يتطلب التركيز على اعادة تدريب وتحويل الطيارين على قيادة الطائرات النفاثة ، فقد تطلب تأمين العدد الكافي من طائرات التدريب النفاثة ؛ فاتجهت النية وقتها للبدء في تصنيع طائرات التدريب الفرنسية من نوع « فوغا ماجستير » محليا ، وذلك من اجل خفض تكاليف شراء طائرات التدريب . وقد شجع على تحقيق هذه الخطوة ، المستوى الفني المتقدم الذي وصلت اليه ورشات اصلاح الطائرات « بيدك » التي كانت في حقيقة الامر النواة الاولى للصناعة الجوية الاسرائيلية ، حيث امكن بواسطتها تحقيق الحلم الكبير في انتاج اول طائرة تدريب نفاثة يتم تجميعها وتطويرها في اسرائيل بواسطة اسرائيليين وباشراف الخبراء الفرنسيين . لذلك امكن في عام ١٩٥٨ توقيع الاتفاق مع شركة «بوتيز»(POTES) الفرنسية ، وبعد جهد فني كبير ودعم مالي ضخم تمكن المشروع من اظهار اول انتاج له . ففي ٧ تموز ١٩٦٠ ، عرض في احتفال مهيب النموذج الاول من طائرة « فوغا ماجستير » * حيث قامت بعرض جوي اظهرت فيه مقدرتها على الطيران (٢٢) .

---

* طائرة « فوغا ماجستير » هي طائرة تدريب بمقعدين يمكن استخدامها في مهاجمة الاهداف التكتيكية الصغيرة القريبة ، وهي مزودة بمحركين نوع « نوربميكا ـ ماريور ٢ » ، ويتكون سلاحها من رشاشين عيار ٧,٥ ملم وقنبلتين زنة كل منها ١١٠ ارطال وتبلغ سرعتها القصوى ٤٤٣ ميل / ساعة على ارتفاع ٢٠,٠٠٠ قدم اما مداها الاقصى على ارتفاع ٣٠,٠٠٠ قدم فيبلغ ٥٧٦ ميلا ، ووزنها فارغة ٤٢٦٨ رطلا ، ووزنها الاقصى ٦٩٧٨ =

لقد ساعد الدعم الفرنسي قبل العام ١٩٥٦ على زيادة قدرات وامكانات سلاح الجو الاسرائيلي ، وساعده ذلك على القيام بدوره وعلى تنفيذ الطلعات الجوية ضد القوات المصرية ، التي كانت منتشرة في سيناء ، بنجاح ، بعد ان كان قادة السلاح ، قبل تسلمهم هذه المساعدات ، لا يتوقعون ذلك . والحقيقة التي يجب عدم اغفالها هي انه لولا الدعم الفرنسي الفعال لما كان باستطاعة الاسراب الاسرائيلية التي كانت تضم في صفوفها مجموعة من الطائرات المقاتلة المروحية القديمة من صنع بريطاني واميركي وعدد محدود من الطائرات النفاثة القاذفة ـ المقاتلة من صنع بريطاني ايضا ، مواجهة الطائرات المصرية ، السوفياتية الصنع ، المتفوقة في سرعتها وفي قدرتها على القيام بالمناورات الجوية في القتال الجوي . لذلك امكن بعد توقف القتال ، وعلى ضوء النتائج والتجارب التي افرزتها الحرب ، وبعد تقييم دقيق للطائرات الفرنسية من طراز « اوريغان » وطراز «مستير ٤أ » ، توسيع نطاق العلاقة مع فرنسا والاقدام على طلب المزيد من هذه الطائرات الحربية والمعدات الجوية ، وهو عامل شجع سلاح الجو على التقدم بطلبية جديدة للحصول على ٤٥ طائرة اخرى من نوع « اوريغان » وعدد آخر من نوع « مستير ٤ أ » . وقد جرى تسليم الاعداد المطلوبة من الطراز الاول في بداية عام ١٩٥٧ ، فمكن ذلك قيادة السلاح من تجهيز اربعة اسراب قاذفة ـ مقاتلة منها . اما بقية طائرات الـ « مستير » ، فلم يتسلمها السلاح الا في اواخر ١٩٥٨ لتبلغ في مجموعها ٥٠ طائرة (٢٣) .

في ضوء الدروس المستفادة من حرب ١٩٥٦ ، ابدى سلاح الجو الاسرائيلي رغبته في استبدال طائراته المروحية القاذفة للقنابل من طراز « ب١٧ » والقاذفة الهجومية من طراز « موسكيتو » القديمة بأخرى نفاثة حديثة . فقد ضمت الترسانة الجوية الفرنسية ايضا طائرة من نوع « فوتور » وهي قاذفة هجومية تكتيكية خفيفة بعيدة المدى وجدها سلاح الجو الاسرائيلي مناسبة له وتتوفر فيها المواصفات المطلوبة * . ففي صيف عام ١٩٥٧ ، اوصت الحكومة الاسرائيلية على ٤ طائرات من نوع « فوتور ٢ ن » و٢٠ طائرة من نوع « فوتور ٢ أ » . لذلك اوفد سلاح الجو الاسرائيلي عددا من طياريه وفنييه للتدرب على الطائرة في مدينة تور بفرنسا (٢٤) . فأنهى الفريق الاسرائيلي تدريبه في خلال عام وعاد الى اسرائيل ، وفي ربيع عام ١٩٥٨ وصلت الطائرات الى اسرائيل (٢٥) . فعززت هذه الطائرات القدرة الهجومية لسلاح الجو ، واصبح باستطاعته ان يهاجم اهدافاً في عمق الاراضي العربية .

= رطلا ويتم تصنيعها ايضا في المانيا الغربية وفنلندا وعدد من الدول الاخرى ، وهي تعتبر من طائرات خط الطيران الثاني ويطيرها عادة في اثناء الحرب طيارون من القوى الاحتياطية غير انها معرضة للخطر من قبل الدفاعات الارضية والطائرات المعادية ، نظرا لبطئها وتسليحها الضعيف وقدرتها المحدودة على المناورة .

* طائرة « الفوتور » هي قاذفة للقنابل خفيفة (بمقعدين) مزودة بمحركين من نوع « سينكما اتار ١٠١ » مسلحة بمدفعين رشاشين من عيار ٣٠ ملم ، وبامكانها حمل ٦٠٠٠ رطل من القنابل في داخل الهيكل ، أو ٤٠٠٠ رطل حمولة خارجية . اما مدى عملها التكتيكي فهو دائرة نصف قطرها ٧٥٠ ميلا وسرعتها القصوى تبلغ حوالى ٧١٠ اميال / ساعة . ان طائرة « الفوتور » هي من اثقل الطائرات الهجومية القاذفة المقاتلة التي انتجتها الصناعة الجوية في فرنسا . فيبلغ وزنها فارغة ٢٣،١٥٠ رطلا وحمولتها القصوى ٣٩،٦٨٤ رطلاً . فهذا الطراز يشمل النماذج التالية (أ) « فوتور ٢ أ » و « فوتور ٢ ب » للهجوم الارضي التكتيكي . (ب) « فوتور ٢ ن » طائرة مقاتلة ليلية ومعترضة نهارية .

وفي نهاية الخمسينات ، اتجهت انظار المسؤولين في قيادة سلاح الجو الاسرائيلي الى تعزيز قدرة السلاح بمزيد من الطائرات المقاتلة والقاذفة الهجومية ، في اعقاب تزويد السوفيات سلاح الجو المصري بطائرات مقاتلة اسرع من الصوت هي « ميغ ١٩ » ،فتقرر على الفور مواجهة هذه الخطوة . لهذا ، اجرى الجانب الاسرائيلي اتصالات مكثفة مع الجانب الفرنسي لاقناعه بالموافقة على تزويد سلاح الجو الاسرائيلي بطائرة من نوع « سوبر مستير ب ٢ » الاسرع من الصوت التي كان سلاح الجو الاسرائيلي يعتبرها ندا للـ « ميغ ١٩ »: ذلك أن الطائرتين تتساويان من حيث السرعة والمواصفات الفنية والقدرة القتالية ومدى العمل ، وتتشابهان في الشكل [٢٦]* . ولم يتسلمها السلاح الا في العام ١٩٥٩ ، عندما ضمت هذه الطائرة الى الاسراب العاملة . وهكذا اصبح سلاح الجو يمتلك اول سرب من الطائرات المعترضة القاذفة المقاتلة الاسرع من الصوت . وفي اقل من عام واحد تم تشكيل سرب آخر من هذه الطائرات [٢٧] ، وقد انيطت بهما مسؤولية الدفاع عن الاجواء الاسرائيلية ضد خطر الطائرات القاذفة المصرية والطائرات الاردنية والعراقية القاذفة ـ المقاتلة التي كانت تهدد العمق الاسرائيلي . وهي مسؤولية كانت في السابق تضطلع بها طائرات « مستير ٤ أ » .

وفي اوائل الستينات وجد سلاح الجو الاسرائيلي ان الفرصة اصبحت مؤاتية امامه للحصول على طائرة « ميراج ـ ٣ سي » وهي طائرة معترضة فرنسية حديثة اسرع من الصوت بمرتين ، وتعتبر من الناحيتين الفنية والتكتيكية اكثر تقدما وتطورا من طائرة « سوبر مستير » . والطائرة الجديدة هي ايضا من انتاج شركة « مارسيل داسو » ، التي كانت تجري تجاربها عليها لحساب السلاح الجوي الفرنسي . وفي العام نفسه اوفد السلاح الجوي الاسرائيلي بعثة فنية لاجراء التجارب على الطائرة في فرنسا ، وبعد سلسلة من التجارب والاتصالات تقدمت هذه اللجنة بتقريرها الذي يوصي بضرورة الحصول على هذه الطائرة . لذلك اوصى السلاح على ٢٤ طائرة منها وترك الباب مفتوحا للحصول على ١٤ طائرة اخرى [٢٨] . غير ان التطورات التي حدثت في الجانب المصري ، وسرعة حصول سلاح الجو المصري على طائرة الـ « ميغ ـ ٢١ » التي تبلغ سرعتها ضعفي سرعة الصوت ، جعلت اسرائيل تزيد من حجم طلبيتها من طائرات « ميراج ٣ سي » حتى وصل الرقم الى ٧٢ طائرة [٢٩]**. وفي ١٥ ايار ١٩٦٢ ظهرت ٢٧ طائرة

---

* طائرة « سوبر مستير ب٢ » هي معترضة قاذفة مقاتلة اسرع من الصوت ، بمقعد واحد ، تبلغ سرعتها القصوى ٧٤٣ ميل/ساعة وهي مزودة بمحرك من نوع « سنيكما اتار ١٠١ جي » وتسليحها يتكون من مدفعين عيار ٣٠ ملم وحمولة خارجية من القنابل والصواريخ تبلغ ٢٠٠٠ رطل. اما وزنها فارغة فهو ١٥.٤٠٠ رطل وحمولتها القصوى ٢٢،٠٤٦ رطلا . وهذه الطائرة هي اول طائرة مقاتلة اسرع من الصوت جرى انتاجها في الغرب وادخلت الخدمة الفعلية مع الاسلحة الجوية لفرنسا ودول حلف شمال الاطلسي

** طائرة «ميراج ٣سي » هي معترضة لكافة الاحوال الجوية، قادرة على القيام بمهام الهجوم الارضي. وسرعتها القصوى تبلغ ١٤٢٠ ميل /ساعة (٢.٢ ماك) ، ووزنها فارغة ١٥.٥٤٠ رطلا ، وحمولتها القصوى ٢٩.٧٦٠ رطلاً وهي مزودة بمحرك نوع « سنيكما اتار ـ٩ سي » قوة دفعه ١٣.٦٧٠ رطلاً مع حارق اضافي على حين يتكون سلاحها في حالة الاعتراض من رشاشين نوع « ديفا » (« DEFA) عيار ٣٠ ملم وثلاثة صواريخ موجهة جو ـ جو ، وواحد فرنسي نوع « ماترا ٥١٠ او ٥٣٠ » واثنين اميركيين نوع « سايدوايندر » اما في حالة الهجوم الارضي فيتكون سلاحها من مدفعين رشاشين ١٢٥ طلقة لكل منهما عيار ٣٠ ملم وقنبلتين زنة كل منهما ١٠٠٠ رطل ، مع خزان وقود اضافي في جسم الطائرة ، أو صاروخ موجه جو ـ ارض نوع « نورد ـ أس ـ ٣٠ » يثبت في جسم الطائرة مع قنبلة زنة ١٠٠٠ رطل تحت كل جناح ، او خزان وقود اضافي تحت جسم الطائرة وحاضنة =

منها في سماء العرض العسكري الذي جرى في مدينة حيفا بمناسبة ذكرى تأسيس الدولة (٣٠)* وكانت هذه الطائرة في نظر الاسرائيليين اكبر منافس لطائرة « ميغ ٢١ » التي بدأت في خدمة كل من العراق ومصر وسوريا . وقد كشفت المصادر العليمة في تل ـ ابيب ، فيما بعد ، النقاب عن الصعوبات التي واجهتها عملية تصديق وزارة الخارجية الفرنسية على الصفقة وموافقتها على تسليمها في المواعيد التي تم التفاهم حولها في الاساس بين وزارة الدفاع الاسرائيلية ممثلة بشمعون بيرس ، ووزارة الدفاع الفرنسية ممثلة بوزيرها السيد بيير مسمير . فقد اشارت هذه المصادر الى ان وزير الخارجية الفرنسية السيد كوف دي مورفيل كان قد رفض التصديق على الصفقة ، وطالب بالغائها في محاولة منه لعدم اغضاب العرب والتقرب منهم وخصوصا مصر . ولكن الخارجية الفرنسية عادت فغيرت رأيها بعد اتخاذ الجنرال ديغول موقفا مؤيدا لبيع الطائرات لاسرائيل (٣١) ، بدعوى ان المحافظة على ميزان القوى في المنطقة يحتم على اسرائيل الحصول على طائرات متقدمة اسرع من الصوت لمواجهة الطائرات السوفياتية من نوع « ميغ ٢١ » التي سبق للسوفيات ان زودوا بها الدول العربية (مصر وسوريا والعراق) وهي دول تناصب اسرائيل العداء ، خصوصا ان فرنسا هي الدولة الغربية الوحيدة في العالم التي كانت تملك طائرات متقدمة من هذا النوع وجاهزة للخدمة ، والتي بامكانها تقديمها للترسانة الجوية الاسرائيلية . لهذا وافقت الحكومة الفرنسية في عام ١٩٦١ على بيع اسرائيل الطائرات (٣٢) . وهكذا كانت الميراج آخر طائرة فرنسية مقاتلة تحصل عليها اسرائيل من فرنسا قبل فرض الحظر الفرنسي على تصدير السلاح اليها . ومما تجدر الاشارة اليه أن الحكومة الاسرائيلية كانت قد ابرمت اتفاقا مع فرنسا قبل اندلاع القتال في صبيحة ١٩٦٧/٦/٥ بستة اشهر ، تحصل بموجبه على ٥٠ طائرة مقاتلة هجومية متقدمة من نوع « ميراج ٥ د »**، وكان من المفروض ان يبدأ تسليمها الى سلاح الجو الاسرائيلي في نهاية العام

= صواريخ نوع « ج ل ـ ١٠٠ » (JL — 100) تحمل ١٨ صاروخا عاديا او ٣٦ صاروخا عيار ٦٨ ملم تحت كل جناح اما مدى الطائرة على ارتفاعات واطئة بصورة متواصلة فهو دائرة نصف قطرها ٤٩٠ كلم ، وعلى ارتفاعات عالية ـ واطئة ـ عالية دائرة نصف قطرها ٦٤٠ كلم . وعلى ارتفاعات عالية بصورة متواصلة دائرة نصف قطرها ٧٦٠ كلم، وبامكان الميراج الاستفادة من محرك صاروخي اضافي (Rocket Motor) نوع « سيبر ـ ٨٤٤ » (Sepr 844) قوة دفعه ٣٠٠٠ رطل يثبت في اسفل البدن ليساعد في تقصير مسافة الاقلاع وزيادة سرعة التسلق الى الارتفاعات التي قد تصل الى ٧٥ الف قدم او الى ارتفاع ١٠٠ الف قدم باستعمال مناورة « zoom climb » وهو اعلى ارتفاع يمكنها بلوغه ولا يستخدم هذا المحرك الصاروخي الا في التجارب والابحاث .

(**ملاحظة** بامكان اي طائرة اللجوء الى مناورة « Zoom Climb » لبلوغ ضعف الارتفاع الذي بامكانها بلوغه ، ويختلف ذلك من طائرة الى طائرة . اذ يراعى في ذلك عوامل الوزن وقوة المحرك وشكل الطائرة) .

* اعطيت طائرة الـ « ميراج ٣ سي » التي حصلت عليها اسرائيل التسمية والرمز « ميراج ٣ سي جيه » (Mirage III c J)

** طائرة « ميراج ٥ د » هي طائرة معترضة مقاتلة هجومية مزودة بأجهزة رادار ومعدات الكترونية حديثة للملاحة الجوية ومهام الاعتراض الجوي . وهي مطورة عن « ميراج ٣ سي » لتساهم بشكل اوسع في المهام الهجومية ؛ اذ بامكانها حمل ٨٨٢٠ رطلا من القنابل والاعتدة الحربية الاخرى . اما وزنها فارغة فهو ١٥,٥٤٠ رطلا وحمولتها القصوى ٢٩,٧٦٠ رطلا ، وسرعتها القصوى تبلغ ١٤٦٠ ميل / ساعة (٢,٢ ماك) ، ومدها في المهام القتالية الهجومية على ارتفاعات واطئة بصورة متواصلة دائرة نصف قطرها ٦٥٠ كلم ، ومداها في الرحلات =

١٩٦٧ (٣٣) . الا ان الحكومة الفرنسية ، وبتوجيه من الجنرال ديغول ، قررت عدم تنفيذ الاتفاق ، وابلغت المندوب الاسرائيلي في باريس ، في ٣/٦/١٩٦٧ ، قرارها الذي يقضي بوقف تزويد الدول الضالعة مباشرة في الصراع الشرق اوسطي بالسلاح وحتى اشعار آخر ، ريثما ينجلي الموقف المتوتر في المنطقة (٣٤) . وفي اليوم نفسه تم ابلاغ القرار للمحافل الدولية ليتم وضعها بالصورة ، نظرا لاهمية الاجراء . وقد بينت المصادر الفرنسية الرسمية ، فيما بعد ، ان سبب ذلك يعود الى الملاحظات التي ابداها الجنرال ديغول للسفير الاسرائيلي صبيحة ٤/٦/١٩٦٧ عندما استقبله في مكتبه ، حيث طالبه بأن ينقل الى تل - ابيب تحذيره بأن لا تكون اسرائيل البادئة في اشعال نار الحرب ان هي ارادت استمرار التأييد والدعم الفرنسي لها . وعلى الفور تم ابلاغ وزارة الخارجية الاسرائيلية في تل - ابيب الموقف الفرنسي (٣٥) . وعلى الرغم من ذلك تجاهلت اسرائيل القرار وقامت بمغامرتها ، ولم تكن تتصور ان علاقاتها مع فرنسا يمكن ان تصل لهذا الحد ، وهي العلاقة التي استمرت ١٢ سنة متواصلة قبل ذلك ، قدمت خلالها فرنسا لاسرائيل كافة الطائرات والمعدات الجوية المتطورة والمتقدمة بصورة شبه احتكارية : فساعدت بذلك ، الى حد كبير ، على زيادة القدرة القتالية لسلاح الجو الاسرائيلي ووضعته في مصاف الاسلحة الجوية العصرية . وهكذا كانت اسرائيل اكثر الدول في المنطقة تأثرا بالموقف الفرنسي . فقد صدم هذا الموقف القادة الاسرائيليين وهزهم ، خصوصاً انه حدث في ظروف بالغة الدقة والحرج ، لا سيما انه حدث عند اتمام اسرائيل استعداداتها للضربة الجوية الاجهاضية . ففي صبيحة ٥/٦/١٩٦٧ تأكد لهم ان فرنسا جادة في موقفها ، وان الحظر اصبح حقيقة واقعة ويشمل ذلك الاسلحة والمعدات والاجهزة الحربية الثقيلة ، على حين ابقت فرنسا الباب مفتوحا لتزويد اسرائيل بقطع الغيار التي لا تشكل اهمية كبرى فقط . وبعد الحرب فقدت اسرائيل ما قرابته ٢٠٪ من مجموع ما كان لدى سلاحها الجوي من طائرات قبل الحرب . ومما زاد الامور خطورة وتعقيدا عودة التوتر الى جبهات القتال واضطرار الطائرات الاسرائيلية للعودة الى التحليق من جديد في الجو فوق الجبهات ضد العمل الفدائي الفلسطيني والجيوش العربية التي بدأت تعيد تسليح وتنظيم تشكيلاتها المقاتلة بسرعة كبيرة . وكان واضحا وقتها ان حاجة السلاح الى قطع التبديل الرئيسية والطائرات المقاتلة الفرنسية الصنع البديلة ستزداد ، خصوصاً ان طائرات « الاوريغان » و « المستير ٤ أ » و« السوبر مستير ب ٢ » و « الفوتور » اصبحت كلها بحاجة الى قطع تبديل ، نتيجة دورها في حرب حزيران ، وانهماكها من جديد في عمليات هجومية شبه متواصلة على جبهات القتال . لهذا جهدت اسرائيل ونشط كبار المسؤولين فيها من اجل اقناع فرنسا بتغيير موقفها والعودة عن قرار الحظر .

وفي نهاية عام ١٩٦٧ ، وفي اعقاب ثبات سياسة فرنسا الخارجية ازاء الشرق الاوسط واصرارها على خطها الجديد ، اعلنت في ٢٠/١٠/١٩٦٧ رفع الحظر فقط عن دول منطقة الشرق الاوسط غير الضالعة مباشرة في الصراع ، فشمل ذلك عدداً من الدول ومنها السعودية ولبنان والعراق وليبيا (٣٦) . واستثنيت من القرار كل من مصر وسوريا والاردن واسرائيل .

الهجومية التي تتطلب طيراناً على ارتفاعات عالية عند التوجه للهدف ، وواطئة عند مهاجمة الهدف وعالية مرة اخرى عند العودة دائرة نصف قطرها ٨٤٠ كلم . اما مداها في حالة نقلها من مكان الى آخر على ارتفاعات عالية بصورة متواصلة فهو ٤٠٠٠ كلم اما محركها فهو المحرك نفسه الموجود في الـ « ميراج ٣ سي »

وظلت اسرائيل تتوقع ان تغير فرنسا موقفها ، وتأملت خيرا عندما صرح ناطق فرنسي في ١٩٦٧/١٢/٨ بقوله : « ان الحظر الفرنسي على توريد السلاح لاسرائيل قد رفع بشكل جزئي ، وان بامكان اسرائيل ان تتسلم صفقات السلاح التي جرى توقيعها قبل فرض الحظر ، باستثناء طائرات الميراج »(٣٧) . الا ان شيئاً من ذلك لم يحدث ، وبدا لاسرائيل انه لن يكون بمقدورها الحصول على الطائرات . لذلك كان عليها ان تقرر في عام ١٩٦٨ احد امرين في ضوء الموقف الفرنسي المتصلب من صفقة « الميراج ٥ » . فإما الغاء الصفقة واستعادة مبلغ الـ ـ ٢٥٠ مليون فرنك فرنسي سبق لها دفعها من اصل قيمة الصفقة ، أو الاقدام على دفع القسط الاخير المتبقي منها على امل ان يتغير الموقف الفرنسي فيما بعد . فاختارت اسرائيل الخطوة الثانية على امل ان تتمكن من الحصول على الطائرات في نهاية المطاف . وقامت في عام ١٩٦٨ بتحويل قيمة القسط الاخير البالغ ٢٥ مليون دولار اميركي من اصل قيمة كامل ثمن الصفقة البالغة ٥٨ مليون دولار (٣٨) . وهكذا ظل الامل يراود اسرائيل بالحصول على الطائرات ، خصوصاً انها كانت تعتمد في ذلك على موقف شركة « داسو » المنتجة للطائرات والتي كانت تحبذ تسليم الطائرات لها ، على الرغم من الموقف الفرنسي الحكومي الرسمي الصريح الذي ظل يرفض تسليم الطائرات . وقد ترتب على ذلك تعرض الحكومة الفرنسية لضغوط محلية من قبل القائمين على الصناعة العسكرية الجوية في فرنسا والمنظمات الصهيونية في داخل فرنسا ، بالاضافة الى الضغوط الخارجية . وحاول القائمون على هذه الصناعة التدخل مباشرة في محاولة لاجبار الحكومة على تغيير موقفها ، فكتب مارسيل داسو الى رئيس الوزراء الفرنسي في شهر شباط ١٩٦٨ ، ملفتا نظره الى ان شركة « داسو » سوف تمتنع عن تسليم الدول العربية طائرات حربية ما لم ترفع الحكومة الفرنسية الحظر المفروض على توريد السلاح لاسرائيل (٣٩) . وقد بين في رسالته ايضا ان الحظر يخفض نسبة ارباح الصناعة الجوية الفرنسية من مبيعات الطائرات بنسبة ١٣٪ : اي بخسارة سنوية تبلغ ٢٥٠ مليون فرنك فرنسي ، وهي قيمة مشتريات اسرائيل من الطائرات الفرنسية سنويا . كما بين ان الضرر لا ينحصر في الامور المالية فقط ، بل يتعدى ذلك الى امور فنية ، وأن ذلك سيفقد الصناعة الجوية في فرنسا الكثير من الخبرات والايدي العاملة الاسرائيلية التي كانت تعمل في هذه الصناعة ، والتي ساعدت نوعا ما على النهوض بها ، كما يهدد مصير نحو ثلاثة آلاف موظف فرنسي يعملون في مصانع انتاج طائرات الميراج على اساس ان معدل انتاجها سيقل عن السابق بسبب الحظر (٤٠) . وقد استمرت الحملة الشديدة على الحظر حتى ١٩٦٨/١٢/٢٩ ، عندما وقع العدوان الاسرائيلي على مطار بيروت : فخفف هذا الحادث من حدتها ، بل ويمكن القول انه وضع حدا لها . فقد استخدم الاسرائيليون في هجومهم طائرات هليوكبتر من طراز « سوبر فريلون » من صنع فرنسي : فجاءت ردود الفعل الفرنسية على الحادث عنيفة ، خصوصاً ان الطائرات التي استخدمت في الحادث كانت فرنسا قد سلمتها لاسرائيل في ربيع العام نفسه ، لاظهار حسن نواياها تجاهها ولتثبت عدالة موقفها وعدم انحيازها للعرب ، وهو ما كانت الاوساط الصهيونية تردده(٤١) . لذلك ، وبعد الغارة ، ابلغ رئيس بعثة مشتريات الاسلحة الاسرائيلية في باريس الكولونيل مردخاي ليمون ، ان الحكومة الفرنسية قررت اعادة فرض حظر كلي على تصدير السلاح الى اسرائيل (٤٢) . وهكذا دخلت مسألة طائرات الميراج الـ ٥٠ مراحلها الحاسمة والاخيرة . وفي ١٩٦٩/١/١٣ رفضت الحكومة الاسرائيلية ان يعاد ثمن الصفقة ،

واتخذت موقفها هذا محافظة منها على حقوقها في الطائرات المذكورة ، على امل ان يتبدل الموقف الفرنسي مستقبلاً (٤٣) . وبدا ان اسرائيل لن تتنازل عن حقها ، خصوصاً انها كانت تعلق آمالا كبيرة على طائرات الميراج لمواصلة فرض سيطرتها الجوية على سماء منطقة الشرق الاوسط ، في وقت استمر فيه تدفق السلاح من اكثر من جهة ، ولا سيما الطائرات الحديثة على الدول العربية .

وفي اعقاب الزيارة التي قام بها رئيس الجمهورية الفرنسي جورج بومبيدو لاسرائيل في ١٩٦٩/٧/١٣ ، تقرر اتخاذ موقف فرنسي يتسم باللين والمرونة فيما يتعلق بموضوع طائرات « الميراج ٥ د » ، وقررت الحكومة الفرنسية الموافقة على تدريب ٢٠ طيارا اسرائيليا على قيادة هذه الطائرات في احدى القواعد الجوية في فرنسا . غير ان الاسرائيليين طلبوا من الجانب الفرنسي ، بعد فترة من بدء التدريب على الطائرات ، نقل طياريهم لمواصلة تدريباتهم الجوية في جزيرة كورسيكا ، حيث تشابه التضاريس الارضية ومناخ الجزيرة طبيعة اراضي واجواء منطقة الشرق الاوسط . وبعد موافقة الجانب الفرنسي على الرغبة الاسرائيلية ، تقدم الاسرائيليون بطلب آخر يتمثل بتزويد الطائرات بخزانات وقود اضافية تستخدم عادة لاطالة مدة ومدى طيران الطائرات المقاتلة ؛ الأمر الذي أثار ريبة المسؤولين الفرنسيين . فطائرات « الميراج ٥ د » بامكانها بعد تزويدها بثلاثة خزانات اضافية من الوقود ، سعة كل منها ٢٧٥ غالون ، الطيـران لمسافة ٤٠٠٠ كلم . ولما كانت المسافة بين جزيرة كورسيكا واسرائيل هي حوالى ٢٦٠٠ كلم ، شعر المسؤولون الفرنسيون ان الاسرائيليين انما يخططون لتهريب الطائرات الى اسرائيل . ومما ايد شكوك الجانب الفرنسي اقدام الاسرائيليين في ٢٥ كانون الاول ١٩٦٩ على الابحار سرا ، بدون علم الحكومة الفرنسية وموافقتها ، بخمسة زوارق من مرفأ شيربورغ الى اسرائيل ، وهي زوارق كانت قد دفعت ثمنها فيما مضى لكنها عادت ووافقت على التخلي عنها في ١٩٦٩/١١/١٨ لشركة نرويجية ، فتبين فيما بعد ان الصفقة بأكملها كانت لعبة اسرائيلية بارعة للحصول على الزوارق (٤٤) . لهذا قررت الحكومة الفرنسية الغاء الاتفاق مع اسرائيل ، وطلبت سحب الطيارين ، ثم قامت بنزع بعض اجزاء الطائرات المذكورة لجعلها غير صالحة للطيران ووضعتها في المستودعات لتخزينها . وفي ١٩٦٩/١٢/٣١ اعتبرت الحكومة الفرنسية رئيس بعثة مشتريات الاسلحة الاسرائيلي في باريس شخصاً غير مرغوب فيه ، كما انها اتجهت لتشديد الحظر المفروض عـلى السلاح لمنطقـة الشرق الاوسط ، وخصـوصاً بـالنسبة لاسرائيل (٤٥) . وهكذا انتهت قصة طائرات الميراج الخمسين بعد توقيع اتفاق التسوية بين الحكومتين الفرنسية والاسرائيلية في ١٩٧٢/٢/١٥ . وقد نص الاتفاق على اعادة مبلغ ٥٨ مليون دولار لاسرائيل بما في ذلك فائدة ٧٪ تضاف على المبلغ ، فتسلمت اسرائيل من الحكومة الفرنسية ما مجموعه ٧٦ مليون دولار (٤٦) . وهكذا اسدل الستار بصورة نهائية على موضوع طائرات الميراج الـ ـ ٥٠ .

وعلى الرغم من تدهور العلاقات ، فان الحكومة الفرنسية لم تقطع كافة خيوطها مع اسرائيل وابقت الباب مفتوحا للدلالة على حسن نواياها وصحة مواقفها ، واملاً في ان تتحسن العلاقات . ففي اوائل العام ١٩٦٨ سلمت اسرائيل ٨ طائرات هليوكبتر من طراز « سوبر فريلون »(٤٧) لتضاف الى ٩ طائرات من الطراز نفسه تسلمها سلاح الجو الاسرائيلي في

السنوات ١٩٦٣ و١٩٦٥ (٤٨) . بالاضافة الى ٥ طائرات هليوكبتر نوع « الويت ٣ » سلمت له في العام ١٩٦٥ و١٨ طائرة عسكرية طراز « نوراطلس » تسلمها السلاح في اوقات مختلفة ما بين ١٩٥٦ و١٩٦٦(٤٩) .

والجدول التالي يعطي فكرة عن الطائرات التي تسلمها سلاح الجو الاسرائيلي من فرنسا فيما بين ١٩٥٤ ـ ١٩٦٨ :

نوع الطائرة	عددها	سنة تسلمها
مقاتلات		
١ ـ « داسو اوريغان م د ـ ٤٥٠ » (DASSAULT OUREGAN M.D-450)	١٥ ٤٥	١٩٥٥ ١٩٥٦
٢ ـ « داسو مستير ٤ أ » (DASSAULT MYSTERE IV A)	٢٤ ٣٦	١٩٥٥ ١٩٥٦
٣ ـ « داسو سوبر مستير ب ٢ » (DASSAULT SUPER MYSTERE B.2)	١٢ ١٢	١٩٥٩ ١٩٦٠
٤ ـ « بوتيز . فوغا ماجستير » * (POTEZ FOUGA MAGISTER)	٢٢	١٩٥٩
٥ ـ « سودافييشن فوتور ٢ أ و٢ ن » (SUD-AVIATION VOUTOUR II and IIN)	٢٤	١٩٥٨
٦ ـ « داسو ميراج ٣ سي جي و٣ إي جي » ** (DASSAULT MIRAGE III CJ and III EJ)	+٧٢	٦٢ ـ ١٩٦٤
نقل		
٧ ـ « نورد نور اطلس ن ـ ٢٥٠١ » (NORD-HORATLAS N-2501)	٢٢	٥٤ ـ ١٩٦٧
هليوكبتر		
٨ ـ « ايروسباسيال الويت ـ ٢ » (AEROSPATIALE ALLOUETT II)	٨	١٩٦٠
٩ ـ « ايرو سباسيال سوبر فريلون س أ ـ ٣٢١ » (AEROSPATIALE SUPER FRELON S.A 321)	٥ ٨	١٩٦٥ ١٩٦٨
١٠ ـ **صواريخ موجهة جو ـ جو** « ماترا ر ـ ٥٣٠ » (MATRA - R - 530)	+٢٠٠	٦٢ ـ ١٩٦٧

* تم تجميع وانتاج ٨٠ طائرة منها محليا في اسرائيل بموجب الاتفاق الموقع في عام ١٩٥٨ بين الحكومة الاسرائيلية وشركة « بوتيز » الفرنسية .

** حصلت اسرائيل على اكثر من ٧٢ مقاتلة معترضة من طراز « ميراج ٣ سي جي » و « ميراج ٣ إي جي » و « ميراج ٣ بي جي » (تدريب) بين ١٩٦٢ و١٩٦٧ . قدرتها بعض المصادر العالمية بـ ١٠٠ طائرة . تسلمت ٢٤ منها قبل ايام من اندلاع القتال في صبيحة ١٩٦٧/٦/٥ .

وهكذا قدمت فرنسا لاسرائيل ، فيما بين ١٩٥٦ و١٩٦٧ ، اسلحة ومعدات حربية (معظمها لسلاح الجو) بقيمة تزيد عن ١١٢٢ مليون دولار ، منها ١٦٣ مليون دولار قيمة اسلحة حصلت عليها اسرائيل في بداية العام ١٩٦٧ (٥٠) ، لعبت هذه الطائرات والمعدات خلالها دورا مهما في تعزيز القدرة القتالية لسلاح الطيران الاسرائيلي ، وتمكينه في صبيحة الخامس من حزيران ١٩٦٧ من تحقيق نصر ساحق وبالتالي مهدت له ومكنته من فرض سيطرة جوية مطلقة على سماء منطقة الشرق الاوسط فيما بين حزيران ١٩٦٧ وتشرين الاول ١٩٧٣ (موعد اندلاع الحرب العربية الاسرائيلية الرابعة) . وهي السيطرة التي لا زال يتمتع بها حتى يومنا هذا .

جـ ـ المساعدات الالمانية الغربية ١٩٦٠ ـ ١٩٦٥

منذ تأسيس الجيش الاسرائيلي قرر المسؤولون الاسرائيليون طرق ابواب عواصم الدول الغربية المتعاطفة مع اسرائيل والمنتجة للسلاح ، لبحث امكانية ايجاد عدة مصادر لشراء الاسلحة والمعدات الحربية للقوات البرية والجوية والبحرية ، ومن بين هذه العواصم كانت بون (المانيا الغربية) .

اما بالنسبة لاسرائيل ، فكان امامها اربعة مصادر غربية محتملة تستطيع الحصول منها على السلاح ، وهي : الولايات المتحدة ؛ بريطانيا ؛ فرنسا ؛ المانيا الغربية . فالولايات المتحدة كانت تتردد في اعطاء اسرائيل السلاح بشكل مباشر ، وكانت تفضل ان تقدم مساعدات مالية بدلا من السلاح لتقوم اسرائيل بشراء ما تريده من طرف ثالث ، حتى لو كان السلاح اميركيا . اما بريطانيا ، فكانت هي الاخرى لا تحبذ فكرة ان تصبح مصدراً رئيسياً للسلاح لاسرائيل ، خوفا على علاقاتها مع الدول العربية (مصر والاردن والعراق وامارات الخليج ، وقتها) ، على حين كانت الصناعة الحربية الفرنسية قد عانت الكثير في الحرب العالمية الثانية ولكنها ، بعد اعادة تنظيم امورها ، توصلت الى طرح باكورة انتاج ما بعد الحرب من الاسلحة الثقيلة في الاسواق الفرنسية والاوروبية ، ولكنها ـ كبريطانيا ـ كانت تحاول المحافظة على طرف الخيط في علاقاتها مع العرب ليظل قائما على الرغم من انها كانت تواجه المتاعب والقلاقل في المغرب العربي . لذلك بقي امام اسرائيل مصدر غربي واحد ـ اذا استثنينا السويد المحايدة ـ هو بون التي كانت تحتفظ في اراضيها ، في معسكرات ومستودعات السلاح التابعة للجيش الاميركي والبريطاني ، بكميات هائلة من السلاح البريطاني والاميركي والالماني الذي خلفته الحرب العالمية الثانية ، وعلى الاخص الطائرات والاسلحة الثقيلة الاخرى التي كانت الاسلحة البرية والجوية في اسرائيل بأمس الحاجة اليها .

ففي عام ١٩٥٠ قررت تل ابيب بذل المحاولات لدى الاوساط المسؤولة في بون لمعرفة مدى استعدادها لبيع السلاح لاسرائيل(٥٢)، ولكن سرعان ما تبين للمسؤولين في تل ـ ابيب ان الخطوة جاءت في وقت مبكر جدا بسبب الظروف السياسية التي كانت تمر بالمانيا الغربية آنذاك والتي لم تكن تسمح لها باتخاذ مثل هذه الخطوة . لكن اسرائيل لم تيأس . ففي عام ١٩٥٧ قرر بن ـ غوريون ايفاد شمعون بيرس الى المانيا الغربية لبحث امكانية اقامة علاقات قوية معها تتعلق بشراء الاسلحة على غرار تلك القائمة مع فرنسا : فقابل بيرس عدداً من المسؤولين الالمان ومن

بينهم وزير الدفاع جوزيف شتراوس الذي ابدى حماساً للفكرة(٥٣) . وتقرر في هذا اللقاء ان تدفع المانيا الغربية ٢٠٪ من قسط التعويضات التي كانت المانيا الغربية قد باشرت بدفعها سنويا منذ توقيع اتفاقية التعويضات بين بون وتل - ابيب في ١٠/٩/١٩٥٢ ، في شكل معدات واجهزة لدعم الصناعات الحربية التي كانت الصناعة الجوية الاسرائيلية تشكل قطاعا كبيرا منها(٥٤) . وفي عام ١٩٦٠ التقى بن - غوريون بأديناور مستشار المانيا الغربية في نيويورك ، فتم في هذا اللقاء وضع المبادىء الاساسية لتزويد اسرائيل بالاسلحة من المانيا الغربية(٥٥) . وهكذا تمكنت اسرائيل ، بعد هذا اللقاء ، من ان تقيم علاقات جيدة ومميزة مع بون . وكانت اسرائيل دائما تواقة لان ترى طرفا ثالثاً اميناً تربطه علاقات قوية بواشنطن ، يوافق على تقديم السلاح الاميركي لها . وكانت قد بذلت محاولات في هذا الخصوص مع كندا الا انها باءت بالفشل . وهكذا اعتبرت وزارة الدفاع الاسرائيلية هذه الخطوة من اعظم الانجازات التي حققتها على صعيد علاقات اسرائيل بدول اوروبا الغربية ، خصوصا ان الاتفاق سيكون له نتائج هامة على مستقبل العلاقات الاسرائيلية - الاوروبية من جهة ، والاسرائيلية - الاميركية من جهة اخرى . وفي عام ١٩٦١ التقى بن - غوريون ، اثناء زيارته باريس ، بجوزيف شتراوس وزير الدفاع الالماني ، وتحدد في هذا اللقاء الاسلوب الذي ستقدم فيه بون السلاح لاسرائيل . وخلال الشهور التي تلت الاتفاق بدأت اسرائيل تتسلم الاسلحة والمعدات والتجهيزات الحربية المطلوبة من المانيا الغربية . وقد جرى نقل هذه الاسلحة والتجهيزات من ميناء بريمن الالماني في اطار الترتيبات السرية التي اتخذت ، وقد اشتملت على ٢٤ طائرة هليوكبتر من نوع « سيكورسكي س - ٥٨ » (SIKORSKY S-58) وتجهيزات جوية اخرى لم تحدد انواعها(٥٦) .

ولما كانت اسرائيل لا تكتفي بكمية محدودة ومعينة من السلاح ، فقد ارتأت الحكومة الالمانية طرح الموضوع على البرلمان الالماني لنيل موافقة الاحزاب على الصفقة . غير ان هذه الاحزاب اشترطت الحصول على موافقة الولايات المتحدة : نظرا لان السلاح ، مدار البحث ، هو سلاح اميركي كان من المفروض ان يقتصر استخدامه على دول حلف شمال الاطلسي للدفاع عن اوروبا الغربية . لهذا طار شمعون بيرس الى واشنطن في نيسان ١٩٦٢ ، حيث قابل الرئيس الاميركي جون كنيدي الذي اعطى موافقته(٥٧) ، وفي شهر كانون الاول ١٩٦٢ ، صادق البرلمان الالماني على الصفقة(٥٨) .

لم يسبق ان تسرب اي نبأ عن وجود تعاون عسكري بين اسرائيل والمانيا الغربية قبل اواخر العام ١٩٦٤ ، وظلت عملية توريد السلاح تتم بسرية مطلقة ، الى ان كشفت عنها بعض الصحف الالمانية في تشرين الاول ١٩٦٤ . فقد بينت هذه الصحف ان اسرائيل حصلت من حكومة بون على اسلحة ومعدات حربية تشمل طائرات نقل وهليوكبتر قدرت قيمتها بـ ٢٠٠ مليون مارك الماني بالاضافة الى مساعدة مالية للصناعة الحربية الاسرائيلية(٥٩) . كما سربت جريدة « الكريستيان ساينس مونيتور » في ٢/١٢/١٩٦٤ خبرا مفاده ان بعثة عسكرية اسرائيلية تتابع في السر دورة تدريبية في المانيا الغربية(٦٠) .

وعلى اثر هذه الانباء ، تعرضت حكومة بون لانتقاد عنيف من جانب المعارضة في المانيا ، ومن جانب الدول العربية التي هددت باتخاذ اشد الاجراءات ضد حكومة بون ، ومنها قطع

العلاقات معها والاعتراف بحكومة المانيا الشرقية . وفي هذا الجو المشحون ، ونتيجة للاتصالات التي تمت والضغوط التي مورست ، اضطرت حكومة بون الى التراجع ، لكن بعد فوات الوقت ، وبعد تسليم اسرائيل اكثر من ٨٠٪ من الصفقة .

وفي ١٤ شباط ١٩٦٥ ، ذكرت مجلة « دير شبيغل » الالمانية الغربية بعض التفاصيل عن الصفقة والاسلحة التي تسلمتها اسرائيل ؛ فذكرت انها اشتملت على مجموعة كبيرة من الاسلحة من ضمنها ٦٠ طائرة من مختلف الانواع ، منها طائرات نقل من نوع « نوراطلس » وطائرات هليوكبتر من نوع « يو هـ ـ ١ ـ د » وطائرات تدريب من نوع « فوغا ماجستير » وطائرات تدريب ابتدائي واستطلاع جوي من نوع « دورنيتر ـ ٢٧ »[٦١] .

وفي ١٩٦٥/٢/١٢ ، اعلنت حكومة بون وقف تزويد دول منطقة الصراع العربي ـ الاسرائيلي بالاسلحة ، لكنها اضافت انها تنوي تعويض اسرائيل بوسائل اخرى غير عسكرية[٦٢] .

---

(١) انظر د. «*The Arms Trade With The Third World*», Stockholm International Peace Research Institute (sipri) Paul Elek Limited London . 1971), P. 508.

(٢) المصدر نفسه ، ص ٥٢٩ .

(٣) المصدر نفسه .

(٤) المصدر نفسه .

(٥) انظر كتاب Robert Jackson, «*The Israeli Airforce Story*» london, Tom Stacey, Ltd, 1970, P. 62.

(٦) المصدر نفسه ، ص ٦٣ .

(٧) المصدر نفسه

(٨) المصدر نفسه

(٩) المصدر نفسه .

(١٠) انظر Shimon Peres, . *David's Sling* , Weidenfield And Nicolson, Great Britain,1970,pp.45 - 47.

(١١) المصدر نفسه ، ص ٤٨ ـ ٤٩ .

(١٢) المصدر نفسه

(١٣) انظر المصادر التالية أ) المصدر نفسه ، ص ٥٤ ، ٦٥

ب) Edward Luttwak And Dan Horowitz *The Israeli Army*» Allen Lane, Penguin Books Ltd, London 1975,P. 124.

(١٤) Shimon Peres, *op. cit* . ,p. 60.

(١٥) Luttwak And Horowitz *op.cit* p. 125.

(١٦) Shimon Peres, *op.cit* , pp. 62, 63.

(١٧) Luttwak And Horowitz, *op.cit*, pp. 125, 126

(١٨) Robert Jackson *op.cit*, pp. 77. 78

(١٩) المصدر نفسه ، ص ٧٨ .

(٢٠) المصدر نفسه ، ص ٧٧ .

(٢١) انظر المصادر التالية (أ) كتاب يشعياهو بن فورات واخرين ، « انشاء وتطوير سلاح الطيران الاسرائيلي » ، بيروت دار العودة ، ١٩٧٢ ، ص ، ١٨٧ ، ١٨٨ . (ب) Sipri, *op. cit* pp. 530, 531.

(٢٢) انظر Shimon Peres, *op .cit*,

p. 129.

(٢٣) Robert Jackson, *op.cit* , pp. 128, 129.

(٢٤) **المصدر نفسه** ، ص ١٣٠ .

(٢٥) **المصدر نفسه** .

(٢٦) **المصدر نفسه** ، ص ١٢٢_١٢٤ .

(٢٧) **المصدر نفسه** .

(٢٨) **المصدر نفسه** ، ص ١٣٤_١٣٥ .

(٢٩) **المصدر نفسه** ، ص ١٣٥ .

(٣٠) **المصدر نفسه** .

(٣١) يشعياهو بن فورات ، **مصدر سبق ذكره** ، ص ١٩٣_١٩٥

(٣٢) **المصدر نفسه** ، ص ١٩٤_١٩٥

(٣٣) **المصدر نفسه** ، ص ١٩٥_١٩٦ .

(٣٤) **المصدر نفسه** ، ص ٢٠٣

(٣٥) « **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٧** » ، بيروت ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ١٩٦٩ ، ص ٨١٢_٨١٤ .

(٣٦) انظر المصادر التالية :

(أ) Sipri, *«The Arms Trade With The Third World 1971»*, p. 264.

(ب) *«The Middle East Record 1967»*, The Shiloah Centre for Middle Eastern and African Studies 1971, p. 63.

(٣٧) **المصدر نفسه** .

(٣٨) انظر (أ) Sipri Year Book 1973, *6 World Armaments and Disarmament»* , p. 306. (ب) يشعياهو بن _ فورات وآخرون ، **مصدر سبق ذكره** ، ص ٢٠٦

(٣٩) Sipri, op. *Cit* p. 265 .

(٤٠) انظر المصدرين التاليين (أ) **المصدر نفسه** (ب) « **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٩** » ، ص ٦٢٨ .

(٤١) Robert Jackson, *op.cit.*, *p.* *222.*

(٤٢) يشعياهو بن فورات وآخرون ، **مصدر سبق ذكره** ، ص ٢٠٧ .

(٤٣) « **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٩** » ، ص ٦٢٦ .

(٤٤) « **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٩** » ، ص ٦٤٥_٦٤٦ .

(٤٥) **المصدر نفسه** ، ص ٦٤٨ .

(٤٦) Sipri Year Book 1973, *W. A. and Disarmamant»*, p. 306.

(٤٧) Robert Jackson, *op.cit,* p. 136.

(٤٨) **المصدر نفسه** .

(٤٩) Sipri *«the A.T.W.T.T.World»*, p. 844.

(٥٠) **المصدر نفسه** ، ص ٥٣١ .

(٥١) Shimon Peres, *op.Cit* , p. 66 »

(٥٢) Shimon Peres, *op.cit.*, p. 66.

(٥٣) اللواء حسن البدري وآخرون، «**العسكرية الصهيونية** » ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية _ مؤسسة الاهرام ، القاهرة ، ١٩٧٢ ، المجلد الاول ، ص ٢٢٩ .

(٥٤) **المصدر نفسه** .

(٥٥) **المصدر نفسه** ، ص ٢٣٠

(٥٦) Luttwak and Horowitz, *op . cit* p. 194.

(٥٧) حسن البدري وآخرون ، **مصدر سبق ذكره** ، ص ٢٢٠ .

(٥٨) **المصدر نفسه** ، ص ٢٣١ .

(٥٩) « **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٤** » ، ص ٢٦٦ .

(٦٠) **المصدر نفسه** ، ص ٢٦٧ .

(٦١) كراس سلسلة « حقائق وارقام » رقم (٦) ، للدكتور اسعد عبد الرحمن « **المساعدات الاميركية والالمانية الغربية لاسرائيل** » ، منظمة التحرير الفلسطينية مركز الابحاث ، بيروت ، تشرين اول (اكتوبر) ١٩٦٦ ، ص ٥٤_٦٥ .

(٦٢) انظر *«Journal Of Palestine Studies(16)»*, The Institute Of palestine Studies and Kuwait University, Beirut Summer 1975, p. 61.

محمد كامل الخطيب

عالم جبرا ابراهيم جبرا الروائي

مقدمة عامة

يقدم الجنس الروائي ، بشكل عام ، او هو يحاول ان يقدم ، امتلاكا جماليا ومعرفيا للراهن الذي تصدر الرواية اثناءه ـ زمنا ومكانا ـ وللواقع العام الذي يحاول الروائي اكتناه جوهره وتقديم رؤيته عنه وله . قد تستطيع رواية واحدة تقديم مثل هذا الامتلاك المعرفي الجمالي او الوصول اليه ، كما في « الحرب والسلم »لتولستوي ، والاخوة كرامازوف لدوستويفسكي ، وثلاثية نجيب محفوظ : فكل عمل من هذه الاعمال يقدم وجهة نظره في راهن مجتمعه وفي الواقع الانساني العام ، وفي حالة ثانية قد يقدم الكاتب رؤيته للراهن والواقع ، او تملكه المعرفي ـ الجمالي لهما عبر مجموعة من الروايات تقدم عالما موحدا ومتكاملا ، كما في مجموعة اعمال همنغواي او كازنتزاكي أو حنا مينه في الرواية العربية

أ ـ امتلاك الراهن :

بشكل عام ، تتمثل الرواية ـ او هي تحاول ـ الحركة العامة في مجتمعها وعصرها .

ان الرواية تكاد تكون اكثر الاجناس الادبية حساسية تجاه المجتمع : فالنسيج الروائي ، كشبكة مؤلفة من شخصيات وحوادث ولغة ، انما يشابه نسيج الوجود الاجتماعي في تكونه من العناصر نفسها . شخصيات وحوادث ولغة ، ومن هنا ليس من التعسف ان يجري القارىء تشابها ، بل نوعا من المماثلة بين شخصيات وعلاقات رواية ما وبين شخصيات وعلاقات راهن اجتماعي ما ، خصوصا اذا كانت الرواية تقدم بعض القرائن الدالة ، أو كانت صادرة عن الراهن الذي تجري المشابهة به ومعه. فكثير من الروايات والعوالم الروائية هي نفسها التي تقود الى مثل هذه المشابهة ، لا مشابهة شخصية روائية بشخصية اجتماعية حقيقية ، او مشابهة حدث روائي بحدث اجتماعي حصل فعلا ، بل ان ما يتشابه هو دلالة جوهر الشخصية الروائية ، ونموذجها ، او دلالة جوهر الحدث الروائي ومضمونه ، مع جوهر الراهن والواقع والشخصية الاجتماعية . وحتى لو تركنا نظرية « الانعكاس » جانبا ، فان النسيج الروائي ، باعتبار أنه يقدم وجودا فنيا له شكل الوجود الاجتماعي ـ الانساني ، هو الذي يقدم اغراء المشابهة .

ان هذه المشابهة من الواقع ـ النسيج الروائي للراهن الاجتماعي والواقع الانساني ، او للنسيج الانساني ، هي الامتلاك المعرفي ، أما الصوغ الادبي ، بما فيه من رموز واستعارات ونسيج وعلاقات شخصيات وطرائق سرد وبناء روائي ، فهو الامتلاك الجمالي للمعرفة التي هي الراهن الاجتماعي ، أو موضوع الجمال . ان الرواية كجنس ادبي ، وكأسلوب كتابة ، تصبح ، ضمن هذا الفهم ، امتلاكا جماليا للوضع الاجتماعي في مستوى أول هو « امتلاك الراهن » ، كما تصبح ، في مستوى ثان ، امتلاكا جماليا ، او مظهرا جماليا للواقع الانساني الشامل . الرواية تصبح المجتمع والعالم مكثفا ، ويصبح الوجود الاكبر كونا مصغرا مثلما تقدم الذرة نموذجا مصغرا للوجود ككل .

ب ـ امتلاك الواقع :

امتلاك الراهن في الرواية هو تقديم الحركة الاجتماعية روائيا . فالرواية مجتمع مصغر أو مقطع من مجتمع : انها ، تحديدا ، شبكة من العلاقات وتتالي الاحداث الروائية . لكن كما للراهن الاجتماعي ـ أي للحالة الاجتماعية ـ جوهره ودلالته وسياقه في الحركة الاجتماعية العامة ، كذلك للرواية ، وللراهن فيها ، دلالتهما وجوهرهما وسياقهما في مفهوم الروائي ورؤيته ككل . ان اشخاصا مختلفين قد يقدمون استنتاجات مختلفة بناء على ظاهرة واحدة ، وكذلك الرواية ، كشبكة علاقات مشابهة لشبكة العلاقات الاجتماعية ، تقدم امكانيات تفسير مختلفة لشبكة علاقاتها وشخصياتها . لكن في حالة الرواية ، كعمل فني يتدخل فيه الخيال والقصد حتما ، هناك شرط اساسي آخر هو أن تكون الرواية « صادقة ».واطلاق صفة الصدق هنا ليس اخلاقي القصد ، بل موضوعي الدلالة ، انه يعني الدقة والتناسق ، بل والمتانة في شبك العلاقات . انه يعني النمذجة الدقيقة للحالات والشخصيات . فالحركة الاجتماعية معطى مباشر وعياني وموثق بالتاريخ : أي انها غير خاضعة للكذب ، وان كانت خاضعة لهوى التفسير . أما الرواية ، فهي بناء اكثر تعقيدا . انها بناء مركب يشيد فوق الواقع واقعا آخر ينمذجه ، انها الواقع الحقيقي مكثفا ومضافا اليه الفن ، الجمال ، محتويا تفسير كاتب الرواية للواقع ، هذا التفسير الذي يقدم في الرواية لا بجملة او مشهد روائي ، بل يأتي عبر نوعية شبكة الحوادث والعلاقات ودلالة مثل هذه النسيج العام . ان هدف العمل الفني ينبثق من العمل الفني نفسه ، والتصوير الصادق للعلاقات الاجتماعية في الرواية هو الذي يشير الى الهدف الذي تتضمنه الرواية ، بل هو اياه ، لان التصوير الصادق للحركة الاجتماعية هو رؤية للحركة الانسانية في اتجاه حركتها ، هو امتلاك معرفي للواقع . والامتلاك المعرفي للواقع هو المستوى الأعمق والأشمل لامتلاك الراهن ، انه جوهر الراهن ودلالته وتفسيره .

تنسج الرواية بناء ذهنيا متمثلا لراهن اجتماعي ، وهي لذلك اكثر تعقيدا من الواقع الاجتماعي : لانها حصيلته وتكثيفه وتفسيره من وجهة نظر مغرضة . ففي الادب عموما ، والرواية منه ، مجال كبير للكذب ، لا بمعناه الاخلاقي ، بل الكذب بمعنى سؤ القصد والتفسير المتأتيين عن اسباب قد تكون ذاتية كضعف موهبة الكاتب ومعرفته ، وقد تكون موضوعية ، كالمصلحة الطبقية . اما عندما يكون الكاتب امينا في تصوير الواقع الاجتماعي ، أي دقيقا في وصفه وفي نقل شبكة العلاقات الاجتماعية بتعقيدها الى الرواية ، ونمذجتها في شبكة علاقات روائية كما في الثلاثية أو الأب غوريو مثلا ، فانه (الروائي) يقدم في هذه الحالة ، لا لنفسه

فقط بل للقارىء ايضا ، امتلاكا معرفيا للواقع ، يقدم معرفة ، ومن هنا يقال . ليس الادب مجرد متعة وشكل متقن ، بل هو معرفة بمعنى . علم .

الواقع وغناه :

معروف ان الواقع شديد التعقيد ، شديد الغنى ومتشابك ، انه كل ، شبكة من التناقضات المؤتلفة التي تصنع وتنسج في صدامها وتآلفها ، في تفرقها وتجمعها ، سيولة الزمن وشكل المجتمع او حالته .و بديهي ان أي تمثل او امتلاك معرفي علمي لهذه السيولة الزمنية الاجتماعية انما يجب ان يكون في سعة تدفق هذه السيولة الزمنية ــ الاجتماعية و في غناها ، اي يجب ان يغوص ليلتقط الجوهر خلف المظهر ، ان لم نقل . يجب على مثل هذا التمثيل الممتلك للواقع ان يكون في سعة هذه السيولة ــ الحركة و في غناها وتعقيدها ، في ائتلاف تضادها الواقعي و في تشابكه . ان الامتلاك الجمالي الحق والرفيع لهذه المعرفة ، في تمظهرها ودلالتها ، هو الامتلاك الامين لتشابكات وتضادات وتعرجات الحركة وتعقيداتها ، اما تجزئة النسيج الاجتماعي وحركته عبر عمل جمالي ناقص ، اي تقديم جانب واغفال جانب آخر من الحركة الاجتماعية او الوضع الاجتماعي ، عن سوء نية أو قلة خبرة ، فهو اخفاق جمالي قبل ان يكون او مثلما هو ، اخفاقا معرفيا ، انه عدم ترابط في النسيج وعدم اتساق في اللحن العام . انه تمثال لم يكتمل ، ولوحة تنقصها خطوط والوان . فالشخصيات الاجتماعية الحقيقية ــ مثلا ــ شديدة الاختلاف في بيئتها ومتباينة ، واي عمل روائي لا يظهر هذا التباين وهذا الاختلاف عبر شخصياته الروائية ، او يقدم مجموعة من الشخصيات متشابهة في جوهرها ومظهرها ، لا يخسر صدق معرفته فقط ، بل يخسر كثيرا من قيمته الجمالية . ان اختلاف الشخصيات في الرواية ، ذلك الاختلاف العادل لاختلافها في الحياة ، لا يمنح الرواية الصدق فقط بل يمنحها الجمال كذلك . فالصدق المعرفي في نقل الواقع هو احساس جمالي كذلك ، والصدق الفني في مثل هذه الحالة هو صدق معرفي ، هو المعرفة ، وهذا هو الامتلاك المعرفي ــ الجمالي للحياة في حركتها ومورانها ، بهذا يصبح الجمال والمعرفة وجهي عملة واحدة .

الصفة الاجتماعية ــ الطبقية للشخصية الروائية :

لكل انسان دوره في عملية الانتاج الاجتماعي ، مثلما لكل شخصية روائية مكانها في النسيج الروائي . ان كل انسان يأخذ اهميته في المجتمع من الدور الاجتماعي الذي يقوم به . فالدور الاجتماعي للشخص يتحدد بنقطتين هما

١ ــ دوره ــ مكانه في عملية الانتاج الاجتماعية ككل .

٢ ــ مدى وعيه لدوره : اي طريقة تفكيره ومفهوماته العامة .

ان الذي يجعلنا نصف شخصية اجتماعية او روائية ما بأنها شخصية برجوازي صغير ــ مثلا ــ ليس مجرد دخلها وعملها (وضعها المادي) ، بل ان الذي يجعلنا نطلق مثل هذه الصفة هو طريقة تفكيرها ، وطريقة حلها للمشكلات ، أي رؤيتها الفكرية ووعيها . واذا كانت الرواية استعارة ادبية ، المشبه به المحذوف فيها هو المجتمع ، والمشبه هو العمل الفني ، اي الرواية (الاستعارة تشبيه حذف أحد طرفيه) اذا كان ذلك كذلك ، فلم لا تطبق على الرواية

مفهومات المجتمع ما دامت مجتمعا مصغرا ، مكثفا ، منمنجا ؟ لم لا نطبق على الرواية مفهومات المجتمع ، ونطلق على شخصياتها صفات شخصياته دون ان ننسى انها فن ينمذج الواقع والمجتمع ، ودون ان ننسى انها « واقع جديد » ومركب فيه من الواقع الحقيقي – المجتمع – جوهره وروحه ؟

تأسيا على هذه المفاهيم ، تحاول هذه الدراسة ان تعيد بناء عالم جبرا ابراهيم جبرا الروائي ، وعدتها ومواد بنائها في ذلك هي المفاهيم التي تقدمت ، ثم روايات جبرا ابراهيم جبرا التالية :

١ – « صراخ في ليل طويل » (١٩٥٥) .

٢ – « صيادون في شارع ضيق » (١٩٦٠) .

٣ – « السفينة » (١٩٧٠) .

٤ – « البحث عن وليد مسعود » (١٩٧٨) .

* * *

١ – « صراخ في ليل طويل »

تنتهي رواية « صراخ في ليل طويل » هكذا .

« غير أن الطريق لم تظل خالية طويلا .. ما هي الا فترة قصيرة حتى كانت شوارع المدينة تمتد وتتشعب امامي تملؤها جموع الناس . ولم يكن من العسير علي حين حدقت في عيونهم أن ادرك ان الكثيرين منهم كانوا هائمين على وجوههم ، كما كنت هائما لسنتين مديدتين ، يبحثون عن نهاية لليل طويل وبداية لحياة جديدة ».(ص ٩٥) .

واضح ، من خلال الرواية ، ان العلاقة بالماضي (الليل الطويل) وبداية حياة جديدة ، هي قضية جبرا ابراهيم جبرا في روايته الاولى ، فالمسألة كانت وقتها (في الخمسينات) مطروحة سياسيا وأدبيا . كان هناك حركة اجتماعية ، سياسية وادبية ناهضة ، وكان المجتمع – وقتها – يتفجر ليعاد بناؤه من جديد في كثير من الاقطار العربية ، وكانت العلاقة بالماضي وموروثه احدى المشكلات الاساسية التي واجهت المثقفين العرب آنذاك . فحركة الشعر العربي الحديث – مثلا – لم تكن إلا بعدا من ابعاد هذا الحوار مع الماضي. واذا كان الشعر العربي الحديث قد اختار رفض الماضي ، وذلك باتباعه طريق الحداثة والقصيدة الجديدة ، فان جبرا ابراهيم جبرا يرفض الماضي كذلك في « صراخ في ليل طويل » ، وذلك بجعله « ركزان » المرأة الشابة بالنسبة الى اختها ، تحرق القصر التاريخي الارستقراطي الذي تعيش فيه وتمزق وثائق الاسرة التاريخية « الاقطاعية » : ان الرمز نفسه يتأكد مرة ثانية برفض أمين العودة الى زوجته التي هجرته منذ عامين : انه بذلك يرفض « النظر الى الوراء » . لكن من يرفض الماضي في هذه الرواية ، وبأي اتجاه وكيف رفض هذا الماضي ؟ لننظر في بناء الرواية ، وفي شخصياتها اولا :

بناء الرواية :

لـ « صراخ في ليل طويل » بناء القصة القصيرة التي تتكشف في لحظة زمنية محددة ، لا بناء الرواية التي تمتد في الزمن . فالرواية « صراخ ... » تقوم على لحظة زمنية محددة ومكثفة هي . الزمن الذي يستغرقه امين في الطريق الى بيت عناية هانم (المرأة الاقطاعية التي يعمل في كتابة تاريخ اسرتها . آل ياسر) . وفي الطريق يلتقي بعض الاصدقاء ويجلس في المقهى ، وخلال كل ذلك يتذكر و « يسرد » تاريخ حياته ، ومنه نعرف انه (امين) صحافي وكاتب روائي نشأ نشأة فقيرة ، وعندما يصل الى بيت آل ياسر يعرف ان عناية هانم ماتت ، ثم تعرض عليه اختها « ركزان » ذات الخامسة والاربعين (هو في الثلاثين) الزواج ، وكأنها بذلك تعلن تعلقها بالمستقبل ، ثم تمزق وثائق الاسرة؛ هذه الوثائق التي تستخدم في كتابة تاريخها ، وبعدها تحرق القصر ، وعندما يصل امين الى بيته تعود اليه زوجته التي هجرته منذ عامين ، لكنه يرفضها . النقطة المكثفة التي تبنى من خلالها الرواية هي مسير امين الى بيت عناية هانم ، ومن هنا نجد في الرواية مستويين للزمن .

١ ــ المستوى المباشر والحاضر ، وهو المدة الزمنية من قرار أمين الذهاب الى بيت آل ياسر ، ثم عودته وعودة سميه .

٢ ــ مستوى تاريخ حياة امين الشخصية ككل ، وهو مضمن في المستوى الاول؛ لانه يتذكر خلاله . ومستوى الزمن الثاني هنا مستخلص من مونولوجات وتذكرات وحوارات امين في الطريق الى بيت آل ياسر ، وذكرياته في البيت .

اذا كان المستوى الاول للزمن يتسلسل ــ يستغرق ــ عبر نصف يوم تقريبا ، فان المستوى الثاني يمتد عبر ثلاثين عاما هي تاريخ حياة امين ، منذ أن كان طفلا شديد الفقر الى أن صار كاتبا مشهورا .

ان هذا التكثيف للزمن ، وابراز الرواية من وجهة نظر شخصية واحدة ، على الرغم من احتوائها شخصيات اخرى ــ كما سنرى ــ هو الذي جعل الرواية اقرب الى تعريف القصة القصيرة . فتكثيف الزمن عبر « لحظة » قصيرة ، وابراز شخصية محورية واحدة ، في لحظة واحدة ومركزة الحدث حولها ، كل ذلك من ركائز القصة القصيرة ، على العكس من الرواية التي يكون مدارها ــ عادة جماعة ما في مرحلة طويلة نسبيا ، وذلك هو الفصل بين القصة القصيرة والرواية ، لا عدد الصفحات . لكن هذا الكلام لا ينفي ان امين ، كشخصية روائية ، يمثل نموذجا اجتماعيا عاما في مرحلة تاريخية محددة . فمن هي هذه الشخصية ومن وماذا تنمذج ، وما هي علاقتها بباقي الشخصيات ؟

امين : صحافي وكاتب يتحدر من اسرة قروية فقيرة ضاقت بها الحال ، فهاجرت الى المدينة ، وعمل عند تاجر (ابو زوجته سمية فيما بعد) ، ثم يتزوج ابنة احد كبار التجار في البلد ، وبذلك ، وبالوضع المادي الجديد ، فان امين ينتقل الى طبقة جديدة . ان امين خلال الرواية يتذكر الفقر ولا يعيشه ، يصفه من بعيد ، من الذاكرة . وهذه الملاحظة مهمة جدا ستفيدنا في المستقبل حيث ستتذكر شخصيات جبرا الفلسطينية فلسطين دون أن تعيش حياة الفلسطينيين ، ستقدم شخصيات جبرا في المستقبل شخصيات مثل امين ، ومن موقع غناها

ونجاحها الاقتصادي وابتعادها عن اصولها الريفية الفقيرة او ماضيها الفلسطيني .ان امين بذلك انما ينمذج البرجوازي الصغير ذا الاصول الريفية الفقيرة الذي ظهر على مسرح المجتمع في الخمسينات ثم سيطر في الستينات والسبعينات .

بالاضافة الى امين هناك « فارس » ، وهو رسام ، وهناك « ركزان » وهي سليلة اسرة اقطاعية ، و « دانية » (المرأة الشهوانية) ، « ورشيد » (زوجها) و « وعمر » ، وكلهم في مستوى مادي وثقافي واحد : ميسورون ويعرفون جيدا روبنز ورابلييه وفرجيل ودانتي ، ويقضون الوقت في نقاشات ذكية حول موضوع الجسد والروح ومشكلة الضجر في المدينة ، ولم تكن المشكلة في الخمسينات ملحة بالنسبة للمدينة العربية آنذاك .

ان هذا النوع من الشخصيات الغنية المثقفة والشهوانية في حالة المرأة ، وهذه الحوارات والمناقشات ، ستتحكم ، فيما بعد ، في روايات جبرا ابراهيم جبرا ، ولن ينسج شخصيات واحداث رواياته الا منها كما سنرى ذلك بالتفصيل في رواياته القادمة .

تنمذج شخصية امين ، وباقي الشخصيات الى حد ما ، في هذه الرواية ، ذلك الريفي المتبرجز حديثا في الخمسينات، ذاك الذي كان صعوده آنذاك جزءا من ، وتعبيرا عن ، الصعود الاجتماعي العام لطبقة جديدة تريد أن تزيح « الاقطاع » القديم عن طريقها ، ولهذا فهي ، في احراقها الماضي الموروث وعدم التفاتها الى الخلف ، انما كانت تحرق نمط الحياة القديمة الذي يمثله هذا الماضي وهذا الموروث الذي يمثله قصر آل ياسر وتاريخهم . ان الدعوة الى الحياة الجديدة في هذا السياق التاريخي والاجتماعي دعوة محكومة ومحددة بالظروف التاريخية آنذاك (الخمسينات) . فالحياة الجديدة كانت صعود وسيطرة البرجوازية الصغيرة التي ينمذجها مثقف ريفي كأمين . ولم يكن مجرد تواز شكلي أن نقرن ظهور الشعر العربي الحديث بموضوع هذه الرواية ، فالشعر الحديث كان ، مثل « صراخ في ليل طويل » ، تعبيرا عن تحرك اجتماعي عام ، والظاهرة الاجتماعية ــ الادبية تتمظهر احيانا عبر اكثر من حركة سياسية واكثر من جنس ادبي . لقد كان جوهر التحرك الاجتماعي في الخمسينات وما بعدها ظهور وصعود ثم سيطرة البرجوازية الصغيرة مكان « الاقطاع الشرقي » الذي خلخلـه دخـول الغـرب (الرأسمالية) حياة المجتمعات الشرقية والعربية . لم يكن عبثا او مصادفة ان كل شخصيات جبرا ابراهيم جبرا في هذه الرواية ــ وفي الروايات القادمة ــ تحمل مفهومات وثقافة الغرب ، والغرب الرأسمالي تحديدا ، في وجه مفهومات الاقطاع والتخلف معبرة عن لحظة الراهن الاجتماعي ــ التاريخي .

إن النقاط المثارة هنا ستجد تفصيلها ، بل ومصداقيتها ، عبر عودتها والتأكيد عليها في روايات الكاتب التالية .

٢ ــ صيادون في شارع ضيق

مثل سابقتها « صراخ في ليل طويل » ، تدور رواية جبرا ابراهيم جبرا الثانية « صيادون في شارع ضيق » ، حول موضوع التخلف او المجتمع العربي المتخلف ، وان كانت الشخصيات مثقفة جدا ، لكن اذا كانت هذه الرواية الاولى مكرسة للهجوم على التخلف من وجهة نظر ريفي متبرجز ومثقف فرد ، فان هذه الرواية الثانية تقدم بيئة بغدادية في اواخر الاربعينات ، مؤلفة

من مثقفين برجوازيين واقطاعيين ، من شعراء سورياليين ودعاة للعودة الى حياة الصحراء ، من مثقفين في اللغة الانكليزية وآباء يرفضون ذهاب البنات الى الجامعة فيحضرون الجامعة (اساتذتها) الى البيت ، وخلال كل ذلك تدور نقاشات وحوارات عالية المستوى حول الشعر والمدينة والصحراء والالتزام والزمن والاساطير اليونانية ، ومن خلال كل ذلك فان جميل فران (شخصية الرواية الرئيسية) يكتشف بغداد ومجتمعها بمفاهيمه وعائلاتــه ونضالــه السياسي • فمن هو جميل فران هذا ، ومن هي باقي الشخصيات التي تنسج شبكة العلاقات والحوادث في الرواية ، والتي تقدم بغداد ، أواخر الاربعينات ؟

تبدأ الرواية بمشهد وصول جميل فران الى بغداد بعد ان احتل الصهيونيون القدس ودمروا منزله ومنزل خطيبته ليلى التي قتلت تحت الانقاض ، لكنها عاشت في ذاكرة جميل (كالفقر في ذاكرة أمين في « صراخ في ليل طويل ») « الصراخ » رمزا ومعادلا لفلسطين . وجميل استاذ في اللغة الانكليزية متخرج من كمبردج ، يعرف الثقافة العالمية جيدا (شأن كل شخصيات جبرا) من الاساطير اليونانية وبوذا مرورا بمايكل انجلو والخيام ووصولا الى برليوز وموسيقاه .

اضافة الى « جميل فران » هناك « عدنان طالب » ، سليل اسرة غنية ، مثقف ، وشاعر له رؤى تدميرية وقصائد سوريالية . كذلك « عبد القادر ياسين » محام وكاتب قصة قصيرة ويساري « له نظرياته في كل امر من امور الحياة من الشعر الى الثورة » (ص ٩٠) . هناك كذلك « توفيق خلف » ، بدوي عشائري هو نقيض الشخصيات المتمدينة المتغربة : انه يرفض المدينة وثقافتها ولا يرضى بأقل من العودة الى الصحراء ، لكن المفارقة في هذه الشخصية انها – كذلك – مثقفة ، خريجة جامعة تتحدث – في موضوعاتها وحواراتها – حديث المثقفين إياه ، ومن هنا تبدو دعوتها للعودة الى الصحراء ، وارتداؤها الملابس البدوية وحمل المسدس في تناقض صارخ مع حديثها عن الزمن والحضارة والشرق والغرب • انها شخصية كرتونية تتناقض، في سلوكها وكلامها ، مع الجوهر الذي أراده المؤلف لها . هناك كذلك الشخصيات الارستقراطية « عماد النفوى » المثقف (بالطبع) والسياسي الرجعي ، وهو والد « سلافة » التي يعلمها « جميل فران » ويحبها . انه يرفض ذهاب ابنته الى الجامعة فيحضر لها المدرس « جميل فران » الى البيت ليعطيها دروسا في الأدب الانكليزي (لماذا الادب الانكليزي تخصيصا ؟!) . وهناك كذلك السيدة « سلمى الربيضي » خالة سلافة • وهي سيدة صالون غنية ومثقفة ومتحررة تحب « جميل فران » ، وهي زوجة عضو في مجلس الاعيان : انها تشبه سيدات الصالون الاوروبيات المشهورات باهتمامهن بالحفلات والفنون والاداب والعشيق ، وكذلك توجد في الرواية شخصية انكليزية هي « برايان فلنت » المتخرج من جامعة اكسفورد والذي يعمل في البنوك ، وكل تلك الفسيفساء المتشابهة من الشخصيات تأتي لتقدم للمشهد – الوضع – الاجتماعي التالي .

لقد انتزعني المشهد المثير من خمــولي ، مضــت النســـاء ، ومعظمهــم يرتدين العباءات السوداء ، ومشين عبر تلك الحركة الدائبة برشاقة عارضات الازياء وهيبــة الراهبات . اما في السيارات فقد كان من الممكن رؤية الاذرع الانثوية العارية وهي تستند على الابواب . إما الرجال فلم يكن بينهم من يشبه غيره في الملبس ، فلباس الرأس يتباين ما بين

قبعة وعمامة وعقال بدوي اسود : اما الشباب فيرتدي اغلبهم السراويل والقمصان المفتوحة ، ورؤوسهم حاسرة . كانت العباءة العربية والبدلة الاوروبية تتحركان جنبا الى جنب ، وكانت عربات الخيل تجرى الى جانب سيارات البويك والكاديلاك ، بينما علا صوت اغنيتين مختلفتين على الاقل تنبعثان من جهازي راديو مرفوعين الى اعلى قوتهما فوق ذلك الضجيج كله » (ص ٢٨ ــ ٢٩) . انها حالة المجتمع العربي وقد دخلته الحضارة الحديثة (الرأسمالية) فمزقته ولم تبنه بعد . فالى اين يسير هذا المجتمع في هذه الرواية ؟ والى اين تسير الشخصيات الروائية المختلفة المتشابهة وأية رواية تنسج ؟

تنقسم شخصيات الرواية الى معسكرين متقابلين ، متداخلين هما .

١ ــ معسكر انصار الحياة القديمة (الاقطاعيين) ودعاة العودة الى الماضي في وجه نمط الحياة الوافد .
٢ ــ معسكر اصحاب العقلية الجديدة الداعين الى حياة جديدة .

ومن خلال العلاقة بين هذين المعسكرين تنسج الرواية احداثها وحواراتها لتبدو بمشكلتها وقضيتها الاساسية (والتي هي متابعة لموضوع « صراخ في ليل طويل ») وكأنها تعالج مشكلة المجتمع العربي وهو يتحرك جاهدا للخروج من نمط حياة وعقلية القرون الوسطى ، ويعبر عن ذلك بهتاف المظاهرات في الرواية . « يسقط الاقطاع ــ تحيا الحرية » .

« **جميل فران** » من المعسكر الثاني : معسكر الداعين للحياة الجديدة ، انه ، لكن بشكل اوضح ، « امين » في الرواية السابقة « صراخ ... » ، وهو يحب تلميذته « سلافة النفوي » ابنة « عماد النفوي » احد ممثلي المعسكر الاول ، وحبه لسلافة معادل رمزي لرغبته في تخليص مجتمعه (بتخليص سلافة) من عقلية القرون الوسطى (اب سلافة) . ان علاقة الحب بين سلافة وجميل هي تكثيف رمزي لمنحى حركة ومضمون الرواية ككل ، هذه الحركة المتجهة الى امام ، الى تغيير الحياة ، وربما من هنا اتى الزمن الروائي سرديا خطيا ، انه في اتجاهه الافقي يأخذ اتجاه ومجرى حركة المجتمع في اتجاهه نحو التغيير ، لكن جميل ليس وحده (مثل امين في الصراخ) : ففي معسكره عدنان وحسين واخرون ، وكذلك أبو سلافة ليس وحده مثل عناية هانم في « صراخ ... » . ان الرواية هنا اكثر شمولا ــ ضمن محدودية شخصيتها وتشابهها ــ واكثر تعقيدا : فمع ابي سلافة يقف احمد الربيضي وتوفيق خلف ، في معسكر الرجعية ، وان كان الأخير شهما يرفض سلافة لانها ترفضه . والخلاف في الرواية بين المعسكرين ليس حول سلافة : هل سيتزوجها توفيق خلف الرجعي كما يريد ابوها ، ام يتزوجها المتنور الجديد جميل فران ، ان الخلاف في الرواية ــ ولا نقول الصراع · فليس هناك صراع في الرواية كما سنبين ــ حول المجتمع بوضعه ومستقبله وبنائه ككل : فالمعسكر الاول يريد استمرار الحياة المتخلفة. ومارغبة أبي سلافة تزويجها لتوفيق خلف الا رمز ودلالة لذلك . وتوفيق خلف لا يرضى بأقل من تحطيم المدينة والعودة الى الصحراء على الرغم من انه خريج جامعة يحلل الحضارة العربية ومشكلة الموت والزمن فيها مثل اي مثقف متغرب . اما في المعسكر المقابل ، المتحرر ، فان عدنان يقول ، مخاطبا الانكليزي برايان ، وموضحا الامور وموقف معسكره كما يلي :

« لكننا لم نعد نقبل الامور كما نراها ، هذا ما قاله عدنان لبرايان اثناء احدى جولاتنا في السوق ، فان عدنان يريد برايان فلنت ان يتعرف الى بغداد من الداخل . لا مدينتك الخيالية التي تغص بالشيوخ والحريم ، بل المدينة الحقيقية ، الفقيرة ، المليئة بالناس الذين يجوعون ويحبون ويكرهون ويقتلون ، انت تعرف ما عانيناه خلال قرون . قرن هذا هو مفهومنا لأصغر وحدات الزمن ، كافحنا خلال سبعمائة سنة ارضا غير معطاء . نعم عندنا نهران عظيمان ، ولكن شبكات الري حطمتها الموجات المتعاقبة من الغزاة حتى انهكت ارضنا ، وتعلم شعبنا ان يقبل عبودية لا نهاية لها . جاءنا حكام من الخارج مع حشودهم ، واكتسحوا البلد ، جلبوا معهم خيرا قليلا وحيوية اقل ، وفي النهاية اوشكت حتى المفاخر التاريخية ان تمحى ، وتقلصت مدينة العباسيين حتى اضحت مكانا قميئا تخنقه من كل انحائه الاجمات التي لا تؤوي سوى الافاعي واللصوص » (ص ٧٠ ــ ٧١) .

وجميل فران يقول عن عدنان الذي يقول الكلام السابق : « انه يمثل خمسين مليونا من العرب » (ص ــ ١٦٨) وهو عدد العرب وقت احداث الرواية .

انه جيل جديد يريد حياة جديدة . وثمة تحرك اجتماعي جديد ، فكيف حصل هذا التحرك وكيف تمثل في الرواية بحركة الشخصيات والاحداث ، بحركة المعسكرين المتقابلين المتداخلين في نسيج الرواية ، وبعبارة ثانية : ما هو الاصل والاساس الاجتماعي والموضوعي الذي صدرت عنه الرواية فكانت احد وجوهه واحد تعبيراته ، وكانت جوهره : اي جوهر الاساس الاجتماعي ؟

في الرواية يحدد الخلاف بين المعسكرين وكأنه « صراع » بين الشرق والغرب ، بين عقلية شرقية تقليدية متخلفة وعقلية غربية جديدة متقدمة ، أو بين نمطي حياة : المعسكر الاول يتهم الثاني بأنه يريد جلب قيم الغرب ونمط حياته لتحطيم الشرق ، والمعسكر الثاني يرى فساد الحياة الشرقية ويريد تغييرها ، وعبر هذه الناحية تقارب الرواية مشكلة من اهم مشكلات الحياة العربية الجديدة ومن اهم مشكلات الادب العربي الحديث ، وهي مشكلة لقاء الشرق بالغرب ، لقاء نمط الانتاج ما قبل الرأسمالي بنمط الانتاج الرأسمالي ، او بالغرب الامبريالي ، لكن نمط الشخصيات وموقعها الاجتماعي ــ ضمن الرواية ــ والمرحلة التاريخية التي صدرت فيها وعنها هذه الرواية تجعل اجابتها ــ اجابة الرواية ــ محصورة بالحدود الواردة مسبقا ، وهي حدود الخمسينات ومرحلة صعود البرجوازية الصغيرة وسيطرتها فيما بعد .

ان « صراع » الشرق والغرب يتمظهر في هذه الرواية كصراع بين قيم وتفكير المعسكرين السابقين ، بين قيم القديم وعقليته ونمط حياته ، وبين قيم الجديد وتفكيره وعقليته ونمط حياته . والذي يحمل الجديد او « الغرب » هو البرجوازية المتعلمة التي تعود بأصولها سواء للاقطاع نفسه او لفئات من الفلاحين والبرجوازية المدينية التي تكونت آنذاك ، لكن ، وعلى الرغم من ان الموضوع يبدو « صراعا » ــ وهو في المجتمع العربي صراع حقيقي ولكن ليس في الحدود التي تعينها الرواية ــ فان الحقيقة هي ان شخصيات الرواية متماثلة جوهريا بحيث ينتفي الصراع وفكرته : فتطرف « توفيق خلف » الرجعي هو البعد الآخر لتطرف « عدنان » السوريالي التدميري ، و « عدنان » نفسه « ابن اخ » « عماد النفوي » ، والشخصيات

متماثلة في وضعها المادي وثقافتها . ان كل ذلك يبعد الرواية عن الدرامية والصراع ، ولا صراع بلا صدام بين مصائر وحيوات : لذا يبدو الصراع في الرواية باهتا ، وبرودة الصراع في الرواية ما هي الا انعكاس لبرودة الصراع بين هذين المعسكرين في الرواية والمجتمع معا . فالحقيقة ان البرجوازية كانت وليدة الاقطاع في علاقته بالامبريالية بعد غزوها ، ولم تنم البرجوازية في بلادنا في مواجهة الاقطاع بل كانت حفيدته ، تماما مثلما « عدنان طالب » و « توفيق خلف » حفيدا اسرة اقطاعية على الرغم من مظهرهما المتمرد . لم يحصل صراع في المجتمع بين هاتين الطبقتين ليكون مهدا للصراع الروائي ومولدا له ، ولهذا فان ما يبدو عيبا فنيا في الرواية ــ عدم وجود الصراع ــ انما هو انعكاس للواقع الموضوعي ، ان هذا منح الرواية كذلك تناسقها العام : ذلك انها تعبر عن مجموعة غير منقسمة في جوهرها . من هنا كذلك أتى الزمن الروائي خطيا متطورا نحو الامام ، ومن هنا كذلك نقول ان « صراع » « عدنان طالب » مع عمه « عماد النفوي » كان صراعا بالكلمات وليس بالفعل . والطريف ان عدنان يقتل عمه في الرواية بالكلمات ، وذلك رمز كبير الدلالة وان لم يتقصده المؤلف . ان عدنان ، وبعد ان يخرج من السجن ويحاول الانتحار مع احد اصدقائه في النهر بطريقة تكاد تكون ساخرة ، يأتي الى بيت عمه المريض بالقلب آخر الليل ويخاطبه هكذا : « قلت بعد ان وقفت واخذت اقترب منه . « كنت مريضا طوال حياتك » وانحنيت فوق وجهه المصعوق : « لكنك لم تكن ضعيفا قط ، كنت اقوى مما يجب على الرغم من مرضك . انت النصف الآخر من حياتي الذي صارعته دائما . انت الشر ، القوة التي تقول دائما لا ، الطين ، القذارة ، روث الدهور المحفوظ في ثياب حريرية خلف جدران لا تقتحم ، وسط الاوراد المريضة . انت الظلام والمرض ، انت البلاء واللعنة في حياتنا » (ص ٢٥٢) .

ان مبارزة الكلمات هذه تنتهي بموت العم الاقطاعي على يد ابن اخيه الذي يعيش من ايجارات املاكه ، اي دون عمل انتاجي . ويكون تسويغ المؤلف لحادثة الموت الفجائي بطلقات الكلمات هذه ، ان العم مريض بالقلب ، قد يكون هذا الرمز (مرض القلب) قوي الدلالة عندما يستخدم كدلالة على عجز الاقطاع ، لكنه حتما سيبدو ضعيف الدلالة وهشا في الاستعمال عندما يستخدم كذريعة لموت العم الاقطاعي بعد « بهدلة » من ابن اخ متمرد . لكن العم يموت ، ويقول « عدنان » بعد موت عمه « موت عمي حادث هام ، انه نهاية عهد بأكمله » (ص ٢٥٦) .
ويقول « جميل فران » عن هذا العم : « لعله لم ينته تماما ، لكنني اعرف ان هناك حياة جديدة تتفجر ، كما لو ان الصحراء تتحول فجأة الى جنينة ، خضراء بالعشب حمراء بالزهور » (ص ٢٥٦) .

يموت العم فتغلق دائرة ، ويفتح أفق جديد ، وينتظر « جميل فران » انصرام عام الحداد ليتزوج بسلافة ابنته . فالمسألة باتت مسألة زمن ، ووقت القضاء على الاقطاع وتخليص المجتمع وسلافة منه بات قريبا وتنتهي الرواية هكذا : « خلال الاشهر الطويلة التي تلت ــ تلت موت النفوي ــ وبينما كنا ننتظر ، وبينما امثال عدنان وحسين وتوفيق يقذفون بأنفسهم على صفوف من السيوف السياسية والاجتماعية ، كانت الحدآت والغربان تطير اسرابا ناعقة فوق غياض النخيل التي تعمر أرضا تتجدد ببطء يوما بعد يوم » (ص ٢٦٣) .

ها هو الراهن في الرواية يتغير كرمز او كانعكاس لتغير الراهن في المجتمع ، لكن كيف

يتغير هذا المجتمع ، وفي أي اتجاه ؟ من الذي يغير ؟ ان نمط شخصيات الروائي وشبكة علاقاته وتحديده للاطراف الداخلة في العملية الاجتماعية عن طريق اظهارها في نسيجه الروائي ، ان كل ذلك هو الذي يحدد لنا اتجاه تطور الراهن وتغيره موضوعيا عبر الحدود والاشارات الموجودة في الرواية . لكن لننتظر قليلا حتى نرى باقي الشخصيات في باقي روايات جبرا ابراهيم جبرا ، وعندها ربما نستطيع تحديدا أدق لتخوم واتجاهات العالم الروائي لهذا الكاتب ، هذا العالم الذي هو تمثل للعالم الواقعي من وجهة ، ومن موقع ايديولوجية المؤلف من ناحية ، وفي ظروف تاريخية محددة ومن خلال رؤية فكرية واجتماعية وجمالية محددة من ناحية اخرى .

٣ ــ « السفينة »

بين بيروت ونابولي تسافر السفينة اليونانية « الهركيوليز » في رحلة سياحية ، وعلى متنها شخصيات الرواية . الدكتور فالح حسيب وزوجته لمى ؛ وديع عساف الذي ستوافيه عشيقته الى نابولي ؛ عصام السلمان عشيق لمى ؛ اميليا عشيقة الدكتور فالح ، وشخصيات ثانوية اخرى كالدكتور محمود المسافر للتدريس في احدى الجامعات الاوربية .

« السفينة المسافرة » تعطي بعدا رمزيا هو عدم الاستقرار والبحث ، ان اهتزازها فوق الامواج هو الرمز لاهتزاز الشخصيات وفقدانها قاعدة صلبة تقف عليها ، لكن نوعية ــ ان لم نقل طبقة ــ الشخصيات التي تحملها السفينة او الرواية هي التي تعطي قلق الشخصيات مدلوله ، تعمقه أو تسطحه ، تعطيه بعده الانساني والرمزي او تحوله الى مجرد قلق مرفه (ان صح التعبير) فما هي نوعية شخصيات السفينة ، والى اي وضع اجتماعي تنتمي ، واي قلق هو قلقها ؟

كما في المسرح التقليدي ، وبحسب قواعد ارسطو تتحقق وحدة المكان في هذه الرواية ، فالشخصيات « محصورة » ضمن حيز ضيق هو سفينة في البحر ، وعلى ظهرها ، وكأنما لتروي الرواية ، او لتحققها ، اجتمعت الشخصيات التي عددنا ، والتي تجمعها كلها شبكة علاقة منسوجة من خيوط العشق أساسا . لقد اجتمعت هذه الشخصيات لا بمصادفة بل بترتيب هو اشبه ما يكون « مكائد العشاق » ، فعصام السلمان مهندس عراقي مسافر الى لندن ليلتحق بعمل جديد بعد ان « مل » العمل في بغداد ، على الرغم من دخله الوفير ومكتبه الهندسي المزدهر ، وقد قرر أن تكون رحلته نزهة ، وهكذا سافر بحرا ، فتعرف بذلك عشيقته لمى زوجة الدكتور فالح حسيب وتقنع زوجها بالسفر في الرحلة ذاتها . والدكتور فالح بدوره يقترح على عشيقته الايطالية اميليا ، التي تسكن في بيروت ، الذهاب على السفينة نفسها ، وللسبب نفسه يسافر الدكتور محمود الذي يعشق اميليا من طرف خفي .

هذه الشخصيات التي تربطها شبكة العشق هذه ، المسافرة في رحلة واحدة ، وضعها المؤلف في لحظة شبه درامية ؛ اى في لحظة لقاء ومكاشفة بين بعضها البعض. ومن خلال هذه الرحلة ، وما يحدث على ظهر السفينة ، ينسج المؤلف روايته معتمدا اساسا على تقديم الشخصيات ، وعلى « اصوات » الشخصيات . فمن هي هذه الشخصيات ، وما هي سماتها واوضاعها ، وعلام تدل رحلة السفينة هذه ؟

لنقدم الشخصيات اولا

١ ـ وديع عساف . تاجر فلسطيني : مثقف جدا : صاحب مغامرات عاطفية .

٢ ـ الدكتور فالح حسيب طبيب عراقي : مثقف جدا : صاحب مغامرات عاطفية .

٣ ـ عصام السلمان مهندس عراقي : مثقف جدا : صاحب مغامرات عاطفية .

٤ ـ لمى زوجة فالح استاذة جامعية : مثقفة جدا : صاحبة مغامرات عاطفية .

٥ ـ امليا لا تعرف ماذا تعمل ، لكنها غنية : مثقفة : صاحبة مغامرات عاطفية .

٦ ـ الدكتور محمود استاذ جامعي سوري : مثقف .

وبالطبع ، هناك شخصيات اخرى تلاحم النسيج الروائي وتكمله وتوشيه ، ولكنها بشكل عام تحمل سمات الشخصيات المتقدمة ذاتها .ماذا نلاحظ على هذه الشخصيات ، وماذاستنتج من طبيعتها ؟

١ ـ الشخصيات جميعها تنتمي الى طبقة واحدة هي الطبقة البرجوازية الوسطى ، وجميع هذه الشخصيات البرجوازية ، وكما يرد في الرواية ، هي من اصول اقطاعية (لنتذكر رواية « صيادون في شارع ضيق ») ، والعلاقات البرجوازية ونمط السلوك والحياة البرجوازية لدى هذه الشخصيات مؤسسة على قيم اقطاعية وعشائرية : فعلاقة الحب بين لمى وعصام السلمان ، منذ ان كانا طالبين في بريطانيا ، تحكمها قضية تأر بين ، عائلتيهما : اذا ان ابا عصام السلمان قد قتل عم لمى ، وفالح حسيب ينتحر بعد ان يتأكد من علاقة زوجته بعصام السلمان على الرغم من انه كان مع اميليا عندما رأى زوجته لمى مع عصام السلمان ، هذا اذا لم نقل ان سبب انتحاره هو جنون وراثي عن الجد الذي مات في مصحة مجانين في اسطنبول . ان في هذه النقطة دلالة هامة على الطبقة التي يصورها المؤلف في اعماله الاخرى كذلك ، الا وهي البرجوازية العربية ذات الاصل الاقطاعي .

٢ ـ جميع شخصيات المؤلف تتمتع بثقافة رفيعة واحدة ومتشابهة هي ثقافة المؤلف بالذات كما هو معروف عنه ، وغالبيتها تلقت تعليما عاليا في الغرب : فشخصيات هذه الرواية ، وروایاته الاخرى ، تخوض في الثقافة بدءا بالاساطير اليونانية ومرورا بتحليل ظاهرة الاطلال ـ المكان ـ في الشعر العربي الجاهلي ، وتعريجا على دانتي وسرفانتس ، ووصولا الى كافكا وسارتر ، والشخصيات كلها تتحدث بمستوى ثقافي ، بل وتحليلي للثقافة واحد .

٣ ـ جميع شخصيات الرواية ـ والروايات الاخرى تقريبا ـ غنية ، وتعيش مغامرات عاطفية مكلفة ماديا ، وهي ناجحة في حياتها .

هذه السمات الواحدة للشخصيات في الرواية ـ وباقي الروايات ـ ادت الى عيبين اساسيين هما .

أ ـ المستوى الواحد في اللغة والتفكير ، بل والبلاغة لجميع الشخصيات .

ب ـ بما ان جميع الشخصيات ذات مستوى واحد مادي وفكرى ، فقد انتفى عنصر الصراع بينها ، ومضى وقت الشخصيات في حوارات ثقافية أو منولوجات داخلية .

٤ ـ ان تقنية « السفينة » تقوم على « تعدد الاصوات » ، حيث تقدم كل شخصية شهادتها او رؤيتها للموضوع ، ومن مجموع الشهادات تنسج الرواية ، وهذه التقنية توجب ، بتعدد الاصوات ، تعدد مستويات السرد واللغة وتعدد وجهات النظر واختلافها من شخصية الى

اخرى ، لكن تشابه الشخصيات ووحدة مستواها ولغتها ادت الى تناقض واضح بين تقنية تفترض اختلاف الشخصيات وتعدد مستوياتها ، وبين واقع شخصيات روائية متشابهة ، ولهذا بدت تقنية « تعدد الاصوات » وكأنها لعبة شكلية دون اساس مضموني موجب لذلك .

٥ ــ ان تشابه الشخصيات ، من حيث الوضع الاجتماعي والثقافي ونمط الحياة ، ادى الى نتيجة واحدة هي رواية لا اختلاف فيها ولا صراع ولا شخصيات متعددة ، بل منولوج طويل تسرده شخصية واحدة ، وفي كل مقطع يسمي الكاتب الشخصية باسم مختلف ، فثمة اسماء . عصام ، لمى ، فالح ، وديع ، لكن هناك شخصية واحدة ، مادامت لمى مثل عصام وعصام مثل وديع في الصفات الجوهرية . فالحدود التي تعين الشخصية في هذه الرواية هي . الغنى ؛ الثقافة ؛ المغامرات العاطفية . وقضايا الشخصية تدور ضمن ذاتها ، عبر واحدة لاتتغير ، ولها عاداتها في شرب الوسكي وطريقة الحياة ، لا فرق بين دارس الهندسة عصام ودارسة الفلسفة لمى وبين التاجر وديع ، ان جميع هذه الشخصيات تلقت دراسات جامعية عالية في اوروبا وبريطانيا خصوصا ، لاتعاني اية ضائقة مالية وتناقش بعمق اعمق مشكلات الثقافة ، وتعاني ازمات عاطفية ووجودية . ان تحليل احدى هذه الشخصيات هو تحليل لها كلها ، وان سماها المؤلف بأسماء مختلفة،وقد اخترنا تحليل شخصية وديع عساف في « السفينة » لسببين . السبب الاول كونها تملأ المشهد الروائي في الرواية ، والسبب الثاني انها تظهر في اعمال اخرى ــ سابقة ولاحقة لــ « السفينة » ــ انها شخصية الفلسطيني اللاجىء .

وديع عساف :تاجر فلسطيني لاجىء يقدم نفسه كما يلي . اكاد اقول انني رجل اعمال رغما عن انفي . اورثت التجارة عن ابي ، دون ان اكون مهيأ لها . ومع ذلك ، فان عندي عملا طيبا ، مكتبي التجاري في الكويت ناجح (اكاد احسد نفسي ، والدهر قلب ، لقد نجحت شركتي هناك اكثر مما كنت اتصور النجاح ممكنا ، منذ اواسط الخمسينات) ، وللشركة فرع مهم في بيروت ، اضعت ارضي في القدس واكتسبت مكتبا للاستيراد في الكويت ، نفيت عن جذوري وكوفئت على نفيي بالبيع والشراء !» (ص ٤٣ ـ ٤٤) .

هذا التاجر بالوراثة والناجح على الرغم من انه مثقف ومنذ الصغر: «كانت الحياة شاقة والاحوال في فلسطين في اضطراب دائم وثورة . ولكن الهواء البارد يعبر منطقة الظل ، ويمر بائع الكعك حاملا حلقاته السمسمية عابقة بالصعتر ، ويتحدث صديقي عن روعة الاصوات والوجوه والايدى وصمود الانسان الابدى . ثم نتناقش في « الام فرتر » و « فاوست » و« يوليوس قيصر » كنت معجبا بدهاء انطونيو ، اما فايز فكان معجبا بمثالية بروتس » (ص ٦٠) .

وبعد ان يكبر وديع عساف ويصبح تاجرا كبيرا فانه سيبقى ، مثقفا كبيرا كذلك ، يحلل الشعر الجاهلي (ص ٢٨ ــ ٢٩) وشعر المتنبي (ص ٤٩) ، ويتحدث عن دانتي وسرفانتس . اما عن الموسيقى فقط فانه يقدم هذه القائمة من اسماء الاسطوانات التي سيقتنيها ويضعها في الفيلا التي سيبنيها في القدس بعد عودته اليها . « طبعا سأزود نفسي بألف اسطوانة موسيقية ، فيفالدى وباخ وتلمان وجود سكان دوبرى وبرامز وسيبيلوس ،

وسترافنسكي وموسيقى الكترونية حديثة » (ص ٨٩) . ومع كل ذلك هل كان وديع عساف بعيدا عن النضال الفلسطيني ؟

يروي وديع عساف احدى مغامراته الحربية زمن الشباب مع صديقه فايز ضد الصهيونيين . لقد اشتريا رشاشا وقنابل يدوية وهاجما مصفحة صهيونية ، وبعد أن دمراها يقتل فايز فيعود وديع الى المصفحة المدمرة ليجد اربعة من الصهيونيين يقتلهم ثأرا لصديقه .

مع من كان الصديقان يحاربان ؟ لا نعرف وربما كانا يقاتلان لحسابهما الشخصي او أنها مغامرة ، والا فما هي علاقة « نضالهما » بالنضال العام ؟ لقد قدمت هذه الحادثة في الرواية وكأنها مغامرة شخصية لصديقين ، وبعدها يصبح وديع تاجرا كبيرا ، يفكر بفلسطين والقدس مثلما يفكر أي تاجر مهاجر ببناء فيلا في مسقط رأسه ليرتاح فيها من تعب حساباته ، وربما من المفيد عند هذه النقطة ان تقارن بين شخصيات « غسان كنفاني » الفلسطينية ، تلك التي تموت في قيظ الصحراء وهي هاربة الى الكويت تبحث عن عمل ، وبين فلسطيني « جبرا ابراهيم جبرا » ، التاجر الناجح في الكويت اياها والذي لا تعني له فلسطين هما معاشيا وحياتيا وفقدانا للعمل ، بل مجرد ذكرى طفولة وشباب مضى ، وحنين الى جذور قديمة في مسقط الرأس إن فلسطين لدى وديع عساف هي ماض شخصي ، بينما هي لدى شخصيات « غسان كنفاني » الهاربة الى الكويت حرمان من حق الحياة والعمل معا .

وديع عساف يتذكر مغامرة شبابه الحربية تلك وهو في رحلته على ظهر السفينة السياحية التي تتجول في المتوسط ، وبعد انتهائه من سرد ذكرياته تلك يقدم لنا الكاتب مباشرة المشهد التالي

« اقيمت حفلة الرقص . كانت جاكلين بين ذراعي في خفة الريح رغم ازدحام القاعة ، وعندما اشتدت الموسيقى الحاحا ووحشية ، ارتمت على صدري كأنها تبغي ان تندس بين عظامي ، ذكرت فايز . ذكرت الصخور . ذكرت الموت والميلاد وفمي يمسد شعُرها القصير ، ويتحسس اذنها الصغيرة . واذا هي تسحب اذنها عن شفتي وتهمس ضاحكة . « اوه ، انك تثيرني . هل حقا تفكر بي ؟ » (ص ٧٥) .

في اي عمل روائي او سينمائي يشكل تتالي مشهدين مونتاجا ، هذا المونتاج الذي هو وضع مشهد بعد مشهد يؤدي الى تصور جديد من تركيب المشهدين . فما الذي يمكن استخلاصه من تتالي مشهدى : الماضي المقاتل ، والحاضر الراقص ؟ مع ملاحظة المنحى العام للشخصية التي يتركب المشهد العام من ماضيها ، وحاضرها ، ان فلسطين في وعي وديع عساف هي ذاكرة مضت : انه يتذكرها كشباب انقضى ، وهي تعيش في نفسه كحنين لا كقضية ؛ فقضيته تتحدد بنمط حياته الحاضر ، وبهذا فان حديث وديع عساف عن الارتباط بالارض ليس اكثر من حديث بلاغي عاطفي ، ثقافي . يخاطب وديع عساف عصام السلمان المسافر الى لندن قائلا : « نعم في بغداد . حريتك لن توجد الا فيها . انها لن توجد في الـ « هناك » الضبابي ، الوهمي ، المغرى ، في اوروبا او غيرها . هناك التلاشي في التفاهة . هناك الهزيمة الحقيقة ، اتعلمين يا لمى ان عصام ادعى انه كان هاربا منك ؟ اما انا فأقول انه كان هاربا من مدينته ، من ارضه ، وحريته لن تكون الا في مدينته ، في ارضه ، اتسمع يا عصام ؟ في ازقة بلدك في بساتينه . في صحاريه » (ص ٢٤٠) .

لكن ما الفرق بين العيش في بغداد او لندن او دمشق او موسكو مادامت الشخصية تعيش نمط الحياة والعلاقات ذاته . ان الارتباط بمكان ماهو الارتباط بقضية هذا المكان وليس مجرد ارتباط عاطفي او جغرافي . ان وديع وعصام ولمى واميليا وجميع الشخصيات في « السفينة » تعيش نمط حياة بينه وبين النمط العام لحياة المجتمع العربي مسافات ومسافات ، ولهذا فلا اهمية لوجود هذه الشخصيات في لندن او بغداد او غيرهما اذ انها في بلادها تعيش « الغرب » الذى تدعي في حواراتها الثقافية انها ترفضه ، شخصيات كولونيالية ، واذا اتفقنا على ان هناك « نمط انتاج كولونيالي » فهؤلاء ممثلوه ومحققوه حياتيا وفكريا .

ذات مرة يصرح وديع عساف : « اما كفاكم عشائريات؟ » (ص٢٤٠). ولكن نابذ العشائريات هذا ، اى حياة يعيش ، والى اية حياة يدعو ؟ انه يعيش حياة الطبقة الوسطى والى حياتها يدعو ، ومن هنا يأتي رفضه العشائريات لصالحه هو ، وليس للصالح العام ، وقد مر الحديث عن ذلك في اثناء تحليل رواية « صيادون في شارع ضيق » .

٤ ـ «البحث عن وليد مسعود »

تنسج رواية « البحث عن وليد مسعود »شبكة العلاقات ذاتها التي نسجتها « السفينة » . فالشخصيات الروائية بمواقعها ومواقفها وصفاتها الاجتماعية والفكرية هي اياها في « السفينة » ، وكما في باقي الروايات الاخرى ففي البحث عن وليد مسعود نجد الشخصيات التالية .

١ ـ وليد مسعود : صيرفي : مثقف : له مغامرات نسائية : فلسطيني .
٢ ـ سميرة اسماعيل : مثقفة : تلقت تعليما عاليا في الغرب .
٣ ـ د . حسني جواد : استاذ جامعة : كاتب .
٤ ـ مريم الصفار . استاذه جامعية ، مطلقة : شهوانية .
٥ ـ د . طارق رؤوف : طبيب امراض نفسية .
٦ ـ عامر عبد الحميد : مقاول : مثقف .
٧ ـ وصال رؤوف . موظفة بنك : شاعرة .
٨ ـ سوسن عبد الهادى . رسامة .
٩ ـ ابراهيم الحاج نوفل : كاتب : غني .

هذه الشخصيات التي هي . « كتاب : شعراء ، صحافيون ، مصرفيون » كما يصف وليد مسعود اصدقاء : تنسج هذه الرواية التي مدارها وليد مسعود وعلى الاصح . اختفاء وليد مسعود ، الذى ترك سيارته في الصحراء مع شريط سجل عليه كلاما اشبه بالهلوسة .

اذا كانت « السفينة » تبدأ في زمنها من نقطة الحاضر ، الذى هو الرحلة في البحر ، ثم تعود خلال ذلك الى الماضي كاشفة حياة شخصياتها ، فان « البحث عن وليد مسعود » تتبع خط الزمن نفسه : اذ انها تبدأ من نقطة حاضرة هي اختفاء وليد مسعود لتنسج تساؤلات واراء وشخصيات من خلالها تبني الرواية وحياة وليد مسعود معا . ان الزمن الروائي في العملين ينطلق من الحاضر عائدا الى الماضي وكاشفا عبر ذلك الحاضر . فماذا عن « وليد مسعود » الذي

تنطلق الرواية من اختفائه ؟ . مثلما تحمل « البحث عن وليد مسعود » ، كرواية ، الكثير من سمات « السفينة » ، فان « وليد مسعود » نفسه ، كشخصية روائية مركزية ، يحمل كثيرا ، بل وكثيرا جدا من صفات « وديع عساف » في السفينة ، بل ربما هو اياه ، ولا تغير الا في الاسم . كلاهما فلسطيني المولد ، وكلاهما له الطفولة اياها والنجاح في الحياة اياه ؛ وكلاهما يعمل في حقل واحد هو حقل المال والاقتصاد ، وكلاهما مثقف كبير ، وكلاهما ولوع بالنساء ومعشوق .ان وليد مسعود هو وديع عساف وقد اضاف له المؤلف صفة واحدة هي أنه « فدائي » : وتلك صفة لا تعدل شيئا من سياق هذه الشخصية الروائية ، وربما بدت زائدة ونافرة في السياق العام لهذه الشخصية .

اضافة الى تشابه شبكة العلاقات والشخصيات في الروايتين ، ثمة تشابه أخر في التقنية الروائية . فـ« البحث عن وليد مسعود » ، كـ « السفينة » ، تقوم على تقنية « تعدد الاصوات » ، حيث كل شخصية روائية تقوم بقسطها في سرد اونسج الرواية دون ان يكون هناك صراع في بنية الرواية او في وجهات نظر شخصياتها يوجب مثل هذه التقنية . فجميع شخصيات الرواية مجمعة على الاعجاب بوليد مسعود وليس هناك خلاف في وجهات النظر حول شخصيته ، بل ان ما يلاحم بين شخصيات « وليد مسعود » هو نفسه ما يلاحم بين شخصيات « السفينة » ، وهو العلاقات العاطفية . والجديد في « البحث عن وليد مسعـود » هو « التمركز » حول شخصية وليد مسعود بالذات ، بحيث تشكل هذه الشخصية ، في اختفائها وفي حياتها ، العمود الذى رفع عليه البنيان الروائي . فمن هو وليد مسعود ، هذه الشخصية شبه الاسطورية ؟

كما تقدم ،لا جديد في شبكة العلاقات التي تنسج هذه الرواية ، بل لا جديد كذلك في الشخصيات : فشخصية وليد مسعود « تكرر »شخصية وديع عساف التي تعيد شخصية « جميل فران » في « صيادون في شارع ضيق » . ان أي تحليل لوليد مسعود سيكون تكرارا لتحليل الشخصيات السابقة ؛ فجميع الشخصيات الروائية في « البحث ... » تتصف بالصفات نفسها التي تتصف بها الشخصيات في الروايات الاخرى . جميع الشخصيات غنية ؛ ذكية : معشوقة : مثقفة : تناقش اعقد الامور وهي تشرب وتعشق : وهذا الكلام ينطبق على الشخصيات النسائية انطباقه على شخصيات الذكور ، فالنساء لدى جبرا ابراهيم جبرا دائما « متعلمات وغنيات وبنات عائلة »وكل شخصية تملك سيارة وفيلا ومكتبة عامرة . ولنأخذ مثلا شخصية المقاول « عامر عبد الحميد » كما تقدمها رواية « البحث عن وليد مسعود » :

« عامر يعيش لحاضره فقط ، لهذه اللحظة بالذات ، العابرة سريعا كسحابة صيف في سماء بغداد ، وبغداد تعني له « داره التي ورثها عن ابيه وجدها »وحديقته الفسيحة ومكتبته الزاخرة بالكتب الاجنبية . فهو على عكس ابيه يكاد لايقرأ شيئا بالعربية ، اللهم الا ما يكتبه بعض اصدقائه كوليد مسعود مثلا . وفي السنوات الاخيرة اذا اراد قرأة كتاب بالانكليزية ، فانه يدفع بالكتاب الى زوجته لتقرأه وتعطيه خلاصته وتدله الى بعض الفقرات التي تحثه على قراءتها . بغداد تعني له مائدته العامرة ، ومطبخه العصرى المزود بمؤونة تكفي حيا في سنة مجاعة ، ومجموعة خموره الفرنسية والالمانية وانواع الويسكي الاسكوتلندي والياباني ،

وضروب الاجبان الفرنسية والانكليزية والسويسرية والدانمركية »(ص ١٩٨ ــ ١٩٩) .

لا نغالي اذا قلنا ان « عامر عبد الحميد » هذا ، في نمط حياته ، هو حسين عبد الجواد وطارق ومريم وسوسن عبد الهادي ووليد مسعود ايضا ، اضافة الى فلسطينيته . كلهم يعيشون هذا النوع من الحياة ، لا بل كل شخصيات الروايات الاخرى تعيشه . وهناك الاستثناء الفلسطيني لجميل فران في « الصيادون »ووديع عساف في « السفينة »ووليد في « البحث » . ان هذا التشابه في الشخصيات وطرائق حياتها هو الذى جعل روايات جبرا ابراهيم جبرا تتشابه ، وهو الذى جعل « البحث ... » كالسفينة ، وجعل وليد كوديع عساف ، وجعل وديع عساف كجميل فران ، هذا ما جعل الروايات تدور ضمن عالم روائي واحد متشابه ، مكرور : ففي « البحث ... » مثل غيرها كلام عن الشرق والغرب ومناقشات ثقافية ومشاهد عشق لاهب وكلام عن التخلف مع تحليل له يكشف اتجاه رؤية الروايات لهذه المشكلة وغيرها .

يحلل د . جواد حسني المجتمع العربي من خلال كلامه عن وليد مسعود كما يلي .

« وبعد حصولي على الدكتوراه ، توثقت العلاقة فيما بيننا اكثر مما مضى ، فتكشفت لي تفاصيل في حياته لا يتحدث عنها الا في ساعات الاسترسال مع اقرب الناس اليه . ووجدتني بعد قليل انخرط في مجتمعه : ادخلني فيه وليد وكأنه يريدني ان اكون مؤرخا له ، وهو يعلم انه هو نفسه في الاصل غريب عنه . لست ادرى كم انسجم هو مع ذلك المجتمع ، الذى لم انسجم انا معه كثيرا لاسبابي الخاصة ، ولو انني ، مع الزمن ، صرت جزءا منه غير انه لم يجعل من ذلك قضية خاصة . فبحكم كونه فلسطينيا ، يستطيع الزعم دائما بأنه يتصل بمجتمع كهذا وينفصل عنه دونما عسر أو ألم ، لأن جذوره الحقيقية في جبال ووديان اخرى تغذية سرا وباستمرار . ولن يزعم ان مجتمعا عشائريا في جوهره ، زراعيا في افضل الاحوال ، غيبيا في معظمها ، لم يدخل المرحلة المدينية الا متأخرا وبعوامل تاريخية اقحمت عليه اقحاما بدخول الانكليز حكاما في بلد ارهقهم وارهقه . لن يزعم ان مجتمعا كهذا ابعد الاندثار الذى حل به لأكثر من خمسة قرون طويلة ، قد ثبت على قاعدة حضارية صلبة بنيت عليها قواعد لاحقة صلبة مثلها . وبانعدام قواعد كهذه ، كان يقول . من السخف ان نتصور المدينة ومجتمعها كأنهما قائمان في اقطار اوروبا ما بعد النهضة ، وما بعد نشوء الطبقة البرجوازية وما بعد الثورة الصناعية . مجتمع خام موزع ، مضطرب ،مائع ، ينطلق في كل اتجاه ، ولا ينطلق في أي اتجاه .هكذا رأيته أنا في اثناء دراستي له ، وهكذا رأيت وليد يعتبره دونما وعي منه . غير أنه بمثاليته العنيدة ، التي لم يتنازل عنها الا احيانا في احلك ساعاته بؤسا ، كان يريد لهذا المجتمع ان يحقق ذاته عن طريق العقل ، والحرية ، والابداع ، وهذه بعض الكلمات التي كانت تتردد على لسانه وقلمه أكثر من غيرها »(ص ٤٢ ــ ٤٣) .

ان هذا المقطع الطويل يفيدنا في ناحيتين :

أ ــ اعادة تقديم الوضع الاجتماعي للمجتمع العربي بالرؤية نفسها لشخصيات الروايات السابقة ، كما تقدم .

ب ــ القاء الضوء على شخصية « وليد مسعود »وعلى رؤيتها للخروج من هذا الوضع ، وهي كذلك رؤية شخصيات الروايات السابقة ، والتي هي رؤية البرجوازية التي ترفع مثل

غيرها من البرجوازيات مقولات العقل والحرية والابداع ، وبدون أي تحديد اجتماعي لمضمون أية مقولة .

لكن وليد مسعود ، بالاضافة الى ذلك ، فلسطيني . فماذا تعني فلسطينيته ، وهل ينمذج « وليد مسعود » فلسطيني الزمن الحاضر ، اي فلسطيني الواقع ؟

النمذجة الادبية لوضع اجتماعي ما ، او نمط انساني تعني اخذ الجوهري ، وان في حالته القصوى ، من الوضع او الشخصية الكلية الاجتماعية . فما الجوهرى في الشخصية الفلسطينية وما الذى يجعلها تختلف عن غيرها من الشخصيات العربية وغير العربية ؟ لنطرح عدة اسئلة هل يتميز الفلسطيني بالغنى ؟قطعا لا ! فثمة اغنياء غير فلسطينيين . هل يتميز الفلسطيني بالثقافة ؟ ثمة مثقفون غير فلسطينيين وثمة فلسطينيون غير مثقفين ، وهل يتميز الفلسطيني بوسامته ؟ الفلسطيني كغيره . اذن ما الذى يميز الفلسطيني ؟ ماذا يعني منطوق الفلسطيني ؟ ونعني بالفلسطيني هنا الفلسطيني النموذجي لا الاستثنائي . ربما قلة لا تتفق معنا في ان الفلسطيني النموذجي هو « اللاجىء في المخيم » . فكلمة « لاجىء » تعني انه مطرود من بلده ،« وكلمة مخيم » تعني انه يعيش عيشة غير انسانية ، والذين يعرفون المخيمات يعرفون فقرها ومشكلاتها . اما « اللاجىء » الفلسطيني الغني في الكويت والخليج فمثله مثل اي مهاجر سورى او لبناني يعمل في الخليج ، وهؤلاء هم « فلسطينيو جبرا ابراهيم جبرا » . انهم ينمذجون « المثقف الغني الفحل » واخيرا ، فان هذا المثقف الغني الفحل « فلسطيني » ، وتلك صفة لا تغير من جوهره الاساسي » . ولمزيد من الايضاح ، لنعد الى المقارنة بين فلسطيني غسان كنفاني الذى يموت في الطريق الى الكويت بحثا عن عمل ، وبين الاعمال المزدهرة لفلسطيني جبرا ابراهيم جبرا في الكويت نفسها كذلك .

تتساءل مريم ، احدى شخصيات « البحث عن وليد مسعود » قائلة : « هل تعتقد ان وليد مسعود فلسطينيا نموذجيا » (ص ٣٤٨) . ان سياق الشخصية ، وموقفها ضمن شبكة علاقات معينة ، بل وعلاقتها بباقي شخصيات الروايات السابقة ، هما الذان يقدمان الاجابة : فالبحث عن وليد مسعود ارادت ان تقدم نموذجا شبه اسطوري للفلسطيني ، لكنها لم تنجح الا في تكرار نموذج جبرا ابراهيم جبرا الروائي المعروف في كل رواياته .

تعليق عام

تقدم روايات جبرا ابراهيم جبرا الاربع شبكة واحدة للعلاقات ونموذجا واحد للشخصية. وكما هو معروف ، فان شبكة العلاقات والشخصيات التي يتكون منها عالم روائي ما لا تقدم تفسير الكاتب للواقع ورؤيته له فقط ، بل انها ، في كثير من الحالات ، تعبر عن اختياره وموقفه بل وموقعه . وروايات جبرا ابراهيم جبرا ، بتقديمها صورة مجتزأة ومنحازة للواقع ، أي بتقديمها شبكة علاقات بينها وبين شبكة العلاقات الواقعية في المجتمع مسافات ، وكذلك بتقديمها شخصيات غير « نموذجية » بالنسبة لنمط الحياة العربي ككل . ان روايات جبرا انما تقدم بذلك صورة ناقصة ، امتلاكا معرفيا ناقصا ان لم نقل متحيزا للواقع ، ان هذا النقص في الامتلاك المعرفي ادى الى قصور في الامتلاك الجمالي ، بل كان اساسا لضعف التملك

الجمالي : هذا الضعف الذى يتبدى في تكرار العلاقات والشخصيات ، وفي انتقاء الصراع ، حتى بدت روايات جبرا وكأنها رواية واحدة ، وبدت شخصياته شخصية واحدة : فالنسيج الروائي لدى هذا الكاتب ، وفي كل الروايات قطعة قماش بلون واحد فقط . سواء أكانت الشخصية بدويا مثل توفيق خلف في « صيادون في شارع ضيق » أم تاجرا مثل وديع عساف في « السفينة » او امرأة مثل « مريم الصفار » في « البحث عن وليد مسعود » او كاتبا مثل « امين » في « صراخ في ليل طويل » ، سواء أكانت بهذا الوضع او ذاك ، فلها الميزات نفسها وطريقة السلوك والكلام والثقافة نفسها ، ان الجوهر واحد ، وهو جوهر شخصية البرجوازي المتعلم « ثقافة : غنى : مغامرات » ان هذه الشخصية التي يقدمها جبرا ابراهيم جبرا تطرح مسألة النموذج في الفن الروائي بعامة .

يقدم النمونجي او النمطي في الشخصية الروائية ، استقطابا وتكثيفا لجوهر الشخصية الاجتماعية المراد تقديمها ، ان هذا التكثيف وهذا الاستقطاب يتطرفان حتى يصلا حد النهاية ، اي النهاية القصوى لصفات طبقة ، شخصية ما في مرحلة تارخية محددة . فدون كيشوت بتطرفه هو التكثيف النهائي لشخصية الحالم ورافض الواقع ، ودون جوان هو بتطرفه في العشق ، تكثيف للعاشق ، والطروسي في رواية حنا مينه « الشراع والعاصفة » بتطرفه في المغامرة والحياة هو التكثيف للروح الشعبي .ليست الشخصية النمونجية حاصل جمع رياضي لميزات طبقة او مجتمع او خلق ، بل هي الجوهري ، والجامع المكثف لشخصية جماعة ، طبقة ،خلق . ان ما يبدو استثنائيا في الشخصية النموذج هو نوع من الاستثناء الذى يثبت القاعدة ، فمحاربة دون كيشوت لطواحين الهواء استثناء والرمز الذى يدل على القاعدة في مثل هذه الشخصية ، الا وهي عدم رؤية الواقع ، نتيجة رفضه .

اذا اخذنا صفات شخصيات جبرا ابراهيم جبرا الاساسية رجالا ونساء (الغنى . الثقافة . العشق)، وضح انها تنمذج نمط الشخصية البرجوازية المتعلمة واذا دققنا في ثقافتها ، تبين لنا انها تمثل نمط الشخصية المثقفة « ثقافة غربية » في مجتمع متخلف ، والان نتساءل . هذه الشخصية ما هي علاقتها بالمجتمع العربي ، وهل تستطيع ان تكون شخصية عربية نمونجية ؟ هل تستطيع تمثيل واستقطاب قضايا المجتمع العربي ؟ ان الشخصية التي يراد لها ان تتمثل حالة او نمطا أو وضعا اجتماعيا ما انما يجب ان تعكس ، في وضعها ومعيشتها ووعيها، نمط حياة ومشكلات واشواق المجتمع الذى تنبثق منه (لنتذكر شخصية كمال عبد الجواد في ثلاثية نجيب محفوظ مثلا) . ولكن ، وكما هو معروف فالاغنياء قلة ، واقل منهم ــ ربما ــ المثقفون ، وخاصة في مثل ثقافة شخصيات جبرا ابراهيم جبرا ، ان هؤلاء الاغنياء المثقفين ، العشاق يمثلون فئة قليلة من طبقة في المجتمع العربي ، والاقتصار على عكس حياة هذه الفئة لا يستطيع ان يقدم شخصيات نمونجية ، بل هو فقط عكس لحياة هذه الفئة اياها ، والاقتصار على عكس حياة فئة واحدة متشابهة ، يفقد العالم الروائي عنصره الاساسي الا وهو الصراع والشمول ويحوله الى عالمانشائيبلاغي ، يعتمد على اللغة الانشائية وان كانت جميلة كما حصل مع جبرا ابراهيم جبرا . اضافة الى ذلك ، ان هذا الاقتصار على فئة واحدة يقطع صلات العالم الروائي بالواقع ، مقدما بذلك عكسا جزئيا لوضع فئة واحدة ، لا تمثلا ديناميكيا لحياة المجتمع ككل ، وهذا ما حصل مع عالم جبرا ابراهيم جبرا الروائي .

تقارير

عرفات والوفد الفلسطيني في زيارة الهند

لبى وفد فلسطيني ترأسه الاخ ياسر عرفات ، رئيس اللجنة التنفيذية القائد العام لقوات الثورة الفلسطينية ، دعوة لزيارة الهند وجهتها السيدة انديرا غاندي ، رئيسة الحكومة الهندية ، بعد موافقة اجماعية صدرت عن الحكومة وعن البرلمان الهنديين وقد ضم الوفد الاخوة فاروق القدومي رئيس الدائرة السياسية ، وعبد المحسن ابو ميزر رئيس دائرة العلاقات القومية الناطق الرسمي باسم اللجنة التنفيذية ، وأحمد صدقي الدجاني عضو اللجنة رئيس المجلس الأعلى للعلوم والتربية ، وعبد الفتاح غانم عضو المكتب السياسي لجبهة التحرير الفلسطينية وعضو المجلس المركزي لـ م ت ف ، وسليمان الشرفا (ابو طارق) مدير مكتب المنظمة في ليبيا وعضو المجلس الوطني ، وكذلك فيصل عضويه مدير مكتبها في الهند الذي انضم الى الوفد عند وصوله . ورافق عدد من المستشارين من الكوادر العسكرية والاعلامية .

ومنذ البداية لفت النظر الاستقبال الرسمي والشعبي الذي اعد للاخ عرفات والوفد ، والذي عبر بجلاء وصدق عن مشاعر الابتهاج بهذه الزيارة ، واعاد الى الهند اجواء السنوات الذهبية لحركة عدم الانحياز واستقبالاتها للرئيس الراحل جمال عبد الناصر ولقاءاته مع الرئيس الهندي الراحل جواهر لال نهرو والد السيدة غاندي فعلى ارض المطار ، عند سلم الطائرة ، وقفت السيدة انديرا غاندي على رأس المستقبلين والى جانبها اعضاء الحكومة وزعماء البرلمان وقادة اسلحة الجيش وسفراء دول عدم الانحياز ويضمنهم سفراء الدول العربية والاسلامية ، وكذلك سفراء الدول الاشتراكية . في حين احتشد حول المطار المخصص لاستقبال كبار الضيوف عشرات الألوف من ابناء الهند وهم يحملون يافطات التحية ، مرددين « تحيا الصداقة الهندية ـ الفلسطينية · يحيا السيد عرفات · أهلاً بعرفات في الهند · الشعب الهندي يرحب بكم · النصر لفلسطين · الى الجحيم يا سادات ، والموت لاسرائيل » كما اصطفت حشود المستقبلين على امتداد شوارع نيودلهي التي زينتها صور قائد الثورة الفلسطينية ويافطات الترحيب . كل هذا يترك انطباعاً حميماً وعميقاً بأن شعب فلسطين وقضيته تعيش في قلوب الجماهير الهندية المؤيدة للكفاح الذي تخوضه الثورة الفلسطينية ، مثلما هو شأنها بالنسبة لجماهير آسيا وكل الشرفاء في القارات الأخرى .

ان الطوفان البشري الذي استقبل عرفات والقادة الفلسطينيين الأخرين ، وكل مظاهر الحفاوة الرسمية والشعبية الأخرى تعبر عن حالة موضوعية ، في صلبها تكمن اسباب هذا النمو في التأييد العالمي لمطالب الشعب الفلسطيني الوطنية ان مشاعر ٧٠٠ مليون مواطن هندي ليست شيئاً قليل الاهمية حين تجتمع على تأييد الشعب الفلسطيني ، وهي مشاعر عبر عنها ممثلو الجماهير الهندية السياسيون والاجتماعيون والدينيون خلال ايام الزيارة .

ولعل هذا كان بين الاسباب التي جعلت برنامج الزيارة حافلا · فالايام الثلاثة التى استغرقتها (بين

٢٨/٢/١٩٨٠ و ٣٠/٢/١٩٨٠) لم تشهد لحظة راحة وبالرغم من ان الطائرة التي اقلت عرفات ومرافقيه تأخرت ساعة ونصف الساعة عن موعدها ، بسبب سوء الاحوال الجوية . فإن مستقبليه في المطار احتفظوا بتاجج حماسهم وحرارة عواطفهم الايجابية اما مراسم الاستقبال الرسمية فقد حملت اقصى مظاهر التكريم . وقد انتقل عرفات من المطار الى القصر الذي يقيم فيه رئيس جمهورية الهند ، حيث عقد اجتماع عمل استغرق ساعتين ونصف الساعة . وتركز البحث فيه على العلاقات الهندية ـ الفلسطينية وقضايا العالم المعاصرة والمسائل المتوترة التي تهدد الامن والسلام الدوليين ، ومنها الشرق الاوسط وفلسطين وافغانستان والمحيط الهندي ، والتهديدات الاميركية للخليج العربي وجنوب شرق آسيا . وكذلك وضع حركة عدم الانحياز والوفاق الدولي

وقد بدأ رئيس جمهورية الهند ترحيبه بالاخ ياسر عرفات قائلا « انت هنا بدعوة من جميع شعب الهند ، ان شعب الهند يكن لكم الحب والتقدير . وانتم تلقون الاحترام في قلوب الجميع ان قضيتكم تربح اكثر فأكثر على الصعيد الدولي ، رغم انكم لم تستعيدوا ارضكم بعد . الا ان ذلك شيء مهم وعظيم . وخصوصاً كسب تأييد الرأي العام الدولي » وتمنى الرئيس الهندي للثورة الفلسطينية المزيد من الانتصارات . كما تمنى ان يتوحد العرب لأن مصدر قوتهم في وحدتهم . اما الوضع في افغانستان . فقد وصفه بأنه دقيق وحساس للغاية . واشار الى التحركات العسكرية البحرية الاجنبية في المحيط الهندي ، خصوصاً في قاعدة دييغو غارسيا . وما يشكله ذلك من تهديد للسلام العالمي . كمااشار الى تدفق الاسلحة على الباكستان وما يحمله من مخاطر الاخلال بموازين القوى العسكرية في المنطقة

وتولى عرفات شرح آخر تطورات القضية الفلسطينية والنضال الفلسطيني ، مركزاً على ظاهرة تزايد الاعتراف الدولي بمنظمة التحرير ، ومشيداً بدور الهند وحركة عدم الانحياز في دعمها . ومديناً اتفاقيات كمب ديفيد ومؤامرة الحكم الذاتي كما شرح ابعاد واهداف الاعتداءات الاسرائيلية المستندة الى الدعم الاميركي الكامل ، وتطرق الى الوضع في جنوب لبنان حيث تتوالى الاعتداءات الاسرائيلية على ابناء الشعبين اللبناني والفلسطيني وتستخدم الاسلحة الاميركية للفتك بهم ، وحيث تصمد القوات المشتركة الفلسطينية والوطنية اللبنانية امام هذه الاعتداءات

ثم انتقل عرفات واعضاء الوفد الى مقر رئيسة الحكومة الهندية ، حيث عقد اجتماع عمل استغرق قرابة ساعتين وكان هذا الاجتماع الاول والرئيسي في محادثاتهم واستعرضت نقاط جدول الاعمال ووضعت اسس الاتفاق بشأنها . اما اللقاءات الأخرى التي تكررت بين الوفد ورئيسة الحكومة . فقد تطرقت الى تفاصيل هذه النقاط

ويجدر ان نتوقف هنا لنشير الى ان الزيارة والمحادثات اكتسبت اهميتها الخاصة لاسباب عديدة نجملها فيما يلي

● انها اتت بعد عودة السيدة انديرا غاندي وحزبها الى الحكم ، بعد فترة انقطاع احتفظت الثورة الفلسطينية خلالها بعلاقاتها واتصالاتها بزعيمة الهند

● الصداقة المتينة التي تربط عرفات بالسيدة غاندي ، وتقدير الزعيمين المتبادل لدور كل منهما في النضال ضد الامبريالية من اجل حرية وتقدم شعبيهما وشعوب العالم .

● تاريخ السيدة غاندي بوصفها ابنة جواهر لال نهرو وحفيدة غاندي الملقب بابي الامة الهندية

● طموح الهند الى زعامة حركة عدم الانحياز ، وطموح السيدة غاندي الى اكمال دور والدها بعد ان غيب الموت والمرض زعيمي عدم الانحياز الآخرين جمال عبد الناصر وجوزيف بروز تيتو .

● موافقة البرلمان الهندي بالاجماع الكامل ، بلا أي اعتراض او تحفظ من اي من اعضائه او كتله ، على توجيه الدعوة الرسمية لعرفات لزيارة الهند .

ثم ان الزيارة جاءت مباشرة بعد جولة الرئيس الفرنسي فاليري جيسكار ديستان والحديث عن مبادرة

اوروبية مرتقبة لحل ازمة الشرق الاوسط ، كما انها جاءت في ابان احتدام الصراع حول افغانستان ، مع التشابه الكبير بين موقفي الهند ومنظمة التحرير بشأنه ويضاف لكل ما تقدم الارث المشترك في تاريخ نضال الشعبين ضد الاستعمار البريطاني ، والتعاون القديم بينهما في هذا المجال ، مما يجعل الزعيمة الهندية ، وارثة تقاليد الكفاح الوطني ، تتحلى بتفهم اعمق واوسع لمطالب الشعب الفلسطيني

هذه الاسباب وغيرها جعلت الزيارة حارة والمحادثات حميمة ، وزاد من حرارتها وحميميتها المزايا الشخصية الفذة للسيدة غاندي التي تجمع الرقة والتفهم العميق والتواصل الانساني الودود الى جانب الحزم وكفاءة القيادة من المستوى الرفيع ، مما كان موضع اعجاب عرفات ومرافقيه كلهم .

وقد اكدت السيدة غاندي ، في الاجتماع ، تأييد الهند القوي والكامل لمطالب م . ت ف ولتصورها للسلام العادل والدائم ولاهدافها المرحلية والاستراتيجية ونوهت بأهمية تعاظم الاعتراف الدولي بالمنظمة ، وسجلت تقديرها لدور عرفات وحنكته السياسية واعجابها بالدور الذي لعبته الثورة الفلسطينية وبنجاحها في نقل الشعب الفلسطيني من اللجوء الى حالة الثورة المسلحة وتحدثت عن مواقف اوروبا الغربية ، فميزت من بينها ثلاثة اتجاهات **اولها** ، تطور تمثله فرنسا وهو يمضي نحو الاعتراف بالمنظمة وبحقوق شعب فلسطين : **وثانيها** ، حذر تمثله المانيا العربية **وثالثها** ، مرتهن للسياسة الاميركية وهو الذي تمثله بريطانيا أما الموقف الاميركي ، فقد وصفته السيدة غاندي بأنه مرتهن للموقف الصهيوني وقد اتفق الطرفان في تقييمهما قيادة الرئيس كارتر الضعيفة القائمة على الادعاءات غير الصحيحة ، مستشهدين بموقف ادارته عند مناقشة قضية الاستيطان الاسرائيلي في المناطق المحتلة في مجلس الامن الدولي مؤخراً ، حين وافق المندوب الاميركي على شجب هذا الاستيطان ثم سحب كارتر هذه الموافقة

أما دور الهند الدولي ، وخصوصاً ازاء ازمة الشرق الاوسط ، فإن العوامل التي تحدده هي

● رغبة الزعامة الهندية في ان تلعب الهند دوراً مهماً في السياسة الدولية ، انطلاقاً من موقعها في قمة حركة عدم الانحياز ، ولانها اصبحت بلداً قيد التصنيع بما يفرضه هذا من علاقات وحاجات اقتصادية

● احساس الهند بتأثيرات ما يجري في المحيط الهندي وبمخاطر تواجد الاساطيل الاميركية والاوروبية فيه ، وخصوصاً في جزيرة دييغو غارسيا ، مما يشكل تهديدا لامن الهند ولشعوب المنطقة واستقلالها وأمنها

● حاجة الهند الى الطاقة ، وخصوصاً البترول ، في مواجهة احتكار الشركات الاميركية والاوروبية له والتضييقات المفروضة على بيعه لها .

● سياسة الهند الثابتة في دعم حركات التحرر الوطني ونضالات الشعوب من اجل الحرية والاستقلال

● تأثيرات ازمة الشرق الاوسط وقضية فلسطين على العلاقات والروابط التاريخية بين الأمتين العربية والهندية وتأثر الهند الدائم بالوضع في الشرق الاوسط ، واستعادة فعالية الدور الهندي في مساندة القضايا العربية وخصوصاً قضية فلسطين

وقد وعدت رئيسة الوزراء الهندية بأن يلعب بلدها دوراً هاماً وملموساً على صعيد مجلس الأمن الدولي بالنسبة لقضية فلسطين ، كما وعدت بوضع ثقل الهند السياسي والدبلوماسي الى جانب الحقوق العربية واشارت الى رضوخ عدد من البلدان العربية للضغوط الخارجية التي تستهدف حظر بيع البترول الى الهند ،والى ارتهان مواقف بعض هذه الدول للموقف الاميركي حيال قضية افغانستان والسياسة الخارجية بشكل عام

بعد هذين الاجتماعين مع رئيس الجمهورية ورئيسة الوزراء ، التقى عرفات والوفد بوزير الخارجية الهندي مارا سيما راو ، حيث استكملت مناقشة التفاصيل ، وخصوصاً ما يتصل منها بالعلاقات الفلسطينية ـ الهندية وسبل التعاون المستمر بين الجانبين وتم الاتفاق على تشكيل لجنة فلسطينية ـ هندية مشتركة للتنسيق . ثم جرى لقاء مماثل للغرض نفسه مع وزير الخارجية في اليوم التالي للزيارة .

وفي هذا اليوم ايضاً زار عرفات ومرافقوه ضريح كل من غاندي وجواهر لال نهرو ، كما زاروا متحف نهرو

وتفقدوا اجنحته . وفي غضون ذلك اتصلت اللقاءات الرسمية وغير الرسمية ، في الاجتماعات والمآدب واللقاءات الجماهيرية ، بين الجانب الفلسطيني والمسؤولين الهنديين.بحيث بلغت عشرة مع رئيسة الوزراء وثلاثة مع رئيس الجمهورية وستة مع وزير الخارجية

وتخلل الزيارة خروج على برنامجها المقرر ، تمثل في اقامة مهرجان جماهيري كبير ، بمبادرة من جمعية الصداقة الهندية الفلسطينية . حضره ايضاً وزير الخارجية الهندي وعدد من النواب .كما حضره السيد روميش شاندرا رئيس مجلس السلم العالمي عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي الهندي وكان الجو في هذا الحشد الجماهيري يذكر باجواء التحشدات الوطنية ، فيشعرك بأنك في مهرجانات التورة الفلسطينية في مخيمات صبرا او شاتيلا وجرى ايضاً لقاء مع وفد يمثل رابطة العلماء المسلمين في الهند ، فالقى فيهم رئيس اللجنة التنفيذية كلمة استعرضت العلاقات التاريخية العربية ـ الهندية ، كما استعرضت الظروف الراهنة لقضية فلسطين وكفاح شعبها وقدم له الوفد هدايا رمزية تعكس التأييد والاستعداد لنصرة الكفاح الفلسطيني من اجل الحرية

اما الزيارة التي تركت اعمق الاتر في نفوس الجانبين الهندي والفلسطيني ، فكانت زيارة لمصنع الدبابات الهندية .حيث تولى خبراء هنديون شرح مزايا الدبابة التي ينتجها المصنع ، واستمعوا الى الملاحظات المستقصية التي ابداها عرفات بشأنها . واظهروا اعجابهم بسعة معرفته في هذا الميدان

وكعادته عندما يزور دولة اجنبية صديقة ، التقى عرفات بالسفراء العرب في نيودلهي والتقى كذلك بممثلي الصحافة واجهزة الاعلام الهندية والمراسلين الاجانب في ندوة صحافية دشن بها مكتب منظمة التحرير الذي اصبح سفارة لفلسطين

وفي ختام الزيارة ، دعا عرفات الى حفل استقبال كبير فلبى الدعوة رئيسة الوزراء والوزراء وقادة الاحزاب والهيئات العامة الهندية كافة وزعماء البرلمان وعدد كبير من اعضائه ، الى جانب سفراء الدول العربية والاسلامية والصديقة الأخرى وقد وصف السيد شاندرا هذا الحفل بأنه اضخم حفل استقبال عرفته الهند في تاريخ تكريمها لرجال الدولة العالميين الذين زاروها .

وفي الثلاثين من آذار غادر عرفات والوفد الهند متجهين لزيارة ابو ظبي ، بعد ان وقعوا مع الجانب الهندي بياناً مشتركا يعكس نتائج هذه الزيارة التاريخية (نصه في نهاية هذا التقرير) وهي نتائج يمكن اجمالها على النحو التالي

● تكريس اعتراف الهند بمنظمة التحرير كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني

● دعم مطلق للنضال الوطني الفلسطيني ، وخاصة في الصراع مع الصهيونية والامبريالية الاميركية

● تنسيق الموقفين الهندي والفلسطيني في جميع المحافل الدولية .

● تنسيق مختلف مجالات التعاون بين الجانبين في الحقول السياسية والدبلوماسية والتعليمية والاجتماعية ، وغيرها

● تأكيد رفض الهند وادانتها لاتفاقات كامب ديفيد والحكم الذاتي الذي يراد تمريره ضد مصلحة الشعب الفلسطيني .

● ادانة السياسة الاميركية ، وخصوصاً في مناطق الشرق الاوسط وجنوب شرق آسيا والمحيط الهندي والخليج العربي .

● حفز بواعث الصداقة الهندية ـ العربية وارساء قواعد سليمة وصحيحة في العلاقات بين الجانبين وتوسيع جسورها

نيودلهي عبد الحميد سالم ابو الفتوح

البيان الفلسطيني الهندي المشترك

بناء على دعوة رئيسة وزراء الهند السيدة انديرا غاندي قام سعادة السيد ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ، بزيارة الهند في الفترة ما بين ٢٨ الى ٣٠ آذار ١٩٨٠ . وضم الوفد الفلسطيني السيد فاروق القدومي رئيس الدائرة السياسية عبد المحسن ابو ميزر المتحدث الرسمي باسم اللجنة التنفيذية ورئيس دائرة العلاقات القومية الدكتور احمد صدقي الدجاني عضو اللجنة التنفيذية رئيس لجنة التربية والثقافة والعلوم . السيد عبد الفتاح غانم عضو المجلس المركزي ؛ السيد ابو طارق عضو المجلس الوطني .

وضم الجانب الهندي السيد نارا سيما راو وزير الشؤون الخارجية والسيد راتسي بنداري سكرتير عام وزارة الخارجية والسيد سفير الهند في بيروت

اثناء اقامته في دلهي استقبل سعادة السيد عرفات والوفد الفلسطيني من قبل رئيس جمهورية الهند السيد سانجيفا ريدي ، والتقى سعادة السيد ياسر عرفات برئيسة وزراء الهند واجرى معها محادثات مطولة حول القضايا الثنائية المشتركة والوضع المتفجر في الشرق الاوسط الدولي بما في ذلك التطورات في المنطقة

لقد جرت المحادثات في جو من الصداقة والود العميقين . أكدت رئيسة وزراء الهند دعمها المدني للقضية العربية بشكل عام وقضية فلسطين بشكل خاص

كما اعربت رئيسة الوزراء بأن السلام الشامل والعادل لازمة الشرق الاوسط لا يمكن ان يتم الا بالاشتراك الفعلي لمنظمة التحرير الفلسطينية كشريك كامل لاية تسوية للأزمة ، وان تسوية كهذه لا بد وان يكون اساسها الانسحاب الاسرائيلي الكامل من جميع الاراضي الفلسطينية والعربية بما في ذلك القدس ، وتمكين الشعب الفلسطيني من حقه في العودة الى وطنه وحق تقرير المصير وتأسيس دولة مستقلة في فلسطين . ففي هذا الاتجاه اكد الطرفان على القرارات الخاصة بالشرق الاوسط وقضية فلسطين . وشجب معاهدة كامب ديفيد الصادر عن مؤتمر القمة الثاني للدول غير المنحازة في هافانا كما يدين الطرفان خرق اسرائيل المستمر لقرارات الامم المتحدة وتعنتها وتوسعها وعدوانها في الاراضي المحتلة وعلى جنوب لبنان ، بما في ذلك بناء المستوطنات واستغلال المصادر الطبيعية في الارض المحتلة

وقد ناقش السيد عرفات ورئيسة الوزراء السيدة غاندي القضايا الدولية والوضع في منطقة جنوب آسيا ، واتفق الطرفان على ان الحد من التوتر الدولي لا يمكن ان يتم الا من خلال الوسائل السياسية والدبلوماسية وليس بالمتابعة العسكرية او استعمال السلاح

ولقد اعرب الرئيس عرفات عن تقديره لدور الهند الملتزم والبناء وتعاملها المتواكب مع الوضع في هذا الوقت الحرج الذي تمر فيه المنطقة

وقد اعرب سعادة السيد ياسر عرفات عن عميق تقديره للدور الذي تعلنه الهند في دعم القضية العربية والنضال الفلسطيني عبر العقود الثلاثة الماضية .

كما اشاد بالروابط التاريخية للهند مع منظمة التحرير الفلسطينية والعالم العربي كما رحب سعادة الرئيس عرفات بالدور الذي تلعبه الهند في النضال ضد الاستعمار والامبريالية العنصرية بكافة اشكالها ، وبالاسهام الايجابي والمؤثر الذي تلعبه رئيسة الوزراء السيدة انديرا غاندي في حركة عدم الانحياز لقد ابدى رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ، سعادة السيد ياسر عرفات اعجابه بالتقدم الذي حققته الهند على المستوى الصناعي والتكنولوجي والعلمي وبالامكانيات الواسعة المدى والبناء الداخلي الذي تم تحقيقه .

واعرب لرئيسة الوزراء عن قناعته بأن الخبرة والتكنولوجيا الهندية يمكن استعمالهما في دوام التطور والبناء للعالم العربي . وفي الوقت نفسه فقد اعرب الطرفان عن ارتياحهما لمستوى التعاون الهندي - الفلسطيني والهندي - العربي ، وشعرا بأن هناك مجالاً واسعاً لتطوير التعاون في مختلف المجالات ، كما ان هناك تكاملات موجودة بين اقتصاد البلدان العربية والهند يمكن استخدامها لتشجيع الاعتماد المتبادل وتنمية القدرة الجماعية

المشتركة . ولهذا الغرض تم الاتفاق على ايجاد الاطار لتبادل الاراء والمشاورات بصورة خاصة ودورية بين منظمة التحرير الفلسطينية والهند والجامعة العربية .

لقد شكر سعادة السيد عرفات ، بحرارة ، رئيسة الوزراء السيدة غاندي لدعوته لزيارة الهند

كما اعرب عن تقديره بمنح بعثة منظمة التحرير الفلسطينية في نيودلهي وضعا دبلوماسيا .

القمّة الرابعة لدول جبهة الصمود والتصدّي

إعلان عن نوايا طيبة، تنفيذها ضرورة وطنية

عقدت الجبهة القومية للصمود والتصدي قمتها الرابعة في طرابلس بالجماهيرية العربية الليبية وبدأت القمة أعمالها في ١٢/٤/١٩٨٠ وانتهت في ١٥/٤/١٩٨٠ ، وسبقها اجتماع تحضيري لوزراء الخارجية ونتيجة المداولات التي جرت بين رؤساء الاطراف المشاركة في الجبهة والوفود ، المرافقة لها ، صدر بيان سياسي في ختام أعمال المؤتمر ، تناول في مقدماته تحليلاً للاوضاع السياسية الراهنة في المنطقة العربية وما ينعكس عليها من اوضاع العالم . وحدد البيان ان مخطط اطراف كامب ديفيد يستهدف ، فيما يستهدف ، « تصفية قضية فلسطين ، وتمزيق الشعب العربي الفلسطيني وطمس شخصيته الوطنية والنيل من وحدة تمثيله . وكذلك القضاء على منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها قائد كفاح الشعب الفلسطيني المسلح والممثل الشرعي والوحيد للشعب العربي الفلسطيني . ومن هنا يأتي تصميم اطراف معسكر داوود على تنفيذ مؤامرة تصفية الثورة الفلسطينية والاستمرار في بناء المستوطنات الصهيونية وتنفيذ مؤامرة الادارة الذاتية للسكان في الضفة الغربية وقطاع غزة وتوطين اللاجئين الفلسطينيين وتهجير الشعب الفاسطيني من وطنه » (نص البيان الختامي ، « **السفير** » ، ١٦/٤/١٩٨٠) واعتبر البيان ان تصفية القضية الفلسطينية هدف رئيسي من أهداف « المخطط الامبريالي الصهيوني » . كما رأى ، المؤتمرون ان سوريا هي « الحلقة الرئيسية المطلوب ضربها وتصفيتها باعتبارها قاعدة الصمود والتصدي بحكم موقعها الجغرافي والقومي من قضية فلسطين ، ولكونها القوة العسكرية والسياسية الرئيسية في مواجهة العدو الصهيوني وحلفائه . ومن هنا تفسر الهجمة الشرسة التي يتعرض لها القطر العربي السوري في محاولة يائسة لانهاء دوره القومي بقصد ضرب جبهته الداخلية باعتبارها السند الاساسي لقوة وصمود سوريا ، مستخدمة في ذلك ادوات مرتبطة بأطراف معسكر داوود » (المصدر نفسه) . كما ذكر البيان المحاولات الاميركية « لبسط الهيمنة على بعض الدول العربية واقامة قواعد عسكرية فيها للدفاع عن المصالح الغربية تحت ستار الدفاع عن استقلال هذه الدول ضد خطر مزعوم »

وقد اتفق المؤتمرون على «استمرار سياسة الصمود والتصدي للصهيونية والامبريالية الاميركية باعتبارهما العدوين الرئيسيين للامة العربية . ويدعو الحكومات العربية الى اعادة النظر في علاقاتها مع الولايات المتحدة الاميركية ، ويعتبر اقامة اي قاعدة اميركية في الوطن العربي عدواناً مباشراً على اطراف الجبهة والامة العربية ، الامر الذي يستوجب مقاومته » . وقد اقر المؤتمر تشكيل قيادة عليا للجبهة ومؤسسات تنفيذية لها · حيث تتشكل القيادة العليا للجبهة من رؤساء الاطراف المشتركة فيها ، وتلتقي هذه القيادة بشكل دوري كل ستة اشهر ، وبناء على دعوة اي من اعضائها اذا دعت الحاجة . » وتتخذ قراراتها بالاكثرية على ان تكون ملزمة لجميع الاعضاء » .

اما اللجنة السياسية ، التي اقر المؤتمر تشكيلها . فتتكون من وزراء خارجية دول جبهة الصمود والتصدي ورئيس الدائرة السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية ، وتتولى هذه اللجنة :

أ ـ متابعة تنفيذ قرارات القيادة العليا

ب ـ اقتراح خطط العمل السياسي

ج ـ تنسيق العمل السياسي بين اعضاء الجبهة .

د ـ القيام بالمهام التي تكلفها بها القيادة العليا .

« وتجتمع اللجنة السياسية دورياً مرة كل ثلاثة اشهر في احدى الدول الاعضاء وبالتناوب » .كما تقرر

تشكيل لجنة اعلامية من وزراء اعلام دول الجبهة ورئيس دائرة الاعلام في م ت ف. تتولى وضع الخطط الاعلامية ومتابعة تنفيذ القرارات المتعلقة بالنشاط الاعلامي ، وتجتمع اللجنة دوريا كل ستة اشهر .واهم ما اتفق عليه هو « تشكيل قوة عسكرية مشتركة خاصة بالجبهة ترتبط بالقيادة العسكرية » ويضع البيان الختامي للمؤتمر الخطوات التي ستعتمدها دول الجبهة في تنفيذ سياستها لمواجهة مخطط اطراف كمب ديفيد وتوزعت هذه الخطوات الاجرائية على عدة مستويات ، منها ما له علاقة بأطراف الجبهة كـ « دعم صمود الشعب العربي الفلسطيني في الوطن المحتل وخارجه مادياً وسياسياً » و « الوقوف الى جانب القطر العربي السوري في وجه الهجمة الامبريالية الصهيونية التي يتعرض لها » . وعلى الصعيد العربي ، تقرر الضغط لاستخدام القوة الاقتصادية العربية سلاحاً سياسياً ، على ان « تتقدم اطراف الجبهة ببرنامج اقتصادي لاجتماع وزراء الخارجية والاقتصاد العرب التحضيري للقمة العربية من اجل استخدام الاقتصاد العربي في المواجهة السلبية والايجابية » .

اما بالنسبة لحرية النشاط العسكري للمقاومة الفلسطينية ، فقد اكد المؤتمر على « حق الثورة الفلسطينية في العمل من جميع الجبهات العربية ، ويدعو حكومة الاردن الشقيق الى تمكين الثورة الفلسطينية من ممارسة دورها ومسؤولياتها النضالية ضد العدو الصهيوني عبر الجبهة الاردنية » .

أما على الصعيد الاقليمي ، فقد اعلن المؤتمرون تضامنهم مع الثورة الايرانية « في صراعها ضد تآمر الولايات المتحدة الاميركية . ويعتبر اي اجراء عدواني اميركي عليها يشكل تهديداً للأمن والسلام في المنطقة وفي العالم » .

وعلى الصعيد العالمي ، ميز المؤتمرون بين الأصدقاء والاعداء « وقرر المؤتمرون ان يقوم الاخ العقيد معمر القذافي بالاتصال بالاتحاد السوفياتي باسم الجبهة لبحث امكانية تطوير العلاقات بين الاتحاد السوفياتي والجبهة بما يؤدي الى مزيد من الدعم العسكري والسياسي لجبهة الصمود واعادة التوازن العسكري والسياسي الى المنطقة »

هذه ، تقريباً ، اهم النقاط التي اقرها المؤتمر وأهم الخطوات التي قرر تنفيذها ، اضافة الى انه اتخذ بعض القرارات الاخرى ، كالاعتراف بالجمهورية الصحراوية ، واقرار تقديم الدعم للحركة الوطنية المصرية في مواجهتها لنظام الرئيس السادات

جبهة الصمود والتصدي رد فعل على زيارة السادات للقدس

لقد تشكلت الجبهة القومية للصمود والتصدي ، كرد فعل على مبادرة السادات الشهيرة بزيارته الى القدس في تشرين الثاني ١٩٧٧ وتنادت يومها الدول العربية لمواجهة خطوة السادات تلك . فتريث بعض الدول العربية، وبعضها سارع الى الالتقاء للبحث في الخطوة وتطويقها ، واجتمعت تلك الدول في ليبيا في الفترة الواقعة بين ٢ و ٥ كانون الاول ١٩٧٧ . وهي الجزائر وسوريا وليبيا واليمن الديمقراطية والعراق ومنظمة التحرير الفلسطينية لكن العراق اعلن في نهاية جلسات المؤتمر عدم مشاركته في الجبهة . بينما اعلنت الاطراف الخمسة المتبقية عن ولادة الجبهة القومية للصمود والتصدي « تأكيداً على اهمية العلاقات النضالية والقومية السورية الفلسطينية ، فقد اعلنت كل من الجمهورية العربية السورية ومنظمة التحرير الفلسطينية تشكيل جبهة موحدة بينها لمواجهة العدو الصهيوني والتصدي لمؤامرة الامبريالية بكل اطرافها واسقاط كل محاولة للاستسلام ، وقد قررت كل من الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والجماهيرية الليبية الشعبية الاشتراكية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية الانضمام لهذه الجبهة باعتبارها نواة لجبهة قومية للصمود والتصدي يتاح للدول العربية الاخرى الانضمام اليها (البيان الختامي لقمة الصمود الأولى. **البعث** ،دمشق في ١٩٧٧/١٢/١٥) ولم تنضم الى هذه الجبهة اية دولة عربية اخرى

ثم عقدت الجبهة قمتها الثانية في الجزائر ، ضمن اطار اجتماعاتها الدورية التي كانت قد اتفقت عليها ، في الفترة الواقعة بين ٢ و ٤ شباط ١٩٧٨ . وقد جاء هذا الاجتماع رداً على دعوة السادات الى عقد مؤتمر السلام في القاهرة بدلا من جنيف فاعتبر المؤتمر ان تلك الخطوة التي ايدتها الولايات المتحدة خطوة تستهدف « ايجاد اسس حل منفرد صهيوني ـ مصري على حساب الاراضي العربية المحتلة ، كذلك على حساب حقوق الشعب الفلسطيني الوطنية وممثله الشرعي الوحيد منظمة التحرير الفلسطينية ، كما يسعى هذا المحور الى جر بعض الدول العربية نحو هذا المشروع تغطية للسادات (البيان الختامي لقمة الصمود الثانية ، « **النهار** » ، ١٩٧٨/٢/٦)

اما القمة الثالثة لدول جبهة الصمود والتصدى ، فقد عقدت في دمشق في الفترة الواقعة بين ٢٠ و ٢٢ ايلول ١٩٧٨ ، ردا على اتفاقيات كامب ديفيد التى توصل اليها الرئيس الاميركي مع الرئيس السادات ومناحيم بيغن رئيس الوزراء الاسرائيلي في ١٧ ايلول ١٩٧٨ وقد قرر المؤتمرون. في حينه. «رفض وادانة اتفاقات ونتائج

معسكر داوود وتاكيد التصميم على التصدي لها والعمل من اجل اسقاطها ومواصلة الكفاح بمختلف الوسائل ضد العدو الصهيوني والامبريالي (البيان الختامي . « السفير » . ١٩٧٨/٩/٢٤) . وقد تقرر في ذلك المؤتمر « اعلان مبادىء واهداف ومؤسسات الجبهة القومية للصمود والتصدي ، وتحديد استراتيجية المرحلة المقبلة » « (المصدر نفسه) . لكن لم يحدث شيء من ذلك ، وانقطعت بعد ذلك المؤتمر اجتماعات دول الجبهة ، على الرغم من ان مصر واسرائيل توصلتا الى توقيع اتفاقية السلام في فترة لاحقة في ٢٦ آذار ١٩٧٩ .

الأحداث التي وقعت في المنطقة بين القمة الثالثة والقمة الرابعة للصمود والتصدي

١ ـ اتصل العراق بسوريا ، والقمة الثالثة في اوج انعقادها ، يدعوها الى الاتحاد ولمواجهة الحلف المحتمل بين مصر واسرائيل والولايات المتحدة ، واستجاب السوريون لدعوة العراق ، ثم اعلنت الدولتان عن تشكيل قيادة عليا موحدة ولجان اعداد عملية التوحيد، وبدأت سلسلة من الزيارات المفتوحة بين وفود من كافة المستويات الحكومية والشعبية . لكن حفلة الخطوبة السورية ـ العراقية لم تطل ولم تؤت اكلها . وعادت الامور بين الدولتين الى سابق عهدها وان لم تصل بعد الى مستوى تبادل التهم عبر وسائل الاعلام ، لكن الرئيس السوري حافظ الاسد كشف في مؤتمر قمة الصمود الرابعة عن « ان السلطات السورية أحبطت مؤخراً مؤامرة تهدف الى اسقاط النظام . وقال ان المؤامرة وضعها مخربون بينهم عملاء عراقيون » (السفير « ١٩٨٠/٤/١٥)

٢ ـ وقعت مصر واسرائيل اتفاقية السلام فيما بينهما في ١٩٧٩/٣/٢٦ ، ووضعت جدولاً زمنياً لانسحاب القوات الاسرائيلية من سيناء في مقابل بدء تطبيع العلاقات بين الدولتين وقد دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ تدريجياً ، فأقامت الدولتان سفارتيهما في القاهرة وتل ابيب وفتحت الحدود فيما بينهما ، كما استمرتا في مباحثات تهدف الى اقامة حكم ذاتي للسكان العرب في المناطق المحتلة ، وتحدد تاريخ ١٩٧٠/٥/٢٦ موعداً للتوصل الى نتائج في هذا الشأن .

٣ ـ استطاعت الدول العربية ، بعد توقيع اتفاقية السلام المصرية ـ الاسرائيلية ، التوصل الى اتفاق عقد قمة عربية في بغداد، اتخذت فيها بعض الخطوات العملية ضد مصر، كان اهمها قطع العلاقات الدبلوماسية معها ونقل مقر الجامعة العربية من القاهرة الى تونس ، كما اتفقت الدول العربية على تشكيل صندوق للدعم القومي تموله دول النفط وتتوزع مساعداته على كل من سوريا والاردن و م.ت.ف. ولبنان بصفتها أطراف مواجهة مباشرة .

٤ ـ على الصعيد الاقليمي ، انتصرت الثورة الايرانية في ١٩٧٩/٢/١١ ، وحقق انتصارها دعماً جديداً للموقف العربي في معركته مع اسرائيل بشكل عام ، وبشكل قوة خاصة عززت وضع الثورة الفلسطينية بشكل خاص . وانتصار ثورة شعب ايران خلخلت معادلة ترتيب القوى في المنطقة فبعد ان كانت ايران الشاه قوة لصالح اسرائيل ، انقلبت ايران الثورة لتصبح قوة الى جانب الثورة الفلسطينية .

٥ ـ الخلاف الليبي ـ الفلسطيني ، الذي بدأته ليبيا باغلاق مكاتب م.ت.ف فيها، بطرد عدد من الفلسطينيين من اراضيها ، فتح معركة اعلامية جانبية في صفوف القوى المناوئة للسادات .

٦ ـ اعلان العراق ميثاق العمل القومي و فتح معركة مع الثورة الايرانية ، وصلت حد التصادم المسلح بينه وبين ايران .

٧ ـ الخلاف العراقي مع اليمن الديمقراطية ، الذي بلغ حد قطع العلاقات الديبلوماسية بين الدولتين .

هذه المستجدات التي حدثت في المنطقة بعد انعقاد قمة الصمود الثالثة ، فرزت مرة اخرى المنطقة العربية الى عدة محاور ، تختلف فيما بينها على قضايا قومية وعالمية . مما دفع دول الصمود والتصدي مجدداً الى الدعوة والالتقاء لاحياء جبهة الصمود ، التي كاد ينساها الناس .

فهل تشكل قمة الصمود الرابعة خطوة جادة على طريق تحديد سياسة فاعلة لمواجهة مشروع ترتيب المنطقة الذي تعده الامبريالية الاميركية ؟ ام انها ستبقى كغيرها من الممارسات العربية اعلاناً اعلامياً تحقق عبره هذه الدولة او تلك بعض الاهداف التكتيكية التي تخدم مصالحها القطرية الضيقة ؟

ان الاجابة على كلا السؤالين ، سلباً او ايجباً ، متروكة لعاملي الوقت والتطورات التي قد تحدث على كافة المستويات في اقطار جبهة الصمود والتصدي وفي المنطقة العربية ككل .

والمهم في الأمر ان نسجل ايجابية تماسك فصائل المقاومة الفلسطينية وانضباطها ، عندما حاول الرئيس القذافي تجاهل رئيس الوفد الفلسطيني . ثم ايجابية المحددات التي رسمتها القمة الرابعة ، شرط ان تنتقل هذه المحددات من الاعلان الى حيز التنفيذ العملي ، وبشكل خاص ما له علاقة مباشرة بطبيعة نشاط المقاومة الفلسطينية العسكري والسياسي .

احمد شاهين

المؤتمر العالمي الثاني للتضامن مع فلاحي وشعب فلسطين (بغداد : ٣٠ آذار - ٢ نيسان ١٩٨٠)

المؤتمر العالمي للتضامن مع فلاحي وشعب فلسطين تظاهرة عالمية تعقد مرة كل سنتين في الثلاثين من آذار الذي يصادف يوم الأرض الفلسطينية ، تعبيرا عن تضامن فلاحي العالم مع فلاحي وشعب فلسطين . وقد إنعقد المؤتمر الأول في دمشق في ٣٠ آذار ١٩٧٨ وشاركت فيه ٤٧ منظمة فلاحية عربية ودولية وإستناداً الى قرار اللجنة التحضيرية المجتمعة في فارنا (بلغاريا) في ١٩٧٩/٣/٣٠ ، والمكونة من الاتحاد العالمي لعمال الزراعة والغابات والبستنة ، وإتحاد الفلاحين العرب ، والاتحادات الفلاحية في كل من الاتحاد السوفياتي وبلغاريا وبولونيا وكوبا وبلجيكا وايطاليا والهند وغانا وسوريا والعراق والجزائر والجماهيرية العربية الليبية وفلسطين ، وتأكيداً لقرار اللجنة نفسها في طرابلس (ليبيا في ١٩٧٩/١٠/٥ ، إستضاف الاتحاد العام للجمعيات الفلاحية التعاونية في العراق المؤتمر العالمي الثاني للتضامن مع فلاحي وشعب فلسطين وقد إنعقد المؤتمر في بغداد في الفترة ما بين ٣٠ آذار و٢ نيسان ١٩٨٠ ، في الذكرى الرابعة ليوم الأرض الفلسطينية ورئس المؤتمر الأمين العام لاتحاد الفلاحين الفلسطينيين نوح أبو الهيجا وقد قدمت للمؤتمر وثيقتان باللغات العربية والفرنسية والانكليزية والألمانية والروسية الأولى اعدتها الأمانة العامة للاتحاد العام للفلاحين الفلسطينيين ، والثانية قدمت من قبل الاتحاد العام للجمعيات الفلاحية التعاونية في العراق ، الى جانب التقرير الأساسي المقدم من اللجنة التحضيرية وساهمت هذه الوثائق في تزويد الوفود المشاركة بالخلفية التاريخية لنضال الشعب الفلسطيني وفلاحيه ضد الاستعمار البريطاني والاستعمار الاستيطاني الصهيوني معا ، قبل العام ١٩٤٨ وضد الكيان الصهيوني العنصري لاحقاً .

اقتصر جدول أعمال المؤتمر على سماع كلمات الوفود على مدى أربعة أيام متتالية ، خرج بعدها ببيانه الختامي الذي إستوحى في نصوصه المواقف التي عبرت عنها كلمات الوفود المشاركة فالمؤتمر ليس أكثر من مهرجان خطابي تضامني تعبر فيه الوفود ، من خلال كلماتها ، عن مواقفها ووجهات نظرها بالنسبة للقضية الفلسطينية ونضال الشعب الفلسطيني

وقد بلغ عدد الوفود المشاركة في هذا المؤتمر ١٨١ وفداً تمثل في أغلبيتها أحزاباً فلاحية واتحادات فلاحية وعمالية زراعية وتعاونيات زراعية ، بالاضافة الى بعض القوى والأحزاب والمنظمات السياسية والشخصيات العالمية في آسيا وأفريقيا واميركا اللاتينية وأوروبا الشرقية والغربية والولايات المتحدة وكندا ومن المنظمات الدولية غير الفلاحية التي حضرت المؤتمر النادي العالمي للصحافيين الزراعيين، ومنظمة الصحافيين العالمية، والجمعية العالمية للحقوقيين الديمقراطيين ومن مندوبي الصحف مندوب مجلة « اليوم » التشيلية ، ومندوبة مجلة « مشروع الشرق الاوسط للبحوث والمعلومات » (M E R.I P.). ومن والاحزاب والمنظمات السياسية غير الفلاحية حزب اليسار الاشتراكي الدانمركي ، والحزب الاشتراكي الديمقراطي في النروج ، والحزب الاشتراكي اليساري النروجي ، والحزب الاشتراكي الياباني . والحزب الاشتراكي الاندلسي (أندلوسيا) ، والحزب

الاشتراكي في بورتوريكو ، والحزب الاشتراكي القبرصي ، والحركة الاشتراكية في اليونان . والحزب الشيوعي القبرصي ، والحزب الشيوعي السويدي ، والحزب الشيوعي البرتغالي ، وحزب العمال الثوري البريطاني ، وحزب العمال الاسباني ، وحزب العمال الأميركي ، وحزب المؤتمر العمالي (غامبيا) ، وحزب الدولة الغيني ، وحزب المؤتمر الهندي . ومن أهم الشخصيات العالمية التي حضرت المؤتمر الأديب السويدي ستورا كارلوس العقيد السابق في قوات الطوارىء الدولية في الشرق الاوسط خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٢ . والذي ألف كتابين عن القضية الفلسطينية ، بالاضافة الى كتابته لعدد من المقالات والأبحاث المتفرقة ، وممثل مجلس السلم الاميركي فيليب ألتوف . أما الأحزاب الفلاحية ، والاتحادات الفلاحية والعمالية الزراعية والتعاونيات الزراعية ، فهي عديدة ولا مجال هنا لحصرها . غير أنه يمكن القول بأن التمثيل كان شاملاً معظم بلدان العالم ، ولا سيما بلدان آسيا وأفريقيا واميركا اللاتينية. ومجتمعات هذه البلدان هي في الغالب مجتمعات فلاحية ، يشكل فيها الفلاحون قوة إجتماعية وسياسية لها دورها الفعال في حركات التحرر الوطني . ومن المهم أن ننوه بحضور جبهة السود المتحدة وممثلي الهنود الحمر في الولايات المتحدة . تلك القطاعات من المجتمع الأميركي التي بدأت تتفهم أبعاد النضال الوطني الفلسطيني في أعقاب إستقالة اندرو يونغ الشهيرة

استمع المؤتمر في جلسة الافتتاح إلى كلمة السيد عزت إبراهيم ، نائب رئيس مجلس قيادة الثورة في العراق ، وكلمة منظمة التحرير الفلسطينية التي ألقاها محمد زهدي النشاشيبي ، أمين سر اللجنة التنفيذية ، وكلمة اللجنة التحضيرية التي ألقاها ضياء الحاج علي، الأمين العام لاتحاد الفلاحين العرب. وكلمة الاتحاد العام للجمعيات الفلاحية التعاونية في العراق التي ألقاها كريم الجاسم رئيس الاتحاد ، وكلمة الاتحاد العام للفلاحين الفلسطينيين التي ألقاها أمان حمدان . كما استمع المؤتمر الى الرسالة التي وجهها رئيس اللجنة التنفيذية الأخ ياسر عرفات التي تحدث فيها عن يوم الأرض ونضال فلاحي وشعب فلسطين والممارسات القمعية التي يمارسها الكيان الصهيوني على فلاحي وشعب فلسطين وبالاضافة الى كلمة أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير ، ورسالة عرفات ، استمع المؤتمر الى كلمة فلسطينية أخرى هي كلمة حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) التي ألقاها رئيس وفد « فتح إلى المؤتمر الأخ أحمد كلش

وبعد ان استمع المؤتمر الى كلمات الوفود المشاركة شكلت لجنة صياغة من عشرة أعضاء روعي في تشكيلها التوزيع الجغرافي ـ السياسي للوفود . وضمت الاتحاد العالمي لعمال الزراعة والغابات والبستنة . والاتحاد العام للفلاحين العرب ، ونقابة عمال الزراعة في الاتحاد السوفياتي ، واتحاد عمال البرتغال ، واتحاد الفلاحين في كوبا ، واتحاد البنوك لتنمية الريف في الهند واتحاد الفلاحين في توغو ورابطة المتحدين الزراعيين في جمهورية مصر العربية والاتحاد العام للفلاحين الفلسطينيين والاتحاد العام للجمعيات الفلاحية التعاونية في العراق وبعد أن تدارست هذه اللجنة التقرير المقدم الى المؤتمر من قبل اللجنة التحضيرية ، والوثيقتين المقدمتين من الاتحاد العام للفلاحين الفلسطينيين والاتحاد العام للجمعيات الفلاحية التعاونية في العراق. انتهت الى صياغة بيان ختامي عرضته على المؤتمر الذي أقره بالاجماع وقد جاء في مقدمة البيان ما يلي

« انطلاقاً من أن قضية النضال من أجل تحرير فلسطين هي قضية ذات أبعاد انسانية ولا تقف عند حدود فلسطين فحسب أو الوطن العربي فقط بل تتعدى ذلك الى آفاق عالمية حيث أن الشعب الفلسطيني والأمة العربية عندما يناضلان ضد الصهيونية والامبريالية الاميركية انما يقومان بواجب انساني يهم شعوب العالم كلها لانهما يناضلان ضد عدو شعوب العالم الامبريالية والصهيونية . لهذا فقد اعتبر المؤتمر التضامن والتأييد الذي يحظى به النضال الفلسطيني والعربي من قبل شعوب العالم المحبة للسلام والحرية والاستقلال والانتصار للقضية الفلسطينية ودعم الحقوق الوطنية الثابتة للشعب العربي الفلسطيني في المحافل الدولية وتقديم الدعم المادي والمعنوي لها انما هو موقف انساني عميق يعبر عن تضامن العالم كله مع قضية الحق والعدل والسلام ومقاومة العدوان والظلم والاضطهاد »

وفيما يلي نص القرارات والتوصيات التي تضمنها البيان الختامي

• في المجال الفلسطيني

« ١ ـ ان حق الشعب العربي الفلسطيني في وطنه فلسطين وحقه في الاستقلال والسيادة قائم قبل قيام

الكيان الصهيوني وقبل قيام هيئة الامم المتحدة . وعليه لا يجوز ان يعرض على الشعب الفلسطيني اي شرط مقابل ممارسته لحقوقه الوطنية

« ٢ ـ يدين المؤتمر الحركة الصهيونية باعتبارها شكلا من اشكال العنصرية والتمييز العنصري ، ويدين الاحتلال العنصري الصهيوني للأراضي العربية والفلسطينية ويطالب بانسحاب الكيان الصهيوني من جميع الأراضي العربية والفلسطينية المحتلة

« ٣ ـ يعتبر المؤتمر الكيان العنصري الصهيوني قاعـدة متقدمة للأمبريالية الأميركية في الوطن العربي

« ٤ ـ يدين المؤتمر اجراءات الكيان العنصري الصهيوني وممارساته القمعية ضد فلاحي وشعب فلسطين وأعمال السيطرة على الأراضي ومصادرة الممتلكات واعمال الاستيطان الصهيونية واغتصاب موارد المياه ، كما يؤيد نضال فلاحي وشعب فلسطين من أجل الحفاظ على أراضيهم وممتلكاتهم ويعلن عن تضامنه مع هذه النضالات

« ٥ ـ يعلن المؤتمر عن تضامنه مع منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب العربي الفلسطيني والنضال الذي تخوضه من اجل تحرير فلسطين من الاحتلال العنصري الصهيوني

« ٦ ـ يدعو المؤتمر كافة القوى في العالم الى تأييد نضالات جماهير فلاحي وشعب فلسطين ماديا ومعنويا في اطار منظمة التحرير الفلسطينية ، بقيادة الأخ المناضل ياسر عرفات ، في سبيل نيل الشعب العربي الفلسطيني حقوقه الوطنية الثابتة . بما فيها حقه في العـودة وتقرير مصيره بنفسه واقامة دولته الفلسطينية المستقلة على كامل تراب وطنه ودون قيد أو شرط ويطالب الامم المتحدة وجامعة الدول العربية بتقديم المساعدات الضرورية لهم

« ٧ ـ يدعو المؤتمر الى دعم التعاونيات الزراعية العربية الفلسطينية في الأرض المحتلة ، كما يدعو الى فتح الاسواق العالمية امام منتجات فلاحي وشعب فلسطين بما يمكنهم من الصمود في وجه الاعتداءات الصهيونية على ارضهم وممتلكاتهم ، على ان يتم ذلك من خلال الاتحاد العام للفلاحين الفلسطينيين كما يدعو الى مقاطعة منتجات الكيان العنصري الصهيوني

« ٨ ـ يدعو المؤتمر الى انشاء صندوق خاص يسهم في تقديم المساعدات لفلاحي وشعب فلسطين داخل الأرض المحتلة لدعم صمودهم في وجه سياسة القمع والاضطهاد وسلب الأراضي واغتصاب الممتلكات

« ٩ ـ يدعو المؤتمر الى ايلاء القضية الفلسطينية الأهمية البارزة في المؤتمرات وكافة المجالات العربية والدولية باعتبارها القضية المركزية في الثورة العربية

« ١٠ ـ يدين المؤتمر جميع المحاولات السياسية الرامية الى تصفية القضية الفلسطينية ، ويرفض كل الصيغ والممارسات التي تنبع او تصب في هذا الاطار .

« ١١ ـ يحيي المؤتمر شهداء يوم الأرض في فلسطين المحتلة وكافة شهداء الثورة الفلسطينية والعربية

« ١٢ ـ يدعو المؤتمر الى اقامة دورات تدريبية وتقديم منح علاجية ودراسية لفلاحي فلسطين وابنائهم

« ١٣ ـ يؤكد المؤتمر ما اقر في المؤتمر الأول بخصوص اعتبار يوم الثلاثين من آذار ، يوم الأرض في فلسطين المحتلة ، يوما للفلاحين في العالم باعتباره يمثل تصدي الفلاحين للمعتدين والمغتصبين

« في المجال العربي

« ١ ـ يدين المؤتمر العدوان الصهيوني الأميركي على الوطن العربي والعالم ، كما يدين اتفاقات كامب ديفيد والحلف الثلاثي الاميركي ـ الصهيوني ـ الساداتي وتطبيع العلاقات بين الكيان الصهيوني ونظام السادات ومؤامرة الحكم الذاتي ، كما يؤيد نضال الشعب العربي لاسقاط هذه الاتفاقات وجميع ما يترتب عليها من نتائج

« ٢ ـ يحيي المؤتمر الحركة الوطنية والتقدمية المصرية ويدعم نضالها لاسقاط نظام السادات العميل واعادة

مصر الى الصف العربي ، ويشيد بتلاحمها مع الثورة الفلسطينية والقوى القومية التقدمية في الوطن العربي

• ٣ ـ يدين المؤتمر الاعتداءات الصهيونية الاميركية المتكررة على جنوب لبنان ، ويشيد بصمود فلاحي وشعب لبنان في وجه الاعتداءات الصهيونية ، كما يشيد بالتلاحم النضالي بين الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية والقومية التقدمية في لبنان

• ٤ ـ يحيي المؤتمر مقاتلي الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية والقومية التقدمية في لبنان في نضالهم المشترك ضد العدوان الاميركي الصهيوني الانعزالي

• ٥ ـ يطالب المؤتمر بدعم فلاحي وشعب جنوب لبنان ، ويعتبر قضيتهم ومعاناتهم لا تنفصل عن قضية ومعاناة فلاحي وشعب فلسطين

• ٦ ـ يدين المؤتمر الممارسات الفاشية للانعزاليين عملاء الصهاينة ، ويؤيد نضال الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية والقومية التقدمية في لبنان للحفاظ على عروبة لبنان ووحدة اراضيه

• ٧ ـ يشيد المؤتمر بالموقف القومي المبدئي لقوى الثورة العربية ودعمها المتواصل للثورة الفلسطينية في اداء مهماتها النضالية ، ويدعو الى تلاحم القوى العربية ووحدة صفوفها في وجه الخطر الصهيوني الامبريالي الذي يحيط بالوطن العربي

• ٨ ـ يدين المؤتمر التحشدات الصهيونية على الجبهة السورية وجنوب لبنان ، ويدعو الى تعزيز القدرة الدفاعية للجبهة الشمالية وتعميق التلاحم النضالي بين الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية والقومية التقدمية في لبنان وسوريا والعراق والشعب العربي في الاردن الذين يواجهون العدوان الصهيوني .

. في المجال العالمي

• ١ ـ يدين المؤتمر السياسة الاستعمارية والامبريالية العالمية بزعامة الامبريالية الاميركية ، ويعتبرها عدوة لشعوب العالم . ويدين التواجد الاستعماري والامبريالي في الوطن العربي ، وخصوصا التواجد الامبريالي الاميركي ، ويدعو الى انسحاب الاساطيل وتصفية القواعد العسكرية الاستعمارية من جميع اجزاء الوطن العربي . وخصوصا من منطقة الخليج العربي

• ٢ ـ يشيد المؤتمر بالدور الكبير الذي تقوم به الدول الاسلامية ودول عدم الانحياز والدول الاشتراكية ، وفي مقدمتها الاتحاد السوفياتي ، في مساندة الشعب العربي الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية والأمة العربية من أجل تحقيق اهدافها العادلة والمشروعة

• ٣ ـ يحيي المؤتمر نضال شعوب العالم وحركات التحرر الوطني ضد الامبريالية والصهيونية والتمييز العنصري

• ٤ ـ يدعو المؤتمر المنظمات الفلاحية والعمالية الزراعية والتعاونيات الزراعية الى تحديد علاقاتها مع المنظمات العالمية في ضوء موقفها من القضية الفلسطينية » .

وبجانب القرارات والتوصيات السابقة اتخذ المؤتمر قراراً بتوجيه رسالة دعم وتأييد الى الأخ ياسر عرفات ، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية القائد العام لقوات الثورة الفلسطينية . ورسالة الى السيد كورت فالدهايم السكرتير العام لهيئة الامم المتحدة حول الممارسات الارهابية للكيان الصهيوني ضد فلاحي وشعب فلسطين . وابلاغه قرارات المؤتمر وتوصياته ومطالبته بتعميمها على الدول الأعضاء في هيئة الامم المتحدة

وشكل المؤتمر لجنة دائمة لمتابعة تنفيذ القرارات والتوصيات الصادرة عنه وبالنسبة لتشكيل هذه اللجنة برزت في المؤتمر ثلاثة اتجاهات رئيسية الأول . يدعو الى تكريس اللجنة التحضيرية نفسها لجنة دائمة للمؤتمر . والثاني ، يدعو الى انتخاب لجنة دائمة من المؤتمر من بين الوفود التي ترغب في ترشيح نفسها لهذه اللجنة وبحصيلة النقاش رجح المؤتمر الاتجاه الثالث الداعي الى اعتبار جميع أعضاء اللجنة التحضيرية أعضاء في اللجنة

الدائمة ، مع ابقاء الباب مفتوحاً أمام الوفود الآخرى التي ترغب في الانضمام للجنة ، على أن تعطى اللجنة التحضيرية صلاحية الاتصال بالوفود بهذا الخصوص

وبعد هذا العرض لوقائع أعمال المؤتمر العالمي الثاني للتضامن مع فلاحي وشعب فلسطين نود أن نسجل عدداً من الملاحظات في معرض تقييمنا لأعمال المؤتمر

● ازداد عدد الوفود التي شاركت في أعمال هذا المؤتمر ، مقارنة بالمؤتمر الأول الى أربعة أضعاف وتعكس هذه الحقيقة في أحد جوانبها حجم التأييد والاحترام المتزايدين اللذين يحظى بهما النضال الفلسطيني في الأوساط العالمية الرسمية والشعبية . لقد شكل هذا المؤتمر حشداً عالمياً كبيراً ، يعبر بحق عن الرأي العام الفلاحي العالمي المتضامن والمتعاطف مع نضال فلاحي وشعب فلسطين ، مما يعطي لقراراته وتوصياته وزناً سياسياً ، يضاف الى الرصيد النضالي الذي حققه الشعب الفلسطيني على أكثر من صعيد

● جاءت قرارات المؤتمر وتوصياته منسجمة تماماً مع روح الكلمات التضامنية الحارة للوفود ،ومتجاوزة الحد الأدنى المطلوب فلسطينياً في مثل هذه التظاهرات العالمية .

● تتطلب مهمة تنفيذ قرارات وتوصيات المؤتمر ،و خصوصا المتعلقة منها بالدعم المادي، متابعة دؤوبة من قبل الاتحاد العام للفلاحين الفلسطينيين ، عن طريق اقامة علاقات ثنائية كفؤة وفعالة مع التنظيمات الفلاحية التي شاركت في المؤتمر ، سواء منها التنظيمات التي للاتحاد علاقة بها ، أم تلك التي لم يقم معها الاتحاد علاقة بعد . اذ لا يكفي تشكيل لجنة دائمة لمتابعة تنفيذ قرارات المؤتمر وتوصياته للقيام بهذه المهمة ، خصوصاً أن البنود المتعلقة بالدعم المادي لفلاحي فلسطين أخذت طابع التوصيات

● كان ينبغي ألا يتولى رئاسة مهرجان تضامني مع الشعب الفلسطيني طرف فلسطيني كالاتحاد العام للفلاحين الفلسطينيين ، وكان من الانسب أن تترك رئاسة المؤتمر لأحد الوفود المشاركة في اللجنة التحضيرية

● بالرغم من الجهد الكبير الذي بذله الاتحاد العام للجمعيات الفلاحية التعاونية في العراق لانجاح المؤتمر فان الضغوط التي مارسها هذا الاتحاد المضيف في اللجنة التحضيرية أدت الى منع وفد الأمانة الدائمة لمؤتمر الشعب العربي من القاء كلمته أمام المؤتمر ومن الجدير بالذكر هنا ان الاتجاه الغالب في اللجنة التحضيرية قبل افتتاح المؤتمر كان أن تعطى الكلمات للوفود الفلاحية فقط ، وبان تحجب عن المنظمات والأحزاب السياسية لكثرة الوفود ولضيق وقت المؤتمر غير أن الاتحاد العام للجمعيات الفلاحية التعاونية في العراق هو الذي أصرّ على أن تعطى الكلمات لكافة الوفود دون استثناء الا ان موقفه هذا لم ينسحب على وفد الأمانة الدائمة ونتيجة لذلك انسحب وفد الأمانة الدائمة لمؤتمر الشعب العربي من قاعة المؤتمر ورضخت اللجنة التحضيرية لرغبة الوفد المضيف ، حرصا منها على انجاح المؤتمر والسير بأعماله حتى النهاية دونما عقبات . غير أن رئيس اتحاد الفلاحين العرب سجل تحفظه على الموقف العراقي في كلمة وجهها للمؤتمر في أعقاب انسحاب وفد الأمانة الدائمة

وبعد تسجيل هذه الملاحظات نذكر بأن اللجنة التحضيرية للمؤتمر ستعقد اجتماعا لها في وارسو (بولونيا) في آذار عام ١٩٨١ ، تمهيداً لعقد المؤتمر العالمي الثالث للتضامن مع فلاحي وشعب فلسطين .

جابر سليمان

مراجعات

عيسى الشعيبي،
« الكيـانيـة الفلسطينية ـ الوعي الذاتي
والتطور المؤسساتي »
« ١٩٤٧ ـ ١٩٧٧ »

بيروت، مركز الابحاث ، م.ت .ف . ١٩٧٩

مرة أخرى نحتفي بنتاج جديد متعمق لمركز الابحاث الفلسطيني الذي يشهد هذه الايام حركة فكرية ناشطة تبشر بنهضة جديدة في عمله وانتاجه فالكتب الهامة تثرى ، والمجلة الدوريـة تنهض بانتظامها وبمستوى تناولها للمواضيع التي تعتبر حاسمة وضرورية في حياتنا النضالية المعاصرة . وطبيعي ان تكون كل معضلات النضال الفلسطيني المعاصر في بؤرة اهتمامات هذه الحركة النشيطة لمركز بحثي وباحثين ملتزمين في الثـورة الفلسطينية ، يحاولون من خلالها تحريرنا من الوصاية الفكرية التي يفرضها علينا الجهل والانحيازات المسبقة .

في هذا الزمن المشبع بالقطرية التي غـدت المستشار العام للكثير من القوى العربية الوطنية المنكفئة على همومها الداخلية ـ ناهيك عن الحكام ـ والتي باتت تتخذ اكثر من شكل سياسي واقتصادي واجتمـاعي وثقافي، وتتحـرك في اكثر من إطـار ايديولوجي، أصبحت الاقليمية والكيانية الضيقة وكأنها نزعة « مشروعة » بمضامينها وترجماتها السياسية والممارسات المترتبة عليها .

في ظل انتكاسات الوعي الوحدوي بـاشكالـه ومضامينه المختلفة. وفي ظل تفشي مقولات العمل السياسي القطري في الوطن العربي ، وفي ظل كل انواع الاستلاب الذي يتعرض له الشعب الفلسطيني في فلسطين وخارجها ، وفي ظل محاولات امتلاك الفلسطيني لذاته ولزمنه ولمصيره ، وفي ظل الخلل القائم الان في التوازن بين العمل السياسي والعمل الـعسكـري الفلسطيني والمحـاولات الجـاريـة لاستثماره ، كانت القطرية الفلسطينية تثير الخوف منها وعليها ، وكثيرا ما كانت تثير التساؤل عن الحدود الفاصلة بين القطرية الاختيارية والقطرية الاضطرارية الدفاعية كما يحلو للبعض ان يقول فوحدها الثورة الفلسطينية ، في هذا الزمن ، قادرة على الأذان في مالطه دون ان يكون أذانها كالنفخ في القرب المقطوعة فهي بظروفها الذاتية القطرية وبمتطلباتها الموضوعيـة واحتياجـاتها النضـالية القومية ، قادرة ومؤهلة لأن تكون جسر التواصل بين خصوصية الثورة وعمومية القضية العربية وسماتها المشتركة ، ولأن تكون جسر التواصل بين القطرية والقومية في النضال الدؤوب الذي يشهده الوطن العربي والعالم من حوله .

في ظل هذه الخشية المشروعة ، وهذه الاسئلة الملحاحة ، إنهمر علينا الاخ عيسى الشعيبي بمحاولة جـريئة ذات ايقـاع مضبـوط لفهم « الكيـانيـة الفلسطينية ـ الوعي الذاتي والتطور المؤسساتي منذ عام ١٩٤٧ حتى العام ١٩٧٧ » . فطارد ترسانات من التفاصيل ، باحثا عن حقيقة مشكلة قد تتنوع وجهات النظر فيها مستعينا في هذا العمل الشاق باسلوب شائع في سرد التاريخ ، هو الاسلـوب التسجيلي الحدثي الذي يجعل من حدث مهم وقع مرتكزا أساسيا له ، مستعيرا بروجكترات النظرة الشخصانية لالقاء اكبر كمية من الاضواء على

الحدث الذي يعتمده ، متحاشيا بتعسف ، بل متهربا من الاكثار في التفسير بربط الحدث الآني ـ الاقليمي بابعاده الاجتماعية ـ الاقتصادية التاريخية هذه الاستعارة وهذا الاسلوب في رواية التاريخ شائعان لانهما يُغنيان الذاكرة ، ولكنهما غير كافيين بالتأكيد لانهما لا يغنيان العقل في تفسير التاريخ وفهمه .

وما دام المستقبل ليس صفحة مفتوحة او قدرا محتما ، بل هو احتمالات واختيارات نضعها نتيجة وعينا اياها ، فإن كتاب الشعيبي هذا ، ليس تأريخا لاحدى مسائل مرحلة مضت بوصفها أحد أشد مراحل النضال الفلسطيني ، بل هو محاولة طموحة لتكون دليل مرحلة آتية ترتسم ملامحها في الافق الفلسطيني المنظور ، الذي لا بد من ان تتعايش فيه جميع وجهات النظر المخلصة للاهداف الاستراتيجية للنضال الفلسطيني المستمر .

اذن ، اهمية هذه المحاولة التي تريد لنفسها أن تضع بعضا من النقاط على بعض حروف النضال الفلسطيني المعاصر ، تنبع من كونها أول محاولة شجاعة على طرق باب موضوع كبير ، ومن كونها محاولة تثير من القضايا والمشاكل اكثر مما تقدم من إجابات قطعية . والكتاب الذي بين ايدينا قادر على طرح نقاش واسع من اجل وضع تصور عام من حول هذا الموضوع ، وكشف القانون الذي حكم مساره منذ مدة طويلة ، والذي سيحكم مساره القادم كتاب الشعبي يدخل في صلب هذا الطموح ، قد نأخذ منه وقد نرد ، ولكن ذلك لا يلغي كونه محاولة جادة ومفيدة للسباحة في بحر الحقيقية . فكل المراكب مفيدة في هذا البحر بعيداً عن دوافع الشهرة كما يفعل بعض الشكلانيين ، من « الكتاب » الفلسطينيين الذي ارتجلتهم الظروف ، فملاوا الارفف كتبا وكراريس على طريقة التفريخ الارنبي الشائع

ماذا يقول الكتاب ؟

والان ، وقبل ان نناقش محتوى الكتاب ونبدي ملاحظاتنا عليه ، نرى ان نقدم موجزا له . فماذا يحتوي هذا الكتاب في صفحاته الـ ٢٧٠ الموزعة على مقدمة ومدخل وفصول خمسة وعدد من الملاحق الهامة ؟.

على الرغم من ان بحث موضوع « الوعي الذاتي» وغيره من أشكال الوعي الاجتماعي، يفترض تحليلا شاملا لهذا الوعي في مستوييه المعرفي والسوسيولوجي من خلال تفسير حوامل هذا النوع من الوعي ومحتوياته ودوره في الحياة الاجتماعية ومراعاة القوانين العامة والخاصة التي تحكم عملية التأثير المتبادل بين التشكيلات الاقتصادية ـ الاجتماعية والوعي الاجتماعي في مرحلة تاريخية معينة لمجتمع معين ، فان الشعيبي يدخل رأساً الى موضوعة البحث في الفصل الاول من كتابه والتي تدور حول **التجربة الكيانية المهيضة** ،فيشير المؤلف الى ان العروبة ببعديها الجغرافي والايديولوجي كانت تعويضا كبيرا للفلسطينيين بعد أن خسروا وحدهم من دون حركات التحرر العربية معركتهم الاستقلالية وبناء كيانهم الوطني . فلم يجدوا غضاضة في اللجوء الى العروبة والانخراط في صفوف مؤسساتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية . فتوزعوا ، بعد اقتلاعهم من وطنهم فلسطين عام ١٩٤٨ ، على كافة الولاءات القومية عبر مختلف الاحزاب والمنظمات والاتجاهات القومية المعروفة ، وعبر مساهماتهم المختلفة في معارك توطيد استقلال وبناء بعض الكيانات العربية المختلفة ، والمشاركة البارزة في تنمية وتطوير البنى الاجتماعية والاقتصادية للبعض الآخر .

بالاضافة الى عمق الاتجاهات العروبية التي شدت الفلسطينيين بعد التشريد مباشرة الى اشقائهم في حركة التحرر الوطني العربية . شهدت تلك الفترة محاولتين متزامنتين ومتضادتين لتقرير المستقبل الكياني للشعب الفلسطيني ، تركتا أثرا متفاوتا ، ولكنه واضح ، على هذا المستقبل ، لارتباطهما بمجمل التطورات والاحداث السياسية والعسكرية التي انتهت بكارثة ضياع جزء من فلسطين وتشريد سكانه . وفي محاولة من المؤلف لاعادة قراءة النشأة الكيانية وتطوراتها اللاحقة في ميدانيها الفلسطيني والعربي ، نراه يحاول وضع كل من هاتين المحاولتين في المجرى الاساسي لمجمل التطورات التي عبرت بها تلك المرحلة ولذلك نجده يؤكد أن قرار الامم المتحدة الذي اصدرته في التاسع والعشرين من تشرين الثاني عام ١٩٤٧ بشأن تقسيم فلسطين ، كان بمثابة إقرار دولي بحق الشعب الفلسطيني باقامة دولة مستقلة بغض النظر عن الغبن الذي تضمنته تلك الوثيقة الدولية التي يعتبرها فاتحة كبرى لكل التطورات الفلسطينية اللاحقة ، ومنها بالطبع التطورات الكيانية .

فبناء على هذا القرار الدولي ، طالبت الهيئة العربية العليا باعلان دولة عربية فلسطينية عقب اعلان نهاية الانتداب البريطاني على غرار ما فعلت الحركة الصهيونية . الا ان هذه المطالبة لم تجد اذنا صاغية ، بفعل عوامل عديدة وعلى رأسها المداخلات والمواقف العربية التي حالت دون الحكومة الفلسطينية والاراضي الفلسطينية التي كانت تحت سيطرة الجيوش العربية في ذلك الوقت ، على الرغم من قرار اللجنة السياسية التابعة لجامعة الدول العربية في العاشر من تموز عام ١٩٤٨ باقامة ادارة فلسطينية مؤقتة لتسيير شؤون الاقسام التي تحتلها الجيوش العربية .

ولكن ضرورة تقديم ممثلين رسميين للشعب الفلسطيني امام الجمعية العامة في دورتها في باريس في اوائل العام ١٩٤٩ ، جعلت اللجنة السياسية تبحث في ايلول ١٩٤٨ فكرة اقامة كيان فلسطيني سياسي ومدني معاً على ارض فلسطين ، وتعثرت الفكرة بسبب معارضة الاردن آنذاك . فسارعت الهيئة العربية العليا ـ كما يقول المؤلف ـ في الاول من تشرين الاول عام ١٩٤٨ الى عقد مؤتمر وطني فلسطيني في غزة ، أعلن في اختتام أعماله مجموعة من القرارات ، كان أهمها تشكيل حكومة عموم فلسطين وإقامة دولة حرة ديمقراطية ذات سيادة . فسارعت دول الجامعة العربية ، باستثناء الاردن ، للاعتراف بتلك الحكومة . وكرست الجامعة العربية إعترافها بهذه الحكومة حينما دعت أحمد حلمي عبد الباقي رئيس الحكومة ووزير خارجيتها لحضور اجتماعات مجلس الجامعة في الثلاثين من تشرين الأول عام ١٩٤٨ .

ثابر الاردن على معارضته انشاء كيان فلسطيني وقيام ممثلين فلسطينيين معتمدين له ، وكان موقفه من قيام حكومة عموم فلسطين ، واغتصاب حق تمثيل الشعب الفلسطيني والتحدث باسمه من خلال ضم الضفة الغربية وتجنيد الفلسطينيين في الجيش الأردني ، سببا أساسيا من اسباب موتها المبكر ، بالاضافة الى ان حماس الدول العربية التي ايدت هذه الحكومة سرعان ما بدأ يخبو رويدا رويدا ، حتى امتنعت الجامعة العربية عن دعوتها لحضور اجتماعاتها اللاحقة، كما امتنعت الحكومة المصرية ـ والقاهرة هي المقر الرئيسي لهذه الحكومة ـ عن السماح لها بممارسة مهماتها في قطاع غزة الذي كان الجيش المصري يحتله .

وبذلك ـ يقول المؤلف ـ تكون المسألة الكيانية الفلسطينية قد دخلت في طور من الركود الكامل ، فرضت فيه على الفلسطينيين بأجمعهم تكيفا قسريا مع الواقع بكل معطياته وافرازاته . فغابت الحركة الوطنية الفلسطينية وفقدت كل سماتها الخاصة . ولم تحدث عملية مجابهة فلسطينية شاملة لهذا التغييب والاستلاب القسري ، وانما حدثت اعتراضات جزئية ومتفرقة ومحدودة لم تستطع احراز اجماع فلسطيني من حولها بحكم عوامل موضوعية عدة ، منها عدم تجذر الوعي الكياني لدى الفلسطينيين الذين لم يمارسوا في تاريخهم الحديث حكمهم لانفسهم ، وبالتالي فهم عندما سلموا بالاجراءات الاردنية ، لم يكن يساورهم الشعور بأنهم مقدمون على التنازل عن تجربة كيانية منفصلة ، لها تراثها الاستقلالي ولها امتيازاتها السلطوية المادية منها والمعنوية والى جانب ذلك ـ يقول المؤلف ـ جاءت اجراءات الضم هذه في سياق انصراف الاهتمام الفلسطيني نحو العمل على الحد من امتداد الرقعة المحتلة من فلسطين بوقف التقدم الصهيوني أكثر منه نحو مستقبل الاوضاع القانونية . وقد ضاعف من خطورة الوضع في فلسطين ، إبان فترة الضم، ازدياد عدد اللاجئين واشتداد حالة الفقر والاضطراب الاجتماعي في الضفة الغربية على وجه التحديد

وبانقضاء تلك التجربة الكيانية المهيضة الجناحين (جناح الواقع الذاتي الفلسطيني وجناح الواقع العربي) ، اسدل الستار على اول محاولة سياسية فلسطينية باتجاه خلق تعبير كياني مستقل وسط تعقيدات شديدة على كلا الواقعين .

البدايات الكيانية الاولى (١٩٥٧-١٩٦٣)

على الرغم من ركام الواقع العربي المدجج بالعجز والتخلف والتجزئة المنهال فوق الذاكرة الفلسطينية ، حافظ الفلسطينيون على وعيهم بفلسطينيتهم وتحسسوها في مناسبات عديدة حفلت بها تلك الفترة .

وفي هذا الفصل من الكتاب (الفصل الثاني) نجد المؤلف باحثا ومنقبا عن البدايات الكيانية الاولى عند الفلسطينيين . وفي هذا المجال ، وبعد التعامل مع ركام من التفاصيل محاولا النفاذ من شباكها ، يجد المؤلف ما يمكن تسميته بالارهاصات الاولى للكيانية الفلسطينية بعد طول غياب ، خلال السنوات القليلة

الاولى التي تلت انسحاب قوات العدو الاسرائيلي من قطاع غزة عام ١٩٥٧ . بعض هذه الارهاصات استطاع أن يجتاز آلام المخاض ويحافظ على استمراريته ، وبعضها الآخر عجز عن ذلك واصبح جزءا من التاريخ .

في استعراضه هذه المؤسسات الكيانية التي استطاعت اجتياز الام المخاض نجد المؤلف قد أحسن الظن كثيرا بقدرته على الموضوعية دون أن نسيء الظن به ، خصوصاً عند تناوله « فتح » كاول حركة فلسطينية بحصر المعنى كما يقول ، منذ التشرد عام ١٩٤٨ إن زمام التفاصيل ، وتفاصيل التفاصيل لا تفلت من قبضته اثناء ملاحقته المتحمسة لتقصي الضوابط الكيانية في فكر هذه الحركة ، والمدى الذي بلغه الوعي الكياني لديها في السنوات السابقة على قيام منظمة التحرير الفلسطينية ، على عكس مستوى تعامله كماً وكيفاً وحماسة مع فكر الحركات السياسية الأخرى الحافل بالتفاصيل التي اغفلها الباحث دون ان يبين سببا وجيها لذلك .

يمضي الشعيبي ، اعتمادا على إفتتاحيات اول وأهم مرجع مكتوب ويعني به مجلة « فلسطيننا » التي كانت تصدر في بيروت منذ تشرين الاول عام ١٩٥٩ عن حركة « فتح » ، الى القول بأن فكر « فتح » قبل انصرام عام ١٩٦٠ كان مفعما بفكرة الكيان ونشر الوعي الكياني الفلسطيني . وان خلق مثل هذا الكيان سيكون أحد العوامل الموضوعية المساعدة على بدء عملية التحرير العربية لفلسطين

ويستنتج الشعيبي عبر قراءة الافكار والمناقشات والآراء التي طرحتها « فتح » خلال سنوات النشأة الاولى ، عندما دخلت طرفا في الحوار الذي كان دائرا ، بمعزل عن الشعب الفلسطيني ، في الجامعة العربية مسألة ابراز الكيان الفلسطيني منذ عام ١٩٥٩ ، ان « فتح » كانت تسبح ضد التيار عندما بشرت بأفكارها الكيانية بعيداً عن الوصاية العربية في ظروف سياسية غير مؤاتية . وفي هذه السباحة يرى المؤلف سببا كافيا لتفسير البطء الشديد في نمو الحركة وفي عزلتها شبه التامة عن الشعب الفلسطيني في اماكن تجمعاته في تلك المرحلة . ولكن انهيار الوحدة في ايلول عام ١٩٦١ ، واستقلال الجزائر في تشرين الثاني عام ١٩٦٢ ، مثلا صدمة وأملاً حقيقيا للفلسطينيين ومنحا الفلسطينية والكيانية التي تمثلها وتدعو لها « فتح » ، فرصة كبيرة للنمو السريع .

لقد مثل الاتحاد العام لطلبة فلسطين الذي كان في أواخر عام ١٩٥٩ أول مؤسسة كيانية علنية للشعب الفلسطيني، حظة هو الآخر من اهتمام الباحث . فتتبع نشأته وتطوراته لا بوصفه منظمة نقابية وانما باعتباره إطارا سياسيا ينظم قطاع الطلاب الجامعيين الفلسطينيين . فقد اكد دستور هذا الاتحاد ، لدى تأسيسه ، أن الاعتراف بشخصية فلسطينية مستقلة دعامة أساسية لنضال شعبنا في سبيل العودة ، وبقوة الترابط بين الوحدة العربية الشاملة وتحرير فلسطين .

اما تشكيل الاتحاد القومي العربي الفلسطيني في غزة وسوريا ، فقد كان - كما يقول المؤلف - نتيجة لتجدد حركة الانبعاث الفلسطينية بعد العام ١٩٥٦ ، ولم يزد دور حكومة الوحدة فيه عن عملية التصديق على هذه الصيغة وفتح الطريق أمامها . ولكن ما ان انقضت تجربة الوحدة عام ١٩٦١ حتى قضي نهائيا على هذه التجربة دون ان تترك أية آثار ملموسة في الحياة السياسية الفلسطينية

اما على الشاطىء الآخر من الوطن ، فقد كانت حركة « الارض » مختزنة بنبض كياني مميز . فعلى الرغم من عدم طرحها مباشرة في برنامجها السياسي حق العرب في تقرير مصيرهم بوصفهم اقلية قومية - كما يقول المؤلف - فان هذه المطالبة كانت كامنة بوضوح في طبيعة تشكيل حركة « الارض » وفي حيوية تحركها السياسي الذي امتد ما يقارب الخمس سنوات ، والذي اسهم بفعالية ملموسة في اعادة تأسيس الوعي الكياني لدى احد تجمعات الفلسطينيين المهمة .

البدايات على الصعيد العربي الحزبي

حاول المؤلف رصد تحسس فصائل حركة التحرر الوطني العربية لدور خاص للفلسطينيين في الاطار القومي الشامل ، خصوصا لدى حزب البعث العربي الاشتراكي وحركة القوميين العرب ، باعتبارهما أوسع منظمتين قوميتين على الساحة العربية واكثرهما التصاقا وتأثرا بالقضية الفلسطينية ، وفوق ذلك،فقد اتسعت صفوف هاتين المؤسستين القوميتين لفلسطينيين عديدين اسهموا في نضالاتهما واثروا تأثيرا ملموساً ومتفاوتا في ترتيب سلم الاولويات النضالية لكل منهما .

لقد اسهم حزب البعث في نشر الوعي الفلسطيني

بالكيانية بشكل واضح منذ العام ١٩٦١ ، عندما تقدم بمذكرة الى مجلس وزراء الخارجية العرب الذي عقد في بغداد ، يطالب فيها بتأسيس جبهة تحرير فلسطينية وبتأسيس كيان سياسي مستقل لشعب فلسطين ، وبعدم زج قضية فلسطين في السياسات الاقليمية المتصارعة . ومنذ ذلك التاريخ واصل البعث طرح تصوره للكيان وواصل الدعوة له بوضوح وتصميم ملحوظين وتنبع أهمية هذا الموقف البعثي من كونه جاء مترافقا مع حالة تكون جنيني بالوعي على الفلسطينية في إطار الشعب الفلسطيني المفتت ، سواء عبر الاتحاد العام لطلبة فلسطين او حركة « الارض » او حركة « فتح » .

اما تجربة حركة القوميين العرب ، فقد اعتبر المؤلف انها تميزت بسمات فلسطينية واضحة ومركزة ، إن لجهة النشأة او لجهة برامج العمل او الغايات السياسية (قامت كرد فعل مباشر لاحداث ١٩٤٨) فقد كان الفلسطينيون هم العنصر الرئيسي فيها ، ومحور الاستقطاب الرئيسي في صفوفها ، وصبغوا اهتماماتها بهمومهم السياسية ، فغدت درجة انشغال الحركة بالهموم الفلسطينية على قدر كبير من الوضوع والتركز ، انتهت عام ١٩٦٠ الى تكوين جهاز فلسطيني خاص في الحركة ، عرف باسم اقليم فلسطين . وهكذا يمكن القول ، بأن فلسطينية حركة القوميين العرب التي كانت لسنوات طويلة في وجدان مؤسسيها الاوائل والنزعة الفلسطينية الكامنة وراء هذا البناء برمته ، قد اخذت بالافصاح عن نفسها وبلورة سماتها الخاصة بتعبيرات سياسية فلسطينية ناجزة ، وذلك بايقاع زمني متوافق هو الآخر مع حالة المخاض الكياني الشامل التي كان يعيشها الفلسطينيون في ذلك الوقت

البدايات على الصعيد العربي الرسمي

ابتدأت الدعوة لتنظيم الشعب الفلسطيني منذ عام ١٩٥٩ في اوساط جامعة الدول العربية ، بناء لطلب الجمهورية العربية المتحدة واستمر الحوار والجدل والمناورات بين مندوبي الدول العربية بعيداً عن الشعب الفلسطيني حتى ايلول عام ١٩٦٣ ، حين قرر مجلس الجامعة اختيار مندوب لفلسطين يحل محل احمد حلمي المتوفى . فاختاروا أحمد الشقيري : فلم يوافق الاردن والسعودية . الا أن هذه المعارضة لم تحل دون صدور قرار جدي حول الكيان الفلسطيني . وما ان جاء شباط من عام ١٩٦٤ حتى قررت اللجنة السياسية ، على مستوى وزراء الخارجية العرب بعث الكيان الفلسطيني .

البناء الكياني الفلسطيني ١٩٦٤-١٩٦٧

هذا هو موضوع الفصل الثالث من الدراسة التي بين ايدينا فبعد ان خلص المؤلف من استعراض ظروف النشأة والبناء والسياسات والاهداف التي اعلنتها اهم القوى السياسية الفلسطينية والعربية ، الى القول ، بأن اواسط الستينات قد شهدت مرحلة البناء الفعلي للكيان الفلسطيني . وكان قيام منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٦٤ ايذانا ببدء هذه المرحلة الهامة والاساسية في الحياة السياسية للشعب الفلسطيني ، وفاتحة عهد من التطورات الكيانية في مراحل لاحقة ، ومركز استقطاب الوعي الكياني الفلسطيني فيما بعد . فمنذ البدء ـ كما يقول الشعيبي ـ كان دور المنظمة حاسماً في كل التطورات الكيانية التي أخذت تعبيراتها السياسية المحددة فيما بعد .

وما دام المؤلف قد اعتبر ان تاريخ منظمة التحرير الفلسطينية بكليته هو تاريخ النضال الكياني للشعب الفلسطيني ، فان من الطبيعي الاستطراد بالقول ، ان دور جامعة الدول العربية في قيام هذه المنظمة لم يكن دورا مركزيا على الاطلاق ، على الرغم من قيام منظمة التحرير في إطار الرسمية العربية وبترغيب منها : فلم يزد الأمر ـ حسب قول المؤلف ـ عن استجابة عملية لحالة قائمة في الواقع الفلسطيني ذاته وهي نتيجة لارهاصات كيانية قائمة آنذاك في الحياة السياسية الفلسطينية التي كانت تزخر بشتى المواقف والاتجاهات . تراوحت مواقف القوى السياسية الفلسطينية المنظمة من تأسيس المنظمة ومضمونها ما بين معارض ومتحفظ ومرحب . الا ان المنظمة مضت على الرغم من الانتقادات الفلسطينية الموجهة لاستقلاليتها ولمضمونها ولمرتكزاتها ، مستفيدة من دعم الرئيس جمال عبد الناصر والقوى الناصرية لها . وفي اواخر هذه الحقبة من سنوات البناء الكياني ، واجهت المنظمة متاعب حقيقية نجمت عن انفراط عقد التضامن العربي من جهة ، وتعزيز الحضور المادي لحركة « فتح » من جهة أخرى .

الاختمارات الكيانية ١٩٦٧-١٩٧٢

وسط النتائج المدمرة لهزيمة حزيران ١٩٦٧ كانت

منظمة التحرير الفلسطينية مرشحة للتلاشي لولا الكفاح المسلح الفلسطيني الذي انطلق بقوة بعد الهزيمة ، عبر مؤسسات عسكرية فدائية جماهيرية استقطبت اوسع القطاعات الشعبية والوطنية الفلسطينية ' فازدادت اهمية منظمة التحرير وتعززت مكانتها في الحياة السياسية الفلسطينية

تحت هول النتائج المادية والعاطفية لهذه الهزيمة ، توقف الوعي الكياني الفلسطيني على الذات الخاصة ، كما غابت الدعوات الكيانيه حتى لدى منظريها الاوائل . وعندما كان يروج لبعض تلك الدعوات في ظل هذا المناخ السائد ، كانت تتم محاصرتها وعزلها ومقاطعة مروجيها واقامة الحجر الوطني على اصحابها . الا ان هذه العينة للوعي الكياني لم يصحبها توقف في تطور البناء الكياني الفلسطيني واكتسابه المزيد من المشروعية العربية .

ويرجع عدم الانسجام هذا في نمو الوعي الكياني مع وتيرة البناء الكياني الفلسطيني ذاته الى عدة اسباب من أهمها

١ ـ حداثة سن المؤسسة الكيانية الفلسطينية

٢ ـ فقر التراث الكياني الاستقلالي للفلسطينيين .

٣ ـ التمسك بحل صحيح لمعادلة العروبة والفلسطينية .

٤ ـ الانتصار لمعركة عروبة الارض والحيلولة دون تهويدها .

٥ ـ ضخامة برنامج التحرير الفلسطيني وصعوبة انجازه في المدى المنظور .

في ظل هذه الخلفية اللاكيانية للجماهير الفلسطينية في الارض المحتلة وخارجها ، وفي ظل السياسات اللااستقلالية لمنظمات وقيادة المقاومة الفلسطينية ، عملت دولة العدو والاردن وقيادة المقاومة ـ كما يقول المؤلف ـ كل بحسب ذرائعه وفهمه المستقل ، على وأد بعض الدعوات الكيانية التي تم ترويجها في الضفة الغربية من قبل بعض ابنائها ، وعملوا معاً أيضا على منع تبلور قيادة سياسية محلية لسكان الضفة الغربية وقطاع غزة .

الا أن أحداث أيلول (كما يحلو للمؤلف ان يسميها) في الاردن عام ١٩٧٠ ، قد ايقظت في الفلسطينيين كل مشاعر التفرد والوحدانية والغربة والاستلاب فقد كانت ردة الفعل حادة لدى فلسطينيي الضفة الغربية على وجه الخصوص فنمت فوقها تيارات انفصالية (أيضا كما يحلو للمؤلف ان يسميها) خطرة ، لتأسيس دولة فلسطينية مستقلة عن الاردن ، تمت مواجهتها بمعارضة صارمة من المقاومة وحكمت بموتها مبكرا ، بالاضافة الى معارضة الاردن واسرائيل لهذه الدعوات . الا ان مجازر ايلول وسياسة الاردن الاقليمية كانت قد تركت آثارا عميقة في النفس الفلسطينية وآثارا فعلية على عملية التطور الكياني الفلسطيني وأثرت في عملية تشكل هذا الوعي بالكيانية . فبعد مجازر الاحراش عام ١٩٧١ أخذت مسألة تمثيل فلسطينيي الضفة الغربية تظهر بحدة على سطح العلاقات بين الاردن والمقاومة ، وتطبع كل مراحل وأشكال الصراع بينهما خلال الفترة اللاحقة .

طرح الاردن في سوق التداول السياسي مشروعه لملكة عربية متحدة بين الضفة الغربية والضفة الشرقية كمحاولة عملية لتجريد منظمة التحرير الفلسطينية من صفتها التمثيلية ، ولقطع الطريق على المحاولات الانفصالية الداعية الى إقامة دولة فلسطينية ' فدعت المقاومة عقب مجازر الاحراش والاغوار صيف عام ١٩٧١ الى التكافؤ الكياني او إعادة تجديد وحدة الضفتين . وهذا برأي المؤلف مؤشر على درجة متقدمة نسبيا في عملية تراكم الوعي الكياني الفلسطيني برمته . وقد تأكد هذا التوجه الى التكافؤ الكياني لدى قيادة المنظمة رسميا في البيان السياسي الذي اقره المجلس الوطني في دورته الحادية عشرة ، والتي عقدت في القاهرة في ١٩٧٢/١/٦ . وجاءت حرب تشرين عام ١٩٧٣ لتدفن مشروع المملكة المتحدة دون ان يحظى بتأييد او دعم اي من الاتجاهات الفلسطينية في الضفة او خارجها .

اكتمال الوعي الكياني ١٩٧٣ـ١٩٧٧

ويختتم المؤلف بحثه بمحاولة تحديد ابرز المؤشرات الدالة على اكتمال الوعي الكياني . فمع نتائج حرب تشرين عام ١٩٧٣ إنقضت مرحلة من مراحل تطور الوعي الكياني ، لتبدأ مرحلة أخرى من اهم مراحل النهوض الوطني الفلسطيني . فعبر سنوات هذه المرحلة تحقق من الانجازات الكيانية ما

يفوق كل ما انجزه الفلسطينيون على هذا الصعيد خلال سنوات نضالهم الكياني السابق . فقد انجز بناء الشخصية الوطنية الفلسطينية المستقلة ، وتم إرساء دعائم حضورها الدائم فلسطينيا وعربيا ودوليا وفوق ذلك تمت بلورة اهداف كيانية اكثر وضوحا وتحديداً من ذي قبل . واقتربت مفاهيم الكيانية لدى منظمات المقاومة من محددات الكيان الاساسية ، وهي السلطة والارض والشعب .

ففي هذه المرحلة ، تم لاول مرة في تاريخ النضال الكياني تبني شعار اقامة سلطة وطنية فلسطينية مستقلة كهدف نضالي مركزي

وفي هذه المرحلة ، جرى كذلك الحديث عن الضفة الغربية كأرض فلسطينية تخص الشعب الفلسطيني وحده ومشروع سلطته السياسية ، وتركز النضال السياسي لمنظمة التحرير على هدف منع عودة الحكم الاردني للضفة الغربية . والى جانب ذلك حسمت ، بشكل كلي ، مسألة التمثيل السياسي للشعب الفلسطيني ، وتم اعتماد منظمة التحرير على المستويين العربي والدولي كممثل شرعي وحيد غير منازع . وسلم الاردن لاول مرة للمؤسسة الكيانية الشرعية الفلسطينية بهذا الحق

وتوجت هذه الخطى الكيانية ، بالخطوة الكبرى والاساسية عندما تبنى مؤتمر القمة العربي ، الذي عقد في الرياض عام ١٩٧٦ ، رسميا شعار الدولة الفلسطينية المستقلة

وهكذا ، وفي وهج هذه الانتصارات الكيانية ، تبنت رسميا كل قيادة العمل الفلسطيني الممثلة في الهيئة الاشتراعية الاساسية لمنظمة التحرير الفلسطينية . المنعقدة في شهر آذار ١٩٧٧ في القاهرة ، اعلانا سياسيا مكوناً من خمس عشرة نقطة قرار مؤتمر القمة العربي في الرياض ، الذي نقل منظمة التحرير الفلسطينية من منظمة تساوي حركة وطنية كما يقول المؤلف ، الى منظمة تساوي دولة ومرجعا سياسيا قاطعاً في كل الشؤون والتفاصيل الفلسطينية وبذلك صارت الدولة الفلسطينية المستقلة بوصلة العمل الهادية للتطبيقات الدبلوماسية والعسكرية المتصاعدة لمنظمة التحرير الفلسطينية .

وتبقى لنا ملاحظات

بعد هذا الجهد المضني والهام الذي بذله المؤلف في هذه الدراسة ، وقبل أن نناقش محتوى الكتاب ونبدي ملاحظاتنا عليه ، لا بد من القول بأن الشعيبي قد تجاوز بهذه الدراسة كثيرا مرحلة التجريب والولادات القيصرية في الكتابة ، ولم يضيع شاطئه في هذه السباحة الطويلة ، فوصل وهذا هو المهم .

اما عن ملاحظاتنا فنبدأ بالعام منها وهي كالتالي :

١ ـ الاقتباسات الكثيرة والطويلة والمكررة تنهك القارىء وتتربص به في كل زواريب وازقة البحث لتنتصب امامه كالمتاريس فيتشتت حسابها ، ويبحث عن المؤلف فلا يجده لقد إختفى الشعيبي خلف هذه الاقتباسات التي تشكل ثلاثة ارباع الكتاب . وهي طريقة مألوفة لدى البعض ، ولكنها غير مقبولة في تهريب وجهات النظر المترتبة على استقراء هذه الاقتباسات التي لا يجوز لها ان تبهت شخصية الكاتب . فالاقتباسات والاستشهادات في اي بحث يجب ان تبقى طفيفة هامشية كالظلال في اللوحة الفنية ، كلها من الكماليات التي لا يتم الكمال الا بها

٢ ـ لست من اتباع المدرسة التي تبيع وهما إسمهُ الحياد في البحث باسم الموضوعية . وفيما أظن ، فان الشعيبي كذلك . فقد اختار كما يقول منذ البدء موقفا دون ان يفقد رؤية المواقف الأخرى . أما اختياره لموقف فبعد قراءتنا للكتاب لا نشك بذلك ، واما عن رؤيته لمواقف الآخرين فهي امنية لديه ولدينا لم تتحقق على ما يبدو ، بل بقيت معلقة ويقينا نعج بالاحباط .

فالكتاب متخم بالاقتباسات الشيقة ولكنها متحيزة واحادية الجانب بشكل فاقع ، إن بمصادرها أو بعددها او بطولها او بمواقعها في صلب البحث ، حيث اعاد الكاتب ترتيب المشاهد من خلال هذا التحيز ، مما افقدها مقتضيات الاستقراء الحصري . فمن بين ٣٦٢ اقتباسا وردت في الكتاب والتهمت ثلاثة ارباعه ، نجد أن المؤلف قد تمكن من استقراء مواقف « فتح » من اكثر من مصدر أصيل مطبوع وشخصي عبر خمسين اقتباساً . اما تجربة حركة القوميين العرب الغنية بالارهاصات الكيانية فقد اكتفى بخمسة اقتباسات منها فقط ومن مراجع ثانوية اما فكر الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ، فقد استقاه المؤلف من ست اقتباسات ومن مصدرين فقط على الرغم من سيل الادبيات الرسمية الاصيلة للجبهة . لقد تعامل المؤلف مع جريدة « الحياة » اللبنانية ست

مرات وجريدة « النهار » ٩ مرات . أما مجلة « الحرية » اللبنانية وهي المجلة الرسمية لحركة القوميين العرب سابقا والناطقة باسم الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين فيما بعد ، فتعامل معها مرة واحدة فقط . رحم الله الشقيري الذي كان والكيان الفلسطيني وعيا وعملا توأمان ، فلم ينل فكره وتجربته وانجازاته بعجرها وبجرها من اهتمام الشعيبي الذي خانته قدرته على الانصاف ، الا أقل مما نالته جريدة « الحياة » او جريدة « الاهرام » وحتى الصحف الصهيونية بل وحتى الاخ ابو طعان . أيمكن لدراسة جادة لمثل موضوع كهذا ان تكون منصفة (كما وعدنا الكاتب في مقدمته ، ولم يفلح) لمراحل تطورات الوعي الكياني وحملته ، باعتمادها على مصادر ثانوية مثل الجرائد اللبنانية والمصرية والاردنية والصهيونية ، والمكتبات الخاصة والعامة متخمة بالمصادر الاصيلة لكل الاطراف ، واصحابها الفاعلون لا زالوا أحياء يرزقون ؟ الامانة تقتضي من المؤلف الاقتراب من كافة الآراء والاتجاهات والو قائع التي يقدمها الواقع الفعلي والتعامل معها دون ان يجد حرجا في ذلك ، لان هذا الاقتراب وحده هو الذي ينقله من مضائق التحيز الى رحاب الموضوع .

٣ ـ والملاحظة السابقة تقودنا فورا الى التساؤل عن مدى صلاحية الادبيات السياسية الرسمية المنشورة وحدها لقياس تطور واتجاهات الوعي الكياني او اي وعي آخر لشعب من الشعوب فالوثائق السياسية المنشورة ليست كل الوثائق الصادرة عن كل الاطراف اولا ؛ وثانيا ، فإن بعض هذه الادبيات السياسية المنشورة والمقابلات الشخصية تفوح برائحة الرياء السياسي الذي يُهبطها من مرتبة الوثيقة الى مرتبة المنشور الدعائي . وبالتأكيد فإن الخلل في كفاية المصادر اللازمة لتتبع الوعي محتوى واتجاها وعمقا ، يزداد وضوحا عندما نعلم أن الكاتب لم يقترب إطلاقا من الادب الفلسطيني نثرا وشعرا ولا من الفن الفلسطيني بكافة أشكاله ، وهي اكثر من الكثير واغنى من الغنى بموضوع البحث . كل هذا المنجم اهمله الشعيبي ، بل أفلت من قبضته اثناء ملاحقته التطورات وإعادة توجيهها . حتى تكون لدى الكاتب حقائق ومعلومات تكفيه لابداء الرأي عليه التعامل بانصاف مع المصادر الرئيسية لموضوعه ، وهي الادبيات السياسية المنشورة وغير المنشورة ، الادب والفن الفلسطيني ، وتدعيم كل ذلك بالمقابلات المقننة مع عينة عشوائية من عامة الفلسطينيين ومع ممثلين رسميين لكافة التيارات السياسية الفلسطينية العاملة في المرحلة موضوع الدرس ، وكل تلك المصادر يجب ان تشمل كل اماكن تجمعات الشعب الفلسطيني سواء في وطنه او في الشتات . او فليتواضع عنوان الكتاب ، كالقول مثلا . « الكيانية الفلسطينية والوعي .... في الادب السياسي الفلسطيني » فقط ، الخ ... والا فإن النتائج تهبط دون مستوى الغرض .

٤ ـ لقد تحاشى المؤلف دور الاساس الواقعي الاجتماعي ـ الثقافي للوعي بالذات ، وسواه من النماذج المطابقة لوعي الجماعات . فعلى ما يبدو فان الشعيبي من انصار المدرسة المثالية الذين يقولون بالذات العارفة التي لا تخضع لأي تأثير اجتماعي ـ اقتصادي ـ ثقافي ، والتي هي بالضرورة من صنع النخبة بين الجماهير . ليس تكرارا القول هنا ، بأن عجز هذه المدرسة واضح عن الوصول الى نتائج منهجية دقيقة يمكن على أساسها معرفة الروابط التي تشد على ارضية علمية الاشكال المختلفة والمعقدة للوعي الى الشروط الاجتماعية المشخصة المطابقة لها . كان هذا ممكنا للباحث لو درس موضوعه من منظور سوسيولوجي ، لان وعي اي جماعة لا يمكن ان يدرس تحليليا الا بربطه مع الانتاج المادي والفكر الخاص به ، ومع التشكيلات الاجتماعية ـ الاقتصادية المحيطة بها . فالوعي وتجسيداته من هذا المنظور يفهم كنتاج لجملة تلك الظروف المؤثرة في نشوئه وتطوره . فالى جانب الوسط الاجتماعي بانتاجه المادي والفكري كعامل محدد ، هناك أيضا الوسطان الطبيعي والتاريخي .

وما دام الفلسطينيون كغيرهم من الجماعات ، فإن هذا المنظور الى وعيهم الواقعي كان لا بد من ان يغني فهمنا بواعث الفعل لديهم، ولا بد بالتالي من ان يعطينا فكرة واضحة عن الوعي الجماهيري الحقيقي في اوساطهم ، والذي غدا مع الايام قوة مادية جارفة . إن هذا التقصير في دراسة الظاهرة موضوع البحث ، في مستوييها المعرفي والسوسيولوجي ، سرعان ما يظهر حينما كان يضطر الكاتب الى تفسير حوامل هذا النوع من الوعي الاجتماعي ومحتواه ودوره في الحياة الاجتماعية للفلسطينيين . فمن المعروف ان قوة الوعي لا تكمن فيه ، بقدر ما تكمن في حامليه ، اي اولئك الذين إكتسبوه ليقودهم . فدور هذا الوعي في حياة البشر لا يبقى هو نفسه في كل

المراحل التاريخية ولمعرفة هذا الدور في حياة الفلسطينيين ، يجب التوغل أعمق فاعمق في طبيعته وتحليل نماذجه المختلفة وتعدد روابطه وعلاقاته مع ظواهر الواقع الأخرى . وهذا النقص في الدراسة ، بحد ذاته ، سبب كاف لجعل ضرورة الاستكمال قضية راهنة ، فالمشوار طويل وضعب .

٥ ـ اما خامس ملاحظاتنا العامة ، فتدور حول طريقة تعامل الشعيبي مع المصطلحات والوقائع المشهودة في التاريخ الفلسطيني فهو (على سبيل المثال لا الحصر) يصف مذابح ايلول وجرش والاحراش في الاردن بـ « الصدامات » وبـ « الاحداث » كما يسمي مجزرة فردان بالحادثة أيضا وهو يسمي الفلسطينيين في وطنهم بـ « العرب في اسرائيل » ، وبـ « الاقلية العربية في اسرائيل » ، ويسمي فلسطين بـ « الارض المحتلة » اما ردود فعل اهلنا في الضفة الغربية على مجازر ايلول فيصفها الكاتب بالانفصالية الخطرة ، واغتصاب فلسطين عام ١٩٤٨ يسميه الكاتب « احداث عام ١٩٤٨ » إن هذا النهج في التعامل مع الوقائع قد اوقع الشعيبي في اخطاء فاحشة كان في غنى عنها بالتأكيد فاختيار موقف ما في التحليل الملتزم الذي يستدعي الموقفية شيء ، وهو حق وواجب ، اما الحياد الميكانيكي فهو شيء آخر

٦ ـ على مايبدو، ودون ان نسيء الظن ، فإن حمى التطبيع المصري مع العدو قد وصلتنا نحن الفلسطينيين ، بل اخشى ان تكون قد وصلتنا دون وعي . والا فكيف يجوز لكاتب مناضل ان يستخدم لغة العدو ومصطلحاته السياسية في كتاباته الملتزمة ؟ ففلسطين سيبقى اسمها في اذهان كل المناضلين فلسطين لا الاراضي المحتلة ، والحكومة الاسرائيلية ستبقى حكومة العدو الاسرائيلي . والفلسطينيون في فلسطين المحتلة لا يجوز لنا ان ننساق وراء الاعلام الصهيوني فنسميهم بالعرب او بالاقلية العربية داخل اسرائيل ، كما فعل الاخ الشعيبي في ثنايا بحثه هذا ، ووقع طائعا مختارا في شرك مصطلحات العدو الزائفة .

وبعد ، فهذه نصف كلمة او ربع كلمة في ملاحظاتي العامة على الدراسة ، لان ثمة ملاحظات كثيرة فيها تحتاج الى نقاش ، الا ان اسباباً كثيرة تضطرني الى التوقف دونها والانتقال الى بعض الملاحظات الخاصة بصورة سريعة لاننا لسنا بصدد وضع دراسة مضادة .

١ ـ موضوع مجلة « فلسطيننا » إن حماس الشعيبي ـ وليس في مثل هذا الامر غضاضة ـ لبعض قناعاته المسبقة ، دفعه الى تضخيم اعتماده على افتتاحيات هذه المجلة ، باعتبارها اول مطبوعة علنية لـ « فتح » . وهنا لا بد من كلمة توضيح ضرورية فهذه المجلة التي كان يشرف عليها الحاج توفيق حوري (لا الاخ «ابو عمار» ولا الاخ «ابو جهاد »)، كان هو كاتب كل افتتاحياتها ، وقد قام بتوقيعها باسمه الصريح (ما عدا افتتاحية العدد الاول) ، وقد كان الحاج توفيق يصدر في كتاباته تلك عن قناعاته الشخصية لا عن فكر « فتح » الذي لم يكن قد تبلور ولا تحددت خياراته النهائية آنذاك فهل يجوز اعتبار هذه الافتتاحيات ، بل وكل هذه الوثيقة ، التي لم تكن سوى إطار فكري تكتب فيه اكثر من مجموعة دون ان ترسم جهة سياسية موحدة او هيئة تحرير تابعة لهذه الجهة او تلك سياسة اعلامية رسمية لها ، مصدراً وثائقيا رسميا لـ « فتح » بحصر المعنى ؟ إن الحماس وحده هو الذي يدفع في بعض الاحيان الى تضخيم اهمية المصدر والى الاسترسال في الكتابة على الموضوع وعقد سلسلة من المقارنات نقلا عنه ، دون الالتفات او المراعاة لحجمه الفعلي في التاريخ .

٢ ـ يحاول الشعيبي ، في الصفحة ٥٧ من كتابه ، تفسير البطء الشديد في نمو حركة « فتح » وفي عزلتها التامة عن الشعب الفلسطيني ، بكونها كانت تسبح ضد التيار عندما بشرت بافكارها حول الكيان الفلسطيني . ونحن نرى أن هذا التفسير مجاف للحقيقة : فـ « فتح » في تلك الفترة (اواخر الخمسينات وأوائل الستينات) بطرحها الكياني كانت تسبح في صلب التيار الرسمي العربي والجماهيري . فالظروف كانت مواتية ، لأن اروقة الجامعة العربية كانت تعج بالفكرة الكيانية التي اطلقها عبد الناصر ضمن التوجه القومي له ، والتي دعا لمثلها عبد الكريم قاسم في العراق وحزب البعث العربي في سوريا وحركة القوميين العرب في تزامن ملفت للانتباه . اما على الصعيد الجماهيري الفلسطيني ، فقد كان للاتحاد العام لطلبة فلسطين ، ومن قبله للروابط الطلابية الفلسطينية في القاهرة ودمشق وبيروت وللمجلس التشريعي في غزة ، وللاتحاد القومي العربي الفلسطيني في غزة وسوريا ،

دلالات كيانية تعتز بها جماهير الفلسطينيين في الشتات ، وقد لعبت دورا بارزا في تلوين وعيهم بذاتهم . أما حركة « الارض » في فلسطين المحتلة ، المتزامنة في ايقاعها مع بقية الايقاعات الكيانية السابقة، فتؤكد ان دعاوى «فتح» لم تكن معلقة في الفراغ، ولم تأت بما لم يات به الاخرون رسميا او شعبيا . وأما القول بشروط «فتح» لكيانية فلسطينية بعيدة عن الوصاية العربية ومقاتلة ، ففيما نعتقد (وهذا ما اشار اليه المؤلف في ثنايا اقتباساته) ، أن هذه الشروط كانت من شروط الجميع رسميين وغير رسميين فليس لاحد شرف ادعائها ونسبتها اليه · فالكل كان يطالب بعزل العمل الفلسطيني عن العمل العربي وتناقضاته المعيقة . أما السبب في ضمور حجم « فتح » في تلك الفترة ، فيكمن ، فيما نظن ، في توهج عبد الناصر في أعين الجماهير الفلسطينية في ذروة صعوده الجماهيري ، وفي الشكوك التي كانت تدور حول نشأة حركة « فتح » وعلاقتها بحركة الاخوان المسلمين المعادين لعبد الناصر ، وفي ضعفها التنظيمي لا في طبيعة افكارها كما حاول الكاتب ان يدعي وبقي الأمر على حاله ، الى أن جاء انهيار الوحدة المصرية ـ السورية التي قلصت الى حد ما من طغيان الوهج الناصري في ايلول ١٩٦١ .

٣ ـ اما في الصفحة ٨٢ ، فيقول المؤلف ان موقف حزب البعث عام ١٩٦١ ، قد ساهم في نشر الوعي الفلسطيني بالكيانية التي كانت في حالة تكون جنيني والصحيح لا حزب البعث ولا عبد الناصر ولا « فتح » ، الخ . يمكن له ان يدعي انه هو اب هذا الوعي وباعثه . فالفلسطيني الذي كان يعيش داخل المخيمات او خارجها في غربة عما يحيطه ، كان في كل يوم يذوق مرارة كونه فلسطينيا . انتظاره امام مبنى وكالة الغوث للحصول على اغاثة ' سكنه داخل مخيم معزول ' حالة عدم الاستقرار والتعاسة التي يعيشها : انتظاره ساعة الرجوع الى بلده ، كلها عوامل اساسية فعلت فعلها دون غيرها في عملية اعادة إنتاج الذات الفلسطينية ؛ فكانت الارض وحدها في البدء ، هي الثبات الوحيد في مسيرة الوعي الفلسطيني . ان الذات الفلسطينية عبر الفقر والاحوال السيئة والنكسات المتلاحقة والخيانات المتكررة بدأت تعي نفسها وهي في عجزها المنتظر والممتد الى سنوات طويلة . فأدركت في ظل انتصار الثورة الكوبية والثورة الجزائرية اللتين كانتا مصدر الهام لهذه الذات ، ان وعيها ضعيف لانه ما زال يخطو بعيدا في عالم الفكر ، فيما الواقع يخطو بعيدا عن هذا الوعي . فها هو عبد الناصر زعيم التقدميين والملك سعود بن عبد العزيز زعيم الرجعيين آنذاك قد خاطبا الشعب الفلسطيني مباشرة لكي يلتفت الى نفسه لانه ليس لدى التقدميين ولا عند الرجعيين خطة منظورة لاستعادة فلسطين لاصحابها ، فتعمق الادراك لدى الفلسطينيين بأن لا حل سوى البندقية ، وازداد التحامه بالارض وبالسلاح . وكما كانت الارض الثبات الوحيد في مسيرة وعيه ، فقد صار الكفاح المسلح هو الثبات الثاني في هذا الوعي ، الذي حول الصرخة الرافضة العاجزة الى بدء ادراك ان الثورة هي الطريق ، فبدأ بتأسيس مرتكزاتها المادية الاساسية مع الايام .

٤ ـ وعندما نضج العامل الذاتي الفلسطيني ، بالاضافة الى العامل الموضوعي العربي ، كان لا بد من تقدم طلائع للعمل تستفيد بشكل سريع من هذا التزاوج بين العاملين . ومن الكويت جاءت هذه الطلائع فهناك ، حيث لم يكن للكويت مصلحة في تغييب الشخصية الفلسطينية ، وصلت البرجوازية الصغيرة الفلسطينية الى تحقيق مكاسب اقتصادية واضحة ، ومن أجل الحصول على مكسب سياسي يوازي مكاسبها الاقتصادية آنذاك ، سارعت بعض شرائحها الى التقاط زمام المبادرة على رأس الصفوف الجماهيرية الهادرة ، وحولت طموحاتها الذاتية والوطنية الى أداة تنظيمية ،مسؤولة وقادرة على استيعاب هذا الواقع وتعبئته وقيادته في معركة التحرير الطويلة . فأسست عشرات من التنظيمات الفلسطينية المتفاوتة الحجم ، بعضها مات وهو جنين وبعضها تطور مع الايام .

٥ ـ صحيح ان الحركة الفلسطينية ، كما يقول الشعيبي ، لم تخض معركتها وحيدة ومنفردة في لبنان ، كما كان حالها في الاردن . ولكن الصحيح الآخر الذي فات المؤلف ، هو ان هؤلاء الحلفاء الذين قاتلوا واستشهدوا في خندق واحد مع الفلسطينيين في لبنان لم يكونوا سببا بتخليص تلك الحركة من مركبات الشعار الفلسطيني الشهير « ياوحدنا » فالحرب اللبنانية ببعض فصولها ، كمجازر الاردن بكل فصولها ، كانت ذات تأثير انقلابي في المفاهيم الكيانية الفلسطينية . والا فكيف نفسر صدور كتاب عن الاعلام الموحد الفلسطيني عام ١٩٧٨ ،وقد كتبه

أحد كوادر حركة « فتح » ممن قادوا التجربة في تل الزعتر وهو الدكتور عبد العزيز اللبدي ، وكان عنوان هـذا الكتاب هـو نفس الشعار المشهـور « يا وحدنا » ؟

أما بعد . فمنذ البدء قلنا ولا نزال ، بأن الشعيبي قد اقترب من عش الدبابير ، فالموضوع سيبقى مثار جدل وحوار صحيين . ويكفي ان الكاتب قد القى في هذه البركة بحجر كبير . والشعيبي في هذا العمل الجديد قد زاد في العطاء وبشر بالمزيد مما يسهم في فهم القضية الوطنية ، على عكس بعض الكتاب الذين يعطون كل ما عندهم من اول كتاب ، وتبقى كتبهم الأخرى كالزبد يذهب هباء ، لانهم لا يملكون ما يعطون سوى التكرار والتكرار الممل بلا دسم .

سمير ايوب

الامن الاسرائيلي في الثمانينات

قراءة في مجلة « معرخوت » العدد المزدوج رقم ٢٧٠ و٢٧١ ، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٩ .

بمناسبة مرور اربعين عاماً على بدء صدور مجلة « معرخوت » الفصلية ، التي تعنى بالشؤون العسكرية الاسرائيلية ، كرست المجلة في عدد مزدوج (برقم ٢٧٠ ـ ٢٧١ ، تشرين الاول (اكتوبر) ، ١٩٧٩) ، مواضيعها للشؤون العسكرية الامنية والتحليلات السياسية العسكرية ، بالتعاون مع مركز الابحاث الاستراتيجية التابع لجامعة تل ابيب . وقد ركزت هذه المقالات ، التي كتبها عدد من رجالات الجيش البارزين وغيرهم من ذوي العلاقة بالشؤون الامنية ، على امن اسرائيل في الثمانينات . ولقد وجدنا من المناسب تقديم تلخيص لبعض هذه المقالات ، بهدف التعرف على طريقة تفكير القادة الاسرائيليين ، ونظرتهم لمعضلة الامن ، وبشكل خاص فيما يتعلق بالنزاع العربي ـ الاسرائيلي وبمنطقة الشرق الاوسط .

تصدر مقال رئيس الحكومة السابق ، واللواء (احتياط) اسحاق رابين ، « مهندس حرب الخامس من حزيران ١٩٦٧ ، صفحات المجلة تحت عنوان : « مشاكل الامن الاسرائيلي في الثمانينات » . وفيه يقول رابين . « الهدف الاول والمركزي في سياسة الامن الاسرائيلية للثمانينات ، هو تأمين عدم اختلال ميزان القوى ، بين اسرائيل والدول العربية في غير صالح اسرائيل. واذا امكن، فيجب تعديل نسبة القوى في صالحنا . وعلى اسرائيل ان تضمن لنفسها (من مصادر داخلية ، وبشكل خاص من مصادر خارجية) الاسلحة المطلوبة لمواجهة التعاظم العسكري العربي الذي سيتجسد في الثمانينات . فالسياسة التي تسعى لاقرار السلام مع الجيران ، والمحافظة على اتفاقيات السلام القائمة ، مرهونة ومشروطة بالقوة والتعاظم العسكري الاسرائيلي » .

ربما حملت كلمات رابين هذه دلالة صريحة وقاطعة على ان اي سلام تقبله اسرائيل يجب ان ينبع من منطلق قوتها ، وبالتالي من منطلق الشروط التي تقبلها ، مهما كانت نوايا الطرف الآخر صادقة في السلام ؛ اي ان المفهوم الاسرائيلي للسلام هو القوة التي تفرض السلام قسراً لا طوعاً .

ثم يعود صاحب المقال فيطرح السؤال التالي « هل ستكون لدينا الموارد والامكانات المادية والمصادر الكافية لبناء جيش يتلاءم مع الثمانينات » ؟ . هذا السؤال يعطي رابين اجابة مطولة عليه ، ينتهي الى نتيجة قاطعة وهي . « ان اسرائيل لن تمتلك الاموال الكافية لشراء الاسلحة المطلوبة ، وان ما لديها الان من الاسلحة اكثر بكثير مما تستطيع ان توفره من مصادرها الذاتية ، وليست اسرائيل وحدها التي تعاني من هذه الحالة ، بل ان دول المنطقة ، وبشكل خاص ، دول المواجهة ، لديها اسلحة اكثر واكبر من التي تستطيع ان ترفع ثمنها . وفي هذا المجال يجب على اسرائيل الاستعانة بالولايات المتحدة » .

وتجدر الاشارة الى ان رابين استبدل عبارة

الاعتماد الكلي على الولايات المتحدة ، بعبارة الاستعانة بها فقط ، لتوفير الموارد المالية الكافية لحصول اسرائيل على الاسلحة المطلوبة لاعوام الثمانينات ولكن يهوشفاط هرامابي كان اكثر جرأة وصراحة في هذا المجال ، حين قال ان على اسرائيل ان تقامر بكل شيء باستثناء علاقاتها بالولايات المتحدة ، لان الاخيرة هي مصدرها الاول والوحيد عسكرياً وسياسياً واقتصادياً . ويرى رابين انه « عملياً » ، وبالنسبة للسبعينات « وصل طرفا النزاع العربي ـ الاسرائيلي الى مستوى من التسلح ، من حيث الكم والكيف ، يفوق قدراتهما المالية ، وهو مستوى لم يكن الحصول عليه ممكنا دون الاستعانة بالمساعدات الخارجية » . وفي هذه المقارنة قدم رابين مبرراً قوياً ضد بعض الهيئات الاسرائيلية التي تطالب بالاعتماد على النفس حتى يتسنى للقرار الاسرائيلي الاستقلال التام وهو يقول « ان الانتاج العسكري الذاتي لاسرائيل لا زال يشكل نسبة قليلة من مركبات وعناصر القوة العسكرية الرئيسية لدينا ، والمبنية في الاساس من اسلحة الطيران والمدرعات والمدفعية التي نحصل عليها بشكل رئيسي من الولايات المتحدة . وبالمقابل فإن معظم الاسلحة التي تصل الى دول المواجهة هي من المصدر السوفياتي ، وهي اسلحة ، تستطيع كماً ونوعاً ، أن تبني قوة عسكرية تشكل خطراً على اسرائيل » .

لقد قرر رابين ، وبشكل صريح ، أن الانتاج الحربي الاسرائيلي ـ رغم كل التبجحات الاسرائيلية ، وبشكل خاص تلك منها التي تقول إن اسرائيل قادرة بعد فترة زمنية على الاعتاد كلياً على انتاجها العسكري ـ لا يشكل الا جزءاً صغيراً جداً من عناصر القوة ، وهذا الجزء سيبقى دون اية فعالية اذا لم يستند الى الاسلحة الاميركية المتطورة . واهمية هذا يفصح عنها قول رابين « اما العنصر الذي قيد الجيش الاسرائيلي في الماضي وسيقيده في المستقبل عن بناء قوة عسكرية كبيرة ، فهو عنصر وسائل القتال ، وليس العنصر البشري . اقصد أن عنصر وسائل القتال كما وكيفاً هو الذي حدد قوة جيشنا ، اكثر من العنصر البشري » .

ويبدو ان رابين ، نتيجة لخلافات مع دافيد بن ـ غوريون تعود الى أواخر الاربعينات ، اراد ايجاد ثغرة ينفي بها مقولة بن ـ غوريون التي يلخصها قول الآخير : « ان العنصر البشري هو الاساس في أية معركة وليس وسائل القتال ، لذا يجب ان يتركز همنا الأول في تنشيط عملية الهجرة الى الدولة وخاصة الشباب » . واذا كان رابين قد ركز على وسائل القتّال ووضعها في المكانة الاولى مقدماً اياها على العنصر البشري ، فانه قد أخل بالمبدأ والمبرر الاول لوجود اسرائيل ، وهو جمع الشتات اما اذا كان ينظر للامر من وجهة النظر العسكرية البحتة ، فانه قد يكون محقاً لان الاسلحة الحديثة والمتطورة لا تتطلب قوى بشرية كبيرة لتشغيلها واستثمار الفائدة القصوى منها .

القوة العسكرية واهدافها السياسية

ولنفرض ان القوة العسكرية الاسرائيلية التي يطالب رابين ببنائها من اسلحة اميركية متطورة قد وجدت فعلاً ، فما هي الاتجاهات والاهداف السياسية التي يبغي تحقيقها ، وكيف تستطيع المراتب السياسية استغلال هذه القوة ، للحؤول دون نشوب حرب اخرى ؟

للاجابة على هذا السؤال استعرض رابين نظريات كبار المحللين العسكريين امثال فون كلاوزفيتس ، التي تقول الحرب ليست سوى استمرار للسياسة وبوسائل اخرى . ففي الحرب يجب تدمير القوة العسكرية للطرف الاخر ، من اجل فرض ارادة سياسية عليه . اي يجب استعمال القوة العسكرية الى درجة الحسم الشامل في الحاق الهزيمة بالخصم ، بهدف فرض حل سياسي عليه وذلك ، بالضبط ، كما فعل الحلفاء في الحرب العالمية الثانية ضد المانيا النازية ، وكما فعلت الولايات المتحدة باستعمالها القنابل الذرية ضد اليابان ، الامر الذي جعل الخصم يستسلم في الحالتين دون قيد او شرط ، وبالتالي استطاع الحلفاء واستطاعت الولايات المتحدة فرض ارادة سياسية على المانيا واليابان وهنا يقول رابين : « تجدر الاشارة الى ان لاسرائيل قيوداً اساسية ، من حيث قدرتها على تجسيد وابراز القوة العسكرية ، واستثمار اكبر فائدة منها لجهة انجاز الاهداف السياسية . فدولة اسرائيل لا تستطيع وضع الاهداف التي وضعها الحلفاء ضد المانيا والولايات المتحدة ضد اليابان ، لجيشها ، وهذا ليس لان اسرائيل غير قادرة على القيام بجهد قومي شامل لبناء قوة عسكرية تستطيع احراز حسم عسكري

شامل ضد معظم الجيوش العربية ، بل لان النزاع العربي - الاسرائيلي مرتبط ومدموج بشكل وثيق بالوضع الدولي ومع الدول الكبرى . وحتى لو كان الجيش الاسرائيلي قادراً على ذلك ، او سيكون في المستقبل ، فانه لن يكون قادراً على احراز حسم في المستقبل ضد الدول العربية الرئيسيـة ، بسبب تهديدات الدول الكبرى وربما تدخلها المباشر » .

وقد ضرب رابين مثلين عن مدى حرية استعمال الجيش الاسرائيلي كما تجسد في حرب ١٩٤٨ وحرب ١٩٦٧ ، وعن الظروف السياسية السهلة والمريحة التي مكنت من الاحتفاظ بانجازات الحربين حتى الان . من ناحية اخرى تجاهل رابين افتقار اسرائيل الى العنصر البشري · اذ فرضنا ان الدول الكبرى لن تتدخل ، فهل يستطيع الجيش الاسرائيلي حقاً تحقيق الحسم في حربه مع الدول العربية كما يوحي بذلك كلام رابين ؟ وهل يملك هذا الجيش القوة البشرية الكافية لتوزيعه على المساحات الشاسعة التي تشغلها هذه الدول ما دام من المتفق عليه ان الحرب ليست الانتصار في المعركة العسكريـة بل الاحتفـاظ بالانجازات ؟ وهنا خلط رابين ، عن قصد او بدون قصد ، بين امانيه وبين التحليل العلمي العسكري . واذا كان هذا التحليل صحيحاً فما هي الاهداف الرئيسية للقوة العسكرية الاسرئيلية ؟ يقول صاحب المقال « الهدف الاول هو بناء قوة عسكرية تمكن من الدفاع عن الدولة ضد اي هجوم عربي ' والهدف الثاني هو نقـل معالجـة حل النـزاع العربي - الاسرائيلي من ميدان المعركة الى مائدة المفاوضات .. فالقوة الاسرائيلية هي الضمانة الوحيدة لاقناع العرب بأن طريق الحرب لن تكسبهم الا الهزائم العسكرية · والهدف الثالث هو ضمان استمرار معاهدة السلام مع مصر ، والمعاهدات الاخرى اذا وقعت مستقبلا

معنى هذا ان اسرائيل تترك للدول العربية ، وخصوصاً دول المواجهة ، خياراً واحداً ، هو حل النزاع بالطرق السياسية ، اي بالطريقة التي تقبل بها اسرائيل ، وبالشروط التي تلائمها ، وتبقي لنفسها كل الخيارات مفتوحة · السياسية منها والعسكرية . اي السلام في ظل القوة الاسرائيلية ، وفي ظل عجز الطرف الاخر . ومن كل هذا خلص رابين الى النتيجة التالية « لضرورة ضمان واستمرار مسيرة السلام والمحافظة على انجازاتها ، يجب ألا نقبل اي خفض للقوة العسكرية الاسرائيلية في الثمانينات » .

العمق الاستراتيجي ومشاكله

اما العميد (احتياط) **اهرون ياريف*** ، فقد ركز على مشكلة العمق الاستراتيجي ، في مقال مطول في المجلة ، مبيناً تفاصيل هذا العمق الاستراتيجي والمشاكل التي قد يتسبب بها في حال غياب اتفاقيات سلام مع الدول المجاورة ويقول ياريف بعد ان عرض برسوم بيانية مفهوم اسرائيل لهذا العمق والمخاطر الناجمة عنه في حال شن اي هجوم عربي « ان العمق الاستراتيجي هو الخط الأمامي الذي يمكن للدولة ان تحتفظ فيه بقوات عسكرية للدفاع عن نفسهـا خصوصـاً ان الـوضـع الطبـوغـرافي لاسرائيل ، يتيح للطرف الاخر اقتطاع اجزاء من الدولة ، وبشكل خاص الاطراف ، مثل اصبع الجليل ورأس ايلات ومنطقة القدس » ولا بد من ان ياريف ، الذي اشتهر بمواقفه الحمائمية ، يريد عن طريق هذا المقال ترويج القناعة بأن المناطق العربية المحتلة تشكل عمقاً استراتيجياً ضرورياً لاسرائيل وان « الاحتفاظ بها » او على الاقل الاحتفاظ بقوات عسكرية اسرائيلية فيهـا أمر ضـروري وحيوي لاسرائيل ، وهذا ما سيتضح بجلاء من خـلال تحليله . فقد قسم ياريف الحدود الى مناطق حسب مواقعها الجغرافية ، وقال « في الشمال [لبنان] لا تشكل الحدود حواجز طبيعية ، كما ان طبيعة المنطقة غير سهلة وغير مريحة لعمل قوات كبيرة فيها . وهذه الطبيعة يمكن ان تعطي تفوقاً للخصم . اذا كان مستعداً لمواجهة اي هجوم اسرائيلي ضده ، واذا اقام التحصينات والخنادق المناسبة سلفاً ، اضافة الى كل هذا تعطي المنطقة للطرفين سهولة التسلل وعمل القوات المدرعة باحجام معقولة » .

اما بالنسبة للحدود الشمالية الشرقية [مرتفعات الجولان] فإن وادي الرقاد ونهر اليرموك يشكلان

---

* رئيس معهد الدراسات الاستراتيجية التابـع لجامعة تل - ابيب ، وسابقا : رئيس الاستخبارات العسكرية .

« حاجزاً طبيعياً معيناً في هذا القطاع ، لكن المنطقة تفتقر الى حواجز وعوائق طبيعية متصلة ومتواصلة ، وتمكن من استعمال اسلحة المدرعات بشكل واسع » . وبالنسبة للحدود مع الاردن في الجبهة الشرقية ، « فان نهر الاردن يشكل عائقاً طبيعياً محدوداً ، خصوصاً ان المنطقة الواقعة غربي نهر الاردن تمكن من استعمال قوات مدرعة كبيرة وبكميات ضخمة » .

اما في الجبهة الجنوبية مع مصر ، « فالحدود تمر في منطقة صحراوية ، جبلية ، واحياناً منبسطة ، لذا تتوفر في بعض اجزاء هذه الحدود سهولة في الدفاع ، وفي بعضها صعوبة » . ولم تعد الجبهة الجنوبية (مصر) تشكل مخاطر كبيرة على اسرائيل ، خصوصاً في مجال العمق الاستراتيجي ، وذلك لعدة اسباب اهمها ان الاتفاق المصري - الاسرائيلي - حتى لو عادت السيادة المصرية الى كل سيناء حتى الحدود الدولية - قد حدد وقيد الجيش المصري بعدم التواجد في المنطقة الشرقية غربي ممري متلا والجدي وفي المنطقة المتاخمة لهذه الممرات يجب ان تكون القوة المصرية محدودة ومراقبة بعناية . بعد ذلك تأتي المنطقة العازلة ، اي منطقة القوات الدولية او أية قوات من طرف ثالث ، ثم المناطق المنزوعة السلاح ابتداء من منطقة العريش حتى الحدود الدولية . هذا الى جانب اقامة محطات انذار مبكر أميركية واسرائيلية ، لمراقبة تحرك القوات . ومن نقطة العريش حتى الحدود الدولية هناك مئة كيلو متر ، وهي مستباحة للقوات الاسرائيلية ، امام الدوريات وعمليات التفتيش والمطاردة في حال حدوث اية عمليات حربية غير رسمية . وهذه الترتيبات التي وصفت في الاتفاق بأنها ترتيبات امنية ، تخرج ، عملياً ، الجيش المصري من حلبة الصراع وتشله عن القيام بأي عمل اذا اراد ذلك .

اما عن الحدود البحرية ، فهو يقول انها « ليست طويلة جداً ، ويجب ألا تطرح امامنا اية مشكلة دفاعية صعبة » . وهنا تجدر الاشارة الى أن لاسرائيل تجمعات سكانية ، ومصالح حيوية كبيرة ومن الدرجة الاولى متاخمة للحدود ، وهذه تحمل في طياتها مخاطر كبيرة ، حيث انها معرضة للضرب . « وهذا الامر قد يشكل صفعة قاسية تلحق الضرر بالمصالح الحيوية وبالروح المعنوية الاسرائيلية ، وهذه الخطورة لا تكمن ، فقط ، في حرب شاملة او نظامية ، بل في حرب محدودة على غرار غارات وهجمات [الفدائيين] أيضاً .

ثم تحدث ياريف عن المشاكل التي يمكن ان تزيد من حدة خطورة انعدام العمق الاستراتيجي لاسرائيل ، معدداً منها :

« أ - حجم الجيوش العربية وطابعها ؛ فهي جيوش كبيرة ، تستند الى قوى نظامية ذات قدرة كبيرة على الحركة والمناورة ، ولديها القدرة على توجيه ضربات واسعة ، مع غزارة نيران كبيرة جداً (مدرعات قوات ممكننة ومدفعية) وصواريخ ارض - ارض طويلة المدى ، اضافة الى قوة هجوم جوية كبيرة وحديثة . حتى ان نسبة القوى بيننا وبين الدول العربية - بدون مصر - ليست في صالحنا ، كما انها ليست مريحة وسهلة لنا حتى بعد تجنيد قواتنا الاحتياطية ، وهي صعبة جداً بدون تجنيد الاحتياطي » .

ويحاول ياريف اثبات هذه الحقيقة سلفاً ، لخدمة اهداف ونظريات معينة فكما لاحظنا ، فان صاحب المقال يتحدث عن الجيش السوري والعراقي والاردني ، اضافة الى الجيوش والقوات التي يحتمل ارسالها من السعودية ودول الخليج وليبيا والجزائر والمغرب ، وذلك لتبرير المطالبة بالاحتفاظ بمرتفعات الجولان السورية (حتى ان لم يكن بالخط الحالي) . كذلك يطالب بأن يكون نهر الاردن في الجبهة الشرقية هو الحد الامني ، حتى لو لم تبسط اسرائيل سيادتها على معظم اجزاء الضفة الغربية . ويقول « الاحتفاظ بهذه الحدود يحسن من وضعنا الاستراتيجي ، ويحول دون استعمال هذه المناطق خشبة قفز مريحة لشن هجوم ضدنا » . ثم تابع ياريف تعداد المشاكل الناجمة عن فقدان العمق الاستراتيجي ، والامور التي تزيد من خطورتها على اسرائيل .

« ب - ارتباط اسرائيل بعملية تجنيد الاحتياط ، بشكل واسع ، من اجل الصمود والدفاع فقط . وهذه عملية ، حتى وان كانت سريعة ، تأخذ وقتاً طويلاً نسبياً ، وقد يكون هذا وقتاً مصيرياً بالنسبة لنا » .

« جـ - التعاظم العسكري النشيط في العراق ، وكذلك في سوريا (بمساعدة الاتحاد السوفياتي) ، كل هذا يعطي وزناً اكبر للجبهة الشمالية ، حيث

ضعفنا في العمق الاستراتيجي اكبر منه في الجنوب » .

ثم يعدد الكاتب نقاط الضعف لجهة افتقار اسرائيل الى العمق الاستراتيجي او احتمالات بقاء هذا الوضع ، ما دامت الدول العربية المجاورة ، لم تعقد اتفاقات سلام مع اسرائيل ولم تقض على مشاعر العداء الشديد لها . ويشير ياريف الى « ان هذا الخطر الكامن في انعدام العمق الاستراتيجي ، يشكل اغراء للعرب بمهاجمة اسرائيل ، لاضعافها واعادتها الى حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧ ، ومن ثم الى حدود التقسيم عام ١٩٤٧ » .

والحل الذي يطرحه اهرون ياريف لمشكلة العمق الاستراتيجي لاسرائيل ، هو معاهدات سلام ، على غرار المعاهدة المصرية ـ الاسرائيلية ، ثم المطالبة « بترتيبات امنية على غرار تلك التي تم التوصل اليها مع مصر ، اي مناطق منزوعة السلاح ومناطق تحدد فيها القوات العربية ، ثم منطقة عازلة فيها قوات دولية » .

الارهاب الدولي

من مجموعة المقالات في « معرخوت » مقال للعميد (احتياط) حاييم هرتسوغ ، يتحدث فيه عن الارهاب الدولي ، ويحدد العمليات التي يصفها بالارهابية ، التي حدثت في كل عام ، ابتداء من عام ١٩٧٠ . ويقرر ان هذه العمليات في تصاعد مستمر . وقد قال : « ان عام ١٩٧٧ شهد ١٢٥٦ عملية ارهابية » . ثم يتطرق الى تعداد المنظمات التي تقوم بهذه العمليات ، فيدرج في سياقها الالوية الحمر في ايطاليا ، والجيش الاحمر في اليابان ، والمنظمات الفلسطينية ، وغيرها في تركيا وايرلندا واميركا الجنوبية . وهنا قرر هرستوغ « ان الخطر الاكبر ، يكمن في حصول الدول الصغيرة على اسلحة ذرية ، خصوصاً تلك الدول التي لا يتحمل قادتها اية مسؤولية تجاه العالم ، امثال ليبيا والمنظمات الفلسطينية » .

والكاتب لا يفرق في مقاله هذا بين الثورات الشعبية التي تتبع الكفاح المسلح اسلوباً لها في النضال ضد الغزاة والمحتلين ، أو ضد الانظمة الفاشية . وهو يعتبر أن كل حركة تناضل ضد الانظمة الغربية ، او الموالية للغرب ، هي حركة ارهابية يجب القضاء عليها بكل الطرق والسبل ، وتصفيتها تصفية جسدية . اما اعمال اسرائيل من خطف الطائرات واسقاطها ، والاستيلاء على البواخر في عرض البحر وعمليات السرقة والاغارات على الامنين فإنه لا يعدها عمليات ارهابية .

ويعترض هرتسوغ على طريقة الرد المتبعة في دول العالم ضد الارهاب ، فيقول « ان هذا الرد لا يكفي ولا يفي بالغرض المطلوب » . وقد عاد فعدد وسائل مكافحة الارهاب ، واستعرض الوحدات الخاصة التي اقيمت في بعض الدول مثل المانيا الغربية G . S . G . q ، وتساءل : هل تكفي السبل العسكرية للحؤول دون عمليات الارهاب والقضاء عليها ، ام ان هناك حاجة لاتخاذ وسائل اوسع واشمل لهذا الغرض ؟ ولاحظ ان بعض الدول تكتفي بالصمت ، وبعضها يؤيد الارهاب ويمده بالمساعدات المالية وبالاسلحة لاعتبارات معينة . ولم يكتف هرتسوغ بمهاجمة الدول العربية والاتحاد السوفياتي وبعض دول اوروبا الغربية ، بل هاجم أيضاً الامم المتحدة ووصفها بالعجز التام ، لانها لم تتخذ حتى الان مواقف حازمة وحاسمة ضد الارهاب الدولي .

وفي تعداده للدول التي يرى انها تؤيد الارهاب يبدأ بليبيا فيقول « عندما نبحث هذا الموضوع ، لا يمكن الا ان نفكر بالدور الرئيسي الذي تلعبه ليبيا ، فنظام القذافي يؤيد منذ عدة سنوات وبشكل علني ومكشوف العنف الثوري ، ويبدو ان القذافي يقف على رأس قائمة المؤيدين للارهاب في العالم » . وبعد ليبيا يأتي في القائمة الاتحاد السوفياتي . وقد اشار هرتسوغ الى انه « منذ عام ١٩٦٩ والاتحاد السوفياتي يدفع الاموال ويرسل الاسلحة الى المجموعات الفدائية بواسطة عدد من الوسطاء . وكل الدلائل تشير الى انه لا زال مستمراً في هذا الوضع حتى الان ، اضافة الى دورات التدريب للمخربين في موسكو » . وبعد ان استعرض الكاتب الدول المؤيدة للارهاب في العالم ، واماكن تدريب الارهابيين والدول التي تسهم في هذا المجال بشكل فعال قال : « اننا نبحث في المشاكل التي تشكل من وجهة نظرنا الخطر الحقيقي على تراثنا وثقافتنا ، خصوصاً أن الاجهزة الذرية التي يمكن ان تحمل في حقيبة على الظهر ، اصبحت موجودة ومتوفرة فعلاً ، واستعمال هذه الاجهزة لا يكلف سوى التدريب » . فاوروبا تعاني من مخاض ولادة ارهاب خطر ، اخذ بالنمو والازدياد ،

وكذلك اميركا اللاتينية ، وجنوب شرق آسيا ، والشرق الاوسط بطبيعة الحال . ويقول هرتسوغ « هكذا ينمو خطر كبير وجديد يهدد المجتمع الغربي ، مثل الصورة المتطرفة في الاسلام المحافظ والعنيف والمتطرف في ايران ، التي تسعى الى نشر هذه المبادىء في بعض الدول ، وقد يحدث في الباكستان ، ودول اخرى يهددها الاسلام المتطرف » .

ثم عاد الكاتب فطالب بتسخير التكنولوجيا للقضاء على الارهاب ، وعدم تسخيرها لمساعدة الدول التي يمكن ان تكون مراكز للارهاب ، مثل الباكستان التي تبني مفاعلات ذرية بمساعدة الولايات المتحدة ، والعراق يسعى للهدف نفسه بمساعدة فرنسا .

وهنا انتهى الكاتب الى نتيجة ، وهي المطالبة بوحدة دول العالم لتجريد الارهاب من صفة القانون ، والقضاء عليه . ومن يقرأ مقال العميد (احتياط) حاييم هرتسوغ ، يمكنه ان يخرج بشعور واحد ، هو ان اسرائيل تطالب ، وبشدة ، وكأن هذا حقاً تاريخياً او مكتسباً لها ، بتسخير جميع دول العالم سياسياً وعسكرياً واقتصادياً لخدمة اغراض اسرائيل ، ومن ثم خدمة اغراض حلفائها وشركائها .

انعكاسات دخول الاسلحة الذرية الى المنطقة

لم تستبعد الاسلحة الذرية ايضاً عن آفاق التفكير الامني لاسرائيل في الثمانينات . فقد كرس العقيد (احتياط) د مئير باعيل * في مجلة « معرخوت » مقالاً شرح فيه انعكاسات دخول الاسلحة الذرية الى منطقة الشرق الاوسط ، على النزاع العربي ـ الاسرائيلي وقبل ان يبدأ في شرح هذه الانعكاسات ، تطرق الى احتمالات مقدرة دول الشرق الاوسط على انتاج اسلحة ذرية بقواها الذاتية ، خلال الفترة القريبة المقبلة . ووفقا « لتقرير اللجنة الاميركية للطاقة الذرية في عام ١٩٦٨ ، فإن الموارد المطلوبة لانتاج عدد صغير من الاسلحة الذرية ، بما في ذلك طاقم ونوعية العلماء والمهندسين الاكفاء والاساس الصناعي ، كل هذا ، متوفر في اسرائيل لبناء فرن ذري ومنشآت ذرية اخرى ، لانتاج المواد لهذه الاسلحة ، مثل مادة البلاتونيوم . واضافة الى اسرائيل ، هناك سبع دول اخرى ، هي الهند ، وقد اجرت تفجيراً ذريا عام ١٩٧٤ ، واليابان واستراليا وكندا والمانيا الغربية وايطاليا والسويد » .

وفي اسرائيل يعمل الان مفاعلان للابحاث الذرية . كذلك « يسود العالم افتراض ، مفاده أنه اذا قررت اسرائيل انتاج سلاح ذري ، فالامر في مجال الممكن ، اي ان لاسرائيل خياراً ذريا .

اما بالنسبة لاحتمالات الدول العربية في انتاج السلاح الذري ، فان باعيل يقول « ان الدول العربية تسير في اتجاه تصنيع أسلحة ذرية او الحصول عليها اي في اتجاه تحقيق الخيار الذري » وقد اورد صاحب المثال تصريحاً للرئيس الليبي ذكر فيه أن اهداف مدينة العلماء العرب ، هي تحويل ليبيا الى دولة ذرية والعراق مثلاً وقع اتفاقاً مع فرنسا لشراء مفاعلات ذرية في تشرين الاول ١٩٧٥ . كذلك تونس والجزائر فهما بصدد اقامة مشروع مشترك هو محطة ذرية لانتاج الكهرباء . « ان بناء القاعدة والاساس الصناعي للمصانع الذرية في دول مثل مصر والعراق ، وربما ليبيا ، وسوريا ، يستغرق من ٧ الى ١٠ سنوات » .

ويقول باعيل ان تقديراً حذراً ، يجب ان يأخذ بعين الاعتبار احتمال حصول بعض الدول العربية عام ١٩٨٢ ـ ١٩٨٥ على خيارات ذرية ، وربما اسلحة ذرية بعد ذلك واذا حدث أن حصلت الدول العربية على خيار ذري او اسلحة ذرية ، فالى اي حد سينعكس هذا على قدرة وحرية اسرائيل في العمل والمناورة ؟

جواباً على هذا السؤال يقول باعيل « ان ميزان الرعب المتبادل بين اسرائيل والدول العربية ، سيكون شبيهاً بميزان الرعب النووي القائم بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي على المستوى الاستراتيجي » . وهنا يستعرض الكاتب قدرة الدول العربية على توزيع السكان ، وعلى توزيع مراكز انتاج واطلاق هذه الاسلحة ، اضافة الى الموارد الضخمة . وقد اشار الى ان اسرائيل تفتقر لكل هذا . « اما اذا دخلت الاسلحة الذرية دول منطقة الشرق الاوسط ، فسيكون من الاستخفاف ، أن نفترض ان ديناميكية الردع والردع المتبادل ، القائم بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ، ستكون مشابهة

---

* نائب في الكنيست عن حركة « شيل »

للردع والردع المتبادل الذي سيسود منطقة الشرق الاوسط . وبالتأكيد ، ستكون لدى الدول العربية قدرة اكبر بكثير لردع اسرائيل خصوصاً ان اسرائيل كلها ستكون واقعة تحت الخطر الذري ، بينما ستكون بعض اجزاء من الدول العربية ، فقط ، في خطر » .

لذا فان دخول الاسلحة الذرية لن يحول دون استمرار النزاع العربي ـ الاسرائيلي ، ولن يحول دون نشوب حروب اخرى بالأسلحة التقليدية بين الدول العربية واسرائيل ، « خصوصاً اذا كان ميزان الرعب متوازناً بنسبة معقولة . والنزاع العربي ـ الاسرائيلي سيستمر ما دامت الدول المعنية لم تصل الى حالة سلام دائم وثابت » .

بناء على هذا يريد باعيل ان تبادر اسرائيل ، باقتراح تجريد الشرق الاوسط من الاسلحة الذرية ، وربما كان هذا هو الحل الافضل بالنسبة لها كما يعتقد باعيل ، خصوصاً أنها تملك تفوقاً في الاسلحة التقليدية ، كما ثبت في حروبها حتى الان .

اتجاهات التطور في المنطقة والنزاع العربي ـ الاسرائيلي

كتب الاستاذ شمعون شامير * في مجلة « معرخوت » ، عن توقعاته لآفاق التطور في العالم العربي وتأثير هذا على النزاع العربي الاسرائيلي . ويقول شامير : في بداية السبعينات كتب « ارنولد هوتنغر » ، وهو خبير دولي معروف في شؤون الشرق الاوسط . تحليلاً تحت عنوان « صعود الراديكالية » ، ضمنه فكرة اساسية تتلخص بالتالي فشل الوحدة العربية والقومية العربية الناصرية بكل ظواهرها المختلفة ، وبعد هذا الفشل لا بد من ان تأتي في فترة السبعينات طروحات بديلة وهي الراديكالية بمختلف اشكالها .

وهنا يوافق شامير على التحليل الذي قدمه هوتنغر ، ويتعارض معه في النتائج المترتبة عليه . فالتحليل كان صحيحاً لان الانعطافة حدثت في العالم العربي ما بين نهاية الستينات وبداية السبعينات ، وهي حقاً انعطافة وتحول جوهريان؛ لكن المجتمعات التي ملت وتعبت من القومية العربية والطروحات الناصرية ، كما يقول شامير ، لم تتجه نحو التطرف والراديكالية ، بل نحو العكس ، ففي بداية السبعينات ، بدأت فترة « البراغماتية » التي مهرت بخاتمها ظواهر عديدة في السنوات العشر الاخيرة .

ويعدد الاستاذ شامير الاسباب التي دفعت البراغماتية الى احتلال مكان الصدارة

أ ـ فشل التيار الذي ساد في فترة القومية العربية الناصرية في الخمسينات والستينات ، وتجلت في الناصرية وحزب البعث في خطواته الاولى . والتيارات الناصرية والبعثية لم تستطع انجاز الوحدة العربية ، ولم تنجح في احداث تحول اجتماعي ، وقد فشلت كذلك في مجال التحديث والتطوير وفي المشاريع الاقتصادية الكبيرة ، كما فشلت في مد ايديولوجيتها الى دول العالم الثالث ، كذلك بالنسبة لسياسة « الحياد الايجابي » اما الاختبار الاهم فهو فشل الحركات الناصرية والبعثية في مجال النزاع العربي ـ الاسرائيلي . ففي ١٩٦٧ حصدت اكبر هزيمة سياسية وعسكرية .

ب ـ التحول في موقف الاتحاد السوفياتي وتعاونه مع التيار الثوري القومي لدى العرب . ولقد كان هناك تجانس ايديولوجي بين الاتحاد السوفياتي والحركات العربية ، خصوصا حول معاداة الغرب .

جـ ـ تزايد تأثير الدول العربية النفطية ، فبعد ان كانت الاخيرة هدف الضغط العربي ـ في فترة عبد الناصر ـ تحولت واخذت مكانها في صف الدول العربية ، وربما اصبحت قيادية ، كالسعودية مثلاً . فالامور التي لم تنجزها الانقلابات والثورات والايديولوجية ، انجزها النفط العربي ، الامر الذي سهل صعود رجال البيروقراط ورجال الاعمال الى مرتبة صانعي القرار ومشكلي السياسة ، وهم الذين يمثلون « البراغماتيه » العربية .

وتجدر الاشارة هنا الى ان الكاتب يندفع بشكل خفي ، كي يصور للقارىء ان النفط عامل اقوى من الايديولوجية والثورات العربية . وهو يقول « اذا كان هذا التحليل صحيحاً ، فأعتقد ان النتائج بالنسبة للمستقبل غير مشجعة ، فالنظام الذي بني عليه التغيير الحاسم في العلاقات الاسرائيلية المصرية ، يبدو الان مهزوزاً الى حد بعيد ، وفي مصر

---

* رئيس قسم تاريخ الشرق الاوسط وافريقيا في جامعة تل ـ ابيب ، وباحث كبير في معهد شيلواح .

لم يحدث تبدل نحو السلام ، فهناك المخاوف والشكوك والتصدع بالنسبة لخط السادات » .

وما حدث في ايران ، كما يعتقد صاحب المقال ، اضعف النفوذ والهيمنة الاميركية ، وبعد عمليات القضم من قبل الاتحاد السوفياتي والثورات الماركسية في افغانستان واليمن الجنوبي والقرن الافريقي ، ضاعت فرص البراغماتية العربية ، كذلك الضغط الليبي لاسقاط بعض الانظمة . كل هذا شكل خطراً كبيراً وضغطاً متزايداً على البراغماتية الموالية للاميركيين ، وهذه الضغوط نفسها تدعم جبهة الرفض لاسقاط السلام المصري الاسرائيلي والحيلولة دون تثبيت الطروحات الاميركية ، وبالتالي الهيمنة الاميركية .

ويتضح من تحليلات شامير انه يضغط باتجاه وقف عملية السلام مع باقي الدول العربية والاكتفاء بمصر فقط ، كدوله يخفف الصلح معها اعباء الامن الاسرائيلي مما يهيء لاسرائيل ان تتفرغ للجبهة الشرقية الشمالية والجبهة الفلسطينية . والنتيجة التي وصل اليها الكاتب تقول « ان الراديكالية العربية في حالة نضوج ، وان خطأ ارنولد هوتنغر انه صنف الراديكالية في خانة السبعينات ، وهي في الواقع في خانة الثمانينات . وعليه فان فترة الثمانينات ستشهد صعود نوعين من القوى الراديكالية . اليسار الماركسي من جانب ، والاخوان المسلمين من جانب اخر » .

وبعد ان استعرض شامير مختلف الجوانب التي تحيط بمنطقة الشرق الاوسط ، ونمو التيار الراديكالي ، خلص الى النتيجة الاخرى التالية « بعد ان اعطيت الفرصة لتجربة « البراغماتية » ، التي فشلت حتى الآن ، فإن القوى الراديكالية هي التي ستصعد منذ الان . ومعنى هذا اضعاف لمكانة الولايات المتحدة في المنطقة ، وتوغل اكثر للاتحاد السوفياتي من الاطراف في اتجاه المركز وانعدام الاستقرار في انظمة العالم العربي وزيادة الخلافات العربية ، وامكانية حدوث تحول في دول النفط ، وخلل في امدادات النفط من الشرق الاوسط ، وفشل محاولة تثبيت السلام الاسرائيلي المصري ، وزيادة في حدة النزاع العربي ـ الاسرائيلي » .

ثم ينهي الاستاذ شمعون شامير مقاله مستدركاً : « إلا ان نسبة نجاح شركاء معاهدة السلام في بلورة المعاهدة والدفع بها الى الامام ، سيكون لها تأثير كبير في الحد من صعود الراديكالية العربية » .

لقد قسم الكاتب الحقبة الزمنية الى ثلاثة اقسام الناصرية (طروحات الوحدة والقومية العربية) ' البراغماتية وتأثير دول النفط ؛ والتوجه نحو السلام . وبالتحليل ، وصل الى ان الناصرية فشلت وخيبت آمال الامة العربية ، والبراغماتية في طريقها الى الفشل بعد عشر سنوات من التجربة ، ثم الراديكالية ، التي قال شامير انها في حالة نضوج ، وان الثمانينات ستشهد انظمة راديكالية ذات سياسة متطرفة تزيد من حدة النزاع العربي ـ الاسرائيلي .

مكرم يونس

شهريات

المناطق المحتلة

مهرجانات بذكرى يوم الأرض وتصد
لمحاولات تهويد الخليل

يوم الأرض

يوم الأرض في ٣٠ آذار (مارس) ، كان بحق يوم كل فلسطين · من الجليل في الشمال الى النقب بأقصى الجنوب ، مرورا بالأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ .

لقد أكد الشعب الفلسطيني في ذلك اليوم ، انه قادر على الصمود والبقاء ، وأنه أقوى من محاولات سلطات الاحتلال طمس هويته القومية ، وحقه في كامل أرض فلسطين وأثبت الفلسطينيون قدرتهم العالية على التنظيم ، وشمولية التحرك لاثبات وحدة المصير المشترك للارض ، والشعب تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني

ففي الاراضي المحتلة عام ١٩٤٨ ، أصدرت لجنة الدفاع عن الاراضي العربية نداء الى الجماهير الفلسطينية ، دعت فيه للمشاركة في المهرجانات ، التي تحددت اماكنها وأوقاتها ، والخطباء الرئيسيين فيها وطلبت من أصحاب السيارات الخاصة المساهمة في نقل الوفود المشاركة الى المهرجانات في يوم ٣٠ آذار فوفود مدينة القدس والمناطق الجنوبية تشارك بمهرجان قرية اللقية في النقب ، ووفود المنطقة الوسطى تشارك في مهرجان المثلث في قرية الطيبة أما وفود حيفا وقضاء الناصرة ، ومناطق الشمال الفلسطيني فتشارك في مهرجان كفركنا وتشارك وفود الجليل الغربي بمهرجان البطوف في قرية عرابة

وقررت المؤسسات ، والهيئات والنقابات الوطنية في الضفة الغربية ، اعتبار يوم ٣٠ آذار يوم احياء للذكرى الرابعة ليوم الارض ، واعلان استنكار سياسة التوسع الاستيطانية وتهويد الارض واقتلاع شعبها ولاحظت الاوساط الاسرائيلية من جهتها ، مدى استعداد الضفة الغربية للمشاركة بأحداث يوم الارض ، أكثر من السنوات السابقة ، لأن الشخصيات الوطنية ترى أن الاحتجاج في يوم الارض » يتعلق بعرب المناطق المحتلة أكثر مما يتعلق بعرب اسرائيل ، في ضوء قرارات الحكومة في السنة الاخيرة فيما يتعلق بالاستيطان ومصادرة الأراضي » (» معاريف » ، ١٩٨٠/٣/٣٠)

واعلنت بلدية غزة التوقف عن العمل في مكاتبها لمدة ساعتين ، ودعت سكان المدينة للاضراب العام وجاء في بيان اذاعته البلدية » أن غزة التي تعتبر جزءا من الارض المحتلة ستشارك في احياء يوم الأرض وان الأرض ليست خاصة بالجليل وحده حيث يتعرض السكان العرب منذ عام ١٩٤٨ الى عمليات مصادرة الأراضي ، والاستيلاء عليها لاقامة المستوطنات » وأضاف البيان » ان قضية الارض هناك ، هي قضية الأرض هنا ، حيث تواصل سلطات الاحتلال الاسلوب نفسه بمصادرة الأرض لخلق واقع جديد فيها ، وتغيير طابعها وملكيتها » (» وفا » ، ١٩٨٠/٣/٢٧ ص ٨)

في يوم ٣٠ آذار ١٩٨٠ ، الذي تحول الى » رمز في حياة عرب اسرائيل » حسب تعبير صحيفة » عل همشمار » الاسرائيلية ، بدأت الوفود المشاركة في

المهرجانات تتوافد الى الاماكن المحددة . حيث قامت اولاً بزيارة أضرحة الشهداء ووضعت عليها أكاليل الزهور ، وتتابعت احداث ذلك اليوم كما يلي

في الطيبة كان مهرجان منطقة المثلث في قرية الطيبة واحتشد الآلاف من العرب ومن اليهود التقدميين ، وقدمت وفود الطلاب في مظاهرات ودخلت الى القرية « وهي ترفع لافتات في استعراض جرى في شوارع القرية ، وانتهى في الساحة الرئيسية واطلقت شعارات عبر مكبرات الصوت تقول لا للتهجير' لا للتهويد ' لن نترك ارضنا وحضر الاحتفال قيادات من « راكح » ، ورؤساء مجالس الطيبة وأم الفحم ، والنائب توفيق زياد وأخرون وأكدت كل الكلمات التي القيت ، على الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني . وطالب المحتفلون بالاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلا للفلسطينيين ، وأقامة دولة فلسطينية ، واعربوا عن معارضتهم تهويد الجليل . واقترح تحويل يوم الأرض من يوم ذكرى الى يوم كفاح » (« **هآرتس** » ، ١٩٨٠/٣/٣١) .

مهرجان كفركنا كان الخطيب الاساسي في المهرجان النائب توفيق طوبي ، الذي أكد أن هذه التظاهرة الوطنية الضخمة تؤكد « صحة طريقنا . طريق جماهيرنا العربية من أجل البقاء والصمود في وطنها » . وأشاد النائب طوبي بالدور القيادي الذي تلعبه لجنة الدفاع عن الاراضي العربية ، في الجليل والمثلث ، وقال « أن معاركنا ليست في يوم الأرض فقط ، بل على مدى الأيام » (« **فلسطين الثورة** » ، ١٩٨٠/٤/١) .

وخلال المهرجان ، جرت محاولات للتشويش من قبل بعض الجماعات ، وتفويتا لفرصة الاضرار بمسيرة المهرجان ، سمح مؤيدو « راكح » لممثلي تلك الجماعات بالقاء كلمات من فوق منصة الخطابة ولفت طوبي الانظار الى تلك المحاولات ، وانها تهدف الى « تفريق الصفوف ومساعدة اعداء المواطنين العرب ، وربما عن غير قصد » (« **هآرتس** » ، ١٩٨٠/٣/٣١) .

مهرجان عرابة وهو المهرجان الرئيسي في الجليل ففي الساعة الثانية من بعد الظهر ، خرجت مظاهرتان باتجاه مركز المهرجان الأولى ، من قرية سخنين : والثانية من دير حنا . وحمل المشاركون لافتات ، ورفعوا الاعلام « واجتمع في وسط عرابة ٢٠ الف عربي غالبيتهم من الفتيان والفتيات ، ورفعوا شعارات مقتطفة من أقوال رؤساء المجالس المحلية في المنطقة » (« **عل همشمار** » ، ١٩٨٠/٣/٣١) .
وألقى كلمة الافتتاح فضل نعمه ، رئيس مجلس عرابة ، فوجه تحية تضامنية الى شعب الاراضي المحتلة ، ودعا الى « وحدة الصف التي تتحدى الموت كزيتون الجليل » ، وأكد « اننا باقون هنا على ارض وطننا ، وعلى الغرباء أن يرحلوا » . (« **فلسطين الثورة** » ، ١٩٨٠/٤/١) .

وتحدث في المهرجان نفسه ١٢ خطيبا آخرون ، وكان من بينهم النائب مئير فلنر، الأمين العام للحزب الشيوعي (راكح) ، وقال « اننا نحافظ على أرضنا كما نحافظ على حدقات عيوننا لأنها جزء منا ، وقد رويناها بعرقنا ودماء شهدائنا » (**المصدر نفسه**) ووجه المؤتمرون ، في ختام اجتماعهم ، التحيات النضالية الى جماهير الشعب الفلسطيني في كافة اماكن تواجده ، والى القوى اليهودية التقدمية واحرار العالم .

مهرجان النقب أشترك بمهرجان النقب في قرية اللقية ، مئات من البدو الذين صودرت أراضيهم مؤخراً وتحدث في المهرجان ممثلو البدو في النقب ، والنائب شارلي بيطون ، والسيد أميل حبيبي عضو المكتب السياسي لـ « راكح » وأكد جميع الخطباء على ضرورة « توحيد كافة عرب اسرائيل في معركة الدفاع عن الأراضي العربية ، كما طالبوا بعض الجهات اليهودية بالتضامن مع العرب في هذه المعركة » (ر . إ . إ . ، العدد ٢٠٢٤ ، ٣٠ - ١٩٨٠/٣/٣١ ص ٨) .

ووصف مراسل اذعة اسرائيل المهرجان بأنه « كان حماسياً ، وان معظم الآراء التي طرحت في الاجتماع كانت متطرفة ، وترددت كلمة فلسطين أكثر من مرة في كل خطاب . وحظيت دائماً بتصفيق حاد عند ذكرها » (**المصدر نفسه**) .

الضفة الغربية وقطاع غزة شهدت مدن وقرى الضفة الغربية وقطاع غزة اضرابا شاملاً ، حيث اغلقت المدارس ابوابها ، وتعطلت الحركة التجارية وجميع الأعمال الأخرى وحصلت اشتباكات واسعة بين طلاب جامعة النجاح في نابلس وطلاب جامعة بيرزيت من جهة ، وقوات الاحتلال

الاسرائيلية من جهة اخرى وقام الطلاب بقذف قوات الأمن بالحجارة . واغلقوا الشوارع باطارات السيارات المحترقة والحجارة الضخمة ومن جهتها ، اغلقت قوات الأمن الاسرائيلية الطرق المؤدية الى المدن الكبرى ، وأقامت الحواجز « لمنع العناصر المعادية من الانتقال من مدينة لأخرى ، والقيام بأعمال التحريض وقبل ذلك منع الحكم العسكري رؤساء البلديات من الخروج من مجال مدنهم وحذر مسؤولو الأمن بعض الشخصيات من شرقي القدس المعروفين بعدائهم ، من الاشتراك بالأعمال المخلة بالنظام » (« هآرتس » ، ١٩٨٠/٣/٢١)

وأصدرت جميع الهيئات والمنظمات والنقابات والجمعيات الوطنية بيانات هاجمت « سياسات الحكومة في كل ما يتعلق بالاستيطان ، ومصادرة الأراضي . ودعت لجمع الصفوف من أجل استمرار الكفاح » (**المصدر نفسه**)

استيطان الخليل ، وردود الفعل

بعد اسابيع كثيرة من تأجيل اتخاذ القرار الرسمي باستيطان الخليل ، قررت حكومة بيغن أخيراً وفي ١٩٨٠/٣/٢٢ ، البدء رسميا باستيطان الخليل . عندما رفض بيغن تأجيل ذلك متسائلا حتى متى ؟

ويبدو أن حكومة بيغن اتخذت قراراً وسطا لاءمت فيه بين ضغوطات جماعة غوش ايمونيم ومستوطني كريات أربع ، وبين الحاجة لاتخاذ مواقف معينة عشية سفره الى الولايات المتحدة لاجراء مباحثات مع الرئيس كارتر بشأن مفاوضات الحكم الذاتي وهو باتخاذه مثل هذا القرار « يعزز موقف الحكومة الاسرائيلية باجراءات عملية على أرض الواقع » (ر إ إ ، العدد ٢٠١٨ ، ١٩٨٠/٣/٢٤.٢٣ ص ٩) .

ويشتمل قرار الحكومة على اقامة مدرسة دينية ومعهد تطبيقي ، حسب خطة قدمها دافيد ليفي وزير الاسكان وسيقيم في المدرسة ٨٠ طالبا و٢٠ من المساعدين ويقع المبنى المعد لذلك « بالقرب من كنيس ابونا ابراهيم ، ويشتمل على عيادة وعرف للتعليم وسيقام المعهد التطبيقي في الطابق الثالث من مبنى هداسا ، حيث سيقيم فيه ٥٠ طالبا ، وسيخصص مكان لسكن المساعدين »

(« **هآرتس** » ، ١٩٨٠/٣/٢٤) .

ورحبت المجموعات الاستيطانية في كريات اربع بقرار الحكومة ، وقال الحاخام موشي ليفنغر « انه خلال وقت سنتمكن من اسكان بعض عائلات كريات اربع في الخليل » وارسلت نواة الخليل الاستيطانية برقية الى رئيس الوزراء جاء فيها « ان اليوم الذي أتخذ فيه قرار استيطان الخليل هو يوم عظيم للشعب اليهودي ، ولدولة اسرائيل ، وحكومة اسرائيل ، ولمدينة الآباء » (**المصدر نفسه**)

وتميزت ردود فعل المواطنين العرب في الأرض المحتلة بشموليتها ، وحدتها واعترفت المصادر الاسرائيلية بأن حدة ردود الفعل لم تشهدها المناطق منذ ١٣ سنة وأنها ظاهرة خطرة يجب الحذر من نتائجها .

وبلغت ردود الفعل الذروة في الاجتماع الذي عقد في مبنى بلدية الخليل ، والذي وصفه المراسلون الاسرائيليون بأنه لم يختلف عن أي « اجتماع فلسطيني يعقد في بيروت أو دمشق » (ر إ . إ ، العدد ٢٠١٩ ، ٢٤ و ١٩٨٠/٣/٢٥ ص ٣) . وكان المتكلم الاساسي في الاجتماع فهد القواسمة رئيس البلدية ، فدعا الى فرض مقاطعة كاملة للمحتلين ، وقال « تستمر حكومة بيغن في الاجحاف بنا ، والاضرار بحقوقنا ، والاستهانة بكرامتنا ، وانا اقترح عليكم قطع كل اتصال مع المحتلين المتغطرسين لفرض مقاطعة عليهم ، وعدم التعامل معهم ، وعدم الشراء منهم ، وان لا نعمل عندهم » . وفضل قواسمة الطرد على البقاء والسكوت على قرار الحكومة الاسرائيلية . وأضاف . « ان سجن نابلس يستوعب ٢٥٠ معتقلا وبامكانهم أن يضعوا فيه ٥٠٠ آخرين أو ١٠٠٠ معتقل ، ولكن ابداً لن يستطيعوا ادخالنا جميعاً الى السجن ، ولا كل سكان الخليل ، والضفة الغربية ، وقطاع غزة » . ثم هاجم سياسة القوة ، والعجرفة الصهيونية وقال « لقد زالت الامبراطورية البريطانية ، وسحق النازيون في ستالينغراد ، وسوف يسحق هؤلاء المتغطرسون لن تخيفنا السجون ولا المعتقلات ولا الأبعاد ، ويجب استعمال جميع الاساليب حفاظاً على كياننا » « **دافار** » ، ١٩٨٠/٣/٢٥) .

اما رئيس بلدية حلحول ، محمد ملحم ، فقال في الاجتماع « تكفينا الثرثرة ، انظروا ماذا فعلتم

حتى الآن . ماذا فعلت أنا . ها هو الحرم الابراهيمي يتحول أمامنا من مسجد اسلامي الى كنيس يهودي . ماذا فعلنا ؟ أننا نتكلم فقط . بينما هم يهودون الخليل . أوقفوا الصمت . وابدأوا العمل » (**المصدر نفسه**) .

وأكد الشيخ رجب التميمي . قاضي الخليل . الذي القى كلمة في الاجتماع . ان أهالي هذه البلاد لن يسمحوا بأن تهود بلادهم » وأعني بهذه البلاد الخليل . والأقصى وما حوله من المدن يافا وحيفا وعكا ولو صفا لهم الجو . ولو ظنوا انهم قد تمكنوا من كل شيء . ولو ظنوا أنهم تبتوا . فهل يعلمون ان هذه البلاد لها أهلها ؟ لقد زرعتم في هذا البلد كل معاني الحقد والعداء الدائم حتى تزولوا » (ر . إ. . العدد ٢٠١٩ . ٢٤ و٢٥/٢/١٩٨٠ ص ٣)

وعم الاضراب العام جميع مدن الضفة الغربية وقطاع غزة يوم ٢٥/٢/١٩٨٠ احتجاجاً على قرار الحكومة أقامة مدرسة دينية ومعهد تطبيقي في الخليل . ونشرت جميع البلديات بيانات ادانت فيها قرار الحكومة، الذي يهدف الى طرد السكان والسيطرة على الاراضي العربية » (« **عل همشمار** » . ٢٦/٢/١٩٨٠)

ودعا العميد بنيامين بن ـ اليعيزر . حاكم الضفة الغربية العسكري . رئيس بلدية الخليل الى مكتبه . وحذره من خطورة اقواله التي ادلى بها في اجتماع البلدية يوم ٢٤/٢ وابلغه ان الحكم العسكري لن يسمح » بالهجوم غير المتوازن على اسرائيل » ومن جهته ابلغ القواسمة الضابط الاسرائيلي ان . السيل قد بلغ الزبى . وان سكان الخليل لا يستطيعون ضبط النفس ازاء استيطان جماعة غوش ايمونيم لمدينتهم » (**المصدر نفسه**)

وأذاعت لجنة التوجيه الوطني . الممثلة لجميع القوى السياسية في المناطق المحتلة . بياناً تضامنيا مع الخليل . ادانت فيه قرار الحكومة الاستيطان في الخليل . وربطت هذا » بمرحلة خطرة في استراتيجية الاستيطان الصهيوني . الذي يهدف الى تهويد الخليل . وان قرار الحكومة هو نتيجة مباشرة لمبادرة كامب ديفيد . وان الولايات المتحدة هي المتهم الرئيسي بالتطورات الخطرة في سياسات الاستيطان وعدوانية حكومة اسرائيل » (« **عل همشمار** » . ٢٧/٢/١٩٨٠) .

وكعادة سلطات الاحتلال دائماً . لجأت هذه المرة كذلك الى محاولة تهديد الشخصيات الوطنية بالطرد أو الاعتقال . بهدف تحويل الانظار عن معركة تهويد الخليل . ووضع القوى الوطنية في موقف الدفاع عن حرية وبقاء الشخصيات والقيادات الوطنية . وفي هذا الاطار . اعتدى جنود الاحتلال بالضرب على الدكتور احمد حمزة النتشه اثناء مشاركته اهالي الخليل في التظاهرات . واعتقل بعد ذلك للتحقيق معه . وقال الناطق باسم الحكم العسكري أن النتشه » وقف بجانب الحرم الابراهيمي محرضاً الناس . وبعد أن انذر ورفض الاستجابة للانذارات . اعتقل للتحقيق معه » (ر. إ. . العدد ٢٠٢٥ . ٢و٣/٤/١٩٨٠ ص ١٠) .

وطرحت بعض الاوساط الامنية الاسرائيلية . التي تهتم بالمناطق المحتلة فكرة طرد فهد القواسمة . بسبب الاقوال التي ادلى بها في اجتماع بلدية الخليل وباعتقاد تلك الاوساط » أنه يجب الامساك بقوة بهذه الظاهرة . والتي تعتبر حقيقة دعوة للعصيان . وبذلك فقط يمكن اسكات الاضطراب المتوقع » (« **هآرتس** » . ٣٠/٣/١٩٨٠) وأضافت تلك المصادر . ان عيزر وايزمن وزير الدفاع الاسرائيلي . رفض الاقتراح . ورفض اقتراحا آخر يدعو الى تقديم القواسمة للمحاكمة » خوفا من العودة لقضية بسام الشكعة وقرر الاكتفاء بتوبيخ أو تحذير رئيس بلدية الخليل . والشيخ رجب التميمي الذي كانت كلماته الأكثر تطرفا في ذلك الاجتماع » (**المصدر نفسه**)

وفي تطور آخر . ضمن خطة تهويد مدينة الخليل . وفي اطار مؤامرة الحكم الذاتي الاسرائيلي والاستعدادات لتطبيقه على الاراضي المحتلة . من قبل اطراف كامب ديفيد . طلب وزير المالية الاسرائيلي من اللجنة المالية التابعة للكنيست . المصادقة على ميزانية قدرها مليون و٩٠٠ الف شيكل لاقامة مشروع مياه جديد في منطقة جبل الخليل وتقول المصادر الاسرائيلية . ان المشروع » سيزود المستوطنات اليهودية والقرى العربية في منطقة جبل الخليل بالمياه واعد هذا المشروع بسبب مشكلات تأمين المياه . والنقص المتوقع لكميات المياه في المنطقة » (ر. إ. . العدد ٢٠١٣ . ١٧ و١٨/٢/١٩٨٠ ص ١٣)

وتنظر بعض الاوساط الاسرائيلية بخطورة الى الوضع الناتج عن تصرفات حكومة بيغن في الأراضي المحتلة ، حيث يزداد الغضب عند من اعتبروا سابقا من المعتدلين في اوساط السكان العرب واصبحت كلمة الحكم الذاتي عبارة حقيرة وسخيفة في المناطق . وان غالبية السكان لا يريدون سماع ولو نصف كلمة عن الحكم الذاتي وان مباحيم بيغن يريد ، تحت غطاء الحكم الذاتي واتفاقيات كامب ديفيد ، تثبيت حقائق كثيرة في المناطق المحتلة هذه الحقائق التي تمنع ، حسب قول مؤيديه ، اقامة دولة فلسطينية وفي هذه الايام التي تعترف فيها دول العالم أثر بعضها ، بحق تقرير المصير للفلسطينيين ، وبمنظمة التحرير الفلسطينية . يتخذ قرار اقامة مدرسة دينية ، ومعهد تطبيقي في وسط مدينة الخليل وان نقل السكان من الساحل ، وترك بيوتهم للاقامة في الضفة العربية ما هو الا اثبات حقائق حيث يبلغ كل المستوطنين في الضفة الغربية ، بمن فيهم مستوطنو غور الاردن ١٠٥٥٠ مستوطنا ، نصفهم من الاولاد فهل ستمنع المدرسة الدينية في الخليل قيام دولة فلسطينية ؟ وهل يضمن المعهد التطبيقي ابقاء الخليل في مجال دولة اسرائيل ؟ ان استمرار هذا التحدي بين سكان المناطق ، وبين سلطات الاحتلال سيؤدي الى توتير الوضع بين اليهود والعرب ، لانه لا يمكن ضبط مسيرة التطرف سواء بين سكان المناطق ، أو السلطة صاحبة القرار في اسرائيل ويبدو الآن ، ان هذه دائرة سحرية وان الانتخابات وسقوط حكومة الليكود تستطيع السيطرة عليها ، (يهودا ليطاني ، « **هآرتس** » ، ٢٨/٣/١٩٨٠)

وكتب أحدهم يناقش قرار استيطان الخليل من زاوية الفائدة الامنية وأظهر ان الاستيطان في الخليل على العكس من كافة الادعاءات يزيد من الاحتكاك بين اليهود والعرب ، مما يضاعف من الاعباء الأمنية ويستسخف الاراء التي تنادي « بأرض اسرائيل الكاملة ، حيث يعيش فيها الشعبان المتجاوران ، بينما يضطهد أحدهم من قبل الحكومة » (زئيف شيف ، « **هآرتس** » ، ٣٠/٣/١٩٨٠) ويرى شيف ، ان الدوافع الحقيقية لقرار حكومة بيغن استيطان الخليل ترجع لأحد الاسباب التالية

« ١ ـ تحدي الولايات المتحدة بسبب الكلمات القاسية التي رددها المبعوثون الاميركيون

« ٢ ـ ان بيغن كان مهتما بمثل هذا القرار عشية سفره للقاء الرئيس كارتر بشأن مفاوضات الحكم الذاتي ، لأن مثل هذا القرار يخدم تكتيكه في المناطق ، وردّ على خطوات السادات الأخيرة .

« ٣ ـ هناك توقعات ، ترى ان بيغن لم يكن متحررا من الضغوط الداخلية ، خصوصا داخل حزبه ، حيث قال المقربون منه ان القرار كان حلا وسطا ، عندما تقرر الاكتفاء بمدرسة دينية ، ومعهد تطبيقي بدلا من فتح كل الحمي اليهودي القديم للاستيطان » (**المصدر نفسه**)

التآمر على التعليم في الضفة الغربية

كان من نتيجة العقبات الكثيرة التي تعترض خريجي الشهادات الثانوية في استمرار دراستهم العليا في جامعات الدول العربية ، او الجامعات الاجنبية، أن تزايدت الحاجة لانشاء جامعات في مختلف أنحاء الضفة العربية وقطاع غزة وهكذا انشئت ، قبل ثماني سنوات ، كلية الشريعة والآداب في الخليل ، وتحولت كلية بيرزيت الى جامعة تمنح درجة جامعية أولى وقامت في عام ١٩٧٢ جامعة بيت لحم واعلن قبل عامين عن تأسيس جامعة النجاح الوطنية في نابلس تطويرا لكلية النجاح

وفي السياق ذاته ، تقرر اخيرا اقامة جامعة القدس الكبرى ، وكانت نواتها تأسيس صف في قرية أبو ديس بالقرب من القدس وبتاريخ ١٦/٣/١٩٨٠ ، اصدر الحاكم العسكري للضفة الغربية قرارا ينص على اغلاق الصف خلال اسبوعين ، وتوزيع طلابه على الكليات القائمة في الضفة

واستقبل قرار الحاكم العسكري بموجة من الاستنكار والشجب في كافة انحاء الضفة العربية واصدرت لجنة التوجيه الوطني بيانا اعتبرت فيه ان اغلاق الصف « جزء من سياسة الحكومة الاسرائيلية التي تمنع التعليم والتأهيل لسكان الضفة الغربية وان اغلاق الكلية ، شأنه شأن مصادرة الأراضي في شمال القدس ، والسيطرة على شركة الكهرباء العربي ، يهدف الى الغاء الطابع العربي لمدينة القدس » (« **دافار** » ، ١٩/٣/١٩٨٠) .

وشجب فهد القواسمة تصرف السلطات الاسرائيلية باغلاق كلية أبو ديس ، وقال « ان

اسرائيل لا تملك اي حق في اغلاق الكلية . فهي لم تنشئها ، ولم تبنها ، ولم تمولها » (« هارتس » ، ٢٠/٣/١٩٨٠)

وبتاريخ ١٩/٣/١٩٨٠ ، اجتمع مجلس التعليم العالي وناقش موضوع اغلاق الكلية . وقرر الاجتماع بقائد منطقة الضفة العربية العسكري ، والطلب منه « النظر من جديد بهذا القرار . كما أرسل اعضاء مجلس امناء كلية ابو ديس برقيات احتجاج الى الامم المتحدة ، والاونيسكو ، والقنصليات في القدس ، والصليب الاحمر » (« هارتس » ، ٢٠/٣/١٩٨٠)

ومن جهة أخرى ، تحرك طلاب المرحلة الثانوية في الضفة العربية ، بعد أن اطلعوا على نتائج امتحانات تلك المرحلة حيث وصلت نسبة الرسوب الى ٤٠ تقريبا . ويعتقد الطلاب واساتذتهم ان هذه النسبة نابعة من سياسات السلطة الاردنية ، التخفيض ، ما أمكن ، من عدد حاملي الشهادات الثانوية الذين يرغبون بمواصلة دراستهم في مؤسسات التعليم العالي » (« معاريف » ، ١٦ ٣ ١٩٨٠) وتعتقد بعض الشخصيات انه على الرغم من الشكل التربوي للمسألة ، ظاهريا ، فان انعكاساتها سياسية

وكشف مراسل الاذاعة الاسرائيلية عن وثيقة تتعلق بموقف الاردن من معدلات الطلاب وتقول الوثيقة التي وقعها ابراهيم صنوبر ، رئيس لجنة الامتحانات العامة ، ، ان طلاب الضفة الغربية حققوا في العام الماضي تفوقا ملحوظا ، وأن وزارة التربية والتعليم الاردنية اتخذت ، على كره منها ، اجراءات للتقريب بين معدلات طلاب الضفة الشرقية ، ومعدلات طلاب الضفة العربية ويحذر صنوبر ، في نهاية الوثيقة ، من أن وزارة التربية والتعليم الاردنية ، قد لا تصادق على شهادات الثانوية العامة هذا العام ، اذا رفضت الشروط التي وضعتها » (ر إ ، العدد ٢٠١٥ ، ١٩ و٢٠/٣/١٩٨٠ ص ١٥)

الاستيطان ومصادرة الأراضي

استمرت السلطات الاسرائيلية في وضع خططها الاستيطانية ومصادرة الأراضي العربية ، لتثبيت الحقائق ، تمهيدا لتحقيق الحكم الذاتي حسب صيغة اتفاقيات كامب ديفيد

وفي اطار خطة تطويق مدينة أريحا بالمستوطنات اليهودية ، يجري تمهيد الأرض « لاقامة مستوطنة جديدة تسمى متسبي يريحو ـ ب وبعد بضعة اسابيع سيباشر باقامة المباني المؤقتة » (ر إ ، العدد ٢٠٢٥ ، ٢ و ٣/٤/١٩٨٠ ص ١١) . وسيستوطن في متسبي يريحو ـ ب العائلات العلمانية من متسبي يريحو ـ ١ ، لأن هذه العائلات لم تستطع أن تتعايش مع العائلات المتدينة الموجودة معها في المستوطنة نفسها وتقع المستوطنة جنوبي مدينة أريحا ، بالقرب من مخيم عقبة جبر ، وهي تتبع حركة اتحاد المزارعين

وتعتبر متسبي يريحو ـ ب واحدة من ست مستوطنات ستحيط بمدينة أريحا وفق مشروع وضعه فرع الاستيطان بالوكالة اليهودية • كما تمت الموافقة على اقامة مستوطنتين هما ، بنيما ـ أ شمالي أريحا ، والمدغ ـ جـ بجوار بيت عرابا » (المصدر نفسه)

وفي منطقة القدس ، قدم ٣٦ من أصحاب أراضي بيت حانينا استئنافا الى محكمة العدل العليا ، ضد قرار وزير الدفاع والحاكم العسكري لرام الله ، مصادرة اراضيهم المزروعة لاقامة مستوطنة يهودية عليها ومثلت المستأنفين المحامية فيليتسيا لانغر التي قالت ان الحكم العسكري اصدر ، قبل شهرين ، قرار المصادرة للحاجات العامة لاراض يبلغ طولها ٦.٦٥٠ م ، وعرضها ١٠٠ م » (« هآرتس » ، ٢١/٣/١٩٨٠)

وكشف سكان المنطقة ان الأراضي صودرت بهدف اقامة مستوطنة يهودية ، أو لشق طريق لمستوطنة يهودية يخطط لاقامتها في المنطقة

وصودرت من أراضي قرية الخضر القريبة من بيت لحم أراض تبلغ مساحتها ١٥٠٠ دونم ، بهدف أقامة مستوطنة افرات ، وبذلك يصل مجموع الأراضي المصادرة من هذه القرية الى ما مساحته ٤٠٠٠ دونم تقريباً وبدأت الجرافات بتسوية الاراضي واقامة المباني في الموقع » (« على همشمار » ، ١٧/٣/١٩٨٠) .

وفي الاراضي الواقعة شرقي بيت لحم بدأ الحكم العسكري تسييج أراضي مزروعة تبلغ مساحتها ٢٠٠٠ دونم في منطقة قريبة من مستوطنة تكواع وعارض اصحاب الاراضي العرب مصادرة أراضيهم التي « يحرثونها منذ أجيال ، وصودرت لحاجات

الأمن ولكنها ستستخدم لمستوطنة تكواع المجاورة » (**على همشمار** » . ٢٠/٢/١٩٨٠)

وكشف مختار قرية حوسن الواقعة غربي بيت لحم عن نوع جديد من أساليب الاحتيال الصهيونية لانتزاع الاراضي العربية من أصحابها وسكا المختار ضابطا بالحكم العسكري في بيت لحم » انتزع منه خاتمه الرسمي لكي يوقع صفقة لبيع ٢٨٨ دونم من أراضي القرية . لوسطاء سراء اراض اسرائيليين » (» **دافار** » . ١٩/٢/١٩٨٠)

وأوضحت الصحيفة الاسرائيلية حقيقة هذه الصفقة . وأنها عقدت بين سماسرة اسرائيليين . وبين سالم حمامرة . احد كبار السن في القرية . ممن لا يملكون الأرض اما المالك الحقيقي للأرض فهو **المختار نفسه، وآل سالم المذكور الذين رفضوا بيع** الأرض وأكد مختار القرية أنه » رفض التوقيع على تلك الصفقة . بناء على طلب الحكم العسكري . وأن أحد الضباط هناك وقع بدلا عنه (**المصدر نفسه**)

محمد عبد الرحمن

اسرائيليات

زيارة السادات لواشنطن وتعثر مفاوضات الحكم الذاتي

اهتمت الدوائر السياسية الاسرائيلية ، خلال الفترة الأخيرة ، بعدد من القضايا السياسية ، وعلى رأسها مفاوضات ما يسمى بـ « الحكم الذاتي » بمختلف جوانبه ، وما تخلل تلك المفاوضات من اجتماعات وجولات ، وكان آخرها جولة المبعوث الاميركي سول لينوفيتش واجتماع الاسكندرية . وقد أشارت معظم المصادر الاسرائيلية الى فشل تلك المفاوضات ومراوحتها في مكانها دون تحقيق اي تقدم يذكر . وكذلك لوحظ اهتمام بذلك الموضوع الذي لا يزال يقلق بال الاسرائيليين ، وهو المتعلق بتعديل القرار ٢٤٢ ، وما يسمى بالمبادرة الاوروبية . كما عالج بعضها موضوع زيارة السادات الى واشنطن وما يمكن ان تحققه على صعيد الضغط الاميركي على اسرائيل لابداء مزيد من المرونة والتنازل بشأن المفاوضات على الحكم الذاتي ، وكذلك الاستيطان في المناطق المحتلة .

زيارتا السادات وبيغن لواشنطن

ترى بعض الاوساط الاسرائيلية ان دعوة الرئيس الاميركي كارتر ، لكل من السادات وبيغن ، لزيارة واشنطن ، لم تكن مفاجئة : فقد كانت تلك الاوساط تعتقد ان الرئيس كارتر ، سيضطر ان عاجلاً أو آجلاً ، الى التدخل المباشر في مفاوضات الحكم الذاتي ، وذلك لكي يحول دون حدوث الجمود او الانفجار ولكن تبدي هذه الاوساط مخاوفها من مواقف كارتر وتعتقد انه « سيوجه ضغطاً على اسرائيل ، خصوصا ان موقفه اصبح قوياً في الانتخابات الاولية ، وأنه ليس بحاجة بصورة خاصة

الى الصوت اليهودي » (دانييل بلوخ ، « دافار » ، ١٩٨٠/٣/٢٠)

وأشار المعلق السياسي لصحيفة « هآرتس » الى ان الاعتقاد السائد في القدس هو ان ضغطاً اميركياً ينتظر بيغن في واشنطن ، وان الدعوة قد جاءت لخلق الاطار الرسمي لتوجيهه . ويعتقد المعلق نفسه أن الرئيس كارتر لن يحمل زعماء مصر واسرائيل على توقيع اتفاقية مفصلة من عشرات البنود ، وانما سيحاول الحصول على موافقتهم على مجموعة من المبادىء، وان الفترة ما بين منتصف نيسان ونهاية ايار، يمكن ان تكون كافية لترجمة تلك المبادىء الى اتفاقية، او على الاقل الى حل وسط

وأنه في حال قبول السادات لهذا الحل ، فانه سيكون من الصعب على بيغن رفضه (فولص ، «هآرتس» ١٩٨٠/٣/٢١) وحذر المعلق كلا من بيغن وشارون وشامير ، من أنهم اذا تسببوا في جمود المفاوضات حول الحكم الذاتي ، فانه لا توجد اي ضمانة للاستمرار بها بعد السادس والعشرين من أيار . وأنه اذا لم يتم ، حتى التاريخ المذكور ، الوصول ، ولو على الاقل الى حل وسط ، فان هناك احتمالاً بأن تبدأ الدول الاوروبية بالعمل الجدي من اجل اضافة بند جديد على القرار ٢٤٢ ، الذي يحدد قضية الفلسطينيين بأنها قضية سياسية ، ويجب حلها عن طريق الاعتراف بحقهم في تقرير المصير وان أحداً لا يشك في ان معنى الاعتراف بهذا الحق « اقامة دولة فلسطينية ـ عربية مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة ، وعاصمتها القدس الشرقية . وانه اذا لم يتم التوصل الى اتفاق حول الحكم الذاتي ، فانه لمن المشكوك فيه ان تستعمل الولايات المتحدة حق « الفيتو » اذا ما قدم اقتراح بهذا الشأن الى مجلس الأمن » (**المصدر نفسه**) .

وحذر البعض من مغبة الوصول بالمفاوضات الى الفشل ، لأن ذلك سيؤدي الى تحرك الجهات المعادية لاتفاقية كامب ديفيد حتى داخل الادارة الاميركية نفسها . ففي حينه عارض بعض كبار المسؤولين في الادارة الاميركية اتفاقية كامب ديفيد ، كما أنها اعتبرت زيارة السادات الى القدس عملاً معرقلاً لمخططاتها وسعيها لعقد مؤتمر جنيف ثانية ، حيث كان البيان الاميركي ـ السوفياتي الذي صدر في شهر تشرين الاول ١٩٧٧ ، تمهيداً له . « ويجب الاعتقاد بأن هؤلاء سيكونون مسرورين اذا ما عرفوا ان هذه العملية ـ التي ادت الى اتفاقية كامب ديفيد واتفاقية السلام المصرية الاسرائيلية ـ قد فشلت وأنه ليس باستطاعتها تجاوز عقبة « الحكم الذاتي الكامل» لعرب المناطق المحتفظ بها » (**المصدر نفسه**) .

ومن جهة أخرى ، ردت مصادر سياسية مقربة من رئيس الحكومة بيغن ، على اقوال السادات التي ادلى بها قبل سفره الى واشنطن ، فيما يتعلق بالقدس وبالحكم الذاتي ، فأشارت الى ان هدف الافكار التي يقترحها السادات ، هو الضغط على اسرائيل لتغيير مواقفها . وقالت هذه المصادر انه لا يوجد اي جديد فيها ، اذ أنها كانت قد طرحت خلال المفاوضات للتوقيع على اتفاقية الاطار وقد رفضتها اسرائيل في حينه ، بما في ذلك فكرة شمل القدس الشرقية في اطار الحكم الذاتي . كما عارض بيغن يومها ، اعطاء صلاحيات تشريعية لمؤسسات الحكم الذاتي ، كما عارض اي تدخل مصري بموضوع حاجات اسرائيل الامنية في [الضفة الغربية] ، بعد اقامة الحكم الذاتي . « وتمهيدا للمحادثات التي سيجريها رئيس الحكومة في واشنطن ، فان الموقف الجديد الذي يمكن لبيغن طرحه هو أنه اذا عرض السادات افكاراً تتعارض واتفاقات كامب ديفيد ، ستفكر اسرائيل بفتح الاتفاقيات وبحثها من جديد » . (ر إ . إ ، العدد ٢٠٢٧ ، ٤ و١٩٨٠/٤/٥ ، ص ٨) .

ومن جهته أشار مناحيم بيغن ، قبل سفره الى واشنطن ، الى الخلافات في وجهات النظر بين اسرائيل والولايات المتحدة ، فقال : « اقول صراحة ان هناك خلافات في وجهات النظر بيننا وبين الولايات المتحدة بهذا الصدد . فمنذ اليوم الأول الذي اجتمعت فيه بالرئيس كارتر عام ١٩٧٧ ، أعرب لي عن اعتقاده بان الاستيطان في [المناطق المحتلة] غير قانوني ويشكل عقبة في طريق السلام . وعلى اية حال ، فالخلافات في وجهات النظر مع الولايات المتحدة قائمة منذ قيام الدولة ، وقد مرت بفترات اكثر صعوبة . واذكر انني عندما كنت عضواً في الكنيست وفي لجنة الخارجية والأمن ، هددت الولايات المتحدة بمطالبة مجلس الأمن الدولي بفرض عقوبات علينا ، وطلب منا الانسحاب بعد حرب ١٩٥٦ دون سلام ودون اي اتفاق . وكانت تلك الفترة اصعب بكثير من أيامنا هذه » (**المصدر نفسه** ، العدد ٢٠٢١ ، ٢٦

و٢٧/٣/١٩٨٠ ، ص ٥) .

وأشار السفير لينوفيتش الى انه سيتم طرح خمسة مواضيع خلال اللقاءات التي سيجريها كارتر مع السادات وبيغن ، وهي موضوع أمن اسرائيل والعلاقة بين حاجاتها الامنية واتفاق الحكم الذاتي ، ومسألة المياه ، ومسألة الاراضي والمستوطنات ، ومسألة وضع العرب في القدس الشرقية وصلاحيات مجلس الحكم الذاتي . وعلى حد قوله ، لا يعتزم الرئيس كارتر التوسط بين الزعيمين ، بل سيسعى الى اقناعهما بالعمل لاحراز تقدم في المحادثات ، عبر اتخاذ قرارات سياسية جديدة (**المصدر نفسه** ، العدد ٢٠٢٥ ، ٢ و٣/٤/١٩٨٠ ، ص ٦) .

السادات يوافق على تمديد المفاوضات

تشير كافة التقديرات الى ان الاطراف الثلاثة اسرائيل ومصر والولايات المتحدة ، تبذل كل جهدها لتلافي مواجهة ازمة مفاوضات الحكم الذاتي لذا تهدف المحاولات التي ستبذل في واشنطن الى منع حصول الازمة بأي ثمن الا اذا طرأ ما هو غير متوقع؛ كأن يقوم احد الرؤساء الثلاثة ، السادات مثلاً ، بالاعلان عن عدم استعداده للاستمرار في اللعبة على هذا النحو . ولكن التقديرات تشير الى ان السادات لن يفعل ذلك ، لسبب بسيط هو ان له في الولايات المتحدة ، حالياً ، اهدافاً محددة جداً . فأهدافه لا تقتصر على ما يريد تحقيقه للفلسطينيين في [الضفة الغربية] فحسب ، بل أنه يحمل معه قائمة طويلة من المطالب الاقتصادية والعسكرية . وكعادته ، يقوم السادات بالمناورات بشكل متطور جداً ، من اجل تحقيق هذه الأهداف وتقدر اوساط في الادارة الاميركية ، ان السادات سيوافق على تأجيل الموعد المحدد لانجاز مفاوضات الحكم الذاتي ، لتلافي خلق الازمة في المرحلة الراهنة ، في مقابل الموافقة على الجزء الاكبر من مطالبه . (**المصدر نفسه** ، العدد ٢٠٢٧ ، ٤ و٥/٤/١٩٨٠ ، ص ٩)

ويؤكد البعض ان الرئيس كارتر لن يطرح مقترحات اميركية محددة ، رغم أنه يحمل معه الى كامب ديفيد مقترحات معينة ، تمت بلورتها على المستويات المختلفة في الادارة الاميركية . ولكن هذه المقترحات لن تعرض بوصفها مقترحات اميركية ، بل ستعرض كمقترحات لدمج وتقريب بين موقفي مصر واسرائيل . ويمكن القول بأن الولايات المتحدة لن تلقي بثقلها ، هذه المرة ، لا الى جانب اسرائيل ، ولا الى جانب مصر ، بل ستحاول لعب دور الوسيط الكبير والموضوعي ، المعني باحراز تقدم آخر في سياسته الشرق اوسطية . لذلك يعتقد بأنه لن تحدث اية مفاجآت او مقترحات اميركية او اسرائيلية او مصرية جديدة ، بل المرجح هو موافقة الاطراف الثلاثة فيما بينها على تأجيل الموعد المحدد لانجاز مفاوضات الحكم الذاتي (**المصدر نفسه** ، ص ١٠) .

وتشير كافة التقديرات الى ان للاطراف الثلاثة ، اسرائيل ومصر والولايات المتحدة ، مصلحة في التأجيل . فاسرائيل معنية بالتأجيل ، لان البديل لذلك سيكون نشوء أزمة ، ومن المستبعد ان يكون رئيس الحكومة معنياً بنشوئها فبالاضافة الى انعكاساتها الداخلية وما يمكن ان تؤدي اليه من مواجهة مع الولايات المتحدة ، فانها ستعني ، في نهاية الامر ، أنه من غير الممكن تطبيق مشروع الحكم الذاتي « الذي يعتبر المفخرة الكبرى لسياسة بيغن الشرق اوسطية » كذلك فان السادات غير معني بفشل المحادثات ، لان الامر يعني بالذات ، ان دول الرفض العربية كانت محقة عندما قالت أنه من غير الممكن التوصل الى اتفاق مع اسرائيل واذا واجه السادات ازمة في هذا المجال ، فذلك يعني خسارته لجزء هام من المساومة مع الولايات المتحدة . اما الرئيس كارتر ، فانه بالتأكيد غير معني بوصول المحادثات الى الازمة ، لان وضعه حساس جداً . لذا فان الاطراف الثلاثة ، انطلاقاً من حرصها على تلافي نشوء الازمة ، ستحاول التوصل لاتفاق حول اية صيغة تساعد على احراز التقدم (**المصدر نفسه** ، ص ١١) وتشير التقارير التي وصلت من واشنطن الى ان محادثات كارتر والسادات لم تؤد الى شيء ، ولم تشق الطريق لايجاد خاتمة ناجحة لمحادثات الادارة الذاتية (**المصدر نفسه** ، العدد ٢٠٢٩ ، ٩ و١٠/٤/١٩٨٠ ، ص ٨)

جولة المبعوث الاميركي سول لينوفيتش

قبل بدء هذه المحادثات بين كارتر وبيغن والسادات ، كان المبعوث الاميركي لينوفيتش قد أنهى جولة أخرى من المحادثات في اسرائيل . حاول خلالها تحريك ودفع مفاوضات الحكم الذاتي الى الأمام ، فطلب ، على حد تعبيره ، أن توافق اسرائيل

على وقف اقامة المستوطنات حتى السادس والعشرين من أيار ، وهو الموعد المحدد للانتهاء من المفاوضات وقد أجاب رئيس الحكومة على هذا الاقتراح بالرفض . لكن ليونوفيتش نجح في فتح ثغرة صغيرة في موقف اسرائيل ، باقتراحه اقامة لجنة لدراسة حاجات اسرائيل الامنية في [المناطق المحلتة] بعد اقامة الحكم الذاتي وكان الموقف الاسرائيلي من هذه النقطة يبدو ، حتى الأونة الأخيرة ، غير قابل للاختراق فقد اقترح السفير لينوفيتش ، في البداية ، ان توافق اسرائيل على تشكيل هيئة برئاسة وزيري دفاع مصر واسرائيل ، لمناقشة شكل انتشار الجيش الاسرائيلي في [المناطق المحتلة] وكبديل اقترح لينوفيتش أن تقدم اسرائيل خارطة يتحدد عليها الانتشار الجديد لقوات الجيش الاسرائيلي (**المصدر نفسه** ، العدد ٢٠٢٠ ، ٢٥ و٢٦/٣/١٩٨٠ ، ص ٦) كما اقترح لينوفيتش ، ان توافق اسرائيل على بحث موضوع الأمن وتجميد اقامة مستوطنات جديدة ، في مقابل استثناء القدس من جدول المباحثات . وعندما سئل عن موضوع القدس قال « ان القدس ليست موضوعاً من مواضيع البحث في الحكم الذاتي . وأشار الى ان الرئيس كارتر اكد أن سياسة الولايات المتحدة لم تتغير ، وهي تستند على قرارات الامم المتحدة بهذا الشأن . « غير ان مصر طلبت بحث موضوع العرب في القدس الشرقية ، وسوف نعمل وفقا لهذا الطلب » (**المصدر نفسه** ، ص ٨) . وكان الرئيس كارتر قد صرح بأنه لا ينوي الآن الاعتراف بالقدس كعاصمة لاسرائيل ، ولكنه أكد أنه لا يؤيد إعادة المدينة او جزء منها الى العرب واشار الى أنه يجب تأجيل البحث في مشكلة مستقبل القدس الى المراحل النهائية من عملية السلام (« **هارتس** » ، ٢٣/٣/١٩٨٠)

وتقول بعض المصادر الاسرائيلية ان السفير لينوفيتش حمل معه بعض المقترحات بشأن صلاحيات مؤسسات الحكم الذاتي ، حيث اقترح ان يكون لمجلس الحكم الذاتي صلاحية لتحديد الانظمة وقد جاء هذا الاقتراح كحل وسط بين الموقف المصري ، الذي يطالب بصلاحيات تشريعية للمجلس ، وبين الموقف الاسرائيلي ، الذي يعطي مؤسسات الحكم الذاتي فقط صلاحيات ادارية - خدماتية (« **دافار** » ، ٢٦/٣/١٩٨٠) وأشار البعض الى ان السفير المذكور ، قد حذر وزير الزراعة الاسرائيلي اريئيل شارون ، من ان اقامة مستوطنات جديدة يمكن ان تؤدي الى انهاء المفاوضات بشأن الحكم الذاتي في شهر أيار

وبالمقابل ، فقد لمحت بعض المصادر الى الضغوط الاميركية المحتملة بهذا الصدد ، والتي ترمي كلها الى توجيه ضغط على اسرائيل لمزيد من المرونة والتنازل فأشار السفير لينوفيتش ، الى أنه اذا لم يتوصل الطرفان الى حل في التاريخ المحدد ، « فان دول اوروبا تزيد من ضغطها على الولايات المتحدة للانضمام اليها لتغيير القرار ٢٤٢ الصادر عن مجلس الأمن » (مردخاي بركائي ، « **دافار** » ، ١٢/٣/١٩٨٠) كما بحثت اللجنة الخارجية التابعة للكونغرس ، مسألة ضم فقرة الى قانون المساعدات الخارجية لعام ١٩٨١ ، تمنع اسرائيل من استخدام أموال المساعدات لاغراض الاستيطان وقد نصت الفقرة على ما يلي « يجب ان تتعهد حكومة اسرائيل بأن تتماثل سياستها الاستيطانية في المناطق مع اهداف تحقيق السلام ، وألا تمس عملية السلام عن طريق القيام بخطوات أخرى » (« **هآرتس** » ، ١٢/٣/١٩٨٠)

ومن الممكن تلخيص الرسالة التي حملها لينوفيتش من القدس الى القاهرة في نهاية محادثاته مع المسؤولين الاسرائيليين، بجملة واحدة قالها له رئيس الحكومة بيغن ، وهي « اذا تركزت المفاوضات على إقامة الحكم الذاتي ، وليس حول المسائل المتعلقة بالوضع النهائي [للمناطق المحتلة] ، فأن المحادثات ستسير بشكل حسن اما اذا طرح المصريون والاميركيون مسائل تخرج عن هذا الأطار ، فان مصير المحادثات هو الفشل » (ر . إ . إ . ، العدد ٢٠٢٠ ، ٢٥ و٢٦/٣/١٩٨٠ ، ص ٧) . ومن جهتها أكدت صحيفة «هآرتس» (٢٦/٣/١٩٨٠) في تعليق لها حول زيارة لينوفيتش ، الى أنه قد غادر اسرائيل خالي الوفاض ، وذلك بعد أن قررت اللجنة الوزارية لمفاوضات الحكم الذاتي ، رفض طلباته بشأن تشكيل لجنة عسكرية وتجميد الاستيطان . وقد كانت هناك خلافات في الرأي داخل تلك اللجنة، إذ أيد رئيس اللجنة ، الوزير يوسف بورغ ، من جهته تشكيل لجنة مشتركة (اسرائيلية - اميركية - مصرية) تهتم بالقضايا الامنية داخل مناطق الحكم الذاتي . واما الوزيرين شارون وتامير ، فقد رفضا هذه الفكرة رفضاً قاطعاً . كما انضم اليهما كل من رئيس الحكومة ووزير الخارجية في هذا الرفض .

مفاوضات الحكم الذاتي

انتهت الجولة العاشرة من مفاوضات الحكم الذاتي في الاسكندرية ، دون تحقيق اي تقدم وقد واجه الوفدان المصري والاسرائيلي ، ازمة علنية خلال المفاوضات ، ولم يكن ذلك بسبب الرؤية المتناقضة لكلا الدولتين بالنسبة للحل الفلسطيني فحسب ، وانما بسبب نظرتهما المختلفة لمستقبل تواجد اسرائيل في الضفة العربية ، حتى بعد انقضاء المرحلة الانتقالية حيث ترى اسرائيل ان تواجدها هناك سيكون ابديا ، وهو ، حسب تعبير الاسرائيليين ، « شيء مفهوم تلقائيا » ، ومن هنا تأتي طلبات اسرائيل بتقاسم الصلاحيات مع سلطة الادارة الذاتية الفلسطينية ، اذا ما اقيمت وأما مصر ، فهي ترفض هذا التواجد ، ومن هنا يأتي سعيها الى خلق اطارات قانونية واجهزة ادارية ، تؤدي الى اقامة كيان فلسطيني مستقل ، يمكن ان يرتبط باتحاد كونفدرالي مع الاردن وبسبب هذا التناقض المبدئي ، فقد واجهت اسرائيل ومصر ، قبل المفاوضات في الاسكندرية ، السؤال عما اذا كان هناك اي مبرر لاجراء هذه المفاوضات ، قبل سفر السادات وبيغن الى واشنطن . ولكن التدخل الذي قام به السفير الاميركي لينوفيتش ، أدى الى عقد الاجتماع (شموئيل سيغف « **معاريف** » ، ٢/٢٠ ، ١٩٨٠)

ويشير المعلق نفسه الى أنه يوجد لدى مصر نموذج للحكم الذاتي في الضفة الغربية ، ولكنها لم تطرحه بصورة علنية حتى الآن وهذا النموذج هو الحكم الذاتي الذي منح للقبائل المسيحية في جنوب السودان وقد مضى على تطبيق الحكم الذاتي هناك ثماني سنوات ، حيث تتمتع القبائل المسيحية ايضا بالصلاحيات التشريعية المحلية ، دون المساس بالشؤون الخارجية والأمنية والعملة والضرائب وتعتقد مصر ان هذا « النموذج » يلائم فترات السنوات الخمس الانتقالية ولكن اسرائيل تعارض اعطاء صلاحية تشريعية لـ « سلطة الادارة الذاتية » ، « وهي تخشى من اتساع هذه الصلاحيات في نهاية الفترة الانتقالية ، بحيث تمهد الطريق الى انشاء دولة فلسطينية » (**المصدر نفسه**)

وقد ابدى بيغن كعادته موقفا متشدداً ازاء المفاوضات المتعلقة بالحكم الذاتي ، فأشار الى « أنه اذا أصر المصريون على مطالبهم الثلاثة المتعلقة بالحكم الذاتي ، وهي تشكيل مجلس تشريعي وحق سكان القدس الشرقية بالتصويت للمجلس وان تواجد الجيش الاسرائيلي في المناطق سوف يتحدد بناء على موافقة الطرفين . فان المفاوضات لن تنتهي حتى السادس والعشرين من أيار ، لأن اسرائيل لن تتنازل بشأن المواضيع الثلاثة المذكورة » (« **هآرتس** » ، ٣/١٩ ، ١٩٨٠) كما رفض بيغن الرأي القائل بأن السادس والعشرين من أيار سيكون آخر موعد للمفاوضات ، وأشار الى أن الطرفين تعهدا خلال المفاوضات بشأن اتفاقية السلام ، بتوقيعها خلال ثلاثة أشهر ، ولكن التوقيع لم يتم الا بعد ستة أشهر ويشير ايضا ، الى أنه تم خلال المفاوضات طرح شروط جديدة لا يمكن لاسرائيل ان توافق عليها ، حيث أنها ايضا مناقضة لاتفاقيات كامب ديفيد وقد اعطى مثلا لذلك المطالبة باشراك عرب القدس في انتخابات الحكم الذاتي وقال بيغن في نهاية تصريحه « ان الحكم الذاتي سيدار من قبل ادارة ذاتية وليس من قبل مجلس تشريعي، يعني ، عمليا ، اقامة دولة فلسطينية وان الجيش الاسرائيلي سيبقى في [الضفة الغربية] وغزة . وسيتم ايضا وضع قوات في مناطق امنية على طول الحدود » (« **دافار** » ، ٣/١٨ ، ١٩٨٠)

الحكم الذاتي في غزة

يطرح البعض أنه خلال الفترة القريبة ستتم بلورة مواقف رئيسية بشأن اتفاقية ـ إطار لتحقيق الحكم الذاتي ، وكذلك تجربة تطبيق الحكم الذاتي في غزة اولاً . ولهذا يحذر البعض بيغن ووزراءه ، من ان الوقت لا يعمل لصالح السلام الاسرائيلي ـ المصري . فالقوى العاملة في العالم العربي ـ الاسلامي ، ومن قبل الاتحاد السوفياتي واوروبا ، وحتى لدى بعض الجهات المسؤولة في الادارة الاميركية ، كلها تسعى الى تسوية النزاع ، كلها معنية بتسوية سلمية شاملة ، بما في ذلك الاتفاق لاقامة دولة فلسطينية « تابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية » ، وهي التي ستحطم اتفاقيات كامب ديفيد وتعيد الوضع الى ما كان عليه ايام مؤتمر جنيف ، او الى اطار آخر في الامم المتحدة ، وسيحدث ذلك حسب رأيهم بدون سيناء . وان الدلائل حول ذلك ، ما يصرح به زعماء دول اوروبا الغربية . كما أن كارتر بعد الانتخابات سيكون مختلفاً عما هو عليه الآن وقد حذر البعض « من

أنه سيكون تقصيراً تاريخيا اذا لم تتفهم حكومة بيغن خطورة الوضع ، وتمسكت بقضايا هامشية ، مثل حق الاستيطان ، وبهذا تعرض مستقبل اسرائيل للخطر » (يهوشواع تدمور ، « دافار » ، ٢٥/٣/١٩٨٠) .

ولكن وزير الداخلية يوسف بورغ ، يعارض تطبيق الحكم الذاتي في غزة فقد صرع أثناء لقائه بوفد من لجان مستوطنات غوش قطيف « أنه يحبذ عدم تطبيق مشروع الحكم الذاتي في قطاع غزة قبل [الضفة الغربية] . وأنه يعارض اقامة مكتب ارتباط مصري في قطاع غزة ، لأن ذلك يعطي مصر موطىء قدم على مقربة من الحدود مع اسرائيل . وان تأثيراً مصرياً قوياً في قطاع غزة يعيد مصر للوضع الذي كان قبل حرب الايام الستة » (ر . إ . إ . ، العدد ٢٠٢٩ ، ٩.١٠/٤/١٩٨٠ ، ص ٩) .

نقاط الخلاف حول الحكم الذاتي

تحدث اسحاق شامير ، وزير الخارجية الاسرائيلي ، للمرة الاولى امام اعضاء لجنة الخارجية والامن التابعة للكنيست ، فأشار الى الخلافات بين مصر واسرائيل بشأن مفاوضات الحكم الذاتي ، وقال « اتضح خلال الجولة الأخيرة لمفاوضات الحكم الذاتي ، ان مصر واسرائيل تختلفان في كل المواضيع المتعلقة بالحكم الذاتي ، باستثناء تلك التي تتناول الانتخابات » (**المصدر نفسه** ، العدد ٢٠٢٨ ، ٨ و٩/٤/١٩٨٠ ، ص ٨) . واشار البعض الى نقاط جوهرية تتمركز حولها الخلافات في تلك المفاوضات ، فذكر « ان اسرائيل تتحدث عن مجلس اداري ، بينما تتحدث مصر عن سلطة حكم ذاتي وكذلك تتحدث اسرائيل عن مجلس مؤلف من احد عشر عضواً ، بينما تتحدث مصر عن ثلاث سلطات ، تشريعية وتنفيذية وقضائية ، وترغب اسرائيل في تحديد صلاحيات المجلس الاداري ، بينما تطالب مصر بمنحه [المجلس] كافة صلاحيات الحكم العسكري وترى اسرائيل ان قضايا الامن في [الضفة الغربية] تخضع فقط لاعتباراتها ، بينما تعتقد مصر ان هذه المسألة هي احدى المشاكل التي تخضع للمفاوضات . وتسعى اسرائيل لكي تحتفظ بمصدر الصلاحيات (قوانين الحكم العسكري) لكيفية عمل مجلس الحكم الذاتي ، بينما تتحدث القاهرة عن ايجاد مصدر صلاحيات جديد » (عوزي بنزيمان ، « **هآرتس** » ، ١٩/٣/١٩٨٠)

ومن جهة أخرى يتحدث بعض المعلقين الاسرائيليين عن الاختلافات بين مشروع الحكم الذاتي الذي تم الاتفاق عليه في كامب ديفيد ، والمشروع الاساسي الذي طرحه بيغن على الجمهور الاسرائيلي ، في خطابه امام الكنيست يوم ٢٨/١٢/١٩٧٧ وقد اعتبر البعض ان مناحيم بيغن ، قد قدم تنازلات كثيرة بموافقته على المشروع الجديد ، وأنه لم يتقيد بالنص الاساسي الذي طرحه هو نفسه ، وفيما يلي اهم نقاط الاختلاف كما طرحها نكبو آدار (« **حوتام** » ، ٢٨/٣/١٩٨٠) .

● تحول هذا المشروع من مشروع دائم الى مشروع انتقالي لحل وسط ، لفترة لا تزيد عن خمس سنوات

● تحول مشروع الحكم الذاتي في كامب ديفيد ، من ادارة ذاتية للسكان العرب في الضفة الغربية وقطاع غزة ، الى مشروع للاجابة عن « ضرورة الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني » ، كما أظهر بيغن ، استعداداً للموافقة على ضم « فلسطينيين آخرين » الى الوفدين المصري والأردني ، بالأضافة الى هؤلاء الذين يعيشون في المناطق (المحتلة)

● حسب ادعاء بيغن ، ان حكومة اسرائيل والحكم العسكري هما مصدر الصلاحيات للحكم الذاتي . واما اتفاقيات الاطار (كامب ديفيد) فتنص على ان صلاحيات الحكم الذاتي تأتي من اتفاقية دولية تشترك فيها مصر والولايات المتحدة واسرائيل .

● جاء في مشروع الحكم الذاتي الاساسي ، ان الجيش الاسرائيلي هو الذي سيقوم بكافة المهمات الامنية والنظام العام ، ولكن تم في كامب ديفيد نقل تلك الصلاحية الى « قوة شرطة محلية قوية » ستضم أيضاً مواطنين اردنيين ، وستعمل بالتنسيق مع اسرائيل بكل ما يتعلق بمحاربة الارهاب . كما وافقت اسرائيل على « انسحاب قوات اسرائيلية مسلحة واعادة توزيع القوات الاسرائيلية المتبقية هناك على مناطق امنية خاصة »

● اعطى مشروع الحكم الذاتي الاساسي السكان الخيار بين الجنسية الاردنية والاسرائيلية

ولكن هذا الخيار لم يظهر في اتفاقيات الاطار ، وان سكـان الحكم الـذاتي سيحتفظـون بجنسيتهم الحالية .

● اختفى في اتفاقيات كامب ديفيد البند المتعلق بالحق المتبادل لشراء الاراضي

● تم الاتفاق في كامب ديفيد ، على أنه خلال الفترة الانتقالية سيتم تشكيل لجنة دائمة ستقرر ، بناء على الاتفاق ، عودة الاشخاص الذين تركوا اماكن سكنهم في الضفة الغربية وقطاع غزة عام ١٩٦٧ ، وبعد ذلك بفترة ، كشف وزير الخارجية في ذلك الوقت موشي دايان ، ان المقصود هو موافقة اسرائيلية لعودة ١٥٠ ألف لاجيء

● جاء في المشروع الاساسي أنه سيتم اعادة دراسة مبادىء الحكم الذاتي من جديد بعد مرور خمس سنوات . واما حسب اتفاقيات الاطار ، فان المفاوضات ستبدأ حول التحديد النهائي لوضع الضفة والقطاع في مرحلة متقدمة قدر الامكان ، بشرط الا يتأخر عن السنة الثالثة من تحقيق الحكم الذاتي ، وذلك من اجل الوصول الى اتفاقية سلام والى حل نهائي في نهاية المرحلة الانتقالية

● جاء في المشروع الاساسي أن اسرائيل فقط هي المسؤولة عن تحديد طرق تشكيل مؤسسات الحكم الذاتي ، وتحديد صلاحيـاتها ومجـالات مسؤوليتها، في حين تنص اتفاقية كامب ديفيد على ان هذه الأمور يتم تحديدها بناء على اتفاق بين مصر واسرائيل والاردن وممثلين فلسطينيين وهكـذا وافقت اسرائيل على وقف الاستيطان ، لأنه يجب عدم افتراض أن الشركاء في اقامة مؤسسات الحكم الذاتي سيوافقون على ان يعطوا اسرائيل لوحدها قرار استمرار اقامة المستوطنات

ويستنتج المعلق من المقارنة السابقة ، ان مناحيم بيغن قد عاد من واشنطن ، في حينه ، وهو يحمل خيار اقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية ، وأنه لمن الصعب الاعتقاد بأن بيغن لم يدرك عندما وقع اتفاقية كامب ديفيد ، أنه وافق على تنازل اسرائيل عملياً عن الضفة الغربية وقطاع غزة لأن الحكم الذاتي ، حسب رأيه ، « هو الذي سيقرر وجود اسرائيل في المناطق ، حيث ان المستوطنات الضعيفة ستزداد ضعفاً تحت الحكم العربي ، او أنها ستفكك نفسها بنفسها . وبعد مرور خمس سنوات لن تكون هناك ضرورة لاتخاذ قرار من قبل الكنيست لتصفيتها وحيث ان حكومة بيغن لم تضم الضفة والقطاع عندما تولت الحكم ، فكيف تستطيع ان تفعل ذلك بعد خمس سنـوات من الحكم الذاتي الكـامـل ؟ » (**المصدر نفسه**)

وقد دعا المعلق ، في نهاية مقاله ، الحكومة الى ان تعلن بصراحة أنها بهذا تتنازل عن الضفة الغربية ، ولكنه يفسر سبب عدم قيام الحكومة بذلك بأنها لم تقصد مطلقاً تنفيذ مشروع الحكم الذاتي الكامل والدليل على ذلك ، ان الحكومة الاسرائيلية منذ ان اعلن بيغن مشروعه في ٢٨/١٢/١٩٧٧ وحتى مؤتمر كامب ديفيد في ٤/٩/١٩٧٨ ، لم تقم هي او اي لجنة من قبلها بدراسة تفاصيل المشروع كما انه لم يكن واضحاً ، حتى اليوم ، للجمهور الاسرائيلي ، ماهية الحكم الذاتي بالمفهوم الاسرائيلي ، ما عدا بعض الخطوط العامة التي رسمها بيغن في مشروعه . وهذا ما يدعو الى الاعتقاد ، حسب رأي الكاتب ، بأن زعماء الحكومة يأملون في عدم تحقيق الحكم الذاتي ، لأن سياستها المتبعة حالياً لا تؤدي الى انضمام الاردن الى المفاوضات ، كما ان الفلسطينيين في الضفة وخارجها لن يتعاونوا في هذا المجال ، وهكذا يتم سقوط فكرة الحكم الذاتي وانتقد الكاتب موقف الحكومة الاسرائيلية ووصفها بالكذب والخداع ، خصوصاً عندما يدعي الوزراء ان الولايات المتحدة ومصر تؤيدان اقامة دولة فلسطينية مستقلة تحت حكم م ت ف واعتبر ذلك أنه حيلة لاقناع الجمهور بأنه لا يوجد بديل سياسي لـ « المصيدة » التي دخلت اليها اسرائيل بواسطة حكومة مناحيم بيغن (**المصدر نفسه**)

الحل مع الاردن

تحدث النائب أمنون لين (ليكود) عن احتمال انضمام الاردن للتسوية ، فأشار الى انه على الرغم من وجود فرضية تقول بعدم وجود اساس لانضمام الملك حسين ، الا ان المفاجآت تنتظر من يعتقد ذلك . ويعتقد لين ، « ان الملك حسين في هذه الاوقات ، ولأسباب تتعلق بالعالم العربي والاردن نفسه ، يميل الى التوصل الى اتفاقات معنا » . واما عن الحكم الذاتي ، فاشار الى أنه عندما عاد بيغن من كامب ديفيد ، كان قد وقع على أمر يتجاوز الحكم الذاتي بكثير ، ويتجاوز ما تطالب به مصر من حق تقرير المصير ، « والذي نرفضه الآن بعناد » ، « لقد وقع

بيغن على وثيقة ، تعترف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، وتشتمل على الحكم الذاتي ، وعلى حق تقرير المصير ، وأيضاً على حقهم في العودة » . (ر . إ . إ . ، العدد ٢٠١٦ ، ٢٠ و٢١/٣/١٩٨٠ ، ص ١٢ ـ ٣) . وهكذا يريد ان يثبت لين ، أن ما اتفق عليه سابقاً ، في كامب ديفيد وغيرها ، انما هو حبر على ورق .

ومن جهته دعا آبا ايبن الى اقامة اتحاد كونفدرالي بين اسرائيل والاردن و [المناطق المحتلة] ، كما توقع شمعون بيرس ، زعيم حزب العمل ، انضمام الاردن الى مسيرة السلام ، شريطة توفر قاعدة لتشجيعه على الانضمام الى المحادثات واشار الى ، « ان الاردن على اتصال دائم ومستمر [بالضفة الغربية] وشخصياتها » . وسئل بيرس عن تأييده لانضمام الملك حسين للمفاوضات ، فقال « بالتأكيد اؤيد ذلك ، وأعرف أن الملك حسين اتخذ بعض الاجراءات في هذا الصدد وباعتقادي أنه طرأ تقدم في الأيام الأخيرة على العلاقات بين مصر والأردن ، كما يظهر الملك اهتماماً متزايداً بما يجري في [الضفة الغربية] لسببين الاول ، التدهور المتزايد في الوضع السوري ، والثاني نظراً لشهية العراق المتزايدة » . (**المصدر نفسه** ، العدد ٢٠١٩ ، ٢٤ و٢٥/٣/١٩٨٠ ، ص ٥ و١٢)

وسئل فيكتور شيمطوف ، السكرتير العام لحزب العمال الموحد (مبام) ، عن امكانية الحل الاقليمي الوسط ، فأشار الى أنه عندما يصل المعراخ الى الحكم ، وينصرف الى حل القضية الاساسية وهي القضية الفلسطينية ، فأن العرب والفلسطينيين والاردنيين سيطرحون مطلب العودة الى حدود ١٩٦٧ . ولكن المعراخ سيفاوض وفقاً لتفسير المعراخ لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ، بهدف التوصل الى حل اقليمي وسط . واشار ايضاً الى مشروع آلون ، وكذلك مشروع مبام للسلام . وحدد شيمطوف الموقف الحقيقي لحزبه ، فقال « اننا مستعدون لاعادة معظم اراضي [الضفة الغربية] الى السيادة العربية ، في مقابل سلام حقيقي ، وفي سبيل ايجاد حل للقضية الفلسطينية » . وعندما سئل عن مدى اعتباره لمشروع الحكم الذاتي كحل لتلك المشكلة ، قال « لا أعلم اي نوع من الحكم الذاتي تقصد فصيغة بيغن ـ بورغ للحكم الذاتي لا يقبل بها اي طرف عربي او دولي ... انني لا ارفضه ، ولكن ارفض اعتباره حلاً نهائياً للقضية الفلسطينية ، لان هذا الأمر لن ينجح . انني اوافق على الحكم الذاتي كتسوية مؤقتة يتم في نهايتها التفاوض مجدداً بشأن حل اقليمي وسط » . (**المصدر نفسه** ، العدد ٢٠١٧ ، ٢١ و ٢٢/٣/١٩٨٠ ، ص ١٣ و ١٤) .

الدولة الفلسطينية

كشفت صحيفة « معاريف » (١٨/٣/١٩٨٠) ، عن تقرير سري اعده خبراء وكالة المخابرات المركزية في الولايات المتحدة ، يدعو الادارة الاميركية الى السعي الى اقامة دولة فلسطينية ، اذا ما ارادت الحصول على تأييد العالم العربي لخطتها المعروفة بـ « المظلة الامنية » للشرق الاوسط ويشير التقرير الى ان اغلبية الدول العربية لن تكتفي بمشروع الحكم الذاتي كحل للقضية الفلسطينية . وقد تم اعداد هذا التقرير منذ فترة ، وحظي بانتشار واسع بين كبار موظفي الادارة الاميركية الذين يهتمون بشؤون الشرق الاوسط

وتحدث البروفيسور يهوشفاط هركابي ، عن الاعتراف بحق تقرير المصير للفلسطينيين ، فأشار الى أنه اصبح مبدأ أساسياً تعتمده السياسة الدولية هذه الايام، ويمكن تسميته «المقياس او الميزان الدولي»
وسئل هركابي عما اذا كان الاعتراف بحق تقرير المصير سيؤدي بالضرورة الى اقامة دولة فلسطينية ، فقال « ان الامرين متشابهان . وعلينا الكف عن خداع أنفسنا . فحق تقرير المصير يعني الحق باقامة دولة ، لكني لا أرى ان الدولة الفلسطينية نتيجة حتمية لهذا الحق ، وأستطيع افتراض ان ما لا يمكن تجنبه هو اضطرار اسرائيل الى الانسحاب من الضفة لكني لا أعتقد ، ان الأنسحاب من الضفة سيؤدي بالضرورة الى اقامة دولة فلسطينية هناك » (**المصدر نفسه** ، العدد ٢٠٢٧ ، ٤ و٥/٤/١٩٨٠ ، ص ١٢ و١٣) . وأشار هركابي الى احتمال اقامة دولة فلسطينية ضمن الدولة الاردنية ، وهو حسب رأيه ، ما يسعى اليه المصريون ، « الذين يسمونه التقدم على طريق التوصل الى الحكم الذاتي » . كما أنه أشار الى ان قيام دولة فلسطينية يعتبر أمراً خطيراً ، ولكن الاخطر منه هو « البقاء من غير سيناء ودون سلام » . وناشد الحكومة الكف عن مناقضة نفسها . « فمن جهة نعلن اننا قادرون على كل شيء ، ومن الجهة الثانية نعلن

ان دولة فلسطينية يعيش فيها ٧٠٠ ـ ٨٠٠ ألف فلسطيني تشكل خطراً على وجودنا » . (**المصدر نفسه ، ص ١٤**) .

المبادرة الاوروبية

حذرت بعض الجهات الاسرائيلية من التدخل الاوروبي المتزايد في قضية الشرق الاوسط ، ووصفت هذا التدخل بأنه يعرقل عملية السلام في المنطقة . وقد تحدث مناحيم بيغن عن هذه القضية ، فأشار الى « ان التدخل الاوروبي في النزاع الشرق ـ اوسطي ، يعرض عملية السلام للخطر » . ودعا بيغن من جهته ، دول اوروبا الغربية لعدم التدخل في العلاقات الاسرائيلية ـ العربية ، وترك دول المنطقة تحل النزاع بقواها الذاتية وفي حديثه مع وزير الطاقة في المانيا الغربية ، أشار بيغن الى ان تدخل دول اوروبا الغربية ، وتهديدها بتعديل القرار رقم ٢٤٢ انما يعطيان نتيجة عكسية . وأكد بيغن أنه لا يوجد تاريخ محـدد لانـهـاء مفـاوضـات الحكم الـذاتـي (« **هآرتس** » ، ١٩٨٠/٣/١٩) وعندما سئل عن خطر قيام دول اوروبا الغربية بمبادرة لتغيير قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ، او تعديله بحيث ينص على حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني ، أجاب بقوله « وردتنا معلومات مختلفة عن هذا الموضوع . فهناك خبر مفاده ان الولايات المتحدة كانت وراء جميع المبادرات الاوروبية الأخيرة وقد دققت في الأمر ، وتأكدت من ان لا علاقة للولايات المتحدة به ، ولو أنني اعتقدت غير ذلك في البداية ، ولا شك ان المبادرات الاوروبية سلبية . وانّ تصريحات الرئيس الفرنسي بشأن حق تقرير المصير خطرة جداً ، لان ذلك يعني قيام دولة فلسطينية » (**ر . إ . إ .** ، العدد ٢٠٢١ ، ٢٦ و١٩٨٠/٢/٢٧ ، ص ٦ـ٧)

كما انتقد وزير الخارجية اسحاق شامير ، موقف الدول الاوروبية ، لا سيما النمسا لاعترافها رسمياً بممثل م . ت . ف . في فينا ، وقال « ان النمسا يجب ان تكون آخر دولة تقوم بمثل هذا العمل ، الذي يعرض وجود اسرائيل للخطر » . وتطرق عضو الكنيست آبا ايبن، الى الموضوع نفسه ، فأشار الى أنه لم يحدث في تاريخ اسرائيل ان وصلت علاقاتها مع دول اوروبا الغربية الى هذا المستوى المتدني ، وخاصة فيما يتعلق بتصريحاتها حول حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني ، واعتبر ذلك أنه يشير الى ظاهرتين خطيرتين « الاولى ، عدم أخذ رؤساء اوروبا بالحسبان حق اسرائيل ومصالحها ، والثانية ، الضعف السياسي المقلق الذي زجت به اسرائيل تحت قيادة الحكومة الحالية»(« **دافار** » ، ١٩٨٠/٣/٢٠) . واما وزير الزراعة ارييل شارون ، فقد قال ان الدول الاوروبية والولايات المتحدة قد قررت اعادة اسرائيل الى حدود عام ١٩٦٧ ، وإقامة دولة فلسطينية . واشار الى ان الاميركيين بذلوا محاولات كثيرة لتغيير ما تم الاتفاق عليه في كامب ديفيد . وانهى شارون كلامه بقوله « من المؤكد لي شخصياً ان الاميركيين يمهدون الطريق لاقامة دولة فلسطينية » (**يديعوت احرونوت** » ، ١٩٨٠/٣/٢١) .

وفي حديثه امام لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست ، أشار يوسف بورغ الى ان الولايات المتحدة تعتقد أن على اسرائيل التوصل الى اتفاق مع مصر قبل الموعد المقرر ، اي السادس والعشرين من أيار ، لأنه ، حسب رأيه ، اذا لم يتم ذلك فان اوروبا الغربية ستطرح مبادرة جديدة ، الأمر الذي سيؤثر على اتفاقية كامب ديفيد . وقال بورغ ان الولايات المتحدة تقصد من وراء ذلك ، أنها لن تكون قادرة على الاستمرار في تعطيل نوايا دول السوق المشتركة ، لاضافة بند على قرار مجلس الامن ٢٤٢ ، الذي يحدد قضية الفلسطينيين ، بأنها قضية سياسية وليست فقط انسانية . » وأنه اذا لم يتم التوصل الى اتفاق حتى تحت وطأة هذا الضغط ، فانه سيكون من الصعب على الولايات المتحدة الحيلولة دون العودة الى مؤتمر جنيف ، او بلورة « اطار دولي » آخر على غرار جيسكار ـ ديستان » . (افتتاحية « **هآرتس** » ، ١٩٨٠/٣/١٩) .

أما بالنسبة لموقف بعض الدول الاوروبية في هذا الشأن ، فقد صرح رئيس مجلس وزراء السوق الاوروبية المشتركة ، غرسون تورم ، في واشنطن ، بأن المجموعة الاوروبية ستقترح تغيير القرار ٢٤٢ ، اذا لم تتوصل اسرائيل ومصر لاتفاق بشأن القضية الفلسطينية حتى نهاية شهر أيار القادم وأشار الى أن التعديل الاساسي الذي سيدخل على القرار المعني ، سيدعو الى وطن للفلسطينيين وأكد تورم « أنه حتى لو لم يوافق الاسرائيليون ، فان الدول الاوروبية لا تستطيع الجلوس مكتوفة الايدي ، وترك المهمة كاملة للولايات المتحدة » (**ر . إ . إ .** ، العدد ٢٠٢١ ، ٢٦ و١٩٨٠/٢/٢٧ ، ص ٩)

كما عقد دوغلاس هيرد ، نائب وزير الخارجية البريطانية ، اجتماعا مع زعماء الجالية اليهودية البريطانية ، قال فيه « ان السياسة البريطانية ليست نتيجة حسابات براغماتية ، مثل النفط والتجارة . لكن المصالح البريطانية تتطلب السلام في الشرق الاوسط » واعترف بأن بريطانيا تدرس مسألة تعديل قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ وأن هذا التعديل في مصلحة م ت ف ، حيث يحتمل ان توافق المنظمة عليه (المصدر نفسه . ص ١٠)

وقد رفض وزير الخارجية الاميركي ، سايروس فانس ، محاولة اوروبية تقدم بها وزير خارجية لوكسمبورغ ، دعا فيها الى اشراك الولايات المتحدة في القيام بمبادرة جديدة حول الشرق الاوسط وقال وزير خارجية لوكسمبورغ ، « ان دول السوق الاوروبية ستطرح هذه المبادرة لدى انتهاء الفترة المحدده لمفاوضات الحكم الذاتي » (« دافار » ، ١٩٨٠/٣/٢٨)

حمدان بدر

قضايا دولية

كامب ديفيد ..
المأزق الاميركي

خلال الأسابيع الأربعة الأخيرة بلغ مأزق « كامب ديفيد » ذروته ، أي بلغ عنق الزجاجة ، وبلغت ـ بالتالي ـ الجهود الرامية إلى إخراج هذه السياسة من ورطة الفشل المطلق درجة قصوى من النشاط .

وقد انعكس هذا المأزق ـ الاميركي ـ في الأساس ـ على مجالات عدة الاتصالات الأميركية المباشرة مع أطراف « كامب ديفيد » ، والاتصالات الأميركية مع « الحلفاء الأوروبيين » ، ومناقشات مجلس الأمن للقضية الفلسطينية ، والتحركات العسكرية الأميركية حول المنطقة تحت ذريعة مشكلة الرهائن الأميركيين في ايران .

وقد حملت تطورات الأسابيع الأربعة الأخيرة من كافة اتجاهاتها مؤشرات نحو نتيجة واحدة تبدو شبه مؤكدة هي أن الولايات المتحدة تخفق في إيجاد مخرج نهائي ومضمون وناجح من مأزق « كامب ديفيد » ، وأنها قانعة بمحاولة جعل الواقع الراهن محتملاً لفترة أطول . والواقع الراهن هو استمرار الاتصالات بين أطراف « كامب ديفيد » ومواصلة محادثات « الحكم الذاتي » بين هذه الأطراف ، والتغاضي عن المهلة المحددة للتوصل الى اتفاق بشأنها ، وهي المهلة التي تنتهي يوم ٢٦ آيار (مايو) الحالي

لكن هذه النتيجة نفسها ـ التي يتعلق جانب منها باخفاق سياسة « كامب ديفيد » في أساسها ، ويتعلق جانب آخر منها بالاعتبارات المقيدة للسياسة الأميركية في سنة انتخابات الرئاسة ـ هذه النتيجة نفسها ترتبط بتسليم ضمني لدى الأطراف الثلاثة لسياسة « كامب ديفيد » ، وخصوصاً الولايات المتحدة ـ بأن كل ما تم محكوم عليه بالانهيار التام ما دام لم يفض إلى حل للمشكلة الفلسطينية . فلا قيمة

لاطار السلام ولا للمعاهدة المصرية ـ الاسرائيلية ، ولا فرصة حياة لأي منهما اذا توقفت عجلة «عملية كامب ديفيد » الأميركية عند جدار المشكلة الفلسطينية . وهذا هو ما حدث في الواقع .

لقاءان في واشنطن

وقد تأكدت حدة شعور الادارة الاميركية بالمأزق بمجرد أن « وضع الرئيس الاميركي كارتر مكانته في الميزان مرة أخرى بمحاولة شخصية اخرى لكسر الجمود بين مصر واسرائيل » ، وهو ما وصفت به مجلة « يو . إس . نيوز آند وورلد ريبورت » الاميركية (١٤/٤/١٩٨٠) دعوة كارتر لكل من الرئيس المصري أنور السادات ورئيس وزراء العدو الصهيوني مناحيم بيغن لاجراء محادثات معه في واشنطن كل على حدة لم يكن ذلك فقط مجرد تعريض لمكانة كارتر للخطر ، انما كان تأكيداً بأنه وسط تعقيدات مشكلتي الرهائن الاميركيين في طهران والقوات السوفياتية في أفغانستان ، واشتداد حدة المنافسة في المراحل الأولية لانتخابات الرئاسة الأميركية ، اضطر كارتر للدعوة إلى هذين الاجتماعين مع السادات (٧ ـ ١٠ نيسان/ أبريل) وبيغن (١٥ ـ ١٧ من الشهر نفسه) ، وهو ما اعتبر بمثابة مغامرة من كارتر يراهن فيها على « دبلوماسية القمة » في محاولة لانقاذ « سلام الشرق الاوسط » .

وقد طرحت « يو . إس . نيوز ... » هذا التساؤل : لماذا يضع كارتر يده شخصياً في المحادثات المصرية ـ الاسرائيلية في وقت يواجه فيه مشكلتي ايران وأفغانستان ؟ وأجابت على السؤال مباشرة : « إذا انهارت مفاوضات السادات ـ بيغن فان اميركا ستخرج الخاسر الأكبر بين الجميع . ان مأزقاً بشأن الفلسطينيين يأتي في وقت يتهدد الشرق الاوسط كله وموارد النفط الحيوية المسار الخاطىء لثورة ايران الاسلامية وغزو روسيا لأفغانستان . ويحاول كارتر ان يواجه التحدي السوفياتي برص صفوف الأصدقاء والحلفاء والقواعد في العالم العربي . ومن شأن أزمة جديدة في الشرق الأوسط أن تنسف هذه الاستراتيجية » .

وتكشف هذه الاجابة أن الولايات المتحدة لا ترى فصلا بين سياسة « كامب ديفيد » ، وموقفها من الثورة الايرانية ، ولا موقفها من الوجود السوفياتي في أفغانستان . وتكشف بالمعنى نفسه أن كل الجهود التي بذلتها في الآونة الاخيرة للحصول على قواعد وتسهيلات عسكرية في المنطقة المحيطة بالخليج العربي لا تتصل فقط بأزمتي أفغانستان وايران ، انما ترتبط بالمثل برغبتها في فرض سياسة « كامب ديفيد » .

وقد دل على « سياسة الربط » الأميركية هذه أن الناطق باسم البيت الأبيض الاميركي جودي باول كان قد أعلن أن لقاءات كارتر مع كل من السادات وبيغن ستكرس كلية للمفاوضات حول الحكم الذاتي للضفة الغربية وقطاع غزة . إلا أنه في أثناء محادثات كارتر والسادات في واشنطن أكدت تصريحات المسؤولين الاميركيين أن مشكلتي ايران وافغانستان (ومن ضمنهما « مخاوف » الولايات المتحدة على أمن الخليج العربي وتدفق النفط منه الى الغرب) شغلت جانباً كبيراً من المحادثات . كذلك تناولت المحادثات مسألتي منح تسهيلات عسكرية مصرية للولايات المتحدة ومنح مساعدات عسكرية أميركية لمصر . وكان من النتائج المحسوسة لهذه المحادثات ـ بعيداً عن مسألة مفاوضات « الحكم الذاتي » ـ الاتفاق على قيام هارولد براون ، وزير الدفاع الاميركي ، بزيارة لمصر وعدة دول في الشرق الأوسط ، تكون بمثابة الخطوة الاولى في الاجراءات التنفيذية لما أسماه زبيغنيو بريجنسكي ، مستشار الرئيس كارتر لشؤون الأمن القومي ، خلق نظام أمني جديد للمنطقة .

أما محادثات كارتر ـ السادات على صعيد اخفاق مفاوضات « الحكم الذاتي » ، فانها لم تخرج عن نتيجتين شكليتين الأولى الموافقة على ان المهلة المحددة لانتهاء هذه المفاوضات هي غير ملزمة ويمكن تجاوزها ؛ والثانية إحتمال عقد قمة « كامب ديفيد » ثانية بين كارتر والسادات وبيغن خلال شهر أيار (مايو) الحالي ، اذا لم تتمكن مفاوضات الحكم الذاتي من تحقيق تقدم كبير لكسر الجمود قبل ذلك الموعد ، أي قبل ٢٦ آيار (مايو) .

وقد عبرت صحيفة « التايمز » البريطانية (٨/٤/١٩٨٠) عن حدود القدرة الاميركية على اخراج سياسة « كامب ديفيد » من المأزق الذي دخلت فيه ، في مقال افتتاحي لها عن « السادات في واشنطن » ، قالت فيه : ان افضل ما يرجى من محادثات واشنطن هو انها لن تعطي اكثر من اشارات على التحرك تكفي للإبقاء على وجود كامب ديفيد . اذ

لا يوجد لدى اي من الأطراف المعنية الآن ـ بما في ذلك كارتر ـ القوة الكافية لكسر الجمود . فقد كانت المراحل الاولى سهلة نسبياً لانها كانت تنطوي على مشكلات كشبه جزيرة سيناء والعلاقات الدبلوماسية . ولكنها لم تتعرض للقضايا التي يعتبرها الطرفان حيوية . أما بالنسبة للقضية الفلسطينية فان الطرفين يتفاوضان دون تفويض مباشر من أولئك المعنيين مباشرة ، ودون وجود سلطة كاملة لديهما لتطبيق اي اتفاق يتوصلان اليه . وهكذا فان التوصل الى اتفاق بينهما امر في منتهى الصعوبة .

وهكذا ، فان ما اتفق عليه في « محادثات » كارتر ـ السادات بشأن « محادثات » الحكم الذاتي » الثلاثية هو مزيد من « محادثات » بين مصر واسرائيل ثم بين أميركا ومصر واسرائيل اذا اقتضت الضرورة . ومن الواضح أن الدخول في هذه الحلقة المفرغة من المحادثات يرجع الى صيغة عجز الولايات المتحدة (الشريك الكامل في اتفاقات « كامب ديفيد ») عن ممارسة أي ضغط على الجانب الاسرائيلي بشأن اي من المسائل التي « أصابت محادثات « الحكم الذاتي » بالجمود ، وفي مقدمتها سياسة الاستيطان الاسرائيلية ، وبشكل عام التزام الادارة الاميركية الحالية الكامل بتبني موقف اسرائيل حرصا على اصوات اليهود في انتخابات الرئاسة

الفيتو الاميركي ... مرة أخرى

وقد انعكس الموقف الأميركي بهذا الحرص على الالتزام بتأييد اسرائيل في مناقشات مجلس الأمن خلال شهر نيسان (ابريل) للقضية الفلسطينية .

فعندما بدأت مناقشات مجلس الأمن للحقوق الفلسطينية (١٩٨٠/٣/٣١) صرحت مصادر دبلوماسية غربية في واشنطن بأن الولايات المتحدة أكدت أنها ستستخدم حق « الفيتو » لمنع اقرار مشروع قرار أمام المجلس ـ تدعمه دول أوروبا الغربية ـ يتعلق بالحقوق السياسية للشعب الفلسطيني ، قبل الموعد المحدد لانهاء مهلة مفاوضات الحكم الذاتي . وقالت هذه المصادر أن الولايات المتحدة طلبت رسمياً من دول أوروبا الغربية عدم المضي في دعم الاجراءات الخاصة بطرح هذا المشروع على مجلس الأمن ، والتريث انتظاراً لنتائج لقاءات كارتر مع كل من السادات وبيغن .

وعبر سايروس فانس ، وزير الخارجية الاميركي ، عن هذا الموقف نفسه في حديث مع التلفزيون الفرنسي في (١٩٨٠/٣/٣١) ، حيث سئل عن السبب في تردد الولايات المتحدة في قبول السياسات الفرنسية المستقلة بشأن القضية الفلسطينية . فقال « ان مفاوضات الحكم الذاتي للضفة الغربية وقطاع غزة تمر بمرحلة دقيقة ويتعين على الجميع الاحجام عن اتخاذ اجراءات من شأنها اعتراض او تعويق ما نتوقعه من نجاح ممكن لهذه المفاوضات » .

وتحدث فانس في المقابلة نفسها ـ عن موقف الولايات المتحدة من الفلسطينيين ، فقال انه « يتعين علينا ان ندخل الفلسطينيين الى حلبة المفاوضات ، الا ان منظمة التحرير الفلسطينية قد رفضت الاعتراف بوجود اسرائيل ، ونحن من جانبنا لن نعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية او ندخل في مفاوضات معها في مثل هذه الظروف » .

وتعرض فانس لسياسة الاستيطان الاسرائيلية ، فقال « ان المستوطنات الاسرائيلية تظل عقبة في سبيل السلام ، الا ان هناك عقبات على كلا الجانبين » . ولم يوضح وزير الخارجية الاميركي ما يقصده بالعقبات على الجانب العربي . اما الموعد المحدد لأنقضاء محادثات الحكم الذاتي ، فقد قال أنه « ليس التاريخ النهائي الذي يتوقف بعده كل شيء . انما هو مجرد تاريخ يستهدف ، وباستطاعتنا المضي بالمفاوضات بعده » .

ونتيجة للتهديد الأميركي باستخدام « الفيتو » ، فان الدول الغربية الخمس الأعضاء في مجلس الأمن (الولايات المتحدة ، بريطانيا ، فرنسا ، النرويج والبرتغال) أعلنت ، على لسان مصدر غربي (١٩٨٠/٤/٢) ، اصرارها على ارجاء النظر في مشروع قرار يعطي الفلسطينيين حقهم في اقامة دولتهم المستقلة ، الى ما بعد انقضاء أجل المفاوضات الخاصة بالحكم الذاتي . وقال المصدر الغربي : « لقد استخدمت الولايات المتحدة حق الفيتو ضد هذه الفكرة من قبل في مجلس الامن عام ١٩٦٧ . ومن المؤكد أن تفعل ذلك ثانية ، اذا ما أعيد طرح الموضوع في خلال حملة الرئاسة الأميركية الحالية » .

وهكذا ، وعشية زيارة مناحيم بيغن لواشنطن

(١٤/٤/١٩٨٠) صرح فرانك تشيرتش ، رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الأميركي ، بان امكان التوصل الى انجازات في مفاوضات الحكم الذاتي يجب ان يتم دون ممارسة ضغوط على اسرائيل . وقال تشيرتش - الذي كان يتحدث في برنامج تلفزيوني - « عندما يتعلق الأمر بالمصالح الحيوية لاسرائيل لن نمارس ضغوطا عليها . وطريقة تأثيرنا على اسرائيل هي أن تقف الى جانب الولايات المتحدة في المستقبل كما وقفت في الماضي . . انك لا تستطيع أن تضغط على اسرائيل وأن تصل الى وضع تحملها فيه على التنازل عن أمور حيوية لوجودها كدولة حرة مستقلة »

في الوقت نفسه ، انتقد السناتور هنري جاكسون ، المعروف بميوله الصهيونية الصارخة (١٤/٤/١٩٨٠) ، حكومة اسرائيل « لوضعها موضوع المستوطنات موضوعا مركزيا في محادثات الحكم الذاتي » . وقال أن الموضوع الرئيسي هو اعطاء اسرائيل حدودا آمنة ومنع اقامة دولة فلسطينية ، « لأن اقامتها تعني دمار اسرائيل » .

الرأي العام الأميركي

ان ما يعبر عنه زعماء الكونغرس والمسؤولون في ادارة كارتر من آراء ومواقف ضد ممارسة الضغط على اسرائيل ، خاصة في السنة الانتخابية الأميركية لا يلتقي تماما مع موقف « الشارع الأميركي » في مجمله . وقد عبرت عن هذا الأختلاف نتيجة استطلاع للرأي العام الأميركي نشرته مجلة نيوزويك (١٤/٤/١٩٨٠) حول الموافقة أو عدم الموافقة على ممارسة ضغط على اسرائيل لاجبارها على التوقف عن انشاء المستوطنات في المناطق المحتلة فقد جاءت النتيجة تؤكد أن ٤٤٪ من الأميركيين يرغبون في أن تزيد الأدارة الأميركية الضغط على اسرائيل لتحقيق هذا الهدف ، بينما ترى نسبة ٣٢٪ عدم زيادة الضغط على اسرائيل . ومن المؤكد أن مثل هذه النسبة لم تكن متصورة منذ عشر سنوات مثلا . كما أنها تعطي مؤشرا الى انفصال في الرأي بين « المؤسسة » الحاكمة في الولايات المتحدة - بمخاوفها الأنتخابية - و« الرأي العام » ، مما يؤكد وقوع تأثيرات « اللوبي » الصهيوني ، في الأساس ، على السلطتين التنفيذية والتشريعية في الناظام الأميركي بدرجة أقوى من وقوعها على الجماهير التي تشكل الرأي العام في مجموعه .

وفي خط مواز لنتيجة استطلاع الرأي العام الأميركي بازاء الضغط على اسرائيل يمكن أن ننظر الى « رسالة مفتوحة الى بيغن » نشرتها صحيفة « التايمز » البريطانية (٩/٤/١٩٨٠) . وقد كتب هذه الرسالة المفتوحة الصحافي البريطاني وليام فرانكل بمناسبة مرور ثلاث سنوات في الشهر القادم على تولي مناحيم بيغن رئاسة الحكومة في اسرائيل . وبطبيعة الحال ، فان رسالة فرانكل مليئة بالمديح لبيغن وحرصه على أمن اسرائيل ، ومليئة بالمديح أيضا لسياسة السادات . الا انها تسجل ، الى جانب هذا وذاك ، عاملين أساسيين معارضين لسياسة حكومة بيغن ، ويمكن اعتبارهما تعبيرا عن قناعة أصدقاء اسرائيل في العالم الغربي بأنها ، او بالاحرى بأن مناحيم بيغن يتجاوز الحدود المعقولة التي تمكن أصدقاءه في الغرب من تأييده بالكامل .

هذان العاملان كما عبرت عنهما الرسالة المفتوحة الى بيغن هما أولاً ، تنبيه بيغن الى انه عندما « واصلت انتهاج سياسة اقامة المستوطنات في الضفة الغربية بدأت الشكوك تثور حول نواياك ومقاصدك . اذ كيف يمكن أن توفق بين اعلانك أن كل شيء قابل للتفاوض ، بينما أعلنت في الوقت ذاته « حق اسرائيل بالقدس » في كل ارض التوراة - مهما كانت حدودها، لأن التوراة لا تحددها ولا ترسمها - وعملت على خلق حقائق جديدة ومشكلات جديدة أضيفت الى المشكلات المعقدة الموجودة أصلاً » ثانيا ، ان اصدقاء اسرائيل « شعروا بالقلق عندما اتضح أن المستوطنات تهدف ، على ما يبدو ، الى التوسع بدلا من الدفاع .. بل أن يهود العالم - وهم شركاء اسرائيل في خلق الدولة اليهودية - لم يقطعوا بآرائهم بعد في الحدود النهائية لاسرائيل ، لان الاسرائيليين انفسهم هم الذين ينبغي ان يقرروا ضرورات امنهم ولكن العقيدة الصهيونية أمر مختلف . فاليهود يشعرون بأنهم أحرار في أن يختلفوا مع جهودك لتنفيذها دون وجود أدنى نوع من الاجماع .. وما أذهل اصدقاء اسرائيل هو تصميمك على تحويل افكارك الى أعمال في هذه المرحلة . فوضعك حفنة من اليهود في الخليل تحتاج الى حماية عسكرية دائمة وفي هذه المرحلة الحرجة من المفاوضات أمر لا يمكن أن يفهمه أي عاقل . ولربما تكون العوامل الداخلية قد جعلتك تخضع لسلطة المتطرفين . فاذا كان الأمر كذلك ، فهو يعني تخليك عن الزعامة . واذا كان ردا على قرار الأمم المتحدة ،

فهو تصرف صبياني وغير مسؤول في الوقت ذاته ان أصدقاء اسرائيل الذين يتضاءل عددهم من الدول والأفراد معا أخذوا يبتعدون عنها . ولكن زعماء اليهود لا يميلون الى التخلي عن اسرائيل علنا ولربما تفسر عدم النقد العلني من جانبهم بأنه تأييد لك ، اذ أنك قد لا تكون مطلعا على القلق العظيم الذي ينتاب يهود العالم ، أو لربما أصبحت معزولا عن الحقائق ... » .

أزمة مع أوروبا

ويبدو مأزق « كامب ديفيد » مصدر متاعب ليس للولايات المتحدة والطرفين الآخرين المنفذين لهذه السياسة فحسب ، بل أيضا مصدر متاعب لحلفاء الولايات المتحدة الأوروبيين ، وبصفة أكثر تحديدا فان مأزق « كامب ديفيد » ينعكس ، بصورة سلبية للغاية ، على علاقات واشنطن على أوروبا الغربية .

لقد كتبت صحيفة « نيويورك تايمز » في رسالة لها من لندن (١٥/٤/١٩٨٠) ، تقول أنه « عبر اوروبا الغربية كلها يستخدم السياسيون والمعلقون كلمة « أزمة » لوصف الهوة التي حدثت بين الولايات المتحدة وحلفائها الرئيسيين بشأن أفضل السبل لمواجهة حالة الاضطراب في الشرق الأوسط » . وقالت الصحيفة الأميركية أن من المرجح ان تشتد حدة التوترات بين الولايات المتحدة وأوروبا الغربية خلال الأسابيع القادمة ، مما يجعل من المستحيل قيام تنسيق سياسي بينهما .

وما يلفت النظر ان الصحيفة استخدمت تعبير « الشرق الأوسط » في الاشارة الى « الازمة » بين الولايات المتحدة وحلفائها ، الأمر الذي يؤكد أن واشنطن تنظر الى ازمة الشرق الأوسط برمتها ، ولا تفصل ايران عن الصراع العربي الاسرائيلي . وقد ذكرت « نيويورك تايمز » أن « الأوروبيين يتخذون خطا متزايد الاستقلالية تجاه الصراع العربي ـ الاسرائيلي . وهم يتحركون سريعا نحو اعتراف صريح بمنظمة التحرير الفلسطينية ... وتنبع المواقف الجديدة ـ في جانب منها ـ من اعتقاد بأن الأمور قد أفلتت من سيطرة واشنطن ، الأمر الذي يقود الأوروبيين الى النظر الى أي اقتراح جديد من البيت الأبيض بقدر من الشك أكبر مما يشعرون به عادة في التعامل مع حليف قوي يعتمدون عليه نهائيا لأمنهم » .

وقد بلغ خلاف أميركا مع حلفائها ذروته في اللحظة التي بدأت فيها تهديدات « التدخل العسكري » المباشر في ايران ومنطقة الخليج تصدر عن الادارة الأميركية ، الأمر الذي يهدد بانقطاع النفط الايراني عن أوروبا الغربية ، التي تحتاج الى هذا النفط أكثر من حاجة الولايات المتحدة اليه . وكتبت صحيفة « انترناشيونال هيرالد تريبيون » (١٤/٤/١٩٨٠) ، مقالا افتتاحيا في هذا الصدد ، قالت فيه أن الرئيس كارتر ـ وقد فشل في ايجاد حل لمشكلة الرهائن في ايران ـ جعل من نفسه جزءا من المشكلة فهو يريد حلفاءه وايران أن يقلقوا من فعل أميركي اشد قوة ، دون أن يكون مدركا تماما لما يمكن أن يكون هذا الفعل أو متى يكون وليس هذا تحولا سعيدا بالنسبة لبلدان اعتادت على التفكير في الرهائن باعتبارهم هما اميركيا » . ولاحظت الصحيفة الأميركية في مقالها ذاته « أن الحلفاء ـ في ردود فعلهم على ايران وكذلك أفغانستان والفلسطينيين ـ يتنافسون لتهدئة القوى نفسها التي يتوقعون من الولايات المتحدة أن تواجهها بجسارة . واذا كان الحلفاء يريدون المساعدة في توجيه السياسة الاميركية فانهم بحاجة اولا لأن يظهروا استعدادا للمشاركة في المخاطر والنفقات » .

لكن السؤال هو الولايات المتحدة نفسها ، فهل اتخذت موقفا حاسماً بقبول « المخاطر والنفقات » التي تترتب على « فعل قوي » في الشرق الأوسط ؟

لقد اظهر استطلاع للرأي أجرته مؤسسة « هاريس » الأميركية ونشرت وكالات الانباء نتائجه (٩/٤/١٩٨٠) ، أن ٥١٪ من الاميركيين يحبذون أي عمل عسكري ضد ايران .فيما قال ٦٨٪ ممن أجابوا على اسئلة الاستطلاع أن الاجراءات التي اعلنها الرئيس كارتر ضد ايران (قطع العلاقات الدبلوماسية وطرد الدبلوماسيين والمقيمين الايرانيين ، الخ ..) هي اجراءات « قليلة وجاءت متأخرة » . وكان استطلاع للرأي مماثل جرى في كانون الأول (ديسمبر) الماضي في الولايات المتحدة ، قد أظهر أن ٦٦٪ من الأميركيين يعارضون أي عمل عسكري ضد ايران . ويمكن تفسير هذا الأختلاف بالجو العام الدعائي الذي خلقته الادارة الأميركية على أثر دخول القوات السوفياتية أفغانستان ، والحديث عن خطر هذا مباشرة على الخليج والموارد النفطية . ولم يكن هذا مجرد موقف

دعائي أميركي ، انما كان سياسة أسفرت عن تحركات عسكرية محددة وكثيفة في المنطقة وحولها . وبالنتيجة أعلنت وزارة الدفاع الأميركية (١٥/٤/١٩٨٠) أن الأدارة الأميركية » طلبت من حلفائها في حلف شمال الأطلسي زيادة قواتهم في أوروبا الغربية ، لأن الولايات المتحدة منهمكة في مواجهة التهديد السوفياتي في منطقة الخليج » . ووجه طلب بهذا المعنى الى دول الحلف خلال الجلسة التي عقدتها في بروكسل لجنة التخطيط العسكري التابعة للحلف والتي تحضر لمؤتمر وزراء دفاع حلف شمال الاطلسي في بروكسل في أيار (مايو) الحالي .

سمير كرم

النشاط الفدائي ومقاومة الاحتلال في الداخل والتحركات العسكرية الاسرائيلية والانعزالية في الجنوب

كانت الفترة ما بين ١٠/٣/١٩٨٠ و ١٠/٤/١٩٨٠ حافلة بالنشاط الفدائي والعسكري في داخل الاراضي المحتلة من فلسطين وفي جنوبي لبنان . وهذه طغت على احداث اخرى هامة شغلت العالم لفترة من الزمن . ويمكننا في هذه الحالة ابراز عناوين اهمها الآتي :

١ ـ المقاومة بعد مرور ١٢ عاماً على ذكرى « الكرامة » .

٢ ـ المقاومة في الداخل والاوضاع العسكرية في الجنوب .

٣ ـ عملية مسغاف عام .

١ ـ المقاومة بعد مرور ١٢ عاماً على ذكرى « الكرامة »

دخلت معطيات جديدة على اوضاع الثورة الفلسطينية منذ العام ١٩٦٨ ، وكان ابرزها تلك التي استجدت على اوضاع القوات العسكرية وشملت القيادة والمقاتل والسلاح نوعاً وكماً ، بالاضافة الى التطور الذي طرأ على مستوى التخطيط والتنظيم والتجهيز .

ان اجراء مقارنة بين اوضاع الثورة العسكرية في العام ١٩٦٨ والعام ١٩٨٠ يعطينا الدليل على ذلك . ففي العام ١٩٦٨ لم تكن قوات الثورة الفلسطينية العسكرية لتزيد عن بضع مئات من الرجال المسلحين الذين مروا بدورات تدريبية عسكرية سريعة في قواعد الثورة . وكان تسليحهم يتألف من عدد محدود من البنادق السوفياتية الصنع ، نوع كلاشنكوف وسيمينوف ، واخرى غربية الصنع من نوع ناتو وكاربين وغيرها ، وبضع مئات من المسدسات العسكرية من مختلف الانواع المستخدمة في المنطقة ، وبضع عشرات من الرشاشات السوفياتية والاميركية الخفيفة والمتوسطة نوع دكتوريوف وغرينوف ودوشكا و (٠,٥٠٠) التي كانت تقوم بالمهام القتالية ومقاومة الطائرات في آن واحد ، وانواع مختلفة من مدافع الهاون ٦٠ ملم و٨١ ملم ومجموعة من صواريخ كاتيوشا وغراد ، وبضع عشرات من الآليات العسكرية المختلفة الاحجام اما التخطيط الذي كانت القيادات الميدانية تتبعه ، فلم يستند على معلومات دقيقة مؤكدة حديثة عن العدو الاسرائيلي ، ولا على تقدير جيد للموقف العسكري ، وغالباً ما كان يتم بطريقة مرتجلة وبأساليب وطرائق الحروب القديمة . بالاضافة الى انه لم يستند الى مفاهيم واسس استراتيجية وتكتيكية ثابتة تأخذ في الاعتبار ظروف واوضاع وامكانات الثورة وظروف وامكانات وطاقات العدو الاسرائيلي ولم تكن نشاطاتها وعملياتها العسكرية بأحسن حالا ، وكانت تنفذ حسب نظريات قديمة بعيداً عن المفاهيم الحديثة بدافع من الغضب والانفعال لحوادث معينة وتحت تأثير العاطفة الجياشة والنظرة المغلوطة عن مدى قوة وقدرة العدو ، والمعلومات غير الدقيقة عن اوضاعه وامكاناته وطاقاته ومواقعه ومشاكله ، الخ .. وخلاصة الامر ان العمليات في حد ذاتها كانت مكلفة

مالياً وبشرياً ومرهقة ، ولم تكن غالباً لتحقق غاياتها ، ولم تشكل اي خطر على العدو ، اللهم الا انها كانت تزعجه فقط ، لخشيته من ان تلحق هذه العمليات ضرراً بالمواطنين وسكان المستوطنات الامامية

وفي العام ١٩٦٨ كانت الثورة محاصرة في الاردن . وكان العرب منقسمين على بعضهم بين مؤيد ومعارض لها ، حتى انه كان منهم من يطالب بتصفيتها نهائياً . اما في المحافل الدولية ، فلم يتعد عدد الدول التي كانت تتعاطف معها عدد اصابع اليدين . وعلى الرغم من كل ذلك ، حققت الثورة الفلسطينية معجزة في معركة الكرامة بالتعاون الفعال مع الجيش الاردني الباسل ، وتحركا معاً لمواجهة القوات الاسرائيلية التي اندفعت عبر الجسور والمخاضات على نهر الاردن مستهدفة مخيم الكرامة ، في عملية عسكرية واسعة اشتركت فيها مجموعة كتيبتين محمولتين وكتيبة دبابات وسرية مظليين محمولين بطائرات الهليوكوبتر يساندها حوالي ٦٠ طائرة حربية الهدف منها محاصرة الفدائيين في الكرامة وابادتهم نهائياً وقد نفذ الاسرائيليون عملية الكرامة بعد اشهر معدودة من انتصارهم الكبير في حرب حزيران ١٩٦٧ ، وعلى الرغم من ذلك فشلت القوات الاسرائيلية في تحقيق مهامها وتكبدت خسائر فادحة في الارواح والمعدات والاسلحة .

واليوم ، وبعد مضي ١٢ عاماً ، تقف الثورة على عتبة عامها الثالث عشر وهي اقوى وانظم واحسن تجهيزاً وتسليحاً مما كانت عليه في السابق . فقد تطورت ونمت وازدادت عدداً وعدة ، وزاد عدد المؤيدين لها في الساحتين العربية والعالمية . فعلى الساحة العربية اعترفت جميع الدول الاعضاء في جامعة الدول العربية بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً وحيداً شرعياً للشعب الفلسطيني : وفي المجال الدولي زاد عدد الدول التي تعترف بالمنظمة وتتعامل معها عن ١٠٥ دول ' وقامت دول عديدة بفتح مؤسساتها وكلياتها ومدارسها وقواعدها لتدريب الضباط والافراد الفلسطينيين لحساب منظمة التحرير الفلسطينية وقواتها العسكرية النظامية وشبه النظامية . فهذه القوات تعمل اليوم بأمرة قيادة عسكرية فلسطينية ذكية واعية لمسؤولياتها ، تضم في صفوفها نخبة جيدة من كافة الاختصاصات العسكرية ، وتستخدم احدث الخطط والاساليب والتكتيكات الحربية ، وتتعامل مع العدو في حدود الامكانات والطاقات المتوفرة لها ، آخذة بعين الاعتبار الاوضاع السياسية في الساحة الفلسطينية وفي المنطقة العربية وفي العالم ، وتأثيرها على نشاطاتها وممارساتها وخططها . فهي تمضي قدماً للنهوض بقواتها المسلحة حسب احدث النظم والمفاهيم العسكرية ، هادفة الى ايجاد قوات حسنة التدريب والتجهيز بالحجم الذي تسمح به قدراتها المالية وظروفها السياسية وطاقاتها البشرية . ان اهم الانجازات التي حققتها هو نجاحها في توحيد الصف الفلسطيني وتمثيل كافة التنظيمات في المجلس العسكري الاعلى للثورة الفلسطينية ، وايجاد قدر كبير من التفاهم والتجانس والتنسيق بين كافة القيادات العسكرية التابعة للتنظيمات الفلسطينية ، وانشاء غرفة العمليات المشتركة والتنسيق عسكرياً وسياسياً مع الاحزاب والقوى والتنظيمات الوطنية اللبنانية . ومن امتلاكها للسلاح المحدود قفزت عدة قفزات لتمتلك الاسلحة الثقيلة الحديثة المتطورة . فبالاضافة الى البنادق والاسلحة الخفيفة والمتوسطة ومدافع الهاون ٦٠ و٨١ ملم ، ضمت في ترسانتها مدفعية ثقيلة من مختلف العيارات التي تستخدمها احدث الجيوش في العالم ، وهي الان تسعى لان تضم في صفوفها مدافع من عيارات اكبر واحدث . ولما كان الطيران الاسرائيلي العدو الاول بالنسبة لقوات الثورة ، فقد نشطت القيادة العامة بتجهيز القوات بأنواع وعيارات مختلفة من المدفعية المضادة للطائرات . فهذه ضمت مدافع عيار ١٤،٥ وحتى ٧٥ ملم . وعلى صعيد آخر ، حصلت على صواريخ موجهة ضد الطائرات تحمل على الكتف من نوع « ستريلا » السوفياتي الصنع . اما الصواريخ التقليدية ارض ـ ارض ، فهي تضم في صفوفها انواعاً متقدمة ومتطورة من نوع «كتيوشا» كما ضمت الى تشكيلاتها المقاتلة اسلحة ثقيلة لم يكن بوسعها استيعابها لولا انها تملك النوعية الجديدة من المقاتلين القادرين على التعامل مع احدث الاسلحة والتجهيزات الحربية . فهي تمتلك دبابات وطائرات من انواع مختلفة . وبامكاننا القول انها قطعت شوطاً متقدماً في تجنيد وتدريب الكوادر الفنية لهذه الاسلحة ، وفي اعداد تشكيلاتها المقاتلة . اضافة الى انها قطعت مرحلة متقدمة في اعداد تشكيلاتها البرية المقاتلة . الى جانب ذلك كله تبذل الجهود لتطوير القوة البحرية الصغيرة العدد التي بدأت تشق طريقها هي الاخرى لتنضم الى الوحدات والتشكيلات الاخرى، التي ستشكل نواة

الجيش الفلسطيني الموحد .

وإذا كانت الدورات العسكرية قد اقتصرت في السابق على الدورات المحلية وعلى عدد محدود للغاية من الدورات التي تمت في عدد من الدول العربية ، فإنها اليوم تشمل قطاعاً واسعاً من الدول العربية والصديقة في العالم ، حيث يتم الحاق الضباط وضباط الصف والمناضلين بدورات نظامية في كافة الاختصاصات الجوية والبرية والبحرية ، ويتلقى منتسبوها دراساتهم وعلومهم وتدريباتهم على الاسس نفسها التي تعطى وتدرس لمنتسبي احدث الجيوش واعرقها . ولم يقتصر ذلك على الاسلحة التقليدية . فقد تعداها ، واصبحت الثورة تتعامل ايضاً مع الاسلحة المتطورة الحديثة المعقدة . اما في مجال الالكترونيات والاجهزة السلكية واللاسلكية ، فنستطيع القول بأن قوات الثورة تمتلك شبكة منظمة حديثة في هذا المجال . والحق ان امتلاكها لشبكة لاسلكية متقدمة تستخدم احدث الاجهزة ، قد اعطاها القدرة على متابعة ما يجري في جبهات القتال ، ومكن القادة باستمرار من أن يظلوا على اتصال بغرف العمليات والوحدات العسكرية الاخرى وحري بنا ان نعترف بأن شبكة كهذه لم تدخل لحد الان في استخدام عدد كبير من الجيوش في دول العالم الثالث . ان المؤشرات تبين ان قيادة الثورة تعمل بجد ونشاط لكن بصمت وبهدوء ، واستناداً الى تخطيط دقيق ، معتمدة اسلوباً علمياً وعملياً ، لبناء جيش صغير منظم ومدرب ومجهز ، بحيث يكون قادراً على تحمل مسؤولياته النضالية .

٢ ـ المقاومة في الداخل والاوضاع العسكرية في الجنوب

قبل عام مضى ، جردت اسرائيل حملة عسكرية في جنوب لبنان ، قصدت بها كسر شوكة الفدائيين وتحطيم ارادتهم على القتال واخراجهم من مواقعهم في الجنوب ، وبالتالي منعهم من العودة اليها ، بالاضافة الى الاهداف الاخرى التي استهدفت قتل وابادة اكبر عدد منهم وتحطيم اسلحتهم وعلى الاخص مدفعيتهم التي كانوا من وقت لآخر يوجهونها نحو اهداف اسرائيلية في عمق الارض المحتلة . واذا كانت اسرائيل قد تمكنت من اخراج الفدائيين من المنطقة واقامة ما يعرف بدويلة الشريط الحدودي لساعدتها في منع تسللهم عبرها وعبر الشريط الالكتروني الذي اقامته على طول الحدود البالغة ٧٦ كلم ، واذا كانت قد نجحت قبل انسحابها من المنطقة في اقناع الامم المتحدةبـارسالقرابة ٦٠٠٠ جندي تابعين لحوالى سبع دول اعضاء فيها ، فانها لم تستطع وقف النشاط الفدائي والمقاومة في داخل الارض المحتلة

ففي ١٧/٣/١٩٨٠ ، افادت التقارير الواردة من الارض المحتلة ، ان عبوة ناسفة انفجرت في شارع غور دون في كريات يوفيل ، وهي ضاحية في القدس المحتلة . وقد اسفر الحادث عن الحاق اضرار في شبكة الكهرباء ، الا انه لم تقع خسائر في الارواح (ر. إ. إ ، ١٦ ، ١٧/٣/١٩٨٠) . الا ان وكالة الانباء الفلسطينية « وفا » في بيروت افادت ان الحادثة ادت الى وقوع خسائر بشرية ، لكنها لم تورد ارقاماً ، كما افادت ان الشرطة قامت باعتقال عدد من الذين اشتبهت بأن لهم علاقة بالحادث ، في حين ذكرت ان شبكة الكهرباء قد تعطلت (« **وفا** » ، ١٧/٣/١٩٨٠)

وفي ١٨/٣/١٩٨٠ ، القيت قنبلة يدوية على سيارة عسكرية اسرائيلية في ساحة مخيم جباليا في قطاع غزة ، وقد اسفر الحادث عن اصابة عدد من افراد العدو (**المصدر نفسه** ، ١٨/٣/١٩٨٠) . وعلى صعيد آخر ، وفي اليوم نفسه ، تبادلت قوات الثورة الفلسطينية مع قوات الشريط الحدودي اطلاق قذائف المدفعية الثقيلة وقد استهدف الفلسطينيون في قصفهم بعض قرى الشريط ، ثم وسعوا رماياتهم فسقط بعضها على مستوطنات في الجليل الاعلى . وعلى الفور ردت قوات الشريط على النار بالمثل مستهدفة اهدافاً في منطقتي صور وصيدا . وقد اسفر القصف عن وقوع اضرار في الارواح والممتلكات لكلا الطرفين ، غير انه لم يبلغ عنها (ر. إ. إ ، ٢١ ، ٢٢/٣/١٩٨٠) . وفي يوم ١٩/٣/١٩٨٠ تجدد القصف المدفعي بين الطرفين ، في حين استهدف القصف الاسرائيلي ـ الانعزالي مناطق دير عامس وصديقين ، ثم توسع ليشمل المنطقة الواقعة بين رشاف وتبنين بمعدل قذيفتين كل دقيقة .

وقد افادت التقارير ان العدو الاسرائيلي ابدى انزعاجه من حادث المتفجرة التي وضعت في شركة الكهرباء في القدس ، بسبب كبر العبوة وشدة انفجارها ودقة اعدادها .

وفي ١٩٨٠/٣/١٩ ، قصفت قوات الشريط الحدودي لليوم الرابع على التوالي قضاء صيدا · فسقطت خمسة قذائف عند تقاطع جنسنايا ـ القرية ـ كفر حتى ، ولم تقع خسائر بالارواح (« السفير » ، ١٩٨٠/٣/٢٠) ومهما تكن الاسباب ، فإن قصف اهداف في قضاء صيدا يدخل في اطار التصعيد من جانب اسرائيل ـ والميليشيات الموالية لها . وان وراءه غايات ، ابرزها تحريض اهالي مدينة صيدا ضد الثورة الفلسطينية والقوى الوطنية المتواجدة في المدينة من جهة ، ومحاولة الضغط على القوات الفلسطينية والقوى الوطنية لاجبارها على وقف قصفها لاهداف في داخل الشريط واسرائيل ، ولفت نظرها الى ان قصفها سيتم الرد عليه ، ثم يعتبر ذلك محاولة لضرب عملية الوفاق اللبناني ـ اللبناني . ومن المرجح ان تكون المدفعية الاسرائيلية هي التي قامت بالقصف من مواقع متقدمة داخل الاراضي اللبنانية المحتلة والاعتقاد السائد انها استخدمت مدافع من عيار ١٧٥ ملم ومداها الاقصى ٣٢ كلم او مدافع من عيار ١٣٠ ملم ومداها ٢٧ كلم

وبتاريخ ١٩٨٠/٣/٢٠ ، ذكر قائد الشرطة العسكرية في الجيش الاسرائيلي، الجنرال باروش اريئيل ، ان كميات كبيرة من قطع السلاح ، قدرها بالالاف ، اختفت في الآونة الاخيرة من ثكنات الجيش الاسرائيلي. وذكر في صحيفة «الجيروزاليم بوست» انه يخشى ان تنتقل هذه الاسلحة الى ايدي رجال المقاومة الفلسطينيين . وذكر أن الجنرال ايتان رئيس الاركان يتابع القضية شخصياً . وما تجدر الاشارة الى ذكره ان السلطات الاسرائيلية كانت قد سمحت لعدد من المنظمات الدنية الاسرائيلية في اسرائيل بحيازة الاسلحة ، ويخشى ايضاً ان تكون هي التي تقوم بهذه الاعمال (« وفا » ، ١٩٨٠/٣/٢٠) . ومهما تكن الدوافع والجهات التي تقف وراء ذلك ، فإن اعتراف ضابط كبير في الجيش له اهميته ، بوصفه مسؤولاً عسكرياً كبيراً ، وان اختفاء السلاح بهذه الكميات ، لظاهرة جديرة بالاهتمام ويجب استغلالها من جانب رجال المقاومة في الداخل وتشجيعها وبأي اسلوب ممكن . ذلك لان توفر السلاح لرجال المقاومة من مصادر داخلية سيخفف عنهم اعباء كثيرة وجهود كبيرة ، وهذا سيتيح لهم امكانية للحصول على كميات من السلاح بسهولة ، ومن ثم سيتيح لهم ذلك القدرة على مهاجمة الاهداف العسكرية والحيوية بأعداد اكبر ، مما ستكون له نتائج عسكرية أحسن .

وفي ١٩٨٠/٣/٢٠ ، سلطت المدفعية الاسرائيلية ومدفعية المليشيات القذائف على وسط مدينة صيدا ، فسقطت ٩ قذائف في حي الحارة . وقد ادان رئيس الوزراء اللبناني الدكتور سليم الحص عملية القصف التي استهدفت مناطق مدنية آمنة ، واعتبره تصعيداً خطراً من جانب اسرائيل والمليشيات يقصد به التأثير على المحاولات الجادة الجارية للتوفيق فيما بين القوى اللبنانية المختلفة ، وعملية تحريض مناطق سكانية جديدة للوقوف في وجه الثورة الفلسطينية ، وابراز الفلسطينيين من الجهة الاخرى على انهم السبب المباشر للمآسي التي تحل بالسكان المدنيين في الجنوب نتيجة تواجدهم في القرى والمدن (« السفير » ، ١٩٨٠/٣/٢١) .

وفي ١٩٨٠/٣/٢٢ ، وسعت اسرائيل قصفها المدفعي ، بالتعاون مع قوات سعد حداد ، فشمل ذلك عدة اهداف في أقضية صور وصيدا والنبطية . وفي هذه الاثناء كانت الطائرات المقاتلة الاسرائيلية تحلق فوق بيروت والبقاع والجبل والجنوب ، على حين ردت القوات المشتركة الوطنية اللبنانية الفلسطينية بقصف مرجعيون والقليعة وكفر كلا بالمدفعية الثقيلة . والجدير بالذكر ان التقرير الاسبوعي الذي تصدره الامم المتحدة عن الوضع في جنوب لبنان افاد ان « قوات الأمر الواقع » ، وهو التعبير الذي يطلق على قوات سعد حداد ، اطلقت في ٥ ايام ٢٦٥ قذيفة ، وان القوات المشتركة اطلقت ٢٧٥ في الفترة ذاتها (**المصدر نفسه** ، ١٩٨٠/٣/٢٢) وفي ١٩٨٠/٣/٢٣ ، اشارت صحيفة « النهار » الى ان قصف صيدا جاء في اعقاب التهديد الذي اطلقه الرائد سعد حداد قائدميليشيات الشريط الحدودي ، مطالباً الحكومة اللبنانية بالاستجابة لمطالبه السياسية ، بدفع المال وانشاء فرع للجامعة اللبنانية في منطقته ، جاء ذلك في بيان لناطق رسمي في وزارة الخارجية الاميركية رداً على سؤال وجه لوزارته في واشنطن وتم توزيعه في بيروت من قبل السفارة الاميركية . واذا كان برأي الولايات المتحدة ان الدوافع والاسباب تكمن في تلبية بعض المطالب التي اوردها نص البيان ايضاً ، فإن الحقيقة ابعد من ذلك بكثير ؛ ذلك لان الاسباب التي لم يعلن عنها تظل الجوهر والهدف الاستراتيجي الذي تسعى اسرائيل

لتحقيقه من خلال اللعب بورقة سعد حداد ، واظهارها الاهتمام بحماية مسيحيي الجنوب وكل لبنان ، على حد قول بيغن رئيس الوزراء الاسرائيلي في احد تصريحاته المعتادة . وعلى صعيد آخر ، واصل الطيران الاسرائيلي تحليقه فوق الجنوب وبيروت والبقاع والجبل . فمن وجهة نظر عسكرية ، تدخل هذه التحليقات الجوية المنخفضة والمرتفعة في اطار عمليات الاستطلاع والتصوير الجوي الذي تقوم به طائرات الاستطلاع الاسرائيلية من وقت لآخر ، لمتابعة ومراقبة واستطلاع ما يجري خلف الحدود ، وتصوير بعض الاهداف التي تطالب القيادة واجهزة الاستخبارات العسكرية في سلاح الجو او الجيش او البحرية تصويرها عندما يتطلب الموقف العسكري ذلك ، وهذا يشمل بدرجة اساسية القوات السورية وقوات الثورة الفلسطينية قياداتها · تحركاتها · مرابض مدفعيتها ودباباتها وصواريخها الموجهة ، الخ ..

وفي بيروت صرح ناطق باسم الامم المتحدة ان قذائف قوات حداد سقطت في تبنين، واستهدفت مقر القوات الايرلندية واضاف ان الامم المتحدة تقدمت باحتجاج شديد اللهجة للرائد حداد (**المصدر نفسه**) . وفيما كانت وكالات الانباء تواصل نقلها الاخبار عن التطورات الجارية في الجنوب ، بسبب الموقف المتدهور الذي برز في اعقاب تصعيد الموقف من جانب اسرائيل والميليشيات نتيجة للقصف المدفعي واسع النطاق الذي استهدف مدن صور وصيدا والنبطية والمناطق المحيطة بها ، فقد هددت اذاعة « صوت الامل » الناطقة باسم الميليشيات، بقصف بيروت بالمدفعية بعيدة المدى ، بقولها « ان الولايات المتحدة الاميركية ستزود « لبنان الحر » بأسلحة ثقيلة وبعيدة المدى من عيار ٣٠٦ ملم » . واضافت « ان قسماً من هذه الاسلحة وصل الى ميناء حيفا وهو في طريقه الينا ، وبهذه المدفعية اصبح بالامكان قصف مدينة بيروت » (« **السفير** » ، ١٩٨٠/٣/٢٣) ومهما تكن خلفية هذه التهديدات واسبابها ودوافعها . فإن مدافع من هذه العيارات قد بطل استخدامها منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية لاسباب عسكرية وفنية عديدة . ان الدول التي انتجت انواعاً منها في العالم هي المانيا الهتلرية ، والولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والاتحاد السوفياتي واليابان . وكان الالمان هم اول من ادخلها واستخدمها في الحرب العالمية الاولى لضرب مدينة لندن ثم كرروا ذلك في الحرب العالمية الثانية . ومع مرور الوقت توصلت دول اخرى بعد الحرب العالمية الاولى الى انتاجها وادخالها في الخدمة مع تشكيلات مدفعيتها . وقد اتمت الولايات المتحدة فيما بعد تسليح عدد من بوارجها البحرية الحربية بمدافع منها عيار ٢٨٠ ملم ، استخدمتها الولايات المتحدة لآخر مرة في حرب فيتنام في اواخر الستينات لفترة قصيرة عندما قررت قصف ميناء « هايفونغ » في فيتنام الشمالية لمنع تدفق الامدادات عليه كما يمتلك الاتحاد السوفياتي انواعا منها عيار ٣٠٠ ملم اتم تثبيتها على هيكل دبابة من نوع « ستالين » ، ولكن لم يسمع انه استخدمها لحد الان . ان هذه الانواع كانت تستخدم في السابق في القصف المدفعي بعيد المدى ٦٠ ـ ١٠٠ كلم لضرب اهداف استراتيجية كان يصعب بلوغها بواسطة الاسلحة الاخرى. ولكن مع مرور الوقت بطل استخدامها لأسباب عديدة كما ذكرنا ، اهمها صعوبة نقلها وتحريكها . ان مدفعية من هذا النوع تتطلب مواقع ثابتة ، ويجري تثبيتها على قضبان سكة حديد خاصة ، ولكن لم يعد لها اية قيمة عسكرية هذه الايام نظراً لتطور مفاهيم استخدام الطائرات عموماً والصواريخ الموجهة بعيدة ومتوسطة المدى والتي بامكانها بلوغ أكثر الاهداف صعوبة وبعداً وتعقيداً ، فضلاً عن قوتها التدميرية الهائلة . ثم ان مفاهيم استخدام المدفعية تتطلب من المدفعية سرعة الحركة وسهولة نقلها من موقع الى موقع ، فضلاً عن ان المدفعية تستخدم هذه الايام في تدمير اهداف تكتيكية صغيرة لا تبعد اكثر من ٢٠ ـ ٤٠ كلم على الاكثر من مواقعها · اي ان الغاية من وجودها هي تقديم الاسناد المدفعي لقوات المشاة والدبابات . لذلك يستبعد حصول قوات سعد حداد على انواع منها ، كما ان اسرائيل لا يمكن ان تدخلها في خدمة سلاح مدفعيتها · لان اسس استخدام المدفعية الاسرائيلية قامت اصلاً على اساس سرعة الحركة لتلبية مطالب قواتها البرية التي تتشكل اساساً من قوات مدرعة وميكانيكية هجومية سريعة الحركة لهذا تظل هذه التصريحات والتهديدات في اطار سياسة اللعب بأعصاب المواطنين الابرياء البسطاء حيث تسعى اسرائيل من خلال سعد حداد الى ان تدفعهم للقلق والخوف ، وهما عاملان سيدفعان المواطنين بالتالي الى المطالبة باخراج الفدائيين من الجنوب وبيروت والجبل حتى لا تتعرض مناطقهم للقصف من جانب اسرائيل وسعد حداد .

وبتاريخ ١٩٨٠/٣/٢٣ ، صرح ناطق باسم القيادة العامة لقوات الثورة الفلسطينية ، بأن عبوة ناسفة موقوتة انفجرت في شقة تشغلها اجهزة الامن الاسرائيلية في رامات تسفي جنوبي مدينة حيفا . وقد ادى الانفجار الى الحاق اضرار مادية بالمبنى ، كما اصيب عدد من الموجودين بداخله . وعلى الاثر قامت قوات الشرطة باعتقال المشتبه بهم (« وفا » ، ١٩٨٠/٣/٢٣) . وبتاريخ ١٩٨٠/٣/٢٤ ، انفجرت عبوة ناسفة موقوتة اسفل الكابل الرئيسي لشبكة الهاتف في مدينة ايلات وقد نجم عن الانفجار اتلاف جزء كبير من الكابل ، مما تسبب في تعطيل الشبكة (المصدر نفسه ، ١٩٨٠/٣/٢٥) . وعلى صعيد آخر ، نشطت الزوارق المسلحة الاسرائيلية قريباً من الساحل بالقرب من مدينة صور في دورياتها الاعتيادية ، كما حلقت الطائرات المقاتلة فوق المنطقة الجنوبية (المصدر نفسه) . وهذه تدخل في اطار الاجراءات الاحترازية التي تقوم بها البحرية الاسرائيلية لمراقبة النشاط البحري قريباً من الساحل اللبناني فيما بين صيدا ورأس الناقورة ، ومنع تسلل الفدائيين بواسطة الزوارق الى اسرائيل عن طريق فرض قيود على النشاط البحري على امتداد الساحل الاسرائيلي . كما انها ، من وقت لآخر ، تستخدم في قصف بعض المواقع الفدائية الساحلية في منطقتي صور والصرفند .

وبتاريخ ١٩٨٠/٣/٢٤ ، تعرضت ضاحية صيدا لقصف مدفعي من قبل قوات الشريط الحدودي ، على حين قصفت الزوارق الاسرائيلية مخيم الرشيدية في صور . وقد ابدت السلطات اللبنانية قلقها من جراء هذا القصف والتصعيد في الموقف العسكري وتخوفها من اتساع رقعته (« النهار » ، ١٩٨٠/٣/٢٥) . وبتاريخ ١٩٨٠/٣/٢٤ ، هاجم رجال المقاومة في الداخل هدفاً حيوياً جديداً ، هو محطة الكهرباء الفرعية في كريات موشي بالقدس ، وفجروا عبوة ناسفة في احد المحولات التابعة للشركة المذكورة . وقد ادى الانفجار الى الحاق ضرر بالمحول ، مما تسبب في قطع التيار الكهربائي عن المنطقة الشمالية من القدس ، وذكرت التقديرات الاولية ان الاضرار كبيرة جداً (ر. إ. إ. ، ٢٤ ، ١٩٨٠/٣/٢٥) . وبتاريخ ١٩٨٠/٣/٢٥ ، عادت الزوارق فقصفت منطقة البقبوق في صور . اما في القاطع الشرقي ، فقد هدد سعد حداد القرى الجنوبية وقرى العرقوب ، وخصوصاً حاصبيا وابل السقي ، التي رفض مخاتيرها الاجتماع به (« السفير » ، ١٩٨٠/٣/٢٦) . وبتاريخ ١٩٨٠/٣/٢٧ ، تصدى ثلاثة مسلحين مجهولين لأربع باصات تابعة لشركة دان بالقرب من قرية عبود قضاء رام الله ، وكانت في طريقها لنقل عمال عرب لاماكن عملهم في اسرائيل . فقد اقام هؤلاء حاجزاً من الحجارة وكمنوا بالقرب منها . ولدى وصول الباصات اطلقوا النار في الهواء لارهاب الركاب والسائقين ، وارغموهم على مغادرتها ، ثم اشعلوا النار باحدها بأن القوا زجاجات مولوتوف حارقة على الباص . وتمكنوا ايضاً من الحاق اضرار بباصين آخرين ، غير انه لم يبلغ عن وقوع اية اصابات ، وبعد ذلك انسحب رجال الكمين . ولا زالت قوات الامن توالي بحثها عنهم (ر. إ. إ. ، ٢٦ ، ١٩٨٠/٣/٢٧) . ان كمائن من هذا النوع تدل على مستوى جيد من ناحية التخطيط ، كما تدل على هدوء اعصاب الذين نفذوا العملية ، بالاضافة الى ثقتهم العالية بأنفسهم . يضاف الى ذلك الناحية الانسانية ، حيث لم يعتد على اي من ركاب او سائقي الباصات . ان فن مقاومة المحتل الاسرائيلي هو جعل احتلاله للارض مكلفاً ، ثم اشاعة البلبلة والاضطراب والفوضى في صفوفه ومحيطه ، وبالتالي توتير اعصابه واقلاق راحته ، ومهاجمة اهداف عسكرية وحيوية ومؤسسات عامة مهمة ذات علاقة بالامور العسكرية .

وبتاريخ ١٩٨٠/٣/٣٠ خرج قطار الشحن الذي يعمل على خط سكة حديد وادي تسين في النقب ومصنع الفوسفات في نحال تسين عن الخط وتحطمت معظم عرباته التي استقرت في الوادي المحاذي بعد خروجها عن الخط . فقد تمكن رجال المقاومة العاملون في الداخل من تفكيك اجزاء من الخط الحديدي مما تسبب بخروج القطار عن السكة . هذا وقد اعترف العدو بالحادث ، واعلنت اذاعته ان الخسائر المادية بلغت مليوني ليرة ، وان اصلاح الخط يحتاج الى مدة طويلة (« وفا » ، ١٩٨٠/٣/٣٠) . وعلى صعيد آخر ، ابلغ رئيس الاركان الاسرائيلي مراسل صحيفة « معاريف » في القدس المحتلة ، « ان فترة طويلة من التوتر نتجت عن تحركات الجيش السوري في جنوب لبنان » ، ثم اضاف قائلاً . « كانت هناك حالة تأهب امنية على طول خطوط اسرائيل مع لبنان وسوريا بسبب تغييرات عدة في المواقع السورية في لبنان . وفي ضوء

ذلك اجرينا تقويماً لاحتمالات مختلفة . وبعدما اتضح الموقف نتيجة لاجراءات اتخذناها زال التوتر » (« **النهار** » ، ١٩٨٠/٣/٣١) . وفي حديث آخر بهذا المعنى ادلى به لصحيفة « دافار » اعلن « ان قوات الاحتياط لم توضع في حال تعبئة عندما استنفر الجيش على الحدود الشمالية » . وذكر ايضاً « انّ السوريين تحسسوا جيداً ما قمنا به ، اذ حشدنا قوات كبيرة في الشمال جعلتهم غير قادرين على ان يفعلوا شيئاً اذ اصبحوا عاجزين حتى عن اجتياز الحدود » . واضاف « ان السوريين منشغلون الآن بمشاكلهم الداخلية ، وقد سحبوا من المنطقة الحدودية فرقة مدرعة اضافة الى فرق اخرى ومهما يكن من امر فإننا ابقينا على تعزيزات الشمال » (« **المصدر نفسه** ، ١٩٨٠/٤/١) لقد حققت اسرائيل من وراء توتيرها الاجواء في الجنوب خلال الشهر الفائت عدة امور ابرزها

١ ـ حققت من خلال تحليق طائراتها بشكل متواصل فوق الجنوب والبقاع والشمال والجبل وبيروت الحصول على المعلومات والصور الجوية عن تحركات القوات السورية ، وقد امكن بواسطتها تقييم الموقف بصورة دقيقة وهذه مكنتها من اتخاذ الاجراءات والتحركات المناسبة الضرورية ، وقد استندت هذه على معلومات مؤكدة

٢ ـ تمكنت من خلال استخدامها لسعد حداد من توتير الاوضاع في جنوب لبنان وتحقيق الآتي أ ـ اشغال الفدائيين عن طريق تصوير الوضع لقيادة الثورة الفلسطينية وكأنه على وشك الانفجار ، وهذا دفع الثورة لاتخاذ عدد من الاجراءات الوقائية تحسباً لما قد يقع : ب ـ ارهاب الجماهير اللبنانية في الجنوب ، وخصوصاً في صيدا ، لحمل السكان فيها على الضغط على السلطة للتحرك والطلب من قيادة الثورة تهدئة الاوضاع وعدم اتخاذ ما من شأنه زيادة الامور سوءاً ، وهذا قصد به منع الفدائيين من تعزيز تواجدهم في الجنوب ، لان اسرائيل كانت تخشى ان يكون هناك امر متفق عليه ومدبر فيما بين السوريين والفلسطينيين : جـ ـ اجبار قيادة القوات الدولية في الجنوب على تبديل القوات الدولية التي ثبت تعاطفها مع الفدائيين باخرى تعمل على ضبط الامور ومنع التسلل في المناطق الحساسة التي ترى القيادة الاسرائيلية اهميتها من الناحية الامنية .

٣ ـ عملية مسغاف عام

بتاريخ ١٩٨٠/٣/٧ ، اقتحم خمسة من فدائيي « جبهة التحرير العربية » مستعمرة مسغاف عام في شمالي اسرائيل التي تبعد مسافة كيلو متر واحد عن الحدود اللبنانية ، واحتجزوا عدداً من الرهائن لمدة ٩ ساعات في دار للحضانة . وطالبوا بالافراج عن عدد من الفدائيين الاسرى في سجون اسرائيل . وقد اشتبك المهاجمون مع الجنود الاسرائيليين الذين هاجموا الدار ، فاسفرت العملية عن قتل ٦ اسرائيليين (٥ مدنيين وجندي) وجرح ١٦ اسرائيلياً (٥ مدنيين و١١ جندياً) واستشهاد الفدائيين الخمسة (« **النهار** » ، ١٩٨٠/٣/٨) ومن جهة اخرى صرح رئيس الاركان الاسرائيلي « ان الفدائيين تسللوا عبر خطوط القوات الايرلندية والنيجيرية التابعة للقوات الدولية المرابطة في جنوب لبنان » . ثم استطرد قائلاً « ان الفدائيين اخترقوا ليلة أمس الجدار الامني الواقع بالقرب من كيبوتس مسغاف عام واعتصموا في دار للاطفال . وقد قتلوا في طريقهم سكرتير الكيبوتس ، وبعد الاعتصام طالب الفدائيون باحضار سفير اجنبي وممثل عن الصليب الاحمر الدولي الى مكان الحادث » . ثم ذكر « انه لم تجر اية مفاوضات بشأن اطلاق سراح فدائيين سجناء لقاء اطلاق سراح الرهائن » (ر. إ. إ. ، ١٠ ، ١٩٨٠/٣/١١)

ومن جهة اخرى قال عيزر وايزمن وزير الدفاع الاسرائيلي « لقد اتخذت الاجراءات الملائمة لمنع تسلل الفدائيين ، ورغم ذلك فقد استطاعوا التسلل ، وسيستخلص الجيش العبر من ذلك » . وقال ايضاً « ان اعتقاداً قد ساد في الآونة الاخيرة بأن الفدائيين كفوا عن اعتماد الاعمال الوحشية ، غير انه اتضح انهم ما زالوا يتمسكون باسلوبهم الغوغائي هذا » (**المصدر نفسه**) وعلم فيما بعد ان الجرحى الثلاثة عشر لا زالوا يتلقون العلاج في مستشفى رمبام (**المصدر نفسه**) . ومع ان القائمة الشيوعية الجديدة (راكاح) قد نددت بالعملية ، فقد قالت في بيان لها تعليقاً على الحادث « ان الهجوم جاء نتيجة لاستمرار النزاع العربي ـ الاسرائيلي ورداً على استمرار الاحتلال ، وقد نفذته منظمة لا تنتمي الى منظمة التحرير » (**المصدر نفسه**) . هذه العملية لم تأت بأي جديد ، وقد آلت الى ما انتهت اليه عمليات الاقتحام التي سبقتها . ويبدو ان الذين نفذوا

العملية قد حصلوا على معلومات ميدانية جيدة ودقيقة عن تحركات دوريات العدو قرب الحاجز الالكتروني ، واستخدموا في اقتحامهم السياج ادوات واساليب متطورة ، الا انهم وعلى ما يبدو لم يكونوا على دراية تامة بأهم الاهداف في المستوطنة ولا بالاماكن التي يتواجد فيها اكبر عدد من السكان ليمكنهم ذلك من احتجاز اكبر عدد من الرهائن ، ولم يدرسوا ذلك ملياً وبتفصيل . كما انهم لم يأخذوا العبر من عمليات الاقتحام التي سبقتها ، ولم يأخذوا بعين الاعتبار الاخطاء التي ارتكبت ولا الاساليب التي اتبعت والتي جعلت العمليات السابقة المماثلة تقصر عن بلوغ كامل اهدافها. ويبدو ان منفذي العملية لم يضعوا ايضاً في حساباتهم الاجراءات التي تلجأ السلطات العسكرية الاسرائيلية الى تنفيذها في مثل هذه الحالات .

ان القاء نظرة على العمليات التي نفذها رجال المقاومة الابطال في الداخل ، خلال الشهر المنصرم ، يظهر لنا روعة عدد منها وان كانت صغيرة ، الا انها في الحقيقة كبيرة في تأثيرها على العدو امنياً ومعنوياً . وقد اظهرت الجانب الانساني في مقاتلينا وقدرتهم القتالية وثقتهم الكبيرة في الذات ، وهي التي يخافها العدو ويخشاها ويحسب لها الف حساب

ح . ع .

« رصد اذاعة اسرائيل »

نشرة استماع يومية ترصد ما يبث من اخبار وتعليقات عبر الاذاعة والتلفزيون الاسرائيليين ، بالاضافة الى ما تبثه اذاعة الجيش الاسرائيلي .
تصدر عن مركز الابحاث في م .ت .ف . ، وترسل الى المشتركين فقط .

قيمة الاشتراك السنوي : ٥٠٠ ليرة لبنانية ، عدا اجور البريد .
ترسل طلبات الاشتراك الى : مركز الابحاث ، م .ت .ف . ، ص .ب . ١٦٩١ ، بيروت ـ لبنان .
ترسل قيمة الاشتراك الى حساب مركز الابحاث لدى البنك العربي ـ فرع رأس بيروت ، برقم ١٣٣٧ .

صدر حديثا
عن مركز الابحاث

القضية الفلسطينية في ايديولوجية البورجوازية اللبنانية
مدخل الى نقض الفكر الطائفي

تأليف
مهدي عامل

صدر حديثا
عن مركز الابحاث

الكيانية الفلسطينية
الوعي الذاتي والتطور المؤسساتي
١٩٤٧ - ١٩٧٧

تأليف
عيسى الشعيبي

Palestine Affairs

No. 102, May 1980

Published monthly in Arabic by the Palestine Research Center
P. O. Box 1691, Beirut, Lebanon (Tel. 351260, Cables : MARABHATH).

Editor: Mahmoud Darwish

Annual Subscription

Air Mail : Lebanon and Syria - L. L. 60 ($ 24) ; other Arab countries - L. L. 75 ($ 30) ; Europe - L. L. 100 ($ 40) ; elsewhere - L. L.125 ($ 50) .

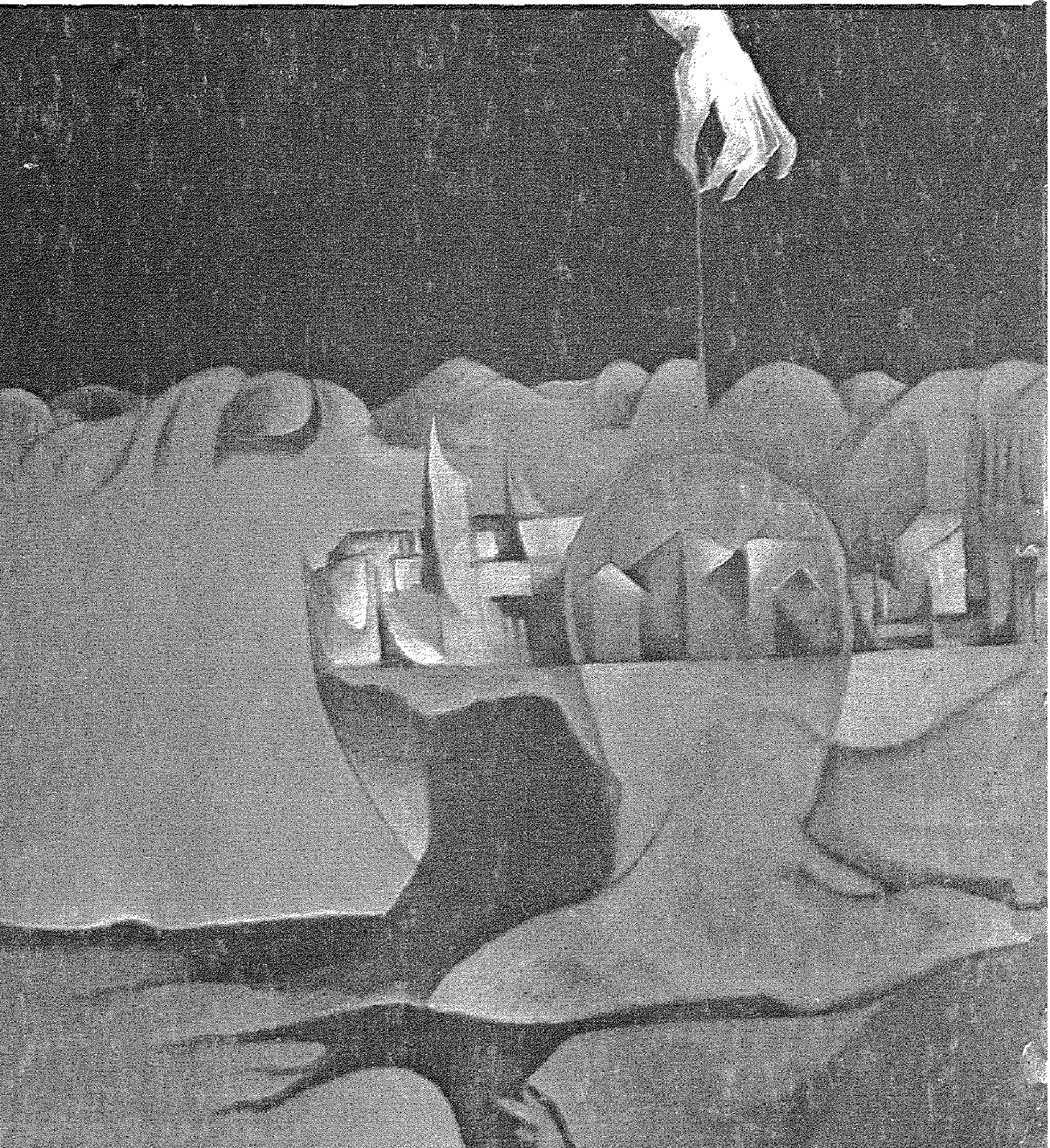
Surface Mail : L. L. 65 ($ 26) .

الثمن : ٥ ل.ل. في لبنان
٦ ل.س. في سوريا
٦٥٠ فلسا في الكويت والعراق
١٠ دراهم في دولة الإمارات العربية
٦ ل.ل. في سائر الاقطار العربية
٧٥٠ درهما في ج.ع.ل
٧٥٠ درهما في المغرب

شؤون فلسطينية

١٠٣

حزيران (يونيو) ١٩٨٠



شؤون فلسطينية

١٠٣ حزيران (يونيو) ١٩٨٠

شهرية فكرية لمعالجة أحداث القضية الفلسطينية وشؤونها المختلفة
تصدر عن مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية

المحتويات

الصفحة

٣ صبري جريس — بين «الحكم الذاتي» و «التسوية الاقليمية»
١٠ (مقابلة مع نايف حواتمه) ما هو المطلوب لتعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية؟
١٦ روز مصلح — اسرائيل ومصادر المياه في الضفة الغربية
٢٨ محمود اللبدي — الرأي العام وتأثيره على القرار السياسي في الشرق الاوسط
٤١ حسين ابو العلا — الجغرافيا العمرانية لمخيم برج البراجنة
٥٤ حسان علي حلاق — موقف اللبنانيين من القضية الفلسطينية ١٩١٨ ـ ١٩٤٨
٧٣ محمد عبد الرحمن — ابعاد مشكلة الطاقة في اسرائيل
٩٤ جلنار النمس — منظمة الوحدة الافريقية والنزاع العربي ـ الاسرائيلي
١٤٤ د. محمد عبد الرؤوف سليم — نشاط الوكالة اليهودية في مجال الزراعة والتوطين ١٩٢٢ ـ ١٩٤٨

١٢٩ شهادات مهدي بسيسو عن تجربة المعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال (اعداد مؤنس الرزاز)

١٤٠ تقارير ١ ـ احتمال اجراء انتخابات مبكرة في اسرائيل، حنه شاهين ؛ ٢ ـ المؤتمر العام الثالث للاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين، جابر سليمان ؛ ٣ ـ تاريخ فلسطين في المؤتمر الثالث والثلاثين لرابطة المؤرخين الالمان، د. خيرية قاسمية .

١٥٤ شهريات ١ ـ المقاومة الفلسطينية عسكرياً، حسين عويضة؛

٢ ـ المقاومة الفلسطينية سياسياً، صابر موسى؛

٣ ـ المناطق المحتلة،م. ع؛

٤ ـ اسرائيليات، حمدان بدر .

لوحة الغلاف من اختيار الاتحاد العام للفنانين التشكيليين الفلسطينيين ، للفنان عماد محمد

المدير العام : صبري جريس * رئيس التحرير : محمود درويش

سكرتير التحرير : فيصل حوراني

العنوان : بناية الدكتور راجي نصر ، شارع كولومباني (متفرع من السادات) رأس بيروت ــ لبنان ، ص . ب ١٦٩١ ، تلفون . التحرير والتوزيع ٣٥١٢٦٠ ، برقيا . مرابحاث ، بيروت .

الاشتراك السنوي (بريد جوي) . ٦٠ل .ل . في لبنان وسوريا ، ٧٥ ل .ل . في سائر الاقطار العربية ، ١٠٠ ل . ل . في اوروبا ، ١٢٥ ل . ل . في بقية بلدان العالم .

الاشتراك السنوي (بريد عادي) . ٦٥ل.ل. في جميع الدول غير العربية .

صبري جريس

بين "الحكم الذاتي" و"التسوية الاقليمية"

مفاوضات « الحكم الذاتي » للفلسطينيين في المناطق المحتلة ، التي كانت قد بدأت قبل نحو ١٠ أشهر ، بين اسرائيل ومصر والولايات المتحدة ، وصلت الى نهاية الفترة المحددة لاختتامها ، في السادس والعشرين من الشهر الماضي، دون ان تحقق نتيجة تذكر . وازاء هذا الوضع ، يدور الحديث عن امكانية تمديد الفترة المقررة للانتهاء من تلك المفاوضات ، لعلَّ ذلك يسفر عن تحقيق تفاهم ، او تقدم ما ، يمكن ان يدعما اتفاقات كامب ديفيد ويعطيا «زخماً» جديداً لـ « عملية السلام » في الشرق الاوسط . غير أن نظرة سريعة على مواقف الأطراف المشاركة في تلك المفاوضات ، أو تلك التي تؤثر في سيرها ، سلباً أو ايجاباً ، تكفي لاثبات ان النتائج التي قد تترتب على المفاوضات المقبلة ، ان جرت ، لن تكون أحسن حالاً من تلك التي أسفرت عنها المفاوضات التي تمت حتى الآن .

فالأطراف التي تستطيع التأثير ، مباشرة ، في سير مفاوضات الحكم الذاتي هي أربعة : الثلاثة الاصلية،اسرائيل ومصر والولايات المتحدة ، بالاضافة الى الفلسطينيين . ومن مقارنة مواقف هذه الأطراف ، بمختلف عناصرها ومركباتها ، بعضها بالبعض ، يتضح ان الموقف الاسرائيلي هو الأقوى بينها .

فالولايات المتحدة ، اولا ، ودون الدخول في فذلكات النقاش التقليدي ، الدائر لدى بعض الاوساط العربية او غيرها ، حول العلاقة العضوية القائمة بين الامبريالية الاميركية والكيان الصهيوني ، ومدى تأثير كل منهما على الآخر ، منهمكة حتى نهاية السنة الحالية في الانتخابات الرئاسية .لذلك فهي ليست في وضع تستطيع معه ، حتى لو شاءت ذلك ، التأثير في سير تلك المفاوضات . بل أن بعض الدوائر الاسرائيلية تطالب ، استناداً الى حالة شبه الشلل وانعدام الوزن التي تصيب الادارة الاميركية عموماً ، من حيث قدرتها على اتخاذ القرارات الحاسمة او المواقف الواضحة خلال معركة الانتخابات ، بأن تكون اسرائيل هي المبادرة الى أنهاء مفاوضات الحكم الذاتي خلال هذه الفترة ، على أمل ان تحظى ، نتيجة لذلك ، بأفضل الشروط التي تخدم مصالحها ، اذ ان مثل هذا الوضع لا يتوفر ، عادة ، عندما يكون جهاز الحكم الاميركي

مستقراً . وأيا كانت وجهة النظر ، التي قد ينطلق المرء منها ، يبدو الموقف الاميركي ذا تأثير هامشي في تلك المفاوضات .

أما النظام المصري ، ثانياً ، فانه لا زال مستمراً ، بقيادة « الرئيس المؤمن » في تقديم التنازلات للاسرائيليين ، الواحد تلو الآخر ، دون اي مقابل يذكر . ويبدو انه ليست هناك اية قيود على بهلوانيات السياسة الساداتية ، ولا حدود للانحراف والخنوع وضيق الافق التي تسيطر على عقلية ذلك الرجل الذي يقف على رأس النظام المصري ، وعلى معاونيه والمؤتمرين بأمره . اذ كلما ازداد تصلب الاسرائيليين وتمسكهم بمواقفهم المتشددة ، أمعن السادات في تقديم التنازلات لهم . وآخر « مآثرة » ، في هذا الصدد ، هو أنه في اليوم الذي أعلن فيه عن « تعليق » محادثات الحكم الذاتي ، تعبيراً عن عدم رضاه عن « التقدم » الذي تم احرازه بشأنها ، قام بتوقيع سبعة اتفاقات جديدة ، دفعة واحدة ، مع اسرائيل ، في اطار « تطبيع العلاقات » بينها وبين مصر . وينبغي ألا نستغرب ، والحال هذه ، ان يصل بعض الاسرائيليين الى قناعة مفادها أن « الريس » رجل مزاجي وغريب الأطوار ، ليس من كبار الاستراتيجيين او المفكرين ، تورط بعقد السلم مع اسرائيل وسار على طريق لا تعرف نهايته ، ولا يستطيع الرجوع عنه . ولذا ليس امام اسرائيل الا الاستمرار في استغلاله وتحقيق ما يمكنها من المكاسب على حساب مصر . واذا كان هذا هو وضع السادات ، كما يفهمه بعضهم ، فليس هنالك ما يخيف في « تهديدات » السيد الرئيس أو « نرفزاته » ، أكانت متعلقة بالحكم الذاتي او بغيره ؛ اذ ليس أمامه ، في نهاية المطاف ، الا الموافقة على الموقف الاسرائيلي ، او السكوت .

وأما الفلسطينيون ، ثالثاً ، فلم يكونوا ، كما أنهم ليسوا الآن ، في وضع يستطيعون معه التأثير ، بصورة ملموسة ، على الموقف الاسرائيلي تجاههم ، ان كان الأمر متعلقاً بالحكم الذاتي أو متعلقاً بسواه . صحيح ان الفلسطينيين يخوضون صراعاً ، سياسياً وعسكرياً ، ضد الكيان الصهيوني منذ فترة غير قصيرة . وصحيح أيضاً أنهم يحرزون ، من حين الى آخر ، انتصارات هنا وهناك ، ترافقها احياناً انتفاضات داخل الاراضي المحتلة ، تربك الاسرائيليين الى حد ما . ولكن ، صحيح أيضاً ان الاسرائيليين استطاعوا مواجهة ذلك النشاط الفلسطيني او التقليل من تأثيره عليهم . ولم يصل الوضع حتى الآن ، بالنسبة لهم ، الى ذلك المدى من الحدة او الحرج اللذين يصعب معهما السيطرة عليه ، اسرائيلياً .

ولذلك يبقى الموقف الاسرائيلي هو الموقف المتحكم ، أساساً ، في مفاوضات الحكم الذاتي ونتائجها . ولا ينجم ذلك فقط عن حقيقة ان الاسرائيليين هم المسيطرون عملياً على الارض والسكان ، موضوع تلك المفاوضات والاقتراحات ، وبالتالي فان لموقفهم وزنه ، خصوصاً في غياب قدرة اي طرف آخر ، يمكن ان تحملهم على القبول بما لا يرضون به أصلاً . فهناك أيضاً القناعات والاعتبارات الذاتية والمصالح الخاصة الاسرائيلية من جهة ، والرغبة والقدرة على التغيير في موقف الحكم الاسرائيلي من جهة ثانية ، ثم امكانات تغيير المجموعة الحاكمة من جهة ثالثة . وهذه العوامل كلها ، منفردة او مجتمعة، تظهر ان الحكم الذاتي ، بالمفهوم المصري او حتى الاميركي له ، غير مقبول اسرائيلياً . وحتى لو كان مقبولاً فانه غير قابل للتنفيذ ، وان تم تنفيذ بعض مراحله ، فقد تتغير رموز النظام وتتجه السياسة الاسرائيلية نحو مسارات أخرى .

ان مفهوم القيادة الاسرائيلية الحالية للحكم الذاتي واضح للغاية،وهو يقضي باقامة بانتوستان فلسطيني في المناطق المحتلة سنة ١٩٦٧ ، بشكل يضمن السيطرة الاسرائيلية على تلك المناطق من ناحية ، ويؤمن أفضل الشروط الكفيلة باستمرار النمو الاستيطاني الصهيوني هناك من ناحية ثانية . والحكم الاسرائيلي ، لاسباب تتعلق بطبيعة تكوينه العقائـدي والتنظيمي ، لا يستطيع الذهاب الى ابعد من ذلك ، والا تعرض للسقوط ، وتعرض بالتالي الى استبداله برموز أخرى .

فحكومة بيغن لا تواجه فقط مشكلة صعبة ، من حيث عدم قدرتها على الحسم في مسألة الحكم الذاتي ، بشكل يرضي المصريين او الاميركيين على الأقل ، نظراً لتصلب الاحزاب المشاركة فيها ورفضها التزحزح عن مواقفها التقليدية ؛ بل أنها تمر منذ فترة غير قصيرة بسلسلة من الازمات الحادة ، ناجمة عن عوامل عدة ، تهدد بسقوطها ، وتحملها بالتالي على تكريس الكثير من الجهود لمواجهتها . ولذلك فانها ليست بحاجة الى اضافة ازمة أخرى ، الى تلك القديمة ، ناجمة عن الحكم الذاتي .

أما أسباب تلك الازمات ، التي تنذر باقصاء الليكود عن الحكم ، وسقوط حكومة بيغن ، بعد أقل من ٣ سنوات من تشكيلها ، أثر فوز بيغن (لاول مرة في تاريخ اسرائيل) في الانتخابات العامة التي جرت في صيف ١٩٧٧ ، فتعود الى عدد من العوامل ، يمكن حصرها في شقين : اولهما اقتصادي ؛ وثانيهما سياسي .

فعلى الصعيد الاقتصادي ، بادر الليكود منذ تسلمه السلطة الى اتخاذ سلسلة من الاجراءات المتجانسة مع نظرته الاجتماعية ـ الاقتصادية ، المستندة أساساً الى قواعد الاقتصاد الرأسمالي الحر ، لتحسين اوضاع اسرائيل الاقتصادية . كما حاول ، في الوقت نفسه ، تغيير انماط ومسارات اقتصادية مختلفة ، كان الاسرائيليون قد اعتادوها خلال فترة طويلة تحت حكم العمال . وفي هذا الصدد تم ، مثلا ، تعويم الليرة (حالياً الشيكل) واوقفت الرقابة على العملة الاجنبية وألغي الدعم الحكومي لعدد من السلع الاساسية ، بالاضافة الى اجراءات اقتصادية أخرى مختلفة . وكان الهدف من كل تلك الاجراءات ايقاف تدهور الاقتصاد الاسرائيلي وتحسين ميزان المدفوعات ، بتقوية الصادرات وجذب المستثمرين الاجانب الى اسرائيل ، وغير ذلك . الا ان كل تلك الاجراءات لم تجد نفعاً ؛ اذ ازداد الاقتصاد الاسرائيلي تدهوراً عما كان عليه في السابق ، بحيث وصلت نسبة التضخم خلال سنة ١٩٧٩ لوحدها الى اكثر من ١٠٠٪ . ولا تزال نسبة التضخم هذه آخذة في الارتفاع ، وان خفت وتيرتها مؤخراً ، نتيجة لبعض الاجراءات الاقتصادية الصارمة التي اتخذها وزير المالية الاسرائيلي الجديد هوروفيتس .

واسباب هذا التدهور الاقتصادي عديدة . ولعل أهمها انه ليس من السهل ، أساساً ، ضبط اوضاع اسرائيل اقتصادياً ، باعتبار أنها تنفق اكثر مما تنتج . ولذلك فانها بحاجة ، دائماً ، الى المعونات الاجنبية ، التي لا تساعد ، على المدى الطويل ، على تقوية اوضاعها الاقتصادية عامة . وبالنسبة لليكود بالذات ، هناك أيضاً اوضاع خاصة ينبغي مواجهتها . ففي اسرائيل ، لا تستطيع اية حكومة اتباع سياسة اقتصادية ناجحة دون تعاون الهستدروت ،

النقابة العامة للعمال ، معها وتأييدها لها ، نظراً لما للهستدروت من نفوذ وتأثير لا يمكن تجاهلهما . وقد كانت الهستدروت ، ولا تزال ، خاضعة للتجمع العمالي (المعراخ) الذي يقودها . ومنذ نجاح الليكود في الانتخابات العامة ، انتهجت الهستدروت ، عموماً ، سياسة اللاتعاون مع الحكومة ، مما ساعد ، الى حد ما ، على افشال سياستها الاقتصادية . وهدف الهستدروت ، وزعامتها العمالية ، من انتهاج هذا الموقف ، مع ادراكهم النتائج المترتبة عليه ، هو اقناع الطبقات الفقيرة وذات الدخل المتوسط في اسرائيل ، التي نجح ليكود ـ من خلال طعنه بسياسة العمال ـ في جذب اعداد كبيرة منها وحملها على التصويت لصالحه في الانتخابات الأخيرة ، ان سياسة الليكود وحلفائه لن تعود عليها الا بالضرر في نهاية الأمر . ولذلك من مصلحة تلك الطبقات ان تنفض من حول الليكود وتعود الى تأييد العمال والتصويت لهم، ولو تم ذلك فقط من قبيل اختيار اهون الشرين . ويبدو ان الهستدروت قد احرزت نجاحاً في سياستها هذه ، اذ تشير آخر استطلاعات الرأي العام الى ان شعبية الليكود قد خفت ، بشكل ملحوظ ، بين الطبقات الفقيرة والمتوسطة ، مما سيقلل من نسبة الاصوات التي سيحصل عليها بين هذه الطبقات ، في أية انتخابات قادمة . وكانت الزيادة في نسب الاصوات التي حصل عليها ليكود ، خلال الانتخابات الاحيرة ، بين تلك الطبقات هي التي ساهمت في دفعه الى مرتبة الحزب الاول في اسرائيل .

وبالاضافة الى ذلك ، واجه الليكود الصعوبات الاقتصادية لأسباب أخرى . فسياسته المتصلبة ، والخوف من الازمات التي قد تنجم عنها ، لم تساعد على جذب المستثمرين الأجانب الى اسرائيل ، بل على العكس من ذلك نفرّتهم وأبعدتهم . وهناك من يقول أيضاً ان هذه السياسة قد نفرّت الادارة الاميركية ، التي ـ على الرغم من التصريحات التي كان يطلقها بعض المسؤولين فيها حول التفاهم بينها وبين حكومة بيغن ـ لم تبادر الى مساعدة حكومة اسرائيل اقتصادياً كما كان يمكن ان تفعل لو كان العمال في الحكم . ويضيف اولئك ان هدف الاميركيين من اتخاذ هذا الموقف هو ترك الاوضاع الاقتصادية الاسرائيلية تتأزم الى درجة يدرك معها الناخب الاسرائيلي ان تقويته لبيغن وصحبه كان خطأ ، ومن الأفضل له ألا يقع فيه مرة أخرى ، وألا فأنه سيدفع ثمن هذا الخطأ من مصلحته الخاصة.

أما على الصعيد السياسي الداخلي ، فان اوضاع الحكومة الاسرائيلية لا تقل حرجاً عن تلك التي أشرنا اليها بالنسبة للمجال الاقتصادي . فبعد تشكيلها بفترة قصيرة ، بدت حكومة بيغن قوية للغاية ، وهي تستند الى اكثرية لا تقل عن ٧٥ صوتاً (من ١٢٠) ، تعود لتكتل الليكود ، بزعامة بيغن نفسه ، والحركة الديمقراطية للتغيير (داش) بزعامة يغئال يادين ، والحزب الديني القومي (المفدال) ، بزعامة يوسف بورغ ، واغودات يسرائيل .

غير انه لم يمر الا وقت قصير ، حتى راح هذا البناء الحكومي يتصدع ، تدريجياً ، لاسباب خارجة عن ارادة بيغن ، وأخرى ناجمة عن سياسته .

فبالنسبة للشق الاول ، أصابت الهزة الأولى حكومة بيغن نتيجة للأنشقاق الذي وقع في الحركة الديموقراطية للتغيير (داش) . وكانت هذه الحركة ، التي تشكلت قبيل الانتخابات الأخيرة بفترة قصيرة ، قد أثرت بصورة سلبية ، انتخابياً ، على التجمع العمالي وجذبت اعداداً كثيرة من مؤيديه التقليدين ، مما أدى الى خسارته الانتخابات ، بعد ان حصلت داش على ١٥

مقعداً في الكنيست . ولاول وهلة ، وخلال فترة قصيرة ، ظهر كأن داش قوة سياسية صاعدة في اسرائيل ، قد تتحول الى منافس جدي لأي من المعراخ او الليكود ، أو ربما لكليهما . ولكن لم يمر الا وقت قصير حتى أتضح ان اركان هذه المجموعة ، بمعظمهم ، ليسوا الا هواة سياسة ؛ اذ سرعان ما انقسمت الحركة على نفسها الى ٣ فئات متناحرة ، أسست كل منها كتلة خاصة بها في الكنيست ، مما أدى الى خسارة حكومة بيغن لتأييد نحو ٧ أعضاء كنيست من داش (ومسّ ، على صعيد آخر ، بصورة بالغة بإمكان تبلور قوة سياسية ثالثة في اسرائيل ، عدا عن الليكود والمعراخ) .

أما فيما يتعلق بالشق الثاني ، فقد ساهمت سياسة بيغن نفسه في اضعاف حكومته. فتوقيع بيغن على اتفاقات كامب ديفيد ، أعتبر من قبل بعض مؤيديه ، وهم الذين عهدوه رجلاً متطرفاً ومتصلباً ، بمثابة « خيانة » للصهيونية . وقد بذل اولئك جهودهم لإيقاف تنفيذ تلك الاتفاقات ، ولما فشلوا في مساعيهم انسحبوا من الليكود وأسسوا كتلة مستقلة خاصة بهم (هتحياه ـ «البعث»)، وخسرت الحكومة تأييد ثلاثة اعضاء آخرين في الكنيست.ثم خسرت في مرحلة لاحقة عضواً آخر باستقالة وزير الخارجية موشي دايان . غير ان متاعب حكومة بيغن ، الناجمة عن اتفاقات كامب ديفيد ، لم تقف عند هذا الحد . فبالنسبة لذلك الشق من الاتفاقات ، الذي أدى الى عقد اتفاق السلام مع مصر ، لم تواجه ، داخلياً ، اية صعوبة تذكر ، على الرغم من بعض الانتقادات التي وجهت لها من قبل هذا الطرف أو ذاك ، وأهمها أنه كان بامكانها الحصول على شروط سلمية افضل بالنسبة لاسرائيل ، لو أحسنت ادارة المفاوضات . بل ان اتفاق السلم أعتبر ، عموماً ، من قبل الكثيرين ، انجازاً مهماً ، وربما الانجاز الوحيد ، لتلك الحكومة .أما بالنسبة للشق الآخر من الاتفاقات ، الذي نص على اقامة حكم ذاتي للفلسطينيين ، فقد كان الوضع مختلفاً ؛ اذ ما ان اعلن هذا الاقتراح (الذي يقال ان دايان هو الذي قدمه ، على أمل ان يرفضه العرب ، فتعلن اسرائيل انه ليس هناك من تتفاوض معه ،وتستمر في سيطرتها على المناطق المحتلة) حتى انهالت الانتقادات عليه والتحذير منه ، من كل حدب وصوب ، باعتبار ان حكماً ذاتياً كاملاً لا بد له من ان يؤدي ، في نهاية المطاف ، الى دولة فلسطينية مستقلة . بل ان بعض المنتقدين رأى أن من المناسب ان يتندر بالقول ان بيغن حامل بجنين الدولة الفلسطينية .

غير أنه لم يمر الا وقت قصير حتى أتضح ان تلك الانتقادات لم تكن في محلها ، أذ بدا واضحاً للعيان ان موافقة بيغن على الحكم الذاتي لم تأت الا لحمل مصر على التوقيع على اتفاق السلم ، وان مفهومه لذلك الحكم لا يتعدى ، كما أشرنا ، اقامة بانتوستان فلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة . كذلك كان واضحاً ان القوى السياسية ، التي تتشكل منها حكومة بيغن ، وهي أساساً الليكود والمفدال ، ليست على استعداد لتقديم اي تنازل يذكر للفلسطينيين . ولذلك لم يكن من المستغرب ان تصل مفاوضات الحكم الذاتي الى الطريق المسدود الذي وصلت أليه ، وتظهر الخلافات ، في هذا الصدد ، بين اسرائيل من جهة ومصر والولايات المتحدة من جهة أخرى . ومع اتضاح ابعاد هذا الخلاف اكثر فأكثر ، نشبت الخلافات ايضاً داخل مختلف الأجنحة في الحكومة الاسرائيلية ، (ويتألف كل من الليكود والمفدال من ٣ كتل) وسببها الاساسي الخوف من أن يؤدي فشل مفاوضات الحكم الذاتي ، في نهاية المطاف ، الى خسارة مكاسب السلم مع مصر وتأزيم العلاقات مع الولايات المتحدة . وتزامنت هذه المشاكل السياسية

مع تلك الناجمة عن الاوضاع الاقتصادية ، فتصاعدت الدعوات الى ضرورة اجراء انتخابات جديدة ، قبل الموعد المحدد قانونياً لذلك (وهو حالياً منتصف تشرين الثاني ١٩٨١) ، لاختيار حكومة جديدة قد تكون اوفر حظاً من الحالية في مجابهتها للمشاكل التي تواجه اسرائيل .

وتلقى الدعوة لاجراء انتخابات مبكرة في اسرائيل تأييداً متزايداً منذ بضعة أشهر . وكان أول من تبنّاها حزب المعارضة الرئيسي ، المعراخ ، ثم راحت هذه الكتلة أو تلك تعلن أيضاً تأييدها . وأخيراً انضم الى المطالبين بتقديم موعد الانتخابات وزير الدفاع الاسرائيلي نفسه ، عيزر وايزمن في خطوة أعتبرت نوعاً من نزع ثقة الوزير بحكومته ، وأثارت لدى العديدين تكهنات بقرب موعد سقوطها . وجاءت تصريحات وايزمن هذه مع اختتام محادثات كارتر - السادات ، ثم كارتر - بيغن حول الحكم الذاتي ، خلال نيسان الماضي ، والتي يبدو انها لم تسفر عن تقدم يذكر ، ثم تبعها الاعلان عن دعوة الرئيس الاميركي لزعيم المعارضة الاسرائيلية شمعون بيرس لمقابلته . وفسرت هذه التحركات بأنها محاولات من قبل الادارة الاميركية للاسراع في اسقاط حكومة بيغن . ويبدو ، استناداً الى معطيات مختلفة ، ان أيدي الاميركيين (والمصريين) ليست بعيدة عن ذلك .

ومحاولات اسقاط حكومة بيغن ، على كل حال ، ومهما كانت القوى المشاركة فيها ، ليست بسيطة بالمدى الذي تبدو فيه وكأنها كذلك . فعدم رضا وزير الدفاع وايزمن عن حكومته قد « يزول » ، بشكل أو بآخر ، أو قد ينتهي بخروجه ، أو اخراجه منها ، واختفاء معارضته كفقاعة صابون ، كما حدث لدايان قبله ، خصوصاً ان للرجل « اسبقيات » في هذا المجال ؛ اذ كان قد أعلن « يأسه » من نشاط الحكومات التي اشترك فيها في اكثر من مناسبة ، واحياناً « اعتزل » العمل السياسي لفترة ما ، ثم عاد اليه بخفي حنين . كما ان تقديم موعد الانتخابات يقتضي موافقة من قبل الكنيست على قانون خاص بذلك . وليس من السهل ان توافق الاكثرية في الكنيست ، التي لا تزال تؤيد الحكومة ، على قانون كهذا ، ولو تم ذلك من قبيل سعي احزاب الائتلاف الى الاحتفاظ بالسلطة لاطول فترة ممكنة ، لادراكها ان انتخابات جديدة قد تضعف قوتها في الكنيست القادم ، أو قد تؤدي الى « اختفاء » بعضها أو ، على الاقل ، اقصائها عن الحكم .

وعلى كل حال ، وكائنة ما كانت أمكانات اجراء انتخابات مبكرة في اسرائيل ، يتضح أكثر فأكثر أن رياح التغيير الانتخابي - السياسي هناك تميل لصالح التجمع العمالي المعارض . وتكاد اكثرية المراقبين تجمع على ان « العمال » هم الذين سيفوزون في الانتخابات المقبلة ، والتساؤل يدور فقط حول تلك النسبة من الاصوات التي سيحصلون عليها ، وهل ستمكنهم من تشكيل حكومة لوحدهم ، ان حصلوا على اكثرية مطلقة ، أم أنهم سيضطرون الى تشكيل ائتلاف مع احزاب أخرى . وفيما يتعلق بالائتلافات ، يشير البعض الى امكانية قيام ائتلاف من نوع جديد ، بين حزب العمل وحزب من قوى الوسط، قد يشكل من بقايا الحركة الديموقراطية للتغيير وأكثرية حزب الأحرار ، التي قد تنشق عن الليكود ، اذا استمر الخلاف بين الاحرار وحيروت (وكان مثل هذا الائتلاف قد قاد الحركة الصهيونية ، ثم اسرائيل ، منذ منتصف الثلاثينات وحتى مطلع الستينات) . واذا حدث ذلك ، قد لا تكون هنالك حاجة لاشراك المتدينين في الحكم ، وبالتالي يمكن الاستغناء عن تصلبهم و« نرفزاتهم » ، بحيث يسود الانسجام ، الى حد

ما ، داخل الحكومة المقبلة ، وتصبح الطريق مفتوحة أمامها للسير نحو « تسوية اقليمية » للقضية الفلسطينية . وفيما يتعلق برئاسة هذه الحكومة ، يبدو ان لواءها معقود لشمعون بيرس ، زعيم حزب العمل المعارض ، الذي يبدو ان احداً لا ينازعه عليها . ويظهر أيضاً انه ليس هنالك منازع متوقع في الافق ، خصوصاً بعد وفاة يغئال ألون مؤخراً .

والنتائج الملموسة ، المترتبة على مثل هذا الوضع ، بالنسبة للقضية الفلسطينية واضحة للغاية . فالسعي الى اقامة « الحكم الذاتي الكامل » للفلسطينيين ، وفقاً لاتفاقات كامب ديفيد قد وصل الى نهايته . والمفاوضات الدائرة حاليـا، بين اسرائيل ومصر والولايات المتحدة ، والتي قد تستمر في المستقبل ، في هذا الصدد ، ليست الا محاولات لكسب الوقت. ويتوقع ، اذا وصل التجمع العمالي الى الحكم ، ان يطرأ تغيير ملحوظ على الموقف الاسرائيلي الرسمي من تلك المشاريع والأطر التي حددتها اتفاقات كامب ديفيد . فالمعراخ لا يميل الى حلول كالحكم الذاتي او ما يشابهه ، ويفضل ما يسميه « تسوية اقليمية » أو « تسوية اقليمية ـ وظيفية » لمسألة المناطق المحتلة ، شبيهة بتلك التي دعا اليها مشروع ألون ، أو التي نادى بها دايان مرة ، اي تقسيم الضفة الغربية ادارياً ، وربما أقليمياً، بين اسرائيل والاردن . غير انه يبدو ان تعديلاً ما قد طرأ على هذه النظرة بعد طرح فكرة الحكم الذاتي ، التي يظهر أن بعض زعماء التجمع العمالي على استعداد لدمجها بمبادىء التسوية الاقليمية في الضفة الغربية ، وتطبيقها ربما بحذافيرها بالنسبة لقطاع غزة ، نظراً لاوضاع هذه المنطقة الخاصة . والهدف هو السعي للقضاء على فكرة اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ، بالتعاون مع مصر في قطاع غزة ، والاردن في الضفة الغربية .

وفي اي من الحالتين ، اي سواء بقي الليكود في الحكم أو حل المعراخ مكانه ، يبدو ان مخاطر سياسة الحكم الذاتي لا تختلف كثيراً عن تلك التي قد تنجم عن تطبيق التسوية الاقليمية . وهذا وضع يحتم تغيير اساليب النضال الفلسطيني ، أكان سياسياً أو عسكرياً ، بما يساعد على مواجهة التحديات الناجمة عن تلك السياسات . وكلما تم ذلك مبكراً ، كان اكثر فائدة .

مقابلة مع نايف حواتمه

ما هو المطلوب لتعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية؟

رغبت « شؤون فلسطينية » في ان تعقد ندوة يحضرها الامناء العامون للفصائل الفلسطينية فتعذر تحقيق هذه الرغبة . وقامت المجلة بتوجيه اسئلة خطية موحدة للرفاق والاخوة الامناء العامين . وذلك منذ اوائل آذار (مارس) ١٩٨٠ . بهدف نشر اجاباتهم معاً في عدد واحد . ومع ذلك . وحتى اعداد هذا العدد للطبع . لم تكن المجلة قد تلقت الا اجابة واحدة هي اجابة الرفيق نايف حواتمه الامين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين . التي ننشرها فيما يلي .

س ـ هناك اتفاق على ان تعزيز الوحدة الوطنية يتم بمقدار ما يتوفر التصور المشترك لطبيعة وأهداف العمل الوطني في هذه المرحلة . ما هي المساهمات المطلوبة منكم ومن الفصائل الأخرى للتقريب بين وجهات النظر المتفاوتة أو المتعارضة في هذا المجال ؟ ولنبدأ بما هو مطلوب في ما يتعلق باستقلالية منظمة التحرير ، بحيث لا تتدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية ولا تفسح المجال لأية دولة منها كي تتدخل في شؤونها أو تؤثر على استقلال قراراتها .

ج ـ نحن كنا دائماً مكافحين من أجل ضمان وحماية استقلالية العمل الوطني الفلسطيني وصيانة استقلالية القرار السياسي الفلسطيني والصراع من أجل صد كل الوان التدخلات الرسمية العربية ، وبطبيعة الحال من أجل الحفاظ على استقلالية منظمة التحرير الفلسطينية . وفهمنا هذه الاستقلالية دائماً من زاوية التصدي لمحاولات التأثير على الخط السياسي الوطني الفلسطيني وعلى الاوضاع التنظيمية ، من قبل الانظمة اليمينية والرجعيات العربية المختلفة وعلى رأسها الرجعيات المصرية والسعودية ، وكذلك لمحاولات اعادة طمس الشخصية الوطنية الفلسطينية (وهي محاولات لم تعد تتجدد الآن بعد تدعيم سمعة منظمة التحرير ووزنها عربياً ودولياً) ، أو سلب الشعب الفلسطيني حقه في تقرير مصيره بحرية كاملة وانتزاع استقلاله الوطني الناجز . والتهديد من هذه الزاوية كان يأتي من اطراف « كامب ديفيد » الثلاثة ، وكذلك من النظام الاردني الذي كان وما زال يعمل على الحاق الاراضي الفلسطينية والقضية الفلسطينية به بشكل أو بآخر ، وخاصة في اطار مشروع المملكة المتحدة

السيىء الصيت . ولم نفهم استقلالية منظمة التحرير الفلسطينية على اساس انها حياد بين القوى التقدمية والقوى الرجعية في العالم العربي وعلى الصعيد العالمي بمجمله . فنحن لسنا محايدين في الصراع بين اطراف حركة التحرر العربية المختلفة وبين اذناب الامبريالية وحلفائها المكشوفين والموضوعيين . فمثل هذا الحياد المزعوم يصب عملياً في طاحونة اعداء الثورة الفلسطينية والعربية . ونحن لسنا محايدين في الصراع العالمي بين قوى التحرر والتقدم والاشتراكية ، من جهة ، وقوى الامبريالية والعسف والاضطهاد والتمييز العنصري والرجعية الظلامية ، من جهة اخرى ، كما تدعو أنظمة عربية عديدة تحت رايات « الحياد القومي » ، فهذا « الحياد » يصب في طاحونة الامبريالية مباشرة ، فضلاً عن تمزيقه وحدة القوى المعادية للامبريالية وعزل حركة التحرر العربية والفلسطينية عن جبهة الاصدقاء المبدئية الثابتة والمجربة عشرات السنوات في مجرى الكفاح . واذا كنا نرفض رفضاً قاطعاً اي تدخل في شؤوننا، خاصة من قبل الاطراف الرجعية ، فلا يعني ذلك على الاطلاق أن نقف مكتوفي الايدي تجاه المحاولات الامبريالية والرجعية لضرب سائر قوى التقدم والتحرر في المنطقة العربية ؛ ذلك لاننا ، كحركة تحرر للشعب الفلسطيني ، نعتبر انفسنا جزءاً لا يتجزأ ـ وجزءاً اساسياً من حركة التحرر العربية ومن حركة تحرر شعوب العالم كله .

ولهذا فقد ناضلنا دائماً وسنناضل ضد « الافكار الانطوائية » التي تعتبر حدود النضال متوقفة عند حدود القضية الوطنية ببعدها المحلي المحدود المجرد عن الارتباط والتفاعل مع مجمل قضية العرب الوطنية وقضايا شعوب العالم التحررية ككل . وطالبنا دائماً فصائل منظمة التحرير الفلسطينية الاخرى بتحديد موقف واضح من القضايا الاساسية للنضال الوطني العربي والتحرري . كان هذا الحال مثلا بالنسبة لافغانستان حيث وقفنا بوضوح الى جانب الثورة الافغانية وانتقدنا بوضوح ايضاً تورط احد فصائل المقاومة في المشاركة في مؤتمر اسلام اباد ـ ولو بصفة مراقب ـ نظراً لأن هذا المؤتمر لم يكن مؤتمراً معادياً للشعب وللثورة الافغانية بل كان لقاء يراد منه بلورة مشروع حلف معاد لقوى التقدم والتحرر والاشتراكية في العالمين العربي والاسلامي ، ومشروع هيئة اركان للثورة الاقليمية المضادة في غرب آسيا وشمال وشرق افريقيا .

ان استقلالنا السياسي والتنظيمي الحقيقي يتأكد عندما نحدد بوضوح كامل موقعنا كثورة فلسطينية من الصراع الدائر في المنطقة وفي العالم بكل وضوح . فنحن حريصون على استقلاليتنا وعلى كسر الايدي الامبريالية والرجعية التي تمتد للتدخل في شؤوننا ، ولكننا حريصون ايضاً على موقعنا كثورة وحركة تحرر في اطار التيار العربي والعالمي الجارف : تيار الثورة والتحرر وانعتاق الشعوب ، وعلى هذا الاساس نواصل نضالنا في اطار منظمة التحرير الفلسطينية .

س ـ الشيء الآخر المطلوب بلورة وجهات نظر مشتركة بشأنه هو الموقف من التسويات السياسية لأزمة الشرق الاوسط والجديد فيها ، بعدما اتضح ان الولايات المتحدة واسرائيل تتمسكان بموقفهما بعدم الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ، وان نظام السادات قد ابرم معهما تسوية يجري تنفيذها بالفعل .

ج ـ موقفنا من التسوية الامبريالية الاميركية واضح منذ البداية وبصراع مباشر معها ، يومي ومتواصل ، ولم ننتظر زيارة السادات الخيانية للقدس المحتلة حتى نحدد هذا الموقف بدون أي التباس أو ابقاء النوافذ المفتوحة . لقد أدنّا فك الاشتباك العربي الاسرائيلي الاول ثم فك الاشتباك الثاني في سيناء ، واعتبرنا ان النهج الساداتي لا يقود الا الى الارتماء الكامل في احضان الامبريالية الاميركية ، ومن ثم في احضان اسرائيل والصهيونية .

واليوم تحديداً نقف موقفاً واضحاً في الادانة والرفض الكامل لتحركات ثلاثي « كامب ديفيد » بشأن مشروع الادارة الذاتية التصفوية الاستسلامي . كما ننظر بارتياب شديد الى تحركات دول اوروبا الغربية ، التي مهما كانت درجة ابتعادها عن الموقف الاميركي بالنسبة للقضية الفلسطينية لهذا السبب أو ذاك ، فهي لا تملك أية قدرات جدية على التأثير في الاحداث في منطقة الشرق الاوسط ، كما لا تستطيع الابتعاد جدياً عن المواقف الاميركية ككل ، نظراً لتداخل مصالحها مع المصالح الاميركية ، ولخشية كل من الطرفين من نمو حركة تحرر الشعوب العربية والاسلامية وتلاقيها مع تيار التحرر والتقدم والاشتراكية العالمي . وفيما يتعلق بالموقف الفلسطيني ، فان نضالنا ينصب على المحافظة على أهداف ومبادىء البرنامج الوطني المرحلي والتمسك بها ، كما تم تحديدها في المجالس الوطنية الفلسطينية في الاعوام ١٩٧٤ ـ ١٩٧٧ ـ ١٩٧٩ ، والذي كان للجبهة الديمقراطية شرف المبادرة في بلورته والدفاع عنه حتى انتصاره برنامجاً لكل منظمة التحرير الفلسطينية وفصائل الثورة . كما يتجه نضالنا لمواجهة محاولات ابقاء النوافذ مفتوحة مع السادات من جهة ومع التيار الالحاقي الاردني من جهة اخرى ، وفي المحصلة النهائية مع مشروع الادارة الذاتية المعدل عبر الرموز البرجوازية الكبيرة المساومة في الاراضي المحتلة من نمط رشاد الشوا وحكمت المصري وغيرهما . ان تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية يتطلب اقلاع بعض الاطراف الفلسطينية ، في اطار منظمة التحرير ، عن المراهنة على مساومات مع المشاريع التسووية المطروحة راهناً ـ وكلها مشاريع منبثقة عن التسوية الاميركية او منطلقة من كونها حقيقة واقعة ـ وعلى ادخال تجميلات على هذه المشاريع يعتقد البعض أنها قد تقود الى استقلال وطني فلسطيني على الاقل او الى انسحاب اسرائيلي من الاراضي الفلسطينية المحتلة . من جانبنا نعتقد أنه لا يمكن ان يكون هناك أي خير للثورة الفلسطينية وللشعب الفلسطيني من المشاريع التسووية المطروحة راهناً ، وان الواجب الوطني الفلسطيني يقتضي التصدي لها ، جميعا وبحزم ويقظة كاملين لتأمين شروط هزيمة اتفاقات « كامب ديفيد » والتسوية الاميركية ككل وفرض شروط الثورة الفلسطينية على المعسكر المعادي ، وهي الشروط المتضمنة في البرنامج الوطني المرحلي .

س ـ تاتي ايضا مسالة تحديد الهدف الوطني في هذه المرحلة باقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على اي جزء يتحرر من ارض الوطن .

ج ـ نعتقد أن الدورة الرابعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني التي انعقدت في كانون الثاني ١٩٧٩ في دمشق ، قد كرست التفاف كافة فصائل المقاومة الفلسطينية وكافة قطاعات الشعب الفلسطيني الوطنية في الداخل وفي الشتات حول البرنامج الوطني المرحلي وحول أهداف النضال الفلسطيني الراهن ، والتي يمكن تلخيصها بالنقاط التالية :

ـ تحقيق اجلاء الاحتلال الاسرائيلي عن جميع الاراضى العربية والفلسطينية المحتلة

عام ١٩٦٧ بدون قيد أو شرط .

- ممارسة الشعب الفلسطيني لحقه في تقرير مصيره بحرية كاملة وممارسته لسيادته فوق ارضه في اطار دولة وطنية مستقلة .

- عودة اللاجئين الفلسطينيين الى ديارهم .

ونضالنا الوحدوي يتركز الان على الدفاع عن هذه الاهداف الوطنية والتصدي لكل المحاولات الرجعية للدفع باتجاه المساومة عليها او « التساهل » في التعامل معها . مثال على ذلك مشاريع « الوصاية الاميركية » التي طرحتها بعض الاوساط البرجوازية الفلسطينية كمرحلة انتقالية يتم بعدها الانتقال للدولة الفلسطينية المستقلة . وكلنا نعرف بالتجربة مدى « حياد » الامبريالية الاميركية تجاه اهدافنا الوطنية وخاصة تجاه استقلالنا الوطني .

س - وتاتي في هذا السياق أيضاً مسألة ادارة التحالفات والخصومات على الصعيدين العربي والدولي .

ج - ان التمييز بين الاصدقاء والاعداء قضية حيوية بالنسبة لأي شعب مناضل ولأية حركة تحرر . وموقفنا على هذا الصعيد واضح كل الوضوح . فالى جانب ثورتنا واهدافنا الوطنية تقف شعوبنا العربية وقواها ومنظماتها الوطنية والتقدمية ، كما تقف شعوب العالم ومنظومة الدول الاشتراكية ، وخاصة الاتحاد السوفياتي ، وحركات التحرر الوطني والقوى التقدمية في البلدان الرأسمالية المتقدمة . واعداؤنا هم الان واضحون كل الوضوح : حلف « كامب ديفيد » : الامبريالية الاميركية واسرائيل الصهيونية والرجعية المصرية الخائنة ، وكافة اذناب الامبريالية الرجعيين في المنطقة والعالم .

وقد قادت خطوات السادات الاخيرة منذ عام ١٩٧٧ الى مزيد من توضيح الصورة على الصعيد العربي ، فقامت الجبهة القومية للصمود والتصدي التي نعتبرها بحق نواة المجابهة الاساسية للمشروع الامبريالي - الصهيوني في المنطقة وهيئة اركان المواجهة الوطنية لتيار الخيانة والاستسلام في صفوف البرجوازية العربية .

وقد بذلنا كل الجهد على الصعيد الفلسطيني حتى نؤمن التزاماً فلسطينياً كاملاً بأهداف وتوجهات جبهة الصمود والتصدي ، ووقفنا بحزم امام اتجاهات التردد والتذبذب وابقاء النوافذ مفتوحة مع السادات ومع الرجعيات العربية المرتبطة بالامبريالية الاميركية . ونعتقد أن هذا النضال يجب ان يتواصل حتى يتأمن للثورة الفلسطينية في كل معركة وفي كل مرحلة وضوح الرؤية والمواقف ، خاصة عندما تحاول الدول الرأسمالية الاوروبية ، بالتواطؤ مع الرجعيات العربية وخاصة المغربية والسعودية والاردنية ، انقاذ عربة التسوية الامبريالية من خلال طرح مبادرات تبدو في بعض جوانبها ذات مضمون ايجابي في حين ترتبط ترجمتها الواقعية بمسار التسوية الاميركية اياها .

س - كيف تتصورون حدود استقلال كل فصيل من فصائل م . ت . ف . في ممارساته الخاصة ، محلياً وعربياً ودولياً ، حين لا تتفق وجهات نظره مع الفصائل الأخرى أو مع مقررات المؤسسات التشريعية والتنفيذية في المنظمة ، وما هو المطلوب كي يتحقق الالتزام الكامل بهذه المقررات على قاعدة التزام الاقلية بالاغلبية ؟

ج - لقد كرسنا بالممارسة وبالمواثيق حرياتنا الاساسية في الساحة الفلسطينية على صعيد التعبير والتنظيم ؛ وهكذا يحتفظ كل فصيل فلسطيني بحريته التامة في التنظيم والتعبير عن مواقفه الوطنية والعالمية وفي اقامة الصلات والروابط عربياً ودولياً . كل ذلك طبعاً في اطار الاهداف الوطنية المشتركة المعبر عنها في البرنامج الوطني المرحلي وفي قرارات الدورات المتعاقبة للمجلس الوطني الفلسطيني .

ان سلامة ممارسة هذه « الديمقراطية الفلسطينية » ، تتطلب على الصعيد التنظيمي التزاما كاملا بالوثائق المشتركة ، وتحديداً بالبرنامج التنظيمي المقر في الدورة الرابعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني ، وبالتالي التزاما كاملا بقرارات المجالس الوطنية والهيئات التنفيذية المشتركة ، كما تتطلب ابتعادا عن نهج التفرد والاستئثار في اتخاذ القرارات السياسية وممارستها ، وبطبيعة الحال التزاما بالمبادىء الجبهوية للعمل المشترك .

فطبيعة المرحلة الراهنة من النضال الفلسطيني تفرض تمسكاً جدياً بالعمل الجبهوي والجماعي حرصاً على سلامة المسيرة وعلى وحدة الشعب الفلسطيني الوطنية ووحدة القرار الوطني والموقف من القضايا الاساسية . وهي تتطلب ايضاً انتهاج مبدأ التمثيل النسبي في الهيئات التمثيلية المختلفة السياسية والنقابية منعاً لاي تفرد او فئوية يلحقان بالضرورة ضرراً بالوحدة الوطنية والمسيرة المشتركة على طريق التحرير والاستقلال .

س - تتوفر هوامش مشتركة عريضة للتعاون وللعمل الموحد . واذا كنتم غير راضين عما هو قائم الى الآن ، فكيف يمكن تطويره ، وخصوصاً بالنسبة لتمثيل الفصائل في مؤسسات م . ت . ف . وتمثيلها في التنظيمات الجماهيرية ؟

ج - ان تطبيق البرنامج التنظيمي الوحدوي المقر من قبل قيادة المقاومة ثم من المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الرابعة عشرة يتطلب تمثيلا لكافة فصائل المقاومة والعمل الوطني الفلسطيني في الهيئات التشريعية والتنفيذية المختلفة لمنظمة التحرير . والمهمة المباشرة في هذا الصدد تكمن في تمثيل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ومنظمة طلائع حرب التحرير الشعبية (الصاعقة) في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير ، بجانب « فتح » والجبهة الديمقراطية والمنظمات الاخرى ، واعتماد تمثيل مناسب لسائر الفصائل وقوى العمل الوطني في اللجنة التنفيذية وفي المجلس المركزي وسائر الهيئات .

أما على صعيد التمثيل في المنظمات الجماهيرية ، فما زالت صيغة العمل الجبهوي غير مأخوذ بها على نطاق جدي ؛ اذ ما زالت التكتلات غير المبدئية احياناً ، او الاتجاهات الاستئثارية ، تفرض صيغاً مشوهة للتمثيل في اطار هذه المنظمات فلا تعكس القاعدة الجماهيرية لها ولا الطموحات المخلصة لتطويرها نقابياً وتنظيمياً لكي تقوم بدورها بشكل أفضل دائماً .

ان اعتماد صيغة التمثيل النسبي في كافة المنظمات الجماهيرية والاتحادات المهنية هو الطريق لتعزيز العمل المشترك وبالتالي لتطوير الوحدة الوطنية وترسيخها . وعبر هذه الصيغة يتم تمثيل كافة قطاعات الشعب الفلسطيني الوطنية بأقرب ما يكون الى الدقة .

س - يشكو العمل المسلح من تبعثر الجهود المنصبة في مجالاته حيث تتعدد مراجع القرار وجهات التنفيذ إلا في الحالات الطارئة أو المواجهات الخطرة ، فهي يمكن وضع حد لهذا وكيف ؟

ج - ان حل معضلة التبعثر على صعيد العمل العسكري الفلسطيني يكمن في التنفيذ الجاد لقرارات سبق أن تبنتها دورات سابقة للمجلس الوطني الفلسطيني . فقد سبق أن اتخذت قرارات في هذا الاطار لتشكيل جيش شعبي موحد يضم كافة القوى المقاتلة للمقاومة الفلسطينية وميليشيا شعبية موحدة تضم الاحتياطي المسلح في المدن والمخيمات والتجمعات الفلسطينية الرئيسية . ويحتفظ كل فصيل فلسطيني ، في اطار هذه الهيئات الموحدة ، باستقلاله التنظيمي والسياسي وحرية التعبير والتعبئة التنظيمية ، كما يتمثل في مختلف الهيئات القيادية الخاصة بهذا الجيش الموحد وهذه الميليشيا الموحدة ، على أساس جبهوي يعتمد في آن واحد التمثيل النسبي وجماعية العمل ، تفادياً لكل ما يمكن ان يهدد الصيغة الوحدوية بالتفكك .

ان تشكيل الجيش الشعبي الموحد والميليشيا الشعبية الموحدة وهيئة الاركان الموحدة للعمل الفلسطيني المسلح ، كل ذلك سيوفر على المقاومة الفلسطينية الكثير من الجهود الضائعة والكثير من الاحتكاكات المؤذية ، وسيؤمن للثورة الفلسطينية اداة عسكرية أكثر فعالية وكفاءة .

س - طرحت مفاهيم للوحدة الوطنية الفلسطينية تعني الانتهاء الى دمج أوجه معينة من انشطة كافة الفصائل ، كالعسكرية أو المالية وغيرها ، دمجاً كاملا ، هل تعتقدون أن هذه المفاهيم سديدة ، او انكم تفضلون صيغ التعاون والتنسيق بدل الدمج ؟

ج - لا يمكن الحديث عن دمج كامل الا اذا كان مبرر الاستقلال التنظيمي غير موجود بالاساس . فوجود فصائل ومنظمات متعددة ليست تعبيراً عن التبعثر البشري الفلسطيني وعن تداخل الاوضاع العربية بالاوضاع الفلسطينية فحسب ، بل هو تعبير عن البنية الطبقية المركبة للشعب الفلسطيني والتمايزات الموضوعية القائمة على هذا الاساس .

ومن هنا فان الوحدة الوطنية السليمة لا يمكن ان تقوم على اساس الغاء تمايزات هي في حقيقتها موضوعية . ولكن يمكن ويجب ان تقوم على اساس **جبهوي** - حتى في المجالات العسكرية والمالية لا بل تحديداً في هذه المجالات - يزاوج في آن واحد بين فضائل وفوائد العمل المشترك المنسق المبرمج الموحد وبين حرية التنظيم والتعبير والتعبئة في اطار هذا العمل الموحد . وما من شك بأن صيغة كهذه ستكون صيغة راقية تدفع خطوات كبيرة الى الامام العمل الفلسطيني الوطني دون ان تتجاوز الواقع الموضوعي أو تقفز فوقه .

س - ما هي المجالات التي يمكن الأمل بتحقيق تنسيق أوفر فيها ، أو دمج ، والاخرى التي ترون ان تظل مستقلة ، وكيف يمكن التنسيق بين النوعين ، مع الحرص على تعزيز الوحدة الوطنية ؟

ج - ان الوحدة الوطنية يجب ان تكون كاملة وتشمل كل مرافق العمل الوطني . والاحتفاظ بالاستقلال التنظيمي وحرية التعبير والتعبئة لا يشكل انتقاصاً لهذه الوحدة ، لا بل يفتح المجال امام تعزيزها وتدعيمها على قاعدة ديمقراطية طوعية .

وليس الخيار بالتالي بين الدمج والاحتفاظ بالاستقلال ، بل هو اعتماد الوحدة الوطنية من خلال العمل الجبهوي ، وهو الاطار العلمي لتدعيم هذه الوحدة ، ولنا في تجارب حركات التحرر امثلة ملموسة على هذا ، كما جرى في جبهة تحرير جنوب الفيتنام وفي نيكاراغوا ، والآن في زيمبابوي والسلفادور .

روز مصلح

إسرائيل ومصادر المياه في الضفة الغربية

تنبع أهمية المياه في الضفة الغربية من اعتماد اقتصادها بشكل اساسي على الانتاج الزراعي البعلي الذي يتفاوت حسب سقوط الامطار من سنة لاخرى .

وقد حاولت اسرائيل ، منذ بداية الاحتلال ، الاستيلاء على جميع مصادر المياه في الضفة الغربية ، ومصادرة الاراضي كجزء من سياستها الاستيطانية للمناطق العربية . وأعرب تقرير لجنة بن ـ اليسار للتخطيط للحكم الذاتي أنه « لن يكون بالمستطاع تطوير المستوطنات اليهودية في المناطق دون هذين العاملين : الأرض والمياه » (١) .

ويعتبر توفر المياه ضروريا لاستمرار الاستيطان وديمومته حيث يمكن جلب المستوطنين وضمان بقائهم . لذلك فان رئيس دائرة الاستيطان في الوكالة اليهودية ، رعنان فايتس ، يشدد على أهمية تركيز الجهود في غور الاردن (٢) . وقد صودر لاغراض الاستيطان حوالى ١,٥ مليون دونم بما فيها « املاك الغائب » والاراضي الاميرية حتى تاريخ ١٩٧٨/١٢/٣١ (٣) . أي ما يعادل حوالى ٢٨ ٪ من مجموع اراضي الضفة الغربية . ويعتبر معظم الاراضي التي صودرت واقيمت عليها المستوطنات اراضي زراعية وتبلغ ١٣,١ ٪ من مجموع الاراضي القابلة للزراعة في الضفة الغربية (٤) . وتوصي لجنة التخطيط للحكم الذاتي بالابقاء على هذه المستوطنات بالاضافة الى الاستمرار في السيطرة على مصادر المياه في الضفة بحجة ان « معظم ينابيع المياه التي في جوف ارض اسرائيل داخل الخط الاخضر موجودة في « يهودا والسامرة »»(٥) .

مصادر المياه في الضفة الغربية

تعتمد الضفة الغربية على المطر كمصدر اساسي للمياه ، وقد بلغت الكميات المتوفرة من جميع مصادر المياه ٨٩٦ مليون متر مكعب كمعدل لعامي ١٩٦٤ و ١٩٦٥ ، موزعة بملايين الامتار المكعبة كما يلي (٦) :

	١٩٦٤	١٩٦٥	المعدل
مياه امطار جارية	٦٤	٦٠	٦٢
المتحول الى مياه جوفية	٧١٣	٧٢٦	٧١٩,٥
مياه سطحية	١١٨	١١١	١١٤,٥
المجموع	٨٩٥	٨٩٧	٨٩٦

فاذا ما حسبت كمية المياه الجارية يبقى ٨٢٤ مليون متر مكعب صالحة للاستغلال سنويا في الضفة الغربية . وقد حسب معدل سنتي ١٩٦٤ و ١٩٦٥ للتعويض عن التغيرات الممكن حدوثها نتيجة لتذبذب الامطار ، التي تغذي المياه الجوفية والسطحية . وأي استهلاك للمياه لا يراعي مقدار الامطار المتساقطة يؤدي الى انخفاض في منسوب المياه الجوفية بالاضافة الى ملوحتها .

وتقدر المصادر الاسرائيلية طاقة الضفة الغربية من المياه بحوالى ٤٠٠ مليون متر مكعب [٧] ، أي اقل من نصف التقدير المذكور سابقا . وذلك ناتج عن الاختلاف في تقدير المياه الجوفية والبالغ ١٦٠ مليون متر مكعب ، كما يبين التوزيع التالي :

مياه جوفية ١٦٠ مليون متر مكعب .

مياه جارية ٤٠ مليون متر مكعب .

مياه سطحية ١٩٠ مليون متر مكعب .

وتعتبر السلطات الاسرائيلية المياه الجوفية في منطقة سفوح جبال نابلس تابعة لها وهذه تقدر بنصف مليار متر مكعب ، ولذلك لم تحسب مع مياه الضفة الغربية .

وحتى عام ١٩٦٧ ، كانت المياه المستخدمة في الضفة الغربية هي من المياه الجوفية العذبة ، وهذه تعادل ١١٠ ملايين متر مكعب حسب التقديرات الاسرائيلية [٨] ، واقل من ذلك حسب التقديرات الاخرى . وهذا يدل على عدم استثمار اكثر من $\frac{١}{٨}$ كميات المياه المتوفرة .

استهلاك المياه في الضفة الغربية

تشير كميات المياه المستهلكة في الضفة الغربية حتى العام ١٩٦٧ ، والبالغة ٨١,٥ مليون متر مكعب سنويا [٩] ، الى عدم استغلال للثروات المائية في الضفة الغربية والتي كان من الممكن الاستفادة منها في ري مساحات شاسعة من الاراضي للاغراض الزراعية بدل الاعتماد على الانتاج البعلي ، خصوصا ان المياه التي استخدمت للاغراض الصناعية والمنزلية لم تتجاوز في ذلك العام ٦,٥ ملايين متر مكعب [١٠] . وفي العام ١٩٧٥ ارتفع ما تستهلكه الضفة الغربية من المياه الى ١٠٠ مليون متر مكعب منها ٩٠ مليون متر مكعب للزراعة و ١٠ ملايين متر مكعب للاغراض الاخرى [١١] .

وفي سنة ١٩٧٧ بلغت كمية المياه المستهلكة ١٢٠ مليون متر مكعب [١٢] ، منها ١٠٠

مليون متر مكعب للزراعة [١٣] . ولكن هذا الارتفاع ناتج عن استهلاك المستوطنات الاسرائيلية المنشأة في الضفة الغربية ، ولا تعبر عن الزيادة الحقيقية للاستهلاك للسكان العرب . وتبلغ مساحة الاراضي المزروعة التي تعتمد على الري ٨١ ألف دونم ؛ أي ما يعادل ٤ ٪ فقط من مساحة الاراضي الزراعية [١٤] والتي تعادل ٢٠٢٠ الف دونم [١٥] . ويقع معظم هذه الاراضي في منطقة الغور بالاضافة الى مساحات محدودة في منطقتي طولكرم وقلقيلية. وتعتمد جميعها في الري على الآبار الارتوازية . وقد بلغ عدد هذه الآبار حتى سنة ١٩٦٧ ، ٧٢٠ بئراً كان منها ٣١٤ بئراً فقط صالحة للاستعمال : ١١٩ بئراً في الاغوار والسفوح الشرقية ، و١٩٥ بئراً في السفوح الغربية والمناطق الساحلية[١٦] . وتنتج جميعها حوالى ٣٣ مليون متر مكعب من المياه[١٧] . كما تكثر الينابيع في الضفة الغربية ، حيث يوجد ٣٥٦ نبعاً وعين ماء ، تقدر طاقتها الانتاجية بأكثر من ٥ ملايين متر مكعب سنويا[١٨] ، ٩٢٪ منها في السفوح الشرقية[١٩] . وهذا يشير الى اهمية السفوح الشرقية والاغوار من حيث احتواؤها على غالبية المصادر المائية الجوفية للضفة الغربية .واقامة المستوطنات في هذه المناطق بالكثافة المعروفة تشير الى سياسة اسرائيل في السيطرة على هذه المصادر والاستيلاء على الاراضي الزراعية الخصبة في الضفة الغربية .

ويعتمد الاستهلاك المنزلي بشكل اساسي على آبار الجمع التي ما زالت تحتل أهمية كبرى ، خصوصا في القرى ، رغم مد شبكات توزيع المياه . فالقيود التي وضعتها السلطات الاسرائيلية على الاستهلاك ، احيت استخدام هذه الآبار من جديد . ويقدر الاستيعاب الفعلي لهذه الآبار بما بين ٥٠٠ الف متر مكعب و ٢ مليون متر مكعب سنويا [٢٠] . بالاضافة الى ١٩ بئرا ارتوازية صالحة للشرب[٢١]. وبحساب اجمالي استهلاك المياه للاغراض الزراعية والصناعية والمنزلية من الكمية التي يمكن استغلالها ، يتضح ان هناك فائضا يبلغ حوالى ٧١٤ مليون متر مكعب يمكن استخدامه * . وقد عملت السلطات الاسرائيلية على استغلال هذا الفائض وحرمان السكان العرب من امكانية استخدامه . وقد اشار الى ذلك مدير دائرة المياه الاسرائيلية مائير بن ـ مائير بقوله : « لن يسمح بتزويد الضفة الغربية باية كميات اضافية من المياه للاغراض الانتاجية ، واية زيادة ممكنة تستوجب وجود حاجة لها للاغراض المنزلية »[٢٢] .

ولم تجر أية محاولات لاستثمار مياه نهر الاردن لصالح الضفة الغربية ، واما مشروع خالد بن الوليد الذي بدىء العمل به قبل سنة ١٩٦٧ ، فلم يتم تنفيذه حتى الآن .

المستوطنات وازمة المياه في الضفة الغربية

عملت السلطات الاسرائيلية على انشاء ما يقارب ٧٥ مستوطنة موزعة في كافة انحاء الضفة الغربية . الا ان العدد الاكبر قد اقيم في منطقة الاغوار ، حيث تتوفر المياه السطحية والجوفية بكثرة . وتعتمد هذه المستوطنات في اقتصادها على الزراعة المروية . ففي الغور ، انشئت شبكة مياه تضم ٣٠ بئرا [٢٣] تضخ تحت ضغط مرتفع لتأمين المياه الضرورية

---

* باعتبار ان قيمة المياه التي يمكن استغلالها حسب معدل سنتي ١٩٦٤ و ١٩٦٥ تعادل ٨٢٤ مليون متر مكعب . والمياه المستهلكة حسب عام ١٩٧٧ تعادل ١٢٠ مليون متر مكعب .

للمستوطنات البالغ عددها ٢٣ مستوطنة (٢٤) . وهذه الابار تصل الى عمق يصل في بعض الاحيان الى ٥٠٠ متر ، مما يؤثر على منسوب المياه في الابار العربية وعلى كمية المياه التي تنتجها الينابيع المجاورة ، خصوصا ان الابار العربية تضخ على عمق حوالى ٦٠ مترا فقط (٢٥) . وقد ضخت ١٧ بئرا ارتوازية حفرتها شركة ميكوروت الاسرائيلية ١٤ مليون متر مكعب ، أي ما يعادل ٣٠ ٪ من مجموع المياه التي انتجتها الابار الارتوازية في عام ١٩٧٦/١٩٧٧ (٢٦) ، وهذه تعادل ٤٢ ٪ من كمية المياه المضخوخة من الآبار العربية . ويبين الجدول التالي انه بمقابل ٤٦٨٨ مستوطنا في منطقة الغور ، هناك ١٤ الف مواطن عربي يعيشون في هذه المنطقة يعتمدون اساسا على مياه الينابيع والآبار التي تأثرت نتيجة للضخ الاسرائيلي المكثف للمياه (٢٧) :

توزع المستوطنات والسكان والآبار الاسرائيلية في الضفة الغربية حتى ١٩٧٨/١٢/٣١

المنطقة	عدد المستوطنات (٢٨)	عدد السكان (٢٩)	عدد الآبار (٣٠)
القدس وضواحيها	١٢	٧٦٠٠٠	٤
رام الله والبيرة	١٢	١٥١٤	٣
الخليل وبيت لحم واريحا	١٢	٦٨٩٥	غير محدد
نابلس وجنين وطولكرم	١٤	١٠٥٠	٤
الاغوار	٢٣	٤٦٨٨	٣٠

والواقع ان الابار الاسرائيلية تستهلك حاجتها من المياه بغض النظر عن الكمية التي يحتاجها السكان العرب . كما ان اسرائيل تستهلك حاجتها من مخزون المياه في الضفة الغربية ، اي ما يعادل ٥٠٠ مليون متر مكعب (٣١) . لذلك ، فان ما يتبقى للضفة الغربية لا يتجاوز ١٠٠ مليون متر مكعب ، هذا اذا ما قدر استهلاك المستوطنات بمقدار ١٥ مليون متر مكعب سنويا ، وهو في الواقع اكثر بكثير .

وقد تأثرت منطقة الغور بشكل خاص من الضخ الاسرائيلي واعتمادها على الآبار والينابيع في الحصول على المياه ، حيث تقل الامطار كلما اتجهنا شرقا ، ولذلك فان اية زيادة في الاستهلاك لا تقابل بالمقدار نفسه من التغذية ، تؤدي الى نقص في منسوب المياه بالاضافة الى ملوحتها . فمثلاً يتم الحصول على المياه في منطقة بردلة وعين البيضا من ٨ آبار ارتوازية و ١١ ينبوعاً(٣٢) .

وتعتبر هذه المنطقة منتجة رئيسية للخضار والحمضيات . الا ان منسوب المياه في قرية بردلة بدأ بالانخفاض منذ سنة ١٩٦٨ ؛ حيث قامت السلطات الاسرائيلية بحفر بئر في مستوطنة محولا المجاورة تضخ بقوة ١٦٠٠ متر مكعب بالساعة مقابل ٢٢٠ متر مكعب للبئر العربية (٣٣) ، رغم معرفة شركة ميكوروت الاسرائيلية لنتائج هذه العملية على الآبار العربية (٣٤) . وبعد ان كانت قوة الضخ لنبع تل البيضا تعادل ٨٠ متر مكعب بالساعة في العام ١٩٧٠ ، اصبحت في العام ١٩٧٦ تعادل ٥ امتار مكعبة بالساعة ، رغم التطوير الذي قام به سكان هذه القرية في العام ١٩٧٣ لزيادة كمية المياه المضخوخة من هذا النبع (٣٥) . وقد أدى الانخفاض المستمر في

منسوب المياه الجوفية الى جفاف الينابيع في منطقة بردلة وتل البيضا ، ولم يبق الا بئران صالحتان للاستعمال (٣٦) ، احداهما في بردلة وقد تعطلت عن العمل نتيجة لاحتراق محركها بيد « مجهولين » (٣٧) . وبذلك اصبحت هذه القرية عاجزة تماماً عن ري بياراتها ، واصبح جميع سكانها البالغ عددهم الف نسمة مهددين بالهجرة .

وفي قرية العوجا ، بدأ منسوب المياه في الينبوع الرئيسي بالانخفاض ، بعد أن حفرت السلطات الاسرائيلية ثلاث آبار ارتوازية في مستوطنة يتاف (٣٨) ، مما أدى الى جفاف بساتين الموز والحمضيات . ونتيجة لهذا الوضع ، لم يبق في القرية سوى ٥٠٠ شخص من مجموع الفي نسمة ، تحولوا الى عمال مأجورين في المستوطنات المجاورة . كما حفرت شركة ميكوروت بئرين عميقتين قريبتين من نبع عين الفصايل لري مستوطنات يتاف ونعران وهاجدود وغلغال وتومير وفاتيفال وماسوا (٣٩) ، بالاضافة الى حفر آبار قريبة من مياه عين القلط ، التي تستقي منها اراضي الحسينية المزروعة بالحمضيات والموز والخضار (٤٠) ، وبئرين على مقربة من عين السلطان (٤١) ، التي تزود اريحا بالمياه ، وأربع آبار في حوض الفارعة (٤٢) . ونتيجة لمثل هذا الوضع ، فقد العديد من السكان وسائل معيشتهم الاساسية وتحولوا الى مزارعين دون أرض . مثلا ، فقدت قرية بيت دجن ٨٠ ٪ من اراضيها الزراعية وتحول ٩٠ ٪ من سكانها البالغ عددهم ألفي نسمة الى عمال مأجورين . كما تعرض سكان منطقة عين الديوك والنويعمة البالغ عددهم ألفي نسمة الى تهجير مماثل للذي حصل في القرى المجاورة ، رغم أن القدرة الانتاجية لمياه هذه المنطقة كانت تفوق انتاجية مياه عين السلطان (٤٣) .

وتتركز الآبار الاسرائيلية حتى سنة ١٩٧٩ ، بشكل اساسي في منطقة الاغوار ، حيث تتوفر المياه الجوفية والسطحية ويقل سقوط الامطار . وقد ادى الضخ المكثف الى انخفاض منسوب المياه في ينابيع السفوح الشرقية التي تعتمد عليها الزراعة في هذه المنطقة والتي تشكل معظم الزراعة المروية في الضفة الغربية . ويبين الجدول التالي توزع الآبار الاسرائيلية :

مواقع الآبار الاسرائيلية في الضفة الغربية
حتى العام ١٩٧٩ (٤٤)

وادي الاردن	العدد	المناطق الجبلية	العدد
بردلة والبقيعة	٣	كفر مالك	١
		بيت نوبا	١
فروش بيت دجن	٣	اللطرون	٢
بيت فوريك والجفتلك	٣	كفر قدوم	١
		كفر صور	١
عقربة وفصايل	٣	عرابة	١
		القدس	٦
طريق اريحا والنويعمة	٢		
العوجا واريحا	٤		
عقبة جبر	١		

وبالاضافة الى ما ذكر عن حفر الآبار الارتوازية البعيدة العمق لاغراض الزراعة ، قامت السلطات الاسرائيلية باستخدام ثلاث آبار في بيت لحم والزاوية وشبتين لاغراض الشرب في المستوطنات المجاورة (٤٥) ، كما قامت شركة ميكوروت بحفر أربع آبار للغرض نفسه في قباطية وبيت ايبا وعرابة والفارعة (٤٦) وهذه الآبار السبع يمتلكها الحاكم العسكري للضفة الغربية وتديرها شركة ميكوروت (٤٧) . وبالمقابل ، فقد منع السكان العرب من حفر آبار جديدة للاغراض الزراعية ، كما حددت الكمية التي يسمح لهم باستخدامها بحيث لا تتجاوز ٣٥ مليون متر مكعب من المياه سنوياً للبئر الواحدة (٤٨) ، منعا لاية زيادة محتملة في الاستهلاك . وقد حددت هذه الكميات من خلال رخص بالكميات التي يسمح بضخها سنويا من هذه الابار تراقب من خلال عدادات استعملت لهذا الغرض . وطوال فترة الاحتلال لم يسمح للسكان العرب الا بحفر بئرين للاغراض الزراعية في منطقة العوجا بعد الضغط الجماهيري الذي حدث على اثر جفاف النبع هناك . كما لم يرخص الا بخمس آبار للشرب تم حفرها من قبل بلديات نابلس وطولكرم وقلقيلية وقفين (٤٩) . ولم تجر الموافقة على حفر بئر عين سامية في منطقة رام الله رغم اشتداد ازمة المياه فيها ، الا بشـرط تزويد المستوطنات المجاورة بحوالى ثلث كميات المياه التي تستفيد منها ٣٠ قرية وبلدية تابعة لمصلحة مياه رام الله ، الامر الذي نتج عنه عجز يومي مقداره ٢٥٠٠ متر مكعب(٥٠) .

وتعاني معظم قرى ومدن المناطق الجبلية ، والتي تشكل نحو أربعة اخماس مساحة الضفة الغربية ، من ازمة في مياه الشرب . فالينابيع في هذه المناطق قليلة ، والامطار عدا كونها متذبذبة ، فهي قليلة ويبلغ معدل سقوطها في الجنوب ٤٠٠ ملم سنويا . ورغم ذلك فان السلطات الاسرائيلية تحاول تزويد مستوطناتها في هذه المناطق من شبكة مياه الضفة الغربية ، ان توفر ذلك ، والا فانها تحصل على المياه الضرورية للمستوطنات من شبكة المياه الاسرائيلية ، كما هو الحال في مستوطنة غوش عتسيون القريبة من مدينة الخليل (٥١) .

وتشهد مدينة نابلس ازمة خانقة في المياه ، حيث توزع المياه على الاحياء السكنية مرتين فقط في الاسبوع . اما القرى المجاورة فيبقى بعضها دون مياه لعدة أيام (٥٢) . اما الآبار التي تستخدمها هذه المنطقة ، فقد تعطلت احداها في حزيران ١٩٦٧ ، وانخفض منسوب المياه في الثانية ، واما البئر الثالثة فلم تسمح السلطات الاسرائيلية باصلاحها . وتبقى بئر البادان الوحيدة الصالحة للاستعمال(٥٣). ورغم هذا الوضع، فان المستوطنات المجاورة تستهلك ٢٠٪ مـن مياه منطقة نابلس(٥٤) . والجـدير بالذكر ان اسرائيل تستهلك عدا ما تستهلكه المستوطنات ، نصف مليار متر مكعب من مخزون المياه الجوفي في سفوح جبال محافظة نابلس (٥٥) . وقد ادت زيادة الضخ الى انخفاض منسوب الآبار والينابيع في هذه المنطقة التي اعطت في العام ١٩٧٩ ما يعادل $\frac{1}{8}$ الكميات التي تنتجها عادة (٥٦) ، خصوصا ان الامطار القليلة التي سقطت في السنوات الثلاث السابقة لم تعوض الزيادة في الاستهلاك . وتعارض السلطات الاسرائيلية بشدة حفر أية بئر في هذه المنطقة حتى لا تتأثر الكميات التي تستثمرها لصالحها من الخزان الجوفي الذي تعتبره احتياطيا لا تستطيع التفريط فيه ضمن ازمة المياه التي تعاني منها . ولذلك تتمسك اسرائيل ، في محادثات الحكم الذاتي ، بضرورة السيطرة على منابع المياه في الضفة الغربية .

ولم تنج المياه السطحية من استغلال السلطات الاسرائيلية حيث بديء في شهر تشرين الثاني سنة ١٩٧٦ بضخ ٨٠٠ الف متر مكعب سنويا من مياه نهر الاردن ، وسوف يرتفع الضخ الى مليون ومئة متر مكعب [٥٧] . كما قامت السلطات الاسرائيلية بتنفيذ مشروع اخر لاستثمار مياه نهر الاردن ، وذلك بضخ ٢٥ مليون متر مكعب سنويا من المياه الى خزانات في طبريا في فصل الشتاء لاستثمارها في تزويد مستوطنات جنوب غور الاردن وغور بيسان [٥٨] .

وتطالب اسرائيل في المحادثات التي تجري مع السلطات الاردنية ، عبر موظفين اميركيين [٥٩] ، بتحديد كميات المياه المخصصة للضفة الغربية بعد اتمام مشروع سد المقارن الاردني الذي ينتهي العمل به في العام ١٩٨٢ [٦٠] ، وتقدرها بنحو ٢٥ ـ ٤٠ مليون متر مكعب سنوياً (٦١) ، باعتبار ان كميات المياه التي تستهلكها المستوطنات الاسرائيلية الموجودة في الاغوار عبر خزانات طبريا ، يمكن ان تتأثر نتيجة انجاز المشروع الاردني .

وفي الوقت الذي تقوم فيه السلطات الاسرائيلية باستثمار مياه نهر الاردن ، منع المزارعون العرب من ذلك ، حيث نسفت ١٤٠ مضخة كانت قد انشئت على الضفة الغربية لنهر الاردن لاستخدامها في اغراض الري والزراعة [٦٢] .

نتيجة لهذا الوضع ، اضطر كثير من الفلاحين الى ترك اراضيهم ، وقد انخفض عدد العاملين الدائمين في الزراعة من ٧٢ الف عامل في نهاية ١٩٦٧ [٦٣] ، الى ٣٦,٣ الف عامل سنة ١٩٧٧[٦٤] . ولا تشير الاحصاءات الى زيادة مماثلة في القطاعات الانتاجية الاخرى في الضفة الغربية ، مما يدل على اضطرار هؤلاء العمال للعمل في اسرائيل ، او الرحيل .

ازمة المياه الاسرائيلية

تشير التقارير الاسرائيلية الى ان هناك ازمة مياه تعاني منها اسرائيل منذ بداية السبعينات ، حيث بدأت كمية الاستهلاك تقارب كمية المياه المتوفرة . وقد قدرت هذه الكمية في العام ١٩٦٧ بنحو ١٥٦٤ مليون متر مكعب [٦٥] . وهذا مشابه لتقدير الخبيرين يعقو بوفيتش وبروشانسكي البالغ ١٦١٠ مليون متر مكعب كحد ادنى و ١٦٥٠ مليون متر مكعب كحد اقصى [٦٦] . وتتوزع هذه الكمية بملايين الامتار المكعبة كما يلي :[٦٧]

مياه جوفية	٩٥٠
نهر الاردن وبحيرة طبريا	٦٠٠
مياه جارية	٦٠ ـ ١٠٠
مجموع	١٦١٠ ـ ١٦٥٠

وتقدر نسبة المياه الجوفية في السفوح الجبلية والساحلية بما يعادل ٢٩.٥ ٪ من مجموع المياه المتوفرة (٦٨) ، وهذه ، كما مر سابقا ، تتركز على شكل حوض جوفي كبير يمتد على طول الجهة الغربية من محافظة نابلس وبصورة محددة في سفوح الجبال الغربية ، ويمكن ان يشكل مع مشروع المياه القطري الممتد من بحيرة طبريا في الشمال حتى النقب في الجنوب مشروعا واحداً يمكن لاسرائيل استغلاله في تنفيذ اوسع المشاريع لديها خصوصا وانه يقع في الوسط[٦٩] . ويؤمن مشروع المياه القطري حاليا بالاضافة الى مشروع خط مياه نهر اليركون

٣٦٪ من مجموع المياه المستهلكة ؛ اي ما يعادل ٦١٠ ملايين متر مكعب سنويا (٧٠) .

وتؤمن مياه المجاري المكررة ٥ ٪ من الطاقة المائية المستهلكة [٧١] ؛ اي ما يعادل ٨٠ مليون متر مكعب سنويا . وتعتبر طريقة التكرير هذه من انجح الطرق التقنية التي اتبعتها اسرائيل لزيادة طاقتها المائية ، مقارنة بمثيلتيها المتبعتين في تحلية مياه البحر ، واحداث الامطار الاصطناعية . فعدا ان الاولى تنتج في احسن الاحوال ٨ آلاف متر مكعب من المياه سنويا [٧٢] ، فان كلفة المتر المكعب الواحد تعادل دولارين ، في الوقت الذي يدفع فيه المزارع ٢,٢ ليرة اسرائيلية [٧٣] ؛ اما الثانية ، فانها بالاضافة الى كونها مكلفة ، فهي غير مضمونة النتائج ، حيث تتساقط الامطار في كثير من الاحيان فوق البحر المتوسط بدل الاراضي المحددة ، نظرا للظروف الجوية التي يصعب التحكم فيها .

وبعد استهلاك احتياطي الضفة الغربية من المياه ، واستنفاد الطرق التقنية لانتاج موارد جديدة للمياه بكلفة معقولة ، فان اسرائيل بدأت باتباع سياسة تقنين في استخدام المياه للتخفيف من حدة الازمة القائمة منذ سنة ٧٦/١٩٧٧ حيث بلغت كمية المياه المستهلكة ١٦٧٠ مليون متر مكعب [٧٤] ، اي بنقص مقداره ٧٢ مليون متر مكعب عن سنة ٧٥/١٩٧٦[٧٥] . وقد شهدت السنوات السابقة زيادة مطردة في الاستهلاك ، بلغت في سنة ٧٤/١٩٧٥ ، ٣١ مليون متر مكعب اكثر من السنة السابقة ، و ١٣٢ مليون متر مكعب في السنة التي تلتها . وواضح ان التقنين كان على حساب القطاع الزراعي اساسا ، والذي بعد ان بلغت حصته من المياه ١٢٤٩ مليون متر مكعب [٧٧] ، اي ما يعادل ٨٠ ٪ من مجموع كميات المياه المستهلكة في العام ٦٩/١٩٧٠ ، انخفض الى ١٢,٧ ملايين متر مكعب [٧٨] ؛ اي ما يعادل ٧٦ ٪ من مجموع المياه المستهلكة في العام ٧٥/١٩٧٦ ، ثم الى ٧٥ ٪ في العام ٧٦/١٩٧٧ [٧٩] . وقد اشار بن - مائير ، في تقريره المقدم الى الحكومة الى ان حصة المياه المخصصة للزراعة سوف تنخفض ، حيث بوشر بالتقليل من حصة القطن والافوكادو من المياه ، الامر الذي ينتج عنه زراعة $\frac{1}{3}$ مجموع الاراضي التي كانت تزرع في العام السابق [٨٠] . وهذه المنتوجات هي اساسا معدة للتصدير ، وكانت تعتبر من افضل الصادرات الزراعية الاسرائيلية .

كما انخفض استهلاك المياه في قطاع الصناعة منذ العام ٧٣/١٩٧٤ . فبعد ان بلغ ٩٧ مليون متر مكعب في ذلك العام [٨١] ، اي حوالى ٦ ٪ من مجموع كميات المياه المستهلكة ، انخفض الى ٩٤ مليون متر مكعب في العام ٧٤/١٩٧٥ [٨٢] ، ثم الى ٩١ مليون متر مكعب في العام ٧٦/١٩٧٧ [٨٣] ، اي ما يعادل ٥ ٪ من مجموع الاستهلاك الاجمالي .

وواضح ان سياسة التقنين هذه لم تشمل استهلاك المياه للاغراض المنزلية ، حيث تستمر الزيادة في الاستهلاك من سنة لاخرى . فبعد ان كانت الكمية المستهلكة في العام ٧٣/١٩٧٤ تعادل ٢٨٨ مليون متر مكعب [٨٤] ، اي ما يعادل ١٨ ٪ من مجموع الاستهلاك ، وصلت في العام ٧٥/١٩٧٦ الى ٣٠٥ ملايين متر مكعب [٨٥] ، ثم الى ٣٠٨ ملايين متر مكعب في السنة التي تلت [٨٦] ، اي ما يعادل ٢٠٪ من اجمالي الاستهلاك .

وباعتبار الحد الاقصى لكمية المياه المتوفرة (١٦٥٠ مليون متر مكعب) ، تكون اسرائيل قد تجاوزت ، منذ سنة ١٩٧٦ ، الكميات التي تستطيع استهلاكها بمقدار ٧٨ مليون متر

مكعب ، حيث بلغ الاستهلاك الاجمالي في العام ١٩٧٨/٧٥ نحو ١٧٢٨ مليون متر مكعب (٨٧) ؛ اي ان هناك ضخاً زائدا للمياه الجوفية والسطحية ، لم يعوض عنه ، خصوصا ان كميات الامطار المتساقطة في السنوات الثلاث السابقة كانت قليلة، وقد أشار ميخائيل غرتي في مقاله « المياه والملح والخط الاخضر » الى خطورة الضخ الزائد على المياه الجوفية حيث يؤدي الى « هبوط مستوى المياه في الابار والى ضعف المصادر المائية بالاضافة الى ملوحة الخزانات الجوفية ، وان تحلية هذه المياه تتطلب غسل هذه الخزانات ، وهذه عملية صعبة وفي بعض الاحيان مستحيلة . ولذلك فان المصادر المائية التي تتعرض للملوحة ، ربما تبقى كذلك الى الابد » (٨٨) . ولكنه يحمل مسؤولية الضخ الزائد للسكان العرب في الضفة الغربية ، « ان ارتفاع الاستهلاك في الضفة الغربية بعد سنة ١٩٦٧ كان احد الاسباب التي ادت الى الملوحة في المياه الجوفية » (٨٩) . والزيادة في الاستهلاك ناتجة عن وجود المستوطنات الاسرائيلية والضخ الزائد وغير المبرمج الذي تقوم به . ولا تتخذ السلطات الاسرائيلية اجراءات عملية من اجل ضبط كميات الاستهلاك المخصصة لهذه المستوطنات ، لانها بحاجة لوجود المستوطنين وبقائهم باي ثمن . وبالمقابل حرم السكان العرب في الضفة الغربية من الكميات الضرورية لمعيشتهم ، مما يجبرهم على النزوح . وتتحمل اسرائيل مسؤولية الضخ الزائد ، اذ تستهلك نصف مليار متر مكعب من المياه الجوفية للضفة الغربية : مما ادى الى ملوحة الخزانات الجوفية للمياه .

ولدى مقارنة استهلاك المياه في اسرائيل في العام ١٩٧٧ باستهلاك الضفة الغربية ، نجد انه يزيد باكثر من ١٤ مرة في اغراض الزراعة ، و ٤٠ مرة في اغراض الصناعة والاستخدام المنزلي (٩٠) . ويبلغ المعدل العام لاستهلاك الفرد في اسرائيل ٥٢٧ متراً مكعباً ، بينما لا يتجاوز ١٤٢ مترا مكعبا في الضفة الغربية ، اي ربع المعدل في اسرائيل . اما معدل الاستهلاك المنزلي للفرد فيبلغ ٨٦ مترا مكعبا في الاولى و ١٣ مترا مكعبا في الثانية ، اي ما يعادل ١/٥ المعدل في اسرائيل . واذ تتمسك اسرائيل بمصادر المياه في الضفة الغربية ، فهي لا تفعل ذلك لان هذه المصادر « مرتبطة بالمياه التي تستخرجها اسرائيل ابتداء من منطقة بيسان وانتهاء ببئر السبع على موازاة الشاطىء والسفوح الغربية » (٩١) ، وتخشى عليها من زيادة الضخ في الضفة الغربية ، فالعكس هو الذي حدث ، حيث انخفض منسوب المياه في الضفة الغربية مما اثر على زيادة الملوحة في الخزانات الجوفية : بل لان اسرائيل بحاجة لهذه المياه لضمان بقاء المهاجرين والمستوطنين ، اي لضمان استمرار اجراءاتها التوسعية ووجود المستوطنات ، بالاضافة الى تحقيق هدف آخر هو تخريب اقتصاد الضفة الغربية المعتمد على الزراعة عن طريق التحكم بالموارد المائية .

فرغم ازمة المياه التي تعاني منها اسرائيل ، ورغم استخدام العدادات لمراقبة تجاوز كميات المياه المستهلكة للحصص المقررة ، يتم بشكل عام تجاوز في الاستهلاك من قبل المستوطنات والموشافيم والمزارع الخاصة ، لما يحدد من قبل شركة المياه القطرية (ميكوروت) . ولا تستطيع السلطات ان تفعل شيئا حيال هذا الوضع . فمثلا تستهلك مزرعة وزير الزراعة الاسرائيلي اريئيل شارون ضعفي ما يستهلكه موشافان للاغراض الزراعية والمنزلية ، وهذا يعادل حصة مئتي عائلة تعمل في الزراعة(٩٢) . وقد بلغت حصة المزرعة من المياه سنة ١٩٧٧/٧٦ ما يعادل ٧٦٢ الف متر مكعب ، ولكنها استهلكت ١١٨٦ الف متر

مكعب[٩٣] ؛ اي ما يقارب استهلاك منطقة رام الله من المياه والمقدر بحوالى ١.٨ مليون متر مكعب[٩٤] . اما مستوطنة اورهانير ، فقد استهلكت في سنة ١٩٧٨/٧٧ حوالى ١.٧ مليون متر مكعب ؛ اي بزيادة قدرها ٨,٢٪ عن حصتها السنوية[٩٥] . كما يتخطى كيبوتس ارتس الحصة المقررة له بمقدار ٩,٥٪[٩٦] .

خاتمة

في مواجهة هذه الازمة ، سيكون من الصعب على اسرائيل التخلي عن موارد المياه في الضفة الغربية وهي تزودها بثلث ما تستهلكه . فالموافقة على ذلك تعني ، في الحقيقة ، الاستغناء عن احد شيئين اساسيين لضمان استمرار قدوم المهاجرين وبقاء المستوطنين ، وقد قامت اسرائيل على هاتين القاعدتين : الهجرة والاستيطان . ويشير وزير الزراعة اريئيل شارون الى اهمية الاستيطان في الضفة الغربية ، بقوله : « يجب الاستيطان بحجم كبير في الضفة الغربية ، ومرتفعات الجولان ، وغور الاردن ، والقدس ، وقطاع غزة ، وفي فترة الحكم الذاتي وبعدها . ودائماً لن تكون المستوطنات خاضعة لاية سلطة عربية من اي نوع ، وستكون اسرائيل مسؤولة عن الامن » ، ومسؤولة « عن منع الاضرار بمصادر المياه في الضفة الغربية » ، وايضاً « يجب اعطاء جواب حازم للسكان في الضفة الغربية ووادي الاردن ، انه يجب ان يوجد استيطان يهودي كثيف بالضفة الغربية ، ويجب الآن مصادرة الاراضي الحيوية للاستيطان »[٩٧] . وقد صادقت الحكومة على القرارات المتعلقة بتزويد المستوطنات في غور الاردن بالمياه من بحيرة طبريا ، كتعبير سياسي عن موقف اسرائيل من مستقبل الحكم الذاتي في الضفة الغربية ، اي تكريس الوضع الراهن بسيطرة اسرائيل ، بما فيها استمرار السيطرة على موارد المياه ، وعرقلة تطور قطاع الزراعة وضمان ضعف اقتصاد الضفة الغربية المعتمد اساسا على هذا القطاع .

---

(١) « ر . إ . إ » ، ١٩٧٨/١١/٢٢ .

(٢) المصدر نفسه ، ١٩٧٩/٥/١٥ .

(٣) الجمعية العلمية الملكية ، الدائرة الاقتصادية ، « **بعض مصادر الضفة الغربية . ما تعنيه للاقتصاد الاسرائيلي** » ، عمان ، ١٩٧٩ ، ص ٦ .

(٤) **المصدر نفسه** ، ص ٨ .

(٥) « ر . إ . إ » ، ١٩٧٨/١١/٢٢ .

(٦) Royal Scientific Society of Jordan, «Israel and the Resources of the West Bank», *«Journal of Palestine Studies»*, (Beirut, 1979), no. 32, p. 98.

(٧) State of Israel, Economic planning Authority, *«Economic Survey of the West Bank»*,, (Jerusalem, 1967), p.13 .

(٨) *Ibid.*

(٩) « بعض مصادر الضفة .. » ، **مصدر سبق ذكره** ، ص ١٤ .

(١٠) Economic Survey..., *op. cit.*, p. 14.

(١١) هشام عورتاني ، « **الموارد والسياسات المائية في الضفة الغربية** » ، جامعة النجاح ، نابلس ، ١٩٧٩ ، ص ٢ .

(١٢) « بعض مصادر الضفة ... » ، **مصدر سبق ذكره** ، ص ١٦ .

(١٣) الجمعية العلمية الملكية ، الدائرة الاقتصادية ، « **اقتصاديات المناطق المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة ١٩٦٨ ـ ١٩٧٦** » ، عمان ، ١٩٧٧ ، ص ٢٠ .

(١٤) مؤسسة الارض للدراسات الفلسطينية ، « **الأرض** » ، دمشق ، ١٩٧٩ ، عدد ٢٠ ، ص ٢٩ .

(١٥) عورتاني ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣ .
(١٦) المصدر نفسه ، ص ٦ .
(١٧) المصدر نفسه ، ص ٧ .
(١٨) المصدر نفسه ، ص ٢٤ .
(١٩) المصدر نفسه ، ص ٥ .
(٢٠) المصدر نفسه ، ص ٥ .
(٢١) « بعض مصادر الضفة ... » ،مصدر سبق ذكره ، ص ١٥ .
(٢٢) «The Financial Times»,London 22 /11/1979.
(٢٣) « الطليعة » ،القدس ، ١٩٧٩/٢/٢٢ .
(٢٤) «The Financial Times» ,22/11/ 1979.
(٢٥) عورتاني ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٤ .
(٢٦) المصدر نفسه ، ص ٧ .
(٢٧) «The Financial Times», 22/11/ 1979.
(٢٨) « بعض مصادر الضفة . . » ، مصدر سبق ذكره ، ص ٨ . باستثناء منطقة الاغوار ؟
(٢٩) المصدر نفسه، ص ٧ ، باستثناء منطقة الاغوار .
(٣٠) المصدر نفسه ، ص ٢٥ ، باستثناء منطقة الاغوار .
(٣١) « The Guardian », London, 23/5/1979.
(٣٢) عورتاني ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٥ .
(٣٣) المصدر نفسه .
(٣٤) Paul Quiring, «Israeli Settlements and Palestinian Rights», *«Middle East International»*, (London, 1978), no 88, p.14.
(٣٥) *Ibid.*.
(٣٦) عورتاني ، مصدر سبق ذكره ،ص ١٥ .
(٣٧) « الطليعة » ، ١ ايار ١٩٧٩ .
(٣٨) Uri Davis, Antonia Maks, John Richardson, «Israel's Water Policies», *«Journal of Palestine Studies»*, (Beirut, 1980), no 34, p. 20.
(٣٩) Quiring, *op. cit.*, p. 14.
(٤٠) « الطليعة » ، ١٢ تموز ١٩٧٩ .
(٤١) « المستقبل » ، باريس ، ٩ حزيران ١٩٧٩ .
(٤٢) *Ibid.*,
(٤٣) « الطليعة » ، ١٩٧٩/٧/١٢ .
(٤٤) عورتاني ، مصدر سبق ذكره ، جدول رقم ٧ ، ص ٢٥ .
(٤٥) المصدر نفسه ، ص ١١ .
(٤٦) المصدر نفسه .
(٤٧) المصدر نفسه ، ص ٢٥ .
(٤٨) المصدر نفسه ، ص ١٠ .
(٤٩) المصدر نفسه ، ص ١١ .
(٥٠) « الطليعة » ، ١٩٧٩/٢/٢٢ .
(٥١) « ر . إ . إ » ، ١٩٧٩/١٠/١٩ .
(٥٢) « الطليعة » ، ١٩٧٩/٧/١٢ .
(٥٣) المصدر نفسه .
(٥٤) المصدر نفسه
(٥٥) « دافار » ، ١٩٧٨/١١/٢٦ .
(٥٦) « الطليعة » ، ١٩٧٩/٧/١٢ .
(٥٧) « بعض مصادر ... » ،مصدر سبق ذكره ، ص ٢٩ .
(٥٨) « المصدر نفسه » ، ص ٣٠
(٥٩) « عل همشمار » ١٩٨٠/٢/٢٢ .
(٦٠) « بعض مصادر . » ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٠ .
(٦١) « عل همشمار » ، ١٩٨٠/٢/٢٢
(٦٢) عورتاني . مصدر سبق ذكره .ص ١٢
(٦٣) هشام عورتاني « الدوافع الاقتصادية للهجرة من الضفة الغربية » ، القدس ١٩٧٩ ، ص ١٣ .
(٦٤) Stastical Abstract of Israel 1978 (SAI). (Jerusalem, Israel central Bureau of Statistices,1979) table XXV 11/22, p. 788.
(٦٥) « بعض مصادر .. » ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٧
(٦٦) Davis et al, op. *cit.*,p. 7.
(٦٧) *Ibid.*,
(٦٨ *Ibid.*,
(٦٩) « الاخبار » ، عمان ، ١٩٧٨/٦/٣٠
(٧٠) « بعض مصادر ... » ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٨ .
(٧١) Davis et al, op. *cit.*, p. 7.
(٧٢) *Ibid.*, p. 24.
(٧٣) *«Jerusalem post»*, 3/12/1979.

(٧٤) «SAI. 1978», table XV 6,p.474.
(٧٥) Ibid.,
(٧٦) Ibid.,
(٧٧) Ibid.,
(٧٨) Ibid..
(٧٩) النسبة مستخرجة من المصدر نفسه
(٨٠) Jerusalem Post. 3/2/1979.
(٨١) SAI 1978. Table XV/6 p.474.
(٨٢) Ibid.,
(٨٣) Ibid.,
(٨٤) Ibid.,
(٨٥) Ibid.,
(٨٦) Ibid.,
(٨٧) Ibid.,
(٨٨) « هارتس » ، ١٩٧٨/١١/٣٠ .
(٨٩) المصدر نفسه .
(٩٠) عورتاني ، « المصادر . . » ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢ .
(٩١) « دافار » ، ١٩٧٨/١١/٢٦ .
(٩٢) «Jerusalem Post», 3/1/1980.
(٩٣) Ibid.,
(٩٤) « الطليعة » ، ١٩٧٩/٢/٢٢ .
(٩٥) « Jerusalem Post», 3/1/1980
(٩٦) Ibid.,
(٩٧) « معاريف » ١٩٧٩/٣/٢٣، .

محمود اللبدي

من تجربة الاعلام الفلسطيني الخارجي

الرأي العام وتأثيره على القرار السياسي في الشرق الأوسط

المقدمة

للرأي العام أهمية خاصة لدى الحكام واولياء الامور . فهو شغلهم الشاغل على اختلاف نظمهم السياسية والاجتماعية وعلى مر الاجيال والعصور . ويشعر الحاكم بقوته وعظمته اذا حظي بتأييد الرأي العام له ، سواء كان في بلده او خلف الحدود . اما اذا تحوّل الرأي العام عن الرئيس ونظام حكمه ، فان ذلك يكون بمثابة مؤشر خطر للسقوط والانهيار . فالرأي العام هو عبارة عن ميزان للحرارة يقيس به الحكام قوتهم وشعبيتهم وسعة سلطانهم .

والرأي العام في بلد ما او في منطقة جغرافية معينة ، ليس كما جامداً ، ولكنه متشعب التيارات ، تؤثر عليه عوامل متعددة ومتداخلة تساهم في تكوينه : فهناك عوامل تاريخية وحضارية ، منها التاريخي والحضاري والاجتماعي ، ومنها الفكري والسياسي . وبما ان لكل بلد ظروفه الخاصة والموضوعية ومجالات تطوره فان عوامل التأثير على الرأي العام تختلف من بلد لآخر .

والرأي العام يختلف ويتباين من قضية الى أخرى ومن موضوع الى آخر . فالرأي العام المسلم ، مثلاً ، يرفض الالحاد ويحلل ما حلله الاسلام ؛ لأن العقيدة الاسلامية هي التي صنعت وكونت هذا الرأي العام المسلم .

وتتصارع الافكار والعقائد لكسب الرأي العام ، أو لكسب اغلبية الشعب الى جانبها ، وغني عن القول أن من يحقق ذلك هو المنتصر . لقد انتصرت الثورة الروسية لأن لينين استطاع ان يقنع اغلبية كوادر الحزب بافكاره وافكار ماركس وانجلز . كما انتصرت افكار ماوتسي تونغ الماركسية اللينينية على شان كاي شك لانه استطاع ان يقنع اغلبية الشعب الصيني بالفكر الماركسي اللينيني . وانتصرت ثورة الامام الخميني الاسلامية لانه اقنع اغلبية الشعب الايراني بعدالة نضاله ضد الشاه مستعيناً بالعقيدة الاسلامية .

وكم من ثورة أو عصيان ماتا في المهد وبقيت افكارهما في رؤوس اصحابهما دون ان تصل

الى قلوب وعقول عامة الناس . وما من شك في ان الافكار الجيدة تفرض نفسها ، ولكن لدعاة الفكر وحامليه الدور الحاسم في نشر الدعوة بين عامة الناس واقناعهم بها . فاذا كانوا خير رسل لخير فكر او مبدأ فانهم سينجحون وينتصرون إذ أن الممارسة الصحيحة للافكار المطروحة تعتبر شرطاً اساسياً من شروط الانتصار .

اذن ، فالرأي العام في بلد ما ، او منطقة ما ، هو المادة التي يتصارع من اجلها العظماء والحكام لكسبها الى جانبهم والسيطرة عليها . وكم من مثل في التاريخ اعتنق فيه أكثرية الناس دين ملوكهم سواء كان ذلك بالقهر او بالاقناع . والصراع من اجل كسب الرأي العام قائم منذ بدء التاريخ ، وهو لن ينتهي لان عملية الصراع هي جزء اساسي من قانون الحياة .

الرأي العام والقرار السياسي

تزداد اهمية تأثير الرأي العام على القرار السياسي في العصر الحديث : بازدياد سرعة تطور وسائل الاعلام وسعة انتشارها . ولم يعد الحال كما كان عليه في الماضي ، عندما كان الزعيم السياسي يعتمد بشكل رئيسي على الخطابة لنشر افكاره ومبادئه وكسب عامة الناس . ان الوسائل الاعلامية الحديثة ، المرئية منها والمسموعة والمقروءة ، المنتشرة في كل بيت تقريباً ، تساهم بشكل مباشر في تكوين الرأي العام وكسب تأييده للقضايا المطروحة .

واذا تكون ، الرأي العام ، فهو الذي يختار ، في النظم البرلمانية الانتخابية ، من يحكم البلد . ويقرر جموع الناخبين الحزب الذي سيفوز بأغلبية الاصوات ويرقى الى سدة الحكم من بين الاحزاب المتصارعة . وتحاول السلطة في اي بلد ، من خلال سيطرتها على وسائل الاعلام ، ان تبقي اغلبية الشعب ضمن دائرة افكارها . ولكن الرأي العام لا يذعن دائماً الى ما ينقل اليه من فوق ، خصوصاً اذا اكتشف كذب ما ينقل اليه . فعلى سبيل المثال ، وقف الشعب الاميركي ضد حرب فيتنام بالرغم من ترويج مختلف اجهزة الدولة ، ولا سيما اجهزة اعلامها لهذه الحرب . والسبب في ذلك هو ان الشعب الاميركي وجد ان ابناءه يلقون مصرعهم أو آخرين يعودون جرحى ومعاقين الى اهاليهم مما ابطل تأثير وسائل الاعلام في ترويجها وحماسها للحرب . ووقف الشعب الايراني ضد الشاه ومع الامام الخميني ، لان واقع الظلم كان اكبر تأثيرا من اجهزة اعلام الشاه وصور الرخاء التي كانت تنشرها اجهزة الاعلام الشاهنشاهية والغربية .

اذن ، فالرأي العام يساهم في اتخاذ القرار السياسي ، او يمنع اتخاذه ، او يمهد لاتخاذه . فالاعلام هو بنية فوقية تعكس افكار الفئة الحاكمة في البلد . فاذا كانت وسائل الاعلام ملكاً للدولة ، فانها تعكس بالضرورة افكار الحكام أو الرأي الرسمي . اما اذا كانت وسائل الاعلام خاصة ، فانها تعكس افكار الطبقة الحاكمة او المالكة . فالصحف ذات الملكية الخاصة تتصارع فيما بينها وتعبر عن مصالحها ومصالح اصحابها للقراء . وهذا ما يحدث في النظم الليبرالية أو الرأسمالية أو الدول النامية ذات التوجه الغربي . وليس من الضروري ان تتصارع هذه الصحف لمصلحة الشعب : لانها تمثل مجموعة مصالح او دوائر معينة تنطق باسمها . وقد يستفيد الشعب من تصارع الآراء ، عبر الصحف المتضاربة والمعروضة على صفحات الجرائد ويمكنه من خلال ذلك تكوين آراء خاصة بعيداً عن الآراء المطروحة .

وفي النظم الاشتراكية او الدكتاتورية الجماعية ، تكون وسائل الاعلام ملكاً للدولة ، فيعكس الاعلام الفكر الاشتراكي الذي يعتنقه الحزب او الطليعة . اما في النظم الدكتاتورية الفردية ، فان النظام المطلق هو الذي يسيّر شؤون اجهزة الاعلام بحسب المصالح التي يمثلها ويرتئيها الحاكم المطلق .

ونسوق مثلاً من واقعنا للدلالة على اهمية الدور الذي تلعبه اجهزة الاعلام ٠ اذ لا بد لأي انقلاب عسكري ، اذا اريد له ان ينجح ، من السيطرة على الاذاعة من اجل قراءة البلاغ الاول . ولهذا نرى ان الاذاعة في العالم الثالث هي من أكثر الاجهزة المحروسة في الدولة ، وذلك لحماية النظام من الانقلابات العسكرية .

اثر الاعلام على القرار السياسي في الشرق الاوسط

لا شك في ان قضية الصراع في الشرق الاوسط قضية في غاية التعقيد : فهناك تداخلات سياسية واستراتيجية وحضارية واقتصادية وبترولية . ومن خلال توجه الثورة الفلسطينية لاقناع العالم بعدالة قضيتها وببطلان الادعاء الصهيوني ، صار عليها أن تكثف من نشاطها الاعلامي والسياسي في اتجاهات معينة فرضتها الظروف او فرضها علينا واقع الحال ، كما فرضتها التوازنات الدولية القائمة في عصرنا الحاضر ، فهناك ثورات سبقت وانتصرت دون عناء اعلامي مكثف على الساحة الدولية : لان الأمور كانت أكثر وضوحاً بالنسبة للرأي العام الدولي ، كحرب فيتنام او حرب الجزائر ، حيث كان يسهل على الانسان العادي ان يرى الحق من الباطل وان ينتصر للحق على الظلم . اما واقع الحال في الشرق الاوسط فهو مختلف تماما : اذ استطاع الاعلام الصهيوني في وقت من الاوقات أن يزوِّر الحقائق وان يقنع العالم بأنه على حق وبأن له قضية عادلة ، مما ادى الى طمس حقيقة الوجود الفلسطيني . وايده العالم في ذلك وايد ادعاءاته نظراً لترابط المصالح ، ولعقدة الذنب الناتجة عن مذابح النازية ضد اليهود في اوروبا ، ونظراً للغياب العربي والفلسطيني عن الساحة الدولية في الخمسينات والستينات .

هذا الواقع الجديد ، وهذا التحدي الاعلامي الذي اوجدته الحركة الصهيونية ونشاطها الاعلامي ، قد فرضا على الثورة الفلسطينية والامة العربية ان تركز اهتماماتها على فضح وكشف الادعاءات والاكاذيب الصهيونية . وثمة من يرى ألا ضرورة للاعلام في المجال الدولي : فحرب الشعب الطويلة الامد تغني عن العمل الاعلامي . وقد يكون ذلك محقاً : اذ لو امتلك العرب قوة عسكرية جبارة وكانوا متقدمين تكنولوجياً وعسكرياً لاستطاعوا تحرير اراضيهم المغتصبة بحرب سريعة خاطفة دون عناء اعلامي . ولكنه لا بد من التذكير هنا بأن الامم تلجأ الى حرب الشعب الطويلة الامد للاخلال بعدم التوازن القائم بين ضعفها وقوة العدو . ومن خلال حرب الشعب الطويلة الامد ، تستطيع الامم المتخلفة والمقهورة ان تتجاوز الفجوة الحضارية والتقنية ، وان تعوض هذا النقص القائم بينها وبين قوى الاستعمار والامبريالية . وبسبب هذه الفجوة التكنولوجية والعسكرية بين العرب وبين العدو الصهيوني ، تشتد الحاجة ، بالاضافة لحرب الشعب الطويلة الامد ، الى اعلام قوي ونشيط ، لمجابهة الاعلام الصهيوني المسيطر ، خصوصاً في العالم الغربي . والى ان تملأ الفجوة الحضارية بيننا وبين العدو الصهيوني ، فإن

وقتاً سيمضي وجهوداً ستبذل ودماءاً ستسيل ؛ لان ذلك هو قدرنا وقدر الشعوب المتخلفة ، وهذا ما تدفعه وما دفعته سائر الامم كضريبة الزامية ثمناً لتقدمها وتحررها .

وغني عن البيان ان طرحنا الاعلامي يعبر عن واقع تفكيرنا وعن مدى رقينا الفكري والحضاري، وهذا ما يحدد نجاحنا او فشلنا في كسب الرأي العام الدولي ، وخصوصاً الرأي العام المتحضر في الدول الصناعية المتقدمة في الشرق والغرب . ولكي يكون اعلامنا ناجحاً ، يفترض فيه ألا يكون اعتباطياً وموجها بشكل عشوائي شرقاً وغرباً دون انتقاء وتمايز ؛ اي لا بد لاعلامنا الفلسطيني من ان يكون انتقائياً ومركزاً ومكثفاً على جبهات دون أخرى . ولا بد هنا من ان نولي قلاع الصهيونية الاعلامية اهتمامنا الرئيسي ، وان نركز نشاطاتنا على هذه الحصون التي بنتها وحافظت عليها سنوات طويلة ، وجعلت منها سدوداً منيعة في وجه الحق الفلسطيني والعربي . ولا بد من تحطيم هذه الابراج الاعلامية الصهيونية وانتزاع هيمنتها . وبالمقابل ، هناك دوائر اعلامية صديقة ومتعاطفة لا تحتاج الى نشاط اعلامي مكثف ، كالدول الاسلامية والاشتراكية ودول العالم الثالث او كتلة عدم الانحياز .

الدائرة الاعلامية الاولى

ان التركيز الاعلامي على منطقة سياسية دون أخرى أو على بلد دون آخر ، لم يأت اعتباطاً ، بل جاء نتيجة لفهم طبيعة التناقض وطبيعة الصراع الدائر في منطقتنا العربية وفي العالم اجمع . ان تركيز النشاط الاعلامي على دائرة دون أخرى ، وبالتالي رفعها الى المرتبة الاولى ضمن اهتماماتنا الاعلامية ، يعود الى أهمية هذه الدائرة ومدى تأثيرها على القرار السياسي في منطقتنا العربية . فالصراع الدائر في الشرق الاوسط لم يكن ، في يوم ما ، صراعاً محلياً محضاً ، بل كان صراعاً ذا ابعاد وتداخلات عالمية متشعبة ومتشابكة . لقد خُلقت اسرائيل بمؤامرة دولية على حساب شعب فلسطين ، وغذاها المجتمع الدولي وحافظ عليها ، متجاهلاً آلام الشعب الفلسطيني وآماله . أما الآن ، وبعد انطلاقة الثورة الفلسطينية منذ خمسة عشر عاماً بقيادة حركة « فتح » ، فقد حققت القضية الفلسطينية نجاحات عدة ، واستطاعت الثورة الفلسطينية ان تخترق الحواجز الصهيونية وان تحصل على مزيد من التفهم والاعتراف الدوليين بالنضال الفلسطيني . وبالرغم من هذه النجاحات الدولية ، لا تزال هناك قلاع اعلامية وحصون حكراً على الصهاينة ، ولا تزال الثورة الفلسطينية تصارع دونها . وهذه القلاع والحصون السياسية والاعلامية التي تؤيد العدو الصهيوني وتموله ، هي الدوائر التي لا بد من التوجه اليها ومخاطبتها لاقناعها بعدالة قضيتنا ونضالنا .

وفي الصراع الدائر في الشرق الاوسط ، يجب الالتفات الى امتدادات عالمية لاسرائيل ، والتعامل مع هذه الامتدادات ، بل اعطاؤها أهمية اساسية في التعامل الاعلامي . فأهم امتداد لإسرائيل على الساحة الدولية ، هو الولايات المتحدة الاميركية ، وهي التي يجب ان تعتبر الدائرة الاولى في الوقت الحالي . ولهذه الدائرة الاميركية تأثير مباشر على القرار السياسي في الشرق الاوسط ، وذلك لما لها من نفوذ على اسرائيل ، ولما لاسرائيل من نفوذ عليها .

ولكن هذا لا يعني ان نحذو حذو السادات الذي قال ان ٩٩٪ من اوراق الحل في يد

الولايات المتحدة ، مبرراً بذلك خضوعه وارتمائه في احضانها . ولكننا من خلال فهمنا لطبيعة العدوان الصهيوني المدعوم دعماً كاملاً من قبل اميركا ، سياسياً ومعنوياً وعسكرياً ومالياً واقتصادياً ، نرى ان الولايات المتحدة هي صاحبة القرار الأول في الشرق الاوسط .

لقد سيطرت الدعاية الصهيونية على عقول الناس في الولايات المتحدة ، وجعلت منهم مناصرين ، بل متحمسين للدفاع عن اسرائيل وعن غطرستها وعدوانها . ومن خلال السيطرة الصهيونية على وسائل الاعلام في الولايات المتحدة ،من اذاعةودورتلفزة وصحف ودور سينما ، الخ .. استطاعت الحركة الصهيونية ان تجعل من الشعب الاميركي حامياً لاسرائيل وممولاً لتوسعها واحتلالها ، بل ذهبت ابعد من ذلك حين جعلت منه بقراً حلوباً يمد اسرائيل بشريان الحياة اليومية . ومن خلال السيطرة على وسائل الاعلام في الولايات المتحدة ، لم يعد الرأي العام الاميركي يفكر بالنسبة لقضية الشرق الاوسط الاّ بما تطرحه عليه هذه الاجهزة .فهو يردد ما تنقله اليه اجهزة اعلام الصهيونية عن أمن اسرائيل ، ومستقبلها وحدودها ، وعن الارهاب الفلسطيني والدستور الفلسطيني الذي ينص على تدميرها ، والدولة الفلسطينية التي ستكون شيوعية وتهدد وجود اسرائيل ، الخ .. من هذه الحجج الصهيونية التي تغسل بها يومياً ادمغة الشعب الاميركي .

فما من رئيس اميركي ، ومرشح للرئاسة ، الاّ تغنى بدعمه لاسرائيل او نافس المرشح الآخر في زيادة كمية الدعم والسلاح المقدم اليها ، حتى ان بعضهم ربط امن اسرائيل بأمن الولايات المتحدة ، امثال جورج بوش المرشح للرئاسة ، الذي كان رئيساً سابقاً لجهاز الاستخبارات المركزية « سي . آي . إي » . كما ان مرشحي الكونغرس يحرصون دائما على استرضاء اسرائيل واللوبي الصهيوني في اميركا ، للاحتفاظ بمقاعدهم . وخير مثال على ذلك ما يعانيه رجل الكونغرس الجمهوري السيد بول فندلي من ضغط صهيوني ، بسبب تعاطفه مع الحق الفلسطيني . فمنافسه ، المدعوم بالاموال الصهيونية ، ينشر في اعلاناته الصادرة في مقاطعته الانتخابية في ولاية الينويس صورة السيد فندلي مع الاخ ياسر عرفات ، وذلك لضربه وتحطيمه سياسياً وانتخابياً رغبة من الصهاينة في تلقين كل من يتعاطف مع القضية الفلسطينية درساً ، حتى لا يجرؤ احد على قول الحق ، أو أن يجنح عن الخط الاعلامي الذي رسموه .

لقد كانت جبهة الخصم الداخلية هي الهدف الرئيسي الذي عمل المتخاصمون على ضربها واختراقها منذ اقدم العصور . كما ان احداث البلبلة والشكوك في صفوف العدو ، ونشر الشائعات لنزع الثقة وضرب التماسك الداخلي ، كلها عوامل اساسية لتحقيق الانتصار . ولهذا ، لا بد من التركيز على جبهة العدو الصهيوني الرئيسية التي يستمد منها حياته وبقاءه . لقد نجح الثوار الفيتناميون في حربهم ضد اميركا ، عندما تضعضعت جبهة خصمهم الداخلية . ان رفض الشعب الاميركي لحرب فيتنام ، بالرغم من اصرار جنرالاته على المضي في الحرب ، من العوامل الرئيسية في تحقيق النصر لثوار وشعب فيتنام ، وهو الذي ساهم في اجبار الادارة الاميركية على التراجع والانسحاب .

صحيح ان الولايات المتحدة ليست منخرطة بشكل مباشر ، اي بواسطة جنودها ، في نزاع الشرق الاوسط ، ولكن الاسلحة الاميركية والاموال والدعم لها الدور الحاسم . ولهذا فان

للدائرة الاعلامية الاميركية اهمية خاصة تعلو على اي دائرة أخرى في العالم : لانها صاحبة القرار الرئيسي . فمن يدفع هو الذي يمتلك القرار . ولَهذا تقع على الاعلام العربي والفلسطيني مسؤولية تحرير الرأي العام الاميركي من الهيمنة الصهيونية حتى يفهم الحقيقة ويرغم بالتالي ادارته ورئيسه وشيوخه وممثليه على ايقاف هذا الانحياز وهذا الدعم للصهيونية . بحيث ينتصر للحق دون الباطل كما علمته حضارته النابعة من الاديان السماوية ، وخصوصاً تعاليم السيد المسيح . كما أنه لا بد من زرع الشك في عقل الشعب الاميركي ، ودفعه الى فقدان الثقة بسياسة حكومته الشرق اوسطية ، وتعميق التناقض بين هذا الشعب وادارته من حيث النظر الى القضية الفلسطينية .

ولا بد من الانتباه ، الى أن للقضية الفلسطينية اصدقاء كثيرين داخل اميركا . فهناك فئات وقوى شريفة داخل الجدار الاميركي الصهيوني ، تجب الاستعانة بها ، لكسر الحواجز الصهيونية المفروضة على عقول هذا الشعب . فهناك الفئة السوداء من المجتمع الاميركي التي يزداد عددها كل يوم ؛ حيث يقدر عدد السود بحوالى ٣٥ مليوناً . وهذه الفئة المستضعفة والمحرومة تتعاطف مع الحق الفلسطيني ضد الحركة الصهيونية الواسعة النفوذ في بلادها . وهناك اقليات مستضعفة أخرى في الولايات المتحدة ، لا بد من الاستعانة بها للوصول الى اغلبية الشعب . ان فئة التشيكانو ، وهم الاميركيون من اصل اسباني ، او مكسيكي التي يصل عددها الى حوالى عشرين مليوناً ، هي ايضا من المتعاطفين مع القضية الفلسطينية لعدة أسباب ، اهمها ما يعانونه هم انفسهم من قهر داخل المجتمع الاميركي . وهناك الاميركيون الاصليون ، اي الهنود الحمر الذين ، على قلة عددهم ، يتعاطفون مع قضية الشعب الفلسطيني ونضاله العادل .

ويجب ألا ننسى الفئات الشريفة من الاغلبية البيضاء ، وخصوصاً التجمعات الكنسية التي تتعاطف مع قضيتنا لاسباب انسانية واخلاقية . وتستطيع هذه القوى الدينية التأثير على الأغلبية المسيحية من السكان ، التي تتشكل من الفئات المحافظة المتدينة الملتزمة بالكنيسة . وقد استطاعت الحركة الصهيونية ان تؤثر في الكنائس المسيحية ، فحملتها على الدعاء والصلاة لاسرائيل في قداس يوم الاحد . ولا شك في ان هذه الكنائس ستقف مع الحق ضد الباطل . ان هذه القوى الشريفة والمستضعفة هي بمثابة جسور يمكن التوصل من خلالها الى تحرير الرأي العام الاميركي من الهيمنة الاعلامية الصهيونية .

ولا بد أيضاً من الاستعانة بالجالية الفلسطينية والعربية ، المقيمة في الولايات المتحدة . فهذه الجالية كانت مهملة الى حد كبير ، وهي لا شك تعيش ظروفاً صعبة . ولكن لا بد من تنظيمها والتوجه اليها حتى تقدم ولو قسطاً بسيطاً من الدعم للوقوف امام المد الاعلامي الصهيوني ، رغم ان عدد العرب في الولايات المتحدة لا يوازي عدد اليهود . واللوبي الصهيوني له جذور قديمة تعود الى بداية الاربعينات وربما الى ما قبل ذلك ، فلا بد إذن من تشجيع العرب في الولايات المتحدة على الانخراط في الحياة السياسية اليومية .

الدائرة الاعلامية الثانية

تقع هذه الدائرة الاعلامية ، ايضاً ، ضمن جبهة الخصم وامتداداته على الساحة

الدولية . ولذلك لا بد من العمل على تبديد تماسك هذه الجبهة ، وزرع الشكوك في عقول مواطنيها وفي داخلها . ولكن لا يعني هذا اننا دعاة هدم : فنحن اصحاب قضية عادلة نناضل من اجلها ، والثورة هي عملية بناء للحق ، واعلاء لكلمته ، وهدم للظلم والطغيان والاستعمار ، ولا بد لنا من ان نقول الحق دائماً : لانه خير محرك لنضالنا ، خصوصاً في المجال الاعلامي . ان الرأي العام الاوروبي ، مثله مثل الرأي العام الاميكي ، ينطلق في تأييده الادعاء الصهيوني الباطل من منطلقات خطأ وغير منطقية ولا موضوعية . ان مواقفه المؤيدة لاسرائيل ناتجة ، غالباً ، عن سياسة التجهيل والتزوير الاعلامية التي اتبعتها اسرائيل من خلال اجهزتها الاعلامية المتشعبة القوية .

اذا اعتبرنا الدائرة الاعلامية الاوروبية الغربية كتلة سياسية واعلامية متقاربة ، نجد انها تقع في المرتبة الثانية من حيث تأثيرها على القرار السياسي في الشرق الاوسط . لقد دعمت اوروبا الغربية دولة اسرائيل منذ نشأتها ، وساهمت في بنائها ، ولا سيما بريطانيا وفرنسا والمانيا الغربية . فالاستعمار البريطاني اسهم اسهاماً مباشراً في تأسيس دولة الصهاينة ، والتآمر على الشعب الفلسطيني منذ عام ١٩١٦ . ولكن الموازين الدولية المتغيرة ، خصوصاً بعد الحرب العالمية الثانية ، نقلت دور الصدارة في المعسكر الغربي من بريطانيا وفرنسا الى الولايات المتحدة ، حيث تراجعت اوروبا الغربية امام القوة العسكرية والاقتصادية الاميركية . اما فرنسا ، فقد ظلت تمد اسرائيل بالاسلحة حتى عام ١٩٦٧ ، والمانيا الغربية دفعت بدورها ما يزيد عن ثلاثين مليار مارك لاسرائيل على شكل تعويضات ، فأسهمت بشكل مباشر في ازدهار وعمران الدولة الصهيونية الفتية ، وهي لا تزال تدفع الاموال عبر قنوات مختلفة . ولكن لم يعد الاوروبيون يدفعون كثيراً ، لا سيما ان الولايات المتحدة هي التي تقوم بالعبء الاكبر في الوقت الحاضر . والمواطن الاسرائيلي ، حسب مقال جورج بول ، نائب وزير الخارجية الاميركية السابق ، يتسلم يومياً او يدفع له يومياً من الخزانة الاميركية مبلغ ٧.٥ دولارات . وهذا يعني ان اسرائيل تتسلم ما يزيد عن ثمانية مليارات دولار في السنة . فمن يدفع اكثر ، يكون له تأثير اكبر على القرار السياسي .

ولكن اوروبا الغربية لا تزال تحتفظ بأهميتها وتأثيرها على القرار في الشرق الاوسط ، وان كان قرارها لم يعد هو الحاسم كما كان الحال في العهود السابقة . ان لهذه الدائرة الاعلامية اهمية خاصة تنبع من دورها التاريخي ، ومن كونها جزءاً سياسياً من المعسكر الغربي المتعاطف والمتحالف ، بل المتواطىء مع اسرائيل . اما الآن ، وفي مرحلة تغير الموازين ، واعتماد هذه الدول الاوروبية اكثر فاكثر على الاسواق العربية لبيع منتوجاتها ، وعلى البترول العربي كمصدر للطاقة ، فانها بدأت تميل رويداً رويداً الى الحق العربي والفلسطيني .

ويجب ألا ننسى ان اوروبا الغربية مفتوحة امام المصادر الاعلامية الصهيونية بلا اية حدود . والشعوب الاوروبية ، او الرأي العام الاوروبي ، تتبنى وتردد الحجج الصهيونية دون تحفظ أو تردد . وللاعلام الصهيوني سيطرة كبيرة على اجهزة ووسائل الاعلام في اوروبا الغربية ، حيث يمتلك الصهاينة اهم الصحف واوسعها انتشاراً للتأثير على الرأي العام الاوروبي ، وصهره ضمن بوتقة التفكير الصهيونية . ويمتلك الصهاينة تأثيراً كبيراً على اجهزة التلفزيون في اوروبا الغربية ، سواء كانت ملكية خاصة او حكومية . ومما لا شك فيه ان

الصهيونيين يعتمدون اساليب الضغط والابتزاز لابقاء الشعوب الاوروبية رهينة عقدة ذنب دائمة تجاه اليهود واسرائيل . فهم يعرضون مثلاً افلام الهولوكوست ، بين فترة واخرى ، وكأن القضية لا تزال قائمة حتى الآن . ومن خلال ترسيخ عقدة الذنب لدى الشعوب الاوروبية استطاعت اسرائيل ان تحد اي تفكير مستقل لدى الرأي العام الاوروبي قد يؤدي الى نقد السياسة الاسرائيلية اولومها على توسعها وعدوانها واحتلالها . وبهذه الاساليب ، استطاعت اسرائيل ان تدجّن الرأي العام الاوروبي ، وبالتالي ان تضمن تأييده ودعمه المستمرين ، سواء كان ذلك على الصعيد السياسي او المعنوي او المادي والمالي .

اذن ، فاوروبا الغربية تشكل قلعة اعلامية صهيونية هامة ، لا بد من التركيز عليها فلسطينياً وعربياً ؛ لأنها تمثل احد شرايين الحياة بالنسبة لاسرائيل . ولا بد أيضاً من تحريرها من السيطرة والابتزاز الصهيونيين . ولا بد من ان نحسن مخاطبة هذه الشعوب الاوروبية التي نشأت على حب الحق والعدالة ، ونصرة المظلوم على الظالم . ولا بد لهذه الشعوب من ان تعرف الحقيقة ، وان تعرف ان المظلوم في الشرق الاوسط هو الشعب الفلسطيني ، الذي يحتاج الى مناصرة وعطف وتأييد . كما انها يجب ان تعرف حقيقة اسرائيل وطبيعتها العدوانية والتوسعية التي تهدد الامن والاستقرار ، ليس في الشرق الاوسط فحسب ، وانما ايضاً في اوروبا حيث تشكل خطراً على مصالح الاوروبيين واسواقهم ومصدر طاقتهم . فاذا ما استمرت اسرائيل في غطرستها متجاهلة الرأي العام الدولي ، فان ذلك سيجر الويلات حتى على شعوب اوروبا الغربية .

ان لهذه الدائرة الاوروبية الغربية ، تأثيراً مباشراً على الرأي العام في الولايات المتحدة ، نظراً للروابط الحضارية والتاريخية بين القارة الاوروبية القديمة والقارة الاميركية الجديدة . كما أن لهذه الدائرة تأثيرات متعددة على شعوب العالم الثالث لما لها من روابط تاريخية واقتصادية كالكومنولوث مثلاً واللغات التي تتحدث بها كالانجليزية والفرنسية ، خصوصاً في آسيا وافريقيا .

ويجب ألا ننسى ان للشعب العربي الفلسطيني في اوروبا الغربية اصدقاء عديدين ، وان لم يكونوا حكاماً . فهناك الاحزاب والقوى التقدمية ، والقوى المحبة للسلام والعدل والمساواة والانسانية . وهذه القوى الصديقة تقف مع القضية العادلة ضد العدوان الصهيوني ، وضد التوسع والغطرسة . ونذكر ، على سبيل المثال لا الحصر ، الاحزاب الشيوعية في اوروبا الغربية ، مثل الحزب الشيوعي الفرنسي والحزب الشيوعي الايطالي والحزب الشيوعي البرتغالي ، وهذه الاحزاب تشكل ما يقارب ٢٠٪ من اصوات الناخبين في بلدانها . والزيارة التي قام بها الامين العام للحزب الشيوعي الفرنسي ، الرفيق جورج مارشيه في منتصف نيسان ١٩٨٠ للثورة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية هي خير دليل على هذه الصداقة . وقد سبقه في ذلك الامين العام للحزب الشيوعي البرتغالي ، الرفيق كونيال ، في شهر شباط .

ويمكن ان يذكر أيضاً التغير الذي بدأ يطرأ على الاممية الثانية او الاشتراكية الدولية لصالح الحق الفلسطيني والنضال الفلسطيني . الا ان هذا التغير لم يأخذ بعد ابعاده المطلوبة ، الّا انه تغير ملحوظ في الخط المعادي لغطرسة اسرائيل وتوسعها . وخير دليل على ذلك هو نتائج زيارة الاخ عرفات الى النمسا ومحادثاته مع الرئيس براندت رئيس الاشتراكية الدولية ،

والمستشار كرايسكي نائب رئيس الاشتراكية الدولية . وهناك قوى كنسية دينية متعاطفة مع الحق الفلسطيني ، وهي تنتصر للحق ، تحركها دوافع انسانية واخلاقية ، للتعاطف مع الشعب الفلسطيني وآلامه ومعاناته . ولا بد من الاستفادة من هذه الجوانب الانسانية ، وتنميتها وتطويرها أكثر فأكثر لكي تؤثر في الرأي العام الاوروبي لصالح الحق الفلسطيني .

الدائرة الاعلامية الثالثة

اذا صح تقسيمنا العالم الى دوائر اعلامية ، بحسب تأثيرها على القرار السياسي في منطقة الشرق الاوسط ، فلا بد لنا من ان نتطرق الى دوائر اخرى اعلامية صديقة ومتعاطفة مع الحق العربي والفلسطيني . فهذه الدائرة الاعلامية تختلف عن الدائرتين السابقتين ، ولهذا فان التوجه اليها مختلف تماماً عما جاء في الدائرتين السابقتين . وتتشكل هذه الدائرة من الدول الاشتراكية بشكل عام ودول المعسكر الاشتراكي بشكل خاص . وما من شك في ان شعوب هذه الدائرة تقف مع الحق الفلسطيني وان كان بشكل متفاوت . فهذه الدائرة الاعلامية لا تخضع لا للابتزاز الصهيوني ولا لضغطه ، كما انها لا تعيش عقدة الذنب التي تعيشها الشعوب الغربية . فسياسة الاحزاب الاشتراكية او الشيوعية هي التي تنفذ في هذه البلدان وكل ما ينقل الى شعوب هذه البلدان من معلومات واخبار وانباء يتم نقله عبر اجهزة الدولة . فلا مجال للاختراق الصهيوني في هذه الدائرة ، بالرغم من المحاولات المتكررة من قبل عناصر صهيونية او مخترقة . والضغط كبير ومعروف لدينا ، وخصوصا على الاتحاد السوفياتي ، الذي يعاني من الابتزاز الصهيوني الموجه اليه عبر السياسة الاميركية، وخصوصاً ما يتعلق بتهجير اليهود السوفيات ، وربطه بصفقات القمح والحبوب التي يشتريها الاتحاد السوفياتي من اميركا . كما يجري الضغط على هذه الدائرة الاعلامية من خلال الاذاعات الموجهة الى الدول الاشتراكية ، او من خلال محطات التلفزيون المجاورة ، وذلك لتشكيك شعوب هذه البلدان بالنظم الاشتراكية ، بل واغرائها بالبضائع الاستهلاكية الرخيصة ، كما هو الحال في تلفزيون المانيا الغربية الموجه الى شعب جمهورية المانيا الديمقراطية الصديقة . كما انه يجب ألا ننسى وكالات الانباء الغربية المعروفة بعدائها للدول الاشتراكية ، وخصوصاً لدول المعسكر الاشتراكي ، وهي تنشر الاخبار حول العالم وبسرعة خيالية . فهي تعتبر مصدر الاخبار الوحيد الذي تتداوله الصحف والاذاعات واجهزة التلفزة . وهذه الوكالات تسيرها وتؤثر عليها وتخترقها عناصر صهيونية او عملية لأجهزة الاستخبارات الغربية . والدور الذي يمكن ان يلعبه الاعلام الفلسطيني والعربي للتأثير على هذه الدائرة الاعلامية الصديقة ، هو مدها بالمعلومات بصورة مستمرة ، لترسيخ ايمان جماهيرها بالحق الفلسطيني ، حتى لا يكون التأييد مبنياً على التعاطف فقط ، او يكون تأييداً سطحياً بناء على اوامر فوقية . فمن واجبنا ، كأصحاب قضية عادلة ، ان ندعم القرار الحزبي او القرار الصادر عن القيادة ، سن خلال الاتصال بهذه الجماهير عبر القنوات الحكومية والحزبية في هذه الدول . ولا بد من المحافظة على جبهة الاصدقاء في كل العالم ، فهي تشكل البعد الاممي للقضية الفلسطينية . فكلما توسعت رقعة الاصدقاء والحلفاء حول العالم ، ازدادت فرص الانتصار .

ولهذه الدائرة تأثير مهم على القرار السياسي في الشرق الاوسط ، خصوصاً من الناحية

السياسية . فدول المعسكر الاشتراكي ، وعلى رأسها الاتحاد السوفياتي تشكل احدى القوتين العظميين في العالم . فالتنافس قائم بين المعسكرين الاميركي والسوفياتي وخصوصاً في مجال التسلح الاستراتيجي. وبالاضافة الى ذلك ، فان التنافس قائم بين الدولتين العظميين حول النفوذ السياسي في الشرق الاوسط . ولكن الاتحاد السوفياتي ودول المعسكر الاشتراكي والدول الاشتراكية كلها ، لا تستطيع الضغط على اسرائيل للانسحاب من الاراضي التي احتلت عام ١٩٦٧ ، أو حملها على الاعتراف بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني . كما ان الدول الاشتراكية ، لا تستطيع الضغط على الولايات المتحدة لكي توقف دعمها لاسرائيل وامدادها بالاسلحة الفتاكة : قد يصبح ذلك ممكناً عندما تتغير الظروف والموازين العالمية والمحلية لصالح قوى الحق والعدل والتقدم والإنسانية .

وفي المعايير الشرقية التقليدية يمكن تشبيه الدول الاشتراكية بأهل العريس واقاربه ، اما صاحب القرار النهائي فهو ابو العروس ، هذا اذا افترضنا ان والد العروس هي الولايات المتحدة . فالعريس هنا هو الفارس الفلسطيني اما العروس فهي فلسطين التي تغير اسمها واصبحت اسرائيل .

لهذه الدائرة الاعلامية طبعاً تأثير خاص على القرار السياسي في الشرق الاوسط ، خصوصاً اذا كان القرار ذا صوت عال : اي قرار الحرب . فالاسلحة الشرقية هي السيف الذي حارب به العرب حتى الآن . ولهذه الدائرة الصديقة ، اذن ، تأثير مـهم على قرار الحرب في المنطقة . ولذلك فان علينا كأمة عربية ان نوجه اعلامنا الى هذه الدائرة الصديقة لكي نرسخ ونعمق التناقض بينها وبين الايديولوجية الصهيونية التي رفضها الفكر الاشتراكي والذي رفض ايضاً فكرة الدولة الصهيونية وهجرة اليهود الى فلسطين ، ودعا الى انخراط اليهود في مجتمعاتهم المحلية والنضال طبقياً لتحرير هذه المجتمعات من الاستغلال والفاشية والعنصرية والرأسمالية .

الدائرة الاعلامية الرابعة

إذا كنا قد تكلمنا عن الدوائر الاعلامية الثلاث السابقة ، فقد صار علينا أن نستكمل الجزء الأخير من هذا التقسيم ؛ اي الجزء المتبقى من العالم والذي يشكل في الوقت نفسه الكم الاكبر من شعوب العالم ودولها ، وهو كتلة عدم الانحياز او العالم الثالث . ان هذه المجموعة من الدول الكائنة في آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية هي مجموعة الدول الفقيرة ، التي تشكل ، في الوقت نفسه ، دول المحور الجنوبي من الكرة الارضية ، او مجموعة الدول النامية . وبالرغم من اختلاف الاصطلاحات التي قد نطلقها على هذه الدول ، فهي الدول التي تتعاطف مع الحق الفلسطيني لأسباب عديدة ؛ أهمها انها عانت مصيراً مشابهاً في عصر الاستعمار ، وهي في الوقت نفسه تعاني من الاستغلال والامبريالية والتخلف في مرحلتها الحالية . هناك تفاوت في مواقف هذه الدول تجاه قضيتنا ، نظراً لارتباطاتها السياسية والحضارية او اللغوية ، ولكن شعوبها تقف ، دون شك ، مع الحق الفلسطيني حين تعرفه . ولهذا ، فان دور الاعلام الفلسطيني والعربي هو ان ينشط بين هذه الدول لامدادها بالمعلومات حتى لا تترك فريسة للدعاية الصهيونية القوية ، والمتغلغلة حتى في صفوف هذه الدول . فالصهيونيون يدخلون هذه

المجتمعات ويؤثرون على عقول الناس عبر الارساليات والكنائس ، وعبر الاستثمارات والمصالح .

صحيح ان هذه الدول الفقيرة ليس لها تأثير كبير او مباشر على القرار السياسي في الشرق الاوسط ، ولهذا اقتضى الأمر وضعها في المرتبة الرابعة في عملية التقسيم هذه . ولكن لهذه المجموعة الدوليةدوراً كبيراً في اروقة الامم المتحدة : فهي تصوت دائما مع القرار الفلسطيني ، وهي تشكل الاغلبية في الجمعية العمومية للأمم المتحدة .

انها لحقيقة مؤلمة ، في عالمنا هذا الذي لا يحترم الّا القوي ، بينما تتوقف ارادة الامم الضعيفة والفقيرة والصغيرة امام القوة العسكرية الجبارة : هذا هو عالمنا ، ولكنه لحسن الحظ متغير دائما : فلا الفقير يبقى فقيراً ولا القوي يبقى قوياً ، فهذه هي سنة تطور الحياة . ولهذا ، فان المستقبل هو لهذه الشعوب الصغيرة الفقيرة النامية . ولهذا على الثورة الفلسطينية الا تهمل هذا الكم الكبير والفقير من هذا العالم . ونحن امام مسؤولية كبيرة تجاه هذه الشعوب النامية . لقد تنبه الصهيونيون الى اهمية دور هذه الدول واقاموا معها علاقات سياسية واقتصادية وتجارية وطيدة منذ البداية . اما الآن ، فإن الصهيونية بدات تتراجع على الصعيد الدولي ، وعدد الدول التي تعترف حالياً بالثورة الفلسطينية يفوق مجموع الدول التي تعترف باسرائيل .

إن هناك مجموعة نقاط لا بد من طرحها للتعامل مع هذه الدائرة الاعلامية : اذ لا بد من ابراز طبيعة الحركة الصهيونية كحركة عنصرية ، وارتباطها بالامبريالية والاستعمار وعلاقاتها الوطيدة مع جنوب افريقيا والدول الفاشية الاخرى . ولكن اسرائيل لا تزال تحاول العودة الى افريقيا بعد ان طردت منها بعد حرب حزيران ١٩٦٧ . وبالرغم من ان السادات فتح الابواب امام اسرائيل من جديد ، فان الامور لم تعد كما كانت عليه في السابق . فالحضور الفلسطيني القوي والجديد في افريقيا قد اغلق في وجه اسرائيل ابوابا كثيرة .

اما مجموعة الدول الاسلامية ، فان شعوبها تتعاطف، بل تتلاحم مع القضية الفلسطينية تلاحماً عضوياً . لقد دخلت الثورة الفلسطينية الى جميع الدول الاسلامية حتى الآن ، باستثناء اندونيسيا التي لا تزال مقفلة امامها . وبالرغم من ان لإسرائيل بعض العلاقات مع هذه الدول ، فانها آخذة في الانحدار . ولا بد من الاستفادة من البعد الاسلامي للقضية الفلسطينية في هذه الدول ، لمنع أي امتداد صهيوني اليها او الى من حولها . فالإسلام سلاح القضية الفلسطينية شأنه شأن سلاح البترول . ولا بد من العمل بكافة الوسائل لإطباق العزلة على اسرائيل اكثر فاكثر . ونبذها من المجتمع الدولي كما نبذت جنوب أفريقيا .

اما في اميركا اللاتينية فلا تزال لاسرائيل علاقات وطيدة . ويعود السبب الى هيمنة الولايات المتحدة الاميركية على هذه الدول اقتصاديا وسياسيا وعسكرياً . وبالاضافة الى السيطرة الاميركية ، فان هناك جاليات يهودية وصهيونية نشيطة ومنظمة تعمل بشكل مستمر للتأثير على الرأي العام في تلك الدول . فهي تمتلك الصحف ومحطات الراديو ودور التلفزة لبث ولنشر الدعاية الصهيونية بين هذه الشعوب ، لذلك ، فان للاعلام الفلسطيني والعربي دوراً كبيراً في مواجهة الدعاية الصهيونية في اميركا اللاتينية . التي تتعاطف شعوبها بشكل عفوي مع الحق الفلسطيني ولكنها لا تمتلك زمام امورها بسبب انظمتها الدكتاتورية التي لا تسمح لها بحرية الرأي . ويجب تحريك الجاليات العربية في تلك البلدان لعزل اسرائيل اكثر فاكثر وفضح

أكاذيبها وما تروجه من ادعاءات باطلة ضد الحق الفلسطيني والعربي .

خاتمة

للاعلام اهمية خاصة في التأثير على القرار السياسي ، اما الدوائر الاعلامية المختلفة ،كما عرفناها، فلها تأثير مختلف على القرار السياسي في الشرق الاوسط . وقد تكلمنا في هذا المقال عن الدوائر الخاصة بالعالم الخارجي ، ولكننا لم نتكلم عن دائرتنا العربية ، معتبرين بذلك ، ضمناً ، ان هذه الدائرة الاعلامية العربية هي الدائرة التي تستمد منها الثورة الفلسطينية الدعم والعون والاستمرار ، والحياة ايضاً . انه لمن المؤكد : بل ومن البديهي ان تكون الساحة العربية هي البحر الذي تتحرك فيه الثورة الفلسطينية كطليعة ثورية . ولكننا يجب ألا نأخذ الامور بهذه البساطة ، أو ان نسلّم بهذه البديهية . ان مثال السادات ، لا يزال حياً في اذهاننا، بل لا يزال ماثلاً امامنا . وهنا نرى ان الجماهير المصرية تباطأت في رد الفعل المضاد للسادات . ويعود ذلك لعدة اسباب ، ما يهمنا منها في هذا المجال ، هو ترويج الاعلام المصري لاتفاقية كامب ديفيد ولخطوة السادات الخيانية : مما جعل الفلاح المصري يصدق الوعود الكاذبة والكلمات الرنانة المعسولة الخادعة . ولا تزال هناك اصوات في دائرتنا الاعلامية هذه ، تتهم الفلسطينيين ببيع اراضيهم في فلسطين ، كما لا تزال هناك اصوات مدسوسة أخرى تروّج أن الفلسطينيين يريدون التوطين هنا او هناك . ان دائرتنا العربية هذه لا تخلو اذن من الالغام ، ولا تخلو من التأثيرات الخارجية القادمة مع الاعلام الصهيوني من الغرب .فالمتفرنجون في عالمنا العربي كثيرون ، وهم لا يزالون يتشبهون بالغرب وفي اعتقادهم ان عصر الاستعمار لا يزال قائماً . ومنهم من يعتقد ايضاً ان كل ما يأتي من الغرب جيد ، حتى لو كان هداماً لقيمنا ومثلنا ولعاداتنا وتقاليدنا وحضارتنا فمرض الفرنجة والتفرنج موجود في دائرتنا ، وهو ما يشكل خطراً على نضالنا وعلى قضيتنا ، خصوصاً اذا توصل هؤلاء المتفرنجون الى سدات الحكم .

هناك من يتهم الفلسطينيين في دائرتنا الاعلامية العربية بشن الاعتداءات على اسرائيل ، وهذه هي مصيبة أخرى ، خصوصاً لأنها تأتي من اطراف داخل دائرتنا العربية . ومنهم من يريد بيع قضيتنا لقاء صفقة لهذا او ذاك ، ومنهم من لا يزال يتآمر على قضيتنا خوفاً على مصالحه الشخصية ، معتقداً أن عجلة التاريخ تبقى ثابتة ولا تتحرك . وهناك امثلة كثيرة لا داعي لذكرها .

ان هذا الاختراق في ساحتنا الاعلامية موجود ، ولكن لا يزال محصوراً ولا يشغل الاغلبية العظمى من الشعب العربي ، كما انه آخذ في الانقراض يوماً بعد يوم مع تزايد النهضة الثقافية والتعليمية في العالم العربي . ولا شك في ان الفجوة بين حضارتنا والحضارة الغربية ستتقلص مع ارتفاع الوعي السياسي والثقافي والحضاري لأمتنا العربية ، وستتقلص معها العقد الموروثة عن عهد الاستعمار والتخلف .

نقطة أخرى مهمة لا بد من الاشارة اليها ، وهي ان الاعلام لا يأتي طوعاً أو عفوياً او بناء على عواطف . واجهزة الاعلام التي تحركها الفئات الحاكمة لا تتحرك بدافع عفوي او انساني . فالعمل السياسي لا يعرف الانسانية . فالغرب يجري خلف مصالحه المتشعبة الموجودة بكثرة في منطقتنا . ولذلك لا بد من استعمال الضغط على الدول الاوروبية وعلى الغرب بشكل عام ، حتى

يغير سياسته المعادية لحقنا ولقضيتنا العادلة . واذا راهنا فقط على حسن نوايا الغرب ، فاننا سننتظر طويلاً . وللغربيين مصلحة كبيرة في البلاد العربية والعرب بذلك يمتلكون وسائل ضغط قوية بقدر قوة مصالحهم فيها . وما علينا الا ان نحترم قضيتنا وكرامتنا وان نقول للغربيين صراحة وعلنا أننا لا نوافق على سياستهم الشرق اوسطية بل اننا نطلب منهم الاعتراف بحقنا لقاء استمرار مصالحهم في البلاد العربية . نحن لا نطلب من الغرب ان يعترف بما هو ليس حقا وليس عدلا . وفقط عندما تتهدد مصالح الغربيين في البلاد العربية ، سيوعزون لاجهزة اعلامهم بأن تغير من اتجاهها المعادي لقضية فلسطين . فعلى الامة العربية ان ترفض مقولة اللوبي الصهيوني المهيمنة على عقول الناس في الغرب ، او اللوبي الصهيوني المانع لأي تغير ايجابي في اوروبا الغربية واميركا . واذا وجدت اوروبا الغربية واميركا نفسها امام موقف عربي قوي قد يهدد مصالحها ، فعندها ستقول للوبي الصهيوني : قف عند حدك ، وعندها ستضطر الى ان تعلن لشعوبها الحقيقة ، بل وان تضرب اللوبي الصهيوني المغرض وتشل عمله .

لا شك في ان المواقف العربية القوية ستجبر الغربيين على تغيير مواقفهم ، ولكن على امتنا العربية ان تعي ما يقوم به الصهيونيون من تشويه الرأي العام الغربي . فهم يعملون دوماً على اذكاء نار العداء والخصام بين الشرق والغرب ، لان لهم مصلحة في ذلك . ان الصورة التي يرسمها الاعلام الصهيوني في الغرب عن الانسان العربي هي صورة مشوهة هدفها توسيع الشرخ بين الحضارة الغربية والحضارة العربية الاسلامية . فالحقيقة هي ان الحضارة الغربية والحضارة الشرقية متكاملتان ، ولم تقم الواحدة على حساب الاخرى . وهذا ما يجب ان يفهمه الغربيون . ولكن الصهيونيين لا يريدون اي وفاق أو تقارب بين الشرق والغرب حتى لا يفقدوا دورهم الهدام في زرع الشقاق . فصورة الانسان العربي لدى الاعلام الصهيوني هي كالآتي : كسول : راعي جمال ، غبي ، لا يحب التعليم ، حقود : ارهابي : قاتل أطفال : او مصاص دماء : أو يجلس على بئر بترول ، الى آخر ما هنالك من هذه النعوت السيئة .

من خلال فهمنا لطبيعة ما يقوم به الاعلام الصهيوني في الغرب للتأثير على عقول الناس ، ولسلب ارادتهم الحقيقية في التعبير عن رأيهم ، فأنه من الضروري ان نعمل على ردم هوة العداء بيننا وبين الغرب . فالعالم اصبح صغيراً في عصرنا ، وعلى الشعوب ان تسعى للعيش جنباً الى جنب في جو من الاحترام المتبادل المبني على المساواة والعدل . فعالمنا الصغير لم يعد يحتمل المغرضين والمحرضين ومشعلي نار الحروب الفتاكة المدمرة للبشرية جمعاء .

حسين أبو العلا

الجغرافيا العمرانية لمخيم برج البراجنة (دراسة ميدانية)

يعتبر لبنان احد مراكز تجمع الفلسطينيين الاساسية في الوطن العربي ، حيث يضم ستة عشر مخيما ، تتوزع في انحاء مختلفة من الشمال الى الجنوب ، وتشغل مساحات معينة من المساحة الكلية لهذا البلد . ولقد خضعت هذه المخيمات ، في عملية توزيعها ، لظروف سياسية وامنية فرضتها الدولة اللبنانية .

ولا شك في ان دراسة المخيم الفلسطيني هي الاكثر الحاحا ، نظرا للمشكلات السكنية (الصحية والتربوية والاقتصادية) المزمنة التي يعاني منها سكان المخيم ، عدا ان المخيم الفلسطيني كان يشكل ، وما يزال في بعض جوانبه الاساسية ، وحدة اجتماعية ثقافية ، ان لم تكن اقتصادية ، تمكن دراستها كوحدة متكاملة .

وفي هذا البحث نتناول واحداً من هذه المخيمات الفلسطينية المتواجدة على الاراضي اللبنانية ، هو مخيم برج البراجنة لدراسته جغرافيا . ولقد وقع اختيارنا على هذا المخيم بالذات لانه يضم نسبة عالية من العمال الفلسطينيين ، وعدد سكانه مرتفع نسبيا عن باقي المخيمات الفلسطينية المتواجدة حول مدينة بيروت . وهذا البحث يطمح الى تغطية الجغرافيا العمرانية لمخيم برج البراجنة ضمن معطيات المفهوم العام للجغرافيا العمرانية ، معتمدين في ذلك على الاسس العمرانية الصحيحة ، حتى نستطيع ان نقف على ما يمتاز به مخيم برج البراجنة ، عدا اتساعه السكاني غير الطبيعي الناجم عن عمليات الانتقال المتتالية من مخيمات اخرى ، (تل الزعتر) والجنوب .

هذا الامتياز يعطي المخيم مواصفات المخيم الاساسية ، من حيث ارتفاع درجة الاكتظاظ السكاني وطبيعة المساكن والحالة الاجتماعية ، وبدرجة اكبر واوضح من حيث افتقاره الى التجهيزات الاساسية الضرورية بصورة لائقة .

ولقد حاولنا ان يكون هذا البحث متكاملا يتناول جميع نواحي المخيم بطريقة علمية ، مرتكزين على اسس سليمة وحقائق واقعية من خلال التجربة والبحث الميداني ، رغم الصعوبات

التي واجهتنا ، والتي تتمثل في عدم امكانية توفر معلومات ديمغرافية احصائية وافية ودقيقة وغيرها في هذا المجال .

تاريخ انشاء المخيم ونموه

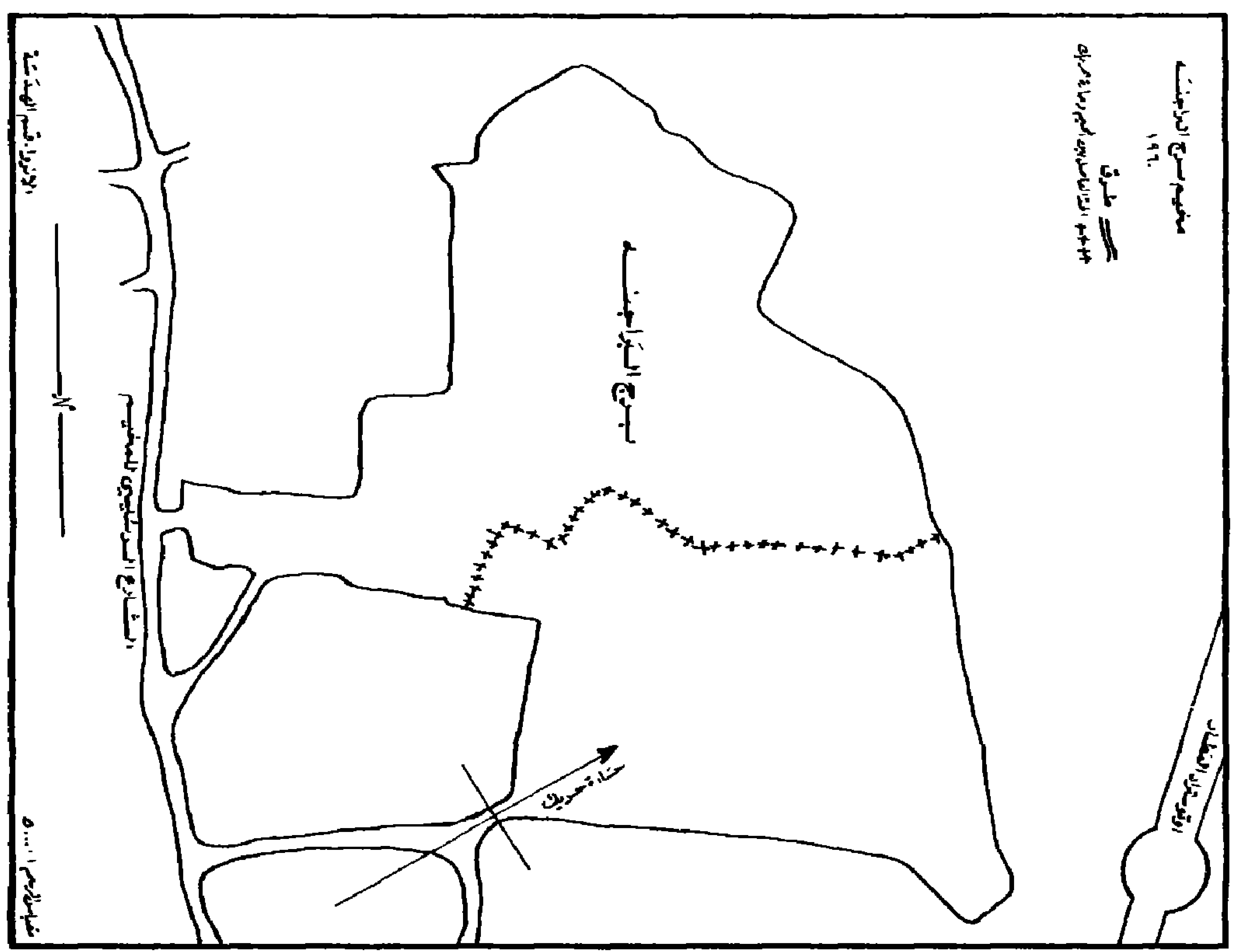
يرجع تاريخ مخيم برج البراجنة الى اواخر عام ١٩٤٩ ، اثر النكبة التي اصابت الشعب الفلسطيني ، فأدت الى تشتته في انحاء مختلفة من الوطن العربي ، من ضمنها اماكن مختلفة في جميع مناطق لبنان . ففي عام ١٩٤٨ لجأ من منطقة الجليل الاعلى في فلسطين المحتلة بعض اهالي قرى ترشيحا والكويكات والكابري والشيخ داوود والنهر ، وسكنوا في منطقة برج البراجنة التي تبعد حوالى ٦ كلم جنوبي مدينة بيروت ، في مساكن مؤجرة . ولقد عملت الحكومة اللبنانية في تلك الفترة على تقديم بعض المساعدات الرمزية لهم ، حسب امكانياتها المحدودة ، حيث تم تقديم عشر خيم ذات احجام مختلفة ، استعملت من قبل بعض العائلات التي لم تتمكن من دفع اجرة السكن . واستقر الوضع على هذا الحال لعدة اشهر حتى مجيء الصليب الاحمر الدولي ، الذي عمل على توفير سبل الحياة المعيشية والخدمات الاجتماعية للاجئين الفلسطينيين .

وفي اواخر عام ١٩٤٩ ، عمل الصليب الاحمر الدولي على انشاء مخيم في مساحة منخفضة من الارض ، بجانب منطقة برج البراجنة ، يطلق عليها اسم « الجورة » . وتم وضع الخيم ذات الاحجام الصغيرة ، والتي تشبه في شكلها المخروطي شكل « الجرس » واصبحت تسمى فيما بعد بـ« مخيم الجرس » .

وأولى العائلات التي سكنت مخيم برج البراجنة من اهالي قرية ترشيحا ، ويقدر عددها بحوالى ٢٥٠ فردا ، حيث اقتصر المخيم على هؤلاء في الاشهر الخمسة الاولى من تأسيسه ، ثم ازداد العدد بعد ذلك من اهالي قرى مختلفة حتى بلغ ٥٠٠ فرد . وتشكلت منهم لجان خاصة تشرف على نظافة المخيم بمساعدة الصليب الاحمر الدولي ، وكذلك على تعليم الاطفال وتربيتهم . وبعد ذلك اضيف الى المخيم « خيم » متوسطة الحجم ، تتسع الواحدة لعائلتين بمساحة ٣ × ٤ .

وفي كانون الاول ١٩٤٩ انشئت بموجب قرار الجمعية العامة للامم المتحدة رقم ٣٠٢ (دورة ٤) وكالة الامم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الاونروا) ، وباشرت عملها في ايار ١٩٥٠ بالاشراف على اوضاع اللاجئين الفلسطينيين وتحسينها من الناحية الاجتماعية والصحية ، وذلك بانشاء مؤسسات خاصة بهم ، والعمل على توفير المجال التعليمي (الاكاديمي - المهني) لهم . وبازدياد عدد سكان المخيم ، اضافت الاونروا بعض « الخيم » ذات الاحجام الكبيرة بمساحة ٤ × ٤ ، التي تستوعب عدداً كبيراً من العائلات وبألوان مختلفة كالابيض والازرق والكاكي . ولقد كان اللون الابيض يسبب مشكلة بالنسبة للسكان تتمثل في كشف ما يدور داخل الخيمة ليلا عند الاضاءة فاستبعدت الخيم ذات اللون الابيض من المخيم .

وكان لموقع مخيم برج البراجنة القريب من بيروت العاصمة التي تمثل مركزا صناعيا وتجاريا ، اثر كبير في انعاش الحياة الاقتصادية لسكان المخيم الذي اصبح مركزاً لانطلاق



مخيم برج البراجنه
١٩٦٠
طرق
الحد الفاصل بين المخيم وحارة حريك
برج البراجنه
حارة حريك
الشارع الرئيسي للمخيم
اوتوستراد المطار
مقياس الرسم ١ : ٥٠٠٠
الانروا. قسم الهندسة

الايدي العاملة التي تساهم في الحركة اليومية لمدينة بيروت ، وذلك لسهولة المواصلات بينه وبين المدينة . وهذه الميزة لم تتوفر لباقي المخيمات الفلسطينية ، ولذا اطلق على مخيم برج البراجنة اسم « مخيم الذهب » ، وكان من الصعب العثور في العائلة الواحدة على فرد او فردين بلا عمل .

وبدأ التدفق السكاني نحو المخيم يزداد من مناطق مختلفة ، كمنطقة برج البراجنة،ومن الفلسطينيين الذين لم يتمكنوا من مواصلة دفع ايجار السكن ، عدا عن عدم حصولهم على الامتيازات الخاصة بسكان المخيم من قبل « وكالة الغوث » . وكذلك حاولت بعض العائلات الاتصال بأقربائها في مخيمات اخرى في لبنان وسوريا ، واستطاعت ان تستقطبهم نحو المخيم ، واقنعتهم بفرص العمل المتوفرة في بيروت ، وايضا من اجل جمع شمل العائلة الواحدة .

وفي عام ١٩٥٥ ، تم اول تغيير في نوعية المساكن ، حيث استبدلت الخيم بمساكن ذات جدران خشبية مغطاة بالقماش وسقفها مصنوع من قماش الخيم المقوى ، وكانت تسمى في تلك الفترة بـ « الخشبية » .

وفي عام ١٩٥٨ ، طرأ تغيير آخر على المسكن : إذ استبدل الخشب بالطوب وغطي السقف بالصفيح(الزينكو) ، واستمر هذا الوضع حتى عامي ٦٩ ـ ١٩٧٠ حين ترسخ وجود الثورة الفلسطينية في المخيم الفلسطيني في لبنان .

نمو المخيم واتساعه

في اوائل الخمسينات اخذت وتيرة الهجرة والانتقال الى مدينة بيروت من المناطق اللبنانية الاخرى تتزايد بنتيجة نمو مختلف اوجه النشاط الاقتصادي اللبناني . ولقد شمل هذا الفلسطينيين الذين كانوا يتواجدون في مخيمات وتجمعات صغيرة مبعثرة ضمن مخيمات رئيسية محدودة .

والواقع ان عددا كبيرا من الفلسطينيين في المناطق اللبنانية كانوا يأملون ، من جراء انتقالهم الى بيروت ومخيماتها ، بتأمين فرص عمل افضل لاولادهم في المستقبل . ويعزز هذا الدافع لديهم ان هناك عددا لا يستهان به من الشباب الذين حصلوا بعض العلم (بالاضافة الى عدد لا بأس به من العمال) لا يجدون في كثير من الاحيان اي مجال للعمل في مثل هذه المناطق ، مما يجعلهم يعانون من انواع البطالة ، سواء الموسمية منها او الدائمة . فنجد انه ، اذا استثنينا قلة محدودة تتوفر امامها مجالات عمل تدر عليها دخلا معقولا ، وتلجأ الى الاقامة في احياء مدينة بيروت نفسها ، ان الاغلبية الساحقة منْ الفلسطينيين المنتقلين من مخيمات المناطق تقطن في مخيمات بيروت ؛فمعظم المنتقلين لا يستطيعون ان يستأجروا مساكن ، ولو كانت في احياء شعبية ، نظرا لمحدودية الدخل الذي يمكن ان يحصلوا عليه ، ولان السكن في المخيم يظل اقل كلفة لهم بكثير من السكن خارجه .

وفي مطلع الستينات اتخذت السلطات اللبنانية قراراً بتحويل احدى ثكنات الجيش الفرنسي ، التي سبق ان سكنها لاجئون فلسطينيون ، الى ثكنة للجيش اللبناني . ونتج عن هذا ان توزع الفلسطينيون الذين كانوا في الثكنة على المخيمات الفلسطينية في لبنان ، وجاء بعضهم الى برج البراجنة .

وهنا تجدر الاشارة الى انه في الفترة التي شهدت نمو المخيم ، منذ ان انشىء عام ١٩٤٩ وحتى ما قبل دخول الثورة الفلسطينية المخيم الفلسطيني ، لم يكن باستطاعة سكانه اضافة او تغـيير اي جزء من المسكن الذي تشرف عليه وكالة الغوث ، لعدم تعرضهم للعقوبة المادية وحتى الجسدية ومن الامثلة على ذلك حظر دق مسمار في الحائط او مد حبل او فتح شباك او باب . ومع هذا لقد جرى الكثير من الاصلاحات خارج المسكن ، كالطرق التي تربط المساكن بعضها ببعض التي تم تعبيدها بواسطة الاسمنت على نفقة السكان وبتصريح رسمي من السلطة التي تشرف على المخيم .

وبعد عام ١٩٧٠ ، بدأ التغيير الجذري لمساكن المخيم ، واصبحت الارتفاعات المتفاوتة في البناء تشاهد بوضوح ، بعد ان كانت في السابق ذات ارتفاع واحد ، ودخل المرحاض المستقل المسكن بعد ان كان مشتركا بين اكثر من عائلة ، وادخلت الكهرباء والمياه حتى اصبحت الحياة في المخيم تشابه من بعض نواحيها حياة سكان المدينة .

واستمر مخيم برج البراجنة في اتساعه السكاني الناجم عن عمليات الانتقال المتتالية من مخيمات اخرى في تل الزعتر ، ١٩٧٦ ، والجنوب اللبناني ، ١٩٧٨ . واقيمت مؤخرا اكواخ على اطراف المخيم تبدو مختلفة عن بقية مساكنه ، التي تمثل وحدة متكاملة في البناء . ثم اتسعت رقعة المخيم ، وازيلت الخطوط الوهمية التي كانت تفصله عن باقي المناطق المجاورة ، واندمج بمنطقة « البعلبكية » جنوبا ، واصبح يبعد عن اوتوستراد المطار من جهة الغرب ٣٠ متراً . ومن الصعب التمييز حاليا بين المخيم وباقي المناطق المجاورة التي أصبحت تشكل منطقة واحدة .

الموقع : كان لوجود احد اثرياء قرية ترشيحا في منطقة برج البراجنة قبل حرب ١٩٤٨ ، اثر كبير في تجمع اهالي هذه القرية حوله ، وكانت الاقامة في البداية على ارض قدمها شقيق مختار برج البراجنة في ذلك الوقت ، في منطقة عين السكة - التحويطة . ولكن ، مع انتقال عدد كبير من اهالي قرى مختلفة الى هذه الارض ، ضاق المكان بهم ، فأبدى الشيخ راشد منيمنة استعداده لتقديم ارضه في برج البراجنة لاقامة معسكر للاجئين الفلسطينيين ، وهي ارض تبلغ مساحتها حوالى ١٠٤ الاف متر مربع .

وتم اختيار الارض التي أنشىء المخيم عليها من قبل الصليب الاحمر الدولي في منطقة منخفضة ، وذلك لانشاء خزانات لمياه الشرب في الاماكن المرتفعة التي تحيط بالمخيم ، لتزويده بالمياه اللازمة للاستعمال . ولكن هذا الاختيار كانت له نتائجه السلبية ، حيث حدث في عام ١٩٥٣ فيضان شمل المنطقة ، مما ادى الى نزوح بعض العائلات المتضررة نحو المناطق المرتفعة المحيطة بالمخيم .

ويقع مخيم برج البراجنة على ارض رملية ضيقة الحجم ذات ارتفاع منحدر ، تبلغ مساحتها ٢٧٥,٠٠٠ متر مربع ، في احدى ضواحي المنطقة الجنوبية من مدينة بيروت التي تحمل الاسم نفسه ، وهو يبعد عن مدينة بيروت حوالى ٦ كلم ، وتحيط به احياء الرويس والرمل العالي وحارة حريك ، ولا يبعد عن مطار بيروت الدولي أكثر من كيلومتر واحد .

وهذا الموقع كان له الاثر الفعال في التحكم ، الى حد كبير ، في نمو المخيم وامتداده في اتجاهات مختلفة ، حتى اصبح متداخلا مع اكثر من منطقة محيطة به . واضحى المخيم يشكل

مركزا للايدي العاملة التي تاتي من سوريا والاردن ، مما اسهم في زيادة سكانه واتساع رقعته فيما بعد .

مورفولوجية المخيم

لم يجر التحرك العمراني لسكان مخيم برج البراجنة بالشكل السهل والبسيط ، بحيث يترك الافراد يبنون عشوائيا عند حاجتهم لغرفة اضافية او مخزن ، وذلك لخضوع المخيم لقوانين فرضتها « وكالة الغوث » كما ذكرنا سابقا ، ومعنى هذا ان التركيز السكاني في المخيم ادى الى خلق مشاكل ترتبط بالرقعة المبنية فيه ، كما ادى الى امتداده واتساعه وتحديد محاور الاتساع .

أ ـ الخطة المتبعة في بناء المخيم : لدراسة خطة المخيم تنبغي الاشارة الى التالي :

١ ـ ان مخيم برج البراجنة انشئ وفق خطة موضوعة من قبل الصليب الاحمر الدولي ، تقوم على نظام خاص في وضع المساكن (الخيم) . ولقد اتبعت في هذا النظام السكني الخطة الاشعاعية ذات الحلقات الدائرية المتتابعة حول نقطة مركزية ، تتمثل بالمكتب الخاص بمدير المخيم . وقامت وكالة الغوث بتنفيذها فيما بعد على مساحة من الارض محدودة الابعاد وذات ملكية خاصة ، تدفع الوكالة عن طريق الحكومة رسوما سنوية معينة لاصحابها ، وهي الارض التي تشكل المساحة الرسمية للمخيم .

٢ ـ منذ عام ١٩٥٠ حتى عام ١٩٧٠ لم يحدث اي اتساع خارج رقعة المخيم المحدودة ، رغم النمو الطبيعي للسكان والهجرة من مناطق اخرى اليه .

٣ ـ بعد عام ١٩٧٠ تخطى المخيم الحدود الموضوعة له ، واتسع بطريقة عشوائية لا تعتمد على خطط مدروسة من قبل وكالة الغوث ، وذلك لاسباب سياسية ناتجة عن دخول الثورة الفلسطينية المخيم الفلسطيني .

على ضوء ما تقدم نستطيع ان نقول ، وفق المخطط الرسمي الذي اعتمدته وكالة الغوث للمخيم ، ان توزيع الارض بعد تقسيمها الى وحدات سكنية على سكان المخيم قد تم بطريقة عشوائية ، دون الاخذ بعين الاعتبار الطرق بين المساكن ومداخل المخيم الرئيسية التي ترتبط بالمناطق المحيطة به ، حيث تعاني العربات صعوبة في التحرك في ازقة المخيم ، وهذا يدخل ضمن مشاكله .

ب ـ التركيب الداخلي للمخيم :

١ ـ **صفات المسكن العمرانية** : مر المسكن في مخيم برج البراجنة منذ انشائه في مراحل عمرانية متعددة ، واختلف في كل مرحلة من حيث نوعية البناء ونظامه ، الى ان اصبح المسكن يمثل الى حد بعيد وحدة عمرانية ذات صفات متشابهة .

وقد اجرينا بحثنا الميداني على عينة من المساكن تتكون من ٤٥ مسكنا ، موزعة في اماكن

مختلفة من المخيم . واعتمدنا في اختيارنا هذه العينة على الانتماء الاصلي للسكان قبل عام ١٩٤٨ ، واخذنا من كل قرية من القرى ١٥ عائلة تمثل : ترشيحا والكويكات والكابرى . ولقد وجهت الى العينة رقم ١ اسئلة حول النقاط التالية : ١ ـ الاسم والصلة برب الاسرة ؛ ٢ ـ الجنس والعمر وعدد افراد الاسرة ؛ ٣ ـ الوضع الاجتماعي والاقامة الحالية ونوع المهنة؛ ٤ ـ الوفاة وسببها ؛ ٥ ـ البلد الاصلي قبل نكبة عام ١٩٤٨ .

واما العينة رقم ٢ ، فقد ركزت الاسئلة الموجهة اليها على النقاط التالية : ١ ـ عمر السكن والوضع السكني ؛ ٢ ـ مواصفات البناء : مواد الجدران والارض والسقف وعدد الغرف وعلو السقف والمساحة الاجمالية والشبابيك ؛ ٣ ـ التجهيزات الضرورية : مطبخ ومرحاض وامدادات .

وتبين لنا ان الاجراءات العمرانية الاخيرة التي طرأت على المساكن، في ظل وجود الثورة الفلسطينية ، لم تلب المستوى المطلوب من التغيير ، وكذلك التطوير في البناء .

ويتألف المسكن في المخيم من غرفة او غرفتين ، وفي بعض الاحيان يتجاوز هذا العدد ، حسب ما تتطلبه العائلة وضمن المساحة المقررة للعائلة الواحدة . وتبلغ مساحة الغرفة ٢ × ١,٥ متر مربع ، وتتعدى في بعض الاحيان هذا حيث تبلغ ٢ × ٣ امتار مربعة بارتفاع ٢ م . ولقد كانت نتائج دراستنا على العينة التي أخذت في بحثنا الميداني بالنسبة لتوزيع الغرف كالتالي :

١٧,٧ ٪ من العائلات تملك غرفة واحدة .

٣٧,٧ ٪ تملك غرفتين .

٢٨,٨ ٪ تملك ٣ غرف .

وتملك العائلات المتبقية ٤ غرف .

اما فيما يتعلق بجدران الغرف ، فجميع الجدران مصنوعة من الاسمنت (الطوب) بسماكة تختلف من جدار الى آخر ، حيث تبلغ ١٥ ـ ٢٠ سم تقريبا ، ولم تشاهد مساكن ذات جدران خشبية مغطاة بالواح الصفيح (الزينكو) . ونسبة ٨٠ ٪ من الجدران تتوسطها فتحات (شبابيك) بمساحات مختلفة اغلبها مصنوعة من الخشب ، وحوالى ٢٪ منها فقط صنعت من الحديد . أما ارض الغرفة فانها من الاسمنت ، والبعض القليل يفترش البلاط ونسبتهم ٣٪ فقط . وهناك نسبة كبيرة من المساكن ما زالت تحافظ على سطح الصفيح (الزينكو) وتقدر بـ ٧٣,٣٪ ، بالرغم من المشاكل التي يعاني منها السكان والتي تتمثل في البرودة ودخول المياه من خلال الفتحات في فصل الشتاء وكذلك الحرارة الشديدة في فصل الصيف .ولم يتمكن سوى القليل جدا من اهالي المخيم (اي ٢٧٪) من بناء سطح باطون وذلك لشدة التكلفة .

المرحاض : لم يختلف المرحاض في بنائه عن باقي الغرف . الا ان الاختلاف حاصل في

وضعيته . ويمتلك ٦٠٪ من المساكن مرحاضا داخليا ، و٤٠ ٪ مسكنا ذات مرحاض خارجي ، أما المرحاض المشترك الذي كان في السابق يشكل مصدرا للمشاجرات بين السكان ، فقد اختفى . ويفتقر المرحاض في المخيم ، عموماً ، للتجهيزات الصحية الحديثة .

المطبخ : يعتبر المطبخ جزءا لا يتجزأ من المسكن سواء كان داخلياً ضمن غرف المسكن الواحد او خارجيا يبعد عدة امتار عن الغرف . ويختلف بمساحته عن باقي الغرف السكنية وبتجهيزاته البدائية . ولقد تبين لنا ان اصحاب ٥٧,٧٪ من المساكن يمتلكون مطبخا داخليا ، واصحاب ٤٢,٢٪ يمتلكون مطبخا خارجيا .

وتمتاز معظم المساكن بوجود مساحة امام غرف المسكن تسمى بالـ « حوش » .

٢ ـ طبيعة الطرق ومدى توفر التجهيزات الاساسية : الطرقات الداخلية للمخيم ضيقة للغاية ، تكاد لا تتسع في اكثر من مكان فيها لمرور شخصين في آن واحد . وهي في معظمها معبدة بالباطون (الاسمنت) وبعضها يمتلىء بالحفر والاوحال والاوساخ . كما تمر على جانبيها الاقنية ومجارير المياه القذرة المكشوفة ، التي تلاصق المساكن ثم تنتهي الى الشارع العام المحاذي للمخيم ، حيث المجاري العامة .

والملاحظ ان شبكة الطرق داخل المخيم متشابكة لدرجة يصعب تفسير اتجاهاتها ومواقع المباني فيها . وهناك شارع رئيسي يفصل المخيم عن منطقة برج البراجنة ، يطلق عليه اسم « شارع جمال عبد الناصر » .

ويفتقر المخيم الى وجود الحد الادنى من التجهيزات الاساسية الضرورية بصورة كافية ولائقة ، وذلك من شبكة مجارير مسقوفة الى صيانة صحية جيدة . والمخيم بحاجة الى اكثر من مركز للخدمات الاجتماعية والى عدد من المستوصفات والى طبيب او اكثر يقيمون فيه بصورة دائمة ، وغير ذلك من وسائل التجهيزات الاولية الضرورية .

ولقد عملت الثورة الفلسطينية على توفير الكثير من هذه التجهيزات ، فانشأت على سبيل المثال مستشفى صغيراً (مستشفى حيفا) مزدواً بالتجهيزات الضرورية ، كما ساعدت في حفر بعض الابار الارتوازية لتوفير المياه بصورة دائمة لسكان المخيم ، يدفع المستفيد منها قيمة رمزية شهريا هي ٥ ليرات لبنانية .

الحياة في المخيم

أ ـ استثمار الارض :

١ ـ مشاكل سكانية : يواجه المخيم في نموه صعوبات يحاول ان يتغلب عليها بطريقة او بأخرى . ومن بين هذه الصعوبات ما يعانيه باستمرار من عدم توافق حدوده الادارية مع ما بلغه من نمو سكاني واتساع في الرقعة . وليس من السهل على المخيم ان تمتد حدوده الادارية في اي اتجاه والى اي مدى ؛ فكثيرا ما ترفض المناطق المحيطة به والمجاورة له ان يجرفها المد المدني المتجه اليها من قبل كتلة مدنية كبيرة . وربما كانت حاجة الحياة في المخيم الى مزيد من الارض هي اكثر الحاجات الحاحا ، بسبب نمو لا يعرف التوقف . وفي المخيم يصبح ضيق الارض

اللازمة للبناء مشكلة تزداد صعوبة على مر السنين . كما ترتفع اسعار الاراضي المحيطة بالمخيم ارتفاعا خياليا ، يصعب معه التفكير في الشراء من اجل التوسع .

ويجدر بنا ان نشير الى ان ما حدث للمخيم من اتساع في رقعته ، على حساب الاراضي المجاورة له ، انما حدث بطريقة غير شرعية ناتجة عن الاوضاع الحالية وغياب الامن ، حيث شيدت بعض المباني على ارض الغير دون شرائها .

٢ ـ **النمو الرأسي والافقي** : عندما تضيق الارض في المدينة يميل السكان الى تعلية ابنيتهم حتى تحتوي اكبر عدد من المساكن والمكاتب ، وهذا ينطبق على المخيم بشكل عام . وضيق المخيم بسكانه مشكلة عرفها منذ سنين . ولم يكن باستطاعة السكان ان يعملوا على حل هذه المشكلة بالبناء الرأسي حتى عام ١٩٧٠ ، حيث اصبحنا نشاهد في المخيم المباني المرتفعة ، التي لا تتعدى طبقة واحدة فوق المسكن الارضي . ومن خلال بحثنا تبين لنا ان هناك ٣٠ مسكنا ، من اصل ٤٥ مسكناً ، ذات ارتفاع لا يتعدى الطبقة الواحدة .

ب ـ احوال السكان :

قدر عدد سكان المخيم حتى نهاية عام ١٩٧٨ بـ ٢٢,٠٠٠ الف نسمة [١] الا ان المسجلين منهم لدى وكالة الامم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الاونروا) رسميا هم ٨٧٦٨ نسمة [٢] . وذلك باعتبار ان الاونروا تحصي عدد الاشخاص الذين تصرف لهم الاعاشة . وفي لبنان ، بسبب العمل العسكري الاسرائيلي في الجنوب والغارات الجوية على المخيمات هناك ، اضطر عدد كبير جدا من الفلسطينيين الى النزوح الى المخيمات في بيروت ومنها برج البراجنة وشاتيلا وصبرا .

وتتغير قوائم الاعاشة لدى الاونروابصورة مستمرة ، وذلك بالاعتماد على اعتبارات الدخل والوجود في المنطقة والولادات والوفيات . ولا يحق الا لعدد محدود من اللاجئين الحصول على الخدمات ، وقد لا يسمح لهم ، فيما يتعلق بحصص الاعاشة ، بالحصول عليها حتى عندما يكونون مستحقين لها ضمنا . وبتفاوت الاستحقاق لمختلف الخدمات تقل النسبة المئوية الفعلية من اللاجئين الذين يحصلون على جميع الخدمات كثيرا عن ١٧,٥٪[٣] . ويبين الجدول التالي الكمية التي يحصل عليها الفرد في المخيم . وهي كما قال الدكتور اسامة الخالدي ، في دراسته عن الاحوال الصحية للفلسطينيين ، اقل بكثير من الكمية التي كانت تعطى لمعسكر للنازحين في المانيا .

النوع	كلغ سابقاً	كلغ حالياً	عدد الافراد
طحين	١٠	٦,٥	١
سكر	٠,٦٠٠	٠,٣٠٠	١
ارز	١ ٢	١ ٢	١
زيوت	٠,٣٧٥	٠،٢٧٥	١

١ ـ **التركيب الجنسي لسكان المخيم** : يختلف مخيم برج البراجنة عن باقي المخيمات الفلسطينية في نسبة من يعيشون فيه من رجال ونساء . وهذا الاختلاف يرجع الى عدة عوامل اهمها : ان المخيم ما يزال يستقبل اعدادا من المهاجرين اليه من مختلف المناطق ، وان هناك

تضخماً سكانياً ناجماً عن زيادة الاخصاب في الفترات الاولى من انشائه ، بالاضافة لاستمرار الهجرة منه الى الخارج لتحسين الاوضاع المعيشية .

٢ ـ التركيب العمري لسكان المخيم : كما تؤثر الهجرة في التركيب الجنسي فانها ايضا تؤثر في التركيب العمري للسكان . ويبين لنا الجدول التالي التركيب العمري لسكان المخيم ، كما استقتيناه من نتائج بحثنا الميداني ، الذي شمل ٤٥ عائلة .

الفئات العمرية	النسبة المئوية من المجموع الكلي	الذكور	الاناث
٠ _ ٤	٢.١	٢.٨	١.٥
٥ _ ٨	٢,٧	٢,٢	٢,١
٩ _ ١٢	٩,٢	٦,٧	١١,٥
١٣ _ ١٦	١٥,٢	١٩,٢	١١,٥
١٧ _ ٢	١١,٩	٩	١٤,٦
٢١ _ ٢٥	١٤,٩	١٦,٣	١٣,٦
٢٦ _ ٣٠	٩,٧	٩,٦	٩,٩
٣١ _ ٤٠	١٢	١١,٨	١٤,١
٤١ _ ٥٠	٨,٤	٦,٢	١٠,٤
٥١ _ ٦٠	٨,٦	١٠,٧	٦,٨
٦١ فما فوق	٣,٨	٥	٣,٦
	٪١٠٠	٪ ١٠٠	٪ ١٠٠

٣ ـ الخصوبة : اصبحت الاسرة الفلسطينية بعد عام ١٩٤٨ في موضع متميز عن باقي الاسر العربية بضربها الرقم القياسي في انجاب الاطفال . ولقد تبين لنا ان هناك ٧ عائلات عدد افرادها عشرة فما فوق . وان هناك ٢٥ عائلة عدد افرادها خمسة فما فوق ، وذلك من اصل ٤٥ عائلة .

٤ ـ أمراض المخيم :

أ ـ امراض الاطفال : تفيد النشرات الخاصة عن الاوضاع الصحية للفلسطينيين في المخيمات ، الصادرة عن « الهلال الاحمر الفلسطيني » ، بأن الامراض المنتشرة بين الاطفال في المخيمات ، ومن ضمنها مخيم برج البراجنة ، هي (٤) : الامراض المعدية ، مثل الحصبة وجدري الدجاج والتيفوئيد والسعال الديكي وشلل الاطفال . وقد لوحظ ان انتشار العدوى بهذه الامراض قد خف بعد دخول الثورة الفلسطينية المخيم الفلسطيني . وهذا راجع الى التعليم الصحي والوقاية والعلاج التي تقوم بها عيادات الهلال الاحمر الفلسطيني ..

ب ـ الامراض المنتشرة بين النساء الحوامل : مثل سوء التغذية وفقر الدم وعدم

الاتزان الحيضي . ذلك انه نتيجة لعوامل الضغط ، في المخيمات تتعرض النساء لمختلف العوامل النفسية الناجمة عن عدم استقرار امور الحياة . وهذا يؤدي بدوره الى عسر الطمث وانقطاعه وزيادته .والمرأة الفلسطينية لم تكن تحبذ في السابق استعمال موانع الحمل ، ولذا تتكرر الولادات (٦ في المتوسط) وتؤدي الى فقر الدم واعوجاج الرحم . ومعظم النساء لا يذهبن للمستشفيات ليضعن فيها ، بل يفعلن ذلك في بيوتهن ، وتكثر الامراض النسائية مثل السيلان النسائي والعقم التناسلي وضعف المبيض والرحم واورامه والتهاب قنواته . وتضخم الغدة الدرقية ، هو من بين الامراض الموجودة في المخيمات . فعنصر اليود قليل في المياه في لبنان ، ولذا فان ذلك يؤدي الى تضخم الغدة الدرقية الطبيعي او التسممي . ومنها ايضاً مرض تسوس الاسنان .

وانها لظاهرة غريبة حقا ان نجد معظم النساء يعانين من تسوس الاسنان داخل المخيم ، كما ان معظمهن اقتلعت اسنانهن قبل الاربعين . والسبب ، كما افادت التقارير الطبية ، ان الماء المستخدم في المخيم يقل فيه عنصر الفلورين والمعادن الاخرى ، ثم ان الولادات المتكررة ، بدون فترات راحة ، تؤدي الى نقص في عنصر الكالسيوم .

جـ ـ **الامراض العامة** : اهمها امراض الجهاز البولي والتناسلي والتهاب المجاري البولية ، وخصوصا حوض الكلية والتهاب المثانة ، وهذا ناتج عن زيادة الاملاح في مياه الشرب . وهناك حالات متوسطة من التهاب مجرى البول مثل السيلان ، وهذا ناتج عن عوامل اقتصادية اجتماعية مثل الفقر وعدم تنظيم الاسرة . ونود ان نشير هنا الى ان الرجل الفلسطيني غير قادر على الزواج مبكراً بسبب التخلف الاقتصادي او بسبب زيادة عدد افراد الاسرة ، لذا يجب عليه ان يكسب وان يعطي ، من هنا يحدث الاتصال بالنساء بطريقة سرية فتحصل العدوى .

ومنها ايضاً الامراض النفسية ، اذ لا شك في ان الظروف التي تتعرض لها اغلبية الشعب الفلسطيني ، ظروف التشرد وظروف المعاناة في مخيمات اللاجئين من قبل الانظمة العربية والحروب التي اجبر الفلسطينيون على خوضها والغارات الاسرائيلية المتعاقبة على المخيمات ، جعلت نسبة الامراض النفسية بين الفلسطينيين ، خصوصاً بين الشباب ، كثيرة ، ومنها الصرع وزيادة التوتر العصبي والفصام والخوف ، وكذلك امراض الدم. ففقر الدم الناتج عن نقص الحديد منتشر اكثر من غيره نتيجة سوء التغذية ، حيث ان الفلسطيني مضطر ان يأكل ليملأ بطنه ومعدته بغض النظر عن القيمة الغذائية في ما يأكل ، كما توجد بعض حالات التورم نتيجة نقص البروتينات الدموية . ومثلها الامراض الناجمة عن انتشار الطفيليات المعدية ، نتيجة سوء النظافة والافتقار الى غسيل الخضار والفواكه الطازجة . وتأتي الاسكاريس في المقدمة ، وتستوطن الديدان الشريطية امعاء معظم السكان نتيجة عادة اكل اللحوم غير المطبوخة .

٥ ـ **نبض الحياة والحرف المدنية** : يختلف نبض الحياة في المخيم عنه في المدينة في توقيعه وسرعته وقوته ، فهو يتم في المدينة وفق تنظيم ابتدعه الانسان ويتميز بالسرعة والقوة ، وفي المخيم يختلف الوضع،فالشوارع تمتلىء بالناس في الصباح لكي تبدأ رحلة العمل اليومي الى

مراكز التصنيع المحيطة بمدينة بيروت ، ولا يشاهد بعدها الا النساء اللواتي يقمن بخدمة منازلهن ، والاطفال الصغار ينتظرون مرحلة دخولهم المدارس . وفي المساء تمتلىء الشوارع ايضا بالعمال العائدين من عملهم . وبعدها تتوقف الحركة في المخيم ، حيث يلجأ الجميع الى منازلهم ، وذلك لعدم توفر وسائل الترفيه المتمثلة بدور السينما والمسارح وحتى المقاهي .

وبعد عام ١٩٧٠ ، اختلف الوضع كليا ، واصبح الانخراط في صفوف الثورة الفلسطينية والمشاركة فيها واجباً وطنياً،وترك الكثير من السكان عملهم والتحق بالثورة .

وبالرغم من التحسن الذي طرأ على معدل دخل الاسرة ، والذي يبلغ حاليا ٥٠٠ ليرة لبنانية شهرياً ، فان الهجرة الى الخارج من اجل تحسين الوضع الاقتصادي ما زالت مستمرة . فعدد المهاجرين من المخيم الى الاقطار العربية من اجل العمل يقدر بحوالى ٢٥,٦ ٪ من معيلي الاسر القاطنة فيه .

اما نسبة المتعلمين في المراحل المختلفة فإنها تقدر بالتالي : المرحلة الابتدائية والاعدادية تضم ٩٨٪ من الاطفال في سن الدراسة ، والمرحلة الثانوية تضم ٣٥٪ من الذين اتموا التعليم الابتدائي ، بينما تضم المرحلة الجامعية ٩ ٪ من الذكور و٢ ٪ من الاناث ، من بين من اتموا التعليم الثانوي . وهناك مدارس ابتدائية تابعة للاونروا ، تقع خارج المخيم ، ومدرسة واحدة اعدادية للاناث واخرى للذكور في منطقة الغبيري . كما يوجد في المخيم مصنع للالمنيوم وآخر للادوات الصحية ومصنع بلاط رخام وثلاث مصانع حجارة وبعض محلات الحدادة وبويا السيارات .

مشاكل المخيم

عاني المخيم عدة مشاكل يصل بعضها حد الازمة ، وفي المقدمة تبرز المشاكل الصحية ، حيث احتاج الى : ١ ـ جهازلامدادهبمياه الشرب . ونظرا لازدحام المباني السكانية في المخيم ، كان من المتعذر تزويد كل مسكن بمياه خاصة به ، ولذا اقامت الاونروا ثلاثة خزانات كبيرة للمياه في اماكن مختلفة من المخيم ، تقوم بتوزيع ٩٠م٣ من المياه على وحدات صنبورية موزعة هنا وهناك بين المنازل ، وكل وحدة مكونة من اربعة صنابير توزع المياه خلال نحو خمس ساعات يوميا . ويقوم السكان بأخذ حاجتهم من المياه بغض النظر عن الشاكل التي تنتج يوميا عن ذلك .

وبعد عام ١٩٧٠ زودت اغلبية المنازل بصنابير خاصة بها ، وكان ذلك ثمرة التعاون بين السكان ومنظمة التحرير الفلسطينية . وتأتي المياه مباشرة من المصدر الرئيسي في المدينة وهي دائمة بالرغم من انها شحيحة .

وفي عام ١٩٧٧ قامت الثورة الفلسطينية بحفر آبار ارتوازية ، ووضعت المضخات وعملت على وضع شبكة مياه تصل الى كل مسكن في المخيم ، كما ذكرنا سابقا ، وتم علاج هذه المشكلة بشكل مؤقت تقريبا .

ويقوم عمال النظافة التابعون للاونروا في المخيم بجمع القمامة والفضلات يوميا من المنازل والشوارع ، ويحملونها الى مركز القمامة الرئيسي فيه ، حيث يقومون اما بحرقها او بأخذها الى مصنع بعيد للحرق . الا ان هذا لا يتكرر يومياً ، مما يسبب تراكم القمامة فتصبح مصدرا

للامراض وخاصة في الصيف .

اما بالنسبة للمجاري ، فقبل سنة ١٩٧٠ لم يكن مصرحا للفلسطينيين بناء المراحيض داخل منازلهم لاسباب غير معقولة (كان يقال ان الفلسطيني لا يستطيع العناية بالمرحاض) ، وقامت الاونروا ببناء مراحيض هنا وهناك بين البيوت (مرحاض لكل مئة وخمسين شخصا) بغض النظر عن المشاكل التي نجمت عن ذلك . وفي اعقاب ١٩٧٠ زود كل منزل تقريبا بمرحاض خاص به ، ويتصل هذا المرحاض اما بالمجاري العمومية في المنطقة او بحفرة امتصاصية بجانب المسكن ، وتفرغ هذه الحفرة يدويا عند الامتلاء . واما فيما يتعلق بالماء المستعمل يوميا في المطابخ والغسيل ، فعملية التخلص منه تتم بواسطة القنوات المفتوحة ، التي تجري بين المنازل ، وتصب في النهاية في الحفرة الامتصاصية الرئيسية في المخيم . وما زالت هذه القنوات تشكل مصدرا للامراض المتفشية في المخيم ، كما انها ايضا مصدر للروائح الكريهة خصوصاً في الصيف .

اما الملاجىء فقد برزت الحاجة اليها منذ اصبحت المخيمات الفلسطينية في لبنان عرضة للغارات الانتقامية الاسرائيلية ، وكان لا بد من بناء الملاجىء لحماية الاطفال والنساء . ولقد قامت الثورة الفلسطينية بالعمل على تنفيذ مشروع خاص ببناء بعض الملاجىء في المخيمات الفلسطينية ، ومن ضمنها مخيم برج البراجنة. من جهة اخرى لا تزال ازمة العمل قائمة في المخيم ، بالرغم من وضعه المتميّز الذي تحدثنا عنه . فبعد عام ١٩٧٠ تعرض المخيم ، كما ذكرنا ، لموجات متتالية من الهجرة من مختلف المناطق ، مما ادى الى تفشي البطالة . واستمر هذا الوضع الى ان استطاعت الثورة الفلسطينية اخيرا ان تحل جزءاً من هذه البطالة . حيث قامت جمعية معامل ابناء شهداء فلسطين (صامد) ببناء بعض المصانع ، منها منجرة صامد ومحددة صامد ومعمل للبلاستيك وآخر للحلاوة وثالث للاحذية . كما افتتحت اخيرا تعاونية الشهيد عدنان حمد التابعة للاتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين . اما ازمة النقل فهي الاخرى قائمة . والطرقات الداخلية في المخيم ضيقة للغاية ، كما ذكرنا سابقا ، ولا تتسع في اكثر من مكان فيها لمرور شخصين في آن واحد ، بالاضافة الى مشاركة المجاري العامة لهذه الطرقات حيث تحتل مساحة منها . وكان لاسلوب البناء العشوائي الذي اتبعه السكان في المخيم الاثر الكبير في ضيق الطرقات واعوجاجها وتشابكها ، لدرجة يصعب معها تفسير اتجاهاتها ومواقع المباني فيها .

لذا فان من الصعوبة بمكان ان تتحرك العربات داخل المخيم وهي تحمل الاغراض والتجهيزات الثقيلة ، ودخول السيارات الى المخيم شبه مستحيل . من هنا نرى ان مشكلة النقل دائمة ومستمرة باستمرار توسع المخيم العشوائي وازدياد سكانه .

---

(١) مقابلة مع صبري آغا مدير المخيم في ١٠/٥/٧٩ .

(٢) خارطة المخيمات : الاونروا : بيروت ١٩٧٩ .

(٣) تقرير الاونروا ، تموز ـ حزيران ١٩٧٨ ، الملحق رقم ١٢ ـ الجمعية العامة ، الدورة ٣٢ ، ص ٢ .

(٤) د . عبد السلام حسني « دراسة حول الاوضاع الصحية للمخيم الفلسطيني » ، م . ت . ف . ، مركز التخطيط ، ١٩٧٥ ص ـ ٥ ـ ٩ .

حسّان علي حلاّق

موقف اللبنانيين من القضيّة الفلسطينية ١٩١٨ ـ ١٩٤٨

١ ـ موقف اللبنانيين من الاطماع الصهيونية : ١٩١٨ ـ ١٩٢٩

يمثل موقف اللبنانيين من القضية الفلسطينية اتجاهاً سياسياً هاماً ، ذلك لأن السياسة اللبنانية ظلت تتمحور ردحاً من الزمن حول هذه القضية ، وكان التباين في وجهات نظر اللبنانيين حيال قضية فلسطين قد أدى الى انقسامات سياسية وطائفية رغم التأكد من الخطر الصهيوني ، لا على فلسطين فحسب ، بل على لبنان ايضاً . فمنذ ان انتهت الحرب العالمية الاولى بدأت بوادر الاطماع الصهيونية في لبنان تظهر في تصريحات ومطالب القادة الصهيونيين الذين ارادوا ان تمتد حدود دولتهم في المستقبل الى مدينة صيدا . وقد قامت الحركة الصهيونية بالفعل بتقديم مذكرة رسمية الى مؤتمر الصلح المنعقد في فرساي في باريس ، مؤرخة في ٣ شباط (فبراير) ١٩١٩ ، ضمنتها الحدود المقترحة للدولة اليهودية بما فيها اجزاء من لبنان ، لا سيما جنوبه ، وحددت ذلك على النحو التالي :

« ان حدود فلسطين يجب ان تسير وفقاً للخطوط العامة المذكورة ادناه :

تبدأ في الشمال عند نقطة على شاطىء البحر الابيض المتوسط بجوار مدينة صيدا ، وتتبع مفارق المياه عند تلال سلسلة جبال لبنان حتى تصل الى جسر القرعون ، فتتجه منه الى البيرة متبعة الخط الفاصل بين حوضي وادي القرن ووادي التيم ، ثم تسير في خط جنوبي ... كما يجب التوصل الى اتفاق دولي تحمى بموجبه حقوق المياه للشعب القاطن جنوبي نهر الليطاني ـ اي اليهود في فلسطين الكبرى ـ حماية تامة ؛ اذ ان منابع المياه هذه تستطيع ان تخدم تنمية لبنان مثلما تخدم تنمية فلسطين » (١) .

وفي ٣ آذار (مارس) ١٩١٩ نشرت صحيفة «New York Times» تصريحاً لحاييم وايزمن بشأن تحديد حدود فلسطين ، جاء فيه ان فلسطين كلها من متصرفية جبل لبنان المستقل الى الحدود المصرية ، ومن البحر الى الخط الحديدي الحجازي ، يجب ان تفتح ابوابها امام الاستيطان اليهودي الذي سيتحول اخيراً الى كومنولث يهودي يتمتع بالحكم الذاتي . وفي ٢

تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٩ اقترحت نشرة « فلسطين » (Palestine) الناطقة بلسان الحركة الصهيونية امتداد حدود الدولة اليهودية الى شمالي صيدا ، وادخال مدينة صيدون القديمة ضمن الاراضي اليهودية على ان تشمل ايضاً ضواحي بيروت (٢) .

ومن الاهمية بمكان ان نذكر انه اثناء انعقاد مؤتمر الصلح في باريس اتصل دافيد بن ـ غوريون وحاييم وايزمن بالبطريرك الماروني الياس الحويك ، وحاولا اقناعه بتخلي لبنان عن الجليل الاعلى وجنوب لبنان لقاء وعد بامداده بالمساعدات المالية والفنية لتطوير لبنان الذي سيصبح ، على حد زعمهما ، « دولة ذات اكثرية مسيحية » . غير ان البطريرك رأى ان الموضوع خارج عن ارادته ؛ لأن اي قرار ممكن ان يثير فرنسا التي كانت تعتبر هذه المناطق تابعة لها تبعاً لاتفاقية سايكس ـ بيكو . كما ان البطريرك الماروني لا يريد اغضاب فرنسا التي جاء طالباً انتدابها على لبنان بحجة حماية المسيحيين من الاتجاهات العربية ، لا سيما اتجاهات **الأمير فيصل بن الحسين** الذي كان يسعى لاقامة وحدة بين البلاد الشامية تحت رايته(٣) .

وحين سيطرت فرنسا على لبنان وسوريا ، تبعاً لمقررات مؤتمر « سان ريمو » عادت الحركة الصهيونية لتطالب ببعض المناطق اللبنانية الجنوبية ، غير ان فرنسا رفضت هذه المطالب : لأن تحقيقها سيؤدي الى اتساع رقعة النفوذ البريطاني ، كما انها رفضت استيطان الجاليات اليهودية في الاماكن المحيطة بحدود فلسطين تخوفاً من الاطماع الصهيونية ذاتها .

اما فيما يختص بموقف اللبنانيين حيال التطورات السياسية الخاصة بالقضية الفلسطينية ، ففي الوقت الذي كانت فيه بعض العائلات اللبنانية الاقطاعية تبيع الاراضي الفلسطينية للجمعيات الصهيونية ، كانت بعض القوى السياسية اللبنانية والعربية تعمل لنصرة القضية الفلسطينية والقضية السورية بشكل عام . وقد شارك عدد من اللبنانيين في المؤتمر السوري ـ الفلسطيني الذي عقد في جنيف بين آب (اغسطس) وايلول (سبتمبر) ١٩٢١ ، وبين هؤلاء : رياض الصلح ومحمد رشيد رضا واسعد داغر وسليمان كنعان وسواهم ، وقد طالب المؤتمر في مذكرة ارسلها الى عصبة الامم بالغاء تصريح بلفور ورفض الاطماع الصهيونية في فلسطين (٤) .

ونظراً لخطورة الحركة الصهيونية وارتباطها بالماسونية حدد جبران تويني ، عام ١٩٢٩ ، موقفه من القضية الفلسطينية وعلاقة الماسونية بالصهيونية بالرغم من انه كان ماسونياً . ومما قاله في صحيفة « الاحرار » ، تحت عنوان « الماسونية والوطن الصهيوني » ، ان الماسونيين في بيروت يحتجون عليه بسبب مواقفه من الصهيونية ، واعتبر ان الصهيونية جنسية دينية . وكما ان الماسونية لا تعضد وطناً قومياً اسلامياً اووطناً قومياً مسيحيا، فعليها ايضاً ألا تعضد وطناً قومياً يهودياً . واضاف : « ان لاولئك الصهيونيين حديثاً نود ان يفقهوه ، فهم يقيمون في هذا البلد حيث يستثمرون نشاطهم واموالهم ، ولكل منهم جنسية معروفة وتذكرة نفوس تثبت تابعيته اللبنانية او السورية او الفرنسوية او الانكليزية . فتضامنهم مع اليهود الصهيونيين في فلسطين وعطفهم عليهم انما هو تعصب ديني ، ولا يجوز للمتعصب الديني ان يشكو او يتذمر اذا قوبل بتعصب ديني مثله » (٥) .

وفي عام ١٩٢٩ ايضاً كانت جمعية اتحاد الشبيبة الاسلامية تعمل في سبيل نصرة

القضية الفلسطينية ، وكان رئيسها محمد جميل بيهم قد ابرق عدة مرات الى عصبة الامم في جنيف والى وزارة المستعمرات والخارجية والبرلمان الانكليزي . وقد ارسل الحاج محمد امين الحسيني ، رئيس المجلس الاسلامي الاعلى في القدس آنذاك ، رسالة الى بيهم اشار فيها الى « اننا باسم اخوانكم عرب فلسطين نشكر لحضرتكم ولجمعية اتحاد الشبيبة الاسلامية في بيروت ولجميع اخواننا العاملين معكم هذه المؤازرة والعطف والمعونة في حفظ اولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين ... » (٦) .

٢ ـ الوطن القومي الماروني والوطن القومي اليهودي ١٩٣٤ ـ ١٩٣٧

رأت الحركة الصهيونية ان الموقف اللبناني يشكل حيزاً هاماً في امكانية تحقيق اهدافها في فلسطين ، وذلك بسبب معرفتها بوجود ثغرات سياسية وطائفية في المجتمع اللبناني ، ولذا بدأت المفاوضات بين الزعامات الصهيونية والزعامات اللبنانية الرسمية والدينية لشراء بعض الاراضي في جنوب لبنان ، او اقامة مستوطنات يهودية في لبنان على غرار ما جرى في فلسطين ، كما شجعت الحركة الصهيونية الاتجاه اللبناني القائل بانشاء وطن قومي مسيحي في لبنان يقابله انشاء وطن قومي يهودي في فلسطين . ولهذا ، فقد وصل الى بيروت في نيسان (ابريل) ١٩٣٤ الزعيم الصهيوني حاييم وايزمن في عهد رئيس الجمهورية حبيب باشا السعد (١٩٣٤ ـ ١٩٣٦) وقابل بعض المسؤولين السياسيين ومنهم رئيس الوزراء السابق اميل اده (قبل ان يصبح رئيساً للجمهورية) كما قابل عبد الله بيهم امين سر الدولة والبطريرك الماروني انطون عريضة ، وقد تداول معهم في الكثير من الشؤون المتعلقة بالهجرة والاستيطان اليهودي .

وبعد ان اصبح اميل اده رئيساً للجمهورية اللبنانية (١٩٣٦ ـ ١٩٤١) اجتمع في باريس برئيس الوزراء الفرنسي ليون بلوم اليهودي ، وتباحثا في موضوع العلاقات اللبنانية ـ الصهيونية ، وكان من ذيول هذه المباحثات تسهيل بيع اراض في جنوب لبنان لبعض الاشخاص اليهود . كما كانت الزعامات الدينية المارونية قد ابدت تأييدها للحركة الصهيونية ، وكان البطريرك الماروني انطون عريضة في مقدمة هذه الزعامات ، وقد حرص على تسجيل موقفه المؤيد لجهود اليهود في رسالة ارسلها في ١٠ نيسان (ابريل) ١٩٣٤ الى عمدة الجمعيات الاثنتي عشرية اليهودية في الارجنتين ، ومما جاء في رسالته التي تؤكد على العلاقات التاريخية والدينية بين الموارنة واليهود «...اما نحن،فقد رأينا انه من الواجب الانساني والمحبة الاخوية والعلائق التاريخية والدينية التي تربطنا بكم ، ان نرفع صوتنا عالياً بالاحتجاج على ما ينتابكم من الاضطهاد والمكروه ، ونظهر لكم عطفنا ورغبتنا فيما [يؤول] لخيركم وراحتكم ، كما اننا مستعدون ان نؤازركم مع ضعفنا في كل ما [يؤول] لخير امتكم ونجاحها سالكين بذلك على خطة الانجيل المقدس وطريقة سلفائنا البطاركة » (٧) .

ونتيجة لهذا التأييد الماروني الزمني والروحي وجه المطران غريغوريوس حجار ، مطران الروم الكاثوليك في فلسطين ، رسالة الى اللبنانيين المتعاملين مع الحركة الصهيونية ، قال فيها : « ... فأنتم في لبنان مخدوعون بأمر الصهيونية لا ترون فيها غير المال الذي جاءت به الى بلادنا ، ولكن مال اليهود باق لليهود ... » ، ثم اضاف قائلاً : « هل تعتقدون ان الشعب الفلسطيني وصل الى هذه الحالة من الحماسة والتضحيات وركوب الاخطار الا بعد ان استولى اليأس عليه

تماماً ، ولم يعد يجد منفذاً سلمياً يخرج منه ؟ وهل تعتقدون ان في فلسطين غير الشقاء والفاجعة اليوم ، ومع هذا فانتم في لبنان ما تزالون تعتقدون ان وجود اليهود عندنا ثروة لنا ، وبينكم من يتغنى بهم ومن احباركم الاجلاء من يأخذ جانبهم » (٨) .

وفي عام ١٩٢٥ ارسل البطريرك الماروني الى فلسطين المطران عقل ، والمطران المعوشي (البطريرك فيما بعد) ، واجتمعا هناك بالزعيم الصهيوني حاييم وايزمن . وكانت بعض القوى المارونية ، في هذه الفترة ، قد بدأت تراودها فكرة انشاء الوطن القومي الماروني في لبنان في مقابل انشاء الوطن القومي اليهودي في فلسطين ، وقد تم الاتفاق اثناء المباحثات المارونية ـ الصهيونية على توطيد التعاون بين الامتين لما فيه تحقيق اهدافهما في المنطقة .

اما الرئيس اميل اده فقد عاد مجدداً الى تأييد الحركة الصهيونية . فقد قال اثناء زيارته باريس في ٢١ حزيران (يونيو) ١٩٢٧ : « ان ايجاد جمهورية صهيونية ليس من شأنه ان يكون غير سار لنا » (٩) . وفي باريس اجتمع ايضاً بحاييم وايزمن واتفقا على تدعيم العلاقات المارونية ـ الصهيونية . وبعد ان ابدى وايزمن تجاوبه امسك الرئيس اده بيده وقال له : « احيي الرئيس الاول "جمهورية اليهودية » (١٠) .

ويلاحظ من خلال مواقف اللبنانيين من القضية الفلسطينية في هذه الفترة انهم كانوا ضد الاطماع الصهيونية ، باستثناء بعض القوى المارونية . غير ان الأمر الملفت للنظر ان يعرب رئيس جمهورية لبنانية ـ ولو في ظل الانتداب الفرنسي ـ عن تأييده علناً قيام دولة يهودية في فلسطين تكون سنداً للمسيحيين في لبنان . ولكن يمكن القول بأن الرئيس اده لم يكن سوى ابن البيئة السياسية التي افرزت القوى الطائفية المعادية للعرب وللعروبة

٣ ـ النشاط اللبناني لدعم القضية الفلسطينية على الصعيد المحلي والدولي ١٩٣٨ ـ ١٩٤٢

بعد تطور ظروف القضية الفلسطينية اجتمعت اللجنة العربية العليا لفلسطين واللجنة المركزية لاعانة المنكوبين الفلسطينيين ، في القاهرة في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٣٨ . وتقرر على اثر الاجتماع انتداب وفد لزيارة اميركا الشمالية والجنوبية للاجتماع بالمغتربين العرب والحصول على دعمهم المادي والاعلامي . وقد حرصت اللجنة العربية واللجنة المركزية على انتداب لبناني وفلسطيني للقيام بهذه المهمة ، فأختارت محمد جميل بيهم رئيس جمعية اتحاد الشبيبة الاسلامية رئيساً للوفد ، واميل الغوري سكرتير الحزب العربي الفلسطيني عضواً فيه . ومنذ وصول الوفد في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٨ الى الولايات المتحدة بدأ اتصالاته بالمغتربين العرب ، واطلعهم على تطورات القضية الفلسطينية ، وطلب دعماً للشعب الفلسطيني سواء من الناحية المالية او الاعلامية . كما ان محمد جميل بيهم انتهز فرصة وجوده هناك فأرسل رسالة الى الرئيس الاميركي روزفلت ، طلب فيها تفهم مشكلة فلسطين ومدى الاضرار التي يمكن ان تنشأ عن قيام دولة يهودية فيها (١١) .

وبين عامي ١٩٤٠ ـ ١٩٤١ لوحظ ان الحركة الصهيونية تابعت نشاطها في فلسطين ولبنان على السواء ، رغم احتجاجات المواطنين المستمرة . وقد تقدمت بعض الشركات

الصهيونية بطلب الى الحكومة اللبنانية في عام ١٩٤١ للحصول على امتياز لاستغلال المياه اللبنانية ، كما ان شركات صهيونية اخرى ابدت استعدادها في عهد الرئيس الفرد نقاش (١٩٤١ ـ ١٩٤٣) لشراء شركة ترابة شكا . وقد ابدى البطريرك الماروني انطون عريضة تجاوبه مع هذا الموضوع ، وبفضله اصبح لليهود افضلية في عملية الشراء، غير ان الشيخ بشارة الخوري وشقيقه المتمول فؤاد الخوري ورجل الاعمال درويش الحداد اجتمعوا بالبطريرك واوضحوا له الاضرار التي تنزل بالبلاد اذا تم بيع شركة الترابة لليهود ، وكان ذلك مقدمة لبيع الشركة لمؤسسة سويسرية (١٢) .

وبينما كان بعض الوجهاء اللبنانيين يبيعون اراضيهم لليهود في جنوب لبنان وفي فلسطين ، حرص وجهاء آخرون على عدم بيع اية قطعة من ممتلكاتهم ، وكان في مقدمة هؤلاء الامير خالد شهاب الذي رفض عروضاً صهيونية لشراءَ اراضيه في منطقة حاصبيا في جنوب لبنان ، ورفض ثروات ضخمة كان اليهود قد عرضوها عليه لقاء تنازله عن بعض اراضيه والكف عن مقاومة توسعهم في تلك المنطقة ، وقد اشتهر عن الرجل فيما بعد قول الناس عنه انه « جاع وما باع » .

٤ ـ الموقف اللبناني من قضية فلسطين ١٩٤٣ ـ ١٩٤٥

كان لبنان في الفترة الاولى لانتخاب رئيس الجمهورية الشيخ بشارة الخوري ، في ٢٣ ايلول (سبتمبر) ١٩٤٣ ، مشغولاً بأوضاعه الداخلية وذلك بسبب الصراع بين الحكومة اللبنانية والسلطات الفرنسية . غير ان ذلك لا يعني أن لبنان الرسمي والشعبي والصحافي لم يهتم بقضية فلسطين ، لا سيما ان المسألة الفلسطينية باتت مسألة تهدد البلدان العربية بسبب خطورة نتائجها .

وفي هذه الفترة من عام ١٩٤٣ ، طرح مشروع الوحدة العربية . فما كان من القوى اليهودية الا ان اعلنت تأييدها هذا المشروع ، ومرد ذلك الى انه مرتبط بمستقبل اليهود والموارنة معاً . فقد نص الكتاب الازرق ، الذي قدمه رئيس وزراء العراق نوري السعيد الى الحكومة البريطانية ، على اعطاء اليهود حكماً ذاتياً في فلسطين واعطاء الموارنة حكماً ذاتياً في لبنان على غرار ما كانوا عليه زمن الدولة العثمانية ، وذلك في اطار الوحدة الشاملة .

وفي جنوب لبنان عقد مجموعة من الشبان مؤتمراً في آذار (مارس) ١٩٤٤ لبحث الموقف الاميركي من القضية الفلسطينية واتخذوا المقررات التالية :

١ ـ الاحتجاج بواسطة سفير الولايات المتحدة في بيروت على اية مساندة من قبل الشعب او الكونغرس او الحكومة الاميركية للقضية الصهيونية .

٢ ـ الرغبة الى الحكومة الاميركية ، بواسطة سفيرها ، ان تتريث بخصوص المحادثات الجارية المتعلقة بثروة البلاد العربية البترولية ، ريثما تحل مشاكل العرب السياسية .

٣ ـ تنظيم الدعوة الى مؤتمر يمثل شباب سوريا ولبنان وفلسطين وشرقي الاردن لبحث القضية العربية (١٣) .

وفي تموز (يوليو) ١٩٤٤ ، أكد المجلس النيابي اللبناني استنكاره مجدداً لمشروع الوطن القومي اليهودي في فلسطين . وتقدم النائب جورج عقل باقتراح بهذا المعنى الى رئاسة المجلس النيابي ، وقد ايد الاقتراح رئيس الوزراء رياض الصلح « لأن فلسطين قطعة من الجسم العربي واقل خطر يهددها يهدد في الوقت نفسه لبنان » (١٤) .

وفي ٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٤ القى سامي الصلح خطاباً في المجلس النيابي رفض فيه انشاء الوطن القومي اليهودي . كما عقد ، في الوقت نفسه ، اجتماع لاتحاد الاحزاب اللبنانية لمكافحة الصهيونية * بمناسبة ذكرى وعد بلفور ، ارسل على اثره مذكرة الى الدول العربية ودول الحلفاء ، جاء فيها ان المجتمعين « يكررون احتجاجاتهم الصارخة على انصار الصهيونية ودعاتها... ويقررون المضي في مكافحة هذا العدوان المخالف لروح العدل الانساني ... » . وفي ١٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٤ ارسل محمد جميل بيهم رئيس اتحاد الاحزاب اللبنانية لمكافحة الصهيونية مذكرة الى الرئيس الاميركي روزفلت ، لفته فيها الى روح الاعتداء الذي يتجسم في المطامع الصهيونية في فلسطين (١٥) . وجرت احتجاجات وتظاهرات ضد الصهيونية في بيروت وطرابلس وصيدا ، كما ان الطلاب العرب في الجامعة الاميركية وجهوا رسالة الى الوزير البريطاني المفوض (G. Woodsworth)احتجوا فيها على استمرار الهجرة اليهودية الى فلسطين (١٦) .

والجدير بالذكر ان النفوذ الصهيوني ، رغم ادعاء الحكومات اللبنانية بالعمل من اجل القضية الفلسطينية ، كان لا يزال قوياً في الاوساط اللبنانية . فقد تبين في صيف عام ١٩٤٥ ان عدداً كبيراً من الشركات العاملة في لبنان هي مؤسسات صهيونية ويملكها صهيونيون ، ومن بين هذه الشركات :

١ ـ شركة انجلو ـ اميركان نيرايست ، ويديرها الصهيوني بادوفا ، وهي تهتم بعمليات الاستيراد .
٢ ـ شركة الفواكه السورية ومديرها سريانو ومهمتها السيطرة على اسواق الفواكه والخضار .
٣ ـ الشركة التجارية للشرق الاوسط ومديرها الصهيوني كورت كرينغالد .
٤ ـ شركة فنادق بحمدون ، وهي لشركة صهيونية معروفة باسم « سوليل بونيه » .
٥ ـ الشركة اللبنانية ـ الاسوجية ومديرها الزعيم الصهيوني الدكتور وايزمن وتسيطر على سوق الثقاب .
٦ ـ الشركة اللبنانية للزجاج ومديرها الصهيوني ليفي .
٧ ـ شركة « سوليل بونيه » ، وهي شركة صهيونية مهمتها الحصول على مقاولات في فلسطين .
٨ ـ شركة رينوفيتش ، وهي شركة صهيونية تقوم بشراء واحتكار رمال لبنان الصالحة لصناعة الزجاج (١٧) .

---

* ضم اتحاد الاحزاب اللبنانية لمكافحة الصهيونية الذي تأسس في ١٠ آب (اغسطس) ١٩٤٤ الاحزاب والهيئات التالية : منظمة النجادة ، منظمة الكتائب ، الحزب الشيوعي اللبناني : الكتلة الاسلامية : اتحاد الشبيبة الاسلامية : عصبة العمل القومي : اللجنة القومية : منظمة القساسنة ، عصبة مكافحة النازية والفاشستية ، المؤتمر الوطني : الاتحاد القومي : الصحافة اللبنانية : اتحاد نقابات العمال ، منظمة الطلائع . وكان رئيس هذا الاتحاد محمد جميل بيهم .

وبالاضافة الى ذلك استمرت الشركات الصهيونية بمحاولاتها لمد سيطرتها على جنوب لبنان ، وعلى بيروت ايضاً . فقدثبت ان هذه الشركات ابتاعت اراضي عديدة في الجنوب وضواحي بيروت ، ونظراً لخطورة الموضوع فقد طلب محمد جميل بيهم ، رئيس اتحاد الاحزاب اللبنانية لمكافحة الصهيونية ، من رئيس الوزراء سامي الصلح اتخاذ موقف رسمي يحول دون بيع الاراضي اللبنانية لليهود ولأي اجنبي . وبالفعل اصدر رئيس الوزراء في ١٢ ايلول (سبتمبر) ١٩٤٥ ، تعميماً الى الدوائر المعنية في الدولة ، يمنع بموجبه بيع الاراضي او اي عقار لأي شخص اجنبي طبيعي او معنوي ، سواء كان اسمه حقيقياً أم مستعاراً .

وكانت صحيفة « **النهار** » قد ذكرت في ايلول (سبتمبر) ١٩٤٥ خطر التغلغل الصهيوني في لبنان . ومما قالته : « كنا نعتقد ان تخوف الحكومة وتحفظ مجلس النواب من خطر الصهيونية على لبنان هما مجرد تحذير وتحوط أكثر مما هما من الأمور الواقعية البارزة . والواقع ان هذا الخطر قد ذر قرنه منذ امد ، غير ان المسؤولين تجنبوا اظهاره كما هو لئلا يثيروا الخواطر في وقت تحتاج فيه البلاد الى هدوء لاجتياز المراحل المتشابكة التي تعانيها » . واضافت الصحيفة قولها : « فقد اتصل بنا عن ثقة ان جماعات من الصهيونيين في فلسطين شرعت منذ مدة في اجتياز الحدود الى لبنان خلسة تحت ستار الكتمان وبواسطة سماسرة ماهرين في دلهم على الطريق ، وقد تكاثر جموع الغازين منهم على مختلف نقاط الحدود فتوزعوا بين العاصمة ومدن المحافظات . ولا نعلم اذا كان المقصود بهذه الحركة افساح المجال للاجئين الجدد الى فلسطين أم التوطن في لبنان عن طريق مشترى الاراضي والعقارات لتوسيع الوطن الصهيوني على ظهر لبنان » . وتمنت « **النهار** » اخيراً « ان تخرج تدابير الحكومة لمحاربة هذا الغزو من نطاق القول والدرس الى حيز العمل والتنفيذ لئلا يصبح لبنان ميداناً لحوادث صهيونية مؤسفة هو في غنى عنها » (١٨) .

وفي الوقت نفسه كانت تتم في بيروت وعبرها عمليات لتهريب يهود سوريين ولبنانيين الى فلسطين . ونظراً لأن الحكم اللبناني كان مؤيداً للقضية الفلسطينية في الخطب والقرارات والتصريحات أكثر منه مؤيداً عملياً ، فقد قامت مجموعة من الشباب اللبناني من مختلف الطوائف بتكوين لجنة عرفت باسم « لجنة مكافحة تهريب الصهيونية » برئاسة نعيم مغبغب ، وكان معروف سعد نائباً للرئيس ومحمد رستم طيارة اميناً للسر . وقد اصدرت اللجنة بياناً طلبت فيه من الدولة اصدار تشريع خاص وعاجل لرفع مدةعقوبة تهريب اليهود ، وايكال حراسة الحدود اللبنانية الجنوبية الى قوة كافية من الجيش اللبناني وبقيادة ضباط اكفاء معروفين بنزاهتهم واخلاصهم للقضية الوطنية وللعروبة ، كما طالبت اللجنة بانزال اشد العقوبات بمن يثبت اشتراكهم في التهريب من الموظفين ونقل كل من تقع عليه شبهة الى مناطق بعيدة عن الحدود .

٥ ـ قضية فلسطين بين بناء الدولة المارونية والدولة الصهيونية ١٩٤٦ ـ ١٩٤٧

حاول لبنان ان يظهر في عام ١٩٤٦ بمظهر المؤيد للقضية الفلسطينية . ففي شباط

(فبراير) ١٩٤٦ وصلت لجنة التحقيق الانجلو ـ اميركية الى بيروت ، واجتمعت برئيس الوزراء سامي الصلح وبوزير الخارجية حميد فرنجية اللذين اوضحا رفضهما انشاء الوطن القومي اليهودي في فلسطين . كما حرص لبنان الرسمي على تأليف وفد لابداء موقفه امام اللجنة التي ستجتمع بالوفود العربية في القاهرة . وبالفعل اتخذ مجلس الوزراء اللبناني في ٢٥ شباط (فبراير) ١٩٤٦ قراراً بتعيين سامي الخوري وزير لبنان المفوض في القاهرة ، ومحمد جميل بيهم رئيس اتحاد الاحزاب اللبنانية لمكافحة الصهيونية ، لتمثيل لبنان امام لجنة التحقيق . وبعد انتقال بيهم الى القاهرة يذكر حادثة جرت معه متألماً من الفكر الرسمي والطائفي المعادي للقضية الفلسطينية . فعند توجهه وسامي الخوري (وهو شقيق رئيس الجمهورية) وتقي الدين الصلح مستشار المفوضية اللبنانية ، لتقديم مذكرة الحكومة اللبنانية الى لجنة التحقيق ، اذا بالشيخ سامي الخوري يقول لبيهم : « ان شاء الله لا يكون في هذه المذكرة عرب ولا عروبة » . فأجابه بيهم مذهولاً : « وكيف لا وفلسطين عربية والذين اخذوا عبء الدفاع عنها هم اصحابها العرب ؟ » [١٩] فما كان من سامي الخوري الا ان لاذ بالصمت .

والحقيقة ان المذكرة اللبنانية تعتبر من أهم المذكرات العربية المقدمة للجنة التحقيق الانجلو ـ اميركية ، وهي تعبر عن الموقف الرسمي من القضية الفلسطينية ، وان كان واضعو المذكرة هم من الشخصيات غير الرسمية مثل محمد جميل بيهم . غير ان موقف الوزير المفوض سامي الخوري ، واهمال الدولة للنشاط الصهيوني في لبنان ، واطلاق الحرية للفئات المعادية للقضية الفلسطينية ، والمطالبة بانشاء دولة يهودية ودولة مسيحية ، كل ذلك يحدونا لوضع علامات الاستفهام وللتوقف ملياً امام الموقف اللبناني الرسمي المعلن .

ومن الاهمية بمكان ان نذكر الموقف اللبناني غير الرسمي من القضية الفلسطينية خلال وجود لجنة التحقيق في المنطقة . فقد قدم البطريرك الارثوذكسي الكسندروس ، بطريرك انطاكية وسائر المشرق للروم الارثوذكس ، مذكرة للجنة جاء فيها « ... واليهود العرب كالمسيحيين العرب يعيشون في البلاد العربية كمواطنين لهم ما لنا وعليهم ما علينا . فاذا كنا نناهض الصهيونية فلأنها عقيدة سياسية استعمارية تناقض حقوقنا المقدسة وتخالف اسس مبادىء العدل والانصاف . ان فلسطين لاهلها العرب مسلمين ويهوداً ونصارى ، لذلك يجب ان تبقى فلسطين لهؤلاء دون سواهم ، فهي ليست ولا يمكن ان تكون للصهيونيين المنتشرين في البلاد الاجنبية ... » [٢٠] .

اما الموقف الماروني ، فقد كان شاذاً ومختلفاً حتى عن الموقف المسيحي الارثوذكسي فقد اعلن المطران اغناطيوس مبارك ، المطران الماروني لابرشية بيروت ، تأييده وترحيبه بأقامة وطن قومي يهودي في فلسطين . ومما قاله المطران ان لجنة التحقيق الانجلو ـ اميركية لم تسمع صوت لبنان الحقيقي ، وانه « لو سمعت اللجنة صوت لبنان الحقيقي لكانت سمعت ذلك الصوت يعلن مؤازرة العمران اليهودي في فلسطين ومؤازرة الصهيونية باعتبارها شعاراً للتقدم لشعوب الشرق الاوسط كلها » . واضاف قائلاً لمراسل وكالة (O.N.A.) جيرالد فرانك ، ان الموارنة غير ممثلين في الحكومة الحاضرة ، وان ما يقوله هو رأي البطريرك الماروني انطون عريضة « واني اتهم رئيس جمهوريتنا بأنه لم يعط رأيه الحقيقي عن الصهيونية لأنه يخاف من الجامعة العربية وهو ـ اي رئيس الجمهورية ـ يعتقد عكس ما يقول ، وقد قلت له ذلك انا بنفسي » . وتابع

المطران مبارك قوله : « ان تقدم لبنان مرتبط بتقدم فلسطين ، ونحن اللبنانيين المسيحيين نعلم ذلك ، وندرك ان الصهيونية تأتي بالتمدن لفلسطين وللشرق الاوسط كله ، واني متحمس جداً للصهيونية لأني احب الخير لفلسطين ، واذا احببتم ان تماشوا رغبات العرب المسلمين فهؤلاء يرغبون في السيطرة على البلاد وفي طرد المسيحيين منها . واني اقول لكم بصراحة انكم اذا قاومتم الصهيونية في فلسطين ، فان ذلك يعني ارجاع الشعب الى حكم الهمجية وارجاع البلاد الى حالة الفوضى والبرطيل ، كما كانت ايام حكم سلاطين بني عثمان » (٢١) .

ويلاحظ أن النشاط الصهيوني كان يسير جنباً الى جنب مع النشاط الماروني . فبعد انتهاء مهمة لجنة التحقيق تبين ان البطريرك الماروني انطون عريضة كان قد ارسل الخوري انطون عقل الى الولايات المتحدة الاميركية للاتصال بالمغتربين المسيحيين هناك ، ولجمع الاموال منهم لدعم المسيحيين في لبنان ولحمايتهم من « السيطرة الاسلامية » على حد قوله . وبلغ من خطورة هذا الموضوع ان تخوف البطريرك الكسندروس ، بطريرك انطاكية للروم الارثوذكس ، من هذه الاتجاهات الطائفية ، كما تخوف ان ينساق المغتربون الارثوذكس مع دعوات الخوري انطون عقل ، فأرسل الارشمندريت الياس الخوري خصيصاً لمحاربة تلك الاتجاهات .

ونظراً لخطورة الاتجاهات المارونية ، فقد تتبعت الصحف المصرية هذه التطورات ، فنشرت صحيفة « **اخبار اليوم** » برقية لمراسلها في واشنطن جاء فيها « ان الخوري انطون عقل وصل الى نيويورك ليطلب الى مجلس الأمن حماية لبنان من السيطرة الاسلامية » . وعلقت الصحيفة المصرية على ذلك بقولها : « نحن لا ندري باسم اية دولة يرفع الخوري شكواه الى منظمة لا تقبل الشكاوى الا من الدول النظامية » . وازاء ذلك قامت الدولة اللبنانية بنفي تحركات الخوري عقل واوضحت ان لا صفة رسمية له وانه لا يمثل البطريرك الماروني ، وبذلك حاولت الدولة ان تدافع عنه او تجعل من نفسها ستاراً عن اعماله ، رغم انه ثبت تقديمه مذكرة مطولة باسم البطريرك الماروني الى الامم المتحدة وكانت تحت عنوان « لبنان وطن قومي للنصارى في الشرق الادنى (٢٢) طالب فيها بطرد المسلمين من لبنان الى الدول العربية وحشد جميع مسيحيي الشرق فيه .

وفي عام ١٩٤٧ ظهر موقف لبنان والدول العربية متناقضاً حيال القضية الفلسطينية ؛ فقد راح لبنان باسم البلاد العربية يطالب بتقسيم فلسطين وذلك بانشاء حكومتين عربية ويهودية ضمن اطار دولة اتحادية ، مع العلم بأن لبنان بلسان كميل شمعون ، مندوبه في مؤتمر فلسطين بلندن ، سبق ان أكد في ١٢ ايلول (سبتمبر) ١٩٤٦ رفض لبنان مشروع تقسيم فلسطين بقوله : « ... وهـو يحس بضرورة معارضة هذا المشروع الذي يناقض في رأيه حقوق سكان فلسطين العرب في بلادهم مناقضة صريحة » ، بينما راح كميل شمعون نفسه في اوائل عام ١٩٤٧ يقترح من لندن على هيئة الأمم المتحدة وباسم البلدان العربية انشاء دولة اتحادية مستقلة في فلسطين على ان تتألف من حكومتين اقليميتين عربية ويهودية .

ونظراً لتطور القضية الفلسطينية ، شكلت هيئة الأمم لجنة تحقيق جديدة عرفت باسم لجنة التحقيق الدولية (UNSCOP) ، وقد وصلت اللجنة الى فلسطين ومن ثم الى بيروت في تموز (يوليو) ١٩٤٧ ، وقابلت عدداً من المسؤولين اللبنانيين والعرب الذين استمروا في معارضتهم اقامة دولة يهودية في فلسطين . وفي الوقت الذي كان فيه لبنان الرسمي يحاول التجاوب مع

مطالب أكثرية اللبنانيين ، كانت بعض القوى المارونية الدينية والسياسية تطالب بانشاء وطن قومي يهودي في فلسطين ووطن قومي مسيحي في لبنان . وكان البطريرك الماروني انطون عريضة والمطران الماروني اغناطيوس مبارك ورئيس الجمهورية الاسبق اميل اده رئيس الكتلة الوطنية وبعض السياسيين الموارنة قد اتفقوا فيما بينهم على مطالبة لجنة التحقيق الدولية بقيام الدولتين اليهودية والمارونية ، على ان يتولى المطران اغناطيوس مبارك تقديم مذكرة باسمه في هذا الموضوع ، لا سيما وانه سبق ان ابدى رأيه في ذلك عام ١٩٤٦ للجنة التحقيق الانجلو ـ اميركية . وفي ٥ آب (اغسطس) ١٩٤٧ ارسل المطران مبارك مذكرة الى رئيس لجنة التحقيق الدولية اميل سند ستـروم (E. Sondstrom) تضمنت اتجاهات طائفية بغيضة وحساً متعصباً استعلائياً . ومما جاء في المذكرة ان تأييد الحكومة اللبنانية للشعب الفلسطيني انما هو مخالف للحقيقة لأن تلك الحكومة لا تمثل الا نفسها . اما فلسطين فما ان دخلها المسلمون حتى تعرضت للاهانة الشائنة وللاضطهاد وللنهب وللخراب والتنكيل وانه « مما لا ريب فيه ان فلسطين كانت وطن اليهود والمسيحيين الاولين ، وان احداً منهم لم يكن من اصل عربي » . ثم انكر عروبة فلسطين ولبنان معاً ، واعتبر ان ادخالهما في نطاق العروبة هو « انكار للتاريخ وقضاء على التوازن الاجتماعي في الشرق الادنى... فلبنان وفلسطين يجب ان يظلا الموطنين الدائمين للاقليات » .

اما فيما يختص باشادة المطران باليهودي والماروني ودورهما في تطور المنطقة فقد قال في مذكرته : « فوجود مثل هذا الشعب المتطور العامل الى جانب لبنان لا يمكن الا ان يساهم في رفاهية الجميع . ان اليهودي يحقق المشاريع واللبناني سريع التكيف... ويستطيع هذان الشعبان ان يفتخرا بأن لديهما في الميدان الثقافي من المثقفين والمفكرين عدداً يعادل ما تحويه بلدان الشرق الادنى مجتمعة » . ثم اعتبر المسلمين والعرب جهلة « فليس من العدل ان تشرع لهما القوانين اكثرية جاهلة تريد ان تفرض ارادتها » . واخيراً طالب المطران مبارك بانشاء الوطن اليهودي والوطن المسيحي « وان هناك اسباباً رئيسية اجتماعية وانسانية ودينية تقضي بأن يخلق وطنان للاقليات : وطن مسيحي في لبنان ـ كما كان دائماً ـ ووطن يهودي في فلسطين . وسيكون هذان الوطنان مرتبطين ببعض جغرافياً ويتساندان ويتعاونان اقتصادياً ، ويكونان جسراً لا بد منه بين الشرق والغرب ... » (٢٢) .

وازاء نشر هذه المذكرة اضربت بيروت وصيدا وطرابلس كما اصدر مفتي الجمهورية محمد توفيق خالد بياناً شجب فيه هذه التحركات الطائفية ، كما شجبها البطريرك الكسندروس الثالث ، بطريرك انطاكية وسائر المشرق للروم الارثوذكس ، وقال : « نحن نشجب من يقول ان لبنان وطن مسيحي ، فلبنان وطن لجميع ابنائه ، وسيظل لبنان على رأس الدول العربية في الدفاع عن فلسطين ، والمسيحيون هم اول من يحمي فلسطين بدمائهم وارواحهم » . كما استنكر مذكرة المطران مبارك المجلس النيابي . ويذكر الرئيس بشارة الخوري أن رسالة وصلته من باريس تتضمن نسخة عن مذكرة المطران مبارك . وغمز رئيس الجمهورية من قناة وزير الداخلية كميل شمعون معتبراً اياه موافقاً على هذه المذكرة بقوله : « وقيل لي ان كميل شمعون قد اطلع في جنيف على هذا التقرير ولكنه لم يبلغنا شيئاً عنه » (٢٤) .

وخلافاً لبعض الآراء التي تقول ان المطران مبارك لا يمثل الا فئة قليلة من الموارنة ، فقد

ثبت ان للبطريرك عريضة وللمطران مبارك وللرئيس اده مؤيدين عديدين من الطائفة المارونية ، بل ان وليد فارس في كتابه « التعددية في لبنان » اعتبر ان المطران مبارك كان يمثل التيار الشعبي الماروني والمسيحي ايضاً « فقد ترددت عباراته التي اطلقها ومطالبه على السنة الجماهير المسيحية في الجبل والمدن الساحلية شمالي بيروت » مؤيدين مطالبه باقامة وطن قومي مسيحي في لبنان لمسيحيي الشرق . واضاف وليد فارس ان الكنيسة المسيحية لعبت الدور نفسه وهي التي حاربت العروبة في لبنان ؛ اذ انه « لم يكن عجيباً ان تأخذ المؤسسات الدينية المسيحية وعلى رأسها الكنائس موقفاً قومياً في الاربعينات . فالمقاومة اللبنانية المسيحية للمد العربي منذ اوائل الفتح ومروراً بالعباسيين والامويين حتى العثمانيين ارتكزت على الكنائس المسيحية والكنيسة المارونية خاصة حتى قيل ان المارونية مثلاً أمة ـ كنيسة » (٢٥).

وبالرغم من اعتراف المطران مبارك بتقديم مذكرته الى لجنة التحقيق ، وبالرغم من انه نشر بيان العصيان المدني ضد الدولة اللبنانية ، فإن الرئيس بشارة الخوري ورئيس وزرائه رياض الصلح لم يقدما على اي عمل قانوني يحد من نشاط وتحديات المطران وممارساته واتجاهاته التي احدثت مزيداً من الانقسامات بين اللبنانيين ومزيداً من الدعم للصهيونيين .

٦ ـ موقف لبنان ودوره في حرب فلسطين ١٩٤٨

كانت الفكرة السائدة لدى الحكومة اللبنانية ان الاشتراك في الدفاع عن فلسطين ينطلق من عدة مبادىء سياسية وعسكرية منها :

١ ـ الخطر الصهيوني على لبنان .
٢ ـ مشاركة الدول العربية في الدفاع عن فلسطين .
٣ ـ ارضاء فئات شعبية لبنانية تطالب بدعم قضية فلسطين .

والأمر الملفت للنظر ان لبنان بدأ يشعر بخطورة الخطر الصهيوني بعد تزايد اعمال العنف في فلسطين ، وبعد تأكد الحكومة اللبنانية من وصول اسلحة الى يهود بيروت بواسطة المنظمات الصهيونية ، وذلك لتنفيذ ما يطلب منهم من اعمال مساندة واعمال تخريبية ، وقد استطاعت السلطات اعتقال عدد من اليهود اللبنانيين والسوريين والاجانب كانوا مسؤولين عن وصول السلاح الى بيروت . وبالاضافة الى القوى اليهودية كانت بعض القوى الطائفية تؤيد فعلاً قيام دولة اسرائيل في فلسطين دعماً لمواقفها في الداخل . ويلخص الدكتور مصطفى خالدي في كتابه « حاضر لبنان المسلم » موقف الطائفة المارونية وبالتحديد منظمة الكتائب على النحو التالي :

١ ـ ان الطائفة المارونية في لبنان وبعض المجموعات المسيحية الاخرى لا تتعاطف مع الروح الوطنية العربية ، بل انها عكس ذلك مستعدة لمحاربتها بأية وسيلة ممكنة .

٢ ـ على المسلمين في لبنان ان يفهموا ان « الكتائب الفاشستية اللبنانية » ليست سوى « هاغانا » جديدة هدفها الباس لبنان بالقوة الثوب الماروني وحمله على التعاون مع الصهاينة ضد مسلمي لبنان وسوريا . « ان هذا الخطر يجب ان يكون انذاراً كي ننظم انفسنا للمقاومة مستخدمين جميع الوسائل القانونية التي بحوزتنا ، والا فاننا ستواجه نفس مصير عرب فلسطين » .

٣ ـ على الشعوب العربية من حول لبنان ان تدرك ان الخطر الماروني الكتائبي يتهدد امنهم في المستقبل كما يتهدد سلامة اراضيهم » وسوريا خاصة قد تجد نفسها في وضع عسكري جد خطير فيما لو اخذت القوات المعادية تتهادى على حدودها الغربية من اليرموك حتى حمص » .

٤ ـ ان معركة فلسطين الاولى والوضع الحاضر في لبنان يجب ان يكون مؤشراً خطراً للمسلمين في الشرق الاوسط وفي العالم ، وانذاراً للاستعداد ، والا علينا كلنا ان نتوقع الهزيمة والقضاء علينا شيئاً فشيئاً كما وقع لاخواننا الفلسطينيين [٢٦] .

ويلاحظ ان لبنان الرسمي حاول عدم التأثر بالفكر الطائفي لاسباب محلية وعربية ، ولذا فقد بدأ ترجمة مواقفه واقواله الى مواقف عملية عندما بدأ بمساعدة جيش الانقاذ بالسلاح والذخيرة . ففي شباط (فبراير) ١٩٤٨ اتصل فوزي القاوقجي في بيروت بقائد الجيش اللبناني فؤاد شهاب وبوزير الدفاع مجيد ارسلان وبرئيس الحكومة رياض الصلح ، وطلب اليهم بالحاح امداد جيش الانقاذ بما يستطيعون من سلاح المدفعية ، مبيناً لهم شدة الحاجة الى السلاح الثقيل . وبالفعل تسلم القاوقجي مدفعين من عيار ١٠٥ من الطراز الفرنسي ، ومدفعين اميركيين من عيار ٧,٥ ، ثم تسلم مدفعين آخرين من الطراز الأميركي نفسه « وقد كان لهذه المدافع اثر كبير في مختلف المعارك التي خاضها جيش الانقاذ »[٢٧] .

ومن جهة ثانية ، اشترك عدد من اللبنانيين في الاستعداد للدفاع عن فلسطين ، وحتى ٨ شباط (فبراير) ١٩٤٨ كان عدد اللبنانيين الذين تدربوا في معسكر « قطنا » بسوريا ما يقارب ٣٠٥ لبنانياً من اصل ٤٩٧٦ من السوريين والفلسطينيين والمصريين واليوغوسلاف .

وبينما كان لبنان الرسمي يحاول دعم القضية الفلسطينية كان ، من جهة اخرى ، يظهر اهمالاً في بعض الشؤون الامنية . ففي نيسان (ابريل) ١٩٤٨ تزايدت عمليات تهريب السلاح والالبسة والمواد الغذائية من جنوب لبنان الى القوات الصهيونية . ورأت صحيفة« **الحياة** » البيروتية ، ان الأخطر من هذا هو تهريب الالبسة العربية التي قدر عددها بالمئات ، اذ يتنكر بها اليهود . ومما ذكرته الصحيفة « انه لمن المؤلم والله ان تستمر هذه الخيانات وعلى الحدود جيش ودرك وجمرك ، وهناك ايضاً زعماء ووجهاء ورقباء.. لقد تطورت هذه القضية حتى اصبحت تتطلب عناية الحكومة التي تبذل مع الجامعة العربية وخارجها جهوداً كبرى في خدمة قضية فلسطين ، فلا يجوز ان تبقى قضية التهريب شوكة في عين الكرامة اللبنانية ... » .

وبالاضافة الى ذلك ، وبعد ان اكتشف بحارة بيروتيون صناديق ذخيرة اميركية على ظهر سفينة اميركية مرسلة الى تل ـ ابيب ، قامت السلطات اللبنانية باطلاق سراح البحارة الاميركيين وسفينتهم . وجاء في التقرير اللبناني ان الطوربيدات المكتشفة لا تستخدم لأمور عسكرية . وقد كانت لجنة التحقيق اللبنانية التي قامت بالتحقيق قد شكلت بطريقة تثير الانتباه والريبة : فقد كانت رباعية مؤلفة من : بطرس نجيم : ادوار ابو جودة ، فؤاد مجدلاني ؛ وفؤاد شمعون مفوض امن عام المرفأ [٢٨] .

ونتيجة لحرص اليهود على اعلان دولتهم ، وبسبب الاعلان عن قرب انتهاء الانتداب البريطاني في ١٥ أيار (مايو) ١٩٤٨ ، قرر العرب اعلان الحرب رسمياً على الصهيونيين . وفي ١٥ أيار (مايو) وجه رئيس الجمهورية اللبنانية نداء الى عناصر الجيش اللبناني ، كان عبارة

عن قطعة ادبية انشائية ، شرح فيه فشل الجهود التي بذلت من اجل السلام . وبالفعل زحف الجيش اللبناني مع الجيوش العربية الأخرى ، ولما وصل الى حدود فلسطين وقف عندها واتخذ لنفسه خطة الدفاع بقيادة قائد الجيش فؤاد شهاب ، وكان عدد القوات اللبنانية المرابطة ثلاثة آلاف جندي من اصل خمسة آلاف جندي هم الجيش اللبناني كله . وحين بدأ القتال تبين للعرب عقم استعداداتهم وعدم جدية مخططاتهم . وبالرغم من ان الجيش الاردني لم يقاتل عملياً في حرب فلسطين فان ملكه عبد الله راح ينتقد مواقف الدول العربية وجيوشها ومنها القوات اللبنانية التي برأيه لم تبد اية فعالية سوى الدفاع مع ضياع قرى لبنانية في جنوب لبنان [٢٩] . بينما كان الملك يصرح قبل عدة ايام من الحرب « بأن معركة فلسطين لا تستغرق سوى عشرة ايام » .

وكانت النتيجة الاولى لحرب فلسطين هي اعلان دولة اسرائيل في ١٥ أيار (مايو) ١٩٤٨ ؛ الأمر الذي زاد حدة الحرب بين القوات العربية والقوات الصهيونية ، ولكن تبين انه ما ان اعلنت الدولة اليهودية حتى وصلت رسائل من يهود تل ـ ابيب الى يهود بيروت ، وكانت تحمل طابع بريد الدولة اليهودية ، مما اثار علامات الاستفهام لدى اللبنانيين عن كيفية سماح السلطات اللبنانية بدخول مثل هذه الرسائل الى الاراضي اللبنانية .

ونتيجة لاعمال الارهاب المستمرة في فلسطين تزايدت اعداد النازحين الفلسطينيين الى لبنان . والأمر الملفت للنظر في هذه الهجرة هو توزيعها الجغرافي والديموغرافي ، فقد كان توزيعاً طائفياً . فاللاجئون المسيحيون استقروا في المناطق المسيحية ، واللاجئون المسلمون استقروا في المناطق الاسلامية ، وعلى سبيل المثال لا الحصر فان مخيمات جسر الباشا وضبيه هي مخيمات لفلسطينيين مسيحيين في المناطق المسيحية ، بينما مخيمات شاتيلا والداعوق وبرج البراجنة ونهر البارد هي مخيمات لفلسطينيين مسلمين في المناطق الاسلامية . اما فيما يختص بمخيم تل الزعتر فقد ظهر بعد سنين عديدة من عام ١٩٤٨ .

والأمر الجدير بالتسجيل انه بينما كانت الحرب العربية ـ اليهودية دائرة ، واللبنانيون والعرب منهمكين بظروفها واوضاعها ، اذا بالرئيسين بشارة الخوري ورياض الصلح والنواب الموالين يتفقون على تجديد رئاسة بشارة الخوري ست سنوات أخرى ، مما دعا كميل شمعون وكمال جنبلاط الى الاحتجاج على هذا التجديد ، وبادر شمعون في ١٩ أيار (مايو) الى تقديم استقالته من وزارة الداخلية احتجاجاً . ورغم ذلك عدل الدستور وجدد للرئيس الخوري ست سنوات أخرى . وقد ادى تجديد ولايته الى استياء اللبنانيين لانهم اعتبروا ان الحكم والمجلس النيابي استغلا انشغالهم في شؤون القضية الفلسطينية .

ومن جهة ثانية تبين ان الجيش اللبناني هزم امام القوات الصهيونية في منطقة « بليدة » الجنوبية في أيار (مايو) ١٩٤٨ ، الأمر الذي اثر على الوضع الحكومي اللبناني ، مما دعا الحكومة وبتشجيع من رياض الصلح الى الايعاز للجيش اللبناني بالمشاركة عملياً في القتال في جنوب لبنان . وبالفعل ، تجمع الفوج اللبناني مع مدرعاته في حزيران (يونيو) بالقرب من المالكية بقيادة المقدم جميل الحسامي ، وبدأ القتال مع القوات الصهيونية . وقد اشترك مع الجيش اللبناني فصيل من المتطوعين المسلمين اليوغوسلاف وفوج من المتطوعين اللبنانيين بقيادة النقيب حكمت علي بالاضافة الى جيش الانقاذ ، وانتهت المعركة بانتصار هذه القوى في

معركة المالكية الثانية .

والجدير بالذكر ، في هذا الصدد ، ما تداوله المواطنون عن اشتراك عدد من الضباط اليهود مع ضباط المدفعية اللبنانية في بعض المعارك ، فاعتبروا ان اليهودي يهودي اينماحل وحيثماسار ، وان ولاء اليهودي لن يكون للبنان وانما لاسرائيل « الدولة الأم » ، بينما راح قادة الجيش اللبناني يدفعون التهمة عن انفسهم بالقول ان عدد الضباط اليهود ليس كبيراً وانه لا يزيد عن اثنين هما من يهود بيروت المخلصين : اولهما الكابتن دوبين ـ رئيس مصلحة المدفعية ، وكان مسؤولاً عن شراء الاسلحة واصلاحها وعن الذخيرة والمحروقات ، وقد تولى في فترة من فترات القتال قيادة مدفعية جيش الانقاذ في قطاع الناصرة ؛ وثانيهما الكابتن سانس ، وهو طبيب في المستشفى العسكري (٣٠) .

ومن الاهمية بمكان القول بأن موقف لبنان الرسمي من القضية الفلسطينية لم يكن اسوأ من مواقف الدول العربية الأخرى ، فقد ساهمت كل منها مساهمة رديئة وسلبية في حرب ١٩٤٨ . هذا مع العلم بأن فوزي القاوقجي لا ينكر مساهمة لبنان في انتصار جيش الانقاذ ودخوله الى مدينة الناصرة بصحبة وزير الدفاع اللبناني مجيد ارسلان . ولكن لا بد من القول ايضاً بأن بعض اللبنانيين استغلوا نشوب الحرب العربية ـ الاسرائيلية ، وشرعوا يبيعون اراضيهم لبعض الجماعات اليهودية باسماء مستعارة : الأمر الذي كان يسيء الى لبنان ، مع العلم بان السلطات اللبنانية المختصة احالت الموضوع الى التحقيق واعتقال المسؤولين عن عمليات بيع الاراضي .

اما أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان فانها في الحقيقة لم تكن جيدة ففي تموز (يوليو) ١٩٤٨ تظاهر ما يقارب ٥٠٠ لاجيء في بيروت وطالبوا باعطائهم الخبز ، ووصلوا الى بعض السفارات العربية ومنها سفارة مصر ، الى ان جاءت الشرطة اللبنانية وفرقتهم (٣١) . ولما كان موضوع تجدد القتال بين العرب واليهود مطروحاً بعد الهدنة بين الفريقين ، بدأت الحكومة اللبنانية بنقل الشبان الفلسطينيين من الثكنات الى مناطق خاصة للتدريب العسكري ، وقد بدأت هذه العملية بنقل الشبان من منطقة المية ومية في صيدا .

وفي ٢٤ تموز (يوليو) ١٩٤٨ وصل الى بيروت الوسيط الدولي برنادوت واجتمع مع رئيس الجمهورية بشارة الخوري الذي قال له : « ان رؤساء الدول العربية لم يقبلوا هذه الهدنة الا بمزيد المرارة والألم وما ذلك الا ليعطوا مثلاً صالحاً كأعضاء للمنظمة التي جارت عليهم بتأثير معنوي لم يسبق له مثيل . وقبولهم للهدنة وان اصبح نافذاً حالاً لم يكن بدون قيد ولا شرط ، بل قيدته اللجنة السياسية بشروط ثلاثة : اولها واهمها بنظرنا هي مسألة وقف الهجرة ... » . ومما ذكره رئيس الجمهورية ايضاً للوسيط الدولي عن قضية فلسطين قوله انها « ليست مسألة اسلامية بل مسألة عربية... فالرئيس مسيحي مؤمن ويمارس واجبات دينه وهو متشدد بقضية فلسطين للأسباب التي بينّها » . ورأى رئيس الجمهورية خطورة قيام دولة صهيونية مجاورة للبنان لأن ذلك ممكن ان يؤدي الى قيام دويلات طائفية في لبنان والمنطقة « فالرئيس كلبناني يحتج على مسألة الجليل بصورة خاصة للخطر الذي يؤلفه جوار صهيون للبنان ، خصوصاً وان الرجل البعيد النظر قد يرى في ذلك افكاراً مبطنة هي ايجاد دولة صهيونية على الشاطيء تتصل بدولة مسيحية ... ، وان مجرد التفكير بذلك يزيد الطين بلة ويسيء الى المسلمين ويسيء الى نصارى

لبنان الذين يعتبرون الوئام والاتفاق مع اخوانهم المسلمين ضرورة لازمة لايجاد الطمأنينة في الشرق العربي » [٣٢] .

وفي اوائل آب (اغسطس) ١٩٤٨ تقدمت حكومة رياض الصلح الجديدة ببيانها الوزاري وبسطت فيه جهودها في سبيل فلسطين ، وما ان انتهى رئيس الوزراء من بيانه حتى طلب النائب كميل شمعون الكلام ، فحمل مسؤولية هزيمة حرب فلسطين للحكومة اللبنانية والحكومات العربية الأخرى . ومما قاله مخاطباً رياض الصلح : « حاربنا بالقول حتى آخر رمق وسلمنا بالفعل من اول نظرة ... اني اتهم رئيس الحكومة اللبنانية بضعف الذاكرة واتهمه بالاستهتار بالمسؤولية واتهمه بعدم الجد في قضية خطيرة حيوية ... » . ثم راح شمعون يسخر من رياض الصلح قائلاً : « ادهشني انك تذكر البكاء على ما ضاع مع انك تحفظ روايات العرب وتحفظ ايضاً رواية ابي عبد الله لما أضاع غرناطة فبكاها فقالت امه له :

ابك مثل النساء ملكاً مضاعاً لم تحافظ عليه مثل الرجال » .

وازاء هذا الانتقاد اللاذع رد الصلح على شمعون بكلمة ارتجلها وقال غاضباً : « ... ان لبنان رفض قبول الهدنة قبل سوريا والعراق ، وانا لست مثلك ، انا احمل مسؤولية كبرى ومركزي يوجب علي الا ابوح بكل ما حدث . وغداً سيعلن في دمشق وبغداد والقاهرة ان لبنان كان اول من رفض الهدنة . لقد جاهدت وضحيت مدة ثلاثين عاماً ، بينما كنت انت تتسكع على ابواب الانتداب . اما ان تتبع سياسة صيف وشتاء على سطح واحد ، صباحاً عند المطران مبارك ومساء عند مفتي فلسطين فهذا ما لا نقرك عليه ولا يمكن ان نقبل به ، واني احتكم بذلك الى الرأي العام وهذا ما اقوله » [٣٣] .

ويلاحظ ان قضية فلسطين كانت محور جلسة مجلس النواب خلال المناقشة النيابية كلها . وقد تحدث بعد ذلك في القضية نفسها كل من النواب حبيب ابو شهلا وبهيج تقي الدين وامين نخلة ، كما لوحظ ان كميل شمعون انتابته نوبة قلبية اثر انتهاء المناقشة الأمر الذي ادى الى نقله للمعالجة الطبية السريعة .

وفي ايلول (سبتمبر) ١٩٤٨ وصل رياض الصلح الى باريس للبحث في قضية فلسطين في الدورة العادية لجمعية الأمم المتحدة . وفي باريس القى رياض الصلح خطاباً في حفل الصحافة الانكليزية ـ الاميركية اشار فيه الى خطورة تقسيم فلسطين ، ورأى ان يحيا اليهود مع العرب في دولة واحدة في فلسطين ، واعطى لبنان مثالاً يحتذى به على اساس ان فيه طوائف اسلامية ومسيحية متعايشة .

ومما يعطينا فكرة عن الاساليب العربية في معالجة القضية الفلسطينية وبعض القضايا العربية أنه بعد الهجوم الاسرائيلي على الجيش المصري في قطاع غزة ، دعا لبنان الى عقد اجتماع في شتورة في ٢٠ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٤٨ ضم كلا من مجيد ارسلان وفؤاد شهاب وجميل مردم وحسني الزعيم وفوزي القاوقجي وسواهم ، وبحث المجتمعون في الطرق الآيلة لمساعدة الجيش المصري . واقترح رئيس الوزراء السوري ان يذهب حسني الزعيم وفؤاد شهاب الى مصر ليطلعا المسؤولين المصريين على مضمون ومقررات الاجتماع ، فوافق حسني الزعيم على الاقتراح بينما رفضه فؤاد شهاب قائلاً : « ماذا عسانا نعمل في

مصر ؟ فاذا كلفتنا المراجع المسؤولة على شيء لا يستطيع الجيش اللبناني القيام به فماذا يكون موقفنا ؟ اقول هذا بالنسبة الى الجيش اللبناني » . فالتفت جميل مردم الى فؤاد شهاب واجابه بمنطق القيادات العربية التي اضاعت فلسطين : « يا جماعة ما هي مسألة رفع عتب » . وعلق القاوقجي على هذا الجواب بقوله : « وكانت المؤتمرات كلها من قبل ومن بعد ـ كما بدا لي ـ رفع عتب » (٣٤) .

وفي ٢٥ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٤٨ ، وبينما كانت القوات الصهيونية تحاول احتلال بعض القرى اللبنانية الحدودية مثل ميس الجبل والحولة ، اذ بفؤاد شهاب يأمر بسحب الجيش اللبناني المرابط في المالكية على ان يحل محله فوج من المتطوعين يمثلون نصف القوة النظامية . وقد حاول قائد جيش الانقاذ اقناع القيادات اللبنانية بعدم سحب الجيش اللبناني ولكن دون طائل : الأمر الذي اضطر جيش الانقاذ للبقاء منفرداً في شمالي فلسطين متعرضا للقصف الصهيوني دون ان يلقى اية مساعدة في هذه الفترة سواء من الجيش اللبناني او السوري .

وبالفعل ، فان الرئيس بشارة الخوري اعترف بهذا الواقع وتخوف من استمرار الهجوم الاسرائيلي على جنوب لبنان ، لا سيما ان طائرة اسرائيلية حلقت فوق بيروت في ٢٨ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٤٨ والقت مناشير تهديد ضد لبنان وباستعمال وسائل العنف فيما اذا شمل برعايته جيش الانقاذ . كما اعترف فؤاد شهاب نفسه مؤكداً ما سبق ان اكده فوزي القاوقجي من « انه اذا استمر الهجوم على مواقع جيش الانقاذ ـ وهو نقطة الارتباط بين سورية ولبنان ـ فيخشى ان يلقى الجيش اللبناني صدمات صهيونية عنيفة » .

وفي ٣٠ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٤٨ ابلغ المقدم شوكت شقير القائد فوزي القاوقجي رغبة القيادة اللبنانية الملحة في التخلي عن المالكية وبليدة تجنباً للقتال على الحدود اللبنانية . وبالفعل اضطر القاوقجي للتخلي عن هذه المواقع ، ثم تمركزت قواته على خط رميش ـ مارون الرأس ـ عيترون ، وابلغ وزير الدفاع السوري بهذه التطورات . غير ان حسني الزعيم امر بدوره بسحب القوات السورية من الجبهة الحدودية دون علم القاوقجي بهذا الأمر . ويعلق القاوقجي على الموقفين اللبناني والسوري والموقف العربي عامة ، بأن مثل هذه المواقف ادت الى فشل الدول العربية في حرب فلسطين .

ويلاحظ ان الانهزامات العربية وسوء الاوضاع العربية جعلت موضوع الهدنة الدائمة مع اسرائيل قيد البحث . وقد ذكر الرئيس بشارة الخوري ان سرقواز وكيل الوسيط الدولي ، اقترح عليه عقد هدنة مع اسرائيل وحصر المفاوضة بالعسكريين دون تدخل وزارة الخارجية ، فوافق الرئيس على ذلك . وبعد ان علمت اسرائيل ان لبنان على استعداد لاجراء مشاورات مباشرة معها ، قام موسى شرتوك ، وزير الخارجية الاسرائيلية ، برحلة الى مياه بيروت على متن باخرة اميركية ، الهدف منها اجراء مباحثات مع المسؤولين اللبنانيين ، غير ان بشارة الخوري امر القيادة العسكرية اللبنانية باخراج الباخرة من المياه اللبنانية .

ومن الملاحظ ان رياض الصلح الذي كان يطالب ، باستمرار ، بمقاتلة الاسرائيليين بات يصرح ، بعد عودته من باريس والقاهرة ، تصريحات لم يعهدها الناس منه من قبل ، كقوله :

« ليس القتال بالسلاح الوحيد الذي يعتمد عليه العرب لانقاذ فلسطين ، فلدى العرب وسائل اخرى لبلوغ هذه الغاية »[٣٥] وقد يكون سبب ذلك ان حرب فلسطين قد اثقلت لبنان بالعديد من النتائج السلبية [٣٦].

ومن الاهمية بمكان القول ان حرب ١٩٤٨ انتهت وقد خرج العرب منها أكثر انقساماً وتشتتاً ، بل وأكثر ارتباطاً وارتهاناً للغرب الاوروبي والاميركي . ومما يلاحظ في هذه الحرب ان بعض الدول العربية لم تقدم شهيداً واحداً في ارض المعركة ، بينما قدمت الدول العربية الأخرى مئات من الشهداء . وذكرت مصادر الهيئة العربية العليا لفلسطين ان كارثة فلسطين لم تحل بأهلها حينما كان زمام القضية في ايديهم ، ولكن حلت الكارثة ونجحت المؤامرة حينما انتقلت القضية الى ايدي الرسميين العرب . واتهمت الهيئة العربية الجيوش العربية بأنها كانت السبب في ضياع فلسطين ، لأن الفلسطينيين ، عندما دخلت هذه الجيوش فلسطين عام ١٩٤٨ ، كانوا يشكلون ٧٦٪ من سكان البلاد ، ويملكون ٩٢٪ من اراضيها [٣٧] . واخيراً يمكن استخلاص الموقف اللبناني من القضية الفلسطينية على النحو التالي :

١ ـ اجماع لبناني وطني اسلامي ومسيحي على رفض انشاء الوطن القومي اليهودي في فلسطين .

٢ ـ خروج بعض زعماء الطائفة المارونية على هذا الاجماع اللبناني ، وعمل رؤسائها الروحيين والزمنيين على تدعيم التعاون الماروني ـ الصهيوني لانشاء الدولة المارونية في لبنان والدولة اليهودية في فلسطين ، وقد تمثل ذلك بمواقف الرئيس اميل اده والنائب يوسف كرم وبالمطران اغناطيوس مبارك وبالبطريرك انطون عريضة وبمنظمة الكتائب اللبنانية بحجة الخوف من « الاخطار الاسلامية والعربية » .

٣ ـ في المقابل تمثلت المعارضة المارونية لانشاء الوطن القومي اليهودي بعدد من السياسيين والروحيين ويأتي في مقدمتهم النائب جورج عقل والنائب اميل البستاني وبالمطران الماروني يوحنا الحاج وسواهم من النواب امثال : حميد فرنجية ، رئيف ابي اللمع ، ابراهيم عازار، فريد الخازن .

٤ ـ كان الموقف اللبناني الرسمي مؤيداً للقضية الفلسطينية من الناحية العاطفية والنظرية أكثر من تأييده لها من الناحية العملية .

٥ ـ كان موقف لبنان في حرب فلسطين ١٩٤٨ موقفاً سيئاً اذا ما قورن بتصريحات المسؤولين اللبنانيين الذين ابدوا استعداداتهم للدفاع عن فلسطين . غير ان ذلك لا يعني ان موقف لبنان كان اسوأ من مواقف الدول العربية الاخرى .

٦ ـ ان هزيمة العرب في حرب فلسطين لم تؤد فحسب الى استقواء الاسرائيليين على الدول العربية ، بل ادت الى استقواء بعض القوى المارونية الموالية للصهيونية على القوى الاسلامية والعروبية . وقد أكد رياض الصلح نفسه حقيقة ذلك حينما اشار الى « ان حرب فلسطين قصمت ظهري واضعفتني قبل ان تضعف الدول العربية ، وادت حتى الى استقواء رئيس الجمهورية عليَّ » [٣٨] .

(١) J. C. Hurewitz; «*Diplomacy in the Near and Middle East*», 1914-1956, vol. II, (D. Van Nostrand Company inc. Princeton, New York, London... 1956) pp. 46, 48.
اما نص المذكرة الصهيونية كاملة فهي منشورة في **المصدر نفسه** ص ٥٤ ـ ٥٠ .
انظر ايضاً : H. F. Frischwasser Ra'anan; *The Frontiers of a Nations*», (The Batchworth Press Ltd. London 1955) pp. 105-106.

(٢) «*Palestine*», 6 Dec., 1919.

(٣) من اوراق البطريركية المارونية في بكركي (غير مصنفة).

(٤) اسعد داغر . « **مذكراتي على هامش القضية العربية** » . منشورات دار القاهرة للطباعة ، مصر ١٩٥٩ . ص ١٥٥

(٥) جبران تويني . « **في وضح النهار** » (مقالات مختارة) | منشورات النهار ، بيروت ١٩٢٩ ، ص ٣٦ ـ ٣٩ : انظر ايضا في **المصدر نفسه** مقال « الماسونية والصهيونية » ص ٤٥ ـ ٤٨

(٦) من رسالة محمد امين الحسيني (القدس) الى **محمد جميل بيهم (بيروت) في ١٠ جمادي الثانية** ١٣٤٨ · نقلا عن مجموعة محمد جميل بيهم الوثائقية غير المنشورة مصنفة من قبل صاحبها تحت عنوان « **محمد جميل بيهم رسائل ووثائق ١٩١١ ـ ١٩٦٥** » ، الملف ٣ ، ص ٣٦

(٧) من مجموعة محمد جميل بيهم الوثائقية (غير مصنفة) .

(٨) محمد جميل بيهم . « **فلسطين اندلس الشرق ١٩١٧ ـ ١٩٤٥** » (دار النشر غير مذكورة) ، بيروت ١٩٤٦ ، ص ١٧٢

(٩) محمد جميل بيهم .. « **قوافل العروبة ومواكبها خلال العصور** » . جـ ٢ . منشورات دار الكشاف ، بيروت ١٩٥٠ ، ص ١٠٨

(١٠) S. Christopher; «*Cross Roads to Israel*», (Collins Cleartype Press, London 1965) p. 204.

(١١) « **اليوم** » ٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٢٩ · « **بيروت** » ١٢ كانون الثاني (يناير) ١٩٢٩

(١٢) « **تذكارات اسكندر الرياشي قبل وبعد ١٩١٨ ـ ١٩٤١** » (دار النشر غير مذكورة) ، بيروت ١٩٥٣ ، ص ٢٦٢

(١٣) « **النهار** » ٤ آذار (مارس) ١٩٤٤ .

(١٤) **المصدر نفسه** ١٦ تموز (يوليو) ١٩٤٤ : انظر ايضاً محمد جميل بيهم « **فلسطين اندلس الشرق** » . **مصدر سبق ذكره** ، ص ١٣٧ .

(١٥) من مذكرة رئيس اتحاد الاحزاب اللبنانية لمكافحة الصهيونية محمد جميل بيهم (بيروت) الى الرئيس الاميركي روزفلت (واشنطن) بواسطة الوزير الاميركي المفوض في بيروت في ١٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٤ : نقلاً عن وثائق اتحاد الاحزاب (غير مصنفة) .

(١٦) «*Cahiers de L'Orient contemporain*» vol. *I* . (Ministere de L'Education National . Paris 1944) . p. 61.

(١٧) « **الهدف** » ١١ تموز (يوليو) ١٩٤٥ .

(١٨) « **النهار** » ١٣ ايلول (سبتمبر) ١٩٤٥

(١٩) محمد جميل بيهم . « **واشنطن تعبد الطرق لموسكو في بلاد العرب والمسلمين** » . منشورات دار الكتب ، بيروت ١٩٥٤ ، ص ٢٩ ـ ٣٠ .

(٢٠) « **النهار** » ٢٠ آذار (مارس) ١٩٤٦ .

(٢١) «*Palestin Post*», 26 March 1946.
انظر ايضاً د . عمر فروخ . « **دفاعاً عن العلم ، دفاعاً عن الوطن** » ، منشورات جامعة بيروت العربية ، ١٩٧٧ ، ص ٥١ ـ ٥٢ .

(٢٢) مذكرة من المحفوظات الشخصية لكاتب المقال .

(٢٣) مذكرة من المحفوظات الشخصية لكاتب المقال .

(٢٤) بشارة الخوري ، « **حقائق لبنانية** » ، جـ ٣ ، منشورات اوراق لبنانية ، درعون ـ حريصا ١٩٦١ ، ص ٥٣ .

(٢٥) وليد فارس ، « **التعددية في لبنان** » ، الكسليك ـ لبنان ١٩٧٩ ، ص ٢٥٤ ـ ٢٥٥

(٢٦) د . مصطفى خالدي ، « **حاضر لبنان المسلم** » (Muslim Lebanon Day) ، منشورات جامعة بيروت العربية ١٩٧٧ ، ص ٢٥ (منشور باللغتين العربية والانكليزية) .

(٢٧) فوزي القاوقجي ، « **فلسطين في مذكرات القاوقجي** » ، جـ٢ ، اعداد د . خيرية قاسمية ، منشورات مركز الابحاث ـ دار القدس ، بيروت ١٩٧٥ ، ص ١٤٢

(٢٨) « **النهار** » ٢١ نيسان (ابريل) ١٩٤٨

(٢٩) « **الآثار الكاملة للملك عبد الله بن**

الحسين » . منشورات الدار المتحدة للنشر . بيروت ١٩٧٢ . ص ٢٦٠ .

(٣٠) عارف العارف . « النكبة ١٩٤٧ - ١٩٥٥ » جـ٢، منشورات المكتبة العصرية ، صيدا - بيروت ١٩٥٦ - ١٩٥٩ . ص ٢٦٤ . انظر ايضاً في المصدر نفسه ، جـ ٤ ، ٨٨١ - ٨٨٢ .

(٣١) « الحياة » . ٢١ تموز (يوليو) ١٩٤٨

(٣٢) بشارة الخوري . مصدر سبق ذكره . جـ ٣ . ص ٥١٦ - ٥١٩

(٣٣) « النهار » . ٤ آب (اغسطس) ١٩٤٨ . بشارة الحوري . مصدر سبق ذكره . جـ ٢ . ص ١٢٠ - ١٢١ .

(٣٤) فوزي القاوقجي . مصدر سبق ذكره . جـ ٢ . ص ٢٦٠

(٣٥) « النهار » . ٢٤ كانون الاول ١٩٤٨

(٣٦) E. Rabbath; «*La Formation Historique du Liban Politique et Constitutionnel*» (Publications de L'unversité Libanaise- Beyrouth 1973) p. 531.

(٢٧) انظر « صفحات مشرقة من النضال الفلسطيني الرائع » . منشورات الهيئة العربية العليا لفلسطين ، بيروت ٢٥ ايلول (سبتمبر) ١٩٥٩ . ص ١٣ . انظر ايضاً « اربعون عاماً من الجهاد » . منشورات الهيئة العربية العليا . بيروت . ايلول (سبتمبر) ١٩٥٩ . ص ١٠ - ١١ ، ١٥

(٢٨) من مقابلة شخصية مع الرئيس تقي الدين الصلح في ٩ آذار (مارس) ١٩٧٩

محمد عبد الرحمن

أبعاد مشكلة الطاقة في اسرائيل

إذا كانت مسألة الأمن هي من أولى اهتمامات الاسرائيليين ، فإن مشكلة الطاقة هي من المسائل التي تأتي في الترتيب الثاني للأولويات في اسرائيل . فإضافة الى كون الطاقة هي من العوامل التي يرتبط أي تقدم تكنولوجي أو حضاري عبر توفرها ، فإن للمسألة لدى اسرائيل اعتبارات معينة تعطي الموضوع مزيدا من الاهتمام .

فلقد تجمعت عوامل جيوغرافية ، واقتصادية ، وسياسية ، ساهمت في تعقيد الموضوع ، فخرج عن كونه موضوعاً اقتصادياً فقط ، لتتجمع كافة جهود الدولة العلمية والتقنية بهدف إيجاد حلول لهذه المشكلة . وتتلخص تلك العوامل بالنقاط التالية :

اولاً : ان النفط هو الوسيلة الوحيدة لانتاج الطاقة في اسرائيل ، حيث تشكل مشتقاته ٩٩٪من مجموع الطاقة المستهلكة .

ثانياً : إن ٩٠٪ من مصادر النفط العالمي ، مغلقة أمام اسرائيل لأسباب سياسية ، حيث يمتنع كثير من الشركات العالمية عن التعامل مع اسرائيل خشية المقاطعة العربية .

ثالثاً : الارتفاع المتواصل في اسعار النفط ومشتقاته ، لا سيما واسرائيل تعتمد على السوق الحرة في توفير نحو ٥٠٪من حاجاتها النفطية ، حيث تتراوح الاسعار في تلك السوق بين ٤٠ ـ ٤٥ دولاراً للبرميل الواحد .

رابعاً : ونظراً لعدم وجود مصادر مائية كافية لاستخدام مساقطها في توليد الكهرباء ، فإن انتاج الطاقة الكهربائية يعتمد حتى اليوم ، على استخدام الوقود السائل في تشغيل محطات الكهرباء .

خامساً : ان عمليات التنقيب عن النفط في اسرائيل ، لم تكشف حتى اليوم ، عن اية كميات تجارية تشجع الحكومة على البدء بعمليات استثمار وحفر شاملة ، نظراً للتكاليف الباهظة التي يقتضيها مثل هذا العمل .

سادساً : ان المشاريع والخطط الهادفة الى ايجاد مصادر بديلة للبترول (طاقة نووية ، مشاريع كهرومائية ، طاقة شمسية) ما زالت في مراحل البحث والدراسة، وهي مرتبطة ، الى حد ما ، في مدى تقدم التكنولوجيا العالمية في هذا المجال . ويؤكد كثير من الدراسات الاسرائيلية ، ان الاعتماد على النفط كمصدر وحيد للطاقة ، سوف يستمر حتى نهاية القرن الحالي ، على الاقل .

وفي اعقاب الثورة الايرانية ، وما نتج عنها من وقف تصدير البترول الايراني الى اسرائيل ، واثر الانسحاب الاسرائيلي من حقول علما المصرية في ٢٥/١١/١٩٧٩ ، والارتفاع المتواصل في اسعار النفط في العالم ، نشأ وضع جديد بالنسبة الى مشكلة الطاقة في اسرائيل . فما هي ابعاد هذه المشكلة وتطوراتها ؟ وما هي الخطط والمشاريع المقترحة لإيجاد حلول لها حتى نهاية القرن الحالي ؟ وما مدى النجاح المتوقع في الجهود المبذولة للتغلب على تلك المشكلات ؟

النفط ، المصدر الوحيد للطاقة

إن الحديث عن الطاقة في اسرائيل ، يقود بالضرورة الى الحديث عن النفط بشكل رئيسي ، كمصدر وحيد للطاقة . فحتى العام الحالي يشكل النفط ٩٩٪ من استهلاك اسرائيل للطاقة . وباستثناء استخدام الطاقة الشمسية في تسخين المياه ، واستخدام الغاز الطبيعي بكميات قليلة ، فإن المشتقات البترولية تستخدم في كل المرافق الاقتصادية ، في الصناعة والزراعة ، وانتاج الكهرباء ، والمواصلات ، والزراعة وضخ المياه ... الخ .

جدول رقم (١)

كميات الوقود المستخدمة في الطاقة بآلاف الاطنان معادلة بالنفط[١]

السنة	طاقة في خدمة الاقتصاد	طاقة متحولة	المجموع	نفط خام	فحم	غاز طبيعي	شمس
١٩٧٦	٦,٦٠١,٦	-٨١٨,٥	٧,٤٢٠,١	٧,٢٨٥,٥	٣,٤	٤٩,٢	٨٢,٠
١٩٧٧	٦,٩٩٨,٧	-٧٨٠,٣	٧,٧٧٩,٠	٧,٦٣٩,٩	٣,٩	٤٩,٢	٨٦,٠

يتضح من أرقام الجدول رقم (١) المتضمن كميات مختلف انواع الوقود المستخدمة في انتاج الطاقة ، ان الغاز الطبيعي ، والفحم ، والطاقة الشمسية قد شكلوا عام ١٩٧٦ نحو ١٣٤,٦ الف طن (٢٪) من مجموع الطاقة المستخدمة ، التي بلغت ٧,٤٢٠,١ مليون طن . وفي عام ١٩٧٧ كان المجموع ١٣٩,١ الف طن (١,٧٪) من مجموع الطاقة البالغ ٧,٧٧٩,٠ مليون طن .

ويشار هنا الى انه لم تتوفر ارقام مفصلة عن مدى مساهمة المشتقات غير البترولية في انتاج الطاقة قبل عام ١٩٧٦ ، وذلك بسبب عدم أهميتها اولاً ، وعدم وجود وزارة مختصة في مجال الطاقة ثانياً . وكل الدراسات يظهر ان مساهمة البترول في انتاج الطاقة ستحافظ على النسبة نفسها ، نحو ٩٩٪ ، حتى بداية عام ١٩٨٠ ، حيث ستزداد مساهمة الفحم في تغيير تلك النسبة

بعد البدء بتشغيل محطة الخضيرة الكهربائية .

إستهلاك الوقود السائل

تعتبر اسرائيل من الدول ذات معدلات الاستهلاك المرتفعة نسبياً من بين دول العالم ، ويتطور استهلاكها للنفط مع تطور الاستهلاك العالمي . كما يتناسب توزيع النفط على فروع الاقتصاد المختلفة مثل بلدان اوروبا المتطورة . ففي اوروبا الغربية واليابان يتوزع استهلاك النفط الى ٢٥٪ لانتاج الكهرباء ، و٢٥٪ للنقل والمواصلات ، ويتوزع الباقي بين الصناعة والاستهلاك المنزلي . ويبلغ استهلاك « الفرد الاسرائيلي نحو $\frac{١}{٢}$ ٢ طن سنويا » [٢] ، وهي من المعدلات المرتفعة في العالم . ويتوقع أن يرتفع الاستهلاك الفردي عام ٢٠٠٠ الى ضعف هذه الكمية .

جدول رقم (٢)

استهلاك الطاقة في اسرائيل لعدد من السنوات[٣]

السنة	طاقة في خدمة الاقتصاد	طاقة متحولة	طاقة اساسية	نسبة الزيادة المئوية
١٩٧٠	٥,٢٠١,١	٩٤٨,١	٦,١٤٩,٢	١٠٠,٠
١٩٧١	٥,٥٥٠,٩	٦٥١,٠	٦,٢٠١,٩	١٠٦,٧
١٩٧٢	٦,٠٤٩,٣	٦٦٥,٦	٦,٧١٤,٩	١١٦,٣
١٩٧٣	٦,٥٤٦,٤	٧٠٧,٨	٧,٢٥٣,٨	١٢٥,٩
١٩٧٤	٦,٥٧٣,١	٩٧١,٨	٧,٥٤٤,٩	١٢٦,٤
١٩٧٥	٦,٦٠٢,٤	٧٤١,٦	٧,٣٤٤,٠	١٢٦,٩
١٩٧٦	٦,٦٠١,٦	٨١٨,٥	٧,٤٢٠,١	١٢٦,٩
١٩٧٧	٦,٩٩٨,٧	٧٨٠,٣	٧,٧٧٩,٠	١٣٤,٦

وبالنسبة الى عام ١٩٧٠ ، فقد تزايد الاستهلاك من ٦,١٤٩,٢ الى ٧,٢٥٣,٨ عام ١٩٧٣ ، اي بزيادة تبلغ ٨٪ سنوياً . وبسبب الازمة الاقتصادية التي اعقبت حرب تشرين الأول (اكتوبر) عام ١٩٧٣ ، فقد ثبت الاستهلاك النفطي في اعوام ٧٤ ـ ٧٥ ـ ٧٦ بحدود ٧,٤ مليون طن . ثم عاد الاستهلاك الى الارتفاع من جديد عام ١٩٧٧ ووصل الى ٧,٧ مليون طن . وبلغت نسبة الزيادة عن عام ١٩٧٦ نحو ٨٪ . واستمر الاستهلاك في الارتفاع « فبلغ ٧,٨٦ مليون طن عام ١٩٧٨ ووصل الى ٨ مليون طن عام ١٩٧٩ »[٤].

ويحسب توقعات معدل النمو الاقتصادي ، سيصل « استهلاك النفط عام ١٩٨٥ الى ٨,٨ مليون طن . وعام ١٩٩٠ الى ١٠,١ مليون طن . وسيصل عام ٢٠٠٠ الى ١٤ مليون طن »[٥].

ويمكن معرفة مدى أهمية النفط في الاقتصاد الاسرائيلي ، من خلال الاطلاع على نصيب كل قطاع من القطاعات الرئيسية في الاقتصاد من النفط ، حيث يستخدم ٧٥٪ من استهلاك النفط في مجالات حيوية في الصناعة ، وانتاج الكهرباء ، والنقل .

جدول رقم (٣)

توزيع الطاقة على فروع الاقتصاد ونسبتها المئوية[٦]

بآلاف الاطنان

السنة		١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٧٧
نفط في خدمة الاقتصاد		٥,٢٠١,١	٦,٦٠٢,٤	٦,٩٩٨,٧
الكهرباء	الكميات	١,٧٤٠,٨	٢.٠٨٧٦,٣	٢,٢٦٧,٣
	نسبة مئوية	٣٣٪	٣١٪	٣٥٪
الصناعة	الكميات	١,١٢٢,٤	١,٤٢٤,١	١,٤٠٢,٥
	نسبة مئوية	٢٤٪	٢١,٥٪	١٩٪
زراعة ، مياه ، بناء	الكميات	٣١٣,٠	٣٦٨,٠	٤٥٠,٣
	نسبة مئوية	٦,٢٪	٥٪	٦,٢٪
مواصلات	الكميات	٩٥٣,٨	١,٢٩٤,٤	١,٣٧٩,٤
	نسبة مئوية	١٩٪	٢٠٪	١٩٪
استهلاك خاص وعام في التجارة	الكميات	٩٢٩,٦	١,٢٦٩,٦	١,٣٧٨,٣
	نسبة مئوية	١٨٪	٢٠٪	٢٠٪
استهلاك غير الطاقة		١٤١,٥	١٦٠,٠	١٢٠,٣
		٣٪	٢,٤٪	٢,٥٪

يلاحظ من الجدول رقم (٣) ان توزيع استهلاك النفط على فروع الاقتصاد المختلفة ، يمكن ان يتلاءم مع النسب التالية في كافة الاعوام :

الكهرباء ٣٤٪ .
الصناعة ٢٢٪ .
الزراعة . والمياه ، والبناء ٦٪ .
المواصلات البرية والجوية ١٩٪ .
الاستهلاك العام والخاص في فروع التجارة والخدمات ٢٠٪ .

إن مشكلة الاستهلاك الاسرائيلي للنفط ، تزداد من خلال مدى الحاجة اليه أولاً ، ومن خلال الآثار التي تتركها مشكلة النفط العالميـة ثانياً ، وتحكم الدول المنتجة في الاستخراج والتوزيع ثالثاً . وان ارتفاع الاسعار ، وخفض الانتاج ، وتحديد الكميات التي تبيعها الدول المنتجة لشركات التوزيع ، وتقلب اسعار العملات الدولية ، تساهم الى حد كبير في زيادة حدة المشكلة للدول التي تستورد كل حاجاتها النفطية مثل اسرائيل . ويكفي ان نذكر انه في عام ١٩٧٩ فقط ، ارتفعت اسعار النفط الخام نحو ٦٠٪ بالنسبة الى الكميات المتعاقد عليها ، وبنسبة ١٠٠٪ بالنسبة الى البيع في السوق الحرة . كما أن دول أوبيك قد قلصت من انتاجها النفطي للتصدير بين ٢٠ ـ ٣٥٪ ، في العام نفسه .

التأثيرات الاقتصادية لتزايد الاستهلاك

تترك مشكلة استهلاك الطاقة آثارها في الوضع الاقتصادي ، والانتاج المحلي ، وبالتالي في مقدار العبء المتزايد الملقى على كاهل المستوطنين الاسرائيليين ، بسبب الارتفاع المتواصل في اسعار الوقود ، بعد فقدان مصادر التوريد الرخيصة ، وآبار أبو رديس ومن ثم آبار حقل علما في خليج السويس .

جدول رقم (٤)

الطاقة في خدمة الاقتصاد والانتاج المحلي الخام[٧]

السنة	طاقة في خدمة الاقتصاد بملايين الاطنان		الانتاج المحلي الخام بالليرة		كميات النفط المستخدمة لانتاج مايعادل مليون ليرة	
	الكمية	نسبة مئوية	المبلغ الاجمالي	نسبة مئوية	الكمية	نسبة مئوية
١٩٧٢	٦,٠٤٩	١٠٠	٢٣,٤٨٥	١٠٠	٢٥٧,٦	١٠٠
١٩٧٣	٦,٥٤٦	١٠٨,٢	٢٤,٦٥٣	١٠٥	٢٦٥,٥	١٠٣
١٩٧٤	٦,٥٧٣	١٠٨,٧	٢٥,٧٩٥	١٠٩,٨	٢٥٤,٨	٩٨,٩
١٩٧٥	٦,٦٠٧	١٠٩,٢	٢٦,٧٧٨	١١٤	٢٤٦,٧	٩٥,٨
١٩٧٦	٦,٦٩٩	١١٠,٧	٢٧,١٩٠	١١٥,٨	٢٤٦,٤	٩٥,٦
١٩٧٧	٦,٩٦٥	١١٥,١	٢٧,٣٤٥	١١٦,٤	٢٥٤,٧	٩٨,٩
١٩٧٨	٧,٤١٦	١٢٢,٦	٢٨,٦٥٢	١٢٢,٠	٢٥٨,٨	١٠٠,٥

يبين الجدول رقم (٤) ، انه في عام ١٩٧٢ استخدم ٢٥٧ طن وقود لانتاج ما يعادل مليون ليرة اسرائيلية من مجمل الانتاج المحلي ، حيث بلغت قيمة الانتاج المحلي الخام في ذلك العام نحو ٢٣,٥ مليار ليرة بأسعار عام ١٩٧٠ . وبلغت تكاليف شراء الوقود ٩٣ مليون دولار . وبين أعوام ٧٣ ـ ١٩٧٦ ثبت استهلاك الطاقة تقريباً ، وكان حجم الانتاج الخام يتقلص بإستمرار بسبب الأزمة الاقتصادية ، والركود العام .

وارتفع الاستهلاك عام ١٩٧٧ نحو ٤٪ ، في حين كان الجمود في النمو ما يزال قائماً . وكلف استيراد النفط عام ١٩٧٨ نحو ٧٦٢ مليون دولار ، واستخدم كل ٢٥٨,٨ طن نفط لانتاج مليون ليرة ووصل مجموع الناتج القومي الخام المحلي الى ٢٨,٦ مليار ليرة بأسعار ١٩٧٠ . اي أنه ، بعد ٦ سنوات من اسعار الوقود المرتفعة نسبياً ، يوجد استقرار في استخدام كل ليرة من الانتاج القومي، ولا يوجد هبوط ، كما حدث لدى كثير من دول العالم . واستمر الاتجاه نفسه خلال النصف الأول من عام ١٩٧٩ ، حيث « ارتفع الناتج القومي المحلي بنسبة ٥٪ . وارتفع استهلاك الوقود بالنسبة نفسها تقريباً »[٨]. ودفعت اسرائيل مقابل النفط نحو ١,٢ مليار دولار .

ان الاسباب التي أدت الى ذلك ، هي حصول اسرائيل على نسبة ٢٠٪ من حاجاتها النفطية

من حقول علما في خليج السويس حتى ١٩٧٩/١١/٢٥ ، هذا من جهة . ومن جهة أخرى كانت اسرائيل تحصل ، حتى بداية عام ١٩٧٩ ، على نسبة كبيرة من وارداتها النفطية من ايران وبأثمان رخيصة ، إضافة الى الفائدة التي كانت تجنيها من رسوم مرور النفط الايراني عبر أنابيب النقل الاسرائيلية من ايلات وحتى شاطىء البحر المتوسط .

ومع قطع امدادات النفط الايرانية ، والتخلي عن حقول علما وفق اتفاقيات كامب ديفيد ، بدأت بوادر الأزمة تظهر مع نهاية عام ١٩٧٩ ومطلع العام الحالي ، وخاصة الاثر الذي تركته في الخزانة الاسرائيلية ، والمستهلك الاسرائيلي . فقد ارتفعت تكاليف شراء النفط من ٧٦٢ مليون دولار عام ١٩٧٨ الى ١,٢٠٠ مليار دولار عام ١٩٧٩ . ووصلت تكاليف « استيراد الوقود في الربع الاول من عام ١٩٨٠ الى ٦٠٠ مليون دولار، بعد أن كان في الربع الاول من العام الماضي ٢٣٧ مليون دولار فقط . وشكل الانفاق على الوقود في الربع الاول من هذا العام ٩٥٪ من العجز ، مقابل ٣٨٪ عام ١٩٧٩ . ووصل استيراد الوقود في الفترة نفسها (الربع الاول) ، الى ثلث مجموع الواردات ، بينما كانت النسبة ٢٠٪ عام ١٩٧٩ ، و١٤٪ عام ١٩٧٨ »(٩). ويتوقع ان تدفع اسرائيل عام ١٩٨٠ « نحو ٢,٣٥ مليار دولار ثمن الواردات النفطية ، وهذا يوازي إجمالي صادرات اسرائيل الصناعية »(١٠) وهو يساوي تقريباً مجموع مبلغ المساعدات الاميركية لاسرائيل خلال السنة نفسها . مع العلم بأن اسرائيل تعاني عجزاً في الميزان التجاري يبلغ ٤,٥ مليار دولار ، وتبلغ الديون الخارجية بالعملة الصعبة نحو ١٤ مليار دولار .

ان أقصى ما يخشاه الاسرائيليون ، هو اضطرارهم الى استخدام احتياطياتهم النقدية ، التي تبلغ ٢,٥ مليار دولار ، لتغطية الزيادة الكبيرة بالعجز ازاء الالتزامات الخارجية . وقد دفع هذا الوضع اسحاق موداعي وزير الطاقة ، الى التوجه الى الولايات المتحدة ، للتفاوض مع واشنطن بشأن تطبيق الالتزامات الاميركية المعلنة في اتفاقيات كامب ديفيد ، حيال اسرائيل فيما يتعلق بالنفط .

وتصدر الحكومة الاسرائيلية ، جزءاً من تكاليف شراء الوقود السائل الى المستهلك الاسرائيلي نفسه ، للتخفيف عن كاهل الاقتصاد من جهة ، وللحد من استهلاك الاسرائيليين للوقود من جهة أخرى . فقد ارتفعت « اسعار المشتقات البترولية خلال عام ١٩٧٩ فقط نحو ٢٠٠٪ ، واسعار المازوت للصناعة ١٨٠ ٪ »(١١) . وفي اوائل شهر كانون أول (ديسمبر) ١٩٧٩ ، ارتفعت « اسعار الوقود بـ ٣٠٪ ، حيث انعكس ذلك على اسعار الكهرباء التي ارتفعت بـ ٣٠٪ أيضاً ، واسعار المياه بـ ١٨٪ ، مما أدى الى ارتفاع مؤشر الاسعار للمستهلك بنسبة ٢٪ »(١٢).

وبسبب ارتفاع قيمة الدولار ، وارتفاع اسعار البترول عالمياً ، « ارتفعت اسعار كافة انواع الوقود يوم ١٩٨٠/٤/٢٢ بنسبة ٣٦٪ »(١٣) ، وانعكس ذلك على اسعار المواصلات التي ارتفعت بنسبة ٥٠ ـ ٥٥٪ ، الامر الذي سيؤدي الى ارتفاع كافة انواع السلع الزراعية والصناعية ، حيث اعلن رئيس اتحاد الصناعيين « ان رفع اسعار الوقود المخصص للصناعة ، سيضطر الصناعات ، التي تستهلك الكثير من الطاقة ، الى زيادة اسعار منتوجاتها بنسبة ١٠٪ »(١٤) . وحقيقة الامر ان الزيادة التي يكلف المستهلك الاسرائيلي بدفعها ، هي اكثر بكثير من الزيادة الحقيقية التي تطرأ على اسعار النفط . فدافع الضريبة الاسرائيلي « يتحمل نحو ٣ ـ

٤ أضعاف ثمن السعر العالمي للوقود . وهو يدفع ثلثي ثمن البنزين كضرائب دخل الى صندوق المالية »[١٥] .

فقد كان الدخل من ضريبة استهلاك الوقود عام ١٩٧٩ « نحو ٥ مليار ليرة ، وضريبة القيمة المضافة ٢ مليار ليرة ، والضريبة على السيارات الخاصة ٥ مليار ليرة »[١٦]. وفي شهر شباط (فبراير) ١٩٧٩ ، وصل « سعر ليتر البنزين الى ١٢ ليرة ، دفع المستهلك الاسرائيلي منها ٨ ليرات ضريبة عن كل ليتر »[١٧]. ولم يملك ايغال هوروفيتس وزير المالية خياراً آخر عندما توجه الى الاسرائيليين بقوله : « لقد كتب علينا أن نعيش الآن ، ليس على اساس الاستهلاك ، وانما على أساس الامكانيات »[١٨].

من أين تحصل اسرائيل على نفطها ؟

كانت اسرائيل تعتمد حتى حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧ ، على ايران في تزويدها بمعظم حاجتها من النفط . وكانت اسرائيل تستخرج من آبار حقل حلتس في النقب نحو ١٣٥٤٠٠ طن في العام نفسه ، من مجموع الاستهلاك الذي وصل الى ٣,٣٠٠ مليون طن ؛ اي نحو ٤٪ . ونتيجة حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، سيطر الاسرائيليون على حقول سيناء في أبو رديس ، التي تضم ستة حقول منتجة أهمها : بلاعيم البري وبلاعيم البحري (كانت تساهم في نحو ٩١٪ من اجمالي انتاج سيناء) ، إضافة الى حقول أبو رديس . وساهمت هذه « الحقول في عام ١٩٧٠ بنحو ٤,٥ مليون طن ، في حين بلغ مجموع استهلاك اسرائيل في العام نفسه ٦ ملايين طن ، وهو ما يقارب ٧٥٪ من مجموع الاستهلاك الاسرائيلي » [١٩].

وكان بترول سيناء ينقل من مواقع الانتاج الى ايلات عن طريق البحر ، ثم ينقل من ايلات عبر خطوط الانابيب الى حيفا حيث يكرر هناك . وبعد بناء خط انابيب ايلات ـ عسقلان ، زادت اسرائيل من انتاج حقول سيناء عبر زيادة عدد الآبار في الحقول من جهة ، وزيادة وتيرة الضخ من الآبار القائمة من جهة أخرى .

وتم ايضاً زيادة عدد آبار البترول في حقل بلاعيم البري « من ٢٧ بئراً في عام ١٩٦٦ الى ١٠٠ بئر عام ١٩٧٢ ، وزاد انتاجها من ٢,١ مليون طن سنوياً الى ٢,٥ مليون طن ، وبلغت نسبة الزيادة ٢٠٪ »[٢٠]. وزيد عدد آبار حقل بلاعيم البحري من ١٧ الى ١٩ ، وزاد الانتاج « من ١,٨ مليون طن الى ٣ مليون طن عام ١٩٧٢ ، اي بنسبة ٧٠٪ . وزاد انتاج حقل ابو رديس الى ٣,٥ مليون طن في العام نفسه »[٢١]. وقد وصل اجمالي انتاج البترول عام ١٩٧٢ الى ٦ مليون طن . اي ان اسرائيل زادت انتاج البترول من حقول سيناء بأكثر من ٧٧٪ خلال ست سنوات . ونتيجة اتفاقية سيناء ، سلمت اسرائيل حقول نفط سيناء الى مصر في تشرين الثاني (نوفمبر) عام ١٩٧٥ .

وحتى ثورة ايران الشعبية ، كانت اسرائيل تحصل على ٧٠٪ من احتياجاتها النفطية من ايران . وقد وصلت تلك الكميات الى « نحو ٥ مليون طن سنوياً عام ١٩٧٨ »[٢٢] ، من مجموع الاستهلاك الذي بلغ ٧,٣ مليون طن . إضافة الى ذلك ، فقد بلغت كميات النفط الايرانية التي كانت تضخ عبر انابيب النقل الاسرائيلية الى البحر الابيض المتوسط « نحو ٣٥٠,٠٠٠ برميل يومياً »[٢٣].

حقل علما في خليج السويس :

يقع حقل علما في الجنوب الشرقي من خليج السويس . وقد اكتشفته اسرائيل بتاريخ ١٩٧٧/١١/٢٥ وحفر في الحقل ١٢ بئراً منتجة . ووصل أقصى انتاج لهذا الحقل « نحو ٤٠٠٠٠ برميل يومياً ، تشكل ٢٢٪ من استهلاك اسرائيل الذي بلغ ١٦٥٠٠٠ برميل يومياً عام ١٩٧٩ »[٢٤]. وقدرت قيمة النفط المستخرج من حقل علما خلال كل فترة الانتاج بنحو ٣٠٠ مليون دولار . وتنفيذاً لاتفاقيات كامب ديفيد ، تخلت اسرائيل عن حقل علما في ١٩٧٩/١١/٢٥ ، بعد أن استغلت الى أقصى حد تلك الآبار قبل تسليمها . وبحسب تلك الاتفاقيات ، وقعت كل من الحكومة المصرية ، واسرائيل ، اتفاقية تقضي بحصول اسرائيل على كمية من نفط علما تصل الى ٢ مليون طن سنويا بسعر يقل ٥ دولارات عن سعر بيع النفط المصري المعلن (تبيع مصر نفطها بسعر ٣٢ دولاراً للبرميل الواحد ، وتبيع قسماً آخر في السوق الحرة بسعر ٤٠ دولاراً للبرميل) . ومعنى ذلك ان حكومة السادات ، وفرت على الاسرائيليين مبلغ ٧٣ مليون دولار نتيجة فروقات السعر العادي ، ونحو ١٩٠ مليون دولار فروقات البيع بالسوق الحرة . إضافة الى انخفاض تكلفة النقل ، بسبب قصر المسافة بين حقول خليج السويس وميناء إيلات الاسرائيلي .

ومع تخلي اسرائيل عن حقل علما ، ووقف تصدير ايران لبترولها الى اسرائيل ، فقد أصبحت تستورد اليوم كل حاجاتها النفطية من الخارج ، بإستثناء انتاج حقل حلتس الاسرائيلي ، « البالغ ٦٠٠ برميل يومياً ، وتشكل هذه الكمية ٤٪ من استهلاك اسرائيل اليومي »[٢٥].

مصادر الاستيراد الجديدة :

مثل جميع دول العالم المستوردة النفط ، تسعى اسرائيل الى تأمين الوقود الذي تحتاجه عبر اتفاقيات طويلة الأجل ، وبأسعار ثابتة نسبياً ، وهي تواجه صعوبات كبيرة في تحقيق ذلك . وباستثناء كمية ٢ مليون طن التي تم التعاقد عليها مع حكومة السادات ، فإنها تحاول البحث عن مصادر أخرى في أوروبا ، واميركا ، والمكسيك .

وفي هذا المجال ، رفض كل من بريطانيا ، والنرويج حتى الآن ، عقد أية صفقات مع اسرائيل لأسباب اقتصادية تخص كلاً من الدولتين الاوروبيتين . فبريطانيا ترفض بيع النفط بسبب التزاماتها تجاه السوق الأوروبية المشتركة، وبسبب تقليص انتاج البترول من حقولها ، حيث « تنتج الآن نحو ٤٠ مليون طن وهو أقل من استهلاكها بكثير »[٢٦].

أما النرويج ، فإنها لا تسارع في زيادة الانتاج خوفاً من التضخم ، وهي كذلك ، ترتبط في علاقات اقتصادية بالدول الاسكندنافية وتلتزم إزاءها بصفقات تجارية متبادلة .

وكانت المكسيك ملتزمة بتزويد اسرائيل بكميات معينة من النفط ، وصلت مع بداية عام ١٩٧٩ الى ٢٠,٠٠٠ برميل يومياً . ومنذ الثورة الايرانية ، ضاعفت المكسيك من كميات النفط المرسلة الى اسرائيل ، حيث وصلت الكمية الى ٤٥,٠٠٠ برميل يومياً [٢٧]. مع العلم بأن نفط المكسيك « أغلى بـ ٥٪ من نفط دول اوبيك ، وتحتاج ناقلة البترول الى مدة شهر حتى تصل الى

الشواطىء الاسرائيلية »(٢٨). وتعتبر المكسيك الدولة الوحيدة بعد مصر التي تبيع النفط لاسرائيل بصورة علنية . وبذلك ضمنت اسرائيل نحو ٦٠٪ من حاجاتها النفطية (٢ مليون طن من مصر ، ٢,٥ مليون طن من المكسيك) ، ويبقى نحو ٤٠٪ من الاستهلاك الاسرائيلي غير مغطى في صفقات تجارية ، حيث يتوقع ان يصل استهلاك اسرائيل عام ١٩٨٠ الى نحو ٨,١ مليون طن .

وحقيقة الأمر ونظراً لإغلاق مصادر النفط التابعة لدول اوبيك أمام اسرائيل ، توجد أمام الاسرائيليين طريقتان للحصول على البترول ، الأولى : الاتجاه نحو السوق الحرة في روتردام ، كما تفعل الآن ، لتغطية الكميات التي تحتاجها . وتتميز هذه السوق بأنها غير مستقرة بالأسعار وبالكميات حيث تخضع لظروف العرض ، والطلب . ويصل سعر البرميل فيها الى ٤٠ دولاراً ، واحياناً ٤٥ دولاراً ، بحسب وفرة العرض . الطريقة الثانية : الطلب من الولايات المتحدة تنفيذ تعهداتها التي قدمتها ، على أثر اتفاقية سيناء الثانية في ايلول (سبتمبر) عام ١٩٧٥ ، التي تنص على ضمان تزويد اسرائيل بالنفط اثناء الطوارىء ، ولمدة خمسة اعوام ، ابتداء من تاريخ طلب اسرائيل ذلك ، وقابلة للتجديد لمدة ١٠ اعوام أخرى . وجدد التعهد بمذكرة التفاهم الاسرائيلية - الاميركية اثناء توقيع اتفاقيات كامب ديفيد في ١٩٧٩/٣/٢٦ ، حيث التزمت واشنطن بتزويد اسرائيل بالنفط لمدة ١٥ عاماً ، واشترطت تلك المذكرة ان تبذل اسرائيل وأميركا معاً ، جهوداً مشتركة لتأمين صفقات لمصلحة اسرائيل من مصادر أخرى ، ولدى نفاد كافة المحاولات ، يجري العمل بالإتفاق .

وبالفعل بذلت الولايات المتحدة جهوداً حثيثة مع كثير من الدول الاوروبية الصديقة لها مثل بريطانيا ، والنرويج ، وقد باءت كافة تلك الجهود بالفشل . واكد وزير الطاقة الاسرائيلي فشل تلك المحاولات عندما أكد ، أن اسرائيل « لم تنجح في الوصول الى مصادر أولية للنفط ، وان وضع اسرائيل في هذا المجال أضحى خطيراً ، نظراً لارتباطها من ناحية نسبة مشترياتها غير المضمونة في السوق العالمية »(٢٩).

ويأمل الاسرائيليون في الحصول على نفط الاسكا ، الذي يشابه في نوعيته نفط سيناء . ويحتاج هذا الامر الى موافقة الكونغرس الاميركي ، نظراً لوجود قانون اميركي يمنع نقل النفط من الاسكا الى الشاطىء الشرقي للولايات المتحدة ، تستثنى من ذلك الدول التي تتعهد واشنطن ازاءها بقانون الطوارىء ، وهو ما ينطبق على اسرائيل .

وَيُخضع كلا الطرفين ، الاسرائيلي ، والاميركي ، قضية النفط للاعتبارات السياسية الخاصة بكل منهما . ويدعي الاسرائيليون مثلاً ، إن توجهاتهم الى شراء النفط من واشنطن لا تعدو ان تكون اختباراً للنوايا الاميركية تجاههم ، فيما يتعلق بأزمة الشرق الأوسط ، ومفاوضات الحكم الذاتي . وبالمقابل يطالب الاميركيون « بالحصول على اسعار تعادل الاسعار العالمية السائدة ، وان بدء تنفيذ الاتفاقات سيكون اعتباراً من تاريخ توقيعها نفسه . بينما يطالب الاسرائيليون ببدء التنفيذ اعتباراً من تاريخ طلب اسرائيل ذلك »(٣٠). إلا أن أزمة الوقود التي تعاني منها اسرائيل ، وارتفاع اسعار السوق العالمية ، وعدم وجود صفقات طويلة الأجل ومضمونة ، لن تترك عند الاسرائيليين أي مجال لخيار آخر .

التنقيب عن البترول في اسرائيل

يعتقد الاسرائيليون ، انه بسبب قرب الخليج العربي من اسرائيل ، وبسبب تماثل التركيب الصخري لكل منطقة الشرق الاوسط ، يحتمل وجود كميات كبيرة من النفط في باطن الارض * . وقد بذلت اسرائيل بعض الجهود للبحث عن النفط منذ الخمسينات . إلا ان تلك المحاولات بقيت محدودة ، بسبب توفر النفط بأسعار قليلة مقارنة بالاستثمارات المطلوبة للحفر والانتاج ، اضافة الى امتناع الشركات الكبيرة عن المخاطرة في توظيف استثمارات كبيرة في مواقع غير مضمونة . كما أن حصول اسرائيل على آبار سيناء في ابو رديس بعد حرب ١٩٦٧ ، قد قلل من الجهود المبذولة للبحث عن البترول واكتشافه داخل الخط الأخضر . ويعترف المدير العام لشركة النفط الاسرائيلية اليعازر براك بهذه الحقائق حيث قال : « ان البحث يرتبط في نفقات ضخمة ، ولا ترغب الشركات الاجنبية في المخاطرة بانفاق أموالها ، كما تحجم وزارة المالية عن تخصيص الاموال لهذا الهدف »[٣١].

وحتى عام ١٩٧٥ ، حفر داخل الخط الاخضر « ١٦٥ بئراً تجريبية للنفط ، وسجل هبوط في جهود الحفر من ٢٤ بئراً عام ١٩٥٦ الى ٣ آبار عام ١٩٧٣ [٣٢] ، (ويفسر ذلك بأنه جاء نتيجة الحصول على آبار سيناء) . وكانت شركة لبيدوت الاميركية قد اكتشفت النفط في حقل حلتس في النقب في الخمسينات . وفي عام ١٩٥٨ اكتشفت شركة نفطا حقل الغاز في روش زوهر . ومع بداية الستينات اكتشفت شركة لبيدوت حقل كوخيف بالقرب من حلتس . وبلغ مجموع ما ساهمت فيه حقول الانتاج « داخل الخط الاخضر نحو ١,٢٥٪ من استهلاك اسرائيل للنفط عام ١٩٧٦ [٣٣] .

وقدمت لجنة خبراء برئاسة البروفسور أ . جينتسبورغ في ايلول (سبتمبر) عام ١٩٧٣ ، خطة رئيسية للبحث عن البترول خلال خمسة اعوام ، يكلف تنفيذها ١٠٠ مليون ليرة . لكن فيما بعد اتضح انه يجب مضاعفة الموارد والجهود المكرسة للبحث . ويشير بعض التقديرات الى انه يجب استثمار « اكثر من مليار ليرة على الاقل في اعوام ٧٥ ـ ١٩٨٠ »[٣٤]. وفي خطاب القاه وزير المالية في أيار (مايو) ١٩٧٦ ، تحدث عن زيادة المبالغ الى ٢ مليار ليرة حتى عام ١٩٨٠ . ومن أهم ما تضمنته لجنة جينتسبورغ ، انه توجد كميات كبيرة من النفط في شمال سيناء ، إضافة الى مناطق لم يجر البحث فيها . وبالنسبة الى مناطق التنقيب السابقة ، يجب الحفر في اعماق تزيد على المستويات السابقة . ومن المفروض أن يصل الحفر حتى ٦ كلم . وقد أوصت اللجنة بتركيز البحث في مناطق أكثر ضماناً مثل الشواطيء ، وشمال غرب النقب . كما أوصت اللجنة بمشاركة الشركات الاجنبية الكبرى للتمكن من تغطية تكاليف التنقيب الباهظة .

ويمكن استنتاج فشل جهود التنقيب ، من خلال توزيع بنود ميزانية عام ١٩٧٩ المخصصة لوزارة الطاقة ، ومدى حجم الاموال المخصصة لعمليات الحفر والتنقيب . ومن ابرز

---

* لمزيد من التفصيل حول التركيب الجيولوجي لاراضي فلسطين المحتلة، يمكن الرجوع الى كتاب الدكتور سليمان ، اسرائيل والنفط ، مركز الابحاث ، بيروت ١٩٦٨ .

الدلائل على ذلك : اجراء تغييرات في الاموال المخصصة لاعمال التنقيب عن البترول ، حيث جرى تخفيض لهذه المخصصات ، وارتفعت أرقام الأموال المخصصة للبحث والتطوير في مجالات البحث عن بدائل من الوقود السائل كمصدر للطاقة . وفي هذا الاطار « رصد مبلغ ٤٢٠ مليون ليرة عام ١٩٧٩ لاعمال التنقيب مقابل ٤٠٥ مليون ليرة عام ١٩٧٨ . وارتفعت ميزانية الابحاث والتنمية من ٢٣٠ مليون ليرة عام ١٩٧٨ الى ٦٠٠ مليون ليرة عام ١٩٧٩ . ورصد مبلغ ٦٨ مليون ليرة لدراسة البدائل المختلفة »[٣٥]. وخصص مبلغ ١٢٩ مليون ليرة للابحاث المتعلقة باستغلال الطاقة الشمسية . وبلغت ميزانية « المجلس الوطني للبحوث والتنمية ٢٥٠ مليون ليرة مقابل ١٢٠ مليون عام ١٩٧٨ »[٣٦].

ومع بداية عام ١٩٨٠ ، أجرت وزارة الطاقة الاسرائيلية مفاوضات مع عدد من الشركات الاميركية للبحث عن النفط في مناطق جديدة ، وتعميق الآبار في الحقول القديمة ، وخاصة حقول حلتس . كما يخطط لحفر ٣٠ بئراً خلال عامي ٨٠ ـ ١٩٨٢ . وتبذل شركة ليبدوت جهوداً كبيرة لزيادة آبار حقل حلتس وتعميق الآبار القائمة ، حيث يقدر الجيولوجي آلي روزنبرغ عدد الآبار التي جفت بـ ٣ آبار ، الامر الذي يقتضي حفر آبار جديدة . ويشير أكثر التقديرات تفاؤلاً الى تواضع الكميات المتوقع اكتشافها . وبحسب توقعات مدير شركة النفط الوطنية اليعازر براك ، في ملاحظات أدلى بها أمام أعضاء اللجنة المشتركة للخارجية والامن في الكنيست ، فإنه يقدر « احتياطي النفط الموجود داخل باطن الارض بنحو ٢٣٠ مليون برميل »[٣٧] ، هذه الكمية تساوي ٤٥ مليون طن ، وهي تعادل استهلاك اسرائيل للنفط لمدة خمسة اعوام فقط .

لكن التجارب السابقة تدل على تواضع كميات النفط الموجودة والممكن استخراجها . فحقل حلتس ، وهو الحقل الرئيسي الوحيد داخل الخط الاخضر، ينتج الآن نحو ٦٠٠ برميل يومياً ، بينما يصل استهلاك اسرائيل الى ١٦٥,٠٠٠ برميل يومياً . وقد بلغ مجموع ما انتجه الحقل « منذ اكتشافه في الخمسينات وحتى اليوم ، ١٦ مليون برميل ، أي ٢,٢ مليون طن فقط »[٣٨].

بدائل النفط لإنتاج الطاقة

يتزايد الاتجاه لدى الاسرائيليين ، الى ايجاد بدائل للنفط لإنتاج الطاقة اللازمة للإقتصاد ، خصوصاً في مجال إنتاج الكهرباء ، باستخدام وسائل غير بترولية، مثل الفحم ، والطاقة النووية ، ومساقط المياه . وتتركز جهود الباحثين والخبراء لإنجاز ذلك ، نظراً لما يشكله قطاع الكهرباء من أهمية للاقتصاد الاسرائيلي .

ويعتبر استهلاك الفرد الاسرائيلي ، من النسب المرتفعة في العالم : « إذ وصل متوسط الاستهلاك الفردي عام ١٩٧٧ ، الى ٢,٥١٩ كيلوات ساعة »[٣٩]، وهو يمثل ربع متوسط الاستهلاك الفردي في الولايات المتحدة ، و٦٣٪ من استهلاك الفرد في غرب أوروبا . ويزيد استهلاك الفرد الاسرائيلي ٦ مرات على استهلاك الفرد في تركيا ، وعشر مرات عما في مصر .

يبين الجدول رقم (٥) أهمية الكهرباء للاقتصاد لا سيما فروع الصناعة ، والتجارة وضخ المياه . وتتوزع نسب استهلاك الكهرباء للفروع الاقتصادية المختلفة كما يلي :

الصناعة ٣٤٪ : الاستهلاك المنزلي ٢٨,٥٪ : المياه ١٨٪ : التجارة ١٥,٥٪ : الزراعة ٤٪ . وحتى عام ١٩٨٠ كانت الكهرباء تنتج بواسطة محطات طاقة تعمل بالوقود السائل .

جدول رقم (٥)
توزيع استهلاك الكهرباء بحسب الفروع الاقتصادية[٤٠]
بملايين الكيلوات/ساعة

السنة	مجموع الاستهلاك	استهلاك منزلي	استهلاك تجاري	زراعي	صناعي	ضخ المياه
١٩٧٠	٥,٦٩٧	١,٤٤٨	٧٨٢	١٩٥	١,٨٧٨	١,٣٩٤
١٩٧٥	٨,٢٥٥	٢,٣٠٢	١,٢٥٨	٣٠٩	٢,٨٥٠	١,٥٣٩
١٩٧٦	٨,٧٥٩	٢,٤٧٠	١,٣٦٦	٣٤٣	٣,٠٣١	١,٥٤٩
١٩٧٧	٩,٣٣١	٢,٦٠٧	١,٥٣٠	٣٧٢	٣,٢٤٧	١,٥٧٥

وتتوزع نسب انتاجها كما يلي :
١ ـ محطة قوى اشكول في اسدود ٣٣,٧٠٪ .
٢ ـ محطة قوى ريدنغ في تل ابيب ٣٨,٢٢٪ .
٣ ـ محطة قوى حيفا ٢٦,٥٣٪ .
٤ ـ محطات صغيرة أخرى متفرقة ١,٥٥٪ .

وتستهلك هذه المحطات كميات كبيرة من الوقود السائل تبلغ نحو ٣٠٪ من مجموع استهلاك اسرائيل للوقود . فقد « استهلك هذا القطاع ١,٦٦٦ مليون طن عام ١٩٧٠ . وارتفع الاستهلاك الى ٢,٢٦٦ و٢,٣٧٧ و٢,٢٥٣ مليون طن في اعوام ١٩٧٥ و١٩٧٦ و١٩٧٧ على التوالي »[٤١].

لذا ، فإن ايجـاد بدائل من الوقود السائل لإنتاج الطاقة الكهربائية ، سوف يوفر على الاسرائيليين كميات كبيرة من النفط ، لا سيما اذا كانت تلك البدائل متوفرة وأقل كلفة . ومن المتوقع ، حسب الخطط الموضوعة لعام ١٩٨٥ ، ان تعتمد اسرائيل « على ٧٥٪ ـ ٨٠٪ من المصادر غير النفطية في انتاج الكهرباء . وحتى عام ٢٠٠٠ يتوقع ان ينتج ٦٠٪ من الكهرباء ، باستخدام محطات تعمل بالطاقة النووية »[٤٢]. وأهم البدائل المقترحة لإنتاج الكهرباء هو : الفحم ، الطاقة النووية ، مساقط المياه .

أ ـ الفحم : بالرغم من العقبات الكثيرة التي تعترض استخدام الفحم في الطاقة (مشاكل النقل ، التخزين ، وتلويث البيئة) ، فان اسرائيل تخطط لاستخدام الفحم على نطاق واسع في توليد الكهرباء ، خاصة وإن دولا كثيرة في العالم تنتج ٦٤٪ من طاقتها الكهربائية من محطات تستخدم الفحم ، وما يدعم موقف اسرائيل في هذا الاتجاه ، هو ان احتياطي الفحم العالمي موجود في اماكن غير معادية لاسرائيل ، مثل بريطانيا ، استراليا ، وجنوب افريقيا . كما أن تكنولوجيا استخدام الفحم متوفرة ، ولا تحتاج الى ابحاث أو خبرات ، أو استثمارات كبيرة .

ويحسب خطط تعدها وزارة الصناعة والتجارة [٤٣] ، لإقامة محطات لتوليد الكهرباء حتى

عام ۲۰۰۰ . ويوصي الخبراء بإقامة المحطات على شاطىء البحر نظراً لحاجة تلك المحطات الى كميات كبيرة من المياه للتبريد ، ولاعتبارات جغرافية ، وجيولوجية ، وتركيز السكان ، ونقل الطاقة ، والامن ، وتلوث البيئة ، إضافة الى الاهداف الاقتصادية ، والاعتبارات التكنولوجية الاخرى . وفق تلك الخطط ، تقرر بناء محطة كهربائية شمالي الخضيرة تعمل بالفحم ، وتتألف من ٤ وحدات للإنتاج بقوة تصل الى ٣٥٠ ميغاواط لكل وحدة . ومن المفروض أن تعمل اول وحدة عام ۱۹۸۰ ، وان يكتمل بناء المحطة عام ١٩٨٤ . ويبلغ استهلاك المحطة من الفحم عند التشغيل الكامل نحو ٣,٦٠٠,٠٠٠ طن فحم . والمفروض ان تغطي المحطة لدى العمل بكامل طاقتها ، نحو ٤٠٪ من استهلاك اسرائيل عام ١٩٨٥ ، حيث يتوقع ان تصل الى ٣٥٠٠ ميغاوات . وانتاج المحطة يكفي مجموع الاستهلاك الاسرائيلي أثناء الحرب . لكن يبدو أن بعض العراقيل قد أجَّل الموعد المقرر لتشغيل المحطة ، حيث ذكر بعض المصادر ان « الوحدة الاولى ستبدأ العمل عام ۱۹۸۱ ، وسيكتمل تشغيل باقي الوحدات في عام ١٩٨٥ »(٤٤).

وقد ضمنت اسرائيل ، الكميات اللازمة لها حتى الآن من الفحم ، وبعقود مقبولة . فقد التزمت مصلحة الفحم الوطنية البريطانية « بتزويد اسرائيل بنحو ٢٥٠,٠٠٠ طن من الفحم سنوياً »(٤٥) . كما وقعت شركة الكهرباء الاسرائيلية ، اتفاقية مع استراليا وجنوب افريقيا « للحصول على ٢,٥ مليون طن فحم سنوياً خلال اثني عشر عاماً . ووقعت مع شركة نقل اميركية اتفاقاً لنقل الفحم الاسترالي الى اسرائيل ولمدة اثني عشر عاماً تبدأ في عام ۱۹۸۲ »(٤٦).

في اثناء احتلالهم سيناء ، اكتشف الاسرائيليون كميات من الفحم في جبل المعره ، شمال سيناء ، من نوعية متوسطة . وقدرت الكميات « بنحو ٣٥ مليون طن ، يمكنها تشغيل محطة قوى بطاقة ٤٠٠ ميغاوات لمدة ٣٠ عاماً »(٤٧). ويبعد المكان عن العريش نحو ١٢٠ كيلومتراً . وكان الاسرائيليون يفكرون في استغلال هذه الكميات بأسلوبين . الاول : اقامة محطة كهربائية في موقع المنجم الفحمي نفسه ، لتوفير نفقات نقل الفحم . هذه الطريقة ترتبط في اخطار التبريد الهوائي غير الفعال ، بدلاً من استخدام المياه . إضافة الى تحمل نفقات تركيب خطوط نقل الطاقة ، حيث يبعد الموقع ١٠٠ كيلومتر عن ياميت و١٥٠ كيلومتراً عن بئر السبع .

الاسلوب الثاني : نقل الفحم حتى الشاطىء ، حيث تقام هناك محطة قوى كهربائية ، لإستخدام التبريد بالماء . مما يتطلب ، شق طريق طولها ٤٠ كيلومتراً لاختصار المسافة حتى العريش الى ٨٥ كيلومتراً ، أو إقامة سكة حديد توازي الطريق المختصر .

وجاء في دراسة وضعت عام ١٩٧٥ (٤٨) ، انه يمكن استخراج ٦٠٠ الف طن فحم سنوياً لدى بدء العمل . ويمكن استخراج ٢ مليون طن سنوياً بعد عامين . وقدرت المبالغ المطلوبة الى تطوير المنجم بـ ١٩٠ مليون دولار . ولا يعرف مصير المشروع بعد توقيع اتفاقيات كامب ديفيد ، ولكن وبحسب جميع الدلائل التي أشارت الى التعاون الاقتصادي بين اطراف كامب ديفيد ، يتوقع أن يكون هذا المشروع أحد المشاريع التي ستحظى بالاهتمام المشترك .

ب ـ استخدام الطاقة النووية :يعتبر استخدام الطاقة النووية في انتاج الكهرباء ، من أهم استخدامات تلك الطاقة للاغراض السلمية . ومع أن اسرائيل أقامت في الستينات مركزين للبحث الذري ، الاول في ناحال سورك تل أبيب ، والثاني بالقرب من ديمونا جنوبي بئر السبع .

إلا ان اي استخدام للطاقة النووية في المجالات السلمية لم يتم حتى الآن ، واقتصرت ابحاث المركزين على انتاج الاسلحة الذرية فقط .

في ضوء أزمة الطاقة الحالية ، جدد الخبراء الاسرائيليون مطالبتهم حكومتهم ، بزيادة الاهتمام في الاعتماد على محطات قوى نووية لانتاج الكهرباء . ضمن هذا الاطار ، حذر البروفسور ارنون دار من كلية الفيزياء في تخنيون حيفا ، بأن الاثر « سيكون خطيراً بعد ١٠ ـ ١٥ عاماً ، حيث ستزداد صعوبة الحصول على الفحم ، والوقود السائل ، اضافة الى زيادة الاسعار (٤٩) . ودعا دار ، اسرائيل الى شراء أفران ذرية من غير أسواق الولايات المتحدة ، التي تعارض بيع مثل تلك الافران لاسرائيل بسبب عدم توقيع الاخيرة ، على ميثاق عدم استخدام الطاقة الذرية للاغراض العسكرية .

واقترح البروفسور شمعون يفتح رئيس الجمعية الاسرائيلية للعلوم الذرية ، ان تتبع اسرائيل الخطوات التالية في مجال استخدام الطاقة النووية (٥٠) :

١ ـ الاهتمام في علم الذرة كموضوع له افضلية وطنية أولى . .

٢ ـ انتاج الوقود الذري ذاتيا .

٣ ـ تحديد استخدام النفط في مجالات الصناعة البتروكيماوية ، والنقل ، والطيران فقط .

هذا الموضوع قد درسته لجان متخصصة شكلتها الحكومة الاسرائيلية في أوقات سابقة لمعالجة قضايا الطاقة في اسرائيل ، والطاقة النووية بشكل خاص . وقد توصلت تلك اللجان الى نتائج معينة بالنسبة الى هذا الموضوع (٥١) . فمن الناحية العلمية ، لا يمكن اقتصادياً بناء محطة تكون طاقتها أقل من ٦٠٠ ميغاوات ، وهذا لا يتحقق الا في منتصف الثمانينات ، حيث يكون الاستهلاك الاسرائيلي قد وصل الى ٢٥٠٠ ميغاوات .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى قدمت احدى اللجان تقريراً عام ١٩٧٣ جاء فيه ، انه ليس من المقبول استخدام الطاقة النووية الا عندما يصل سعر طن الوقود السائل الى ٢٥,٧ دولاراً . إذ كانت شركة الكهرباء تدفع آنذاك ١٧ دولاراً للطن الواحد .

وحقيقة الامر ، ان اسرائيل تخطط منذ عام ١٩٧٥ لبناء أربع محطات لانتاج الكهرباء تعمل بالطاقة النووية « تعطي كل واحدة ٦٤٥ ميغاوات ، تساهم جميعها في نسبة ٤٠٪ من مجموع انتاج الكهرباء في عام ٢٠٠٠ »(٥٢) . وهي تقع على شاطىء البحر المتوسط في مناطق هايونيم شمال الخضيرة ، ويلماحيم شمال اسدود ، ونيتسنيم وزيكيم في منطقة عسقلان . ويوجد اقتراح آخر « لبناء محطتين في منطقة النقب جنوب بئر السبع :

الاولى ، في حشافي ساده . والثانية ، في منطقة حالوتسا »(٥٣) . هذا الاقتراح مشروط بإقامة قناة تصل بين البحر المتوسط والبحر الميت لغرض استخدام المياه في التبريد ، ولاستغلال انحدار المياه في توليد الكهرباء .

الى جانب المشاكل الاقتصادية ، التي تعترض اقامة محطات قوى نووية ، هناك اعتبارات

أخرى لا تقل اهمية عنها . فإسرائيل ترفض حتى الآن التوقيع على الاتفاقيات الدولية التي تحرم استخدام الطاقة النووية للاغراض العسكرية . كما ان هناك اعتباراً للموقع أيضاً ، فالمحطة تحتاج الى كميات كبيرة من المياه للتبريد ، واقامتها على شاطىء البحر المكتظ بالسكان يحمل أخطار حلول « كارثة قومية » إذا ما تعرضت المنطقة لهزات أرضية . وهذا ما يفسر اقتراح بناء مثل تلك المحطات في النقب .

المراهنة على التكنولوجيا الاميركية : ان الاعتماد الاساسي في الحصول على الطاقة النووية يبقى من الولايات المتحدة الاميركية . ويعترف الاسرائيليون بأنه بالرغم من امتلاكهم الخبرة في هذا المجال ، إلا أن « جميع الموارد الاسرائيلية لا تستطيع الوصول الى مستوى الانتاج الذري »(٥٤) . ويبدو ان الولايات المتحدة لا توجه أي اهتمام الى استخدام الطاقة النووية في انتاج الكهرباء . وفي رأي البروفسور يسرائيل دوستروفسكي رئيس معهد وايزمن للعلوم ، انه « بعد عدة اعوام ، سيضطر الاميركيون الى البدء في استخدام الافران الذرية ، لدى اصطدامهم بأزمة النفط الخانقة »(٥٥) . ولا ينصح دوستروفسكي اسرائيل ، ببناء افران ذرية خاصة بها ، كون هذا غير ملائم من الناحية الاقتصادية ، ولسوف تضطر الى شراء بعض التجهيزات الضرورية من الخارج . وهو بالنتيجة لا يعتقد ان هناك « توجيها حقيقيا في هذا المجال » .

ويؤكد البروفسور شمعون فتح هذا الإتجاه . فهو بالرغم من دعوته الى تكريس الجهود لبناء محطة طاقة نووية كحل لمشاكل اسرائيل في مجال الطاقة ، إلا أنه يعترف بجمود هذا الموضوع في اسرائيل ، وأن « التوصيات باختيار امكانيات غير اميركية لبناء أفران ذرية ، لا تلقى أذاناً صاغية حتى الآن »(٥٦) .

ويستند الاسرائيليون على وعود أميركية سابقة في مجال بناء الافران الذرية ، كانوا قد تلقوها من الرئيس السابق نيكسون في عام ١٩٧٤ . كما قدمت عدة شركات أميركية عروضاً حول ذلك ، « وتم الاتفاق مع شركة وستنغهاوس ، لكن هذا الموضوع ما زال معلقاً ، حتى الآن ، نظراً للجمود الشامل بتصدير الطاقة النووية في الولايات المتحدة نفسها »(٥٧) . ويعود القلق الاسرائيلي ، الى أن الدولة الوحيدة التي تستطيع تقديم المساعدة الى اسرائيل في مجال الطاقة النووية ، وهي الولايات المتحدة، تعاني من جمود في مجال استخدام الطاقة النووية ، لإنتاج الكهرباء . أما الدول الاخرى ، وخاصة بريطانيا وفرنسا ، فإنها تقوم بنشاط متزايد في هذا المجال ، وهي تصدر الطاقة النووية الى الدول النفطية ، التي تستطيع تغطية التكاليف الكبيرة لهذا العمل .

وعلى خلفية اتفاقيات كامب ديفيد ، يقترح البروفسور شمعون يفتح بناء مركز دولي للطاقة النووية في سيناء ، في إطار تعاون اقليمي ، بين مصر واسرائيل ، وبإشراف اميركي . ويستخدم هذا المركز « كنموذج لتعاون اقليمي ، لتحويل الصحراء الى جنة من الثمار . ويمكن تحويل سيناء الى جسر سلام ، ونموذج للتعاون الدولي ، حيث يكون نموذجاً لمناطق أخرى في العالم »(٥٨) .

بناء على ذلك ، لا يتوقع حدوث اي تقدم في هذا المجال ، خلال الاعوام العشرة القادمة ،

على الاقل . لان الحصول على الطاقة الكهربائية من أية محطة نووية يحتاج الى فترة ١٠ ـ ١٥ عاماً من بدء العمل في البناء .

جـ ـ الطاقة الهيدرو ـ كهرومائية : أساس هذه الفكرة ، استغلال الفارق الكبير بين مستوى البحر الابيض المتوسط ، والبحر الميت للافادة من قوة اندفاع المياه ، نظراً لغياب مساقط مائية جارية . وهو مشروع قديم طرح في الاربعينات بواسطة لجان من الخبراء الامبركيين . الا أن رخص اثمان الوقود القائمة حتى عام ١٩٧٣ ، حال دون التفكير الجدي في الموضوع . خاصة ان المشروع يكلف مبالغ مالية باهظة .

في عام ١٩٧٤ عين وزير التنمية الاسرائيلي حاييم غابتي لجنة لدراسة الموضوع من جديد ، وقدمت اللجنة تقريراً ايجابياً حول الفائدة الاقتصادية للمشروع [٥٩] . وأوصت بإجراء تقييم مفصل وتخطيط أولي للموضوع . ولهذا المشروع، توجد مميزات إضافية، مثل حل مشكلة هبوط مستوى مياه البحر الميت ، وإبعاد محطات القوى العادية والنووية عن الشاطىء ، وبناؤها في مواقع على طول القناة لاستخدام مياهها في التبريد .

وقد عينت اللجنة نقطة تقع بين اسدود وعسقلان على شاطىء البحر المتوسط، تبدأ منها القناة ، وتنتهي في نقطة بين عين بسحاه ـ عين جدي على البحر الميت . ويبقى للاعتبارات السياسية ، والتكنولوجية ، والبيئية أهمية خاصة في تعيين الموقع النهائي الملائم .

كما درست اللجنة مشكلة تراكم كميات كبيرة من المياه في البحر الميت ، واحتمال ارتفاعها عن مستوى المنطقة وتأثيرها في المصانع المجاورة . ووصلت الى النتيجة التالية : أن كميات المياه السنوية التي ستتدفق ، ستبلغ ١,٢٥٠ مليون متر مكعب سنوياً . وهذا يحافظ على مستوى ٣٩٥,٥ م للبحر الميت (مستوى البحر الميت منخفض الآن عن سطح البحر بـ ٤٠٠,٤ بسبب التبخر) . وان تدفقاً سنوياً للمياه مقداره مليار متر مكعب ، سوف يعطي ٨٠٠ مليون كيلوات / ساعة من الكهرباء سنوياً . أو ١٠٠ ميغاوات سنوياً لدى التشغيل المتواصل . و ٣٠٠ ميغاوات سنوياً لدى التشغيل غير المتواصل وفي فترات متقطعة . ووفق حسابات مختلفة ، قدرت اللجنة تكاليف المشروع بـ ٢٠٠ مليون دولار بأسعار عام ١٩٧٤ .

وحتى اليوم ، لم يبدأ باتخاذ خطوات عملية من اجل تنفيذ المشروع . لكن المتوقع ، اذا ما تحقق المشروع ، ان يوفر تشغيل المحطة « بطاقة قصوى بعد عشرة اعوام من بدء العمل ، نحو ١٧٥,٠٠٠ طن من الوقود سنوياً . وسيستغرق انجاز المشروع ، فترة تتراوح بين ١٠ ـ ١٥ عاماً من العمل »[٦٠] .

د ـ استخدام الطاقة الشمسية : يدرس الخبراء الاسرائيليون ولجان البحث المتخصصة ، استغلال الطاقة الشمسية في عدد من الخيارات . وقد نجحوا في بعض منها ، وما زالت الابحاث تجري على بعضها الآخر . أهم تلك الخيارات :

١ ـ استغلال الطاقة الشمسية لتسخين المياه :

تستخدم هذه الطريقة المرايا الشمسية المثبتة على سطوح الابنية لتسخين المياه اللازمة للاستهلاك المنزلي والتدفئة المركزية . وهي طريقة قديمة وشائعة الاستخدام . وهناك خطط

كثيرة لإصدار قوانين حكومية تمنع استخدام نظام التدفئة المركزية للوقود السائل في الابنية الحديثة ، واعتماد اسلوب المرايا الشمسية فقط . جميع هذه الاجراءات يهدف الى توفير الوقود المستخدم لتسخين المياه ، الذي بلغ عام ١٩٧٨ نحو ٣٠٠,٠٠٠ طن [٦١] .

٢ ـ إستخدام برك الشمس لانتاج الكهرباء :

ما تزال هذه الطريقة موضع إقامة التجارب . تتلخص هذه الفكرة في : ملء بركة كبيرة بمياه مالحة ذات تركيز عال حتى ١,٥ متر ، تعلوها طبقة من المياه أقل ملوحة بالارتفاع نفسه ، للمحافظة على الحرارة التي من المفروض أن تختزنها الطبقة الاولى . ونتيجة امتصاص طبقة المياه الاولى حرارة الشمس ، فإنها ستسخن حتى درجة ٩٠ مئوية على الاقل . ثم تمرر شبكة من الانابيب في طبقة المياه الساخنة ، تحوي داخلها سائلاً يتأثر سريعاً بدرجات الحرارة المنخفضة ، ويتحول الى غاز بفعل الحرارة . ويستفاد من قوة اندفاع الغاز الناتج ، في ادارة الفنغات لتوليد الكهرباء .

وقد اقيمت أول بركة تجريبية قبل ما يقرب من عامين « ويوجد في اسرائيل الآن بركتان : الاولى ، تشغل مساحة قدرها ١,٤ دونم ، تنتج ٤ كيلوات / ساعة من الكهرباء ، وتشغل الثانية ، مساحة ٧,٥ دونماً ، بالقرب من البحر الميت ، تنتج بضـع عشرات من الكيلوات / ساعة من الكهرباء [٦٢] ».

ويأمل المخططون في أن تساهم برك الشمس التي ستقام على شاطىء البحر الميت ، وحتى نهاية القرن الحالي ، « في نحو ٢٠٠٠ ميغاوات كهرباء سنوياً ، من مجموع الاستهلاك الذي سيصل الى ١٠,٠٠٠ ميغاوات »[٦٣] .

ومن بين الصعوبات التي تعترض هذا الاسلوب ، هبوط درجات الحرارة أثناء الظل ، والحاجة الى مساحات واسعة من الاراضي لاقامة البرك عليها ، إضافة الى أن الفكرة ما تزال في مراحل التجارب الاولية ، ولم يختبر مدى نجاحها فعلياً .

هـ ـ مصادر بديلة أخرى :

١ ـ استغلال الزيت ـ الحجري :

يستخدم الزيت ـ الحجري لانتاج الوقود السائل ، والاسمنت . وهو يوجد باماكن متفرقة في النقب . ومنذ عام ١٩٥٨ ، حددت المواقع الاساسية لهذه المادة في المناطق التالية : تسفع ـ افعه ، نبي ـ موسى ، عاين ـ بوكك . ويشير بعض التقديرات الى « وجود نحو ٧٠٠ مليون طن من الزيت الحجري ، تعادل ٧٠ مليون طن من الوقود السائل [٦٤] ». ويمكن لهذه الكمية أن تشغل محطة كهربائية بقوة تصل الى ١٠٠٠ ميغاوات لمدة ٣٠ عاماً .

وقد اكتشف المعهد الجيولوجي كميات الزيت ـ الحجري في موقع تسفع ـ افعه منذ الستينات ، واستمر في البحث في المنطقة نفسها حتى عام ١٩٧٤ ، حيث قدرت الكميات الموجودة بها بنحو ٥٧٠ مليون طن . وتخطط شركة الكهرباء لاستغلال هذه الكميات ، بإقامة محطة

لانتاج القوى الكهربائية في الموقع نفسه . ويحسب التوقعات ، فإن إقامة معمل لتكرير الزيت ـ الحجري ، « سينتج حتى عام ١٩٩٠ ، نحو ٢٠,٠٠٠ برميل نفط يومياً »(٥٦) .

ولا توجد خطوات عملية ، حتى الآن ، لاستغلال هذه الكميات ، كون تكنولوجيا استخدام الزيت ـ الحجري غير كاملة في العالم ، إضافة الى عدم توفر المياه للتبريد في الموقع المقترح لإقامة معمل الانتاج .

٢ ـ إستخدام الخث * لإنتاج الكهرباء :

توجد كميات كبيرة من مادة الخث بمنطقة بحيرة الحولة « وتقدر الكميات بنحو ٥٠٠ مليون طن ، تعادل ١٢٥ مليون طن من الوقود السائل . وهي تكفي لتشغيل محطة قوى كهربائية تبلغ طاقتها ١٠٠٠ ميغاوات خلال ثلاثين عاماً (٦٦) . ومادة الخث ، هي وقود جيد وأفضل من الزيت الحجري . وتجري دراسات وابحاث عالمية لاستغلالها . وتتلخص مشاكل انتاجها في اسرائيل ، في قربها من مصادر المياه الاساسية أولاً، وعدم توفير تكنولوجيا استخدامها ثانياً .

خاتمة واستنتاجات :

في نهاية هذا العرض لمشكلة الطاقة في اسرائيل ، نصل الى تأكيد الملاحظات، والاستنتاجات التالية :

١ ـ إن إسرائيل ستبقى مرتبطة في النفط كمصدر وحيد للطاقة ، خلال فترة تتراوح بين ١٥ ـ ٢٠ عاماً قادمة ، على الاقل . وقد فشلت كل الجهود الاسرائيلية لتغيير هذا الوضع ، حيث أن خطط تقنين استهلاك الوقود السائل بقيت حبراً على ورق ، وأن مشاريع التنقيب عن البترول في مجال الخط الاخضر ، لم تعط نتائج ملموسة حتى الآن . وكما أشرنا ، فإن أفضل التوقعات تقدر إحتياطي النفط بـ ٣٣٠ مليون برميل يومياً ، وهي كمية تكفي استهلاك اسرائيل لمدة ٥ أعوام فقط .

إضافة الى ذلك ، ان التخطيط لانتاج الكهرباء بإستخدام الفحم ، والطاقة الذرية أساساً ، سيوفر نحو ٧٠ ـ ٨٠٪ من استهلاك الوقود المستخدم في انتاج الكهرباء حتى عام ٢٠٠٠ . وهذا يعني أن النفط سيبقى العنصر الاساسي في انتاج الطاقة اللازمة حتى نهاية القرن .

٢ ـ تظهر لنا دراسة مشكلة الطاقة في اسرائيل ، مدى أهمية الثورة الايرانية ، بالنسبة الى تأثيرها المباشر في الصراع العربي ـ الاسرائيلي . وقد عبر الاسرائيليون انفسهم عن تأثير الثورة الايرانية فيهم ، وشبهوها بأنها كانت « كيوم الغفران بالطاقة » . إضافة الى قطع امدادات النفط الايراني عن اسرائيل ، التي كانت تشكل اكثر من ٦٠٪ من الاستهلاك الاسرائيلي السنوي ، فقد توقف أيضاً نقل البترول الايراني عبر انابيب النفط ، الممتدة من ايلات الى شاطىء البحر المتوسط .

* الخث : نسيج نباتي نصف متفحم ، يتكون بتحلل النباتات ، تحللاً جزئياً في الماء .

وكانت اسرائيل تحصل على النفط الايراني بأسعار رخيصة ، كما كانت تكاليف النقل منخفضة أيضاً ، نظراً لقصر المسافة بين موانىء التصدير الايرانية ، وميناء ايلات الاسرائيلي . ويمكن تقدير اهمية ذلك أيضاً اذا علمنا ، أن ناقلة البترول القادمة من المكسيك تحتاج الى مدة شهر حتى تصل الموانىء الاسرائيلية .

٣ ـ وعلى العكس من الانجاز الذي حققته الثورة الايرانية ، وقع نظام السادات ، مع اسرائيل ، اتفاقية لتزويدها بـ ٢ مليون طن من البترول المصري سنوياً ، وبسعر أقل بـ ٥ دولارات للبرميل ، عن سعر بيع البترول المصري في الاسواق العالمية . وقد وفرت هذه الصفقة على الخزانة الاسرائيلية مبلغ ٧٥ مليون دولار ، في حالة شراء الكمية نفسها عبر عقود عادية ، ونحو ١٩٠ مليون دولار ، في حال شراء الكمية من السوق الحرة ، إضافة الى التوفير في تكاليف النقل ، والوقت .

٤ ـ إن حقيقة اعتماد اسرائيل على السوق الحرة ، في الحصول على كميات كبيرة من النفط الذي تستهلكه ، يضع على المحك ، اجراءات المقاطعة العربية لاسرائيل ، في أهم مادة استراتيجية تستوردها . وهذا يرتبط الى حد بعيد ، في مسألة الاشراف على تصدير النفط وبيعه للشركات الاجنبية .

فالسوق الحرة في روتردام ، تقتصر مهمتها على وظائف : السمسرة ، والاتصال بين المشتري ، وشركات التوزيع ، التي تصبح مالكة النفط بمجرد مغادرة الناقلات موانىء الدول المنتجة . ومن بديهيات الامور ، ان يتم توجيه هذه الناقلات الى إفراغ حمولتها في موانىء المشتري ، بحسب قرب المسافات بين الناقلة وميناء التفريغ . وبمعنى آخر ، ان شركات التوزيع لن تأمر ناقلة نفط تملأ خزاناتها من نفط بحر الشمال ، أو نيجيريا أو فنزويلا ، بالتوجه الى منطقة الشرق الأوسط ، بينما تملك ناقلات مليئة بالنفط في المنطقة نفسها . وفي حالة اسرائيل ، فالوضع الأمثل بالنسبة الى الشركات هو ، تحويل ناقلات النفط الموجودة في الخليج العربي لافراغ شحناتها في ميناء ايلات الاسرائيلي القريب .

وحتى في حالة توجه اسرائيل ، الى طلب النفط من الولايات المتحدة ، بحسب التعهدات الاميركية ، فالمتوقع أن تلجأ واشنطن ، الى الطريقة الأمثل اقتصادياً . وهذا ما أشار اليه البروفسور دانكورت رستاو من جامعة نيويورك ، والخبير في اقتصاديات النفط العالمي ، لدى تحليله صعوبات تزويد اسرائيل بنفط ألاسكا ، بسبب القوانين الاميركية ، وقد اضاف : « ان الاسهل والأرخص ، تحويل كميات معينة الى اسرائيل ، من نفط البلدان الواقعة شرقي جبل طارق ، التي تزود الولايات المتحدة بكميات غير محدودة ، وهذا من مهمة شركات النفط الدولية »(٦٧) .

٥ ـ تسلط مشكلة الطاقة في اسرائيل ، ضوءاً واضحاً على طبيعة العلاقة الاميركية ـ الاسرائيلية . فبالرغم من ان القانون الاميركي يمنع تصدير النفط الى الخارج ، فقد تم استثناء اسرائيل من هذا القانون ، على أثر اتفاقية فصل القوات الثانية بين مصر واسرائيل في عام ١٩٧٥ . وقد أعيد التأكيد عليه على اثر التوقيع على اتفاقيات كامب ديفيد في عام ١٩٧٩ .

وبعد فقدان المصدر الايراني المهم ، بذل الاسرائيليون جهوداً مكثفة بهدف إيجاد

مصادر بديلة لدى كل من المكسيك ، والنرويج ، وبريطانيا . وقد نجحوا في تأمين ٥٠ ـ ٦٠٪ من حاجاتهم عبر اتفاقيات مع المكسيك ، والحكومة المصرية ، وفشلت محاولاتهم مع النرويج وبريطانيا .

وبالرغم من الادعاءات الاسرائيلية السابقة بأنهم يستطيعون الصمود ، ولن يتوجهوا ، الآن على الاقل ، الى الولايات المتحدة لطلب النفط ، للحؤول دون منح الاميركيين ورقة ضاغطة عليهم ، لتليين مواقفهم ازاء مفاوضات الحكم الذاتي ، إلا انهم ، وفي مواجهة أزمة إيجاد المصادر ، والنفقات الباهظة التي تكبدوها في الاشهر الاولى من العام الحالي ، لقاء امدادات النفط من السوق الحرة ، مجبرون على التوجه الى الولايات المتحدة ، وطلب الاستغاثة ، لتحل لهم مرة أخرى ، احدى مشاكلهم الصعبة .

---

(١) الأرقام مستخرجة من كتاب « الاحصاء السنوي لاسرائيل عام ١٩٧٨ » ، ص ٤٧٠ .
(٢) يهوشع افرات ، « يسرائيل مكرات شنات القايم » ، تل ابيب ، ١٩٧٨ ، (« اسرائيل حتى عام ٢٠٠٠ ») ، ص ٧٥ .
(٣) كتاب « الاحصاء السنوي » ، مصدر سبق ذكره ص ٤٦٨ و٤٦٩ .
(٤) دافيد موشبيف ، « دافار » ، ١٩٧٩/١١/٢٢ .
(٥) افرات ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧٥ .
(٦) الأرقام مستخرجة من كتاب « الاحصاء السنوي » ، ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٦٨ و٤٦٩ .
(٧) يعقوب ارنون ، « دافار » ، ١٩٧٩/٨/٢١
(٨) المصدر نفسه .
(٩) « عل همشمار » ، ١٩٨٠/٤/١٤ : نقلاً عن مكتب الاحصاء المركزي الاسرائيلي .
(١٠) « هآرتس » ، ١٩٨٠/٢/١٥ .
(١١) « معاريف » ، ١٩٧٩/١٢/١٩ .
(١٢) المصدر نفسه .
(١٣) ر . إ . إ . ، العدد ٢٠٣٨ ، ٢٢ و ٢٣/٤/١٩٨٠ ص ١٤ و١٥ .
(١٤) المصدر نفسه .
(١٥) سارغا ميكل « معاريف » ، ١٩٧٩/٧/١٣
(١٦) المصدر نفسه .
(١٧) المصدر نفسه .
(١٨) « هآرتس » ، ١٩٨٠/٢/١٥ .
(١٩) « روز اليوسف » ، ٢٩ أيار (مايو) ١٩٧٨ .
(٢٠) المصدر نفسه .
(٢١) المصدر نفسه .
(٢٢) تادي برويس ، « دافار » ، ١٩٧٩/١/٥ .
(٢٣) ميكل غارتي ، « هآرتس » ، ١٩٧٩/١١/٢٣ .
(٢٤) دافيد موشبيف ، « دافار » ، ١٩٧٩/١١/٢٢ .
(٢٥) رومان فريستر ، « ملحق هآرتس » ، ١٩٧٨/١١/٢٤ .
(٢٦) المصدر رقم ٢٢ .
(٢٧) « معاريف » ، ١٩٧٩/٤/٢٥ .
(٢٨) عودد شورر ، « معاريف » ، ١٩٧٩/١/٢٦ .
(٢٩) « ر . إ . إ . ، العدد ٢٠٢٤ ، ٣٠ و٣١/٣/١٩٨٠ .
(٣٠) زئيف بليتسور ، « عل همشمار » ، ١٩٧٩/٥/١٤ .
(٣١) فريستر ، المصدر رقم ٢٥ .
(٣٢) كتاب الحكومة السنوي لعام ١٩٧٦ ، ص ٤٥٤ .
(٣٣) المصدر نفسه ، ص ٤٥٤ .
(٣٤) المصدر نفسه ، ص ٤٥٥ .
(٣٥) « هآرتس » ، ١٩٧٩/٣/٦ .
(٣٦) المصدر نفسه .
(٣٧) « معاريف » ، ١٩٨٠/١/٩ .
(٣٨) المصدر نفسه .
(٣٩) افرات ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧٧ .
(٤٠) كتاب الاحصاء السنوي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٧٣ .
(٤١) المصدر نفسه ، ص ٤٧٣ .

(٤٢) كتاب الحكومة ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٥٦ .

(٤٣) المصدر نفسه ، ص ٤٥٦ .

(٤٤) « دافار » ، ١٩٧٩/١١/٢٣ .

(٤٥) ر . إ . إ . العدد ١٨٧٢ ، ١٢ و١٤/٩/ ١٩٧٩ .

(٤٦) يوسف ميكلسكي ، « دافار » ، ١٩٨٠/٢/٦ .

(٤٧) كتاب الحكومة ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٥٦ .

(٤٨) المصدر نفسه ، ص ٤٥٧ .

(٤٩) « هآرتس » ، ١٩٨٠/٣/٢٣ .

(٥٠) « دافار » ، ١٩٧٩/١١/٧ .

(٥١) كتاب الحكومة ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٤٩ .

(٥٢) المصدر نفسه ، ص ٤٦٠ .

(٥٣) افرات ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧٨ .

(٥٤) ميكل غارتي ، « هآرتس » ، ١٩٧٩/٨/٣ .

(٥٥) ابراهام بيلغ ، « معاريف » ، ١٩٧٩/١٢/١٦ .

(٥٦) المصدر نفسه .

(٥٧) المصدر نفسه .

(٥٨) المصدر رقم ٥٠ .

(٥٩) كتاب الحكومة ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٦١ .

(٦٠) المصدر نفسه .

(٦١) افرات ، مصدر سبق ذكره ، ص ٨٠ .

(٦٢) « هآرتس » ، ١٩٧٩/٨/٣ .

(٦٣) « يديعوت احرونوت » ، ١٩٧٩/١٢/١٣ .

(٦٤) كتاب الحكومة ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٥٧ .

(٦٥) ميكل غارتي ، « هآرتس » ، ١٩٧٩/٨/١ .

(٦٦) كتاب الحكومة ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٥٨ .

(٦٧) المصدر رقم ٢٨ .

جلنار النمس

منظمة الوحدة الافريقية والنزاع العربي - الاسرائيلي

تطور موقف افريقيا الى النزاع العربي ـ الاسرائيلي ، من موقف عدم الفعالية السياسية الى موقف التردد (١٩٥٧ ـ ١٩٧٠) مع بدء استقلال دول القارة ، ثم الى التضامن مع العرب في السبعينات ، بعدما انكشفت لها اسرائيل في سياستها التوسعية العدوانية .

ومن الجدير بالذكر ان الدول الافريقية لم تهتم الاهتمام الكافي بقضية فلسطين وبالشعب الفلسطيني الا منذ عام ١٩٧٣ ، قبيل حرب تشرين الاول ، وذلك مع بروز الثورة الفلسطينية كقوة فعالة في المنطقة والاقتناع العالمي بعدالة مطالبها .

الموقف الافريقي قبل عام ١٩٧٠

عندما انشئت دولة اسرائيل لم تكن افريقيا قد صارت بعد قوة سياسية فعالة على المسرح الدولي . وكانت ليبيريا واثيوبيا الدولتين الوحيدتين في القارة الافريقية عضوين في الامم المتحدة عندما صُوت على قرار تقسيم فلسطين . وكانت ليبيريا تحت الهيمنة الاميركية ، بينما كانت اثيوبيا قد ظفرت حديثا بحريتها ، ولم تكن لها القوة الكافية لاعلان رأيها بحرية . اما باقي الدول الافريقية، فكانت تحت الاحتلال ولم يكن لها اي موقف من الشؤون الدولية(١) .

ومعلوم ان غياب افريقيا السياسي ، عند انشاء اسرائيل ، لم يكن جديدا ؛ فهو يرجع الى اوائل هذا القرن عندما كانت المحادثات تجري حول اقامة دولة اسرائيل في اوغندا وكينيا . كذلك ، لم يكن لافريقيا اي موقف من العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦؛ لانها كانت ما تزال تعاني من الاستعمار ، مع ان الوعي السياسي بدأ يظهر في عدة انحاء منها ، مما اوجد بداية التعاطف مع مصر ورئيسها جمال عبد الناصر ، الذي اصبح يعد قائدا افريقيا .

التردد السياسي الافريقي (١٩٥٧ ـ ١٩٧٠): بعد ان تحررت غانا في عام ١٩٥٧ ، ولحقتها بقية الدول الافريقية، اخذت القارة تلعب دورا في الحياة السياسية الدولية. وكان موقفها من النزاع العربي ـ الاسرائيلي مشوشا غير واضح ؛ اذ ، الى جانب تعاطف بعض دولها مع

مصر وعبد الناصر ، بدأ التغلغل الاسرائيلي في القارة السوداء مع استقلال غانا واعتمادها على الكيان الصهيوني في مجالات التنمية والاقتصاد وغيرهما . وتصاعد المد الصهيوني في القارة مع تصاعد حاجة الدول الافريقية الحديثة التكوين الى مشاريع انمائية واقتصادية وفنية وثقافية وعسكرية . وقد انشأت اسرائيل مستعمرات في كينيا وتنجانيقا وغيرها وقواعد عسكرية في عدة بلدان ، منها تشاد[٢] . وأقامت ، بين عام ١٩٥٧ وعام ١٩٦١ ، علاقات دبلوماسية مع ١٦ دولة افريقية ، وتوسعت علاقاتها بعد ذلك حتى شملت ٢٩ دولة في عام ١٩٧٢ . وقام عدد من الزعماء الصهيونيين بعدة زيارات لدول القارة لتعزيز العلاقات . وفي المقابل حاول العرب التأثير على الدول المستقلة في افريقيا السوداء من خلال المفاوضات المباشرة والمؤتمرات الدولية . ورغم الجهود العربية في المؤتمر الاول للدول الافريقية المستقلة في اكرا ، عاصمة غانا ، عام ١٩٥٨ ، فان دول افريقيا السوداء رفضت ان تضع اسرائيل على لائحة الدول العنصرية التابعة للامبريالية ، التي ادينت في المؤتمر . ومع ذلك فقد طالب المؤتمر بحل عادل وسريع لقضية فلسطين ، معتبرا ان بقاءها بغير حل كهذا يعد عاملا مهدداً للسلام العالمي[٣] .

وفي عام ١٩٦٠ ، حث الرئيس الغيني ، نكروما ، في خطاب له في الامم المتحدة ، العرب على الاعتراف باسرائيل كأمر واقع والتعامل معه . فرد عليه احد المندوبين العرب بأن التفرقة العنصرية في جنوب افريقيا موجودة ، وكذلك النظام العنصري . لكن وجودهما كأمر واقع لا يبرر الاعتراف بهما . وبعد أقل من سنة ، وافق نكروما على ميثاق كازابلانكا عام ١٩٦١ ، الذي يدين اسرائيل ويعتبرها « انها في خدمة الامبريالية والكولونيالية الجديدة ، ليس في الشرق الاوسط فقط ، انما ايضا في افريقيا وآسيا ، ولانها [اسرائيل] تقف دائما مع الامبريالية عند اتخاذ أي قرار بشأن المشاكل الافريقية مثل مشكلة الجزائر والكونغو والتجارب النووية في افريقيا »[٤] . لكن الموافقة على ادانة اسرائيل لم تغير العلاقات الغينية ـ الاسرائيلية على الفور ؛ اذ استمر التعاون التقني بين البلدين . وهذا الواقع يشكل صورة عن الحالة التي سادت العلاقات العربية ـ الافريقية من عام ١٩٥٦ حتى عام ١٩٧٠ ، حين بدأ التأييد الفعلي للقضية العربية .

« وعندما قامت منظمة الوحدة الافريقية ، في عام ١٩٦٣ ، كانت العلاقات بين اسرائيل وافريقيا قد وصلت الى درجة من القوة جعلت المنظمة تتردد في مناقشة القضية الفلسطينية او الاهتمام بها » .

واستمر التعتيم على القضية الفلسطينية في مؤتمرات منظمة الوحدة الافريقية حتى عام ١٩٦٧ ، اي الى ما بعد حرب حزيران ، حين برزت حقيقة فرضت نفسها على المنظمة ، وهي « أن مصر دولة افريقية ، وأن اسرائيل احتلت بعض اراضيها . وتلك قضية لا بد من علاجها في مؤتمرات الوحدة وقمتها باعتبارها من القضايا الافريقية ... »[٥] .

وفي ١٣ أيلول ١٩٦٧ اتخذت منظمة الوحدة الافريقية ، في دورتها الخامسة المنعقدة في كنشاسا ، قرارا يطالب بانسحاب القوات الاسرائيلية من الاراضي العربية ، واصفة احتلال شبه جزيرة سيناء بأنه وجود قوات اجنبية على ارض افريقية مستقلة . كما اتخذت قرارا مماثلا بالاجماع ، مع امتناع دولتين وغياب واحدة ، في ١٥ أيلول ١٩٦٨ في دورتها السادسة المنعقدة في الجزائر ، يطالب بانسحاب القوات الاجنبية من الاراضي العربية المحتلة من قبل اسرائيل في

حزيران ١٩٦٧ ، ويدعو لتطبيق قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ الصادر في تشرين الثاني ١٩٦٧(٦) .

وعندما طلب محمد أحمد فايق ، وزير الارشاد القومي المصري ، في اجتماع المجلس الوزاري لدول المنظمة الافريقية دعم مصر في نضالها ضد اسرائيل، اتخذ مؤتمر القمة ، الذي عقد بعد المجلس الوزاري ، قرارا في ١٩ أيلول ١٩٦٩ ، في الدولة السابعة ، يعلن الدعم الكامل للجمهورية العربية المتحدة ، وقد اتخذ هذا القرار بالاجماع مع تحفظ ٨ دول . كما اتخذ المؤتمر ذاته قراراً آخر ، يدعم قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ ، ويدعو للانسحاب الفوري للقوات الاسرائيلية من الاراضي التي احتلت خلال حرب حزيران(٧) .

وفي ٣ أيلول ١٩٧٠ ، تبنى مؤتمر القمة الافريقي الثامن لمنظمة الوحدة الافريقية ، في اديس ابابا ، قرارا بالاجماع مع تحفظ غابون وساحل العاج ، دعا فيه المؤتمر « الى سحب القوات الاسرائيلية من جميع الاراضي العربية المحتلة . واعرب عن تأييد الدول الافريقية لجهود الوسيط الدولي ، غونار يارينغ ، الرامية الى تطبيق قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ » . وأكدت منظمة الوحدة الافريقية معارضتها احتلال اي بلد بالقوة . وقرر المؤتمر ايضا ارسال برقية تأييد الى الرئيس المصري جمال عبد الناصر(٨) .

وهكذا ظلت القمة الافريقية ، حتى عام ١٩٧٠ ، تبحث قضية فلسطين والشرق الاوسط في اطار محدود هو العدوان الاسرائيلي في عام ١٩٦٧ . « وكانت بعض دول القارة تتردد في تأييد العرب وفي المطالبة بانسحاب اسرائيل من الاراضي المحتلة ، بل ان بعض هذه الدول ذهب الى حد تأييد وجهة النظر الاسرائيلية في دفع العرب الى مائدة المفاوضات الاسرائيلية »(٩) .

ويرجع هذا التخبط في السياسة الافريقية بين اتخاذ قرارات مناهضة لاسرائيل واستمرار التعاون معها الى الانقسام الايديولوجي الافريقي . فدول افريقيا السوداء ذات انظمة الحكم التقدمية تميل الى القضية العربية نسبيا . ورؤساء هذه الدول ، مثل نكروما ، ونيريري ، وسيكو توري ، عبروا عن بعض التفهم للقضية العربية رغم استمرار علاقاتهم السياسية والاقتصادية مع اسرائيل . اما الدول التي تسود فيها انظمة الحكم الرجعية ، فهي منحازة لاسرائيل .

فالتقدميون الافارقة يميلون للعرب بسبب تفسيرهم لافريقيا المطابق للتفسير العربي . فهم يؤمنون بوحدة افريقيا ككل بدلا من وحدة افريقيا السوداء فقط ، ولا يعتبرون الصحراء عائقا لوحدة كل القارة ، وهذه النظرة توحد العرب الافريقيين في الشمال مع افريقيا السوداء في جنوب الصحراء . ثم انهم يعتبرون اسرائيل دولة استعمارية ويقارنون وجودها بوجود المستعمرين البيض في افريقيا الجنوبية ، وينظرون اليها على أنها جزء من العالم الغربي زرع في منطقة مهمة من العالم الثالث . وهكذا ساعدت الفروقات الايديولوجية الناجمة عن اختلاف مصالح الفريقين على تمايز المواقف في القارة تجاه اسرائيل . وعلى العموم ، بقيت حالة التردد في السياسة الافريقية تجاه العرب واسرائيل منذ ١٩٥٧ حتى ١٩٧٠(١٠) .

الموقف الافريقي في السبعينات

حرصت الجمهورية العربية المتحدة على اثارة قضية احتلال اسرائيل للاراضي العربية في

مؤتمر المجلس الوزاري الافريقي ، الذي عقد في ١١ حزيران ١٩٧١ في اديس ابابا ، كما تمكنت من ادراجها مرة اخرى في جدول اعمال القمة الافريقية في ٢٢ حزيران ١٩٧١ في المدينة نفسها ، تحت بند « استمرار العدوان الاسرائيلي على دولة من دول المنظمة »[١١] .

وقبيل انعقاد مؤتمر القمة لمنظمة الوحدة الافريقية ، قام وزير الخارجية الاسرائيلي ابا ايبن بجولة استمرت اسبوعين في سبع دول في شرق افريقيا ووسطها ، زار خلالها كينيا وكونغو برازافيل والكامرون وغانا وليبيريا وشاطئ العاج وسيراليون ، سعيا منه الى تعزيز الروابط والعلاقات مع هذه الدول ، وتداركا لاتخاذ اي موقف من قبلها معاد لاسرائيل او ماس بمصالحها ومطامعها ، في مؤتمر القمة الافريقية ، ومحاولا ايضا ايهام هذه الدول بأن اسرائيل تسعى الى السلام .

وحين عاد وزير الخارجية الاسرائيلي الى تل ابيب اعلن « ان جميع الدول التي زارها تعهدت بأن لا تتخذ اي موقف ، ولا تلتزم بأي بيان فيه انتقاد للاحتلال الاسرائيلي للاراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ » .

فهذه الدول « تتلقى مساعدات فنية وعسكرية من اسرائيل . ويوجد في بعضها خبراء اسرائيليون عسكريون يقومون بتدريب قواتها المسلحة ... كما أن اسرائيل تخرج في كل عام عددا من الضباط الافريقيين »[١٢] .

وخلال زيارته هذه ، تبرع ابا ايبن بعشرة آلاف ليرة اسرائيلية ، اي بنحو الف ومئتي جنيه استرليني كمساعدة لحركات التحرر الافريقية ، وذلك استجابة لمذكرة من يوثانت ، السكرتير العام للامم المتحدة ، متعلقة بنداء من منظمة الوحدة الافريقية بشأن تقديم مساعدات . لكن حركات التحرير في جنوب افريقيا رفضت التبرع الاسرائيلي واعتبرت أنه « يهدف الى التسلل الى افريقيا وحملها على تأييد الصهيونية العالمية » . وقد اتهمت اسرائيل بأنها دولة استعمارية توسعية وعنصرية[١٣] . كما ان ممثلي منظمات التحرير الافريقية المشتركين في موتمر القمة الافريقي رفضوا المنحة الاسرائيلية واقترحوا تقديم هذا المبلغ لمساعدة المنظمات الفدائية الفلسطينية[١٤] .

ومن الجدير بالذكر أن في جنوب افريقيا ١١٦ الف يهودي ، وهذه ثاني اكبر مجموعة يهودية في العالم بالنسبة لعدد السكان بعد نيويورك ، وقد جمع هؤلاء اليهود حوالي ١٢ مليون جنيه استرليني كمساعدة لاسرائيل في اعقاب حرب حزيران ١٩٦٧[١٥] .

ووافق مؤتمر القمة لمنظمة الوحدة الافريقية بالاجماع على قرار بشأن قضية الشرق الاوسط ، جاء بناء على اقتراح من رئيس السنغال والتثنية عليه من قبل رئيس زامبيا ، يطلب تطبيق قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ والانسحاب الفوري للقوات الاسرائيلية من كل الاراضي العربية المحتلة ، ويؤكد ، من جديد ، تأييد رؤساء الدول والحكومات الافريقية للجمهورية العربية المتحدة في موقفها من قضية الشرق الاوسط ، كما يشيد بموقفها الايجابي من ممثل الامم المتحدة ، غونار يارينغ ، ويدين رفض اسرائيل التعاون مع الامم المتحدة . وقد طلب المؤتمر من رئيس الدورة بذل كل الجهود للعمل على تطبيق ما جاء في هذا القرار بشأن الشرق الاوسط . وقرر المؤتمر انشاء لجنة خاصة برئاسة مختار ولد داده ، رئيس جمهورية موريتانيا ،

تضم عشرة من رؤساء الدول الافريقية ، وكلفها بحث سبل تنفيذ قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ . وقد فوجئت اسرائيل بهذا القرار الافريقي خصوصا أن ابا ايبن كان قد اكد لحكومته نجاح مهمته في جولته الافريقية ، كما ذكرنا سابقا(١٦) .

ويعتبر هذا القرار أقوى قرار اتخذته منظمة الوحدة الافريقية ازاء النزاع في الشرق الاوسط منذ ١٩٦٧ . فهو يطالب اسرائيل بالانسحاب الفوري ، ليس من اراضي مصر ، باعتبارها دولة افريقية ، وحسب ، بل من الاراضي العربية المحتلة كافة . كما انه يشجب صراحة التعنت والتحدي الاسرائيليين . « ومما لا شك فيه ان القرار الافريقي يعتبر نصرا للدبلوماسية المصرية داخل منظمة الوحدة الافريقية ؛ اذ جعل النزاع العربي ـ الاسرائيلي موضوع اهتمام القارة الافريقية ... وتجدر الاشارة هنا الى ان القرار اكد المحاور الثلاثة لدبلوماسية مصر تجاه التسوية السلمية للنزاع وهي :

(أ) أن قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ ، بكل بنوده ، هو اساس التسوية السلمية للقضية برمتها ؛ (ب) ان الانسحاب الاسرائيلي الكامل من كل الاراضي العربية التي احتلت نتيجة لعدوان ٥ حزيران ١٩٦٧ ، هو الشرط الاساسي الاولي للتسوية السلمية ؛ (جـ) أن مهمة المبعوث الشخصي للامين العام للامم المتحدة ، السفير غونار يارينغ ، هي الاطار الثابت للمباحثات غير المباشرة مع اسرائيل ، بغية الوصول الى تسوية سلمية ، ومن نقاط الارتكاز لهذه المهمة مذكرة يارينغ المؤرخة في ٨ شباط ١٩٧١ »(١٧) . كما انه لم يكن من المدهش ان يؤكد القرار اولوية مبدأ الانسحاب من الاراضي المحتلة ؛ اذ ان مبدأ « سلامة اراضيْ الدول الاعضاء » وارد في ميثاق منظمة الوحدة الافريقية . وقد تميز هذا القرار بعنصر جديد ؛ اذ طالب للمرة الاولى بالقيام باجراءات دبلوماسية معينة من جانب المنظمة ذاتها ، مما حول موقفها من موقف تعاطف الى موقف تفاعل تجاه قضية الشرق الاوسط(١٨) .

وبهذا اصبح اعضاء هذه القارة اقرب الى القضية العربية اكثر من اي وقت مضى .

المبادرة الافريقية او لجنة العشرة ولجنة « الحكماء الاربعة » : بناء على القرار الصادر في حزيران ١٩٧١ الذي ذكر سابقا ، تشكلت لجنة من عشر دول هي موريتانيا واثيوبيا وليبيريا والكامرون وساحل العاج والسنغال وتنزانيا وكينيا وزائير ونيجيريا ، برئاسة مختار ولد داده رئيس موريتانيا ، وهي المكلفة بالعمل على تنفيذ هذا القرار . ومن الجدير بالذكر ، انه تم اختيار الزعماء الافريقيين العشرة بسبب علاقاتهم الحسنة مع مصر او اسرائيل او مع كليهما . « وتشكلت لجنة فرعية من لجنة العشرة وهي لجنة الاربعة ، [عرفت بلجنة الحكماء الاربعة] ، مشكلة من رؤساء الكامرون والسنغال ونيجيريا وزائير ، للقيام بالاتصالات بين الاطراف المعنية بالازمة(١٩) .

ان دور الوسيط يكون ، في العادة ، للطرف المحايد في اي قضية بشكل عام . « فان مبدأ توسط هذه اللجنة الافريقية بين العرب واسرائيل في هذه الفترة الزمنية فيه ما يشير الى ان العلاقة الافريقية ـ العربية ، في هذا الدور ، لم تصل الى حد احساس الافارقة التام بأنهم طرف في قضية النزاع العربي ـ الاسرائيلي ، وانهم معنيون بشكل مباشر بدائرة الاطماع الصهيونية التوسعية وضمن دائرة الاستعمار الجديد » . وعند النظر في مهمة هذه اللجنة يتبين ان هناك

ظواهر بارزة مؤثرة على ما ذهبنا اليه : ١ ـ « كانت هناك دول افريقية لا تزال تتردد في تأييد قضية العرب ضد عدوان اسرائيل ؛ ٢ ـ كانت هناك دول افريقية تصر على استنكار العدوان الذي تعرضت له مصر فقط ... ومنها من اعلن انه يحس بصداقة اسرائيل كما يحس بصداقة مصر » ؛ ٣ ـ وفي ٢٨ تشرين الاول ١٩٧١ اذيع من القدس ان اسرائيل قد تلقت تأكيدا بأن الحكماء الاربعة يجيئون اليها بفكر مفتوح وبلا تحيز او افكار مسبقة حول النزاع ... ؛ ٤ ـ اكدت لجنة الحكماء الاربعة ان مهمتها لا ينبغي ان تتعدى احياء مهمة غونار يارينغ»[٢٠] .

وفي الاول من تشرين الثاني ١٩٧١ ، ذهب الرؤساء الاربعة الى اسرائيل التي رحبت بهم و« لكنها اعلنت بانها لا تنسى ، مع ذلك ، ان المنظمة قد سبق لها ان اصدرت قرارات بشأن هذه الازمة تنم عن تحيزها للجانب العربي ، كما انها (اسرائيل) لا تتجاهل ان ثلاث دول ، من الدول الاربع ، تتألف اغلبية سكانها من المسلمين المتعاطفين مع العرب ، [وان هذه الدول اعلنت تأييدها] للعرب في الامم المتحدة . [وكان هدف] اسرائيل من اتهام المنظمة بالتحيز هو دفعها للدفاع عن النفس والتقرب من اسرائيل والتعاطف معها »[٢١] .

وصدر بيان ختامي عن زيارة الرؤساء الاربعة لاسرائيل ، أهم ما جاء فيه ان دور اللجنة لن يزيد عن تأييد تنفيذ قرار مجلس الامن ومساعدة يارينغ . بينما فسرت اسرائيل مهمة اللجنة بـ: « ١ـ التمهيد لاجراء مفاوضات مباشرة مع العرب ؛ ٢ ـ رفض قرار مؤتمر القمة الافريقي من قبل اسرائيل [صدر القرار في حزيران ١٩٧١] ؛ ٣ ـ وصلت اللجنة الى اسرائيل على اساس قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ ؛ ٤ ـ وضع خطة رودس في الاعتبار عند اللجنة »[٢٢] . ومن الجدير بالذكر ان مفاوضات رودس في عام ١٩٤٩ ، اسفرت عن عقد اتفاقيات هدنة بين اسرائيل وكل من مصر والاردن ولبنان وسوريا . وتدعي اسرائيل أن هذه المفاوضات بدأت غير مباشرة ، لكنها تحولت الى مفاوضات مباشرة .

أما حركة التحرير الفلسطينية « فتح » ، فقد انتقدت في حينه في صحيفتها اليومية تصريحاً للرئيس السنغالي سنغور اذاعه راديو اسرائيل ، يظهر فيه « أنه يشعر بصلة شخصية وروحية باليهودية والصهيونية التي يرى فيها حركة مماثلة لحركة تحرير شعوب افريقيا السوداء » ، وحذرت منظمة « فتح » من التغلغل الصهيوني في افريقيا ، كما اكدت على الكفاح المسلح بوصفه الطريق الوحيد لتحرير فلسطين . « وهذا يعكس موقف منظمة « فتح » من اللجنة ، كما يوضح مدى اثر السياسة الاسرائيلية في افريقيا ، الامر الذي انعكس على موقف القيادات الافريقية »[٢٣] .

وذهبت اللجنة الى مصر في ٥ تشرين الثاني ١٩٧١ حيث عرضت عليها وجهة النظر المصرية الخاصة بتنفيذ قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ ، وانسحاب اسرائيل من الاراضي العربية المحتلة ، ومحاولات مصر من اجل السلام ، والمعوقات الاسرائيلية في هذا الصدد .

واكدت اللجنة بلسان سنغور رئيس السنغال ، ان مهمتها هي مساعدة يارينغ على تطبيق قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ ، الذي قبله الطرفان ، لا ان تجد بديلاً عنه ، لانه يمثل حلا وسطا يحفظ سلامة الاراضي ويسمح بالتعاون بين شعوب المنطقة .

وقامت اللجنة الرباعية بجولة ثانية ، وذلك بعد ان احتمعت في داكار في ١٠ تشرين الثاني

١٩٧١ مع لجنة العشرة لبحث نتائج الجولة الاولى . وكانت اللجنة ، في الجولة الثانية ، مكونة من رئيس السنغال ، ورئيس نيجيريا ، ومندوب عن زائير ، وآخر عن الكامرون . وقدمت اللجنة مذكرة لكل من اسرائيل ومصر للرد عليها(٢٤) .

واكدت اللجنة في مذكرتها ، مرة اخرى ، ان مهمتها هي مساعدة يارينغ ، مبعوث الامم المتحدة ، وتطبيق قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ . واحتوت المذكرة عدة اسئلة ونقاط هي : ١ ـ « استئناف المفاوضات غير المباشرة باشراف يارينغ وفي نطاق القرار ٢٤٢ ، من اجل الوصول الى اتفاق سلام » . وقد ردت مصر بالايجاب ، « وقالت اسرائيل ان ذلك يجب ان يتم على اساس عدم وجود شروط مسبقة (تقصد بذلك عدم مطالبتها بالرد على مذكرة يارينغ اليها في ٨ شباط والتي طالبها فيها بتحديد موقفها من الانسحـاب) ؛ ٢ ـ اتفاق مؤقت لفتح قناة السويس ، ووضع قوات من الامم المتحدة على الضفة الشرقية للقناة بين الخطوط المصرية ـ الاسرائيلية . وقد ردت مصر بالايجاب على هذه النقطة ، على اساس ان تلتزم اسرائيل بالانسحاب الكامل من الاراضي المحتلة في ردها على يارينغ . كما ردت اسرائيل بالايجاب ، على اساس ان يتم التفاوض حول شروط الانسحاب الجزئي ؛ ٣ ـ قيام حدود آمنة ومعترف بها . « وردت مصر بالايجاب ، على اساس قرار منظمة الوحدة الافريقية الذي يطالب اسرائيل بالانسحاب من كل الاراضي العربية المحتلة . وقالت اسرائيل انها على استعداد للتفاوض على شروط قيام الحدود الامنة » ؛ ٤ ـ وجود حلول لقضايا الامن عن طريق ضمانة الامم المتحدة واقامة مناطق مجردة من السلاح ، واقامة قوات دولية في بعض النقاط الاستراتيجية . وقد وافقت مصر على ان تتمركز القوات الدولية على جانبي هذه المناطق . وردت اسرائيل بأنها مستعدة للتفاوض حول هذه النقطة ، لكن لديها شروطا وتحفظات في شأنها ؛ ٥ ـ تحديد كيفية الانسحاب من الاراضي المحتلة في اتفاق سلام . وجاء رد مصر ايجابيا ايضا ، شريطة أن يأتي الانسحاب كاملا من جميع الاراضي العربية المحتلة ، والى ما وراء خطوط ما قبل ٥ حزيران ١٩٦٧ . وردت اسرائيل بأنها ترى ان يكون هناك تفاوض حول الحدود ، مما يعني تملصها من الالتزام بالانسحاب الكامل ؛ ٦ ـ ضمان حرية الملاحة في مضائق تيران بوجود قوات دولية في شرم الشيخ . وحول هذه النقطة قالت مصر : نعم . واجابت اسرائيل بضرورة التفاوض(٢٥) .

ثم ارسلت اللجنة الرباعية تقريرا عن المذكرة اعلاه ليـوثانت السكرتير العام للامم المتحدة . ونشر السفير الاسرائيلي في الامم المتحدة يوسف تكواع مذكرة لجنة الدول الافريقية والرد الاسرائيلي عليها ، وذلك كملحق للخطاب الذي وجهه الى الامين العام للامم المتحدة ، بتاريخ ٩ كانون الاول ١٩٧١ ، مما اثار غضب الوفود الافريقية ، التي اعتبرت هذا العمل محاولة لفرض تفسير اسرائيل للمذكرة الافريقية على الدول الافريقية في الامم المتحدة . وتهجم المندوب الاسرائيلي على الدول الافريقية التي اشتركت في وضع مشروع قرار ، اصبح فيما بعد قرار الجمعية العامة رقم ٢٧٩٩ ، مدعيا أنه يختلف نصا وروحا عن مذكرة اللجنة الافريقية .

« وغضب الكثيرون من سفراء افريقيا ؛ اذ اعتبروا هذا طعنا متحيزا في ولائهم لسياسة بلادهم ، واتهاما لهم اما بجهل تفكير رؤساء دولهم واما بعدم الاكتراث به » . وانسحب مندوب السنغال من المشاركة في وضع مشروع القرار هذا . فسارعت مصر الى نشر ردها على المذكرة الافريقية ، وذلك دون استئذان منظمة الوحدة الافريقية .

وقد اعلن مندوب نيجيريا هناك « ان معظم مندوبي الدول الافريقية في الامم المتحدة لم يتلقوا اي تقرير عن اعمال ونتائج اللجنة الافريقية ، مما ادى ، حين الاقتراع على مشروع القرار الافروآسيوي الاوروبي [الذي اصبح القـرار رقم ٢٧٩٩] ، الى ان تقف دول افريقيا مواقفها التقليدية السابقة على المبادرة الافريقية ، اما مؤيدة للموقف العربي ، واما محايدة (ممتنعة عن التصويت) . وفي كلتا الحالتين لم تغير المجموعة الافريقية موقفها التأييدي العام للقرارين الرسميين : قرار مجلس الامن [رقم ٢٤٢] لعام ١٩٦٧ وقرار منظمة الوحدة الافريقية لعام ١٩٧١ »(٢٦) .

لقد فشلت لجنة « الحكماء الاربعة » ، وبالتالي لجنة العشرة ، الافريقية ، في تقريب وجهات النظر المصرية والاسرائيلية وتطبيق القرار ٢٤٢ ، وذلك بسبب تعنت اسرائيل التي لم تأبه بالقرارات الدولية ؛ لانها كانت ما تزال مسيطرة على الوضع في الشرق الاوسط . وبهذا لم تحقق المبادرة الافريقية ، الاولى من نوعها ، نتائجها المرجوة ، الا انها افرزت نتيجة اخرى تمثلت في المزيد من تفاعل الدول الافريقية مع نزاع الشرق الاوسط . « وتداخل الدبلوماسية الافريقية والدبلوماسية العربية في النزاع العربي ـ الاسرائيلي لاول مرة . [وقد اسهم هذا في توسيع] ادراك دول افريقيا ، بشكل عملي ، للموقف الاسرائيلي السلبي من قرارات الامم المتحدة وللتحدي الاسرائيلي لمبدأ « سلامة الاراضي » ، الذي تعتز به الدول الافريقية وتحله مكان الصدارة في ميثاق منظمتها . ودخلت افريقيا حلبة الصراع الدبلوماسي في الشرق الاوسط »(٢٧) .

مرحلة الدعم السياسي

في ١٢ حزيران ١٩٧٢ ، بدأت اجتماعات مؤتمر القمة الافريقي لمنظمة الوحدة الافريقية في دورتها العاشرة في الرباط . وفي اليوم التالي ناقش المؤتمر مشكلة الشرق الاوسط (العدوان الاسرائيلي المستمر على دولة افريقية) حيث عرض كل من الرئيس الموريتاني مختار ولد داده رئيس لجنة العشرة ، والسنغالي ليوبولد سنغور رئيس لجنة الحكماء الاربعة ، الاتصالات التي قامت بها اللجنتان والنتائج التي اسفرت عنها . وتمّ تشكيل لجنة على مستوى وزراء خارجية دول لجنة العشرة مع الجزائر والمغرب ، لصياغة مشروع قرار حول الموضوع(٢٨) . وقام رئيس الوفد الليبيري بتقديم مشروع القرار الى الرؤساء بنفسه ، نيابة عن اللجنة التي كلفها الرؤساء باعداده وصياغته . وقامت اثيوبيا باجراء تعديل للقرار يطالب بموقف صريح ، هو منع اي تأييد لاسرائيل . واقترح رئيس وفد ساحل العاج ، عند تلاوة مشروع القرار على الرؤساء ، ان يُقرأ القرار بالجملة ويُصوت عليه ككل ، دفعة واحدة ، بدلاً من اقتراح آخر ، كان مطروحا ، هو أن يتم التصويت على كل فقرة فيه على حدة ، كما طالب « باعتبار كلمة رئيس تونس بورقيبة ، في الجلسة الختامية ، احدى الوثائق الرسمية للمؤتمر . والمعروف ان هذه الكلمة ، التي اصبحت وثيقة ، [تضمنت] هجوماً شديداً ، على اسرائيل ، وهي تلفت الانظار الى تحدي اسرائيل للمجتمع الافريقي والدولي ، وفي الوقت نفسه تشيد بسياسة مصر في معالجة القضية »(٢٩) . ومن الجدير بالذكر ، ان كلاً من ليبيريا واثيوبيا وساحل العاج ، كانت معروفة بانحيازها لاسرائيل . وفي ١٤ حزيران ١٩٧٢ تبنى المؤتمر مشروع القرار هذا بالاجماع من غير اي

تحفظات ، واهم ما جاء فيه : ان المؤتمر « يهنىء مصر على تعاونها مع لجنة العشرة وعلى موقفها الايجابي وجهودها الدائمة لاستعادة السلام في المنطقة . وهو يشجب موقف اسرائيل السلبي والمعوق ، الذي يحول دون استئناف مهمة يارينغ ، ويدعو اسرائيل لان تصرح علنا بتمسكها بمبدأ عدم ضم الاراضي باستخدام القوة . كما يدعوها للانسحاب فورا من كافة الاراضي العربية المحتلة الى خطوط ما قبل ٥ حزيران سنة ١٩٦٧ ، وفقا لقرار مجلس الامن ، رقم ٢٤٢ ، الصادر في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٦٧ . ويؤكد من جديد ، باسم التضامن الافريقي ، وتنفيذا لاحكام المادة الثانية الفقرة ج من ميثاق منظمة الوحدة الافريقية ، مساندته الفعالة لجمهورية مصر العربية في نضالها المشروع لاستعادة وحدة اراضيها كاملة بكل السبل . ويهيب بالدول الاعضاء في منظمة الوحدة الافريقية كافة ، ان تقدم لمصر كل عون . والقرار يناشد اعضاء الامم المتحدة ان تعزز عملها في المحافل الدولية ومجلس الامن والجمعية العامة لاتخاذ المبادرات لانسحاب اسرائيل العاجل وغير المشروط من الاراضي العربية ، ويحثها على التنديد بموقف اسرائيل ، الذي يعوق تنفيذ قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ ، القائم على مبادى ميثاق الامم المتحدة الذي يمنع الاستيلاء على الاراضي باستخدام القوة ايا كان المبرر . وهو يطالب هذه الدول بأن تمتنع عن امداد اسرائيل بأية اسلحة وعتاد حربي ، وعن تقديم اي تأييد معنوي يجعلها قادرة على دعم قوتها العسكرية واستمرار احتلالها لاراضي عربية وافريقية »[٣٠] .

وقد جاء اول رد فعل اسرائيلي على قرار مؤتمر القمة الافريقي في اليوم التالي لصدور القرارات . فقد صرح ابا ايبن وزير خارجية اسرائيل في كوبنهاغن بأنه لم يفاجأ بمثل هذا القرار ، لان الدول العربية تسيطر على منظمة الوحدة الافريقية . وادعى ان حكومته كانت تعلم بأن هذا القرار سيتخذ[٣١] . وقد اهان ابا ايبن بتصريحه هذا ، الدول الافريقية اذ اتهمها بأن ٦ دول عربية تسيطر على المنظمة التي يبلغ عدد اعضائها ٤١ دولة . ثم عاد فصرح بعد يومين « بان رؤساء الدول الافريقية يطلبون ، بعد كل قرار ، ان تزيد اسرائيل تعاونها معهم ، وبأن لا تكترث بهذه القرارات التي تصدر في مؤتمر القمة الافريقي » . وفي هذا اهانة اخرى للدول الافريقية واتهام لها بتطبيق سياسة ذات وجهين . فهذه الاستهانة ، وعدم الاكتراث بالزعماء الافريقيين ، يعد ان سوء تقدير آخر من قبل السياسة الاسرائيلية تجاه افريقيا ، اذ تجتمع الاراء على أن عدم اكتراث اسرائيل بالمبادرة الافريقية كان احد الدوافع الهامة وراء اصدار هذا القرار القوي ضدها . ثم ادعى ناطق رسمي اسرائيلي أن القرار لم يتخذ بالاجماع ، وانه يتجاهل قضية السلام ، ويتعارض مع قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ . وهنا نرى تخبط اسرائيل وفشلها ، في مواجهة هذا القرار ، الذي ينطلق من قرار مجلس الامن . وقد حصل فعلا على الاجماع دون اي اعتراض او تحفظ ، حتى من الدول الافريقية التي كانت تميل الى اسرائيل ، وذلك نظرا لاقتناعها بتعنت هذه الاخيرة وتحديها للمبادرة الافريقية ورفضها التجاوب مع لجنة العشرة واحترام تقريرها[٣٢] .

ان تحفظ بعض الدول الافريقية في الماضي كان مرجعه الى العلاقات الوثيقة باسرائيل ، والتي ذكرناها سابقا ، لكن بعد تعنتها في ازمة الشرق الاوسط وتعاونها المستمر مع الانظمة الاستعمارية والعنصرية ، كجنوب افريقيا ، تغير موقف الدول الافريقية منها .

ومن الجدير بالذكر ان اسرائيل قامت بجهد محموم قبل واثناء انعقاد المؤتمر الافريقي

حتى لا يصدر اي قرار . وقد ارسلت رئيسة وزراء اسرائيل غولده مئير خمس رسائل شخصية لخمسة اعضاء من لجنة العشرة الافريقية ، تعرض من جديد استعداد اسرائيل لاستقبال ممثلين عن اللجنة لبحث ما اسمته مئير بالجهود السلمية لحث الدول المعنية على المفاوضات المباشرة غير المشروطة . كما طالبت بأن يقوم الاعضاء الخمسة بجهود مركزة من جديد لاحياء مهمة اللجنة ، وان يصدر بذلك قرار عن القمة الافريقية . وحثت على عدم التسرع باصدار اي قرار لا يساعد الجهود السلمية ويعوقها . وهذه الرسائل اعتبرها الرؤساء الخمسة ـ وقد قاموا بابلاغ الرئيس الموريتاني رئيس اللجنة بها ـ رسائل تهديد حاولت فيها رئيسة وزراء اسرائيل منع المؤتمر من اصدار قرار جديد ضدها ؛ مما كان له اكبر الاثر في الاجماع الذي حصل عليه القرار الخاص بأزمة الشرق الاوسط »(٣٣) .

ويعتبر هذا القرار الافريقي ، الصادر في ١٤ حزيران ١٩٧٢ في الرباط اهم قرار اتخذته أية هيئة دولية بصدد النزاع في الشرق الاوسط حتى تلك الفترة . فقد جاء متميزا عن أي قرار آخر صدر عن اللقاءات والاجتماعات الدولية ، لانه شديد اللهجة في ادانته لاسرائيل ومطالبتها بالانسحاب الفوري الكامل الى حدود ما قبل ٥ حزيران ،ولانه « حكم من اعلى هيئة دولية افريقية ، في موضوع النزاع العربي ـ الاسرائيلي ، على اساس تقرير لجنة الوساطة المؤلفة من عشرة رؤساء ، التي قبل الجانبان المصري والاسرائيلي وساطتها في العام الماضي . فهو يدل على كسب كبير للقضية العربية ، وتراجع واضح للنفوذ الاسرائيلي في افريقيا . وفي هذا دلالة ، ايضاء على نجاح ملحوظ للسياسة العربية في افريقيا لاسيما سياسة الدول العربية الافريقية . ويعد القرار تحريكا قويا لمشكلة الشرق الاوسط ، بعد طول جمود ، وهو تحريك في الاتجاه الذي يخدم القضية العربية » . فقد اكد القرار مساندة دول افريقيا مساندة فعالة للقضية العربية . ورغم انه ليس له اي تأثير عملي فوري في تغيير الوضع الذي كان قائما في الشرق الاوسط ، بما ان منظمة الوحدة الافريقية ليست اقوى من الامم المتحدة ، فإنه يمثل رأي ٤١ دولة ، اي ثلث اعضاء الامم المتحدة(٣٤) .

وهكذا شهدت سنة ١٩٧٢ معركة تحول افريقي ضد التغلغل الاسرائيلي . فقد قامت اوغندا بقطع علاقاتها باسرائيل ، وتبعتها تشاد وكونغو برازافيل . ثم تبعتها دول اخرى في العام التالي ، سنذكرها فيما بعد(٣٥) .

في بداية مؤتمر القمة الحادي عشر لمنظمة الوحدة الافريقية في اديس ابابا ، في ايار ١٩٧٣ ، طلب الرئيس الليبي معمر القذافي ، من المنظمة ان تكون نشطة اكثر في النزاع العربي ـ الاسرائيلي ، وحذر الافريقيين من الخطر الصهيوني ، كما ذكرهم بأن اسرائيل ما زالت تحتل جزءا من اراضي مصر التي هي اكبر دولة افريقية . وطالب اعضاء المنظمة بقطع علاقاتهم مع اسرائيل ، وذلك مساندة لمصر . وشدد على اثيوبيا كي تتخذ هذه الخطوة ، وتطرد السفارة الاسرائيلية من اديس ابابا التي هي مقر منظمة الوحدة الافريقية ، او ان ينقل المقر الى عاصمة افريقية اخرى ، ومن الافضل ان تكون القاهرة . وكان وزير الخارجية الليبي في مؤتمر وزراء الخارجية لمنظمة الوحدة الافريقية لعام ١٩٧٣ ، الذي سبق مؤتمر القمة للعام نفسه ، قد قال ان هناك « بيننا » من يدعم الصهيونية والكولونيالية ، ويسمح لاسرائيل بالتعامل مع جنوب افريقيا ، ـ مشيراً بهذا القول الى اثيوبيا ـ ومن يساعدون اعداءنا فهم اعداؤنا . فعرض

الامبرطور الاثيوبي التعامل التاريخي والثقافي مع العرب ، ولفت الانتباه لدعم بلاده الدائم لجميع قرارات الامم المتحدة المتعلقة بانسحاب اسرائيل من الاراضي العربية . وذكر بأن العلاقات الاثيوبية ـ الاسرائيلية لم تؤثر في موقف بلاده من القانون الدولي وقضية العدل في الشرق الاوسط .

ولم تستجب الدول الافريقية لطلب القذافي بقطع علاقاتها باسرائيل او بنقل مقر منظمة الوحدة الافريقية (٣٦) .

والقى الرئيس الجزائري هواري بومدين في المؤتمر خطاباً وضح فيه موقف البلاد العربية . وشبه اسرائيل التي تحتل الاراضي العربية بنظام الحكم الاستعماري العنصري في جنوب افريقيا . وقال « ان افريقيا لا يمكن ان تتخذ موقفا من الكولونيالية في جنوب افريقيا مختلفا عن الكولونيالية في شمال افريقيا » ، وان احتلال ثلث اراضي دولة افريقية هو اهانة للقارة الافريقية ككل (٣٧) .

وفي ٢٩ ايار ١٩٧٣ ، اتخذ المؤتمر قرارا حول النزاع في الشرق الاوسط جاء فيه : « ان اسرائيل لا تصر فقط على رفض تطبيق قرارات الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية ، بل هي ، كذلك ، تواصل تطبيق سياسة تهدف الى خلق حالة امر واقع في هذه الاراضي لخدمة مخططاتها التوسعية » . واستنكر القرار عرقلة اسرائيل لكل جهود احلال السلام وموقفها السلبي تجاه مهمة لجنة العشرة الافريقية . ولاحظ القرار بارتياح « ان جمهورية مصر العربية لم توفر جهدا الا بذلته للوصول الى حل عادل ودائم للمشكلة » . واضاف القرار ان « عناد اسرائيل ورفضها المستمر للالتزام بارادة الاسرة الدولية ، يشكلان تهديدا لامن القارة » . وادان القرار « الموقف السلبي لاسرائيل واعمالها الارهابية وعرقلتها لكل الجهود الرامية الى حل منصف وعادل للمشكلة ، بموجب قرار مجلس الامن الصادر في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٦٧ » . ودعا الى انسحاب اسرائيل دون قيد او شرط من كل الاراضي العربية والافريقية المحتلة ، واعتبر كل التغييرات التي ادخلتها اسرائيل في المناطق المحتلة باطلة ولاغية.« وان احترام الحقوق الثابتة لشعب فلسطين عنصر حيوي في اي حل منصف وعادل ، بالاضافة الى انه عامل اساسي لا غنى عنه لاقامة سلام دائم في المنطقة » . كما اعتبر ان موقف اسرائيل المهدد لامن القارة ، قد يحمل الدول الاعضاء على اتخاذ اجراءات سياسية واقتصادية ضدها على مستوى افريقي ، افراديا او جماعيا ، تمشياً مع مبادىء ميثاقي منظمة الوحدة الافريقية والامم المتحدة . ودعا القرار الدول الكبرى الى الامتناع عن تقديم الدعم العسكري والمعنوي والسياسي لاسرائيل . وعين وزراء خارجية نيجيريا والتشاد وتانزانيا وغينيا والجزائر ليكونوا ناطقين باسم المنظمة ، في هذا الصدد ، امام مجلس الامن الدولي ، مع باقي الاعضاء الافريقيين في المجلس . واعتمد الجنرال غوون ، رئيس نيجيريا ورئيس المنظمة آنذاك ناطقاً باسم المنظمة في صدد القضية في الجمعية العامة للامم المتحدة (٣٨) .

كان هذا اول قرار من منظمة الوحدة الافريقية يعترف بالحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني بوصفها عنصراً حيويا في اي حل لازمة الشرق الاوسط . فقد كانت القرارات الافريقية السابقة تنظر للنزاع في الشرق الاوسط على انه نزاع عربي ـ اسرائيلي واحتلال اسرائيلي لاراض

افريقية [رغم التحفظات التي اثيرت بهذا الخصوص في المجلس الوزاري الذي سبق القمة والتي سحبت].

وعند وقوع الحرب العربية الاسرائيلية الرابعة عام ١٩٧٣ ، لم تأخذ منظمة الوحدة الافريقية اية ردة فعل فورية ، لان مجلس وزرائها ومؤتمر القمة لم يكونا في انعقاد . لكن لجنة التحرير التابعة للمنظمة اجتمعت خلال الحرب ، واصدرت قرارا يدعو الى انسحاب اسرائيل ، والى فرض عقوبات سياسية واقتصادية عليها لرفضها الانسحاب . وانعقد المجلس الوزاري للمنظمة في اديس ابابا في ١٩ تشرين الثاني ١٩٧٣ ، تلبية لدعوة الجزائر ، للبحث في السياسة التوسعية الاسرائيلية . واعلن وزراء الخارجية المجتمعون ان حرب ١٩٧٣ كشفت التعامل بين الكولونيالية البرتغالية والابرتاهيد والصهيونية ، وحثوا على النضال المشترك ضد تلك الدول ، مؤكدين على انه يجب تقوية الوحدة العربية الافريقية بقطع النفط العربي عن جنوب افريقيا (٣٩) .

وقد اثر الموقف الافريقي هذا في الامم المتحدة ؛ اذ زاد في عزلة اسرائيل . وصار لمنظمة الوحدة الافريقية دور اكثر فعالية في المنظمة العالمية (٤٠) .

قطع العلاقات مع اسرائيل

برزت اهمية العمل العربي المركز والاتصالات الشخصية الناجحة في استقطاب الدول الافريقية، التي تحولت من دول كانت علاقاتها شديدة التأصل مع اسرائيل ، مثل توغو وزائير ، الى دول مؤيدة للموقف العربي في الشرق الاوسط . وبادرت بعض هذه الدول الى قطع علاقاتها مع الدولة الصهيونية ، وفي بعضها فتحت مكاتب لمنظمة التحرير الفلسطينية ، مثل كونكري(غينيا) وداكار (السنغال) (٤١) .

ومسألة قطع العلاقات مع اسرائيل تمت في مرحلتين ، تفصل بينهما حرب تشرين ١٩٧٣ . في المرحلة الاولى ، وفي عام ١٩٧٣ قبل حرب تشرين ، استاءت بعض الدول الافريقية من اسرائيل لعدة اسباب ، انطلاقاً من الاعتقاد السائد بأن هذه الدولة قد اصبحت « ثوراً صغيراً » في الشرق الاوسط ، وصولا الى التوتر في العلاقات بين الفنيين الاسرائيليين في تلك البلدان وسلطاتها . وقد قطعت نيجيريا علاقاتها مع اسرائيل في كانون الثاني ١٩٧٣، ولحقتها مالي ، ثم بورندي في ايار ١٩٧٣ ، وتوغو في ايلول ١٩٧٣ . وفي تشرين الاول من العام نفسه ، اعلن موبوتو رئيس زائير ، في البيان السياسي الذي القاه في الجمعية العامة للامم المتحدة ، ان حكومته قررت قطع العلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل ، وانه اضطر ان يختار بين هذه الدولة الصديقة ، والدولة الشقيقة ، مصر . وانتقد الاولى لسياستها التوسعية (٤٢) . وهكذا اصبحت الدول الافريقية التي قطعت علاقاتها مع اسرائيل قبل حرب تشرين هي اوغندا وتشاد والكونغو برازافيل ونيجيريا ومالي وبورندي وتوغو وزائير .

اما الاسباب الكامنة وراء هذا التحول في السياسة الخارجية للدول الافريقية ، قبل حرب تشرين ، بالاضافة الى الجهود العربية المكثفة ، فهي : اولا ، ان نوايا اسرائيل التوسعية قد اصبحت بعد حرب ١٩٦٧ ، والتي تعدت الدفاع عن الحق في الوجود ، واضحة للدول

الافريقية ؛ ثانيا ، استمرار احتلال اسرائيل لجزء من الاراضي الافريقية ؛ ثالثاً ، تعنت اسرائيل في وجه المبادرات السلمية ، الامر الذي يشكل حاجزا ضد السلام في الشرق الاوسط ، وخصوصا تعنتها في مواجهة المبادرة الافريقية في ١٩٧١ ـ ١٩٧٢ ؛ رابعا ، لم تكترث اسرائيل باختيار السياسيين والفنيين المرسلين الى افريقيا ، فقد اظهروا عدم اهتمامهم بمتطلبات تلك البلدان ؛ خامسا ، استمرار التعاون بين اسرائيل وجنوب افريقيا على جميع الصعد ، رغم استياء باقي دول القارة (٤٣) .

اما في المرحلة الثانية ، خلال الساعات الاولى لحرب ١٩٧٣ والايام التي تلتها ، فقد تتابعت بقية الدول الافريقية : اثيوبيا وغانا وساحل العاج والسنغال وغيرها ، حتى تلك التي كانت متمسكة الى حد كبير بعلاقاتها مع اسرائيل ، (ما عدا ملاوي وسوازيلاندا وبوتسوانا وجنوب افريقيا وروديسيا) ، في قطع علاقاتها مع الدولة الصهيونية ، معلنة عدم رضاها عن اعمال هذه الاخيرة من استيلاء على الاراضي بالقوة وعدم تطبيق القرار رقم ٢٤٢ ورفض الانسحاب من الاراضي التي تحتلها .

من ناحية اخرى عبرت الدول العربية عن تقديرها للموقف الافريقي ، وذلك بتدعيم التعاون والتمثيل الدبلوماسي مع دول القارة ، فقطعت علاقاتها مع جنوب افريقيا والبرتغال وروديسيا ، كما حظرت مدها بالبترول . وفي المقابل مدت باقي دول افريقيا بالبترول ودعمتها اقتصاديا وماليا وثقافيا . واندفعت الدول العربية بتقديم القروض بدون فوائد ، وباستثمار الاموال في مشاريع التنمية في تلك الدول الافريقية ، كمساعدة وتشجيع لها . وبدات مؤتمرات التعاون العربي الافريقي في ٢٢ كانون الثاني ١٩٧٤ . كما انشىء بنك افريقي عربي للغاية نفسها (٤٤) .

وهناك من يعتقد ان ثمة اسباباً اخرى ، غير التي اعلنتها الدول الافريقية ، وراء قطع العلاقات بعد حرب ١٩٧٣ ، وهي تحدي اسرائيل للراي العام العالمي ، ونجاح الحملة العربية من اجل المزيد من الدعم الافريقي والتأثير الصاعد للاسلام في افريقيا وانتصار العرب في بداية حرب ١٩٧٣ (٤٥) ، ويرى بعض المراقبين السياسيين (مثل جاك ميلر) ان هذه الاسباب المذكورة اعلاه ليست كافية ، ولا تبرر عملية قطع العلاقات التي تمت في نهاية ١٩٧٣ ، وان بعض الانظمة الافريقية قامت بتلك الخطوة لسبب او لآخر من تلك الاسباب وبعضها التحق بالقافلة . وبالنسبة للسبب الاول ، تحدت عدة دول الراي العام العالمي ولم تقطع العلاقات معها ، كما ان اسرائيل قد تحدته دائما . اما السبب الثاني فانه يفسر بثلاث نقاط : ١ ـ ان الحملة العربية قد نجحت بسبب الاموال العربية التي اشترت قطع العلاقات ؛ ٢ ـ اقنع العرب الدول الافريقية بأن النضال ضد اسرائيل في شمال القارة له علاقة وثيقة بالنضال في جنوبها ضد الاقلية العنصرية البيضاء ، فاستجابت افريقيا لدعوة العرب لتحرير القـارة من العنصريين ؛ ٣ ـ تذمرت عدة دول افريقية ، منها تشاد واثيوبيا ، من التدخل العربي في شؤونها الداخلية وفي الدعم العربي للحركات الانفصالية فوعدت ليبيا بوقف الدعم عن العرب المسلمين في التشاد اذا قبلت هذه الاخيرة بقطع علاقاتها مع اسرائيل . اما السبب الثالث ، فهو ان سياسة معظم الدول ،حيث اكثرية سكانها من المسلمين ، قد تأثرت بالدين الاسلامي في قطع علاقاتها ، مع ان بعضها رفض دمج السياسة بالدين ، فيما يتعلق بحرب الشرق الاوسط . والسبب

الرابع ، خوف الافارقة من التدخل الاسرائيلي العميق في مصر مما جعلهم يؤيدونها [٤٦] .

ومهما يكن من امر فإن هناك جملة حقائق تتعلق بمسألة قطع العلاقات مع اسرائيل لا بد من اخذها بعين الاعتبار ، اولاها ان عددا من الدول الافريقية قطع علاقاته بها قبل حرب ١٩٧٣ ، اي قبل ان تتلقى مساعدات عربية ، مما يعني انها تنبهت في وقت مبكر الى المخاطر السياسة الاسرائيلية ؛ وثانيتها ان تعزز الاتجاه لدعم وحدة القارة ومساندة اعضاء منظمة الوحدة الافريقية ،ومصر من ابرز اعضائها ، قد احدثا تأثيرهما الكبير في هذا المجال ؛ وثالثتها ان تزايد تأييد الدول الافريقية لمصر قد توازى مع اتساع انشطة الدبلوماسية العربية ، سواء منها المصرية او الجزائرية او الليبية او غيرها ، وقد اثمر هذا توسيع تأييد الدول الافريقية لقضية شعب فلسطين ونضاله الوطني ، في الوقت الذي فشلت فيه الدبلوماسية الاسرائيلية في اقناع معظم دول القارة بنزاهة اهدافها ، مما اسهم بدوره في احكام عزلة اسرائيل ؛ ورابعتها ان تعاون اسرائيل مع العنصريين البيض ، في جنوب افريقيا وغيرها ، صار دافعاً لنبذها من قبل الدول الافريقية المتحدة في وجه الانظمة والقوى العنصرية ؛ وخامستها بروز الدور المتزايد الاهمية لمنظمة التحرير الفلسطينية في المجال العالمي ، ومجهوداتها في افريقيا التي تمخضت عن افتتاح عدد من المكاتب للمنظمة في دول افريقيا ، حتى ان اوغندا التي استضافت بعثة لمنظمة التحرير ، احلتها في نفس المكان الذي كانت تشغله السفارة الاسرائيلية قبل قطع العلاقات ، بما لهذا من دلالة واضحة .

يضاف لكل ما تقدم من حقائق سادستها ، وهي ان تعاون دول شرق وشمال افريقيا العربية مع بقية دول القارة قد تعزز من خلال منظمة الوحدة الافريقية ، وفي حركة عدم الانحياز وفي الامم المتحدة ، بما افرزه هذا التعاون المطرد من توسيع للتفاهم المتبادل للقضايا ذات الاهتمام المشترك ، وبينها تعزيز موقف مشترك للدول الافريقية ، العربية منها وغير العربية ، في مواجهة كل من العدوان الاسرائيلي والانظمة الافريقية العنصرية .

القضية الفلسطينية قضية افريقية

عقد مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية دورته الثانية عشرة بين ١٢ و ١٦ حزيران ١٩٧٤ ، في مقديشو عاصمة الصومال . وقد اصدر المؤتمر في ختام اعماله ١١ قرارا ، منها قرار خاص بفلسطين والشرق الاوسط ، عكس تطورا هاما في الموقف الافريقي من قضية فلسطين . « فقد اعلن مؤتمر القمة الافريقي ان السلام الدائم والعادل في منطقة الشرق الاوسط ينبغي ان يقوم على الاسس التالية : اولا ـ انسحاب اسرائيل من جميع الاراضي العربية المحتلة والى خطوط الرابع من حزيران ١٩٦٧ ؛ ثانياً ـ تحرير مدينة القدس العربية ؛ ثالثا ممارسة الشعب الفلسطيني حقه في تقرير مصيره وضرورة تنفيذ جميع قرارات الامم المتحدة الخاصة بقضية فلسطين ؛ رابعاً ـ تأكيد التأييد التام لمنظمة التحرير الفلسطينية ، باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ولنضاله البطولي ضد الصهيونية والعنصرية ، والتوصية بتقديم المساعدة والتأييد للمنظمة » [٤٧] .

وتحفظت ملاوي على القرار جملة ، بينما اعترضت نيجيريا على الفقرة الخاصة بـ م. ت. ف. والتطور الجديد في هذا القرار هو انه يشير للمرة الاولى الى القضية الفلسطينية والى نضال

الشعب الفلسطيني المشروع و م. ت. ف. كممثل شرعي وحيد لهذا الشعب ، كما يطالب بتحرير القدس . وهذا يعني موقفا افريقيا قويا الى جانب الامة العربية والشعب الفلسطيني ضد العدو الصهيوني. اما اسبابه فعائدة الى الانتصارات العربية في حرب تشرين ١٩٧٣ والى نضال الشعب الفلسطيني سعياً وراء حقه المشروع ، وكذلك الى ثمرة التوجه العربي المركز نحو القارة الافريقية . و « الجدير بالذكر ، ان الثورة الفلسطينية قد نادت كثيرا بأن ملء الفراغ ، الذي تركه التغلغل الصهيوني ، لا يكون فقط بالدعم الاقتصادي والمالي والفني للدول الافريقية ، لكنه يجب ان يرتكز ، فوق هذا ، على تنمية الاحساس بأن اسرائيل هي عدو مشترك للعرب والافارقة على السواء » . ولقد كان القرار صفقة قوية ضد المحاولات الاسرائيلية للعودة الى التسلل عبر القارة الافريقية (٤٨) .

وكان فاروق القدومي ، رئيس الدائرة السياسية لـ م. ت. ف. ، قد تراس وفدا فلسطينياً في زيارة عدد من دول شرق افريقيا ، وذلك قبل خمسة اشهر من صدور قرار مؤتمر الوحدة الافريقية في حزيران ١٩٧٤ . وقد زار الوفد كلاً من اوغندا واثيوبيا ومقر منظمة الوحدة الافريقية وتنزانيا وزامبيا وزنجبار ، والتقى رؤساء هذه الدول ، والسكرتير العام لمنظمة الوحدة الافريقية ، الذي نوه بقرار مجلس وزراء خارجية الدول الافريقية باعتماد ممثل م. ت. ف. في اجتماعات المنظمة القادمة . كما التقى الوفد ايضاً ممثلي حركات التحرر الافريقية . وقال القدومي : « انه تبدو في افريقيا حركة متصاعدة ضد الصهيونية واسرائيل ، وتتجه الانظار الى الامة العربية وتمتد الايدي الافريقية المخلصة للشد على الايدي العربية » (٤٩) .

وفي مؤتمر القمة الافريقي المنعقد في كمبالا ، عاصمة اوغندا ، في اواخر تموز ١٩٧٥ ، ومؤتمر وزراء الخارجية الذي سبقه بعشرة ايام ، ادرج بند مستقل باسم قضية فلسطين في جدول الاعمال ، وذلك لاول مرة في القمة الافريقية . ودعيت منظمة التحرير الفلسطينية للمشاركة في المؤتمرين ، كما دعي رئيسها ، ياسر عرفات ، للتحدث امام الرؤساء الافارقة (٥٠) .

وقدم الوفد الفلسطيني مشروع قرار ، كان قد قدمه في مؤتمر الدول الاسلامية الذي انعقد في جدة في الشهر نفسه ، يتضمن المطالبة بطرد اسرائيل من الامم المتحدة . وتقدم الوفد المصري بالمشروع نفسه ، الذي تقرر في جدة ليكون مشروع قرار الشرق الاوسط . « ولقد بدأت الضجة في المؤتمر حول هذا الاتجاه منذ افتتاحه ، بالكلمة التي توجه من خلالها الرئيس الاوغندي ، عيدي امين مطالبا بطرد اسرائيل من الامم المتحدة ، نظرا لصلفها وانتهاكها لمبادىء ميثاق الامم المتحدة وتمردها على قراراتها ، وعدم التزامها بالارادة الدولية » . وعند بحث مشروع القرار الفلسطيني تصدت السنغال وزائير ونيجيريا للفقرة الحادية عشرة منه ، وهي التي تنص على طرد اسرائيل من الامم المتحدة . وعبرت زائير عن موقفها بأن هذا الموضوع يجب ان يبحث في ضوء الوحدة الافريقية . وعبر مندوب السنغال عن مخاوفه من الفشل ، لان الموضوع يعود الى مجلس الامن . واعلن ممثل نيجيريا (قبل الانقلاب الذي وقع فيها) ان افريقيا تسير باتجاه تحمل مسؤولية تحرير فلسطين ، وهذه مسؤولية لا تخص افريقيا . فاحيل مشروع القرار هذا الى لجنة صياغة مكونة من خمس عشرة دولة الى جانب ممثل م. ت. ف. ، لتقوم بادخال التعديلات عليه . ولم تتوصل لجنة الصياغة الى تعديل يقبله الجميع امام تحفظ

السنغال . ورفع مشروع القرار الى اجتماع الوزراء لمناقشته من جديد . وكانت السنغال ونيجيريا وزائير وغانا وليبيريا ضد الفقرة ١١ من القرار . ولم تتخذ سيراليون والكمرون وفولتا العليا موقفا واضحا . وفي جو نقاش ممتد حول التعديلات المقترحة ، التي لم يفز احدها بالاجماع ، وصلت انباء تقول ان انور السادات رئيس جمهورية مصر العربية قد اعلن انه لا يحبذ طرد اسرائيل من الامم المتحدة . وقد عزز هذا التصريح مواقف الدول الافريقية المعارضة للفقرة ١١ ، التي استشهدت بموقف مصر ، وتساءلت : كيف يطلب منها الموافقة على قرار تعارضه مصر الدولة العربية الافريقية المعنية في ازمة الشرق الاوسط ؟ ورفع مشروع القرار الى مؤتمر القمة ، مع الاحاطة بكل ما جري من نقاش حوله ، وذلك لعدم الوصول الى حل ، علما بأن قرارات منظمة الوحدة الافريقية تؤخذ عادة بالاجماع ، ولو كان ذلك على حساب القرار نفسه ، حرصاً على وحدة افريقيا وعدم تعريض المنظمة الى اي انقسام . وقد استغلت هذا الوضع الدول المعارضة لطرد اسرائيل ، لتعلن ان هذا الموضوع يجب ان يبحث في ضوء وحدة افريقيا . وكان هذا تهديدا مبطنا باخطار الانقسام (٥١) .

و « كان لكلمة رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية في اليوم التالي لافتتاح مؤتمر القمة اكبر الاثر على بلورة الموقف الايجابي نحو المشروع الفلسطيني » . ومر نقاش المشروع في اجتماع القمة في السياق نفسه لنقاش المجلس الوزاري ، « وبذلك وقع مؤتمر الرؤساء في الموقف الصعب نفسه ، الذي وقع فيه مؤتمر وزراء الخارجية ، مما حمل المؤتمر على تشكيل لجنة مصغرة من كل من زائير وغانا والجزائر وموريتانيا و م. ت. ف. للتوصل الى صيغة تحظى بالاجماع ، لكن اللجنة فشلت في ايجاد صيغة موحدة متفق عليها . وفتح باب التعديلات في مؤتمر القمة . وتدخل ياسر عرفات فادخل تعديلا على هذه التعديلات ، معلنا حرصه على وحدة افريقيا وعلى وقوف افريقيا الى جانب قضية فلسطين ، فقوبل هذا التعديل بتصفيق حاد . واعلن الرئيس عيدي امين ، رئيس الجلسة ، قبول المؤتمر للنص النهائي الذي ادخل عليه عرفات تعديله النهائي » . وسجلت كل من زائير والسنغال وغانا وسيراليون وليبيريا تحفظها ، واعلنت ساحل العاج سحب تعديلها ، الذي كانت قد ادخلته ، وذلك للبحث من جديد في النص الاصلي محاولة تصعيد الامور . لكن ذلك كان متأخرا ؛ اذ كان القرار قد تم قبوله من المؤتمر . واهم ما جاء في مشروع القرار الفلسطيني هو التالي : « ان مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية :

« اولا : يقرر ما يلي :

« أ ـ يؤكد من جديد المساندة الكاملة والفعالة للشعب الفلسطيني في نضاله المشروع لاسترجاع حقوقه الوطنية في فلسطين ، بما فيها حقه في العودة الى وطنه فلسطين وممتلكاته . وحقه في تقرير مصيره ودون تدخل خارجي . ممارسة حقه في السيادة على ارضه . اقامة سلطته الوطنية المستقلة .

« ب ـ العمل في كافة المجالات لتجسيد الاعتراف بهذه الحقوق والالتزام بها ، كما تتعهد الدول الاعضاء في منظمة الوحدة الافريقية باتخاذ كافة الاجراءات المناسبة من اجل تحقيق ذلك .

« جـ ـ العمل بين لجنة التحرير في منظمة الوحدة الافريقية ومنظمة التحرير الفلسطينية

على وضع استراتيجية لتحرير فلسطين ، باعتبار قضية فلسطين قضية افريقية .

ثانيا : يطالب جميع الدول بمساندة الشعب الفلسطيني بكافة الوسائل ، في نضاله ضد الاستعمار الصهيوني والعنصري لاستعادة حقوقه الوطنية كاملة ، ويؤكد ان استعادة هذه الحقوق تشكل شرطا اساسيا لاقامة سلام عادل ودائم في الشرق الاوسط .

« ثالثا : يطالب الامم المتحدة بالعمل على تطبيق قرار الجمعية العامة للامم المتحدة في دورتها التاسعة والعشرين رقم ٣٢٣٦ .

« رابعا : يؤكد مجددا ان منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ونضاله المشروع .

« خامسا : يطالب الدول الاعضاء بتنفيذ كل قرارات المؤتمرات الافريقية في القمة ومجلس وزراء الخارجية الافريقيين السابق ، حول قضية فلسطين ووضعها موضع التطبيق في اسرع وقت .

« سادسا : يؤكد من جديد انه من الضروري انجاح منظمة التحرير الفلسطينية في كفاحها لارساء الدولة المقبلة للشعب الفلسطيني ، وان تعطى كافة الفرص لتأمين الاتصالات الدائمة مع حكومات الدول الاعضاء ، ويمكن ان يكون ذلك بشكل تمثيل المنظمة في عواصمها .

« سابعا : يدين انتهاكات اسرائيل لحقوق الانسان في الاراضي العربية المحتلة ورفضها تطبيق اتفاقيات جنيف منذ عام ١٩٤٩ الخاصة بحماية المدنيين وقت الحرب ، وسياستها الصهيونية في الاراضي المحتلة التي تستهدف محو طابعها الذاتي والثقافي ، ويعتبر ان مثل هذه الاعمال والممارسات جرائم حرب وتحد للانسانية جمعاء .

« ثامنا : يعتبر ان جميع التدابير التي اتخذتها اسرائيل في الاراضي العربية المحتلة لتغيير معالمها البشرية والجغرافية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية ، بما في ذلك التدابير التي استهدفت تهويد مدينة القدس الشريفة ، لاغية وباطلة ، ولا يمكن الاعتراف بها او بنتائجها .

« تاسعا : يدين جميع الدول التي تقدم الدعم العسكري والاقتصادي والبشري لاسرائيل ، ويطالبها بالكف عن ذلك في الحال .

« عاشرا : يطالب كافة الدول التي لم تقطع بعد علاقاتها السياسية والاقتصادية والثقافية مع اسرائيل بأن تفعل ذلك .

« حادي عشر : يطلب من كل الدول الاعضاء في منظمة الوحدة الافريقية ان تتخذ الاجراءات الاكثر ملاءمة ، لتعزيز الضغوط الممارسة على اسرائيل في هيئة الامم المتحدة وفي الوكالات الاخرى ، بما في ذلك امكانية حرمانها ، تبعاً لذلك ، من صفة العضوية في هذه المنظمات .

« ثاني عشر : يقرر ادراج بند قضية فلسطين في جدول اعمال الدورة ٢٦ العادية القادمة .

« ثالث عشر : يطلب من الامين العام تقديم تقرير عن تطورات قضية فلسطين في الدورة القادمة » .

وبالرغم من التعديل على الفقرة رقم ١١ في المشروع الاصلي ، الا ان القرار ، وكذلك التعديل الجديد ، قد حافظا على روح النص الاصلي ، وقبلته افريقيا بحماس ، وكان ذلك نصرا وتأييدا للمطالبة بأقصى العقوبات ضد اسرائيل ، بما في ذلك امكانية حرمانها من العضوية في الامم المتحدة . وهذا ما كان الوفد الفلسطيني يريده في القرار وان تغيرت النصوص » (٥٢) .

اما القرار الخاص بالشرق الاوسط فتضمن تأييد المؤتمر ودعمه الكامل لدول المواجهة وللشعب الفلسطيني في نضاله المشروع لاستعادة اراضيه . ويدعو القرار الدول الاعضاء الى مقاطعة اسرائيل ، والى مد دول المواجهة العربية بكل الامكانيات المتيسرة ، دعما لنضالها ضد الصهيونية ، ويعتبر ان الصهيونية خطرا على السلام العالمي (٥٣) .

وهكذا اتصف عام ١٩٧٥ بتطور جديد للموقف الافريقي العام الذي اعتبر قضية فلسطين قضية افريقية وطالب بدولة فلسطينية مستقلة .

وفي كل من الاعوام ١٩٧٦ ، ١٩٧٧ ، ١٩٧٨ ، ١٩٧٩ ، اتخذ مؤتمر القمة قرارا حول قضية فلسطين وقرارا آخر حول الشرق الاوسط بدعم ومساندة الشعب الفلسطيني في نضاله المشروع لاستعادة حقوقه الوطنية الثابتة في فلسطين ، بما في ذلك حقه في العودة والاستقلال والسيادة الوطنية على ارضه وفي تقرير مصيره ، واقامة سلطته الوطنية المستقلة كما اكد المساندة الكاملة لمصر ودول المواجهة وشعب فلسطين في نضالهم لتحرير اراضيهم . وطالب المؤتمر بالعمل بين منظمة الوحدة الافريقية والجامعة العربية على وضع استراتيجية لتحرير فلسطين ، باعتبار قضية فلسطين قضية عربية افريقية . كما طالب جميع الدول بمساندة الشعب الفلسطيني لاستعادة حقوقه التي تشكل شرطا اساسيا لاقامة سلام عادل ودائم في الشرق الاوسط . واكد المؤتمر ايضا ان م. ت. ف. هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ونضاله المشروع . وادان انتهاكات اسرائيل لحقوق الانسان ، وسياستها التوسعية العدوانية ، وسياستها في تهويد الاراضي المحتلة وطمس معالمها الحضارية . واعتبر كل هذه الاجراءات جرائم حرب ، كما اعتبرها باطلة وملغاة ولا يمكن الاعتراف بها او بنتائجها . وادان جميع الدول التي تقدم الدعم العسكري والاقتصادي لاسرائيل ، وطالبها بالكف عن ذلك . كما ادان التحالف بين اسرائيل والنظام العنصري في جنوب افريقيا . وفي عامي ١٩٧٨ و ١٩٧٩ ادان المؤتمر ، في قراراته ، الاتفاقيات الجزئية والمعاهدات المنفردة التي تنتهك الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني وتلحق ضررا بالغا بجوهر قضية فلسطين وتشكل خرقا خطيرا لمبدا حق تقرير المصير والاستقلال (٥٤) ، مشيرا بهذا الى اتفاقيات كامب ديفيد .

ومن الجدير بالذكر ان هذه الاتفاقيات اسفرت عن تضعضع وانقسام في الموقف الافريقي العام المؤيد للثورة الفلسطينية ، كما أبرزت بعض الاصوات التي كانت ما تزال متأثرة باسرائيل .

فقد ظهرت ٣ مواقف او اتجاهات بعد المعاهدة المصرية ـ الاسرائيلية : الموقف الاول يعتبر المعاهدة من اعمال السيادة ويحق لمصر ان تقوم بها ، ويبارك استعادتها اراضيها . وفي

الوقت نفسه يؤيد مساندة الشعب الفلسطيني . وفي هذا الاتجاه كانت ملاوي وزائير وزامبيا وبوتسوانا ونيجيريا وساحل العاج وكينيا . اما الموقف الثاني ، فقد تجاهل المعاهدة ولم يتطرق اليها ، بل اتخذ موقفاً عاماً بدعم الشعب الفلسطيني . وتبنى هذا الموقف كل من الصومال والسودان وتنزانيا واثيوبيا . اما الموقف الثالث ، فيدين المعاهدة لانها تنتهك حقوق الشعب الفلسطيني . وكان في هذا الاتجاه معظم الدول الافريقية مثل الكنغو وانغولا وموزامبيق وساوتومي وبرنسيبر ونبين وبورندي واوغندا ومدغشقر ، وباقي الدول العربية الافريقية .

ويجب ان نلاحظ هنا ، انه مهما اختلفت المواقف بشأن المعاهدة المصرية ـ الاسرائيلية ، بين مؤيد الى مدين ، فان دعم الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني ، ظل مطلب الجميع في الاحوال كلها .

---

(١) Ali Mazrui, «Black Africa and the Arab- Israeli Conflict» *«Middle East Journal»*, N° 87, Sept. 78.

(٢) فـؤاد ابراهيم عبـاس ، « افريقيـا والثورة الفلسطينية » ، « **الكاتب** » السنة ١٥ ، العدد ١٦٩ ، نيسان ٧٥ ، ص ١٠ .

(٣) Jake C. Miller, «African Israeli Relations», *«Middle East Journal»*, Aut 75, p 394.

(٤) Ali Mazrui, *op. cit.*

(٥) فؤاد ابراهيم عباس ، مصدر سبق ذكره .

(٦) Keesing's Contemporary Archives, Weekly Diary of world Events, Keesing's Publications Limited, Bristol; England, 1967-1968, Volum XVI, p 22281, 22991

(٧) Keesing's *op. cit.*, 1969-1970, Volume XVII, p 23608.

(٨) « **النهار** » ، بيروت ، ٤ ٩ ١٩٧٠ .

(٩) فؤاد ابراهيم عباس ، مصدر سبق ذكره .

(١٠) Ali Mazrui, *op. cit* .

(١١) محمد السماك ، « اسفين اسرائيل يشق منظمة الوحدة الافريقية » ، « **الاسبوع العربي** » ، ١٩٧١/٦/٢١ ، و « **الاهـرام** » . القـاهـرة ١٩٧١/٦/٢ .

(١٢) المصدر نفسه

(١٣) « **النهار** » ٨ حزيران ١٩٧١ .

(١٤) « **الاخبار** » ، القاهرة ، ٢٣ حزيران ١٩٧١

(١٥) محمد السماك ، مصدر سبق ذكره .

(١٦) « **السياسة الدولية** » ، عدد ٢٦ ، اكتوبر ٧١ ، و« **الحياة** » (بيروت) ٢٤ حزيران ١٩٧١ .

(١٧) ياسين العطيـوطي ، « افريقيـا ومواجهـة العدوان الاسرائيلي » ، « **السياسة الدولية** » ، عدد ٢٩ ، ١٩٧٢ .

(١٨) المصدر نفسه .

(١٩) « **الحياة** » ١٩٧١/٨/٢٤ ، و« **جامعة الدول العربية** » ، الامانة العامة ، « منظمة الوحـدة الافريقية والصراع العربي الاسرائيلي ، التطورات الاخيرة » .

(٢٠) فؤاد ابراهيم عباس ، مصدر سبق ذكره .

(٢١) « **الجمهورية** » ، ١٩٧١/١٠/٢ .

(٢٢) « **الجامعة العربية** » ، مصدر سبق ذكره .

(٢٣) المصدر نفسه .

(٢٤) المصدر نفسه ، وياسين العطيوطي ، مصدر سبق ذكره .

(٢٥) « **النهار** » ، ١٩٧١/١٢/٦ ، و « **النهار** » ١٩٧٢/١/١٩ .

(٢٦) ياسين العطيوطي ، مصدر سبق ذكره .

(٢٧) المصدر نفسه .

(٢٨) « **المحرر** » ١٩٧٢/٦/١٥ .

(٢٩) « **الاخبـار** » ١٩٧٢/٧/١٨ ، و « **روز اليوسف** » ١٩٧٢/٦/١٩ .

(٣٠) « **العلم** » (الرباط) ، ١٩٧٢/٦/١٦

(٣١) « الاخبار » ، مصدر سبق ذكره .

(٣٢) المصدر نفسه .

(٣٣) « **روز اليوسف** » ، ١٩٧٢/٦/١٩ .

(٣٤) « **الحياة** » ، ١٩٧٢/٦/١٥ .

(٣٥) Jake C. Miller, *op. cit.*
(٣٦) *Ibid*
(٣٧) *Ali Mazrui*. op. cit.
(٣٨) « النهار »، ١٩٧٣/٥/٣٠ .
(٣٩) Jake C. Miller, *op. cit.*
(٤٠) *Ibid.*.
(٤١) فؤاد ابراهيم عباس ، مصدر سبق ذكره .
(٤٢) Ali *Mazrui, op. cit.*
(٤٣) *Ibid.*.
(٤٤) فؤاد ابراهيم عباس ، مصدر سبق ذكره .
(٤٥) Jake C. Miller *op. cit.*
(٤٦) *Ibid.*.
(٤٧) فؤاد ابراهيم عباس ، مصدر سبق ذكره .
(٤٨) المصدر نفسه .
(٤٩) المصدر نفسه .
(٥٠) نبيل الرملاوي ، « فلسطين في القمة الافريقية » ، «شؤون فلسطينية»، العدد ٤٩ ، ايلول ١٩٧٥ .
(٥١) المصدر نفسه .
(٥٢) المصدر نفسه .
(٥٣) « السفير » ، ١٩٧٥/٨/٢ .
(٥٤) « منظمة الوحدة الافريقية » ، مجلس الوزراء ، ٢٣ ـ ١٩٧٦/٦/٢٨ « الاهرام » و « الاخبار » ، ١٩٧٧/٦/٢٩ .
O. A. U. CM / Plan Draft Res 3 *XXXIII Rev I.*
O. A. U. CM / Plan Draft Res 4 *XXX IIII.*

د. محمد عبد الرؤوف سليم

نشاط الوكالة اليهودية في مجال الزراعة والتوطين ١٩٢٢ ـ ١٩٤٨

كان التوطين في الارض الزراعية يحظى بأولوية كبيرة من قبل الاجهزة المسؤولة في الوكالة اليهودية ، في وقت كانت الزراعة في فلسطين تعاني فيه من آثار الحرب العالمية الاولى . وقد جاء في تقرير اعده هربرت صموئيل عن ادارة فلسطين ، خلال فترة ولايته الممتدة بين عامي ١٩٢٠ و١٩٢٥ ، ان « البلاد كانت ـ لبضع سنين خلت ـ مسرحا للاعمال الحربية التي قامت بها جيوش جرارة : فهناك قرى تهدمت ، وقطعان من الماشية هلكت ، واشجار زيتون قطعت وقودا للجيوش التركية والقطارات العسكرية ، وبيارات تركت بلا ري ، فلم تعط ثمارا ، وكانت البلاد في حالة فقر وبؤس عام »[١] .

وقد اوضح بن ـ غوريون ان العمل الزراعي في فلسطين كان العامل الاساسي في البرنامج الصهيوني ، فجاء في خطابه امام المؤتمر الصهيوني التاسع عشر عام ١٩٣٥ : « ... اننا لا نواجه فقط مسألة حيازة الارض ، كما اننا لن نتمكن من حل مشكلة الارض عن طريق الحيازة فقط ... ان لنا اعمالا ثقافية وتاريخية عظيمة في تلك الارض ... ومن الواجب تحويل تلك الارض المهجورة الى اراض مثمرة ، ونستزرع تلك الارض التي نظر اليها لمدة اجيال على انها ارض زراعية ولكنها بقيت دون زراعة بواسطة السكان الحاليين ... ويكمن العامل الثاني في تقوية خصوبة وانتاجية الارض المزروعة حاليا . ان انجازات اليهود في ارض اسرائيل مرتبطة بصفة رئيسية بالارض . لا نقول اننا اشترينا ارضا فقط وانما نقول اننا خلقنا ارضاً جديدة بتحويلنا الارض العادية الى ارض تغطيها الثمار ... هنا يكمن الغرض الرئيسي للعمل الصهيوني ، وبه يرتبط عملنا في المستقبل »[٢].

وهكذا ، كان على الاجهزة الخاصة بالزراعة في الوكالة اليهودية ان تضطلع بمسؤوليات كبيرة ، تتحدد في التنمية الزراعية وذلك بزيادة الانتاج الزراعي عن طريق استخدام الآلات الحديثة ، وتحسين وسائل الري ، وادخال محاصيل زراعية جديدة وزيادة مساحة الارض اليهودية المنزرعة ، عن طريق تنشيط عمليات انتقال الاراضي لليهود ، وتجفيف المستنقعات وتحويلها الى ارض زراعية منتجة ، واستصلاح الاراضي القابلة للزراعة . وقبل هذا وذاك كان

على الوكالة اليهودية كجهاز قائم على تنفيذ البرنامج الصهيوني ، العمل على خلق العامل الزراعي اليهودي ، وذلك امر صعب اذا وضع في الاعتبار انه لم يكن لليهود الصهيونيين تقاليد زراعية ، كما ان قدامى المستوطنين الذين خبروا طرق الزراعة لسنين عدة لم يكن لديهم الاستعداد الطبيعي لارشاد المستوطنين الجدد ، الذين كان عليهم ان «يعملوا في الظلام»، وان يواجهوا صعوبات جمة ترجع الى الفقر في الخبرة . فهم سكان مدن ، عليهم ان يتعودوا على الحياة « البدائية » . وكان لذلك آثار عملية عميقة ، اذ تعرضت الزراعة اليهودية ـ في بادىء الامر ـ للنكسات (٣) . وقد تحقق المسؤولون في الوكالة اليهودية من ان المسألة تحتاج الى اصلاح جذري ، كما تبين للمستوطنين انفسهم ان العامل الرئيسي في استعمار الارض يتمثل ليس فقط في زيادة انتاجية الدونم وتطوير نظم ووسائل العمل ، ولكن ايضا بتوافر امكانيات بشرية تنظم تبعا لاحتياجاتها الذاتية . كما ان تجفيف المستنقعات والتدريب الزراعي والحياة الجماعية والعمل الجماعي الذي تعود عليه الرواد الاوائل للاستعمار الزراعي في فلسطين ، جعل السلطات المسؤولة في الوكالة اليهودية تبحث عن اشكال للاستعمار تمكن المستوطنين من العمل جماعيا . وقد انتهى الرأي الى انشاء الكيبوتسات ذات الطابع الجماعي ، في الحياة والعمل (٤) ، والموشاف ذات الطابع التعاوني ، كأنماط قابلة للتطبيق في المجتمع الزراعي اليهودي في فلسطين ، الى جانب المزارع الخاصة .

وهكذا ، كان لا بد من فتح الطريق امام التغيير الذاتي للمستوطنين حتى يتم البناء الاقتصادي والاجتماعي للمستوطنات اليهودية ، بالشكل الذي يتفق مع الخط الصهيوني الاستعماري الذي التزمت به الوكالة اليهودية . وكان الاشتراط الوحيد يتمثل في امتلاك المستوطن للمهارة الزراعية الضرورية والخبرة اللازمة . وقد برز الترابط الاجتماعي في اطار المشروعات الفردية من خلال تعاون صغار الملاك في المستوطنة ، في اطار الملامح الاساسية للتوطين الزراعي المتمثل في البنود الآتية :

أ ـ توضع املاك الصندوق القومي من الارض رهن احتياج المستوطن لمدة تسعة وتسعين عاما قابلة للتجديد ، دون ان تتخذ العقود المبرمة مع الصندوق شكلا من المضاربات او البيع .

ب ـ يتولى المستوطنون زراعة اراضيهم عن طريق عملهم الخاص ، دون الاستعانة بالتوظيف الدائم للعامل الاجير .

جـ ـ توافر المساعدات الجماعية شرط في حالة المرض او العجز او ما شابه ذلك .

د ـ تنظيم حيازة ادوات الانتاج ، وبيع المحاصيل المنتجة تنظيما تعاونيا (٥) .

لقد كانت الصعوبة التي واجهت الوكالة اليهودية تكمن في الاحتفاظ بعدد كبير من السكان في بلد غريب عليهم ، يقومون بعمل لم يعدوا له الاعداد الكافي (٦) . ومن هنا برزت اهمية تدريب المستوطنين خلال السنوات الاولى لحياتهم في المستوطنات . حقيقة ان الشبان منهم تلقوا تدريبات في مراكز تابعة لمنظمات الحالوتسيم والهاخشاراه خارج فلسطين ، غير ان الامر كان يستلزم توجيههم وارشادهم ابان حياتهم العملية ، الى جانب تعليم العمال غير المدربين على اصول الزراعة .

وقد رصدت الوكالة اليهودية الاموال لانشاء المراكز الزراعية التي قامت على اعداد برامج

منظمة لتدريب العمال الزراعيين ، الى جانب توزيع العمال المدربين لمدة قصيرة على المستوطنات الجديدة ليعملوا جنبا الى جنب مع المستوطنين الجدد لتهيئتهم للعمل المنظم المبني على قدر كاف من المهارات الزراعية . وقد طبق هذا النظام في عشر مستوطنات في عام ١٩٣٥ ، كتجربة تحتذى على ضوء الخبرات المكتسبة منها (٧) ، في المستوطنات التي انشأها المكتب المركزي لتوطين اليهود الالمان ، الذي جعل من التدريب الزراعي عماد نجاح برنامجه في فلسطين (٨) . ثم طبقت التجربة في معظم مستوطنات الوكالة اليهودية .

ومع التوسع في التوطين الزراعي ، برزت الحاجة الى تدريب الحالوتسيم (الطلائع) على العمل اليدوي بصفة عامة ، والزراعة بصفة خاصة ، بعد ان تزايدت اعداد المدربين الحرفيين من ذوي رؤوس الاموال ، واضيفت وحدات استيطانية جديدة . كذلك اقترن التدريب بالشعور بالحاجة الى استحداث نظم زراعة جديدة في فلسطين ، اصبح العامل الزراعي في اطارها يحتاج الى التدريب الضروري على زراعة عدد من المحاصيل الزراعية في آن واحد . وقد عاونت مستعمرات الجليل التي استوعبت عددا كبيرا من العمال اليهود ، في تدريب كثير من المستوطنين الجدد ؛ ففي اغلب الاحيان ، وظف كل فلاح يهودي في تلك المستعمرات عاملا يهوديا وصل حديثا الى فلسطين ، بينما تواجدت جماعات من الحالوتسيم تتلقى التدريب في مستوطنات اخرى . وقد تكفلت ادارة الزراعة التابعة للوكالة اليهودية بتوفير التسهيلات الضرورية لتأسيس المزارع المختلطة ، وبالتالي اعداد الحالوتسيم للزراعة المختلطة . وقد نجح بعض افراد تلك الجماعات ، بعد تدريبهم ، في ان يصبحوا اعضاء دائمين في المستوطنات الصغيرة ، بينما استوطن البعض الاخر بالقرب من المستعمرات الاكبر ، حيث تمكنوا من تملك قطع صغيرة من الارض عن طريق القروض التي قدمتها لهم مختلف الشركات اليهودية العامة والخاصة . وقد صرفت ادارة الزراعة ١٥٣٤٠ جنيها فلسطينيا بين عامي ١٩٣٣ و١٩٣٥ ، على تدريب الحالوتسيم بهذه الكيفية (٩) . ولجأت ادارة الزراعة التابعة للوكالة اليهودية الى تطبيق مبدأ الزراعة المختلطة ، دون الاعتماد على محصول واحد ، حيث يعتمد المستوطن على العوامل الجوية من ناحية ، والسوق من ناحية اخرى . فكان من الضروري تحقيق الاكتفاء الذاتي للاسرة اليهودية المزارعة في مساحة صغيرة من الارض ، مع زيادة كمية المنتج من الزراعة اليهودية بحيث تكفي السوق المحلية وتتعداها الى السوق الخارجية (١٠) . وكان هناك اهتمام خاص من جانب الوكالة اليهودية بتدريب النساء على العمل في الريف . وكانت المشكلة التي واجهت الوكالة في هذا المجال تكمن في ان موسم تشغيل النساء في العمل الزراعي كان محددا تماما ، وفي مجالات محددة ايضا . فكانت فرص العمل النسائي في مزارع التدريب تتوافر فقط في مزارع الخضروات ، وحظائر الدواجن والماشية . غير ان مراكز التدريب على العمل الزراعي لم تكن على مستوى الوفاء بمتطلبات هجرة النساء التي تزايدت مع تزايد حجم الهجرة اليهودية الى فلسطين . لذلك عمدت الوكالة اليهودية الى تأسيس مزارع صغيرة قريبة من المستعمرات الاصغر لتدريب المهاجرات لمدة عامين على العمل الزراعي ، حتى تتم تهيئتهن للدور الذي يمكن ان يلعبنه في المزرعة . وقد صرفت ادارة الزراعة خمسة وعشرين الف جنيه على تأسيس مزارع الفتيات حتى عام ١٩٣٥ . وتولت منظمة الفيتسو «منظمة المرأة الصهيونية العالمية» ادارة تلك المزارع ، فأسست مدرستين للبنات تتلقى فيها الفتاة العلوم النظرية ، ثم تطبقها عمليا في الحقل(١١). هذا بالاضافة الى مزارع تدريب الفتيات التي تولت الفيتسو امر انشائها، كتأكيد

لدورها في مجال تدريب الفتيات المهاجرات على الخدمة في الريف ؛ منها مزرعة تدريبية انشأتها في مستعمرة نيسي زيونا عام ١٩٣٢ ، قدمت فيها منهاجا دراسيا مدته عامان ، وضمت مئة وعشرين مهاجرة . وانشئت تلك المزرعة على مساحة من الارض تزيد على اربعمئة دونم ، وتضم حديقة للبرتقال مساحتها ثمانين دونما ، وفيها الماشية والادوات الزراعية الميكانيكية ، وقد تكلفت عند اكتمال انشائها واحدا وعشرين الف جنيه فلسطيني (١٢) .

ولم تهمل الوكالة اليهودية امر تربية الجيل الجديد من ابناء المستوطنين وبناتهم على العمل الزراعي ، فأنشأت لهذا الغرض مدارس زراعية لنشر التعليم الزراعي بينهم . وقد عاون اتحاد الفلاحين اليهود في هذا المجال ، فأسس مدرسة زراعية في مستعمرة شانا تعلم فيها مئة وخمسون تلميذا . وقد وجدت مدارس زراعية اخرى في نهلال (بنات) ، وفي مكفي اسرائيل (ضمت مئتين وثلاثين تلميذا) ، وفي ميرشفيغاه ، وفي كفار تابور التي مولها اليهودي إيلي خضوري ، كما انشأت اللجنة الثقافية التابعة للهستدروت « قرية الاطفال » بالقرب من بتاح تكفا (١٣) . وقد اولت الوكالة اليهودية اهتماما خاصا بالبحوث الزراعية من اجل رفع الكفاية الانتاجية للارض ، من خلال استنباط سلالات محصولية جديدة ترفع انتاجية الدونم ، وادخال محاصيل زراعية جديدة . وانشأت الوكالة اليهودية محطة للتجارب الزراعية عام ١٩٢٨ بميزانية قدرها عشرة آلاف جنيه فلسطيني . ومن بين التجارب التي اجرتها تلك المحطة ترك الارض دون زراعة خلال الصيف لاراحتها ، ثم زراعتها على مدار باقي فصول السنة ، وتنظيم الدورات الزراعية خلال السنة ، واستنباط نوع من الحشائش يصلح غذاء للماشية ، وانواع جديدة من القمح والشعير والذرة . وقد سجلت نتائج تلك التجارب في سلسلة من النشرات صدرت بالعبرية والانجليزية (١٤) . وعاون المستوطنون في انشاء محطة للخدمة الزراعية الموسعة عام ١٩٣٥ * ، وقد ضمت قسما للغرس ، وآخر لسلالات الماشية ، وثالثا للدواجن ، ورابعا للخضر (١٥) .

اما محطة التجارب الزراعية في رحبوت ، فقد ضمت عددا من الادارات ، منها ادارة الكيمياء التي اجرت بحوثا على التربة والماء من اجل تقدير امكانيات الري في مختلف المناطق الزراعية المروية ، والبحث في مشاكل الارض وخصوبة التربة . وفي هذا المجال ، اختبرت ادارة الكيمياء معظم عينات التربة في المستوطنات الحديثة في سهل بيسان ، ودرست تأثير المياه عليها . وقد جاب عدد من الباحثين في ادارة « علم الامراض وطبائعها » كل المستوطنات الزراعية اليهودية في فلسطين ، عملا على خلق اوثق الروابط بين العمال الزراعيين ، وتقصي الحالة الصحية في كل موقع ، والتعرف على مسببات الامراض ، بينما اختبرت « ادارة السلالات » ما يقرب من تسعمئة نبات مصاب واجرت عليها تجارب سجلت نتائجها في نشرات وزعت على المستوطنات . اما « ادارة الحبوب والغلال » ، فقد لعبت دورا كبيرا في جميع مجالات الاعلام الزراعي عن الغلال ، شملت تنظيم برامج دراسية خاصة وزيارات مندوبيها للمستوطنات ، وانشأت حقولا تجريبية لزراعة واختيار البذور (١٦) .

وقد اشتركت محطة التجارب الزراعية في رحبوت في برنامج « خدمة الحقل » الذي

---

* قام بادارتها فولكاني ، مدير محطة التجارب الزراعية التي انشئت عام ١٩٢٨ .

خططت له ادارة التوطين الزراعي التابعة للوكالة اليهودية اثناء الحرب العالمية الثانية من اجل توسيع رقعة الارض الزراعية ، ورفع انتاجية الدونم . وقد ساهمت اللجنة التنفيذية للوكالة في انجاح البرنامج ، فقدمت سلفا لشراء البذور وسعت حتى حصلت على تسهيلات من قبل حكومة الانتداب لاستيراد البذور غير المتوافرة في البلاد . كما اولت اللجنة التنفيذية الصهيونية اهتماما كبيرا بالتوسع في مساحة الارض المروية لتيسير زراعة المحاصيل الجديدة ، ومنها فول الصويا وشجر الجوز والتوسع في انتاج البطاطس ، الى جانب المحاصيل ذات الاهمية الخاصة (١٧) . كذلك نجحت محطة التجارب الزراعية في رحبوت في انتاج انواع مختلفة من القمح مثل الانواع المغربية والاسترالية التي انتشرت زراعتها بنجاح في فلسطين ، وكانت المزارع اليهودية تنتج قبل ذلك ما يعادل ستة في المائة من الانتاج الكلي من القمح ، واربعة في المائة من الشعير ، وسبعة في المئة من الذرة . ثم اصبحت تلك المزارع تنتج ما يعادل اربعة وعشرين في المئة من الانتاج الكلي من القمح ، وسبعة عشر في المئة من الشعير ، وتسعة في المائة من الذرة ، كما حقق انتاج الدونم ارتفاعا في معدلات الانتاج . والى جانب ذلك تحقق نجاح في انتاج الالبان والبيض والخضر والفواكه . وقد احسنت الوكالة اليهودية استغلال القروض التي قدمتها حكومة الانتداب لتنمية المستوطنات الزراعية اليهودية ، فضلا عن انها صرفت في هذا المجال ٢٩٧,٢٤٩ جنيها فلسطينيا خلال سنوات الحرب العالمية الثانية (١٨) . وهكذا تحققت اسس الخطة الموسعة للخدمة الزراعية التي طبقتها الوكالة اليهودية بفضل معونة محطة التجارب الزراعية في رحبوت وفروعها المختلفة . كما دأبت ادارة الزراعة على احالة مشاكل الزراعة اليهودية في فلسطين الى تلك المحطة للبحث والتقصي والاختبار ، ثم صياغة النتائج العلمية التي توصل اليها البحث ونقلها الى المستوطنات للعلاج . هذا على الرغم من صعوبة التحرك والعمل بسبب فقدان الامن خلال التنقل بين المستوطنات المتباعدة ، وصعوبة دعوة المستوطنين للتجمع وبصفة خاصة في المستوطنات الصغيرة للمناقشات والمحاضرات العامة التي نظمت لنشر ارشادات محطة التجارب طوال سنوات الثورة الفلسطينية الكبرى ، حتى اصبح من المستحيل تحقيق الخدمات الزراعية « الموسعة » الضرورية بدون توقف او انقطاع خلال تلك الفترة العصيبة في تاريخ الانتداب على فلسطين . وكانت الخدمة الموسعة تدار في خطين اساسيين :

أ ـ التدريب على الاصلاحات الزراعية في المستوطنات القائمة فعلا في مجالات الانتاج الزراعي واستهلاك المياه وغيرها .

ب ـ رسم الخطط للمستوطنات الجديدة ، والاشراف الفني على التنفيذ (١٩) .

وقد عملت محطة التجارب على ايجاد تناسق بين النظرية المبنية على البحث والتطبيق العملي . فبينما يقوم المستوطن بفلاحة ارضه ، يجمع عامل محطة التجارب المواد اللازمة للبحوث سبيلا الى الوصول الى افضل الطرق والوسائل الزراعية . وقد ظهرت اهمية التنسيق بين النظرية والتطبيق كلما تعرضت الزراعة للقحط او هددتها الامراض النباتية والحشرات الضارة . وقد امكن للزراع اليهود التغلب على هذه الصعوبات بفضل معونة محطة التجارب (٢٠) . وقد عملت الوكالة اليهودية على تحسين وسائل الري واستغلال المياه الباطنية . فحفرت الآبار في مستوطنات كثيرة ، خاصة تلك الموجودة في منطقة نهر المقطع (وادي كيشون) (٢١) . وقد وجدت ادارة الزراعة التابعة للوكالة اليهودية ان من الضروري رصد

الاموال للتنقيب عن المياه لاغراض الري في الاراضي البعل ، حتى تدفع الى الامام بحركة التوطين الزراعي ، وقد تكونت عدة شركات للمياه لتحقيق هذه الغاية ، فاختصت شركة جلبوه بالعمل في الوادي الشرقي في ازد راليون ، بينما قامت شركة إمك بالعمل في منطقة العفولة . وقد نجحت هاتان الشركتان في الحصول على قرض مقداره خمسة وثلاثون الف جنيه استرليني من لندن بفضل جهود لورد ملخت ، وكان القرض لمدة خمسة عشر عاما بفائدة خمسة في المئة . وقد خصص الكيرين هايسود (الصندوق التأسيسي) ثلاثة آلاف جنيه دعما لميزانيات شركات المياه (٢٢) . وتوضح احصائيات الوكالة اليهودية ، ان ادارة الزراعة التابعة لها صرفت على تحسين وسائل الري اكبر جزء من ميزانيتها خلال عامي ١٩٣٨ و١٩٣٩ ؛ اذ بلغت تلك المصاريف مئة الف جنيه فلسطيني ، بالاضافة الى ثلاثة آلاف وخمسمئة جنيه صرفت كقروض لشركات المياه . وقد احرزت الادارة تقدما ملحوظا في تلك الفترة ، في مجال اكتشاف منابع جديدة للمياه ساعدت المجتمع الزراعي اليهودي على التقدم ، رغم الظروف التي مرت بها البلاد اثناء الثورة الفلسطينية الكبرى . وقد نفذت ادارة الزراعة خلال عام ١٩٣٨ خططا لري تسع عشرة مستوطنة بلغ اجمالي تكاليفها ثمانية وستين الف جنيه فلسطيني . وقد حفرت الآبار على متوسط عمق ١١٠٢ متر لانتاج ٢٤٧٠ مترا مكعبا من المياه في الساعة . وقد تمخضت هذه الجهود عن زيادة الارض المروية بسبعة آلاف وستمئة وثلاثة وسبعين دونما ؛ منها ستة الاف وخمسمئة وتسعة عشر دونما رويت بالراحة بينما امكن ري المساحة الباقية بالرش الصناعي . وقد قامت « مؤسسة الاستيطان » والكيرين هايسود بالاشتراك في جهود وسائل تحسين الري ، كما تأسست شركة للمياه بفضل تمويل الكيرين هايسود والكيرين كاييمت ، الى جانب مشاركة شركة نير بمد مستوطنات منطقة كيشون بالمياه ، فحفرت ثماني عشرة بئرا ، ومدت سبعة عشر كيلومترا من انابيب المياه ، وقامت ببناء خزانين احتياطيين للمياه سعة كل منهما ثلاثة آلاف متر مكعب لكل ساعة ، ومزودين بمضخات لرفع المياه في حدود خمسمئة متر مكعب في الساعة ، وكانت جملة تكاليف هذه المشروعات خمسة وثمانين الف جنيه فلسطيني . وقد خصت الشركة بخدماتها اربعين مستوطنة زراعية تأسست اثناء الثورة الفلسطينية الكبرى (٢٣) .

وكان اليهود قد طبقوا في البداية النظم العربية المتبعة في الزراعة في فلسطين . وكانت المستوطنات التي اسستها الوكالة اليهودية في بداية عهدها ، سواء اكانت الملكية فيها فردية ام جماعية ، تقوم على التقسيم الى وحدات زراعية تتراوح مساحة الواحدة منها بين عشرين ومئة دونم من الارض البعل . وبعد استخدام وسائل الري المطورة ، الى جانب استخدام الآلات الزراعية الحديثة ، والوسائل المستجدة في الزراعة ، تناقصت تلك المساحة ؛ ذلك ان انتاج الارض المروية كان يعادل ثلاثة اضعاف انتاج الارض غير المروية . فالارض المروية كانت قادرة على انتاج ١,٧ محصول في السنة ، وبدلا من تطبيق نظام محصول شتوي وآخر صيفي ، اصبح مجموع الانتاج في اطار مقدرة الارض الانتاجية التي ارتفعت الى خمسة اضعاف . والى جانب ذلك قدمت فرص الري في مناطق اخرى اختلافا اكبر في نوعية المحاصيل ، وفي المعدل لاستخدام ظروف اوفق للتربة والمناخ بوسائل ذات الاختيار المناسب نجم عنها اضافات جديدة للانتاج الزراعي . ونتيجة للخبرة الجديدة ، تقلصت المساحة المحتملة للوحدة الزراعية في الارض ذات الانتاج المختلط الى خمسة وعشرين دونما من الارض المروية اذا انتفى خطر ملوحة الارض ، وخمسة وثلاثين دونما في حال الفشل في ازالة الملوحة . وعلى هذا الاساس قدرت اجهزة الوكالة

اليهودية ان الارض الاحتياطية التي تخصص لاحتمالات مستقبل التوطين يمكن توفيرها من المصدرين الآتيين :

١ ـ الفائض من الارض ، الحادث من الاقلال من مساحة الوحدة الزراعية نتيجة للانتقال البشري من الارض الواسعة الى الارض المقواة بالسماد ، الى جانب استخدام وسائل الري الحديثة .

٢ ـ استخدام مثل هذه الارض ، وهي في الاغلب غير مستزرعة، ولكنها قابلة للزراعة .

وتتحدد الامكانيات ، في نطاق المصدر الاول ، بكيفية الحصول على المياه ، او توفيرها للري . وكان تقدير الوكالة اليهودية ان مساحة الارض التي يمكن استزراعها عن طريق توفير المياه اللازمة لريها تصل الى مليونين وسبعمئة وخمسين دونما . واذا اضيفت مساحة الارض المروية فعلا ، تتسع مساحة الاراضي الممكن توفيرها لتوطين اليهود ، حتى تصل الى ثلاثة ملايين وربع المليون دونم ، منها مليون دونم في النقب .

وفي نطاق المصدر الثاني ، يحسب حساب الارض غير المستزرعة ، والبالغ مساحتها ـ حسب تقدير الوكالة ـ ٢,٤٧٢,٠٠٠ دونم ،في حين تترك مساحة من الارض تصل الى خمسة ملايين ونصف المليون دونم تقريبا كهامش تطمع الوكالة في احداث تطوير جديد فيه . وترى الوكالة اليهودية ان كلا المصدرين يوفر ارضا لتوطين يهودي على نطاق واسع (٢٤) ، وهو ما حدث فعلا بعد قيام دولة اسرائيل .

وقد دخلت الوكالة اليهودية في خلاف حول تردد حكومة الانتداب في التكفل بالاعباء المالية لمشروع مد انابيب المياه الى منطقة النقب ، حيث اظهرت الحكومة ان المشروع غير اقتصادي ، الى جانب الخلاف حول تحديد حقوق سكان المنطقة التي تستخرج منها المياه . ورغم اعتراف الوكالة اليهودية بأن تكاليف تنفيذ ذلك المشروع في النقب اعلى من قرينتها في اي منطقة اخرى من البلاد ، فانها اصرت على ضرورة قيام الحكومة بتنفيذ المشروع نظرا للضرورة الملحة لاستزراع اراضي النقب تنفيذا للتعهدات الملقاة على عاتقها بموجب صك الانتداب تجاه انشاء الوطن القومي اليهودي ، هذا فضلا عن ان الوكالة قدرت ان تكاليف ري الدونم في النقب بعد اتمام المشروع سوف ترتفع عن المستوى المتوسط في التكاليف بقدر ضئيل . وقد طالت المباحثات بين الوكالة والحكومة . وكان خبير المياه في حكومة الانتداب يرى ان الانابيب حجم ستة بوصات المراد استخدامها في النقب يمكن ان تكون اكثر فعالية في مناطق اخرى من البلاد فضلا عن عدم توافرها بكميات كافية . وقد ردت الوكالة بأن من الممكن توفير تلك الانابيب من مخلفات الحرب العالمية الثانية في انكلترا ، كما ان استعمال هذه الانابيب في تطوير الري في الشمال يكاد يكون مستحيلا نظرا للحاجة الى توفير آلات اضافية للحفر ، فضلا عن حصول الوكالة على تراخيص لاستيراد واحد وعشرين الف طن من الانابيب مختلفة المقاسات يمكن استعمالها في الشمال . وقد تعثر المشروع في النهاية (٢٥) ، ثم تحقق بعد قيام دولة اسرائيل .

وقد عملت الوكالة اليهودية على توفير السماد اللازم لزيادة خصوبة التربة واستيراد الآلات الزراعية الحديثة من الخارج وتدريب الزراع على استعمالها . وبلغ اجمالي ثمن المستورد من الاسمدة نحو ١٠٧,١٥١ جنيها فلسطينيا عام ١٩٢٥ ، في مقابل ٣٨,٩٠٠ جنيه عام

١٩٢٦ ، بينما بلغ اجمالي ثمن المستورد من الآلات الزراعية ٧٢,٠٦٨ جنيها فلسطينيا عام ١٩٣٥ ، في مقابل ١٦,٦٠٠ جنيه في عام ١٩٢٦ (٢٦) ، الى جانب امداد المستوطنين بالسلالات المستحدثة من الابقار والدواجن (٢٧) ، مع التوسع في نظام التأمين على الماشية ضد المرض او الموت . فكانت « جمعية فلسطين للتأمين على الماشية » تؤدي خدماتها ، عند انشائها عام ١٩١٨ ، على مستوى اربع عشرة مستوطنة يهودية تتواجد فيها سبعمئة رأس من الماشية بلغ ثمنها اربعة عشر الف جنيه فلسطيني . وعندما اكملت الجمعية عامها العشرين ارتفع عدد اعضائها الى ٢٣١٦ عضوا منتشرين في مئة وتسعين مستوطنة فيها ١٢,٤٧٠ رأسا من الماشية يبلغ اجمالي قيمتها النقدية ٣٧١,٣٠٠ جنيه فلسطيني (٢٨) . ولاعانة المستوطنين على بدء حياتهم العملية ، منحوا قروضا بعضها طويل الاجل ، والاخر قصير الاجل ، بحسب الغرض الممنوحة من اجله تلك القروض خلاف القروض التي اتخذت شكل رهونات عقارية . وكانت تلك القروض ضرورية في معظم الاحيان ، مما يفسر زيادة الطلب عليها . وكان الكيرين هايسود يخصص كل عام اموالا معينة تنقل الى خزينة ادارة الزراعة التابعة للوكالة اليهودية . وكان العمل التمهيدي بالنسبة لتلك الادارة يكمن في اختيار الارض الزراعية المناسبة ، وتجهيز الآلات الزراعية ، مع اقتران ذلك بتثبيت حجم الدين بالنسبة لكل وحدة استيطانية ، وبالنسبة لكل فرد مستوطن . وكان رصيد الادارة المخصص للقروض في عام ١٩٣٥ قد بلغ سبعمئة الف جنيه فلسطيني تقرر تقسيمه الى فئتين :

أ ـ قروض الدعم ، وتوزع تبعا للخطة الكاملة للتوطين .

ب ـ قروض لتنمية نوعيات زراعية خاصة .

وكان من المقرر تطبيق مبدأ قصر منح القروض على هؤلاء المستوطنين المقيمين فعلا في موقع العمل لفترة محددة ، كما كان من المقرر ايضا حرمان المستوطنين غير المتزوجين في المستوطنات الصغيرة من اية قروض طالما بقوا دون زواج ، حتى لو كانوا قد احتلوا مواقع عملهم منذ مدد طويلة (٢٩) ، ربما لدفعهم الى الزواج والانجاب سبيلا لزيادة عدد السكان . وقد اولى الكيرين هايسود اهتماما خاصا بمسألة توفير المقومات الضرورية لدعم المستوطنات القديمة ، وكان التأخر في مسألة الدعم قد اخر تحقيق التنمية الطبيعية للمستوطنات غير القادرة على سداد القروض التي حصلت عليها من الكيرين هايسود ، حتى ان المستوطنين فيها تعرضوا لمواقف بالغة الصعوبة ، فعمدوا الى الاستعانة بالديون قصيرة الاجل التي وردت من مصادر مختلفة . وكانت خطة الدعم التي وافق عليها المؤتمر الصهيوني الثامن عشر عام ١٩٣٥ تتضمن ميزانية قدرها مئة وخمسة وثلاثون الف جنيه فلسطيني ، ثم انقصت الى ٦٧,٤٩٥ جنيها (٣٠) .

كذلك نشطت الحركة التعاونية في المجتمع الزراعي اليهودي في فلسطين حتى ضمت ثمانمئة وواحدة وسبعين جمعية تعاونية مسجلة في نهاية عام ١٩٣٧ ، منها ما يتبع الاتحادات التجارية ، وما يتبع « البنك المركزي للمؤسسات التعاونية » ، و« بنك الرهونات العقاري الزراعي » . وبلغ رأس مال تلك الجمعيات في العام نفسه ١٢,٦٣٠١١٦ جنيها فلسطينيا ، منها ٢٦,٦ في المئة استمرت كرأس مال خاص لتلك الجمعيات ، و٢٤,٩ في المئة كودائع ، و٤٨,٥ في المئة قروضا مصرفية . وارتفع عدد اعضاء هذه الجمعيات حتى بلغ ٢٤٣,٣٢٧ عضوا في عام ١٩٣٩ ، من بين مجموع السكان اليهود البالغ عددهم نحو اربعمئة الف نفس (٣١) . هذا خلاف

البنك التعاوني الذي قدم السلفيات الصغيرة للمستوطنين المتزوجين فقط (٣٢) .

وقد قدم البنك المركزي للمؤسسات التعاونية قروضا قصيرة الاجل قيمتها ١٦٦,٠٠٠ جنيه فلسطيني ، كما قدم بنك الرهونات العقارية الزراعية قروضا اخرى قدرها ١١٠,٠٠٠ جنيه ، لمعاونة المستوطنات اليهودية التي حاقت بها اضرار اثناء انتفاضة البراق عام ١٩٢٩ (٣٣) .

وكان بنك العمل وشركة نير (Nir) من بين المؤسسات التي عاونت في تنمية الزراعة اليهودية واعانة المستوطنين . وقد منح بنك العمال سلفيات للمستوطنات الزراعية في عام ١٩٣٤ قدرها ٩١,٨٨٨ جنيها فلسطينيا ، كما رصد ٥٩,٩٠٩ جنيهات اخرى للاستيطان الجديد . وكان للبنك التعاوني المركزي ثلاثة وعشرون وكيلا تعاونيا في شباط (فبراير) عام ١٩٣٣ ، وقدم سلفيات لعشرة جمعيات تعاونية ، كما كان ثلاثة عشرة كيبوتسا مدينة للبنك بمبلغ ٣٠,٣١٥ جنيها فلسطينيا ، ثم ارتفع عدد وكلاء البنك الى ستة وخمسين وكيلا في آذار (مارس) عام ١٩٣٥ ، وعدد الجمعيات التعاونية الى سبع عشرة جمعية ، وعدد الكيبوتسات الى ثلاثة واربعين كيبوتسا . كذلك ارتفعت قيمة القروض التي قدمها البنك الى ٦٠,٧٢٤ جنيها فلسطينيا ، منها ٣٧,١٥٠ جنيها قروضا طويلة الاجل تتراوح مدتها بين ثلاث وعشر سنوات ، وكان الباقي وقدره ٢٢,٦٨٤ جنيها قروضا قصيرة الاجل تتراوح مدتها بين سنة وسنتين . وقد منحت تلك القروض من اجل دعم اغراض الانتاج الزراعي وشراء الابقار . كما منحت شركة نير قروضا طويلة الاجل للاغراض ذاتها ، اما بنك الزراع ، وشركة إمك (Emek) فقد وفرا مساعدات لخمس وثلاثين اسرة في بئيرتوفيا ، كان بينها سبع وعشرون من اسر قدامى العمال ، ومن المهاجرين الالمان ، وكان نصيب الاسرة من تلك المساعدات يتراوح بين خمسة وثلاثين جنيها واربعين جنيها (٣٤) .

وقد عقدت الوكالة اليهودية عقودا مع المستوطنين اليهود ، بحيث يبدأ السداد بعد خمس سنوات من اتمام المستوطنة ، ثم بفائدة اثنين في المئة خلال السنوات العشر التالية . على ان الوكالة منحت قروضا للمستوطنات الموجودة في السهل الساحلي مدتها سبعة وعشرون عاما بفائدة قدرها اربعة في المئة (٣٥) .

وكرست ادارة العمل التابعة للوكالة اليهودية جهودا خاصة لتوفير المساكن لايواء العمال في المستوطنات . فتم تشييد اثني عشر معسكرا داخل الكيبوتسات لسكنى الحالوتسيم في عامي ١٩٣٤ و١٩٣٥ . وكان كل معسكر يشيد على مساحة تتراوح بين عشرة وخمسة عشر دونما ، كما زود بمصادر المياه للشرب والري ومزرعة للخضر ، ودارين للضيافة ، ومستوصف صحي . وقد تزايد عدد المهاجرين الذين لم تتسع لهم تلك المعسكرات مع نمو حجم الهجرة اليهودية ، فانشئت لهم معسكرات خارج الكيبوتسات ، جهز الواحد منها لايواء عدد من المهاجرين يتراوح بين خمسة وسبعين ومئة مهاجر ، بحيث يشترك كل ثلاثة مهاجرين في الحجرة الواحدة ، في مقابل ايجار يتراوح بين خمسة وثلاثين ، واربعين قرشا للمهاجر الواحد شهريا . ومع نهاية عام ١٩٣٤ بدأت الوكالة اليهودية في تشييد الابنية لهؤلاء العمال الى جانب المستوطنين خارج ميزانية ادارة العمل بمساعدة البنك البريطاني المركزي لليهود الالمان (٣٦) . وقد شيدت الوكالة اليهودية خلال عام ١٩٣٢ ثلاثة وعشرين مسكنا في مستوطنتين يمينيتين ، وثلاث واربعين اخرى

في منطقة نهر المقطع (وادي كيشون) ومئتين وثلاثة واربعين كوخا صغيرا في مختلف المستوطنات [٣٧] . ومع التوسع في مجال الاسكان ، تكونت شركات خاصة لبناء مساكن العمال في المستوطنات . وقد اشتركت الوكالة اليهودية مع الهستدروت في انشاء اول شركة منها برأس مال قدره عشرة آلاف جنيه فلسطيني (مناصفة) ، كما تكونت شركات اخرى بالاشتراك بين الوكالة اليهودية وبنك التوطين التابع لقاعد لئومي (المجلس الملي ليهود فلسطين) برأسمال قدره ثلاثة آلاف جنيه فلسطيني لكل شركة قامت ببناء مساكن صغيرة للاجراء من العمال الزراعيين في المستوطنات الصغيرة ، فضلا عن مساكن لاسر المهاجرين من يهود اليمن وتركيا ، زود كل مسكن بمزرعة مساحتها دونمان . وفكرت اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية في تكوين مؤسسة تعاونية لامداد المهاجرين بقروض تعينهم على بناء مساكن خاصة بهم في المستوطنات [٣٨] .

على ان نشاط « المكتب الفني » الذي انشأته الوكالة اليهودية عام ١٩٢٣ لبناء مساكن للعمال ، كان اكثر اتساعا . فشيد خلال عامين من انشائه مساكن كلفت واحدا وثمانين الف جنيه اتخذت شكل منازل الحقت بها حظائر للماشية . وساهمت في دعم المكتب ماليا كل من « ادارة توطين اليهود الالمان » .و« ادارة الاستعمار الزراعي » ، وادارتي « الهجرة » و« العمل » التابعتين للوكالة اليهودية و« الفيتسو »[٣٩] .

على ان نظام السلفيات التي قدمتها ادارة الزراعة التابعة للوكالة اليهودية شملت ، حتى عام ١٩٣٩ ، الفين وخمسمئة اسرة في المستوطنات « القديمة » ، وثمانمئة وخمسا وثمانين اسرة في المستوطنات « الجديدة » التي انشئت خلال الفترة من ١٩٣٦ الى ١٩٣٨ ، ومئة وثلاثين اسرة في المستوطنات « الاحدث » التي انشئت خلال العام ١٩٣٨/١٩٣٩ . وخصص المؤتمر الصهيوني العشرون عام ١٩٣٩ الاموال الآتي بيانها دعما ماليا للتوطين الزراعي[٤٠] :

بالجنيه الفلسطيني	
٧٤,٤٣٠	لتوفير مقومات الاستقرار الكامل لالفين وخمسمئة اسرة في المستوطنات « القديمة »
٥٨,٤٥٠	مساعدة لمئة وخمس وتسعين اسرة في مناطق التوطين التقليدية
١١٩,٥٠٠	لتوفير مقومات التوطين الكامل في سبع مستعمرات في مرج ابن عامر
٤٥,٠٠٠	لانهاء العمل في تسع مستوطنات جديدة
٢٨٣,٠٠٠	لتوطين ستمئة وثلاثين اسرة في المستعمرات التسع المذكورة اعلاه
١,٢٤٨,٣٣٥	المجموع

وقد امكن للوكالة اليهودية جمع جزء من ذلك الاجمالي من المصادر الآتية[٤١] :

جهة الدعم	الكيرين هايسود	جمعية الاستيطان الزراعي لفلسطين	الصندوق القومي	ادارة توطين اليهود الالمان	مصادر اخرى	المجموع
المبلغ بالجنيه الفلسطيني	٢٢٧,٨٥٦	١٦٧,٨٠٠	١٤٢,٠١٥	٨٦,٨٧٩	٢٩,٥٤٥	٦٥٤,٠٩٥

وقد وزعت هذه الاموال تبعا للبيان الاتي : (٤٢)

اولا : المستوطنات الاقدم :

الحيازات الصغيرة	١١٣,٧٥٧
الكيبوتسات	١١٠,٩٥٦
توطين المنتمين للطبقة المتوسطة	٢٥.٠٠٠
توطين اليمنيين	٨,٦٤١
بنوك التسليف	٥,٠٠٠
دعم لشركات المياه	٣,٢٥٠
المجموع	٢٦٦,٦٠٤

ثانيا : المستوطنات الاحدث :

التوطين	٣١١,٨٦٤
بناء الطرق	٣٧,٨٥٠
المجموع	٣٤٩,٧١٤

ثالثا : مزارع المرأة العاملة	٢,٨٠٠
رابعا : صندوق البحث عن مصادر المياه الجوفية	٣,٤٥٠
خامسا : البحوث الزراعية	٩,٣٢٧
سادسا : مكتب الاعلام ، والتنظيم ، والمكتب الفني	٢٢,٢٠٠
المجموع	٦٥٤,٠٩٥

وكان عدد المستوطنات الزراعية اليهودية التي انشئت في فلسطين حتى عام ١٩٢٥ ، مئة مستوطنة ، منها اربعة واربعون مستوطنة انشأتها الوكالة اليهودية (٤٣) . كما تعاونت ادارتا الزراعة والعمل على اعادة بناء مستوطنة بئيرتوفيا التي كانت قد دمرت تماما اثناء انتفاضة البراق عام ١٩٢٩ (٤٤) . وقامت اجهزة الوكالة اليهودية على اعداد خطة « الالف اسرة » ، لتوطين اسر العمال المدربين وامداد كل اسرة بكوخ وبقرة ومساحة من الارض قدرها اربعة دونمات لزراعة الخضر وسبعة دونمات ونصف دونم من الارض المروية لزراعة الحمضيات . وكانت تلك الخطة تقوم على توطين اربعمئة اسرة في مرحلتها الاولى ، وبدأ العمل على تنفيذها في تشرين الاول (اكتوبر) عام ١٩٣٢ . ولم يكد العام ينتهي حتى كان العمل قد انتهى في بناء

ثلاثمئة كوخ واعداد ثمانمئة وثمانية وثمانين دونما للزراعة ، وتكوين شركة للمياه للقيام بأعمال الري [٤٥] .

وقد بلغ عدد المستوطنات اليهودية في فلسطين مئتين وثلاث مستوطنات في نهاية عام ١٩٣٦ ، وكان عدد المستوطنين فيها يربو على سبعة وتسعين الف مستوطن بالاضافة الى ثمانية آلاف عامل صناعي عاشوا على هوامش تلك المستوطنات . وبذلك يكون عدد من استوعبتهم تلك المستوطنات مئة وخمسة آلاف من المستوطنين . ويتضح مدى التقدم الذي احرزته الوكالة اليهودية في مجال التوطين الزراعي بالمقارنة بين الارقام التي اوردتها ادارة الاحصاء التابعة للوكالة اليهودية في هذا الصدد عام ١٩٢٧ ، التي تبين ان انجازا استيطانيا زراعيا ضخما قد حدث . ففي عقد من الزمان ، تم انشاء مئة وعشر مستوطنات استوعبت ثلاثين الفا وخمسمئة مهاجر ، وذلك في الفترة من ١٩٢٧ الى ١٩٣٦ . وقد زاد عدد سكان الريف من اليهود في فلسطين سبعة وستين الف مستوطن خلال الفترة من ١٩١٩ الى ١٩٣٦ ، بنسبة ٢٢٧ في المئة [٤٦] .

وبرغم الاختلاف البادي في ارقام الاحصائيتين التاليتين ، فانهما توضحان مدى نجاح الوكالة اليهودية في مجال التوطين الزراعي :[٤٧] .

الاحصائية الاولى :

السنة	عدد المستوطنات	عدد السكان	النسبة المئوية لمجموع عدد السكان اليهود
١٨٨٢	٦	٤٨٠	٢٪
١٩٠٠	٢٢	٥,٢١٠	١٠٪
١٩١٤	٤٤	١١,٩٩٠	١٤٪
١٩٢٧	١١٠	٣٠,٣٢٩	٢٠٪
١٩٣٦	٢٠٣	٩٨,٥٥٨	٢٤٪
١٩٣٨	٢٣٣	١٢٠,٠٠٠	٢٧٪

الاحصائية الثانية :

السنة	عدد المستوطنات	المساحة بالدونم	عدد السكان	عدد الحيوانات
١٩٠١	١٧	٢٢٥,٠٠٠	٤,٧٥٠	٢,٨٠٥
١٩٢٢	٧٣	٦٤٩,٠٠٠	١٥,١٧٢	٨,٦٢٥
١٩٢٧	١٠٤	١,٠٠٢,٠٠٠	٣٠,٥٠٠	١٦,٠٨٨
بداية ١٩٣٠	١٠٧	١,٢٠٠,٠٠٠	٤٥,٠٠٠	غير متوفرة

فقد نجحت الوكالة اليهودية في رفع نسبة المستوطنين في الريف في فلسطين من اليهود ، من إثنين في المئة عام ١٨٨٢ الى سبعة وعشرين في المئة عام ١٩٣٨ ، رغم ما هو معروف عن عزوف يهود العالم عن امتهان الزراعة بالشكل الذي توضحه الارقام التالية ، وهي تبين نسبة الزراعيين اليهود الى اجمالي السكان اليهود في بعض بلاد العالم : (٤٨)

البلد	روسيا القيصرية (تبعا لاحصاء ١٨٩٧)	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية عام ١٩٣٠	بولندا تبعا لاحصاء ١٩٠٧	الولايات المتحدة الاميركية	المانيا تبعا لاحصاء ١٩٠٧
النسبة	٣,٨٪	٥٪	٥,٧٪	٢٪	١,٤٪

ويشير حاضر الزراعة في اسرائيل اليوم الى دلالات معينة ، حبذا لو انفرد لها بحث آخر .

---

(١) « بيان على الكتاب الابيض الصادر في تشرين الاول (اكتوبر)سنة ١٩٣٠ » ، وضعه مكتب اللجنة التنفيذية العربية ، القدس ، ١٩٣٠ ، ص ٤ .

(٢) *C.O. 733 / 281. Speech by Mr. David Ben Gurion on the problems of Realization of Zionism,* before Nineteenth Zionist Congress, 21 - 8 - 1935.

(٣) Zionist Organisation; *Report of the Executive of Zionist Organisation Submitted to the Nineteenth Zionist Congress at Lucerne,* 1935. London , p. 342.

(٤) *Ibid.*, p. 344.

(٥) Jewish Agency for Palestine; *Jewish Economic Development; facts and prospects.* Memorandum Submitted in March, 1946 - to the Anglo - American Committee of Inquiry in Jerusalem. Jerusalem, 1947, pp. 19 - 17.

(٦) Henriques, Cyril Q.; *The Zionist Organisation in Palestine.* Article in the Jewish Chronicle Supplement, June, 24, 1927. p. IV.

(٧) Zionist Organisation; *op. cit.*, p. 309.

(٨) Jewish Agency for Palestine; *Central Bureau for the Settlement of German Jews; Report Covering the period October 1933- March 1934.* London, 1934.

(٩) Zionist Organisation; *op. cit.*, p. 345.

(١٠) *Ibid.* . p. 243.

(١١) *Ibid.*, p. 346.

(١٢) *Jewish Chronicle;* 23 - 6 - 1933, pp. 25 - 26.

(١٣) Zionist Organisation; *op. cit.*, pp. 312 - 313.

(١٤) The National Council (Vaàd Leumi) of the Jews of Palestine; *Memorandum Submitted to the Permanent Mandates Commission Of the League OF Nations,* june 1930. The Jewish Agency for Palestine, London, July, 1930.

(١٥) Zionist Organisation; *op. cit.*, pp. 338- 342.

(١٦) Zionist Organisation; *Reports of the Executives of the Zionist Organisation and the Jewish Agency for Palestine.* Submitted to XXI Zionist Congress and the VI Session of the Council of the Jewish Agency for

Palestine at Geneva, August, 1939, p. 279.

Jewish Agency for Palestine, (١٧)
Information Department; *Activities in Palestine during the War, October 1939- March 1940.* London, 1943, p.5.

Ibid., pp. 6 - 7. (١٨)

Zionist Organisation; *Reports* (١٩)
to XXI Z. Congress, 1939, pp. 379 - 80.

Zionist Organisation; *Report* (٢٠)
to XIX Z. Congress, 1935, p. 346.

Report by His Majesty's Gov- (٢١)
ernment in the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland to the Council of the League of Nations on the Administration of Palestine and Transjordan for the year 1932. London, 1933, P. 22.

Zionist Organisation; *Report* (٢٢)
to XIX Z. Congress, 1935. p. 334.

Zionist Organisation; *Reports* (٢٣)
to XXI Z. Congress, 1939, pp. 391 - 393.

Jewish Agency for Palestine; (٢٤)
Jewish Economic Development, pp. 27 - 28.

Jewish Agency for Palestine; (٢٥)
Observations on the Supplementary Memorandum. Jerusalem, 1947, pp. 21 - 23.

(٢٦) نشرات الوكالة اليهودية : اقتصاديات فلسطين ما بين العرب واليهود . نشرة رقم (٣) ، القدس ، ايار ١٩٣٥ ، ص ٥٣ .

Zionist Organisation; *Report* (٢٧)
to XIX Z. Congress, 1935, p. 334.

Zionist Organisation; *Reports* (٢٨)
to XXI Z. Congress, 1939. pp. 356 - 360.

Zionist Organisation; *Report* (٢٩)
to XIX Z. Congress, 1935, pp. 330 - 331.

Ibid., P. 315. (٣٠)

Zionist Organisation; *Reports* (٣١)
to XXI Z. Congress, 1939, p. 358.

Zionist Organisation; *Report* (٣٢)
to XIX Z. Congress, 1935, P. 308.

Report by His Majesty's Gov- (٣٣)
*ernment in the United Kingdoms of Great Britain and Northern Ireland to the Council of the League of Nations on the Administration of Palestine and Transjordan for the Year 1931.*London, 1932. p. 19.

Zionist Organisation; *Report* (٣٤)
to XIX Z. Congress, 1935, pp. 340 - 41.

Report by His Majesty's G. (٣٥)
for the year 1931. p. 19.

Zionist Organisation; *Report* (٣٦)
to XIX Z. Congress, 1935 p. 305.

Report by His Majest's G. For (٣٧)
the year 1932. pp. 22 - 23.

Palestine Post- 2 - 4 - 1935, p. (٣٨)
3.

Zionist Organisation; *Report* (٣٩)
to XIX Z. Congress, 1935. pp. 336 - 38.

Zionist Organisation; *Reports* (٤٠)
to XXI Z. Congress, 1939. p. 386.

Ibid., p. 387. (٤١)

Ibid., p. 388. (٤٢)

F.O. 371 - 17822. *Memoran-* (٤٣)
dum by the Jewish Agency for Palestine to British Government, 1925 - 1926.

Report by His Majesty's Gov- (٤٤)
ernment in the United Kindom of Great Britain and Northern Ireland to the Council of the league of Nations on the Administration of Palestine and Transjordan for the year 1930. London, 1931, p. 33.

(٤٥) F.O. 371 - 17821. *Palestine, Jewish Plan for Rural Settlement.*

(٤٦) The Economist, *Commercial Section of the Palestine Past;* 3 - 2 - 1937, p. 9.

(٤٧) الاحصائية الاولى مأخوذة عن : Jewish Agency for Palestine; *The Establishment in Palestine of the Jewish National Home.* Memorandum of the Development of the Jewish National Home 1932, Submitted by the Jewish Agency for Palestine to the Secretary General of the league of Nations for the Information of the permanent Mandates Commission, June 1933, p. II.

والاحصائية الثانية مأخوذة عن : The National Council (Vaàd leumi); *op. cit.*, p. 28.

(٤٨) *Ibid.*, 29.

شهادات

مهدي بسيسو عن تجربة المعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال

س ـ أخ مهدي* .. هل لك في أن تحدثنا عن وحدة المعتقلين في سجون العدو الصهيوني . وهل كان لهذه الوحدة دستور معين أو منهج محدد يؤطر وينظم علاقات المعتقلين المنتمين الى فصائل مختلفة ؟

ج ـ في تصوري أن الجواب على الشق الاول من السؤال ، الذي يتمثل في بناء جبهة وطنية بين فصائل حركة الثورة الفلسطينية ، يتلخص في أن مطلب قيام مثل هذه الجبهة أو الوحدة لم يأت كنتيجة لقناعة فكرية وحسب ، وانما هو أيضاً نتيجة لضرورة حياتية : لأن المناضل الفلسطيني في المعتقلات يصبح في تماس مباشر مع العدو . وبالتالي فان المعتقل يمسي مهتماً بالحفاظ على أمنه . وأقصد هنا الامن بمفهوم الحفاظ على الوجود : لأن المناضل المعتقل معرض للقتل في كل لحظة . وبالتالي اذا لم يكن هنالك قوى منظمة تحميك وتدافع عنك فانت معرض للدمار والفناء والنهاية : لأن هدف العدو يتمثل في مطلبين اساسيين : الاول ، هو سحق المناضل مادياً ، بمعنى قتله ، وهنالك العديد من الامثلة : فقد سقط لنا شهداء كثيرون داخل السجن ، تم قتلهم على ايدي الجلادين نتيجة تمردهم على الواقع وعلى المضايقات اليومية العديدة : والهدف الثاني للعدو يتمثل في محاولة افراغك من محتواك كمناضل فلسطيني يهمه أن يبلور شخصيته وينمي قدراته الثقافية ويرفع من معنوياته ويكون على تماس مباشر وعلى ترابط عضوي ـ ولو تجريدي من خلال الذهن ـ مع قوى الثورة في الخارج والقوى الوطنية والصديقة ـ فالعدو يريد أن يحول بيننا وبين تحقيق امننا من جهة ، وان يحطم تصدينا لمحاولته افراغنا من محتوانا من جهة اخرى . ونحن نريد انجاز هذه الاهداف . فكنا ـ وهذا طبيعي ـ في صراع مستمر ، نناضل في سبيل انجاز هذين الهدفين ، ويسعى العدو لاحباطنا . ولكنهم ـ الاعداء ـ كانوا يمتازون علينا . فلقد كنا عزلاً من السلاح ، بينما كانت كافة مؤسسات الدولة تستخدم كل وسائلها لتحقيق هذين الهدفين لكن نحن كمعتقلين .. ما هي الامكانيات التي تتيح لنا انجاز اهدافنا ؟

هنالك قول مأثور يقول أن التنظيم هو السلاح المادي الوحيد للتأثير على العدو وتحقيق النصر او الغلبة عليه ومن هنا ، حين اتكلم عن الوحدة الوطنية داخل المعتقلات ، الى جانب قناعتي بها من الناحية العقلية والفكرية ، والى جانب قناعتي بها كضرورة وطنية : اقول . بالاضافة الى كل ذلك كانت الوحدة الوطنية مطلباً حياتياً للدفاع عن

---

* مهدي بسيسو (٣٤ عاماً) من اهالي غزة. بادر الى تنظيم العمل الفدائي في غزة سنة ١٩٦١ ، والتحق بـ « فتح » سنة ١٩٦٤ . اعتقل في ٢٢/٥/١٩٧١ وهو يقود عملية بحرية شاركه فيها ٧ مناضلين . حكم بالسجن ١٥ عاماً رغم اعتقاله في المياه الدولية ، ثم حكم بعشر سنوات بتهمة محاولة قتل شخص في المعتقل. اطلق سراحه في ٢٣/٢/١٩٨٠ خلال عملية التبادل التي توسط فيها الصليب الاحمر الدولي بين م . ت . ف . واسرائيل التي سلمته ورفيقه وليم نصار لقاء تسليم الجاسوسة الاسرائيلية آمنة المفتي .

الذات المعرضة للفناء في كل لحظة من لحظات الاعتقال . ففي الدول العادية ، حين تنتهي المحاكمة ، يقاد المحكوم الى السجن ويعيش حياته الاعتقالية ويمضي فترة اعتقاله . لكن المناضل الفلسطيني المعتقل الذي ينتمي الى الثورة الفلسطينية يعاني منذ اللحظة الاولى من الاعتقال معاناة يومية لا مثيل لها . اذن ، بالنسبة لي كنت مقتنعاً بالوحدة الوطنية نظرياً قبل أن أمضي في دوريتي ويقبض علي . كنت احاول دائماً دراسة الاوضاع والعوامل التي تحول دون انجاز الوحدة الوطنية بين فصائل الثورة في الخارج.

والحقيقة انني كنت اجد المبرر بيني وبين ذاتي ، اجده يكمن في عوامل ذاتية واخرى موضوعية تعيق انجاز هذه الوحدة : مع أن هذا المطلب حيوي يدفع الثورة الى الامام . ولكن ـ وكما يقال ـ هناك فارق بين الرغبة والممكن ، وبين الممكن الواقعي والممكن الخيالي . فكنت واخواني ورفاقي من الفصائل الاخرى في السجن نتساءل : اذا كانت هنالك عوامل او ظروف موضوعية تحول دون هذه الوحدة في الخارج ، فما الذي يحول دون انجازها داخل المعتقلات ؟ فلم نجد أي مبرر مقنع يحول دون هذه الوحدة . فهذه القناعة تجسدت لدينا جميعاً ، وكان اساسها المادي اننا جميعاً في الموقع نفسه ، وامام الخطر نفسه . فالاحساس بالخطر ، الى جانب القناعة النظرية في داخل المعتقلات لدى الطلائع من الفصائل المختلفة ، هو الذي شكل الرأي العام او المناخ الاعتقالي الذي مثل الظرف الموضوعي لنضوج التحرك الذاتي لتوجهنا نحو تحقيق وتجسيد الوحدة الوطنية في داخل المعتقلات . من هنا كانت الارضية المشتركة . وبالتالي، لما أصبحنا نتصل ونتزل الى كوادرنا وعناصرنا كل في فصيله ، وجدنا آذاناً صاغية راغبة في تحقيق هذا الشكل من اشكال الوحدة . طبعاً انت تعلم أن للوحدة الوطنية اشكالاً عدة . الحقيقة اننا كنا نطمح الى شكل الدمج الكامل ، بحيث نكون معتقلي الثورة الفلسطينية لا معتقل هذا الفصيل من الثورة الفلسطينية او ذاك . فهذه الوحدة تحقق لنا بنياناً واحداً وجسماً واحداً ، توجهاً واحداً ، ومطلباً واحداً ، وهذه حقيقة امانينا ورغباتنا . ولكن لا تنس أن هنالك عاملاً موضوعياً كان يحول دون الدمج الكامل في المعتقلات . وهذا العامل يتمثل في اننا ، بطبيعة تكويننا كافراد في داخل المعتقلات ننتمي الى فصائل مختلفة . فنحن جزء من الثورة او في الفصيل الام ولسنا بمعزل عنه . فمثلاً انا انتمي الى حركة « فتح » ؛ « فتح » في الخارج لم تندمج ولا انصهرت مع الجبهة الشعبية ، رغم ان رغباتنا وامانينا في المعتقل كانت تطمح الى ان يتحقق الدمج الكامل . لكن عدم الاندماج في الخارج بين « فتح » والجبهة الشعبية ـ كمثال ـ كان يحول دون الانصهار والدمج الكامل في داخل المعتقلات . وهذا ينسحب على بقية الفصائل الاخرى . ومن هنا بدأنا نتساءل اذا كان الدمج الكامل غير متحقق موضوعياً فلماذا لا نلجأ الى شكل آخر غير شكل الاندماج ليحقق لنا هذا الهدف ألا وهو الوحدة الوطنية ؟

وكان الشكل المطابق للواقع موضوعياً وذاتياً هو التقاء الفصائل حول شكل من اشكال الوحدة سمي بـ « لجنة المعتقل » . ولجنة المعتقل هذه تتشكل من مندوبي العلاقات الخارجية لكل فصيل من فصائل الثورة في المعتقل مع الفصائل الاخرى ، وينتخب هؤلاء أمين سر اللجنة الاعتقالية من بينهم . ووظيفة المندوب هي نقل وتبادل وجهات النظر من فصيله الى المعتقل واخذ وجهات النظر الاخرى ونقلها الى فصيله من اجل اغناء واثراء وتجسيد وتطبيق ما يسمى بالتأثر والتأثير بين فصيل وآخر . بالاضافة الى هذا الشكل من اشكال الوحدة الاعتقالية بين الفصائل المختلفة ، هنالك شكل وحدوي داخل التنظيم الواحد ؛ اي الاطار التنظيمي ذاته . لانه لا يمكن انجاز الوحدة بين الفصائل المختلفة ، اذا لم تكن هناك وحدة اداة منظمة . وبالتالي كان هنالك لكل تنظيم لجنته الاعتقالية الخاصة به فيما يتعلق بشؤون الثقافة والتعبئة والتنظيم ، المالية ، العلاقات الخارجية . كل ذلك كان قائماً داخل التنظيم الواحد . وفي النهاية ايضاً هنالك « الموجه العام » لكل فصيل وهو أعلى سلطة في التنظيم ، فكان هنالك موجه عام « فتح » ، وموجه عام الشعبية ، وموجه عام الديموقراطية ، الخ .. وهؤلاء يمثلون أعلى سلطة وينتخبون من خلال انتخابات حرة ديموقراطية سرية ، تنتخب اللجنة .

ثم ان جميع عناصر التنظيم الواحد تسمى بـ « المؤتمر العام » . المؤتمر العام هذا يفرز « المجلس الاداري » الذي هو على غرار المجلس الثوري في التنظيم الام . والمجلس الثوري يفرز « اللجنة التنظيمية » الخاصة بالفصيل على غرار اللجنة التنفيذية او المركزية . فخلق وحدة الاداة التنظيمية هو نقطة البدء في خلق شكل الوحدة الوطنية الاعتقالية . وبالتالي كانت تتم الاشكال الوحدوية بهذه الطريقة . طبعاً لم تكن هذه القضية مبنية على رغبات وأمان فحسب ، وانما كانت قائمة على الالتقاء حول اهداف محددة . فلقد كان لنا مطلبان اساسيان داخل المعتقلات ، هما : المطلب الحياتي والمطلب السياسي . المطلب الحياتي كان يتمثل في اننا جميعاً كنا نعاني

الجوع ومعظمنا مرضى ولا نحصل على العلاج اللازم ، واننا كلنا نعاني من الازمة الاعتقالية . ومن هنا بدأنا نبحث عن الوحدة من اجل ان تكون سلاحاً واقياً لنا من استفراد العدو بنا . لكن هنالك ايضاً المطلب السياسي . لاننا جميعاً نعلم أن الخلافات السياسية بين الفصائل الام في الخارج كانت تنعكس علينا في المعتقلات . فكانت تقوم احياناً حساسيات وصدامات بين معتقلي بعض الفصائل نتيجة هذه الخلافات بين الفصائل الام في الخارج . ولكن في المقابل كنا حين نسمع تصريحاً للاخ ياسر عرفات يقول فيه انه ينظر الى الاخ جورج حبش نظرة موسى لاخيه هارون ؛ مثل هذه العبارة في الخارج قد لا تؤثر في عناصر التنظيمات الام في الخارج بنفس القدر الذي كانت تؤثر فيه بالمعتقلين في تلاحمنا وتعاضدنا داخل المعتقل .

وكان العدو يدرك خطورة هذا السلاح . فكانت اجهزة الاعلام الصهيونية تضخم وتبالغ في تصوير الخلافات في الخارج . حتى انه اذا ما تقاتل عنصران لا ذكر لهما ينتميان الى فصيلين مختلفين كانت أسرائيل تصور لنا ان صداماً مسلحاً قام بين « فتح » مثلاً والجبهة الشعبية . وكان ذلك ينعكس علينا ، مادياً في السلوك ، ونفسياً في المعاناة . لأن وحدة فصائلنا الام في الخارج عامل اساسي في صمودنا . فمن هنا لم يكن لقاؤنا داخل المعتقلات حياتياً وحسب بل لقاء حول الحد الادنى من المواقف السياسية . بمعنى أن لنا مثلاً احتفالاتنا الثورية كفصيل « فتح » ، وكل فصيل آخر كانت له احتفالاته الثورية الخاصة به . كنا جميعاً نساهم في الاحتفالات مثل الاحتفالات في الخارج . سواء بحفلات الشاي أو القاء الشعر وندوات السمر والمجلات الاعتقالية ، رغم محاربة العدو ومنعه لنا من القيام بذلك . ولكننا كنا نقوم بمثل هذه الاحتفالات المشتركة علناً في بعض الاحيان وسراً في احيان اخرى . فاذن لم يكن برنامجنا متمثلاً فقط في ما يحتاجه الانسان المعتقل من أمن ولكن في ما يحتاجه من مواقف سياسية .

وفي النهاية توصلنا الى قناعة مشتركة ، وهي انه مهما حدث من خلافات في الخارج فان ذلك يجب أن لا ينسحب على علاقتنا داخل المعتقلات ، واننا نحن القاعدة ، التي يجب ان تطالب قادتها ورموزها بتجسيد هذا المطلب الحيوي ، ألا وهو الوحدة ، الذي لا يستطيع احد أن ينكر مدى اهميته وضرورته .

اذن كان لنا لجان اعتقالية وحدوية ، واستطيع ان اقول اننا لم نحقق الصورة الامثل ، ولكنني اجزم اننا نجحنا في تخطي وحدة الحد الادنى من العلاقات الوحدوية . وأما بالنسبة لدستور أو منهج يؤطر هذه الوحدة ، داخل المعتقلات ، فالحقيقة انه كان لدينا دستوران . واحد خاص بكل فصيل ، وآخر خاص بالمعتقل ككل . الدستور الخاص بالفصيل هدفه تحديد العلاقة بين افراد الفصيل الواحد من القمة الى القاعدة ، وتحديد الحقوق والواجبات لكل فرد داخل المعتقل ؛ بمعنى ان العلاقات ينبغي أن تكون منظمة ومضبوطة من منطلق ثوري وليس من منطلق اشكال اخرى متدنية في العلاقات بين البشر . لأن انتماءنا الى حركة وطنية والى شكل منظم وثوري لا بد أن يحتوي على مضمون اكثر رقيا وتقدما من اشكال العلاقات الاخرى الاجتماعية ، مثل العلاقات العشائرية او الجغرافية او القبلية . الدستور بشكل عام كان يرتكز على نقطتين أساسيتين . النقطة الاولى ، هي الجانب السياسي الذي يجب أن يكون بمثابة البوصلة التي نهتدي بها في السير داخل المعتقل : والنقطة الثانية ، هي معالجة الظواهر المرضية التي تنبع من خلال تواجدنا في الاعتقال .

فيما يتعلق بالجانب السياسي . نحن لا نستطيع ان نغير او تبدل في اللوائح الداخلية لكل فصيل من الفصائل ، لأننا لسنا تنظيما مستقلا وانما نحن امتداد للتنظيمات الأم في الخارج . وهناك ترابط عضوي ما بين الفصيل داخل المعتقل والتنظيم الأم في الخارج . ولكن كان هنالك تهذيب وصقل لهذا الفهم بصورة تتناسب مع الظروف المحسوسة والملموسة داخل المعتقل . فبالرغم من ايماننا بخطوطنا السياسية والعمل على ترجمتها المنبثقة عن التنظيم الأم في الخارج ، كانت هناك نقطة اساسية أغنتنا بها التجربة الاعتقالية ، فأخذنا بها من اجل الوصول الى اشكال ارقى من العلاقات في ما بين الفصائل الثورية . وهي تتلخص في اننا كنا نأخذ بما يأتي من ايجابيات ومواقف تدعم هذه العلاقات ، واما ما يؤدي الى حساسيات او اثارة للفتن ، فقد كنا نبتعد عنه بارادة ذاتية منبثقة عن وعي لطبيعة الظروف التي نعيش فيها . بمعنى انه اذا حصل اليوم مثلا اتفاق بين « فتح » والجبهة الشعبية او الديموقراطية او بقية الفصائل ، فان ذلك كان ينعكس علينا بحيث كان يزودنا بشحنة ودفعة وطاقة لا تحد ولا تقدر من اجل الصمود داخل المعتقلات ورفع المعنويات والثبات . ولكن ، ومن خلال تجاربنا المريرة ، وجدنا أنه فيما لو حصل هنالك صدامات وحساسيات وصراعات فقد اتفقنا جميعاً داخل المعتقلات على أن نحول بين هذه الخلافات

والممارسات في الخارج وبين انسحابها .وانعكاسها علينا نحن في داخل المعتقلات وعلى علاقاتنا . هذا بالنسبة الى الجانب السياسي ، مع أن كل انسان ملتزم بخط فصيله السياسي الأم . يعني مثلاً : نحن نعرف أن الأخ القائد العام « أبو عمّار » هو الناطق والمعبر عن حركة « فتح » . فاذا أعطى الأخ « أبو عمّار » تصريحا سياسيا معينا مثلا كنا نحن كأبناء حركة « فتح » ندرك ماذا يعني هذا التصريح نتيجة الخلفية التي ننتمي اليها . فكنا نعطي الدراسات داخل التنظيم ، ونعطي صورة حقيقية للرفاق في الفصائل الأخرى عن معنى ومغزى هذا التصريح ، لأنهم ليسوا اقدر منا على فهم هذا التصريح وتفسير هذا الموقف او ذاك . وكذلك الأمر بالنسبة للفصائل الأخرى . فحين يصرح الدكتور جورج حبش تصريحا معينا مثلا او الرفيق نايف حواتمة ، يلجأ شباب الشعبية او الديموقراطية الى تقديم التعليلات والشروح من خلال مجلاتهم ودراساتهم . فكل تنظيم في المعتقل كان له مجلته الخاصة به ، تعمم على افراده . والمعتقل ككل له لجنته الاعتقالية الخاصة به . الى جانب ذلك كان الشباب المعتقلون يكتبون في الشعر والسياسة والقصة وحول القضايا الاعتقالية والاجتماع والادب والثقافة . ومن هنا كانت الدساتير تحدد الجانب في هذا المجال . اما الشق الآخر فهو الشق الحياتي واهم شيء فيه هو تنظيم العلاقات بين افراده حتى يكون هناك ضبط وربط لتحديد العلاقة بينهم حتى لا نكون كقطيع يعيش في غابة ، او كما يقول المثل : ان الكبير يأكل الصغير في البحر . بل على العكس ، كانت هناك مساواة بيننا بمفهومها الثوري ، لا مساواة بمفهومها الميكانيكي . اي مساواة حقيقية ليس فيها فرق بين سائل او مسؤول . وكانت الوسيلة الحقيقية لمعالجة امراضنا هي النقد والنقد الذاتي ولم يكن هناك اي فرد أعلى من النقد حتى لو كان الموجه العام . ولم يكن هناك مجال لهضم حقوق اي فرد حتى لو كان عنصر خلية . وفي المعتقل ، وكما تعرف ، هناك تنظيم كامل يبدأ من الخلية وينتهي باللجنة المركزية ممثلة بالموجه العام الذي هو امين سر التنظيم ككل . وكان ذلك يتم على مستويين ، لكل فصيل على حدة ثم تشكل اللجنة الاعتقالية من موجهي الفصائل الاخرى . ولم تكن عندنا اية لجان ابدية . وبمفهوم الدستور ، كانت انتخابات جديدة تجري كل ستة أشهر . فاذا ثبتت صلاحية الادارة التنظيمية ، من خلال عطائها ، ومن خلال ترجمتها لما يوكل اليها من مهمات في داخل المعتقل فمن الممكن ان يعاد ترشيحها لمرات عديدة . اما اذا حصل تقصير من فرد او من اللجنة ككل فان اللجنة تتنازل عن موقعها ويتم ترشيح لجنة جديدة . لذلك كانت عملية النقد عملية متواصلة ومستمرة ويومية ودؤوبة ، فكان الدستور يعالج القضايا الحياتية التي كنا نعاني منها . والقضايا الحياتية كانت تتمثل في جانبين الجانب الامني ، والجانب الخلقي . نحن نعرف ان كل الثورات تعاني من « الاختراق » ، ولكن هنالك فرقا بين من يتعامل مع العدو وبين الشائعة . انني بكل فخر واعتزاز اشهد واقول ان نسبة الاختراق بين صفوفنا كانت ضئيلة ولا تكاد تذكر ، آخذين بعين الاعتبار الظروف التي كنا نعيشها . بالتالي كان على الدستور ان يشرح معنى ومفهوم التعامل مع العدو مضافا اليه مفهوم الشائعة . ومن خلال تحديد مفهوم التعامل توضع الاجراءات العلاجية التي لا تنطلق من حقيقة الحدث كالمؤسسات القمعية في الدول البورجوازية ، وانما تنطلق من حقيقة الهدف الثوري بمعنى اعادة تربية هذا الانسان وكسبه الى صفوفنا اذا حدث ان سقط في احضان العدو . اما الوسائل القمعية فلم نكن نستخدمها الا في الحالات الشاذة التي يستعصي علاجها ، ويمسي فيها العضو خطرا على امن المجموع . ومن هنا حصلت بعض العقوبات التي قد يعتبرها المرء قاسية ولكن الضرورات الامنية والضرورات الحياتية كانت تفرض علينا اللجوء الى ذلك . لكن اهم قضية كانت تواجهنا هي قضية الشائعات . وعناصر الشائعة عديدة . فبعضها يرجع الى حسن نية وسذاجة بعض الشباب لعدم وجود الوعي في تلك الفترة . وبعضها الآخر كان يصدر ويبث عن طريق السجانين ، وخاصة من يتقنون اللغة العربية منهم ، او السجانين من عرب متعاونين مع سلطات العدو ، وهم الذين كانوا يبثون الشائعات مصطنعين تعاطفهم معنا وحرصهم علينا . هذه الظاهرة ، ظاهرة الشائعات ، من اخطر الظواهر التي بذلنا جهدا شاقا لالغائها ومعالجتها بزيادة الوعي الثوري وطرح مفاهيم ثورية للشبيبة ، سواء عن طريق الندوات الثقافية داخل الغرف او عن طريق المحاضرات او النشرات والمجلات التي كنا نحررها ونوزعها على المعتقلين . فاذن كان لدساتيرنا مفهوم خاص بنا . وكانت الامراض تتحدد وكذلك وسائل العلاج . وكانت هذه الدساتير تطرح على كافة المعتقلين من كافة الفصائل . فيتدارسها المعتقلون فيضيفون او يقترحون او يحذفون ، وبعد ان تقر نهائيا بالاجماع او الاغلبية ، كنا نعتمدها كوثيقة اعتقالية ، او كدستور اعتقالي يحدد علاقات الفصائل بعضها بالبعض . وتقر ايضا الدساتير الخاصة بكل فصيل على حدة . هذا في الحقيقة موجز عن قضية الدستور داخل المعتقلات .

أما بالنسبة لتساؤلك عن المنهج ، فبالرغم من حديثي عنه في مكان سابق فانني اضيف ان المنهج المحدد كان

يتلخص في مطالبنا الحياتية والنضالية السياسية . وكنا نصوغها في نقاط ؛ منها أننا جزء لا يتجزأ من الثورة: اننا امتداد للثورة . ان نختار واحدا منا كمتحدث باسمنا جميعا ليعبر عن مطالبنا .. قضايا من هذا النوع . فنحن لم نخترع مناهج جديدة خاصة بنا بمعزل عن الثورة الأم . فمناهجنا هي صورة مصغرة اعتقالية كامتداد وانعكاس لفصيلنا الأم في الخارج . وكنا دائما نسترشد ونغتني بالتصريحات التي يطلقها رموزنا في الخارج .

س ـ كيف كنتم تتمكنون من تأمين الاتصال والتواصل عبر المعتقلات المختلفة من جهة ، ومن داخل المعتقلات الى العالم الخارجي ؟

ج ـ الحقيقة انه بالنسبة للاتصالات كانت هناك وسائل عديدة ومختلفة منها الشكل الذي استطيع ان اتحدث عنه لأنه معروف لدى العدو ، ومنها اشكال اخرى يحول الظرف الامني للاخوة والرفاق في المعتقل دون الحديث عنه .

قضية الاتصال في الواقع قضية حساسة ، لأنها ما زالت تمارس . غير انني اريد ان الخصها في نقطتين ، انطلاقا من الفهم الامني لعملية الاتصال : كان لدينا وسيلتان للاتصال يطلق عليهما اسم « Dead drop » و « Life Drop » اي النقطة الميتة والنقطة الحية . النقطة الميتة كانت تتم عبر اماكن متفق عليها : في زنزانة ، في الحمام ، تحت شجرة معينة ، في الساحة ويكون هنالك اتفاق مسبق بين الطرفين ، بحيث يعلم الواحد منهما الآخر مسبقا بأنه سيضع له رسالة مثلا كل اسبوع مرة او مرتين .. في الظروف العادية في هذا المكان وفي الظروف الطارئة في ذلك وبطريقة مختلفة . ثم يأتي المندوب ويضع اشارة متفقا عليها تعلن لنا ما اذا كان قد استلمها ام لم يستلمها ، هل تمكن من افراغها ام لا . كنا نستخدم وسائل علمية دقيقة جدا ومن خلالها كنا نتصل ببعض حتى في الظروف الصعبة التي تحول دون اتصال السجين بالآخر . فامكانية التواصل المباشر كانت عسيرة لأن العدو لم يكن يسمح لنا بالالتقاء ببعضنا ، لأننا لم نكن نخرج من غرفنا الا ساعة واحدة كل ٢٤ ساعة . وبالتالي فان معتقلي هذه الغرفة لا يلتقون مع الغرفة الثانية ، والثانية لا تلتقي مع الثالثة ، وسجناء الطابق الأول لا يلتقون بسجناء الطابق الثاني . لكن تأمين الاتصال كان بالنسبة لنا مسألة هامة وضرورية من اجل سير وادارة الاداة التنظيمية .

فكانت تتم عملية الاتصال عن طريق « **النقطة الميتة** » كما تسمى في العلم الاستخباري اما **النقطة الحية** Life Drop فكانت تتم عن طريق الانسان . وفي هذه الحالة قد يكون الانسان هنا سجينا او سجانا او من الاهل او المحامي او زائر .. قضايا عديدة لا استطيع الدخول في تفاصيلها ولكن بشكل عام هذا النوع من الاتصال يتم عبر الانسان . ولم نكن نعدم الوسيلة في توصيل او استقبال المعلومات التي كنا ننشدها ، سواء من معتقل الى معتقل ، او من الثورة في الخارج ومعها .

س ـ .. هل لك في ان تعطينا صورة عن اشكال الاعتقال المختلفة ؟

ج ـ للاعتقال اشكال مختلفة ، هنالك ما يسمى بـ « الغرف » ، وهنالك ما يسمى بـ « لاكس » او « الاكسن » بالعبراني . وهنالك ما يسمى بـ « الزنزانة » .

الغرفة : اكثر اتساعا من الاكس . وهي في الاغلب ٣ × ٤ م ، وهي تتسع مثلا لثمانية افراد . فكان العدو يزج فيها بأكثر من ثلاثين معتقلاً . وهذه القضية مسلم بها حتى من طرف العدو . اذ ان صحيفة « هآرتس » العبرية قامت بسلسلة تحقيقات عن اوضاع السجون ، وتحدثت عن اوضاع سجون ابنائهم المدللين ، وليس عن اوضاع معتقلاتنا كعرب او كفدائيين او مخربين كما يزعمون . والفرق بين غرف المعتقلين العرب وبين غرف السجناء اليهود شاسع . ولقد انتقدت هذه الصحيفة اوضاع سجنائهم المدللين بالقياس لنا ، والذين يعيشون ضمن شروط اعتقالية كنا نعتبرها نحن ترفا ورفاهية .. فما بالك لو اجرت هذه الصحيفة تحقيقا حول اوضاعنا نحن السجناء العرب .

ان « حاييم ليفي » وهو اشرس شخصية هو الذي كان جنرال حرس الحدود . وكل من له حد ادنى من المعلومات عن حرس الحدود يدرك ان هذا الحرس هو الذي يلعب دورا كبيرا كوسيلة قمع داخلية للمواطنين العرب في الكيان كاسرائيليين او للفدائيين ومطاردتهم على الحدود .

هذا الجنرال انتقل واصبح مأمورا لمديرية السجون . اقول انه حتى حاييم ليفي هذا اعترف قبل يومين ان الغرفة التي تتسع لعشرة يزج فيها بعشرين ـ لاحظ انه يتشكى من اوضاع السجناء اليهود لا العرب ـ لانه لا يكترث بنا حتى لو متنا جميعا نظرا لظروف السجن الصعبة . اقول ان الجنرال كان يتشكى من اوضاع غرف السجناء اليهود ناشدا الحصول على ميزانية اكبر . لاحظ ان هذا الكلام كلامهم هم انفسهم . فتصور انهم يشكون سوء اوضاع سجنائهم هم . فلك ان تتخيل اذن الوضع الذي كنا نعيش نحن العرب فيه . اقول لك انهم لم يعترفوا بنا حتى كبشر من الدرجة الثالثة . لكن نظرتهم لنا كانت تتمثل في اننا يجب الا نبقى على قيد الحياة . كانوا دائما يقولون لنا بعربيتهم المكسرة . « فتخ ويتخكي كمان » . فبقاؤنا على قيد الخياة حرام بالنسبة لهم . ان قولهم هذا يعني ان مجرد انتمائي لـ « فتح » يجب ان يحرمني من حق الكلام . فقد تتصور ان سجناء الغرفة ثلاثة او اربعة . ولكن الحقيقة اننا مررنا بفترة ـ وبدون مبالغة ـ انني حين اكون نائما الى جانب زميلي المعتقل فليس لي من مكان سوى بلاطتين ونصف وبالتالي لا تستطيع ان تظل راقدا على ظهرك طوال الليل ، فاذا ما تقلبت على جانبك الايمن او الايسر فسوف تزعج زميلك المعتقل وتوقظه وتقلقه ، وبالتالي تضطر الى الرقاد على جانب واحد طوال الليل مانعا نفسك من التقلب . فما يسمونه هم بالغرف كان في الحقيقة جزءا من الجحيم .

الاكس : هي عبارة عن زنزانة ، ولكن الفارق بينها وبين الزنزانة ، انها تحتوي على مرحاض وماسورة مياه نسميها « الدوش » . وهذه الاكس تحتوي على فئتين من الناس . فهي تحتوي على العناصر الذين يسمونهم بالمشاغبين او المحرضين او زعماء الفصائل ، او الشخصيات القيادية في المعتقل .

والاكس طوله متر ونصف تقريبا وعرضه ثمانون سم ، لدرجة انك لا تستطيع مزاولة اي نشاط عادي فيها . ولكن المقصود منها هو عزل المناضل . فهم يسمونها الامكنة الانفرادية . حيث يعزل المناضل عن بقية رفاقه واخوته للحيلولة دون عملية التأثر والتأثير . وطبعا يفترض في الاحوال العادية ان لا ينفق المعتقل فيها اكثر من ستة شهور على الاكثر . غير انم كانون يزجون بنا فيها لسنوات وسنوات . مثلا .. انا شخصيا انفقت في الاكس ثلاث سنوات في سجن « شطة » ، واحتملنا وغالبنا اليأس فغلبناه ، علما بأن سجناءهم هم من ابناء جلدتهم ما كانوا يطيقون البقاء لايام معدودة في « الاكس » بحيث ان اغلب السجناء اليهود الجنائيين اقدموا على محاولات الانتحار . ولقد انتحر احدهم فعلا رغم انه لم يكد ينفق شهرا واحدا في « الاكس » . وحصلت محاولات عديدة للانتحار وقطع الاوردة رغم انهم كيهود لا ينفقون في مثل هذا المكان سوى عشرة ايام او شهر في الاكثر . غير انهم كانوا يعجزون عن احتمال وضع الاكس الصعب فيقدمون على الانتحار . اما نحن فكنا نحتمل البقاء في الاكس لسنوات وسنوات .

الاكس اذن هو للاشخاص الامنيين الذين يعتبرهم العدو من قادة الفصائل . ولا زال لي اربعة اخوة يعيشون الظروف نفسها . والاكس ، من جهة اخرى ، يحتوي على فئتين من الاسرائيليين . الفئة المطلوبة للسجناء انفسهم ، يعني شاهد الملك وشاهد النيابة واللااخلاقيين والجاسوس والعميل . وهولاء السجناء يزج بهم في الاكس من اجل حمايتهم من السجناء الآخرين . فهم سجناء يتواطأون مع ادارة السجن نفسه . ومن جهة اخرى ـ بالنسبة لليهود ايضا ـ تحتوي الاكسات على زعماء السجناء الاسرائيليين ، اي القبضايات ، وزعماء العصابات ، حتى لا يكون لهم تأثير على السجناء . وهنا تكمن المفارقة .

لقد قرأت يوما عن مناضلة زج بها في سجن النساء ، وهو سجن مدني يحتوي على المومسات . فاشتكت المناضلة للراهبة المسؤولة عن المكتبة . فما كان من الراهبة الا ان قالت لها يا بنيتي حين تريد السلطة النيل من كرامة المناضل وكبريائه تضعه الى جانب السجناء الامنيين . فتصور حين يضعوننا مع اسفل النوعيات من السجناء الامنيين . هنا يضاف الى العذاب المادي والممارسات اللااخلاقية للنيل من معنوياتك وكبريائك ، انهم يضعونك في مكان ولا اخجل من وصفه بأنه بيت دعارة وليس سجنا فقط .

شروط الاكس تختلف عن شروط الغرفة . في الغرفة تأخذ ساعتين مما يسمونه بنزهة شمس ، اما في الاكس فيكتفون بساعة واحدة . وممنوع الاتصال بزملائك . اما في الغرف فمن الممكن ان تطلب من السجان ان يجلب لك سيجارة من غرفة ثانية مثلا اما في الاكس فلا يسمح لك بسيجارة او نقلها . ثم المعاملة نفسها تكون اشد قسوة من المعتاد على اساس انك موضوع في الانفرادي ، وانك مشاغب ومحرض وبحاجة الى دوزة تأديبية في هذه الاماكن حتى يعاد تحسين تربيتك اي تدجينك وترويضك ، والسير حسب قيمهم الاخلاقية . طبعا نحن كنا نفتخر بافتقارنا

للاخلاق التي يؤمنون بها . فأخلاقنا لا يمكن ان تنسجم مع اخلاقهم .

الزنزانة · تختلف عن « الاكس » . فهي بلا مرحاض ويمنعونك فيها حتى عن ساعة الخروج الى الهواء والشمس . والتدخين فيها ممنوع . فهي مكان قريب من حجم الاكس ، لكنه مكان مظلم واقل تهوية . وحين يزج بك فيها يجردونك من ملابس السجن ويزودونك بملابس بالية متسخة . فاذا اردت ان تقتضي حاجتك يخرجونك مرة واحدة صباحا للمراحيض المشتركة بين الزنازين ، وبعد الظهر مرة اخرى .

والحقيقة انه بين جميع اشكال الاعتقال استطيع ان اقول ان الزنزانة هي اقسى فهم لا يتورعون عن الضرب في كل اماكن الجسد . ان الاكسات والزنازين هي اقسى اشكال القمع .

س ـ اقدمت على محاولة لقتل حارسك .. وقبل اسابيع اقدم فدائيان على ضرب سجانيهم .. هل تتكرر هذه الظاهرة كثيرا في المعتقلات الصهيونية ؟

ج ـ فيما يتعلق بضربي للسجان · كنت في ذلك الوقت منفيا هناك بعد اضراب في « السبع » استمر احد عشر شهرا .. كان اضرابا عم كل شيء باستثناء الطعام . مثلا رفضنا استقبال اهالينا ، كما رفضنا الاستحمام ، وممارسة العمل في السجن ، والخروج الى نزهة الشمس ، واعتبروني المسؤول الاول عن هذا الاضراب . فقاموا بنفيي الى اكسات الرملة . قضيت هناك ثمانية عشر شهرا ـ وهذه اطول مدة يبعد فيها المعتقل في مثل هذه الحالات ـ الا انه نتيجة لالحاح وضغط رفاقي واخواني من السجناء ، نقلت بعدها الى سجن عسقلان ، حيث وجدت انه بحاجة الى اعادة ترتيبات تنظيمية .

وما ان بدات اتحرك لكي اعيد ترتيب التنظيم داخل هذا السجن حتى عادوا لينقلوني الى الاكسات مرة ثانية . وهنا حاولوا استخدام كافة الوسائل للنيل من معنوياتي والنيل من كبريائي وكانوا مصممين على تحطيمي نهائيا . فهنالك تشكلت لدي القناعة التالية اما ان تجبن وتضعف وتنهار وبالتالي تستسلم . واما ان تكون المبادرة بيدك فتبدا انت بالهجوم ، على اساس ان خير وسيلة ، للدفاع هي الهجوم . كنت متيقنا من انني لو تركتهم فسوف يستمرون في خططهم الذي يرمي الى تحطيمي معنويا واستسلامي داخليا . ولكن اذا بادرت انا بالهجوم فستكون المبادرة في يدي لا في ايديهم . فعزمت على اخذ المبادرة حين التقى الظرف الموضوعي والظرف الذاتي من حيث ضغط الادارة علي ، وممارساتهم اللااخلاقية معي واردة ، لدرجة انهم زجوا معي في زنزانتي بشخص مصاب بشذوذ جنسي . فهددته بالقتل وحين سألني عن اسمي واجبته بأنني فلان الفلاني ما كان منه الا ان هرع الى باب الاكس واخذ يضرب بقبضتيه على الباب ويصرخ « انني افضل الذبح على ان ابقى مع هذا الانسان في زنزانة واحدة .. انه قاتل » هذا مثال بسيط على محاولاتهم النيل من معنوياتنا .

وكان هنالك عريف متميز بالقسوة الشديدة وهو سجان يهودي من العراق . هذا العريف كان معروفا عنه من قبل الادارة والسجناء انه سيء الخلق . وراح يضيق علي الخناق بشكل متميز ، فيمنعني من الاستحمام او من الخروج الى المرحاض . فعزمت على قتله ، وكانت المشكلة هي كيفية الحصول على اداة لقتله . فلو طلبت من اخوتي في الزنازين الاخرى سكينا لادركوا ما اخطط له ولتطوعوا ليقوموا بالمهمة عني كما حصل فعلا بعد فشل محاولتي . فلجأت الى ملعقة فأخذت احولها الى حربة ورحت اشحذها واسنها في المرحاض بحكها بالاسمنت ، وكنت افتح دورة المياه حتى لا يسمع السجان صوت سن الملعقة ، حتى باتت صالحة كحربة حادة وجعلت لها مقبضا . وكان اليوم يوم جمعة ، وكان هذا العريف قد منعني من الاستحمام يوم الخميس وهو اليوم المحدد لاستحمامي . فطلبت منه صباح يوم الجمعة ان استحم . رفض في البداية ، ولكن بعد الحاح مني اذعن ووافق على ان لا اطيل المكوث في الحمام . فخرجت الى الحمام وسكيني معي وحملت ملابس جديدة ليستقبل الاهل جثتي بها . لاني كنت اتوقع ان يقتلوني بعد ان اقتله . بعد ان غادرت الحمام كان العريف واقفا يتحدث مع سجين يهودي . قال لي « هيا اذهب الى زنزانتك » فما كان مني الا ان هجمت عليه واخذت اطعنه في عنقه . ضربته حوالى سبع ضربات متتالية ، وانسكبت الدماء غزيرة من انحاء عنقه . اخذ يضرخ متوسلا « دخيلك يا ابو علي .. في عرضك .. انا ورائي اولاد » . وهذا يثبت المقولة التي تقول ان الفاشستي اذا كان في موقف او موقع قوي يمسي شرسا ، اما اذا كان في موقع الضعيف فانه ينقلب الى جبان قابل لان يقبل حذاءك في سبيل انقاذ نفسه . فقبل ثوان كان هذا الرجل جبارا

وطاغية وظالما وبعد ضربه اخذ يستجدي ويستعطف . هذا الاستجداء الذي لم نعرفه نحن السجناء . حاول الهرب الا انني لحقت به واوقعته ارضا وضربته بالسكين عدة مرات حتى انكسرت السكينة في احدى الطعنات التي اصابته في صدره فوق القلب مباشرة . فهرعت الى (مكنسة) قريبة وواصلت ضربي له حتى خيل الي انه مات . وكان بامكاني ان اجهز عليه تماما وذلك لانه كان مرميا كجثة في اكس « ١٥ » . ولكنني رفضت ان افعل ذلك خوفا من استغلال الدعاية الصهيونية واتهام المناضل الفلسطيني بانه فاشستي وسادي يمثل بالجثث . وعلى العموم كنت موقنا من انه قد فارق الحياة . ولكن لحسن حظه نقل فورا الى المستشفى وعولج ووضع له بلاتين في كتفه .. الا انه ظل مشوها حتى الان . في هذه الاثناء كان حتى السجناء المدنيون الجنائيون اليهود يهتفون : « استمر يا ابو علي ، اقتله يا ابو علي ، هذا عدونا المشترك » . فقد كان السجناء اليهود انفسهم يبغضونه اشد البغض . اذ انه كان قد ضربهم جميعا ضربا مبرحا قبل محاولة اقدامي على قتله بيوم واحد .

وكان وقتذاك المعتقل الياباني « كوزوموتو » في الاكس الواقع إلى يسار اكسي . وكان في الاكس الواقع الى يمين اكسي سجين يهودي عريق في الاجرام فأشار علي بأن ادخل اكسي فورا ونصحني باغلاق بابه لاتجنب هيجان رفاق العريف من السجانين . وفعلا لو وجدوني في الخارج لقتلوني فورا . وبالرغم من ذلك هجم علي اكثر من عشرين سجانا على راسهم ثلاثة ضباط مسلحون بهراواتهم . واخذوا بضربي ، وكلما كان يغمى علي يسكبون علي الماء حتى يضربونني وانا يقظ لأحس بالألم . وكانت النتيجة ان انشرح راسي ، وانفتحت الجمجمة من الاعلى ، وكسرت يدي . وامضيت خمسة واربعين يوما وانا غير قادر على الحركة نهائيا . احضروا لي طبيبا فقال لضابط الامن انه من الواجب نقلي على الفور الى مستشفى لان حالتي خطيرة . فقال له الضابط ان هذا المعتقل خطير ولا نريد ان نعالجه .

ثم جاء « الخفيش » وهو ممرض السجن وقال « دعوه .. سوف يموت من النزيف وحده » . بقيت ٢٤ ساعة انزف .. دون علاج . في اليوم التالي جاؤوا ونقلوني الى مستشفى صرفند مقيدا با بالاصفاد ، حيث قاموا بالاسعافات الاولية . ثم اعادوني الى الزنازين في هذا الوضع . وحين انتشر الخبر في سجن ابناء القدس المسمى بـ « الاغام هنا » وسجن شباب فلسطين المحتلة المسمى بـ « كلالي » . اجتمع المعتقلون في السجنين وجهزوا سكاكينهم وحذروا ضباط السجون بأن اي حادث يقع لي سيتحمل هولاء الضباط مسؤوليته ، وهددوهم بالانتقام . فأعلنت حالة الطوارىء في المعتقلات فاعترف المدير الجديد للسجن بأن الاجراءات التي اتخذت ضد « ابو علي » قاسية وغير منطقية ، « ولكن أؤكد لكم انه على قيد الحياة » . وسمح لاثنين من المعتقلين يمثلون كل قسم بزيارتي . وفعلا تحت تهديد الشباب وضغطهم سمح لاثنين من المعتقلين بأن يظلا الى جانبي . وتحت ضغط الراي العام وتحرك المحامية « فيليتسيا لانغر » وضغط المعتقلين نقلوني الى مستشفى السجن بعد اسبوع . وايضا في المستشفى عوملت معاملة قاسية . منعوني من الاختلاط واغلقوا بابي والنافذة . وبعد ٤٥ يوما تمكنت من الحراك . ولكنني لا زلت بحاجة الى علاج . ثم نقلوني الى سجن عسقلان وكانت نقطة البدء في العمل التنظيمي الجدي الذي توج باضراب الـ ٨٥ يوما الشهير .

س ـ كم هو عدد المعتقلين العرب الموجودين في سجون العدو حسب تقديرك ؟

ج ـ العدد الاجمالي يتراوح بين ٣٥٠٠ و ٤٥٠٠ . طبعا يعلو في ايام المظاهرات والاضرابات فيصل الى ١٥٠٠٠ احيانا . لكن العدد الثابت عموما يتراوح بين ٣٥٠٠ و ٤٥٠٠ .

س ـ ذكرت انكم قمتم بالاضراب عن الطعام لمدة ٨٥ يوما . فهل لك ان تعطينا صورة عن هذا الاضراب ؟ .

ج ـ في تصوري اننا في هذه العجالة لا نستطيع ان نوفي الموضوع حقه . لكن استطيع تحديد بعض النقاط الرئيسية التي ربما تلقي بعض الضوء على هذه المسيرة النضالية التي استمرت ٨٥ يوما من الجوع والحرمان ، ناهيك عن الوسائل الاخرى من الاضطهاد التي مارسها العدو ضدنا حتى في هذه الفترة ، والتي كان يعاني فيها المناضل الفلسطيني من سكرات الموت . هنالك مفهوم شائع يقول بأن الانسان يمر احيانا عبر مرحلة تتساوى فيها الحياة مع الموت . والحقيقة ان هذا المفهوم كان خلفية انطلاقتنا في الاقدام على الموت لاستعجاله ، او لتحقيق هدف وحيد ومحدد وهو تخفيف حدة ازمة الاعتقال . وحين اقول الحياة والموت ، فاني لا اعني اننا نقاتل من اجل الموت

ولكننا نقاتل من اجل النصر. غير اننا على استعداد نفسي وذهني في الوقت نفسه لاستقبال الموت دون تردد ، لان ظروفنا القاسية في المعتقل كانت تعني موتنا موتا بطيئا . فاذا كان لا بد من مواجهة هذا المصير فلنواجهه بشجاعة وبايمان ورجولة ؛ لان العدو وضعنا في ظروف يريد من خلالها ان يقتلنا يوميا وبصورة بطيئة . من هنا كان لا بد من الوقوف في وجه العدو ، والحيلولة دون وصوله الى هدفه .

ازمة الاعتقال لا يمكن ان تحل الا من خلال الحصول على الحرية بمفهومها النسبي ، وهو الخروج من اسوار الاعتقال ومن وراء القضبان . نحن لم نضرب من اجل تحقيق هذا المطلب ، واننا لم نطلب منهم الافراج عنا في يوم من الايام ، ولم نقدم لهم التماسا لتخفيف احكامنا بالرغم من انهم كانوا يلهثون ويغرون المعتقلين من اجل تقديم مثل هذه الالتماسات . ولكن وسائلهم هذه كانت تقابل بالرفض القاطع المبني على الايمان العميق العلمي بالثورة على انها الوسيلة الوحيدة لتحريرنا وللقضاء على ازمة الاعتقال . لكن مطلبنا كان ينحصر في تحقيق ظروف وشروط حياتية افضل لنا داخل المعتقلات . ومن اجل توضيح ما اعني بالشروط الحياتية ، فانني سألجأ الى تبيان الفارق الحدي بين الشروط الحياتية للمناضل الفلسطيني القابع في سجون الاحتلال ، وبين السجين الجنائي المدني الاسرائيلي المرتكب ممارسات لاحضارية . لقد كانت هنالك تفرقة عنصرية واضحة بين الانسان العربي وبين اليهودي . او بين من يحمل جواز سفر الكيان الصهيوني وبين الفلسطيني الذي يحمل البندقية كجواز سفر من اجل التحرير . ولكن قبل ان نخوض في طرح تفاصيل هذه الفروقات اود ان اقول ان هذا المطلب لم يكن ليتحقق الا بتحضير وتجهيز القاعدة المادية لتحقيق هذا الهدف . والقاعدة المادية هنا تعني وحدة الاداة التنظيمية الاعتقالية بين عناصر مختلف الفصائل . فبدأنا عملية شاقة للاعداد لهذا الاضراب ، ساهمت فيها كافة الرموز الاعتقالية وتعاونت معي بشكل شخصي . كما ساهم معنا كافة شبيبة المعتقل . ومن هنا كان لدينا اداة تنظيمية متينة . اتفقنا كلجنة اعتقالية وانتخبت من قبل القاعدة واللجنة لأكون انا الممثل او الناطق باسم المعتقل في هذه المسيرة ، بالاضافة الى اربعة من اخواني شاركوني مهمة ادارة المسيرة النضالية . فوضعنا برنامجا اعتقاليا حددنا فيه الحد الاعلى من الطلبات – وكان برنامجا سريا – وحددنا الحد الادنى من الطلبات وعممناه على كافة شبيبة معتقل « عسقلان » على مختلف اتجاهاتهم التنظيمية ؛ لان المسيرة ، كانت – كما قلت لك – هي مسيرة اعتقالية وليست مسيرة تنظيم او آخر .

وقد تضامن معنا كافة السجون والمعتقلات ، سواء الموجودة منها داخل الخط الاخضر – كما يقولون – او تلك التي تقع خارج الخط الاخضر الذي يسمونه المناطق المدارة . لكن تضامنهم كان رمزيا . فبعضهم اضرب عشرة ايام والبعض الاخر اضرب اسبوعا كل حسب امكاناته الذاتية . اما نحن في عسقلان فكتبنا عريضة ، قدمها احد المعتقلين الذين فقدوا بصرهم : حيث اقتلع الجلادون الصهاينة عينيه ، وهو شاب اسمه محمود دنهش قام بعملية فدائية جريئة في ضواحي الخليل وأصيب في احدى عينيه ، فما كان منهم الا ان قضوا على عينيه الاثنتين . فاستغربوا انه حتى هذا الشاب الذي يعاني مختلف الامراض يشارك في هذا الاضراب ، بل ويقدم العريضة ، رغم ان حالته الصحية لا تسمح له بالاضراب . والحقيقة اننا اخترناه لتقديم العريضة كدلالة لدى اوساط الشبيبة بأننا جميعا متساوون في المظالم التي تمارس علينا . فليس هنالك فارق بين مريض وبين معتقل يموت موتا بطيئا ، وآخر مكتمل الصحة نسبيا . واريد هنا ان اعطيك فكرة عن مطالبنا .

لقد كانت هذه المطالب محددة بمطلب اساسي هو المساواة بالسجين اليهودي العادي في شروط حياته ، بالاضافة الى الاهتمام بمعالجة المرضى . وكي اعطي فكرة للقارىء عن حياتنا في السجن اقول كمثال اننا نحن كسجناء سياسيين كنا نستقبل الاهل كل ٣٥ يوما مرة ، بينما كان السجين اليهودي الجنائي يستقبل اهله كل اسبوعين مرة . كنا نحن ننام في الغرفة الواحدة وعددنا لا يقل عن ٢٨ معتقلا ، بينما كان عدد السجناء اليهود لا يتجاوز ٨ سجناء في الغرفة الواحدة . كنا ننام على الارض ، وكانوا هم ينامون على اسرة . لهم الشراشف والوسائد والاغطية بينما لم يكن لنا الا « البطاطين » وهي من نوع الماسح التي تستخدم في البيوت من اجل التنظيف ، ولكننا نسميها مجازا « البطاطين » . فارق آخر ..يكمن في استقبال الشمس . هم – اي السجناء اليهود الجنائيون – يفتحون عليهم منذ الساعة ٦ صباحا ولا يقفلون الا في الساعة ١/٢ ٨ مساء . بينما نحن لا نخرج

سوى ساعتين في اليوم هذا في السجون . اما في الانفرادي فلا نخرج الا ساعة واحدة . هم لديهم تلفزيون ومذياع وسينما ، ونحن نفتقر الى هذا كله . هم يتزودون بكافة الجرائد العبرية ، بينما نحن لا نزود الا بصحيفة « الانباء » التي يشرف عليها مستشار الشؤون العربية لمكتب رئيس الوزراء الصهيوني ، ولك ان تتصور المعلومات التي تحتويهاهذه الصحيفة . كانت هذه الصحيفة تهدف الى بلبلة ذهن القارىء المعتقل . فاذا اشتبك عنصران من فصيلين مختلفين في الخارج تأتي الصحيفة بعنوان بارز مبالغة في تصوير الحادث ، فتصوره وكأنه حرب دامية بين الفصيلين الفدائيين .. وهذا غيض من فيض .

وكانوا يفرقون حتى في الملابس الداخلية . نحن لنا في الصيف والشتاء « فانلة » زرقاء و « سروال » ازرق : اثنان في الصيف واثنان في الشتاء .

اما السجين اليهودي فكان يتمتع ويزود بالملابس الداخلية البيضاء بشكل متواصل . ايضا حتى في المعاملة . لقد عشت في السجون الاسرائيلية ، اي السجون التي تحتوي على سجناء يهود واحتككت بهولاء الناس. وكان لنا صداقات ومعارف من بينهم . السجين اليهودي كان يستخدم الفاظا بذيئة مع السجان بينما كنا نحن نمتنع عن ذلك باعتراف العدو نفسه لا بسبب احترامه ولكن لاننا كنا نجسد الاخلاق والمفاهيم الثورية التي نومن بها والتي تحرم علينا استخدام مثل هذه الالفاظ . فاذا تلفظ بها احد اخواننا كنا نشكل له لجنة تحقيق من انفسنا كسجناء . ولقد اعترف العدو نفسه اكثر من مرة بهذه الحقيقة .

باختصار · الفوارق بيننا وبينهم كانت هائلة ، رغم اننا معتقلون سياسيون مناضلون وهم سجناء جنائيون مجرمون . الطعام مثلا .. في سجون الاسرائيليين كان يقدم ١٢ صنفا من اصناف الطعام للافطار بينما يكتفون بتزويدنا بـ ٤ اصناف . فاذا دققت بما يقدمونه وجدت ان التفرقة موجودة حتى على مستوى صنف الطعام نفسه . فحبة البندورة مثلا مصنفه الى (ا) و (ب) و (ج) كانوا يحصلون على (أ) وكنا نحصل على (ج) ..وفي الحقيقة انك تستطيع ان تصف حبة البندورة هذه بأي شيء الا بانها حبة بندورة سواء من ناحية الشكل او الحجم .

هذا باختصار وبايجاز . كانت حياتنا قاسية جدا ولا نحسد عليها . وكان الهدف هو خلق المضايقات النفسية باستخدام هذه الشروط الحياتية السيئة . يعني اننا كنا نأكل في الغرفة ونشرب فيها ونستخدم المرحاض فيها ، لدرجة انه اذا كان احدنا مصابا بامساك او اسهال او غازات فسوف «يقتل » ويزعج ويخنق بقية السجناء الـ ٢٨ من الغازات السامة . فنحن نفضل ان يضربونا بأن يقذفونا بغازاتهم السامة على مثل هذه الغازات . النواحي العلاجية مثلا. سوف اضرب للقارىء مثلا على استهتار العدو بحالة السجناء الصحية ، لدرجة انه قد يعتبره مبالغة او نكتة . ولكنها واقعة حدثت فعلا : اذ ان احد الشباب المعتقلين قال للممرض مرة . « ان ضميري يوجعني » . فناوله الممرض قرصا من الاسبرين بطريقة آلية . انا كنت مصابا بالقرحة مثلا . كانوا يناولونني اقراص ألاسبرين حتى اضطررت لحفظ أسماء الادوية التي تعالج القرحة حقيقة . مثل اخر : حين كنت نزيلا في سجن « شطة » اصبت بفقر دم نتيجة الاوضاع الصحية السيئة للسجن . رفضوا ان ينقلوني الى المستشفى . وجاء ممرض السجن ليجري فحصا للدم . ضربني الابرة في الوريد وكأنه يضربني بسكينة . وبالرغم من ذلك لم يأخذ الدم . غير انه قال لي : « لا يوجد اليوم لديك دم » .. هذه الواقعة يعرفها كل سجناء وسجاني « شطة » .. فسألته « وكيف يمكن للانسان ان يعيش يوما بدون دم ؟ » .. وهذا غيض من فيض .

كل هذه الامثلة كانت تشكل خلفية الاضراب . الاضراب استمر لمدة ٨٥ يوما . والحقيقة انه كان هنالك فاصلا بينها .. اذ ان العدو وعدنا بعد مرور ٤٥ يوما على الاضراب بأنه سينفذ مطالبنا . ولكنهم بدلا من تزويدنا بما طلبنا، اعطونا فراشي للشعر ! نحن الذين كنا نطالب بزيادة مصاريفنا ؛ اذ ان السجين العربي يأخذ ١٨٠ ليرة اسرائيلية ، بينما يأخذ السجين اليهودي ٥٠٠ ليرة اسرائيلية في الشهر مضافا اليها ٥٠٠ ليرة عمل . وخلال التضخم فان الـ ١٨٠ ليرة لا تكفي لان تحتسي بها كوبا من الشاي او تشتري علبة سجائر في اليوم . وكان رد شبابنا على فراشي الشعر انهم حلقوا شعورهم بالشفرات على اساس اننا لسنا بحاجة لشعر اصلا . بعد ذلك واصلنا الاضراب الذي استمر ٤٠ يوما ، وكان المجموع ٨٥ يوما . واخيرا كانت نتيجة الاضراب انهم زودونا بعد ١٣ سنة من الاعتقال والنوم على الارض بفرشات لننام عليها . هذا كل ما حققوه لنا . لدرجة انني سألت الجنرال

مدير السجون العامة « حاييم ليفي » ، وكان مسؤول حرس الحدود ، وهو معروف بالغباء والشراسة : « لقد منح الله والطبيعة الهواء والشمس للناس مجانا . ولكن نحن نعرف اننا ما دمنا مسجونين في كيانكم فالهواء والشمس ايضا مسجونين . ولكن نحن على استعداد لشرائها منكم شراء . فبكم تبيعون كيلو الهواء وكيلو الشمس ؟ الا يكفيكم عشرين كيلو دم مقابل كيلو من الهواء ؟ الا تخجل من التفرقة العنصرية بين السجناء ؟ » .

فأجاب : « اولئك يظلون ابناءنا . اما انتم فلا يمكن الا ان تكونوا اعداءنا وهذه حقيقة يجب ان تدركوها » .

وباختصار : النتائج التي حققها الاضراب هي حصول كل معتقل على فراش . هذه صورة مختصرة جدا عن هذا الاضراب الذي استمر ٨٥ يوما .. والذي نعتبره مسيرة نضالية .

س ـ كيف استطعتم ان تستمروا على قيد الحياة في اضراب مديد كهذا ؟ .

ج ـ يفترض حسب قانون السجن ان يعطونا بعد ٤ ايام ما يسمى بالعبراني « زندا » وهي عبارة عن « تربيش » يوضع من خلال فتحة الانف او عن طريق الفم . يعطوننا كأس حليب كل ٢٤ ساعة ويفترض ان تحتوي على فيتامينات وبيض ومرغرينا . هذا ما يفعلونه حين يضرب السجناء اليهود عن الطعام . اما بالنسبة لنا فلم يصلنا احد الا في اليوم العاشر . واخذوا يعطوننا بالقوة كوب حليب كل ٢٤ ساعة عبر « التربيش » الداخل في فتحة الانف . وقد ترتب على ذلك نتائج مرضية ؛ اذ ان الحليب كان ينزل احيانا على الرئتين . انا مثلا لا زلت حتى الان اعاني من التهاب حاد في الانف والزور والحنجرة . وكانوا يدخلون هذا « التربيش » في فتحة الانف ويخرجونه اكثر من مرة حتى ينزف الدم بغزارة .. وكأنهم ينظفون المراحيض .. وكأنما ينشدون الانتقام منا لا ابقاءنا على قيد الحياة ومحاربة اضرابنا . لكننا كنا نحتمل كل ذلك . ولقد حاولوا القضاء على الاضراب بتوزيعنا على معتقلات مختلفة . ولقد نقلوني الى معسكر جيش . فعانيت الكثير هنالك على المستوى المادي والنفسي . الا اننا واصلنا صمودنا واضرابنا . حتى اننا اثرنا دهشة العدو . وقد عبر احد ضباطهم عن ذلك بقول : « انا لا اقدر ان اصوم في يوم الغفران . ولا استطيع ان اتخلى عن وجبة واحدة والا احسست بأوجاع في الرأس والمعدة .. فمن اين تستمدون صبركم على الجوع ؟ » . فقلنا له لو كنت انت في مكاننا لادركت معنى صلابتنا وفهمت سر صمودنا ..

اعداد : مؤنس الرزاز

احتمال إجراء انتخابات مبكرة في إسرائيل

باتت مسألة تقديم موعد الانتخابات الاسرائيلية للكنيست العاشر ـ التي من المفروض اجراؤها ، وفق القانون الاسرائيلي ، في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨١ ـ من اكثر المسائل التي تشغل الاسرائيليين الان فمشاكل اسرائيل الاقتصادية والاجتماعية التي اشتدت منذ تولي الليكود الحكم ، قبل ثلاث سنوات ، اضافة الى مشاكلها السياسية ، خصوصاً في المناطق المحتلة ، والطريق المسدود الذي آلت اليه مفاوضات الحكم الذاتي بسبب التصلب الاسرائيلي ، كل ذلك اثبت للاسرائيليين عجز حكومة الليكود على ادارة شؤون اسرائيل على كافة الصعد ، وبالتالي فان رحيلها المبكر اصبح مطلباً شبه عام لديهم .

كانت المعارضة الاسرائيلية ، المتمثلة اساساً في كتلة المعراخ ، السباقة الى عرض فكرة تقديم موعد الانتخابات للكنسيت العاشر ، واجرائها خلال هذه السنة وقد شجع المعارضة ، في اقتراحها هذا ، نتائج استقصاءات الرأي العام العديدة التي اجرتها معاهد البحوث المتخصصة في اسرائيل خلال الاشهر الاخيرة ، والتي رجحت جميعها ، تقريباً ، تفوق المعراخ على الليكود في الانتخابات المقبلة . ونذكر على سبيل المثال أحد أهم هذه الاستقصاءات وقد اجرته الدكتورة مينا تسيمح ، مديرة معهد البحوث في مؤسسة « داحف » ، حيث اشارت نتائجه الى امكانية فوز المعراخ على الليكود بأغلبية كبيرة . فقد ورد في نتائج هذا الاستقصاء انه « لو اجريت الانتخابات للكنيست في اوائل آذار (مارس) الماضي ، لكسب المعراخ ٥٠،٣٪ من الاصوات ، اي ٦٢ مقعداً في الكنيست (في الانتخابات الاخيرة حصل المعراخ على ٢٤،٦٪ · اي على ٣٢ مقعداً) ، ولكسب الليكود ٢٠،٦٪ من الاصوات ، اي ٢٦ مقعداً (في الكنيست الحالي حصل على ٣٥،٣٪ من الاصوات و٤٥ مقعداً) كذلك فان الحزب الديني القومي (المفدال) كان يمكن ان يكسب ٨٪ فقط من الاصوات ، اي ١٠ مقاعد (حالياً ٩،٢٪ من الاصوات و١٢ مقعداً) ، واغودات يسرائيل وبوعالي اغودات يسرائيل ـ ٤،٩٪ من الاصوات · اي ٦ مقاعد (حالياً ٤،٦٪ و٥ مقاعد) ، وحركة البعث اليهودية (هتحياه) ـ ١،٣٪ من الاصوات · اي مقعدين ، وحركة المبادرة والتغيير ـ ١،٤٪ : اي مقعدين ايضاً » (« دافار » ، ١٧/٣/١٩٨٠) .

وسبق هذا الاستقصاء استقصاء آخر اجراه المعهد نفسه في شهر كانون الثاني (يناير) الماضي ، سجّل ايضاً احتمال تراجع الليكود امام المعراخ في الانتخابات المقبلة .

على اية حال ، ليست نتائج استقصاءات الرأي العام هي الامر الوحيد الذي يشجع المعارضة على المطالبة بتقديم موعد الانتخابات ، بل ان عجز الحكومة عن القيام بمهامها بصورة افضل ، ورفضها اعادة تقييم سياستها الداخلية والخارجية ، هما الدافع الاكبر لدى المعارضة للمطالبة بتقديم موعد الانتخابات .

ولم تعد هذه المطالبة تقتصر على المعارضة فقط ، وانما اتسعت لتشمل فئات قوية داخل الائتلاف الحكومي

ايضاً . فقد اجرى زعماء الحزب الديني القومي ، وهم شركاء في الحكومة ، اتصالات مع زعماء المعراخ لبحث مسألة تقديم موعد الانتخابات . واعلن زعيم حزب العمل ، اثر اللقاءات التي تمت بين الحزبين ، ان زعماء المفدال اخبروه « ان مصلحة اسرائيل وضعف الحكومة يفرضان تقديم موعد الانتخابات » (« **معاريف** » ، ١٨/٤/١٩٨٠) . ويبدو ان المتدينين باتوا مقتنعين باحتمال فشل الليكود في الانتخابات المقبلة ، وبدأوا ينشطون لضمان مقاعدهم في الحكومة في المستقبل ، خصوصاً انهم كانوا شركاء ايضاً في حكومات المعراخ السابقة . وما يخشونه الآن هو احتمال حصول المعراخ على اغلبية برلمانية في الانتخابات المقبلة تمكنه من تشكيل حكومة مستقلة من دونهم ، او بمشاركة بعض الفئات الحزبية المقربة منه ، الامر الذي سيدفع بهم الى المعارضة لاول مرة منذ قيام اسرائيل ، وربما يفقدهم المكاسب التي حققوها بفضل الاتفاقات الائتلافية التي كانوا يعقدونها في الماضي مع الاحزاب الحاكمة ، والتي كانت تتضمن دائماً تنازلات كبيرة لصالحهم خصوصاً في مجالي التعليم والاحوال الشخصية . ويبدو ان هذا الاحتمال وارد في ذهن زعماء المعراخ ' اذ نرى بيرس يعلن ان « حزبه لم يعقد اي اتفاق بشأن توزيع الحقائب في الحكومة المقبلة . وسنبذل [والكلام للمعراخ] كل ما في وسعنا للاحتفاظ بحقيبة وزارة التعليم [التي احتفظ بها المفدال في الماضي] التي تعتبر اهم من حقيبة وزارة الخارجية . كذلك سيصر الحزب على ان تقوم الفتيات المعفيات من الخدمة في الجيش ، بأداء مهمة وطنية اخرى ، وان يعاد البند الاجتماعي الى قانون الاجهاض » (**المصدر نفسه**) .

تحرك وزير الدفاع وايزمن

لم يكن زعماء المفدال هم الوحيدون داخل الائتلاف الذين اعلنوا موافقتهم على تقديم موعد الانتخابات ، حيث جاءت تصريحات وزير الدفاع وايزمن ، الذي يعتبر احد الاعضاء البارزين في حركة حيروت ، نوعاً من الدعم من داخل الحكومة لدعاة الانتخابات المبكرة . فقد دعا وايزمن عبر شاشة التلفزيون الاسرائيلي ، الى اجراء انتخابات مسبقة ، مشيراً الى استعداده للدخول في مواجهة مع زعامة بيغن في الحكومة وفي الليكود على السواء ، او الانسحاب من الليكود وترؤس مجموعة سياسية اخرى في الانتخابات . وذكر وايزمن انه لا يرى ان بامكان الحكومة اصلاح نفسها ، وانه يؤيد بالتأكيد تقديم موعد الانتخابات « خصوصاً ان اموراً كثيرة خضنا [اي الليكود] الانتخابات بموجبها لم يعد لها وجود الآن . فمن جهة هنالك الكثير من الامور الايجابية في اسرائيل ، ومن جهة اخرى الكثير من اليأس وعدم الرضى . ومن الافضل توضيح الامور في الانتخابات ، حيث تمنح الفرصة للجميع ـ بما في ذلك الليكود ـ لاعادة تنظيم الصفوف . ويحتمل جداً انه بدلاً من البحث عن عملية اصلاح هنا واخرى هنالك ، علينا ان نذهب الآن الى الشعب » وتساءل وايزمن عن الاسلوب الذي تتم بموجبه اليوم معالجة القضايا الداخلية والاقتصادية ، والقضايا التي تهم السكن . واستدرك قائلاً انه بسبب هذا الاسلوب فقط ، يؤيد الانتخابات المبكرة .

ويبدو ان وايزمن ليس مستاء فقط من معالجة القضايا الداخلية ، وانما ايضاً من الاسلوب الذي تتبعه الحكومة الاسرائيلية في مفاوضات الحكم الذاتي . فهو الذي كان له الدور الكبير في المفاوضات مع مصر والولايات المتحدة ، سواء فيما يتعلق باتفاقات كامب ديفيد او بأتفاق السلام مع مصر ، يرى ان الجمود في المفاوضات الحالية حول الحكم الذاتي ، من شأنه ان يشكل خطراً على تطور العلاقات مع مصر . لذلك فهو يؤيد تحريك المفاوضات بواسطة تطبيق الحكم الذاتي في قطاع غزة اولاً ، الامر الذي يرفضه بيغن واغلبية اعضاء الحكومة (« **داقار** » ، ١٧/٤/١٩٨٠)

لقد اثار تصريح وايزمن هذا ارتباكاً وغضباً بين اعضاء كتلته ، وتوقع بعضهم ان يقدم استقالته من الحكومة . حتى ان نائبه مردخاي تسيبوري تحفظ ازاء هذه التصريحات معارضاً فكرة الانتخابات المبكرة .

كذلك ساد الارتباك صفوف حزب الاحرار ـ شريك حيروت في الليكود ـ رغم انه ينبغي افتراض ان بعض زعماء هذا الحزب يمكنهم الاتفاق مع وايزمن في بعض ما اعلنه . وقد اعلنت احدى الشخصيات الكبيرة في الحزب « ان اقوال وايزمن خطرة ، خصوصاً ما فيها من شرعية يضفيها على استقصاءات الرأي العام التي تتنبأ بالفوز الكبير للمعراخ » (**المصدر نفسه**) .

اما بالنسبة لرد فعل رئيس الحكومة بيغن ، فيبدو انه عمل منذ البداية على احتواء انعكاسات تصريح وايزمن ، بعدم التعليق عليه ، ومنع اثارته للنقاش داخل الحكومة ، رغم ردود الفعل العنيفة عليه التي ظهرت في الليكود ، خصوصاً من جانب اعضاء حيروت . وعلى الرغم من ان تصريحات وايزمن جاءت بالتزامن مع قيام بيغن باجراء مفاوضات سياسية مع الرئيس كارتر في واشنطن ، الامر الذي فسره البعض بأنه محاولة من جانبه ، بالاتفاق مع الادارة الاميركية ، للضغط على رئيس الحكومة ، فان بيغن رفض التعليق عليها اثناء وجوده في واشنطن وحتى بعد عودته الى اسرائيل ، بهدف احتوائها كما ذكرنا ، خصوصاً ان تطورها ليس في مصلحته في اي حال من الاحوال . ويبدو انه نجح في ذلك ، فبعد مرور اكثر من شهر على تصريحات وايزمن لم تحدث اية انعكاسات بسببها داخل الائتلاف الحكومي . وربما اثرت نتائج زيارة بيغن الى واشنطن ، وتكثيف مفاوضات الحكم الذاتي ، ومن ثم الوضع المتدهور في المناطق المحتلة ، على احتواء هذه القضية في وقت مبكر ، ولو مؤقتاً .

يبقى السؤال . الى ماذا يهدف وايزمن من وراء طرحه هذا ، وهل هو جاد فعلاً في ترك الليكود ، ام ان تصريحاته هذه ليست سوى مسألة عابرة ؟ وللاجابة على هذا السؤال ، نعود الى ما اعلنته وسائط الاعلام الاسرائيلية عن الاجتماعات التي عقدت بينه وبين زعماء حزب الاحرار ، خلال الاسابيع الاخيرة التي سبقت تصريحه هذا ، حيث بحثت امكانية انشاء حزب وسط ليبرالي برئاسة وايزمن نفسه . « وقد جرت المحادثات بهذا الشأن بسرية ودون اعلان يذكر ، بسبب الانتخابات الداخلية في حزب الاحرار ، وخوف بعض وزرائه من استغلال اية تصريحات علنية بهذا الشأن ضدهم في الصراع الداخلي الدائر في حزبهم . وقد اوضح مقربون من وزير الدفاع ، ان تصريحاته بشأن استعداده للمشاركة في حكومة بيرس ، كان القصد منها الاشتراك في حكومة تقوم على اساس ائتلافي بين الليكود او اجزاء منه [والمقصود الاحرار] وبين المعراخ » (« هآرتس » ، ١٨/٤/١٩٨٠) .

والسؤال هو : هل يقوم فعلاً حزب كهذا ، الامر الذي يعني انشقاقاً في الليكود في الانتخابات المقبلة ؟ يبدو ان هذا الاحتمال وارد ، « فكما كان الحال قبل اربع سنوات ، اليوم ايضاً يتركز الغليان السياسي فيما يدعى « وسط الخريطة السياسية » . ففي ذلك الحين ايضاً ظهر يادين في شهر ايار ١٩٧٦ ، اي قبل الانتخابات التي كان مقرراً ان تجري في تشرين الثاني ١٩٧٧ ، بسنة ونصف السنة تقريباً . وعلى الرغم من خيبة الامل في يادين وكتلته داش ، فان اوساط الاحزاب الكبيرة لا تستثني اليوم ايضاً امكانية ظهور حزب وسط جديد ... [ولكن] بفارق واحد : داش كحزب وسط هدد حزب العمل في الماضي ، بينما سيهدد ظهور حزب جديد حتماً كتلة الليكود الآن » (امنون برزيلاي ، « هآرتس » ، ١٨/٤/١٩٨٠) .

ان احتمال تشكيل حزب وسط جديد قائم فعلاً ، خصوصاً ان السنين الاخيرة في اسرائيل تميزت بنوع من اللامؤسسية . « فأحزاب من الهواة ، حاولت بناء نفسها على رمال متحركة ، الا انها سرعان ما تفككت » (مردخاي غور ، « دافار » ، ١٨/٤/١٩٨٠) . وليس ظهور كتلة يادين (داش) في الانتخابات الاخيرة ، وانقسامها على نفسها بعد دخولها الائتلاف الحكومي ، سوى برهان على ذلك . على أية حال ، فأن هذا الموضوع غير مضمون تماماً ، خصوصاً ان وايزمن كان يراهن كثيراً على نتائج مؤتمر حزب الاحرار ، واحتمال تعزيز مكانة ارليخ داخل الحزب .

ويبدو ان نتائج المؤتمر لم تكن مرضية تماماً بالنسبة له ، خصوصاً ان انتخاب الوزير اسحاق موداعي رئيساً لمجلس رئاسة الحزب ، من شأنه ان يقوي الاتجاه المتطرف داخله . اما ارليخ ، فقد انتخب رئيساً للحزب ، مع حصر مهمته في تمثيل الحزب ازاء الخارج . والجدير بالذكر ان الحزب دعا في قراراته الى تطبيق القانون والقضاء والادارة الاسرائيلية في هضبة الجولان ، كما دعا الى حرب ابادة ضد المنظمات الفدائية في كل زمان ومكان وقرر كذلك ان « لليهود حق الاستيطان في كل اجزاء اراض ـ اسرائيل » (« ر.إ.إ. » ، العدد ٢٠٥١ ، ٨ و٩/٥/١٩٨٠ ، ص ١٤) .

موقف المعارضة

رحبت المعارضة ، طبعاً ، بتصريحات وايزمن ، واعتبر زعيم حزب العمل بيرس ان هنالك اكثرية بين اعضاء

الكنيست تؤيد تقديم الانتخابات للكنيست (« معاريف » ، ١٨/٤/١٩٨٠) .

واضاف بيرس « ان سياسة الحكومة ازاء المواضيع الحيوية لاسرائيل ، لا تتمتع بتأييد كبير ، سواء داخل الكنيست او بين الشعب . مثلاً : تحفظ اغودات يسرائيل ، المؤيدة للائتلاف ، من الاستيطان في قلب الخليل ؛ تحفظ نواب من المفدال ؛ وتحفظ جزء كبير من نواب الليكود ومن اعضاء لجنة الخارجية والامن . كذلك عارضت هذا الاستيطان الكتلة الديمقراطية (يدني) ، وبالطبع المعارضة بأكملها ايضاً (باستثناء نائبين منها) لماذا تستمر اذن هذه الحكومة ؟ لان جزءاً من النواب الذين يؤيدون تقديم موعد الانتخابات ، يخشى الافصاح عن ذلك . فمن الاسهل عليهم البقاء حيث هم ، واخفاء رأيهم الحقيقي في ما هو الافضل لاسرائيل ولمواطنيها » (شمعون بيرس ، « **يديعوت احرونوت** » ، ٢٠/٤/١٩٨٠) .

واعتبر بيرس ان وايزمن خرج على هذه القاعدة معلناً رأيه صراحة : « فهذه حكومة دون مستقبل ، حتى لو تمسكت بمقاعدها بضعة اشهر اخرى . وما صنعه وزير الدفاع هو خدمة وطنية ، تعكس رأي الاكثرية » (**المصدر نفسه**) .

ويبدو ان بيرس اصبح متأكداً من تشكيل المعراخ للحكومة المقبلة ، حيث باشر ، منذ الآن ، رسم برنامج حزبه للمرحلة المقبلة . ففـي مقابلة معه (« **ملحق عل همشمار** » ٢٠/٤/١٩٧٠) اعلن ان حزبه سيضطر الى معالجة مشاكل صعبة على اربعة صعد ، هي : السياسي ؛ الاقتصادي ؛ الاجتماعي ، وصعيد اسلوب عمل الحكومة . واضاف بيرس انه يعتقد ان الامور الثلاثة الاولى التي ستضطر حكومته للاهتمام بها في بداية طريقها هي : « تغيير سياسة الاستيطان ، وفرض الحكم الذاتي في غزة ، وتقديم اقتراح للملك حسين من اجل الانضمام الى المفاوضات . وما اهتمامنا بهذه الامور انطلاقاً من المبادىء الاساسية للمعراخ فحسب ، وانما لانها ستؤدي الى تعزيز مركز اسرائيل السياسي » . وفيما يتعلق بالمجال الاقتصادي اعلن بيرس « ان الموضوع الاول الذي ينبغي معالجته هو العجز الكبير في ميزان المدفوعات الاسرائيلي ، وتخفيف تعلق اسرائيل بالمصادر الخارجية ، وزيادة وتيرة تطورها كدولة ومجتمع ومن اجل محاربة هذا العجز ، فان وجهة النظر اليمينية تقول انه ينبغي القاء عبء اكبر على العمال وخفض مستوى معيشتهم . اما وجهة نظر [المعراخ] فتقول ، انه ينبغي في الاساس زيادة مستوى الانتاج وانتاجية العمل » . وفيما يتعلق بالمجال الاجتماعي اعلن بيرس ان حزبه « سيضطر الى زيادة التوزيع العادل للعبء وللمنافع الاقتصادية . فالهوة الاجتماعية هي ايضاً هوة طائفية وجغرافية ، وهوة بين الاجيال . فأنا [اي بيرس] اعتقد مثلاً ، ان الجليل هو من المناطق التي لحقها اشد الظلم في اسرائيل ؛ لذلك سنضطر الى اعادة منحها الافضلية . كذلك سنضطر الى منح تعويض ملائم لجميع سكان اسرائيل .. الذين لحقهم الظلم بسبب التضخم المالي » (**المصدر نفسه**) .

وبالنسبة لاسلوب عمل الحكومة ، يؤيد بيرس العمل الجماعي داخلها ، ويؤيد ايضاً « قيام هيئة موجهة داخل الحزب ، يتمثل فيها اعضاء من المستوطنات ومن المدن ، ولجان العمل والاكاديميين والشركات ايضاً » (**المصدر نفسه**) .

اما الطريقة التي سينتهجها حزب العمل في المفاوضات السياسية في المستقبل ، فهي ، كما اعلن بيرس ، ان « الفلسطينيين الذين سيكونون في اطار اردني ـ فلسطيني ، سيجدون تعبيراً عن ذواتهم في هذا الاطار » . لذلك فهو يؤيد انضمام الملك حسين الى المفاوضات ، وتطبيق الحل الاقليمي في الضفة الغربية ، اي تقسيم المنطقة بين الاردن واسرائيل ، بحيث تعاد المناطق المأهولة التي تتمتع بكثافة سكانية عربية عالية الى الاردن ، بينما تحتفظ اسرائيل بالمناطق الاخرى ، اي وفق صيغة مشروع آلون المعروفة .

ويبدو ان آراء بيرس هذه تلقى تأييداً لدى الادارة الاميركية ولدى الرئيس المصري ايضاً . فقد قام هذا بزيارة واشنطن خلال شهر نيسان (ابريل) الماضي ، بناء على دعوة من الحكومة الاميركية ، حيث قابل الرئيس كارتر ، وشرح له موقفه من المفاوضات الدائرة ، ومن امكانية انضمام الملك حسين اليها في المستقبل . وقد اعتبر زعماء الليكود هذه الدعوة جزءاً من مؤامرة اميركية لاسقاط حكومة بيغن (« **معاريف** » ، ١٨/٤/١٩٨٠) .

يبقى السؤال هو : ما هي التطورات المحتملة على الصعيد السياسي الداخلي في اسرائيل ، خلال الفترة المقبلة ؟

الاحتمال الاول ، هو احتفاظ بيغن بمنصبه حتى نهاية ولايته ، اي اجراء الانتخابات في موعدها المحدد ، في تشرين الثاني (نوفمبر) من السنة المقبلة . ويبدو ان هذا الاحتمال وارد ، خصوصاً ان وضع الحكومة شبه مريح من الناحية السياسية ، فهي ، رغم جمود محادثات الحكم الذاتي ، لا تتعرض لأية ضغوط اميركية او اية ضغوط غيرها بسبب الانتخابات في الولايات المتحدة . وحتى اجراء هذه الانتخابات في نهاية السنة الحالية ، فان احتمال بقاء الوضع السياسي على ما هو عليه وارد جداً . لذا فان العائق الوحيد الذي يمكن ان يؤثر في وضع بيغن داخل الحكومة في هذه الحالة ، هو رد الفعل المصري خلال الاشهر المقبلة . فاذا كان رد الفعل هذا قاسياً الى درجة تهديد تطور العلاقات بين الطرفين ، فان بيغن سيتعرض لضغوط من جانب وايزمن ومؤيديه داخل الحكومة ، وربما الى استقالتهم ايضاً ؛ الامر الذي يعني استقالة الحكومة كلها . ويبدو ان هذا الامر غير وارد : لان مصر ماضية في تنفيذ بنود تطبيع العلاقات مع اسرائيل كما نصت عليه معاهدة السلام بينهما ، على الرغم من الجمود في مفاوضات الحكم الذاتي .

الاحتمال الثاني هو اعتزال بيغن منصبه حتى قبل انتهاء فترة ولايته . وفي هذا الحال ربما يطلب اعضاء الليكود ، او معظمهم ، من وايزمن ان يترأس الحكومة ، ويقف على رأس قائمة الليكود في الانتخابات المقبلة .

اما الاحتمال الثالث ، فهو استمرار بيغن في الاحتفاظ برئاسة قائمة الليكود للكنيست المقبل . وفي هذه الحال سينسحب وايزمن حتماً من هذه القائمة ، كذلك لن يوافق جزء من الاحرار على زعامة بيغن ؛ الامر الذي سيؤدي الى انقسام الليكود وظهور وسط جديد برئاسة وايزمن يقدره البعض بـ١٥ ـ ٢٠ نائباً . وباستطاعة وايزمن ، اذا كان على رأس حزب كهذا ، المطالبة بحقيبة وزارة الدفاع في الحكومة المقبلة ، حتى لو كانت برئاسة المعراخ .

حنه شاهين

المؤتمر العام الثالث
للاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين

انعقد المؤتمر العام الثالث للكتاب والصحفيين الفلسطينيين في بيروت ، في الفترة ما بين ١٩ و ٢٤ نيسان ١٩٨٠ ، تحت شعار « **بالدم نكتب لفلسطين** » ، و « **على طريق تحرير فلسطين لنعمق المحتوى الديمقراطي الكفاحي في ثقافتنا الوطنية والثورية** » . وقد أفتتح المؤتمر صباح يوم السبت الموافق ١٩/٤/١٩٨٠ ، تحت رعاية الأخ ياسر عرفات ، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، وممثلين عن فصائل الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية والجبهة القومية اللبنانية ومختلف الاتحادات والنقابات والروابط الشعبية الفلسطينية واللبنانية ، بالاضافة إلى إتحادات ونقابات الصحفيين والكتاب العربية والاجنبية التي لبت الدعوة لحضور المؤتمر ، وهي : منظمة الصحفيين العالمية : أتحاد الصحفيين العرب : الاتحاد العام للكتاب والأدباء العرب : أتحاد الكتاب السوفيات : أتحاد كتاب المانيا الديمقراطية : أتحاد الكتاب في رومانيا : أتحاد الكتاب الصحفيين الفيتناميين : أتحاد الصحفيين القبارصه : نقابة الصحفيين اللبنانية : إتحاد الكتاب اللبنانيين : ممثل الجبهة الوطنية المصرية والصحفيين الوطنيين المصريين : أتحاد الكتاب وإتحاد الصحفيين السوريين : منظمة الصحفيين في اليمن الديمقراطية : إتحاد الكتاب والصحفيين الارتريين : إتحاد كتاب المغرب : إتحاد الكتاب والصحفيين في العراق ' إتحاد الكتاب التونسيين ، وذلك بالاضافة إلى الصحفي البريطاني تايلور دواننغ ممثلا للصحفيين البريطانيين التقدميين ، والاتحاد العام لنقابات عمال الاردن .

وقد بلغ عدد أعضاء المؤتمر ١٣٩ عضواً ، توزعوا على الفروع التالية : الجزائر ـ ٢ أعضاء : سوريا ـ ٢٠ عضوا : ليبيا ـ ٤ : الكويت ـ ١٥ : العراق ١٧ ' قطر ـ ٦ : لبنان ـ ٣٧ : مصر ـ ٩ : الامارات العربية ـ ٤ : الأرض المحتلة ـ ٦ : مندوب أتصال عن الولايات المتحدة : مندوب اتصال عن المملكة المتحدة : مندوب أتصال عن فرنسا : وذلك بالاضافة إلى أعضاء الأمانة العامة للاتحاد (١٥ عضواً) . وقد بلغ عدد من شاركوا في الاقتراع عند إنتخاب الأمانة العامة ١١٣ عضوا . غير أن العدد الفعلي للأعضاء الذين شاركوا في أعمال المؤتمر يزيد عن هذا الرقم الأخير بقليل : حيث أن بعض الأعضاء تغيب عن حضور جلسة الاقتراع الأخيرة . أما عدد الأعضاء المراقبين فقد زاد عن ٥٠ عضواً .

تحدث في جلسة الافتتاح الأخ ياسر عرفات الذي ألقى كلمة الثورة الفلسطينية ، وكما تحدث كل من : الرفيق بسام أبو شريف ممثلا للأمانة العامة لاتحاد الكتاب والصحفيين الفلسطينيين ، والرفيق محسن إبراهيم الأمين العام التنفيذي للمجلس السياسي المركزي للحركة الوطنية اللبنانية ، وشفيق الكمالي الأمين العام للاتحاد العام للادباء والكتاب العرب ، وسجاد الغازي الأمين العام المساعد لاتحاد الصحفيين العرب ، ورياض طه نقيب الصحافة اللبنانية . وفي يوم الافتتاح نفسه عقد المؤتمر جلسة مسائية أستمع فيها ، إلى كلمات عدد آخر من الوفود . كما تليت في الجلسة نفسها برقيتان موجهتان للمؤتمر ، إحداهما من إتحاد للادباء الصحفيين في تشيكوسلوفاكيا والاخرى من لجنة الدفاع عن الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين في السجون الاسرائيلية ، تعرب فيها اللجنة عن أملها في أن يصدر عن المؤتمر نداء تضامن مع الاسرى والمعتقلين الفلسطينيين وعائلاتهم في السجون الاسرائيلية ، موجها إلى الرأي العام العالمي وإلى التنظيمات العالمية المماثلة .

وفي اليوم التالي استمع المؤتمر ، في جلسته الصباحية إلى بقية كلمات الوفود .

وقبل أن نتطرق إلى وقائع أعمال المؤتمر ، سنأتي الى ذكر الوثائق التي قدمتها الأمانة العامة للمؤتمر ، والتي يمكن حصرها على النحو التالي :

١ ــ تقرير الأمانة العامة عن حصيلة نشاط الاتحاد ما بين المؤتمرين الثاني والثالث .

٢ ــ مشروع البيان السياسي .

٣ ــ تقارير مالية عن الفترة ما بين ١٩٧٧ ــ ٣١ آذار ١٩٨٠ .

٤ ــ النظام الداخلي المعدل والمقر في المؤتمر العام الثاني للاتحاد في تونس ، آذار ١٩٧٧ .

٥ ــ عشرة إعلانات سياسية حول الموضوعات التاليه : الحريات الديمقراطية والمعتقلين السياسيين في فلسطين المحتلة ، والمعتقلين السياسيين في الاردن ولبنان ، والتنسيق السوري ــ الفلسطيني ــ اللبناني ، والجبهة الوطنية المصرية ، واليمن الديمقراطي ووحدة اليمنين ، وإيران وأفغانستان ، والقواعد الأميركية في الخليج العربي .

٦ ــ بالاضافة إلى ما سبق ، قدمت لجنة الدراسات التي شكلتها الأمانة العامة من بين أعضائها عشر دراسات ، ترجم معظمها إلى اللغتين الانجليزية والفرنسية بجانب اللغة العربية وجرى توزيعها على مندوبي المؤتمر وضيوفه .

بدأت جلسات عمل المؤتمر في ٢٠/٤/١٩٨٠ ، بانتخاب هيئة رئاسة مكونه من : عبد العزيز السيد رئيساً ، وأنيس الخطيب وفيصل زكي نائبين للرئيس ، وصالح زيتون وصابر حسين مقررين .

وتلا ذلك تقديم لائحة داخلية من قبل أحد أعضاء الأمانة العامة بهدف تنظيم نقاشات المؤتمر ؛ فجرى نقاشها ثم إقرارها وإعتمادها كنظام لادارة الجلسات . وأعقب أقرار اللائحة الداخلية مناقشة جدول أعمال المؤتمر المقترح من قبل الأمانة العامة بغية إقراره أو تعديله . وقد شمل جدول الأعمال المقترح البنود التالية :

ــ تلاوة تقرير الأمانة العامة ، وتوزيع اللجان (اللجنة السياسية ؛ لجنة النظام الداخلي ؛ اللجنة المهنية ؛ اللجنة المالية ، وأعمال اللجان ، وتقديم تقارير اللجان للمؤتمر ، ومناقشة عامة للتقارير وأقرارها ، ثم أنتخابات الأمانة العامة .

وقد تم أقرار الجدول السابق بعد تعديله باضافة ثلاثة بنود إليه ، هي : مناقشة تقرير الأمانة العامة بعد تلاوته ، وإستقالة الأمانة العامة بعد تلاوة التقرير ومناقشته ، وإضافة لجنة الحريات الديمقراطية إلى لجان المؤتمر الأربع السابقة .

ووفقا لجدول الأعمال المعدل ، تلا امين سر الاتحاد تقرير الأمانة العامة ، وتم طرحه للنقاش . وقد شارك في نقاش التقرير ما يزيد على الثلاثين عضواً ، ترك بعدها المجال للأمانة العامة لترد على ملاحظات الأعضاء . وقبل أن نورد أبرز الملاحظات التي أبديت خلال نقاش التقرير ، نود أن نسجل أبرز الأفكار التي تضمنها تقرير الأمانة العامة .

١ ــ أشار التقرير إلى مجمل الظروف التي أحاطت بعمل الاتحاد ما بين المؤتمرين السابق والحالي :

ــ إن ما أنجزه الاتحاد خلال الفترة السابقة كان دون طموح اعضائه ودون طموح الأمانة العامة . وإن ما أنجز كان محصلة للواقع الذي عاشه الاتحاد ، كما أنه كان نتيجة نضال مستمر وسط ظروف بالغة الصعوبة والتعقيد .

ــ لقد عانى الاتحاد من نتائج الاضطراب في الحياة الديمقراطية على الساحة الفلسطينية في فترة من الفترات . كما عانى من صعوبات مالية .

ــ أدت الاشكالات التنظيمية التي رافقت المؤتمر العام الثاني في تونس إلى خلق الكثير من المشاكل للاتحاد مثل مقاطعة بعض أعضاء الأمانة العامة لاجتماعاتها .

٢ ــ عرض التقرير العلاقات الداخلية للاتحاد وانتخابات الفروع بشكل موجز وسريع ، موصيا باعتماد عضوية ستة من الكتاب الذين أبعدوا من الأرض المحتلة بسبب مواقفهم النضالية .

٣ ــ تطرق التقرير إلى نشاطات الاتحاد على الصعيدين العربي والدولي ، معتبراً أن الانجاز الأكبر للاتحاد في هذا المجال هو تثبيت وتطوير العلاقة مع الاتحادات الصديقة في البلدان الاشتراكية ومنظمة الصحفيين العالمية ، مشيراً إلى البروتوكولات التي تم توقيعها مع عدد من هذه الاتحادات ، ومنوهاً أن الأمانة العامة كثيراً ما كانت تفاجأ بان الاتفاقات التي كانت تعقدها بشأن التدريب والصلاح مثلاً ؛ يجري تطبيقها عن غير طريق الاتحاد ولغير

اعضائه . وتطلع تقرير الامانة العامة إلى توطيد العلاقة مع أتحاد الكتاب الأفرو آسيويين لتجاوز الاشكالات التي حدثت في أديس أبابا ، والتي كانت ، حسب ما ينص التقرير ، نتيجة مباشرة للخلل في الحياة الديمقراطية على الساحة الفلسطينية .

واعتبر التقرير ان الانجاز الأكبر للاتحاد على صعيد العلاقات مع الاتحادات العربية هو تعزيز وجود الاتحاد في إتحادي الصحفيين والكتاب والأدباء العرب ، بعد أن كان مستبعداً من الأطر القيادية لهذين الاتحادين .

٤ ــ وعلى صعيد الثقافة والنشر أشار التقرير إلى أن الأمانة العامة كانت قد وضعت خططا طموحة بعد مؤتمر تونس ، أبرزها قرار تأسيس دار الكاتب الفلسطيني للنشر . ولكن نتيجة للصعوبة الماليه ومجمل الظروف التي أحاطت بعمل الاتحاد ، لم يتمكن الاتحاد من مواجهة مسؤولياته على مستوى النشر والطباعة بالشكل الكافي . وبرغم هذا الواقع يشير التقرير إلى بعض الانجازات في هذا المجال .

٥ ــ وعلى الصعيد المهني ، يشير التقرير إلى وضع برامج طموحه نفذ الاتحاد جزءاً منها وفشل في تنفيذ الجزء الآخر .

٦ ــ وعلى صعيد الدفاع عن الحريات الديمقراطية يشير التقرير إلى تحمل الأمانة العامة لمسؤولياتها في الدفاع عن الحريات الديمقراطية في الوطن العربي ، وإلى تأكيدها على مركزية هذه القضية في لقاءاتها مع الاتحادات العربية والقوى السياسية الفلسطينية واللبنانية . وإنسجاماً من الأمانة العامة مع هذا الموقف الوطني الديمقراطي للاتحاد ، يشير التقرير إلى وقوفها ضد الاقتتال الداخلي ، ودعوتها إلى الحوار الديمقراطي اسلوباً وحيداً لحل الخلافات .

وفيما يلي أبرز الملاحظات التي أبديت حول التقرير وحول عمل الأمانة العامة عند مناقشته في الجلسة العامة :

ــ عمومية التقرير ، وتهربه من تسمية الأشياء بمسمياتها ، وتجاهله للقضايا الأساسية . فهو حين يشير إلى تقصير الأمانة العامة في إنجاز بعض خطط الاتحاد ، يعزو ذلك إلى تدخلات خارجية ، وإلى اضطراب الحياة الديمقراطية على الساحة الفلسطينية ، دون أن يحدد طبيعة هذه التدخلات ، ولا الكيفية التي أثر فيها وضع الساحة الفلسطينية على مسيرة الاتحاد الديمقراطية . وقد وصف بعض أعضاء المؤتمر التقرير بأنه جامع مانع لستر العيب ، بينما إعتبره البعض رؤوس أقلام لا يصلح لأن يقدم للجان . وأعتبر آخرون أن التقرير لم يتحدث عن إتحاد موحد ، بل تطرق إلى قضايا منفصلة كالقضية المالية ، وأزمة الديمقراطية .. الخ .. وذهب البعض إلى حد القول بأنه يصعب الحديث عن وجود أمانة عامة في السنوات السابقة .

وقليلة هي الأصوات التي نادت بانصاف التقرير ، وبالتالي إنصاف الأمانة العامة بضرورة الاشارة إلى ما نجزته فعلا وإلى ما لم تتمكن من إنجازه ، نتيجة لظروف خارجه عن إرادتها .

ــ إضطراب الحياة الداخلية للاتحاد سواء فيما يتعلق بالأمانة العامة وعدم عملها كفريق عمل متكامل، أو فيما يتعلق بعلاقتها بالفروع التي تميزت بالخلل أحياناً وبعدم الانتظام أحياناً أخرى .

ــ على صعيد القضايا المهنية والثقافية ، غابت القضايا المهنية عن التقرير ولم تسع الامانة العامة إلى تحديد دور للمجلة ، وبالاضافة إلى ذلك لم تهتم الاهتمام الكافي بالهموم الثقافية والأدبية التي يعاني منها كتاب الأرض المحتلة . واقتصر اهتمامها في تقريرها حول هذا الأمر على توصية باعتماد عضوية من يعد من كتاب الأرض المحتلة في المؤتمر ، دون تحديد حتى مقياس دقيق لعضوية المبعدين . فان اعتماد مقياس الابعاد ليس كافياً لتسجيل نبض الأرض المحتلة وهمومها على صعيد الثقافة والأدب والنشر .

ــ إنتقض بعض الأعضاء من دور الاتحاد في مجال الحريات الديمقراطية . فعلى صعيد الاتحادات العربية والدولية لم يقم الاتحاد بالدور المطلوب في هذا المجال .

ــ وأخيراً أشار بعض الأعضاء إلى الخلل الذي كان قائماً بين الأمانة العامة وقيادة الثورة ، بحيث أن هذا الخلل لم يمكن الاتحاد من العمل بكفاءة عالية . وطالبوا بأن يصار إلى تصحيح هذه العلاقة ومعالجة أسباب الخلل .

ثم تولى الرد على ملاحظات أعضاء المؤتمر بتكليف من الأمانة العامة الأخ ماجد أبو شرار عضو الأمانة العامة . وفيما يلي نورد أهم ما جاء في رده :

ــ كان من الممكن أن نأتي إلى المؤتمر بدون تقرير . عند إعداد هذا التقرير تذكرنا بأننا في تونس لم نقدم تقريراً إلى المؤتمر ، لأننا عجزنا عن كتابة تقرير ندافع عنه بمسؤولية مشتركة . وكان من الممكن أن يحدث الشيء

نفسه في هذا المؤتمر ، ولكننا قررنا أن نتحمل هذه المسؤولية لحرصنا على تطوير الاتحاد في سنوات عمله المقبلة . من هنا فاننا نعتبر أن مجرد تقديم التقرير هو دلالة أكيدة على حرصنا على إنجاح هذا المؤتمر .

ـ بالنسبة لما قيل حول تسترنا باضطراب الحياة الديمقراطية تهرباً من المسؤولية نقول أننا قد انجزنا الكثير من الايجابيات ، ولكن إلى جانب ذلك كانت هناك سلبيات . وعلينا أن نرى المسألة بوجهيها . لقد ناضلنا من أجل تطوير الاتحاد ودفعه إلى الامام . ووضع الاتحاد الآن أفضل منه سابقاً .

ـ نعتبر الحياة الديمقراطية داخل الساحة حياة سليمة . وهي تعطي لهذه الثورة إستمرار الحركة والتقدم وصولاً إلى تحقيق الانتصار . إن من يعتقد بأننا نقول في تقريرنا أن الحياة الديمقراطية غائبة مخطىء .

ـ أصيب إتحادنا بمرض تصاب به معظم الاتحادات الفلسطينية . ففي الكثير من الأحيان قدمنا القضية السياسية على القضية النقابية والمهنية . ولكن سنحاول في هذا المؤتمر تغليب الاعتبارات المهنية لأننا لا نستطيع ممارسة حقنا النقابي إلا من خلال الاتحاد .

ونحن قاعدة من قواعد من منظمة التحرير الفلسطينية نلتزم إلتزاماً كاملاً بالقيادة السياسية وبالبرنامج السياسي والميثاق الوطني .

وبعد رد الأمانة العامة على ملاحظات أعضاء المؤتمر حول تقريرها ، أحيل هذا التقرير إلى اللجان لمناقشته . ثم قدمت الأمانة العامة إستقالتها للمؤتمر ، مع إعتبار الاستقالة شاملة لكامل أعضائها ، وليس لاعضائها الموجودين ، مع ملاحظة ان الأمين العام كان بين المتغيبين .

وعلى أثر إستقالة الأمانة العامة توزع أعضاء المؤتمر على اللجان الخمس وانتخبت كل لجنة رئيساً ومقرراً لها .

ثم باشرت اللجان أعمالها في صباح اليوم التالي . وانهت تقاريرها في اليوم نفسه ، باستثناء اللجنة السياسية ولجنة النظام الداخلي ، حيث إستمرت أعمالها حتى ظهر اليوم التالي .

وبهذا عقد المؤتمر جلسته العامة قبل ظهر يوم ٢٢ نيسان لمناقشة تقارير لجان المؤتمر الخمس :

وابتدىء بمناقشة تقرير اللجنة المهنية ، حيث شارك معها حوالي عشرين عضواً تركزت ملاحظاتهم على ضرورة إيجاد صيغة أفضل لتمثيل كتاب وصحفيي الأرض المحتلة ، وعدم الاكتفاء باعتماد مقياس الابعاد كمقياس وحيد للعضوية .

كما تركزت على الفقرة الخاصة بالمراكز البحثية الثقافية الفلسطينية من تقرير اللجنة المهنية ، حيث ارتأى البعض إعادة صياغة هذه الفقرة وتخفيف حدتها ، بينما إرتأى اخرون الابقاء على صياغة الفقرة كما هي . وفي مناقشة الوثيقة التي اعدتها لجنة الحريات الديمقراطية ، اشترك ١٥ عضواً رأى بعضهم أن الوثيقة جاءت عمومية ، فهي إحتجاج خافت لا يؤذي أحداً ، ومن المفترض أن يكون الاتحاد قادراً على إصدار وثيقة حول الحريات الديمقراطية في العالم العربي ، لان الاتحاد غير مضطر للالتزام بالتكتيكات السياسية بحذافيرها . فلماذا لم تجرؤ الوثيقة على الادانة الصريحة لمعظم الأنظمة العربية التي تمارس القمع ضد جماهيرها ، واكتفت بتسمية الاردن ومصر فقط ؟

ورأى البعض أن الوثيقة تحمل بعض المؤشرات الايجابية ، وأنه ليس بالامكان تجاوز هذا الحد في ظل تحالفات الثورة الفلسطينية في هذه المرحلة .

ورأى بعض أعضاء لجنة الحريات الديمقراطية أن اللجنة نفسها تعرضت للقمع بأشكال كثيرة ، بحجة عدم إثارة بعض الأطراف . ولقد دافع رئيس اللجنة عن هذه المسألة موضحاً ان اللجنة تمكنت من أن تتفاعل ، وتفسح المجال لعرض وجهات النظر المختلفة ، وحذر من الظاهرة الصوتيه في القضايا المصرية ، منوهاً إلى أنه عندما تقوى الثورة الفلسطينية يصبح صوتها أقوى ، وعندما تقوى الحركة الشعبية يصبح صوتها أعلى .

وكمحصلة للنقاش اقرت الوثيقة من قبل المؤتمر مع التعديلات التي ادخلت عليها .

أما اللجنة السياسية فقد شارك في نقاش مشروع البيان السياسي المنبثق عنها ثلاثون عضواً من أعضاء المؤتمر . وينبغي هنا أن نذكر بأن مشروع البيان السياسي الذي قدمته اللجنة إنما جاء حصيلة نقاش موسع وهادىء في اللجنة أتاح الفرصة للجميع لابداء وجهات نظرهم حول مختلف المسائل السياسية المطروحة في مشروع البيان السياسي للأمانة العامة ، والذي تميز ، مثله مثل التقرير الادبي ، بالعموميه ، فلم يقدم للجنة السياسية أكثر من رؤوس اقلام للنقاش ، مما القى عليها عبئاً كبيراً في صياغة بيان سياسي يصلح لأن يصدر عن المؤتمر . وعلى أية حال ، لم يعكس البيان الختامي في صيغته النهائية جو النقاشات السياسية التي دارت في اللجنة بشكل دقيق ، ولا

حصيلة الجهد الذي بذله أعضاؤها في إخراج هذا البيان ، لأنه جاء في النهاية ليوفق بين وجهات النظر المختلفة التي أبديت خلال النقاش . وبعد عرض هذا التقرير على المؤتمر في جلسته العامة أقر بالاجماع بعد إدخال بعض التعديلات عليه .

وفيما يتعلق بمسائل النظام الداخلي ، تسبب إقتراح قدم للمؤتمر بخصوص تعديل المادة ١٩ في الفصل الرابع ، بحيث ينص على إستحداث منصب رئيس للاتحاد بجانب منصب الأمين العام ، تسبب في تعليق أعمال المؤتمر لمدة يوم كامل ، بعد أن كان المؤتمر قد إنتهى في جلسته العامة من مناقشة كافة تقارير اللجان باستثناء تقرير اللجنة المالية . فعندما طرح هذا الاقتراح على التصويت ، صوت معه أحد عشر عضوا فقط ، وصوت ضده ٥٨ ، فيما إمتنع عضوان عن التصويت . وكانت الجلسة العامة قد بدأت بحضور ٨٩ عضوا ، أي أنها كانت مكتملة النصاب وقانونية . وبهذا سقط الاقتراح ، وبقيت الصيغة القديمة التي تنص على وجود أمين عام للاتحاد فقط دون رئيس . وعلى أثر ذلك علقت أعمال المؤتمر بدعوى عدم تقديم الرئاسة الاقتراح للمؤتمر بشكل واضح ، والتباس الأمر على أعضاء المؤتمر . وهنا تراجعت القضية النقابية لحساب القضية السياسية ، وبعد تداول الأمر بين فصائل الثورة الفلسطينية المعنية ، إلتأم شمل المؤتمر مرة أخرى مساء يوم ٢٤ نيسان ١٩٨٠ ، لاستكمال نقاش تقرير لجنة النظام الداخلي ولتجاوز الأزمة . وتقدم عدد من أعضاء المؤتمر يمثلون معظم فصائل الثورة باقتراح لتعديل الفصل الرابع من النظام الداخلي ، بحيث يسمح بوجود رئيس للاتحاد الى جانب أمين عام ونائب له .

وعند طرح الاقتراح للنقاش لم يطلب أحد من الأعضاء مناقشته ، بل جرى الاقتراع فوراً ، وكانت النتيجة أن صوت ٧٨ عضواً مع الاقتراح ، و ١٢ عضواً ضده ، بينما إمتنع ٩ أعضاء عن التصويت ، فنجح الاقتراح . وبذلك يكون المؤتمر قد صوت على نفس الاقتراح مرتين ، مرة بنعم ومرة بلا .

وواصل المؤتمر نقاش تقرير لجنة النظام الداخلي ثم أقره بالاجماع مع التعديلات . ثم أحال المؤتمر تقرير اللجنة المالية للأمانة العامة الجديدة لمناقشته وتعميم النتائج على الفروع ، وبهذا إنتهى من نقاش تقارير اللجان وأقرها لينتقل إلى إجراء إنتخاب الأمانة العامة الجديدة كآخر بند على جدول أعماله .

الانتخابات

رشح لعضوية الأمانة ١٦ عضواً ، أي بعدد أعضائها ، باسم قائمة الوحدة الوطنية .

من خارج القائمة رشح ثلاثة آخرون هم عبد القادر ياسين وهاني مدنس ومحمود قدري .

والمعروف ان النظام الداخلي ينص على أن يكون انتخاب الأمانة العامة بالاقتراع السري ، لضمان أقصى حد من الديمقراطية للناخب .

وقد صوت المؤتمر قبل بدء الاقتراع على اقتراح يسمح بالتصويت لقائمة الوحدة الوطنية باسمها فاعترض المرشحون من خارج القائمة وكذلك بعض أعضاء المؤتمر على طريقة الاقتراع هذه ، لانها تمت في صالة المؤتمر نفسها وأمام أعين الجميع ، الأمر الذي لم يوفر شروط الاقتراع السري المنصوص عليها في النظام الداخلي ، ولكن أغلبية الاعضاء وافقت على الاقتراح .

ثم جرت الانتخابات بوجود ممثلي التنظيمات الشعبية ودائرة التنظيم الشعبي . وقد أدلى ١١٣ عضواً من أعضاء المؤتمر بأصواتهم .

وأظهرت النتيجة النهائية للاقتراع فوز قائمة الوحدة الوطنية لعضوية الامانة العامة ، وتضم :

يحيى يخلف ، وعبد الكريم الكرمي (أبو سلمي) ، ومحمود درويش ، وناجي العلي ، ورشاد أبو شاور ، وماجد أبو شرار ، وجميل هلال ، وأحمد عبد الرحمن ، وبسام أبو شريف ، وبلال الحسن ، ومعين بسيسو ، وفايز قنديل ، وزياد عبد الفتاح ، وعبد العزيز السيد ، وغانم زريقات ، وحسن الكاشف ، ومحمود قدري .

وبعد انتخابها اجتمعت الامانة العامة فاختارت عبد الكريم الكرمي رئيسا للاتحاد ، ويحيى يخلف أميناً عاماً ، وبلال الحسن نائبا له ، وغانم زريقات أمينا للسر ، وأوكلت الى معين بسيسو مهمة الاشراف على الشؤون الثقافية ، والى جميل هلال الشؤون النقابية ، والى زياد عبد الفتاح العلاقات الداخلية ، وتولى بسام أبو شريف العلاقات الخارجية ، وهؤلاء الثمانية يشكلون السكرتارية التنفيذية للأمانة العامة .

جابر سليمان

د. خيرية قاسمية

تاريخ فلسطين في المؤتمر الثالث والثلاثين لرابطة المؤرخين الألمان *

درجت رابطة المؤرخين الالمان على عقد موتمر عام كل سنتين ، تطرح فيه بحوث ودراسات تتناول موضوعات تاريخية مختلفة . وفي هذا العام بلغ عدد الموضوعات ثلاثين موضوعاً تغطي فترات تاريخية تمتد من العصور القديمة حتى التاريخ المعاصر ، قدمها عدد كبير من اساتذة التاريخ في مختلف الجامعات الالمانية ، وحضرها العديد من المؤرخين المختصين ومن مدرسي مادة التاريخ في مختلف مراحل الدراسة وطلبة الجامعات . وقد ادرجت في جدول بحوث المؤتمر لهذا العام مادة خاصة تتعلق بفلسطين كقضية اقليمية ، وفي اطار السياسة الدولية في الفترة بين ١٩١٧ ـ ١٩٤٨ . وتولى الاشراف على هذا القسم والاعداد له رئيس قسم التاريخ في جامعة همبرغ الدكتور هلموت مايخر (H. Mejcher) المتخصص بدراسات الشرق الاوسط، ووجهت الدعوة الى اربعة اساتذة أخرين في الجامعات الالمانية الغربية الاخرى من العاملين في حقل الدراسات الشرقية والعربية والمتعاطفين مع وجهة النظر العربية . للمشاركة ببحوث تغطي جوانب مختلفة من تاريخ فلسطين في اطارها الداخلي والدولي بين عامي ١٩١٧ و ١٩٤٨ . (ومع ان المؤتمر خاص بالمؤرخين والاساتذة الالمان ، فقد وجهت لي الدعوة للاسهام ببحث عن فلسطين في سياسات البلاد العربية ١٩١٧ ـ ١٩٤٨) . وقد حظي قسم فلسطين في المؤتمر باهتمام خاص تجلّ بعدد الحاضرين ، وحيوية المناقشات التي تلت تقديم البحوث .

قدم الموضوع الاول الدكتور شولش (Scho Lch) (من جامعة إسن) وعنوانه « **فلسطين في اطار التغلغل الاوروبي في الشرق الاوسط حتى ١٩١٧** » ، تناول فيه ، بعملية تتبع تاريخي ، المكانة الخاصة التي شغلتها فلسطين في مشاريع التغلغل الاوروبي في منطقة الشرق الاوسط حتى عام ١٩١٧ ، معتبراً ان بدايتها تعود الى حكم محمد علي في سوريا بين ١٨٣١ و ١٨٤٠ ، اذ يرى ان منح محمد علي للدول الاوروبية عدداً من الامتيازات الدينية والثقافية في « الاراضي المقدسة » ، لضمان تأييدها له في مشروعه في سوريا ، يرسم بداية التغلغل الاوروبي في فلسطين . وقد اخذ هذا التغلغل ، الذي هو مزيج من فكرة « بعث اليهود » و « العودة لاسترداد الاراضي المقدسة لصالح المسيحية » والتوسع الامبريالي للسيطرة على الاراضي المقدسة ، بعداً جديداً بعد زوال حكم محمد علي . فقد تدافعت الدول الاوروبية نحو التنافس لانشاء مؤسساتها وبعثاتها الدينية والثقافية وهو ما يطلق عليه المؤلف اسم « الغزو الصليبي السلمي » . وقد اخذ هذا الغزو ملمحاً جديداً بوصول الهجرات اليهودية الاولى . ويتناول المؤلف بالتفصيل مساعي الصهيونية الدبلوماسية للحصول على دعم دولة كبرى لتحقيق برنامج « الوطن القومي اليهودي » ، ويؤكد أن كفة بريطانيا لم ترجح إلا لاعتبارات الاستراتيجية البريطانية التي وصلت

---

* عقد هذا المؤتمر في جامعة فرتز برغ بالمانيا الاتحادية بين السادس والعشرين والثلاثين من آذار (مارس) ١٩٨٠ .

اوجها بتصريح بلفور .

وفي موضوع الدكتور مايخر **Mejcher** (جامعة همبرغ) عن « **فلسطين في السياسة الشرق أوسطية للدول الاوروبية والولايات المتحدة الاميركية ١٩١٨ ـ ١٩٤٨** » استكمال للجانب الدولي من تاريخ فلسطين ويبداه بسياسة تقسيم مناطق النفوذ التي اتبعتها الدول الاوروبية الكبرى بعد الحرب العالمية الاولى في الشرق الاوسط بشكل عام وفلسطين بشكل خاص ، وذلك باستخدامها مبدأ الانتداب والوصاية لفرض ارادتها على الشعوب ، التي اعتبرتها شعوباً متخلفة ، في عهد كان يموج بمبدأ تقرير المصير . ويرى المؤلف ان الدول الاوروبية الكبرى ، كي تضمن تأييد الولايات المتحدة من أجل دوام السيطرة والنفوذ في سياستها الشرق أوسطية ، كان لا بد لها من ان تأخذ بعين الاعتبار مصالح الولايات المتحدة النفطية .

ثم ينتقل المؤلف الى دراسة تعقد الموقف في فلسطين منذ منتصف الثلاثينات لدخول اعتبارات جديدة ناشئة عن تغيرات اساسية في المنطقة : كتغير طبيعة الحركة الوطنية العربية ودخول الدول العربية المحيطة بفلسطين ، وكثير منها مرتبط بمصالح اجنبية ، للقيام بدور وسيط لحل القضية في اطار اشمل ، ثم التناقضات الداخلية الناشئة عن الانتداب في فلسطين . يضاف الى ذلك ظهور تحديات دولية جديدة المانية وايطالية . وهذه الاعتبارات هي التي دفعت بريطانيا الى الاعتراف بأولوية الحلّ العربي في مؤتمر سان جيمس .

ومنذ مطلع الاربعينات كان لتعقيد الموقف الدولي انعكاساته على فلسطين : اذ أن تبدل الوضع الاستراتيجي اثر حملة رومل ، اظهر من جديد اهمية فلسطين بالنسبة لحماية قناة السويس وطريق الهند ، خصوصاً بعد ان تعرض النفوذ البريطاني في مصر والعراق للخطر . وبعد سنة ١٩٤٣ أُدخلت في الاعتبار امكانية تدخل سوفياتي في المنطقة . إلا ان توضح المصالح السياسية والاقتصادية الاميركية في المنطقة كان العامل الرئيسي ، من وجهة نظَر المؤلف ، في التطورات التالية في قضية فلسطين ، لان هذه المصالح قد تناقضت مع السياسة البريطانية واصطدمت بها .

وهو يعتبر ان التدخل الاميركي في الشرق الاوسط انما نبع من الظروف التي سادت المنطقة خلال الحرب ، فما يتعلق بسياسة الاكتفاء الذاتي لدعم المجهود الحربي للحلفاء ، وان الاميركيين كانوا يعتقدون ان بالامكان حل مشاكل المنطقة السياسية عن طريق خطة شاملة للتطوير الاقتصادي .

وفي اطار هذا التفكير يُرجع المؤلف محاولات الخبراء اليهود لاجراء دراسات تطوير المشاريع الزراعية والري في المنطقة ، في لندن وواشنطن خلال هذه الفترة ، وان السياسة الاميركية لحلّ القضية الفلسطينية وكذلك مشاكل المنطقة ، انما جاءت نتيجة لهذا التفكير الذي رأى أن الاسراع في عملية هجرة اليهود واقرار تقسيم فلسطين وسيلة وغطاء في الوقت نفسه لتحقيق هذا البرنامج . ويعتبر المؤلف ان بريطانيا الخبيرة بالمنطقة اخذت تتلكأ في تحمل نتائج هذه السياسة ، وان تخلّيها ، في النهاية ، عن الانتداب ، انما كان نتيجة الضغوط الخارجية للولايات المتحدة والضغوط المحلية الصهيونية التي تدعمها الولايات المتحدة نفسها ، وان بريطانيا بالمقابل راهنت على الجامعة العربية التي ساعدت في تأسيسها من أجل الحفاظ على البقية الباقية من نفوذها في الشرق الاوسط . واخيراً يرى المؤلف ان احد أسباب تخلي بريطانيا عن فلسطين هو نيل الهند استقلالها ، فسقطت من الحساب الاعتبارات الاستراتيجية لضمان الوصول الى الهند عبر المنطقة . اما **الموضوع الثالث** ، وعنوانه « **تطور الحركة الوطنية الفلسطينية حتى عام ١٩٣٩** » ، **فقدمه الدكتور فلوريس (D. Folores)** الذي تابع ، بتسلسل تاريخي ، أهم مراحل هذه الحركة منذ عام ١٩١٨ ، على اعتبار ان الحركة الوطنية الفلسطينية قبل ١٩١٧ لم تكن متميزة إلا في مقاومة التغلغل الصهيوني . اما ما عدا ذلك فقد شارك الفلسطينيون في الحركة العربية العامة وساهموا مع السوريين والعراقيين في الثورة العربية .

ويقسم المؤلف مراحل عمل الحركة الوطنية الى فترات لها سمات معينة الفترة الممتدة بين ١٩١٨ و ١٩٢٠ حيث ظل الامل معقوداً في حلّ سوري شامل لمقاومة نظام الانتداب المقترح ، وساعد على ذلك الاتجاه العربي لحكومة فيصل في دمشق ، والفترة بين ١٩٢١ ـ ١٩٢٨ ، وهي مرحلة اقتصر فيها العمل على الجانب الفلسطيني العربي (ويرى المؤلف ان الجانب الصهيوني كان ضعيفاً خلال هذه الفترة) .

ويرى ان ادوات الكفاح العربي كانت الجمعيات الاسلامية والمسيحية ، وأن صور الكفاح تجلت في الدعاية

المناهضة للصهيونية ومقاطعة الاجهزة والادارات الحكومية . وقد ضعفت الحركة بعد ١٩٢٣ ويعود ذلك ، بنظره ، الى المهادنة بين طبقة « الأفندية » وسلطات الانتداب بعد ان وجدت هذه الطبقة أن مصالحها الاقتصادية تقتضي منها ان تظل على علاقة طيبة مع حكومة الانتداب . والمرحلة الثالثة تمتد من ١٩٢٩ الى ١٩٣٥ ، حيث اشتد خلالها تيار الحركة الوطنية مع تزايد موجة الهجرة اليهودية ، وتوّجت المرحلة بأحداث ١٩٢٩ . كما شهدت هذه الفترة انشقاق الحركة الوطنية الفلسطينية الى احزاب متعددة : اما المرحلة الاخيرة ، وتمتد من ١٩٣٦ الى ١٩٣٩ ، وهي التي شهدت احداث الثورة بسبب ازدياد خطر الجانب الصهيوني ، فقد طالب العرب خلالها بايقاف بيع الاراضي ومنع الهجرة ، والمطالبة بحكومة تمثيلية . وقد شهدت هذه الفترة طرح مشروع التقسيم . ومع ان هذا المشروع قد سحب ، فان التقسيم على اساس عرقي قد اصبح حقيقة واقعة . ويرى المؤلف ان القمع العسكري البريطاني والقضاء على التنظيمات الوطنية الفلسطينية ، الذي كان يقابله اشتداد قوة التنظيمات اليهودية ، هو الذي دفع العرب الى التوجه نحو الحكومات العربية المجاورة من أجل المساندة ، وان تدخل هذه الحكومات لم يفد العرب بقدر ما افاد اليهود باقامة قطاع خاص بهم . ويعتبر المؤلف ان مستقبل فلسطين بعد عام ١٩٣٩ لم يعد يتبع عوامل داخلية بقدر ما اصبح تحت رحمة العوامل الخارجية وهي بنظره الدول الكبرى ، والحركة الصهيونية والدول العربية الموالية لبريطانيا .

اما **الموضوع الرابع** . وعنوانه « **الفهم الذاتي للشعور القومي (الوطني) الفلسطيني حتى عام ١٩٤٨** » وقدمه الدكتور وايلد (S.wild من جامعة بون) فهو محاولة للانتقال من التتبع التاريخي للأحداث الى قراءة في الفكر السياسي النظري للحركة الوطنية الفلسطينية ، مع اعطاء اهم سمات الشعور القومي (الوطني) الفلسطيني . ويرى المؤلف ان بداية ظهور هذا الشعور انما جاء كرد فعل للهجرة اليهودية وانه كان على صلة مع الشعور القومي في المنطقة العربية المجاورة ، ويعتبر ان التطابق لم يكن كاملا بين مصالح الفلسطينيين والدول العربية . ويميز المؤلف مرحلتين في النزاع بين الصهيونية والحركة القومية في فلسطين حتى عام ١٩٤٨ الاولى ، كانت مرحلة أولية منذ المؤتمر الصهيوني وحتى تصريح بلفور ، ولم تكن حركة الاستيطان اليهودي تشكل بعد خطراً مهدداً . اما المرحلة الرئيسية فجاءت بعد تصريح بلفور ، حيث ظهر الخطر الحقيقي للصهيونية بدعم من بريطانيا في وقت كانت فيه الحركة الوطنية في فلسطين قد اخذت شكلاً مستقلاً عن الحركة العربية .

وفي دراسته لأهم ملامح الشعور القومي في فلسطين يمكن تلخيص الافكار التالية .

المقاومة المحلية تعتمد على مجتمع زراعي في مواجهة منظمة عالمية تدعمها الدول الاستعمارية ، والقيادة السياسية مكونة من طبقة الملاكين ابناء العائلات الكبرى ، وحركة المقاومة تتولاها جماعتان : جماعة تقليدية تتمسك بالتراث الاسلامي والجهاد المقدس : وجماعة عربية قومية او فلسطينية وطنية الاولى يمثلها القسّام ، تولت قيادة انتفاضة ١٩٣٦ . والثانية الهيئة العربية العليا والجمعيات الاسلامية المسيحية والمجلس الاسلامي الاعلى برئاسة الحاج امين الحسيني. وقد لعبت الخلافات بين الاسرتين الحسينية والنشاشيبية دورها في النزاعات التي سيطرت على الجناح الوطني للحركة الفلسطينية . ويضاف الى كل ذلك جهل متبادل بين الفلسطينيين والصهيونيين ، فهناك جهل فلسطيني بمشاكل اليهود في اوروبا وطبيعة الحركة الصهيونية وجهل صهيوني بواقع الشعب العربي .

وعن مآخذه على الحركة القومية في فلسطين انزلق المؤلف الى بعض الافكار الشائعة في الكتابات الغربية . انه انتشر بين المسيحيين الفلسطينيين شعور مناهض للسامية جاء من اوروبا ، وان العلاقات « المشبوهة » بين الحاج امين الحسيني والرايخ ادت الى انعكاسات سلبية على القضية الفلسطينية ، وان اسباب فشل المقاومة الفلسطينية انما هي التناقضات في داخلها من جهة والوضع الدولي من جهة اخرى .

الموضوع الخامس . « **الفهم الذاتي للقومية اليهودية واقامة الدولة اليهودية** » قدمه الدكتور **فـريمارك (همبــرغ)** وحاول فيه المؤلف ان يراجع بعض الاراء التي تتناول نشأة الفكر القومي اليهودي في اطار حركة القوميات الاوروبية ثم الاراء المختلفة داخل الحركة الصهيونية ، التي اصبحت بعد انشاء المنظمة الصهيونية القوة السياسية الوحيدة في الحركة القومية اليهودية ومرادفة لها ، وان الحركة الصهيونية حين وصفت في برنامجها مبدأ الوطن القومي اليهودي في فلسطين ، فهي لم تعن بالضرورة اقامة الدولة . ويعرض المؤلف الى ان مسألة اقامة الدولة اليهودية لم يكن لها دور رئيسي حتى تصريح بلفور . وحتى بعد صدور التصريح كان النقاش

يدور بين الزعماء الصهيونيين حول مضمون الكيان الذي سيقام في المستقبل اكثر من الكيان المشكل ، وانه ظهرت في اوساط الحركة أراء مختلفة بين القائلين بالصهيونية الثقافية او السياسية او العملية . ويرى المؤلف ان احد اسباب عدم تحديد شكل الكيان في المستقبل هو ما يمكن ان تضعه المسألة العربية من معوقات . ولم يكن صدفة - بنظره - ان يتطرق حاييم وايزمن في مؤتمر كارلسباد ١٩٢١ الى المسألة العربية .

ويتتبع المؤلف بداية التحول وظهور فكرة الدولة اليهودية منذ حوادث ١٩١٩ ،بازدياد حجم « اليشوف » وتردي اوضاع يهود اوروبا الشرقية ، وهذا ما دعّم حركة « المرتدّين » بقيادة جابوتسكي الذي طالب بدولة الغالبية اليهودية في فلسطين ، بزيادة الهجرة وتوسيع رقعة الدولة اليهودية لتشمل ضفتي الاردن . في حين ظلّ وايزمن وزملاؤه ، كما يرى المؤلف ، ينادون بالوطن القومي اليهودي ، حتى كانت احداث ١٩٣٣ ، وازدياد الهجرة وثورة ١٩٣٦ ومشروع التقسيم فأيّد وايزمن الفكرة واستمر التعاون مع بريطانيا . وكان ابرز ممثلي هذا الاتجاه بن - غوريون الذي اعتمد على تأييد يهود اميركا في ورقة عمل بليتمور ايار ١٩٤٢ ، حيث تمّ الاتفاق بين جميع الفرقاء على ان تصبح فلسطين « كومونولثاً يهودياً » . ويعتبر المؤلف ان ما لحق باليهود ابان الحرب العالمية الثانية قد دعم « شرعية » المطالبة باقامة الدولة التي اعلنت في وقت كانت فيه مسألة وضع فلسطين تحت وصاية دولية محلّ نقاش .

وقد قدمت في الموضوع السادس وعنوانه « **فلسطين في سياسات البلاد العربية بين ١٩١٨ و ١٩٤٨** » عرضاً لتطور القضية الفلسطينية في اطارها العربي على اعتبار أن القضية في جوهرها قضية عربية لأن فلسطين هي جزء من الوطن العربي في تطوره التاريخي والحضاري ، وكان الهدف من ذلك توضيح فكرة خاطئة تحيط بدراسة القضية الفلسطينية ، وتعود هذه الفكرة الى محاولة تتبع النزاع العربي - الاسرائيلي منذ عام ١٩٤٨ ، وتصويره على انه ناجم عن مجرد مشكلة حدود وتصادم مصالح بين اسرائيل والدول العربية المحيطة بها ، وان اسرائيل قد واجهت ، منذ نشأتها ، امتحاناً قاسياً امام معارضة عربية في الخارج .

والواقع ان المشكلة تعود في جذورها الى نهاية القرن التاسع عشر ، حين كانت فلسطين جزءاً لا يتجزأ من البلاد العربية لا تنفرد بأحداث حاصة مستقلة ، ولكن مع بدء تلاشي الدولة العثمانية وما رافقه من تزايد الاهتمام الدولي بالشرق العربي ، بدأت فلسطين تتخذ وضعاً متميزاً نظراً للتركيز الصهيوني عليها ، واثبتت الوقائع ان الشعب العربي في فلسطين وخارجها قد شعر بالاخطار منذ وقت مبكر ، واتخذت ردود فعله اساليب مختلفة ذلك ان الحركة الصهيونية جاءت حائلاً امام تحقيق تطلعات الحركة العربية الناشئة حين خططت لاجتزاء قسم هام من الارض العربية .

زادت تعقيد الموقف مع نشوب الحرب العالمية الاولى ، حين التقت على ارض فلسطين المصلحة البريطانية والمصلحة الصهيونية لايجاد وطن قومي يهودي ، وكانت الحركة الوطنية في فلسطين منذ عام ١٩١٩ على اقتناع كامل بوحدتها مع الحركة القومية العربية ، والتقت مع قوى وطنية عربية تعمل على تحرير بلادها من النفوذ الاستعماري ، وتبدّت اهمية التضامن العربي خلال فترة الانتداب الذي بلغ اوجه في حرب ١٩٤٨ ، حيث دخلت الشعوب والحكومات العربية في اول مواجهة علنية لانقاذ فلسطين احد الاقاليم العربية في جامعة الدول العربية .

واذا بدا بعض الخلاف بين مسيرة الحركة الوطنية في فلسطين وبين الحركة العربية في بعض الاحيان ، فهذا لا يعود الى تناقض مبدئي بل لأن وقائع التجزئة فرضت نفسها على الحركة العربية فأصبح كل اقليم يعالج قضيته منفرداً . مع ذلك فقد كان الشعور بالخطر على اقليم فلسطين عاملا هاماً في تعميق الشعور القومي رغم المحاولات البريطانية لعزل فلسطين عن جيرانها ، واذا كانت الحكومات العربية قد فشلت عام ١٩٤٨ بان تصل الى نتيجة حاسمة فهذا لا يعود الى ضعف الشعور القومي بل ان الضعف يكمن في ان هذه الحكومات كانت ضعيفة ولا تملك مقدرات نفسها

* * *

اخيراً فإن الموضوعات التي طرحت في المؤتمر حول تاريخ فلسطين لم تكن جديدة لكن الاضافة الجديدة هي في التفسيرات التي تمثل وجهة نظر بعض المؤرخين الالمان في فهمهم لتاريخ فلسطين . وهي وجهة نظر قد لا تتطابق مع وجهة نظرنا ، الا ان القدر الايجابي الذي عرض والذي توضح من خلال المناقشات للرد على بعض المنتقدين ، هو أمر جدير بالتقدير والاعتبار

د . خيرية قاسمية

المقاومة الفلسطينية عسكرياً

عملية مسغاف عام
والوضع العسكري في الجنوب

على صعيد الكفاح المسلح الفلسطيني برزت ، خلال الشهر الفائت ، الاحداث التالية

١ ـ تحركات القوات الاسرائيلية في الجنوب اللبناني في اعقاب عملية مسغاف عام :

٢ ـ تحرشات قوات الشريط الحدودي اللبناني بقوات الطوارىء واعتداؤها على مقراتها ومواقعها وافرادها :

٣ ـ الاعتداءات الاسرائيلية في الجنوب على مواقع قوات الثورة الفلسطينية :

٤ ـ نشاطات المقاومة في الداخل .

تحركات القوات الاسرائيليه في الجنوب في اعقاب عملية مسغاف عام

ففي ٩/٤/١٩٨٠ دخلت الحدود ، الى المناطق التي تسيطر عليها قوات سعد حداد وقوات الامم المتحدة ، ٢٣ آلية اسرائيلية ونحو ٤٠٠ جندي اسرائيلي ، وباشرت ، فور وصولها الى النقاط التي حددت لها ، في اقامة التحصينات واتخاذ المواقع الدفاعية والقيام بدوريات استطلاعية وتفتيشية في المنطقة . وفسر المراقبون هذه الاجراءات بأنها رد على عملية مسغاف عام التي قتل فيها ٦ وجرح ١٦ اسرائيليا (« النهار » ، ١٠/٤/١٩٨٠) . وفي اليوم التالي أفادت التقارير ان القوات الاسرائيلية التي دخلت منطقة قوات الطوارىء تكونت من حوالى ٢٠٠ جندي اسرائيلي ترافقهم ١١ دبابة و ١٠ ناقلات جنود رابطوا على مسافة ٣ كيلو مترات غربي بلدة مركبا وشمالي بلدة شقرا والتلال المحيطة بقرى كونين والطيري وبيت ياحون والطيبة في القطاع الاوسط (« السفير » ، ١٠/٥/١٩٨٠) . وقد حاولت اسرائيل نفي أنباء دخول قواتها الى مناطق لبنان الجنوبية التي تسيطر عليها قوات حداد وقوات الطوارىء ، ولكن ناطقاً عسكرياً اسرائيلياً اعترف بوجود عناصر مسلحة اسرائيلية هناك ، بقصد اقامة مواقع دفاعية والرد على هجمات فدائية محتملة (**المصدر نفسه**) . وقد اثارت هذه الخطوة استياء الامم المتحدة الى الحد الذي دفعها الى تقديم احتجاج شديد اللهجة الى اسرائيل . وقد دفع الاجراء الاسرائيلي قائد القوات الدولية الى اعلان حالة التأهب القصوى في صفوف قواته (**المصدر نفسه**) . وجاء ذلك في أعقاب التوتر الذي وقع بين الميليشيات الحدودية والقوات الدولية في بلدة الطيري ، بسبب دخول قوات من الشريط الحدودي وتمركزها داخل البلدة في مواجهة مواقع القوات الايرلندية (**المصدر نفسه**) . وتوضيحاً لما قامت به القوات الاسرائيلية في مناطق الشريط الحدودي ومناطق عمليات القوات الدولية ، ابلغ الجنرال افيغدور بن ـ غال ، قائد المنطقة الشمالية ، صحيفة « هارتس » الاسرائيلية ، « ان الدفاع السلبي وحده لا يكفي لحماية سكان المستوطنات المحاذية للحدود اللبنانية من هجمات الفدائيين » واضاف قائلاً : « لقد تجنبنا ، منذ اكثر من ٦ أشهر لأسباب سياسية ، شن عمليات انتقامية أو احترازية ضد قواعد الفدائيين في جنوبي لبنان ، وذلك رغم النتائج الايجابية التي تحققها مثل هذه العمليات »

(« النهار » ، ١٩٨٠/٥/١١) .

وأردف قائلاً « لو تمكنت اسرائيل حديثاً من ارفاق هذا الدفاع السلبي بدفاع أكثر ايجابية موجه نحو أهداف مختارة ، لأمكن تجنب الهجوم على مسفاف عام ؛ لأن هذا الدفاع الأكثر ايجابية قد يمنع عمليات التسلل» (المصدر نفسه). وفي وقت لاحق أوضح ناطق عسكري باسم الجيش الاسرائيلي ان قواته « باقية حيث هي بحكم الواجبات الملقاة عليها ، وستظل حيث هي الى ان تنجز مهمتها » (المصدر نفسه) . ومن جهة اخرى ، نقلت وكالة الصحافة الفرنسية ، عن مراسلها في المطلة ، ان الجيش الاسرائيلي اقام يوم الاربعاء الماضي مواقع متقدمة في الجيب الذي تسيطر عليه قوات سعد حداد في جنوبي لبنان على بعد ١٠ كيلو مترات شمالي الحدود الاسرائيليه ـ اللبنانية من دون ان تؤدي هذه الخطوة الى توسيع الجيب (المصدر نفسه) . وقد شرح ناطق عسكري اسرائيلي أسباب اتخاذ اسرائيل اجراءاتها الاخيره بقوله : « لا حدود محكمة الاغلاق . وخطوطنا الدفاعية المجهزة بمعدات اليكترونية ليست غير قابلة للاختراق ، وان قوات سعد حداد التي تتعاون معنا على نحو وثيق ، لم تتمكن من منع التسلل » . وأضاف ، « ان ذوي القبعات الزرق تركوا المجموعة تمر عبر القطاعات التي يفترض فيهم السيطرة عليها ، وبالتالي قررنا الذهاب لمراقبة بعض المحاور الاستراتيجية » (المصدر نفسه) . أما وكالة الصحافة الفرنسية ، فقد ذكرت ، في تحليل لها من القدس ، ان الجيش الاسرائيلي خلق وضعا جديدا في جنوبي لبنان ، بإدخاله الى الجيب الحدودي نحو ٢٥٠ جندياً و ١٨ دبابة وآلية مختلفة ، واحتلاله ٣ مواقع قرب كونين وشقراء ومركبا على مسافة ٥ ـ ٦ كيلو مترات داخل الاراضي اللبنانية . ثم قالت « ان كبار الضباط الاسرائيليين يرغبون ضمنا في قيام نوع من الاستقرار الاقليمي » اذ ان اسرائيل ، خلافاً للاعتقاد السائد في بيروت أحيانا ، لن تسعى الى توسيع هذا القطاع ، بل الى تعزيز سيطرتها عليه » (المصدر نفسه) . وفيما يستمر الجدل حول دخول القوات الاسرائيلية الى جنوب لبنان ، قال ناطق باسم وزارة الخارجية الفرنسية ، تعليقا على دخول قوة اسرائيلية جنوبي لبنان « ان فرنسا لا تستطيع إلا ان تبدي أسفها لهذه العملية التي من شأنها زيادة تعقيد عمل القوة الدولية ، وهي قوة سلام في اطار مهمتها المحافظة على أمن جنوب لبنان » (« النهار » ، ١٩٨٠/٤/١٢) . وفي لاهاي ، صرح ناطق باسم وزارة الخارجية الهولندية « ان بلاده تستنكر اجتياز القوات الاسرائيلية الحدود اللبنانية » (المصدر نفسه) . وفي واشنطن ، قال ناطق باسم وزارة الخارجيه الاميركية ، « اننا على اتصال بالحكومة الاسرائيلية ، ولدينا معلومات تفيد بأن اسرائيل بدأت سحب قواتها ولقد فهمنا من الاسرائيليين انهم يتوقعون تنفيذ الانسحاب نهائياً خلال أيام » (المصدر نفسه) بينما رجح معلقون عسكريون ان القوات الاسرائيلية ستبقى في جنوبي لبنان ، وانها ستترك ادارة المنشآت الدفاعية ونقاط المراقبة التي تقوم بانشائها الى ميليشيات سعد حداد بعد انسحابها (المصدر نفسه) .

تحرش قوات الشريط الحدودي بقوات الطوارىء

وفيما تقوم القوات الدولية بمهامها في المنطقة ، بدأت ميليشيات حداد القيام بعمليات استفزازية ضدها ، توجتها باطلاق النار على موكب نائب قائد القوات الدولية ، الجنرال نلسون ، بينما كان متوجها لتفقد القوات الايرلندية في الطيري . وقد اصيبت مصفحة سنغالية كان بداخلها الجنرال نلسون نفسه . وقد ردت القوات الدولية على النار (« السفير » ، ١٩٨٠/٤/١٢) .

وفي بيروت ، قال ناطق باسم الامم المتحدة ان الميليشيات اقفلت ، قبل ظهر أمس ، الطرقات في وجه القوات الدولية ، بما فيها الطريق الساحلي بين الناقورة وصور (المصدر نفسه) ومن جهة اخرى ، قالت اذاعة « صوت الأمل » ، الناطقة بلسان الميليشيات ، ان هذا التدبير هو رد على تطويق القوات الايرلندية لعناصر حداد في الطيري (المصدر نفسه) . وأضاف الناطق قائلا ، ان الميليشيات هاجمت مراكز المراقبة في مارون الراس وفي الخيام ، واحتجزت ضابطين (المصدر نفسه) . وكان الرائد سعد حداد قد هدد بقصف مقر القيادة الدولية في الناقورة ، بعدما التبس عليه تحرك آليات هولندية ظن انها تستعد لمهاجمة مواقع له في القرى الحدودية (« النهار » ، ١٩٨٠/٤/١٥) . وفي نيويورك ، شدد مندوبو أربع دول اعضاء في مجلس الامن ، لها قوات في جنوبي لبنان ، على ضرورة تمكين القوة الدولية من القيام بواجباتها في حرية تامة ، ومن تنفيذ المهام التي كلفها مجلس الامن القيام بها (المصدر نفسه ، ١٩٨٠/٥/١٦) . وحذرت هذه الدول ،

وهي النروج وايطاليا (وهي تساهم بطائرات هليوكبتر) وايرلنده وهولندا . من أن مواصلة الهجوم على قوات الطوارىء الدولية والعقبات التي تقف أمام مهمتها تثير التساؤل حول مدى نفع وجودها في الجنوب (« السفير » ، ١٦/٥/١٩٨٠) . وفي بيروت ، قال القائم بالاعمال الايرلندي ان الدعم الاسرائيلي للميليشيات المسيحية في لبنان ، والتدخلات الاسرائيلية نفسها ، عاقت جهود قوات الطوارىء في وقف التسلل (المصدر نفسه) . وفي بيروت ، حمل سفير النروج في لبنان ، اسرائيل المسؤولية الكبرى عن تصرفات جنود سعد حداد تجاه قوات الطوارىء (المصدر نفسه) .

ومن جهة اخرى ، طالب المندوب الامريكي في مجلس الامن « ماكهنري » ، اسرائيل ، بالعمل على فك الحصار الذي فرضته قوات حداد على قيادة قوات الطوارى ء في الناقورة (ر . إ . إ . ١٥ و ١٦/٤/١٩٨٠) . وفي الجنوب عاد التوتر ليخيم على منطقة القطاع الاوسط من جديد ، على أثر تهديد سعد حداد بقصف قرية الطيري بعد مقتل احد عناصره في البلدة اثناء الاشتباكات الاخيرة بين قواته وقوات الطوارىء . كما كرر مطالبته قوات الطوارىء باخلاء البلدة (« السفير » ، ١٧/٤/١٩٨٠) .

وفي الامم المتحدة ، أعلن الدكتور كورت فالدهايم ، في تقرير جديد له « انه على رغم ان اطلاق النار في المنطقة خف الى حد كبير ، فإن الوضع ما يزال متوتراً » (« النهار » ، ١٧/٤/١٩٨٠) وعلى رغم الوعد الاميركي بالضغط على اسرائيل ، اقتحمت قوات حداد ، بعد ظهر امس ، مركز المراقبة التابع لرجال الهدنة في مروحين ، وأخلته من ضباطه الاربعة (« السفير » ، ١٨/٤/١٩٨٠) . وكانت الميليشيات قد نفذت تهديدها ضد الطيري ، وقصفت البلدة أمس بمدفعية من عيار ١٥٥ و ١٧٥ ملم . وعلم ان حداد يطالب قوات الامم المتحدة بتسليمه اثنين من الجنود الايرلنديين في مقابل اثنين من عناصره قتلا في اشتباك السبت الماضي (المصدر نفسه) . وفي تل ـ ابيب ، قالت الاذاعة الاسرائيلية ان اسرائيل نجحت في اقناع الرائد سعد حداد بازالة الحواجز التي اقامها في وجه القوات الدولية في جنوبي لبنان (المصدر نفسه) . وفي نيويورك ، دان مجلس الامن ، بشدة ، اقدام قوات الامر الواقع على قتل جنديين ايرلنديين دوليين ، ووصف الحادث بأنه عمل بربري لا مثيل له ضد قوات حفظ السلام ، وانه تحد لمهمة الامم المتحدة (« النهار » ، ٢٠/٤/١٩٨٠) . وفي اعقاب الحادث ، طالبت الحكومة الايرلندية اسرائيل بوقف دعمها مليشيات سعد حداد ، وحملت مليشيات حداد مسؤولية مقتل الجنديين (« السفير » ، ٢١/٤/١٩٨٠) .

ومن جهة اخرى ، قالت مصادر حكومية ايرلندية ان الانسحاب المفاجيء لقوات الطوارىء من لبنان سيخلق الاضطراب في وضع غير مستقر اساساً : الامر الذي قد يؤدي الى حرب أوسع . وأضافت المصادر نفسها أن من المقرر ان تغادر المفرزة الايرلندية لبنان عائدة الى بلادها في وقت قريب ، على ان تحل مكانها مفرزة اخرى قوامها ٦٠٠ جندي خلال هذا الاسبوع ، كما هو مقرر اساساً (المصدر نفسه) . وفي تل ـ ابيب ، أعلن ان وزيري الدفاع والخارجية الاسرائيليين اصدرا تعليماتهما باقناع حداد بوقف النار ، وعدم مهاجمة قوات الطوارىء (« السفير » ، ٢٣/٤/١٩٨٠) . وفي بيروت ، وصل ٣٠٠ جندي ايرلندي في عملية تبديل ليحلوا مكان ٧٠٠ جندي تقرر ان يغادروا لبنان الى بلادهم (المصدر نفسه) ، ومن المتوقع ان يلحق بهم في نهاية هذا الشهر ٢٨٠ جنديا آخرون (« السفير » ، ٢٤/٤/١٩٨٠) . وفي نيويورك ، دان مجلس الامن الاعتداءات الاسرائيلية في جنوبي لبنان ، وأعمال العنف ضد القوات الدولية ، كما دان القصف المتعمد لمركز قيادة القوة الدولية (تم خلاله تدمير ٤ طائرات هليوكبتر كانت جاثمة على الارض وتعود للقوات الدولية) (« النهار » ، ٢٥/٤/١٩٨٠) . وبعد ظهر ٢٩/٤/١٩٨٠ ، نجا سعد حداد ، باعجوبة ، بعد ان مرت سيارة الجيب التي يستقلها على لغم زرعه الفدائيون اثناء انسحابهم : مما ادى الى اصابته بجراح طفيفة . وقد وقع الحادث على طريق ترابية في منطقة قرية الطيبة في القطاع الاوسط على مسافة لا تبعدكثيراً عن مستوطنة مسغاف عام . وكانت مجموعة من الفدائيين قد تسللت الى المنطقه صباح اليوم ، واكتشفت آثارها عند الظهر . وعلى الفور خرج حداد على رأس رجاله للبحث عن الفدائيين الذين أدت آثارهم الى طريق ترابية في المنطقة الواقعة تحت سيطرة الوحدات النيجيرية . وفجأة انفجر لغم تحت سيارته التي لحقت بها اضرار . لكن حداد نجا من الحادثة ـ بأعجوبة كما ذكرنا (و.إ.إ. ٢٩ و ٣٠/٤/١٩٨٠) . وفي دبلن ، حذر مساعد الامين العام للامم المتحدة للشؤون السياسية بريان اوركهارت اليوم ، الدول العشر التي تشارك وحدات

منها في القوات الدولية لحفظ السلام في جنوبي لبنان ، من احتمالات انفجار الوضع في الشرق الاوسط على نطاق واسع ، اذا هي اقدمت على سحب وحداتها (« السفير » ، ١٩٨٠/٥/٥) . وأضاف قائلاً : « ان سحب القوات الدولية من المنطقة سيعني الغاء المنطقة العازلة بين فئات ثقيلة التسليح ، وسيعني خلق وضع ينطوي على مخاطر انفجار عنف عظيم » . ثم قال « ان فئات اخرى ستجر عندئذ الى النزاع . فالاسرائيليون الذين التزموا بسعد حداد قد يشاركون في هذا العنف كما تشارك فيه دول عربية اخرى . لذلك ، فإن سحب القوات سيكون عملا غير مسؤول » (المصدر نفسه) .

الإعتداءات الاسرائيلية في الجنوب على مواقع قوات الثورة الفلسطينية

بتاريخ ١٩٨٠/٤/١٢ ، صرح ناطق عسكري باسم القيادة المركزية للقوات المشتركة ، بأن العدو الاسرائيلي ـ الانعزالي بدأ بقصف منطقتي الرشيدية والشواكير بالمدفعية الثقيلة ، على فترات متقطعة ، كما شوهدت قرب الساحل في رأس العين والرشيدية وصور زوارق مسلحة اسرائيلية وهي تجوب المنطقة (« وفا » ، ١٩٨٠/٤/١٢) .

وفي مساء ١٩٨٠/٤/١٧ ، هاجمت قوة من الكوماندوس الاسرائيلية قواعد للفدائيين في بلدة الصرفند على الساحل الجنوبي . وتقع المنطقة التي هوجمت على بعد حوالى عشرين كيلو متراً شمالي صور ، بين الطريقين الساحلي والبحري ، وقد فاجأت القوة المهاجمة الفدائيين . لهذا كانت مقاومتهم ضعيفة ، فاطلقوا زخات قليلة من الرصاص باتجاه افرادها . وفي أعقاب العملية ، أعلن ناطق عسكري اسرائيلي ان ستة فدائيين قتلوا على الاقل ، وتم نسف منزلين ، أما خسائر القوة الاسرائيلية فكانت جريحين اصابتهما طفيفة . ومع ان الجهات الامنية المسؤولة لا تعتبر هذه العملية رداً على عملية مسغاف عام ، فانها تعتبر العملية الاولى التي تجري منذ عشرة أشهر ، ويتوقع ان تكون بداية لاستئناف عمليات الهجوم ضد قواعد الفدائيين في لبنان (ر.إ.إ. ، ١٧ و ١٩٨٠/٤/١٨) . وفي وقت لاحق ، صرح الجنرال رفائيل ايتان ، رئيس اركان الجيش الاسرائيلي ، « ان اسرائيل ستواصل محاربة الفدائيين بجميع الوسائل وفي كل مكان » وأضاف : « ان العملية التي قام بها الجيش الاسرائيلي ليلة امس ، هي احدى الوسائل التي نستعملها في مكافحة الفدائيين » . ثم قال « هناك ثلاثة أمور ميزت هذه العملية خوض معركة سريعه وقصيرة جداً ؛ صعوبة الوصول الى الهدف واستخدام اساليب معقدة ؛ ثم استخدام عنصر المفاجأه . وقد تحققت هذه الاشياء بكاملها . وكل هذا جاء نتيجة للتخطيط الجيد » . ورداً على سؤال وجهه اليه مراسل الاذاعة الاسرائيلية ، قال « كان الفدائيون مستعدين ، وكانت لهم حراساتهم ، لكنهم لم يتمكنوا ، بسبب عنصر المفاجأة ، وسرعة التنفيذ ، والمستوى القتالي العالي للمهاجمين ، من التصدي بفعالية للقوة المهاجمة » . (ر.إ.إ. ، ١٨ و ١٩٨٠/٤/١٩) ومن جهة اخرى ، اعلن في بيروت ان وحدة كوماندوس اسرائيلية اغارت ، فجر يوم ١٩٨٠/٤/١٨ ، على موقع تابع لـ « الجبهة الشعبية ـ القيادة العامة » في بلدة الصرفند جنوبي صيدا ، واشتبكت مع حراسه لمدة ساعتين وقالت الجبهة ان العملية استهدفت مستوصف الخدمات الطبية . واعلن ناطق بلسان القوات المشتركة عن سقوط ١٨ قتيلا (٩ مدنيين بينهم امرأتان وثلاثة أطفال و ٩ عسكريين) وعدد من الجرحى بينهم ٣ اطفال (« النهار » ، ١٩٨٠/٤/١٩) .

وذكر بيان الجبهة ، الذي صدر في وقت لاحق ، ان العدو الصهيوني أغار فجر يوم ١٩٨٠/٤/١٨ على مقر الثقافة العسكري التابع للجبهة الشعبية ـ القياده العامة ، ودارت معركة بين حراس الموقع والكوماندوس الاسرائيليين ، استمرت أكثر من ساعتين ، وكانت نتائجها استشهاد ستة مناضلين بينهم طبيب المقر وعدد من المرضين ، وجرح سبعة بجروح بعضها خطرة . ويعتقد انه وقعت في صفوف العدو خسائر كبيرة بدليل ما خلفه على أرض المعركة من دم وعتاد (المصدر نفسه) . وقد نقل الكوماندوس الى المنطقه بزوارق مطاطية تدعمها زوارق حربية وطائرات هليوكبتر ، وقد مهدت الزوارق الحربية للهجوم وفتحت نيرانها الكثيفة على المنطقة من عرض البحر . واستمرت المعركة أكثر من ساعتين ونصف الساعة (« السفير » ، ١٩٨٠/٤/١٩) .

وفي اجتماع للحكومة الاسرائيليه اعلن الجنرال ايتان ان الغاره الاخيرة التي نفذها الجيش الاسرائيلي في جنوب لبنان احبطت عملية كان الفدائيون يستعدون لتنفيذها في يوم عيد الاستقلال (ر.إ.إ. ، ٢٢ و ١٩٨٠/٤/٢٣) . وفي حوالى الساعة التاسعة من ليلة ١٩٨٠/٤/٢٤ شوهدت

زوارق حربية اسرائيلية تجوب البحر قبالة شاطىء بيروت من محلة المنارة حتى منطقة الاوزاعي ، وسمعت اصوات طائرات الهليوكبتر الحربية وهي تحلق على امتداد المنطقة . واطلقت في الساعة التاسعة والدقيقة الحادية عشرة ، عدداً من القنابل المضيئة في اجواء المنطقة . كما اطلقت النيران في اتجاه الطائرات ، فابتعدت فوق البحر . وقال مصدر في القيادة المشتركة ان الزوارق المعادية جابت الشاطىء اللبناني امتداداً من بيروت حتى صيدا ترافقها الطائرات المروحية . وفي صيدا ، اقتربت الزوارق المعادية من الشاطىء ، فاطلقت باتجاهها القنابل المضيئة من جهة شاطىء الرميلة (« السفير » ، ١٩٨٠/٤/٢٥) . وعلى صعيد آخر قصفت مدفعية القوات الاسرائيلية والميليشيات مدينة صيدا في الساعة الخامسة والدقيقة الخامسة من بعد ظهر يوم ١٩٨٠/٢/٣٠ ، وسقطت في المدينة قذيفتان الاولى في بستان يبعد ٢٥ مترا عن البنك المركزي خلف السراي : والثانية في بستان آخر يقع جنوبي شرقي الفروع الجامعية ، ولم تنجم أية اضرار . وقال ناطق بلسان القوات المشتركة ان القذائف التي سقطت هي من عيار ١٧٥ ملم (« السفير » ، ١٩٨٠/٥/١) . وفي الساعة التاسعة والربع من مساء ١٩٨٠/٥/٥ شوهدت أنوار كاشفة في عرض البحر قبالة شاطىء رأس بيروت ومحلة الجناح ، فاطلقت باتجاهها نيران الاسلحة المضادة . وتبين فيما بعد ان زوارق اسرائيلية كانت تجوب الشاطىء ترافقها طائرات هليوكبتر (« السفير » ، ١٩٨٠/٥/٦) . وفي منتصف ليلة ١٩٨٠/٥/٧ قامت اسرائيل بعدوان جديد على مناطق في لبنان ؛ فقد نزلت في منطقتي السعديات والسكسكية قوتان للكوماندوس ، ونصبتا كمينين على الطريق العام . وقد اصطدم الكمينان بعدد من السيارات العسكرية التابعة للمقاومة الفلسطينية على الطريق الساحلي . وجرت اشتباكات استمرت أكثر من ساعة أدت الى انسحاب الكوماندوس تاركين وراءهم بعض الاسلحة والذخائر ، على حين استشهد ٢ من الفدائيين الفلسطينيين .

وقالت المصادر الفلسطينية ان رجال الكوماندوس الاسرائيلي نزلوا الى الشاطىء في كل من المنطقتين المذكورتين حوالى الساعة الحادية عشرة ليلا من زوارق بحرية ، وكمنوا لسيارات تابعة للمقاومة ، التي اشتبك عناصرها معهم في السكسكية التي تبعد حوالى ١٠ كيلومترات جنوبي صيدا ، عند مفرق الدلهمية الواقع بين السعديات والدامور ، وتبادلوا معهم اطلاق النيران . وقد عززت القيادة الفلسطينية قواتها باتجاه الكمينين الاسرائيليين بعد اشتباكهما مع عناصر السيارتين . واستخدمت خلال الاشتباكات القنابل المضيئة لملاحقة الاسرائيليين وهم ينسحبون باتجاه البحر (« السفير » ، ١٩٨٠/٥/٨) . وأشارت مصادر الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين الى ان عناصرها وعناصر « فتح » استولت على بعض مخلفات الهجوم الاسرائيلي ، ومن بينها قذائف مضادة للدروع واسلحة متنوعة : مما يدل على ان اصابات وقعت في صفوف العدو (**المصدر نفسه**) . وقالت المصادر العسكرية الفلسطينية ان تحركات بحرية اسرائيليه كثيفة شوهدت في اثناء ذلك على امتداد الشاطىء الجنوبي ، كما حلقت طائرات الهليوكبتر في سماء مدينة صور ، فاطلقت باتجاهها نيران الاسلحة المضادة . ولم تستبعد مصادر المقاومة ان تكون عملية الانزال في السعديات والسكسكية مقدمة لعملية أكبر في منطقة اخرى (**المصدر نفسه**) .

وفي تل ـ ابيب اعترفت اسرائيل بانها قامت بعملية انزال في لبنان ليل الاربعاء ـ الخميس في الصرفند والسكسكية (« **النهار** » ، ١٩٨٠/٥/٩) . وشدد كل من وزير الدفاع الاسرائيلي ورئيس الاركان على انه لا علاقة لعملية الانزال بما حصل في الخليل ، وانها مجرد حلقة في سلسلة عمليات تستهدف توجيه ضربات وقائية الى الفلسطينيين ، وان على الفلسطينيين ان يتوقعوا مثل هذه العمليات في كل وقت وفي كل مكان من لبنان (**المصدر نفسه**) ، اما اسحاق نافون ، رئيس الدولة الاسرائيلية ، فقد قال في احتفال تذكاري لثلاثة اسرائيليين قتلوا في مستوطنة مسغاف عام « ان العمليه تظهر ان اسرائيل تستطيع شن حرب فعالة على الفدائيين » . وأضاف « لا يمكن بعد الآن قتل اليهود كما تذبح الخراف » (**المصدر نفسه**) . وفي وقت لاحق ، ذكر مراقبون عسكريون انه يبدو ان غارة ليل الاربعاء ـ الخميس تأتي في اطار استراتيجية جديدة لضرب الفلسطينيين باستخدام قوات قليلة العدد ، من أجل الحاق الحد الاقصى من الخسائر في صفوفهم . ولاحظ هؤلاء ان سرعة الضربات وعدم القدرة على التكهن بها ، ارغما الفدائيين على البقاء في حال استعداد دائم (**المصدر نفسه**) . وفي تل ـ ابيب ، صرح الجنرال زئيف الموغ ، قائد سلاح

البحرية الاسرائيلية ، ان وحدة الكوماندوس البحرية الاسرائيلية انفصلت الى قوتين ، عملتا في منطقة تمتد مسافة ٢٠ كيلو مترا . والهدف من العملية هو ضرب الفدائيين لتخريب استعداداتهم وشل نشاطاتهم في البحر والبر ومنعهم من القيام بأي نشاط فدائي ضدنا » (ر . إ . إ . ٨ و ٩/٥/١٩٨٠) . وفي مساء ٨/٥/١٩٨٠ ، قامت الزوارق الاسرائيلية المسلحة ، ترافقها طائرات الهليوكبتر ، بدوريات مكثفة على طول الشاطىء الجنوبي وحتى بيروت . وفي صيدا ، أفادت المعلومات ان زوارق العدو حاولت الاقتراب من شاطىء المدينة ، لكن نيراناً كثيفة وجهت نحوها اجبرتها على التراجع والانسحاب ، فيما اخترقت طائرة هليوكبتر اجواء المدينة والقت قنابل مضيئة على مقربة من الشاطىء ، فتصدت لها على الفور نيران المدافع المضادة . وفي وقت لاحق ، اقتربت الزوارق والطائرات الاسرائيلية من شاطىء الدامور ـ خلدة ـ الاوزاعي ـ الرملة البيضاء ـ الحمام العسكري ، فتصدت لها نيران المدافع المضادة (« **السفير** » ، ٩/٥/١٩٨٠) .

نشاطات رجال المقاومة في الداخل

وفي دمشق ، ادلى ناطق عسكري باسم القيادة العامة لقوات الثورة الفلسطينية بتصريح ذكر فيه ان ثواراً فلسطينيين من المجموعات الخاصة العاملة داخل الوطن المحتل ، قاموا بزرع عدد من العبوات الناسفة الحارقة الموقوتة داخل مستودعات مواد التنظيف الكيماوية والمواد الغذائية في سوق محنى يهودا في القدس المحتلة ، وأن العبوات انفجرت في الوقت المحدد ، مما ادى الى اندلاع حريق هائل داخل المستودعات . وعلى الاثر انقطع التيار الكهربائي وقد حاول رجال الاطفاء محاصرة النيران التي امتدت ، رغم ذلك ، الى كافة الاماكن واستمرت مشتعلة لمدة تزيد عن تسع ساعات . وقد ادى الحريق الى الحاق خسائر مادية كبيرة واصابة ستة افراد بجراح (« **وفا** » ، ١١/٤/١٩٨٠) . وفي تل ـ ابيب ، اصيب اربعة اشخاص نتيجة انفجار قنبلتين يدويتين بعد ظهر ١٠/٤/١٩٨٠ في طريق تنينا في كير ـ أون ، ولم تعرف أسباب الحادث حتى الان . وقد تم نقل الجرحى الى مستشفى شيبا في تل هشومير . وباشرت قوات الشرطة تفتيش المنطقة ، حيث عثرت على قنبلتين اخريين تم ابطال مفعولهما . ويفيد التقرير الأولي ان شخصا القى القنابل الاربع من شقته في الطابق الثاني من احد المباني باتجاه شخصين حاولا اقتحامها . وقال مصدر في الشرطة ان اسباب الحادث جنائية . ولكن جاء في رواية اخرى ان قنبلتين القيتا داخل احد المنازل من سيارة صفراء ، وانه تم العثور في مكان الحادث على قنبلتين اخريين تم ابطال مفعولهما (ر.إ.إ ، ١١/٤/١٩٨٠) . وفي القدس انفجرت ، الليلة الماضية ، عبوة ناسفة في مكتب التراخيص ، ونجمت عن الانفجار اضرار مادية دون وقوع اصابات في الارواح . وكانت العبوة قد وضعت تحت نافذة الخدمات في المكتب ، وادى انفجارها الى اقتلاع النافذة الحديدية وقذفها بعيداً عدة امتار ، كما أحدث الانفجار حفرة كبيرة . وقد ذكر فيما بعد ان الفاعلين تركوا في مكان الانفجار منشورات باللغة العربية تدعو الى اقامة دولة فلسطينية (ر.إ.إ. ، ١٥/٤/١٩٨٠) . وفي دمشق ، اعلن ناطق باسم المقاومة الفلسطينية المسؤولية عن الحادث الذي ادى الى اتلاف كل الملفات والمستندات داخل المكتب (« **النهار** » ، ١٧/٤/١٩٨٠) . وفي ١٦/٤/١٩٨٠ ، قالت مصادر الشرطة الاسرائيلية ان عبوة ناسفة انفجرت في مدينة القدس وادت الى اصابة احد المباني باضرار طفيفة ، دون وقوع اصابات . وذكرت اذاعة أسرائيل ان الشرطة عثرت في مكان الحادث على منشورات كتبت بالعربية تدعو الى انشاء دولة فلسطينية (« **السفير** » ، ١٧/٤/١٩٨٠) . ومن جهة اخرى ، قال ناطق باسم الجيش الاسرائيلي انه تم اكتشاف خلية فدائية في منطقة نابلس ، والقي القبض على عدة اشخاص يحمل بعضهم كميات كبيرة من المتفجرات . وأضاف المتحدث ان الاعتقالات تمت عقب تسلل ثلاثة فدائيين ، ليلة ١٣/٤/١٩٨٠ ، من جنوبي وادي الاردن (« **السفير** » ، ٢٠/٤/١٩٨٠) . ومن جهة اخرى ، فرضت السلطات العسكرية منع التجول على قريتين عربيتين في الضفة الغربية المحتلة في اعقاب القاء قنبلة على سيارة اسرائيلية للركاب كانت متوجهة من القدس الى مستوطنة اسرائيلية في الاراضي المحتلة ، لكن القنبلة لم تتفجر (**المصدر نفسه** ، ٢٢/٤/١٩٨٠) .

وفي ٢٤/٤/١٩٨٠ ، ذكر راديو العدو باللغة العبرية ان قنبلة يدوية انفجرت ليلة ٢٣/٤/١٩٨٠ في مدينة اللد المحتلة في حي رامات اشكول . وأضاف الراديو ان خبير المتفجرات عثر على شظايا قنبلة

يدوية ، ولكن لم تقع اصابات او خسائر بالارواح (« وفا » ، ١٩٨٠/٤/٢٤) . وفي مدينة اريحا ، أثار حادث التفجير اللاسلكي موجة من القلق في الدوائر الامنية الاسرائيلية ، لان منطقة اريحا كانت تعتبر منطقة هادئة . فقد اعلن ان قنبلة موجهة لاسلكيا انفجرت في اريحا بالقرب من سيارة عسكرية ، وان الانفجار لم يسفر عن أية خسائر (« السفير » ، ١٩٨٠/٤/٢٨) .

وفي تل ـ ابيب ، صرح ناطق باسم الشرطة الاسرائيلية بأن انفجار قنبلة يدوية هز المحطة المركزية لسيارات الركاب الكبيرة في المدينة ، لكنه لم يسفر عن وقوع اصابات . وأضاف ان انفجار القنبلة وقع في وقت تزدحم فيه المحطة بالركاب (« النهار » ، ١٩٨٠/٥/١) . وفي مدينة الخليل ، نفذ الفدائيون آخر هجوم قاموا به ، حتى تاريخه ، في داخل الاراضي المحتلة . فقد هاجم مسلحون عرب مجهولون مسيرة للمستوطنين اليهود بين الحرم الابراهيمي وبيت هداسا ، واستخدموا الاسلحة الرشاشة والقنابل اليدوية . وقد علم فيما بعد انهم هاجموا المسيرة على دفعتين . ففي المرة الاولى هاجموها من الوراء ، وبعد ذلك تابعوا هجومهم على من ظل من المشاركين فيها واقفا وقد وقع الهجوم من ثلاثة اماكن احدها من سطح احد الابنية المقابلة لبيت هداسا ، أما المكانان الآخران اللذان اطلقت منهما النيران فكانا في الطريق العام . وقد رد جنود الجيش الاسرائيلي الذين يرابطون بجوار بيت هداسا باطلاق النار على الفدائيين ، الا ان أيا من الفدائيين لم يصب ، وقد تمكنوا من الاختفاء وبعد الحادث مباشرة ، وصلت الى المكان قوات عسكرية بقيادة حاكم الخليل ، فقدمت المساعدات الاولية للجرحى ، وقامت على الاثر طائرات هليوكبتر عسكرية باخلائهم ونقلهم الى المستشفيات في القدس وقد ادى الهجوم الى مقتل خمسة وجرح ١٦ اسرائيليا وعلى الفور قرر وزير دفاع سلطات الاحتلال نسف اربعة منازل في الخليل ، وطرد كل من رئيس بلديتها ورئيس بلدية حلحول ، اضافة الى القاضي الشرعي لمدينة الخليل ، كما أمر بفرض حظر منع التجول على المدينة . وتقول مصادر دمشق أن حركة « فتح » هي التي نفذت العملية ، وان المهاجمين هم اعضاء مجموعة ابو صفوت الذي قتل في قبرص قبل عدة اشهر (و.ا.ا. ، ٢ و ١٩٨٠/٥/٣) .

وفي رده على الاسئلة التي وجهها اليه مراسل الاذاعة الاسرائيلية ، قال الجنرال ايتان « ستتخذ اجراءات جديدة في الضفة الغربية كي لا تتكرر اعمال مماثلة لجزرة الخليل » . وأضاف « ان الاجراءات الوقائية ستشمل القيام بتفتيش دقيق للمنطقه بهدف الكشف عن مستودعات الاسلحه » (و.ا.ا. ، ٥ و ١٩٨٠/٥/٦) . وقد فهم ان الاجهزة التي استعملت هي من صنع محلي ولم تهرب عبر حدود الدولة (المصدر نفسه) .

وفي القدس ، انفجرت عبوة ناسفة في الحرم الجامعي ، ويعتقد انها نتيجة لعمل فدائي ولم يسفر الانفجار عن اصابة احد . وكشف رجال الشرطة في الصباح حفرة كبيرة بين الاعشاب ناتجة عن الانفجار (المصدر نفسه) . وبالقرب من مخيم الدهيشة ، الواقع جنوبي بيت لحم ، القيت قنبلة على سيارة عسكرية اسرائيلية نتج عنها جرح احد الجنود واحتراق السيارة كليا . واطلق الجنود الذين قفزوا من السيارة النار على المهاجمين . وعلى الفور فرض منع التجول على المخيم (المصدر نفسه)

وقال ناطق عسكري اسرائيلي ، فيما بعد ، ان الحاكم العسكري امر بنسف احد المنازل في مخيم الدهيشة ردا على القاء القنبلة (المصدر نفسه) وفي قرية بتير قضاء القدس تم احراق سيارة باص ، وان قوات الامن تقوم بالتحقيق في الحادث (المصدر نفسه) . وفي غزة ، اغلقت السلطات العسكرية سبعة محلات تجارية بعد اتهام اصحابها بالمشاركة بوضع متفجرة في احد شوارع المدينة ، الا انه جرى تعطيل مفعولها قبل انفجارها (« السفير » ، ١٩٨٠/٥/٥) . وعند مدخل مدينة نابلس ، قذفت زجاجتا مولوتوف على سيارة باص خال ، ولم يصب السائق ، الا انه لحقت بالباص بعض الاضرار ، وتقوم الشرطه بالتحقيق في الحادث (و.ا.ا. ، ٧ و ١٩٨٠/٥/٨)

المقدم الطيار حسين عويضة

المقاومة الفلسطينية سياسيًا

١ ـ انتفاضة الضفة الغربية
وابعاد القادة الثلاثة

الانتفاضة الشعبية الجديدة في الضفة الغربية أخذت بالتصاعد منذ الاول من أيار الجاري ، حين اقدم شاب فلسطيني في قرية عنبتا من قضاء طولكرم ، بمهاجمة ضابط اسرائيلي وجهاً لوجه محاولاً نزع سلاحه ، ومقتل الشاب المذكور ، وحين كان صدى الحادث لا زال يناقش لدى الدوائر العسكرية والسياسة في الداخل ، قامت احدى مجموعات الداخل المسلحة بضرب مركز هداسا الديني والعسكري في مدينة الخليل المحتلة ، حيث اسفر الهجوم عن قتل وجرح العديد من المستوطنين الصهاينة .

ومن أجل محاربة « الظاهرة الجديدة » كما سماها الحاكم العسكري الاسرائيلي في الضفة الغربية الجنرال بنيامين بن ـ اليعازر ، والتي رأى فيها ان « السكان مصممون على تحدي الجيش الاسرائيلي » ، وجدت سلطات الحكم العسكري ووزير الدفاع الاسرائيلي ، خير وسيلة لضرب التحرك الجماهيري المتصاعد في الضفة الغربية بابعاد القادة الثلاثة : فهد القواسمة ومحمد ملحم ، رئيسي بلدية الخليل وحلحول ، وقاضي الشرع في الخليل الشيخ رجب التميمي ، محملة اياهم مسؤولية ما حدث في الخليل .

وفي الوقت الذي شددت فيه سلطات الاحتلال اجراءاتها الانتقامية ضد السكان ، اخذت التهديدات الاسرائيلية بالتصاعد وبالتهديد باتخاذ سياسة الحزم لسحق اية محاولة لتعكير الأمن ، وتحميل مسؤولية ذلك للجنة التوجيه الوطني التي يشكل فيها القادة المبعدون جزءاً هاماً (« النهار » ، ١٩٨٠/٥/٣) (انظر في هذا العدد : محمد عبد الرحمن : المناطق المحتلة) .

وقد عقد القادة الثلاثة المبعدون مؤتمراً صحافياً في بيروت التي وصلوها فجر ١٩٨٠/٥/٣ ، عن طريق جنوبي لبنان ـ حيث تم ابعادهم ـ شرحوا فيه ظروف ابعادهم من الضفة الغربية ، والظروف السائدة هناك في ضوء الانتفاضة الشعبية التي توجتها عملية الخليل .

وذكر الاخ فهد القواسمة أن سلطات الاحتلال الاسرائيلي تتصور أن « الابعاد هو الوسيلة ، لذلك تعمد الى ابعاد بعض رؤساء البلديات او الوجوه المعروفة بمواقفها الوطنية » . ان سلطات الاحتلال تتصور ان هذا الاسلوب يضعف من المقاومة ، مع ان هذا « لن يزيدنا إلا قوة » .

وذكر القواسمة ايضاً أن ما تقوم به سلطات الاحتلال الآن يذكرنا « بالاعمال التي كانوا يقومون بها منذ سنة ١٩١٧ ، نفس الاسلوب ، خطوة بعد خطوة ، وشبراً بعد شبر .. » (« وفا » ، ١٩٨٠/٥/٣) .

اما الشيخ رجب التميمي ، قاضي الخليل الشرعي ، فقد ذكر أن « السلطات الظالمة المغتصبة تعمل على تشريد الاهالي واخراجهم ظلماً وعدواناً ،

وتغتصب الارض وتقيم عليها المستوطنات وتزج ابناء شعبنا بالسجون والمعتقلات . وتستعمل وسائل الارهاب والتعسف ضد شعبنا ، ظناً منها انها تستطيع بهذه الوسائل اذلاله واغتصاب اراضيه » .

وذكر كيف ان الصهاينة يعملون على تهويد الحرم الابراهيمي الشريف وتحويله الى كنيس ، والاعتداء على حرماته كما اعتدوا على المسجد الاقصى الذي يتعلق به ملايين المسلمين ، وبهذا يستخف الصهاينة بالشعب الفلسطيني والعربي والأمة الاسلامية . وذكر مدى ما يواجهه الشعب الفلسطيني في الداخل الذي انتفض ضد الهجمة الاستيطانية وضد تهويد الاراضي المحتلة ، والذي وقف كذلك في « وجه المؤامرات التي دبرتها اميركا في كامب ديفيد ، خصوصاً ما اخترعته من حكم ذاتي يرفضه شعبنا الفلسطيني في الداخل والخارج » (المصدر نفسه) .

كما تكلم الاخ محمد ملحم ، رئيس بلدية حلحول ، في المؤتمر الصحافي ، مذكراً بأن التظاهرات السلمية التي قام بها الطلاب احتجاجاً على مؤامرات الحكم الذاتي والاستيطان كانت تواجه من قبل الجنود الاسرائيليين باطلاق الرصاص ، حيث سقط العديد من القتلى والجرحى بين المتظاهرين

كما اكد ملحم أن المستوطنين الصهيونيين هم الذين بدأوا بالعنف وذلك بتدمير السيارات العربية في الضفة الغربية وبأنهم هم الذين جاؤوا لفرض الامن لشعبهم»، كما قالوا وهم يتحدثون عن الامن، بينما « الامن لن يحدث في اي وقت دون التفاهم بين الشعوب . ولكنهم كما ذكر « لا يريدون التعايش معنا » ، ووصفهم بأنهم جسم غريب في الشرق الاوسط ، وهم انفسهم يصرون على البقاء كذلك ، « انهم يدعوننا الى الحكم الذاتي ... الذي يعني الادارة الذاتية لأقلية ضمن دولة الاكثرية ، ونحن لسنا أقلية في ارضنا ، كما اننا نحن اصحاب الارض » (المصدر نفسه) .

وكانت جريدة « السفير » البيروتية قد التقت بتاريخ ١٩٨٠/٥/٨ القادة الثلاثة المبعدين ، واستوضحت منهم بعض الامور المتعلقة بابعادهم . وحول سؤال عن السبب في الابعاد وهل كان نتيجة العملية الفدائية في الخليل ، ام ان هناك اعتبارات اخرى ؟

اجاب الاخ فهد القواسمة بأن العملية الاخيرة لم تكن السبب في الابعاد ، ولكن في الواقع ومنذ مدة كبيرة ، والاحتلال يفكر بالتخلص من قيادات الداخل الوطنية ، وجاءت ردة الفعل الفلسطينية في الداخل حين شكلت عقبة امام تنفيذ المخططات التي وضعت في الخارج . وكذلك رفْض مقابلة الاميركيين الذين زاروا الارض المحتلة من اجل التحدث في اتفاقيات كامب ديفيد ومشروع الحكم الذاتي . من هنا يأتي ضيق سلطات الاحتلال من القيادات الوطنية التي نجحت في شرح خطورة اتفاقية كامب ديفيد والحكم الذاتي حتى « ان كل طفل من اطفالنا اصبح يعرف خطورتها » .

وهناك سبب آخر يتمثل في الاستمرار في الاعداد للتصدي وايجاد « لجنة التوجيه الوطني » التي قادت أعمال التصدي للاتفاقيات وتمكنت من السيطرة على الساحة الداخلية بشكل لم يسبقه مثيل ، وبعدما فشل العدو في كل محاولاته لتفكيك الجبهة وتجزئتها بكل الوسائل والاساليب ، وشعر بأن التجمع والوحدة هما الرابط الحقيقي في الداخل ، أخذ يتحين الفرص للوطنيين . ولما جاءت العملية الاخيرة في الخليل وجدت السلطات الصهيونية المبرر الكافي للطرد (« السفير » ، ١٩٨٠/٥/٨) .

وعقب الشيخ رجب التميمي قائلاً . « في الواقع القضية في الارض المحتلة ليست قضية احتلال . ولثلاث عشرة سنة عرفنا عدونا، وعرفنا ان القضية تكمن في السيطرة على الارض وافراغ اهلها منها واحلال اليهود مكانهم... وانه اول ما جاءت السلطات الصهيونية دأبت على اساس تفريغ البلاد من السكان، وباشرت بالارهاب وبالتعذيب وبالاعتقال وبملاحقة اصحاب الكفاءات والعناصر الوطنية » .

وذكر الشيخ التميمي ان الحرم الابراهيمي ليس مجرد مسجد، بل هو رمز الخليل وكيانه، وان الحرم يتشكل من عدة حاضرات : الحاضرة اليعقوبية ، والحاضرة الابراهيمية ، والصحن ، والساحة الداخلية والممرات . وذكر التميمي ان الاسرائيليين استولوا اول الامر على الحاضرة الابراهيمية ومن ثم على اليعقوبية ، ونصبوا الخيم في الصحن . ومن ثم حاولوا الاستيلاء على مقام سيدنا اسحق ، وهي المحاولة التي كانت السبب في المواجهة التي حصلت سنة ١٩٧٦ ، والتي اعلن حينها منع التجول في الخليل لمدة سبعة عشر يوماً .

وحول موقفه قال الشيخ التميمي : « واجبي كان يحتم علي ان ابين للناس احداث الساعة واشرح لهم اساليب اليهود ، وان احافظ على نفسي وبلدي واهلي : انها امانة في عنقي من خلال الموقع الذي اشغله » ، وهذا ما سبب له كما ذكر ، الاشكالات والمضايقات والتهديدات المستمرة وما جعل السلطات الاسرائيلية تصفه بأنه « الوريث الروحي للحاج امين الحسيني » . وقد قال له الحاكم العسكري في مقابلة معه : « بينما تريد الدول العربية وتطالب بأراضي ١٩٦٧ ، فانت تطالب بكل الاراضي » ، « لقد كان ردي واضحاً وصريحاً ، وهو أن الدول العربية « شحادة » وتريد ان « تشحد » منكم ارض ال ـ ٦٧ ، اما انا فاقول لا يمكن ان اقبل بـ ٤٨ ، لا اقبل بأن تأخذوا شبرا من فلسطين ... وهذا ما اعتبروه تحديا (المصدر نفسه) .

وفي جواب على سؤال آخر ، عن الخلط السياسي الموجود في الساحة خارج الوطن المحتل كواقع معاش ، وعدم وجود مثل هذا الخلط في الداخل . ذكر الاخ القواسمة ، أن واقع الامور في الداخل لا يحتمل الخلط ، فالقضية واضحة ومعروفة ، والخصم كذلك . ومن هنا فان النضال ضد هذا العدو الخصم يأخذ اشكالاً متعددة ، خاصة « لاننا نعيش الاحتلال يومياً بممارسته وقمعه ومضايقاته ... لقد رفض شعبنا اتفاقيات كامب ديفيد وتصدى لها في الارض المحتلة قبل زيارة السادات الى القدس ، وحين كان العالم يتفرج على الزيارة كان شعبنا يتظاهر ضدها » .

لقد عرف اهل الداخل تماماً ماذا يريد الاحتلال ، وفي الخارج « يظهر الخلط ، والبعض يتصور انه بمثل هذه المسارات يمكن ان ينال الشعب العربي حريته واستقلاله ويقيم دولته ، ونحن نقول لهم ان الطريق الى الحرية والاستقلال لا يمكن ان تكون عبر واشنطن ، وانما عبر لبنان والجولان ونهر الاردن وسيناء ، حتى اننا قلنا هذا قبل ذهاب السادات الى القدس ، وقلناه للملك حسين في اواخر ١٩٧٦ ، وكان كارتر قد تسلم الحكم ، واعتقد البعض انه رجل طيب ، ومن قاعدة دينية واخلاقية ، وانه يمكن ان يعطينا حقنا ... نحن لم نراهن على مجيء كارتر ، وقلنا يومها انه اذا فكرت الأمة العربية في يوم من الايام في ان تفاوض الاسرائيليين فعليها ان تفكر بالبديل قبل التفاوض ، وان اسرائيل تخشى السلام اكثر من الحرب لأنها غير قادرة على السلام ، اما بالنسبة للحرب فهي قادرة عليها وتملك عدتها المحسوبة ، وقادرة على التحكم بنتائجها قبل وقوعها . وبالرغم من كل ذلك فان الأمة العربية ما زالت تركض وراء السراب الاميركي » (المصدر نفسه) .

وعلق الاخ محمد ملحم ، بأن الخلط موجود في الخارج وذلك لعدم تحديدنا لطبيعة الخندق الذي نواجه منه العدو . وذكر أن الخلط في الخارج لا يزول اذا لم نحدد الجهة التي يجب مواجهتها : « ان عدونا محدود المعالم ، ولكن بالنسبة لحركة التحرير فانها تواجهه من مواقع مختلفة وعلينا بدلاً من ان ندير له ظهرنا ان ندير له وجهنا ، ومن الطبيعي ان تكون التناقضات موجودة ، ولكن يجب ان لا تشكل عائقاً امام حشد قوانا لمواجهة العدو » (المصدر نفسه) .

وتطرق الحديث كذلك الى الدعم العربي لصمود الشعب الفلسطيني في الداخل وكيفية صرف اموال الدعم . وكانت الاجابة أن الأموال التي تدفع لا توزع على الناس مباشرة ، ولكن تحول الى مشاريع انتاجية او الى مشاريع خدمات . ومع هذا ، فالمبلغ محدود جداً ، كما ذكر الاخ القواسمة ، « فبينما اقر مؤتمر قمة بغداد دفع ١٥٠ مليون دولار نجد ان الذي دفع فعلاً هو ٧٠ مليون دولار فقط » . وفي المقارنة مع المبلغ الذي تدفعه اميركا لاسرائيل والذي لا يقل عن ثلاث مليارات دولار في اسوء الاحوال ، فان ما يصيب الفرد الفلسطيني من المساعدة العربية لا يتجاوز نصف دولار في اليوم بينما يتجاوز الـ ٧,٥ دولارات بالنسبة للاسرائيلي . هذا عدا عن الفوارق في بنية الانتاج المتخلف في المناطق المحتلة والذي بحاجة الى عملية تطوير كبيرة جداً حتى تثمر هذه المساعدة .

وقال الاخ القواسمة : « في الواقع نحن في العالم العربي نخلط كثيراً واريد ان اعطي مثالاً : نحن نريد ان نحارب اسرائيل ، ومنطق بسيط جداً يؤكد اننا لا نحارب اسرائيل ، بل على العكس فاننا ندعمها . كيف اريد ان احارب اسرائيل وانا اعلم ان اميركا تعطيها ثلاثة آلاف مليون دولار ، وقبل ان نطالب بمقاطعة اسرائيل لماذا لا نقاطع اميركا ، ولماذا هذا المنطق الاعوج ؟ اميركا من اين تدفع لاسرائيل هذه الاموال ؟ صدقوني انها من اموال العرب . ان منطق دعم الصمود الاساسي هو في مواقف عربية ضد اميركا ... وغير ذلك كله دجل » (المقابلة كاملة في المصدر نفسه) .

ردود الفعل : هذا وبعد وصول المبعدين الثلاثة الى بيروت ، طلبت الدائرة السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية من الاخ زهدي الطرزي ، مندوب المنظمة في الامم المتحدة ، تقديم مذكرة عاجلة الى الدكتور كورت فالدهايم ، الامين العام للامم المتحدة ، بشأن ابعادهم .

وطالبت المنظمة المجموعة العربية في الامم المتحدة بعقد اجتماع عاجل لدعوة مجلس الامن الدولي الى الانعقاد واتخاذ القرارات المناسبة (« النهار » ، ١٩٨٠/٥/٤) . وقد انعقد مجلس الامن الدولي فعلا في ١٩٨٠/٥/٨ واصدر قراراً وطلب من الحكومة الاسرائيلية الغاء قرارها غير المشروع بطرد رئيسي بلديتي الخليل وحلحول وقاضي الشرع في منطقة الخليل. وايد هذا الطلب اثناء التصويت ١٤ عضواً وامتنعت الولايات المتحدة عن التصويت . وقد ذكرت مقدمة القرار الصادر عن الامم المتحدة بمعاهدة جنيف للعام ١٩٤٩ فيما يتعلق بحقوق سكان المناطق المحتلة . هذا ، وكان مجلس الامن انعقد بطلب من تونس كممثلة للمجموعة العربية في مجلس الامن (« النهار » ، ١٩٨٠/٥/٩) .

على صعيد آخر ، شهدت المناطق الوطنية في بيروت الكثير من المهرجانات والمسيرات تضامناً مع انتفاضة الارض المحتلة ، واستنكاراً لابعاد القادة الثلاثة .

ففي اليوم التالي لوصول المبعدين قامت مسيرة جماهيرية حاشدة شارك فيها المواطنون اللبنانيون والفلسطينيون تضامناً مع نضال الشعب الفلسطيني في داخل الارض المحتلة ، ومن ثم تحولت المسيرة الى مهرجان شارك فيه ، الى جانب المبعدين ، مجموعة من قادة المقاومة وكوادرها السياسية والعسكرية . وأقامت الحركة الوطنية اللبنانية مهرجاناً في جامعة بيروت العربية تضامناً مع انتفاضة الداخل ، وحضره ممثلو الاحزاب والمقاومة والقادة الثلاثة المبعدون . والقيت كلمات بهذه المناسبة بينها كلمة صلاح خلف « ابو اياد » عضو اللجنة المركزية لحركة « فتح » الذي استهل حديثه بقوله : « كنت قد آليت على نفسي ألا اتكلم في المناسبات ، لكن هذه المناسبة تستحق الكلام · لأن الذين يستحقون ان نتحدث معهم وفي حضورهم هم الحركة الوطنية اللبنانية التي حمتنا في قلوبها وبدماء ابنائها » .

بعد ذلك تعرض خلف للاوضاع السيئة عامة في المنطقة العربية ، حاضاً الشعوب العربية على الثورة على الحكام الخونة واسقاطهم ، حيث قال : « الكلام في الوطن اصبح رخيصاً ومبتذلاً لان الانظمة العربية اصبحت لا تطيق ان تسمع كلمة حق وترفض ان تقبل بين صفوفها ابناء شعبنا الاحرار ، وقد اصبح مواطنوها مشردين في كل بلد لانهم لا يجدون الحرية والديمقراطية » . واضاف ان هذه الشعوب التي تعيش تحت استعمار حكامها في الوطن العربي ، سيأتي الوقت الذي سيُحاسب فيه هؤلاء الحكام من قبل شعوبهم .

كما وصف خلف الوضع العام بأنه بات من المحرم علينا الكلام عن مثل تلك الانظمة ، والسبب بسيط وهو السكوت مقابل « ٥٠ او ٦٠ مليوناً » . وهذا المبلغ يصرّفه اي شيخ من شيوخ النفط على طاولة قمار . وزاد خلف : « اذا اراد المؤمن العربي ان يقول كلمة فهو اما شيوعي ملحد ... واما خائن » . (« النهار ١٩٨٠/٥/١٠) .

من جهة أخرى ، وفي حديث ادلى به الاخ ، فاروق القدومي رئيس الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية مساء ١٩٨٠/٥/٣ ، لاذاعة مونت كارلو حول جريمة الابعاد ، قال . « ان الثورة الشعبية التي تجري الآن في اراضينا المحتلة تقدم للعالم بأسره دليلاً قوياً وساطعاً على رفض شعبنا للاحتلال واصراره على اتباع كافة الوسائل التي اقرتها الشرعية الدولية لدحر الاحتلال وتحرير الوطن » . ثم قال قدومي ان هذه الثورة الشعبية المجيدة تأتي في وقت تشهد فيه السياسة الاميركية مأزقها ، سواء في محاولاتها الفاشلة لتمرير الحكم الذاتي المرفوضة من شعبنا ، او مأزقها في ايران بعد فشل العملية العسكرية الاميركية ضد شعب ايران (« وفا » ، ١٩٨٠/٥/٤) .

وفي مهرجان آخر ، اكد الأخ خليل الوزير عضو اللجنة المركزية لحركة « فتح » ان « العدو الصهيوني الذي يستخدم ترسانته العسكرية وكل اسلحة الفتك والقتل والدمار ، لن يتمكن من اخماد صوت شعبنا الذي يرفض ويقاوم الاحتلال ويتصدى له بالحجارة » . واضاف : ان « العدو الصهيوني يعتقد من خلال اساليبه وممارساته الوحشية انه يستطيع اخماد هذا اللهب الثوري المتصاعد واخضاع شعبنا ، لكن الشعب الذي استمع الى صوت الرشاش في الخليل ، والقنابل تنفجر في كل بقعة من ارضنا سيواصل مسيرته النضالية » (« النهار » ، ١٩٨٠/٥/٥) .

وفي عمـان . دان اعضـاء المجلس الـوطني الفلسطيني المقيمون في الاردن طرد القادة الثلاثة المبعدين ، ودعا هؤلاء الاعضاء ، اثر اجتماع عقدوه في عمان ، الدول العربية الى زيادة دعمها لسكان الاراضي المحتلة (**المصدر نفسه**) .

وفي الاتجاه نفسه من المشاركة في المساندة واظهار الرفض لممارسات العدو الصهيوني ولابعاد القادة الثلاثة ، وتكريماً لهم ، اقامت معظم فصائل المقاومة حفلات تكريم حيث رحبت بهم ، ونوهت بدورهم في مسيرة النضال ، معتبرة انهم قد انتقلوا من ساحة الى أخرى .

وبعد صدور قرار مجلس الامن بعدم شرعية الابعاد وضرورة عودة المبعدين الى بلادهم ، توجه الاخوة الثلاثة الى عمان ومن ثم الى جسر الملك حسين يوم (١٠/٥/١٩٨٠) ، حيث حاولوا العودة الى الضفة الغربية المحتلة عبر الجسر مستندين الى قرار مجلس الامن ، لكن السلطات الاسرائيلية منعتهم من ذلك واعلنت عدم اعترافها بشرعية قرار المجلس .

ومن المعلوم ان مصادر دبلوماسية في الامم المتحدة قالت ان الوفود العربية ستطلب عقد جلسة اخرى لمجلس الامن للبحث في ابعاد اسرائيل للاخوة الثلاثة ورفضها السماح لهم بالعودة الى منازلهم ، على رغم القرار الذي صدر يوم الخميس الماضي في (٨/٥/١٩٨٠) عن مجلس الامـن (**المصـدر نفسه** ، ١٢/٥/١٩٨٠) .

وكما كانت المصادر قد اشارت ، توجه الاخوة المبعدون الى واشنطن لحضور اجتمـاع مجلس الأمن ، في جولة هي مقدمة لعودة الثلاثة الى الضفة الغربية حاملين قراراً جديداً لمجلس الأمن يكرر دعوة اسرائيل الى السماح لهم بالعودة الى عائلاتهم .

---

٢ ـ جورج مارشيه في بيروت

بناء على دعوة مشتركة من منظمة التحـرير الفلسطينية والحزب الشيوعي اللبناني ، وصل ، مساء ١٥/٤/١٩٨٠ ، وفد شيوعي فرنسي برئاسة الرفيق جورج مـارشيه ، الامـين العام للحـزب الشيوعي الفرنسي ، وعضوية الرفاق مسكيم غريمتز عضو المكتب السياسي سكرتير اللجنة المركزية رئيس قسم العلاقات الخارجية في الحزب ، والرفيق آلان غريش عضو قسم العلاقات الخارجية في اللجنة المركزية ، والرفيق جاك بيرو عضو سكرتارية الشبيبة الشيوعية الفرنسية .

وكان في استقبال الوفد الشيوعي الفرنسي ، عن الجانب الفلسطيني ، الأخ ياسر عبد ربه ، الأخ احمد صدقي الدجاني ، عضوا اللجنة التنفيذية في منظمة التحرير الفلسطينية ، وعن الجانب اللبناني ، الرفيق جورج حاوي الامين العام للحزب الشيوعي اللبناني ، والرفاق نديم عبد الصمد وكريم مروة عضوا المكتب السياسي للحزب الشيوعي اللبناني ، ومحسن ابراهيم الامين العام لمنظمة العمل الشيوعي اللبناني ، والاخوة انعام رعد وعبد الله سعادة من قادة الحزب القومي السوري الاجتماعي . وقد ادلى مارشيه بتصريح صحافي بعد وصوله الى مطار بيروت الدولي ، قال فيه : « جئت الى لبنان بدعوة ثنائية وجهت الي ، وهي دعوة صديقي جورج حاوي الموجود هنا ، وصديقي ياسر عرفات الذي سألتقيه خلال زيارتي » « **النداء** » ، ١٦/٤/١٩٨٠) . كما اكد في تصريحه على الموقف الثابت والحازم الذي يقفه الحزب الشيوعي الفرنسي لدعم الثورة الفلسطينية ، ومنظمة التحرير الفلسطينية ، والشعب الفلسطيني في نضاله العادل من أجل استرجاع اراضيه واقامة دولته الديمقراطية على ارض وطنه . وذكر أن الحزب الشيوعي الفرنسي يأمل من الحكومة الفرنسية ان تطور موقفها ليكون متقدماً اكثر عن موقفها الذي تقفه الآن بالنسبة للقضية الفلسطينية ، وان تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني ، وكذلك الاعتراف بحق هذا الشعب في اقـامة دولتـه المستقلة (« **وفـا** » ، ١٦/٤/١٩٨٠) .

كما بين ان موقف الحزب الشيوعي الفرنسي بالنسبة لقضايا الشرق الاوسط يتلخص بانه « لا سلام ولا استقرار في الشرق الاوسط دون اعطاء الشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة » ، واكد كذلك موقف الحزب الشيوعي الفرنسي الداعم والمؤيد للحركة الوطنية والتقدمية اللبنانية ، من اجل الدفاع عن وحدة لبنان وسلامة اراضيه وعروبته (**المصدر نفسه**) .

وعند سؤاله عن مصير الدعوة التي وجهها الحزب

الشيوعي الفرنسي لياسر عرفات لزيارة فرنسا ، وموقف الحكومة الفرنسية الرسمي ، قال : « ان الدعوة قائمة باستمرار . ولكنني سأجددها » . اما عن موقف الحكومة الفرنسية الرسمي ، فقال « اعتقد ان الرئيس الفرنسي تحدث مؤخراً عن الاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني . طبعاً نحن نأسف ان يكون ذلك قد تطلب خمس سنوات كي يسير الرئيس الفرنسي في الطريق الذي هو طريق الامم المتحدة منذ خمس سنوات ، غير ان العمل الصحيح لا يأتي ابداً متأخـراً. ولكننا نرى أن على فرنسا والحكومة الفرنسية ان تذهبا ابعد من ذلك ، ولذا نطرح هذا المطلب الثنائي الذي تحدثت عنه الآن . اننا نعتقد ان على الحكومة الفرنسية ان تعترف رسمياً بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل للشعب الفلسطيني ، وعلى هذا الاساس ان تدعو صديقي ياسر عرفات لزيارة فرنسا » (« النداء » ، ١٦/٤/١٩٨٠) .

وفي حفلة الغداء التي اقامها الحزب الشيوعي اللبناني في ١٧/٤/١٩٨٠ تكريماً للامين العام للحزب الشيوعي الفرنسي ، والتي حضرها قادة الحزب الشيوعي اللبناني ، وبعض قادة فصائل المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية والتقدمية اللبنانية ، القى جورج حاوي الامين العام للحزب الشيوعي اللبناني كلمة اشاد فيها بموقف الحزب الشيوعي الفرنسي وعمله من اجل اعتراف الحكومة الفرنسية بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني ، وبمطالبة الحكومة الفرنسية بالاعتراف كذلك بحق الشعب الفلسطيني باقامة دولته الوطنية المستقلة فوق تراب وطنه .

كما القى مارشيه كلمة شكر فيها الحزب الشيوعي اللبناني على دعوته الى لبنان . واشاد بأهمية الزيارة وذلك « لما تمثله هذه المنطقة من العالم بالنسبة للحزب الشيوعي الفرنسي ، والتي تعتبر بالنسبة له من اهم المناطق التي يجب ان يحل فيها السلام الشامل والعادل » . كما جدد دعمه ودعم الحزب الشيوعي الفرنسي لنضال الشعبين اللبناني والفلسطيني وقال « اننا نناضل من اجل قضية عادلة ، واننا نقوم بواجبنا الاممي . كما اننا نشعر بعمق اننا ، بعملنا هذا ، نخدم مصلحة شعبنا وبلادنا اولاً وقبل كل شيء » .واضاف : « اننا في الحزب الشيوعي الفرنسي علينا نحن وحلفائنا ان نناضل من اجل انتزاع حقوقنا ومكاسب شعبنا من الشركات المتعددة الجنسية التي تستولي على اقتصاد البلاد وعلى مصالح الشغيلة : لاننا نناضل من اجل اقامة مجتمع اشتراكي ، آخذين بعين الاعتبار مبادىء حزبنا » (« وفا » ، ١٦/٤/١٩٨٠) .

وكان الاخ ياسر عرفات ، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية والقائد العام لقوات الثورة الفلسطينية قد استقبل مارشيه والوفد المرافق له . وحضر الاجتماع كل من الاخوة احمد صدقي الدجاني عضو اللجنة التنفيذية في منظمة التحرير ، وخليل الوزير « ابو جهاد » وهايل عبد الحميد « ابو الهول » عضوا اللجنة المركزية لحركة « فتح » ، والعميد سعد صايل « ابو الوليد » رئيس العمليات المركزية ، حيث تم في الاجتماع استعراض التطورات السياسية الراهنة في منطقة الشرق الاوسط ، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية في ضوء التطورات المستجدة . كما تم بحث العلاقات الثنائية بين م.ت.ف. والحزب الشيوعي الفرنسي وسبل تعزيز هذه العلاقات .

وبعد انتهاء المحادثات بين الطرفين ، وعندما سئل عما اذا كان سيزور فرنسا قريباً ، قال عرفات : « لنترك الاحداث تتكلم ... »

اما مارشيه ، الذي سئل عن انطباعاته بعد اجتماعه مع عرفات، فقد اجاب بأن الآراء كانت متفقة حول التحليل والمهام المطروحة واضاف : « كنا نعتقد ان بلدنا ، بعد تصريحات الرئيس ديستان ، عليه ان يأخذ مبادرات باستقلالية كاملة ، ودون التنازل للضغط الاميركي ، وبدون الاخذ بعين الاعتبار مواقف الدول الاوروبية الغربية » . ففرنسا كما اشار الى ذلك مارشيه « دولة مستقلة » . « ولقد شعرت ان لفرنسا في لبنان والشرق الاوسط بشكل عام رصيداً كبيراً ، ومن هنا فالفلسطينيون واللبنانيون والعرب ينتظرون من فرنسا ان تأخذ هكذا مبادرات ايجابية ونحن سندفع بالحكومة الفرنسية لاتخاذ مثل هذه الخطوات ، والحزب الشيوعي سوف يؤيد اية خطوات تتخذها الحكومة في هذا الاتجاه ... » (**المصدر نفسه** ١٧/٤/١٩٨٠).

وقد صدر بيان صحافي مشترك عن م.ت.ف. والحزب الشيوعي الفرنسي ، اكد على علاقات الصداقة والتضامن التي تربط الحزب بالمنظمة ، وعلى دعم الحزب الشيوعي الفرنسي للنضال العادل الذي يخوضه الشعب الفلسطيني من اجل انجاز حقوقه الوطنية واقامة دولته الوطنية المستقلة .

كما اكد البيان على ما جاء في البيان المشترك الصادر عن اجتماع الجزائر (في ٢١ تشرين الاول ١٩٧٩) بين عرفات ومارشيه . لا سيما بالتأكيد على الفشل الذي وصلت اليه اتفاقات كامب ديفيد ، واعتبار ان السلام العادل والدائم والممكن لن يتم بمعزل عن م.ت.ف. الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني كما أشاد البيان بنضال سكان الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين ضد الاحتلال وضد اقامة المستوطنات والاستيطان الاسرائيلي . وشدد على التضامن والعمل المشترك من اجل السجناء السياسيين الفلسطينيين المحتجزين داخل السجون الاسرائيلية .

كما اكد البيان على الضرورة العاجلة لدعوة الحكومة الفرنسية للرئيس عرفات لزيارة فرنسا .

كذلك اكد في الختام على صلات الصداقة والتضامن بين الطرفين ، معرباً عن ارادتهما المشتركة في سبيل تعزيز هذه الصداقة والتضامن ، وذلك للتوصل الى اقامة سلام عادل ودائم في المنطقة (البيان الصحافي كاملاً في « وفا » ، ١٧/٤/١٩٨٠) .

وتجدر الاشارة الى ان مارشيه اجرى سلسلة من اللقاءات مع المسؤولين اللبنانيين : حيث التقى كلا من رئيس الجمهورية اللبنانية الاستاذ الياس سركيس ، ورئيس مجلس النواب السيد كامل الاسعد ، ورئيس مجلس الوزراء الدكتور سليم الحص . وكذلك رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي السيد وليد جنبلاط ، واركان المجلس السياسي المركزي للحركة الوطنية . وتركزت المحادثات في مجمل هذه اللقاءات على القضيتين اللبنانية والفلسطينية وسبل معالجتهما .

كما تجدر الاشارة ، الى ان الامين العام للحزب الشيوعي الفرنسي قد وضح في حديث مع جريدة « النهار » البيروتية (١٧/٤/١٩٨٠) ، أن المبادرة الاوروبية المستقلة عن اميركا ، والتي كثر الحديث عنها ، « ما هي الا اسطورة » . وقال أنه يستبعد التوصل الى مبادرة اوروبية تكون مستقلة عن اميركا ، وذكر بانه « يجب ان نرى الاشياء كما هي · اوروبا مستقلة عن الولايات المتحدة ليست سوى اسطورة » .

وعن سؤاله عما اذا كان يرى في مبادرة الرئيس الفرنسي دوراً ضمن عملية توزيع الادوار بالنسبة للشرق الاوسط ، أجاب بأنه بالرغم مما يؤخذ على الحكومة الفرنسية من تأديتها دور الشرطي في افريقيا ، فان موقفها بالنسبة للقضية الفلسطينية مختلف . وذكر أن موقف الحكومة الفرنسية ، المعروف بعدم استقلاليته ، يختلف عن موقفها من حق تقرير المصير بالنسبة للفلسطينيين المستقل عن اميركا كارتر .

اما عن الدولة الفلسطينية ، فقد اكد انه « انطلاقاً من التجارب التي عاشها الشعب الفرنسي ، وهي التجربة الفيتنامية والتجربة الجزائرية ، انا متأكد من قيام الدولة الفلسطينية ... لا استطيع التكهن متى ستقوم هذه الدولة ، ولكن كما قلت ان قضية الشعب الفلسطيني ربحت كثيراً ، وحتى في اسرائيل ، حيث نظمت مظاهرات جمعت عشرات الآلاف ، وذلك من اجل السلام ومباشرة النقاش مع م.ت.ف. ، علينا ان لا ننسى ان الامور انطلقت هكذا في الجزائر وفي فيتنام » . وحول تفسيره للاعتداءات الصهيونية على جنوب لبنان ، وضح أنها تثبت الفشل الكامل الذي وصلت اليه سياسة كامب ديفيد التي توصلت بالتالي الى طريق مسدود ، وان المشكلة الاساسية هي قضية فلسطين التي لن يحصل شيء ما دامت بلا حل . وذكر ان التصريحات التي يطلقها مناحيم بيغن ما هي الا توضيح كامل لرفضه كل الحلول والمقترحات التي تمكن من التقدم («النهار » ، ١٧/٤/١٩٨٠) .

صابر موسى

المنــاطِق المُحتــلة

تصاعد مختلف اشكال التصدي للوجود الاستيطاني
وردود فعل مختلفة على عملية الخليل

لم تكن عملية الخليل مجرد عمل عسكري محكم التخطيط ، فهي تتويج لتعاظم الشعور الوطني لدى سكان الاراضي المحتلة . وقد جاءت بعد سلسلة من المواجهات ، مختلفة الاشكال ، بين المواطنين الفلسطينيين وقوات الاحتلال ، وكانت « حرب الحجارة » احدى اهم علاماتها المميزة .

مقدمات عملية الخليل

لقد شهدت المناطق المحتلة ، في الفترة الأخيرة ، المزيد من التعديات من قبل سلطات الاحتلال والمستوطنين الاسرائيليين ، على حقوق المواطنين الفلسطينيين في ارضهم واملاكهم ، إضافة الى استمرار مؤامرة سلب الشعب الفلسطيني هويته القومية عبر ما يسمى بالحكم الاداري الذاتي ، مما جعل المواجهة بين سلطات الاحتلال وسكان المناطق المحتلة مواجهة يومية تستخدم فيها كافة اشكال النضال المتوفرة ، اضرابات وتظاهرات ، بالاضافة الى استخدام الحجارة وقنابل المولوتوف والهجوم المسلح ، على غرار ما حدث في عملية الخليل .

ان ابرز ظواهر تلك المواجهة ، ما أصبح معروفا بـ « حرب الحجارة » التي يخوضها المواطنون الفلسطينيون يومياً عشرات المرات ، ضد المركبات الاسرائيلية التي تعبر طرقات الضفة الغربية ، متوجهة الى المستوطنات ، مما اربك السلطات الامنية الاسرائيلية التي واجهت هذا الوضع بمزيد من القمع والاضطهاد .

وقائع من عسف الاحتلال ، والمواجهة . طوال الاسابيع التي سبقت عملية الخليل ، ارتكبت سلطات الاحتلال أعمال قمع وحشية يومية ، ضد مختلف فئات المواطنين العرب ، الذين احتجوا ، في مناسبات مختلفة ، على تصرفات المستوطنين الصهاينة وجنود الاحتلال .

ففي مخيم الجلزون ، الواقع بالقرب من رام الله ، استمر فرض نظام حظر التجول على المخيم لأكثر من خمسة اسابيع . وروى سكان المخيم لمراسلي الصحف الاسرائيلية ان « مستوطنين اسرائيليين من مناطق مجاورة ، وصلوا عدة مرات في ساعات الليل المتأخرة الى المخيم ، وحطموا زجاج البيوت ، وكسروا السيارات » (« هأرتس » ، ١٠/٤/١٩٨٠) . وتقوم دوريات العدو العسكرية ايضا « باطلاق النار في شوارع المخيم ، ويجبر السكان على الاقامة في منازلهم بين الساعة الخامسة مساء والخامسة صباحا . واعتقلت السلطات ٤٥٠ من السكان ، نقلوا بالباصات الى مقر الحاكم العسكري في رام الله للتحقيق معهم » (المصدر نفسه ، ١٤/٤/١٩٧٨٠) . واذا علمنا ان عدد سكان المخيم لا يزيد عن ثلاثة الاف نسمة ، تبين لنا ان الاعتقالات شملت $\frac{1}{6}$ سكان المخيم . ويدعي حاكم منطقة رام الله العسكري ، ان كل الاعمال التي نفذت في معسكر الجلزون تهدف فقط الى امر واحد ، هو منع رشق المركبات الاسرائيلية على الطرق الرئيسية بالحجارة .

وبمناسبة ذكرى مذبحة دير ياسين في التاسع من نيسان الماضي ، جرت مظاهرات في عدد من مدن الضفة الغربية ، فرقت بالقوة ، واعتقل على اثرها عشرات الطلاب من معهد المعلمين في رام الله .

واحتجاجاً على اغلاق كلية أبو ديس في القدس ، شارك الطلاب الاسرائيليون التقدميون ، الطلاب العرب في مظاهرات نظموها بالقرب من الكلية ، ولوحوا بأعلام فلسطينية ، ورفعوا شعارات قومية ، وأنشدوا أناشيد فلسطينية » (**المصدر نفسه** ، ١٠/٤/١٩٨٠) .

ورداً على اعتقال الطلاب في رام الله ، تظاهر طلاب جامعة بيرزيت ، وطلاب المعاهد والمدارس في رام الله عدة أيام ، احتجاجاً على استخدام العنف من قبل جنود قوات الاحتلال ، مما أدى لجرح ٨ طلاب بسكاكين كانت مع الجنود » واعتقل ستة من الطلاب بعد أن اغلقوا محاور الطرق بالحجارة ، وهتفوا هتافات معادية على مسمع من الجنود ، ورشقوا قوات الأمن بالحجارة ، وأصيب أحد ضباط الشرطة في جبهته وارسل للمستشفى » (**المصدر نفسه** ، ١١/٤/١٩٨٠) . واعترف حاكم منطقة رام الله العسكري بإستخدام القوة لتفريق متظاهري معهد المعلمين » لأن التظاهرة كانت عنيفة جداً ، وجرح فيها بعض رجال الأمن » (ر.إ.إ. ، العدد ٢٠٣٣ ، ١٤ و١٥/٤/١٩٨٠ ص ١٥) .

وفي الساعة الثالثة تقريباً من صباح يوم ٢١/٤/١٩٨٠ ، دخلت الى قرية دير العسل التحتا في قضاء الخليل ، سيارة بيك آب مدنية ، تحمل ثلاثة من الجنود ، أخذوا يطلقون النار داخل القرية . وقد هاجم المواطنون الفلسطينيون السيارة بالحجارة ، وعند محاولة الجنود الهرب ، قام أحد السائقين العرب بصدمهم بسيارة باص كان يقودها ، وأدى الحادث الى جرح اثنين منهم ، واثنين من العرب . وذكر سكان القرية ان الاسرائيليين كانوا ينوون سرقة النعاج من القرية (« **هآرتس** » ، ٢٢/٤/١٩٨٠) .

وتلبية لنداء لجنة التوجيه الوطني ، اعلنت كافة المدن في الضفة الغربية اضرابا تجاريا بمناسبة يوم السجين الفلسطيني تضامناً ودعماً للسجناء الفلسطينيين . وذكرت وكالة رويتر » ان الاضراب الكامل شمل مدن القدس ورام الله ونابلس والخليل وطولكرم » رغم منع سلطات الاحتلال زعماء المناطق المحتلة ، ورؤساء البلديات من المشاركة في المهرجان الذي كان مقرراً عقده في مدينة الناصرة ، ومنع التظاهر والاضراب (« **السفير** » ، ١٨/٤/١٩٨٠) . وقال فهد القواسمة ، رئيس بلدية الخليل ، ان الاضراب » يهدف الى اجبار السلطات الاسرائيلية على احترام الشعب الفلسطيني ، والتعامل معه بطريقة لائقة » (**المصدر نفسه**) واعلن ناطق اسرائيلي ، في هذه المناسبة ، ان عدد المعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال يبلغ ٢٨٥٠ معتقلاً ، ينفذون أحكاماً متفاوتة لإشتراكهم في عمليات فدائية ، أو بسبب اشتراكهم في اعمال أخرى ضد اسرائيل .

اسبوع المواجهات الساخنة : وكان الاسبوع الذي سبق عملية الخليل حافلا بالمواجهات والصدامات العنيفة بين قوات الاحتلال والمواطنين العرب : حيث احرقت » الاعلام الاسرائيلية التي علقت عشية عيد الاستقلال عند مدخل فرع بنك العمال في شارع الزهرة ، في القدس الشرقية ، وقد عثر صباح اليوم على الاعلام المحروقة » (ر . إ . إ . ، العدد ٢٠٣٨ ، ٢٢ و٢٣/٤/١٩٨٠ ص ١٣) .

وفرض نظام منع التجول يوم ٢٢/٤ على قريتي سلواد وعين يبرود في قضاء رام الله » اثر القاء قنبلة يدوية داخل باص يعمل على الخط رقم ٤٠ عند مدخل مستوطنة عوفره » (**المصدر نفسه**) . وقال مراسل راديو اسرائيل ان القنبلة لم تنفجر لأنها كانت صدئة ، ولم تقع اصابات .

واطلقت النار في التاريخ نفسه ، على سيارة اسرائيلية في نابلس . وقال سائق السيارة » انه سمع صوت انفجار خلال سفره ، ولدى الكشف تبين ان الانفجار كان نتيجة طلقة نارية » (**المصدر نفسه**) .

وتعرض قطار للركاب ، كان يمر بالقرب من بيت صفافا ، لوابل من الحجارة ، وكان في طريقه من تل ابيب الى القدس (**المصدر نفسه ص** ١٦) .

وهاجم اسرائيليون من سكان مستوطنة بيت - ايل مدينتي رام الله والبيرة يوم ٢٣/٤ ، وحطموا زجاج اكثر من ١٥٠ سيارة للعرب ، والحقوا اضراراً بالغة بالممتلكات العامة في الشوارع . وضبطت الشرطة التي حضرت الى المكان » سيارة بيك - آب تابعة لاحد الاسرائيليين ، كان بداخلها أربعة اشخاص ، يحملون مطارق ، وصندوقاً مليئاً بالحجارة » (**المصدر نفسه** ، العدد ٢٠٣٩ ، ٢٣

و٢٤/٤/١٩٨٠ ، ص ١٤) . ويدعى المستوطنون ان اعمالهم هذه جاءت نتيجة رشق العرب وسائل المواصلات الاسرائيلية التي تتحرك في المنطقة بالحجارة .

ورداً على هذه الاستفزازات ، ورغم منع الاجتماعات ، التقى ، يوم ٢٤/٤ ، رؤساء البلديات العرب واتخذوا سلسلة من القرارات أهمها : ١ ـ اقامة مسيرة للسيارات المتضررة في غربي القدس ، لكي يرى الجمهور الاسرائيلي ما يجري في المناطق المحتلة : ٢ ـ وقف وسائل المواصلات العامة لمدة ثلاثة أيام ، والمقاطعة الكاملة للمستوطنات : إقامة مظاهرات احتجاج من قبل الجماهير الفلسطينية . وقال كريم خلف ، رئيس بلدية رام الله ، الذي كان يتلو قرارات المؤتمر : « اننا نحتفظ بحق الدفاع عن انفسنا بكل الوسائل ، وسنرد على كل التحديات ، ونحن نخطط لتشكيل حرس مدني للدفاع » (« دافار » ، ٢٥/٤/١٩٨٠) .

وخرجت جماهير رام الله وطلاب مدارسها الى الشوارع واستدعيت قوات امنية كبيرة ، لتفريق المتظاهرين ، واطلقت النار في الهواء ، وصدرت أوامر باغلاق بعض الحوانيت في المدينة » (المصدر نفسه) .

وجرى يوم ٢٦/٤ اضراب عام في شرقي القدس ورام الله والبيرة ونابلس ، احتجاجاً على تصرفات السلطات الاسرائيلية . وقام المتظاهرون بإحراق اطارات السيارات ، ورشقوا قوات الاحتلال بالحجارة . وفي معسكر الجلزون للاجئين « اعتقل خطيب المسجد ، لانه يضمن مواعظه الدينية كلمات تحريض ضد اسرائيل » (« هآرتس » ، ٢٧/٤/١٩٨٠) .

وتواصل الاضراب في اليوم التالي ، وشارك فيه ، اضافة للمدن المذكورة سابقاً ، مدن طولكرم وبيت لحم وبيت جالا ، وبيت ساحور . وامتنع العمال عن الذهاب الى مراكز اعمالهم ، ومنع الحكم العسكري عقد اجتماع لرؤساء البلديات « للبحث في تشكيل لجان للدفاع في مختلف احياء مدينتي رام الله والبيرة » (« عل همشمار » ، ٢٨/٤/١٩٨٠) . وفي حلحول اقيمت الحواجز واحرقت الدواليب « واعتقلت القوات الاسرائيلية اثنين من الشبان ، ورشقت دورية عسكرية بالحجارة في مخيم بلاطة ، واعتقل أربعة من السكان » (المصدر نفسه) .

تحديات الحاخام مئير كهانا . ووصل يوم ٢٨/٤ نبأ الى سكان رام الله ، مفاده ان الحاخام مئير كهانا يقود عدداً من رجاله بهدف دخول المدينة والتوجه الى مبنى البلدية . واستعد له السكان الذين « تسلحوا بالعصي للدفاع عن البلدية » ، وتسبب مجيء كهانا ورجاله في « هياج الخواطر في رام الله ، حيث تجمهرت اعداد كبيرة من السكان أمام مبنى البلدية الذي رفع فوقه علم فلسطين . وحاولت الادارة العسكرية تهدئة الوضع ، وبدا للوهلة الأولى ان الحالة عادت الى طبيعتها ، لكن الأمور لم تكن كذلك. فقد انتظمت بسرعة تظاهرة أخرى تسلح المشاركون فيها بالعصي وساروا من مبنى البلدية الى محطة الباصات . واضطر الجنود الذين حاولوا ايقاف التظاهرة الى استخدام قنابل الغاز المسيلة للدموع ، واطلقت النيران في الهواء ، مما أدى لاصابة اربعة من السكان بجراح . وقامت قوات الأمن باعتقال بعض المتظاهرين ، واعلنت منطقة البلدية كمنطقة مغلقة » (ر . إ . إ ، العدد ٢٠٤٣ ، ٢٨/٢٩/٤/١٩٨٠ ص ٩) . واشتد التوتر بعد ذلك على اثر شائعة تقول ان رئيسي بلديتي رام الله والبيرة قد اختفيا .

وقد دفع هذا الوضع المتوتر لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست الاسرائيلي الى عقد جلسة خاصة لبحث الوضع في المناطق ، شارك فيها نائب وزير الدفاع ، ومنسق الاعمال في المناطق ، وقائد منطقة الضفة الغربية . وذكر مراسل الاذاعة الاسرائيلية ان تقارير كل من منسق الاعمال في المناطق ، وقائد منطقة الضفة الغربية ، اشارت الى أن الاحداث الفورية التي تؤدي الى الاخلال بالنظام واعمال الشغب ، وتحطيم زجاج السيارات في رام الله ، اضافة الى تظاهرة الحاخام كهانا ، كلها امور تشكل مساراً واحداً . واشار الاثنان الى ان كل المبادرين والمخططين لأعمال الشغب « ينتهزون كل حدث ممكن ، مثل لقاءات القمة المتعلقة بالشرق الأوسط ، ومحادثات الحكم الذاتي ، من أجل اثارة اعمال الشغب والاخلال بالنظام » (المصدر نفسه ، العدد ٢٠٤٤ ، ٢٩ و٣٠/٤/١٩٨٠ ، ص ١٢) . وانضم ممثلو الحكم العسكري الى الرأي القائل بأن المشكلة سياسية في اساسها ، ومصدرها عدم وجود أطراف معتدلة بين زعماء الضفة الغربية .

احداث الأول من أيار (مايو) . وبمناسبة ذكرى الاول من أيار (مايو) ، عيد العمال العالمي ، شارك المئات من المواطنين الفلسطينيين في مهرجان

سينما القدس ، رغم ان السلطات منعت هذا المهرجان الذي اعتقلت الشرطة الاسرائيلية ٢٢ عربياً ممن شاركوا فيه ، بحجة ما ساده من اجواء تحريضية ضد اسرائيل . وشهدت مدن الضفة الغربية الأخرى سلسلة من الاحداث في هذه المناسبة . كان ابرزها ما حدث في قرية عنبتا في قضاء طولكرم . وبحسب رواية مصدر عسكري اسرائيلي ، حاول ضابطان اسرائيليان دخول المدرسة الثانوية للبنين في عنبتا اثناء مظاهرة كان ينظمها الطلاب . ورشق الضابطان بالحجارة عندما حاولا القاء القبض على بعض الطلاب .

وقد تصدى أحد الطلاب للضابطين ، وهو « يحمل سكينا في يد ، وعلم فلسطين باليد الأخرى ، وكان يغطي رأسه بكوفية لإخفاء هويته » (« داڤار » ، ١٩٨٠/٥/٢) . وخلال العراك الذي جرى بين الطالب وأحد الضابطين الاسرائيليين ، ضرب الشاب الضابط بحجر على رأسه ، وحاول انتزاع سلاحه ، وبينما كان الشاب يستلقي فوق الضابط بعدما القاه أرضا ، سمع صوت طلقة نارية ، فجرح الشاب نادر ناجح ابو عليه (١٧ سنة) ونقل الى المستشفى حيث فارق الحياة .

وبعد الحادث ، اضربت عنبتا ، واغلقت الحوانيت ، وامتد الاضراب الى نابلس ، وحاول رؤساء البلديات الاجتماع في عنبتا ، لكن الحكم العسكري اعلن ان المنطقة مغلقة ، وحالت الحواجز دون دخول الناس اليها .

وعلق العميد بنيامين اليعازر ، قائد منطقة الضفة الغربية ، على الحادث فقال « ان شيئاً ما قد تغير هنا في الاسابيع الاخيرة ؛ فقد ازداد التطرف بشكل كبير ، ويكفي أن اشير الى عدد من الاحداث مثل ، قذف الزجاجات الحارقة على السيارات الاسرائيلية ، والعثور على منشورات تعلن عن النية بالاستمرار في الصراع ضد قوات الأمن . ويكفي أيضاً ان أشير ، الى أنه للمرة الاولى تجمع أمس حوالى ٤٠٠ شاب من رام الله ، يحملون العصي والقضبان الحديدية ، وما شابه ذلك ، في مواجهة جنود الجيش الاسرائيلي ، حيث حصل صدام جرح فيه شاب محلي ، ونقل اثنان أو ثلاثة آخرون الى المستشفى . وليس من شك في ان هذه الاحداث وغيرها ، تشكل مساراً جديداً من التطرف نقوم حالياً بدراسة أبعاده (ر.إ.إ. ، العدد ٢٠٤٥ ، ١ و١٩٨٠/٥/٢ ، ص ٤) .

وشغلت هذه الاحداث أيضاً كبار المسؤولين الاسرائيليين ، حيث عقد عيزر وايزمن وزير الدفاع اجتماعاً شارك فيه مختلف مسؤولي الأمن في المناطق ، وخصص للبحث في الاحداث الاخيرة ، بعد تفاقم الوضع الى درجة خطرة . وقد نوقشت ، بشكل اساسي ، مسائل مثل « رشق الحجارة ، والحاق الضرر بالمستوطنين دون اي خوف من قوات الأمن » (« هآرتس » ، ١٩٨٠/٥/١٢) . وساد المجتمعين شعور بأن رؤساء البلديات يسمحون لأنفسهم بالتطرف ضد الحكم العسكري ، وانهم باتوا ينفذون علانية ما كانوا ينفذونه سراً في السابق ، دون أي خوف . وتوصل المجتمعون الى ضرورة « استعمال سياسة اليد القوية » للتغلب على هذه « الفوضى » (**المصدر نفسه**) .

وعلق الصحافي الاسرائيلي يهودا ليطني على الاحداث ، فوصفها بأنها حلقة مغلقة ومتصاعدة « وكل طرف يقوم بعمله بشكل يرضي من يدفعه . فقذف الحجارة ، والقاء القنابل والزجاجات الحارقة ، تنفذ لارضاء منظمة التحرير الفلسطينية . ويشعر الحكم العسكري انه يعمل لارضاء حكومة اسرائيل . ويشعر المستوطنون أنهم يعملون لارضاء الاهداف العليا . ومن مصلحة الحكم العسكري استتباب الهدوء والأمن . أما مصلحة المستوطنين ، فليست تلقين راشقي الحجارة والقنابل الدروس فحسب . وإنما العمل للضغط على الحكومة وحملها على اتخاذ قرار فوري بشأن المستوطنات وضم المناطق الى اسرائيل » (يهودا ليطني ، « هآرتس » ، ١٩٨٠/٤/٢٨) .

وانتقد ليطني الداعين لحل القضايا بالقوة مع عرب المناطق ، ودعا الى اتباع الحل السياسي ، « لأن اليد القوية ، او الرخوة ، لن تحطما هذه الدائرة السحرية ، ومن طبيعة الاشياء ، أن تتصاعد لا أن تهبط . ثم رأى أن هذا الصدام الحاصل بين المستوطنين الاسرائيليين وبين السكان المحليين ، وبالتالي بين هؤلاء وبين الحكم العسكري ، لن يساعد « قادة منظمة التحرير في بيروت فقط ، وانما ايضاً ، وربما اساساً ، القيادة المحلية ، التي تشكلت أخيراً ، اي لجنة التوجيه الوطني ، التي يعتبر اعضاؤها من المتطرفين في منظمة التحرير » (**المصدر نفسه**) .

وحذر المعلق من أن سياسات الحكومة المتبعة في المناطق ، تلك السياسة ، التي يبدو انها ترفع ، عمليا ، راية أرض ـ اسرائيل الكاملة بواسطة

الاستيطان في المناطق المكتظة بالسكان العرب ، سوف تدفع الى زيادة « الاحتكاك بين الشعبية مما يؤدي بنا الى انفجار شامل . وان تغيير السياسات فقط ، أو تبديل الحكومة ، ومن المحتمل ان يمنعا انفجاراً من هذا النوع » (المصدر نفسه) .

عملية الخليل وردود الفعل

يبدو ان سلطات الاحتلال لم تتدارك وقوع الانفجار ، لأنها لم تغير سياستها ازاء المناطق ، بل ان تلك السلطات قررت اتباع ما يسمى بأسلوب « اليد القوية » ضد الاعمال المناهضة للاحتلال وكانت عملية الخليل الناجحة ، تتويجا لمجمل العمليات الصغيرة التي توالت يومياً ضد أفراد العدو ، ووسائل مواصلاته ، ومستوطنيه ، تعبيراً عن رفض الاحتلال خصوصاً على اثر قرار حكومة بيغن الاستيطان داخل الخليل . وجاءت تلك العملية لتؤكد ، مرة أخرى ، رفض الشعب الفلسطيني لمؤامرة الحكم الذاتي التي يعدها أطراف كامب ديفيد ، وتمسك هذا الشعب بأسلوب الكفاح المسلح وسيلة وحيدة للتحرير .

العملية كما تصفها مصادر العدو : تفيد اقوال العميد بن ـ اليعازر ، ان مجموعة قوامها ٣ أو ٤ فدائيين فتحت النار ، عند الساعة السابعة والدقيقة الاربعين من مساء يوم الجمعة ٢/٥ ، من فوق سطح بنايتين مقابل بيت هداسا ، باتجاه مجموعة من المصلين الذين كانوا يدخلون في تلك اللحظة الى مبنى هداسا « وفي وقت واحد ، فتحت نار حامية من ثلاث أو أربع جهات . وكان احد المهاجمين يحمل رشاشاً من نوع كارل غوستاف ، والثاني يحمل رشاشاً من نوع كلاشنكوف ، وكان الثالث يتولى القاء قنابل يدوية . وبعد ثوان قليلة انسحب المهاجمون باتجاه المقبرة » (« هآرتس » ، ١٩٨٠/٥/٤ . وقد بلغت حصيلة العملية ٥ قتلى و١٧ جريحا قتل احدهم بعد ذلك ، واعترفت السلطات الاسرائيلية بأن جميع القتلى عسكريين من سكان كريات أربع .

ووصفت مصادر عسكرية اسرائيلية الهجوم بأنه اعنف عملية للفدائيين في الضفة الغربية ، حيث كانت كل العمليات التي نفذت سابقاً تستند الى اسلوب « اضرب واهرب » ، مثل وضع عبوات ناسفة في الاماكن العامة ، واطلاق النار على واسطة نقل ، أو اصابة اشخاص معزولين . لكن الحادثة الاخيرة « استثنائية ، ويجب النظر اليها كعملية عسكرية بكل معنى الكلمة » (زئيف شيف ، « هآرتس » ، ١٩٨٠/٤/٤) .

وربط مراسل الاذاعة الاسرائيلية بين العملية ومسلسل الاحداث الجارية في الاسابيع الاخيرة في الضفة الغربية . ووصف اعمال العنف التي تجري في المناطق بأنها أتخذت شكلاً جديداً . « ففي هذه المرة ، خطط للعملية بشكل دقيق ومنظم ، تطلب قدرة على العمل تعدت كثيراً مما كان معروفاً حتى الآن في المناطق المحتلة » (ر . إ . إ . ، العدد ٢٠٤٦ ، ٢ و١٩٨٠/٥/٣ ص ٥) . وأرجع المراسل دوافع تلك الاعمال الى احساس سكان الضفة الغربية بأن الحكم العسكري « غير قادر على الرد ، وان تهديداته لفظية فقط . والقيادة العليا مختلفة » (المصدر نفسه) . وقدم اثباتا على ذلك حادث تراجع السلطات الاسرائيلية عن قرار طرد بسام الشكعة ، وحادث اجتماع الخليل ، الذي اطلقت فيه ، لأول مرة ، تصريحات لم ترد حتى الآن على لسان أحد ، الا في اللقاءات المغلقة . واعاد المراسل الى الاذهان مسلسل الاحداث الاخيرة ، وذكر بمقتل الجندي يهوشع سلومو في الخليل ، والقاء قنبلة حارقة على سيارة عسكرية في مخيم الجلزون ارفقت بمنشور يقول . « رغم انف سلطات الاحتلال سنواصل هذه الاعمال » . كما ربط هذه الاعمال بالزخم السياسي الذي يتحرك على اساسه رؤساء بلديات الضفة الغربية وغيرهم ممن « تجمعوا في لجنة التوجيه الوطني ، التي كانت المحرك الاساسي خلال الاشهر الستة الماضية في المناطق المحتلة فاللجنة هي التي قررت الاضرابات ، وهي التي اوقفتها . وعقدت اللجنة اجتماعاتها برغم قرار الحكم العسكري بمنعها من ذلك . وان النشاط السياسي والاعتداءات الامنية مرتبطة بعضها بالبعض ، بحسب اعتقاد رجال الأمن ، على الرغم من عدم اثبات الارتباط المباشر بين مصدري الاوامر ومنفذيها حتى الآن » (المصدر نفسه) .

اجراءات العدو عقب العملية : كان اول رد فعل لسلطات الحكم العسكري ، تدمير اربعة منازل مقابلة لبيت هداسا ، بسبب استخدام سطوحها من قبل الفدائيين في العملية . وربطت السلطات الاسرائيلية بين رفض فهد القواسمة ، رئيس بلدية الخليل ، ادانة عملية مقتل الجندي يهوشع سلومو في شباط (فبراير) الماضي . وتصريحاته التي ادلى بها اثر قرار استيطان الخليل لتتهمه بالتحريض تبريراً لقرار ابعاده من الضفة الغربية . كما فعلت الشيء نفسه

بالنسبة لكل من محمد ملحم رئيس بلدية حلحول ، والشيخ رجب التميمي قاضي الشرع في الخليل ، لأنهما القيا خطباً حماسية امام الجماهير في وقت سابق ، اثناء الاحتجاج على قرار الحكومة الاسرائيلية استيطان الخليل . كما تسربت معلومات عن اللقاء الذي اجراه عيزر وايزمن ، وزير الدفاع ، مع مسؤولي الامن بعد عملية الخليل ، افادت ان هناك اقتراحاً يدعو « لطرد اغلبية اعضاء لجنة التوجيه الوطني من الضفة الغربية » (« هآرتس » ، ٤/٥/١٩٨٠) .

ومن بين الاجراءات التعسفية التي قرر الحكم العسكري اتباعها ضد المواطنين في المناطق المحتلة كان ما يلي . ١ ـ فرض قيود على رؤساء البلديات ، واعضاء لجنة التوجيه الوطني ، لعرقلة عقدهم الاجتماعات ، ولعدم تمكينهم أيضاً من الظهور أمام وسائل الاعلام والادلاء بتصريحات سياسية ٠ ٢ ـ تجديد الرقابة على الصحف العربية الصادرة في القدس الشرقية . وأبلغ محررو تلك الصحف ، ان عليهم احضار كل ما يكتبونه الى مصلحة الرقابة الصحافية ؛ ٣ ـ عدم سماح الحكم العسكري بالاضرابات التجارية ، وانه ستتخذ خطوات ضد التجار الذين يغلقون محلاتهم لأسباب سياسية ' ٤ ـ اعتقال الشخصيات العربية ، وطردها في حال عدم استجابتها ، مثلما حدث للشخصيات الثلاث في جبل الخليل (« دافار » ، ٥/٥/١٩٨٠) .

وبدورهم ، استغل المستوطنون الاسرائيليون ، من سكان كريات اربع ، نظام حظر التجول المفروض على الخليل ، وتسللوا الى شوارع المدينة ، واعتدوا على ممتلكات المواطنين ، حيث دمروا السيارات ، وكسروا الحوانيت. وذكر مصدر مسؤول في كريات اربع لمراسل صحيفة « دافار » ، ان بعض الاشخاص في القرية ، ينظمون عمليات « لتخريب الممتلكات العربية في الخليل ، ولبعض السكان المعروفين في المدينة (« دافار » ٦/٥/١٩٨٠) .

وعلى صعيد آخر ، دعا موشي أرنس ، رئيس لجنة الخارجية والأمن في الكنيست ، الى تغيير سياسة اسرائيل تجاه المناطق باعتماد اسلوب اليد القوية . واضاف انه يجب أن « نعيد الأمور الى وضع يفهم فيه رؤساء البلديات والطلاب والموظفون وطلبة الجامعات ان الضفة الغربية ستبقى تحت السيادة الاسرائيلية ، وما من شيء سيغير ذلك . وان من يحاول تغيير الامور ليس الا كمن ينطح الجدار برأسه . وارجو ان نسمع الحديث عن استخدام القبضات القوية كدليل أولي على ذلك » (ر . ٠ إ . ٠ إ . ، العدد ٢٠٤٧ ، ٤ و٥/٥/١٩٨٠ ، ص ١٠) .

وكانت تطورات الوضع في الخليل ، موضع تعليق المهتمين بشؤون المناطق المحتلة في الصحافة الاسرائيلية . فقد شبه داني روبنشتاين الوضع بين كريات اربع والخليل اليوم بـ « وضع تل ـ ابيب ويافا ايام الانتداب البريطاني : تل ـ ابيب اليهودية ويافا العربية لا يمكن ان تعيشا جنبا الى جنب . وفي الحرب اختفت يافا العربية » (داني روبنشتاين « دافار » ، ٤/٥/١٩٨٠) . وتساءل روبنشتاين عما سيحدث بين كريات اربع والخليل واي المدينتين سيختفي ؟.

ورد مقال افتتاحي في صحيفة « هآرتس » على الدعوات التي تنادي بتكرار تجربة غزة ، وقال ان « ما نجح في قطاع غزة قبل ثماني سنوات لا يحتمل أن ينجح في الضفة الغربية عام ١٩٨٠ ٠ ففي ذلك الوقت لم يكن العالم مهتماً بما يحدث في قطاع غزة ، بينما يهتم الآن اهتماماً كبيراً ، بما يحدث في الضفة الغربية . صحيح ان م . ت . ف تريد النضال ضد اتفاقيات كامب ديفيد ، لكن السيد بيغن ينسى ان م . ت . ف . وعرب المناطق يحصلون على تأييد كبير من الرأي العام العالمي (« هآرتس » ، ٤/٥/١٩٨٠) .

وفي معرض اشارته الى سياسة اليد القوية التي اعلن عن اتباعها في المناطق ، قال يهودا ليطني ان مسؤولي الامن يعرفون ان سياسة « اليد القوية ليست حلا على المدى الطويل ، وان العنف يولد العنف » (يهودا ليطني ، « هآرتس » ، ٥/٥/١٩٨٠) . وكشف المعلق ان الهدف من سياسة اليد القوية هو طرد مزيد من اعضاء لجنة التوجيه الوطني ، الذين يحرضون ضد السلطات الاسرائيلية . واضاف : ان عدم الهدوء والتحريض لا يحدثهما هذا الانسان او ذاك ، وانه منذ « بداية المشروع الصهيوني كانت الردود الفلسطينية مرتبطة بالفعل الصهيوني ، وهذا ما حدث أيضا في الأشهر الاخيرة » (المصدر نفسه) . وحول احتمال نفي شخصيات أخرى ، قال ان نفي شخصيات اخرى وتحديد نشاطات لجنة التوجيه الوطني سوف يضطران « قيادات المناطق للعمل بسرية ، ووفق تعليمات مباشرة من بيروت ... ومن يظن انه بواسطة النفي سوف يوقف اعمال قيادة م .ت .ف .

مخطىء . ومن غير الممكن ربط التدهـور بهـذه الشخصية أو تلك ، وانما بالوضع السياسي . والحل السياسي فقط يسبب هدوء الوضع أو تطرفه . وان الحل الحالي لسياسة اليد القوية هو حل مؤقت ، واذا ما اتخذ لفترة طويلة ، ستتطلب الحاجة زيادة حدته وتطرفه كل مرة » (المصدر نفسه) .

ردود فعل سكان المناطق : على الرغم من كل الاجراءات القمعية والتعسفية التي اتبعتها سلطات الاحتلال اثر عملية الخليل ، فان وتيرة تصعيد النضال اليومي بكافة اشكاله لم تتأثر ، تضامناً مع سكان الخليل المحاصرة ، وتأكيداً على ارادة الشعب الفلسطيني في رفض الوجود الاسرائيلي ذاته .

وفي هذا الاطار ، جرت مظاهرات واضرابات يوم ٥/٣ في القدس الشرقية ونابلس وعنبتا وطولكرم « بسبب طرد رئيسي بلديتي الخليل وحلحول وقاضي الشـرع في الخليـل » (المصـدر نفسـه ، ١٩٨٠/٥/٤) . وجرح مساء يوم ٥/٥ احد الجنود الاسرائيليين « عندما القيت قنبلة يدوية بإتجاه دورية عسكرية في مخيم الدهيشة القريب من بيت لحم ، وفرض نظام منع التجول على المخيم » (« دافار » ، ١٩٨٠/٥/٦) . وفي مخيم اللاجئين « نور شمس » القريب من طولكرم « فرض نظام منع التجول بعد رشق السيارات الاسرائيلية بالحجارة » (« عل همشمار » ، ١٩٨٠/٥/٦) .

واعلنت بلدية غزة « الاضراب التجاري يوم ٥/٦ ، تضامناً مـع بلديـات الضفة الغـربية » (و . إ . إ . ، العدد ٢٠٤٨ ، ٥ و١٩٨٠/٥/٦ ، ص ٨) . وشهدت جميع مدن وقرى الضفة الغربية عمليات احتجاج مشابهة ، واستمر اضراب المعاهد والمدارس التربوية تضـامناً وتـأييداً للمـواطنين الفلسطينيين في الخليل وللشخصيات الوطنية المبعدة من جبل الخليل .

ومن جهة أخرى ، ورغم الحظر المفروض على نشاط اعضاء لجنة التوجيه الوطني ، فقد اصدرت اللجنة بياناً عبرت فيه عن أشد السخط والاستنكار لطرد الاخوة فهد القواسمة رئيس بلدية الخليل ، ومحمد حسن ملحم رئيس بلدية حلحول ، والشيخ رجب التميمي القاضي الشرعي لمحافظة الخليل . وربط البيان بين عملية الطرد وهدف السلطات تفريغ الارض المحتلة من قياداتها الوطنية ، والتمهيد لفرض الحكم الذاتي . وطالب البيان بإعادة المبعدين الى مدنهم ومراكز عملهم ، ورفع العقوبات الجماعية ضد الخليل وعنبتا ومخيمات اللاجئين (« وفا » ، ١٩٨٠/٥/٤ ، ص ١٢/١١) .

ورغم مرور اسبوع على حصار الخليل ، وعمليات القمع والاضطهاد التي مورست بعد العمليـة ، اعترفت المصادر الاسرائيلية بأن الهدوء لم يتحقق « بالرغم من الخطوات الاولى في سياسة اليد القوية . ففي القدس الشرقية استمر الاضراب التجاري لليوم السابع على التوالي ، وتعرضت كذلك السيارات الاسرائيلية للرجم بالحجارة » (و.إ.إ. ، العدد ٢٠٥٢ ، ٩ و١٩٨٠/٥/١٠ ، ص ٣) . واضاف مراسل الاذاعة الاسرائيلية ان رؤساء البلديات يتحدثون بسرية بعد الاجراءات الاخيرة ، حيث قطعت خطوط الهاتف عن بيوتهم ، ومنعوا من عقد الاجتمـاعات أو الادلاء بتصـريحات سيـاسية : « فالاتصالات بينهم تتم بأساليب غير مباشرة ، ويحذر مستمر ، من خلال التعاون مع منظمات وهيئات داخل اسرائيل . وبهذا تمكنت البلديات والمؤسسات ، حتى نهاية الاسبوع ، من اصدار بيان مشترك يدعو الى اعادة المطرودين ، [ويرفـع] المبـادىء المعروفـة - لا للحكم الذاتي ، نعم لـ م.ت.ف. ، وللدولة الفلسطينية المستقلة » (المصدر نفسه) .

تأجيل الانتخابات البلدية

اصدر الحكم العسكري الاسرائيلي في المناطق المحتلة قراراً يوم ٤/١٢ بتأجيل انتخابات المجالس المحلية في الضفة الغربية . وهو ما كانت السلطات الاسرائيلية تلمح اليه منذ فترة طويلة ، حيث تربط هذا الموضوع بمفاوضات الحكم الـذاتي الجاريـة بين مصـر واسرائيل على ضوء اتفاقيات كامب ديفيد . وكان المفروض ان تنتهي فترة عمل المجالس الحالية في نيسان (ابريل) الماضي ، نظراً لانتهاء مدة عملها المقررة بأربع سنوات .

ولم يكن القرار الاسرائيلي مفاجئاً : لأن الجنرال بنيامين اليعازر ، قائد منطقة الضفة الغربية ، كان قد صرح في ٢٢ كانون ثاني (يناير) الماضي ، ان انتخابات السلطات المحلية المقرر ان تجري في ١٢ نيسان (ابريل) ، حسب القانون الاردني ، سوف تؤجل . لذلك فإن الاعلان الرسمي عن التأجيل لم يكن أمراً مستبعداً .

وتعترف الاوساط الاسرائيلية بأن الاعتبارات التي اتخذ على اساسها قرار التأجيل هي التالية :

« ١ ـ توقع ان تحصل منظمة التحرير ، في الانتخابات الحالية ، على نصر اكبر مما حصل في انتخابات عام ١٩٧٦ ؛ ٢ ـ عدم رغبة السلطات الاسرائيلية في انشاء جهازين انتخابيين في حال انتهاء المباحثات حول الحكم الذاتي بصورة ايجابية . وفي هذه الحالة تفضل السلطات اجراء انتخابات مجلس الادارة الذاتية ، وبعد ذلك للمجالس البلدية » (« عل همشمار » ، ١٥/٤/١٩٨٠) . وبحسب القانون المعمول به ، فإن اعلان موعد الانتخابات للمجالس البلدية رهن بإرادة الحاكم العسكري .

والواضح ان القرار اتخذ لاعتبارات سياسية فقط ، وهو يتعلق بما تخطط له سلطات الاحتلال بشأن مستقبل الضفة الغربية في اطار الحكم الذاتي ، وعدم وجود شخصيات معتدلة في الاراضي المحتلة ترضى عنها اسرائيل . وقد كشفت افتتاحية صحيفة « هآرتس » حقيقة القرار عندما قالت : « ان الوضع مختلف من ناحية اسرائيل بالمقياس السياسي ، والحقيقة ان العرب في المدن والبلديات في الضفة الغربية قلبوا الاوراق عام ١٩٧٦ ، واثبتوا ان هؤلاء السكان لا يعتبرون انفسهم خاضعين لسلطة غريبة ، وانهم لم يخوضوا الانتخابات من اجل قيام حكم عسكري اسرائيلي » (« هآرتس » ، ١٥/٤/١٩٨٠) . وانتقدت الصحيفة سياسة الحكومة ازاء هذا الموضوع ، لأنه يدفع العرب الى مزيد من التشدد والمعارضة ، واضافت « من المستحيل على نظام ان يستمر طويلا ضد ارادة المحكومين . لقد تعلم البريطانيون هذا في سنوات ٤٥ ـ ١٩٤٨ . وكيف يمكن تفسير ان حكومة برئاسة قادة حركات سرية ، لا تستخلص من التجارب الاستنتاجات المنطقية ! » (المصدر نفسه) .

ومن جهتهم ، اعتبر رؤساء البلديات في الضفة الغربية قرار التأجيل خطوة سياسية ترمي الى تمهيد الجو لفرض اتفاقيات كامب ديفيد والحكم الذاتي على السكان . وقال بسام الشكعة ، رئيس بلدية نابلس ، ان قرار تأجيل الانتخابات « قرار سياسي وليس قراراً ادارياً ، ولقد اتخذه الحكم العسكري نتيجة فشله في تمرير الادارة المدنية أو الحكم الذاتي عبر المجالس المحلية الحالية » (ر.إ.إ. ، العدد ٢٠٣٢ ، ١٤ و١٥/٤/١٩٨٠ ، ص ١٠) . واضاف الشكعة ان السلطات اجلت الانتخابات بعد فشل محاولاتها تطبيق الحكم الذاتي بواسطة البلدية والمؤسسات الوطنية القائمة ، وان تأجيل الانتخابات دون تحديد موعد لها ليس سوى محاولة ضغط على رؤساء البلديات . وأكد الشكعة عدم الموافقة على الحكم الذاتي .

وأصدر رؤساء البلديات في الضفة الغربية بياناً حددوا فيه موقفهم من القرار الاسرائيلي، واكدوا معارضتهم للادارة الذاتية واتفاقيات كامب ديفيد ، وتأييدهم للدولة الفلسطينية المستقلة بقيادة م . ت . ف . واشار البيان، الى ان المجالس البلدية جاءت بإرادة الشعب الفلسطيني ، وان هذا الشعب ما زال صاحب القرار في بقائها واستمرار نضالها لا سلطات الحكم العسكري الصهيوني المحتل (نص البيان في « وفا » ، ٢٢/٤/١٩٨٠ ، ص ٥) .

النشاط الاستيطاني ومصادرة الاراضي

في اطار تثبيت المستوطنات وتوسيعها ، بعد أن تم وضع « الهيكل الأساسي للاستيطان في الضفة الغربية » حسب تعبير شارون وزير الزراعة الاسرائيلي، تدرس الحكومة الاسرائيلية ، منذ فترة طويلة ، وتحت ضغط جماعات الاستيطان المختلفة ، مشروعاً لاصدار قانون يحدد شرعية المستوطنات الاسرائيلية في المناطق المحتلة . وهي عبارة تخفي وراءها نهب المزيد من الاراضي العربية ، لتوسيع المستوطنات القائمة ، وبناء اخرى جديدة ، بحجة ان الاراضي الاميرية الموجودة لا تكفي لحاجات الاستيطان ، وان ما هو موجود منها هو اراض صحراوية بعيدة عن مواقع المستوطنات . وتقول المصادر الاسرائيلية ان الحكومة « اقتنعت ، بعد عمليات مسح للاراضي في الضفة الغربية ، ان الطريق الوحيد لتأمين الاراضي للمستوطنات هي بمصادرة الاراضي الخاصة ، بحجة استخدامها للمصلحة العامة ، الامر الذي امتنعت الحكومة عن القيام به حتى الآن » (ر.إ.إ. ، العدد ٢٠٤٦ ، ٢ و٣/٤/١٩٨٠ ، ص ١٥) . ويبدو أن مصادرة ١٢٠ الف دونم من الاراضي ، وبعضها اراض خاصة ، سوف تتم خلال الاشهر المقبلة لوضعها تحت تصرف المستوطنات اليهودية . وهناك جزء آخر من هذه الاراضي معروف في سجلات الاراضي بالاراضي التي لم تسو ملكيتها . وقد ارسلت الحكومة وعداً بهذا الشأن الى رؤساء المجالس الاقليمية للمستوطنات « عبر عضو الكنيست الحاخام حاييم دروكمان. وبناء عليه اوقفوا اضرابهم

الذي استمر ٤٥ يوماً للضغط على الحكومة » (**المصدر نفسه**) .

وأكد ناطق بإسم المضربين انهم حصلوا على تطمينات كافية الى ان المسألة سيتم بحثها « وستتخذ خطوات معينة بشكل عاجل لضمان بقاء المستوطنات قانونياً » (المصدر نفسه) . والمعروف ان المساحة الشاملة للضفة الغربية ، بإستثناء غور الاردن ، تبلغ خمسة ملايين دونم . ويقول المستوطنون في الضفة ان ٣٪ من هذه المساحة على الأقل ، اي حوالى ١٥٠ الف دونم، يجب ان يتم نقل ملكيتها لليهود قبل اقامة الحكم الذاتي .

أعمال مصادرة الأراضي : صادر الحكم العسكري في منطقة رام الله ، ٨٠٠ دونم من الاراضي المزروعة قمحا . وتعتبر المساحة المصادرة من اخصب الاراضي . وطلب الحاكم من مخاتير القرى التي تملك تلك الاراضي في المنطقة ، تحذير اصحابها من « دخول تلك الاراضي وأن يأتوا الى مكتب الحاكم العسكري لتلقي التعويضات . ويرفض أصحاب الاراضي من جانبهم قبول التعويضات عن اراضيهم » (« **عل همشمار** » ، ١٩٨٠/٤/١١) .

وفي منطقة نابلس، ذكر أن الحكم العسكري ينوي مصادرة ١٣٤ دونماً من اراضي قرية طلوزة شمالي نابلس لحاجات عسكرية . وقالت مصادر امنية اسرائيلية ان المصادرة لن تتم من أجل بناء مستوطنة ، وانما « لحاجات اقامة معسكر للجيش . وتعود الاراضي المصادرة لبلدية نابلس ، ويملكها اشخاص من قرية طلوزة ومن نابلس » (« **هآرتس** » ، ١٩٨٠/٤/٤) .

النشاط الاستيطاني وفي مجال بناء المستوطنات ، والتخطيط لاقامة مستوطنات جديدة ، كشفت المصادر ان هناك خططاً جاهزة لبناء ١١ مستوطنة جديدة في انحاء الضفة الغربية ، لكن الصعوبات المالية حالت حتى الان دون البدء بالتنفيذ . وحسب ما ذكره متتياهو دروبلس ، رئيس دائرة الاستيطان في الوكالة اليهودية ، فإن الاتصالات تجري مع وزير المال لحل المشكلة المالية والمستوطنات المقصودة هي ١ ـ الضفة الغربية . متسفاه جبعون (غرب جبعون) ، لبونه (في غوش نوه تسوف ، شمالي غربي رام الله) ، ودوتان شمالي الضفة الغربية ٢ ـ وادي الاردن نعيمة أ ، ألموغ ب (من أصل ست مستوطنات يقال انها ستقام في ممر يريحوا شرقي مدينة اريحا) ، روعي ج ، محولا ج شمالي وادي الاردن : ٣ ـ مرتفعات الجولان : ستقام مستوطنة بإسم هاركتع (بالقرب من بركة دام) ٤ ـ قطاع غزة ستقام ثلاث مستوطنات هي قطيف (جنوب القطاع) ، أونرب وج شمالي القطاع (« **هآرتس** » ، ١٩٨٠/٤/٨) .

نواة ترفض الاستيطان بسبب الوضع الامني : وعلى خلفية احداث الخليل ، قررت نواة استيطانية ، كانت تنوي السكن في معاليه أدوميم ، تأجيل انتقالها الى المستوطنة بعد عملية الخليل. وطالبت النواة الحكومة بعدم استئناف مفاوضات الحكم الذاتي ، قبل أن يتم « ضمان حق اليهود بالاستيطان في الخليل » (ر.إ.إ. ، العدد ٢٠٥٤ ، ١٢و ١٩٨٠/٥/١٣ ، ص ٧). وقال اعضاء تلك النواة « ان سياسة اللين المتبعة في الخليل ، تمنعهم من وضع اولادهم تحت التهديد في معاليه ادوميم . وقرروا كذلك عقد اجتماع في الشهر المقبل مع نوى استيطانية أخرى » (**المصدر نفسه**) .

م ٠ ع٠

مفاوضات الحكم الذاتي على حافة الانهيار

بعد عودة كل من مناحيم بيغن والرئيس أنور السادات من واشنطن ، بدأت جولة جديدة من مفاوضات الحكم الذاتي في مدينة هرتسليا . وقد بدا للوهلة الاولى ان هذه الجولة المكثفة من المحادثات ستسفر عن تقدم ما يخلص الوضع السياسي من حالة الجمود والفشل . ولكن بعد اسبوع من المفاوضات اتضح انها لم تسفر عن أي تقدم ، وان نقاط الخلاف بين الطرفين لا تزال كما هي ، بالرغم من بعض التصريحات التي كان يطلقها المتفاوضون ، بأنها قد حققت تقدماً ملموساً . وقد وصل الأمر الى حد قيام مصر بتعليق المفاوضات مع اسرائيل بشأن الحكم الذاتي ، وذلك على كافة المستويات . حيث أعلن رئيس الوزراء المصري ، مصطفى خليل ، ان خطوة ايقاف المفاوضات جاءت بناء على طلب من الرئيس السادات . وأشار الى ان السبب الرئيسي وراء الموقف المصري ، هو التصريحات التي أدلى بها رئيس الوزراء الاسرائيلي وقال فيها ان « الأمن في الضفة الغربية وغزة سيبقى في أيدي الاسرائيليين دون غيرهم . ومن يريد ان يتفق معنا عليه قبول هذا الواقع » . وتابع خليل قائلاً : « ابلغنا بيغن فعلاً أن الأمن في هذه المناطق يجب أن يبقى في أيدي الاسرائيليين ، والا فان مفاوضات الحكم الذاتي ستتوقف » . وأضاف ، ان السبب الثاني لتجميد المفاوضات هو عدم تحقيق أي تقدم ملموس خلال المحادثات التي جرت مؤخراً في هرتسليا (« السفير » ، ١٠/٥/١٩٨٠) .

وهنا لا بد من طرح السؤال : ما هي العوامل التي ادت إلى تعليق المفاوضات والوصول بها الى طريق مسدود ، رغم الجهود المكثفه المتواصله لانقاذها ؟ لا بد هنا من القول بأن مفاوضات الحكم الذاتي لم تحرز أي تقدم ، لا في هذه الجولة ، ولا في غيرها من الجولات . فالمسائل الرئيسيه التي تتعلق بالحكم الذاتي ، لا سيما السلطة والأمن والارض والمياه والمستوطنات وغيرها ، لم تقبل اسرائيل ان تتنازل عنها ولو قليلا ، وان اسرائيل ترفض حتى مناقشة بعض الامور الرئيسية ، وتعتبرها مجالات خاصه بها وان ليس من حق غيرها حتى مناقشة ذلك . فعلى سبيل المثال ، رفضت اسرائيل تشكيل لجنة خاصة لمناقشة قضايا « الأمن الداخلي والأمن الاستراتيجي [اللذين ترى انهما] من اختصاصها وحدها ، ولا تقبل مناقشة الأمر الا على هذا الأساس » . أما مصر ، فترى وجوب مناقشة ذلك في اطار الموضوعات المتعلقة بمقومات وأسس قيام الحكم الذاتي . ويعتقد المصريون ان موضوع الأمن يعني الفلسطينيين واطرافاً أخرى تماماً كما يعني اسرائيل . فاذا اشترك الاردن في هذه المفاوضات ، فهناك أمن يعنيه أيضاً (ر.إ.إ. ، العدد ٢٠٤٧ ٤ و ٥/٥/١٩٨٠ ، ص ١٤) .

وقد علق مصطفى خليل على موضوع الأمن بقوله انه « موضوع أساسي يمس كل مواطن في اسرائيل . وقد عبرنا عن تقديرنا للوفد الاسرائيلي فيما يراه ضرورة لضمان أمن اسرائيل ، انما نقطة الخلاف بيننا تناولت شيئين هما المبادىء والأسلوب . بالنسبة للمبادىء ، ورد في اتفاقيتي « كامب ديفيد »

تفصيل مبادىء الأمن . فقد ذكر ان الأمن يتحقق عبر اقامة السلام الشامل . وبعد ان وقعت اسرائيل اتفاقيتها مع مصر ، لم تعد هناك مشكلة أمن أو تخوف من مصر . واذا تم التوصل الى اتفاق يحل المشكله في [الضفة الغربية] ، فلن يكون هناك تخوف منها على أمن اسرائيل . واذا نظرنا الى أبعد من ذلك ، ورأينا السلام قد تحقق مع سوريا ولبنان ، نرى ان الأمن الحقيقي يتم عبر السلام الشامل . وهكذا فان استمرار احتلال [الضفه الغربية] أو القول ان مسؤولية أمن اسرائيل خاصة بها وحدها ، يخالف ما جاء في اتفاقيتي « كامب ديفيد » ، واحتلال اسرائيل العسكري [للضفة الغربية] لم يحقق لها أمنها كما نرجو . والمبدأ الثاني المذكور في اتفاقيتي « كامب ديفيد » يقول بأمن جميع الأطراف ، الاسرائيليين والفلسطينيين . ونحن نشهد الآن وقوع اعتداءات على الفلسطينيين من قبل بعض العناصر الاسرائيلية ؛ وهذا يطرح التساؤل عن مستقبل الأمن للفلسطينيين . والمبدأ الثالث في اتفاقيتي « كامب ديفيد » ، يفيد بأن موضوع الأمن يقتضي انسحاب القوة العسكرية ، وإعادة تمركزها وتوزيعها على مناطق محددة ، وتسيير دوريات حدودية وليس إقامة قواعد عسكرية . أما المبدأ الذي يليه ، فيدعو الى تكوين قوة بوليسية فلسطينية مسلحة لضمان الأمن داخل [الضفه الغربية] . ويمكن تكليف هذه القوة بمهام تضمن عدم حدوث ما يخل بالأمن داخل اسرائيل » (**المصدر نفسه** ، ص ١٤) .

ومن جهة ثانية ، أشار مصطفى خليل الى أنه لم يرد في الاتفاق اطلاقاً ، ان موضوع الأمن الداخلي أو الخارجي هو من اختصاص اسرائيل وحدها . وقد ترك موضوعاً للتفاوض الذي لا مندوحة عنه . ويشير خليل الى أنه « لو فرضنا ان موضوع الأمن من اختصاص اسرائيل وحدها ، فما جدوى التفاوض اذا كانت ستقرر وحدها حجم القوات ونوعيتها وكيفية عملها . وهذا لم يرد في اتفاقيتي « كامب ديفيد » على الاطلاق » (**المصدر نفسه** ، ص ١٥) .

وثيقة بيغن :

كان من بين المواضيع التي تم بحثها خلال مفاوضات هرتسليا الاخيرة ، البنود الاربعة التي قدمها بيغن الى الرئيس الاميركي كارتر ، خلال زيارته الأخيره لواشنطن ، وقد تضمنت هذه الوثيقة النقاط الاربع التالية :

١ ـ اقامة مجلس اداري منتخب ، وفق النموذج الذي اقترحته اسرائيل ، وتحويل ٨٠٪ من صلاحيات الادارة العسكرية الى ذلك المجلس .

٢ ـ عدم اقامة مجلس تشريعي يتمتع بكل مقومات الدولة ، باستثناء الاسم .

٣ ـ وجوب تلاؤم عدد اعضاء المجلس مع مجالات عمله ؛ أي ما بين ١١ و ١٣ عضواً ، وليس عشرات الانصار .

٤ ـ المستوطنات الاسرائيلية في (المناطق المحتلة) تخضع للقانون والقضاء الاسرائيليين . وكذلك الأمن الخارجي والداخلي ، بما في ذلك محاربة الارهاب ، الذي سيبقى من اختصاص اسرائيل وحدها . وتعتقد اسرائيل ، ان هذه النقاط تشكل الاساس لاستمرار المحادثات . لكن هذه المسائل تتعارض مع جوهر الحكم الذاتي . لذا يجب ايجاد حل لها الآن ، مع بداية المفاوضات الحثيثة (**العدد نفسه** ، العدد ٢٠٤٤ ، ٢٩ و ١٩٨٠/٤/٣٠ ، ص ٤ ـ ٥) .

ومن جهة ثانية ، اعلن وزير الخارجية الاسرائيلي اسحاق شامير ، ان اسرائيل توافق على نقل ٨٠٪ من سلطات ومسؤوليات الحكومة العسكرية في الضفة وغزة الى سلطة الحكم الذاتي . وكان شامير يطلع كبار المسؤولين في وزارته على الموقف الاسرائيلي المتمثل في أربعة خطوط توجيهية اساسيه أقرتها الحكومة وعرضها بيغن ، كما ذكرنا ، على الرئيس الاميركي في واشنطن . وقال شامير ، ان النقطة الاسرائيلية الأولى ، هي ان مجلس الحكم الذاتي الفلسطيني يجب أن يتمتع فقط بسلطات ادارية ، وان يهتم بقضايا مثل التعليم والصحة . أما النقطه الثانيه ، فهي عزم اسرائيل على الاحتفاظ بالسيطرة الكاملة على الامن في الضفة الغربية وغزة . وشدد على النقطه الثالثة ، التي تنص على ان المستوطنين اليهود الذين يعيشون في المنطقتين سيبقون خاضعين للقانون الاسرائيلي . وحدد النقطة الرابعة بأنها رفض اسرائيل أية محاولة لضم القدس الى منطقة الحكم الذاتي (« **السفير** » ، ١٩٨٠/٤/٣٠) .

نقاط الخلاف :

ظل موضوع المسؤولية عن الأمن في المناطق المحتلة الموضوع الاساسي على جدول عمل وفود

مفاوضات الادارة الذاتية . فالبند الرابع من الوثيقة التي قدمهابغن لكارتر، حدد ان الأمن الداخلي والخارجي ، اضافة رررالى ملاحقة [الفدائيين] ، سيبقى ضمن صلاحيات اسرائيل المطلقة . ولكن الولايات المتحدة تحتج على هذا البند ، وتطالب بمناقشة القضايا الأمنية في اطار لجنة أمنية خاصة (و.إ.إ . ، العدد ٤٥ ، ١و ٢/٥/١٩٨٠ ، ص ١٠) وكذلك يسود الخلاف حول نقل الصلاحيات من الحكم العسكري الى مجلس الحكم الذاتي. فاسرائيل تعتزم نقل ٨٠٪ من هذه الصلاحيات ، بينما تطالب مصر بنقلها كاملة - أما الـ ٢٠٪ التي يدور الجدل حولها ، فهي تعادل ، من حيث أهميتها ، الـ ٨٠٪ التي قبلت اسرائيل بانتقالها للمجلس (المصدر نفسه ، ص ٢ =) .

كما عارضت اسرائيل تشكيل لجنة خاصه لبحث القضايا الامنية المتعلقة بها . وتقول المصادر الاسرائيلية أنه بعد موافقة الطرفان على مناقشة القضايا الأمنيه ، طالبت مصر بتشكيل لجنة خاصه لهذا الغرض . وقد رد مصطفى خليل على معارضة اسرائيل لهذا الاقتراح بقوله : « أنه لا يفهم سبب معارضة اسرائيل لتشكيل لجنة مشتركة تعالج القضايا الأمنية ، بعد ان تم تشكيل لجنتين احداهما اقتصادية والأخرى قانونية » . ويبدو ان الطريق التي عثروا عليها لحل هذه الاشكالات ، هي مناقشة الموضوع في اطار لجنة غير رسمية . وتمت الموافقه على ذلك بعد أن مارس المصريون ضغوطاً مختلفة ، مثل تجميد نشاطات لجان العمل ولجان أخرى ، واصرارهم على مناقشة قضية الأمن . وتشير المصادر الاسرائيلية الى « ان جميع تلك الضغوط هدفت الى تحقيق تنازل ما من جانب اسرائيل . وانه ليس مستبعداً ان تكون مصر راغبة في ابراز قوة اصرارها على التمسك بمبادئها ، مما سيوفر لها مبرراً للاستمرار في المفاوضات الى ما بعد تاريخ السادس والعشرين من آيار » (المصدر نفسه ، العدد ٢٠٥٠ ، ٧و ٨/٥/١٩٨٠ ص ٤) .

أما بالنسبه لموضوع القدس ، لا سيما المطالبة باشتراك سكانها في الانتخابات لمؤسسات الحكم الذاتي ، فان اسرائيل تقوم باعداد حل وسط لذلك ، بحيث يسمح قاشتراك سكان القدس الشرقية في إقامة مؤسسات الحكم الذاتي « بصورة ما » ، بشرط ألا يؤثر على مسألة السيادة الاسرائيلية عليها . وكذلك لا يزال الخلاف على أشده حول وضع المستعمرات الاسرائيليه في المناطق المحتله ، ولهذا السبب تقوم اسرائيل الآن بالبحث عن صيغة قانونية للمحافظة عليها ، وهناك من يبحث في اسرائيل ايضاً في سن قانون يسمح بمصادرة الاراضي بهدف استخدامها من قبل تلك المستعمرات ، ويترأس هذه الحملة وزير الزراعة الاسرائيلية ، اررئيل شارون . ولكن هناك من يعارض هذه المطالبة في الوقت الحاضر ، نظراً لما ستسببه من مشاكل لاسرائيل لدى الرأي العام العالمي وكذلك الى توتر لدى السكان العرب في الضفه الغربية . (« هارتس » ، ٢٢/٤/١٩٨٠) .

ومن جهة ثانية ، أشارت بعض المصادر الاسرائيلية الى نقاط الخلاف والاتفاق بين المصريين والاميركيين بالنسبه للحكم الذاتي . فقد تحدث اريئيل غيناي (« يديعوت احرونوت » ، ١٣/٤/١٩٨٠) ، عن هذا الموضوع فقال هناك اختلافات هامة بين موقفي السادات وكارتر ، خصوصاً ان السادات يرغب في نقل كافة صلاحيات الحكم العسكري الى ادارة الحكم الذاتي ، في حين يميل الاميركيون الى الأخذ باقتراح اسرائيل الذي يدعو الى تقسيم الصلاحيات الى ثلاث فئات ، قسم منها ينقل للفئة الاولى وهي مؤسسات الحكم الذاتي ، وقسم يبقى بأيدي اسرائيل ، والقسم الثالث يكون مشتركاً بين الطرفين . ولكن الاميركيين لا يوافقون على ان تبقى بأيدي اسرائيل الصلاحيات التي تطالب بها . وهناك من يشير الى ان الاميركيين يسعون الى تجنب احداث انطباع لدى اسرائييل بأن هناك إئتلافاً اميركياً - مصرياً ضدها ، وذلك حتى لا تتشبث وتتعنت في مواقفها ، وان اميركا ستسعى الى القيام بمهمة « الوسيط العادل » . ومع هذا ، فانها ستطرح افكاراً خاصة بها لشق الطريق . وتدعي المصادر الاسرائيلية ان وجهة النظر الاميركية قريبه جداً من وجهة النظر المصرية في ثلاث نقاط رئيسية هي .

١ - وجوب مشاركة سكان القدس العرب في انتخاب مؤسسات الحكم الذاتي . ويقول الاميركيون ان هذا لن يؤثر على وضع القدس . فعلى أية حال ، فان السكان العرب في القدس يحملون الجنسيه الاردنية . ولكن اسرائيل تخشى من ان يؤثر هذا الاشتراك على وضع القدس ، وفي هذا المجال يؤيد اليهود في الولايات المتحدة رأي بيغن .

٢ - اعتقاد اسرائيل ان باستطاعة حكومتها فقط

ان تقرر ما هي ضرورات الأمن في الضفه الغربية . ولكن الاميركيين والمصريين يطالبون بأن تناقش الوفود الثلاثة ضرورات الأمن تلك .

٣ ـ اتفاق الاميركيين والمصريين على تجميد الاستيطان في المناطق ، في حين يرفض بيغن هذا التجميد (المصدر نفسه ،) .

وهكذا انتهت محادثات الحكم الذاتي ، التي استمرت ستة ايام ، دون التوصل الى اية نتيجة . وعلاوة على ذلك ، كادت ان تتفجر خلال اليومين الأخيرين ، عندما عرض وزير الدفاع المصري ، مشروعاً يتحدث فيه عن اقامة كيان فلسطيني ، حيث اعتبره المفاوضون الاسرائيليون أنه « قنبلة » ، عندها بدأت المشاكل على الفور ، وصار أعضاء الوفود يتجنبون تبادل الاحاديث ، وقسم آخر يقاطع الجلسات ، الى ان علقت مجموعات العمل نشاطها . وهنا لا بد لنا من القاء بعض الضوء على المشروع المصري الذي احدث أزمة بين المتفاوضين . فالمشروع يتحدث عن اقامة كيان فلسطيني ، تتولى سلطة الحكم الذاتي داخله الاشراف على الأمن الخارجي والداخلي للمناطق المحتلة . ويحدد المشرو مسألة وجود الجيش الاسرائيلي في الأماكن التي تطلب منه سلطة الحكم الذاتي البقاء فيها . كما تقرر تحديد حجم الوحدات العسكرية أيضاً وامكنتها وطرق تحركاتها . وتعتبر هذه السلطة مخوله باعطاء الأذن للجيش بالتحرك والعمل . وينص المشروع أيضاً على ان جزءاً من المستوطنات اليهودية غير قانوني ، تجب ازالة بعضه . أما ذلك الجزء من المستوطنات الحيوية أمنياً ، فسيجري البحث في بقائه في اطار اللجنة الدائمة . وفقاً للاقتراح المصر

وذكر المراسل السياسي لاذاعة الجيش الاسرائيلي ، ان المشروع المصري يقترح أن يتم التوصل ، في محادثات الحكم الذاتي ، الى تحديد مناطق انتشار الجيش الاسرائيلي في (المناطق المحتلة) وحجمه وأنواع الاسلحة التي ستستخدمها وحداته هناك . ووفقاً للمشروع ، ستقوم قوة رقابة كاملة على تحركات الجيش الاسرائيلي في المناطق المحتلة ، مزودة بالاسلحة الخفيفة . اما شؤون الأمن الخارجي والداخلي ، فستكون على عاتق قوات الشرطة التابعة للحكم الذاتي ، التي ستتحول وفق ذلك الى جيش كبير (ر.إ. إ. ، العدد ٢٠٤٨ ، ٥و ٦/٥/١٩٨٠ ، ص ١١ و ١٢) .

وقد أثار المشروع المذكور ردود فعل عنيفة لدى مختلف الاوساط الاسرائيلية : فقد أذهل أعضاء الوفد الاسرائيلي ، الذين بادروا الى عقد اجتماع ، رفضوا في اعقابه المشروع المصري رفضاً قاطعاً . اما الوزير شارون ، فقد علق على ذلك بقوله : « ان الحكومة خولت الوفد الاسرائيلي بحث مبادىء الأمن الخارجي والداخلي فقط ، والسلطة المسؤولة عن بحث الاقتراح المصري هي حكومة اسرائيل . وان الحكومة لم تفوض الوزراء بحث التفاصيل الاجرائية » . وأما وزير العدل الاسرائيلي ، فعلق بقوله : « ان مفهومهم للحكم الذاتي بعيد كل البعد عن مفهوم اسرائيل له . وان الطريق الوحيد لمعالجة هذه المواضيع ، تبدأ من تحديد جوهر الحكم الذاتي أولاً ، وبعد ذلك تمكن معالجة موضوع الأمن » (المصدر نفسه ، ص ١٢) . وعندما واجه الوزير المصري هذه الردود ، تراجع بعض الشيء في موقفه ، بحيث أشار الى أنه عندما تحدث عن كيان فلسطيني ، انما قصد كياناً جغرافياً ، لا سياسيا (المصدر نفسه ، ٧ و ٨/٥/١٩٨٠ ص ٣) .

الحكم الذاتي في غزة أولاً :

عقدت اللجنة السياسية لحزب العمل اجتماعاً لها مؤخراً ، أيد معظم الخطباء ، خلاله ، تطبيق الحكم الذاتي على قطاع غزة أولاً . وأشار رئيس الحزب شمعون بيرس الى ذلك بقوله : « في موضوع الحكم الذاتي ، اعتقد أن امام اسرائيل احتمالين : الاول ، يطرح الاتفاق على مجمل الحكم الذاتي ، واشك في أننا سنتوصل الى مثل هذا الاتفاق ، أو ان نضطر الى تطبيق الحكم الذاتي بشكل جزئي ، أي ان نتوصل الى اتفاق بالنسبة لقطاع غزة وتطبيق الحكم الذاتي فيه . ثم نبحث بعد ذلك في مستقبل ل] الضفة الغربية] » . ومن جهة ثانية ، يدحض بيرس ، الانتقاد القائل بأن تطبيق الحكم الذاتي في غزه أولاً ، قد يشكل سابقة للحكم الذاتي في الضفه الغربية . وأشار الى « أنه بالنسبه [للضفه الغربية] ، أما ان يكون هناك حل آخر للحكم الذاتي ، أو أنه لن يحدث حل على الاطلاق . ولست قلقاً من موضوع السوابق » . ويستند البرنامج السياسي لحزب العمل الذي عرضه بيرس على ثلاثة أسس مبدئية ، هي : تغيير سياسة الاستيطان الحالية وعدم اقامة مستوطنات جديدة في مناطق آهلة بالسكان العرب ، وتطبيق الحكم الذاتي في قطاع غزة أولاً ، والعمل على اشراك الاردن في مفاوضات الحكم الذاتي وفق هذه الأسس (المصدر نفسه ، العدد ٢٠٣٤ ، ١٥

و ١٦/٤/١٩٨٠ ، ص ٩ و ١٠) .

كما اعرب زعيم المعارضة ، شمعون بيرس نفسه ، عن اعتقاده بأن تطبيق الحكم الذاتي في قطاع غزة أولاً ، من شأنه دفع عملية السلام الشامل في المنطقه قدماً . وأوضح أنه يعتمد في اعتقاده هذا ، على اللقاءات التي عقدها مع شخصيات فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة . ورداً على سؤال حول موقف حزب العمل من الاستيطان وتطبيق الحكم الذاتي في غزة كمرحله أولى ، قال بيرس . « لو كان حزب العمل اليوم يشكل الائتلاف ، لاتخذ ثلاث خطوات : أولاً ، تغيير سياسة الاستيطان ، لان حزب العمل لا يرغب في ان يتم الاستيطان في المناطق المأهولة بالسكان العرب ، وبالتالي يؤمن بوجوب وقف إقامة المستوطنات في تلك المناطق ، أي في قلب [الضفه الغربيه] ؛ ثانياً ، سيصر الحزب على ضمان وحدة القدس وعلى قيام حدود آمنة وتبدلات أمنية ، مع جعل [الضفة] منطقة منزوعة السلاح ، اضافة الى تمركز قوات جيش الدفاع على امتداد نهر الأردن . أما الفرق بين الليكود وحزب العمل ، فهو ان حزبنا يؤيد تطبيق الحكم الذاتي في قطاع غزه أولاً ، ويعتبره الحل المنطقي في الظروف الراهنة ؛ فمن شأنه ان يؤدي الى دفع عجلة المفاوضات مع مصر الى الأمام ، مع خلق جو ملائم أكثر لتوثيق العلاقات بين البلدين . وثالثاً ، سيدعو التجمع الملك حسين للانضمام الى المفاوضات بشأن مستقبل [المناطق المحتله] ، استناداً الى القرار ٢٤٢ (**المصدر نفسه** ، العدد ٢٠٣٥ ، ١٨ و ١٩/٤/١٩٨٠ ، ص ٦) .

وقد اجرت الاذاعة الاسرائيلية مقابله مع كل من النائب ميخائيل ديكل (الليكود) والنائب مردخاي فيرشوفسكي (شاي) وعاموس عيران ، مستشار السفاره الاسرائيلية السابق في واشنطن ، حول الحكم الذاتي وسياسة الحكومة بهذا الشأن . وكان السؤال الاول الموجه اليهم ، يتعلق بامكانية ردم الهوة القائمة بين اسرائيل ومصر بشأن الحكم الذاتي قبل السادس والعشرين من أيار . فأجاب عيران : أعتقد ان مشكلة هذه المفاوضات ليست قصر الوقت ، بل التناقض الحاد في المواقف الاساسية . فاسرائيل في جانب ، ومصر والولايات المتحدة في جانب آخر ، تفسر اتفاق « كامب ديفيد » بشكل مختلف عما يتعلق بالحكم الذاتي . واما فيرشوفسكي ، فيقول أنه لو كانت هناك ارادة ، لامكن الانتهاء من ذلك خلال أربعة أيام . واعتقد ان الاطراف لن توصل المحادثات الى لا شي ء بعد هذه الايام الاربعين ، أو الى انهيار ، بل ستحاول قد الامكان الاستمرار في الوضع بشكل يمكن من التوصل الى نهاية ما (**المصدر نفسه** ، العدد ٢٠٣٦ ، ١٧ و ١٨/٤/١٩٨٠ ، ص ١٢ و ١٣) . واما ديكل ، فأشار الى ان المشكلة أكثر عمقاً ، وتتعلق بالمضامين لا بالتواريخ ، وبما يتوقعه كل من الاطراف من الحكم الذاتي وكذلك برؤية كل من السادات والاميركيين وحكومة بيغن للحكم الذاتي » . فالسادات يرى في الحكم الذاتي تقريراً لمصير الفلسطينيين كمرحلة اولى ، تتلوها إقامة دولة فلسطينية . اما نحن ، وأقصد الليكود والحكومة ، فنرى في الحكم الذاتي أمرين أولاً ، رأينا في ذلك فتح باب المفاوضات من أجل السلام مع مصر ، وهذا انجاز كبير جداً ؛ وثانياً ، كيف يمكن الحفاظ على تكامل « أرض - اسرائيل » وفقاً لحقوقنا السياسية والقومية واحتياجاتنا الامنية . اننا نواجه مشكلة صعبة تتمثل في السكان غير اليهود في أرض - اسرائيل » (**المصدر نفسه** ، ص ٣) .

نتائج زيارة بيغن لواشنطن

تفاوتت ردود الفعل والتعليقات حول زيارة بيغن الأخيره لواشنطن . فهناك من اعتبر ألاها كانت ناجحة وحققت كثيراً من التقدم ، وفي المقابل كان هناك من أشار الى فشلها الذريع ، والى أنها لم تحقق شيئاً ؛ ولهذا وجهت الانتقادات الى شخص بيغن نفسه ، الذي يحاول دائماً اخفاء فشله في المحادثات مع واشنطن ، وكذلك التقليل من أهمية الضغوط الاميركية على اسرائيل بهذا ال دد وفي مجال نجاح زيارة بيغن ، يشير البعض الى نجاحه في تثبيت النقاط الاربع التي عرضها على كارتر والتي تتلخص في رفض اسرائيل اقامة مجلس تشريعي وكذلك تولي اسرائيل مسؤولية الأمن في مناطق الحكم الذاتي ، وخضوع الاسرائيليين الموجودين داخل هذه المناطق الى السلطة الاسرائيلية ، وكذلك التقليل قدر الامكان من عدد أعضاء المجلس الاداري . كما نجح بيغن في تغيير الاقتراح الذي تقدم به كل من كارتر والسادات ، والذي يقضي بتشكيل « لجنة دائمة » ، لبحث الامور التي لا تشملها اتفاقية « كامب ديفيد » ، حيث اثبت بيغن لهما ، بأنه حسب اتفاقية « كامب

ديفيد » ، يجب ان تقوم هذه اللجنة فقط بعد اقامة مؤسسات الحكم الذاتي (« يديعوت احرونوت » ، ٢٠/٤/١٩٨٠) . كما أشار البعض الى مجموعة من المكاسب التي حققها بيغن في زيارته ، وأولها ، ان الاميركيين نراجعوا عن اقتراح موافقة اسرائيل على منح سكان القدس الشرقية حق الانتخاب . فهم لم يوافقوا على موقف اسرائيل ، وانما اعتمدوها معطى من المعطيات ؛ وثانيها ، تراجع الاميركيين ، بعد معارضة بيغن ، عن المطالبة بأن يتم تعيين المجلس الاداري للحكم الذاتي ولا يتم انتخابه ، وأخرها ، ابعاد فكرة اجراء المفاوضات المكثفة بين الاطراف في واشنطن ونقلها الى الشرق الاوسط ؛ أي في مصر واسرائيل (داليا شحوري ، « عل همشمار » ، ٢٠/٤/١٩٨٠) .

لقد نجح بيغن في افشال محاولة الرئيس الاميركي للحصول على تنازلات منه في القضايا الجوهرية ، لا سيما القضايا الأمنية منها . وكل ما وافق عليه بيغن ، هو تفصيل متطلبات اسرائيل الامنية الداخلية ، فقط بعد اقامة الحكم الذاتي . وكذلك فان بعض القضايا ، مثل السيطره على مصادر المياه والاراضي العامة ، يتم بحثها ، بعد تشكيل المجلس الاداري ، بواسطة « لجنة دائمة » ، وفي نطاق اتفاقية « كامب ديفيد » . وما عدا ذلك فان الموقف الاسرائيلي بقي على ما هو عليه قبل محادثات القمة (« هآرتس » ، ١٨/٤/١٩٨٠) .

ومن جهة ، تحدث بيغن في هذا الاطار ، عن مشكلة القدس والأمن ، فذكر أنه عارض اقتراح السماح لعرب القدس بالانتخاب لمجلس ادارة الحكم الذاتي ، وقال : « عارضت ذلك انطلاقاً من ان القدس عاصمة اسرائيل ، وهي غير قابلة للتقسيم ؛ اذ ان الاقتراح يعني عملياً تقسيم القدس مرة أخرى ، ولا علاقة للقدس بمسألة الحكم الذاتي . وعلينا ان نتذكر ان اقامة الحكم الذاتي يقتضي الغاء الحكم العسكري في [الضفة الغربية] وغزة . اما في القدس ، فلا يوجد حكم عسكري ، وليس هناك أية علاقه بين القدس والحكم الذاتي . فالقدس عاصمتنا الموحده ، التي لن نسمح بأي شكل من الاشكال باعادة تقسيمها » (ر.إ.إ. ، ٢٠٣٦ ، ١٧ و ١٨/٤/١٩٨٠ ، ص ١٠) . وكذلك صرح بيغن في الولايات المتحدة حول موضوع القدس ، فقال : « ان مدينة داود ، الشرقية والغربية والشمالية والجنوبية ، ستكون الى الأبد تحت السيادة الاسرائيلية » (« هارتس » ، ١٨/٤/١٩٨٠) .

وكان البعض قد وجه انتقاداً شديداً لبيغن ، وذلك لادعائه بأنه لم تمارس عليه أية ضغوط خلال مفاوضاته مع واشنطن . فقد علق على ذلك الكاتب المعروف يوئيل ماركوس (« هارتس » ، ١٨/٤/١٩٨٠) ، بقوله : على أي حال انني انصح سكان اسرائيل بعدم التأثر كثيراً ببيانات السيد بيغن بشأن المواجهة والضغوط . وذلك لأنه خلال زياراته الثماني في الولايات المتحدة ، ونحن نسمع السيناريو نفسه ، وذلك بان المحادثات كانت دائماً « ممتازة » وان لها دائماً « نتائج طيبة » ، وأنه لم تكن هناك أية مواجهة ولم تمارس أية ضغوط ، حتى في الفتره التي كانت تقف فيها العلاقه بين الدولتين على « خيط شعرة » ، وكذلك تم خلالها ممارسة ضغوط على بيغن ، لم يمارس مثيل لها على أي رئيس حكومة من قبله . ويضيف الكاتب قائلاً « انه خلافا لما يقوله بيغن ، فان هناك ضغوطاً اميركية ، وضغوطاً ناجمة عن الوقت الذي يمر والذي تعترف خلاله معظم دول العالم الغربي بدولة فلسطينية وبمنظمة التحرير الفلسطينية . وان العلاقات بين الولايات المتحدة واسرائيل ليست في طريقها الى المواجهة ، وانما هي في مواجهة قائمة ومستمره . وان من يعتبر المواجهه هي ايقاف مفاجيء للمساعدات ، فانه مخطيء ، حيث ان مثل هذه العمليه المتطرفه سيكون بمثابة النهاية » (المصدر نفسه) .

وأشار معلق آخر الى ان المحادثات التي استمرت ثلاثة أيام بين بيغن وكارتر ، واشترك فيها كبار الوزراء من كلا الطرفين ، لم « تسفر عمليا عن شق الطريق ، ولم تقرب الولايايف المتحدة واسرائيل من اتفاقية فعلية حول التفاهم على بعض النقاط » (يوسف حاريف، «معاريف»، ١٨/٤/١٩٨٠). وعدد المعلق نفسه خمس نقاط لا تزال الخلافات تدور حولها بين اسرائيل والولايات المتحدة على الرغم من المفاوضات الاخيره ، وهي قضية المستوطنات والقدس واقامة لجنة أمنيه تقوم بتحديد انتشار الجيش الاسرائيلي وعدم ترك ذلك بأيدي اسرائيل لوحدها ، وكذلك اعطاء صلاحيات تشريعية للمجلس الاداري ، واخيراً فكرة الحكم الذاتي في غزة أولاً .

اوروبا والقضيه الفلسطينية :

لا تزال بعض الاوساط الاوربية تطالب بانتهاج سياسة جديدة ازاء الشرق الاوسط ، والدعوة الى

تغيير قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ ، لصالح الفلسطينيين . فقد عرض المجلس الاوروبي مشروع القرار المتعلق بموقفه من قضية الشرق الاوسط ، خلال اجتماعه الاخير الذي انعقد في ستراسبورغ . ويتمثل البند الاساسي الوارد فيه ، في دعوة حكومات دول اوروبا الى تأييد تغيير القرار ٢٤٢ ، الذي اعتبر المشكلة الفلسطينية مشكلة لاجئين فقط . ويدعو مشروع القرار اسرائيل الى تنفيذ انسحاب تام من المناط المحتله والى الاعتراف بحق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم . وكان ممثلو اسرائيل في الدول الاوروبية قد بذلوا جهودهم ، خلال الشهور الماضيه ، بهدف تليين مشروع القرار المذكور ، لكن تلك الجهود لم تؤت ثمارا (ر.إ.إ. ، العدد ٢٠٣٨ ، ٢٢ و ١٩٨٠/٤/٢٣ ، ص ٨) .

ومن جهته ، علق الصحافي بار ـ نيع ، على قرار المجلس الاوروبي الذي اتخذه بالاجماع ، والقاضي بتغيير القرار ٢٤٢ لصالح الفلسطينيين فقال : « ان هذا التوجه لدى الدول الاوروبية اصبح واضحاً منذ وقت ليس بالقليل . فلمنظمة التحرير الفلسطينية اليوم ممثليات أكثر مما يوجد لدولة اسرائيل ذات السيادة . ووضع م.ت.ف. السياسي في جزء ملحوظ من العالم الغربي ، هو أفضل من وضعنا ، وهذه العمليه تتفاقم باستمرار . ويشكل القرار ٢٤٢ الاساس لكافة الاتفاقات التي تم التوصل اليها في الشرق الاوسط ، منذ عام ١٩٦٧ . ومحاولة م.ت.ف. أو مطالبتها المستمرة بتغيير القرار ٢٤٢ ، هي ظاهره مثيرة ، لأنها من ناحية تهدف اجمالاً ، الى تقزيم مكانتنا ولتقويض الاتفاقات التي وقعنا عليها . ومن ناحية ثانيه ، فانها تشكل تلميحاً الى ان م.ت.ف. معنية في ان تكون شريكة في العملية السياسية» (المصدر نفسه ، العدد ٢٠٤٠ ، ٢٤ و ١٩٨٠/٤/٢٥ ص ١٥) .

أما عضو الكنيست موشي كتساف (الليكود) ، فقال أنه من الواضح ان مكانة م.ت.ف. في تصاعد منذ حرب الأيام السته ، « وأنه لمن الملفت للنظر أنه في الوقت الذي تقدم فيه أقوى الدول العربية ، واكثر الدول خطراً على اسرائيل ، على الجلوس سوياً مع اسرائيل بعد حروب عديدة ، لاجراء مفاوضات طويلة ومضنية ، وتقرر رغم كل ذلك التوقيع على اتفاق سلام معها ، تظهر فجأة الدول الاوروبية ، ومن ضمنها بريطانيا وفرنسا اللتان اشتركتا مع اسرائيل في حملة السويس عام ١٩٥٦ ، وتقرر فجأة ان اتفاق السلام الاسرائيلي ـ المصري ليس ايجابياً ، ولا يشكل قاعدة للاستقرار . واعتقد ان في هذا القول الكثير الكثير من الوقاحة والفظاظة ، وعلينا ، كما اعتدنا في الماضي ، ان نرفض باشمئزاز هذا القرار السخيف » (المصدر نفسه ، ص ١٦) . وأشار آخر قائلاً ان « ما يقلقنا الآن ، هو ان اوروبا التي كانت القاعدة الاكثر تعاطفاً معنا في العالم السياسي ، باستثناء الولايات المتحدة ، أصبحت متجهة في الاتجاه الذي تقوده م.ت.ف » (المصدر نفسه) .

ومن جهته ، شن وزير الخارجيه الاسرائيلي ، اسحاق شامير ، هجوماً عنيفاً على الدول الاوروبية ، لاهتمامها بالقضيه الفلسطينية . ففي حديث له امام الاجتماع السنوي لنقابة الناشرين في اسرائيل ، قال : ان ائتلافاً دولياً أخذ بالتبلور ضد مصالح اسرائيل القومية ، بهدف اعادتها الى حدود ١٩٦٧ ، وإقامة دولة فلسطينية » (المصدر نفسه ، العدد ٢٠٥١ ، ٨ و ١٩٨٠/٥/٩ ص ١٣) .

وفي مقابلة له مع الاذاعة الاوروبية ، اعرب شامير ، عن قلقه ازاء سياسة الحكومات الاوروبية في الشرق الاوسط ، فقال : « ان الدول الاوروبية لا تفهم جوهر النزاع الاسرائيلي ـ العربي . وان كل من يؤيد م.ت.ف. انما يؤيد دمار اسرائيل » . ووجه انتقاداً شديد اللهجة لتصريحات الرئيس الفرنسي ديستان الأخيرة ، التي تتعلق بمنح الفلسطينيين حق تقرير المصير ووجوب دعوة م.ت.ف. للمشاركة في المفاوضات (المصدر نفسه ، العدد ٢٠٤٢ ، ٢٧ و ١٩٨٠/٤/٢٨ ، ص ١٥) . كما ناشد رئيس الحكومة مناحيم بيغن ، الحكومة الايرلندية سحب اعترافها بمنظمة التحرير الفلسطينيه ، « لان مثل هذا الاعتراف بمثابة السماح لها بتدمير دولة اسرائيل وابادة شعبها » (المصدر نفسه ، ص ٤) .

الاردن والمفاوضات .

/ اكد وزير الخارجية الاسرائيلي شامير ، في أول لقاء له مع رؤساء الدوائر في وزارته ، ان الاردن هو الدولة الفلسطينية الوحيدة » ولا تقبل اقامة دولة فلسطينية اخرى بينها وبين اسرائيل » . وأكد أيضاً على امكانية انضمام الاردن للمفاوضات عملياً : حيث كشف النقاب عن ان اتفاق واشنطن الأخير نص على مشاركة الاردن في اللجنة الدائمة ، التي ستقام بعد

التوصل الى اتفاق بشأن الحكم الذاتي . وستبحث هذه اللجنه أوضاع السجناء في الضفه الغربية ، كما ستبحث في المسائل الاقتصادية . ويجب ان تتخذ قراراتها بالاجماع ، حيث يشارك فيها ، اضافة الى الاردن ، كل من اسرائيل ومصر والولايات المتحدة (المصدر نفسه ، العدد ٢٠٤٣ ، ٢٨ و ٢٩/٤/١٩٨٠ ، ص ٧) .

وأما زعيم المعارضة شمعون بيرس ، فأشار الى انه لو اتخذت اسرائيل مبادرة ثلاثيه تتضمن إقامة الحكم الذاتي في غزة ، ودعوة الملك حسين للمفاوضات ، وتحديد سياسة الاستيطان وفقاً للاعتبارات الأمنية فقط ، لتخلصت الحكومة من جو الضغط الذي تتعرض له ، وعادت الى الامساك بزمام الامور . واردف قائلاً : « لا يجب ان نسمح لمنظمة التحرير الفلسطينية بتحديد سياستنا في المناطق ، أو السماح لاوروبا الغربية بتحديد موقفنا ومعاملتنا للمنظمة ، أو حتى السماح للولايات المتحدة بتحديد طريقنا الى السلام . فحتى شهر تشرين الثاني القادم ، موعد انتخابات الرئاسه الاميركية ، أمامنا فترة ستة أشهر ، يمكننا أن نقوم خلالها بعدة مبادرات سياسية لاستعادة قدرتنا على التحرك السياسي . ففي هذه الأشهر يمكن بلورة حل مؤقت ، على الاقل بالنسبة لقطاع غزة ، وفي هذه الفترة أيضاً ، يمكن أن نتوجه للاردن ، وندعوه من جديد لأخذ قسط في المفاوضات بشأن مستقبل [الضفة الغربية] . ولا يجب ان نعتبر أقوال الملك حسين كلمته الأخيرة .. انني أقول ذلك بناء على معلومات ، وأيضاً بناء على تقديرات . لان الملك يخشى أكثر منا مسألة اقامة دوله فلسطينية ، تعرض مكانته وأمننا للخطر على حد سواء . ولكنه حسب اعتقادي ، يخشى الدخول في مفاوضات تستمر وقتاً طويلاً ، حتى لا يضعف مكانته في العالم العربي » (المصدر نفسه ، العدد ٢٠٤٧ ، ٤ و ٥/٥/١٩٨٠ ، ص ١٥) .

حمدان بدر

Palestine Affairs

No. 103, June 1980

Published monthly in Arabic by the Palestine Research Center
P. O. Box 1691, Beirut, Lebanon (Tel. 351260, Cables : MARABHATH).

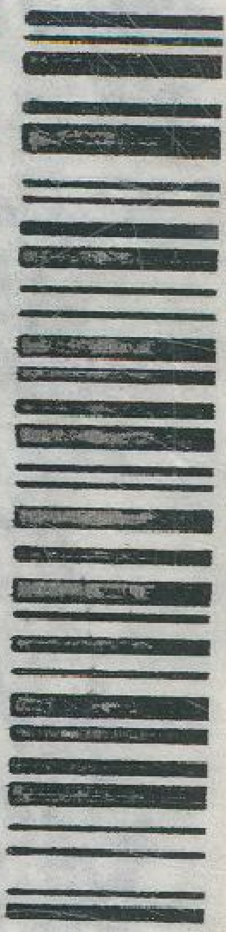
Editor : Mahmoud Darwish

Annual Subscription

Air Mail : Lebanon and Syria - L. L. 60 ($ 24) ; other Arab countries - L. L. 75 ($ 30) ; Europe - L. L. 100 ($ 40) ; elsewhere - L. L.125 ($ 50) .

Surface Mail : L. L. 65 ($ 26) .

الثمن : ٥ ل.ل. في لبنان
٦ ل.س. في سوريا
٦٥٠ فلسًا في الكويت والعراق
١٠ دراهم في دولة الإمارات العربية
٦ ل.ل. في سائر الاقطار العربية
٧٥٠ درهمًا في ج.ع.ل
٧٥٠ درهمًا في المغرب


Bibliotheca Alexandrina
05332050
